



مَجْمُوعُ السُّلَامِ الْمَرْوُوقِ

وَيُسَمَّى عَلَى سَبْعَةِ كُتُبٍ:

١. «إِبْرَاحِيَةُ الْمُتَهَمِينَ مِنْ مَنَافِي السُّلَامِ» لِأَحْمَدَ الدَّاهُورِيِّ (ت: ١١٩٢هـ)
٢. «الْقَوْلُ السُّلَامِيُّ فِي تَحْقِيقِ مَنَافِي السُّلَامِ» لِأَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَلَّائِي (ت: ١١٨٨هـ)
٣. «شَرْحُ الْقَوَاسِمِ عَلَى السُّلَامِ» لِحَسَنِ بْنِ دُرَيْشٍ الْقَوَاسِمِيِّ (ت: ١١٥٤هـ)
٤. «تَقَارِيرُ عَلَى شَرْحِ الْقَوَاسِمِ» لِخَطَّابِ عَمْرٍاءَ الدَّرَوَيْ (كَانَ مَيَّ: ١٣١٤هـ)
٥. «شَرْحُ الْمُصَنَّفِ عَلَى السُّلَامِ» لِغُبَيْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْطَرِيِّ (ت: ٩٥٣هـ)
٦. «شَرْحُ سَعِيدِ قُدُّورَةَ عَلَى السُّلَامِ» لِسَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قُدُّورَةَ (ت: ١١٦٦هـ)
٧. «تَيْدَاكُ السَّجَلَمَانِي عَلَى شَرْحِ سَعِيدِ قُدُّورَةَ» لِأَحْمَدَ السَّجَلَمَانِيِّ (ت: ١١٥٥هـ)

مَبْنُوعَةٌ وَمَقْفُوعَةٌ وَشُعْرَةٌ

مَاهِرٌ مُحَمَّدٌ دِرْهَانُ أَهْمَاءُ

دار
الكتاب

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

مَجْمُوعُ السُّلَمِ الْمَرْبُوعِ

دار تحقيق الكتاب

Title: Majmua al- Sullam Al Munawraq

Autor: al-Akhdari, a l-Damanhoury, ibn

Ya'qub, al-Kaouissni, al- Darwe,

Kadoura, al-Sijilmasi

Editor: Mahir Mohamad Adnan Osman

Publisher: Dar Tahkik Al Kitab

Pages: 600

Year: 2020

Printed in : Lebanon

Edition: 1

الكتاب: مجموع السلم المورنق (إيضاح للمبهم، القول
للمسلم، شرح القوسني مع تقارير الدروي) و(شرح
الأخضري، شرح قدورة مع تقييدات السجلماسي).
المؤلف: الأخضري، الدمنهوري، ابن يعقوب،
القوسني، الدروي، قدورة، السجلماسي.

تحقيق: ماهر عثمان

الناشر: دار تحقيق الكتاب

عدد الصفحات: 600

سنة الطباعة: 2020

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى (لوان، ورق شاموا)

©Yayın Hakları DAR TAHKİK AL KİTAB'a Aittir.

Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Dar Tahkik Al Kitab'a aittir.

Dar Tahkik Al Kitab'ın yazılı izni olmadan bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden

Üretim sistemine dâhil edilemez(elektronik, fotokopi vd.).

All Rights Reserved. Published by DAR TAHKİK AL KİTAB

No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission of the publisher.

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لـ دار تحقيق الكتاب

يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو

إدخاله على الحاسب أو نسخه على اسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطياً.

مؤسسة محمد نوري ناصح

MEHMET NURINAS

PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS

1948

ISBN 978-9933-638-05-4



9 789933 638054

DAR TAHKİK AL KİTAB

Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümnü İş Merkezi

No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/Istanbul/Turkey ☎ : +9 (0212)5190979

Merkez :1.Cadde No:66 MIDYAT/MARDİN ☎ : +9 (0482)4622775

www.tahkikalkitab.com

✉ : info@tahkikalkitab.com



Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık

Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır

دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح



مَجْمَعُ السُّلَامِ الْمَرْوُوفِ

وَسَقِلَ عَلَى سَبْعَةِ كُتُبٍ

١. «إِبْصَاحُ الْمُبْتَهَمِ مِنْ مَعَانِي الشَّائِرِ» لِأَحْمَدَ الدَّمَهَوْرِيِّ (ت: ١١٩٢هـ).
٢. «الْقَوْلُ الْمُسَائِرُ فِي تَحْقِيقِ مَعَانِي الشَّائِرِ» لِأَحْمَدَ بْنَ يَعْقُوبَ الْوَلَايِ (ت: ١١٢٨هـ).
٣. «شَرْحُ الْقَوَيْبِيِّ عَلَى الشَّائِرِ» لِحَسَنِ بْنِ دُرَيْشٍ الْقَوَيْبِيِّ (ت: ١٢٥٤هـ).
٤. «تَقَارِيرُ عَلَى شَرْحِ الْقَوَيْبِيِّ» لِخَطَّابِ عُمَرَ الدَّرَوِي (كان مثلاً: ١٢١٤هـ).
٥. «شَرْحُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الشَّائِرِ» لِغَيْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْصَرِيِّ (ت: ٩٥٣هـ).
٦. «شَرْحُ سَعِيدِ قُدُورَةَ عَلَى الشَّائِرِ» لِسَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قُدُورَةَ (ت: ١٠٦٦هـ).
٧. «تَقْيِيدَاتُ السَّجَامَانِيِّ عَلَى شَرْحِ سَعِيدِ قُدُورَةَ» لِمُحَمَّدِ السَّجَامَانِيِّ (ت: ١١٥٥هـ).

مَبْطُوعَةٌ رَمَقَةً وَشَجَرَةً

مِنْ مَرْحَمَةِ عِدْنَانَا عَمَّانَ

دَارِ التَّحْقِيقِ الْكِتَابِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أذاق مَنْ اجْتَبَاهُ حلاوة التَّحْقِيقِ، وجعل لهم مِنَ الْعِناية خَيْرَ رَفِيقٍ، وشرح صدورهم لسلوك سبيل التَّصَوُّرِ والتَّصْدِيقِ، والصَّلَاةِ والسَّلَامِ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ المرسلِ إلى خَيْرِ فَرِيقٍ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الحائزين بنسبتهم إليه النَّسَبِ العريقِ، صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلى يومِ الْفَرَجِ والمُضِيقِ^(١)؛ وبعد:

فدونك أَيُّهَا المريد للفوز بِمَلَكَةِ علم المنطق، الكتاب الأَوَّلُ ضمن سِلْسِلَةِ شروح وحواشي السُّلَمِ المرونقِ، جمعتُ فيه ما اشتهَرَ من شروحه وحواشيه الصَّغِيرَةِ، مع ترتيبها ترتيبَ التَّرْقِي، وتشجير مسائلها خدمةً للمبتدي، وتثبيتاً للمتوسِّطِ والمنتَهِي، سائلاً المولى الكريم أن يَنْفَعَ به ذا القلب السَّلِيمِ، راجياً منه ستر العيوب؛ إِلَّا مِنْ ناصح متصدِّقٍ عليَّ سرّاً، لا فاضح متصدِّقٍ جهراً، اللَّهُمَّ زِدْنَا علماً، وألبسنا حِلْماً، وزَيَّنَّا خُلُقاً، وثَبَّتْنَا قولاً وعملاً، ولا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.

ماهر محمَّد عدنان عثمان

استل - ماردين - تركيا

١٤٤٠هـ

(١) «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي» للنخعي، مخطوط (لوحه: ١).



مَقَدِّمَاتُ التَّحْقِيقِ

أولاً: تقسيم الكتاب

قسمت هذا المجلد قسمين - بعد مقدمات التحقيق وإفراد المنظومة - :
القسم الأول :

- ١ - «إيضاح المبهم على معاني السُّلَم»، ومعه : منظومة «السُّلَم المروني».
 - ٢ - ويليه : «القولُ المُسَلَّم في تحقيق معاني السُّلَم».
 - ٣ - ويليه : «شرح القويسني على السُّلَم».
 - ٤ - ويليه : «تعليقات خطاب على شرح القويسني»، ومعه : تعليقات التحقيق.
- وفي هذا القسم شجرت أغلب مسائل الكتب الأربع، ووضعت التشجيرات بعد كل بحث.
- القسم الثاني :

- ١ - «شرح الأخضري على السُّلَم المروني»، ومعه : منظومة «السُّلَم المروني».
- ٢ - «شرح سعيد قدورة على السُّلَم».
- ٣ - «حاشية السجلماسي على شرح سعيد قدورة».
- ٤ - تعليقات التحقيق.



ثانياً: التراجم

ترجمة عبد الرحمن الأخضري^(١)

(٩٩٢٠هـ^(٢) - ٩٨٣هـ)

- عبد الرحمن بن محمّد الأخضري، وهو من أهل بسكرة في الجزائر، وقبره في زاوية بنطوبوس من قرى بسكرة.

(١) انظر : «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٣١).

(٢) استغلنا تصحيح تاريخ مولده من منظومته : «السلم المروني» حيث ذكر في نهايتها تاريخ نظمها لها بقوله :

وَمَكانَ في أوَّلِ السُّلَمِ نَأْيَافَ هَذَا الرُّجَزِ المُنْتَظَمِ



- من كُتِبَ:

- ١ - متن «السُّلَمُ المَرُونَقُ»؛ أَرْجُوزَةٌ فِي الْمُنْطَقِ.
- ٢ - «شرح السُّلَمُ المَرُونَقُ» فِي الْمُنْطَقِ.
- ٣ - «الجَوْهَرُ الْمَكْنُونُ» نَظْمٌ فِي الْبَيَانِ، أَوْجَزُ فِيهِ «التَّلْخِصُ»، وَ«شَرْحُهُ».
- ٣ - «شرح السراج» فِي عِلْمِ الْفَلَكِ، وَالْأَصْلُ قَصِيدَةٌ لِسُحُنُونِ.
- ٤ - «الدُّرَّةُ الْيَضَاءُ» فِي عِلْمِي الْفَرَائِضِ وَالْحِسَابِ، نَظْمًا، وَ«شَرْحُهَا» فِي جَزَائِنِ.
- ٥ - «مختصر» فِي الْعِبَادَاتِ، يَسْمَى «مختصر الأخضرِي» عَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ.

* * *

ترجمة أَحْمَدَ الدَّمَنْهَوْرِيِّ^(١)

(١١٠١هـ - ١١٩٢هـ)

- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ صِيَامٍ الدَّمَنْهَوْرِيِّ؛ شَيْخُ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، وَأَحَدُ عُلَمَاءِ مِصْرَ الْمَكْتَرِينَ مِنَ التَّصْنِيفِ فِي الْفِقْهِ وَغَيْرِهِ، كَانَ يُعْرَفُ بِ«الْمَذَاهِبِي»؛ لِعِلْمِهِ بِالْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ. وَلَدَ فِي دِمَنْهَوْرٍ، وَتَعَلَّمَ بِالْأَزْهَرِ، وَوَلِيَ مَشِيخَتَهُ، وَكَانَ قَوَّالًا لِلْحَقِّ، هَابَتْهُ الْأَمْرَاءُ وَقَصَدَتْهُ الْمُلُوكُ، وَتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ.

- من كُتِبَ:

- ١ - «نَهَايَةُ التَّعْرِيفِ بِأَقْسَامِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ».
- ٢ - «الْفَيْضُ الْعَمِيمُ فِي مَعْنَى الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ».
- ٣ - «إِيضَاحُ الْمُبْهَمِ مِنْ مَعَانِي السُّلَمِ» فِي الْمُنْطَقِ.
- ٤ - «جَلِيَّةُ اللَّبِّ الْمَصُونِ بِشَرْحِ الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ» فِي الْبَلَاغَةِ.
- ٥ - «مَتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي تَحْقِيقِ الْإِسْتِعَارَاتِ».
- ٦ - «سَبِيلُ الرِّشَادِ إِلَى نَفْعِ الْعِبَادِ» مَوَاعِظُ.

= مِنْ سَنَةٍ: إِخَذَى وَأَازَمِينَا مِنْ بَعْدِ يَسْعَوُ مِنَ الْمَوْحِيَّاتِ
وَأَيْضًا ذَكَرَتْهُ عِنْدَ نَظْمِهَا بِقَوْلِهِ:

وَلَبَسَنِي إِخَذَى وَهَلَسَنِي سَنَةٌ مَغْلُوبَةٌ مَغْلُوبَةٌ مُنْتَحَنَةٌ

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/١٦٣).



٧ - «الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني».



ترجمة أحمد بن يعقوب الولايعي^(١)

(... - ١١٢٨هـ)

- أحمد بن محمد بن يعقوب، أبو العباس الولايعي؛ فاضلٌ من أهل فاس، توفي بمكناس، ونسبته إلى بني ولّال من قبائل العرب بالمغرب.
- من كتبه:

- ١ - «شرح مختصر المنطق» للسنوسي.
- ٢ - «القول المسلم في تحقيق معاني السُّلم» في المنطق.
- ٣ - «مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح» في البلاغة.
- ٤ - «شرح لامية الأفعال» في النحو.
- ٥ - «مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار».



ترجمة القويني^(٢)

(... - ١٢٥٤هـ)

- حسن بن درويش بن عبد الله بن مطاوع القويني، برهان الدين؛ فاضلٌ من أهل مصر؛ نسبته إلى قوينيا «قرية بمركز الجعفرية بمصر»، ولي مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٥٠هـ، واعتراه الجذب في آخر عمره.
- له:

- ١ - «رسالة في المواريث».
- ٢ - «شرح متن السُّلم» في المنطق.



(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/٢٤١).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/١٩٠).

ترجمة سعيد قدورة^(١)

(... - ١٠٦٦هـ)

- سعيد بن إبراهيم قدورة، أبو عثمان التونسي الأصل، الجزائري المولد والقرار؛ عالم بالمنطق من المالكية، كان مفتي الجزائر.
- من كتبه:

١ - «شرح السلم المروتنق».

٢ - «شرح الصغرى» للسنوسي.

٣ - «شرح خطبة اللقاني».

* * *

السجلماسي^(٢)

(١٠٩٠هـ - ١١٥٥هـ)

- أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي، اللمطي، البكري، الصديقي المالكي؛ عالم في البيان، والفقه، والأصول، والحديث، والقراءات، والتفسير؛ وُلد في حدود سجلماسة، ثم دخل فاس، وتوفي بها.
- من تصانيفه:

١ - «الذهب الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز».

٢ - «إنارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام».

٣ - «حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع».

٤ - «ردُّ التشديد في مسألة التقليد».

٥ - «كشف اللبس عن المسائل الخمس».

٦ - «حاشية على شرح سعيد قدورة على السلم».

* * *

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٩١/٣).

(٢) انظر: «معجم المؤلفين» لكحالة (٥٦/٢).



ثَالِثًا: مُقَدِّمَةُ عِلْمِ الْمُنْطَلِقِ^(١)

● الحَدُّ: هو عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوصِلُ إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ، أَوْ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

مثالُ البحثِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ: البحثُ عَنِ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ ك: «الْحَيَوَانَ، وَالنَّاطِقُ» وهما معلومان تصوريان، بأنهما إذا رُكِّبَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ وَصَلَ مَجْمُوعُهُمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ ك: «الإنسان». ومن حيثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْبَحْثُ عَمَّا ذَكَرَ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ أَوْ جَزْئِيٌّ، ذَاتِيٌّ أَوْ عَرَضِيٌّ، جِنْسٌ أَوْ فَصْلٌ.

ومثالُ البحثِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصْدِيقِيٍّ: البحثُ عَنِ مَقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ، كَقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» وهما معلومان تصديقيان، بأنهما إذا رُكِّبَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ وَصَلَ مَجْمُوعُهُمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصْدِيقِيٍّ كَقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ حَادِثٌ»، وَمِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَوَقُّفًا قَرِيبًا لَكُونِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ: الْبَحْثُ عَنِ كُلٍِّّ مِنْ مَقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ بِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ أَوْ عَكْسُ قَضِيَّةٍ، أَوْ نَقِيضُ قَضِيَّةٍ، أَوْ تَوَقُّفًا بَعِيدًا لَكُونِهِ بِوَاسِطَةٍ تَوَقُّفُهُ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْبَحْثُ عَمَّا ذَكَرَ مِنْ حَيْثُ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ.

● ومَوْضُوعُهُ: الْمَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ صَحَّةُ إِصَالِهَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ.

● وَثَمَرَتُهُ: أَنَّهُ يَعْصِمُ الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ. وَقِيلَ: مَعْرِفَةُ التَّأَلِيفَاتِ الصَّحِيحَةِ وَالْفَاسِدَةِ.

● وَفَضْلُهُ: فَوَقَّانَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ مِنْ حَيْثُ كُونُهُ عَامٌّ النَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ يَبْحَثُ عَنْ كُلِّ عِلْمٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ بَعْضَ بَاقِي الْعُلُومِ يَقُوقُهُ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أُخْرَى.

● وَنَسَبَتُهُ لِلْعُلُومِ مُبَايَنَتُهُ لَهَا.

● وَوَضْعُهُ: «إِرْسَاطٌ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَالسَّيْنِ وَضَمِّ الطَّاءِ: وَهُوَ أَرْسَاطُ طَالِيْسٍ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمُ أَنَّهَا شَخْصَان.

(١) انظر: «حاشية الباجوري على السلم» لإبراهيم الباجوري (ص: ٢١ - ٢٢).



● واسمُهُ: «المنطق»، ويسمى أيضاً بـ«الميزان»، وبـ«مِيعَارِ الْعُلُومِ»، وإنَّما سُمِّيَ بـ«المنطق»؛ لأنَّ المنطق في الأصل يُطلق على: الإدراك، وعلى: القوَّة العاقلة، وعلى: النُّطق الَّذِي هو التَّلَفُّظُ، وهذا الفنُّ به يكثر الإدراك ويصيب، وبه تتفوّق القوَّة العاقلة وتكُمِّل، وبه تكون القدرة على النُّطق، فلمَّا كان له ارتباطٌ بكلِّ من هذه المعاني الثلاثة سُمِّيَ بذلك.

● واستمدادُهُ: من العقل.

● وحكْمُهُ: الجواز.

● ومسائلُهُ: القضايا النَّظَرِيَّةُ الباحثة عن هيئة المَعْرِفَاتِ والأَقْسِية وما يتعلَّق بهما.



رابعاً: الشُّروح على متن السُّلَمِ وحواشيها^(١)

● «شرح السلم» للنَّازِمِ، عبد الرَّحْمَنِ الْأَخْضَرِي (ت: ٩٥٣هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «الدَّرُّ الْمَنْظَّمُ على شرح السُّلَمِ» للأخضري، لعبد الغني بن محمد السوداني البرهاني (ت: ١١٥١هـ).

- «حاشية على الأخضري» في المنطق لمحمد بن عيسى الدمياطي (ت: ١١٧٨هـ).

- «حاشية على شرح السلم» لعلي بن أحمد الصعيدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ).

- «العقد المنظم حاشية على شرح السلم» لأبي الحسن عُمر القلمي (ت: ١١٩٩هـ).

- «حاشية على شرح الأخضري» لإسليمان بن طه الأكراشي (ت: ١١٩٩هـ).

● «شرح على مختصر الأخضري» لأبي محمد عبد اللطيف المرداسي (ت: ٩٨٠هـ).

● «شرح السلم للأخضري» لأبي عثمان سعيد قدورة (ت: ١٠٦٦هـ)، وعليه

الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح السلم لِقُدُورَةٍ»، لأحمد بن مبارك السجلماسي (ت: ١١٥٥هـ).

- «حاشية على شرح قدورة» لأبي عبد الله محمد الشفاشوني (ت: ١٢٣٢هـ).

(١) انظر: «جامع الشروح والحواشي» لعبد الله الحبشي (١٠٤٣/٢).



- «حاشية على شرح قدورة» لمحمد بن حسن أقصي (ت: ١٢٥٠هـ).
- «حاشية على شرح قدورة» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).
- «حاشية على شرح سعيد قدورة» لأبي عبد الله محمد الهوارى (ت: ١٣٢٠هـ).
- «شرح السلم» لأبي الفضل مسعود بن محمد السجلماسي (ت: ١١١٩هـ).
- «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين السوسي المنبهي الزيادي (ت: ١١٢٠هـ).
- «شرح السلم» لأبي العباس أحمد بن محمد الولاى الفاسي (ت: ١١٢٨هـ).
- «فتح الباب المغلق في شرح السلم المرونق» لأبي بكر الفرّجى السّلوّى (ت: ١١٣٩هـ).
- «القول المكرّم في شرح معاني السلم» لعبد الوهاب بن قنديل المالكي الملوي (ت: ١١٦٠هـ).
- «شرح سلم الأخضرى» لأنبوي اعمر بن محمد المحجوبي (ت: ١١٦٠هـ).
- «القول المحكم على ديباجة شرح السلم» لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت: ١١٦٥هـ).
- «الشرح الكبير على السلم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد الملوي المجيري (ت: ١١٨١هـ).
- «الشرح الصغير على السلم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد الملوي المجيري (ت: ١١٨١هـ)، وعليه الحواشي الآتية:
- «حاشية الأجهوري على شرح الملوي» لعطية بن عطية البرهاني الأجهوري (ت: ١١٩٠هـ).
- «حاشية الصبان على شرح الملوي» لأبي العرفان محمد الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، وعليه التقارير الآتية:
- ١ - «تقرير الخفاجي على حاشية الصبان» لحسن بن رضوان الخفاجي.
- ٢ - «تقرير بصيلة على حاشية الصبان» لإبراهيم بن بصيلة الجناجي.

• «إيضاح المبهم من معاني السلم» لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت: ١١٩٢هـ).

• «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد البناني الفاسي (ت: ١١٩٤هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح البناني» لأبي عبد الله محمد الشفشاوني (ت: ١٢٣٢هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لحسن العطار (ت: ١٢٥٠هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لعلي بن إدريس قصارة (ت: ١٢٥٩هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لمحمد المهدي بن سودة المري (ت: ١٢٩٤هـ).

- «حاشية على شرح البناني» للهادي إدريس العلمي الشفشاوني (ت: ١٣٢٩هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لمحمد بن أبي شبيب بوعشرين (ت: ١٣٦٤هـ).

• «شرح السلم» لمحمد بن حسن الهدة التونسي (ت: ١١٩٧هـ).

• «شرح السلم» لمحمد بن حسين السوسي المكناسي (القرن الثاني عشر).

• «إرشاد الطالب المعلم إلى معاني السلم» لمحمد بن عبد اللطيف الفلالي

الونجاني.

• «شرح النفراوي على متن السلم» لمحمود بن أحمد النفراوي.

• «القول المحكم في شرح السلم» لأحمد بن يونس الخلفي (ت: ١٢٠٩هـ).

• «شرح السلم» للطالب بن محمد البرتلي الولاتي (ت: ١٢١٩هـ).

• «شرح السلم» لمحمود بن الحافظ المغنيساوي الرومي (ت: ١٢٢٢هـ).

• «شرح السلم» لإبراهيم بن حجاز السنديوني الأحدي (ت: ١٢٢٣هـ).

• «شرح المهم من معاني السلم» لمحمد بن يوسف المعروف بقش المصري

(ت: ١٢٣٢هـ).

• «شرح السلم» لأبي محمد عبد الله الدمليجي (ت: ١٢٣٤هـ).

• «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد الصالح الزواوي (ت: ١٢٤٣هـ).

• «إيضاح المبهم من معاني السلم» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).



- «مختصر شرح السلم» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ)، وعليه الحواشي الآتية:
- «حاشية على شرح القويسني» لمصطفى بن رمضان البرلسي البولافي (ت: ١٢٦٣هـ).
- «تقريرات على شرح القويسني» لخطاب عمر الدروي.
- «التنقيح المحكم في حل ألفاظ السلم» لحسين بن محمد البالي الغزي (ت: ١٢٧١هـ).
- «حاشية الباجوري على السلم»، لإبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٦هـ)، وعليه التقريرات الآتية:
- «تقرير الشريشي على حاشية الباجوري» للشريشي.
- «تقرير الأمباري على حاشية الباجوري» لمحمد الأمباري (ت: ١٣١٣هـ).
- «حاشية على حاشية الباجوري» لإبراهيم العطار (ت: ١٣١٤هـ).
- «القول المسلم في شرح نظم السلم» لإبراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (ت: نحو ١٣١١هـ).
- «المعقب شرح سلم المنطق» لإبراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (ت: نحو ١٣١١هـ).
- «شرح السلم» لمحمد الحطايي (ت: ١٣٢٣هـ).
- «شرح عبارات الأخضرري» للخليل بن الحبيب الرقيبي (ت: ١٣٢٨هـ).
- «شرح السلم للأخضرري» لعبد السلام بن أحمد اللجائي (ت: ١٣٣٢هـ).
- «منظومة توشيح السلم» لعبد السلام بن محمد العلوي (ت: ١٣٤٣هـ).
- «الطراز المعلم على حواشي السلم» لأحمد بن محمد الطهطاوي (ت: ١٣٥٥هـ).
- «شرح الأخضرري» لانييرك بن ميلود الحسني (ت: ١٣٥٥هـ).
- «شرح خاتمة السلم» لمكي بن محمد البطاوري الرباطي (ت: ١٣٥٩هـ).
- «السلك البديع على سلم الأخضرري» لمحمد حبيب الله بن مايابي الجنكي (ت: ١٣٦٤هـ).

- «جربان القلم بشرح السلم» لأحمد بن محمد الرهوني (ت: ١٣٧٣هـ).
- «شرح السلم في المنطق» لمحمد عبد الله بن البشير المالكي (ت: ١٣٧٥هـ).
- «شرح على الأخضري» لمحمد بن باباه القناني (ت: ١٣٨٢هـ).
- «طرة على السلم» للمهابة بن الطالب الجملي (ت: ١٣٨٢هـ).



خامساً: منهج التحقيق

- ١ - إخراج النّص الكامل للكتب من الأصول الموجودة (المطبوعة والمخطوطة) دون الاعتماد على واحدة منها أصلاً.
- ٢ - تخريج الآيات القرآنية والأحاديث والآثار والتّقولات.
- ٣ - عدم الترجمة للأعلام، بل الاكتفاء بوضع تاريخ الوفاة ضمن معقوفين.
- ٤ - تفجير النّص، وتسويد العبارات الهامة.
- ٥ - تسمية المنظومة بـ«السُّلَمِ المَرْنُوقِ» تبعاً فيها لناظم في «شرحه»، وأيضاً أغلب شراح المنظومة المغاربة، وإن كان شراحها الأزهريون قد أثبتوها «المُنُورِق» تبعاً للملّوي في «شرحه» على المنظومة، وهو تبعاً لبعض مشايخ شيخه، حيث أثبت الرواية من طريقهم هكذا.



متن السُّلَمِ المُرَوَّنَقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا
- (٢) وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ
- (٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ
- (٤) نَحْمَدُهُ - جَلَّ - عَلَى الْإِنْعَامِ
- (٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا
- (٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى
- (٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَجَا
- (٨) وَالْأَلِهَ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى
- (٩) وَبَعْدُ: فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ
- (١٠) فَيَعِصُمُ الْأَفْكَارَ عَنْ عَيِّ الْخَطَا
- (١١) فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدَا
- (١٢) سَمِيئَتُهُ بِ: «السُّلَمِ المُرَوَّنَقِ»
- (١٣) وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا
- (١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعَا لِلْمُبْتَدِي
- نَتَائِجِ الْفِكْرِ لِأَرْيَابِ الْحَجَا
- كُلِّ حَجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
- رَأَوْا مُحَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً
- بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
- وَحَيْرٍ مَنْ حَارَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا
- الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُضْطَفَى
- يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا
- مَنْ شُبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا
- نَسْبَتُهُ كَالنَّخْوِ لِللِّسَانِ
- وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا
- تَجْمَعُ مِنْ فُتُونِهِ قَوَائِدَا
- يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
- لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
- بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

(فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ)

- (١٥) وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ
- (١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَمَا،
- (١٧) وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ:
- (١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ
- بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:
- وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُغْلَمَا
- جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ:
- لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصُّوَابِ



(أنواع العلم الحادث)

- (١٩) إِذْرَاكَ مُفْرَدًا: «تَصَوُّرًا» عَلِيمٌ
 (٢٠) وَقَدْ مِ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ
 (٢١) وَالنَّظَرِي: مَا اخْتِاجَ لِلتَّأَمُّلِ
 (٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ
 (٢٣) وَمَا لِتَضْدِيقٍ بِهِ تُوصَلَا
 وَدَرْكَ نِسْبَةٍ بِ«تَضْدِيقٍ» وَسَمِ
 لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
 وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِي» الْجَلْبِي
 يُدْعَى بِ: «قَوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِّلَ
 بِ: «حُجَّةٍ» يُعْرِفُ عِنْدَ الْعَقْلَا



(أنواع الدلالة الوضعية)

- (٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ
 (٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّنًا»، وَمَا لَزِمَ
 يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ»
 فَهُوَ: «الْحِزَامُ» إِنْ يَعْقِلُ التَّزَمُّ



(فصل في مباحث الألفاظ)

- (٢٦) مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ:
 (٢٧) فَأَوَّلُ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى
 (٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ - أَعْنِي: الْمُفْرَدَا -:
 (٢٩) فَمِنْهُمْ اشْتِرَاكِ «الْكُلِّي»
 (٣٠) وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْتِدَرَجُ
 (٣١) وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصِ:
 (٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلا شَطَط:
 إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدٌ
 جُزْءٌ مَعْنَاهُ، بِعَكْسِ مَا تَلَا
 كُلِّيٌّ، أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وَجَدَا
 كَ: «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ: «الْجُزْئِي»
 فَنَاسِبُهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ
 جِنْسٌ، وَفَضْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصٌ
 جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطٌ



(فَضْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

- (٣٣) وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي
(٣٤) تَوَاطُؤُ، تَشَاكُكٌ، تَخَالُفٌ،
(٣٥) وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ
(٣٦) «أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَالٍ، وَعَكْسُهُ: «دُعَا»
خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا تَقْصَانٍ:
وَالِاشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّرَادُفُ
وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ سَنُذْكَرُ
وَفِي التَّسَاوِي قَدْ: «التَّمَّاسُ» وَقَعَا



(فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)

- (٣٧) «الْكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ
(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا
(٣٩) وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الْجُزْئِيَّةُ»
كَ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَتُوعٍ»
قَائِلُهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عَلِمَا
وَالْجُزْءُ: مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ



(فَضْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)

- (٤٠) مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ:
(٤١) فَالْحَدُّ بِ: الْجِنْسِ وَفَضْلٍ وَقَعَا
(٤٢) وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِ: فَضْلٍ، أَوْ مَعَا
(٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِ: خَاصَّةً فَقَطْ
(٤٤) وَمَا بِهِ لَفْظِيٌّ لَدَيْهِمْ شَهْرًا:
(٤٥) وَشَرْطُ كُلِّ: أَنْ يُرَى «مُطَرِّدًا»
(٤٦) وَلَا مُسَاوِيًا، وَلَا تَجَوُّزًا
(٤٧) وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ، وَلَا
(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ»
حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عُلِمَ
وَالرَّسْمُ بِ: الْجِنْسِ وَخَاصَّةً مَعَا
جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ ارْتَبَطَ
تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا
«مُنْعَكَا»، وَظَاهِرًا، لَا أَبْعَدًا
بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُعْرَزَا
مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ قَادِرٌ مَا رَوَّزَا



(بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)

- (٥٠) مَا اخْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ جَرَى
(٥١) ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ:
(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالْأَوَّلُ:
(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى
(٥٤) إِمَّا بِكُلِّ، أَوْ بِبَعْضٍ، أَوْ بِلَا
(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجِبَةٌ، وَسَالِبَةٌ
(٥٦) وَالْأَوَّلُ: «الْمَوْضُوعُ» بِالْحَمَلِيَّةِ
(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ
(٥٨) أَيْضًا: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ،
(٥٩) جُزْأَمَّا: مُقَدَّمٌ، وَتَالِي
(٦٠) «مَا أَوْجَبَتْ تَلَاوُزَ الْجُزْأَيْنِ»
(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا»
(٦٢) مَا يَبْعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوءٍ، أَوْ هُمَا
- بَيْنَهُمْ: «قَضِيَّةٌ» وَ«خَبَرًا»
شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:
إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلٌ
وَأَرْبَعُ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:
شَيْءٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهُ جَلَا
فَهِيَ إِذَا إِلَى الثَّمَانِ آيَبَةٌ
وَالْآخِرُ: «الْمَحْمُولُ» بِالسَّوِيَّةِ
فَلِئِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمُ
وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ
أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِنْفَصَالِ:
وَذَاتُ الْإِنْفَصَالِ دُونَ مَيِّنِ:
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُنْفَلَمَا:
وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاغْلَمَا



(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

- (٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي
(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً
(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْضُورَةً بِالسُّورِ
(٦٦) فَلَنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً
(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً
- كَيْفٍ، وَصَدَقَ وَاحِدُ أَمْرٍ فَبِي
فَنَقُضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدَّلَ
فَانْقُضَ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
نَقِيضُهَا: مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ



(فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُشْتَوِيِّ)

- (٦٨) «الْعَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ
 (٦٩) وَالْكَمُّ؛ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّةِ
 (٧٠) وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ
 (٧١) وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ
 (٧٢) وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ
 مَعَ بَقَاءِ الصُّدْقِ وَالْكِيفِيَّةِ
 فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّةِ
 بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسْتَيْنِ فَأَقْنَصِدْ
 لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
 وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ



(بَابٌ فِي الْقِيَاسِ)

- (٧٣) إِنَّ «الْقِيَاسَ» مِنْ قَضَايَا صُورًا
 (٧٤) ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ:
 (٧٥) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
 (٧٦) فَلِإِنْ تُرِدُ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا
 (٧٧) وَرَتَّبِ الْمُقَدَّمَاتِ وَأَنْظُرَا
 (٧٨) فَلِإِنْ لَا زِمَ الْمُقَدَّمَاتِ
 (٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ «صُغْرَى»
 (٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ: «صُغْرَاهُمَا»
 (٨١) وَ«أَصْغَرُ» فَذَلِكَ ذُو انْدِرَاجٍ
 مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا
 فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِ: «الِافْتِرَاقِ»
 بِقُوَّةٍ وَاخْتِصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ
 مُقَدَّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
 صَحِيحَهَا مِنْ قَاسِدٍ مُخْتَبِرًا
 بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ
 فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الْكُبْرَى»
 وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ: «كُبْرَاهُمَا»
 وَ«وَسَطُ» يُلْغَى لَدَى الْإِنْتَاجِ



(فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)

- (٨٢) «الشَّكْلُ» عِنْدَ مَوْلَاءِ النَّاسِ
 (٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ
 (٨٤) وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ
 (٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى
 يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ
 إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
 أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ:
 يُدْعَى بِ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُنْزَى



وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ: «ثَالِثًا» أَلِفٌ
وَمَيَّ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ
فَفَاسِدُ النَّظَامِ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ
وَأَنْ تُرَى كُُلِّيَّةٌ كُتُبَرَاهُ
كُُلِّيَّةُ الْكُبَرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ
وَأَنْ تُرَى كُُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا
إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينُ
كُتُبَرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُُلِّيَّةٌ
كَ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَصِيَّةٌ
وَعَبْرٌ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا
بِلَكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكُنْ
مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
أَوْ النَّاتِجَةِ لِوَعْلَمِ آتٍ
مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَكْلُفٍ قَدْ لَزِمَا

(٨٦) وَحَمَلُهُ فِي الْكُلِّ: «ثَانِيًا» عُرِفَ
(٨٧) وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ: عَكْسُ الْأَوَّلِ
(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يُعْدَلُ
(٨٩) فَشَرْطُهُ: الْإِجَابُ فِي صُغَرَاهُ
(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ
(٩١) وَالثَّالِثُ: الْإِجَابُ فِي صُغَرَاهُمَا
(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الْخِسْتَيْنِ؛
(٩٣) صُغَرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
(٩٤) فَمُنْتَجِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةٌ،
(٩٥) وَرَابِعٌ: بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا
(٩٦) وَتَتَّبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ
(٩٧) وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ
(٩٨) وَالْحَذْفِ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ
(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى صُرُورَةٍ؛ لِمَا

* * *

(فَضْلٌ فِي الْأَسْتِثْنَائِي)

يُغَرَّفُ بِـ: «الشَّرْطِيِّ» بِلَا امْتِرَاءٍ
أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ وَضَعَ الثَّالِي
يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا أُنْجَلَى
يُنْتَجِجُ رَفَعُ ذَاكَ، وَالْعَكْسُ كَذَا
مَانِعٌ جَمْعٌ فَيُوضَعُ ذَا زُكُنْ
مَانِعٌ رَفَعٌ كَمَا أَنَّ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الْأَسْتِثْنَائِي»
(١٠١) وَهُوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ:
(١٠٣) وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعُ أَوَّلٍ، وَلَا
(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُتَفَصِّلًا: فَوَضَعُ ذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الْأَخْسَرِ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ
(١٠٦) رَفَعُ لِيَذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا

* * *



(لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ)

- (١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرْكَبًا»
 (١٠٨) فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ
 (١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى
 (١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى
 (١١١) وَإِنْ يَجْزِي عَنِّي عَلَى كُلِّ اسْتِدِلٍّ
 (١١٢) وَعَكْسُهُ يَدْعَى: «الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِي»
 (١١٣) وَحَيْثُ جُزئِي عَلَى جُزئِي حُمِلَ
 (١١٤) وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ
- لِكُونِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
 وَأَقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدَّمَةٌ
 نَتِيجَةً إِلَى هَلْ جَرَّ
 يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَهَا كُلُّ سَوَا
 قَدْ ب: «الاسْتِفْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقْلُ
 وَمَا الَّذِي قَدْ تَنَبَّهَ فَحَقَّقِ
 لِجَامِعٍ قَدْ ذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلَ
 قِيَاسُ الاسْتِفْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ



(أَقْسَامُ الْحُجَّةِ)

- (١١٥) وَحُجَّةٌ نَفْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ
 (١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلٌ
 (١١٧) أَجْلُهَا «الْبُرْهَانُ»: مَا أُلْفَ مِنْ
 (١١٨) مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتٍ
 (١١٩) وَحَدِثِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتٍ؛
 (١٢٠) وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ
 (١٢١) عَقْلِيٍّ، أَوْ عَادِيٍّ، أَوْ تَوَلَّدَ،
- أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ:
 وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ؛ نِلْتُ الْأَمَلِ
 مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ
 مُجَرَّيَّاتٍ، مُتَوَاتِرَاتٍ
 فَنِلْكَ جُمْلَةً الْيَقِينِيَّاتِ
 عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافَ آتٍ
 أَوْ وَاجِبٌ؛ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ



(خَاتِمَةٌ)

- (١٢٢) وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجَدَا: فِي مَادَّةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالْمُبْتَدَأُ
 (١٢٣) فِي «الْلَفْظِ» كَ: اشْتِرَاكَ، أَوْ كَ: جَعْلُ ذَا
 تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّؤُوفِ مَأْخُذًا



بِذَاتِ صِدْقٍ، قَافَهُمِ الْمُحَاطَبَةُ
 أَوْ نَاتِحٍ إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ
 وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ
 وَتَرَكَ شَرْطَ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ
 مِنْ أَمْهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
 مَا رُمَتْهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
 لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُفْتَدِرِ
 الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
 وَتَكْشِفُ الْغِطَاءِ عَنِ الْقُلُوبِ
 فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مَنْ تَقْضَى
 وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا
 وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلْ
 لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا
 الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
 مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
 ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
 تَأْلِيْفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
 مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِثْمَلِ
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْ هَدَى
 السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
 وَطَلَعَ الْبَذْرُ الْمُزِيرُ فِي الدُّجَى

(١٢٤) وَفِي «الْمَعَانِي»: لِالْتِبَاسِ الْكَاذِبَةِ
 (١٢٥) كَذ: مِنْ جَعَلَ الْعَرَضِي كَالذَّائِي
 (١٢٦) وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ التَّنَوُّعِ
 (١٢٧) وَ«الثَّانِي» كَذ: الْخُرُوجُ عَنْ أَشْكَالِهِ
 (١٢٨) هَذَا تَمَامُ الْعَرَضِ الْمَقْصُودِ
 (١٢٩) قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ
 (١٣٠) نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ
 (١٣١) الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ
 (١٣٢) مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالدُّنُوبِ
 (١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى
 (١٣٤) وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا
 (١٣٥) وَأُصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ
 (١٣٦) إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيَّفٍ صَاحِبًا
 (١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي:
 (١٣٨) وَلَبِنِي إِخْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً
 (١٣٩) لَا سَبَّامًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ
 (١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ
 (١٤١) مِنْ سَنَةِ: إِخْدَى وَأَرْبَعِينَ
 (١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا
 (١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الطُّقَاتِ
 (١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرَجًا



القسم الأول

- ١ - «إيضاح المبهم على معاني السُّلَم».
- ٢ - القولُ المُسلَّم في تحقيق معاني السُّلَم».
- ٣ - «شرح القويسني على السُّلَم».
- ٤ - «تعليقات خطاب على شرح القويسني»، ومعها: تعليقات التحقيق.



مقدمة إيضاح المبهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الملهم للصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفضل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الكرام، والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام؛ وبعد:

فيقول أحمد الدمنهوري - بَلَّغَهُ اللهُ الآمالَ، وَرَزَقَهُ التَّوْفِيقَ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ -: قد سألني القول المسلم

مقدمة القول المسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى اللهُ على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم

الحمد لله الذي شَرَّفَ عِلْمَ الأنظار، وجعلَه عماداً لصحَّةِ قوانين الأفكار، وميزاناً للعقول عند محاولاتها سُبُلَ الاستبصار، وآلَةً ينتصرُ بها الرأْيُ على وضوح الحقِّ أيَّ انتصارٍ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مِن ثوره سطعَ البرهان، ومن ظهوره ظهر الحقُّ من الباطل ظهورَ العيان، وعلى آله وصحابته الذين أغناهم كمالُ عقولهم عن استعمال الآلة القانونية باصطلاحها، وفازوا بتمهيد الحقِّ بما أوتوا من قوَّةِ الذكاء فقاموا بإصلاحها؛ أمَّا بعد:

القويسني

مقدمة القويسني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول حقائق المعقول على التحقيق، ودلَّهم على تصحيح طُرُقِ التصوُّر والتصديق، فاستنتجوا بها بدائع الأسرار من دقائق الأنظار، واستخرجوا بها غرائس الأبكار من مُحَبَّات الأسرار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي شيَّد قواعد الإسلام بأفصح منطقي وأوضح خطاب، وعلى آله وأصحابه صلاةً وسلاماً دائماً دائمين مُتلازمين إلى يوم العَرْضِ والحساب؛ وبعد:

فيقول مُرتجى عفو ربِّه الغني، حسن بن درويش القويسني: قد كنتُ قرأت في بعض السنين كتاب «السُّلَم» لجماعة من المبتدئين، فسألوني أن أُمليَ عليه كلماتٍ توضِّح ما أشكل منه، وتفتح ما أغلق منه، مع الاختصار على معانيه، وإعراب مبانيه، فأملتُ عليه ما تيسر من حفظي،

بعض الطلبة المُبتدئين، أن أشرح «سُلَّم المَنْطِق» شرحاً يكونُ في غاية اللين، وأن لا أزيد على حلِّ ألفاظه، لِئَنظَرَ بِهِمْ معناه مَنْ هو مِنْ حُفَّاظِهِ، فَأَجَبْتُهُ لذلك مُستعيناً بالقادر المالك، مُسَبِّحاً له :-

«إِيضاح المُبْتَهَم مِنْ مَعَانِي السُّلَّم»

طالباً من الله السَّميع البصير، أن ينفع به، كما نفع بأصله إِنَّه على ذلك قديرٌ.



القول المسلم

فهذا شرحٌ لطيفٌ على «السُّلَّم المُرَوَّتِي»، أَلْبَسْتُهُ - بحمد الله تعالى - رَوْنَقَ التَّحْقِيقِ والاستقامة، وأبعدته بقدر الاستطاعة عن مظانِّ التَّوْهِيمِ والمَلَامَةِ، فهو جديرٌ عند المُنْصِفِ بأن يُسَمَّى به :-

«الْقَوْلُ الْمُسَلَّمُ فِي تَحْقِيقِ مَعَانِي السُّلَّم»

والله تعالى أسألُ من فضله أن يجعله من الأعمال التي يدومُ خيرُها، ويكثرُ في الدُّنْيَا والآخرة نفعُها وأجرُها، فهو الوليُّ الحميد، المتفَضَّلُ على عبده بما يريدُ، سيِّدنا مُحَمَّدٌ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا.



الفويسني

ولم أراجع فيه مادَّةً سوى محلِّين أو ثلاث؛ راجعتُ فيها شرح شيخ شيوخنا العَلَّامة المَلَوِّي [ت: ١١٨١هـ].

ثمَّ استأذنتُ بعض الإخوان - عامله الله باللُّطف والإحسان - أن يُجرِّده من الإعراب؛ لكونه غير لائقٍ بهذا الشأن، فأذنتُ له في ذلك، فجرَّده من الإعراب، فجاء بحمد الله جملةً كافيةً في فهم الكتاب لذوي الألباب، وأنا أسألُ مَنْ أَطَّلَعَ عليه أن يتجاوزَ لي عَمَّا يراه من خَطَئِي وَزَلَّلي، وعلى الله الاعتماد والتَّكْلان، وإليه المَلْجأ وبه المِستعان، وأنا أسألُ الله الكريم أن ينفع به النَّفع العميم؛ إِنَّه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.





● قال رحمه الله تعالى :

● بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- (١) الْعَمْدُ لَهُ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ
(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مُخَذَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً

القول المسلم

القويسني

قال المؤلف - رحمه الله تعالى - : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)) أي : أولف مُستعيناً

(١) قوله : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) اعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مّا يناسب ذلك الفن؛ وفاء بحق البسملة، وهو أن لا يترك الكلام عليها رأساً، وبحق الفن المشروع فيه، وهو أن يتكلم عليها بطرف مّا يناسب ذلك الفن، ونحن الآن شارعون في فن المنطق، فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مّا يناسبه؛ فنقول :

● قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون إنشائية، وأن تكون خبرية؛ فعلى الأول لا تسمى تلك الجملة قضية؛ لأنه لا يسمى بها الإنشاء، بل الخبر فقط. وأمّا على الثاني فتسمى بها.

- ثم إن قلر المتعلق نحو : «ابتدئ» كانت قضية شخصية؛ لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين، كما هو ضابط القضية الشخصية.

- وإن قلر نحو : «يتبدئ كل مؤمن» كانت قضية كلية؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي، وقد سور بالسور الكلي، كما هو ضابط القضية الكلية.

- وإن قلر نحو : «يتبدئ بغض المؤمنين» كانت قضية جزئية؛ لأن المحكوم عليه فيها جزئي، وقد سور بالسور الجزئي، كما هو ضابط القضية الجزئية.

- وإن قلر نحو : «يتبدئ المؤمن» بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهمة؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية، كما هو ضابط القضية المهمة.

● وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن «الباء» حرف جر أصلي، يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم إلى اللفظ الجلالة؛ بناء على مقابل المشهور من أن «الباء» حرف جر زائد، فإن جعلت للمعهد فالأول، وإن جعلت للاستغراق فالثاني، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث، وإن جعلت في ضمن الأفراد من غير نظير لكلية أو جزئية فالرابع.

- فلان قيل : كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع، لا على المجرور؟

أجيب : بأنه وإن كان مجروراً لفظاً موضوع معنًى، ولذا قال النحاة : «المجرور مخبر عنه في المعنى» والتقدير هنا : اسم الله مبدوء به.

ولا يخفى أن بعض هذه الاحتمالات أقرب من بعض.



القول المسلم

الفويسني

باسم الله. و«الاسم»: مُسْتَحَقٌّ مِنَ الشُّمُوسِ. و«الله»: عَلِمَ عَلَى الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ^(١)، الْمُسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ الْمُحَامِدِ. و«الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»: صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ اسْتُعْمِلَتَا^(٢) لِلْمُبَالَغَةِ^(٣) مِنْ «رَحِمَ»، و«الرَّحْمَنُ» أَبْلَغُ مِنْ «الرَّحِيمِ»؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى؛ كَمَا فِي: «قَطَعَ» بِالتَّخْفِيفِ وَ«قَطَعَ» بِالتَّشْدِيدِ.

● وابتدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَجْزَمُ»^(٤)؛ أَي: نَاقِصٌ وَقَلِيلُ الْبَرَكَةِ.



● بقي من أقسام القضايا: القضية الطليعية، وهي: «ما حُكِمَ فِيهَا عَلَى الْجِنْسِ وَالطَّليعةُ يَقْطَعُ النَّظْرَ عَنِ الْأَفْرَادِ»؛ كَانَ يَقُولُ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ جِنْسَ «الرَّجُلِ» وَطَبِيعَتَهُ خَيْرٌ مِنْ جِنْسِ «الْمَرْأَةِ» وَطَبِيعَتِهَا، يَقْطَعُ النَّظْرَ عَنِ الْأَفْرَادِ فِيهِمَا، وَأَلَّا فَقَدْ يَتَّفَقُ أَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِ الْمَرْأَةِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَفْرَادِ الرَّجُلِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ الْبَسْمَلَةِ مِنْهَا لَا بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ وَلَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ «الاسم» إِلَى «لَفْظِ الْجَلَالَةِ»؛ إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مِنَ الْمُؤْمِنِ مِثْلًا الْجِنْسِ وَالطَّليعةُ يَقْطَعُ النَّظْرَ عَنِ الْأَفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ ابْتِدَاءٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مِنَ الْاسْمِ الْجِنْسِ وَالطَّليعةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ ابْتِدَاءٌ، وَسِبَاقَتِي لِإِضَاحِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَمِ» (ص: ٤ - ٥).

(١) قوله: (الواجب الوجود ... إلخ) بيان للموضوع له، وهي الذات. اهـ

(٢) قوله: (استعملتا) أي: دفعاً لِمَا يَرِدُ.

(٣) قوله: (للمبالغة) أي: التقوية.

(٤) عُرِيتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ لِابْنِ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَهُوَ وَهَمٌ نَشَأَ عَنِ التَّقْلِيدِ لِبَعْضِ مَنْ يَتَسَاهَلُ فِي الْعَزْوِ. اهـ «الأفاويل

المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة» (ص: ٣٤).



(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ

- (١) - أقول: (الْحَمْدُ) لَفَةٌ: «الثَّناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته». وعُرفاً: «فعلٌ يُثْنِي عن تعظيم المُنعم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره».
- والشُّكْرُ لَفَةٌ: هو الحمد اصطلاحاً، مع إبدال «الحامد» بـ «الشَّاكِر». وعُرفاً: «صَرَفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ به عليه إلى ما خُلِقَ لأجله».
- وتحقيقُ الكلام على: «البسمة، والحمدلة، والشُّكر، والمَدح» لَفَةٌ وعُرفاً، والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا: «كُشِفَ اللَّثَامُ عَنْ مُخَدَّرَاتِ الْأَفْهَامِ».
- القول المسلم

- (١) - (الْحَمْدُ لِلَّهِ) هو: «الوصفُ بالجميل». والشُّكْرُ: «فعلٌ يُثْنِي عن تعظيم المُنعم بسبب الإنعام».

- ومعلومٌ أنَّ الوصف من المخلوق لا يكون إلَّا من اللِّسان، فتقرَّر بسبب ذلك بين الحمد والشُّكر: العمومُ والخصوصُ من وجوه، وهو: «أن يجتمع مَعْقُولان في أمرٍ، وينفرد كلُّ منهما بغيره»، والحمدُ والشُّكر كذلك:
- القويسني

- (١) - (الْحَمْدُ^(١)) أي: «الوصفُ بجميل الصِّفات على الجميل الاختياري على جهة التَّعظيم» ثابتٌ (لِلَّهِ) اختصاصاً واستحقاقاً؛ سواءً:

- (١) قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) قد اشتهر أنَّ «الحمد» لَفَةٌ: «الثَّناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التَّعظيم». وعُرفاً: «فعلٌ يُثْنِي عن تعظيم المنعم من حيث إنَّه منعمٌ على الحامد أو غيره».
- وهال في «الحمد» إمَّا للمعهد، أو للاستغراق، أو للجنس، وعلى كلِّ فـ «اللام» في «الله» إمَّا للاستحقاق، أو للاختصاص، أو للملك، فالاختصاصُ سَعَةً قائمةٌ من ضرب ثلاثة في مثلها، لكنَّ على جمل «ال» للمعهد يمتنع جمل «اللام» للملك إن جمل المعهد الحمد القديم فقط، لأنَّ القديم لا يملك، فإن جمل حمد مَنْ يُعْتَدُ بحمده ك: «حمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه» لم يمتنع ذلك؛ لأنَّ المعهد حينئذٍ الجملة، وهي حادثةٌ، إذ المرغَّب - أي: المجتمع من القديم والحادث حادثٌ -، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث إن لوحظ أنَّ الأفراد غير مرغوبةٍ أي: غير مجتمعة، وإلَّا لم يمتنع أصلاً، إمَّا علمت من أنَّ المرغَّب من القديم والحادث حادثٌ.
- وممَّا ينبغي التَّنبيه له أنَّ الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات، فهو من أنواع الكلام الاعتبارية، كما هو مقررٌ في علم التوحيد.
- ولقد اشتهر أنَّ جملة «الحمدلة» يصحُّ أن تكون إنشائيةً، وعليه فلا تسمى: «قضيةً» إمَّا مرّاً أي: لأنَّه لا يستلزم بها الإنشاء، وأن تكون خبريةً وعليه فتسمى: قضيةً.



(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْيَابِ الْحِجَا

والله: «عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودَ». و(أَخْرَجَ) بمعنى: أَظْهَرَ. و(النَّتَائِجُ) جمع: نَتِيجَةٌ، وهي: «القَضِيَّةُ اللَّازِمَةُ لِلْمَقْدَمَتَيْنِ»، ك: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» اللَّازِمُ لِقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

و(الْفِكْرُ): «حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ». وحركتها في المحسوسات: «تَخْيِيلٌ»^(١).
و(الأَرْيَابُ) جمع: «رَبٌّ»، والمرادُ به هنا: «الصَّاحِبُ»، و(الحِجَا): العقل، وهو مَقْصُورٌ.
● ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم.
● وفي ذِكْرِ «النَّتَائِجِ» براعة استهلال.

القول المسلم

- فَيَجْتَمِعَانِ فِي الْفِعْلِ اللَّسَانِيَّ فِي مُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ؛ فَهُوَ وَصْفٌ بِالْجَمِيلِ فَيَكُونُ حَمْدًا، وَفِعْلٌ يُبْنَى عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ لِإِنْعَامِهِ فَيَكُونُ شُكْرًا.
- وَيَنْفَرِدُ الْحَمْدُ فِي الْوَصْفِ بِالْجَمِيلِ لَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ، بَلْ لِمَجْرَدِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْكَمَالِ وَاسْتِحْقَاقِ نِعْمَتِ الْجَمَالِ.
- وَيَنْفَرِدُ الشُّكْرُ بِفِعْلِ غَيْرِ اللَّسَانِ مِنْ سَائِرِ الْأَرْكَانِ.

القويسني

- ١ - جُعِلَتْ فِيهِ «أَل» لِلإِسْتِفْرَاقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.
- ٢ - أَمَ لِلْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْجِنْسِ اخْتِصَاصَ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ.
- ٣ - أَمَ لِلْمُهْدِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الْحَمْدَ الْمَعْهُودَ الَّذِي حَمَدَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَحَمَدَهُ بِهِ أَنْبِيََاؤُهُ وَأَوْلِيَآؤُهُ وَأَصْفِيَآؤُهُ مَخْتَصٌّ بِهِ.

= - ثُمَّ إِنْ جُعِلَتْ «أَل» فِيهَا لِلْمُهْدِ كَانَتْ قَضِيَّةً شَخْصِيَّةً، وَإِنْ جُعِلَتْ لِلإِسْتِفْرَاقِ كَانَتْ قَضِيَّةً كَلْبَةً، وَإِنْ جُعِلَتْ لِلْجِنْسِ فِي ضَمَنِ الْبَعْضِ كَانَتْ قَضِيَّةً جَزِئَةً، وَإِنْ جُعِلَتْ لَهُ فِي ضَمَنِ الْأَفْرَادِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْكَلْبَةِ وَالْجَزِئَةِ كَانَتْ قَضِيَّةً مَهْمَلَةً، وَلَا مَانِعَ هُنَا مِنْ جَعْلِهَا طَبِيعَةً بَأَن تَجْعَلَ «أَل» فِيهَا لِلْجِنْسِ وَالطَّبِيعَةَ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْأَفْرَادِ. اهـ شرح الباجوري على السلم (ص: ٥ - ٦).

(١) قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ عَلَى السَّلْمِ»: «وَالْفِكْرُ» قَالَ السَّعْدُ: هُوَ النَّظَرُ، وَعَرَّفَهُ بِ: «أَنَّهُ مَلَا حَظَةُ الْمَعْقُولِ لِتَحْمِيلِ الْمَجْهُولِ». وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْفِكْرَ هُوَ حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ، فَإِنَّ تَحَرُّكَتْ فِي الْمَحْسُوسَاتِ فَهُوَ تَخْيِيلٌ» رَسْمٌ لَهُ جَزَى فِيهِ عَلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْأَعْمِ؛ لشموله للحركة التي لَا تَكُونُ لِلتَّأْدِي إِلَى مَجْهُولٍ، مَعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِفِكْرٍ، عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ. انظر: «شرح البناني على السلم» (ص: ١١).



(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَزْيَابِ الْحِجَابِ

● وفي البيت سؤالان:

الأوّل: لِمَ حَمِدَ بالجملة الاسميّة ولم يَحْمَد بالفعليّة؟

الثاني: لِمَ قَدَّمَ «الحمد» على «الله»، مع أنَّ تَقْدِيمَ الاسم الكريم أهمُّ؟

والجوابُ عنِ الأوّل: أَنَّهُ حَمِدَ المولى لذاته، وذاتُهُ - سبحانه وتعالى - ثابتةٌ مُستَبْرَئةٌ، فَنَاسَبَ الحمدَ بالجملة الدالّة على الثّبات والدّوام، وهي الجملة الاسميّة.

القول المسلم

● فالحمدُ أَخْصَصُ مَوْرداً؛ إذ لا يَرُدُّ من المخلوق إلّا من اللّسان، وأعمُّ متعلّقاً؛ لأنّه يكون في مُقابِلة الإحسان ولغير ذلك.

والشُّكْرُ بالعكس؛ أي: أَخْصَصُ متعلّقاً لكونه لا يكون إلّا في مُقابِلة الإنعام، وأعمُّ مَوْرداً؛ لأنّه يَرُدُّ من اللّسان ومن سائر الأركان ك: القلب، واليد، وسائر الجوارح، كما أشار إليه قولُ الشّاعر: [من الطويل]

أَقَادَتْكُمْ النِّعَمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّجَا

القويسني

والعبرةُ بحمد مَنْ ذكر، فلا فردَ منه^(١) لغيره^(٢) على كلِّ تقدير؛ بدلالة المُطابِقة على الاحتمال الأوّل^(٣)، وبدلالة الالتزام على الثاني^(٤)، وبالأدّعاء على الثالث^(٥).

● وابتدأ بالحمدلة ثانياً بعد الابتداء بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بخبر: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٦).

● وجمع بين الابتداءين؛ عملاً بالروايتين، وإشارةً إلى أَنَّهُ لا تعارضَ بينهما؛ إذ الابتداء: حَقِيقِي وإضافي؛ فالحَقِيقِي حَصَلَ بالبسملة، والإضافي حَصَلَ بالحمدلة.

● واختار في جملة «الحمد»: الاسميّة على الفعليّة؛ اقتداءً بالآية، ولدلالاتها على الثّبات والدّوام.

(١) قوله: (منه) أي: من الحمد.

(٢) قوله: (لغيره) أي: لغير الله.

(٣) قوله: (على الاحتمال الأوّل) أي: جعل «ال» للاستفراق.

(٤) قوله: (على الثاني) أي: كونها للجنس.

(٥) قوله: (الثالث) أي: كونها للعهد.

(٦) أخرجه «ابن ماجه» (١٨٩٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ

وعن الثاني: بأنَّ المقام مقام الحمد، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، فقدّمت الأهميَّة العارضة على الأهميَّة الدَّائِيَّة؛ مُراعاةً للبلاغة التي هي: «مطابقة الكلام لمقتضى الحال».



القول المسلم

(لِلَّهِ) الله: «عَلَّمَ على الذات الواجب الوجود، المُستحقَّ لجميع الكمالات».

- وعلّق الحمد به؛ لأنّه اسمٌ للذات الجامعة لجميع الصفات.

- والكلام على الألف واللام في «الله»، وعلى أقسام الحمد، وعلى سبب الابتداء به، وعلى الجلالة هل هو اسمٌ مُرتَجَلٌ أو منقولٌ مشتقٌّ؟ شهيرٌ، فلا نُطِيلُ به.

(الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أي: أُبْرَزَ وَبَيَّنَ (نَتَائِجَ) جمع: «نَتِيجَةٌ»، وهي: «العلمُ والظنُّ الحاصلُ عن دليلٍ»، أو هي: «نفسُ المعلوم أو المظنون».

(الْفِكْرُ) وهو: «حركةُ النَّفسِ في المَعْقُولَاتِ»، فحركة^(١) النَّفسِ لاستخراج جنس حقيقة «الإنسان» وهو «الْحَيَوَانُ»، وفصلها وهو «النَّاطِقُ»، ليُوضَعَ عند تعريفه الجنسُ الَّذِي هو أعمُّ أولاً، ثمَّ الفصلُ الَّذِي هو أخصُّ، ففكرٌ.

- وكذلك: حركتها عند طلب شأن «حُدُوثِ الْعَالَمِ» لاستخراج القضيةِ القائلة: «الْعَالَمُ الْقَوِيسِنِي

● وقدّم لفظ «الحمد» على لفظ «الجلالة» ليرعاية المقام، وإن كان لفظ الجلالة أهم بالتقديم لذاته، فرعاية المقام أنسب للبلاغة؛ إذ هي: «مطابقة الكلام لمقتضى المقام».

(الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أي: أظْهَرَ وَأَوْجَدَ (نَتَائِجَ) جمع: «نَتِيجَةٌ»، وهي: «قضيةٌ لازمةٌ لمقدّمتين»؛ كقولنا: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» اللازم لقولنا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

(الْفِكْرُ) يُطْلَقُ على:

١ - «الْمُنْكَرُ فِيهِ» مجازاً.

٢ - وعلى: «حركة النَّفسِ في المَعْقُولَاتِ» [لغة]؛ أي: انتقالها من المبادئ إلى المطالب^(٢).

(١) المثبت في المطبوع: «حركة» مع جعل «فكرٌ» في نهاية المثال فعل أمر، وما أثبتناه هو المناسب للمعنى والسياق كلام المصنف في المثال الذي يليه، والله أعلم.

(٢) قوله: (المطالب) أي: النتائج.



القول المسلم

مُتَغَيِّرٌ، وهي صغرى الدليل، واستخراج القائلة: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» وهي كبراء، فينتج: «أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ»، ففكر.

- وخرج به الحركة في المعقولات: حركتها في المحسوسات ك: استحضار الأجرام والوانها وأكوانها، فلا يسمى: فِكْرًا، بل: تَحْيُلًا.

- ثُمَّ الْفِكْرُ - الَّذِي هُوَ الْحَرَكَةُ فِي الْمَعْقُولَاتِ - : إِنْ طُلِبَ بِهِ الظَّنُّ أَوْ الْعِلْمُ كَمَا فِي الْمَثَالِ سَمِيَ: «نَظْرًا»، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ ذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ نَظْرًا، كَأَكْثَرِ حَدِيثِ النَّفْسِ.

(لِأَرْبَابِ) أَي: أَصْحَابِ (الْحِجَا) أَي: الْعَقْلِ؛ وَهُوَ: «مَلَكَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا اكْتِسَابُ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ مِنَ الضَّرُورِيَّةِ اللَّازِمَةِ لَهَا».

● وفي إسناده «إخراج النتائج» إلى «الله» تعالى دون نفس الفكر ردُّ على الْمُعْتَزِّلَةِ الْمُسْنَدَةِ إِلَى الْفِكْرِ، كَمَا يَنْبَغُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْأَرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ:

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدُ



الفويسني

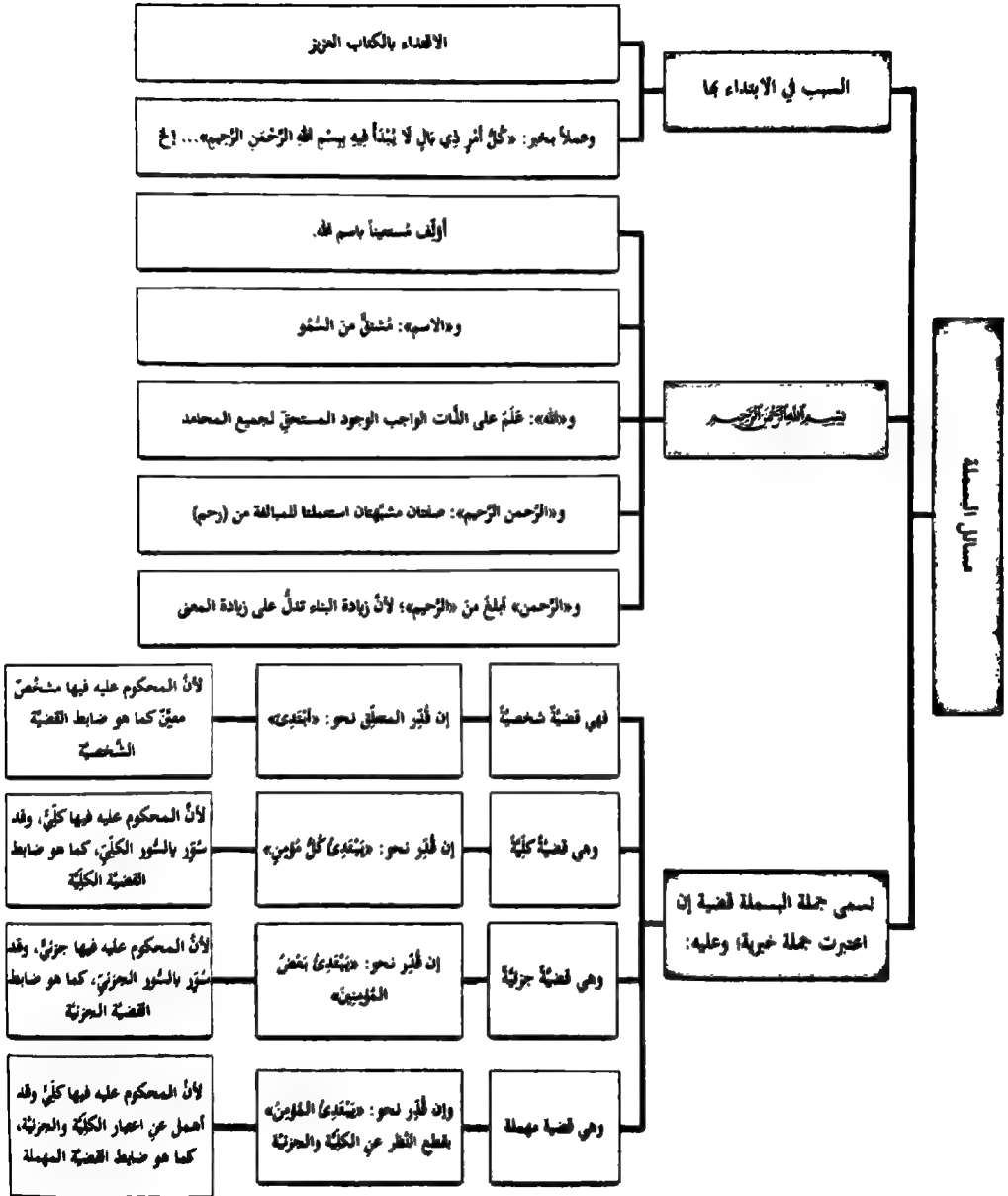
٣ - وعلى: «النظر الاصطلاحي» اصطلاحاً، فيعرف «الفكر» على الأخير بأنه: ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول، فالأمور المعلومة: المقدمات الصغرى والكبرى، والأمور المجهول هو: النتيجة؛ كما تقدّم تمثيله.

(لِأَرْبَابِ) أَي: أَصْحَابِ (الْحِجَا) بِالْقَصْرِ؛ أَي: الْعَقْلِ، وَهُوَ: «نُورٌ رُوحَانِيٌّ بِهِ تُدْرِكُ النَّفْسُ الْمَعْلُومَاتِ الضَّرُورِيَّةَ وَالنَّظَرِيَّةَ».

● وفي تضيير الكتاب بذكر «النتائج» و«الفكر» و«العقل» براءة استهلال، وهي: «أَنَّ يَأْتِيِ الْمَتَكَلِّمُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ»، ففي ذلك إشعار بالمنطق الذي يتكلم فيه على «النتائج» و«الفكر»؛ أَي: النَّظَرُ، وَهُوَ مِنَ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ.

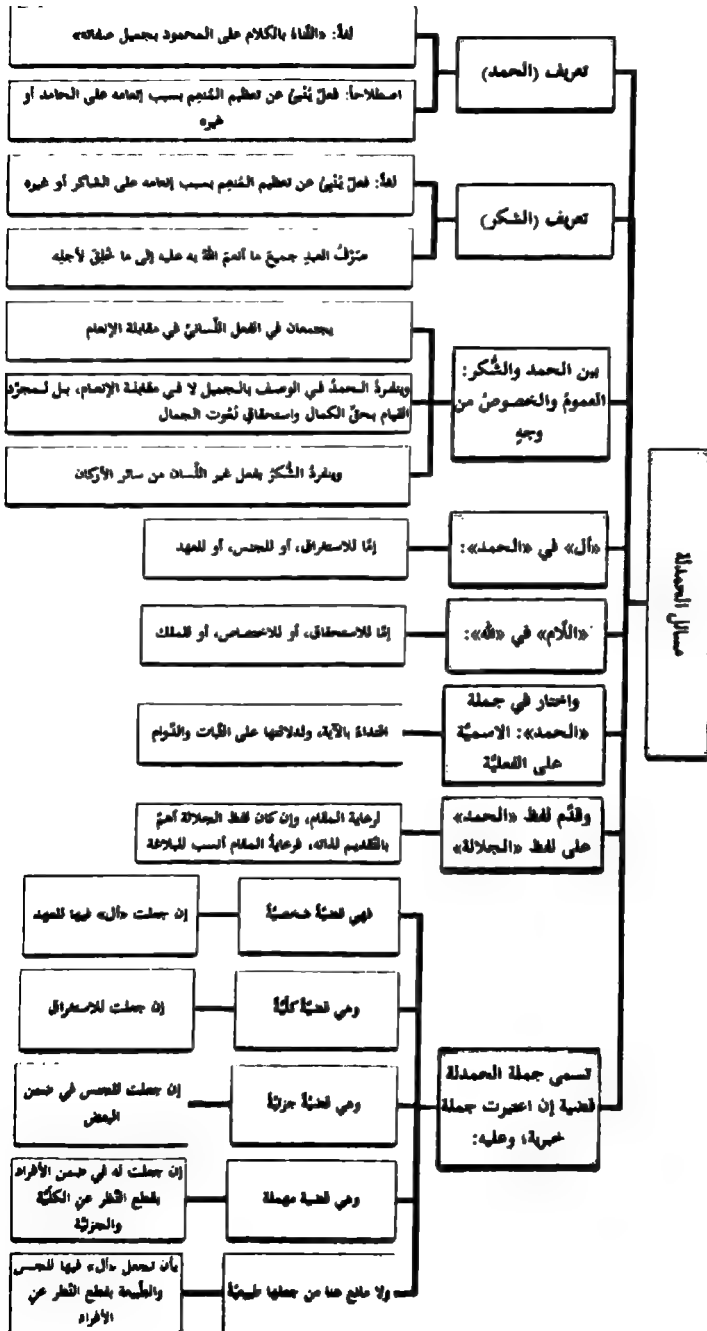


مسائل البسملة

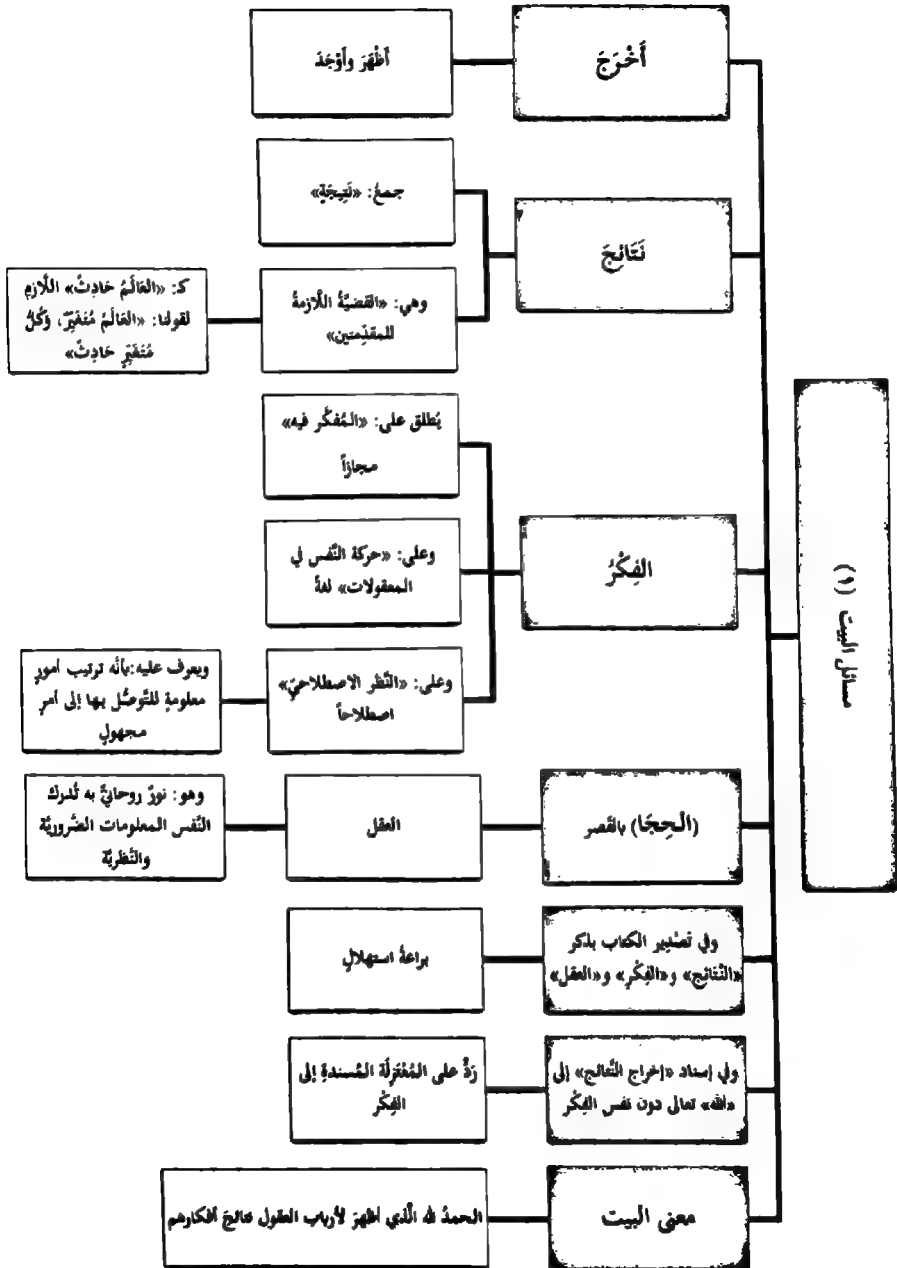




مسائل الحمدلة



مسائل البيت الأول





(٢) وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

(٢) - قوله: (وَحَظَّ) بمعنى: «أَزَالَ»، و«مِنْ» في قوله: (مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ) بمعنى: «عَنْ»، وهي ومجرورها بدلٌ ممَّا قبله؛ أي: أزال عن عقلهم الَّذي هو كالسَّماء؛ بجامع كونِ كُلِّ منهما محلًّا لَطُلُوعِ الْكَوَاكِبِ، فكواكبُ العقل معنويَّةٌ، وهي: المعاني والأسرارُ، وكواكبُ السَّماءِ حسيَّةٌ.

- والأصلُ: «مِنْ عَقْلٍ كَالسَّماءِ»، فحُذِفَت أداة التَّشْبِيهِ، وأُضِيفَ المشبَّه به للمشبَّه بعد تقديمه عليه.
القول المسلم

(٢) - (وَحَظَّ) عطفٌ على «أَخْرَجَ»؛ أي: أزالَ (عَنْهُمْ) أي: عن أرباب العقول (مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ) أي: من العقل الَّذي هو كالسَّماءِ، فإضافةُ «السَّماءِ» إلى «العقل» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، وذلك مستعملٌ في كلام العرب، وعليه قوله: [من الكامل]

وَالرَّيْحُ تَغَبَّتْ بِالْعُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أي: قد جرى الأصيلُ الَّذي هو كالذهب على الماء الَّذي هو كاللُّجَيْنِ، و«الأصيلُ»^(١): الوقتُ القريبُ من الغروب، ويوصفُ بالصفرة باعتبار صفرة الشعاع فيه. و«اللُّجَيْنُ»: الفُضَّةُ.

● ووجهُ التَّشْبِيهِ بين العقل والسَّماءِ: ظهورُ الأنوار التي يُهْتَدَى بها في كُلِّ منهما؛ حيَّةٌ في «السَّماءِ»، ومعنويَّةٌ في «العقل».

و«مِنْ» بمعنى: «عَنْ»، والمجرورُ بدلٌ اشتمالٍ ممَّا قبله.
الفويسني

(٢) - (وَحَظَّ)^(٢) أي: أزالَ (عَنْهُمْ) أي: عن أرباب الحِجَا (مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ) بدلٌ من الجارِّ والمجرور قبله؛ أي: أزال الله عن عقلهم الَّذي هو كالسَّماءِ، ف«أل» في «العقل» بدلٌ عن الضمير.

وشبَّه العقل بالسَّماءِ؛ لأنَّه محلٌّ لطلوع شمس المعارف المعنويَّةِ، كما أنَّ السَّماءَ محلٌّ لظهور شمس الإشراف الحسيَّةِ.

(١) المنبت في المطبوع مع ضبطه فيه: «والأصل» وهو غلط، فإنَّ المفسر بعده هو كلمة «الأصيل»، والله أعلم.

(٢) قوله: (وَحَظَّ) مطفٌ على قوله: «أَخْرَجْنَا نَتَائِجَ... إلخ» من عطف السَّبب على المَسَبِّب؛ لأنَّ حَقَّ الحُجُبِ سَبَبٌ لإخراج النِّتَائِجِ، أو المعلول على علته الغائبة؛ لأنَّ غايةَ حَقِّ الحُجُبِ إخراج النِّتَائِجِ. أفاده في «الكبير». اهـ
«حاشية الضَّبان» (ص: ١٠٠).

• وهذا العمل جارٍ في قوله: (مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ)؛ إذ أصله: «مِنْ جَهْلٍ كَالسَّحَابِ»، ففُعِلَ به ما تقدّم، والجامع بين الجهل - الذي هو: «عدم العلم بالشّيء» - والسَّحَابِ: كونُ كُلِّ منهما حائلاً.

• ومعنى البيت: وحطّ عن عُقولهم التي هي كالسَّماء كُلَّ حجابٍ - أي: حائلٍ - من الجهل الذي هو كالسَّحَابِ.

• وفي هذا البيت سؤالان:

الأوّل: عطفُ «حَطَّ» على «أَخْرَجَ» من أيّ قبيلٍ؟

الثاني: أنّ الجهل أمرٌ عديمٌ، والسَّحَابُ أمرٌ وجوديٌّ، ولا يصحُّ تشبيهُ العدميِّ بالوجوديِّ؟
القول المسلم

(كُلُّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ) أي: مَنْ الجهل الذي هو كالسَّحَابِ، فهو من إضافة المشبّه به إلى المشبّه، كما قبله. ووجهُ الشّبّه بين الجهل والسَّحَابِ: كونُ كُلِّ منهما مانعاً من ظهور الأنوار؛ إلّا أنّها عرفانيّةٌ معنويّةٌ في «الجهل»، نُجُومِيّةٌ حسيّةٌ في «السَّحَابِ».

و«مِنْ» في قوله: «مِنْ سَحَابٍ» للبيان؛ أي: أزال عنهم الحجاب الذي هو سحابُ الجهل. • والجهلُ:

١ - إمّا بسبْطٍ وهو: «نفْيُ العِلْمِ عَمَّا مِنْ شأنه أن يكون عالِماً».

٢ - أو مرْكَبٌ وهو: «اعتقادُ الشّيء على خلاف ما هو».

والأوّل عَدَمِيٌّ، والثاني وجوديٌّ؛ إلّا أنّه عقليٌّ لا يدرك بالحواسّ.

• وتشبيهُ الحسّيِّ بالعقليِّ - وإن كان عديمًا - لا مانعٌ منه حيثُ يشترك المشبّهان في وجه الشّبّه كما هنا، فإنّ «السَّحَابِ» و«الجهل» مطلقاً مشتركان في منع ظهور الأنوار في مُلابِسهما، ولا استحالةٌ في اشتراك الحسّيِّ مع العقليِّ مطلقاً في وجوه عقليٍّ؛ إذ لا يستحيلُ اتّصافُ الحسّيِّ بالعقليِّ العدميِّ ك: اتّصافِ الإنسان بعدم العلم.

القويّسني

(كُلُّ حِجَابٍ) مفعول «حَطَّ»؛ أي: كُلٌّ مانعٍ (مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ) أي: مَنْ الجهل الذي هو كالسَّحَابِ، فالإضافة من إضافة المشبّه به للمشبّه كسابقه؛ لأنّ الجهل يمنع العقل عن إدراك العلوم المَعنويّة، كما أنّ السَّحَابَ يمنع النّاطر من إدراك الشّمس المحسوسة، فكلٌّ مَنْ السَّحَابِ والجهل وجوديٌّ.



والجواب من الأول: أنه من قَبِيل عطف السَّبب على المُسَبَّب؛ لأنَّ إزالة الحجاب سببٌ في إظهار النتائج.

ومن الثاني: بأنَّ الجَهْلَ كما يُقال فيه: «عدمُ العلمِ بالشَّيء»، يُقال فيه: «إدراكُ الشَّيء» على خلاف ما هو به، فلم يكن عدمياً، فَصَحَّ التَّشْبِيه.



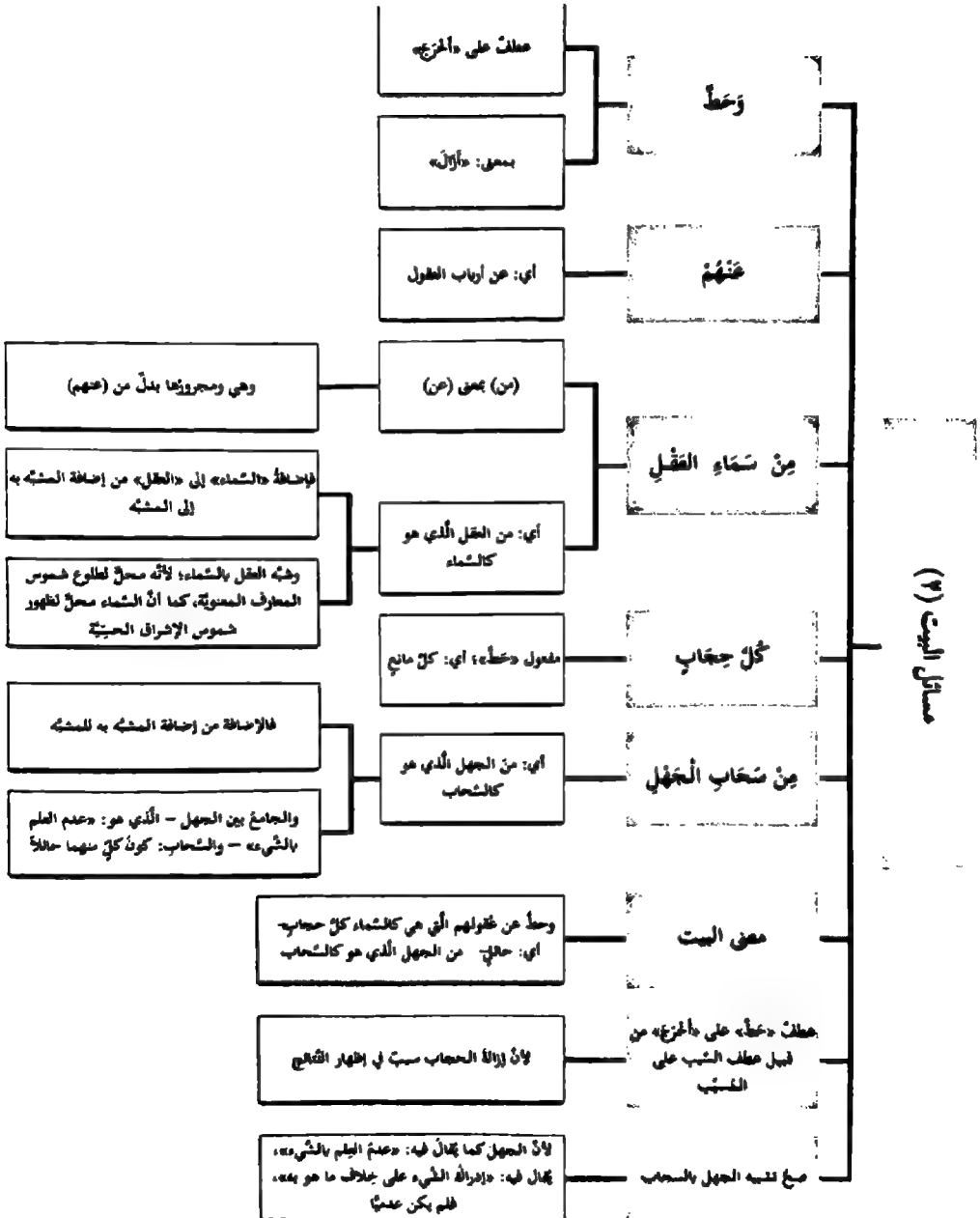
القول المسلم

● وقولُه: «كُلَّ حِجَابٍ» لا يقتضي اتِّصاف أرباب العقول بالعلم المحيط؛ لأنَّ المراد: كلَّ حجابٍ ينبغي أن يُزال عنهم، وهو الَّذي سبق في علم الله أَنَّهُ يُزال.



القويسني

مسائل البيت (٢)





(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مُخَذَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً

(٣) - قوله: (حَتَّى بَدَتْ) أي: ظَهَرَتْ، غَايَةُ اللَّحْظِ.

قوله: (شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ) أي: معرفة كَالشُّمُوسِ، فَعُيِّلَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ.

و(الْمُخَذَّرَاتُ): الْمُسْتَبْرَأَاتُ؛ لِأَنَّ الْخِذَرَ مَعْنَاهُ: السَّيْرُ. وَ(مُنْكَشِفَةً): ظَاهِرَةٌ.

● وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْبَيْتِ: انْتِهَاءُ زَوَالِ الْحُجُبِ عَنْ عَقُولِهِمْ؛ بِظُهُورِ شُمُوسِ الْمَعَارِفِ الَّتِي كَانَتْ مُسْتَبْرَأَةً لِدَقَّتِهَا.

● وَفِي هَذَا الْبَيْتِ سَوَالَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ يُغْنِي عَنْهُ؟

الثَّانِي: كَانَ الْأَوَّلَى بَعْدَ أَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذِكْرُهُ أَنْ يَذْكُرَ الْأَوَّلَ بِجَنْبِهِ، أَوْ يَذْكُرَهُ بِجَنْبِ الْأَوَّلِ؛ لِكُونَ كُلِّ مِنْهُمَا مَسْبَباً عَنْ إِزَالَةِ الْحُجُبِ؟

القول المسلم

(٣) - (حَتَّى بَدَتْ) أي: فَظْهَرَتْ (لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ) أي: الْمَعْرِفَةُ الَّتِي أَفْرَادُهَا

كَالشُّمُوسِ فِي انْكَشَافِ الْأَشْيَاءِ بِكُلِّ مِنْهُمَا؛ إِلَّا أَنَّ الْمُنْكَشِفَ بِالْمَعَارِفِ هُوَ الْمَعْقُولَاتُ، وَبِالشُّمُوسِ الْحَيَّاتُ.

● وَجَمَعَ «الشُّمُوسُ» وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ؛ لظُهُورِهَا بَعْدَ الْغَيْبَةِ كُلِّ يَوْمٍ، فَيُتَخَيَّلُ أَنَّهَا شُمُوسٌ، وَيَصَحُّ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بِتَقْدِيرِ الْأَفْرَادِ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ، وَلَا تُخَيَّلُ وَجُودُهَا.

● فَالْإِضَافَةُ هُنَا أَيْضاً مِنْ إِضَافَةِ الْمَشَبِّهَةِ إِلَى الْمَشَبَّهِ عَلَى سَبِيلِ مَا قَبْلَهُ.

● وَصَحَّ تَشْبِيهُ الْمَفْرُودِ هُنَا بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجَنْسُ الشَّامِلُ لِلْأَفْرَادِ الْكَثِيرَةِ، فَ«حَتَّى»

هُنَا بِمَعْنَى: «الْفَاءُ» الْمُسْتَعْقِبَةُ؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ سَحَابِ الْجَهْلِ يَعْقِبُهُ بُدْؤُ شُمُوسِ الْمَعْرِفَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا مِنَ الْغَايَةِ الَّتِي لَهَا مَبْدَأٌ وَتَوَسُّطٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُرَادَ بِ«الْمَعْرِفَةِ»: الْكَامِلَةُ، وَيَقْدَّرُ أَنَّ الْإِزَالََةَ تَدْرِيجِيَّةٌ؛ بِأَنْ يُزَالَ حِجَابُ أَوَائِلِ الْعُلُومِ، ثُمَّ حِجَابُ أَوَاسِطِهَا، ثُمَّ حِجَابُ كِمَالِهَا.

وَالْخَطْبُ فِي مِثْلِ هَذَا سَهْلٌ؛ إِلَّا أَنَّا نَبْهِنَا عَلَى مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمُبَاحَثِ تَرْتَاحُ لَهَا النَّفْسُ الَّتِي أَلْيَمَتْ الدَّقَاتِ وَاللِّطَافَتِ.

القوليني

(٣) - (حَتَّى) لِانْتِهَاءِ؛ أَيْ: إِلَى أَنْ (بَدَتْ) ظَهَرَتْ (لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ) أَيْ: الْمَعْرِفَةُ

الَّتِي كَالشُّمُوسِ، وَالْجَمْعُ لِلتَّعْظِيمِ.



والجواب من الأول: أنَّ «التَّنَاج» في البيت الأول أعمُّ من أن تكون بعيدةً مَسْتَوْرَةً بسبب دَقَّتْها أو لا، وما في البيت الثالث خاصٌّ بالمَسْتَوْرَةِ البعيدة، فَلَمْ يُغْنِ البيتُ الأولُ عنه.

القول المسلم

● ولَمَّا بدتْ لهم شُمُوسُ المعرفة، (رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا) أي: مخدَّرات المعارف (مُنْكَشِفَةً) أي: واضحة.

● والمخدَّرة: «هي المَجْعُولَةُ في الخِذْرِ»، وهو: «سِتْرٌ تكون فيه الجاريةُ الحسناءُ على البعير أو غيره»، وهو الهَوْدَجُ، ويسمَّى: الغَيْبُط، قال امرؤ القيس^(١): [من الطويل]

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِذَرَ خِذْرٌ عُنَيَّرَةٌ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي
تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا: عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
وذلك أنَّ امرأ القيس تَلَطَّفَ في رَحِيلِ حَيٍّ عُنَيَّرَةٍ، وقد تَأَخَّرَتْ في نسوةٍ عن حَبِهَا في الرَّحِيلِ، وكان يهواها، حَتَّى أَزَكَّبَتْهُ ودخل معها الخِذْرُ، فكان يُلَاعِبُهَا وَيُبَاشِرُهَا حَتَّى يَمِيلَ بهما الهَوْدَجُ، فأنشد قصيدةً يذكرُ فيها ما وقع له في تلك النَّازِلَةِ وما قالت.

ومعنى «مُرْجِلِي»: جَاعِلِي مَاشِيَةً على رِجْلِي يَاهْلَاك البعير.

● وقد شَبَّه المَصْنُفُ لطائف المعارف ومحاسنها بالحِسان في الخُدُور، فأضمرَ التَّشْبِيهَ في النَّفْسِ استعارةً بالكناية، وأضافَ إلى «المعرفة» ما هو من لوازم المشبَّه به، وهو الكونُ في الخُدُور.

● وفي هذا الكلام مع ما قبله تَوَجِيهان:

١ - أحدهما: أن يكون كالتَّأَكِيدِ لِمَا قبله، وحينئذٍ لا يَصِحُّ أن يكون مرتباً بـ«الفاء» على

القيسي

(رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا)^(٢) أي: مُخَدَّرَات شُمُوسِ المعرفة؛ أي: مسائلها الصَّعبة؛ شُبَّهَتْ^(٣) بالعرائس المُسْتَرَّةَ تحت الخِذْرِ. (مُنْكَشِفَةً) أي: مَتَّصِحَةً.



(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١١).

(٢) قوله: (مُخَدَّرَاتِهَا) إضافةً لمخدَّرات، إلى الضَّمير، قال الشَّارِحُ في «كبيره»: إمَّا بَيَانِيَّةٌ، أو من إضافة الخاصِّ إلى العامِّ. اهـ «حاشية الضُّبَّان» (ص: ١٠٧).

(٣) قوله: (شُبَّهَتْ) أي: المسائل تشبيهاً ضمنيّاً تضمَّنَه تشبيه الصُّعوبة بتخدير العروس؛ أي: سترها تحت الخِذْرِ، بجامع الخفاء في كُلِّ، واستعارة لفظ التخدير لمعنى الصُّعوبة، واشتقاق مخدَّرات بمعنى صعبة من التخدير بمعنى الصُّعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التَّبَعِيَّةُ في المشتقات. اهـ «حاشية الضُّبَّان» (ص: ١٠٦ - ١٠٧).



وعن الثاني: بأنه قدّم البيت الأول، حرصاً على براءة الاستهلال، فلم يتأتّ جعله بجنب البيت الثالث، واضطّر إلى تأخير الثالث؛ لكونه غايةً لما قبله، فلم يتأتّ جعله بجنب الأول.



القول المسلم

ما قبله، وذلك أن حطّ سحاب الجهل يُوجبُ بُدُو المعرفة، وبُدُو المعرفة هو رؤية مخدّرات المعارف؛ أعني: إدراكها الذي هو المرادُ هنا من «الرؤية»، غاية الأمر أنه تفتّن في العبارة، فجعل المعارف فيما قبل هذا الكلام شموساً، وجعلها في هذا مخدّرات كالعرائس.

٢ - وثانيها: أن يكون المرادُ برؤية مخدّرات المعارف رؤيةً مخصوصةً، وهي التي تكون مع دوام التلذّذ بإدراكها والتفطّن لمحاسنها، وهو غيرُ مجرد بُدُوها، بل يترتّب على البُلو، فيحسُن تقديرُ «الفاء» كما مررنا عليه في السّبك، وهو أنسبُ بالمخدّرات المتلذّذ بها عند الكشف عن محاسنها.

● ومُحصّلُ الأبيات الثلاثة: أنّ الناظم يحمّدُ الله تعالى ويصفه بأنّه هو الذي أخرج التّناج من دلائلها لأرباب العقول، بأن خلقها عند فكّهم في أدلّتها، وبأنّه حطّ عن عقولهم - التي هي كالسّماوات في ظهور الأنوار - الجهل الذي هو كالسّحاب في تغطية الأنوار، فبدت لعقولهم المعرفة التي هي كالشّمس في الاهتداء بها، ورأوا حينئذٍ المعارف الجّسان؛ التي هي كالحسن المخدّرات من العرائس.

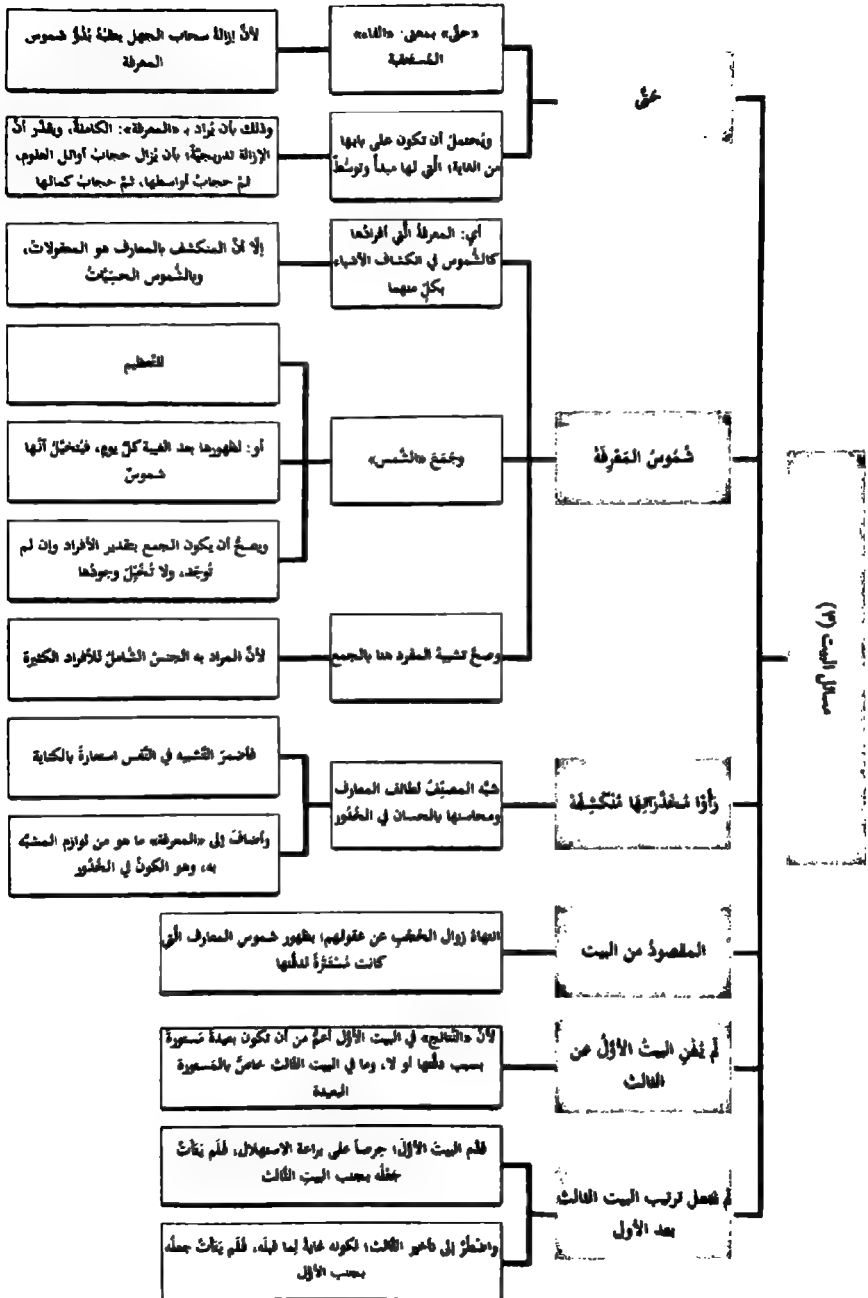
● ولا يخفى أنّ ما بعد قوله: «أخرَج نتائِجَ الفِكرِ لأَرْبابِ الجِجَا» كالأكيد له؛ لأنّ إخراج التّناج لا يكون إلّا وقد حطّ الجهلُ وظهرت المعرفة.

● وفي ذكر «الججا» و«الفكر» و«التّناج» إيماؤه إلى أنّ المقصودَ ممّا له تعلّق بهذه الأمور، وذلك هو المسمّى: «براعة الاستهلال»؛ التي هي: «أن يُذكر أوّل الكلام ما له مناسبة بالمقصود».





مسائل البيت (٣)





ثم قال:

- (٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ
- (٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا
- (٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى
- (٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَجَا
- (٨) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى

(٤) - أقول: حمّد المولى - سبحانه وتعالى - حمداً مطلقاً أولاً، وحمده حمداً مقيداً ثانياً؛ ليحصل له الثوابان: المندوب على الحمد الأول، والواجب على الحمد الثاني، وليكون شاكراً ربّه على إلهامه للحمد الأول؛ لأنّ إلهامه إيّاه نعمةٌ تحتاجُ إلى الشكر عليها.

وقوله: (جَلَّ) بمعنى: عَظَمَ.

و(الْإِنْعَامُ): هو إعطاء النعمة.

القول المسلم

(٤) - ثمّ استدرك تجديد الحمد بالجملة الفعلية المناسبة للتجديد بقوله: (نَحْمَدُهُ جَلَّ) - أي: عَظَمَ - (عَلَى الْإِنْعَامِ) علينا (بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ) أي: بالنعمة التي هي الإيمان (وَالْإِسْلَامَ)، فالإضافة هنا بيانية.

● والإيمان: «هو تصديقُ النَّبِيِّ ﷺ في جميع ما علّم بالضرورة مجيئه به ﷺ، مع ترك الجُحود والاستكبار عن الإقرار بالحق». والإسلام: «هو الإذعانُ لذلك». القويّسي

(٤) - (نَحْمَدُهُ^(١)) أي: نُثني عليه الثناء اللائق بجلاله.

● وَحَمَدٌ بِالْفِعْلِيَّةِ بعد الاسميّة؛ تأسياً بحديث: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ»^(٢).

- واختارَ الفعلية - هنا - الدّالة على الحدوث والتّجدّد؛ لأنّه في مقابلة الإنعام الذي يحدث ويتجدّد، والأوّل^(٣) في مقابلة الذات الدائمة المستمرة، فأتى لكلّ بما يناسبه.

(١) قوله: (نَحْمَدُهُ) الثّون:

- إثنا للمتكلم المعظم نفسه لإظهار سبب مدلولها، وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه: تعظيم الله له بتأمله للعلم؛ تحدّثاً بنعمة الله.

- أو للمتكلم مع غيره؛ احتقاراً لنفسه عن أن يستقلّ بحمده تعالى. اهـ «حاشية الطيّان» (ص: ١٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٨)، وابن ماجه (١٨٩٣)، من حديث ابن عباس ؓ.

(٣) قوله: (والأوّل) أي: الجملة الاسميّة.



(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

و(الْإِيمَانُ): «تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَحْكَامِ». و(الْإِسْلَامُ) هو: «الْأَفْعَالُ الظَّاهِرَةُ» ك: «الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ»، لَكُنْهُمَا مُتَلَازِمَانِ شَرْعاً.

● ومعنى البيت: نُثْنِي عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لِأَجْلِ إِنْعَامِهِ عَلَيْنَا بِهَاتَيْنِ النِّعْمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِهِمَا إِنْقَاذُ الْمُهْجَةِ مِنَ النَّارِ.

● وفي البيت سؤالان:

الأوّل: لِمَ حَمِدَ أَوَّلًا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَهنا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ؟

القول المسلم

- وعلى هذا: فالإيمانُ الحقيقيُّ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْجُحُودِ وَالْإِسْتِكْبَارِ هُوَ الْإِذْعَانُ وَالْإِنْقِيَادُ لِقَبُولِ حَقِّيقَةٍ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

● ويُطلق الإسلامُ عرفاً على:

١ - التَّنَطُّقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

٢ - وقد يُطلق على: أعمال الجوارح الظَّاهِرَةِ مثل: الصَّلَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالزَّكَاةِ.

- وعلى إطلاقه على الشَّهَادَتَيْنِ يَكُونُ شَرْطاً، وَقِيلَ: شَرْطاً فِي اعْتِبَارِ الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ عِنْدَ عَدَمِ تَعَذُّرِ النَّاطِقِ.

الغويسيني

(جَلَّ) أَي: عَظُمَ؛ جُمْلَةً لِإِنْشَاءِ التَّعْظِيمِ، أَوْ خَبَرِيَّةً حَالِيَّةً مِنَ الضَّمِيرِ^(١) (عَلَى الْإِنْعَامِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«نَحْمَدُهُ». (بِنِعْمَةٍ^(٢)) مُتَعَلِّقٌ بِ«الْإِنْعَامِ»، وَإِضَافَتُهُ لِمَا بَعْدَهُ لِلْبَيَانِ.

(الْإِيمَانِ) أَي: «تَصْدِيقِ الْقَلْبِ بِمَا عَلِمَ^(٣) مَجِيءُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ ضَرُورَةً»، مَعَ الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ عَلَى قَوْلِ. (وَالْإِسْلَامِ) أَي: «الْخُضُوعُ وَالْإِنْقِيَادُ بِقَبُولِ الْأَحْكَامِ^(٤)»؛ أَي: أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ.

(١) قوله: (حَالِيَّةً مِنَ الضَّمِيرِ) أَي: فِي «نَحْمَدُهُ»، وَالْحَالِيَّةُ بِتَقْدِيرِ «قَدْ» عَلَى أَشْهُرِ الْقَوْلِينَ، وَهُوَ وَجُوبُ اقْتِرَانِ جُمْلَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَّةِ بِ«قَدْ» لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ١١٠).

(٢) قوله: (بِنِعْمَةٍ ... إلخ) إِنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ: «بِنِعْمَتِي الْإِيمَانِ ... إلخ» مَعَ أَنَّ الْمَذْكُورَ النِّعْمَتَانِ؟ قُلْتَ: هُوَ مَفْرُودُ مَضَافٍ، فَيَعْنِي جَمِيعَ النِّعَمِ، أَوْ يَقَالُ: حُذِفَ الْمَضَافُ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ. اهـ «شرح الباجوري على الثُّلُم» (ص: ١٤).

(٣) قوله: (بِمَا عَلِمَ) أَي: فِي جَمِيعِ مَا عَلِمَ ... إلخ.

(٤) قوله: (الْأَحْكَامِ) أَي: الشَّرْعِيَّةِ.



الثاني: لِمَ حَمِدَ عَلَى الْإِنْعَامِ الَّذِي هُوَ الْوَصْفُ، وَلَمْ يَحْمَدَ عَلَى النِّعْمَةِ؟
والجوابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْحَمْدَ هُنَا مُتَعَلِّقُهُ النَّعْمُ، وَهِيَ مُتَجَدِّدَةٌ، فَنَاسَبَ أَنْ يَحْمَدَ بِمَا يَدُلُّ
عَلَى التَّجَدُّدِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ.
وعَنِ الثَّانِي: بَأَنَّ الْحَمْدَ عَلَى النَّعْمَةِ يُوهِمُ اخْتِصَاصَ الْحَمْدِ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، بِخِلَافِ الْحَمْدِ
عَلَى الْوَصْفِ.



القول المسلم

- والمشهور - بناءً على إطلاقه على الأعمال - : أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا وَلَا شَطْرًا.
● وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَيْنِ النَّعْمَتَيْنِ بِالْحَمْدِ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَعْظَمُ النَّعْمِ؛ إِذْ حَصُولُهُمَا يُوجِبُ
السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ، وَفَوَاتُهُمَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى - يُوجِبُ الشَّقَاوَةَ الْأَبَدِيَّةَ.

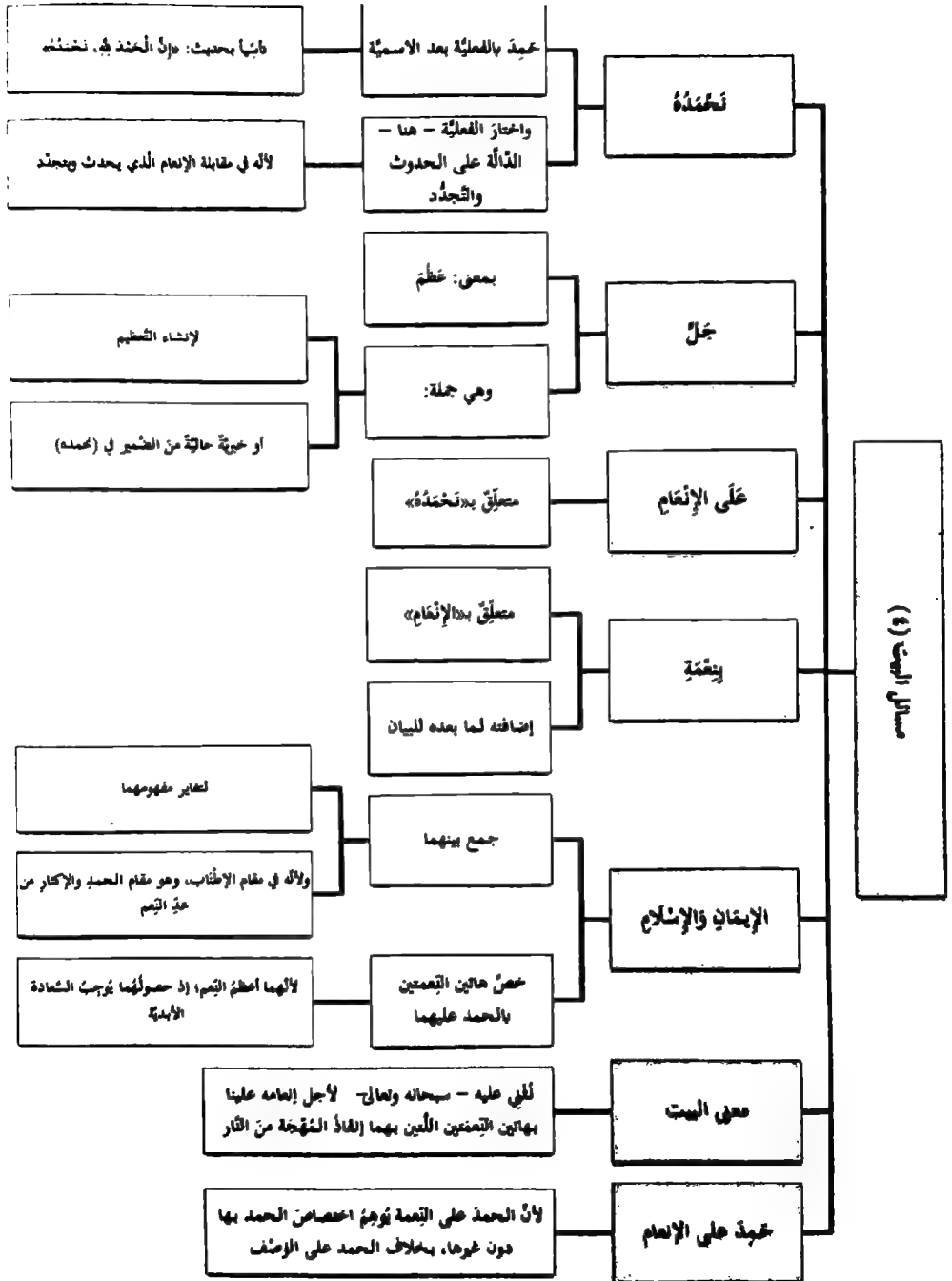


القويسني

● وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا؛ لِتَغَايِرِ مَفْهُومَهُمَا، وَلِأَنَّهُ فِي مَقَامِ الْإِظْنَابِ، وَهُوَ مَقَامُ الْحَمْدِ وَالْإِكْتِثَارِ مِنْ
عَدِّ النَّعْمِ.



مسائل البيت (٤)





(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَارَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

(٥) - وقوله: (مَنْ خَصَّنَا): «مَنْ»: اسمٌ موصولٌ بدلٌ من الضمير المعمول لـ: «نَحْمَدُ»، و«خَصَّنَا» أي: معاشر المسلمين.

و(مَنْ) بمعنى: رَسُول، و(حَارَ) بمعنى: جَمَعَ، و(الْمَقَامَاتِ): المَرَاتِبُ، و(الْعُلَا): الرَّفِيعَةُ.

القول المسلم

(٥) - (مَنْ خَصَّنَا) بدلٌ من الضمير في: «نَحْمَدُهُ»، أو معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: أحمدُ مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا) أي: جعلنا مُختَصِّينَ بخير المرسلين، (وَوَخَيْرٍ مَنْ حَارَ الْمَقَامَاتِ) أي: فاز بالمراتب (الْعُلَا) أي: العالية.

● ولا شكَّ أنَّه ﷺ خيرُ المرسلين، وخيرُ الحائزين للمراتب العُلا في الدنيا والآخرة؛ رُوحانيَّةٌ كانت أو بدنيَّةً، وذلك بإجماعٍ من هذه الأُمَّة المعصومة من الخطأ.

القويسني

(٥) - (مَنْ خَصَّنَا) بدلٌ من الضمير المنصوب بـ«نَحْمَدُهُ» الرَّاجِعُ إلى «الله»؛ أي: الذي خَصَّنَا؛ أي: ميَّزنا معاشر المسلمين (بِمَزَايَا، أو شفاعَةٍ، أو متابعةٍ خَيْرٍ) أي: أفضل (مَنْ) أي: نبيٍّ (قَدْ أَرْسَلَا) لهداية المخلوقين.

● وإنَّما قدَّرنا المضاف قبل «خَيْرٍ»؛ لثَلَا يَرِدُ^(١): أَنَّ رسالته ﷺ عامَّةٌ لسائر الأمم، والرُّسل نوابٌ عنه^(٢)، فلم تكن مقصورةً علينا، بل المقصور علينا: مُتابعتُهُ بالفعل، أو شفاعته الخاصَّة^(٣)، أو مزاياه التي أُعطيها؛ ك: الكوثر، والتَّقْدُم على سائر الأمم.

(وَوَخَيْرٍ) أي: أفضل (مَنْ حَارَ) أي: جَمَعَ (الْمَقَامَاتِ) أي: المراتب (الْعُلَا)^(٤) جمع: عُلا؛ ضدَّ السُّفلى؛ مثل: «كُبْرٍ، وكُبْرَى».



(١) قوله: (لثَلَا يَرِدُ) أي: الاعتراض بأن رسالة النبي ﷺ عامَّةٌ... إلخ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الطُّبَّان» (ص: ١١٩).

(٢) قوله: (نوابٌ عنه) أي: كما قال بعض المحققين. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الطُّبَّان» (ص: ١١٩).

(٣) قوله: (الخاصَّة) أي: بنا معاشر المؤمنين.

(٤) قوله: (الْعُلَا) أصله: «عُلُوٌّ» بوزن «كُبْرٍ» فُلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، قوله: (جمع عُلا) أي: بالضم

والقصر. اهـ «حاشية الطُّبَّان» (ص: ١١٩).



(٦) مُحَمَّدٌ سَيِّدُ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُضْطَفَى

(٦) - (وَمُحَمَّدٌ ﷺ) بَدَلٌ مِنْ «خَيْرٍ»، وَ(السَّيِّدُ): مُتَوَلَّى أَمْرِ السَّوَادِ؛ أَيِ: الْجِيُوشِ الْكَثِيرَةِ، وَهُوَ ﷺ مُتَوَلَّى أَمْرِ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ.

و(الْمُقْتَفَى): الْمُتَّبِعُ - بَفَتْحِ الْبَاءِ -، وَإِذَا كَانَ سَيِّدَ الْمَتَّبُوعِينَ، فَهُوَ سَيِّدُ التَّابِعِينَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى. وَ(الْعَرَبِيُّ): نَسَبٌ لِلْعَرَبِ، وَ(الْهَاشِمِيُّ): نَسَبٌ لِبَنِي هَاشِمٍ، وَ(الْمُضْطَفَى): الْمُخْتَارُ.

القول المسلم

(٦) - (مُحَمَّدٌ) بَدَلٌ مِنْ «خَيْرٍ»، أَوْ مَرْفُوعٌ بِتَقْدِيرِ الْمَبْتَدَأِ؛ أَيِ: وَهُوَ مُحَمَّدٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ: «أَمْدَحُ».

(سَيِّدُ كُلِّ مُقْتَفَى) أَيِ: سَيِّدُ كُلِّ مُتَّبِعٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

وَالسَّيِّدُ: الرَّئِيسُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِي الْمَهَمَّاتِ وَدَفْعِ الْمُلِمَّاتِ.

(الْعَرَبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْمُضْطَفَى) وَوَضَعَ هَذِهِ الْأَوْصَافَ مُوَافِقًا لِلتَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ فِي الْوَصْفِ بِمُتَعَدِّدٍ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْأَعْمَ عَلَى مَا هُوَ أَخَصُّ، كَمَا فِي وَضْعِ أَجْزَاءِ التَّعَارِيفِ ك: وَضْعِ «الْحَيَوَانَ» قَبْلَ «النَّاطِقِ» فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ»؛ وَذَلِكَ أَنَّ «الْعَرَبِيَّ» أَعْمُ مِنْ «الْهَاشِمِيِّ»، وَ«الْهَاشِمِيُّ» أَعْمُ مِنْ «الْمُضْطَفَى».

القيسني

(٦) - (مُحَمَّدٌ) يَصْحُ فِيهِ أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ؛ فَالْجَرُّ بَدَلٌ مِنْ «خَيْرٍ»، وَالرَّفْعُ خَبَرٌ [مَبْتَدَأٌ] مَحْذُوفٌ، وَالتَّنْصِبُ مَفْعُولٌ «أَمْدَحُ»؛ لَكِنَّ الرِّسْمَ لَا يُسَاعِدُ النَّصْبَ، وَالرَّفْعَ أَرْجَحُ مَعْنَى لِيُنَاسِبَ ارْتِفَاعُ رُتْبَتِهِ ﷺ.

(سَيِّدٌ) يُطْلَقُ لِمَعَانٍ مِنْهَا: مُتَوَلَّى السَّوَادِ؛ أَيِ: الْجِيُوشِ الْعَظِيمَةِ. (كُلُّ مُقْتَفَى) اسْمُ مَفْعُولٍ؛ أَيِ: مُتَّبِعٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، وَإِذَا كَانَ سَيِّدُ كُلِّ مُتَّبِعٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ سَيِّدُ التَّابِعِينَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

(الْعَرَبِيُّ^(١)) نَعَتْ لِمُحَمَّدٍ؛ أَيِ: الْمَنْسُوبُ إِلَى الْعَرَبِ، وَهُمْ بَنُو إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. (الْهَاشِمِيُّ) الْمَنْسُوبُ إِلَى هَاشِمٍ جَدِّ النَّبِيِّ ﷺ الثَّانِي. (الْمُضْطَفَى) أَيِ: الْمُخْتَارُ مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ أَفْضَلُهُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِإِجْمَاعِهِ.

(١) قوله: (الْعَرَبِيُّ ...) (الخ) وهذه نعوت جيء بها للمدح؛ لِشِدَّةِ حُبِّهِ ﷺ، وَمَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ. اهـ «ملوي».

انظر: «حاشية الضَّبان» (ص: ١٢٠).



القول المسلم

● والاصطفاء: «هو اختيارُ الصَّافي الأرفع من الشَّيء».

● وهذه أوصافٌ مدح، أمَّا «المُصْطَفَى» فواضح؛ لأنَّ اصطفاءَ علَّام الغيوب لعبده جامعٌ لجميع المحاسن، مُقتَضٍ لوجود عامَّة أوصاف الأثرة والتَّفضيل.

- وأمَّا «العَرَبِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ»؛ فلتضمُّنهما النسبة لأفضل القبائل والنَّشأة من أشرف العائلات، فهُم وإن كان شرفُهم في الحقيقة من نشأته ﷺ منهم، يَتَحَقَّقُ بالنسبة إليهم له ﷺ إنافةٌ نسبة على كلِّ نسب؛ إذ الشَّرَفُ ممَّا يقبلُ التَّزايدَ ولو بالنَّسَبِ.

القويسني

● ولا يخفى حُسْنُ تقديم «العَرَبِيُّ» على «الْهَاشِمِيُّ»، و«الْهَاشِمِيُّ» على «المُصْطَفَى»؛ لأنَّ من تقديم العامِّ على الخاصِّ؛ ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وهذا إشارةٌ لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ^(١) مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ^(٢)».



(١) قوله: «فَأَنَا خِيَارٌ... إلخ» كان مقتضى صدر الحديث أن يُزاد في عجزه: «من خيار»، وحينئذ يكون قوله: «خيار» الأول كنايةً عنه ﷺ، والثاني كنايةً عن بني هاشم، والثالث كنايةً عن قريش، والرابع كنايةً عن كنانة، وذكر بعضهم الجواب عن ذلك: بأنَّ العرب لا تكرر شيئاً زيادةً على الثلاث، وإن اقتضاها المقام، فليراجع. اهـ «شرح الباجوري على السُّلم» (ص: ١٦).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٧٦)، والترمذي في «السنن» (٣٦٠٦)، من حديث وائلة بن الأسقع ؓ.



(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا

(٧) - وَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: «الْعُظْفُ»، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ سُمِّيَ: «رَحْمَةً»، أَوْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ سُمِّيَ: «اسْتِغْفَارًا»، أَوْ إِلَى غَيْرِهِمَا سُمِّيَ: «دَعَاءٌ». و(الْحَجَا): تَقَدَّمَ أَنَّهُ: الْعَقْلُ.

و(اللُّجَج) جمع: «لُجَّة»، وهي: «مَا فِيهِ صُعُوبَةٌ مِنَ الْمَاءِ الْغَزِيرِ»، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا: الْمَعَانِي الصَّعْبَةُ. الغول المسلم

(٧) - (صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ) أَيِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، فَالْجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْإِخْبَارِ. ● وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ: رَحْمَةٌ لَهُ رَحْمَةً تُنَاسِبُ مَقَامَ الْإِخْتِصَاصِ بِمَرْتَبَةِ الرُّسَالَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ كُلِّ رَحْمَةٍ يَرْحَمُ بِهَا غَيْرَهُ. وَهِيَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ وَالْمَلَائِكَةِ: طَلَبُ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

(مَا دَامَ الْحَجَا) أَيِ: مَدَّةَ دَوَامِ الْعَقْلِ (يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا) أَيِ: يَخُوضُ لُجْجَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ كَالْبَحْرِ. القويسني

(٧) - (صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ) مِنَ الصَّلَاةِ^(١) الْمَأْمُورُ بِهَا^(٢)، وَهِيَ الدُّعَاءُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِنْشَائِيَّةٌ؛ وَهِيَ مِنْ «اللَّهِ»: رَحْمَةٌ؛ أَيِ: نَطْلُبُ مِنْكَ يَا اللَّهُ وَنَدْعُوكَ أَنْ تُنْزِلَ صَلَاةً؛ أَيِ: رَحْمَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ بَجَنَابِهِ (مَا دَامَ الْحَجَا) أَيِ: مَدَّةَ دَوَامِ الْحَجَا؛ أَيِ: الْعَقْلُ (يَخُوضُ) أَيِ: يَقْطَعُ (مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي) أَيِ: مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي كَالْبَحْرِ فِي الْكَثْرَةِ وَالِاتِّسَاعِ (لُجْجَا) جمع: «لُجَّة»، وَهِيَ: «الْمَاءُ الْعَظِيمُ الْمُضْطَرِبُ».

● فَشَبَّهَ الْمَسَائِلَ الصَّعْبَةَ بِاللُّجَجِ؛ بِجَمَاعِ عُسْرِ الْخَوْضِ فِي كُلِّ، وَاسْتِعَارَ «اللُّجَجَ» لِلْمَسَائِلِ الصَّعْبَةِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ الْمَصْرُوحَةِ.

● وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: أَطْلُبُ مِنْكَ يَا اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَدَّةَ دَوَامِ الْعَقْلِ يَخُوضُ - أَيِ: يَقْطَعُ - مَسَائِلَ صَعْبَةً مِنَ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ الشَّيْئَةِ بِالْبَحْرِ.

(١) قَوْلُهُ: (مِنَ الصَّلَاةِ) أَيِ: مِثْلُ... إلخ.

(٢) قَوْلُهُ: «الْمَأْمُورُ بِهَا» أَيِ: فِي غَيْرِ: «أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَثُرَتْ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟» قَالُوا: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»، إلخ.



القول المسلم

● واللُّجَّةُ من البحر: مُعْظَم مائه، فإضافة «البحر» إلى «المعاني» من إضافة المشبّه به إلى المشبّه، وذكر «اللُّجَّة» و«الخَوْض» ترشيحاً للتشبيه، ووجه الشبّه: اتساع كلٍّ من البحر والمعاني اتساعاً يفتقرُ في سلوكه إلى آلة.

ويَحْتَمَلُ أن يكون شَبَّةُ «الحِجَا» الَّذِي هو العقل بالسَّفينة، في التَّوَصُّل بكلِّ منهما إلى المراد من قطع البحر وتصفُّح المعاني، فأضمر التشبيه في النفس استعارةً بالكناية، ويكون ذكر اللُّجج والبحر استعارةً تخيليةً، وهي: أن يذكر ما هو من لوازم المشبّه به، ويذكر «المعاني» تجريدً، وهو: أن يذكر ما يلائم المشبّه.

● وفي تأييد الصَّلَاة بدوام الحِجَا خائضاً للُّجج بحر المعاني براعةً الاستهلال؛ لأنَّ في ذلك إيماء إلى أنَّ المقصود له تعلُّقٌ بالعقل وخوضه في أفكاره ومعانيه.

القويسني

● وفي الإتيان بـ«مِنْ» التي للتَّبْعِيض؛ إشارةً إلى أنَّه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى المحيطُ عِلْمُهُ بجميع الأشياء.





(٨) وَالْوَصْحِيُّ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْدَاءِ

(٨) - (وَالْ) النَّبِيُّ فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ، (وَالْوَصْحِيُّ) اسْمُ جَمْعٍ ل: «صَاحِبٍ، بِمَعْنَى: «صَحَابِيٍّ»؛ وَهُوَ: «مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ».

(وَذَوِي) جَمْعٌ: «ذَوُ»، بِمَعْنَى: صَاحِبٍ؛ أَي: أَصْحَابُ الْهُدَى.

وَقَوْلُهُ: (مَنْ شُبِّهُوا... إلخ) أَي: فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(١)، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ هُنَا لِلتَّعْظِيمِ.

• وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَرْبَعَةُ أَسْئَلَةٍ:

الْأَوَّلُ: مَا مَدْلُولُ الضَّمِيرِ فِي «حَصَّنَا»؟

القول المسلم

(٨) - (وَالْ) عَلَى (آلِهِ) وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى الْمَشْهُورِ، (وَالْوَصْحِيُّ) جَمْعٌ: «صَاحِبٍ» عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ بِمَعْنَى: الصَّحَابِيُّ، وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَّنَ بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ كَمَا إِذَا كَانَ أَعْمَى، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَطَّلْ صَحْبَتُهُ؛ عَلَى الْمَشْهُورِ.

(ذَوِي الْهُدَى) أَي: أَصْحَابُ الْإِهْدَاءِ وَالرَّشَادِ وَهُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ، فَ«الْهُدَى» مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْإِهْدَاءِ اللَّازِمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا مِنْ «هَدَاةٍ»: دَلُّهُ عَلَى السَّبِيلِ، فَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا، الْهُدَيْسِيُّ

(٨) - (وَالْ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي «عَلَيْهِ» بِدُونِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ كَابْنِ مَالِكٍ [ت: ٦٧٢هـ]، وَإِنْ أَوْجَبَ الْجُمْهُورُ إِعَادَةَ الْجَارِ.

• وَآلُ النَّبِيِّ ﷺ: هُمُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ فِي مَقَامِ الزَّكَاةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ [ت: ٢٠٤هـ]، وَالْأَنْسَبُ بِمَقَامِ الدُّعَاءِ حَمْلُهُ عَلَى أَتْبَاعِهِ الْمُؤْمِنِينَ لِيُعَمَّ كُلُّ الْأُمَّةِ، وَفِي مَقَامِ الْمَدْحِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْهُمْ.

(وَالْوَصْحِيُّ) اسْمُ جَمْعٍ ل: «صَاحِبٍ» بِمَعْنَى: الصَّحَابِيُّ، وَهُوَ: «مَنْ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِنَبِيِّنَا بَعْدَ الْبَعْتَةِ»؛ وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ جَمْعًا، لِأَنَّ «فَعْلًا» لَا يَكُونُ جَمْعًا ل: «فَاعِلٍ».

(ذَوِي) نَعَتْ «صَحْبِيٍّ»؛ أَي: أَصْحَابُ (الْهُدَى) أَي: الْهَدَايَةِ لِلخَلْقِ، وَهِيَ: «الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقِ تَرْجِيلِ الْمَقْصُودِ؛ سِوَاهُ حَصْلِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ أَمْ لَا».

(١) انظر تفصيل تخرجه في: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» للزبيدي (٢/ ٢٢٩)، و«البر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقن (٩/ ٥٨٤)، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٤/ ٣٥٠).



الثاني: أن قوله: «بَحْثِرَ مَنْ قَدْ أَرْسَلَ» يفيد معنى قوله: «سَيِّدَ كُلِّ مُقْتَنَى»، فما وجه عدم الاختصار عليه؟

الثالث: أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لبحر المعاني، مع أن الأولى التعميم؟
الرابع: لم قدم «الآل» على «الصَّحْب»، مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ، وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأول: أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الإجابة - كما قدرته -، ويصح أن يكون أمة الدعوة، فيدخل الكفار بدليل: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» (الأنبياء: ١٠٧)؛ إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشد منه، فعدم تعذيب الكفار بالأشد؛ إكراماً له ﷺ.
وعن الثاني: بأن في الوصف بالسيادة إشعاراً بعموم رسالته ﷺ، وأن الأنبياء والمرسلين من أمته ﷺ، فهو متوَلَّى أمر الجميع.

القول المسلم

وكلا المعنيين صحيحان في الصحابة (عليهم)؛ لأنهم اهتموا للحق في أنفسهم، ومدوا غيرهم، وناسبان معاً قوله: (مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْنَادِ).

و«مَنْ» إما بدل من «صَحْبِهِ»، أو منصوب بتقدير الفعل؛ أي: أمدح مَنْ شَبَّهُوا إلخ.
● وأشار بهذا إلى ما ورد من أنه ﷺ قال: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، فآخبر ﷺ بأن مقلداهم مُصِيبٌ، كالمقلد للنجم في سمت جهة من الجهات، فإنه يُصِيبُ تلك الجهة.

القيسني

(مَنْ) أي: الذين (شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ) جمع: «نَجْم»، وهو: «الكَوْكَبُ غَيْرُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ». (في الإهْنَادِ) بهم، والمشبّه لهم هو الله تعالى أولاً، والنبي ﷺ ثانياً، وقد جاء في بعض الأخبار^(١) القدسيّة: أن النبي ﷺ سأل الربَّ عما يختلف فيه أصحابه، فقال: «بِأَ مُحَمَّدٍ، أَصْحَابُكَ عِنْدِي كَالنُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، بَعْضُهَا أَضْوَأُ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِنْهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهُوَ عَلَى هَذِي عِنْدِي»^(٢) بفتح الهاء وسكون الدال، وقال ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ».

(١) قوله: (وقد جاء في بعض الأخبار... إلخ) دليل على قوله: «والمشبّه لهم هو الله أولاً بقوله: «بِأَ مُحَمَّدٍ، أَصْحَابُكَ عِنْدِي»... إلخ». وقوله: (وقال ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ»... إلخ) دليل على تشبيه النبي لهم ثانياً. اهـ
«حاشية الطّائفة» (ص: ١٣٢).

(٢) انظر: «المدخل إلى السنن الكبرى» لليهقي برقم (١٥١)، (ص: ١٦٢).



وعن الثالث: بأنَّ القيد في الصَّلَاة ليس مُراداً، بل المرادُ التَّعميمُ في جميع الأوقات.
وعن الرابع: بأنَّ الصَّلَاة ثبتت على الآل نصّاً في قوله ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ...»^(١) الحديث، وعلى الصَّحْب بالقياس على الآل، فافتضى ذلك التَّقديم.



القول المسلم

وفي ذلك تزكيتُهُم وتصويبُ لأرائهم واجتهادهم، حشرنا الله تعالى في زُمرتهم، وجعلنا من المُتبعين لِهَدْيِهِم، بِجَاهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وآله وأصحابه.



القويسني

وهذا التَّشبيه للتَّقريب على العقول بما أَلْفَوْهُ، وإلَّا فالاهتداء بـ«الصَّحْب» أشرفُ من الاهتداء بـ«النُّجُوم»؛ لأنَّ الاهتداء بهم يُنَجِّي من الهلاك الأُخْرَوِيّ والخلود في النَّار، بل ومن الدُّنْيَوِيّ، بخلاف النُّجُوم^(٢).

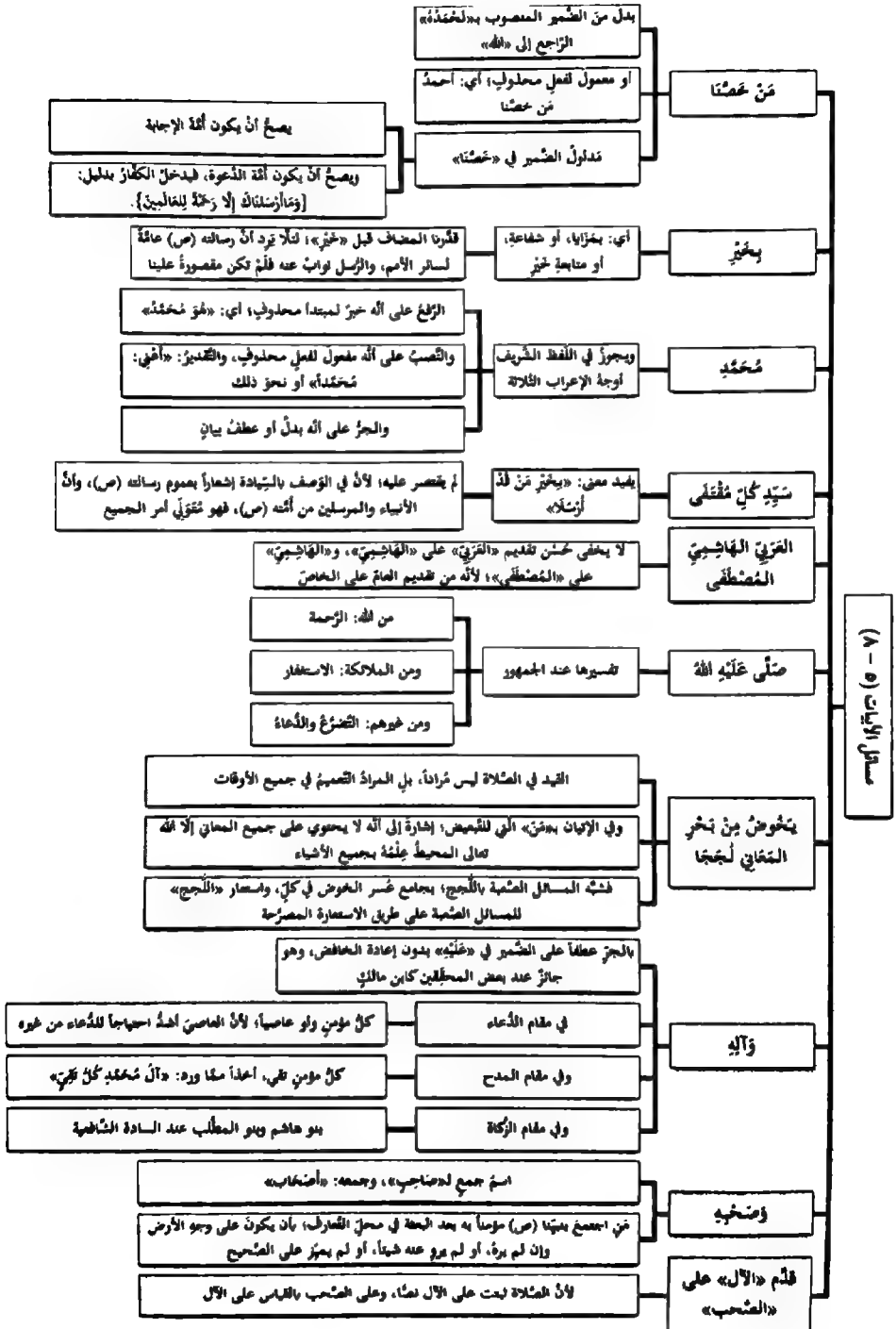


(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠٨)، وأبو داود في «سننه» (٩٧٦)، والترمذي في «سننه» (٤٨٩) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٧١١)، وابن ماجه في «سننه» (٩٠٤)، من حديث كعب بن عُجْرَةَ ؓ.

(٢) قوله: (بخلاف النُّجُوم) أي: بخلاف الاهتداء بالنُّجُوم. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٤).



مسائل الأبيات (٥ - ٨)



نَمْ قَالَ:

- (٩) وَيَعْدُ فَاَلْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نَسَبَتْهُ كَالنَّخْرِ لِلْسَّانِ
 (١٠) فَيَنْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غِيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا
 (١١) فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجْمَعُ مِنْ قُنُونِهِ قَوَائِدًا
 أقول:

- (٩) - لفظة (يَعْدُ) تكون: ظرف زمان؛ كما في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ بَعْدَ عَمْرٍو»، وظرف مكان؛ كما في قولك: «دَارُ زَيْدٍ بَعْدَ دَارِ عَمْرٍو».
 - ويصح استعمالها هنا في المعنيين: باعتبار أنَّ زمنَ النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها، أو باعتبار أنَّ مكانه في الرقم بعده.
 - وهي هنا دالةٌ على الانتقال من كلامٍ إلى آخر، فلا يؤتى بها في أوَّل الكلام.
 القول المسلم

- (٩) - (وَيَعْدُ) هو مبنيٌّ على الضمة التي هي أقوى الحركات جبراً لما فاته من ذكر المضاف إليه المحتاج إليه، ويتعلّق بفعل الشرط المُقَدَّر الَّذِي قامت «أَمَّا» المحذوفة مقامه مع اسم الشرط وهو «مَهْمَا»، والأصل: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، فحذفت «مَهْمَا» وما بعدها، وأقيمت «أَمَّا» مقامها، وقد تحذفت «أَمَّا» وتُقام «الوَاوُ» مقامها كما هنا.

(فَاَلْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نَسَبَتْهُ) أي: وبعد حمد الله تعالى والصلاة على النَّبِيِّ ﷺ، فالعلمُ المسَمَّى القويسني

- (٩) - (وَيَعْدُ) يُؤْتَى بها للانتقال^(١) من أسلوب^(٢) إلى آخر؛ والتقدير: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، فأقول بعد البسمة^(٣) وما بعدها: المنطق ... إلخ، وإنما قدّرنا ذلك^(٤)؛ لأنَّ هذا الظرف من متعلّقات الجزاء على الصحيح.

(فَاَلْمَنْطِقُ) أي: العلمُ المخصوص، وإن كان في الأصل:

- (١) قوله: (لانتقال) أي: عند الانتقال.
 (٢) قوله: (من أسلوب) وهو هنا الانتقال من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الأرجوزة. اهـ «حاشية العُتْبَان» (ص: ١٣٧).
 (٣) قوله: (بعد البسمة) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المضاف إليه منويٌّ معناه لا لفظه، ولألّ قال: «بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ... إلخ». اهـ «حاشية العُتْبَان» (ص: ١٣٨).
 (٤) قوله: (وإنما قدّرنا ذلك) أي: «أقول بعد البسمة».



و(الْمَنْطِق) مصدرٌ ميميٌّ، يُطلقُ بالاشتراك على: «التَّطَقُّع» بمعنى: اللَّفْظ، وعلى: «الإدراك». والمرادُ به هنا: الفنُّ الْمُؤَلَّفُ فيه هذا الكتابُ، سُمِّيَ بهذا الاسم؛ لأنَّه يُقَوِّي الإدراك، وَيَعْصِمُه عَنِ الخطأ، فهو: «قَانُونٌ تَعَصُّمٌ مُرَاعَاةُ الذَّهْنِ عَنِ الحَطَا فِي فِكْرِهِ».

- فَمَنْ رَاعَى قَوَاعِدَ هَذَا الفَنِّ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الخطأُ فِي الفِكْرِ، كَمَا أَنَّ مَنْ رَاعَى قَوَاعِدَ النَّحْوِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الخطأُ فِي المَقَالِ، وَإِلَى هَذَا المعنى أَشارَ بقوله: «فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ، نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ».

القول المسلم

بالمَنْطِق، وهو: «عِلْمٌ - أَيْ: قَوَاعِدُ وَضُوبِطٌ - يُعَرِّفُ بِهَا كَيْفِيَّةَ التَّوَصُّلِ مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ إِلَى النِّظَرِيَّاتِ؛ سِوَاءٍ كَانَ الْمُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا تَصَوُّرِيَّةً أَوْ تَصْدِيقِيَّةً»، وَيَأْتِي تَفْسِيرُ القَاعِدَةِ.

نِسْبَتُهُ لِلْعَقْلِ (كَمْ) نِسْبَةُ (النَّحْوِ لِللِّسَانِ) بِمعْنَى: أَنَّ فَائِدَتَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَقْلِ كِفَائِدَةُ النَّحْوِ بِالنِّسْبَةِ لِللِّسَانِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ عَصْمَةٌ فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِ.

القويسني

- ١ - اسماً للإدراك الكلِّي.
 - ٢ - وللقوة^(١) التي هي محلُّ صدور الإدراك.
 - ٣ - وللتلفُّظ الذي يبرز ذلك^(٢).
- لأنَّ بذلك العلمُ يُصِيبُ الإدراك، وَتَقْوَى القُوَّةُ العاقلة، وَتَكُونُ القُدْرَةُ عَلَى التَّلَفُّظِ المُبْرَزِ لَذَلِكَ الإدراك، فهو من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به، ثُمَّ صار حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فِي العلمِ المَخْصُوصِ.
- (لِلْجَنَانِ)^(٣) أَيْ: القَلْبُ؛ بِمعْنَى: «اللَّطِيفَةُ الرَّبَّانِيَّةُ»^(٤) الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقَلْبِ اللُّحْمَانِيِّ؛ تَعَلُّقُ العَرَضِ بِالْجَوْهَرِ.
- (نِسْبَتُهُ)^(٥) أَيْ: المَنْطِقُ (كَمْ) نِسْبَةُ (النَّحْوِ لِللِّسَانِ) فَالْمَنْطِقُ نِسْبَتُهُ لِلْعَقْلِ كَنِسْبَةِ النَّحْوِ لِللِّسَانِ، فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَعْصِمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

(١) قوله: (وللقوة) أَيْ: المَلَكَةُ.

(٢) قوله: (يبرز ذلك) أَيْ: يُظْهِرُه - أَيْ: الإدراك - وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالْإِسْتِزَادُ مُجَازِيٌّ مِنْ بَابِ الْإِسْتِزَادِ إِلَى الْآلَةِ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٤٠).

(٣) قوله: (للجنان) أَيْ: بفتح الجيم. أَمَّا بِكسرِها فجمع: «جَنَوُ» بِالْفَتْحِ، وَهِيَ: البُسْتَانُ العَظِيمُ.

(٤) قوله: (الرَّبَّانِيَّةُ) نِسْبَةٌ لـ «الرَّبِّ» بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِلْمُبَالَغَةِ، وَنُسِبَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٤٢).

(٥) قوله: (نِسْبَتُهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ؛ أَيْ: نِسْبَةُ المَنْطِقِ لِلْجَنَانِ، وَالمَعْنَى: أَنَّ المَنْطِقَ حَالَةٌ كَوْنُهُ مُنْسَوْبَةٌ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَنِسْبَةِ النَّحْوِ حَالَةَ كَوْنِهِ مُنْسَوْبَةً لِللِّسَانِ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٩).



(١٠) فَيَعِصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

(١٠) - (فَيَعِصِمُ الْأَفْكَارَ) أَي: يَحْفَظُهَا (عَنْ غَيِّ الْخَطَا).

● و«الْجَنَان» يُطْلَقُ عَلَى: الْقَلْبِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا: الْقَوَى الْفِكْرِيَّةُ.

القول المسلم

(١٠) - (فَيَعِصِمُ) الْمُنْطَقُ (الْأَفْكَارَ) عِنْدَ مُرَاعَاتِهِ وَاسْتِعْمَالِ مَقْتَضَى قَوَاعِدِهِ (عَنْ غَيِّ الْخَطَا)

أَي: مِنْ الْغَيِّ الَّذِي هُوَ الْخَطَا فِي الْمُدْرَكَاتِ الْعَقْلِيَّةِ؛ تَصَوُّرِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ تَصْدِيقِيَّةٌ، كَمَا أَنَّ التَّحْرُوقِيَّيْنِ

(١٠) - فَالْمُنْطَقُ يَعِصِمُ^(١) الْعَقْلَ عَنِ الْخَطَا فِي فِكْرِهِ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ:

(فَيَعِصِمُ الْأَفْكَارَ^(٢)) أَي: يَحْفَظُهَا، وَتَقَدَّمَ أَنَّ «الْفِكْرَ»: هُوَ النَّظَرُ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى تَعْرِيفِ الْمُنْطَقِ بِأَنَّهُ عِلْمٌ يَعِصِمُ - أَي: يَحْفَظُ - الْأَنْظَارَ (عَنْ) وَقُوعِ (غَيِّ الْخَطَا) أَي: ضَلَالِهِ.

(١) قَوْلُهُ: (فَالْمُنْطَقُ يَعِصِمُ ... إلخ) أَي: كَمَا أَنَّ التَّحْرُوقِيَّيْنِ يَعِصِمُ اللَّسَانَ عَنِ الْخَطَا فِي قَوْلِهِ. اهـ

(٢) قَوْلُهُ: (فَيَعِصِمُ الْأَفْكَارَ ... إلخ) قَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمُ الْمَبَادِئَ الْعَشْرَةَ، فَقَالَ: [مِنْ الرِّجْزِ]

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ قَنْ عَشْرَةٍ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ التَّمَرَّةُ
وَقَضْلُهُ وَتَنْبَئُهُ وَالْوَضَائِعُ وَالْإِسْمُ الْإِسْمُذَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَغْضُ بِالْبَغْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا

فَعَلُهُ: عِلْمٌ يُبْحِثُ فِيهِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنِّهَا تَوْصِلُ إِلَى مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ، أَوْ يَتَرَقَّفُ عَلَيْهَا الْمَوْصِلُ إِلَى ذَلِكَ.

وَمَوْضُوعُهُ: الْمَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصْدِيقِيَّةُ مِنْ حَيْثُ صَحَّةُ إِصَالِهَا إِلَى الْمَجْهُولَاتِ.

وْغَايَتُهُ: كَوْنُهُ يَعِصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا، وَقِيلَ: غَايَتُهُ وَفَائِدَتُهُ مَعْرِفَةُ التَّأْلِيلَاتِ الصَّحِيحَةِ وَالْفَاسِدَةِ.

وَأَمَّا فَضْلُهُ: فَهُوَ يَقُورُ وَيَزِيدُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ عَامُّ النَّفْعِ فِيهَا؛ إِذْ كُلُّ عِلْمٍ تَصَوُّرٌ أَوْ تَصْدِيقٌ، وَهُوَ يَبْحِثُ فِيهِمَا، لَكِنْ بَعْضُ الْعِلْمِ يَفُوقُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

وَأَمَّا نِسْبَتُهُ إِلَى الْعِلْمِ: فَهُوَ بِإِعْتِبَارِ مَوْضُوعِهِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ تَصَوُّرٌ أَوْ تَصْدِيقٌ.

وَوَاضِعُهُ: «إِزْتِنَاقُ» يَكْسِرُ الْهَمْزَ وَتَفْتَحُنِ بَعْدَهَا وَضَمُّ الْكَاءِ.

وَالْإِسْمُ: «الْمُنْطَقُ»، وَيُسَمَّى أَيْضاً بِ: «الْمِيزَانِ»، وَهُوَ: «مِيزَانُ الْعِلْمِ».

وَاسْتِمَادَتُهُ: مِنَ الْعَقْلِ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ: فَنِسَابِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: «وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِسْتِعْمَالِ ... إلخ»، وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ

الْجَوَازَ. اهـ

وَمَسَالَهُ: الْقَضَايَا النَّظَرِيَّةُ الْبَاحِثَةُ عَنْ هَيْئَةِ الْمَعْرِفَاتِ وَالْأَقْسَى، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا، الْمُبْرَهَنُ عَلَيْهَا فِيهِ. اهـ «حَاشِيَةُ

الْعُتْبَانِ» (ص: ١٥٠).



● وإضافة «عَيٍّ» إلى «الخطأ» من إضافة العام إلى الخاص؛ إذ «الغَيُّ»: الضلال، و«الخطأ» نوع منه.

وقوله: (وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمَصْدَرُ بمعنى اسم المفعول؛ أي: المفهوم الدقيق. و(الغِطَا) بكسر الغين.

القول المسلم

يعصم عند مراعاته واستعمال قواعده اللسان من الخطأ في الألفاظ العربية، فلا يأتي في تصرف مُفْرَدَاتِهِ بغير مقتضى العربية، ولا في تراكيب جُمْلِهِ باللحن في الإعراب أو غيره.

● وهذه الفائدة في المنطق جليلة تحمل على التَّهْمُ به والاشتغال بتعلُّمه؛ إذ لا أعظم للإنسان من إدراك حقائق الأشياء كما هي، ومعلوم أن ذكر فائدة الشيء يُرَغِّبُ في الاشتغال به على قدرها، ولذلك تُذكر فوائد الفنون أمام الشُّروع فيها.

● ثمَّ أَكَّدَ هذه الفائدة بما يلزمها فقال: (وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا) بمعنى: أَنَّ مَنْ استعمل قواعد المنطق في مُدْرَكَاتِهِ التَّصَوُّرِيَّةِ والتَّصْدِيقِيَّةِ، اعتَصَم - بإذن الله تعالى - من الخطأ في تلك المَدَارِكِ، فلا يُدْرِكُهَا إِلَّا على حقيقتها، وَمَنْ أدرك الحقائق كما هي أدرك لها لَذَّةَ تحمُّله على البحث عن العلوم الدَّقيقة، ولا يكتفي في الغالب بالظواهر الَّتِي تقتصرُ عليها كثيرٌ من القرائح؛ إذ لا يُؤْمَنُ في الظواهر الخطأ الباطني.

والبُحْثُ عَنِ الْحَقِّ إِنَّمَا يُؤْمَنُ فِيهِ الْخَطَأُ باستعمال قواعد المنطق، فَتُكْشَفُ له المفهومات الدَّقيقة كما هي بواسطة قوَّة الفريضة، مع استعمال قواعد المنطق، فصدقَ أَنَّ المنطق يَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْأَفْهَامِ الدَّقيقة.

وأيضاً إدراك معاني المنطق لا يخلو من استعمال آلة العقل في تقاسيمه وخفيات مداركه، فتألف النَّفْسُ الْبَحْثُ عَنِ الدَّقَائِقِ فلا تَهَابُهَا، فإذا تَوَجَّهَتْ لِطَلِبِهَا أدركتها باستعمال قواعده كما هي.

القوليني

و«الخطأ» ضدُّ الصَّواب، وإضافة «الغَيِّ» إلى «الخطأ» من إضافة^(١) العام للخاص، فإنَّ الضَّلَالِ قد يكون عن عمدٍ، وقد يكون عن خطأ، وهذا العلم تَعَصِمُ مُرَاعَاتُهُ الدَّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ؛ أي: النَّظَر؛ لَأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ كَيْفِيَّةَ تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ مِنْ تَقْدِيمِ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَاسْتِيفَاءِ شُرُوطِ الْإِنْتِاجِ، وَرَتَّبَ الْمَقْدَمَتَيْنِ، كَانَتِ النَّتِيجَةُ صَوَاباً سَالِماً مِنَ الْخَطَا.

(وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ) أي: الْفَهْمُ الدَّقِيقُ (يَكْشِفُ) ذَلِكَ الْعِلْمَ (الْغِطَا) أي: السُّرَّ؛ شَبَّهَ

(١) قوله: (من إضافة ... إلخ) أي: كإضافة «شَجَرُ أَرْزٍ».



● والمعنى: أَنَّ مَنْ تَمَكَّنَ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ صَارَ النَّظَرِيُّ مِنَ الْمَعَانِي الْمَسْتَوْرَةِ ضَرُورِيًّا مَكْشُوفًا وَاضِحًا لَهُ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ لَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ.

القول المسلم

وأيضاً معاني المنطق تنبيه للعقل عمّا قد يغفل عنه ممّا هو مقتضى إدراكه، فيتقوّى العقل بذلك التّنبيه، وبذلك القوّة يحصل إدراك الدّقّائق، ولهذا سُمّي المنطق منطقاً؛ لأنّه يُنبّه العقل عمّا قد يغفل عنه، فيتقوّى على المدارك بالتّنبّه، ويتقوّى العقل يتقوّى المنطق اللّساني، ولذا يُقال: «إِذَا نَطَقَ اللّسَانُ بِأَنَّ حَالَ الْجَنَانِ»، فُسِمِيَ بِاسْمِ مَا يَلْزَمُهُ.

● وَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّ مَنْ لَهُ مَلَكَهٌ عَقْلِيَّةٌ كَامِلَةٌ مِنْ طَبْعِهِ اسْتَغْنَى عَنِ الْإِشْتَغَالِ بِقَوَاعِدِ الْمُنْطِقِ كَمَا هُوَ شَأْنُ السَّلَفِ، وَهَذَا حَاصِلُ مَا يَتَجَهُّ هُنَا، وَإِلَّا فَاللهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنْ دِقَاقِ الْفَهْمِ.

القول الحسيني

المفهوم^(١) الدّقيق بالشّيء المحتجّب تحت السّتر^(٢)، و«الغطا» تخيّل، و«الكشف» ترشيح.



(١) قوله: «المفهوم» أي: المسائل الصّعبة، ففي كلامه استعارة بالكناية وتخيّل؛ لأنّه قد شبّه دقيق الفهم بشيء مغفل تشبيهاً مضمراً في النّفس، وحذف اسم المشبّه به، وأثبت شيئاً من لوازمه تخيلاً وهو الغطاء، والكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسّنات. اهـ «شرح الباجوري على السّلم» (ص: ٢٣).

(٢) قوله: «السّتر» بكسر السين؛ أمّا بفتحها فهو المصدر. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ١٥١).



(١١) فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجْمَعُ مِنْ قُنُونِهِ قَوَائِدًا

(١١) - وَ(هَآكَ) اسْمٌ فَعْلٌ بِمَعْنَى: «خُذْ»، وَ(قَوَاعِدًا) مَعْمُولُهُ، وَ(مِنْ أَصُولِهِ) حَالٌ مِنْ «قَوَاعِدَ»، وَ(مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ؛ أَي: خُذْ قَوَاعِدَ هِيَ بَعْضُ أَصُولِهِ؛ أَي: قَوَاعِدِهِ؛ إِذِ «القَاعِدَةُ» الْقَوْلُ الْمُسْلَمُ

(١١) - وَلَمَّا شَوَّقَ إِلَى الْمَنْطِقِ وَرَغَّبَ فِيهِ بِذِكْرِ فَائِدَتِهِ الْجَلِيلَةِ، تَوَجَّهَ لِإِنْظَامِ بَعْضِ قَوَاعِدِهِ، وَأَمَرَ بِالْخُطَابِ الْعَامِّ بِأَخْذِهَا، فَقَالَ: (فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا) أَي: فَخُذْ مِنْهُ قَوَاعِدَ هِيَ بَعْضُ أَصُولِهِ، فَ«مِنْ» فِي كَلَامِهِ لِلْيَبَانِ مَعَ التَّبْعِيضِ، وَالْأَصُولُ هُنَا وَالْقَوَاعِدُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

● وَالْقَاعِدَةُ: «قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ تَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهَا».

- مِثْلُ قَوْلِنَا فِي التَّصَوُّرِيَّاتِ: «كُلُّ تَعْرِيفٍ صُدِّرَ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْفَضْلِ فَهُوَ حَدٌّ تَامٌّ» أَي: كَامِلٌ. فَيُتَعَرَّفُ مِنْهُ أَنَّ قَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ»: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» حَدٌّ تَامٌّ، وَكَذَا قَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ «الْفَرَسِ»: «الْحَيَوَانُ الصَّاهِلُ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ جُزْئِيَّاتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

- وَقَوْلِنَا فِي التَّصْدِيقَاتِ: «كُلُّ قَضِيَّةٍ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةٌ»، فَيُتَعَرَّفُ مِنْهَا أَنَّ قَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَنْعَكِسُ إِلَى قَوْلِنَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَقَوْلِنَا: «كُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ» يَنْعَكِسُ إِلَى: «بَعْضُ الْجِسْمِ جَمَادٌ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ جُزْئِيَّاتِهَا.

القويسني

(١١) - (فَهَآكَ) اسْمٌ فَعْلٌ بِمَعْنَى: خُذْ؛ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ [ت: ٦٧٢هـ]، وَ«الْكَافُ» حَرْفُ خُطَابٍ.

(مِنْ أَصُولِهِ) أَي: مِنْ أَصُولِ الْمَنْطِقِ (قَوَاعِدًا) أَي: خُذْ قَوَاعِدَ هِيَ بَعْضُ أَصُولِ الْمَنْطِقِ.

● وَالْقَوَاعِدُ جَمْعُ: «قَاعِدَةٍ»، وَهِيَ: «قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ يُتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعِهَا»؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةٌ».

وَكَيْفِيَّةٌ تُعَرَّفُ أَحْكَامُ الْجُزْئِيَّاتِ أَنْ تَقُولَ مِثْلًا: «كُلُّ إِنْسَانٍ^(١) حَيَوَانٌ^(٢)» مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَكُلُّ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةٌ، فَيُتَبَيَّنُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ^(٣): «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» تَنْعَكُسُ جُزْئِيَّةٌ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

(١) قوله: (إِنْسَانٌ) مَوْضِعٌ، وَ«مُوجِبَةٌ» مَحْمُولٌ.

(٢) قوله: (حَيَوَانٌ) قَضِيَّةٌ صَخْرَى بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: «وَكُلُّ مُوجِبَةٍ... إلخ».

(٣) قوله: (الشَّكْلِ الْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «تَنْعَكُسُ».



والأصلُ بمعنَى واحدٍ، وهو: «أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ»؛ كقول النُّحاة: «الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ»، وقولُ المناطقَةِ: «المُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ عَكْسُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ».

و(الفُنُونُ): الفُرُوعُ، و(الفَوَائِدُ) جمعُ: «فَائِدَةٍ»، وهي في الأصل: «ما اسْتُفِيدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ».

● والمعنى: أَنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ تَجْمَعُ فُرُوعاً، وَالْفُرُوعُ تَشْتَمِلُ عَلَى فَوَائِدَ.



القول المسلم

● ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ تَجْمَعُ فُرُوعاً هِيَ جُزْئِيَّاتُهَا بِقَوْلِهِ: (تَجْمَعُ) تِلْكَ الْقَوَاعِدُ وَتِلْكَ الْأَصُولُ (مِنْ قُنُونِهِ قَوَائِدًا) أَي: تَجْمَعُ فَوَائِدُ هِيَ بَعْضُ قُنُونِهِ، فَ«الْفُنُونُ» بَيَانٌ لِلْفَوَائِدِ، وَعَنِ الْفَوَائِدِ جُزْئِيَّاتُ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَجْمُوعَةُ لِتِلْكَ الْقَوَاعِدِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِ«الْفُنُونِ»: مَنَاهِي الْفُنُونِ وَمَسَائِلُهَا الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْأَوَائِلِ، وَأُرَادَ بِ«الْقَوَاعِدِ»: الْأَوَائِلِ، وَيَكُونُ مَعْنَى «جَمْعُهَا لِلْفُنُونِ»: أَنَّ فِي قُوَّةِ مَنْ أَدْرَكَهَا أَنْ يَبْحَثَ عَنْ مَنَاهِي الْفَنِّ فَيُدْرِكُهَا.



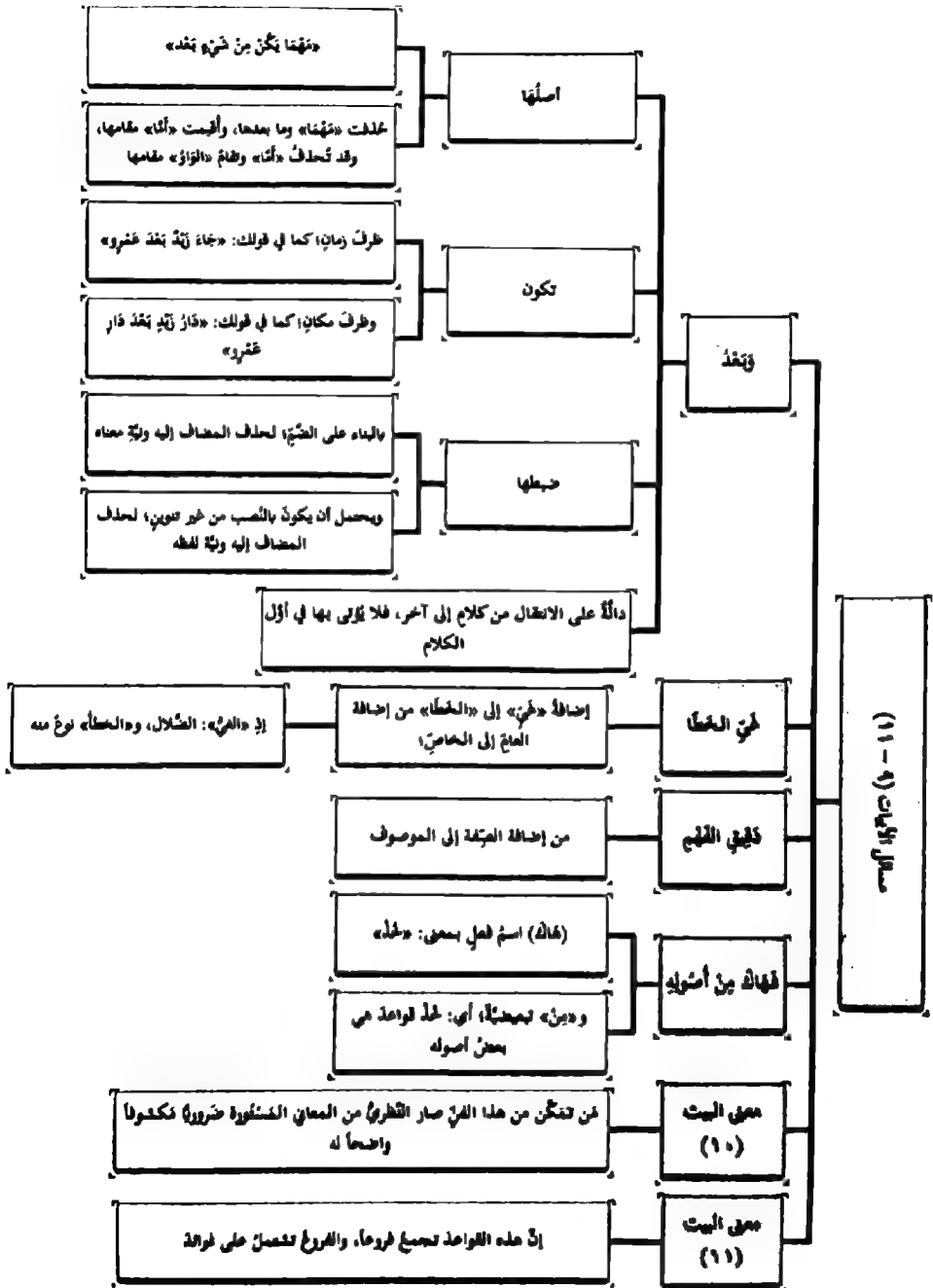
القيسني

(تَجْمَعُ) تِلْكَ الْقَوَاعِدُ (مِنْ قُنُونِهِ) أَي: الْمَنْطِقُ، وَالْجَمْعُ لِلتَّعْظِيمِ. (قَوَائِدًا) جَمْعُ: «فَائِدَةٍ»، وَهُوَ: «مَا اسْتُفِيدَ مِنَ الْعِلْمِ»، وَالْمُرَادُ بِهَا: الْفُرُوعُ الْمُنْدَرِجَةُ تَحْتَ الْقَوَاعِدِ؛ أَي: تَجْمَعُ الْقَوَاعِدُ فُرُوعاً وَجُزْئِيَّاتٍ مِنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ.



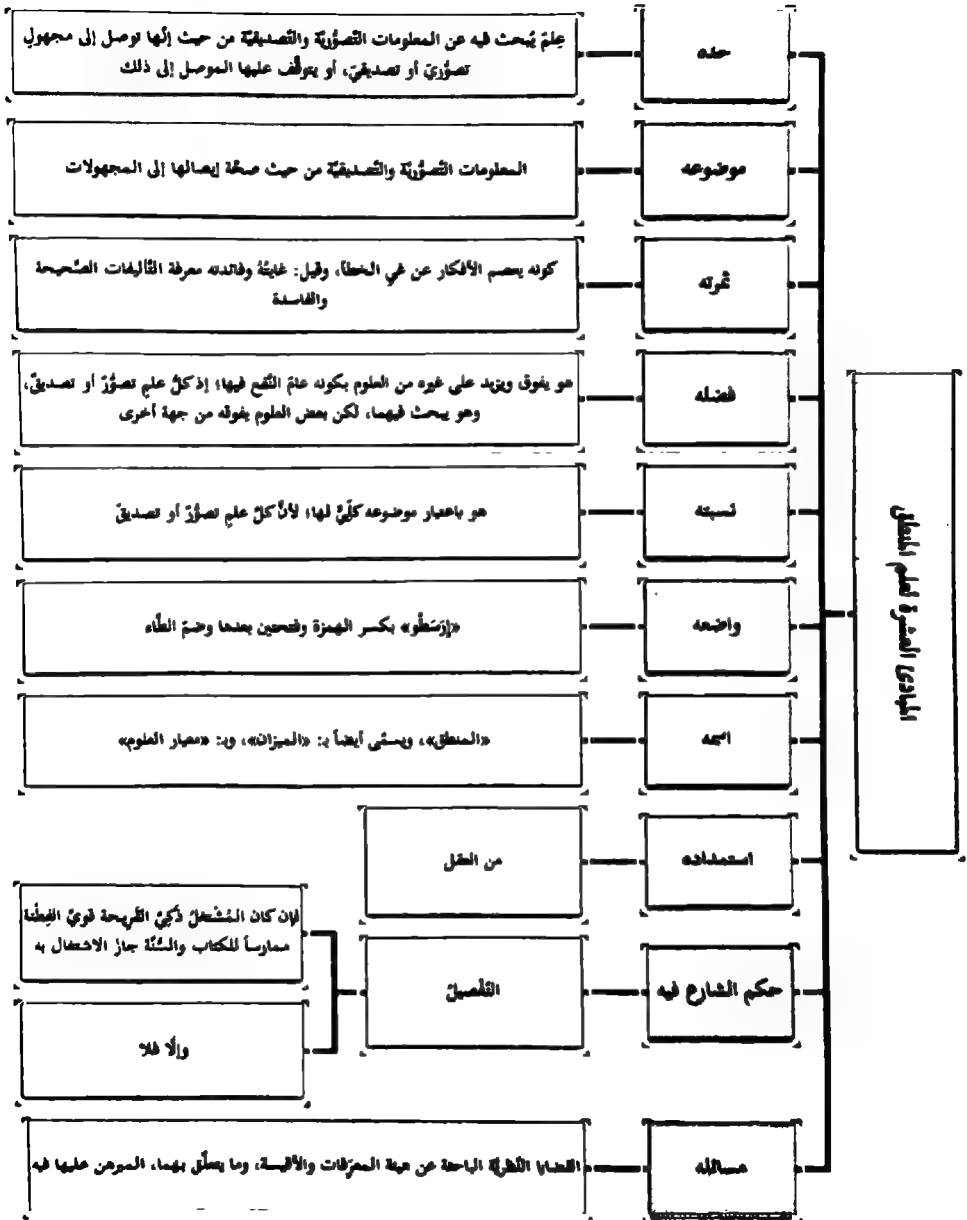


مسائل الأبيات (٩ - ١١)





المبادئ العشرة لعلم المنطق





نَمْ قَالَ:

- (١٢) سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ الْمُنَوَّرِقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
 - (١٣) وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا
 - (١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي
- أقول:

(١٢) - الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِ«سَمَّيْتُهُ» يعودُ على المؤلِّفِ المفهومِ من السِّياقِ، و«سَمَى» يتعدَّى لمفعولين: للأوَّلِ بنفسه، وللثَّاني بنفسه أو بالباءِ كما هُنا.

و(السَّلَامِ): «ما له دَرَجٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ مِنْ سُفْلٍ إِلَى عُلْوٍ»، واستعمالُهُ في المعاني مجازٌ.

و(الْمُنَوَّرِقِ) بتقديمِ الثَّوْنِ: الْمُزَيَّنُ.

القولُ المسلم

(١٢) - ثُمَّ سَمَّى كِتَابَهُ هَذَا بِاسْمٍ يُطَابِقُ مَعْنَاهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فَقَالَ: (سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ الْمُرَوَّنِقِ) أَيِ: الْمُرَوَّنِقِ الْمُحَسَّنِ، والمرادُ بوصفه بذلك مدحُهُ، وَأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُسْتَحْسَنُ مِنْهُ، كَالشَّيْءِ الْمُسْتَحْسَنِ لِتَزْوِيْقِهِ.

القيسني

(١٢) - (سَمَّيْتُهُ) أَيِ: التَّأْلِيفَ الْمَفْهُومَ مِنَ السِّياقِ ^(١) (بِالسَّلَامِ ^(٢)) وَالسَّلَامِ ^(٣): «مَا يُصْعَدُ» بِهِ عَادَةً إِلَى أَعْلَى مِنْهُ، فَتَسْمِيَتُهُ الْكِتَابَ بِذَلِكَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَصْعَبِ مِنْهُ مِنَ الْكُتُبِ.

(الْمُنَوَّرِقِ) بِتَقْدِيمِ «الثَّوْنِ» عَلَى «الرَّاءِ» كَمَا هِيَ الرِّوَايَةُ عَنِ الْمَصْنُفِ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ «الرَّاءِ» وَمَعْنَاهُ: الْمُزَيَّنُ الْمُرْخَرَفُ.

(يُرْقَى) أَيِ: يُصْعَدُ (بِهِ) أَيِ: بِهَذَا التَّأْلِيفِ (سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ ^(٥)) أَيِ: عِلْمِ الْمَنْطِقِ الَّذِي

(١) قوله: (من السِّياقِ) هو سابقُ الكلامِ ولاحقه.

(٢) قوله: (بالسَّلَامِ) أدخل «الباءَ» على المفعولِ الثَّاني؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «سَمَّيْتُ ابْنِي مُحَمَّدًا»، وَ«سَمَّيْتُهُ بِمُحَمَّدٍ».

أهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٥٨).

(٣) قوله: (السَّلَامِ) هو هنا حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَمٌ، وَإِذَا قُطِعَ النَّظَرُ عَنِ الْعَلَمِيَّةِ فَهُوَ مُجَازٌ بِالِاسْتِعَارَةِ.

(٤) قوله: (يصعد) أَيِ: يُتَوَصَّلُ لِمَا عِدهُ؛ فاندفع ما يقال: يلزم على كلام المصنَّف توصيلُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُؤَلِّفَ يَهْدُ مِنَ الْمَنْطِقِ. أهـ «شرح الباجوري على السَّلَامِ» (ص: ٢٦) بتصرف.

(٥) قوله: (سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ أَوْ مَكْنِيَّةٌ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ قَدْ شَبَّ الْمَسَائِلُ الصَّعْبَةُ =



(يُرْقَى): يُضَعَد. (وَعِلْمُ الْمَنْطِقِ) المرادُ به: المسائلُ، وشبَّه تلك المسائل بـ«السَّماء»؛ بجامع البُعْد.

● والمعنى: أنَّ هذه المسائل الَّتِي نَظَّمْتُهَا وَسَمَّيْتُهَا بـ«السُّلَمِ»، سهلةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى المسائل البعيدة الصَّعبة.

القول المسلم

وَأِنَّمَا سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَمِ؛ لِأَنَّهُ (يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) أَي: يُطَلَّعُ بِهِ إِلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ عَالٍ عَلَى الْأَفْهَامِ كَالسَّمَاءِ فِي الارتفاع، وَأَرَادَ بِ«عِلْمِ الْمَنْطِقِ»: مَنَاهِيَهُ الَّتِي يُرْقَى إِلَيْهَا بِالْمَبَادِئِ الَّتِي فِي كِتَابِهِ.

القويضي

هُوَ كَالسَّمَاءِ فِي الرَّفْعَةِ وَالشَّرَفِ، فَالْإِضَافَةُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَشَبَّهِ بِهِ لِلْمَشَبَّهِ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ «السَّمَاءُ»^(١) مُسْتَعَارَةً^(٢) لِلْكَتَبِ الْمَطْوُولَةِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ؛ أَي: يُتَوَصَّلُ بِهَذَا التَّأْلِيفِ إِلَى مَا هُوَ أَطْوَلُ مِنْهُ مِنَ الْكَتَبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ.



= مِنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ بـ«السَّمَاءِ» بِجَامِعِ عِصْرِ التَّائُلِ فِي كُلِّ، وَاسْتِعَارَ اسْمَ الْمَشَبَّهِ بِهِ لِلْمَشَبَّهِ. وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَكُونُ قَدْ شَبَّهَ عِلْمَ الْمَنْطِقِ بِالنُّجُومِ؛ بِجَامِعِ الْإِهْتِدَاءِ بِكُلِّ تَشْبِيهٍ مُضْمَرٍ فِي النَّفْسِ، وَحَدَفَ اسْمَ الْمَشَبَّهِ بِهِ وَأَثَبَتْ شَيْئاً مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ السَّمَاءُ؛ إِنَّمَا بَاقِيًا عَلَى مَعْنَى الْحَقِيقِيِّ، أَوْ مُسْتَعَارًا لِلْمَسَائِلِ الصَّعْبَةِ، وَعَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَوَجِهُ يَكُونُ قَوْلُهُ: «يُرْقَى» تَرْشِيحًا، فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ (شرح الباجوري على السُّلَمِ) (ص: ٢٧).

(١) قَوْلُهُ: (أَنْ تَكُونَ السَّمَاءُ) فِيهِ تَصْرِيحٌ.

(٢) قَوْلُهُ: (مُسْتَعَارَةً) أَي: يُقَالُ: شَبَّهْتُ الْكَتَبَ الْمَطْوُولَةَ بِالسَّمَاءِ؛ بِجَامِعِ عِصْرِ التَّائُلِ فِي كُلِّ، وَاسْتَعِيرَ لَفْظَ الْمَشَبَّهِ بِهِ لِلْمَشَبَّهِ... إلخ.



(١٣) وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا

(١٣) - ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ هَذَا الْكِتَابِ خَالِصًا مِنَ الرِّبَاءِ، فَقَالَ: (وَاللَّهُ أَرْجُو ... إلخ) أي: أأْمَلُ^(١)

و(الْوَجْه): الذَّاتُ، و(الْقَالِصُ): النَّاقِصُ.

القول المسلم

(١٣) - ثُمَّ لَمَّا تَقَوَّى فِي رَجَائِهِ كَمَالَ مُرَادِهِ مِنَ النَّظْمِ، سَأَلَ الْإِخْلَاصَ فِيهِ لِيُقْبَلَ، وَدَوَّامَ النَّفْعِ بِهِ لِيَكُونَ حَسَنَةً جَارِيَةً، فَقَالَ: (وَاللَّهُ) مَقْدَمٌ لِلْاهْتِمَامِ وَالِاخْتِصَاصِ، وَمَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، (أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا) لَا رِبَاءَ فِيهِ وَلَا سُمْعَةً.

وَقَدْ ضَمَّنَ «أَرْجُو» مَعْنَى: «أَسْأَلُ»، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى - لَا غَيْرَهُ - رَاجِعًا لِإِجَابَتِهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّظْمُ خَالِصًا (لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ) أَي: مَقْصُودًا بِهِ وَجْهُهُ الْكَرِيمُ؛ أَي: مَرْضَاتُهُ تَعَالَى، فَيَكُونُ كَامِلَ الثَّوَابِ. (لَيْسَ قَالِصًا) أَي: نَاقِصَ الْأَجْرِ.

● وَالْقُلُوصُ: «نَقْصَانُ الشَّيْءِ عَنْ بُلُوغِ مَا يَنْبَغِي لَهُ»، وَمِنْهُ: «تَقَلَّصَتْ شَفَتَاهُ»؛ أَي: انْتَقَصَتَا عَنْ بُلُوغِ مَا يَنْبَغِي لِهَمَا.

الفويسني

(١٣) - (وَاللَّهُ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ؛ أَي: لَا غَيْرَهُ؛ كَمَا اسْتَفِيدَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ. (أَرْجُو^(٢)) أَي: أأْمَلُ مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ (أَنْ يَكُونَ) ذَلِكَ التَّأْلِيفُ (خَالِصًا) مِنَ الرِّبَاءِ، وَحُبِّ الشُّهْرَةِ، وَالْمَحْمَدَةِ.

(لِرُوحِهِ) أَي: ذَاتِهِ (الْكَرِيمِ) أَي: الْمُعْطِي عَلَى الدَّوَامِ. (لَيْسَ) ذَلِكَ التَّأْلِيفُ (قَالِصًا) أَي: نَاقِصًا؛ بَأَن لَا يُعَوِّقُ عَنْ إِكْمَالِهِ عَائِقٌ، وَلَيْسَ نَاقِصًا مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ لِحُبِّ الظُّهُورِ، فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِمَا قَبْلَهُ، أَوْ لَيْسَ نَاقِصًا مَطْرُوحًا فِي زَوَايَا الْحُمُولِ وَالْإِهْمَالِ؛ بَأَن لَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَمَا يُشْعُرُ بِهِ مَا بَعْدَهُ.

● وَالْقَالِصُ فِي الْأَهْلِ: اسْمٌ لِأَحَدِي شَفَتَيِ الْبَعِيرِ النَّاقِصَةِ عَنِ الْأُخْرَى، ثُمَّ تُجَوِّزُ بِهِ^(٣) إِلَى النَّاقِصِ مُطْلَقًا، مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمُقَيَّدِ فِي الْمَطْلُوقِ.

(١) هَكَذَا هَبَطَ الصَّبَانُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلْمَوْلَى» (ص: ١٦١)، قَالَ: «بِهِمَزَةٌ مُفَتْوحَةٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، فَمِنْ مَعْصُومَةٍ».

(٢) قَوْلُهُ: (أَرْجُو) أَي: أأْمَلُ أَمْلًا يَتَعَلَّقُ بِمَطْمَوحٍ فِيهِ مَعَ الْأَخْذِ فِي سَبَابِهِ، وَقَدْ يُطْلَقُ الْأَمَلُ عَلَى الْخَوْفِ وَمِنْهُ: «وَرَأَوْا آلِيَمَ الْأَجْرِ» [العنكبوت: ٣٦]. اهـ «مَوْلَى». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الصَّبَانِ» (ص: ١٦١).

(٣) قَوْلُهُ: (لَمْ تُجَوِّزْ بِهِ) أَي: مَجَازًا مَرْسَلًا، إِنَّمَا بِمَرْتَبَةٍ هِيَ الْأَقْرَبُ، أَوْ بِمَرْتَبَتَيْنِ، أَوْ مَجَازًا بِالِاسْتِعَارَةِ.



(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِإِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

(١٤) - ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ سَبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الْمُبْتَدِيَّ، وَأَنْ يَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى الْكُتُبِ الْمُطَوَّلَاتِ، فَقَالَ: (وَأَنْ يَكُونَ ... إلخ).

وَالْمُبْتَدِيُّ: مَنْ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ مَسَائِلِ الْفَرْقِ الَّذِي يَقْرَأُ فِيهِ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ فَذَلِكَ مُتَوَسِّطٌ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى إِقَامَةِ دَلِيلِهَا فَذَلِكَ مُتَوَسِّطٌ.

وَقَدْ أَجَابَ الْمَوْلَى سَبْحَانَهُ الْمُؤَلَّفَ بِعَيْنِ مَا طَلَبَ، فَكُلُّ مَنْ قَرَأَ كِتَابَهُ هَذَا بَنِيَّةً وَاعْتِنَاءً يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَقَدْ شَاهَدْنَا ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا شَيْخُنَا عَنْ أَشْيَاخِهِ: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الصُّوفِيَّةِ، وَكَانَ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَفَعْنَا بِرِكَاتِهِ، وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ صَالِحِ دَعْوَاتِهِ.



القول المسلم

(١٤) - (وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَيْضاً (أَنْ يَكُونَ) هَذَا النِّظْمُ (نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي) أَي: لِكُلِّ مُبْتَدِيٍّ، وَذَلِكَ بِجَمْعِ قَرَائِحِ الْمُبْتَدِيَّيْنِ عَلَى تَعْلُمِهِ، وَبِتَسْهِيلِ فَهْمِهِ عَلَيْهِمْ، فَيَكُونُ كُلُّ مُبْتَدِيٍّ (بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي) أَي: يَتَوَصَّلُ بِإِدْرَاكِهِ إِلَى إِدْرَاكِ الْكُتُبِ الْمُطَوَّلَاتِ فِي الْفَرْقِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ: التَّوَصُّلُ بِالْقَرِيبِ إِلَى الْفَهْمِ إِلَى بَعِيدٍ عَنْهُ، وَبِصِغَارِ الْعِلْمِ إِلَى كِبَارِهِ. وَلِمَا يَرْجُوهُ فِيهِ مِنَ التَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى عَلِيِّ مَطَالِبِ الْعِلْمِ سَمَاءً: «سُلَّمًا»؛ تَشْبِيهاً لَهُ بِالسُّلَّمِ الْمُتَوَصِّلِ بِهِ مِنْ سُفْلِ إِلَى عُلوِّ.



القويسني

(١٤) - (وَأَنْ يَكُونَ) ذَلِكَ التَّأْلِيفُ (نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي) الَّذِي أَخَذَ فِي التَّعَلُّمِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَصَوُّرِ الْمَسَائِلِ، وَهَذَا مِنَ التَّوَاضُعِ؛ لِأَنَّهُ نَافِعٌ لِلْمُبْتَدِيِّ وَلِغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ وَالْمُتَمَهِّيِّ. ثُمَّ بَيَّنَّ ثَمَرَةَ نَفْعِهِ لِلْمُبْتَدِيِّ بِقَوْلِهِ: (بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ) مِنَ الْكُتُبِ (يَهْتَدِي) أَي: يَتَوَصَّلُ.

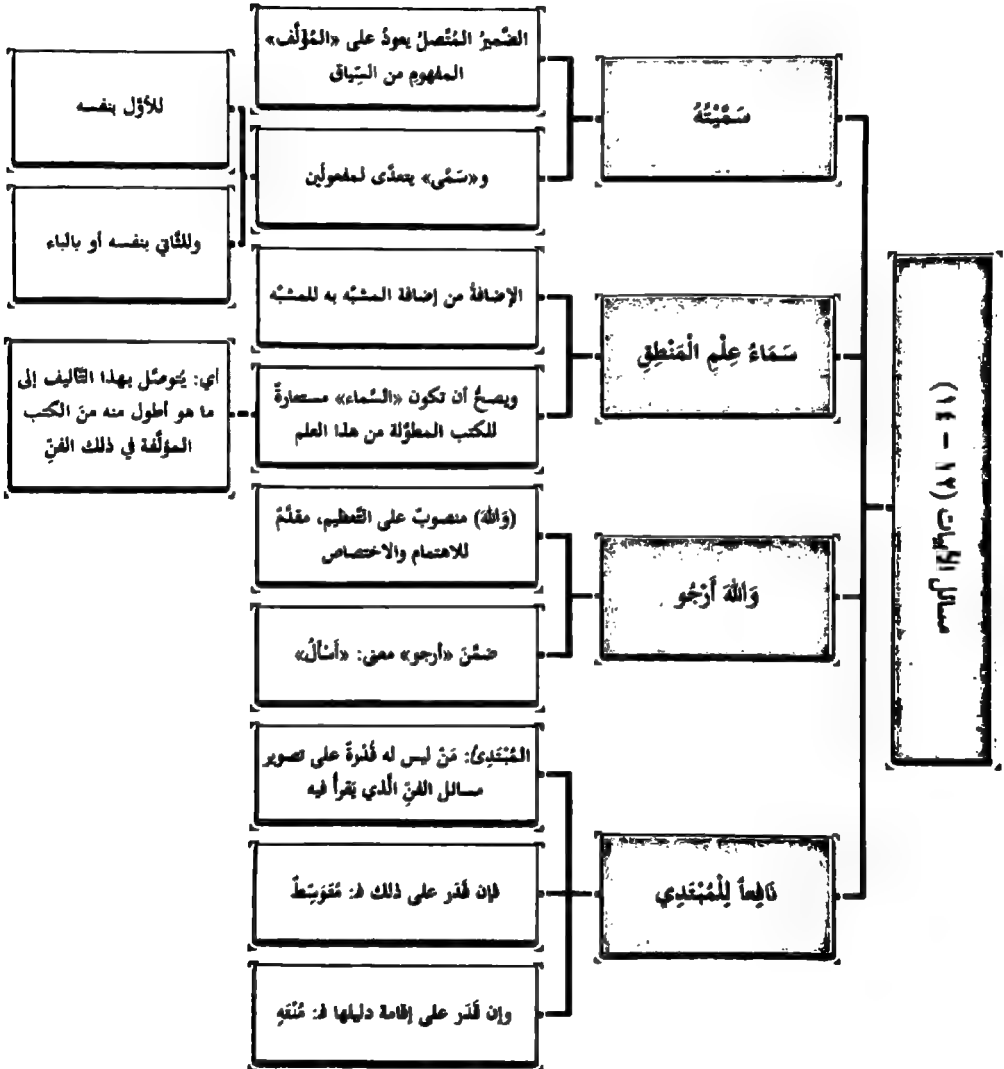


= وَبَيَّنَّ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ لَوَحِظَ أَنَّ الْعَلَاةَ الْإِطْلَاقَ وَالتَّضْيِيدَ، وَنَقَلَ عَنْ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ إِلَى مَطْلُوقِ النَّاقِصِ، وَاسْتَعْمَلَ فِي النَّاقِصِ الْمَعْنَوِيِّ لِكَوْنِهِ فَرْدًا مِنْ ذَلِكَ الْمَطْلُوقِ، فَهُوَ مُجَازٌ مَرْسَلٌ بِمَرَبُوتٍ. وَإِذَا لَوَحِظَ أَنَّ الْعَلَاةَ مَا ذَكَرَ وَنَقَلَ عَنْ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ إِلَى مَطْلُوقِ النَّاقِصِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْهُ إِلَى النَّاقِصِ الْمَعْنَوِيِّ، فَهُوَ مُجَازٌ مَرْسَلٌ بِمَرَبُوتَيْنِ.

وَإِذَا لَوَحِظَ أَنَّ الْعَلَاةَ الْمَشَابِهَةَ كَانَ مُجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ. اهـ - وَفَرَحُ الْبَاجُورِيِّ عَلَى السُّلَّمِ (ص: ٢٨).



مسائل الأبيات (١٢ - ١٤)





نَمَّ قَالَ :

(فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ)

- (١٥) وَالْحُلْفُ فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
 - (١٦) فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا
 - (١٧) وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ : جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
 - (١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ
- القول المسلم

[فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ]

(فَصْلٌ فِي) شَأْنِ (جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ) أَي : بالمنطق من إثبات ذلك الجواز أو نفيه .
القويسني

[فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ]

(فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ) أَي : وعده .

● واعلم أَنَّ المنطق قسمان :

١ - قَسْمٌ خَالٍ عَنِ شُبِّهِ الْفَلَّاسِفَةِ ؛ كَهَذَا الْكِتَابِ ، وَ«مُخْتَصَرُ» الْإِمَامِ السَّنُوسِيِّ [ت : ٨٩٥هـ] ، وَتَأْلِيفِ الْكَاتِبِيِّ ^(١) [ت : ٦٧٥هـ] ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَلَا يَصْدُقُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ لَا مَعْقُولَ لَهُ ، بَلْ هُوَ فَرَضُ كِفَايَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى رَدِّ شُبِّهِ الْفَلَّاسِفَةِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهِ ، وَرَدُّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ وَاجِبٌ .

٢ - وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مُخْتَلِطٌ بِشُبِّهِ الْفَلَّاسِفَةِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَرَى فِي الْأَشْتِغَالِ بِهِ خِلَافٌ .

● وَالْمَصْنُفُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ حُكْمَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَرَادَ تَأْلِيفَ الْكِتَابِ فِيهِ ؛ جَرَّهَ ذَلِكَ إِلَى ذِكْرِ حُكْمِ الْمَنْطِقِ مُطْلَقاً ، فَحَكِيَ الْخِلَافَ الْوَاقِعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ؛ إِلَّا أَنَّهُ أَطْلَقَ ، فَيَجِبُ تَقْيِيدُ كَلَامِهِ بِهِ .

(١) قوله : (الكاتب) أي : صاحب متن «النسبة» .



(١٥ - ١٨) - أقول: ذَكَرَ في هذا الفصل حُكْمَ الاشتغال بعلم المنطق؛ لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارح في علم أن يفقه عليها؛ ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه.

وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخُ مشايخنا شيخنا سيدي سعيد قدورة [ت: ١٠٦٦هـ] في (شرحه) لهذا الكتاب.

القول المعلم

(١٥ - ١٦) - (وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْاِشْتِغَالِ بِهِ) جَارٍ (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَالتَّوَاوِي حَرَمًا) قَالَ: «لَأَنَّهُ يُشَوِّشُ الْعَقْلَ، وَرَبَّمَا يُقْسِدُ الْعَقَائِدَ، وَهُوَ مِنْ عُلُومِ الْفَلَسَفَةِ».

● وهذا القول حكاه السيوطي أيضاً عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين.

● وبالعكس بعض من قال بتحريمه حتى قال: «لا أظن أن الله تعالى يغفر للمؤمن العباسي، ولا بد أن يُعاقَبَ لإدخال علوم الفلسفة على هذه الأمة التي منها المنطق».

- وذلك أن المأمون كتب إلى سلطان النصارى أن يبعث إليه كُتُبَ اليونان، وهي عندهم في بيت لا يتركون من يطلع عليها، وشارع النصارى أهل مشورته في إرسالها فامتنعوا إلا كبيراً منهم فقال: ابعتها إليهم؛ لأن هذه العلوم ما دخلت على أهل شرع إلا أفسدت عليهم؛ لاختلاف علمائهم بسبب تعاطيها، فبعثها النصارى.

- والسيوطي - رحمه الله - ممن بالغ في ذم فن المنطق، وألف فيه كتاباً سماه: «المُشْرِقُ فِي تَحْرِيمِ الْمُنْطِقِ»، ولما بلغ الإمام المغيلي ما قال السيوطي ردَّ عليه ردّاً جميلاً في أبيات طراف يقول فيها:

أُبْمَكِنُ أَنَّ الْمَرَّةَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ وَنَهَى عَنِ الْفُرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ؟

القول حسن

(١٥) - (وَالْخُلْفُ) أَي: الاختلاف (فِي جَوَازِ الْاِشْتِغَالِ بِهِ) أَي: بالمنطق جَارٍ (عَلَى ثَلَاثَةِ) بِالتَّنْوِينِ (أَقْوَالٍ) بَدَلٌ مِنْ «ثَلَاثَةِ».

(١٦) - (فَأَبْنُ الصَّلَاحِ، وَالتَّوَاوِي^(٢)) نَسَبَةٌ إِلَى: «نَوَى»^(٣) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْقِيَاسُ حَلْفُ الْأَلْفِ، (حَرَمًا) أَي: الاشتغال به، وَتَبَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَى الْخَائِضِ فِيهِ مَنْ أَنْ تَتِمَّكَنَ فِي قَلْبِهِ شُبُهَةٌ، فَيَزِلَّ بِهَا.

(١) قوله: (فَأَبْنُ) أَي: للإمام ابن الصلاح. اهـ

(٢) قوله: (وَالْتَّوَاوِي) هو الإمام أبو زكريا يحيى النووي.

(٣) قوله: (نَسَبَةٌ إِلَى «نَوَى» أَي: على غير قياس، قرأه من قرأ الشَّام. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَم» (ص: ٣٠).



١ - فمنها: الاسم وقد تقدّم أنّ هذا العلم يُسمّى: «المنطق»، ويُسمّى: «مِيزَانُ الْعُلُومِ»، و«عِلْمُ الْمِيزَانِ».

٢ - ومنها: التّعريف وتقدّم تعريفُ هذا العلم في «الشرح».

٣ - ومنها: النّسبة وتقدّمت في قول المتن: «نِسْبَتُهُ إلخ».

٤ - ومنها: الحُكم وذكره المصنّف في هذا الفصل، وبقية المبادئ في «الشرح» المذكور^(١).

واختلقوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأوّل: المنع منه، وبذلك قال التّوحيّ [ت: ٦٧٦هـ]، وابن الصّلاح [ت: ٦٤٣هـ].

القول المسلم

قَالَ الْمَنْطِقُ الْمَعْنِيّ إِلَّا عِبَارَةً عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقِهِ حِينَ جَهْلِهِ؟
مَعَانِيهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى دَلِيلًا صَحِيحًا لَا يُرَدُّ لِسُكُلِهِ؟
وَعَنَى بِلِلِّ الْفِرْقَانِ «المنطق»؛ لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ.

● قلتُ: ومن جملة غرائب العلماء قولهم بتحريم المنطق، وتعليلهم ذلك بأنّه يُفْسِدُ الْفِكْرَ وَيُشَوِّشُهُ، وهو إنّما وضع محققاً لصلاح الفكر ومقرراً لمسالك الحقّ، فإنّ عَنَوَا أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ فَالْبِدِيَّةُ تَدْفَعُهُ، وَالْمَشَاهِدَةُ تَمْنَعُهُ، وَإِنْ عَنَوَا أَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْكَثْرَةِ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ عَنَوَا أَنَّ ذَلِكَ رَيْبًا كَانَ، فَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ - فَلَقَدْ أَجْمَعَ الْأَصُولِيُّونَ وَالْفِرْعَوِيُّونَ عَلَى عِدَمِ عِبْرَتِهِ فِي تَعْلِيلِ التَّحْرِيمِ - فَإِنَّ الْأَمْرَ النَّادِرَ لَا عِبْرَةَ بِهِ فِي التَّحْرِيمِ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ جَمِيعُ الْمُحَلَّلَاتِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ آيَلَةً إِلَى الْفَسَادِ وَمُقَارَبَةً إِلَى الْعَطَبِ.

وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ حَيْثُ يَقُولُ:

جَحْمَةُ الْمَنْطِقِ شَيْءٌ عَجِيبٌ وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ
وَلَقَدْ أَصَابَ بِالتَّجْرِبَةِ مَنْ قَالَ: «مَنْ أَتَقَنَ الْمُهَمَّ مِنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ، جَعَلَ اللَّهُ الْعِلْمَ كُلَّهُا طَرَوْعَ يَدِهِ».

● وبالجملّة: فمما تحكّم به الفكرة السليمة أنّ تحريمه بعد إدراكه وإدراك فائدته لا يقع من

أحد.

القويحي



الثاني: الجَوَاز، وبذلك قال جماعة منهم: الغَزَالِيُّ [ت: ٥٠٥هـ]، قائلاً: «مَنْ لَمْ يَعْرِفْ لَا يَتَقَه بِعِلْمِهِ»؛ أي: لَا يَأْمَنْ مِنَ الدَّهُولِ عَنْهُ عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ؛ لِعَدَمِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تَضَيُّطُهُ.

الثالث - وهو المشهور الصحيح -: التَّفْصِيلُ:

١ - فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَغِلُ ذَكِيَّ الْقَرِيحَةِ قَوِيَّ الْفِطْنَةِ مُمَارِساً لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، جَازَ الْاِشْتَغَالُ بِهِ.

٢ - وَإِلَّا فَلَا.

القول المسلم

وقد رُوِيَ عَنِ الْإِمَامَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّهُمَا اشْتَغَلَا بِهِ زَمَانًا طَوِيلًا، فَعُمِّتَ عَلَيْهِمَا أَنْبَاؤُهُ، وَذَلِكَ لَا يُسْتَعْرَبُ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ بِيَدِهِ الْفَتْحَ وَالْعَلْقَ، وَلَمَّا لَمْ يُفْتَحْ لِهَمَا ظَهَرَ لِهَمَا بِالْاِجْتِهَادِ تَحْرِيمُهُ.

فَإِنْ صَحَّ هَذَا التَّقْلُّ عَنْهُمَا فَهُوَ حَكْمٌ بِالتَّحْرِيمِ عَلَى مَا لَمْ تُدْرِكْ حَقِيقَتُهُ، فَلَا يُسْتَعْرَبُ خَطَأُ الْاِجْتِهَادِ فِي الْمَحْكُومِ بِهِ، إِلَّا أَنَّ الْخَطَأَ فِي الْاِجْتِهَادِ لَا يَقْدَحُ فِي حَقِّ الْمَجْتَهِدِ وَلَا يُذَمُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا خُوطِبَ بِاتِّبَاعِ ظَنِّهِ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبْ فِي الْاِجْتِهَادِ.

● وَالنَّوَاوِيُّ «نَسَبَهُ إِلَى «نَوَى»، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى مِصْرَ^(١)، وَالنَّسَبُ إِلَيْهَا: «نَوَوِيٌّ» بِلَا أَلْفٍ، وَكَأَنَّ الْأَلْفَ لِمَجْرَدِ الْإِشْبَاعِ، كَقَوْلِهِمْ^(٢): [مِنْ الرَّجَزِ]

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَفْوَارِبِ

وَهَذَا الْإِشْبَاعُ قَدْ يَقَعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ التَّحْوِيلُونَ، فَيَقَالُ فِي «لَقَدْ» مَثَلًا: «لَا قَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا».

(وَقَالَ قَوْمٌ) وَهُوَ الْغَزَالِيُّ وَاتِّبَاعُهُ: (يَتَّبِعِي) أَي: يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُعْلَمَا)، بَلْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ»، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ كَالْعَرَبِيِّ؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الْفَوَيْسِي

(وَقَالَ قَوْمٌ) مِنْهُمْ الْغَزَالِيُّ: (يَتَّبِعِي) أَي: يَجِبُ كِفَايَةً، أَوْ يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُعْلَمَا) حَتَّى قَالَ الْغَزَالِيُّ: «مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالْمَنْطِقِ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ»، وَسَمَّاهُ: «مِغْيَارُ الْعُلُومِ»^(٣)،^(٤).

(١) تبع في ذلك الشيخ سعيد قدورة - رحمها الله -، والصحيح: (من قرى الشام).

(٢) بلا نسبة في «لسان العرب» (١/ ٤٦٠)، وتعامه:

الْإِشْبَاعَاتُ عُقْدُ الْأَنْصَابِ

(٣) قوله: (مِغْيَارُ الْعُلُومِ) أي: ميزان الإدراكات الذي يُعرف به صحيحها من فاسدها. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٤).

(٤) انظر: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (١/ ٢٠).



واعلم أنَّ هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة، كالذي في «طَوَالِيعِ الْبَيْضَارِيِّ» [ت: ٦٨٥هـ]، وأمَّا الخالص منها؛ ك: «مُخْتَصَرِ السَّنُوسِيِّ» [ت: ٨٩٥هـ]، القول المسلم

العلوم الشرعية عليه، بل يزداد به كمال إدراكها، ولأنه قد يغني عن فائدته كمال العقل كما تقدم.

● وأمّا ما يروى عنه أنه رجع إلى تحريمه فمما لم يثبت نقله، بل لا يصح؛ لأنه ألف فيه وقرّر تأليفه فيه، فلو رجع إلى التحريم لألف فيه مثبتاً على أن ما سلف منه لا عبرة به، ولم ين له تأليف في تحريمه، فدل ذلك على أن ما نقل عنه لا أصل له.

(١٧ - ١٨) - (وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ: جَوَازُهُ) جوازاً عاماً صادقاً بالنّسبة إلى الذي هو المراد هنا (لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ) أي: لقويّ العقل سليم الإدراك، لا تغلب عليه الأوهام، (مُمَارِسِ) قواعد (السُّنَّةِ) المطهرة (و) قواعد (الكِتَابِ) العزيز.

● وأمّا ضعيف الإدراك فينبغي له تركه؛ لأنه في الغالب لا يدركه على حقيقته، وبعد إدراكه شيئاً منه يخاف عليه أن يجري ما أدرك منه على ما يتغلب عليه من الأحكام الوهمية، فيضل عن سبيل الله.

● وكذلك من لم يمارس قواعد الكتاب والسنة ممارسةً راسخة، يخشى عليه أن يجري قواعدُه على الأوهام، فيعتقد خلاف مقتضى الكتاب والسنة فيضل، بخلاف ذكيّ العقل الذي مارس قواعد الكتاب وقواعد السنة ورسخ فيهما، فإنه يجري قواعدهما مائةً وصورةً فيما يطابق ما مارس من الحقّ المقرّر من الكتاب والسنة.

(لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى) زيادة (الصَّوَابِ)؛ إذ تزداد بمعرفته قوّة إدراك الحقّ، ويحصل له به اقتدار على دفع شبهةٍ ربّما أوردها الملجّد على الحقّ المعلوم من الكتاب والسنة.

الهُوسَنِي

(١٧ - ١٨) - (وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ^(١): جَوَازُهُ^(٢)) أي: الاشتغال به (لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ) أي: ذكيّ الفطنة (مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ) فيجوز له؛ (لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ) ضدّ الخطأ؛ لأنه قد حصّن عقيدته، فلا يخشى عليه من الخوض في الشبه، فإن كان بليداً أو ذكياً

(١) قوله: (الصَّحِيحَةُ) أي: لقوّة دليلها.

(٢) قوله: (جَوَازُهُ) قال شيخنا القدوي [حاشية القدوي على شرح الأخضري للسلم] مخطوط (لوحة: ٤٤): «أراد به الإذن، فيصلى بالجوب والنّسب، ولم يرد به: استواء الطرفين؛ لقوله في علته: «لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ». اهـ حاشية الشّبان» (ص: ١٧٤).



والشُمُوبِيَّةُ، وهذا التَّأْلِيفُ، فلا خِلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الاشتغالُ به فرضَ كفايةٍ؛ لتَوْقُفِ معرفة دفع الشُّبُهَةِ عليه، وَمِنْ المَعْلُومِ أَنَّ القِيَامَ به فرضُ كفايةٍ، والله أعلم.



القول المسلم

● وبهذا عُلِمَ أَنَّ المراد بـ«الجواز» في هذه القَوْلَةُ: «التَّدْبِيرُ» كما ذكرنا؛ لِأَنَّ العِلَّةَ تفتضي التَّدْبِيرَ، فَإِنَّ ما يُتَقَوَّى به على الازدياد في الحقِّ وَتَحْصِينَهُ لا يكون إِلَّا مندوباً.

● فالفرقُ بين هذه القَوْلَةُ وَقَوْلِ الغَزَالِيِّ وأتباعه: التَّفْصِيلُ في هذه دون قول الغَزَالِيِّ، بل ينبغي أَنْ يُرَدَّ القولانِ إلى الوِفاقِ، فَإِنَّ الظَّنَّ بِالغَزَالِيِّ أَنَّهُ لا يقولُ بَأَنَّهُ يَنْبَغِي تَعَلُّمُهُ لِمَنْ لَمْ يَسْبِقْ إلى ذهنه اعتقادُ عقائدِ الحقِّ.

● وَعُلِمَ بما قرَّرنا أَنَّ المراد بـ«ممارسة الكتاب والسُّنَّةِ»: رسوخُ عقائدِ الحقِّ في ذهنِ الَّذِي أراد الاشتغالَ به، لا الممارسة بمعنى إدراكِ لُغاتِ الكتاب والسُّنَّةِ، وإدراكِ أسبابِ نزولِ آياتِ الكتابِ، ومعرفةِ ناسخه وَمَنسُوخه، ومحلِّ جميعِ أحكامه، وأسبابِ ورودِ نصوصِ السُّنَّةِ قولاً وفعلاً، فَإِنَّ ذلكَ إِنَّمَا يحتاجُ إليه المجتهدُ المُطْلَقُ، لا المُشْتَغِلُ بالعلمِ المَكْمُلِ كالمُنْطَقِ، فافهم.

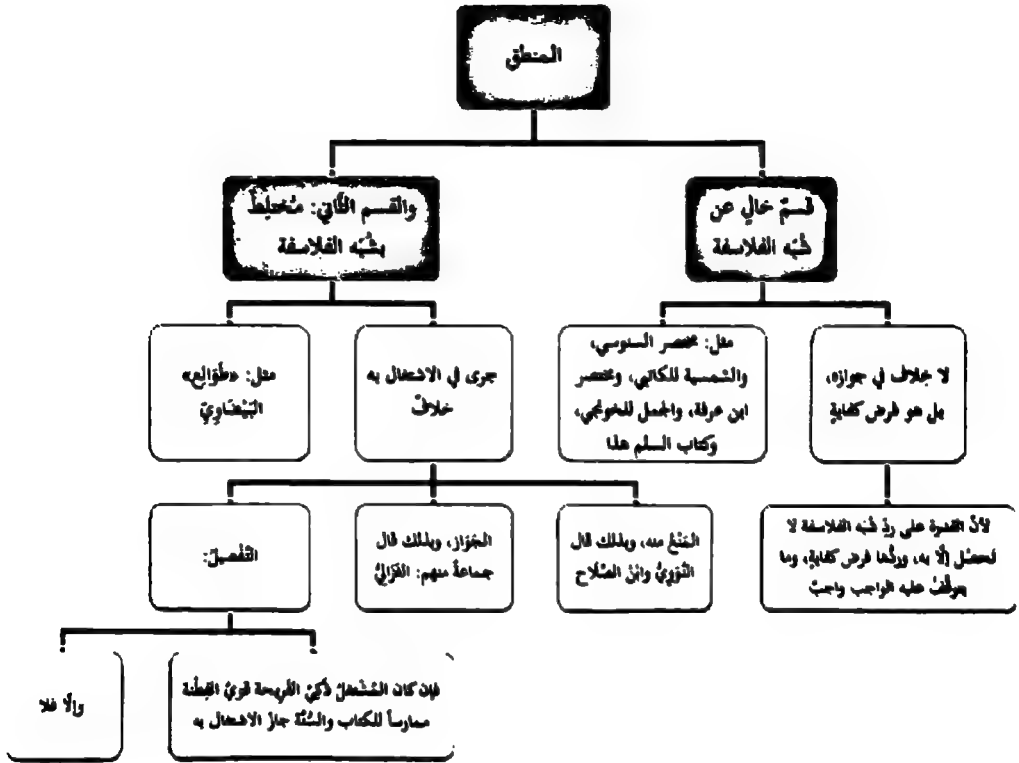


القويسني

ولم يُمارسِ السُّنَّةَ والكتابَ، لم يَجْزِ له الاشتغالُ به؛ لِأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ عليه من تَمَكُّنِ بعضِ الشُّبُهَةِ من قلبه؛ كما وقع للمُعْتَزَلَةِ، ومن هنا مَنَعُوا الاشتغالَ بكتبِ عِلْمِ الكلامِ المُشْتَمِلَةِ على تَخْلِيطَاتِ الفلاسفةِ إِلَّا للمُتَبَحِّرِ.



جواز الاشتغال بعلم المنطق





ثم قال:

(أنواع العلم الحادث)

- (١٩) إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عِلْمٌ وَدَرْكٌ نِسْبَةً بِتَضَدِّيقٍ وَوَسْمٍ
- (٢٠) وَقَدْ أَمَّ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
- (٢١) وَالنَّظَرِيَّ مَا اخْتِاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي
- (٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبَهَّلْ
- (٢٣) وَمَا لِتَضَدِّيقٍ بِهِ تَوْصُلًا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

أقول: لفظ «أنواع»؛ مُخْرِجٌ للعلم القديم، فَإِنَّهُ لَا تَنَوُّعَ فِيهِ، فَإِتْيَانُهُ بِ«الْحَادِثِ» بَعْدَ ذَلِكَ تَأَكِيدُ وَإِضَاحٌ لِلْمُبْتَدِئِ.

القول المسلم

[[أنواع العلم الحادث]]

(أنواع العلم الحادث) قَبْدُ «العلم» بِ«الْحَادِثِ»؛ لِإِخْرَاجِ الْقَدِيمِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَنَوَّعُ إِلَى الْأَنْوَاعِ الْآتِيَةِ مِنْ: كَوْنِهِ ضَرْوَرِيًّا، أَوْ نَظَرِيًّا، أَوْ تَصَوُّرِيًّا، أَوْ تَضَدِّيقِيًّا.

● أَمَّا الضَّرُورِيُّ فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى «عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى»؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ مَقَارِنَتَهُ لِلضَّرُورَةِ الْمُسْتَحِيلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَهُوَ وَإِنْ صَحَّ فِيهِ مَعْنَى الضَّرُورِيَّةِ - بِمَعْنَى: عَدَمِ اكْتِسَابِهِ وَعَدَمِ حُصُولِهِ عَنْ بُرْهَانٍ -، لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ: الضَّرُورِيُّ؛ لِلإِبْهَامِ، مَعَ عَدَمِ وُرُودِ السَّمَاعِ بِإِطْلَاقِهِ.

الفويسني

[[أنواع العلم^(١) الحادث]]

(أنواع العلم) المراد بـ«العلم» هنا^(٢): مُطْلَقُ الْإِدْرَاكِ^(٣)، لَا إِدْرَاكَ النِّسْبَةِ التَّضَدِّيقِيَّةِ فَقَطْ؛ كَمَا هُوَ اصْطِلَاحٌ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ؛ لِيَصَحَّ انْقِسَامُهُ إِلَى التَّصَوُّرِ وَالتَّضَدِّيقِ الْآتِيَيْنِ. (الْحَادِثِ) تَقْيِيدٌ

(١) قوله: (أنواع العلم الحادث) هي أربعة؛ لأن العلم: إمَّا تَصَوُّرٌ، أَوْ تَضَدِّيقٌ، وَكُلُّهُمَا: إمَّا ضَرْوَرِيٌّ، أَوْ نَظَرِيٌّ. وَتَعَرَّضَ لِتَنْوِيحِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحَدِّهِ؛ لِإِمَّا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَحْدُ لِكَوْنِهِ ضَرْوَرِيًّا، وَلَآنَ تَنْوِيحُهُ يَتَضَمَّنُ تَعْرِيفَهُ؛ لِإِمَّا سِبَاطِي أَنْ التَّقْسِيمَ مِنْ قِبَلِ الرَّسْمِ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٨).

(٢) قوله: (بالعلم هنا . . . إلخ) وحده: «عِلْمٌ يَبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّضَدِّيقِيَّةِ».

(٣) قوله: (مطلق الإدراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع، فدخل: الظَّنُّ، وَالْجَهْلُ الْمَرْغَبُ، وَتَصَوُّرُ النِّسْبَةِ الْمَشْكُوكَةِ وَالتَّوَهُّمَةِ؛ بِدَلِيلِ جَعْلِ السَّيِّدِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ قِبَلِ التَّصَوُّرِ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٨).



القول المصمم

● وأما النظريُّ - وهو: ما يحصل عن نظريِّ استدلالٍ -؛ فلاقتضاء معناه الحدوث لمحد في حقه تعالى.

● وأما التصوُّرُ فلأنَّ معناه: «حصول صورة الشيء في العقل»، وذلك محدٌّ في حقه تعالى؛ لاقتضائه الحدوث والانطباع في العقل، وكلُّها حوادث، فهو وإن صحَّ أن يُردَّ به عدم المفرد - وليس بمحالٍ -، لا يُطلق عليه؛ للإيهام، ولعدم وُزود السماع.

● وأما التصديقُ فلاقتضاه باعتبار ما يُعهدُّ حصول صورة النسبة والعرفين وحيث نفس. فلا يُطلق عليه لمثل ما ذُكر في التصوُّر.

نعم؛ يُمكن أن يطلق كلُّ منهما باعتبار النسبة عند إرادة البيان والإيهام بمتعلقات عدمه. لأنَّ النسبة بأدنى سبب، فيقال مثلاً: «العلمُ التصديقيُّ في حقه تعالى هو علمه بوقوع نسبة أو لا وقوعها، والعلمُ التصوُّريُّ هو علمه بالمفرد بلا حكم»، ويرجع ذلك في التحقيق إلى نفسه تعلُّقه، وإن كان هو في نفسه واحداً.

● ودُكِّرَ «أنواع العلم» قبل الشروع في الفرع؛ للإشارة إلى ما يُعلم به تأخذ الحجة إلى استعمال قواعد المنطق، على ما سنبه على ذلك إن شاء الله تعالى، ويرجع ذلك في التحقيق إلى زيادة البيان في فائدته.

القول الثاني

لـ «العلم»؛ لإخراج علمه تعالى، فإنه لا يتوَّع، ولأنَّ العلم مُفسَّرٌ بالإدراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى، وذلك يُشعر بسبق الجهل تنزُّه الله عنه، ولأنَّ التصوُّر الآتي مُفسَّرٌ بحصول الصورة في النفس، وهو من خواصِّ الأجسام، فلا يوصف علمه تعالى بالتصوُّر ولا بالتصديق؛ لا يبعد. لا يليق^(١)، مع أنَّ ذكر «الأنواع» مُخرجٌ للعلم القديم، فالجمع بينه وبين «الحادث» للتأكيد.

(١) قوله: (الإيهام ما لا يليق أي: به سبحانه وتعالى).



(١٩) إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمَ وَدَرَكُ نِسْبَةٍ بِتَصَدِيقٍ وَسِمَ

(١٩) - والعِلْمُ: معرفة المعلوم.

ثُمَّ إِنَّهُ يَنْقَسِمُ: إِلَى تَصَوُّرٍ، وَإِلَى تَصَدِيقٍ.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا: إِلَى ضَرُورِيٍّ، وَإِلَى نَظَرِيٍّ، فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ.

- فَإِنْ كَانَ إِدْرَاكَ مَعْنَى مُفْرَدٍ فَهُوَ «تَصَوُّرٌ»، ك: إِدْرَاكَ مَعْنَى «زَيْد».

القول المسلم

(١٩) - ثُمَّ أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ أَرْبَعَةٌ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهَا، أَرَادَ بَيَانَهَا فَقَالَ: (إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ

تَصَوُّراً عُلِمَ) أَي: إِدْرَاكَ الْعَقْلِ لِلْمَعْنَى الْمَفْرَدِ عُلِمَ فِي الْإِصْطِلَاحِ مُسَمًى بِ: «التَّصَوُّر».

● والمراد بـ«المُفْرَد» هنا: مَا أُدْرِكُ بِلا حَكْمٍ عَلَيْهِ وَلَا بِهِ؛ بِثَبُوتٍ أَوْ نَفْيٍ، فَدَخَلَ فِيهِ:

١ - مَا لَا نِسْبَةَ مَعَهُ أَصْلًا، ك: مَعْنَى «زَيْد».

٢ - وَمَا لَهُ نِسْبَةٌ تَقْيِيدِيَّةٌ، ك: «عُلَامٍ زَيْد».

٣ - وَمَا لَهُ نِسْبَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ، ك: «قُمْ».

٤ - وَمَا لَهُ نِسْبَةٌ خَبَرِيَّةٌ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ وَلَا مَنْفِيَّةٍ، ك: النِّسْبَةُ بَيْنَ «زَيْدٍ» وَ«قَائِمٍ» فِي: «زَيْدٌ قَائِمٌ»

بِالنِّسْبَةِ لِلشَّائِكِ فِيهَا؛ فَكُلُّ ذَلِكَ يُسَمَّى: «تَصَوُّراً»، وَيَتَنَاوَلُهُ قَوْلُهُ: «إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ».

وَأَمَّا يَخْرُجُ مِنَ التَّصَوُّرِ إِدْرَاكَ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ثُبُوتًا أَوْ نَفْيًا، وَعَلَى

الفويسني

(١٩) - (إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ) الْمُرَادُ بِ«المُفْرَد»: مَا لَيْسَ وَقُوعَ نِسْبَةٍ حُكْمِيَّةٍ، أَوْ لَا وَقُوعَهَا^(١)؛

كَإِدْرَاكَ الْمَوْضُوعِ، وَإِدْرَاكَ الْمَحْمُولِ، وَإِدْرَاكَ النِّسْبَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

● فَإِدْرَاكَ «زَيْدٍ»؛ أَي: ذَاتُهُ، وَإِدْرَاكَ «قَائِمٍ»؛ أَي: مَعْنَاهُ، وَإِدْرَاكَ النِّسْبَةِ الَّتِي هِيَ ارْتِبَاطُ

الْقِيَامِ بِزَيْدٍ، وَإِدْرَاكَ الْمَوْضُوعِ^(٢) مَعَ الْمَحْمُولِ، أَوِ الْمَوْضُوعِ مَعَ النِّسْبَةِ، أَوِ الْمَحْمُولِ مَعَهَا،

أَوْ مَجْمُوعُ الثَّلَاثَةِ؛ كُلٌّ مِنْهَا (تَصَوُّراً) مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ«عُلِمَ» مَقْدَمٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِدْرَاكَ

الْمَفْرَدِ (عُلِمَ) أَي: سُمِّيَ فِي الْإِصْطِلَاحِ: «تَصَوُّراً»، وَذَلِكَ صَادِقٌ بِإِدْرَاكِ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ

السَّبْعَةِ الَّتِي هِيَ: الْمَوْضُوعُ، وَالْمَحْمُولُ، وَالنِّسْبَةُ، أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ، أَوْ مَجْمُوعَهَا.

(١) قَوْلُهُ: (أَوْ لَا وَقُوعَهَا) أَي: أَوْ عَدَمَ وَقُوعِهَا؛ أَي: مَا لَيْسَ وَقُوعَ نِسْبَةٍ أَوْ عَدَمَ وَقُوعِهَا.

(٢) قَوْلُهُ: (وَإِدْرَاكَ الْمَوْضُوعِ ... إلخ) أَي: سِوَاكَ كَاتِبِ الْقَضِيَّةِ مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً، فَيُتْلَغُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ، وَعَلَى وَجْهِ الثَّنْيِ

فِي الْقَضِيَّةِ السَّالِبَةِ؛ سِوَاكَ كَانَتْ إِنْشَائِيَّةً أَوْ خَبَرِيَّةً، وَقَدْ أَبْلَغَ بَعْضُهُمْ صُورَ التَّصَوُّرِ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ صُورَةً،



- وإن كان إدراك وقوع نسبة فهو «تصديق»، ك: إدراك وقوع القيام في قولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وهذا معنى قوله: «إِدْرَاكَ مُقَرَّدٌ... إلخ» البيت.

• «زَيْدٌ قَائِمٌ» اشتمل على تصوّرات أربعة:

١ - تصوّر الموضوع: وهو «زَيْدٌ».

٢ - وتصور المحمول: وهو «قَائِمٌ».

٣ - وتصور النسبة بينهما: وهو تعلق المحمول بالموضوع.

القول المسلم

هذا نُبّه بقوله: (وَدَرْكَ) أي: إدراك وقوع (نسبة) بين موضوع ومحمول، أو مقدّم وتالي، أو جزئي الانفصال، (بِتَصْدِيقٍ وَوَسْمٍ) أي: وَسَمٌ وَعُلِمَ إدراك النسبة المذكورة بـ«تصديق» في الاصطلاح.

• فقولُهُ: «دَرْكَ» اسم مصدر بمعنى: الإدراك، فالتصديق على ظاهر عبارة المتن ساذج؛ لأنّه إدراك أنّ النسبة واقعةٌ ثبوتاً أو نفيّاً، فإدراك طرفيها شرطٌ فيها، كإدراك النسبة بين الطرفين عند الشاك المتردّد في وقوعها في نفس الأمر أم لا.

• وإنّما كان إدراك الطرفين والنسبة التّصوُّريّة شرطاً في التّصديقات؛ لاستحالة الحكم بوقوع النسبة بين طرفين من غير تصوّر الطرفين بوجوهٍ ما، ولا تصوّر النسبة التي حُكِمَ بوقوعها، ونعني بـ«الحكم بوقوعها»: إدراك أنّها واقعةٌ.

• والتّصديق في الأصل: «نسبة الخبر أو المخبر إلى الصدق»، ثمّ نُقل في عُرف المناطق إلى: «إدراك النسبة التي يعرضُ التّصديق أو التّكذيب لخبرها أو المخبر بها»، فالتّصديق على هذا مجازٌ صار حقيقةً عرفيّةً.

- واختيرَ تسمية إدراك النسبة بـ«التّصديق» - وإن كان التّكذيب قد يعرضُ لخبرها؛ إذ المراد بإدراكها اعتقادها الذي يصحّ معه الخُلف -؛ لأنّه أشرفُ العارضين.

- ولملاحظة هذا الأصل يقول بعضهم: التّصديق هو فعلُ النَّفس الذي هو إخبارُ النَّفس

القويضي

(وَدَرْكَ) اسم مصدر بمعنى: إدراك وقوع (نسبة) في مثل قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو عدم وقوعها في مثل قولك: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً»، (بِتَصْدِيقٍ وَوَسْمٍ^(١)) أي: عَلِمَ، والمعنى: وإدراك وقوع النسبة في الإيجاب، وعدم وقوعها في السلب عَلِمَ عند المناطق بـ: «التّصديق».

• ولإيضاح ذلك: أنّ العلم - الذي هو: «مطلق الإدراك» -:

(١) قوله: (وسم) أي: من الوسم، وهو: التعليم. اهـ ملوي. انظر: «حاشية الصّبّان» (ص: ١٨٥).

٤ - ونصوّر وقوعها.

● فالنصّور الرابع يُسمّى: «تصديقاً»، وثلاثة فيه شروط، وهما صعب الحكم

ومنصب الإمام: أنّ التصديق هو التصديقات الأربعة.

فيكون التصديق بسيطاً على منصب الحكماء، ومرتباً على منصب الإمام، ولنصف مشي

على منصب الحكماء بتغيير مفاظ في كلامه بين: «أدرك» و«بصّ» وهو: «توثيق».

القول المعلم

بأنّ هذه النسبة واقعة في نفس الأمر، فيكون خيراً صدقاً، أو غيراً وحقاً فيكون كذباً. يصح
هذا إدراكها للنسبة التي هو بذاتها وقبولها لواقع النسبة.

● وقيل: إنّ التصديق هو مجموع التصورات: أعني: التعريف ونسبة التصويرة، مع إدراك
أنّ تلك النسبة واقعة ثبوتاً أو نفيّاً، وعليه يكون التصديق مرتباً من التصورات مع إدراك لواقعها.

والأوّل منصب الجمهور، والثاني منصب الإمام، وكلا القوتين متقدّتان على حجة نسبة
التصديقية إلى إدراك التصورات الثلاث، وأما الخلاص في كون الحجة إليه يتمّ هي على أنّه
أجزاء أو شروط، والخطب في ذلك سهل، والأقرب أنّي تعيّل إليه أنفس هو لأوّل: لأنّ
مصبّ التصديق في الأصل هو النسبة.

القوليني

١ - إن تعلّق بمفرد؛ ك: «الإنسان» سمي: «تصوراً».

٢ - وإن تعلّق بوقوع نسبة المركّب أو عدم وقوعها سمي: «تصديقاً» كما تقدّم.

وهذا ميل لمنصب الحكماء القائمين بأنّ التصديق بسيط^(١)، وهو إدراك وقوع النسبة أو عدم
وقوعها، فيكون إدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة التي هي ارتباط المحمول
بالموضوع شروطاً للتصديق^(٢).

- وأما منصب الإمام الرّازي [ت: ٦٠٦هـ]: فالنصّديق هو مجموع الإدراكات الأربعة؛

أعني: إدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة، وإدراك وقوع تلك النسبة أو عدم
وقوعها؛ فتكون الإدراكات الثلاثة شطوراً عنه^(٣) للتصديق؛ أي: أجزاء له.

● والتّحقيق: الأوّل، وهو أنّ التصديق بسيط.

(١) قوله: (بسيط) أي: فتكون الإدراكات المذكورة شروطاً له. اهـ

(٢) قوله: (شروطاً للتصديق) أي: على منصب الحكماء.

(٣) قوله: (وشطوراً عنه) أي: على منصب الإمام الرّازي.



(٢٠) وَقَدْ أَمَرَ بِالتَّحْقِيقِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبَعِ

(٢٠) - ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكْتُبَ التَّصَوُّرَ وَالتَّصَدِيقَ، وَتَعَلَّمَهُمَا، أَوْ تُعَلِّمَهُمَا - فَالْمَرَادُ بِ«الْوَضْعِ»: مَا يَشْمَلُ ذَلِكَ -، فَقَدْ أَمَرَ التَّصَوُّرَ عَلَى التَّصَدِيقِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ طَبْعاً، فَيُقَدَّمُ وَضْعاً، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَقَدْ أَمَرَ الْأَوَّلَ... إلخ» الْبَيْتُ.

القول المصم

(٢٠) - (وَقَدْ أَمَرَ الْأَوَّلَ) وَهُوَ التَّصَوُّرُ (عِنْدَ الْوَضْعِ) أَي: عِنْدَ نَصْبِهِ لِلْكَلَامِ عَلَيْهِ تَعْلِيماً أَوْ تَعَلُّماً بِالْكِتَابَةِ أَوْ اللَّفْظِ، فَإِذَا أُرِيدَ كِتَابَةُ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ قُدِّمَ التَّصَوُّرُ، وَإِذَا أُرِيدَ التَّكَلُّمُ عَلَيْهِمَا بِاللَّفْظِ قُدِّمَ التَّصَوُّرُ، وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِمُتَعَلِّقِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَيُقَدَّمُ مُتَعَلِّقُ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَفْرَدُ، عَلَى مُتَعَلِّقِ الثَّانِي وَهُوَ النِّسْبَةُ.

● وَإِنَّمَا أَمَرَ بِتَقْدِيمِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ التَّصَوُّرُ - عِنْدَ نَصْبِهِ لِلتَّكَلُّمِ عَلَيْهِ تَعْلِيماً أَوْ تَعَلُّماً؛ (لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبَعِ) عَلَى التَّصَدِيقِ، وَكَذَا مُتَعَلِّقُ كُلِّ مِنْهُمَا.

● وَالتَّقْدِيمُ الطَّبِيعِيُّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَيُقَدَّمُ الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ عَلَى الْمُتَوَقِّفِ، وَالتَّصَوُّرُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّصَدِيقُ فِي نَفْسِهِ وَفِي مُتَعَلِّقِهِ؛ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ - الَّذِي هُوَ إِدْرَاكُ وَقُوعِ النِّسْبَةِ نَفِياً أَوْ ثُبُوتاً - لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَّصَوُّرِ طَرَفِي النِّسْبَةِ، مَعَ النِّسْبَةِ التَّصَوُّرِيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَا يَتَوَقَّفُ التَّصَوُّرُ عَلَى التَّصَدِيقِ؛ لَصَحَّةِ وَجُودِهِ بِلَا تَّصَدِيقٍ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ.

وَكَذَا «الْمَفْرَدُ» الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ التَّصَوُّرِ يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ بِدُونِ «النِّسْبَةِ» الَّتِي هِيَ مُتَعَلِّقُ التَّصَدِيقِ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بَيْنَ طَرَفَيْنِ، بِخِلَافِ الطَّرَفَيْنِ.

وَكَذَلِكَ نِسْبَةُ التَّصَوُّرِ يَصِحُّ وَجُودُهَا دُونَ الْإِيقَاعِيَّةِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، إِلَّا أَنَّ تَقْدِيمَ

القول مصم

(٢٠) - (وَقَدْ أَمَرَ الْأَوَّلَ) أَي: التَّصَوُّرَ عَلَى التَّصَدِيقِ (عِنْدَ الْوَضْعِ) أَي: فِي الذِّكْرِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالتَّعَلُّمِ، وَالتَّعْلِيمِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي الْمَتْنِ مِنْ تَقْدِيمِ التَّصَوُّرِ فِي التَّقْسِيمِ؛ (لِأَنَّهُ) أَي: التَّصَوُّرُ (مُقَدَّمٌ) عَلَى التَّصَدِيقِ (بِالطَّبَعِ) أَي: بِحَسَبِ اقْتِضَاءِ طَبِيعَةِ التَّصَوُّرِ؛ أَي: حَقِيقَتِهِ، وَالْمُقَدَّمُ بِالطَّبَعِ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَتَأَخِّرُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَقَدِّمُ عِلَّةً فِيهِ؛ كَمَا تَقْدِيمُ الْوَاحِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ، وَالْاِثْنَيْنِ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

● وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّصَوُّرَ شَرْطٌ لِلتَّصَدِيقِ أَوْ شَطْرٌ لَهُ، وَطَبِيعَةُ الشَّرْطِ تَقْتَضِي التَّقْدِيمَ عَلَى الْمَشْرُوطِ، كَمَا أَنَّ طَبِيعَةَ الشَّطْرِ - أَي: الْجُزْءِ - يَقْتَضِي التَّقْدِيمَ عَلَى الْكُلِّ، وَلَيْسَ الشَّرْطُ عِلَّةً لِلْمَشْرُوطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودُهُ، وَكَذَا الشَّطْرُ لَيْسَ عِلَّةً لِلْكُلِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.



القول المسلم

التَّصَوُّرُ عَلَى التَّصْدِيقِ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ إِدْرَاكَ النِّسْبَةِ لَا يَتَحَقَّقُ حَتَّى يُدْرِكَ الطَّرْفَانِ بِحَقِيقَتَهُمَا، بَلْ يَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنْ يُتَصَوَّرَا بَوَجْهِ مَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّا نُدْرِكُ النِّسْبَةَ الْإِيقَاعِيَّةَ بَيْنَ الْمَلِكِ وَكَوْنِهِ مُطِيعاً، فَنَقُولُ: «الْمَلِكُ مُطِيعٌ»، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ الْمَلِكِ، وَنُدْرِكُ النِّسْبَةَ بَيْنَ «ذَاتِ الْوَاجِبِ» وَكَوْنِهِ قَدِيماً قَادِراً عَالِماً وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ، وَنَحْكُمُ بِتِلْكَ النِّسْبَةِ وَلَمْ نُدْرِكْ كُنْهَ الذَّاتِ وَلَا كُنْهَ الْأَوْصَافِ الْمَحْكُومِ بِهَا، فَقَوْلُهُمْ: «الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعُ تَصَوُّرِهِ» مَعْنَاهُ: فَرَعُ تَصَوُّرِهِ بَوَجْهِ مَا مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ.

القويسني



(٢١) وَالنَّظَرِيُّ مَا اخْتَجَ لِلتَّأْمُلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلْبِي

(٢١) - ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ «النَّظَرِيَّ» مِنْ كُلِّ مِنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ: مَا اخْتَجَ لِلتَّأْمُلِ. وَ«الضَّرُورِيُّ»: عَكْسُهُ، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

القول المسلم

(٢١) - وَلَمَّا قَسَمَ الْعِلْمَ إِلَى قَسْمَيْنِ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقِهِ - وَهُوَ الْمَفْرَدُ وَالنِّسْبَةُ -، قَسَمَ كُلًّا مِنْهُمَا إِلَى قَسْمَيْنِ بِاعْتِبَارِ افْتِقَارِهِ إِلَى وَاسِطَةٍ أَوْ لَا، فَقَالَ: (وَ) الْعِلْمُ (النَّظَرِيُّ مَا اخْتَجَ) أَيِ: هُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ فِي حَصُولِهِ (لِلتَّأْمُلِ) فِي إِيجَادِ مَا يُوصِلُ إِلَيْهِ مِنْ مُعْرِفٍ فِي التَّصَوُّرِيِّ، وَحُجَّةٌ فِي التَّصَدِيقِيِّ.

(وَعَكْسُهُ) أَيِ: وَخِلَافُ النَّظَرِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِي حُصُولِهِ إِلَى تَأْمُلٍ فِي إِيجَادِ وَاسِطَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَيْهِ (هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلْبِي) بِنَفْسِهِ، بَحِثٍ تَصِلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ بِلَا تَأْمُلٍ فِي إِيجَادِ مَا يُوصِلُ إِلَيْهِ.

● وَوَصَفَ الضَّرُورِيَّ بِ«الْجَلْبِيِّ»؛ لِزِيَادَةِ الْكُشْفِ وَزِيَادَةِ التَّأَكِيدِ، لَا لِإِخْرَاجِ شَيْءٍ.
● فَانْقَسَمَ الْعِلْمُ - عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ - إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: تَصَوُّرٌ ضَرُورِيٌّ، وَتَصَوُّرٌ نَظَرِيٌّ، وَتَصَدِيقٌ ضَرُورِيٌّ، وَتَصَدِيقٌ نَظَرِيٌّ.
- فَالتَّصَوُّرُ الضَّرُورِيُّ ك: تَصَوُّرُ الْإِنْسَانِ وَجُودَ ذَاتِهِ.

- وَالتَّصَوُّرُ النَّظَرِيُّ ك: تَصَوُّرُهُ لِحَقِيقَةِ «الْإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّأْمُلِ فِي أَجْزَائِهِ لِيَسْتَخْرِجَ جَنْسَهُ الْقَرِيبَ وَفَصْلَهُ، وَالتَّأْمُلُ فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِهِمَا، وَكَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ وَالْإِدْخَالِ بِهِمَا، وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ الْجَنْسِ، فَيُخْرِجُ عَنْهُ مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ، ثُمَّ الْفَصْلَ فَيُخْرِجُ بِهِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْجَنْسُ غَيْرَ حَقِيقَةِ «الْإِنْسَانِ»، إِلَّا أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْوَضْعِ إِنَّمَا تَأْكُدُّ عِنْدَ قَصْدِ إِفْهَامِ الْغَيْرِ.

- وَالتَّصَدِيقُ الضَّرُورِيُّ ك: التَّصَدِيقُ بِأَنَّ: «الْكُلَّ أَكْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ»، وَأَنَّ: «الْإِثْبَاتَ خِلَافُ النَّفْيِ».

القول الثاني

(٢١) - (وَالنَّظَرِيُّ^(١)) بِسُكُونِ الْبَاءِ لِلضَّرُورَةِ، (مَا) أَيِ: الَّذِي (اخْتَجَ لِلتَّأْمُلِ) أَيِ: النَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ؛ كَادْرَاكِ حَقِيقَةِ «الْإِنْسَانِ» الْمَحْتَاجِ إِلَى النَّظَرِ فِي التَّعْرِيفِ ب: «الْحَيَوَانَ النَّاطِقُ»، وَادْرَاكِ «أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ» الْمَحْتَاجِ إِلَى النَّظَرِ فِي قَوْلِكَ: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

(وَعَكْسُهُ) أَيِ: مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّظَرِ (هُوَ) الْعِلْمُ (الضَّرُورِيُّ الْجَلْبِي) أَيِ: الظَّاهِرُ، فَهُوَ:



مثال التصور الضروري: إدراك معنى لفظ: «الواحد يصف الاثنين».

القول المعلوم

- والتصديق النظري ك: التصديق بأن: «العالم حادث بأرضه وصنعيه، فبته يحتاج إلى التأمل في استخراج الحد الوسط، بدليل إثباته للعالم، ودليل استزاده للحدوث، فيرتب بعض من ذلك قضيتين صغرى وكبرى هكذا: «العالم ملازم للصفات الحادثة، وكل ملازم يحتاج فيه حادث»، فبدرك بذلك: «أن العالم حادث».

● وإنما انقسم العلم مطلقاً إلى: الضروري والنظري، خلافاً لمن يقول: هو كنه ضروري، أو: «كله نظري»، أو: «التصور ضروري بخلاف التصديقي»؛ لأن الواقع يرد ذلك؛ إذ الإنسان يجد من نفسه علوماً في القسمين لا يحتاج فيها إلى تأمل، وعلوماً يحتاج فيها إلى تأمل.

- وأيضاً لو كانت كلها نظرية لم يحصل للعقل منها شيء؛ للزوم التدو أو التسنس في احتياج كل علم إلى الوساطة؛ لأن علم الوساطة إن احتاج إلى ما يحتاج إليه فهو دوز. وإن احتاج إلى الغير، والغير إلى الغير دائماً، فهو تسلسل.

- ولو كان القسمان أو أحدهما ضرورياً لم يحتاج إلى واسطة ولا معلّم في الجميع أو في أحد القسمين، والوجدان يكذّبه.

● وإذا تقرر أن بعض كل من القسمين نظري، فالتنظري منهما يحتاج إلى طريق يوصل إليه. والنفس لا يؤمن عليها الخطأ في سلوك طريق طلب العلم؛ لكثرة وقوع الخطأ منها في مداركها؛ لغلبة الأوهام عليها، فاحتيج في كل من القسمين - أعني: التصور والتصديق النظريين - إلى ضابط إذا روعي عند طلب التوصل أمّنت النفس معه من الخطأ في العلمين، فوضعوا للأول ضابطاً سموه: «معرفة»، وللثاني ضابطاً سموه: «حجة»، ويرواها كما يأتي، وذلك هو موضوع علم المنطق.

القول الثاني

«ما لا يحتاج إلى النظر»، وإن احتاج إلى حدس؛ أي: ظن؛ ك: العلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس؛ الحاصل باختلاف تشكلاته بحسب القرب منها والبعد عنها، فإنه يورث ظن استفادة نوره من نورها، أو احتاج إلى تجرؤ؛ ك: العلم بأن الدواء الفلاني سهل للطبيعة عند شربه.



ومثال التصور النظري: إدراك معنى: «الواحد نصف سدس الاثنى عشر».

ومثال التصديق الضروري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: «الواحد نصف الاثنى عشر».

ومثال التصديق النظري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: «الواحد نصف سدس الاثنى عشر».

القول المسلم

فثبت وجه الحاجة إلى المنطق، وأنَّ له فائدة أكيدة: وهي الأمان من الخطأ في العلوم، وقد تقدّمت الإشارة إلى ما يستلزم هذا.

القويسني

فالعلم الضروريُّ التصوريُّ؛ ك: «إدراك وجودك»، والتّصديقيُّ؛ ك: «إدراك أنَّ الواحد نصف الاثنى عشر».





(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلُ
(٢٣) وَمَا لِتَضَدِّيهِ بِهِ تَوْصُّلاً بِحُجَّةٍ يُغَرِّفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

(٢٢ - ٢٣) - وبما تقرر عُيِّلَ انحصارُ العلوم في التَّصَوُّرات والتَّصَدِيقَات، ولكلٍّ منهما

مبادئ ومقاصد:

- فمبادئ التَّصَوُّرات: الكَلِّيَّاتُ الخمسُ، ومقاصدُها: القول الشَّارِحُ.
- ومبادئ التَّصَدِيقَات: القضايا وأحكامها، ومقاصدُها: القياس بأقسامه.

القول المسلم

(٢٢) - ثُمَّ أَشَارَ النَّاطِقُ إِلَى مَا يُسَمَّى بِهِ مَا يُوصِلُ إِلَى الْعِلْمِينَ كَمَا ذَكَرْنَا بِقَوْلِهِ: (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ) أَي: مَا وَصِلَ بِهِ إِلَى التَّصَوُّرِ الْمَجْهُولِ (يُدْعَى) أَي: يُسَمَّى (بِقَوْلٍ شَارِحٍ)؛ لِأَنَّهُ شَرَحَ الْمُرَادَ؛ أَي: فَتَحَهُ وَأَظْهَرَهُ لِلْعَقْلِ، بِأَجْزَاءِ حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ «الْحَدُّ» كَمَا يَأْتِي، أَوْ بَشْيءٍ مِنْ لَوَازِمِ الْحَقِيقَةِ وَيُسَمَّى: «رَسْمًا» كَمَا يَأْتِي أَيْضًا.

(فَلْتَبْتَهِلُ) أَي: فَلْتَجْتَهِدْ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى التَّصَوُّرِ الْمَحْتَاجِ بِالْبَحْثِ عَمَّا يُوصِلُ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَكْمِيلُ لِلْبَيْتِ.

فَالْحَدُّ ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» فِي التَّوَصُّلِ إِلَى حَقِيقَةِ «الْإِنْسَانِ»، وَالرَّسْمُ ك: «الْحَيَوَانُ الضَّاحِكُ» فِي التَّوَصُّلِ إِلَى تَصَوُّرِهَا فِي الْجُمْلَةِ.

(٢٣) - (وَمَا لِتَضَدِّيهِ بِهِ تَوْصُّلاً) أَي: وَمَا تَوْصَّلَ بِهِ إِلَى التَّصَدِيقِ الْمَجْهُولِ (بِحُجَّةٍ يُغَرِّفُ عِنْدَ الْعُقَلَا) أَي: يُعْرِفُ وَيُسَمَّى بِ«حُجَّةٍ» عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْقُولِ، وَهُمْ الْمَنَاطِقَةُ وَمَنْ يَتَعَاطَى عُلُومَهُمْ، وَيُسَمَّى: «بُرْهَانًا» أَيْضًا إِنْ رُكِّبَ مِنَ الْقَضَايَا الْيَقِينِيَّةِ كَمَا يَأْتِي، وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا: «الْجِرْمُ الْهُوسَنِي»

(٢٢) - (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ) أَي: وَالْقَوْلُ الَّذِي وَصِلَ بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ؛ ك: الْحَدُّ فِي قَوْلِكَ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَالرَّسْمُ فِي قَوْلِكَ: «الْحَيَوَانُ الضَّاحِكُ»؛ (يُدْعَى) أَي: يُسَمَّى عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ: (بِقَوْلٍ شَارِحٍ).

● أَمَّا تَسْمِيَتُهُ: «قَوْلًا» فَلِأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمَرْكَبُ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ: «شَارِحًا» فَلِشَرْحِهِ الْمَاهِيَّةَ.

● فَالْمَعْنَى: وَالْقَوْلُ الَّذِي وَصِلَ بِهِ إِلَى تَصَوُّرِ الْمَعْرِفِ يُسَمَّى ب: «الْقَوْلُ الشَّارِحُ» فِي اصْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ.

وَقَوْلُهُ: (فَلْتَبْتَهِلُ) أَي: تَجْتَهِدْ فِي الطَّلَبِ؛ جُمْلَةً كَمَلَّ بِهَا الْبَيْتِ.

(٢٣) - (وَمَا لِتَضَدِّيهِ بِهِ تَوْصُّلاً) أَي: وَالْقَوْلُ الَّذِي تَوْصَّلَ بِهِ لِلتَّصَدِيقِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي مِثْلِ



فانحصر فنُّ المنطق في هذه الأبواب الأربعة، وأمَّا بحث «الدَّلالات ومباحث الألفاظ» فإنَّما ذُكِرَ في كُتُب المنطق؛ لتوقُّف بحث «الكليات الخمس» عليه.

ومَن نظر إلى أقسام «القياس» الخمسة عدَّ الأبواب ثمانية، ومَن عدَّ معها «مباحث الألفاظ» مستقلاً، كانت الأبواب عنده تسعة.

● ثمَّ إنَّ المناطق اصطُلِحوا على تسمية اللَّفْظ المُفَادِ به معنى مُفردٌ ب: «القول الشَّارح»، ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في تعريف «الإنسان»، المُتَوَصِّلُ به إلى معنى مفرد، وهو معنى «الإنسان»، وهذا معنى قوله: «وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ... إلخ» البيت.

● واضطلَحُوا على تسمية اللَّفْظ المُفِيدِ لِلتَّصْدِيقِ: «حُجَّةٌ»، أي: قياساً، ك: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، المُتَوَصِّلُ به إلى النتيجة، وهي: «العَالَمُ حَادِثٌ»، وهذا معنى قوله: «وَمَا لِتَصْدِيقٍ... إلخ» البيت.



القول المسلم

مُلَازِمٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ، فَيُتَوَصَّلُ به إلى: «أَنَّ الْجَزْمَ حَادِثٌ».

ويسمَّى: «حُجَّةٌ»؛ لأنَّ مَنْ تَمَسَّكَ به حَجٌّ خَصَمَهُ؛ أي: غلبَهُ، مِنْ «حَجَّ»: إنْ غَلَبَ.



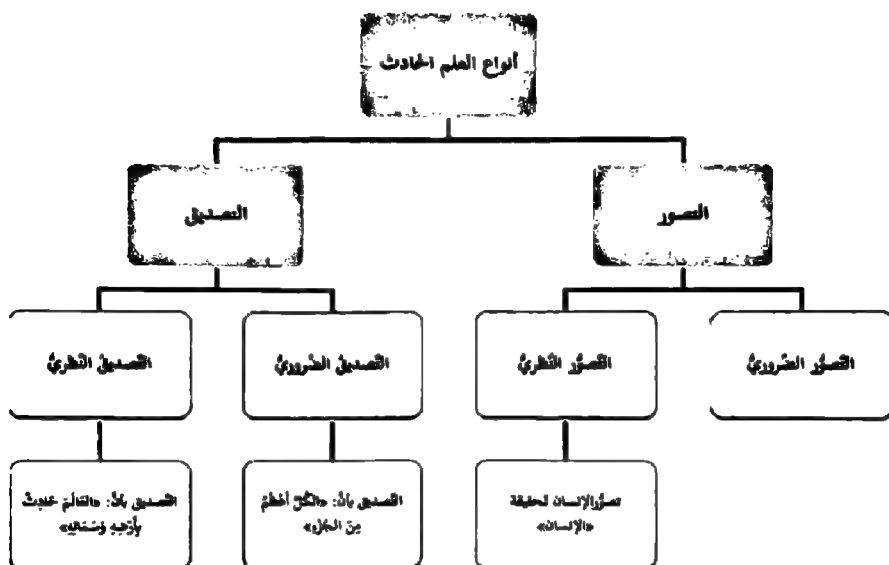
القول سني

قولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»؛ (ب): «حُجَّةٌ» يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أي: يسمَّى عند المناطق بـ«الحجة»؛ أي: الدَّلِيلُ؛ لأنَّ مَنْ تَمَسَّكَ به حَجٌّ خَصَمَهُ؛ أي: غلبَهُ.

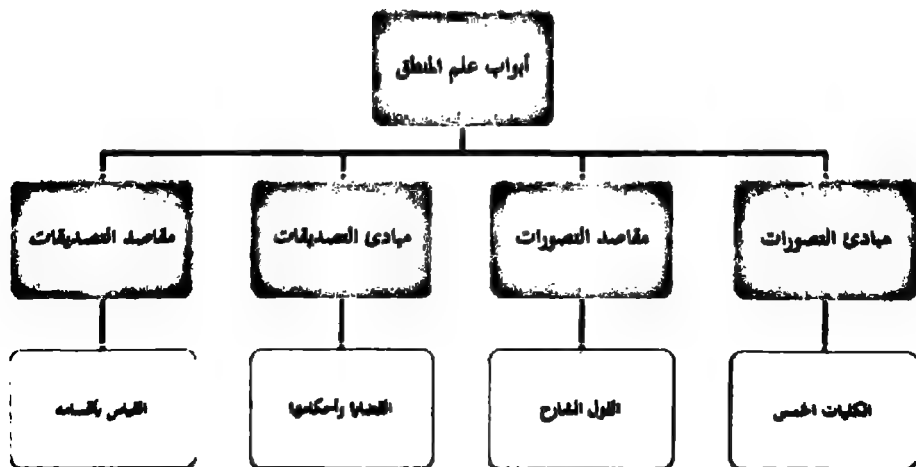




أنواع العلم الحادث



أبواب علم المنطق





ثُمَّ قَالَ:

(أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ)

- (٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَاقَفَهُ يَدْعُونَهَا دَلَالَةً الْمُطَابَقَةِ
 - (٢٥) وَجُزْئِيَّةً تَضْمُّناً وَمَا لَزِمَ فَهُوَ التَّزَامُ إِنْ يَعْقِلُ التَّزَامُ
- القول المسلم

[أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ]

● وَلَمَّا كَانَ غَرَضُ الْمُنَظِّقِيِّ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ - بَيَانُ ضَوَابِطِ تُرَاعَى لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْعِلْمِ الصَّحِيحِ تَصَوُّراً كَانَ أَوْ تَصْدِيقاً، وَكَانَ فَهْمُ تِلْكَ الضَّوَابِطِ وَفَهْمُ الْمَعَانِي مِنْهَا لَا يَصْحُحُ بِسَهُولَةٍ إِلَّا بِدَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ وَاسْتِعْمَالِهَا، احْتِجَّ إِلَى الْبَحْثِ عَنِ الْأَلْفَاظِ مِنْ وَجْهِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَهُوَ: «دَلَالَتُهَا الْوَضْعِيَّةُ».

● ثُمَّ إِنَّ فَهْمَ هَذَا الْخَاصِّ - أَعْنِي: دَلَالَةَ اللَّفْظِ الْمَفِيدَةِ بِالْوَضْعِيَّةِ - يَتَوَقَّفُ عَلَى فَهْمِ الْعَامِّ وَهُوَ مُطْلَقُ الدَّلَالَةِ الشَّامِلَةِ لِلْفِظِيَّةِ وَغَيْرِهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ تُفَسِّرَ الدَّلَالَةُ الْمَطْلُوقَةُ أَوَّلًا، فنقول:

- الدَّلَالَةُ هِيَ: «فَهْمُ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ».

وَالْفَهْمُ فِي الْجُمْلَةِ يُوصَفُ بِهِ الْفَاهِمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُصَدِّرُ الْفَاعِلِ، فيقال: «رَزَيْدٌ فَاهِمٌ»، وَيُوصَفُ بِهِ الْمَعْنَى الْمَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُصَدِّرُ الْمَفْعُولِ بِلا واسطة حَرْفٍ، فيقال مثلاً: «هَذَا اللَّفْظُ مَفْهُومٌ مِنْهُ»، فيكونُ وصفاً للدَّالِّ الَّذِي هُوَ اللَّفْظُ أَوْ غَيْرُهُ.

وهو في هذا التَّعْرِيفِ أُرِيدَ بِهِ الْإِعْتِبَارُ الْأَخِيرُ، بِدَلِيلِ تَعْلِيلِهِ بِالْمَجْرُورِ بِ«مِنْ»، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ «الْأَخْذُ» مثلاً: «أَنَا آخِذٌ، وَهَذَا الْمَالُ مَأْخُودٌ، وَرَزَيْدٌ مَأْخُودٌ مِنْهُ مَذَا الْمَالُ».

فإذا اعتُبرَ مُطَابَقاً لِلْمَصْدَرِ - الَّذِي هُوَ وَصْفُ الْمَفْهُومِ مِنْهُ -، لَمْ يَرِدْ: أَنَّ الْفَهْمَ وَصْفُ الْفَاهِمِ، فَكَيْفَ يَفْسَّرُ بِهِ وَصْفُ الدَّالِّ؟

لأننا نقول: أخذناه في التعريف على أنه وصفُ المفهومِ منه، والمفهومُ منه هو الدَّالُّ، وذلك

ظاهراً.
القوليني

[أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ]

(أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ) اللَّفْظِيَّةِ (الْوَضْعِيَّةِ).



القول المسلم

- ثُمَّ الدَّلَالَةُ تنقسمُ إلى سِتَّةِ أقسامٍ؛ لأنها إما أن تُضاف إلى اللفظ، أو إلى غيره، ودلالة كلٍّ من اللفظ وغيره: إما وضعية، أو عقلية، أو طبيعية، فالمجموعُ ستة:

١ - أمّا دلالة اللفظ الوضعية فكدلالة «الرَّجُل» على الذَّكَرِ الإنسي، و: «المَرْأَة» على الأنثى الإنسية.

٢ - وأمّا دلالة العقلية فكدلالة «اللفظ» على الالفاظ به؛ لأنَّ اللفظ عَرَضٌ لا بدَّ له عقلاً من جَرَمٍ يقومُ به، وهو الالفاظُ به.

٣ - وأمّا دلالة الطبيعية فكدلالة لفظ «أخ» على وجعٍ بالالفاظ، فإنَّ الطَّبع عند الوجع يُلجأ للناطق بذلك، وبعضُهُم جوِّز أن تسمَّى هذه: عادية.

٤ - وأمّا دلالة غير اللفظ وضعاً فكدلالة «الإشارة» المخصوصة، ك: الإشارة بالرَّأس مثلاً على معنى: «نَعَمْ»، وهو الإجابة، أو معنى: «لَا» وهو الامتناع من الإجابة.

٥ - وأمّا دلالة عقلاً فكدلالة «مُلازمة الأعراض الحادثة للجَرَم» على حُدوثه؛ إذ العقلُ يُجِلُّ قَدَمَ مُلازم الحادث.

٦ - وأمّا دلالة كلياً فكدلالة «الصفرة» الحادثة في الحيِّ على الوجَل، و«الحمرة» كذلك على الحَجَل، فإنَّ من طبع الوجَل أن تحدث له صفرةُ الوجه، والحَجَل أن تحدث له حمرة. وجوِّز بعضهم أن تُسمَّى هذه أيضاً: عادية.

القويضي

• والدَّلالة^(١): «كون أمرٍ بحيث يُفهم منه أمرٌ آخر؛ سواءً فهمُ بالفعل أم لا».

والأمر الأول: دالٌّ، والثاني: مدلولٌ.

• والدَّالُّ ينقسم إلى: غير لفظ، وإلى لفظ.

فغير اللفظ^(٢):

١ - إما دالٌّ بالعقل، ك: دلالة «التَّغْيِير» على الحُدوث.

(١) قوله: (والدَّلالة) أي: تُطلق على معنيين بالاشتراك: أحدهما: كون أمرٍ... إلخ كما ذكره الشَّارح، والثاني: فهم أمرٍ من أمرٍ؛ كما حلَّقه العلامة ابن حرَّثة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية العبَّان» (ص: ٢٠٢).

(٢) قوله: (فغير اللفظ... إلخ) أي: ينقسم ثلاثة أقسام.



القول المسلم

- ووجه انقسام الدلالة إلى ما ذكر: أَنَّ الدلالة إما أن يكون للوضع دخل فيها أو لا، فإن كان للوضع دخل فيها فهي الوضعية في اللفظ وغيره، وإن لم يكن للوضع دخل فيها: فإن أمكن تغييرها في نفس الأمر فهي الطبيعية في القسمين، وإن لم يمكن تغييرها فهي العقلية فيهما. فهذه ستة أقسام، المعتبر منها في علم المنطق قسم واحد، وهي: «اللفظية الوضعية»، وإنما اعتبرت لعمومها وانضباطها وسهولة تناولها، بخلاف الطبيعية؛ فإنها مخصوصة ببعض الأمور، مع عدم الوثوق بانضباطها؛ لإمكان اختلاف الطبائع، وتناولها يتوقف على البحث عن مقتضى الطبع، وقد يصعب.

وكذا العقلية تختص بما بينهما لزوم عقلي، والعقول تتناقض فلا تنضبط أفهامها باعتبار الفاهمين، وهي متوقفة على إدراك اللزوم، وقد يكون صعب التناول، بخلاف اللفظية الوضعية؛ فإنها لا تتوقف إلا على الاطلاع على الوضع، وهو سهل، وكلما عُرِف الوضع انضبط في أفراد الموضوع له، وتعم العقلات والتقليات لإمكان الوضع لكافئتها بالضرورة.

القويسني

٢ - أو بالعادة؛ ك: دلالة «المطر» على النبات، و«الحمرة» على الحجل، و«الصفرة» على الوجل.

٣ - أو بالوضع؛ ك: دلالة «الإشارة» باليد مثلاً على معنى «نعم» أو «لا». واللفظ^(١):

١ - إما دالٌّ بالعقل؛ ك: دلالة «اللفظ» على وجود لافظه من وراء جدار.

٢ - أو بالعادة^(٢)؛ ك: دلالة «أح» على وجع الصدر.

٣ - أو بالوضع؛ ك: دلالة «الأسد» على الحيوان المفترس، وهذه^(٣) هي المعتبرة في المنطق، ولذا يؤب لها فقط فقال: «أنواع الدلالة الوضعية»؛ أي: اللفظية كما تقدم. فخرج «اللفظية»: دلالة غير اللفظ، و«الوضعية»: دلالة اللفظ غير الوضعية، فلا يعتبر شيء من هذه الخمسة عند المناطقة، وقد تقدم تمثيلها.

(١) قوله: (واللفظ) أي: ينقسم أيضاً إلى هذه الثلاثة.

(٢) قوله: (أو بالعادة) أي: وإن شئت قلت: «بالطبع». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصبان» (ص: ٢٠٧).

(٣) قوله: (وهذه) أي: أنواع الدلالة، فالمجموع من ذلك ستة، وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير المشار إليه بقوله: «وهذه»؛ أي: الدلالة اللفظية الوضعية هي المعتبرة... إلخ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصبان» (ص: ٢٠٩).



(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ الْمُطَابَقَةِ
(٢٥) وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَمَا لَزِمَ فَهُوَ التَّزَامُ إِنَّ يَعْقِلِ التَّزَامَ

(٢٤ - ٢٥) - أقول: مراده به «الدلالة الوضعية»: اللفظية، بدليل قوله في البيت: «دلالة اللفظ»، ومراده في البيت: «دلالة اللفظ الوضعية»، بدليل قوله في الترجمة: «الوضعية»، فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر، وهو نوع من الجناس يسمى: «اختيكا». القول المسلم

(٢٤) - ثم إن هذه الدلالة المعتمدة - وهي اللفظية الوضعية - تنقسم إلى ثلاثة أقسام: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (أنواع الدلالة اللفظية الوضعية).

وزدنا التقييد بـ«اللفظية» لتخرج: «الوضعية غير اللفظية»، فإنها غير مقصودة، ويدل على قصد التقييد قوله: (دلالة اللفظ) فدل إضافة «الدلالة» إلى «اللفظ» على أن المترجم له هو الدلالة اللفظية، ويراد هنا التقييد بـ«الوضعية»، فكأنه قال في الترجمة: «أنواع الدلالة اللفظية الوضعية»، وقال هنا: «دلالة اللفظ الوضعية»، فحذف من الترجمة ما ذكر هنا وهو التقييد بـ«اللفظ»، وحذف هنا التقييد بـ«الوضعية» لذكره في الترجمة، ويسمى الحذف من كل من الكلامين ما ذكر في الآخر «الاختيكا»، وهو نوع من البديع.

(عَلَى مَا وَافَقَ) وضعله) أي: دلالة اللفظ الموضوع على المعنى الذي وافق وضعه من حيث إنه وُضِعَ له (يَدْعُونَهَا) أي: يُسَمُّونها في الاصطلاح: (دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ). القويضي

(٢٤) - (دَلَالَةُ اللَّفْظِ^(١)) أي: الوضعية؛ أخذاً من الترجمة، (عَلَى مَا وَافَقَ) أي: على المعنى الذي^(٢) وافق اللفظ؛ بأن وُضِعَ له ذلك^(٣) اللفظ لا لأقل منه، ولا لزايد عليه (يَدْعُونَهَا) أي: يسمونها؛ أي: تُسَمَّى المناطق تلك الدلالة على المعنى الموضوع له اللفظ: (دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ).

(١) قوله: (دلالة اللفظ ... إلخ) أي: إمّا بالمقل أو بالمادة.

(٢) قوله: (أي: على المعنى الذي) جعل «ما» موصولة، موصوفها محذوف، للعلم به، ويصح كونها نكرة. اهـ «حاشية العُتْبَان» (ص: ٢١١).

(٣) قوله: (بأن وضع له ذلك ... إلخ) أي: وضعاً حقيقياً أو مجازياً. ٥: «الإنسان» ل: «الخَيَّوَانُ النَّاطِقُ»، و«الأسد» ل: «الرَّجُلُ الشَّجَاعُ». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية العُتْبَان» (ص: ٢١٢).



• والدَّلالة: «فَهُمْ أَمْرٌ مِنْ أَمْرٍ» ك: فَهْمُنَا «الْجِزْمُ المَعْهُودُ» مِنْ لَفْظِ «السَّمَاءِ»، فَلَفْظُ «السَّمَاءِ» يُسَمَّى: «دَالًّا»، و«الْجِزْمُ المَعْهُودُ»: «مَدْلُولًا».

• والدَّلالةُ بِحَسَبِ الدَّالِّ سِتَّةُ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ: إمَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظًا كَالْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ، أَوْ غَيْرِ لَفْظٍ ك: الدُّخَانُ الدَّالُّ عَلَى النَّارِ، وَكُلُّ مَتْنِهَا إمَّا أَنْ يَكُونَ دَالًّا بِالْوَضْعِ، أَوْ بِالنَّظَرِ، أَوْ بِالْعَقْلِ.

- مِثَالُ دَلَالَةِ غَيْرِ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةِ: دَلَالَةُ «الإِشَارَةِ» عَلَى مَعْنَى «نَعَمٍ» أَوْ «لَا»، وَدَلَالَةُ «التَّقْوِشِ» عَلَى الْأَلْفَاظِ.

- وَمِثَالُ الطَّبِيعِيَّةِ: دَلَالَةُ «الْحُمْرَةِ» عَلَى الْحَجَلِ، وَ«الصُّفْرَةِ» عَلَى الْوَجَلِ.

هَذِهِ الْقَوْلُ الْمَطْلُوبُ

• وَمَعْنَى «كَوْنِ الْمَدْلُولِ بِاللَّفْظِ مُوَافِقًا لَوْضْعِهِ»: أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَدْلُولَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ، بَلْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَدْلُولُ مُوَافِقٌ - أَي: مُطَابِقٌ - لِلْمَوْضُوعِ لَهُ بِأَنْ كَانَ نَفْسَهُ، فَلَمْ يَزِدْ الْمَدْلُولُ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَهُ وَلَمْ يَنْقُصْ، وَلَا زَادَ الْمَوْضُوعُ لَهُ عَلَى الْمَفْهُومِ حَالِ الدَّلَالَةِ وَلَا نَقَصَ.

وإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِاتِّحَادِ مَا فِيهِمْ حَالُ الْفَهْمِ مَعَ الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ أَوَّلًا، فَخَرَجَ بِذَلِكَ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جِزْءِ الْمَوْضُوعِ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جِزْءٌ وَهُوَ «التَّضَمُّنُ» كَمَا يَأْتِي، وَعَلَى لَازِمِ الْمَوْضُوعِ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ وَهُوَ «الْإِلْتِرَامُ» كَمَا يَأْتِي أَيْضًا.

• وَسَمَّيْتُ: «مِطَابَقَةً»؛ لِمِطَابَقَةِ الْمَفْهُومِ حَالِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ لِمَا وُضِعَ لَهُ، فَلَمْ يَزِدْ الْمَدْلُولُ عَلَى الْمَوْضُوعِ وَلَا نَقَصَ عَنْهُ، وَكُنَّا الْعَكْسُ كَمَا قَرَّرْنَا، وَذَلِكَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الرَّيَّةِ» عَلَى ضِعْفِ «الْأَتْنَيْنِ»؛ أَي: عَلَى الْحَاصِلِ مِنْ تَكَرُّرِهِمَا، وَدَلَالَةِ لَفْظِ «الْإِنْسَانِ» عَلَى مَجْمُوعِ «الْحَيَوَانِ» النَّاطِقِ.

هَذِهِ مَعْنَى

• سَمَّيْتُ الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَهُ بِتَمَامِهِ: «دَلَالَةَ الْمِطَابَقَةِ»؛ لِمِطَابَقَةِ الدَّالِّ لِلْمَدْلُولِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «طَابَقَ الثُّغْلُ الثُّغْلَ» إِنَّا تَوَافَقَا^(١)، وَالدَّالُّ وَالْمَدْلُولُ مُتَوَافِقَانِ وَمِطَابِقَانِ؛ بِحَيْثُ لَا يَتَّحِدَانِ مِنَ اللَّفْظِ زِيَادَةً عَلَى الْمَعْنَى، وَلَا يُفْهَمُ الْمَعْنَى مِنْ أَقْلٍ مِنَ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ ك: دَلَالَةِ «الْإِنْسَانِ» عَلَى «الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ».

(١) قَوْلُهُ: (إِنَّا تَوَافَقْنَا) أَي: لِأَنَّ الثُّغْلَ مُوْتَفِّقٌ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» [(ص: ١٠٢٣)] وَ«الْمِصْبَاحِ» [(ص: ٢٣٤)]. اهـ

حَاشِيَةُ الطَّبِيعِيَّةِ (ص: ٢١٣).



- ومثال العقلية: دلالة «العالم» على مُوجِّده وهو الباري جلّ وعلا، و«الدخان» على النار.
- ومثال دلالة اللفظ الوضعية: دلالة «الأسد» على الحيوان المُفترس، و«الإنسان» على الحيوان الناطق.

- ومثال الطبيعية: دلالة «الأنين» على المرض، و«أخ» على ألم بالصدر.
- ومثال العقلية: دلالة «كلام المتكلم من وراء جدار» على حياته، و«الصراخ» على مصيبة نزلت بالصّارخ.

● والمختار من هذه الأقسام: الدلالة اللفظية الوضعية، فقولنا: «اللفظية» مُخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة، وقولنا: «الوضعية» مُخرج للفظية: الطبيعية، والعقلية.
● ثمّ هذه الدلالة ثلاثة أقسام: مُطابقة، وتضمنية، والتزامية.

القول المسلم

● وقولنا: «من حيث إنّه وُضع له» تنبيه على رعاية الحيثية في الحدود، فخرج بذلك: دلالة اللفظ على ما وُضع له لا من حيث الوضع، بل من حيث الجزئية أو اللزوم.

- فالأول كدلالة لفظ «الرُّكعة» على الرُّكوع إذا أُطلق على مجموع الرُّكوع والسُّجود؛ إذ يصدق على ذلك أنّه دلالة اللفظ على ما وُضع له؛ لأنّ لفظ «الرُّكعة» موضوع أيضاً لمعنى الرُّكوع وحده دون السُّجودتين، ولكن لا يصدق أنّه دلّ من حيث الوضع، بل من حيث الجزئية؛ لأنّ الرُّكوع وحده جزء في الإطلاق.

- والثاني كدلالة لفظ «الشَّمس» على ضوئها حين يُطلق على قُرصها، فإنّه يصدق عليه أنّه دلالة اللفظ على ما وُضع له؛ لأنّ لفظ «الشَّمس» وُضع للضوء كما وُضع للقرص، لكن لم يدلّ في ذلك الإطلاق على الضوء من حيث الوضع، بل من حيث اللزوم؛ إذ الضوء لازم للقرص الذي أريد بلفظ «الشَّمس» حينئذٍ.

- ويدخل في «دلالة المطابقة» بتلك الحيثية: دلالة لفظ «الشَّمس» على «الضوء» إذا أُطلق عليه؛ لكونه وُضع له، فلم يدلّ عليه حينئذٍ من حيث اللزوم، بل من حيث الوضع.

- كما يدخل فيها دلالة «الرُّكعة» على «الرُّكوع» إذا أُطلق عليه فقط لكونه وُضع له؛ إذ لم يدلّ عليه من حيث الجزئية، بل من حيث الوضع، وذلك ظاهرٌ.

القوليني

١ - فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له ك: دلالة «الإنسان» على مجموع «الحيوان الناطق».

٢ - والثانية: دلالة على جزء المعنى في ضمنه ك: دلالة على «الحيوان» أو «الناطق» في ضمن «الحيوان الناطق».

٣ - والثالثة: دلالة على أمر خارج عن المعنى لازم له ك: دلالة على «قبول العلم، وصنعة الكتابة» على ما فيه، وهذا معنى قوله: «دلالة اللفظ... إلخ» البيِّن.

القول المسلم

(٢٥) - (و) دلالة اللفظ على (جُزْءٍ) معنا (هـ) من حيث إنَّه جُزْؤُهُ يدعونها: (تَضَمُّناً) أي: يسمونها: «دلالة التَّضَمُّنِ»؛ لتضمَّن المعنى الَّذِي وُضِعَ له اللفظُ لذلك الجُزْءِ المدلول، وذلك كدلالة لفظ «الأربعة» على «اثنين» نصفٍ معناه، أو على «واحد» رُبْعُهُ، أو على «ثلاثة» ثلثه أرباعه.

القويّسني

(٢٥) - (و) دلالة اللفظ على (جُزْءٍ) أي: جزء المعنى الَّذِي وافق اللفظ^(١)؛ ك: دلالة «الإنسان» على «الحيوان»، أو «الناطق»^(٢) فقط؛ يدعونها: (تَضَمُّناً) أي: دلالة^(٣) تضمَّن؛ لتضمَّن المعنى لجزئه^(٤).

● وقول الناطم: «وَجُزْئُهُ» بالجرِّ عطفٌ على «مَا» المجرورة بـ«عَلَى»، وقوله: «تَضَمُّناً» عطفٌ على «دلالة المطابقة» المنصوبة بـ«يَدْعُونَهَا»، ففيه العطف على معمولين لعاملين مختلفين، واغتنر؛ لأنَّ أحد العاملين جارٌّ، وقد تقدَّم، وذلك جائزٌ^(٥)؛ نحو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالحُجْرَةُ عَمْرُو»؛ كما في كُتُب النُّحو.

(١) قوله: (وافق اللفظ... إلخ) فيه إشارة إلى أنَّ الضمير البارز في قول المصنّف: «واقفه» يرجع إلى «اللفظ»، فيكون الضمير المستتر فيه راجعاً إلى «مَا».

(٢) قوله: (أو الناطق) أي: و«الإنسان» على «الناطق».

(٣) قوله: (أي: دلالة) فيه إشارة إلى أنَّ المصنّف حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وإضافة «دلالة» إلى «التضمَّن» من إضافة السبب إلى السبب، وقوله: «لتضمَّن» جلةٌ لـ«يَدْعُونَهَا».

(٤) قوله: (لتضمَّن المعنى لجزئه) كما إذا شككت في شيء هل هو حيوانٌ أو لا فقل لك: هو إنسانٌ، ففهمت أنه حيوانٌ؛ لأنَّه مقصودك، ولم تلتفت إلى كونه ناطقاً. اهـ ملوي. انظر: «حاشية الضَّبان» (ص: ٢١٤).

(٥) قوله: (وذلك جائزٌ) أي: وهو جائزٌ عند الأخفش [ت: ٢١٥هـ] والإسكافي [ت: ١٨٩هـ]، والقراء [ت: ٢٠٧هـ]، والزَّجاج [ت: ٣١١هـ]. اهـ. «حاشية الضَّبان» (ص: ٢١٣).



- وسُمِّيت الأولى: «دلالة المُطابَقة»؛ لمطابقة الفَهم للوَضع اللُّغوي؛ لأنَّ الواضع وضع اللفظ ليدلَّ على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه.
 - والثَّانية: «دلالة تَضَمُّنٍ»؛ لأنَّ الجُزءَ في ضمن الكلِّ.
 - والثَّالثة: «دلالة التَّزَامٍ»؛ لأنَّ المفهوم خارجٌ عن المعنى لازمٌ له.
- القول المسلم

● وخرج بـ«كون الدلالة على الجُزء»: الدلالة على نفس ما وُضِعَ له، ك: مجموع أجزاء معنى «الأربعة» وهي المطابقة، وبالحِثِّيَّة المشار إليها بقولنا: «من حيث إنَّه جزء» دلالة اللفظ على الجزء لا من حيث إنَّه جزء، بل من حيث الوَضْع أو اللزوم.

- فالأوَّل كدلالة لفظ «الرَّكْعَة» على «الرُّكُوع» فقط دون «السَّجْدَتَيْنِ» إذا أُطلق عليه لكونه وُضِعَ له، فإنَّه وإن كان جُزءَ المجموع الَّذي هو الرُّكُوع والسَّجْدَتان الَّذي هو معنى لفظ «الرَّكْعَة» بوضع آخر، لم يدلَّ عليه في هذا الإطلاق من حيث إنَّه جزء، بل من حيث الوضع.

- والثَّاني كدلالة لفظ «الرَّكْعَة» على «السَّجْدَتَيْنِ» إذا أُطلق على الرُّكُوع فقط، وفُهم السَّجْدَتان للزومهما للرُّكُوع؛ إذ لا يصدَّقُ أنَّه دلَّ عليهما من حيث إنَّهما جزءان في هذا الإطلاق، بل من حيث إنَّهما لازمٌ لِمَا أُطلق عليه اللفظ.

- ويَدخلُ في «دلالة التَّضَمُّنِ» بالحِثِّيَّة: دلالة لفظ «الرَّكْعَة» على «الرُّكُوع» حيث يطلق على مجموع السَّجْدَتَيْنِ والرُّكُوع، فإنَّه دلَّ عليه في هذا الإطلاق من حيث الجزئيَّة، لا من حيث إنَّه وُضِعَ له.

- وكذا يدخلُ دلالتُهُ على السَّجْدَتَيْنِ إذا أُطلق على المجموع المذكور؛ إذ لم يدلَّ على السَّجْدَتَيْنِ في هذا الإطلاق من حيث اللزوم، بل من حيث الجزئيَّة، وهو ظاهرٌ.

(و) دلالة اللفظ على (مَا لَزِمَ) معناه من حيث إنَّه لازمٌ لِمَعْنَاهُ (فَهُوَ التَّزَامُ) بمعنى: أنَّ دلالة اللفظ على اللازم لِمَعْنَاهُ تُسَمَّى: «دلالة الالتزام».

الفويسني

(و) أمَّا دلالة اللفظ^(١) على (مَا) أي: المعنى اللازم الَّذي (لَزِمَ) معناه (فَهُوَ التَّزَامُ) أي:

(١) قوله: (وأمَّا دلالة ... إلخ) وأما قدر «أمَّا» لتكون «الفاء» غير زائدة.

لكن له: أنَّه بصير الكلام عليه مُستأنفاً غير متعلِّق بما قبله، فَيَقُوتُ حُسْنُ سَبْكِ التَّقْسِيمِ، فالأحسن: أنَّ «الفاء» زائدة، وأنَّ «مَا لَزِمَ» معطوفٌ على قوله: «مَا رَافَقَهُ» أي: ودلالته على ما لزم هو التَّزَامُ؛ أي: سُمِّيَ بدلالة الالتزام؛ قرَّره شيخنا [أي: الملوي]. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٥).

وقوله: (إِنْ يَعْقِلُ التَّزَمُّ) أشار به إلى أَنَّ اللّازِمَ لا بدّ أَنْ يكون لازماً في الذّهن؛ سواء لَزَمَ مع ذلك في الخارج ك: «لزوم الزّوجيّة للأربعة»، أم لا ك: «لزوم البصر للعمى».

القول المسلم

● وأدخل «الفاء» على خبر المبتدأ - الَّذِي هو «الدّلالة» كما قرّرنا - لعموم المبتدأ، والمبتدأ العامّ يجوز إدخال «الفاء» على خبره، ويحتمل أن يكون وجود «الفاء» لتقدير «أمّا»؛ أي: وأمّا دلالة.

● وإنّما تسمّى بذلك في هذا الفنّ (إِنْ يَعْقِلُ التَّزَمُّ) أي: إن كان لزومه لمعنى اللفظ حاصلًا بالعقل؛ أي: بالذّهن، وأشار بهذا إلى أَنَّ أهل الفنّ إنّما يُسمّونها «دلالة الالتزام» إن كان اللزوم ذهنيًا، واللزوم الذهنيّ عندهم: هو أن يكون المُسمّى كلّما فهم من اللفظ فهمًا لازمًا.

● ولا يخفى أنّ التعبير عن هذا المعنى بما لم تُعتد الدّلالة به عنه اصطلاحاً - وهو اللزوم الذهنيّ - لا يخلو عن خفاء؛ إذ مطلق اللزوم العقليّ لا يكفي في ثبوت دلالة الالتزام، وإنّما يكفي ما يُعبّر عنه باللزوم الذهنيّ، وقد بيّناه، ولكنّ النّظم أحوجّ لذلك.

ولا يُشترط في اللزوم الذهنيّ - المُشترط معناه - أن يكون اللزوم في الخارج أيضاً، بل يكفي أن يكون المُسمّى - كما ذكرنا - كلّما فهم فهم في الذّهن لازمًا؛ سواء لَزَمَ في الخارج أيضاً ك: «الزّوجيّة» - وهي: الانقسام بمتساويين - المفهوم ذهناً من لفظ «الأربعة» عند فهم معناها، وهي لازمٌ لمعنى في الخارج أيضاً، ويسمّى هذا: «لازماً مطلقاً»، أو لازم في الذّهن فقط دون الخارج ك: «البَصَر» المفهوم ذهناً من لفظ «العمى»؛ إذ معناه عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً، فإنّه لازم في الذّهن، منافي لمعنى «العمى» في الخارج، ويسمّى بـ: «اللازم المقيد» ليعيده بالذّهن.

القويّني

دلالة التّزام؛ لالتزام المعنى؛ أي: استلزامه له؛ ك: دلالة «الأربعة» على «الزّوجيّة»، ودلالة «العمى» على «البَصَر»^(١).

● وقول النّاطم: (إِنْ يَعْقِلُ التَّزَمُّ) شرطٌ حُذِفَ جوابه لدلالة قوله: «فَهُوَ التَّزَامُ» عليه؛

(١) قوله: (ودلالة العمى على البصر) فإنّها لازمة في الذّهن؛ أي: مهما تصوّر العمى تصوّر البصر؛ لأنّه عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً، أو بينهما مضادّات في الخارج، وكلٌّ من دلالة التّضمّن والالتزام تستلزم دلالة المطابقة، فنحن نتحقّق تحقّقاً؛ لأنهما تابعان لها، والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقّق بدون المتبوع، وهي لا تستلزمهما خلافاً للإمام الرازي. اهـ «حاشية الصّبيان» بصرف (ص: ٢٢٥).

وأما إذا كان لازماً في الخارج فقط ك: «سواد الغراب»، فلا يُسمَّى فهمه من اللفظ: «دلالة التزام» عند المناطقة، وإن سُمِّيَ بذلك عند الأصوليين، فـ«الباء» في قوله: «يَعْقِل» بمعنى: «في»، والمراد به «العقل»: الذهن؛ أي: القوة المُدرِكة.

القول المسلم

وأما غيرُ الذَّهني، وهو: ما لا يلزم من فهم المعنى فهمه؛ سواء كان بحيث إذا فهم الملزوم وفهم اللازم حُكِمَ باللزوم بينهما ك: «الإنسان» و«مُغايرته للفرس»، فإنَّ مَنْ فهمهما حكم باللزوم بينهما، ولا يلزم من فهم «الفرس» فهم المُغايرة؛ لصحة العُقْلة عن «الفرس» و«مُغايرته»، أو كان بحيث لا يُحكم باللزوم ولو فهم المتلازمان ك: «الجِرم» و«خُدونه»؛ إذ لا يُحكم باللزوم بينهما ولو تَصَوَّرَا؛ لتوقُّف إدراك اللزوم بينهما على إدراك الأعراض ومُلازمتها، وفي ذلك خفاء.

● وهذا في فنِّ المنطق، وأما في غيره كالبيان والأصول فلا يُشترط في دلالة الالتزام كونُ اللزوم ذهنيًا بالمعنى الذي فُسِّر به.

● وزدنا قولنا: «من حيث إنَّه لازم لمعناه» لإخراج الدلالة على اللازم لكن لا من حيث اللزوم، بل من حيث وضع اللفظ له، أو من حيث كونه جزءاً لِمَا وُضِعَ له اللفظ.

- فالأوَّل ك: دلالة لفظ «الشَّمْس» على «نور قُرْصِ الشَّمْس» حين يُطلق عليه، فإنَّه دلالة على اللازم، لكن هو في هذا الإطلاق دلالة على ما وُضِعَ له، وإنَّما يكون دلالة على اللازم إذا أُطلق على القُرْص بوضع آخر وفهم لازم القُرْص وهو الضَّوء.

- والثَّاني كدلالة لفظ «الرَّكعة» على «السَّجْدَتَيْن» إذا أُطلق على مجموع الرُّكُوع والسَّجْدَتَيْن، فإنَّه دلالة على الجزء، وإنَّما يكون دلالة على اللازم إذا أُطلق على نفس الرُّكُوع فقط، وفهم السَّجْدَتَان بطريق اللزوم.

- ولإدخال نحو دلالة لفظ «الشَّمْس» على «الضَّوء» حين يُطلق على القُرْص وفهم الضَّوء لزوماً، فإنَّه دلالة على ما وُضِعَ له لفظ «الشَّمْس»، لكن بوضع وإطلاقٍ آخر، لا في هذا الإطلاق؛ لأنَّه فهم من طريق اللزوم.

- ولإدخال نحو دلالة لفظ «الرَّكعة» على «السَّجْدَتَيْن» حين يُطلق على الرُّكُوع فقط، فإنَّه دلالة على اللازم في هذا الإطلاق، وإن كانت الدلالة على السَّجْدَتَيْن تَضُمُّناً حين يُطلق على مجموع الرُّكُوع والسَّجْدَتَيْن.

القويسني

والمعنى: أنَّ الدلالة على اللازم تُسمَّى التزاماً إن التَّيَمَّ ذلك اللازم في العقل؛ أي: الذهن، بأن لزم من تصوُّر الملزوم في الذهن تصوُّر ذلك اللازم فيه؛ سواء لزم مع ذلك في الخارج

● ثُمَّ إِنَّ كَلًّا مِنْ «دَلَالَةِ التَّضْمُنِ» وَالْإِلْتِزَامِ «يَسْتَلْزِمُ» دَلَالَةَ الْمِطَابَقَةِ، وَهِيَ لَا تَسْتَلْزِمُهُمَا؛ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى بَسِيطًا وَلَا لَازِمًا لَهُ.

القول المسلم

● وَمِمَّا يَنْبَغِي لَهُ التَّمَرُّضُ هُنَا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا بَيْنَ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ نِسْبَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ. وَالْآخَرُ: وَجْهُ تَسْمِيَتِهَا وَضَعِيَّةً.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ التَّضْمُنِيَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي ذِي أَجْزَاءٍ؛ إِذِ التَّضْمُنُ: «فَهْمُ الْجُزْءِ فِي ضَمَنِ الْكُلِّ»، وَاللُّزُومِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي لَازِمٍ ذَهْنِيٍّ، فَيَكُونُ بَيْنَ هَاتَيْنِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَدْلُولُ لِلْفَرْقِ مَرْكَبًا لَهُ جُزْءٌ وَلَازِمٌ ذَهْنِيٌّ فَتَجْتَمِعَانِ فِيهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِلَّا الْجُزْءُ دُونَ اللَّازِمِ الْمَذْكُورِ فَتُوجَدُ التَّضْمُنِيَّةُ فِيهِ دُونَ اللَّزُومِيَّةِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِلَّا اللَّازِمُ الْمَذْكُورُ دُونَ التَّرْكِيبِ، فَتَكُونُ فِيهِ اللَّزُومِيَّةُ دُونَ التَّضْمُنِيَّةِ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُمَا تَجْتَمِعَانِ وَتَفْتَرِقَانِ، وَذَلِكَ هُوَ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ، وَالْأَمْثَلَةُ وَاضِحَةٌ.

وَلَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِمَا لَا لَازِمَ لَهُ وَلَا جُزْءَ، جَازَ أَنْ تَنْفَرِدَ الْمِطَابَقَةُ عَنْ هَاتَيْنِ.

وَلَمَّا شَرِطَ الْوَضْعُ فِي هَاتَيْنِ لَمْ تَنْفَرِدَا عَنِ الْمِطَابَقَةِ، فَتَكُونُ الْمِطَابَقَةُ أَعَمَّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا؛ لَصِحَّةِ انْفِكَاحِهَا عَنْ كُلِّ، دُونَهُمَا.

فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ بَيْنَ التَّضْمُنِيَّةِ وَاللُّزُومِيَّةِ بِاعْتِبَارِ مَوْرِدِهِمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ، وَبَيْنَ كُلِّ مِنْهُمَا وَالْمِطَابَقَةُ عُمُومٌ بِإِطْلَاقٍ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثَ شَرِطَ فِيهَا اسْتِنَادًا إِلَى الْوَضْعِ فِي الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنَّ اسْتِنَادَ الْمِطَابَقَةِ إِلَى الْوَضْعِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَاسْتِنَادَ التَّضْمُنِيَّةِ وَالْإِلْتِزَامِيَّةِ إِلَى الْوَضْعِ بِوَاسِطَةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا سُمِعَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ وَقَدْ عُرِفَ الْوَضْعُ فَهُمَ مَعْنَاهُ، وَكُلَّمَا فَهِمَ الْمَعْنَى فَهُمَ جُزْؤُهُ وَلَازِمُهُ، فَهَاتَانِ مُقَدِّمَتَانِ:

الأولى مِنْهُمَا: وَضَعِيَّةٌ، وَحَاصِلُهَا انْتِقَالُ الذَّهْنِ مِنَ الْمَوْضُوعِ لِلْمَوْضُوعِ لَهُ.

والثَّانِيَّةُ: عَقْلِيَّةٌ؛ إِذْ حَاصِلُهَا انْتِقَالٌ مِنَ الْمَعْنَى لِجُزْئِهِ أَوْ لِزَمِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ الْوَضَعِيَّةَ هِيَ الْمِطَابَقَةُ فَقَطْ؛ إِذْ لَا تَوْقُفُ فِيهَا إِلَّا عَلَى الْوَضْعِ، وَالْآخَرَتَانِ عَقْلِيَّتَانِ لِتَوْقُفِهِمَا عَلَى الْإِنْتِقَالِ الْعَقْلِيِّ، وَهُوَ حَاصِلُ الْمَقْدَمَةِ الثَّانِيَةِ.

القول يسنى

ك: «الزُّوجِيَّةُ» لـ«الْأَرَبِ»، أَوْ لَمْ يَلْزِمْهُ فِي الْخَارِجِ بَلْ كَانَ مُنَافِيًا لَهُ فِيهِ ك: «الْبَصَرُ» لـ«الْعَمَى»، وَخَرَجَ بِذَلِكَ: الْقَبْدُ اللَّازِمُ فِي الْخَارِجِ فَقَطْ دُونَ الذَّهْنِ ك: «السُّودَ» لـ«الْغَرَابِ»، فَلَا تُسَمَّى



● «دلالة التضمن» قد تجتمع مع «دلالة الالتزام» فيما إذا كان المعنى مركباً وله لازم ذهني، وتنفرد «دلالة التضمن» فيما إذا كان المعنى مركباً ولا لازم له ذهنياً، وتنفرد «دلالة الالتزام» فيما إذا كان المعنى بسيطاً ك: «النقطة»، وله لازم ذهني، والله أعلم.



القول المسلم

ومنهم من جعل المطابقة والتضمنية وضعيتين لدخول الجزء في المعنى الموضوع له، فليس ثم انتقال عقلي، بخلاف اللزومية؛ لإخراج اللازم عن الملزوم، فلا بد من انتقال عقلي فيها من الملزوم إلى اللازم.

والتحقيق: أن فهم اللازم والجزء إن شُرِط فيه الالتفات من المعنى الموضوع له إلى خصوص الجزء واللازم، فثم انتقال عقلي كما قرّر البيانين والأصوليون في الألفاظ المجازية التي من شأنها أن يخطر بها المعنى الموضوع له أولاً، ثم يلتفت الذهن بالقرينة إلى اللازم والجزء؛ ليكون أحدهما هو المراد باللفظ، فثم انتقال عقلي، فيصح الاعتبار المذكور.

وإن لم يشترط فلا يخلو فهم الكل من فهم الجزء واللازم؛ لأنّ اللزوم ذهني كما هو مذهب المناطق، فليس ثم انتقال عقلي زائد على الانتقال من اللفظ الموضوع، فليتأمل.

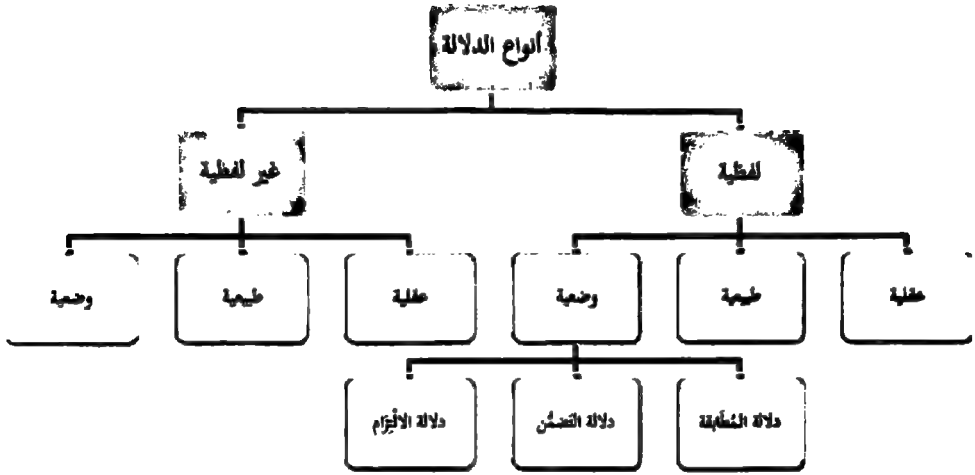


القياسي

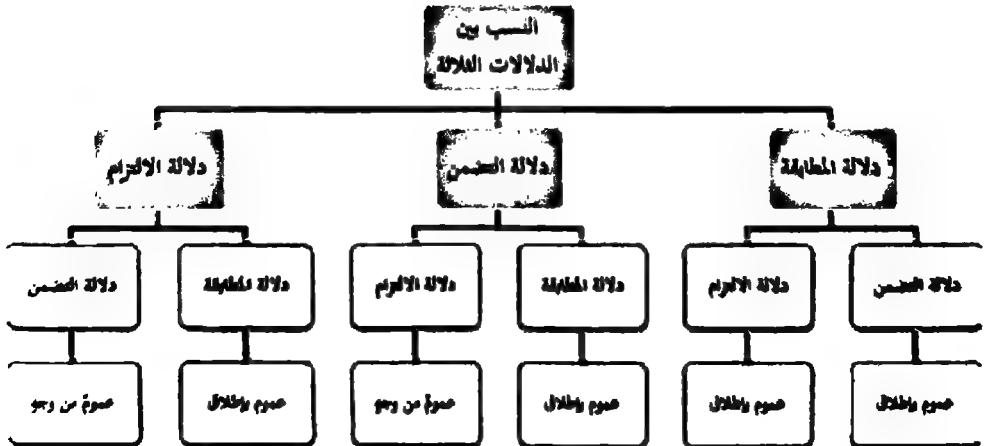
«دلالة لفظ الغراب على السواد» دلالة التزام؛ لعدم لزوم السواد له في العقل، وإن لزمه في الخارج.



أنواع الدلالة



النسب بين الدلالات الثلاثة



ثم قال:

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ)

- (٢٦) مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ
 (٢٧) فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا
 (٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمَفْرَدَا كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجِدَا
 (٢٩) فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّي كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِي

القول المسلم

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ)

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ) والمباحث جمع: «مَبْحَثٌ»، بمعنى: المبحوث عنه؛ لأنَّ اسم المفعول يُتَخَيَّلُ في معناه كونه ظرفاً لوقوع الحدث، ويحتمل أن يكون اسم مصدرٍ أطلق على المفعول وأريد به نفس البحث.

- فعلى الأوَّل يكون المعنى: «فصلٌ في الألفاظ المبحوث عنها»؛ يعني: من جهة التَّركيب والإفراد وما يلائم ذلك، وإلا فالبحثُ في الدَّلالة بحثٌ في الألفاظ؛ إلا أنَّه من جهة الدَّلالة.

- وعلى الثاني يكون المعنى: «فصلٌ في أبحاث الألفاظ»؛ أي: في الأبحاث المتعلقة بالألفاظ من الجهة المذكورة.

● والبحثُ في الأصل: «التَّفَتُّيشُ عن باطن الشيء حساً»، استعمل عرفاً في بيان المراد والكشف عن حقيقة القصد تركيباً أو إفراداً.

القويضي

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ)

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ^(١) الْأَلْفَاظِ) اعلم أنَّ المنطقيَّ لا بحث له إلا على المعاني، لكن لما كانت المعاني مفتقرةً في فهمها إلى الألفاظ، عَقَّدَ المنطقيُّون لها باباً، وقسموا المستعمل منها^(٢) إلى المركَّب والمفرد، كما قاله المصنِّف:

(١) قوله: (مباحث) جمع: «مَبْحَثٌ»، وهو هنا اسمٌ لمكان البحث، بمعنى: المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ؛ أي: من جهة الإفراد والتَّركيب وما يلائمهما. اهـ «حاشية الضَّبان» (ص: ٢٣٤).

(٢) قوله: (منها) إشارةً إلى أنَّ الإضافة على معنى «من». اهـ «شرح الباجوري على التَّلْم» (ص: ٤٠).

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ

(٢٦ - ٢٩) - أقول: اللفظ إما أن يكون: مُهْمَلًا ك: «دَبِير»، أو مُسْتَعْمَلًا ك: «زَيْد»، ولا غيرَ بالمهمَل، ولذلك أهمله المصنّف.

• ثمّ المُسْتَعْمَل: إمّا أن يكون مُفْرَدًا، وإمّا أن يكون مُرَكَّبًا.

فالأوّل: ما لا يدلّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه، ك: «زَيْد».

والثاني: ما دلّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه، ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

القول المسلم

(٢٦) - (مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ) خرج به: مُهْمَلُ الْأَلْفَاظِ ك: «دَبِير»؛ بناءً على أنّه يسمّى:

«لَفْظًا».

لا يخلو ذلك المستعمل (حَيْثُ يُوجَدُ) أي: حيث يطلق من أحد أمرين، وهما: الإفراد، والتركيب، فاللفظ المستعمل: (إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدٌ) ولا واسطة بين المركّب والمفرد كما يظهر من تعريفهما.

• والالف واللام في «الْأَلْفَاظِ» يحتمل أن تكون للعهد، والمعهود: الألفاظ الوضعية. فيكون التّفسير: مستعملُ الألفاظ الوضعية لا يخلو من أن يكون مفرداً أو مركّباً، فيقتضي: أن المركّبات موضوعة - كما قيل - لكن على القول بوضعها يتعيّن أن يُراد بـ«وضعها»: نزعُ القومِ منها.

(٢٦ - ٢٧) - (مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ^(١)) أي: المستعملُ منها، فخرج منها المهمَل ك: «دَبِير».

وقوله: (حَيْثُ يُوجَدُ) أي: في أيّ مكانٍ يوجد اللفظ المُسْتَعْمَلُ فهو: (إِمَّا مُرَكَّبٌ) ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، (وَإِمَّا مُفْرَدٌ) ك: «زَيْدٌ».

(قائِلٌ) أي: المركّب، وسوّغ الابتداء بالكرة وفروعها في مقام التّصصيل - (مَا) أي: هو شيء (دَلَّ جُزْؤُهُ^(٢)) خرج:

١- ما لا جزء له ك: «بَاءُ الْحَجَرِ وَ«لَامُهُ».

(١) قوله: (مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ) أي: باعتبار دلالة التّركيبية والإفرادية، وقوله: (مَا) أي: لفظ. اهـ ملوحي. تنظر حاشية الضّمان (مر: ٢٢٥).

(٢) قوله: (مَا دَلَّ جُزْؤُهُ ...) إلخ) ك: «لَمِي الْحَجَارَةِ» لأنّ «لَمِي» يدلّ على قات من له الرمي، وال«حَجَارَةِ» عن جسم معيّن.

وقوله: «لَمِي» أي: بالخطبة. اهـ حاشية الضّمان (مر: ٢٢٥).



والكلامُ على المركَّب بقسميه - أعني: ما هو في قوَّة المفرد، وما كان محضاً - يأتي في المعارف والقضايا والأقيسة.

● والمقصودُ هنا: المُفْرَدُ، وهو قسمان:

- جزئيٌّ: إن منع تصوُّر معناه من وقوع الشَّرِكَة فيه ك: «زَيْد».

- وكلِّيٌّ: إن لم يمنع تصوُّر معناه من وقوع الشَّرِكَة فيه ك: «الأسد»، وهو ستُّ أقسام:

القول المصلح

التَّوعِي، لا الشَّخْصِي؛ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ التَّرْكِيبَ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ كُلُّ شَخْصٍ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعاً لِلْوَضْعِ الْأَوَّلِ.

وقيل: إنها غيرُ موضوعة، وإنَّما وُضِعَتِ المفردات، ثُمَّ تُرَكَّبُ المفرداتُ عند الاستعمال، وهو الَّذِي صَحَّحَهُ بعضُ المحقِّقين.

القويصني

٢ - وما له جزءٌ لا يدلُّ ك: «زَيْد» و«عبد الله»، وتابَّط شراً، والْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، أَغْلَاماً^(١)، وما يُتَوَهَّمُ من دلالة أجزاء الأعلام^(٢) الأخيرة فإنَّما كان قبل جعلها أعلاماً، أمَّا بعده^(٣) فصارت أجزاءها ك: «زاي» زيد لا تدلُّ على شيء، ودلالاتها السابقة صارت نسياً منسياً.

(عَلَى جُزْءٍ) بضمِّ الزَّاي (مَعْنَاهُ) متعلِّقٌ بـ«دَلَّ»، فهو تكملةٌ^(٤) له، فلا يخرج به شيء.

وقوله: (بِعَكْسِ) أي: حال كون المركَّب ملتبساً بعكس (مَا) أي: المفرد الَّذِي (تَلَا) المركَّب في الذِّكْر؛ أي: تَبَعَهُ، فالمفرد ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه؛ بأن لم يكن له جزء ك: «باء» الجرّ، أو له جزء^(٥) لا يدلُّ على معنى كالأغلام المتقدِّمة.

(١) قوله: (أغلاماً) راجعٌ للثلاثة قبله ما عدا «زَيْد»، فإنَّ حاله غير مختلف.

(٢) قوله: (أجزاء الأعلام) أي: «عبد الله» وما بعده. اهـ

(٣) قوله: (أما بعده) أي: بعد جعلها أي: نصيبها أعلاماً، فقد صارت دلالتها أي: دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل التعلية نسياً منسياً، فالذَّالُّ بعدها مجموع العَلَمِ على الذَّات. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٨).

(٤) قوله: (فهو تكملةٌ) أي: تكميمٌ للكلام بذكر متعلِّقه. وقُدِّم تعريف المركَّب على تعريف المفرد؛ لأنَّ تعريف المركَّب بالإيجاب، والمفرد بالسلب، ولا يعقلُ سلب أمرٍ إلَّا بعد تعلُّله، والقسمَةُ عند المصنِّف ثابِتَةٌ، وعند أهل المنطق ثابِتَةٌ. اهـ «ملري». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٩).

(٥) قوله: (أو له جزء) أي: لا معنى له ك: «زَيْد» عَلَمًا، أو له جزء ذو معنى لكن لا يدلُّ عليه نحو: «عبد الله» عَلَمًا، أو له جزء ذو معنى دالًّا عليه لكن لا يكون مراداً ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» عَلَمًا؛ لأنَّ معناه حيثلُ الماهية الإنسانية. اهـ «ملري» بتصرف. انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٤١).

(٢٧) فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

١ - كُلِّيٍّ لَمْ يُوجَدْ مِنْ أَفْرَادِهِ فَرْدٌ.

٢ - وَكُلِّيٍّ وَجِدَ مِنْهَا فَرْدٌ.

٣ - وَكُلِّيٍّ وَجِدَ مِنْهَا أَفْرَادٌ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُوجَدْ مِنْ أَفْرَادِهِ فَرْدٌ:

١ - إِمَّا مَعَ اسْتِحَالَةِ الوجودِ ك: «اجتماع الضُّدِّين».

٢ - أَوْ مَعَ جَوَازِ الوجودِ ك: «بَحْرٍ مِنْ زَيْتٍ».

وَالثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي وَجِدَ مِنْ أَفْرَادِهِ فَرْدٌ:

١ - إِمَّا مَعَ اسْتِحَالَةِ التَّعَدُّدِ ك: «الْمَعْبُودُ بِحَقٍّ».

٢ - أَوْ مَعَ جَوَازِ التَّعَدُّدِ ك: «شَمْسٌ».

وَالثَّالِثُ: وَهُوَ مَا وَجِدَ مِنْهُ أَفْرَادٌ:

١ - إِمَّا مَعَ التَّنَاهِي ك: «الْإِنْسَانُ».

٢ - أَوْ مَعَ عَدَمِ التَّنَاهِي ك: «نَعِيمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَوْ: كَمَالُ اللَّهِ تَعَالَى».

● فَائِدَةٌ:

الْلَفْظُ يُوصَفُ بِ«الْإِفْرَادِ» وَ«التَّرْكِيبِ» حَقِيقَةً، وَوَصُفُ الْمَعْنَى بِهِمَا مَجَازٌ. وَالْمَعْنَى يُوصَفُ بِ«الْكَلِمَةِ» وَ«الْجُزْئِيَّةِ» حَقِيقَةً، وَوَصُفُ الْلَفْظِ بِهِمَا مَجَازٌ.

القول المسلم

(٢٧) - (فَأَوَّلُ) أَي: وَالْأَوَّلُ مِنْ هَذَيْنِ، وَهُوَ الْمَرْكَبُ: (مَا) أَي: لَفْظٌ، وَهُوَ كَالْجِنْسِ فِي التَّعْرِيفِ، خَرَجَ عَنْهُ: مَا لَيْسَ بِلَفْظٍ ك: الْمَعْنَى، فَلَا يَتَنَاولُهَا لَفْظُ الْمَرْكَبِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ.

(دَلَّ) خَرَجَ: مَا لَا دَلَالَهَ لَهُ أَصْلًا ك: «دَبَّزَ، وَرُمِعَ».

(جُزْؤُهُ) خَرَجَ بِهِ: مَا لَيْسَ لَهُ جُزْءٌ أَصْلًا ك: «بَاءُ الْجَرِّ، وَلامُ الْأَمْرِ»، أَوْ لَهُ جُزْءٌ وَلَا دَلَالَهَ

لَهُ أَصْلًا ك: «الرَّأْيُ» مِنْ «رَزَيْدٌ».

القوليسني



● فإن قلت: كان الأولى للمصنف أن يُقدِّم «المفرد» على «المركب»؛ لأنه جزؤه، والجزء مقدَّم على الكل طبعاً.

فالجواب: أن معنى «المركب» ثبوتي، ومعنى «المفرد» عَدَمِي، والاثباتُ أشرفُ من النفي، فقدَّمه عليه لذلك، وبهذا يُجاب عن تقديمه «الكلِّي» على «الجزئي».

وقوله: (عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ) بتحريك الرّاي بالضّم، كما قرأ به شُعْبَةُ من رواية عاصِمٍ.

القول المسلم

(عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ) خَرَجَ بِهِ: ما له جزءٌ وله دلالةٌ لا على جزءٍ معناه ك: «أَبْنَكُمْ»، فإنَّ له جزءاً وهو «أَب»، وجزءاً آخر وهو «كَمْ»، والأوَّل وهو «أَب» يدلُّ على الموصوف بالأبوَّة، وليس جزء معنى «أَبْنَكُمْ»، وهو الشَّخص الموصوف بالبنِّ، والثَّاني وهو «كَمْ» يدلُّ على السُّؤال عَنِ العدد أو على كثرته، وليس أحدهما جزء معنى «أَبْنَكُمْ» أيضاً.

- وخرج به أيضاً نحو: «بَعْلَبِكَ» علماً، فإنَّ لكلٍّ من جزئيه معنى ليس جزءاً لِمَعْنَاهُ حال العَلَمِيَّة.

● وربما يزداد هنا: «دَلَالَةٌ مَقْصُودَةٌ»:

- ليُخرج نحو: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» مُسَمًّى به إنسانٌ، فإنَّ لكلٍّ من جزئيه معنى هو جزءٌ مسمَّاهُ، لكنَّه لم تُقصَد دلالته على ذلك الجزء حال العَلَمِيَّة؛ لأنَّ الغرضَ من العَلَمِ الإشعارُ بالشَّخص، لا بما فيه من الأجزاء، ولو كان كلُّ جزءٍ من اللفظ دالاً على جزء المسمَّى قبل العَلَمِيَّة.

- وليُخرج أيضاً نحو: «عَبْدُ اللَّهِ» علماً؛ لأنَّ جزءَهُ الَّذِي هو «عَبْدٌ» يدلُّ على مطلق العُبوديَّة، وهي موجودةٌ في الشَّخص المسمَّى، ويُسمَّى هذا: «جزءاً مادِّياً» وهو ما له وجودٌ لفظاً كهذا، أو تقديرًا كالضَّمير في «أَقُومُ»، وجزؤه الَّذِي هو إضافتهُ إلى الجلالة يدلُّ على تقييد العبوديَّة بنسبتها إلى مَولاهَا وهو الله تعالى، وهو موجودٌ في المسمَّى أيضاً، ويسمَّى هذا: «جزءاً صُوريّاً»، وهو ما كان هيئةً لللفظ، لا لفظاً ملفوظاً أو مقدَّراً.

● وبعضهم يزداد هنا أيضاً لفظ: «خَالِصَةٌ»؛ ليُخرج من الأعلام ما وُضِعَ لِشُعْرٍ بالشَّخص وبما فيه من بعض المعاني، ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» إذا وُضِعَ للشَّخص وقُصِدَ إشعارُ اللفظ بكلٍّ من معنَيه عند الاستعمال، فإنَّه وإن دَلَّ جزؤه على جزءٍ معناه فهو معيَّنٌ للشَّخص لكونه علماً عليه، فدلالةُ جزئه على جزءٍ معناه غيرُ خالصةٍ لِشُوبِهَا بالدَّلالة العَلَمِيَّة.

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجَدَا

القول المصنوع

- وقوله: «عَلَى جُزْءٍ» بضم الزَّاي تبعاً للجميل، لغة في «الجزء» بسكون الزَّاي.
- وإذا عَلِمَ المَرْكَبُ بأنه ما دَلَّ جُزْؤُهُ على جزءٍ مَعْنَاهُ، فهو (يَعَكْسُ) أي: خلاف (مَا) أي: المفرد الَّذِي (تَكَلَّا) المَرْكَبُ، أي: تبعه في كلام النَّاطِقِ.
- وإذا كَانَ المَرْكَبُ بخلاف المفرد، فالمفردُ: «ما لم يدلَّ جُزْؤُهُ على جزءٍ مَعْنَاهُ»:
- إمَّا لكونه لا جُزْءَ له أصلاً، ك: «باء الجرِّ، ولام الأمر».
- أو له جُزْءٌ لا دلالة له أصلاً، ك: «الزَّاي» من «زَيْد».
- أو له دلالة لا على جزءٍ مَعْنَاهُ، ك: «أب» من لفظ «أَبْكُمْ»، فكلُّ ذلك من قِيلِ المفرد كما تقدَّم.
- وعلى زيادة قيد بعضهم: «دلالة مقصودة خالصة» يدخلُ في المفرد نحو: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»؛ سواء قصد الإشعارُ بِمدلول جُزْءِيٍّ أو لا، على ما تقدَّم أيضاً.
- وإنَّما قدَّم «المَرْكَبُ» في التَّعْرِيفِ على «المفرد»؛ لأنَّ قِيودَ «المَرْكَبِ» ثبوتِيَّةٌ، وقِيودَ «المفرد» عدمُ تلك القيود، كما ظهر ذلك في تعريف كلِّ منهما، والعدمُ المضاف لا يُعْلَمُ إلَّا بمعرفة ما يُضَافُ إليه؛ ولهذا يقال: المَرْكَبُ يُقدِّمُ من حيث وصفُهُ بالتَّركيب الَّذِي هو مرجعُهُ إلى قِيودِ ثبوتِيَّةٍ، على المفرد الَّذِي مرجعُهُ إلى قِيودِ هي عَدَمَاتُ قِيودِ المَرْكَبِ، وإن كَانَ المفرد من حيث وجودُ ذاته يكون مقدِّماً على المَرْكَبِ؛ إذ لا بحث لنا عن ذات كلِّ منهما، بل عن وصف كلِّ منهما.
- (٢٨) - ثُمَّ نَبَّهَ على تقسيم في «المفرد» من حيث مَعْنَاهُ بقوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا) يعني: أَنَّ معنى المفرد قِسْمَانِ؛ لَأَنَّهُ إمَّا (كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ)، فمعنى اللَّفْظِ المفرد لا يَخْلُو (حَيْثُ وَجَدَا) مدلولاً للفظه من أن يكون كُلِّيًّا أو يكون جُزْئِيًّا.

القوليسن

(٢٨) - (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي) بمصدوق الضَّمِيرِ^(١) «الْمُفْرَدَا»^(٢): كُلِّيٌّ، (أو) بوصل الهمزة^(٣)، (جُزْئِيٌّ) متروك التَّنوين للضَّرورة، (حَيْثُ وَجَدَا) الضَّمِيرُ لـ «المفرد»، والألف للإشباع.

(١) قوله: (بمصدوق الضَّمِيرِ) أي: بما صدق عليه الضَّمِيرُ، أي: وقع. اهـ «حاشية الضَّبَّان» (ص: ٢٤٦).

(٢) قوله: (أَغْنِي: الْمُفْرَدَا) هذا إشباع وتصريح بما نُقِدهُ قاعدة رجوع الضَّمِيرِ إلى أقرب مذكور. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَم» (ص: ٤٢).

(٣) قوله: (بوصل الهمزة) يعني: إسقاطها بعد نقل حركتها إلى التَّنوين قبلها، ولألف الهمزة الوصل ليست في شيء من الحروف إلَّا «أل» على قول. اهـ «حاشية الضَّبَّان» (ص: ٢٤٦).

(٢٩) فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّيِّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ

القول المسلم

• وَإِنَّمَا جَعَلْنَا التَّقْسِيمَ فِي مَعْنَى الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الْمَوْصُوفُ حَقِيقَةً بِكَوْنِهِ كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَفْسِيرِ كُلِّ مَنَّهُمَا، وَأَمَّا وَصْفُ اللَّفْظِ بِهَما فَبِالْتَّبَعِ.

(٢٩) - ثُمَّ فُسِّرَ «الْكُلِّيُّ» مِنَ الْقَسَمَيْنِ بِقَوْلِهِ: (فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ) أَي: فَالْمَعْنَى الَّذِي إِذَا أُدْرِكَ فُهِمَ مِنْهُ صَحَّةُ اشْتِرَاكِ أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ فِيهِ هُوَ (الْكُلِّيُّ كَ: «أَسَدٍ»).

• وَمَعْنَى «إِفْهَامِهِ صَحَّةَ الْاشْتِرَاكِ»: كَوْنُهُ لَا يَأْبَى الْاشْتِرَاكَ لِكَوْنِهِ حَقِيقَةً ذَهْنِيَّةً، لَا مَعْنَى خَارِجِيًّا؛ إِذِ الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةُ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْمُشَخَّصَاتِ، فَيَصِحُّ تَحَقُّقُهُ فِي كُلِّ فَرْدٍ لَهُ تَشَخُّصٌ خَارِجِيٌّ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ حَمْلُ الْكُلِّيِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، وَالْمَعْنَى الْخَارِجِيُّ تَعَيَّنَ بِمُشَخَّصَاتِهِ وَصَارَ بِهَا فَرْدًا تَصَحُّ الْإِشَارَةُ الْحَسَنَةُ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ.

• وَالْفَرْدُ الْمَعْيَّنُ لَا تُتَعَقَّلُ لَهُ أَفْرَادٌ تَشْتَرِكُ فِيهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى أَفْرَادٍ، وَعَلَى هَذَا نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (وَعَكْسُهُ) أَي: وَخِلَافَ الْكُلِّيِّ (الْجُزْئِيُّ) فَهُوَ الَّذِي إِذَا تَصَوَّرَ وَجِدَ مَانِعًا مِنْ شَرَكَةِ أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ فِيهِ.

الفويسني

(٢٩) - (فَمَفْهُمُ^(١) اشْتِرَاكِ) بَيْنَ أَفْرَادِهِ بِمَجْرَدِ تَعَقُّلِهِ (الْكُلِّيُّ^(٢)).

وَالْمَعْنَى: فَالْكُلِّيُّ هُوَ مَا أَفْهَمَ اشْتِرَاكًا بَيْنَ أَفْرَادِهِ بِمَجْرَدِ تَعَقُّلِهِ؛ (كَ: «أَسَدٍ»)، وَ«إِنْسَانٍ»، وَ«حَيَّوَانٍ»؛ سِوَاهُ:

(١) قَوْلُهُ: (فَمَفْهُمُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَقَوْلُهُ: «بِمَجْرَدِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«مَفْهُمِ»، وَقَوْلُهُ: «الْكُلِّيُّ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

(٢) قَوْلُهُ: (الْكُلِّيُّ) قِسْمُ الْأَقْدَمُونَ الْكُلِّيُّ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ١ - مَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ شَيْءٍ. ٢ - وَمَا وَجَدَ مِنْ وَاحِدٍ فَقَط. ٣ - وَمَا وَجَدَ مِنْ أَفْرَادٍ.

لِجِهَةِ الْمُتَأَخَّرُونَ وَقَسَمُوا كُلَّ قِسْمٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ، فَصَارَتِ الْأَقْسَامُ سِتَّةً:

فَقَسَمُوا الْأَوَّلَ: ١ - إِلَى مَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ كَ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الضُّدَيْنِ». ٢ - إِلَى مَا يُمْكِنُ كَ: «بَحْرٍ مِنْ زَيْتٍ».

وَقَسَمُوا الثَّانِي - وَهُوَ مَا وَجَدَ مِنْ وَاحِدٍ فَقَط - : ١ - إِلَى مَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ كَ: «الْإِلَه». ٢ - إِلَى مَا يُمْكِنُ وَجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ كَ: «شَمْسٍ».

وَقَسَمُوا الثَّلَاثَ: ١ - إِلَى مَا وَجَدَ مِنْ أَفْرَادٍ مُتَنَاهِيَةٍ كَ: «أَسَد». ٢ - إِلَى مَا وَجَدَ مِنْ أَفْرَادٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ كَ: «صَفَةٌ، وَمَوْجُودٌ، وَشَيْءٌ»، وَثَابِتٌ، فَإِنَّ أَفْرَادَهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ؛ إِذْ مِنْهَا «الْصِفَاتُ الْوُجُودِيَّةُ الْقَدِيمَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى»، وَقَدْ دَلَّ التَّلِيلُ مِنَ السُّتَةِ عَلَى أَنَّهَا لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَاسْتِحَالَةُ وَجُودِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ إِنَّمَا ثَبِتَتْ فِي حَقِّ الْحَوَادِثِ. وَلَمْ نَجِدْ هَذَا التَّمَثِيلَ لِأَحَدٍ، وَإِنَّمَا يُمَثِّلُونَ لَهُ بِ«حَرَكَةِ الْقَلَمِ» وَهُوَ بَاطِلٌ. اهـ «ملوي» بِتَصْرِفٍ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص: ٢٥١).



القول المسلم

فالكَلْبِيُّ على هذا: «هو الَّذِي لا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْكَ فِيهِ». والجزئيُّ: «هو الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْكَ فِيهِ».

• هذا إذا جُعِلَ التَّقْسِيمُ فِي الْمَعْنَى وَتَبِعَهُ التَّفْسِيرُ، وَأَمَّا إِنْ اُعْتَبِرَ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ كَانَ مَعْنَى «مُفْهِمُ اشْتِرَاكِ»: أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي يُفْهِمُ مَعْنَى بَصَحِّ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ هُوَ الْكَلْبِيُّ، وَالَّذِي لَا يُفْهِمُ مَعْنَى بَصَحِّ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ هُوَ الْجَزْئِيُّ.

فَالْعَلَمُ جَزْئِيٌّ وَضَعًا وَاسْتِعْمَالًا، وَسَائِرُ الْمَعَارِفِ ك: اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَالضَّمِيرِ، وَغَيْرِهَا، جَزْئِيَّاتٌ اسْتِعْمَالًا، لَا وَضَعًا؛ لِصَحَّةِ الْاِشْتِرَاكِ فِي مَعَانِيهَا بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْوَضْعِ.

• وَإِذَا كَانَ مَنَاطُ مَنَعَ التَّصَوُّرِ وَعَدَمِ مَنَعِهِ نَفْسُ التَّصَوُّرِ دَخَلَ فِي «الْكَلْبِيِّ»:

- مَا امْتَنَعَ فِي الْخَارِجِ اِشْتِرَاكُ الْأَفْرَادِ فِيهِ لِعَدَمِ وُجُودِهَا:

١ - إِمَّا لِاسْتِحَالَتِهَا عَقْلًا ك: «أَفْرَادُ الشَّرِيكِ فِي الْإِلَهِيَّةِ»، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَهُ وَجُودَ الشَّرْكَ فِيهِ، وَلَكِنْ يَمْتَنَعُ عَقْلًا وَجُودَ فَرْدٍ وَاحِدٍ مِنْهَا فَضْلًا عَنْ وُجُودِ أَفْرَادٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

٢ - وَإِمَّا لِاسْتِحَالَتِهَا عَادَةً فَقَطْ ك: «بَحْرٍ مِنْ زَيْتٍ»، فَإِنَّ أَفْرَادَهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا وَلَوْ وَاحِدًا، وَالْعَقْلُ لَا يَمْنَعُهَا؛ إِذْ لَوْ وُجِدَتْ مَا لَزِمَ مُحَالًا، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ عَادَةً.

- وَدَخَلَ فِي الْكَلْبِيِّ أَيْضًا: مَا امْتَنَعَتْ شَرَكَةُ الْأَفْرَادِ فِيهِ فِي الْخَارِجِ لِعَدَمِ تَعَلُّدِهَا، وَلَوْ وُجِدَ مِنْهَا فَرْدٌ وَاحِدًا:

القويضي

١ - لَمْ يَوْجَدْ^(١) مِنْهُ فَرْدٌ مَعَ اسْتِحَالَةِ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ شَيْءٌ ك: «الْجَمْعُ بَيْنَ الضُّدِّينَ».

٢ - أَوْ مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ فَرْدٌ ك: «بَحْرٍ مِنْ زَيْتٍ»^(٢).

٣ - أَوْ وُجِدَ مِنْهُ فَرْدٌ مَعَ اسْتِحَالَةِ غَيْرِهِ ك: «الْإِلَهَ».

٤ - أَوْ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ ك: «شَمْسٍ».

(١) قوله: (سواء لم يوجد) أي: في خارج اللفظ.

(٢) قوله: (ك: «بحر من زيت») بكسر الراء وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها. «مُعَرَّبٌ»، ومنه ما يؤخذ من معناه، ومنه

ما يُستخرج من حجارة معدنيَّة بالثَّارِ، وَخُفَّائُهُ يَهْرَبُ الْعَبَاتِ وَالْمَقَارِبَ مِنَ الْبَيْتِ، وَمَا أَقَامَ مِنْهَا قَتْلَهُ؛ كَمَا فِي

«القاموس» [«القاموس المحيط» (ص: ٨٨٩)]. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٥٢).



القول المسلم

١ - إِمَّا مع امتِناع غير ذلك الفرد ك: «الإله» وهو المعبود بالحق، فَإِنَّ تصوُّره لا يمتنع شركة أفراد فيه، ولكن يمتنع بالدليل العقلي وجود تعدُّد في أفرادِه، فلا اشتراك في الخارج للأفراد فيه.

٢ - أو مع عدم الامتناع ك: «الشَّمْس» فَإِنَّ مفهومها - وهو الكوكب التَّهَارِيُّ العامُّ الضوئُ الفاضل - لا يمتنع تعدُّد أفرادٍ تشارك فيه، وإِنَّمَا منع الاشتراك عدم وجود غير واحدٍ منها.

- كما دخل في الكلِّي: ما له أفرادٌ مُتعدِّدة تشارك فيه:

١ - إِمَّا مع تناهيها ك: أفراد «الإنسان».

٢ - أو بدون التناهي ك: «أفراد الحركات الفَلَكِيَّة» على مذهب الفلاسفة القائلين ب: وجود حوادث لا أوَّل لها.

فهذه ثلاثة أقسامٍ داخلَةٌ في تعريف الكلِّي:

١ - ما لا أفراد له: إِمَّا مع امتناعها، أو لا.

٢ - وما ليس له إلَّا فردٌ واحدٌ: إِمَّا مع امتناع غيره، أو لا.

٣ - وما له أفرادٌ مُتعدِّدة: إِمَّا مع تناهيها، أو لا.

القويسني

٥ - أو وجد منه أفرادٌ متناهية ك: «الإنسان».

٦ - أو غير متناهية ك: «صفة، وموجود، وشيء» فَإِنَّها تصدق بصفات الله تعالى القائمة بذاته الَّتِي لا نهايةً لأفرادها؛ كما دلَّت عليه السُّنَّة، واستحالة وجود ما لا نهاية له إِنَّمَا تثبت في حقِّ الحوادث.

(وَهَكَذَا) أي: عكس الكلِّي (الجُزْئِي) فهو: ما لا يفهم الاشتراك بين أفرادِه بحسب وضعه

ك: «زيد»، فَإِنَّه موضوعٌ لمعنى مُشخَّص لا يتناول غيره، ولا يضرُّ عروض الاشتراك اللَّفْظِي عند تعدُّد وضعه لأشخاص؛ لأنَّه باعتبار كلِّ وضع لا يدلُّ إلَّا على معيَّنٍ مُشخَّصٍ.

نَمَّ قَالَ:

- (٣٠) وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنَّ فِيهَا أَنْدَرَجَ فَنَاسِبُهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ
 (٣١) وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصِ جِنْسٍ وَفَضْلٍ عَرَضُ نَوْعٍ وَخَاصٍ
 (٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلا شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ
 (٣٠ - ٣٢) - أقول: مُرَادُهُ بِ«الأوَّل»: «الْكُلِّيُّ» في قوله: «كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ»؛ يعني: أَنَّ

الْكُلِّيُّ:

القول المسلم

- (٣٠) - وَلَمَّا كَانَ «التَّعْرِيفُ» وَهُوَ أَوَّلُ الْمَقْصُودِينَ مِنَ الْفَنِّ يَكُونُ حَدًّا وَيَكُونُ رِسْمًا،
 وَالْحَدُّ يَكُونُ بِالذَّاتِيَّاتِ، وَالرَّسْمُ بِالْعَرَضِيَّاتِ، تَعَرُّضٌ لِلذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ فَقَالَ:
 (وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنَّ فِيهَا أَنْدَرَجَ فَنَاسِبُهُ) بِمَعْنَى أَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الْمَذْكُورِينَ - وَهُوَ «الْكُلِّيُّ» - إِنَّ
 أَنْدَرَجَ - أَي: دَخَلَ فِي الذَّاتِ - فَنَاسِبِهِ لَهَا، وَقُل: «ذَاتِيٌّ».

- وَالْمُرَادُ بِ«الذَّاتِ» هُنَا: الْمَاهِيَّةُ وَالْحَقِيقَةُ، وَالذَّاتُ فِي الْأَصْلِ: لَفْظٌ يُرَادُّ بِهِ مَعْنَى:
 الصَّاحِبَةُ، نَقَلَ أَهْلُ الْعَرَفِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، فَحَقِيقَةُ «الْإِنْسَانِ» مَثَلًا - وَهِيَ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» -
 ذَاتٌ، فَكُلُّ كُلِّيٍّ دَاخِلٍ فِيهَا فَهُوَ ذَاتِيٌّ، فَ«النَّاطِقُ»: ذَاتِيٌّ، وَ«الْحَيَوَانُ» كَذَلِكَ.
 القويسني

- (٣٠) - (وَأَوَّلًا) مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ «أَنَسِبُهُ» الْآتِي؛ أَي: أَنْسَبَ أَوَّلًا^(١)، وَهُوَ
 الْكُلِّيُّ (لِلذَّاتِ) أَي: الْمَاهِيَّةُ (إِنَّ فِيهَا أَنْدَرَجَ) أَي: أَنْدَرَجَ فِيهَا بِأَنَّ كَانَ جُزْءًا لَهَا؛ جِنْسًا ك:
 «الْحَيَوَانُ» لِهَ الْإِنْسَانِ، أَوْ فَصْلًا ك: «النَّاطِقُ» لَهُ.

(فَنَاسِبُهُ)^(٢) أَي: أَنْسَبَ الْأَوَّلَ.

- وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»: أَنَّ «أَوَّلًا» مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، كَمَا قَدَرْنَا، وَأَنَّ
 «فَنَاسِبُهُ» مَفْسَّرٌ لِلذَّاتِ الْمَحْذُوفِ.

- وَاحْتَرَضَ عَلَيْهِ: بِأَنَّ «أَنَسِبُهُ» وَاقِعٌ بَعْدَ «فَاءِ» الْجَوَابِ، وَمَا بَعْدَ «فَاءِ» الْجَوَابِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا
 قَبْلُهَا، فَلَا يَفْسَّرُ عَامِلًا فِيهِ.

- وَاجِبٌ: بِأَنَّ «أَنَسِبُهُ» مُؤَخَّرٌ مِنْ تَقْدِيمِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَأَوَّلًا أَنْسَبَهُ لِلذَّاتِ إِنَّ أَنْدَرَجَ فِيهَا».

(١) قوله: (أَنَسَبَ أَوَّلًا) بِأَنَّ يُقَالُ: «كُلِّيٌّ ذَاتِيٌّ».

(٢) قوله: (فَنَاسِبُهُ) أَي: مِنْ نِسْبَةِ الْجُزْءِ إِلَى الْكُلِّ. وَقَوْلُهُ: «الْأَوَّلُ» أَي: الْكُلِّيُّ.

١ - إن كان داخلياً في الذات، بأن يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ، يُقال له: كُلِّي ذاتي ك: «الْحَيَوَان» و«النَّاطِق» بالنسبة إلى «الإنسان».

٢ - وإن كان خارجاً عن الذات، بأن لم يكن كذلك يُسمى: كُلِّياً عرضياً ك: «الْمَاشِي» و«الضَّاحِك» بالنسبة له.

٣ - وإن كان عبارة عن الماهية ك: «الإنسان»، فهو ذاتي؛ بناءً على أنَّ الذاتِي: ما ليس بعرضي.

القول المسلم

وهو منحصراً في الجنس والفصل؛ لأنَّ الدَّاخل في الماهية - بأن كان من أجزائها - إن كان أعمَّ منها فهو جنسها؛ إمَّا قريبٌ أو بعيدٌ على ما يأتي، وإن كان مساوياً لها فهو فصلٌ لها، ولا يُتصوَّر أن يكون الجزء أخصَّ من الماهية مُطلقاً أو من وجه؛ لأنَّ الأخصَّ يَصْحُ صدقُ الأعمِّ دونهُ، فيلزمُ صحَّةُ صدقِ الماهية مع انتفاء بعض أجزائها عنها.

● وقوله: «أَوَّل» يجبُ رفعُهُ على الابتداء؛ لأنَّ نصبَهُ إنَّما يكون على الاشتغال، وهو ممنوعٌ هنا؛ لأنَّ ما بعد «إن» لا يعملُ فيما قبلها فلا يُفسَّرُ عاملاً، وسوَّغَ الابتداء بالتكررة التَّفصيلُ في الكلِّي.

(أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ) أي: وأن يكون الأوَّل - وهو «الكلِّي» - خارجاً عن أجزاء الذات، فأنسبُهُ لِعَرَضٍ وقُل فيه: «عَرَضِي» ك: «الضَّاحِك» باعتبار ماهية «الإنسان».

القويضي

وعلى هذا فيكون جواب الشرط محذوفاً؛ لدلالة «انسبه» المذكور عليه. قاله الملوي^(١)، ولا يخفى بُعد الجواب لِمَا فيه من التَّكَلُّفات.

وقوله: (أَوْ لِعَارِضٍ^(٢)) أي: انسب الأوَّل^(٣) لعارضٍ (إِذَا خَرَجَ) عن الذات، فلم يكن جزءاً لها، بل كان خاصاً ك: «الضَّاحِك» لـ«الإنسان»، أو كان عرضاً عاماً ك: «الماشي» له، فأنسبه لعارضٍ بأن تقول: «كلِّي عرضي»، والنسبة على غير قياس^(٤)، فعُلِمَ أنَّ ما كان جزء الماهية جنساً أو فصلاً فهو كُلِّي ذاتي، وما كان خارجاً عنها خاصةً أو عرضاً عاماً فهو كُلِّي عَرَضِي.

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للسلم» (ص: ٢٦١).

(٢) قوله: (أَوْ لِعَارِضٍ) «أو» بمعنى «الواو» أي: وانسبه لعارضٍ... إلخ.

(٣) قوله: (الأوَّل) هو الكلِّي.

(٤) قوله: (على غير قياس) أي: في كلام المنطقة.



● والكَلْمُ الدَّائِي: إمَّا أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين غيرها، أو مختصاً بها.

١ - فالأوَّل يُسمَّى: جِنْساً، ك: «الْحَيَوَان» بالنسبة لـ «الإنسان».

٢ - والثاني يُسمَّى: فَصْلاً، ك: «النَّاطِق» بالنسبة له.

القول المسلم

● ويُعرف كون الشيء جزءاً من الحقيقة أو لا - فيكون ذاتياً أو عَرَضِيّاً - بأن يُعرف ما اعتبره الواضع في أصل الوضع، فما اعتُبر دخوله في المسمى الحقيقي فهو جزء ذاتي، وما لا فهو عرضي.

● وفهم من هذا: أن ما ليس داخلياً في الحقيقة ولا خارجاً عنها، بل هو نفسها ك: مجموع «الْحَيَوَان النَّاطِق» لـ «الإنسان» وهو النوع، لا يُسمى ذاتياً ولا عرضياً.

وقيل: إنه ذاتي؛ بناءً على أن الدائِي ما ليس خارجاً عن الحقيقة.

وردد: بأن الدائِي ما يُنسب للذات، والمنسوب خلاف المنسوب إليه، ومجموع الحقيقة هو الذات، فكيف يُنسب لنفسه؟! ولأجل هذا كان كون مجموع الحقيقة ليس ذاتياً ولا عَرَضِيّاً منعب الجمهور.

ولا يرد: أن «النَّاطِق» مثلاً لمطلق «الْحَيَوَان»؛ لأنه غير داخل فيه، وهو عارض له في الْحَيَوَان الإنساني.

لأننا نقول: الكلام في الحقائق الصادق بعضها على بعض، و«النَّاطِق» لا يصدق إلا على الْحَيَوَان الإنساني، لا الفرس مثلاً، وَالْحَيَوَانُ الإنساني يدخل فيه «النَّاطِق».

الفيلسوف

وقضية ذلك خروج النوع ك: «الإنسان» عن الدائِي والعَرَضِي، فيكون واسطة بينهما^(١)، وهو أحد أقوال ثلاثة.

● والقول الثاني: أن النوع ذاتي، وفسر الدائِي بما ليس خارجاً عن الماهية بأن كان جزءاً^(٢) أو تمامها.

● والقول الثالث: أن النوع عَرَضِي، وفسر العَرَضِي بما ليس داخلياً فيها^(٣)، بأن كان تمامها أو خارجاً عنها.

(١) قوله: (فيكون) أي: النوع. وقوله: (بينهما) أي: بين الدائِي والعَرَضِي.

(٢) قوله: (بأن كان) أي: الدائِي ك: «الإنسان»، وقوله: (جزءها) أي: الماهية.

(٣) قوله: (فيها) أي: الماهية.

(٣١) وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ جِنْسٌ وَفَضْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصٌ

• والكلِّيُّ العَرَضِيُّ: إمَّا أن يكون مشتركاً أو مختصاً.

١ - فإن كان مشتركاً بين الماهية وغيرها يُسمَّى: عَرَضاً عامّاً، ك: «المائي» بالنسبة لـ «الإنسان».

٢ - وإن كان خاصاً بها يُسمَّى: خاصّةً، ك: «الضّاحك» بالنسبة له.

٣ - والكلِّيُّ الَّذِي هو عبارةٌ عن نفس الماهية، ك: «الإنسان»، فإنّه عبارةٌ عن مجموع «الحيوان النّاطق»، يُسمَّى: نَوْهاً.

القول المسلم

(٣١) - ثمّ نبّه على أقسام الكلّي بقوله: (وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ) أي: تنحصر الكلّيّات في خمسة أقسام، ولا تنقص عن الخمسة ولا تزيد عليها؛ لأنّ الكلّيّ:

١ - إمّا (جِنْسٌ) وهو ما صدّق في جواب «مَا هُوَ؟» على كثيرين مختلفين بالحقبة ك: «الحيوان» الصّادق على «الإنسان»، و«الفرس»، وغيرهما.

- فخرج عن قولنا: «ما صدّق في جواب»: ما لا يصدق في الجواب أصلاً، وهو العَرَضُ العامُّ الَّذِي لا يُقال في الجواب أصلاً.

- ويقولنا: «مَا هُوَ؟» الخاصّة والفصل؛ لأنّ كلّاً منهما إنّما يقال في الجواب عند السّؤال ب: «أي؟».

- ويقولنا: «على كثيرين مختلفين بالحقبة»: النّوع؛ لأنّه إنّما يقال على المتّفقين بالحقبة.

- وربّما يخرج بقولنا: «كثيرين»: الكلّي الَّذِي هو نوعٌ أو جنسٌ عند تفصيله وكونه حدّاً،

الفويصني

(٣١) - (وَالْكُلِّيَّاتُ) بتخفيف «الياء» للضرورة^(١)، جمع: «كُلِّيٌّ». (خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ)

أي: من غير نقص، أي: ولا زيادة أيضاً.

• أولها: (جِنْسٌ) وهو: «الكلّي المَقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب مَا هُوَ؟» ك: «الحيوان» فإنّه يقال على الإنسان والفرس والحصان، ويصدق عليها في جواب قول القائل: «ما الإنسان والفرس والحصان؟» فقال في الجواب: «حيوان»، وإن شئت قلت في تعريف «الجنس»: «هو جزء الماهية الصّادق عليها وعلى غيرها».

(١) قوله: (للضرورة) أي: للوزن.

فهذه الكلِّيات الخمس التي هي مبادئ التصورات المشار إليها بقوله: (وَالْكُلِّيَّاتُ ... إلخ) البيت.

القول المسلم

فإنه إنما يقال على متحدٍ عند السؤال عنه بـ: «مَا؟»، كما إذا قيل: «مَا الْإِنْسَانُ؟» فيقال: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، أو قيل: «مَا الْحَيَوَانُ؟» فيقال: «الْجِسْمُ النَّائِمُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ».

وقد يُستغنى عن إخراج الحد؛ لأنه يرجع إلى النوع أو الجنس عند عدم تفصيله في الجواب.

وقد يُعرَّفَ الجنس بأنه: «جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها».

٢ - (و) إمَّا (فَصْلٌ) وهو: ما صدق في جواب «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» قولاً ذاتياً.

- فخرج بـ «ما صدق»: العَرَضُ العامُّ.

- وبـ «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟»: الجنس والنوع؛ لأنهما لا يصدقان في جواب «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟».

- ويقولنا: «ذَاتِيًّا»: الخاصَّة؛ لأنها إنما تقال قولاً عَرَضِيًّا.

ويعرَّفُ أيضاً بأنه: «جزء الماهية الصادق عليها دون غيرها» كـ: «النَّاطِقُ» لـ: «الْإِنْسَانِ».

٣ - وإمَّا (عَرَضٌ) عامٌّ، وهو: الكلِّي الذي لا يقال في الجواب أصلاً، ويعرَّفُ بأنه: الكلِّي الخارج عن الماهية، الصادق عليها وعلى غيرها كـ: «التَّنَفُّسُ» لـ: «الْإِنْسَانِ».

٤ - وإمَّا (نَوْعٌ) وهو: ما صدق في جواب «مَا هُوَ؟» على كثيرين متَّعِينَ بالحقيقة.

القويضي

● (ز) ثانيها: (فَصْلٌ^(١)) وهو: «جزء الماهية^(٢) الصادق عليها في جواب «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» المميِّز لها عن غيرها» كـ: «النَّاطِقُ» بالنسبة لـ: «الْإِنْسَانِ».

(١) قوله: (وثانيها: فَصْلٌ) وهو: جزء الماهية الصادق عليها في جواب: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟». فـ «جزء الماهية» يخرج: النوع، والخاصة مطلقاً، والعَرَضُ العامُّ كذلك. و«الصادق عليها» مخرج للجزء المادي كـ: «الشَّفْءُ» للبيت. وفي جواب: «أَيُّ مَخْرَجٍ لِلْجِنْسِ». مثاله: «النَّاطِقُ»؛ لأنه إذا سُئِلَ عن «الْإِنْسَانِ» بـ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» فإنه كان «النَّاطِقُ» جواباً عنه؛ لأنه يميِّزه عنَّا بشاركه في الجنس.

وهو - أي: الفصل - لسان: ١ - لربِّه: وهو ما يميِّز الشيء عن جنسه القريب كـ: «النَّاطِقُ» لـ: «الْإِنْسَانِ». ٢ - وبعده: وهو ما يميِّز الشيء عن جنسه البعيد كـ: «الحَاسِسُ» لـ: «الْإِنْسَانِ». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٦٦).

(٢) قوله: (وهو جزء الماهية) فيخرج النوع. وقوله: «الصادق» يخرج الجزء المادي كـ: «الشَّفْءُ» لـ: «البيت». وقوله: «في جواب «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» فيخرج الجنس. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٦٧).



القول المسلم

- فخرج العَرَضُ العامُّ بقولنا: «صدق في الجواب»، والخاصَّةُ والفصلُ بقولنا: «في جواب ما هو؟»، والجنسُ بقولنا: «مُتَّفِقِينَ بالحقيقة»؛ لأنَّه إنَّما يصدقُ على المختلفين فيها. وإخراجُ الحدِّ عن هذه التَّعاريف الأربعة لا يَخْفَى إخراجُه من الأوَّل على تقدير الحاجة إلى إخراجِه.

هـ - (و) إِنَّمَا (خَاصٌّ) أَي: خاصَّةٌ، وحذَفَ «الثَّاء» ترخيماً بلا نداءٍ له؛ لأنَّه يجوزُ ترخييمُ غيرِ المنادى إن صلَحَ للنداء كما عَلِمَ في محلِّه.

• ويتبيَّن ما ذُكِرَ ببيان الفرق بين «مَا» و«أَيِّ» المذكورتين، وذلك أنَّ «مَا» إِنَّمَا يُسألُ بها عن حقيقة الشَّيء في أصل وَضعها، فإذا سُئِلَ عن حقيقة مختلفين أو مختلفاتٍ، فالحقيقةُ الجامعةُ للمختلفين أو المختلفاتِ هي الجنسُ.

وإذا سُئِلَ بها عن شيءٍ واحدٍ أو أكثرَ مع اتِّحاد الحقيقة، فُجَابُ بحقيقة المسؤول عنه، وهو النَّوعُ الصَّادِقُ على ذلك الواحد أو على تلك المتَّحدات في الحقيقة؛ لأنَّ النَّوعَ هو حقيقة ذلك الواحد، وهو الجامعُ للمتَّحدات المتَّحدة الحقيقة.

و«أَيِّ» إِنَّمَا يُسألُ بها عن مُميِّز الشَّيء عمَّا يشاركه في أمرٍ يعمُّه هو وغيره، ومعلومٌ أنَّ المميِّز لا يكونُ إلَّا فصلاً أو خاصَّةً، وأمَّا العَرَضُ العامُّ فلا يميِّزُ المسؤول عنه؛ لأنَّ الفرضَ أنَّه يعمُّ المسؤول عنه وغيره، فلا يُفِيدُ في التَّمييز ولا في بيان الحقيقة، فلا يُجَابُ به أصلاً؛ لأنَّ النَّوعَ إن سُئِلَ عن حقيقة فردٍ واحدٍ أو عن أفرادٍ متعدِّدةٍ متَّحدةٍ الحقيقة أُجِيبَ به مُجَمَّلاً، وإن سُئِلَ عن كُلِّي أُجِيبَ به مفصَّلاً، ويسمَّى حينئذٍ: «حدًّا».

- فمثالُ السُّؤالِ عن المُختلفات أن يقال: «مَا الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ وَالطَّائِرُ؟» فُجَابُ بِهِ «الْحَيَوَان»؛ لأنَّه جنسها، وهو الحقيقة الجامعة لها، وكذا عن اثنين.

- ومثالُ السُّؤالِ عن المتَّحدات أن يقال: «مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَخَالِدٌ؟»، أو: «مَا الصَّقَلِيُّ

القويسني

• ونالها: (عَرَضٌ) عامٌّ، وهو: «الكُلِّيُّ الخارجُ عن الماهية^(١) الصَّادِقُ عليها وعلى غيرها» ٥: «الماشي» بالنسبة لـ «الإنسان»، ولا يقع العَرَضُ العامُّ في الجواب.

(١) قوله: (ونالها: «عَرَضٌ» عامٌّ، وهو الكُلِّيُّ الخارجُ عن الماهية... إلخ) «الكُلِّيُّ» جنسٌ، والخارجُ عن الماهية مخرجٌ للجنس والفصل والنوع، والصَّادِقُ... إلخ مخرجٌ للخاصة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّيَّان» (ص: ٢٦٩).



القول المسلم

وَالزُّنْجِيُّ وَالرُّومِيُّ؟» فُجِبَ بـ: «الإنسان»؛ لأنه هو حقيقتها الجامعة لها، وهو النوع، وكذا السؤال عن واحدٍ منها.

ولو سُئِلَ عن كُلِّي وقيل: «مَا الإنسان؟» ل قيل: «هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وهو حُدُّه. ومثَالُ السُّؤالِ عَنِ الْمُمَيِّزِ أَنْ يُقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانَاتِ؟» فيقال: «النَّاطِقُ» منها، وهو الفصل، أو «الصَّاحِكُ»، وهو الخاصَّة.

● وَجْهٌ انْحِصَارِ الْكُلِّيِّ فِي الْخَمْسَةِ: أَنَّ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّ إِنَّمَا نَفْسُ الْحَقِيقَةِ وَهُوَ النَّوعُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسَهَا فَهُوَ إِنَّمَا دَاخِلٌ فِيهَا، أَوْ خَارِجٌ عَنْهَا:
وَالأَوَّلُ - وَهُوَ الدَّاخِلُ -: إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ أَعَمُّ مِنْ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ، أَوْ أَخَصُّ مِنْهَا، أَوْ مُسَاوِيًا، أَوْ مُبَايِنًا، وَالْقِسْمَةُ حَاصِرَةٌ.

- لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مُبَايِنًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجُزْءِ الدَّاخِلِ الصَّادِقِ عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يُمْكِنُ الْجَوَابُ بِهِ، وَالْمُبَايِنَ لَا يَصْدُقُ.

- وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ أَخَصُّ، وَلَا صَدَقَتِ الْمَاهِيَّةُ بِدُونِ بَعْضِ أَجْزَائِهَا، وَهُوَ مُحَالٌ.

- فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ أَعَمُّ أَوْ مُسَاوِيًا، وَالْأَعَمُّ هُوَ الْجِنْسُ، وَالْمُسَاوِي هُوَ الْفَصْلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ لِهَذَا.

وَالثَّانِي - وَهُوَ الْخَارِجُ -: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبَايِنًا، وَلَا لَمْ يَصْدَقْ عَلَى الْمَاهِيَّةِ، وَالْكَلَامُ فِي الصَّادِقِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَعَمُّ وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ، أَوْ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوِيًا وَهُوَ الْخَاصَّةُ لِاخْتِصَاصِهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَاصَّةِ هُنَا الْمُسَاوِي؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَقَعُ بِالْأَخَصِّ؛ لِخُرُوجِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَاهِيَّةِ عَنْهُ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ بِهِ غَيْرَ جَامِعٍ.

● وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ النَّوعَ الْمُعْرَفَ بِأَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفَقِينَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُسَمَّى بِالنَّوعِ الْحَقِيقِيِّ، وَأَمَّا الَّذِي يَسْمُونَهُ: «النَّوعَ الْإِضَافِيَّ» فَيُعْرَفُ: بِأَنَّهُ هُوَ الْكُلِّيُّ الْمَنْدَرُجُ تَحْتَ جَنَسٍ.

القول الثاني

● وَرَابِعُهَا: (نَوْعٌ) وَهُوَ: «الْكُلِّيُّ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّحِدِينَ فِي الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا

هُوَ؟» كـ: «إنسان»؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى «زَيْدٍ» وَ«عَمْرٍو» وَ«بَكْرٍ»، فَيَقَعُ جَوَابًا عَنْهَا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «مَا زَيْدٌ وَعَمْرٍو وَبَكْرٌ؟» فيقال في الجواب: «إنسان».



(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ بِلَا شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

• ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَهَا - وهو الجنس - ثلاثة أقسام: ١ - قريب، ك: «الْحَيَوَان» بالنسبة لـ «الإنسان».

القول المسلم

- وبينه وبين الحقيقي عموم وخصوص من وجوه: يجتمعان في نحو «الإنسان»؛ لأنه كليٌ اندرج تحت جنس، وهو كليٌ صادقٌ عند السؤال على المتفقين في الحقيقة، فهو حقيقي؛ وينفرد الإضافي في نحو «الْحَيَوَان»؛ لأنه إنما يقال عند السؤال عن المختلفين في الحقيقة، فلا يكون حقيقياً، وهو مندرجٌ تحت جنس، فهو إضافي، وكذا ينفرد فيما فوقه ك: الثامي والجسم؛ وينفرد الحقيقي بما يقال في السؤال عن المتفقين في الحقيقة، ولم يدخل تحت جنس، فلا يكون إضافياً بل حقيقياً، ومثّل له بـ «العقل» بناءً على أنه لم يدخل تحت جنس الجوهر، ولا تحت جنس العرض، وإنما تحته أشخاص تختلف بالمشخصات والعوارض، لا بالفصول.

• وقد عُلِمَ أَنَّ النَّاطِمَ لَمْ يَرْتَبِ الخمس على ما اقتضته رتبة التقديم والتأخير، بل أتى بها على ما سمح به النظم.

(٣٢) - ثُمَّ أَشارَ إِلَى تقسيم في الجنس فقال: (وَأَوَّلٌ) وهو الجنس فيه (ثَلَاثَةُ) أقسام (بِلَا شَطَطٍ) أي: بلا زيادة على الثلاثة:

١ - (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو الذي لا جنس تحته ك: «الْحَيَوَان»؛ إذ ليس تحته إلا الأنواع ك: الإنسان والفرس ونحوهما، ويسمى: «الجنس السافل».

٢ - (أَوَّلٌ) جنسٌ (بَعِيدٌ) وهو الذي لا جنس فوقه ك: «الْجَوْهَر»؛ إذ ليس فوقه إلا العوارض ك: الوجود؛ لأنه مشتقٌ من الوجود الذي هو عَرَضٌ عامٌّ للماهية، ويسمى: «الجنس الأعلى» و«جنس الأجناس».

القوليني

• (و) خامسها: (خَاصٌّ) أي: خاصّة، فحُدِثَ «الثاء» للضرورة، وهو: «الكَلْبِيُّ الخارج عن الماهية الخاص بها» ك: «الضَّاحِك» لـ «الإنسان».

(٣٢) - (وَأَوَّلٌ) أي: الجنس (ثَلَاثَةُ بِلَا شَطَطٍ) أي: بلا زيادة. (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو ما لا جنس تحته^(١)، بل تحته الأنواع ك: «الْحَيَوَان» فإنه لا جنس تحته، وإنما تحته الأنواع ك: «الإنسان» و«الفرس» ونحوهما. (أَوَّلٌ) جنسٌ (بَعِيدٌ) وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس^(٢) ك: «الْجَوْهَر»^(٣).

(١) قوله: (ما لا جنس تحته) أي: وفوقه الأجناس، ويسمى: «الجنس السافل».

(٢) قوله: (الأجناس) ويسمى: «العالي».

(٣) قوله: (ك: «الْجَوْهَر») وترك الجنس المنفرد؛ لأنه لم يظفر له بمثالي، ومثّل له بعضهم بـ «العقل» بناءً على جسيته.

اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الضُّبَّان» (ص: ٢٧٦).

٢ - وبعده، ك: «الجِسم» بالنسبة له.

القول المسلم

٣ - (أَوْ) جِنْسٌ (وَسَطٌ) وهو الَّذِي تحته جنسٌ وفوقه جنسٌ ك: «الجِسم»؛ إذ تحته جنسٌ وهو «الْحَيَوَان»، وفوقه جنسٌ وهو «الْجَوْهَر».

• ثمَّ الجنسُ الأعلى والأسفلُ لا يصحُّ تعدُّدهما؛ لامتناع أن يكون للماهية جنسان متساويان في العلوِّ أو السُّفل، فأخرى أكثر، كما يمتنع أن يكون لها فصلان متساويان؛ لأنَّ حكمة الواضع عند ملاحظة الماهية للوضع لها تقتضي أن يكون ما يدخلُ في تلك الماهية يُعتبر للإخراج عنه أو به، ويعتبرُ في ذلك ما جعله الحكيم في الخارج لتحصيل الفائدة النوعية، والوحدة تكفي في الإخراج وللفادة؛ إذ الزائد المساوي محضٌ ما حصل.

- مثلاً: إذا أراد الواضع أن يضعَ حدًّا للحقيقة الإنسانية، اعتبر الأجزاء التي بها تكملُ الحقيقة النوعية، كما فعل الحكيم في إيجادها، ومعلومٌ أنَّ آثارها إنَّما تتحقَّق بالنفس العاقلة، والذَّات التي تلبسها النفس وتوجدُ بها، وتلك الذَّات إذا تَوَملَ فيها وُجدت: جوهرًا ناميًا حسَّاسًا، فتضمُّ إلى النفس العاقلة، وكلُّ واحدٍ من هذه الأجزاء كافٍ في إخراج ما لا يوجدُ هو فيه عن الحقيقة وكافٍ في فائدته، حتَّى لو فُرض مساوٍ له كان في فائدته تحصيلُ الحاصل.

- ولا بدُّ من انتهاء الأجزاء في الحقيقة في السُّفل والعلوِّ، وإلَّا لزم التَّركُّب ممَّا لا يَتَهي.

- ولما كان الأعلى منها لشمول جميع الأنواع، لم يتعدَّد.

- ولما كان الأسفلُ لإخراج جميع ما يخرجُ بالتَّوسُّط، لم يتعدَّد، وإلَّا كان متوسطًا لا أسفلَ.

- وكذا الفصل، لما كان لإخراج جميع ما سوى النوع لم يتعدَّد.

- ولما كان المتوسطُ لإخراج بعض الأنواع دون بعض، جازَ تعدُّده على حسب تعدُّد

الأنواع.

- فالجوهَرُ مثلاً هو الأعلى لِجمعه جميع الأنواع التي ليست من جنس العَرَض، فامتنع تعدُّده؛ إذ لا يتعدَّد إلَّا بأعلى قُوَّه، وهو غيرُ موجود، أو بمساوٍ وهو مفقودٌ أيضًا؛ لكونه لو فُرض كتحصيل الحاصل، فينتفي لِفقدانه في نفس الأمر، ولعدم الفائدة.

القول يسن

(أَوْ) جِنْسٌ (وَسَطٌ) أي: متوسط، وهو ما فوقه جنسٌ وتحتَه جنسٌ ك: «الجِسم» فونه «الْجَوْهَر» وتحتَه «الْحَيَوَان».

٣ - ومتوسط، ك: «النَّامي» بالنسبة له.

وهو المُشارُ إليه بقوله: (وَأَوَّلُ... إلخ) البيت.



القول المسلم

- والجسم تحته؛ إذ يخرج به النوع الذي هو الجوهر الفرد.

- والنَّامي تحت الجسم؛ إذ يخرج به النوع الجامد ك: الحجر.

- والحساس تحت النَّامي؛ إذ يخرج به النوع الذي هو الشَّجر، وبه كمال الجنس السَّافل؛ إذ ليس تحته إلا الناطق لإخراج سائر الأنواع.

● وإذا تحقَّق أنَّ الأجزاء المتوسطة كلُّ يُخرج نوعاً لم يُخرجه ما فوقه لتكون لها الفائدة، وجب انتهاءها؛ لئلا يلزم وجود ما لا ينتهي من الأنواع، ووجود ما ينتهي من أجزاء الماهية.

● وقد تحقَّق بهذا أنَّ لا تعدُّ للعالي ولا للسَّافل، ولا لكلِّ واحدٍ بخصوصه من الأجزاء المتوسطة؛ لانتهاء فائدة التعدُّد، وإنما يتعدَّد المتوسط؛ لأنَّه لإخراج الأنواع المرتبة المتعدِّدة، فيتعدَّد على حسبها.

● فقد اتَّضح لك بهذا الكلام وجهُ عدم تعدُّد الفصل المُساوي، والجنس العالي والأسفل، ووجهُ تعدُّد المتوسط، والله الموفِّق بِمنه.

● ثمَّ الذي ظفَّر به من الأجناس ثلاثة أقسام كما تقدَّم:

١ - ما تحته جنسٌ وفوقه جنسٌ ك: «النَّامي»، وهو المتوسط.

٢ - وما فوقه جنسٌ وليس تحته جنسٌ ك: «الحَيَّوان»، وهو السَّافل.

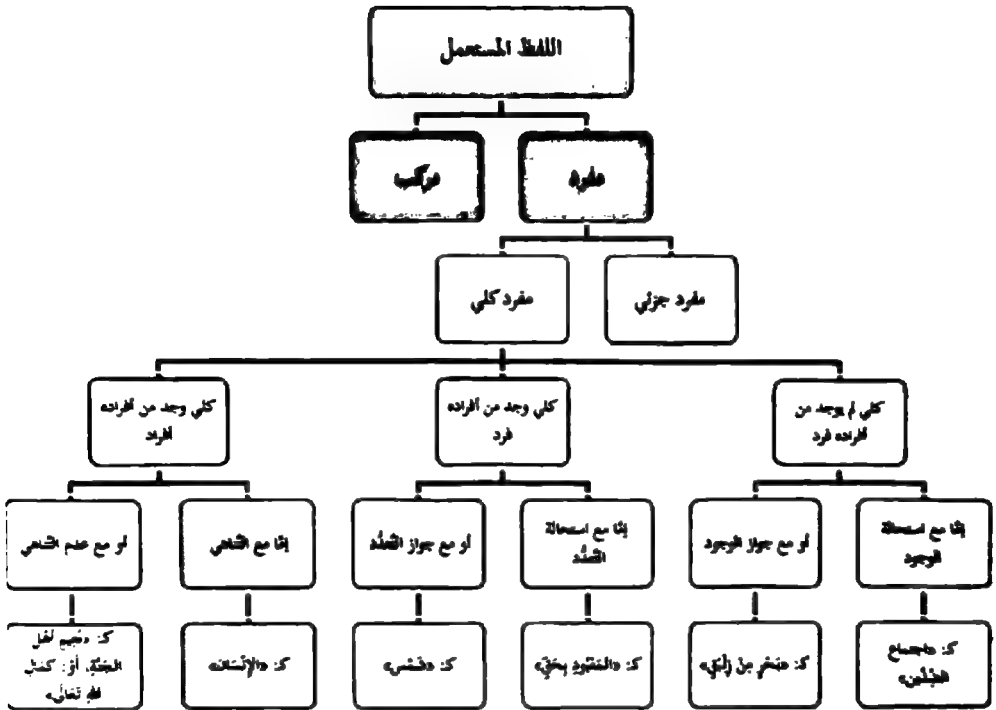
٣ - وما تحته جنسٌ وليس فوقه جنسٌ ك: «الجَوْهر»، وهو العالي.

● وأما ما ليس فوقه ولا تحته جنسٌ، فلم يُظفر له بمثالٍ محقَّق، وإن صحَّ عقلاً وجوده، وقد يُمثَّل له ب: «العقل»؛ بناءً على مذهب الفلاسفة من أنَّه لا يدخلُ تحت جنس الجوهر ولا جنس العَرَض، وبناءً على أنَّ ما تحته من العقول أنواعٌ لا أفراد.



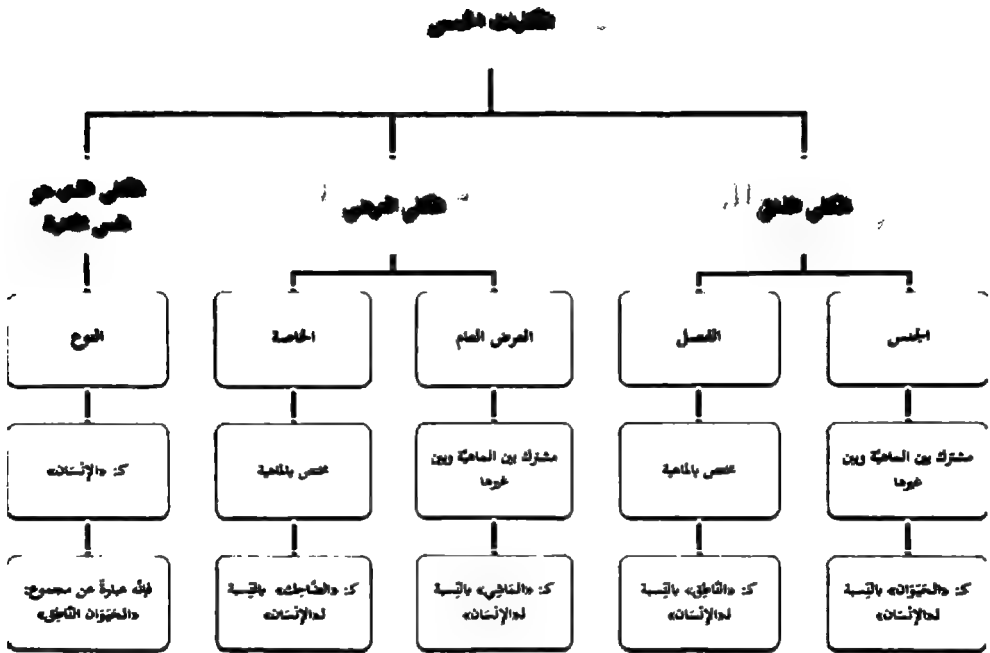
الفوينسي

أقسام اللفظ المستعمل

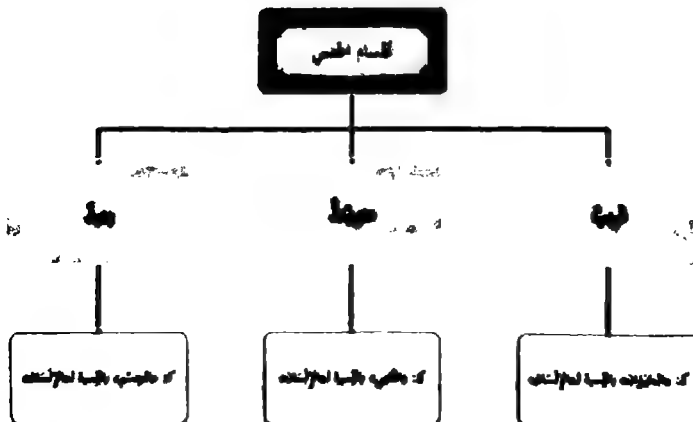




الكلمات الخمس



أقسام الجنس



نَمْ قَالَ :

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

- (٣٣) وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةٌ أَقْسَامٌ بِلَا نُقْصَانٍ
(٣٤) نَوَاطِؤُ تَشَاكُكٍ تَخَالَفُ وَالْإِشْرَاقُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

القول المعظم

[[فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي]]

(فَصْلٌ) فِي تَقْسِيمِ آخِرِ فِي الْأَلْفَاظِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعَانِي الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ فِي الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ الْقَسْمَيْنِ؛ أَعْنِي: اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، وَاتِّحَادُهُمَا مَعًا، أَوْ اتِّحَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

- فَإِذَا تَعَدَّدَتِ الْأَلْفَاظُ وَكَانَ كُلُّ لَفِظٍ لِمَعْنَى مُبَايِنًا لِمَعْنَى الْآخَرِ فِي مَفْهُومِهِ ك: «الإنسان» و«الفرس» و«الطائر»، فِتِلْكَ الْأَلْفَاظُ مُبَايِنَةٌ؛ لِتَبَايُنِ مَفَاهِيمِهَا.

وقولنا: «مُبَايِنًا لِمَعْنَى الْآخَرِ فِي مَفْهُومِهِ» لِيَدْخُلَ فِي التَّبَايُنِ مَا بَيْنَهَا الْإِطْلَاقُ عَلَى مُصَدِّقٍ وَاحِدٍ ك: «السِّيفِ» و«المِهْنَدِ» و«الصَّارِمِ»؛ لِاخْتِلَافِ مَفَاهِيمِهَا، وَمَا بَيْنَهَا مَنَاسِبَةُ الْإِشْتِقَاقِ ك: «الْعِلْمِ، وَالْعَالِمِ» و«الحديدِ، وَالْحَدَّادِ».

- وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّدِ الْأَلْفَاظُ وَالْمَعَانِي مَعًا، فَإِنَّ اتِّحَادَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعًا، وَكَانَ الْمَعْنَى كُلِّيًّا، فَإِنَّ اسْتَوَى الْمَعْنَى فِي الْأَفْرَادِ الَّتِي اشْتَرَكَتْ فِيهِ ك: معنى «الإنسان» الَّذِي هُوَ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»؛ لِأَنَّهُ فِي «زَيْدٍ» كَهُو فِي «عَمْرٍو»، فَالْلَفْظُ مُتَوَاطِئٌ؛ لِتَوَاطُئِ الْأَفْرَادِ فِي مَعْنَاهُ.

- وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْ فِيهَا ك: معنى «البياض» فَإِنَّهُ فِي «الثَّلْجِ» أَشَدُّ مِنْهُ فِي «العَاجِ»، وَكَ: «الوجود» فَإِنَّهُ فِي «الْقَدِيمِ» أَسْبَقُ مِنْهُ فِي «الْحَادِثِ»، وَكَ: «الثَّوْرُ» فَإِنَّهُ فِي «الشَّمْسِ» أَقْوَى مِنْهُ فِي «السَّرَاجِ»، فَالْلَفْظُ مُشْكَكٌ؛ لِتَشْكُكِ النَّظَرِ فِي مَعْنَاهُ هَلْ لَفْظُهُ مُتَوَاطِئٌ؟ نَظَرًا لِمَا بِهِ تَمَائُلُ الْأَفْرَادِ فِيهِ، أَوْ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ تِلْكَ الْمَصَادِيقِ نَظَرًا لِمَا بِهِ التَّخَالَفُ.

- وَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ فَقَطْ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّدٌ، ك: لَفْظُ «العين» ل: «البَاصِرَةِ» و«الذَّهَبِ» و«الْبَيْضَةِ» و«الْجَاسُوسِ»، فَالْلَفْظُ مُشْتَرَكٌ؛ لِتَشَارِكِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ فِيهِ.

القول المعظم

[[فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي]]

(فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي) وَنِسْبَةُ مَعْنَى لَفِظٍ إِلَى مَعْنَى لَفِظٍ آخَرَ، وَنِسْبَةُ لَفِظٍ إِلَى لَفِظٍ آخَرَ لِيَدْخُلَ التَّرَادُفُ.



(٣٣) وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نَفْصَانِ

(٣٣ - ٣٤) - أقول: اللَّفْظُ: إمَّا أن يكون واحداً أو متعدداً، وعلى كلٍّ فالمعنى: إمَّا أن يكون واحداً، أو متعدداً، فالأقسام أربعة.

القول المسلم

- وإن اتحد المعنى فقط واللَّفْظُ متعدّدٌ ك: «الإنسان، والبشر»، و«القيود، والجلوس»، و«القيام، والوقوف»، فاللَّفْظُ مترادفٌ؛ لأنَّ كلَّ فردٍ منه يعقُبُ الآخرَ في المعنى، ويأتي أثره كالرَّدِيفِ على الدَّابَّةِ.

● وقد تبيّن بهذا:

- أنَّ التَّوَاتُؤَ والتَّشْكُكَ إمَّا هما عند اتِّحاد المعنى واللَّفْظِ الدَّالُّ عليه، وأنَّهما إمَّا يُتصَوَّران في الكلِّيِّ لا في الجزئيِّ.

- وأنَّ التَّبايُنَ إمَّا هو عند تعدُّد اللَّفْظِ الدَّالِّ والمعنى المدلول، ويسمَّى أيضاً: «التَّخَالُف».

- وأنَّ الاشتراكَ إمَّا هو عند اتِّحاد اللَّفْظِ الدَّالِّ وتعدُّد المعنى المدلول لذلك اللَّفْظِ.

- وأنَّ التَّرادُفَ إمَّا هو عند اتِّحاد المعنى وتعدُّد اللَّفْظِ الدَّالِّ عليه.

(٣٣) - وإلى هذا التَّقْسيم أشار بقوله: (وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ) الموضوع (لِلْمَعَانِي) الَّتِي وُضِعَتْ لها تلك الألفاظ في الجملة.

القويسني

(٣٣ - ٣٤) - (وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي)^(١) أي: مع المعاني على أنَّ «اللام» بمعنى «مع».

والمرادُ بـ«المعنى» ما يُعْنَى؛ أي: يُقصد، فيشمل الأفراد.

(١) قوله: (ونسبة الألفاظ للمعاني) اعلم أنَّ التَّسْبِ الخمسة الآتية أربعة أقسام؛ لأنَّ ثنتين منها بين معنى اللَّفْظِ وأفراده وهما: «التَّوَاتُؤُ» و«التَّشْكُكُ»، وواحدةٌ بين اللَّفْظِ ومعناه وهي: «الاشتراك»، وواحدةٌ بين اللَّفْظِ ولفظ آخر وهي: «التَّرادُفُ»، وواحدةٌ بين معنى لفظٍ ومعنى لفظ آخر وهي: «التَّبايُنُ»، وما قد يقع من الحكم بالتَّبايُنِ بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إليها نفسها.

إذا علمت ذلك علمت أنَّ في التَّرجمة قصوراً؛ لأنَّها لا تنفي إلا بنسبتين، ولمَّا كان ظاهر قول المصنّف: «وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي» لا ينفي إلا بالتَّبايُنِ بين اللَّفْظِ ومعناه، احتاج الشَّارح إلى التَّكْلُفِ الآتي.

وفي على المصنّف:

١ - التَّساوي وهو: الاتِّحاد ماصداً والاختلاف مفهوماً؛ كما في: «الكاتب بالقرّة، والصَّاحك بالقرّة».

٢ - العموم والخصوص الوجهي وهو: اجتماع الشَّيْئين في مادّةٍ وانفراد كلٍّ منهما في أخرى؛ كما في: «الإنسان،

والأبيض».

(٣٤) تَوَاطَوْ تَشَاكُكٌ تَخَالَفٌ وَلَا فِتْرَاكٌ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

القول المسلم

• وإنما قلنا كذلك؛ لأنه لا يشترط فيما ذكر وضع المجموع للمجموع، ولأن الألفاظ التي قُوِيَتْ بما لم تُوضَع لها من المعاني أصلاً لا يُتَصَوَّرُ فيها التَّقْسِيمُ.

(خَمْسَةُ أَقْسَامٍ) أي: تنشأ عن تلك النسبة خمسة أقسام، وإنما فسرناه بذلك؛ للعلم بأن النسبة لا تنقسم بما ذكر بنفسها، بل هي منشأ الأقسام الخمسة الناشئة عن نسبة الألفاظ الموضوعية للمعاني التي وُضِعَتْ لها تلك الألفاظ في الجملة كما ذكر سابقاً.

هي (بِلَا نَقْصَانٍ) منها ولا زيادة عليها:

(٣٤) - ١ - (تَوَاطَوْ) وتقدّم ما يُفِيدُ أَنَّهُ هو كون معنى اللفظ مستوياً في أفرادهِ ك: معنى

«الإنسان».

القويسني

ومتعلّق النسبة محذوف؛ أي: لبعضها، ففي الكلام حذف؛ أي: ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها لبعض: (خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نَقْصَانٍ) ولا زيادة؛ لأن اللفظ^(١) إمّا كليّ أو جزئيّ.

- والأوّل: إن كان معناه واحداً:

١ - فإن كان^(٢) مُستوياً في أفرادهِ^(٣)، فالنسبة بينه وبين أفرادهِ: (تَوَاطَوْ) وهو القسم الأوّل من الخمسة؛ ك: «الإنسان»، فإن معناه لا يختلف في أفرادهِ^(٤)، ويسمّى ذلك المعنى: «متواطئاً»؛ لتواطى أفرادهِ؛ أي: توافقهما فيه، فإنّ أفراد «الإنسان» كلّها متوافقة في معناه من

= ٣- والعموم والخصوص المطلق هو: اجتماع الثبنيين في مادّة وانفراد أحدهما فقط في أخرى؛ كما في: «الإنسان، والحيوان».

ويمكن إدراج هاتين النسبتين في «التباين»، بأن يُراد به ما يشمل التباين الجزئي، بل والتي قبلها في «التّرادف» بأن يُراد به الاتّحاد ماصداً؛ سواء كان مع اتّحاد المفهوم أو اختلافه. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٢٨٢).

(١) قوله: «اللفظ... إلخ» أي: المفرد.

(٢) قوله: «فإن كان» أي: المعنى.

(٣) قوله: «في أفرادهِ» أي: اللفظ.

(٤) قوله: «لا يختلف في أفرادهِ» وألاً، بأن اختلف فيها، فالنسبة بينهما: «تَشَاكُكٌ» ويُقال: تَشَكُّكٌ ك: «الثور»، فإنّ في الشّمس أقوى منه في القمر.

ويسمّى اللفظ في الأوّل: «متواطئاً» كمعناه، وفي الثّاني: «متشككاً» كمعناه. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصّبّان» (ص: ٢٨٦).



١ - فمثال اتِّحَادِ اللَّفْظِ والمعنى: «إِنْسَانٌ».

٢ - ومثال اتِّحَادِ اللَّفْظِ وتعدد المعنى: «عَيْنٌ»، فإنه يُطلق على: البَاصِرَةِ، والجَارِيَةِ، وغيرهما.

فالفِصْمُ الأوَّلُ: إن اتَّحَدَ المعنى في أفرادهِ سُمِّيَ: كلياً مُتَوَاطِعاً ك: «الإنسان».

القول المسلم

٢ - وَ(تَشَاكُكٌ) وتقدّم ما يُفِيدُ أَنَّهُ هو كون معنى اللَّفْظِ متفاوتاً في مصدُوقاته ك: معنى «البياض».

٣ - وَ(تَخَالَفٌ) أي: تبايُنٌ، وتقدّم ما يُفِيدُ أَنَّهُ هو كونُ المعاني متعدّدةً لألفاظٍ متعدّدةٍ ك: «الإنسان» و«الفرس» لِمَعْنِيَهُمَا.

٤ - وَ(الاشْتِرَاكُ) وتقدّم ما يُفِيدُ أَنَّهُ كون اللَّفْظِ الواحد تشترُكُ فيه معانٍ أو مَعْنِيَانِ، ك: لفظ «العين» لِمَعْنِيِهِ.

القويضي

الْحَيَوَانِيَّةِ وَالنَّاطِقِيَّةِ، وإنَّما الاختلافُ بينهما بعوارضٍ خارجيّةٍ ك: البياض، والسّود، والطّول والقصْر.

٢ - فإن كان معناه مختلفاً^(١) في أفرادهِ ك: «الثور»، فإنَّ معناه في «الشَّمْسِ» أقوى منه في «القمر»، وك: «البياض» فإنَّ معناه في «العاج» أقوى منه في «الثوب»؛ فالنسبةُ بينه وبين أفرادهِ: (تَشَاكُكٌ)، ويقالُ للمعنى: مُشْكَكٌ؛ لأنَّ النَّاظِرَ إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظَنَّهُ متواطئاً كمعناه، وفي الثَّانِي مُشْكَكاً كمعناه.

- وإذا نظر بين معنى اللَّفْظِ وبين معنى لفظٍ آخر:

٣ - فإن لم يصدق أحدهما على شيءٍ ممَّا صدق عليه الآخر، فالنسبةُ بينهما (تَخَالَفٌ) أي: تبايُنٌ ك: «الإنسان» و«الفرس»؛ ويسمَّى معناهما: «متبايِنٌ» كلفظهما.

٤ - وَ(و) اللَّفْظُ المفرد إن تعدّد معناه ك: «عين» للباصرة والجارية، وك: «مُخَفَّدٌ»^(٢) بوزن «مُثَبَّر» لطرف الثوب والقَدَحِ الَّذِي يُكَالُ بِهِ، فالنسبةُ بينه وبين ما له من المعاني: (الاشْتِرَاكُ)؛ لاشتراك المعنيتين في اللَّفْظِ الواحد.

(١) قوله: (مختلفاً) أي: متفاوتاً. اهـ

(٢) قوله: (وك: «مُخَفَّدٌ») أي: وضع «المُخَفَّد»، وضع لطرف الثوب والقَدَحِ، وسواء تعدّد وضعه من لفظٍ واحدٍ أو من

لغات مختلفة، نَحْنُ عليه الفخر في «الملخص». اهـ ملوي. انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٨٧).

وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سُمي: كلياً مُشْكِكاً كـ: «التيار»، فإن معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلاً.

والقسم الثاني: وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدّد المعنى؛ يُسمى: مُشْتَرِكاً.

٣ - ومثال ما تعدّد فيه اللفظ واتحد المعنى: «إِنْسَانٌ» و«بَشَرٌ»، فهما: مُتَرَادِفَانِ، والنسبة بينهما: التّرادف.

٤ - ومثال ما تعدّد فيه اللفظ والمعنى: «إِنْسَانٌ» و«فَرَسٌ»، فهما: مُتَبَايِنَانِ، والنسبة بينهما: التّباين.

فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله: (وَنَسَبَةُ الْأَلْفَاظِ ... إلخ) اليّين، ومُرَدُّ بِ«التَّخَالُفِ»: التّباين.

القول المسلم

٥ - و(عَكْسُهُ) أي: عكس الاشتراك هو: (التّرادف) وتقدّم ما يُعَيّد أنّه هو كون اللفظ متعدّداً والمعنى واحداً كـ: «الجلوس» و«العودة» لمعناهما.

وكونه عكس الاشتراك ظاهراً؛ لأنّ الأوّل مرجعُه لتعدّد المعنى دون اللفظ، والثّاني مرجعُه لتعدّد اللفظ دون المعنى، فأشبه ما وقع بينهما عكس القضية في وصف ما تقدّم من الأوّل بوصف ما تأخّر من الآخر، كالقضية مع عكسها.

القويهي

٥ - وإن تعدّد اللفظ واتحد المعنى كـ: «الإِنْسَان» و«البَشَر»، فالنسبة بين التّلفظين: «التّرادف» كما قال: و(عَكْسُهُ) أي: وعكس الاشتراك وهو تعدّد اللفظ مع اتحد المعنى (التّرادف) لترادف التّلفظين على المعنى الواحد.



نَمْ قَالَ:

● (٣٥) وَاللَّفْظُ إِذَا طَلَبَ أَوْ خَبِرَ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ سَنَدٍ

(٣٦) أَمْرٌ مَعَ اسْتِغْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي قَالَتِ مَاسُ وَقَعَا

(٣٦ - ٣٥) - أقول:

اللفظ: إن احتمل الصدق والكذب فهو: خبر ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإن وُجد معناه به فهو:

طلب أي: إنشاء؛ كقولك: «اعْلَمْ يَا زَيْدٌ».

القول المسلم

(٣٥) - ثم نبه على تقسيم آخر في اللفظ المركب بعد أن فرغ من الكلام على المفرد،

وكان ينبغي له تأخيرُهُ إلى ما بعد المعرفات؛ لأنه أنسب بالقضايا منه بالمفردات، فقال:

(وَاللَّفْظُ) المركب المفيد: (إِذَا طَلَبَ) للفعل بالقصد الأول، (أَوْ) إمَّا (خَبِرَ) وسيأتي تعريفه.

(وَأَوَّلُ) وهو طلب الفعل بالقصد الأول (ثَلَاثَةَ) أقسام (سَنَدٍ) الآن:

(٣٦) - الأول منها: (أَمْرٌ) أي: ما يسمَّى: «أمرًا»، وهو طلب الفعل (مَعَ اسْتِغْلَا) أي: مع

عَدُ الأمر نفسه عَالِيًا وإن لم يكن عَالِيًا في نفسه، فالاستعلاء المطابق كقول السَّيِّد لعبده على وجه

القويضي

(٣٥ - ٣٦) - (وَاللَّفْظُ) أي: المستعمل:

١ - (إِذَا طَلَبَ): إن أفاد الطلب ك: «اضْرِبْ»^(١) و«لَا تَقُمْ».

٢ - (أَوْ خَبِرَ): إن احتمل الصدق أو الكذب ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(وَأَوَّلُ)^(٢) مبتدأ والمسوَّغ له إرادة التفصيل، (ثَلَاثَةَ) خبره، (سَنَدٍ) في البيت عقبه.

والتقسيم لطلب الفعل دون طلب الترك كما يفيدُه قوله: (أَمْرٌ) وهو ما دلَّ على طلب الفعل

بذاته ك: «اضْرِبْ». (مَعَ اسْتِغْلَا)^(٣) أي: مع إظهار الطالب^(٤) العلوَّ على المطلوب منه،

(١) قوله: ك: «اضْرِبْ» إشارة إلى أن الطلب: طلب فعل، وهو الذي قسمه المصنّف بقوله: «وَأَوَّلُ ثَلَاثَةَ... إلخ»،

وقوله: «وَلَا تَقُمْ... إلخ» إشارة إلى طلب الترك، وهو التَّهْيِ كقولك: «لَا تَضْرِبْ». اهـ «ملوي» يتصرف. انظر:

«حاشية الضُّبَّان» (ص: ٢٨٨).

(٢) قوله: (وَأَوَّلُ) وهو الطلب.

(٣) قوله: (مَعَ اسْتِغْلَا) أي: حالة كونه مع استعماله أي: طلب العلو. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الضُّبَّان» (ص: ٢٩٠).

(٤) قوله: (مع إظهار الطالب) أي: سواء كان عَالِيًا في نفس الأمر أو لا. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الضُّبَّان» (ص: ٢٩٠).

والأول يأتي عند قوله: «مَا اخْتَلَّ الصَّنَقُ لِذَايِهِ جَزَى ... إلخ» اليث.

القول المعلم

الاستعلاء: «قُمْ لِحُكْمَتِكَ». والاستعلاء الغير المطابق كقول العبد لسيده على وجه الاستعلاء، «أَطْعِمْنِي».

- (وَعَكُّهُ دُعَا) أي: والثاني منها وهو المسمى: «دعاء» عكسه، أي: خلافه، وهو طلب الفعل مع عدم الاستعلاء، بل مع الخضوع والتثلل.

وظاهره: أَنَّ مجردَ التَّكَلُّبِ مع الخضوع والتثلل يُسَمَّى: «دعاء»، وإن كان الثَّانِي عَيْنٍ، فيشملُ قَسَمِينَ كما قبله، فقولُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ على وجه التثلل: «قُمْ» يكونُ دعاءً، كقولِ العبد لسيده على وجه الخضوع: «أَطْعِمْنِي».

- (وَفِي التَّسَاوِي، فَالْتِمَاسٌ وَقَعًا) أي: والثالث من تلك الأقسام ما يسمى: «الْتِمَاسٌ»، وهو طلبُ الفعل الواقع من مُساوٍ للمطلوب، وشرطُ التَّسَاوِي في الالتماسِ يحتملُ أن يكونَ باعتبارِ عَدِّ الطَّالِبِ نَفْسَهُ كذلك وإن كان أعلى أو أدنى، فيشملُ ثلاثة أقسام: طلبُ المساوي في نفس الأمر، وطلبُ الأدنى، وطلبُ الأعلى، ويحتملُ أن يكونَ باعتبارِ نفسِ الأمرِ فلا يتورعُ إِلَّا القسمُ الأول.

● ولِئَمَّا حَمَلْنَا «التَّكَلُّبَ» في كلامه على طلبِ الفعل بالقصدِ الأول؛ لتقسيمه له إلى ذمير والدُّعاء والالتماس، والمُتَقَرِّبُ لذلك هو التَّكَلُّبُ المذكور.

● وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِالتَّكَلُّبِ مطلقه، فيشملُ الصَّريحَ؛ سواءً كان بصيغة «افْعَلْ» أو «يُفَعَّلْ»، أو باسمِ الفعل ك: «فَرَّالٍ»، ويشملُ: الاستفهام والعرض والتَّحْضِيزُ والتَّمْنِي والتَّرجِي والنَّهْيُ.

- ولِئَمَّا لم يكن الاستفهام أمراً بالقصدِ الأول؛ لِأَنَّهُ سَوَالٌ عَنِ الْوَاقِعِ أو عَنْ مَا سَيَكُونُ.

القول مبني

(وَعَكُّهُ) أي: طلب الفعل لا مع استعلاء، بل مع خضوع وإظهارِ الطَّالِبِ^(١) الانخفاض عن المطلوب منه: (دُعَا) أي: يسمى بذلك في الاصطلاح.

(وَالْتِمَاسٌ) أي: طلب الفعل لا مع استعلاء، بل مع خضوع وإظهارِ الطَّالِبِ^(٢) الانخفاض عن المطلوب منه: (دُعَا) أي: يسمى بذلك في الاصطلاح.

(وَالْتِمَاسٌ) أي: طلب الفعل لا مع استعلاء، بل مع خضوع وإظهارِ الطَّالِبِ^(٣) الانخفاض عن المطلوب منه: (دُعَا) أي: يسمى بذلك في الاصطلاح.

(١) قوله: (إظهارِ الطَّالِبِ) أي: كقول الخادم لسيده: «أَطْعِمْنِي» وقمًا فهو دعاء.

(٢) قوله: (الْتِمَاسٌ) أي: يسمى التماساً كقول بعض الحكمة لبعض: «أَطْعِمْنِي».

(٣) قوله: (وَقَعًا) بالتثنية الإطلاق. اهـ ملوي. انظر: حاشية الضَّيَّانَ (ص: ٢٩٠).

والثاني ثلاثة أقسام؛ لأنه:

- ١ - إن كان من مُسْتَعْلٍ؛ كقول المَخْدُوم لِخَادِمِهِ: «اسْقِنِي مَاءً»، فهو: أَمْرٌ.
- ٢ - وإن كان من الأدنى؛ كقول الخَادِم لسيِّدِهِ: «أَعْطِنِي دِرْهَمًا»، فهو: دُعَاءٌ.
- ٣ - وإن كان من مُسَاوٍ يُسَمَّى: التَّمَاثُلُ؛ كقول بعض الخَدَمَةِ لبعض: «أَعْطِنِي عِمَامَتِي».

القول المسلم

وصريخُهُ استخراجهُ ما عند المُخاطَب في أمرين جُهِلَ الواقعُ منهما، فليس كـ«أَفْعَلْ» في الدلالة على خصوص طلب إيجاد الفعل، ولكن يَتَضَمَّنُ عرفاً إظهارَ الرُّغْبَةِ في الإخبار عن ما وقع أو يقع، وفي ضمن ذلك طلبُ الإخبار.

- وأَمَّا العَرَضُ والتَّحْضِيضُ فمدلولُهُما إظهارُ الرُّغْبَةِ في الفعل، وأصلُهُما الاستفهام، ويتضمَّنَانِ عرفاً طلبَ الفعل، فليسا دالَّينِ بالقصد الأول على طلب الفعل كدلالة «أَفْعَلْ».

- وأَمَّا النَّهْيُ فإذا بُنِيَ على أَنَّهُ لطلب نفي الفعل لم يدلَّ على طلب الفعل قصداً؛ إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ طلبه بناءً على أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يقتضي الأمر بضدِّهِ.

- وأَمَّا التَّمَنِّي والترجِّي فإذا قيل: «لَيْتَكَ تَفْعَلُ»، «لَعَلَّكَ تَفْعَلُ»، فمدلولُهُما بالقصد الأول إظهارُ محبَّةِ الفعل وتَمَنِّيهِ، أو رجاءُهُ، ويلزمُ ذلك عرفاً طلبُهُ.

وإذا حِيلَ الكلامُ على هذا كان قوله: «وَأَوَّلُ... إلخ» تفصيلٌ في بعض ما اشتمل عليه، ويكونُ في الكلام ثبُتُ الاستخدام: وهو أن يُعادَ الضَّمِيرُ على لفظٍ مراداً به خلاف ما أُريد به أولاً. القويضي

وهذا التَّقْسِيمُ الَّذِي مشى عليه النَّازِمُ طريقةً لبعضهم، والرَّاجِحُ تسمية الكلِّ: «أمرأ»، أو الغرضُ من التَّقْسِيمِ بيان الخبر^(١)؛ لأنَّ المنطقي لا يَبْحَثُ إِلَّا عَنِ الخبر، ولا يَبْحَثُ له عَنِ الطَّلَبِ بأقسامه.



(١) قوله: (أو الغرض من التَّقْسِيمِ بيان الخبر... إلخ) أي: فذكر غير الخبر من الطَّلَبِ، وأقسامه، والنَّسَبِ الخمس استطرادي.

وأقول: هذا غير ظاهري؛ أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنَّ المصنَّفَ قد ميَّزَ الخبر في باب القضايا بآتم من تمييزه له هنا؛ لأنَّه ذكر هناك تعريفه، وأنَّه يرادف القضية، فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك. وأما ثانياً: فَلأنَّه لا يظهر أنَّ ذكر النَّسَبِ الخمس السَّابِقَةِ في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتَّجَسُّع، وإن ظهر أنَّ ذكر الطَّلَبِ وأقسامه على سبيل الاستطراد والتَّجَسُّع. اهـ حاشية الضَّحَّان (ص: ٢٩٧).

وهذا معنى قوله: (وَاللَّفْظُ إِنَّمَا كَلْبٌ أَوْ خَبْرٌ ... إلخ) البيتين، وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول.



القول المعلوم

● ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَمْلَ مَعَ كَوْنِهِ فِيهِ بُعْدٌ مَا، يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْحَصْرَ فِي كَلَامِهِ لَا يَصَحُّ أَيْضاً؛ لِيُخْرَجَ مَا لَيْسَ أَمْرًا وَلَا خَبْرًا، كَلَفْظُ «يَعْتُ» وَ«اشْتَرَيْتُ»، وَجُمْلَةُ الْقِسْمِ غَيْرِ الْجَوَابِيَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِنْشَاءٌ وَتَنْبِيْهُ، لَا خَبْرٌ وَلَا طَلْبٌ.



الفويصني



نسبة الألفاظ للمعاني

ك: معنى «الإنسان» الذي هو: «الخنثيان الشاذل»؛ لأنه في «جذ» كهو في «عصرو»	أحد اللفظ والمعنى معاً، وكان المعنى كلياً، واسوى المعنى في الأفراد التي اختلفت فيه	الشروط	نسبة الألفاظ للمعاني
ك: معنى «البحر» فإنه في «الفتح» أخذ منه في «العا»	أحد اللفظ والمعنى معاً، وكان المعنى كلياً، ولم يسو المعنى في الأفراد التي اختلفت فيه	الشكل	
ك: لفظ «العين» لـ «الباصرة» و«الغيب» و«البصيرة» و«الجسوس»	أحد اللفظ فقط والمعنى متعدّد	الإشراك	
ك: «الإنسان، والبشر»، و«القصوف والجلوس»، و«القيام، والوقوف»	أحد المعنى فقط واللفظ متعدّد	الأفراد	
ك: «الإنسان» و«الفرس» و«الطائر»	تعدّدت الألفاظ وكان كل لفظ لمعنى مابداً لمعنى الآخر في مفهومه	القياس	
كما في: «الكتاب بالقوّة، والشاحك بالقوّة»	وهو: الاتحاد ماصلاً والاختلاف مفهوماً	التساوي	
كما في: «الإنسان، والأبيض»	وهو: اجتماع الشئين في مادّة والفرد كلياً منهما في أخرى	العموم والخصوص الوحداني	
كما في: «الإنسان، والحيوان»	وهو: اجتماع الشئين في مادّة والفرد أحدهما فقط في أخرى	العموم والخصوص المطلق	

نَمْ قَالَ :

(فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)

- (٣٧) الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَفُوعِ
 - (٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا فَإِنَّهُ كُُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا
 - (٣٩) وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةُ
- (٣٧ - ٣٩) - أقول :

الْكُلُّ: هو المجموع المحكوم عليه؛ كقولك: «أهل الأزهر علماء»؛ إذ فيهم من لم يتم للعلم راحة.

القول المسلم

(فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)

(فَضْلٌ فِي) بيان الفرق بين (الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ) وَ الفرق بين (الْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ اشتركا في المادَّة اللَّفْظِيَّةُ، فقد يُتَوَهَّمُ التَّرَادُفُ فِي ذَلِكَ.

- ثُمَّ إِنَّ لَفْظَ «كُلِّ» مَوْضُوعٌ لِمَجْمُوعِ أَشْيَاءٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ جُزْءٌ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ، فَمَوْضُوعُهُ تَصَوُّرِيٌّ، وَلَفْظُ «الْكُلِّيَّةِ» مَوْضُوعٌ اصْطِلَاحًا لِقَضِيَّةٍ حُكِمَ فِيهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ، فَمَوْضُوعُهُ تَصْدِيقِيٌّ، وَالْجُزْءُ بَعْضُ الْكُلِّ، فَمَدْلُولُهُ تَصَوُّرِيٌّ كَالْكُلِّ، وَالْجُزْئِيَّةُ مَوْضُوعُهَا قَضِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ فِيهَا عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ، فَمَدْلُولُهُ تَصْدِيقِيٌّ.

(٣٧) - (الْكُلُّ) أَي: حُكْمُ الْكُلِّ هُوَ (حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ) أَي: مَجْمُوعُ أَشْيَاءٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ، كَقَوْلِنَا: «مَوْلَاةُ الْعَشْرَةِ يَحْمِلُونَ هَذِهِ الصَّخْرَةَ»، إِذَا فُرِضَ أَنَّ بَعْضَ الْعَشْرَةِ لَا يَسْتَطِيعُ حَمْلَهَا، هَذَا حُكْمُ الْكُلِّ فِي الْإِبْتَاتِ.

القويضي

(فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)

وَلَمَّا ذَكَرَ الْكُلِّيَّ^(١) وَالْجُزْئِيَّ اسْتَطَرَدَ فَذَكَرَ مَا يَشَارِكُهُمَا فِي الْمَادَّةِ، وَهُوَ الْكُلُّ وَالْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْءُ وَالْجُزْئِيَّةُ، فَقَالَ: (فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ).

(٣٧) - (الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ) أَي: عَلَى جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَجْمُوعَةً؛

(١) قوله: (الْكُلِّيُّ) هو ما أفهم الاشتراك، والجزئي: هو ما لم يفهم الاشتراك. اهـ



والكلية: الحكم على كل فرد؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَابِلٌ لِلْفَهْمِ».
والجزئية: الحكم على بعض الأفراد؛ كقولك: «بَعْضُ أَهْلِ الْأَزْهَرِ عُلَمَاءٌ».
والجزء: ما ترُكِب منه ومن غيره كلٌّ؛ كـ: «السَّمَرِ وَالْخَيْطِ» للحصير، فكلُّ منهما يُقال له: جُزءٌ، والحصيرُ: كلٌّ.

وأشار المصنّف بقوله: (كَكُلِّ ذَاكَ... إلخ) إلى حديث ذي اليدين المشهور، لما قال للمصطفى ﷺ: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، فقال ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»^(١)
القول المسلم

وأما حكمه في السلب فهو النفي عن المجموع، كقولنا: «مَا أُعْطِيََتْ كُلُّ الْعَشْرَةِ»، ولا يُنافي الثبوت للبعض، بل الغالب في استعماله الثبوت للبعض.

أما الحكم الواقع في الكلية فهو في الإثبات حكمٌ بالمحمول على كل فرد فرد، بحيث يستقل كل فرد بذلك المحمول، كقولنا: «كُلُّ جَاهِلٍ مُقَرَّطٌ فِيمَا يَلْزَمُهُ».

وفي السلب نفي المحمول عن كل فرد فرد، بحيث لا يتصف شيءٌ من أفراد الموضوع بالمحمول، كقولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِطَائِرٍ».

● ثم مثل المصنّف بحكم السلب في باب الكل بقوله: (ك: كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَتُفَوِّع) وأشار بذلك إلى ما قيل فيما ورد من أنه ﷺ لما سلم من اثنتين قال له ذو اليدين ﷺ: «أَقْصَرَتِ الْفَوَيْسَنِي»

بحيث لا ينفرد فردٌ منها بالحكم، كقولنا: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ الْعَظِيمَةَ»؛ أي: هيئتهم المجتمعة من الأفراد، لا كل فرد منهم على حدّته.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ^(٢) يَحْمِلُونَ ثَمَنَهُ^(٣)﴾ [الحاقة: ١٧]، فإنه حكمٌ بالحمل على الهيئة المرغبة من كلٍّ من الثمانية مجتمعين، لا على كلٍّ منهم باستقلاله.

ومثل المصنّف الحكم على المجموع بقوله: (كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَتُفَوِّع) وهو معنى الحديث^(٤) المروي من قوله ﷺ:

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٩)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) قوله: (فَوْقَهُمْ) أي: فوق الثمانية، فهو من حود الصّير على متأخر لفظاً متقدّم رتبة؛ أي: حال كونه فوق الثمانية يوم القيامة؛ لعله جئتوا، بخلاف الدنيا لأنّ الحامل له أربعة. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٣٠٠).

(٣) قوله: (ثَمَنَهُ) أملاك، وقيل: ثمانية صفوف. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٣٠٠).

(٤) قوله: (وهو معنى الحديث) وأما لفظه فقال أبو هريرة ؓ: صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ مِنْ =

والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْكَلْبَةِ لَا الْكُلِّ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ لِلْمَصْطَفَى ﷺ: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ».



القول المسلم

الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَنْعَ»؛ أَي: لَمْ يَقَعْ مَجْمُوعُ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ؛ أَي: بَلِ الْوَاقِعُ بَعْضُهُ، عَلَى مَا هُوَ طَرِيقُ النَّفْيِ فِي بَابِ الْكَلِّ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُنَافِي الثَّبُوتَ لِلْبَعْضِ، وَأَنَّ الثَّبُوتَ لَهُ أَغْلَبُ الْأَسْتِعْمَالِ، وَعَلَيْهِ عَوَّلَ النَّاطِقُ فِي التَّمَثِيلِ.

● وَلَكِنَّ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ بَابِ الْكَلْبَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ: لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ مِنَ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ، وَهُوَ الَّذِي فَهِمَ مِنْهُ ذُو الْيَدَيْنِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ وَقَعَ يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فَقَالَ ﷺ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَمَّلَهَا، ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، فَكَانَ تَشْرِيعاً لِلِسُجُودِ الْبَعْدِيِّ.

- وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ السَّائِلَ بِهِ «أَمْ» يَعْتَقِدُ أَنَّهُ وَقَعَ أَحَدُ الْمُتَعَادِلَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ، فَيُجَابُ بِالتَّعْيِينِ بِأَنَّ يُقَالَ: وَقَعَ كَذَا، أَوْ يَنْفِي كُلِّ مِنْهُمَا تَخْطِئَةً لِلْسَّائِلِ فِي اعْتِقَادِهِ، وَلَا يُجَابُ بِأَنَّ الْمَجْمُوعَ لَمْ يَقَعْ، بَلْ وَقَعَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَيَّدُ السَّائِلُ جَوَاباً؛ إِذْ هُوَ مُعْتَقِدُهُ.

القويضي

«كُلُّ ذَلِكَ» ^(١) لَمْ يَكُنْ، حِينَ قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ ^(٢): «أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟».

وَكُونُ الْحَدِيثِ مِنْ بَابِ الْكَلِّ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ نَفْيَ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ مُجْتَمِعَيْنِ، لَا نَفْيَ كُلٍّ عَلَى جِدَّتِهِ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ مُرْجُوحٌ.

= رَكَعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ: بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجُودَهُ، أَوْ كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ [حَاشِيَةُ الْمَلَكُوتِيِّ عَلَى شَرْحِ الْأَخْضَرِيِّ عَلَى السُّلَمِ] مَخْطُوط (الوحدة: ٦٩): فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَقَعُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لَا عَمْدًا وَلَا نِسْيَانًا، وَالسَّلَامُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مَعْصِيَةٌ وَقَعَتْ نِسْيَانًا. فَالْجَوَابُ: أَنَّ مُحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى وَقْعِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَهَذَا تَرْتَّبٌ وَهُوَ السُّجُودُ، وَدَلَالَةُ الْفِعْلِ أَقْوَى، وَالنِّسْيَانُ إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ إِذَا كَانُوا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا النَّسْيَانُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا دَخَلَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ. اهـ [حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ] (ص: ٣٠١).

(١) قَوْلُهُ: «كُلُّ ذَلِكَ» اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ لَهُ «ذُو الْيَدَيْنِ» مِنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ وَالنِّسْيَانِ. اهـ [حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ] (ص: ٣٠١).

(٢) قَوْلُهُ: (ذُو الْيَدَيْنِ) لُقْبٌ بِهِ الصَّحَابِيُّ الْمَذْكُورُ لَطُولِ يَدَيْهِ، وَاسْمُهُ: «الْخَزْرَيَّاتِيُّ بْنُ عَمْرٍو» بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَرَأَى سَاكِنَةً، فَمَوْحَلَةً وَقَافٌ. اهـ [حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ] (ص: ٣٠١).



القول المسلم

- ويؤيد ذلك أيضاً ما ذكره أهل اللسان من أنَّ لفظة «كُلٌّ» إذا تقدَّمه النفي أفاد النفي عن المجموع، ويكون من باب حكم الكل؛ كقولنا: «مَا كُلُّ إِنْسَانٍ يُحْسِنُ صَنْعَةَ الْحِسَابِ»؛ أي: بل البعض يُحْسِنُهَا، وإن تأخَّر عنه أفاد النفي عن كلِّ فرد، ويكون من باب الكلِّية؛ كقولنا: «كُلُّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَرْضَوْنَ بَغْيَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ»؛ أي: لا يرضاها واحدٌ من المسلمين.

فإن قيل: إذا حُمِلَ الحديث على معنى: «أَنَّ النَّسْيَانَ وَالْقَصْرَ لَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا» كان غير مطابقٍ للواقع؛ لأنَّه وقع ما أوجب الشُّجُودَ البعديَّ وهو النَّسيان، ولذلك كَمَلَ الصَّلَاةُ ﷺ ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَ بِأَنَّ مَا قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ حَقٌّ، وأخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ يجبُ مُطَابَقَتُهَا لِلْوَاقِعِ.

فالجوابُ بأحدِ أمرين:

١ - إمَّا أن يكون المعنى: أنَّ شيئاً من ذلك لم يقع في اعتقادي وظنيّ، فالخبرُ مطابقٌ لظنِّه قطعاً، وهذا بناءٌ على جواز الإخبارِ عَنِ الظَّنِّ في حقِّ الأنبياء إذا قامت القرينةُ على المراد.

٢ - وإمَّا بأن يكون المعنى: أنَّ القصرَ لم يقع، وهو ظاهرٌ، وكذا النَّسيانُ المعتادُ لكم وبه تتخاطبون، وهو الَّذي يكون عن غفلةٍ عَنِ الصَّلَاةِ بأمور الدنيا، وإمَّا وقع نسيانٌ آخر - إن وقع - وهو الَّذي يكونُ بِالتَّنْسِيَةِ الحاصلة بشهود عظمة الله تعالى ونحو ذلك للتَّشْرِيعِ، ويطابقُ ما ورد: «إِذْ لَا أَنْسَى، وَلَكِنْ أَنْسَى لِأُسْرَةٍ»^(١)، ولا يُنافي ذلك قوله ﷺ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ الْغَوِيصِيُّ»

والرَّاجِعُ^(٢) أنَّ المقصودَ نفي كلِّ من القصر والنَّسيان على حدِّته، فيكون سلباً كليّاً؛ لأنَّ السُّؤالَ بـ«أَمْ» عن أحدِ الأمرين لطلب التَّعيين، فجوابه: إمَّا بالتَّعيين وإمَّا بنفي كلِّ منهما^(٣)، لا بنفي اجتماعهما؛ لأنَّ السَّائلَ لم يَعتقد الاجتماعَ، وإمَّا اعتقد ثبوت واحدٍ منهما، ولأنَّه قد روي أنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قال له: «بَلْ بَغْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ»، وهذا إمَّا يُناقضُ نفي كلِّ منهما لا نفي اجتماعهما؛ إمَّا تَقَرَّرَ من أنَّ الموجبة الجزئية إمَّا تُناقضُ السَّالبة الكلية، ولأنَّ القاعدةَ الغالبةَ أنَّ «كُلًّا» إذا تقدَّمت على النفي كان الكلام من عموم السَّلب^(٤)، و«كُلٌّ» مقدَّمةٌ هنا في: «كُلُّ ذَلِكَ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٣١).

(٢) قوله: (والرَّاجِعُ) أي: فهو من باب الكلِّية. (٣) قوله: (بنفي كلِّ منهما) أي: على حدِّته.

(٤) قوله: (من عموم السَّلب) أي: عمومُه لجميع أفراد الموضوع، بخلاف تقدُّم النفي على كلِّ؛ فطلبُ العموم؛ أي: عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع، وسلبُ العموم صادقٌ بالثبوت للبعض وهو الغالب، وبعدم الثبوت أصلاً؛ لأنَّ السَّالبةَ تَصَلِّقُ بنفي الموضوع. اهـ «حاشية الطَّيْبَان» يتصرف (ص: ٢٠٣).

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا

القول المسلم

ذُو الْيَدَيْنِ؟؛ لَأَنَّهُ رَجُوعٌ لِلظَّوَاهِرِ وَسَوَالٌ عَنِ الْحَاصِلِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لَأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ لَفْظُ التَّسْيَانِ الْمَوْجُودِ فِي كَلَامِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّسْيَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَسَالَ عَنْهُ؛ إِذْ لَمْ يَتَحَقَّقْ عِنْدَهُ ﷺ، وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ أَسْهَلُ.

(٣٨) - ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حُكْمِ الْكُلِّيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ بِقَوْلِهِ: (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا) أَي: وَحَيْثُ حُكِمَ فِي الْقَضِيَّةِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدًا، بِحَيْثُ يَسْتَقِلُّ كُلُّ فَرْدٍ بِالْمَحْمُولِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، (فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ) أَي: فَذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمُ الْقَضِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ، وَ(قَدْ عَلِمَا) ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا، وَبِهِ فَارَقَ حُكْمَ الْكُلِّيَّةِ حُكْمَ الْكُلِّ.

القويسني

لَمْ يَكُنْ، فَيَكُونُ السَّلْبُ عَامًّا لِكُلِّ فَرْدٍ بِحَسَبِ الظَّنِّ لَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ، فَلَا كَذِبَ، وَحَيْثُ نُمِثِلُ^(١) الْمَصْنُفَ لِلْكُلِّ بِهَذَا الْمَثَالِ غَيْرُ صَحِيحٍ^(٢).

(٣٨) - (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ) أَي: عَلَى كُلِّ (فَرْدٍ حُكْمًا، فَإِنَّهُ) أَي: الْحُكْمُ أَوْ الْقَضِيَّةُ، وَذَكَرَ الضَّمِيرَ لَتَأْوِيلِهَا بِالْقَوْلِ، (كُلِّيَّةٌ^(٣)) قَدْ عَلِمَا) نَحْو: «كُلُّ نَفْسٍ^(٤) ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» [آل عمران: ١٨٥]، وَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٥).

(١) قوله: (نُمِثِلُ) مبتدأ. وقوله: «غير صحيح» خبر له.

(٢) قوله: «غير صحيح» أي: بل هو من باب الكلِّية، وهي القضية المحكوم فيها على كلِّ فرد، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَابِلٌ لِلْفَهْمِ»، ومنه هذا الحديث. اهـ «صحي».

(٣) قوله: (كُلِّيَّةٌ) ومثَّلَ لِلْكُلِّيَّةِ بِمَثَالَيْنِ وَلِلْجَزْئِيَّةِ بِمَثَالَيْنِ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ. اهـ «حاشية المُبَانِ» (ص: ٣٠٤).

(٤) قوله: (كُلُّ نَفْسٍ ... إلخ) هو على ظاهره إِنْ كَانَ مَثَالًا لِلْكُلِّيَّةِ بِمَعْنَى الْقَضِيَّةِ، وَالْمُرَادُ: «الْحُكْمُ فِي: «كُلُّ نَفْسٍ ... إلخ» إِنْ كَانَ مَثَالًا لِلْكُلِّيَّةِ بِمَعْنَى الْحُكْمِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي نَحْوِ: «بَقِيَّةُ الْإِنْسَانِ ... إلخ»، وَفِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكُلِّيَّةَ وَالْجَزْئِيَّةَ كَمَا يُطْلَقَانِ اصْطِلَاحًا عَلَى الْحُكْمِ يُطْلَقَانِ كَذَلِكَ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَيْهِ. اهـ «حاشية المُبَانِ» (ص: ٣٠٤).

(٥) قوله: (و: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ») فِيهِ جَرَيٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَأَنَّهَا مِنْ بَابِ عَمُومِ السَّلْبِ، أَي: عَمُومِ لَجَمِيعِ أَفْرَادِ «الْإِلَهِ» هِيَ «الذَّاتُ الْعَلِيَّةُ» الْمُسْتَنَاءَةُ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا، لِلدُّخُولِ الْمُسْتَثْنَى فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ، لَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِمَا يَحْمِلُ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنْهُ بِحَسَبِ الْإِرَادَةِ، لِإِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ خُرُوجَ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ مِنَ الْإِلَهِ الْمُتَفَتِّهِ، بِطَرِيقَةِ الِاسْتِثْنَاءِ، فَيَكُونُ مِنَ الْعَامِّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ: إِنَّهُ يُلْزَمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الْكُفْرَ ثُمَّ الْإِيمَانَ.



(٣٩) وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ

القول المسلم

(٣٩) - (وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي: والحكم في القضية على بعض أفراد الموضوع كقولنا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» (هُوَ الْجُزْئِيَّةُ) أي: ذلك الحكم حكم القضية الجزئية.

(و) أَمَّا (الْجُزْءُ) فليس له حكم يكون به موضوعاً؛ لأنه كما تقدم بعض أجزاء الكل، فالعشرة؛ مثلاً كلٌّ، وكلُّ فردٍ منه جزءٌ، فـ (مَعْرِفَتُهُ) كما أشرنا إليه (جَلِيَّةٌ) من معرفة مصدوق الكل؛ لأنه لا يتحقق إلاً بأجزاء، والجزء فردٌ من مجموعها.



القويسني

(٣٩) - (وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي: عليه (هُوَ الْجُزْئِيَّةُ) نحو: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، و«لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ».

(وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ) أي: ظاهرة، فهو: ما تركّب منه ومن غيره كلٌّ؛ كـ: «الْحَيَوَانُ»، فهو جزءٌ بالنسبة لـ «الْإِنْسَانِ»؛ لتركّبه منه ومن «النَّاطِقِ»، ويسمّى ذلك: «جزءاً طَبِيعِيّاً»، وكـ: «السَّفَفُ» بالنسبة إلى «البيت»؛ لتركّبه منه ومن «الجُدْرَانِ»، ويسمّى ذلك: «جزءاً مَادِيّاً».



= ويؤيد هذا التحقيق ما قرروه في نحو: «لِزَيْدٍ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا» من أنّه أريد به عشرة تسعة مجازاً، بقرينة «إِلَّا وَاحِدًا»؛ لتلّا يلزم التناقض، فاحفظ ذلك.

واسم «لا» هو «إله» بمعنى: المعبود بحق في نفس الأمر، وخبرها محذوف؛ أي: موجود، أو ممكن بالإمكان العام، والاقتصار على الوجود على الأول؛ لأنه محلّ النزاع بين الموحّدين والمشرّكين، لا لجواز إلوه غيره تعالى.

والله: إمّا مرفوعٌ على البدلية من الضمير في الخبر، ولا ضرر في تخالف البذل والمبدل منه إثباتاً ونفيّاً، أو من «إله» باعتباره محلّه قبل دخول الناسخ؛ بناءً على ما ذهب إليه جماعة من النحاة: أنّه لا يشترط في مراعاة المحلّ بقاء الثقالب له كـ: الابتداء. وإمّا منصوبٌ على الاستثناء من الضمير في الخبر، لا على البدلية من اسم «لا»؛ لتلّا يلزم حمل «لا» في المعرفة؛ سواء قلنا: العامل في البذل هو العامل في المبدل منه، أو قلنا: العامل فيه مثله مقدّراً كما هو الأصح.

والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر إفراد؛ لأنّ هذه الجملة الشريفة للرّد على معندي الشركة. اهـ «حاشية الصّحّاح» (ص: ٣٠٤).

نَمْ قَالَ:

(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)

- (٤٠) مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُيُومٍ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمَ
 (٤١) فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعَا
 (٤٢) وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلٍ أَوْ مَعَا
 (٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ
 (٤٤) وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شَهْرًا
 حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمَ
 وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا
 جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
 أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطَ
 تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا

القول المسلم

(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)

(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ) وهي ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَحَدِ قِسْمِي الْعِلْمِ وَهُوَ التَّصَوُّرُ.

- وقدمه بعد الفراغ من المفردات على التَّكْلُمِ عَلَى الْمَرْكَبَاتِ؛ لِأَنَّهُ - وَإِنْ كَانَ قَدْ يُرَكَّبُ مِنْ جِنْسٍ وَفَضْلٍ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ وَخَاصَّةٍ - فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ، وَالْمُفْرَدُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَرْكَبِ طَبْعاً، فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ وَضِعاً كَمَا تَقَدَّمُ.

- وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا فِي تَعْرِيفِ مَعْنَى «الْإِنْسَانِ» مَثَلًا: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» فِي قُوَّةِ: «الْإِنْسَانِ»، وَلِذَلِكَ صَدَقَ عَلَيْهِ.

وَمَا يُوَصِّلُ إِلَى التَّصَوُّرِ يَسْمَى: «مُعَرِّفًا» وَ: «قَوْلًا شَارِحًا»؛ سِوَاهُ كَانَ حَدًّا أَوْ رَسْمًا، وَيُعَرَّفُ بِأَنَّهُ: هُوَ مَا مَعْرِفَتُهُ سَبَبٌ لِمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ الْمَجْهُولِ، وَالْمَعْرِفَةُ الْأُولَى أُرِيدَ بِهَا الْحَضُورُ بِالْبَالِ، وَالثَّانِيَةُ أُرِيدَ بِهَا الْحَصُولُ عَنْ جَهْلٍ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ حَضُورَ الشَّيْءِ بِالْبَالِ مَحْمُولًا عَلَى الْمَعْرِفِ - بَفَتْحِ الرَّاءِ - سَبَبٌ لِحَصُولِ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ الْمَجْهُولِ.

الفويسني

[[(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)]]

(فَصْلٌ^(١) فِي الْمَعْرِفَاتِ) جَمْعُ: «مُعَرِّفٍ»، وَيَسْمَى: «تَعْرِيفًا»؛ لِتَعْرِيفِهِ الْمَخَاطَبَ بِالْمَاهِيَّةِ، وَ«قَوْلًا شَارِحًا»؛ لِشَرْحِهِ الْمَاهِيَّةِ.

(١) قَوْلُهُ: (فَصْلٌ) لَمَّا قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ الْكَلَامَ عَلَى مَبَادِئِ التَّصَوُّرَاتِ وَعَلَى الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، شَرَعَ بِتَكْلُمِهِ عَلَى مَقَاصِدِهَا وَهِيَ الْمَعْرِفَاتُ.



● (٤٠) مُعْرِفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُسَمٍ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمَ

(٤٠ - ٤٤) - أقول: لَمَّا قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى مَبَادِئِ التَّصَوُّرَاتِ - وهي: الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسَ - أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَقَاصِدِهَا، وَهِيَ الْقَوْلُ الشَّارِحُ.

القول المسلم

فإذا قيل: «الإنسان»: هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، فحضور «الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ» المعلومين أولاً، محمولين على «الإنسان»، سبب لمعرفة حقيقة «الإنسان» المجهولة.

- وإنما قلنا كذلك؛ لأنه لو أريد بالأولى الحصول عن جهلٍ لزم صحة التعريف بالمجهول؛ لأنَّ الكلام إنما هو في المعرفة التي تكون حال التعريف؛ إذ هو حال السبب، فلو كان المعروف - بكسر الراء - يُحتاج إلى تحصيله عن جهلٍ - أي: حال التعريف به - لزم التعريف بالمجهول، ولو كان المعروف - بفتحها - لا يُحتاج إلى تحصيله عن جهلٍ حال التعريف لزم تعريفُ المعلوم، وهو عبثٌ.

- إلا أن ما ذكر ملزوم فيه استعمال لفظ المعرفة في معنيين هو فيهما حقيقةً ومجازاً، أو مشتركاً، ومسوّج ذلك الاتكأل على ما عُلِمَ من أنَّ المجهول لا يُعرف به، والمعلوم لا يُعرف، فكان ذلك كالقرينة على المراد.

فلذا كان المعروف سبباً لمعرفة الشيء لزم:

- سبق معرفته؛ لأنَّ السبب سابقٌ.

- ولزم أيضاً أن يكون غيره؛ إذ لا يكون الشيء سبباً لنفسه.

- وأن يكون مساوياً، لا أعم ولا أخص كما يأتي؛ لأنَّ الأعم لا يكون سبباً تاماً في معرفة الأخص؛ إذ لا يلزم من معرفة «الْحَيَوَانِ» مثلاً معرفة «الإنسان»، والأخص مُخرجٌ لبعض الأفراد، فالتَّمَسُّكُ به في معرفة الشيء يتضمن الجهل بدخول تلك الأفراد.

ومن ذكر السببية أيضاً يخرج بعض المتضايقين بالنسبة للآخر؛ لأنَّ معرفة أحدهما ليست سبباً لمعرفة الآخر؛ لحصولهما معاً.

(٤٠) - ثم نبه على أقسام المُعْرِف فقال: (مُعْرِفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُسَمٍ) أي: معرفُ الشيء

في الجملة ينقسم أولاً إلى ثلاثة أقسام:

القوليني

(٤٠) - (مُعْرِفٌ) مبتدأ حذفت منه «ال» للوزن. (عَلَى ثَلَاثَةِ قُسَمٍ) والمعنى: المعروف منقسم

إلى ثلاثة أقسام:

● فالمُعَرَّفَاتُ جمع: «مُعَرِّف» - بكسر الرَّاء -، ويُقال له: «تَعْرِيفٌ» و«قَوْلٌ شَارِحٌ» أيضاً، وهو: «ما كانت مَعْرِفَتُهُ سبباً في معرفة المُعَرَّف» - بفتح الرَّاء -؛ ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في تعريف «الْإِنْسَانِ»، فإنَّ معرفته سببٌ في معرفة «الْإِنْسَانِ».

● وهو خمسة أقسام: حَدٌّ تَامٌّ، وناقضٌ، ورَسْمٌ تَامٌّ، وناقضٌ، وتعريفٌ باللفظ.

القول المسلم

١ - (حَدٌّ) أي: أحدُ الأقسام ما يسمَّى: «حَدًّا»؛ أخذاً من: «حَدَّ الْبَلَدَ» وهو: ما أحاط بها من السُّور، وَوَجْهُ الْأَخْذِ: أَنَّ السُّورَ مثلاً مانعٌ للبلد من دخول غيرها فيها، وَمِنْ خُرُوجِ بعضها عنها، والتَّعْرِيفُ المسمَّى بالحدِّ كذلك؛ لِمَنْعِ المحدود من خروج أفرادِه عنه وَمِنْ دخول غيرها فيه.

وخصَّ بهذا اللَّقب - وإن كان كلُّ تعريفٍ مُعتبرٍ جامعاً لأفرادِ المَعَرَّفِ مانعاً من دخول أفرادِ غيره فيه -؛ لأنَّ الحدَّ كما يأتي يكون بالذَّاتِيَّاتِ، والجمعُ والمنعُ بالذَّاتِيَّاتِ أقوى.

٢ - (وَرَسْمِيٌّ) أي: وثاني الأقسام ما يُسمَّى: «رَسْمًا»، أخذاً من: «رَسَمَ الدَّارَ» وهو علامتها؛ لأنَّه - كما يأتي - ما يكون بِالْعَرَضِيَّاتِ الخاصَّةِ، والعَرَضِيُّ خارجٌ عن الحقيقة، كخروج العلامة عن حقيقة الدَّار.

إلا أنَّ المصنَّف سَمَّاه: «رسمياً» بزيادة «ياء» النسبة؛ نظراً إلى أنَّ المُقسَّم وهو مطلق المَعَرَّف جنسٌ، فيصحُّ أن يُنسبَ إلى بعض أنواعه، كما يقال: «الْحَيَوَانُ: إمَّا إِنْسَانِيٌّ، وإمَّا فَرَسِيٌّ»؛ أي: هذا الجنسُ ينقسمُ: إلى حصَّةٍ إنسانيَّةٍ، وإلى حصَّةٍ فرسيَّةٍ؛ ولا يخفى ما فيه من التَّكْلُفِ، الَّذِي أَحْرَجَ إِلَيْهِ استقامةُ النَّظْمِ.

٣ - (وَلَفْظِيٌّ) أي: وثالثُ الأقسام ما يُسمَّى: «لفظياً»؛ لأنَّه - كما يأتي - تبديلٌ لفظٍ برَدِيفٍ أشهر، فليس بينه وبين المَعَرَّفِ اختلافٌ معنويٌّ، بل اختلافٌ في ذات اللَّفْظَيْنِ، فسمِّي: «لفظياً» لذلك.

وقوله: (عُلِمَ) تكميلٌ للبيت، وكأنَّه أراد به أنَّ اللَّفْظَ المَعَرَّفَ به عُلِمَ معناه، وإنَّما جُهِلَ كونه مسمًى باللفظ الآخر.

الفويسني

الأوَّلُ: (حَدٌّ) وهو: تَامٌّ وناقضٌ، كما سيأتي.

(رَ) الثَّانِي: (رَسْمِيٌّ) وسمِّي: «رَسْمًا»، وهو أيضاً: تَامٌّ وناقضٌ.



(٤١) فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَقُضِلَ وَقَعًا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةً مَعًا

(١) - فَالْحَدُّ التَّامُّ: هو التَّعْرِيفُ بِالْجِنْسِ وَالْفَصْلُ الْقَرِيبِينَ؛ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» بِ: «الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ».

القول المسلم

(٤١) - ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى مَا يُرَادُ بِ«الْحَدِّ، وَالرَّسْمِ، وَاللَّفْظِيِّ»، وَعَلَى تَقْسِيمِ كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى قَسْمَيْنِ، فَصَارَ مَجْمُوعٌ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، فَقَالَ: (فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَقُضِلَ وَقَعًا) أَي: فَالْمُسَمَّى بِالْحَدِّ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: حَدٌّ تَامٌّ، وَحَدٌّ نَاقِصٌ.

● وَالْحَدُّ التَّامُّ: هو ما وقع - أي: تَرَكَّبَ - من الجنس القريب والفصل؛ كقولنا في تعريف «الْإِنْسَانِ»: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وسواءٌ عُبِّرَ فِي التَّعْرِيفِ بِالْجِنْسِ ك: «الْحَيَوَانِ» فِي الْمَثَالِ، أَوْ عُبِّرَ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُطَابِقَةً؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْأَجْزَاءِ هِيَ الْجِنْسُ الْقَرِيبُ؛ كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ»: «هُوَ الْجِسْمُ النَّاطِقُ الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ النَّاطِقُ».

وإنَّمَا سَمَّيَ: «تَامًّا»؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ فِيهِ جَمِيعُ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ.

(وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةً مَعًا) أَي: وَيَنْقَسِمُ الرَّسْمُ كَالْحَدِّ إِلَى: تَامٍّ وَنَاقِصٍ.

● فَالرَّسْمُ التَّامُّ: هو ما تَرَكَّبَ من الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة، فالمرْكَبُ

القويسني

(وَالثَّلَاثُ: (لَفْظِي^(١)) أَي: تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ مَنْسُوبٌ لِلْفَظِ الْمَطْلُوقِ، وَهُوَ مِنْ نِسْبَةِ^(٢) الْخَاصِّ إِلَى الْعَامِّ.

وقوله: (عُلِمَ) تَكْمِلَةٌ لِلْيَتِّ.

(٤١) - ثُمَّ بَيَّنَ الثَّلَاثَةَ بِقَوْلِهِ: (فَالْحَدُّ^(٣)) التَّامُّ (بِالْجِنْسِ) الْقَرِيبِ (وَقُضِلَ) قَرِيبٍ (وَقَعًا) نَحْوُ: «الْإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ».

(وَالرَّسْمُ) التَّامُّ (بِالْجِنْسِ) الْقَرِيبِ (وَخَاصَّةً) - بِتَخْفِيفِ الصَّادِ لِلْوِزْنِ - شَامِلَةٌ^(٤) لَازِمَةٌ (مَعًا) أَي: حَالَةٌ كَوْنَهُمَا^(٥) مَجْتَمِعَيْنِ ك: «الْحَيَوَانُ الصَّاحِكُ بِالْقُوَّةِ» فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ».

(١) قوله: (وَالثَّلَاثُ: لَفْظِيٌّ) أَي: كَتَعْرِيفِ «الْبَيْتِ» بِ: «الْقَمَحِ».

(٢) قوله: (من نسبة ...) إلخ) أَي: من نسبة المقيّد للمطلّق؛ لِيُنَاسِبَ كَلَامُهُ قَبْلَهُ. اهـ «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص: ٣١١).

(٣) قوله: (فَالْحَدُّ ...) إلخ) الْحَدُّ فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ، وَهُوَ لِكَوْنِهِ مُشْتَمَلًا عَلَى الدَّائِيَّاتِ مَانِعٌ مِنْ دُخُولِ الْغَيْرِ فِيهِ. اهـ وَتَشْتَرِطُ فِي تِمَامِ الْحَدِّ تَقْدِيمُ الْجِنْسِ عَلَى الْفَصْلِ. اهـ «مُلَوِّي». انظر: «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص: ٣١٣).

(٤) قوله: (شاملة) أَي: الْخَاطِطَةُ. اهـ

(٥) قوله: (كُونَهُمَا) أَي: الْجِنْسُ وَالْخَاصَّةُ الشَّامِلَةُ لِلْأَزْمَةِ. اهـ



(٤٢) وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

(٢) - وَالْحَدُّ النَّاقِصُ: هُوَ التَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ وَحْدَهُ؛ كَتَعْرِيفِهِ بِ: «النَّاطِقُ»، أَوْ بِهِ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ؛ كَتَعْرِيفِهِ بِ: «الْجِسْمُ النَّاطِقُ».

القول المسلم

منهما معاً كقولنا في تعريف «الإنسان»: «هُوَ الْحَيَوَانُ الصَّاحِكُ»، أَوْ: «هُوَ الْجِسْمُ النَّاطِقُ الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ الصَّاحِكُ بِالْقُوَّةِ» عَلَى الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي الْحَدِّ.

وُسَمِّيَ: «تَاماً»؛ لِذِكْرِ جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ فِيهِ، إِلَّا الْفَصْلُ الَّذِي قَامَتِ الْخَاصَّةُ مَقَامَهُ.

● وَقَدِمْنَا الْخَاصَّةَ بِ«الشَّامِلَةِ»؛ لِأَنَّ غَيْرَ الشَّامِلَةِ ك: «الْعِلْمُ بِالْكِتَابَةِ» لـ«الإنسان» لَا يُعْرَفُ بِهَا؛ لِخُرُوجِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْرَادِ عَنْهَا، وَبِ«الْإِلَازِمَةِ» لِخُرُوجِ الْمُفَارِقَةِ ك: «التَّنَفُّسُ بِالْفِعْلِ» لـ«الْحَيَوَانِ»؛ لِخُرُوجِ أَفْرَادِ الْمَحْمُولِ عَنْ كَوْنِهَا مِنْ أَفْرَادِهِ حَالِ الْمَفَارِقَةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ.

(٤٢) - وَأَمَّا النَّاقِصُ مِنَ الْحَدِّ وَالرَّسْمِ فَلِإِلْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا) أَي: وَالْحَدُّ النَّاقِصُ: هُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي وَقَعَ بِالْفَصْلِ وَحْدَهُ، أَوْ وَقَعَ بِالْفَصْلِ مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا مَعَ جِنْسٍ قَرِيبٍ.

● فَالْحَدُّ النَّاقِصُ قِسْمَانِ:

١ - مَا يَقَعُ بِالْفَصْلِ وَحْدَهُ ك: تعريف «الإنسان» بِ: «النَّاطِقُ».

٢ - وَمَا يَقَعُ بِالْفَصْلِ وَالْجِنْسِ الْبَعِيدِ ك: تعريفه بِ: «الْجِسْمُ النَّاطِقُ».

- وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ الْأَوَّلِ: «نَاقِصاً» ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ إِلَّا «النَّاطِقُ»، وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ الثَّانِي ظَاهِرٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ الْبَعِيدَ لَا يَتَضَمَّنُ مَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ؛ إِذْ «الْجِسْمُ» فِي الْمِثَالِ لَا يَتَضَمَّنُ «النَّاطِقُ» وَلَا «الْحَسَّاسُ» وَلَا «الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ».

الفويسني

● وَسُمِّيَ التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ: «حَدّاً»؛ لِأَنَّ الْحَدَّ هُوَ الْمَنْعُ^(١)، وَهُوَ مَانِعٌ مِنْ دُخُولِ أَفْرَادِ غَيْرِ الْمَعْرُوفِ فِيهِ، وَيُسَمَّى التَّعْرِيفُ الثَّانِي: «رِسْماً»؛ لِأَنَّ الرِّسْمَ هُوَ الْأَثَرُ، وَالْخَاصَّةُ أَثَرٌ مِنْ آثَارِ الْمَعْرُوفِ.

(٤٢) - (وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ) وَحْدَهُ ك: «النَّاطِقُ» فِي تَعْرِيفِ «الإنسان». (أَوْ) بِفَضْلِ (مَعَا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا) ك: «الْجِسْمُ»^(٢) «النَّاطِقُ» فِي تَعْرِيفِ «الإنسان».

(١) قوله: (الحَدُّ هُوَ الْمَنْعُ) أَي: لُغَةً.

(٢) قوله: (ك: الْجِسْمُ) الْأَوَّلَى: ك: الْجَوْهَرُ؛ لِأَنَّ «الْجِسْمَ» جِنْسٌ مُتَوَسِّطٌ كَمَا تَقَدَّمَ.



(٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدُ قَدْ ارْتَبَطَ

(٣) - والرَّسْمُ الثَّامُّ: هو التَّعْرِيفُ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةُ؛ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» بِ: «الْحَيَوَانَ الصَّاحِكِ».

(٤) - والرَّسْمُ النَّاقِصُ: بِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا؛ كَتَعْرِيفِهِ بِ: «الصَّاحِكِ»، أَوْ بِهَا مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ؛ كَتَعْرِيفِهِ بِ: «الْجِسْمِ الصَّاحِكِ».

القول المسلم

● وشرط بعضهم في تمام الحدِّ التَّرتِيبُ؛ بأن يتقدَّم الجِنْسُ على الفصل، فإن قيل في تعريف «الْإِنْسَانِ»: «هُوَ النَّاطِقُ الْحَيَوَانُ» كان حدًّا ناقصًا؛ لأنَّه وإن دُكرت فيه جميع أجزاء المحدود في حكم ما لم يُذكر فيه إلَّا «النَّاطِقُ»؛ إذ يخرجُ به ما سوى «الْإِنْسَانِ» أولًا، فيصيرُ ذكر «الْحَيَوَانِ» ضائعًا، فكأنَّه لم يُذكر.

- ويحتملُ أن يُقال: إنَّه تامٌّ لاشتماله على جميع الأجزاء، فهو مُتَوَقَّفٌ على أجزاء المحدود وإن لم تجرِ على التَّرتِيبِ الطَّبيعيِّ وهو ذكر كلِّ في محلِّ يُخرجُ ما يقابله قبل أن يخرجَ بغيره.

● ولا عبرة بالتَّعْرِيفِ الَّذِي يُدْكَرُ فيه الفصلُ وَالْخَاصَّةُ معًا، كأن يُقال في تعريف «الْإِنْسَانِ»: «هُوَ النَّاطِقُ الصَّاحِكُ»؛ لأنَّ كلاً منهما يُغني عن الآخر في الإخراج.

- ثمَّ لو استُعْمِلَ فَيَنْبَغِي أن يُجْرَى على السَّابِقِ منهما، فإن سبقتِ الْخَاصَّةُ سَمِيَ: «رِسْمًا ناقصًا» على ما يأتي، وإلَّا ف: «حدٌّ ناقصٌ»، وبعضهم يجزمُ بأنَّه حدٌّ ناقصٌ.

● وكذا لا عبرة بِالْعَرَضِ الْعَامِّ مع الفصل؛ كأن يُقال في تعريف «الْإِنْسَانِ»: «هُوَ الْمُتَنَفِّسُ النَّاطِقُ»، وعدَّه بعضهم حدًّا ناقصًا كالَّذِي قَبْلَهُ.

● وإنَّما لم يُعتَبَر هذان؛ لأنَّ الْعَرَضَ من التَّعْرِيفِ التَّمْيِيزُ أو بيانُ الأجزاء، وَالْعَرَضُ الْعَامُّ ليس فيه أحدهما، والتَّعْرِيفُ بِالْخَاصَّةِ مع الفصل يُغني فيه الفصلُ عن الْخَاصَّةِ في التَّمْيِيزِ.

(٤٣) - ثمَّ أشار إلى الرَّسْمِ النَّاقِصِ بقوله: (وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ، أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدُ قَدْ ارْتَبَطَ) أي: والرَّسْمُ النَّاقِصُ: هو التَّعْرِيفُ الَّذِي وَقَعَ بِالْخَاصَّةِ فَقَطْ؛ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ»

القوليني

(٤٣) - (وَنَاقِصُ الرَّسْمِ) أي: الرَّسْمُ النَّاقِصُ (بِخَاصَّةٍ فَقَطْ) ك: «الصَّاحِكُ» في تعريف «الْإِنْسَانِ»، (أَوْ) بِخَاصَّةٍ (مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدُ) بِالصُّرْفِ لِلضَّرُورَةِ (قَدْ ارْتَبَطَ) ذَلِكَ الْجِنْسُ الْأَبْعَدُ بِالْخَاصَّةِ، ك: «الْجِسْمِ»^(١) «الصَّاحِكُ» في تعريف «الْإِنْسَانِ».

(٤٤) وَمَا يَلْفَظِي لَدَيْهِمْ شُهرًا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهرًا

(٥) - وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِاللَّفْظِ: فَهُوَ أَنْ تُبَدِّلَ اللَّفْظَ بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ لَهُ أَشْهرَ مِنْهُ؛ كَتَعْرِيفِ «الْعَصْفَرِ» بِ: «الْأَسَدِ».

القول المسلم

ب: «الصَّاحِكُ» وحده، أَوْ الَّذِي ارْتَبَطَ فِيهِ الْجِنْسُ الْبَعِيدُ بِالْخَاصَّةِ، بِأَنْ وَقَعَ التَّعْرِيفُ بِهِمَا مَعًا؛ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» بِ: «الْجِسْمِ الصَّاحِكِ».

● فَالرَّسْمُ النَّاقِصُ قِسْمَانِ:

١ - مَا وَقَعَ بِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا ك: «الصَّاحِكُ».

٢ - أَوْ بِهَا مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ ك: «الْجِسْمِ الصَّاحِكُ».

وَقِيلَ: إِنَّ الثَّانِيَّ رَسْمٌ تَامٌ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ نَاقِصٌ؛ إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَعْرُوفِ مَا تَحْتَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ، وَإِنْ قَامَتْ فِيهِ الْخَاصَّةُ مَقَامَ الْفَصْلِ.

● وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي الرَّسْمِ النَّاقِصِ: مَا يَكُونُ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ؛ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» بِ: «الْمُتَنَفِّسِ الصَّاحِكِ».

(٤٤) - (وَمَا يَلْفَظِي لَدَيْهِمْ شُهرًا) أَي: وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي شُهرَ عَنْدهُمْ بِاللَّفْظِي هُوَ (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ (رَدِيفٍ أَشْهرًا) عِنْدَ السَّامِعِ مِنَ اللَّفْظِ الْمُبَدَّلِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ مَعْنَاهُ؛ كَتَعْرِيفِ «الْعَصْفَرِ» بِ: «الْأَسَدِ» الَّذِي هُوَ أَشْهرَ مِنْهُ.

● وَظَاهِرُهُ أَنَّ التَّعْرِيفَ اللَّفْظِيَّ قِسْمٌ خَارِجٌ عَنِ الْحَدِّ وَالرَّسْمِ، وَالتَّحْقِيقُ دَخُولُهُ فِي الرَّسْمِ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَعْنَى بِهَذَا اللَّفْظِ الْأَشْهرَ خَاصَّةً مِنْ خَوَاصِّهِ.

● وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ - أَعْنِي: الْحَدَّ النَّاقِصَ، وَالثَّامَّ، وَالرَّسْمَ النَّاقِصَ، وَالثَّامَّ، وَاللَّفْظِيَّ - قِسْمَيْنِ آخَرَيْنِ، فَصَارَ الْمَجْمُوعُ سَبْعَةً، وَالْقِسْمَانِ الْمَزِيدَانِ هُمَا:

- التَّعْرِيفُ بِالشَّبَهِ، وَيُسَمَّى: «التَّعْرِيفُ بِالتَّمْثِيلِ»؛ كَتَعْرِيفِ «الْعِلْمِ» بِأَنَّهُ: «كَالنُّورِ فِي الْإِهْتِدَاءِ بِوَيْفَا لَا تَوْمُنُ مَعَايِبُهُ».

- وَالتَّعْرِيفُ بِالتَّقْسِيمِ؛ كَتَعْرِيفِ «الْعِلْمِ التَّصْدِيقِيِّ» بِتَقْسِيمِ مُطْلَقِ الْإِدْرَاكِ إِلَى مَا فِيهِ جُزْءٌ وَمَا لَا فِيهِ جُزْءٌ.

القول الحنبلي

(٤٤) - (وَمَا يَلْفَظِي لَدَيْهِمْ شُهرًا) أَي: وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي اشْتُهرَ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ بِ«الَلْفَظِي» هُوَ:

(تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ (رَدِيفٍ) لِلْمَعْرُوفِ (أَشْهرًا) مِنْهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ «الْبُرِّ»: «هُوَ الْقَمَحُ»، فَإِنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْبُرِّ وَأَشْهرَ مِنْهُ؛ لِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْبَيْتَةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ.



● ومُرَادُ المَصْنُفِ بِ: «الْحَدِّ» و«الرَّسْمِ» فِي الْبَيْتِ الثَّانِي: الثَّانِيَانِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَنَاقِصُ الْحَدِّ . . . إلخ»، «وَنَاقِصُ الرَّسْمِ . . . إلخ».

القول المسلم

لَا جَزَمَ فِيهِ، وَمَا فِيهِ الْجَزْمُ إِلَى الْمُطَابِقِ وَغَيْرِهِ، وَالْمُطَابِقُ إِلَى مَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكُ وَمَا لَا يَقْبَلُهُ، وَأَنَّ مَا لَا يَقْبَلُهُ هُوَ الْعِلْمُ التَّصْدِيقِيُّ، فَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ التَّقْسِيمُ أَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكُ هُوَ الْعِلْمُ التَّصْدِيقِيُّ.

والتَّحْقِيقُ رَجُوعُ الْقَسَمِينَ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ، فَهُمَا مِنْ بَابِ الرَّسْمِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمَعْرِفِ شَبِيهًا بِالشَّيْءِ - إِنْ صَحَّ التَّعْرِيفُ بِهِ وَصَحَّ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الشَّبَهِ إِلَى إِدْرَاكِ الْمَعْرِفِ - خَاصَّةٌ مِنْ خَوَاصِّهِ، وَكَوْنَ الْمَعْرِفِ خَارِجًا عَنِ الْأَقْسَامِ غَيْرَ وَاحِدٍ لِإِخْتِصَاصِ مَعْنَاهُ بِهِ خَاصَّةً مِنْ خَوَاصِّهِ أَيْضًا، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْخَاصَّةِ رَسْمٌ.

القويسني

نَمَّ قَالَ:

- (٤٥) وَشَرَطَ كُلُّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا
- (٤٦) وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا
- (٤٧) وَلَا يَمَّا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا
- (٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
- (٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ
- (٤٥ - ٤٩) - أَقُولُ: شَرَطَ الْمُعَرَّفُ:

- أَنْ يَكُونَ مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا؛ أَي: جَامِعًا لِأَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ، مَانِعًا مِنْ دُخُولِ غَيْرِهَا؛ كَتَعْرِيفِ الْقَوْلِ الْمُسَلَّمِ

- (٤٥) - ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى شَرْطِ الْمَعْرِفَاتِ فَقَالَ: (وَشَرَطَ كُلُّ) تَعْرِيفٍ حَدًّا كَانَ أَوْ رَسْمًا أَوْ لَفْظِيًّا (أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا) أَي: مَانِعًا أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ غَيْرُ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ - بَفَتْحِ الرَّاءِ -، (مُنْعَكِسًا) أَي: جَامِعًا لِجَمِيعِ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْمُعَرَّفِ.

- وَيتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِكَوْنِ التَّعْرِيفِ مُسَاوِيًا لِمَا عُرِّفَ بِهِ؛ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» بِ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» حَدًّا لَهُ، أَوْ بِ: «الْحَيَوَانُ الضَّاحِكُ» رَسْمًا لَهُ، أَوْ بِ: «الْبَشَرُ» تَعْرِيفًا لَفْظِيًّا لَهُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ هَذِهِ التَّعَارِيفِ مُطَرِّدٌ مَعَ «الْإِنْسَانِ» مُنْعَكِسٌ؛ أَي: جَامِعٌ مَانِعٌ.
- فَمَعْنَى «الْأَطْرَادِ» عَلَى هَذَا: «أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ كُلُّمَا وُجِدَ وَجِدَ الْمُعَرَّفُ» - بَفَتْحِ الرَّاءِ -، الْقَوَيْسِي

- (٤٥) - (وَشَرَطَ كُلُّ) أَي: مِنْ الْحَدِّ وَالرَّسْمِ:
- (أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا) أَي: كُلُّمَا وُجِدَ التَّعْرِيفُ وَجِدَ الْمُعَرَّفُ، فَيَكُونُ^(١) مَانِعًا مِنْ دُخُولِ أَفْرَادِ غَيْرِ الْمُعَرَّفِ فِيهِ، وَ(مُنْعَكِسًا) أَي: كُلُّمَا وُجِدَ الْمُعَرَّفُ وَجِدَ التَّعْرِيفُ، فَيَكُونُ جَامِعًا لِأَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا^(٢) مِنْهَا^(٣) شَيْءٌ، فَلَا يَجُوزُ^(٤) تَعْرِيفُ «الْإِنْسَانِ» بِ: «الْحَيَوَانِ»؛ لِدُخُولِ غَيْرِهِ فِيهِ، فَلَيْسَ بِمَانِعٍ، وَلَا تَعْرِيفُهُ بِ: «الْحَيَوَانِ الْكَاتِبُ بِالْفِعْلِ»؛ لِخُرُوجِ أَفْرَادِ «غَيْرِ الْكَاتِبِ» عَنْهُ، فَلَيْسَ بِجَامِعٍ.

(١) قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ) أَي: التَّعْرِيفُ.

(٢) قَوْلُهُ: (لَا يَخْرُجُ عَنْهَا) أَي: مِنْ التَّعْرِيفِ.

(٣) قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي: مِنْ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ.

(٤) قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَفْهُومِ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ: «وَشَرَطَ كُلُّ... إلخ».



«الإنسان» ب: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، فلو كان غير جامع؛ كتعريف «الْحَيَوَان» ب: «الناطق»، أو غير مانع؛ كتعريف «الإنسان» ب: «الْحَيَوَان»، لم يصحَّ التعريف.

- وأن يكون ظاهراً؛ كتعريف «الْحِنْطَةُ» ب: «القَمْحُ»، وأما إذا كان أبعد منه؛ كتعريف «الأسد» ب: «الغَضَنَقَر»، أو مُساوياً؛ كتعريف «العَدَدُ الْقَرْدُ» ب: «مَا لَيْسَ بِزَوْجٍ»، و«الرَّوْجُ» ب: «مَا لَيْسَ بِقَرْدٍ»، فلا يصح.

القول المسلم

فيلزم أن يكون مانعاً من دخول أفراد غير المعروف فيه؛ إذ لو دخل فيه غير أفراد المعروف لم يلزم من وجوده وجودُ المعروف؛ لأنَّه عند صدقه على غير أفراد المعروف لم يوجد معه المعروف، فقد ظهر أنَّ الاطراد يقتضي المنع.

- واحتُرِّزَ به من التعريف الَّذي يكون غير مَطْرَدٍ؛ أي: غير مانع، وهو التعريف الَّذي هو الأعمُّ من المعروف؛ كتعريف «الإنسان» بمعنى «الْحَيَوَان» فقط؛ لأنَّه لعمومه يدخل فيه أفراد غير الإنسان، فلا يكون مانعاً.

● ومعنى «الانعكاس»: «أن يكون التعريف كُلاًّما وُجِدَ الْمُعْرَفُ - بفتح الرَّاء - وُجِدَ هُوَ»، فيلزم أن يكون جامعاً؛ لأنَّه لو خرج عنه بعض أفراد المعروف لم يلزم من وجود ما عُرِّفَ به وجوده؛ لوجود ما عُرِّفَ به في الأفراد الخارجة عنه دُونَ التَّعْرِيفِ، فقد ظهر أنَّ الانعكاس يقتضي الجمع.

- واحتُرِّزَ به عَمَّا يكون غير منعكس؛ أي: غير جامع، وهو التَّعْرِيفُ الَّذي هو أخصُّ من المعروف؛ كتعريف «الْحَيَوَان» ب: «الجِسْمُ النَّاطِقُ»؛ لأنَّه لخصوصه يخرج عنه كثير من أفراد الحيوان، كأفراد الفرس والظَّائِر وغيرهما.

● وتفسير الاطراد والانعكاس بما ذُكِرَ هو المشهور، وقد يفسَّرُ «الاطراد» بالجمع، و«العكس» بالمنع، وذلك أنَّ الاطراد معناه الدَّهَابُ النَّاشِئُ عَنِ الطَّرْدِ، يُقَالُ: «طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ»، فلو استعمل مطاوع «طَرَدَ» لقل: «طَرَدْتُهُ فَانْطَرَدَ»، أو: «فَاطَرَدَ»، فيكون مصدرُ الثَّانِي ما ذُكِرَ.

القوليسلي

(و) أن يرى^(١) (ظاهراً لا) أي: واضحاً، (لا أبعداً) أي: أخفى من المعروف؛ كتعريف^(٢)

«النَّار» ب: «أَنَّهَا جِسْمٌ كَالنَّفْسِ».

(١) قوله: (وأن يرى) أي: التعريف.

(٢) قوله: (كتعريف) هنا تمثيل للخالي من القرينة.

- وبهذا عَلِمَ أَنَّ الاطراد بهذا المعنى اصطلاحى لا لغوى، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ عرفاً لكون الشيء يذهب على وتيرة تُرَادُّ منه، ومن هذا المعنى يقال: «هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَرِّدَةٌ»؛ أي: تذهب فيما تصدق عليه، وتتفرَّرُ كما أُريدَت بحُكْمِها، بحيث لا تنخَرِمُ.

والمعرَّف - بكسر الراء - أُريد منه ملازمته لِمَا عُرِفَ به وجوداً وعدمًا، وذلك هو معنى المساواة، والمتساويان كلُّما وُجِدَ أحدهما وُجِدَ الآخر، فقد يُرَادُّ به «الاطراد» كون التعريف كلُّما وُجِدَ وُجِدَ المعرَّف، فيكون الاطراد بمعنى المنع، وعكس قولنا: «كلُّما وُجِدَ الأوَّلُ وُجِدَ الثَّانِي» كنفسه: «كلُّما وُجِدَ الثَّانِي وُجِدَ الأوَّلُ»، فيكون الانعكاسُ بمعنى الجمع.

وقد يُراد به أَنَّ التعريف كلُّما وُجِدَ المعرَّف وُجِدَ هو، فيكون الاطراد بمعنى الجمع، والانعكاسُ بمعنى المنع، كهذا الاعتبار الَّذِي قبله، لكن لا من طريق استلزام التعريف للمعرَّف، بل من طريق استلزام المعرَّف للتعريف كما ظهر من التعبير، وكَيْلَا الاعتبارين صحيحان عند تحقُّق التساوي؛ لأنَّ التعريف في كليهما اطراديٌّ ذهب على وتيرة الاستلزام في كليهما.

ولمَّا كان التساوي يقتضي التلازم ثبوتاً ونفيًا، عبَّر بعضهم عن الاطراد بالاستلزام في الثبوت؛ أي: كلُّما وُجِدَ التعريف وُجِدَ المعرَّف، وعن الانعكاس بالاستلزام في النفي؛ لأنَّه يصحُّ معه عكس النقيض الموافق، أي: كلُّما انتفى الثَّانِي انتفى الأوَّل.

(و) شرط كلٌّ من التعاريف أيضاً: أن يكون (ظاهراً) عند السَّامع، بحيث يستفيد منه ما عُرِفَ به؛ واحترز به:

- ممَّا إذا كان التعريف أخفى من المعرَّف؛ كتعريف «النَّار» بـ: «أَنَّهَا جَوْهَرٌ كَالنَّفْسِ»؛ إذ «النَّفْس» أخفى من «النَّار».

- وممَّا إذا كان مساوياً؛ كتعريف «الزَّوْج» بـ: «أَنَّهُ عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى الْفَرْدِ بِوَاحِدٍ»، أو تعريف «الْفَرْد» بـ: «أَنَّهُ عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى الزَّوْجِ بِوَاحِدٍ»؛ لأنَّ زيادة كلٍّ منهما على الآخر بواحد ليست بأولى من زيادة الآخر به عليه، وإلى هذا أشار بقوله: (لَا أَبْعَدَا) في الخفاء، كما مثَّلنا.



(٤٦) وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزًا
(٤٧) وَلَا يَمَّا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

- وأن لا يكون بالفاظ مجازية من غير قرينة تُعَيِّنُ المراد؛ كتعريف «البليد» بـ: «الجمار»، فإن وجدت قرينة يُحْتَرَزُ بها عن المعنى الحقيقي صَحَّ التعريف؛ كتعريف «البليد» بـ: «جمار» يَكُتَبُ.

- وأن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود؛ كتعريف «العَدَدُ الْفَرْدُ» بما تقدّم، وعكسه.

القول المسلم

(٤٦ - ٤٧) - (وَلَا مُسَاوِيًا) في الخفاء كما مثلنا أيضاً، فلا يُعرَّف بواحدٍ من الأبعد والمساوي، وذلك لأنَّ الغرض من التَّعْرِيفِ استفادةُ المَعْرِفِ، وغيرُ الظَّاهِرِ لِلْسَّامِعِ لا يَسْتَفِيدُ منه معرفةُ المَعْرِفِ؛ سواءً كان أشدَّ خفاءً منه أو مساوياً في الخفاء، وقد علمت أنه يُغْنِي عن هذا أن يقول: «لَا الْمَجْهُولُ» فلا يُعرَّف به.

وَمَنْ الْمَجْهُولُ ما أشار إليه بقوله: (وَلَا تَجَوُّزًا، بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزًا، وَلَا يَمَّا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا، مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا) أي: لا يصحُّ التعريف بأحد أمور ثلاثة:

القويضي

(٤٦) - (وَلَا مُسَاوِيًا) للمعرِّف في الخفاء؛ كقولنا في تعريف «الْمُتَحَرِّكِ»: «هُوَ مَا لَيْسَ

بَسَاكِينٍ».

(وَلَا) أن يرى التعريف (تَجَوُّزًا) بضمّ «الواو»؛ أي: لفظ تجوُّز؛ أي: لفظاً مجازياً، ومحلُّ امتناع المجاز إذا كان (بِلَا قَرِينَةٍ) مُعَيَّنٍ للمراد (بِهَا) أي: بتلك القرينة (تُحَرِّزًا) - بالبناء للمجهول - يعني: محلُّ امتناع التعريف بالمجاز إذا كان خالياً عن القرينة المعيّنة للمراد؛ التي يُحْتَرَزُ بها عن إرادة غير المراد، كتعريف «العالم» بـ: «بأنه بحرٌ يَدْخُلُ الْحَمَامُ، أَوْ: يُصَلِّي وَيُصَوِّمُ»، فيمتنع^(١)؛ لالتباس المراد^(٢) بغيره، فإن كان مع المجاز قرينة تُعَيِّنُ المراد كقولنا في تعريف «البليد»: «حَيَّوَانٌ نَاهِقٌ يَدْخُلُ الْحَمَامُ وَيُصَلِّي» جاز التعريف به.

(٤٧) - (وَلَا) يكون التعريف (يَمَّا) أي: بلفظ (يُدْرَى) أي: يُعْلَمُ معناه (بِمَحْدُودٍ^(٣)) أي: معرفتي يتوقف معرفة ذلك التعريف على معرفة المَعْرِفِ؛ لأداء ذلك إلى الدور، فيمتنع؛ كتعريف

(١) قوله: (فيمتنع) أي: التَّعْرِيفُ.

(٢) قوله: (لالتباس المراد ... إلخ) لأنَّ البحر الجاري يشمل العالم والكريم.

(٣) قوله: (بِمَحْدُودٍ) أي: من محدود.

- وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة؛ كتعريف «الشَّمْس» بـ: «العَيْن»، فإن وُجِدَتْ قرينة؛ كتعريفها بـ: «العَيْن المُضِيَّة»، صحَّ التعريف.

القول المسلم

أحدها: المجاز بلا قرينة يُحْتَرَزُ بها عن أن يُفْهَمَ بالمجاز خلافُ المراد.

وثانيها: بما لا يُدْرَى إلَّا بالحدود؛ أي: المَعْرِف؛ لِتَوْقُفِ فِهْمِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى فِهْمِ الْآخَرِ.

وثالثها: المشترك الخالي من قرينة تُعَيَّنُ المراد.

● وإنما قَبِدْنَا «مَنْعَ التَّعْرِيفِ بِالْمَجَاز» بـ: «أن يكون بلا قرينة يُحْتَرَزُ بها عن فِهْمِ خِلَافِ المراد»؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الْمُشْتَرِطَةَ فِي الْمَجَاز لَا تَكْفِي فِي تَعْيِينِ الْمَرَادِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ مَا يُقْبَدُ أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْمَرَادَ هُوَ الْمَعْنَى الْقُلَانِيَّ، فَإِنَّهُ لَوْ قَبِلَ لَمَنْ بِمَكَّةَ: «صَلِّ صَلَاةً لَا رُكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودَ»، عَلِمَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ يُرَدِّ بِهَا الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ، وَهِيَ ذَاتُ الْأَرْكَانِ، وَكُنِيَ ذَلِكَ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ مَجَازًا، مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِهِ الطَّوْافُ أَوْ الدُّعَاءُ.

- فإذا قيل: «مَا الْبَلِيدُ؟» فقيل: «هُوَ الْجَمَارُ الَّذِي يَكُونُ بِدُونِ أَرْبَعِ قَوَائِمَ»، لَمْ يَصَحَّ حَتَّى يُقَالَ مِثْلًا: «هُوَ الَّذِي يُتَعَبُ فِي الْإِفْهَامِ وَلَا يَقِفُ عَلَى أَرْبَعِ قَوَائِمَ»، فَيُفْهَمُ أَنَّهُ: الْإِنْسَانُ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ غَرِيزَةٌ فَهَمُ الدَّقَائِقِ؛ لِأَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ أَفْهَمَ إِرَادَةَ الْإِنْسَانِ، يَبْقَى مَعَهُ احْتِمَالُ أَنْ يُرَادَ إِنْسَانٌ مُتَكَرَّرُ الصَّوْتِ كَالْحِمَارِ، لَا مُتَكَرَّرُ الْفَهْمِ.

الْقَوِيحِي

«الْعِلْمُ»: «بِأَنَّهُ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ»، مَعَ أَنَّ «الْمَعْلُومَ» تَوَقَّفَتْ مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ «الْعِلْمِ»؛ لِاشْتِقَاقِهِ^(١) مِنْهُ^(٢)، وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمَعْلُومَ مَرَادٌ مِنَ الذَّاتِ^(٣) بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وَصْفِهَا^(٤) بِالْمَعْلُومِيَّةِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «الْعِلْمُ إِذَا ذَاكَ الشَّيْءُ».

(وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا) أَي: وَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ خَالٍ مِنَ الْقَرِينَةِ الْمَعْبُودَةِ لِلْمَرَادِ، كَتَعْرِيفِ «الشَّمْس» بـ: «أَنَّهَا عَيْنٌ»، وَمَحَلُّ امْتِنَاعِ الْمَشْتَرَكِ مَا لَمْ يُرَدِّ جَمِيعُ الْمَعَانِي الْمَوْضُوعِ لَهَا كَتَعْرِيفِ «الْقَفِيَّة» بـ: «أَنَّهَا قَوْلٌ بِحَتْمِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ»، مَعَ أَنَّ «الْقَوْلَ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَلْفُوظِ وَالْمَعْقُولِ، لَكِنْ لَمَّا أُرِيدَ كُلُّ مِنْهُمَا صَحَّ التَّعْرِيفُ.

(١) قوله: (لا اشتقاقه) أي: المعلوم.

(٢) قوله: (منه) أي: من العلم.

(٣) قوله: (الذات) أي: ذات المعلوم.

(٤) قوله: (من وصفها) أي: وصف الذات.



(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

- وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز؛ كتعريف «الفاعل» ب: «أنَّه الاسمُ المَرْفُوعُ»؛ لأنَّ الرِّفْعَ حُكْمٌ من أحكامه؛ لأنَّ المَعْرِفَ - بفتح الرَّاءِ - يَتَوَقَّفُ على أجزاء التَّعْرِيفِ، وإذا جعلنا الحكم جُزْءاً منها، والحالُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ على المَعْرِفِ - بفتح الرَّاءِ -؛ لأنَّ الحكم على الشَّيْءِ قَرَعَ عن تَصَوُّره، لَزِمَ الدَّوْرُ وهو ممنوعٌ.

القول المسلم

- ومثال التَّعْرِيفِ بما تتَوَقَّفُ درايتُهُ على إدراية المحدود أن يقال لَمَنْ لا يعرف النَّهارَ إِلَّا بِأَنَّهُ زَمَانٌ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، وهو يجهلُ معنى الشَّمْسِ: «إِنَّ الشَّمْسَ هِيَ كَوْكَبٌ نَهَارِيٌّ»؛ إذ لا يعرفُ على هذا معنى الشَّمْسِ إِلَّا بمعرفة النَّهارِ، ولا يَعْرِفُ النَّهارَ إِلَّا بمعرفة الشَّمْسِ.

- وكان يُقال في تعريف العلم: «هُوَ إِذْرَاكَ الْمَعْلُومِ»؛ إذ لا يُدْرَى المعلوم إِلَّا بدراية العلم، ولا يُدْرَى العلم إِلَّا بدراية المعلوم الَّذي به وقع التَّعْرِيفُ.

- ومثال المشترك الخالي من القرينة أن يُقال في تعريف النَّاضِ: «هُوَ عَيْنٌ تُحِبُّهَا النَّفُوسُ»، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ عَيْنَ النَّقْدِ وَعَيْنَ الْمَاءِ؛ لأنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تُحِبُّهَا النَّفُوسُ، فلو قيل: «هُوَ عَيْنٌ تُحِبُّهَا النَّفُوسُ وَيَتَزَيَّنُّ بِهَ، وَيَكُونُ ثَمَنَ الْأَشْيَاءِ»، تَعَيَّنَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ.

● وإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الثَّلَاثَةَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ؛ لِمَا ظَهَرَ أَنَّ الْمَجَازَ وَالْمَشْتَرَكَ مَا دَامَ كُلُّ مِنْهُمَا خَالِيًا عَنِ الْقَرِينَةِ الْمَعْيَنَةِ لِلْمُرَادِ غَيْرُ مَعْلُومِي الْمَعْنَى، وما لا يُدْرَى إِلَّا بالمحدود مجهول قطعاً؛ لأنَّ المحدود مجهولٌ عند السَّامِعِ، وما تَوَقَّفت معرفته على معرفة المحدود المجهول مجهولٌ.

● ولا يَخْفَى أَنَّ مراد النَّازِمِ بِ«الْمَحْدُودِ» هنا: مطلقُ المَعْرِفِ كما هو اصطلاحُ الْأَصُولِيِّينَ؛ لأنَّ المَعْرِفَ بِالْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ يُفِيدُ أَنَّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَحْدُودِ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ.

(٤٨) - ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى ضَرْبٍ آخَرَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ بِقَوْلِهِ: (وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ، أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ) أَي: إِنْ مِنْ جُمْلَةِ التَّعَارِيفِ الَّتِي يَرُدُّهَا أَهْلُ الْفِرْقِ وَيَمْنَعُونَهَا

القول الثاني

(٤٨) - (وَعِنْدَهُمْ) الظَّرْفُ خَبَرٌ مَقْدَمٌ (مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ الْحَالِ مِنَ الظُّمْهِرِ الْمُسْتَقَرِّ فِي الْخَبَرِ، أَوْ «عِنْدَهُمْ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِ«الْمَرْدُودِ»، وَ«مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ» هُوَ الْخَبَرُ، وَالْمَبْتَدَأُ قَوْلُهُ: (أَنْ تَدْخُلَ) لِنَاوِلِهِ بِمَصْدَرٍ مُنْسَبٍ مِنْ «أَنْ» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ).



القول المسلم

التَّعْرِيفُ الَّذِي أُدْخِلَ فِيهِ حُكْمُ الْمَحْدُودِ؛ يَعْنِي: الْحُكْمَ الَّذِي جُهِلَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمَحْدُودِ، فَأُخْرِى إِذَا جُهِلَ ثَبُوتُهُ لَهُ أَصْلًا.

كما إِذَا جُهِلَ ثَبُوتُ النَّصْبِ لِلْمُعْرَبَاتِ، فَقُلْنَا فِي تَعْرِيفِ غَيْرِ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَجْرُورَاتِ: «هِيَ مَا يُنْصَبُ مِنَ الْمُعْرَبَاتِ»؛ لِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْمَجْهُولِ.

وكذا إِذَا عَرَفْنَا ثَبُوتَ النَّصْبِ لِلْمُعْرَبَاتِ، وَلَكِنْ لَا نَمَيِّزُ الْمَنْصُوبَ مِنْهَا مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، فَعَرَفْنَا الْمُعْرَبَاتِ بِالنَّصْبِ مِنْهَا بِأَنَّهَا: «هِيَ مَا يُعْرَبُ بِالنَّصْبِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ.

أَمَّا إِذَا عَلِمَ ثَبُوتُ الْحُكْمِ لِلشَّيْءِ وَعُلِمَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ، جَازَ إِدْخَالَ الْحُكْمِ فِي حَدِّ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَشْيَاءَ تَنْصَبُ الْمُعْرَبَاتِ، وَجَهِلْنَا الْمُسَمَّى بِ«الْحَالِ» مِنْ تِلْكَ الْمُعْرَبَاتِ، جَازَ أَنْ يَدْخُلَ فِي حَدِّ الْحَالِ النَّصْبُ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ لِإِخْرَاجِ مَا لَيْسَ بِمَنْصُوبٍ مِنَ الْمُعْرَبَاتِ، ثُمَّ نَزِيدُ قَبْدًا آخَرَ لِإِخْرَاجِ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ، وَلِهَذَا أَدْخَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي حَدِّ الْحَالِ فَقَالَ: «الْحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُتَصِيبٌ»، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَرَادَ بِ«الْحُدُودِ» هُنَا أَيْضًا: مُطْلَقُ الْمَعْرُوفِ.

القول يسنى

وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِحْرَابِ الْأَوَّلِ: وَدُخُولُ الْأَحْكَامِ فِي التَّعَارِيفِ كَائِنٌ عِنْدَهُمْ حَالَةً كَوْنَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ؛ أَيِ: الْمُمْتَنِعِ.

وعلى الثَّانِي: وَدُخُولُ الْأَحْكَامِ فِي التَّعَارِيفِ كَائِنٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ عِنْدَهُمْ؛ أَيِ: الْمُنَاطِقَةِ؛ وَخَصَّهُمْ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمُ الْبَاحِثُونَ عَنْ ذَلِكَ.

● وَدُخُولُ الْحُكْمِ فِي التَّعْرِيفِ كَقَوْلِهِمْ: «الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ»، فَالرَّفْعُ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى تَصَوُّرِهِ، فَإِذَا أَخَذَ الْحُكْمُ جُزْءًا فِي التَّعْرِيفِ تَوَقَّفَ الْمَعْرُوفُ عَلَيْهِ، وَحَصَلَ الدَّوْرُ^(١) الَّذِي هُوَ تَوَقَّفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَحَصَلَ الدَّوْرُ) أَقُولُ: لَا دَوْرَ مِنْ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي التَّعْرِيفِ لَيْسَ هُوَ الْمَعْرُوفُ، بَلِ الْمَأْخُوذُ جِنْسًا فِي التَّعْرِيفِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ فِي مِثَالِ الشَّارِحِ هُوَ الْإِسْمُ لَا الْفَاعِلُ، فَالْحُكْمُ بِالرَّفْعِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرِ مُطْلَقِ الْإِسْمِ، لَا عَلَى تَصَوُّرِ خُصُوصِ الْفَاعِلِ حَتَّى يُلْزَمَ الدَّوْرُ. اهـ «حَاشِيَةُ الضَّبَّانِ» (ص: ٢٣٠).



(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزُ فِي الرَّسْمِ فَادِرِ مَا رَوَا

- ولا يجوز إدخال «أو» التي للشك في الحد؛ كقولك في تعريف «البليد»: «هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم» على سبيل الشك؛ أي: إمّا هذا وإمّا هذا.

القول المسلم

(٤٩) - ثم نبّه على أنّ الحدّ لا تُذكر فيه لفظة «أو» بقوله: (وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» أي: لا يجوز ذكر «أو» في التعريف الذي هو حدّ؛ سواء أريد به «أو» الإبهام، أو كانت للشك، أو أريد بها التقسيم، أو التخيير أو الإضراب.

(وَجَائِزُ) أي: ويجوز ذكر «أو» (في الرّسم) إذا لم تكن للشك، ولا للإبهام، ولا للإضراب الإبطالي، (فَادِرِ) السّرّ في (مَا رَوَا) من منع ذكرها في الحدّ مطلقاً، ومن جواز ذكرها في الرّسم بشرطه.

• أمّا وجه منعهما في الحدّ مطلقاً: فلأنّ الحقائق لا يتصور لكل واحد منها إلا فصل واحد كما تقدّم، فإيراد «أو» في حدّ واحد منها إن كان للشك أو الإبهام فظاهراً؛ إذ لا تعريف بأحدهما، وذلك هو وجه المنع في الرّسم إذا أريد به «أو» فيه أحدهما، والتّخيير بين فصلين محال؛ لعدم تعدّده، والإضراب عن فصل إلى فصل إن كان لإبطال الأوّل فالحدّ هو ما فيه الثّاني، وكانّ التعريف الأوّل لم يذكر، فلم يصدق أنّ هنا حدّاً في ضمنه «أو»، بل هي في القويستي

(٤٩) - (وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ) الحقيقيّة (ذِكْرُ «أَوْ» التي للتقسيم^(١)؛ لأنّ الماهيّة المحدودة شيء معيّن لا يتنوّع، (وَجَائِزُ) أي: وذكر «أو» التّقسيميّة جائز (في الرّسم) أي: التعريف الرّسمي؛ كقولهم في تعريف «المعرف للشيء»: «هو ما يقتضي^(٢) تصوّره^(٣) أو امتيازه عن غيره»، واحترزنا به «أو» التي للتقسيم عن التي للشك أو التّشكيك، فلا يجوز دخولها في الحدود ولا في الرّسوم.

وقوله: (فَادِرِ مَا رَوَا) تكملة للبيت.



(١) قوله: «أو» التي للتقسيم) التصريح عليهما؛ لأنّها التي وقع فيها التّفصيل، فنعت في الحدّ وأجيزت في الرّسم؛ أمّا التي للشك أو الإبهام لممنوعة مطلقاً. اهـ «حاشية الضّبان» (ص: ٣٣١).

(٢) قوله: (هو ما يقتضي) «هو» أي: المعرف.

(٣) قوله: (تصوّره) أي: المعرف أيضاً.

وَأَمَّا «أَوْ» الَّتِي لِلتَّقْسِيمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُهَا، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمَعْرِفَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ كَذَا، وَقِسْمٌ كَذَا، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ فِي الْحَقِيقَةِ تَعْرِيفَيْنِ لشيئَيْنِ مُتَخَالِفَيْنِ؛ مِثَالُهُ: تَعْرِيفُ «النَّظَرِ» بِ: «الفِكْرِ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ، أَوْ غَلَبَةِ ظَنٍّ»؛ يَعْنِي: أَنَّ النَّظَرَ قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ: الفِكْرُ الْمُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ، وَالثَّانِي: الفِكْرُ الْمُؤَدِّي إِلَى غَلَبَةِ ظَنٍّ.

وَأَمَّا فِي الرَّسْمِ فَيَجُوزُ دُخُولُهَا؛ كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ»: «هُوَ الْحَيَوَانُ الصَّاحِبُ، أَوْ الْقَابِلُ لِلْعِلْمِ وَصَنَعَةِ الْكِتَابَةِ».

القول المسلم

ابْتِدَائِهِ لِمَجْرَدِ إِنْشَاءِ تَعْرِيفٍ آخَرَ حَيْثُ بَطَلَ الْأَوَّلُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «بَلْ»، وَلَا يُمْنَعُ التَّعْرِيفُ مَعَ «بَلْ» الْإِبْطَالِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لِلشُّكُوتِ عَنِ الْأَوَّلِ اقْتِضَى تَعَدُّدُ الْفَصْلِ.

● وَأَمَّا التَّقْسِيمُ وَاسْمُهُ: «التَّنْوِيعُ»، فَإِنْ أُريدَ بِهِ ذِكْرُ نَوْعَيْنِ كُلُّ نَوْعٍ يُبَيِّنُ بِفَصْلِهِ الْآخَرَ، كَانَ الْكَلَامُ حَدِيثَيْنِ، وَالْكَلَامُ فِي الْحَدِّ الْوَاحِدِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ تَنْوِيعُ نَفْسِ الْمَحْدُودِ بِفَصْلَيْنِ بِاعْتِبَارِهِمَا تَنْوَعٌ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ لَهُ فَصْلَيْنِ وَهُوَ نَفْسُهُ وَاحِدٌ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ تَعَدُّدِ الْفَصْلِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ فَصْلَيْنِ، وَيَكُونُ الْفَصْلُ فِي الْحَقِيقَةِ أَحَدَهُمَا لَا بَعَيْنِهِ؟

قُلْنَا: يَعُودُ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى تَعَدُّدِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا بَعَيْنَهُ لَا تَقْوُمُ بِهِ الْحَقَائِقُ إِلَّا إِذَا اعْتُبِرَ فِي ضِمْنِ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، فَكُلٌّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ فَصْلٌ، وَغَيْرُ هَذِهِ التَّقَادِيرُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي مَعْنَى «أَوْ».

وَأَمَّا الرَّسْمُ فَكَوْنُهَا فِيهِ لِلشُّكِّ أَوْ لِلإِبْهَامِ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا الْإِضْرَابُ الْإِبْطَالِيُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى رِسْمٍ وَاحِدٍ، وَ«أَوْ» فِيهِ وَسِيلَةٌ لَهُ، وَالْكَلَامُ فِيمَا تَكُونُ فِيهِ «أَوْ» مَقْصُودَةً.

وَكَوْنُهَا لِلتَّخْيِيرِ فِي الْخَوَاصِّ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ أَيَّهَا وَجَدَتْ كَفَتْ ظَاهِرُ الْجَوَازِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى رَسْمَيْنِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَكَوْنُهَا لِلتَّقْسِيمِ إِلَى صَنْفَيْنِ كُلُّ مَنِهْمَا بِخَاصَّتِهِ ظَاهِرُ الْجَوَازِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ كَوْنُ الْمَقْسَمِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، فَقَوْلُنَا: «الفِكْرُ: هُوَ النَّظَرُ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ» تَعْرِيفٌ لِلْمُفَكِّرِ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ ذَا تَأَدِّيَيْنِ: تَأَدِيَّةٍ لِعِلْمٍ، وَتَأَدِيَّةٍ لظَنٍّ.

القول مسلمي



والفرق بين الحدِّ والرَّسم: أنَّ الماهيةَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يكونَ لها فَصْلانٌ على البَدَل، ويجوزُ أَنْ يكونَ لها خَاصَّتَانِ كذلك.



القول المسلم

وكونُها للإضراب الَّذي يُفِيدُ السُّكُوتَ عن الأوَّلِ ظاهرُ الجوازِ أيضاً؛ إذ حاصلُهُ جوازُ تعدُّدِ الخاصَّةِ، ولا يَمْتَنِعُ.

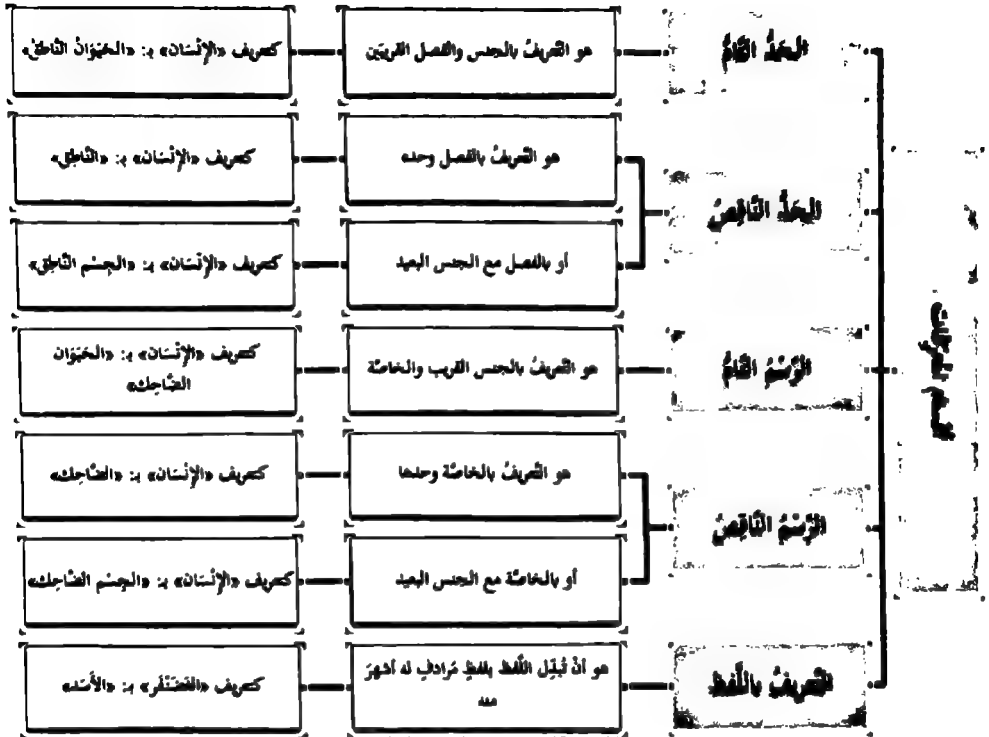
● والحاصلُ أنَّ الفصلَ لَمَّا امتنعَ تَعَدُّدُهُ نَافِثُهُ معاني «أو»، فلا تَقَعُ في الحدِّ الَّذي فيه يكونُ الفصلُ، والخاصَّةُ لَمَّا جازَ تَعَدُّدُها لم تُنَافِ التَّعْرِيفَ بـ«أو» إلَّا في بعضِ معانيها، فليُتَأَمَّلْ هنا، وقد أطلنا فيه لِقَلَّةٍ مَنْ وَفَى الكلامَ حَقَّهُ.



القويضي

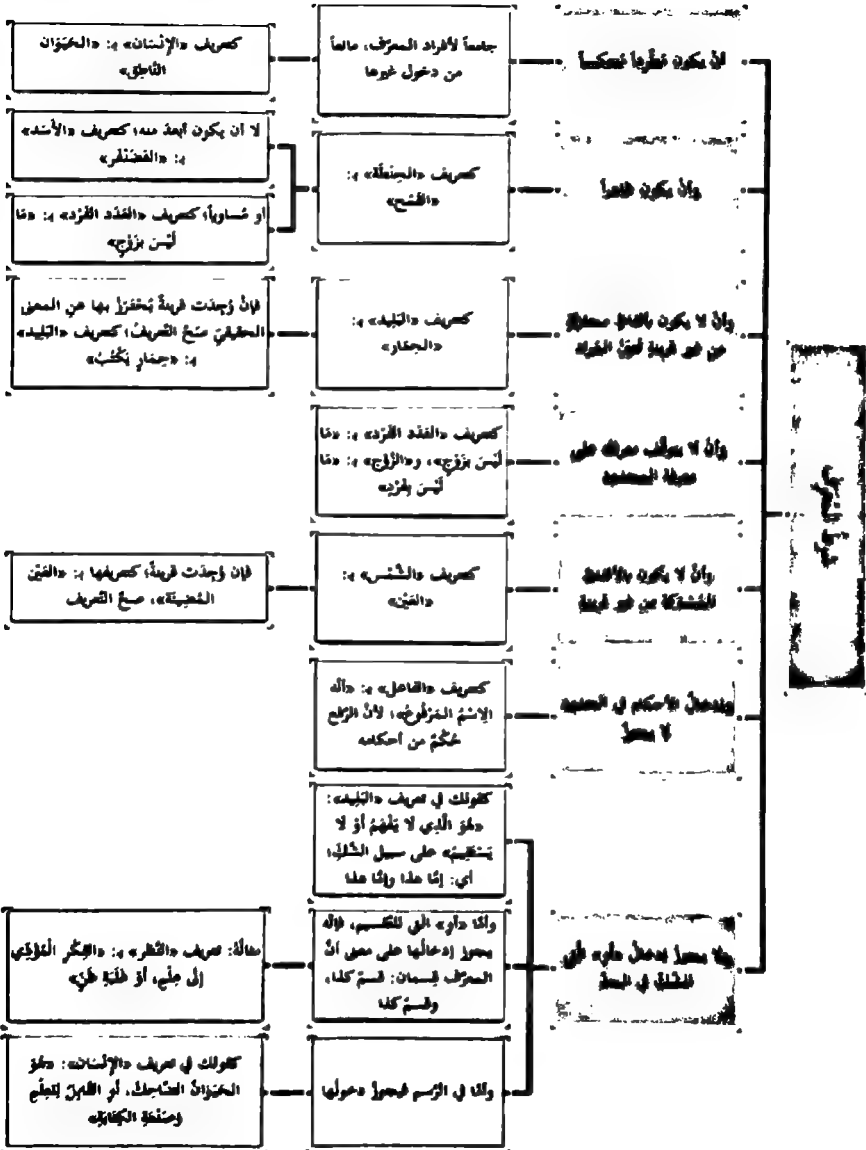


أقسام المعارف





شرطُ المَعْرِفِ



نَمْ قَالَ:

(بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)

القول المسلم

[(بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)]

نَمْ شرع في مبادئ المقصود الثاني من فن المنطق، وهو الحجّة الموصلة للتصديق، وتلك المبادئ هي القضايا وأحكامها التي هي ناقضتها وعكسها، فقال: (بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا).

● القضية: «قِيْلَةُ» من: القَضَاء، وهو الحكم؛ سَمِيَتْ بها الجملة المحتملة للصديق والكذب؛ لوجوب القضاء بثبوت المحمول أو سلبه في الحملية، والقضاء بثبوت اللزوم أو العناد في الشرطية، وسيأتي بيان القسمين وجميع الأحكام باعتبار أفراد القضايا، وإن كان الحكم نوعين؛ أعني: النقص والعكس.

القويصني

[(بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)]

● هذا (بَابُ فِي الْقَضَايَا^(١) وَأَحْكَامِهَا) القضايا جمع: «قَضِيَّة» من: القضاء وهو الحكم؛ لاشتمالها عليه^(٢)، وأحكامها بالجبر عطف على «القضايا»، والمراد بـ«الأحكام»: التناقض^(٣)، والعكس^(٤).

(١) قوله: (بَابُ فِي الْقَضَايَا) لما فرغ المصنف من مبادئ التصورات ومقاصدها، شرع يتكلم على مبادئ التصديقات وهي القضايا. اهـ «سحبي».

(٢) قوله: (لاشتمالها عليه) لأنه جزء منها، لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين؛ لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الإيقاع والانتزاع؛ أي: إدراك الوقوع وعدم الوقوع؛ لأن هذا ليس جزءاً منها، بل هو قائم بنفس المترك. اهـ «حاشية الشبان» (ص: ٢٣٦).

(٣) قوله: (التناقض) هو اختلاف القضيتين إيجاباً وسلباً.

(٤) قوله: (والعكس) هو قلب جزأي القضية؛ يجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً.



● (٥٠) مَا اخْتَمَلَ الصُّدُقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا

(٥٠) - أقول: لَمَّا فَرَعَ من مبادئ التَّصَوُّرات ومقاصدها، أَخَذَ يتكلَّم على مبادئ التَّصديقات، وهي: القضايا وأحكامها.

● وواحد «القَضَايَا»: «قَضِيَّةٌ»، وهي مرادفة للخبر، وتعريفها: «مُرْكَبٌ اخْتَمَلَ الصُّدُقَ وَالْكَذِبَ لِذَاتِهِ».

القول المسلم

(٥٠) - (مَا اخْتَمَلَ الصُّدُقَ) أي: الكلام الَّذِي يَحْتَمِلُ الصُّدُقَ وَالْكَذِبَ (لِذَاتِهِ جَرَى) ذلك الكلام (بَيْنَهُمْ) أي: بين أهل الفن (قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا) أي: سَمِيَ عندهم بالاسمين معاً، أمَّا وجه تسميته خبراً فوصفه بالصدق والكذب.

الفويسني

(٥٠) - (مَا) أي: اللَّفْظُ^(١) الَّذِي (اخْتَمَلَ الصُّدُقُ)^(٢) والكذب (لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ) أي: المناطق (قَضِيَّةٌ^(٣) وَخَبَرًا^(٤)) أي: يسمَّى بهذين الاسمين.

● فخرج بقوله: «مَا اخْتَمَلَ الصُّدُقَ وَالْكَذِبَ»: ما لا يحتملها من الإنشاءات^(٥) ك: «اضْرِبْ»، فلا يسمَّى: «قَضِيَّةٌ» ولا «جزءاً».

(١) قوله: (أي: اللَّفْظُ) الصَّادِرُ مِنَ اللِّسَانِ أَوِ الْمَلْحُوظُ فِي الذَّهْنِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَشْمَلَ التَّعْرِيفُ الْقَضِيَّةَ الْمَلْفُوظَةَ ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، والقَضِيَّةَ الْمَعْقُولَةَ ك: القول المعقول وهي النَّتِيجَةُ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٦).

(٢) قوله: (الصُّدُقُ) لم يذكر المصنَّف «الكذب»؛ لِقَبْحه، والعِلْمُ به، وتَأْدُّباً فِي حَقِّ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ، وَهَذَا مَخْرُجٌ لِنَحْوِ: «زَيْدٌ» وَ«عَمْرُو». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٧).

(٣) قوله: (قَضِيَّةٌ) وتسمى: «دَعْوَى» إِنْ افْتَرَقَتْ إِلَى دَلِيلٍ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

(٤) قوله: (قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا) فِي «التَّلْوِيحِ» [شرح التلويح على التوضيح للسعد التفتازاني (١/٢٠)]: اعلم أَنَّ الْمُرْكَبَ الثَّامَّ الْمُحْتَمِلَ لِلصُّدُقِ وَالْكَذِبِ يَسْمَى مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْحُكْمِ: «قَضِيَّةٌ»، وَمِنْ حَيْثُ احْتِمَالُهُ الصُّدُقَ وَالْكَذِبَ: «خَبَرًا»، وَمِنْ حَيْثُ إِفَادَتِهِ الْحُكْمَ: «إِخْبَارًا»، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ: «مَقْدَمَةٌ»، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُطَلَّبُ بِالذَّلِيلِ: «مَطْلُوبًا»، وَمِنْ حَيْثُ يَحْصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ: «نَتِيجَةٌ»، وَمِنْ حَيْثُ يَقَعُ فِي الْعِلْمِ وَيُسَالُ عَنْهُ: «مَسْأَلَةٌ»، فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ وَاخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارَاتِ. اهـ

قال العُتْبِيُّ [كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام] مخطوط (الوحه: ٢٥): هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّتِيجَةَ اسْمٌ لِلْفَرْقِ الْمُرْكَبِ، وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ عِنْدَ تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ بِأَنَّهُ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا مَتَى سُلِّمَتْ لَزْمُ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ، بِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ الْقَوْلُ الْآخَرُ: هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْقُولُ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يُلْزَمُ، وَهُوَ النَّتِيجَةُ، بِخِلَافِ الْمَلْفُوظِ. اهـ

وقد يقال: لا بُدَّ فِي تَسْمِيَةِ الْمَلْفُوظِ: «نَتِيجَةً» بِإِعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْقُولِ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

(٥) قوله: (من الإنشاءات) من أمر ك: «اضْرِبْ»، أو نهي ك: «لَا تُضْرِبْ»، وغيرهما كالمرْكَبِ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا؛ نَحْوِ: «غُلَامٌ زَيْدٌ» فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ خَبَرًا وَهُوَ: «زَيْدٌ لَهُ غُلَامٌ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٨).



- فاحتمال الصدق والكذب يُخرجُ: الإنشاء.

- وقوله: «لِذَاتِهِ» لِيَدْخُلَ فِيهِ: ما يُقَطَّعُ بصدقه ك: «خبر الله ورسوله»، وما يُقَطَّعُ بكذبه ك: «كون الواحد نصف الثمانية»؛ لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناها يحتملُ الصدق والكذب، يقطع النظر عن المُخْبِرِ والواقع، فالقطعُ بأحد الأمرين من جهة المُخْبِرِ أو المُخْبِرِ به.

القول المسلم

- فقوله: «ما» كالجنس في الحد؛ أي: كلامٌ، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَقْسَامُ الإنشاء السابقة وغيرها.

- وقوله: «اِحْتَمَلَ الصَّدَقُ» يعني: والكذب، يُخْرِجُ الإنشاءات بِأَسْرَها؛ إذ لا تحتملُ صدقاً ولا كذباً.

- وزاد قوله: «لِذَاتِهِ» لِيَدْخُلَ الْخَبَرُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الصَّدَقُ وَلَا يَحْتَمِلُ الْكَذِبُ أصلاً، لكن ذلك بالنظر إلى مَنْ صَدَرَ مِنْهُ، كأخبار النَّبِيِّ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ؛ لَأَنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهَا - أعني: كون حاصلها إثبات موضوع لمحمولٍ أو ربط بين نسبتين - تحتلُ ذلك، وإنَّما تَخَلَّصَتْ لِلصَّدَقِ بِالنَّظَرِ لِمَنْ أَخْبَرَ بِهَا لَا لِذَاتِهَا.

ولِيَدْخُلَ الْخَبَرُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْكَذِبُ وَلَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقُ أصلاً، لكن ذلك بالنظر إلى مَنْ صَدَرَ مِنْهُ، كأخبار مُسَيَّلِمَةِ الْكَذَّابِ - لعنةُ الله تعالى عليه -، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ بِالنَّظَرِ لِذَاتِهَا، وَإِنَّمَا تَخَلَّصَتْ لِلْكَذِبِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَنْ صَدَرَتْ مِنْهُ لِيُعَارِضَ النُّبُوَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ، وَهِيَ نُبُوَّةُ نَبِيِّنا ﷺ.

القويسني

● وخرج بقولنا: «لِذَاتِهِ»: ما احتمل الصدق والكذب ليلازمه ك: «اسْقِنِي الْمَاءَ»، فَإِنَّهُ وَإِنْ احْتَمَلَ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ لَكِنْ لِيلَازِمُهُ الَّذِي هُوَ: «أَنَا عَطْشَانٌ»^(١) لا لِذَاتِهِ؛ أي: مدلوله المطابق الذي هو طلب السقي.

● ودخل في قولنا: «مَا احْتَمَلَ الصَّدَقُ لِذَاتِهِ»: المقطوع بصدقه من الأخبار، ك: خبر الله وخبر رسوله، فَإِنَّهُ إِنَّمَا قُطِعَ بصدقه بِالنَّظَرِ لِقَائِلِهِ^(٢) لَا بِالنَّظَرِ لِذَاتِهِ، ودخل أيضاً: المقطوع بكذبه من الأخبار^(٣) نحو: «الْجُزْءُ أَعْظَمُ مِنَ الْكُلِّ»، فَإِنَّهُ وَإِنْ قُطِعَ بكذبه إِنَّمَا هُوَ لِتَحَقُّقِ خِلَافِهِ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ.

(١) قوله: «الَّذِي هُوَ «أَنَا عَطْشَانٌ»» اعترض: بِأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ اللَّازِمَ: «أَنَا طَالِبٌ لِمَاءٍ»، أَوْ: «الْمُحَاطَبُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ الْمَاءُ»، أَوْ: «الْمَاءُ مَطْلُوبٌ»؛ لِاسْتِفْهَانِهِ عَنْ اعْتِبَارِ الْقَرِينَةِ؛ إِذْ كُلُّ إِنْشَاءٍ يَسْتَلْزِمُ لِذَاتِهِ خَبَرًا مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى قَرِينَةٍ كَمَا رَأَيْتُ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

(٢) قوله: «بِالنَّظَرِ لِقَائِلِهِ» أَوْ الْمَعْلُومَ صَدَقَهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ؛ نَحْوُ: «الْوَاجِدُ يَضْفُ الْإِثْنَيْنِ».

(٣) قوله: «الْمَقْطُوعُ بِكَلْبِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ» بِالنَّظَرِ لِقَائِلِهِ أَيْضاً، ك: خبر مُسَيَّلِمَةِ الْكَذَّابِ فِي دَعْوَاهِ النُّبُوَّةَ، أَوْ بِالْعَقْلِ كَمَثَالِ الشَّارِحِ، أَوْ ك: «الْوَاجِدُ يَضْفُ الْإِثْنَيْنِ»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّارِحِ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).



ثُمَّ قَالَ:

- (٥١) ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ
 - (٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ
 - (٥٣) وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى
 - (٥٤) إِمَّا بِكُلِّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا
 - (٥٥) وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ
 - (٥٦) وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بِالْحَمَلِيَّةِ
- (٥١ - ٥٦) - أقول: القضية قسمان: شرطية، وحملية؛ والأولى يأتي الكلام عليها

في المتن.

- والثانية - وهي الحملية -؛ أي: ما اشتملت على موضوع ومحمول ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» -:

١ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعُهَا كُلِّيًّا ك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

٢ - أَوْ جُزْئِيًّا ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

فالثانية تُسَمَّى: شَخْصِيَّةٌ.

● والأولى:

١ - إِنْ كَانَتْ مُهْمَلَةً مِنَ السُّورِ سُمِّيَتْ: مُهْمَلَةً ك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

القول المسلم

(٥١ - ٥٢) - (ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ):

- ١ - قِسْمٌ مِنْهَا: (شَرْطِيَّةٌ) أَي: يُسَمَّى: «قَضِيَّةً شَرْطِيَّةً»، وَالشَّرْطِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ: «مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ»، كَقَوْلِكَ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: «كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ»، فَإِذَا أَرَلْنَا مَا بِهِ التَّرَكُّبُ وَهُوَ «كُلَّمَا» وَالْفَاءُ «بَقِيَ»: «الشَّمْسُ طَالِعَةٌ» وَالنَّهَارُ مُوجُودٌ، وَهُمَا قَضِيَّتَانِ.
- وَكَقَوْلِكَ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ»، لِأَنَّا إِنْ أَسْقَطْنَا آلَةَ التَّرَكُّبِ - وَهِيَ «إِمَّا» وَإِمَّا - بَقِيَ: «يَكُونُ الشَّيْءُ أَسْوَدَ»، وَ«يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ» وَهُمَا قَضِيَّتَانِ، وَسَيَأْتِي وَجْهُ تَسْمِيَةِ الْأُولَى بِالْمُتَّصِلَةِ وَالثَّانِيَةِ بِالْمُنْفَصِلَةِ.

القويسني

(٥١ - ٥٢) - (ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيُّ (الْقَضَايَا) جَمْعُ: «قَضِيَّةٌ» (عِنْدَهُمْ) أَي: الْمَنَاطِقَةُ

(قِسْمَانِ):

القول المسلم

وأما تسميتهما: «شرطيتين»؛ فلوجود حرف الشرط في الأولى، ووجود ما يشبهه وهو حرف الربط في الثانية، وإن كان الربط على وجه المنافاة بين مضمونيهما.

٢ - وقسم منها: (حملية) أي: تُسمى: «قضية حملية»، والقضية الحملية عندهم: «هي ما ترغبت من مُفردين أو ما في قوتيهما».

- والمراد بـ«المفرد» هنا: ما ليس قضية، لا ما يقابل مطلق المركب، فما ترغبت من مفردين كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو «قَامَ زَيْدٌ»، وما ترغبت ممّا في قوتيهما كقولك: «القَائِمُ أَبَوْهُ عَمْرُو ضَارِبُهُ»؛ لأنّهما في قوّة قولك: «قَائِمُ الْأَبِ مَضْرُوبُ عَمْرُو»، وهما مُفردان مضافان، لا قضيتان.

- وسميت: «حملية»؛ لوجود الحمل فيها على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

● ثمّ نبّه على تقسيم آخر فقال: (و) الْقِسْمُ (الثاني) من قِسْمِ الْقَضِيَّةِ - وهي الْحَمَلِيَّةِ - فِيهِ قِسْمَانِ: (كَلِمَةُ شَخْصِيَّةٌ) أَي:

١ - أَحَدُ قِسْمَيْهَا: كَلِمَةٌ؛ أَي: ما مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ، كقولك: «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ»، وتسمية ما مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ: «كَلِمَةٌ» بمعنى أنّها ذات كُلِّيٌّ صحيحٌ في نفسه، وإن خالف اصطلاحهم في الكَلِمَةِ على ما يتقرّر.

الفويني

● الأول: (شَرْطِيَّةٌ^(١)) وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتيهما^(٢)؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا»، و: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ».

(١) قوله: (شَرْطِيَّةٌ) سُمِّيَتْ بذلك؛ لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا؛ ليشمل المنفصلة، فإنّ قولنا: «إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا» في قوّة قولنا: «إِنْ كَانَ الْعَدُوُّ زَوْجًا لَمْ يَكُنْ فَرْدًا، وَإِنْ كَانَ فَرْدًا لَمْ يَكُنْ زَوْجًا». اهـ «حاشية الضّبان» (ص: ٣٤١).

(٢) قوله: (ما ليس طرفاها مفردين، ولا في قوتيهما) يرد عليه: أنّ الشرطية مؤلّفة من مفردين في القوّة، فإنّها إذا كانت متصلة في قوّة: «هَذَا مَلْزُومٌ لِدَاكِ»، وإذا كانت منفصلة في قوّة: «هَذَا مُعَانِدٌ لِدَاكِ»، وحينئذٍ يرد على تعريف الحملية: أنّ الشرطية داخلية فيه، فيكون غير مانع.

وما أجيب به من ذلك غير ناهض، فلو قالوا: القضية إنّ حُكِمَ فيها بإسناد شيءٍ لشيءٍ أو رفعه عنه فهي حملية، أو بتعليق شيءٍ على شيءٍ أو رفعه فهي شرطية متصلة، أو بمعاندة شيءٍ لشيءٍ أو رفعه فهي شرطية منفصلة، وسكتوا عن ذكر الأفراد والتركيب، لكان أسلم وأوضح؛ أفاده في «كبيره». اهـ «حاشية الضّبان» (ص: ٣٤١).



القول المسلم

٢ - وثانيهما: شخصية؛ أي: ما موضوعها شخص معين، كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

ولمَّا كانت الشَّخصيَّةُ هو ما موضوعها شخصاً معيناً - كما ذكرنا - كانت مقابلتها هنا بالكليَّةِ دليلاً على أَنَّ الكليَّةَ هنا أُريد بها ما موضوعها غير شخص معين، وهو الكلِّيُّ كما ذكرنا.

القويسني

و«الشَّرْطِيَّةُ» منسوبةٌ إلى «الشَّرْطِ»، وهو إرادة التَّعليق؛ نحو: «كُلَّمَا» و«إِنْ» في المثالين.

● والثَّاني: (حَمَلِيَّةٌ) وهي ما كان طرفاها مفردين؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو في قوَّتِهما؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، فالجملة الواقعة خبراً في تأويل المفرد.

و«الحَمَلِيَّةُ» نسبةٌ إلى «الحمل» باعتبار طرفيها^(١) المحكوم به؛ لأنَّه يسمَّى محمولاً تشبيهاً له بالشيء الذي حُمِلَ على غيره.

(و) القسم (الثَّاني) وهو الحملية قسمان:

١ - (كُلِّيَّةٌ) وأراد بها ما موضوعها كلِّيٌّ؛ سواءً كانت مسوَّرةً بسورٍ كلِّيٍّ^(٢)، أو جزئيٍّ، أو مهملةً من السور؛ نحو: «الْإِنْسَانُ»^(٣) حَيَوَانٌ ليصحَّ التَّقْسِيمُ الآتي.

٢ - و(شَخْصِيَّةٌ) وهي ما موضوعها معينٌ، وتسمَّى: مخصوصةً ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

(و) الْقِسْمُ (الْأَوَّلُ) من الحملية (إِمَّا مُسَوَّرٌ) بالسور الكلِّيُّ أو الجزئيُّ^(٤)، (وَأِمَّا مُهْمَلٌ) أي: خالٍ^(٥) من السور.

(١) قوله: (باعتبار طرفيها) أي: الأخير في التَّرتيب الطَّبيعي، وإن كان متقدِّماً لفظاً وهو المحمول، ونُسبت إليه دون الموضوع؛ لأنَّه محطُّ الفائدة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٤٢).

(٢) قوله: (بسورٍ كلِّيٍّ) ويقال لها حيتنئذٍ: «قَضِيَّةٌ حمليةٌ كلِّيَّةٌ» كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ». وقوله: (أو جزئيٍّ) أي: بسورٍ جزئيٍّ، ويقال لها حيتنئذٍ: «قَضِيَّةٌ حمليةٌ جزئيةٌ» كقولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ». وقوله: (أو مهملةً من السور) كقولك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، ويقال لها حيتنئذٍ: «قَضِيَّةٌ حمليةٌ مهملةٌ». أو شخصيةٌ وهي ما موضوعها معينٌ مشخَّصٌ كقولك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» وعلى كلِّ إمَّا موجهةٌ أو سالبةٌ، فتبلغ حيتنئذٍ ثمانية صور، وهذا حاصلُ ما ذكره متناً وشرحاً.

(٣) قوله: (نحو: الْإِنْسَانُ ... الخ) تمثيلٌ للموضوع الكلِّيِّ.

(٤) قوله: (الكلِّيُّ) أي: كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ». وقوله: (الجزئيُّ) أي: مسوَّرةً بسورٍ جزئيٍّ كقولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

(٥) قوله: (أي: خالٍ) كقولك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

٢ - وإن كانت مُسَوَّرَةٌ:

فإن كان السُّور «كُلًّا» أو ما في معناه، فالقضية كَلِّيَّةٌ ك: «كُلُّ إِنْسَانٍ» أو: «عَامَّةُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

وإن كان «بَعْضًا» أو ما في معناه، فجزئيةٌ، ك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ» أو: «وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

● نَتَلَخَّصُ أَنَّ الْقَضَايَا أَرْبَعَةٌ:

- (١) - شَخْصِيَّةٌ: إن كان موضوعها جزئيًا، ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».
- (٢) - وَمُهِمَلَةٌ: إن كان كَلِّيًّا ولم تُسَوَّرْ، ك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».
- (٣) - وَكَلِّيَّةٌ: إن سُورَّتْ بِالسُّورِ الْكَلِّيِّ، ك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».
- (٤) - وَجْزِيَّةٌ: إن سُورَّتْ بِالسُّورِ الْجْزْئِيِّ، ك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

القول المسلم

(و) الْقِسْمُ (الْأَوَّلُ) مِنْ هَاتَيْنِ - وَهِيَ: مَا مَوْضُوعُهَا كَلِّيٌّ - (إِمَّا مُسَوَّرٌ) بَأَن يَدْخُلَ السُّورُ عَلَى مَوْضُوعِهَا الْكَلِّيِّ، (وَأَمَّا مُهِمَلٌ) بَأَن لَا يَدْخُلَ السُّورُ عَلَى مَوْضُوعِهَا الْكَلِّيِّ.

(٥٣ - ٥٤) - (وَالسُّورُ كَلِّيًّا وَجْزِيًّا يُرَى) أَي: ثَمَّ السُّورُ الَّذِي تَكُونُ بِهِ الْقَضِيَّةُ مُسَوَّرَةً قِسْمَانِ: مَا يُرَى كَلِّيًّا، وَمَا يُرَى جْزِيًّا.

● وَالسُّورُ الْكَلِّيُّ: «وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى إِحَاطَةِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ»؛ قِسْمَانِ:

١ - كَلِّيٌّ فِي الْإِيجَابِ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

٢ - وَكَلِّيٌّ فِي السَّلْبِ؛ كَقَوْلِكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ».

القويسني

(٥٣ - ٥٤) - (وَالسُّورُ كَلِّيًّا) إِنْ دَلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ، (وَجْزِيًّا) إِنْ دَلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِبَعْضِهَا (يُرَى) أَي: يُعْلَمُ.

(وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ) أَي: أَقْسَامُ السُّورِ أَرْبَعَةٌ (حَيْثُ جَرَى) أَي: وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا سَوَّرَ إِيجَابًا^(١) كَلِّيًّا، أَوْ جْزِيًّا، أَوْ سَوَّرَ سَلْبًا كَلِّيًّا^(٢)، أَوْ جْزِيًّا كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(١) قَوْلُهُ: (إِمَّا سَوَّرَ إِيجَابًا) ك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ». وَقَوْلُهُ: (أَوْ جْزِيًّا) أَي: ك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

(٢) قَوْلُهُ: (سَلْبًا كَلِّيًّا) أَي: ك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ». وَقَوْلُهُ: (أَوْ جْزِيًّا) أَي: ك: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ يَكَاتِبُ».



القول المسلم

● والسُّورُ الجزئيُّ: «وهو ما يدلُّ على أَنَّ الحكمَ لِبَعْضِ أفرادِ الموضوع»؛ قِسمان أيضاً:

١ - جزئيٌّ في الإيجاب؛ كقولنا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

٢ - وجزئيٌّ في السَّلْب؛ [كقولنا]: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

● فالسُّورُ في الحَمَلِيَّةِ أربعةُ أقسامٍ:

١ - ما يدلُّ على تَعَمِيمِ الحكمِ في الإثبات.

٢ - وما يدلُّ على تَعَمِيمِهِ في النِّفْيِ.

٣ - وما يدلُّ على تَبْعِيضِهِ في الإثبات.

٤ - وما يدلُّ على تَبْعِيضِهِ في النِّفْيِ.

والى ذلك أشار بقوله: (وَأَزَيِّعُ أَقْسَامَهُ) أي: أقسام السُّور أربعة؛ لأنَّه (حَبِثُ جَرَى) في القضايا فهو:

١ - (إِثْمًا بِ) لفظ (كُلُّ) أو ما يجري مجراه؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، و: «جَمِيعُ الْجَرِّمِ حَدِثٌ».

٢ - (أَوْ بِ) لفظ (بَعْضُ) أو ما يجري مجراه؛ كقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَقِيهٌ»، و: «وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ شُجَاعٌ».

وقد عَلِمَ أَنَّ كلاً من السُّورَينِ إِنَّمَا هو سورُ الإثبات، إِلَّا أَنَّ الأوَّلَ للإثبات الكُلِّيَّ، والثَّاني للجزئيِّ.

٣ - (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) وما في معناه؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، و: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، وقد عَلِمَ أَنَّ هذا السُّورَ للسَّلْبِ الكُلِّيِّ.

الفويسني

(إِثْمًا بِكُلِّ) نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، (أَوْ بِبَعْضِ) نحو: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) نحو: «لَا شَيْءٌ^(١) مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، (وَلَيْسَ بَعْضُ) «الواو» بمعنى «أو»؛ نحو: «لَيْسَ بَعْضُ^(٢) الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

(١) قوله: (نحو: لَا شَيْءٌ ... إلخ) وتسمَّى القضية بهذا الاعتبار: «مُؤَرَّةً» و«كَلِمَةً».

(٢) قوله: (لَيْسَ بَعْضُ ... إلخ) وتسمَّى القضية بهذا الاعتبار أيضاً: «مُؤَرَّةً جَزْئِيَّةً»، وإلى بَقِيَّةِ الأسوار أشار بقوله: «أَوْ يُنْبِئُ جَلًّا».



القول المسلم

٤ - (وَلَيْسَ بَعْضُ) وما في معناه؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْعَرَضِ بِنَبَاضٍ»، و: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانًا»، و: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ»، وقد عَلِمَ أَنَّ هذا للسَّلْبِ الجزئي.

• والفرق بين «لَيْسَ كُلُّ» و«لَيْسَ بَعْضُ»: أَنَّ «لَيْسَ بَعْضُ» يُقِيدُ النَّفْيَ عَنِ الْبَعْضِ مُطَابَقَةً، و«لَيْسَ كُلُّ» يُقِيدُهُ تَضَمُّنًا.

• وأمَّا الفرقُ بين «لَيْسَ بَعْضُ» و«بَعْضُ... لَيْسَ» فهو: أَنَّ «لَيْسَ بَعْضُ» قد يُسْتَعْمَلُ فِي السَّلْبِ الكُلِّيِّ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ أي: لا شيء من أبعاضه بحجر؛ لأنَّ «بَعْضُ» لشِدَّةَ إبهامه نكرةٌ في سياق النَّفْيِ لوروده بعد «لَيْسَ»، فصَحَّ تَعْمِيمُهُ، بخلاف «بَعْضُ... لَيْسَ»؛ لأنَّه نكرةٌ في سياق الإثبات، فلا يَتَأَتَّى فِيهِ التَّعْمِيمُ.

• وأشار بقوله: (أَوْ شَيْءٍ جَلَا) إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا يُشَبِّهُ وَاحِدًا مِنَ الْأَسْوَارِ الْأَرْبَعَةِ وَجَبَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ - كَمَا قُلْنَا -، فَلَا يَخْتَصُّ السُّورَ بِمَعْنَى، بَلْ وَلَا بِمَا يُلْفَظُ بِهِ، حَتَّى لَوْ دُلَّ مَثَلًا عَلَى الْعُمُومِ التَّقْدِيمِ أَوْ التَّأَخِيرِ كَانَ سُورًا، كَكُونِ النَّكَرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ.

فَالْأَسْوَارُ أَرْبَعَةٌ:

١ - مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْحُكْمِ فِي الْإثْبَاتِ.

٢ - وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِهِ فِيهِ.

٣ - وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِهِ فِي السَّلْبِ.

٤ - وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِهِ فِي السَّلْبِ.

وَقَدْ كَرَّرْنَا امْتِلَاحَهَا لِلزِّيَادَةِ فِي الْبَيَانِ.

• ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْمِيمَ فِي الْمَوْضُوعِ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بِكَوْنِهِ كَلِمًا، وَأَمَّا الشَّخْصُ ك: «زَيْدٌ»

القويسني

وقوله: (أَوْ شَيْءٍ) عَطَفْتُ عَلَى «كُلِّ».

وقوله: (جَلَا) أي: أظهر السُّورَ الإحاطةَ بِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ أَوْ بَعْضِهَا^(١)، فَشَبَّهَ «كُلُّ» بِ«جَمِيعٍ» وَعَامَّةً؛ نَحْوُ: «جَمِيعُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، وَعَامَّةُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ.

- وَشَبَّهَ «بَعْضُ» بِ«فَرِيقٍ»؛ نَحْوُ: «فَرِيقٌ مِنَ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ».

- وَشَبَّهَ «لَا شَيْءَ» بِ«لَا أَحَدَ» وَ«لَا دِيَارَ»؛ نَحْوُ: «لَا أَحَدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ».

(١) قوله: (بجميع الأفراد) أي: إن كان كليًا. (أو بعضها) أي: إن كان جزئيًا.



• وكلُّ من هذه الأربعة :

- إمَّا أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا ؛ كَمَا تَقَدَّمَ .

- أَوْ سَالِبًا ؛ كَ : « زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ » ، وَ : « الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ » ، وَ : « لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ » ، وَ : « بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ » ، فَتَكُونُ الْأَقْسَامُ ثَمَانِيَّةً .
القول المسلم

فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ ، فَتَنْقَسِمُ الْقَضِيَّةُ الَّتِي مَوْضُوعُهَا كَلْبِي إِلَى مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى مَوْضُوعِهَا سُورٌ ، وَإِلَى مَا دَخَلَ عَلَى مَوْضُوعِهَا مَا يُعَمِّمُهُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَمَا يُعَمِّمُهُ فِي السَّلْبِ ، وَإِلَى مَا بَعْضُهُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَمَا بَعْضُهُ فِي السَّلْبِ .

• فَفُهِمَ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْوَارِ أَرْبَعُ قَضَايَا : كَلْبِيَّةٌ مُوجِبَةٌ ، وَكَلْبِيَّةٌ سَالِبَةٌ ، وَجَزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ ، وَجَزْئِيَّةٌ سَالِبَةٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَمْثَلُهَا ، فَأَقْسَامُ الْمَسْوَرَةِ الْأَرْبَعَةِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْوَارِ الْأَرْبَعَةِ .

وَالْمُهْمَلَةُ : وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا كَلْبِي وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا السُّورُ ، وَالشَّخْصِيَّةُ : وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا جَزْئِيٌّ ؛ كُلٌّ مِنْهُمَا إمَّا مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ .

- فَمُوجِبَةُ الْمُهْمَلَةِ كَقَوْلِكَ : « الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ » إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِ« الْأَلْفِ وَاللَّامِ » تَبْعِيضٌ وَلَا تَعْمِيمٌ .

- وَسَالِبَتُهَا كَقَوْلِكَ : « لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِحَيَوَانٍ » .

- وَمُوجِبَةُ الشَّخْصِيَّةِ كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

- وَسَالِبَتُهَا كَقَوْلِكَ : « لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ » .

(٥٥) - فَمَجْمُوعٌ مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَضَايَا ثَمَانِيَّةٌ : شَخْصِيَّتَانِ ، مُهْمَلَتَانِ ، كَلْبَتَانِ ، جَزْئِيَّتَانِ ؛

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَكُلُّهَا) أَيِ : الشَّخْصِيَّةِ وَالْكَلْبِيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ وَالْمُهْمَلَةِ :

إِمَّا (مُوجِبَةٌ) كَقَوْلِكَ فِي الْأُولَى : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وَفِي الثَّانِيَةِ : « كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ » ، وَفِي الثَّلَاثَةِ : « بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ » ، وَفِي الرَّابِعَةِ : « الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ » .

القويسني

- وَشِبْهُ « لَيْسَ بَغَضٌ » : « لَيْسَ كُلٌّ » ، فَهِيَ مِنْ أَسْوَارِ السَّلْبِ الْجَزْئِيِّ ؛ لِأَنَّهَا رَفَعَ لِلإِجَابِ

الْكَلْبِيِّ ؛ نَحْوُ : « لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِفَرَسٍ » .

(٥٥) - وَقَوْلُهُ : (وَكُلُّهَا) أَيِ : جَمِيعُ الْقَضَايَا ^(١) الشَّخْصِيَّةِ وَالْكَلْبِيَّةِ ^(٢) الْمَسْوَرَةِ بِالسُّورِ الْكَلْبِيِّ

وَالْمَسْوَرَةِ بِالسُّورِ الْجَزْئِيِّ وَالْمُهْمَلَةِ (مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ ، فَهِيَ إِذَا) أَيِ : إِذَا عَلِمْتَ مَا سَبَقَ مِنْ كَوْنِهَا

(١) قوله : (أي : جميع القضايا) أي : الأربعة وهي : الشخصية ، والكلبية ، والجزئية ، والمهملية .

(٢) قوله : (والكلبية) أي : ما موضوعها كلبِي . وقوله : (بالسور الجزئي) هي الجزئية .



القول المسلم

(و) إِنَّمَا (سَالِبَةٌ) كَقَوْلِكَ فِي الْأَوَّلَى: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، وَفِي الثَّانِيَةِ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وَفِي الثَّلَاثَةِ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، وَفِي الرَّابِعَةِ: «لَيْسَ الْحَيَوَانُ إِنْسَانًا».

(فَهِيَ) أَيِ: الْقَضَايَا الْمَشَارُ إِلَيْهِ (إِذَا إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ) أَيِ: آيَلَةٌ إِلَى ثَمَانٍ قَضَايَا؛ بِمَعْنَى: أَنَّهَا يَصِلُ عَدَدُهَا إِلَى الثَّمَانِ.

● وَلَا يَخْفَاكَ مَا فِي النَّظْمِ مِنْ بَعْضِ التَّدَاخُلِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ السُّورِ يَتَضَمَّنُ بَعْضَ الْمُوجِبَاتِ وَبَعْضَ السَّوَالِبِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ».

● وَكَذَا لَا يَخْفَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهَا: «كُلُّهَا» عَائِدٌ عَلَى بَعْضٍ مَا اسْتَفِيدَ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ الْبَعْضُ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ هُوَ: الشَّخْصِيَّةُ وَالْكَلْبَةُ وَالْجَزْئِيَّةُ وَالْمُهْمَلَةُ، فَلَمْ يَخُلُ النَّظْمُ مِنْ تَدَاخُلٍ وَعَنَايَةٍ، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ لظَهْوَرِ الْمَرَادِ، وَالنَّظْمُ أَحْوَجُ لَذَلِكَ.

● وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْحُكْمِ أَوْ تَبْعِيضِهِ بِ«السُّورِ»: كَوْنُهُ أَحَاطَ بِمَا يُرَادُ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضًا، كَسُورِ الْبَلَدِ الْمُحِيطِ بِمَا يُرَادُ مِنْهَا.

- وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ غَيْرِ الْمُسَوَّرَةِ «مُهْمَلَةً»: كَوْنُهَا أَهْمِلَتْ مِنَ السُّورِ؛ أَيِ: تُرِكَ مَعَهَا الْإِتْيَانُ بِهِ.

- وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ الَّتِي مَوْضُوعُهَا جَزْئِيٌّ «شَخْصِيَّةً»: كَوْنُ مَوْضُوعِهَا شَخْصًا مَعْنِيًّا.

● وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَحَلَّ السُّورِ هُوَ الْمَوْضُوعُ الْكَلْبِيُّ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّعْمِيمَ أَوْ التَّبْعِيضَ ك: «الْإِنْسَانُ»، فَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُ الْقَضِيَّةِ جَزْئِيًّا ك: «زَيْدٌ» لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ السُّورُ، وَمَتَى دَخَلَ عَلَيْهِ كَانَ يُقَالُ: «كُلُّ زَيْدٍ قَائِمٌ» مَثَلًا، كَانَتِ الْقَضِيَّةُ مُنْحَرَفَةً؛ لِانْحِرَافِ السُّورِ عَنْ مَحَلِّهِ.

● وَكَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَحْمُولِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِبَيَانِ مَقْدَارِ الْأَفْرَادِ، وَالْمَحْمُولُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ كَلْبِيًّا؛ إِذْ لَا يُحْكَمُ بِالْفَرْدِ عَلَى الْفَرْدِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِلسُّورِ، فَإِنْ دَخَلَ السُّورُ عَلَى الْمَحْمُولِ فَالْقَضِيَّةُ مُنْحَرَفَةٌ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ كُلُّ نَاطِقٍ».

القويسني

مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ (إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ) أَيِ: رَاجِعَةٌ، وَهِيَ:

● الشَّخْصِيَّةُ الْمُوجِبَةُ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، وَالسَّالِبَةُ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، وَالْكَلْبَةُ الْمُوجِبَةُ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَالسَّالِبَةُ؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وَالْجَزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، وَالسَّالِبَةُ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، وَالْمُهْمَلَةُ الْمُوجِبَةُ؛ نَحْوُ: «الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، وَالسَّالِبَةُ؛ نَحْوُ: «الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».



القول المسلم

• وتكذبُ المنحرفةُ إذا أثبتت لجزئِيَّ أفراداً، كقولك: «كُلُّ زَيْدٍ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّ «زيداً» لا أفراد له، و«كُلُّ» تقتضي أنَّ له أفراداً، وكذا إذا حكمت باجتماع أفرادٍ في فردٍ واحدٍ كقولك: «زَيْدٌ كُلُّ إِنْسَانٍ»؛ لأنَّ اجتماع أفراد الإنسان في زيد باطلٌ.

- وإن لم تقتض أحد الأمرين فهي كغيرها من سائر القضايا، كقولك: «زَيْدٌ بَعْضُ إِنْسَانٍ»، فإنَّ السُّورَ دخل فيها على المَحْمُول، ولكن لا يُفيدُ اجتماع أفرادٍ في فردٍ واحدٍ ولا تعدُّ أفراد له. ومتى كذبت المنحرفةُ بالإثبات صدقت بالسَّلب والعكس، وكذلك سائر القضايا.

• ثمَّ السَّلبُ في القضيةِ شأنه التَّقَدُّمُ على المَوْضُوعِ أو ما هو بمنزلته، وهو الضَّمِيرُ المسمَّى بـ«الرَّابطة»، وإنَّما كان شأنه ذلك؛ لأنَّ الغرضَ منه سلبُ نسبةِ المحمولِ إلى الموضوع، والرَّابطةُ مقارنةٌ للنسبة؛ لأنَّها دالَّةٌ عليها، والسَّالِبُ قبلَ المَسْلُوبِ، فيتقدَّمُ السَّالِبُ الَّذي هو أداةُ السَّالِبِ على المَسْلُوبِ الَّذي هو النسبةُ المدلولةُ للرَّابطة.

• فإذا أُخِّرَ السَّلبُ عن الرَّابطةِ كأن يُقال: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» فقد عُدِلَ بحرفِ السَّلبِ عن محله؛ إذ جُعِلَ جزءاً من المحمول، بل نفسه، وتسمَّى القضيةُ الموجودةُ فيها ذلك: «مَعْدُولَةٌ».

وقد يُطلق العُدُولُ عند أهل المنطق على الَّتِي جُعِلَت أداةُ السَّلبِ جزءاً من موضوعها، كالَّتِي جُعِلَت جزءاً محمولها، وتسمَّى القضيةُ حيثئذٍ: «مَعْدُولَةُ الموضوع»، وذلك كقولك: «اللَّا عَالِمٌ جَاهِلٌ».

فإن جُعِلَ حرفِ السَّلبِ جزءاً الطَّرفينِ كقولك في اللَّونِ: «اللَّا مُفَرَّقٌ لِلْبَصَرِ هُوَ اللَّابَّاضُ» سُمِّيَت: «مَعْدُولَةُ الطَّرفينِ»، إلَّا أنَّهم إذا قالوا: «قضيةٌ مَعْدُولَةٌ» ولم يقيِّدوا بالموضوع ولا بالطَّرفينِ، انصرفت اللَّفْظُ إلى مَعْدُولَةِ المحمول.

• وتقابلُ «المَعْدُولَةُ»: «المُحَصَّلَةُ»، وهي: الَّتِي لم تُجْعَل أداةُ السَّلبِ فيها نفسَ الموضوع ولا نفسَ المحمول، إمَّا لأنَّها لا أداةُ سلبٍ فيها، أو لأنَّها كانت إلَّا أنَّها قُصِدَ بها نفيُ النسبة، لا أنَّه حُكِمَ بمعناها أو حُكِمَ عليها.

- وسُمِّيَت «مُحَصَّلَةٌ»؛ لتحصيل كلِّ جزءٍ منها في مفرِّه، ولم يُعدَّلَ به عمَّا ينبغي له.

الهويسني

• والمهملةُ في قوَّةِ الجزئيةِ، فلذلك صدق قولنا: «الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، و«الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ لأنَّه في قوَّةِ قولنا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، و«بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

- والأوّل من كلّ واحد يُسمّى: موضوعاً، والثاني يُسمّى: محمولاً، وهو المُشار إليه بقوله: (وَالأوّل ... إلخ) اليَت.
- واعلم أنّ المصنّف قال في تعريف القضية: (مَا احْتَمَلَ الصّدق) ولم يقل: «وَالكذب»؛ للاكتفاء، وتعليم الأدب في التعبير.

القول المسلم

وكُلٌّ من المعدولة والمحصّلة تكون موجبةً وسالبةً، فالمعدولة الموجبة كقولك: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ»، والمحصّلة الموجبة كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وكلاهما يقتضي وجود الموضوع؛ أمّا المحصّلة فأمرها في ذلك ظاهرٌ إذا كان المحمول وجودياً، وأمّا المعدولة فلأنّ معنى قولنا مثلاً: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» في الاصطلاح: زَيْدٌ موجودٌ بصفةٍ غير العلم.

والمعدولة السالبة كقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ».

والمحصّلة السالبة كقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَالِمٍ».

والفرق بين السالبة المحصّلة كقولك: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ عَالِمٌ» والمعدولة الموجبة كقولك: «زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ» من جهة المعنى: أنّ السالبة المحصّلة لا تقتضي وجود الموضوع، بخلاف الموجبة المعدولة، فيصحّ أن يقال لمن لا عبد له: «لَيْسَ عَبْدُكَ هُوَ فِي الدَّارِ»، ولا يقال له: «عَبْدُكَ هُوَ لَا فِي الدَّارِ».

وأما من جهة اللفظ: فيفرّق بينهما تارةً بكون أداة السلب لا تُستعمل إلّا في العدول، كلفظ «غَيْرَ»؛ فإنّه لا يُستعمل إلّا في العدول، فإن كانت الأداة تستعملُ فيهما معاً كلفظ «لَيْسَ» فيفرّق بينهما بتقديم الرابطة أو تأخرها، فإذا قلت: «زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ» فهي معدولة، وإن قلت: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ بِعَالِمٍ» فهي محصّلة، وإن لم توجد الرابطة فرّق بينهما بالنيّة، فإن قصِدَ كون الأداة محكوماً عليها أو بها فهي معدولة، وإلّا فهي مُحصّلة.

(٥٦) - ثمّ نبّه على ما يُسمّى به كلّ من جزأيّ الحملية فقال: (وَ) الجزء (الأوّل) من القضية الحملية هو (المَوْضُوعُ بِ) تلك (الحَمَلِيَّةِ)، والمرادُ بكونه الأوّل: أنّه هو المحكوم عليه القويضي

(٥٦) - واعلم أنّ للقضية ثلاثة أجزاء أشار الى اثنين منها بقوله: (وَالأوّل^(١)) في الرتبة وهو المحكوم عليه، وإن ذُكر آخرها: (المَوْضُوعُ) أي: الجزء المحكوم عليه.

(١) قوله: (وَالأوّل) أي: ولل قضية ثلاثة أجزاء: فالجزء الأوّل ... إلخ.



القول المسلم

والمنسوب له غيره، فاستحقَّ التَّقديم؛ لأنَّ المحكوم عليه مقدَّم على المحكوم به، والمنسوب إليه مقدَّم على المنسوب؛ سواء تقدَّم لفظاً كـ: «زَيْد» في قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو تأخَّر لفظاً كـ: «قَائِمٌ زَيْدٌ».

(و) الجزء (الآخر) في الحملية هو (المَحْمُولُ) فيها، والمراد أيضاً بكونه الآخر أنه يستحقُّ التأخير؛ لأنَّه محكومٌ به وعارضٌ للمحكوم عليه، والعارض مؤخَّرُ الرتبة على المعروض.

ويسمَّى الأوَّل: «موضوعاً» في القضية الحملية؛ لأنَّه يُخَيَّلُ فيه أنَّه كشيءٍ وُضِعَ - أي: نُصِبَ - لِيُحْمَلَ عليه غيره، ويسمَّى الثاني: «محمولاً»؛ لتخيُّل أنَّه حُمِلَ على الأوَّل، وسبب التخيُّل أنَّ المعروض - وهو الأوَّل - أصله أن يكون ذاتاً، والعارض أصله أن يكون وصفاً، والذات أحقُّ بأن تكون حاملاً، فيكون الوصف أحقُّ بأن يكون محمولاً.

● وقوله: (بِالسُّوِيَّة) تكميلٌ للبيت، وقد يُشيرُ به إلى أنَّ المحمول مُساوٍ للموضوع في تحقُّق تسمية كلٍّ منهما بما سُمِّيَ به لِمَا يُوْجِبُهَا.

● ثمَّ القضية الحملية تشتملُ على الموضوع والمحمول والنسبة بينهما؛ أعني: نسبة المحمول للموضوع بالثبوت أو النفي.

فإن صُرِّحَ فيها بلفظ الموضوع والمحمول فقط سميت: «ثنائية»؛ إذ لم يُذكر فيها إلا لفظان، كقولك في الثبوتية: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و: «قَائِمٌ زَيْدٌ»، وفي السلبية: «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ».

الفوبسني

سمي: «موضوعاً» تشبيهاً له بشيءٍ وُضِعَ لِيُحْمَلَ عليه، كـ: «زَيْدٌ» من قولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أو: «قَائِمٌ زَيْدٌ»؛ فـ«زَيْدٌ» موضوعٌ في المثالين وإن كان مؤخَّراً في الثاني. (بِالْحَمْلِيَّةِ) أي: فيها.

(وَالْآخِرُ^(١)) في الرتبة وإن ذُكِرَ أولاً هو: (المَحْمُولُ).

سمي: «محمولاً»؛ لأنَّه محكومٌ به، فشبه به «السَّقْف» الذي حُومِلَ على «الجدار» مثلاً.

وقوله: (بِالسُّوِيَّةِ) أي: حالة كونهما^(٢) مستويين؛ أي: مصطحبين في الذكر، فلا يُذكرُ أحدهما إلا مع الآخر.

(١) قوله: (وَالْآخِرُ) أي: والجزء الآخر - بكسر الخاء -.

(٢) قوله: (كونهما) أي: المحمول والموضوع.



القول المسلم

وَأُلْغِيَ حَرْفُ السَّلْبِ فِي التَّسْمِيَةِ بِـ«الثَّنَائِيَّةِ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ غَيْرُ لَازِمٍ لِلْقَضِيَّةِ كَالسُّورِ السَّابِقِ، وَالْمُقَدَّرُ فِيهَا مِنَ الطَّرْفَيْنِ كَالْمُصَرَّحِ بِهِ، فَإِذَا قِيلَ: «مَنْ جَاءَكَ؟» وَقِيلَ: «زَيْدٌ» فَهِيَ ثَنَائِيَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَالْمُقَدَّرُ كَالْمَذْكُورِ.

وَأِنْ صُرِّحَ فِيهَا بِالذَّالِّ عَلَى النَّسْبَةِ سُمِّيَتْ: «ثَلَاثِيَّةً»، وَالذَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ - وَهُوَ الرَّابِطَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ - هُوَ صَوْرَةُ الضَّمِيرِ، فَإِذَا قِيلَ: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ»، فَالْقَضِيَّةُ ثَلَاثِيَّةٌ.

● وَقَوْلُنَا: «وَالذَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ هُوَ الرَّابِطَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى: «رَابِطَةً»؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ، لَا عَنِ النَّسْبَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَحَقَّقَتْ الرَّابِطَةُ فِي غَيْرِ لُغَةِ الْعَرَبِ كـ: «هَت» فِي لُغَةِ الْفَرَسِ، اصْطَلَحُوا حِينَ عَرَّبُوا الْمَنْطِقَ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الضَّمِيرِ هُوَ الرَّابِطَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا التَّأَكِيدَ، فَهُوَ أَنْسَبُ بِالرِّبْطِ، وَإِلَّا فَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ أَغْنَى الْإِعْرَابُ فِيهَا عَنِ الرَّابِطَةِ.

● ثُمَّ النَّسْبَةُ الْإِيقَاعِيَّةُ لَا تَخْلُو مِنْ كَيْفِيَّةٍ فِي نَفْسِ الْقَضِيَّةِ مِنْ وَجُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» أَوْ «لَيْسَ بِكَاتِبٍ» فَإِثْبَاتُ الْكِتَابَةِ أَوْ سَلْبُهَا إِنَّمَا كَانَ لَا عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ؛ إِذْ لَا تَجِبُ الْكِتَابَةُ وَلَا سَلْبُهَا لِذَاتِ «زَيْدٍ».

وَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» فَإِثْبَاتُ الْإِنْسَانِيَّةِ لـ«زَيْدٍ» وَاجِبَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: «لَيْسَ بِفَرَسٍ» فَسَلْبُ الْفَرَسِيَّةِ عَنْهُ وَاجِبٌ، فَكَيْفِيَّةُ النَّسْبَةِ لَا يَدَّ مِنْهَا فِي نَفْسِ الْقَضِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَخْلُو الثَّبُوتُ أَوْ السَّلْبُ مِنْ وَجُوبٍ أَوْ عَدَمِهِ.

القويسني

● وَالْجُزْءُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقَضِيَّةِ^(١) هُوَ: النَّسْبَةُ؛ أَيِ: ثَبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ، كـ: ثَبُوتِ «الْقِيَامِ» لـ«زَيْدٍ» مِثْلًا، وَيُسَمَّى اللَّفْظُ الذَّالُّ عَلَيْهَا: «رَابِطَةً»؛ لِذَلَالَتِهِ عَلَى النَّسْبَةِ الرَّابِطَةِ بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَالْجُزْءُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقَضِيَّةِ ... إلخ) اعْلَمْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ جُزْأَيْنِ آخَرَيْنِ غَيْرِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، وَهِيَ: النَّسْبَةُ الَّتِي هِيَ تَعَلُّقُ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ بِالْآخَرِ ثَبُوتًا أَوْ انْتِفَاءً، وَوُقُوعُ تِلْكَ النَّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعُهَا؛ وَ«الرَّابِطَةُ» تَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ وَالْأَوْقُوعِ مُطَابَقَةً، وَعَلَى النَّسْبَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ التَّزَامًا؛ لِاسْتِلْزَامِ وَقُوعِ النَّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعُهَا تِلْكَ النَّسْبَةَ دُونَ الْعَكْسِ، فَالْجُزْأَانِ مِنَ الْقَضِيَّةِ أُثْبِتَا بِعِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ؛ طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ، كَذَا فِي «شَرْحِ التَّسْمِيَةِ» [تَحْرِيرُ الْقَوَاعِدِ الْمَنْطِقِيَّةِ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ التَّسْمِيَّةِ] (ص: ١٨٢) بِتَصْرِفٍ. اهـ [حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ] (ص: ٣٥٧).



القول المسلم

إِلَّا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَكْيِيفِ النِّسْبَةِ بِوَجُوبٍ وَلَا بَغْيٍ؛ فَالْقَضِيَّةُ ثَنَائِيَّةٌ إِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِالرَّابِطَةِ، وَثَلَاثِيَّةٌ إِنْ صُرِّحَ بِهَا، وَإِنْ صُرِّحَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ النِّسْبَةِ مَثَلًا مَعَ الرَّابِطَةِ كَانَ يُقَالُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ حَيَوَانٌ بِالصَّرُورَةِ» سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ حَيْثُذِيَّةً «رَبَاعِيَّةً»، وَسُمِّيَتِ: «مُوجَّهَةً» لِيَبَانَ جِهَةُ النِّسْبَةِ فِيهَا، وَالْقَضَايَا الْمَوْجَّهَاتُ أَقْسَامٌ ذُكِرَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ.

القويسني

وَالرَّابِطَةُ: إمَّا غَيْرُ زَمَانِيَّةٍ ك: «هُوَ» فِي قَوْلِنَا: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ»، أَوْ زَمَانِيَّةٌ ك: «كَانَ»^(١) فِي قَوْلِنَا: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

- وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الرَّابِطَةَ؛ لِعَدَمِ لَزُومِهَا فِي الْقَضِيَّةِ؛ إِذْ كَثِيرًا مَا يُسْتَعْنَى عَنْهَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِ«الْإِعْرَابِ» وَ«الرَّابِطِ اللَّفْظِيِّ»، وَتَسَمَّى الْقَضِيَّةُ الْحَمَلِيَّةُ عِنْدَ عَدَمِ الرَّابِطَةِ: «ثَنَائِيَّةً»؛ لِتَرْكُوبِهَا مِنْ جَزَائِنَ، وَعِنْدَ ذِكْرِ الرَّابِطَةِ: «ثَلَاثِيَّةً»؛ لِتَرْكُوبِهَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ.

(١) قَوْلُهُ: (ك: «كَانَ») مِثْلُهَا سَائِرُ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ.



نَمَّ قَالَ:

- (٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ
(٥٨) أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ
(٥٩) جُزْأً مِمَّا مُقَدَّمٌ وَتَالِي
(٦٠) مَا أَوْجَبَتْ تَلَاُزَمَ الْجُزْأَيْنِ
(٦١) مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا
(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْهُمَا
(٥٧ - ٦٢) - أقول: لما تكلم على القضية الحملية، أخذ يتكلم على الشرطية؛ لأنَّ
الأولى جزء من الثانية، والجزء مقدَّم على الكل.

وعرفها بقوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ ... إلخ) البيت؛ يعني: أنَّ القضية الشرطية: ما تركبت
من جزأين، رُبط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد؛ كقولنا: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالْتَّهَارُ
مَوْجُودٌ»، و: «الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»؛ فالأولى تُسَمَّى: شرطية متصلة، والثانية تُسَمَّى: شرطية
منفصلة.

القول المسلم

(٥٧ - ٥٨) - ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّاتِ شَرَعَ فِي الشَّرْطِيَّاتِ فَقَالَ:
(وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ) أَي: وَإِنْ حُكِمَ فِي الْقَضِيَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ؛ أَي: عَلَى وَجْهِ
هُوَ التَّعْلِيلِ.

● والتَّعْلِيلُ: «هُوَ رِبْطٌ نَسْبُهُ بِأُخْرَى، بَحِثْ لَا يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى».
(فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ) أَي: إِذَا كَانَ الْحُكْمُ فِي الْقَضِيَّةِ هُوَ رِبْطٌ نَسْبُهُ بِأُخْرَى فَتِلْكَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي وَقَعَ

القوليني

(٥٧ - ٥٨) - (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا^(١)) أَي: الْقَضِيَّةُ (قَدْ حُكِمَ) أَي: حُكِمَ بِالتَّعْلِيلِ؛ أَي:
رِبْطِ إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ^(٢) بِالْآخَرَى، كَقَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا».

(١) قوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ ... إلخ) لما تكلم المصنف على القضية الحملية، شرع يتكلم على القضية الشرطية؛ لأنَّ
الأولى جزء الثانية، والجزء مقدَّم على الكل، وهي ما تركبت من جزأين رُبط أحدهما بالآخر بأداة شرط؛ نحو: «إِنْ
كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالْتَّهَارُ مَوْجُودٌ»، أو عناد؛ نحو: «الْعَدْدُ: إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، والأولى تُسَمَّى: «شرطية
متصلة»، والثانية تُسَمَّى: «شرطية منفصلة»، وأوَّلُ كُلِّ مِنْهُمَا يُسَمَّى: «مقدِّماً»، والثاني: «تاليًا». اهـ «سحبي».

(٢) قوله: (ربط إحدى القضيتين ... إلخ) أي: وليس المراد به «التعليل»؛ توقفت شيء على شيء؛ لعدم شموله المنفصلة.



القول المسلم

فيها ذلك الحكم تُسمى: «شرطيّة»، فإذا قُلْتُ: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالْتَّهَارُ مُوجُودٌ»، فهذه قضية شرطيّة؛ لأنّها حُكِمَ فيها بِرَبْطِ نَسْبِهِ بِأُخْرَى؛ أعني: نسبة الطُّلُوع إلى الشَّمْسِ، ونسبة الوجود إلى التَّهَارِ.

- وخرج بذلك ما إذ حُكِمَ بمفردٍ أو ما في قُوَّتِهِ على مُفْرَدٍ أو ما في قُوَّتِهِ، فإنَّ ذلك إنّما يُتَصَوَّرُ في الحُمْلِيَّةِ كما تقدّم، بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ؛ فإنَّ الحكم فيها هو تعليقُ نسبةٍ بِأُخْرَى؛ أي: رَبْطُهَا بِهَا كما تقدّم أنّها مرَّجَّةٌ من قَضِيَّتَيْنِ ذَوَاتِي نَسْبَتَيْنِ.

● فَالْتَّائِظُ أَرَادَ بِ«التَّعْلِيقِ» هُنَا: الرِّبْطَ بَيْنَ النِّسْبَتَيْنِ، وَأَرَادَ بِ«خِلَافِهِ»: الرِّبْطَ بَيْنَ مَفْرَدَيْنِ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّمَثِيلُ هُنَا وَفِيمَا تَقَدَّمَ؛ سَوَاءٌ كَانَ الرِّبْطُ هُنَا اتِّصَالِيًّا كَقَوْلِكَ: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالْتَّهَارُ مُوجُودٌ» كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ انْفَصَالِيًّا كَقَوْلِكَ: «إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ فَرْدًا»، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ كُلِّ مَنِهَا.

وإنَّمَا شَمِلَهُمَا التَّعْلِيقُ مَعًا؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ - أَي: الرِّبْطَ - وَجَدَ فِيهِمَا مَعًا؛ لِأَنَّا نَعْنِي بِالرِّبْطِ هُنَا كَوْنُ إِحْدَى النِّسْبَتَيْنِ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا بِدُونِ الْأُخْرَى، فَالشَّرْطِيَّةُ تُشْتَمِلُ عَلَى الَّتِي فِيهَا الْإِتِّصَالُ وَعَلَى الَّتِي فِيهَا الْإِنْفِصَالُ.

القويسني

(فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ^(١)) لَا شَتْمَالَهَا عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ؛ أَي: الرِّبَاطِ لِتَشْمِلِ الْمُنْفَصِلَةَ؛ نَحْوُ: «الْعَدَدُ: إِنَّمَا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، وَلِأَنَّ الْقَضِيَّةَ مُشْتَمِلَةً عَلَى أَدَاةِ الرِّبْطِ وَهِيَ «إِنَّمَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْعِنَادِ^(٢) بَيْنَ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ.

(وَتَنْتَقِصُ) الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ (أَيْضًا^(٣)) إِلَى: شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ كَقَوْلِنَا: «كُلَّمَا^(٤) كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»، وَ: «كُلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا، كَانَ الْحِمَارُ نَاطِقًا».

(١) قَوْلُهُ: (شَرْطِيَّةٌ) سَمَّيْتُ «شَرْطِيَّةً»؛ لِوُجُودِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَدَخَلَتْ الْمُنْفَصِلَةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «الْعَدَدُ: إِنَّمَا زَوْجٌ، وَإِنَّمَا فَرْدٌ» فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ الْعَدَدُ زَوْجًا فَلَا يَكُونُ فَرْدًا، وَإِنْ كَانَ فَرْدًا فَلَا يَكُونُ زَوْجًا». اهـ - حَاشِيَةُ السُّبَّانِ (ص: ٣٧٦).

(٢) قَوْلُهُ: (عَلَى الْعِنَادِ) أَي: التَّنَافِي.

(٣) قَوْلُهُ: (وَتَنْتَقِصُ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ أَيْضًا) كَمَا انْقَسَمَتِ الْحُمْلِيَّةُ إِلَى مَا مَرَّ.

(٤) قَوْلُهُ: (كُلَّمَا) ظَرَفٌ لَهُ كَانَ فِي قَوْلِهِ: «كَانَ حَيَوَانًا»؛ أَي: كَانَ حَيَوَانًا كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا.



- وأوّلُ كلٍّ منهما يُسمَّى: مُقَدِّمًا، والثَّاني يُسمَّى: تَالِيًا.
 - فَالشَّرْطِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ: ما أوجبت تلازمَ الجزأين، بأنَّ يكون أحدهما لازماً للآخر؛ كالمثال المتقدم، فإنَّ طلوعَ الشَّمسِ ملزومٌ لوجود النَّهار.
- القول المسلم

وإلى ذلك أشار بقوله: (وَتَنْقَسِمُ) القضيةُ الشَّرْطِيَّةُ (أَيْضًا) أي: كما أنَّها هي الَّتِي حُكِمَ فيها على وجه التعلُّيق، تنقسمُ زيادةً على ذلك (إِلَى: شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ).

- فزيادةُ «أَيْضًا» لتقديره أنَّه يقول: كما نَبَّهْتُ على أنَّ القضيةَ الشَّرْطِيَّةَ هي الَّتِي حُكِمَ فيها على وجه التعلُّيق، نُبَّهَ أَيْضًا على أنَّها تنقسمُ إلى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ، وإلى شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ، وعَبَّرَ عن هذا التَّقسيمِ بقوله: (وَمِثْلُهَا) أي: ومثلُ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ في الانقسامِ إليها (شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ).
- ولا يخفى ما في التَّعبيرِ بـ«أَيْضًا» هنا من التَّكْلُفِ، ولا ما في التَّعبيرِ عن مُقابِلةِ الْمُتَّصِلَةِ بـ«المِثْلِيَّةِ» من التَّساهُلِ؛ إذ يكفي عن ذلك أن يقول كما قلنا: «وإلى شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ»؛ إِلَّا أنَّ ضرورةَ الوزنِ أَخَوَجَتْ إلى ذلك.

(٥٩ - ٦٠) - (جُزْأُهُمَا) أي: جُزْءَا الْقَضِيَّتَيْنِ - وهما الْمُتَّصِلَةُ وَالْمُنْفَصِلَةُ -: (مُقَدِّمٌ وَتَالِي) أي: يُسمَّى أَوَّلُهُمَا: «مُقَدِّمًا»، وَالْآخَرُ: «تَالِيًا»، فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»، فَكَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا مُقَدِّمًا، وَكَانَ حَيَوَانًا تَالِيًا، وكذا إذا قلت: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ»، فَكَانَ أَبْيَضَ مُقَدِّمًا، وَكَانَ أَسْوَدَ تَالِيًا.

القويسني

سَمِّيتَ بِذَلِكَ^(١)؛ لِاتِّصَالِ طَرَفَيْهَا؛ أَيْ: اجْتِمَاعِهِمَا فِي الوجود.

(وَمِثْلُهَا) بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى مَجْرورٍ «إِلَى». (شَرْطِيَّةٌ) بَدَلٌ مِنْهُ (مُنْفَصِلَةٌ) وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا: «الْعَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فَهَذِهِ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ؛ لِانْفِصَالِ طَرَفَيْهَا وَتَعَانِدِهِمَا؛ لِعَدَمِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الوجود.

(٥٩ - ٦٢) - وَقَوْلُهُ: (جُزْأُهُمَا) أي: جُزْءَا الْقَضِيَّتَيْنِ^(٢) الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ:

الأوّلُ^(٣) مِنْهُمَا فِي الرُّتْبَةِ أَوْ فِي الذِّكْرِ: (مُقَدِّمٌ) لِتَقَدُّمِ رَتْبِهِ فِي الْمُتَّصِلَةِ، وَتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ فِي الْمُنْفَصِلَةِ.

(١) قوله: (سَمِّيتَ بِذَلِكَ ... إلخ) وتسمى أيضاً: «اتِّفَاقِيَّةً» لِاتِّفَاقِ الطَّرَفَيْنِ فِي الصَّدَقِ.

(٢) قوله: (جزءا القضيتين) أي: الجزء الأول والثاني من المتصلة والمنفصلة.

(٣) قوله: (الأوّل) أي: الجزء الأوّل.



● والشَّرْطِيَّةُ المنفصلةُ: ما أوجبت - أي: دلت على - التَّنَافُرَ بينهما، فإنَّ الرُّوْجِيَّةَ في المثال المتقدم مُنافرةٌ للفردِيَّةِ،
القول المسلم

هذا ظاهرُ النَّظْمِ، ولكنَّ المشهور في الاصطلاح: أنَّ المقدم هو مدخولُ أداة الشرط في المتصلة، وأمَّا المنفصلة فلا مُقدم لها ولا تالِي؛ لأنَّ المعنى لا يَخْتَلِفُ فيها بالتَّقدم ولا بالتَّأخُّر.

● ثُمَّ إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ المتصلةَ منهما: هي الَّتِي حُكِمَ فيها بِصُحْبَةِ معنى إحدى القَضِيَّتَيْنِ لمعنى الأُخرى، كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»، فقد حُكِمَ بِصُحْبَةِ ثبوت الحَيَوَانِيَّةِ لثبوت الإنسانيَّةِ، فهي متصلةٌ.

إِلَّا أَنَّ الصُّحْبَةَ إِنْ كَانَتْ لِمَوْجِبٍ سُمِّيَتْ لَزُومِيَّةً، وَالْمَوْجِبُ:

- كَوْنُ مَضمونٍ إِحْدَاهُمَا «كَلَامًا» وَمَضمونٍ الأُخرى «جِزْءًا» كَمَا فِي المِثَالِ؛ إِذْ ثُبُوتُ الإنسانيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لثبوتِ الحَيَوَانِيَّةِ.
الفويسني

(و) الثَّانِي مِنْهُمَا فِي الرُّبْعَةِ أَوْ الذِّكْرُ^(١): (تَالِي) لَتَلَوِّهِ؛ أَيْ: تَبَعِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ فِي المتصلة رَبْتَهُ التَّأخِيرَ، وَلِتَأْخُرَ فِي الذِّكْرِ فِي المنفصلة.

(أَمَّا بَيَانُ) القَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ (ذَاتِ الإِتِّصَالِ) أَيْ: المتصلة فهي: (مَا) أَيْ: القَضِيَّةُ الَّتِي (أَوْجَبَتْ) أَيْ: اقْتَضَتْ (تَلَاوُظَ) أَيْ: تَصَاحِبَ (الْجُزْأَيْنِ)^(٢) المَقْدَمِ وَالتَّالِي فِي الوجود: لَزُومًا بَأَن كَانَ لِعَلاقَةٍ، أَوْ اتِّفَاقًا بَأَن كَانَ لَا لِعَلاقَةٍ^(٣)، فَشَمِلَ الاتِّفَاقِيَّةَ.

(١) قوله: (والثاني) أي: الجزء الثاني. وقوله: (في الرُّبْعَةِ) أي: للمتصلة. وقوله: (أو الذِّكْرُ) أي: للمتصلة.

(٢) قوله: (تصاحب الجزأين) سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى: «اللزومية»، وهي الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِصَدَقِ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ أُخْرَى لِعَلاقَةٍ - أَيْ: لِمَلاحِظَةِ عَلاقَةٍ - بَيْنَهُمَا تَوَجِبُ صَدَقَ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ أُخْرَى، وَهِيَ مَا يَسْتَلْزِمُ المَقْدَمُ التَّالِي؛ ك: السَّبَبِيَّةُ بَأَن يَكُونُ المَقْدَمُ سَبَبًا - أَيْ: عِلَّةً - فِي التَّالِي؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِيعَةً، فَالتَّهَارُ مُوجُودًا»، أَوْ مَسَبَّبًا عَنْهُ - أَيْ: مَعْلُولًا لَهُ -؛ كَمَا لَوْ عَكَسْتَ هَذَا المِثَالَ بَأَن نَقُولَ: «كُلَّمَا كَانَ التَّهَارُ مُوجُودًا، كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِيعَةً»، فَإِنَّ وجودَ التَّهَارِ مَعْلُولٌ لظُلُوعِ الشَّمْسِ. اهـ «سحيمي».

أَوْ يَكُونَا مَسَبِّبَيْنِ مِنْ سَبَبٍ آخَرَ نَحْوُ: «إِنْ كَانَ التَّهَارُ مُوجُودًا، فَالعَالَمُ مُفْهِمًا»؛ إِذْ وجودُ التَّهَارِ وإِضاءَةُ العَالَمِ سَبَبَانِ مِنْ ظُلُوعِ الشَّمْسِ. اهـ من «حاشية الطُّبَّان» (ص: ٣٨٢).

(٣) قوله: (أو اتِّفَاقًا بَأَن كَانَ لَا لِعَلاقَةٍ) نَحْوُ: «إِنْ كَانَ الإنسانُ نَاطِقًا، فَالْجَمَارُ نَاطِقًا»؛ إِذْ لَا عَلاقَةَ بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الإنسانِ وَنَاطِقِيَّةِ الحِمَارِ، بَلْ لِمَجْرَدِ اتِّفَاقِ الطَّرْفَيْنِ فِي الصِّدْقِ. اهـ «سحيمي». وقوله: (لا لِعَلاقَةٍ) أَيْ: لَا لِمَلاحِظَةِ عَلاقَةٍ.



القول المسلم

- أو ككون المضمون سبباً لمضمون الأخرى، كقولك: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ»؛ لأنَّ طلوع الشمس سببٌ في وجود النَّهار.

- أو ككون المضمون مُسَبِّباً عن مضمون الأخرى كعكس هذا المثال، وهو قولك: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مُوجُوداً، فَالشَّمْسُ طَالِغَةً».

- أو ككون المضمونين مسببين عن سببٍ واحد، كقولك: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مُوجُوداً، فَالْكَوَاكِبُ خَفِيَّةٌ»، فخفاء الكواكب ووجود النَّهار مُسَبِّبان معاً عن «طلوع الشمس»، فيلزم من وجود أحدهما وجود الآخر؛ إذ لا يثبت أحدهما إلا بسببه، والسببُ يُوجِبُ الآخر.

إلا أنَّ السَّبَبِيَّةَ في هذه الأمثلة عاديةٌ، لا عقليةٌ؛ لصحة تخلف النَّهار وخفاء الكواكب عن طلوع الشمس عقلاً.

وقد تكون السَّبَبِيَّةُ شرعيةً كقولك: «كُلَّمَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَجَبَ الظُّهْرُ»؛ لأنَّ الزَّوالَ نصبُ الشرع سبباً لوجوب الظُّهر.

وقد تكون عقليةً، كقولك: «كُلُّ مَا أَرَادَهُ الرَّبُّ أَنْ يَكُونَ، فَهُوَ مُوجُودٌ فِيمَا لَا يَزَالُ»؛ لأنَّ تعلُّق الإرادة لا يتخلَّفُ عن المراد عقلاً.

وكُلَّمَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْمَوْجِبَاتِ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ: «لُزُومِيَّةٌ».

● وإن كانت الضَّحْبَةُ مِنْ جُزْأَيِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ لَا لِمَوْجِبٍ، بَلِ اتَّفَقَ أَنْ صَاحَبَ وَقُوعُ مَعْنَى إِحْدَاهُمَا وَقُوعَ مَعْنَى الْآخَرِ، سُمِّيَتْ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ: «اتِّفَاقِيَّةً»؛ كقولك: «كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، كَانَ الْإِنْسَانُ عَاقِلاً»؛ إذ لا لُزُومَ بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَكَوْنِ الْإِنْسَانِ عَاقِلاً، بَلِ اتَّفَقَ صَدَقَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ صِدْقِ الْآخَرِ.

هذا معنى الاتِّفَاقِيَّةِ بِالتَّفْسِيرِ الْأَخْصَرِّ، وَهُوَ: أَنَّهَا هِيَ الَّتِي اتَّفَقَ وَقُوعُ طَرَفَيْهَا، وَأَمَّا مَعْنَاهَا بِالتَّفْسِيرِ الْأَعْمِّ فَهِيَ: أَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَبَيَّنُ فِيهَا أَنَّ مُقَدِّمَهَا لَا يُنَافِي تَحَقُّقَ نَاقِلِهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى أَعْمٌ لِصِدْقِهَا بِالَّتِي وَقَعَ طَرَفَاهَا مَعاً كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِغَةً، كَانَ الْإِنْسَانُ عَاقِلاً»؛ إذ لا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ الْإِنْسَانِ عَاقِلاً وَكَوْنِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَاقِعاً، وَبِالَّتِي لَمْ يَقَعْ مُقَدِّمُهَا أَصْلاً، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَمْ يُنَافِ وَجُودَ النَّاقِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [القلم: ٢٧]

القويسني

(ز) الْقَضِيَّةُ (ذَاتُ الْإِنْفِصَالِ) حَالُ كَوْنِهَا (دُونَ مَبْنِيٍّ) أَيْ: كَذِبٍ (مَا) أَيْ: الْقَضِيَّةُ الَّتِي



القول المسلم

الآية؛ لأنَّ المقدم - وهو كونُ ما في الأرض من الشجرة أفلاماً - لم يقع، ولكن لو وقع لم يُنافِ التالي، وهو عدمُ نفاذِ كلمات الله تعالى.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ لأنَّ إسماعَهُمْ لم يقع على الوجهِ المخصوص، ولكن لو وقع لم يُنافِ التَّوَلَّى ولا الإعراض الدائم منهم.

ومن ذلك قوله ﷺ: «نِعَمَ الْعَبْدُ ضُهِيبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»^(١)؛ لأنَّ عدم الخوف لم يقع، ولكن لو وقع لم يُنافِ عدم العصيان.

والغرض من الاتفاقية في الغالب هذا المعنى، وهو بيان أن لا منافاة بين المقدم والتالي عند توهم المنافاة، فإذا توهم إنسان أن عدواً من أعدائك مثلاً إذا أحسن واعتذر قيلت منه، وأن اعتذاره وإحسانه يُنافي عدم قبوله، قُلْتَ له دافعاً لهذا التوهم: «لَوْ أَحْسَنَ فَلَانُ إِلَيَّ وَاعْتَذَرَ بِمَا أُمَكَّنَ، مَا قِيلَتْ مِنْهُ».

إلا أنَّ الاتفاقية بهذا التفسير تشملُ اللزومية أيضاً؛ لأنَّ اللزومية يصدقُ عليها أنَّ مقدمها لا يُنافي تاليها.

● وأما الشرطية المنفصلة: فهي التي حُكِمَ فيها بالتأخر بين جزئها، وستأتي أقسامها. وإلى ما أشرنا إليه من تفسير المتصلة والمنفصلة أشار بقوله: (أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ) يعني: اللزومية، فنقول فيه: هي (ما) أي: التي (أَوْجَبَتْ تَلَاُزَمَ الْجُزْأَيْنِ) أي: هي التي حُكِمَ فيها باللزوم بين جزأيهما.

● وإنما فسرنا التلازم باللزوم؛ للعلم بأنَّ المتصلة اللزومية لا يجبُ ملازمة كلٍّ من جزأيهما

الفهريسي

(أَوْجَبَتْ) أي: اقتضت (تتأخراً) أي: تعانداً وتنافياً (بَيْنَهُمَا)^(٢) أي: بين جزأيهما في الصدق، أو في الكذب، أو فيهما.

(أَقْسَامُهَا) أي: القضية المنفصلة (ثَلَاثَةٌ فَلْتَعَلَّمَا) «الفاء» زائدة، و«اللَّام» للامر، و«تَعَلَّمَا»: مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً في الوقف.

(١) أورده أبو عبيد الهروي في «ضرب الحديث» (٢٨٤/٤) على أنه قول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) قوله: (بَيْنَهُمَا) أي: المقدم والتالي. وقوله: (في الصدق) أي: في الوجود. وقوله: (أو في الكذب) أي: في الانتفاء.

وهي ثلاثة أقسام:

(١) - مَانِعَةٌ جَمْعٍ وهي: ما دلت على عدم صحّة الاجتماع بين المقدّم والتّالي، وإن جَوَزَت الخُلُوّ؛ كقولنا: «الجِسْمُ: إمّا أبيضُ، وإمّا أسودُ»، فإنّ الجمع بين البياض والأسود ممتنع، ويجوزُ الخُلُوّ عنهما بكونه أحمر مثلاً.

(٢) - وَمَانِعَةٌ خُلُوٍّ وهي: ما دلت على امتناع الخُلُوّ من طرفيها، وإن جَوَزَت الاجتماع؛

القول المسلم

للآخر؛ لصحّة أن يكون اللازم فيها أعمّ، كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»، وقد تقدّم أنّ اللزوميّة هي التي اقتضت الصّحبة بين جزأيها موجباً، ككون أحدهما سبباً في الآخر، وتقدّم تفصيل ذلك وأمثله، ولم يتعرّض في النّظم للاتّفاقيّة لقلة الحاجة إليها في العلوم العقلية، وقد تقدّم بيانها.

(و) أمّا بيان (ذات الانفصال) فنقول في بيانها (دُون مَيِّن) أي: كذب: هي:

القويسني

● أحدها: (مَانِعٌ جَمْعٍ) أي: قضية مانعة جمع^(١) بين طرفيها، فلا يجتمعان في الوجود، ويمكن ارتفاعهما، وترتّب من الشّيء والأخصّ من نقيضه؛ كقولنا: «هَذَا الشَّيْءُ: إمّا أسودُ أو أبيضُ»، فالسّواد والبياض لا يجتمعان في المحلّ الواحد، ويمكن ارتفاعهما كأن يكون أحمر.

● (أو) بمعنى «الواو»؛ أي: والثّاني: مانع (خُلُوٍّ)^(٢) أي: قضية مانعة خلوّ عن طرفيها، فلا يمكن ارتفاعهما، ويمكن اجتماعهما، وترتّب من الشّيء والأعمّ من نقيضه؛ كقولنا: «هَذَا: إمّا غَيْرُ أسودَ أو غَيْرُ أبيضُ»، فيمكن اجتماعهما في الأحمر، ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسودَ أبيض معاً.

● (أو) بمعنى «الواو»؛ أي: والثّالث: مانع^(٣) لهما أي: الجمع والخلوّ.

عطفت على «مانع»، وأقام المضاف إليه^(٤) مقام المضاف؛ أي: قضية مانعة جمع وخلوّ،

(١) قوله: (قضية مانعة جمع) أي: قضية منفصلة مانعة جمع، وهي ما دلت على عدم صحّة الاجتماع بين المقدّم والتّالي في الصدق؛ أي: الثبوت فقط. اهـ «سحيمي».

(٢) قوله: (ومانع خلوّ) أي: لا تخلو عن أحد الطرفين، وهي ما دلت على امتناع الخلوّ من طرفيها في الكذب فقط؛ أي: النفي، وإن جَوَزَت الاجتماع نحو: «زَيْدٌ إمّا في البحر، وإمّا أن لا يَغْرُقَ»، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خلّوه عنهما بأن لا يكون في البحر، بأن يكون في البرّ ويغرق. اهـ «سحيمي». وقوله: (أي: قضية) أي: منفصلة مانعة خلوّ.

(٣) قوله: (مانعهما) أي: قضية شرطية منفصلة مانعة جمع ومانعة خلوّ.

(٤) قوله: (وأقام المضاف إليه) وهو الضمير المنفصل. وقوله: (مقام المضاف) وهو «مانع».



كقولنا: «زَيْدٌ: إِمَّا فِي الْبَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَفْرُقَ»، فَإِنَّ الْخُلُوَّ عَنِ الطَّرْفَيْنِ مَمْتَنِعٌ، وَيجوزُ الْجَمْعُ بأن يكون في نحو مَرْكَبٍ.

(٣) - وَمَانِعَةٌ جَمْعٌ وَخُلُوٌّ وَهِيَ: مَا دَلَّتْ عَلَى امْتِنَاعِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ؛ كقولنا: «الْعَدْدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فَالزَّوْجِيَّةُ وَالْفَرْدِيَّةُ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَلَا يَخْلُو الْعَدَدُ عَنْهُمَا، وَهِيَ أَخْصَصُ مِنْ مَانِعَةٍ

القول المسلم

(٦١ - ٦٢) - (مَا) أَيِ: الَّتِي (أَوْجَبَتْ) أَيِ: أَوْجَبَ الْحَاكِمُ فِيهَا (تَنَافَرًا بَيْنَهُمَا) أَيِ: تَعَانَدًا وَتَنَافًى بَيْنَ جُزْأَيْهَا.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا قَرَّرْنَا أَنَّهُ حَذَفَ «الْفَاءَ» مِنْ جَوَابِ «أَمَّا» لِتَقْدِيرِ الْقَوْلِ مَعَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ، وَزِدْنَاهَا فِي بَيَانِ الْمُنْفَصِلَةِ عَلَى سَبِيلِ مَا ذُكِرَ فِي الْمَتَّصِلَةِ؛ لِتَسَيِّقِ الْكَلَامَ وَيَجْرِي عَلَى نَمِطٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: «دُونَ مَتْنٍ» تَكْمِيلٌ لِلشَّطْرِ فَقَطْ.

• ثُمَّ التَّنَافِي الْمَحْكُومُ بِهِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

١ - تَنَافٍ فِي الثُّبُوتِ فَقَطْ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ جُزْأَيْهَا لَا يَثْبُتَانِ مَعًا.

٢ - وَتَنَافٍ فِي النِّفْيِ فَقَطْ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الْجُزْأَيْنِ فِيهَا لَا يَنْتَفِيَانِ مَعًا.

٣ - وَتَنَافٍ فِيهِمَا مَعًا؛ أَعْنِي: الثُّبُوتَ وَالنِّفْيَ مَعًا، فَلَا يَثْبُتَانِ مَعًا وَلَا يَنْتَفِيَانِ مَعًا.

• وَيَسْتَسَيُّ مَا وُجِدَ فِيهِ التَّنَافِي الْأَوَّلُ: «مَانِعَةٌ جَمْعٌ»؛ لِأَنَّهَا حَكَمَتْ بِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ فِي جُزْأَيْهَا فِي الثُّبُوتِ، وَهِيَ أَبْدَأُ مَرَكَّبَةٌ مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ، كُلُّ وَاحِدٍ فِيهَا أَخْصَصُ مِنْ نَقِيضِ الْقَوَيْسِيِّ

فَلَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ طَرَفَيْهَا^(١)، وَلَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا، وَتَتَرَكَّبُ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ؛ كقولنا: «هَذَا: إِمَّا حَيَوَانٌ، أَوْ غَيْرُ حَيَوَانٍ»، أَوْ مِنَ الشَّيْءِ وَالْمَسَاوِي لِنَقِيضِهِ^(٢)؛ كقولنا: «هَذَا الْعَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فَلَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ فِي الْعَدَدِ الْمَعْيَنِ، وَلَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا.

(وَهُوَ) أَيِ: مَانِعُ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ (الْحَقِيقِيُّ)^(٣)؛ لِأَنَّ التَّعَانُدَ^(٤) فِيهِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ^(٥) فِي الصَّدَقِ

(١) قوله: (فلا يمكن اجتماع طرفيها) أي: كمانعة الجمع. وقوله: (ولا يمكن ارتفاعهما) أي: كمانعة الخلو.

(٢) قوله: (والمساوي لنقيضه) لأن نقيض «زوج»: «فرد»، وقوله: (أو فردٌ) مساوٍ لهذا النقيض.

(٣) قوله: (الحقيقي) أي: كمانعة الخلو كما تقدم.

(٤) قوله: (لأن التعاند) أي: التنافي.

(٥) قوله: (بين الطرفين ... إلخ) كمانعة الجمع؛ كقولنا: «هذا الشيء: إما أسود، أو أبيض»، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد.



الجمع؛ لمنعها الخُلُوْءُ، ومن مانعة الخُلُوْءُ؛ لمنعها الجمع، فبينها وبين كلٍّ منهما العموم والخصوص المطلق، وتُسمَّى: حَقِيقَةً؛ لأنها أحقُّ باسم الانفصال.

القول المسلم

مُصاحبه، كقولك في المركَّبة من شيئين: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَيْضَ»، ولو زدت: «وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَرَ» لكانت مركَّبة من أكثر من شيئين.

- ومعلوم أنَّ كون الشَّيْءِ أَسْوَدَ أَخْصَّ من نقيض كونه أَيْضَ أو أَحْمَرَ، وكذا الاثنان الباقيان ضرورةً أنَّه كلُّما صدق كونه أَسْوَدَ صدق كونه لَا أَيْضَ وَلَا أَحْمَرَ، ولا يلزم من صدق نقيض كلٍّ من الجزأين صدق كونه أَسْوَدَ؛ لصحَّة أن لا يكون أَسْوَدَ وَلَا أَحْمَرَ وَلَا أَيْضَ، وذلك بأن يكون أخضر أو أصفر مثلاً، وكذا كلٌّ من الجزأين الآخرين مع نقيض ما سواه.

- فكلُّ اثنين ممَّا ترَكَّبت منه مانعة الجمع لا يجتمعان في الثبوت، ويصحُّ اجتماع الجميع في النفي؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ لمَّا كان أخصَّ من نقيض ما سواه، فكلُّما صدق صدق نقيض الآخر، فيلزم انتفاء الآخر، فلا يجتمعان في الثبوت.

- ولمَّا كان أخصَّ من النقيض لم يلزم من انتفائه انتفاء نقيض الآخر، فلا يلزم ثبوت الآخر، فيصحُّ اجتماع نقيض الجزأين بنفيهما معاً، فقولنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَيْضَ» لا يصحُّ اجتماع الجزأين فيه، ويصحُّ ارتفاعُهُما بكون الشَّيْءِ أَحْمَرَ أو غير ذلك.

● وتسمَّى التي وُجد فيها التَّنَافِي الثَّانِي - أعني: التَّنَافِي في النفي - فقط: «مَانِعَةٌ خُلُوْءٍ»؛ لأنها حكمت بامتناع الخلوِّ عن جزأيهما، فلا يصحُّ نفيُهُما معاً، وهي مركَّبة من شيئين أو أشياء، كلٌّ واحدٍ فيها أعمُّ من نقيض ما سواه.

- ويتحقَّق ذلك بتركيبهما من نقائص ما ترَكَّبت منه مانعة الجمع، فإذا قلت في مانعة الجمع: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَيْضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»، فقل في تركيب مانعة الخُلُوْءِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَيْضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، فلا يصحُّ خُلُوْءُ الشَّيْءِ عن غير أَيْضَ وغير أَسْوَدَ؛ لأنَّهُما نقيضا البياض والسَّواد، فلو ارتفعوا - أعني: الغيرين - لزم اجتماع البياض والسَّواد في الشَّيْءِ، وهو محالٌّ، فارتفاعُهُما غيرُ صحيح؛ لاستلزامه اجتماع ما ترَكَّبت منهما مانعة الجمع، وهو محالٌّ كما تقدَّم، فالممنوعُ هو الخلوُّ عن الغيرين.

الفهيسي

والكذب، بخلاف ما قبله، فإنَّ العناد في أحدهما، وهو (الأخصُّ) من الأولين؛ لأنَّ كلَّ مانعة الجمع والخلوُّ منع الجمع فقط ومنع الخلوِّ فقط، فيلزم من وجود مانعة الجمع والخلوُّ وجود كلٍّ من الآخرين، ولا يلزم من وجود منع الجمع وحده أو منع الخلوِّ وحده منعهما معاً.



ولم يُبَيِّنِ المصنِّفُ أقسامَ الشَّرْطِيَّةِ المتَّصلة والمنفصلة ولا أسوارَهما، كما فَعَلَ في الحَمَلِيَّةِ؛ تقريباً على المبتدئ، وذلك في المطوَّلات.



القول المسلم

- وأما اجتماع الغيرين فصحيح؛ إذ يَصَحُّ أن يكون الشيء غيرَ أبيض وغير أسود معاً، وذلك بأن يكون أحمر أو أصفر أو نحو ذلك.

● وتُسَمَّى الَّتِي وُجِدَ فِيهَا التَّنَافِي الثَّالِثُ - أعني: التَّنَافِي فِي الثَّبُوت والانتفاء معاً - حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ التَّنَافِي فِيهَا أَحَقُّ بِاسْمِ التَّنَافُرِ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ طَرَفَيْهَا لَا أُلْفَةَ بَيْنَهُمَا ثُبُوتاً وَلَا نَفْياً، وَهِيَ تَرَكَّبَتْ مِنَ التَّقْيِضِينَ أَوْ مَا يُسَاوِي التَّقْيِضِينَ، كَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»، فَإِنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ وَنَفْيَهَا نَقِيضَانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، وَكَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا»؛ لِأَنَّ الْقِدَمَ وَالْحَدُوثَ يُسَاوِي كُلُّهُمَا نَقِيضَ الْآخَرِ، فَكُلُّمَا صَدَقَ الْقِدَمُ صَدَقَ لَا حُدُوثَ وَالْعَكْسُ، وَكَذَا كُلُّمَا صَدَقَ الْحَدُوثُ صَدَقَ لَا قِدَمَ وَالْعَكْسُ.

- وَلَمَّا كَانَ تَرَكُّبُ الْحَقِيقَةِ مِنَ التَّقْيِضِينَ أَوْ مَا يُسَاوِيهِمَا، لَمْ تَتَرَكَّبْ إِلَّا مِنْ جَزَائِنَ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّقْيِضِينَ وَمَا يُسَاوِيهِمَا، وَأَمَّا مَانَعَةُ الْجَمْعِ وَمَانَعَةُ الْخُلُوفِ فَيَصَحُّ تَرَكُّبُهُمَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جَزَائِنَ؛ لِأَنَّ مَانَعَةَ الْجَمْعِ تُرَكَّبُ مِنَ الضَّدِّينِ وَمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الضَّدِّينِ فِي التَّنَافِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ مُنَافِيَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّمَا تَعَدَّدُ أَجْزَاءُ مَانَعَةِ الْجَمْعِ صَحَّ تَعَدُّدُ أَجْزَاءِ مَانَعَةِ الْخُلُوفِ؛ لِأَنَّهَا تَرَكَّبَتْ مِنْ نَقَائِصِ أَجْزَاءِ مَانَعَةِ الْجَمْعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا.

● ثُمَّ مَا فُسِّرَتْ بِهِ كُلُّ مِنْ مَانَعَتِي الْجَمْعِ وَالْخُلُوفِ يَفْتَضِي مَبَايِنَتَهُمَا لِلْحَقِيقَةِ وَتَبَايُنَهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا فِي تَفْسِيرِ مَانَعَةِ الْجَمْعِ: «هِيَ الَّتِي اقْتَضَتْ التَّنَافُرَ فِي الثَّبُوتِ فَقَطْ» يُخْرِجُ الَّتِي اقْتَضَتْ التَّنَافُرَ فِيهِمَا مَعاً، وَهِيَ الْحَقِيقَةُ؛ إِذْ لَمْ تَقْتَضِ التَّنَافُرَ فِي الثَّبُوتِ فَقَطْ، كَمَا تَخْرُجُ مَانَعَةُ الْخُلُوفِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا التَّنَافُرُ فِي الثَّبُوتِ أَصْلًا.

ومثل هذا يُفْهَمُ فِي تَفْسِيرِ مَانَعَةِ الْخُلُوفِ، فَإِنَّهَا: «هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي النَّفْيِ فَقَطْ»؛ إِذْ يَخْرُجُ عَنْهُ مَا لَا تَنَافَرَ فِيهَا فِي النَّفْيِ وَهِيَ مَانَعَةُ الْجَمْعِ، وَالَّتِي فِيهَا التَّنَافُرُ فِي النَّفْيِ وَالثَّبُوتِ مَعاً.

القوليني

وقوله: (فَأَعْلَمًا) كَيْلَ بِهِ الْبَيْتِ.



القول المسلم

وَأَمَّا إِنْ أَسْقَطَ قَيْدُ «فَقَطْ» مِنْ تَفْسِيرِ كُلِّ مِنْهُمَا؛ فَقِيلَ فِي مَانَعَةِ الْجَمْعِ: «هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي الثُّبُوتِ»، وَفِي مَانَعَةِ الْخُلُوءِ: «هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي النَّفْيِ»، صَدَقْنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي النَّفْيِ وَبِالتَّنَافُرِ فِي الثُّبُوتِ، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا أَعَمُّ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْفِرَادِ مَانَعَةِ الْجَمْعِ عَنْ مَانَعَةِ الْخُلُوءِ بِمَا فِيهِ التَّنَافُرُ فِي الثُّبُوتِ فَقَطْ، وَإِنْفِرَادِ مَانَعَةِ الْخُلُوءِ عَنْ مَانَعَةِ الْجَمْعِ بِمَا فِيهِ التَّنَافُرُ فِي النَّفْيِ فَقَطْ.

وَهَذَا التَّفْسِيرُ الْآخَرُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَفْسَامُهَا) أَي: أَقْسَامُ الْمَنْفَصَلَةِ (ثَلَاثَةٌ فَلْتَعَلَّمَا) ذَلِكَ أَيُّهَا الْمَخَاطَبُ، وَالْأَلْفُ مِنْ «تَعَلَّمَا» مُبْدَلَةٌ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ لِلْوَقْفِ. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: (مَانِعُ جَمْعٍ) أَي: تَسْمَى: «قَضِيَّةٌ مَانَعَةُ الْجَمْعِ»، (أَوْ خُلُوءٍ) أَي: وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْهَا مَا تَسْمَى: «قَضِيَّةٌ مَانَعَةُ الْخُلُوءِ».

وَأَسْقَطَ «النَّاءُ» مِنْ «مَانِعَةٍ» لِاعْتِبَارِ الْقِسْمِ وَهُوَ مَذْكُورٌ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هِيَ قَضِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ مَا رُكِّبَتْ مِنْهُ فِي الثُّبُوتِ؛ سِوَاهُ كَانَ التَّنَافُرُ فِيهِ فِي النَّفْيِ أَيْضاً - وَهِيَ الْحَقِيقَةُ - أَوْ لَا، وَأَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي هِيَ قَضِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ مَا رُكِّبَتْ مِنْهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ؛ سِوَاهُ كَانَ التَّنَافُرُ فِيهَا فِي الثُّبُوتِ أَيْضاً - وَهِيَ الْحَقِيقَةُ - أَوْ لَا.

(أَوْ هُمَا) أَي: الْقِسْمُ الثَّلَاثُ هِيَ قَضِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ مَا رُكِّبَتْ مِنْهُ فِيهِمَا مَعاً؛ أَعْنِي: الثُّبُوتَ وَالْإِنْتِفَاءَ، (وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ) أَي: وَهِيَ الْقَضِيَّةُ الْحَقِيقَةُ، وَذَكَرَ الْحَقِيقِيُّ رِعَايَةً لِلْقِسْمِ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً، (الْأَخْصُ) يَعْنِي: أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْحَقِيقَةَ أَخْصُ مِنْ كُلِّ مَنْ مَانَعَتِي الْجَمْعَ وَالْخُلُوءَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ لَصَدَقَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَيْهَا، مَعَ الزِّيَادَةِ بِمَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ التَّنَافُرَانِ.

وَيَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ مَانَعَتِي الْجَمْعَ وَالْخُلُوءَ أَعَمُّ مِنَ الْآخَرَى مِنْ وَجْهِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْفِرَادِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا لَيْسَ فِيهِ تَنَافُرٌ الْآخَرَى، وَقَدْ يَبَيَّنُ ذَلِكَ آتِئاً.

● نَمَّ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ سِوَاهُ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَوْ مَنْفَصَلَةً تَنْقَسِمُ كَالْحَمَلِيَّةِ إِلَى: كَلِّيَّةٍ، وَإِلَى: جَزْئِيَّةٍ، وَإِلَى: مَهْمَلَةٍ، وَإِلَى: مَخْصُوصَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَكُونُ: مُوجِبَةً وَسَالِبَةً،

القول المسلم

فمجموع ما في المتصلة ثمانية، وكذا ما في المنفصلة، فتنتهي أقسام الشرطية إلى ستة عشر، إلا أن:

- الكلّية والجزئية هنا ليستا باعتبار الموضوع، بل باعتبار عموم الاتصال في المتصلة جميع الأزمان والأحوال، وعموم العناد في المنفصلة جميع الأزمان والأحوال.

- والخصوص ليس هنا بتشخص الموضوع كما في الحملية، بل بجعل اللزوم أو العناد مخصوصاً بحالٍ أو زمانٍ مُعيّن، وكذلك يصحُّ كونُ المخصوصة هنا كلّية أو جزئية إن اتسع الزمان أو الحال، وذلك بتعميم العناد أو الاتصال أو تجزئتهما في ذلك الزمان أو ذلك الحال.

• وتبيّن هذه الأقسام بذكر السور في أمثلتها:

- أمّا الكلّية المتصلة فسورها: «كُلَّمَا» وما في معناه؛ كقولك: «كُلَّمَا، وَمَتَى مَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالْنَّهَارُ مَوْجُودٌ»؛ وأمّا المنفصلة فسورها «دَائِمًا» وما في معناه؛ كقولك: «دَائِمًا، أَوْ: أَبَدًا، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعْدُومًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا».

وسور السلب الكلّي فيهما: «لَيْسَ الْبَتَّةَ» وما في معناه؛ كقولك: «لَيْسَ الْبَتَّةَ، أَوْ: جَزْمًا كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ فَرَسًا»، و: «لَيْسَ الْبَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا».

فقد ظهر أنّ العموم بشبوت اللزوم أو العناد في جميع الأزمان أو الأحوال كما في المثالين الأولين، أو سلبهما كذلك كما في المثالين الثانيين، إلّا أنّه يُشترط في الأحوال التي يُعبّرُ العموم فيها في المتصلة أن تكون مُمكنة الملاقاة للمقدّم، فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا» فالمعنى: أنّ الحيوانية تلزم الإنسانية في جميع الأحوال الممكنة الملاقاة للإنسانية، لا المُستحيلة ككونه حجرًا، وإلّا لم تصدّق قضية شرطية أصلاً؛ لأنّنا نَنقُضُ هذه مثلاً بأن نقول: «قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»؛ أي: قد لا يستلزم الإنسان الحيوان، وذلك فيما إذا كان حجرًا.

- وأمّا الجزئية المتصلة فسورها «قَدْ يَكُونُ» وما في معناه في الإيجاب، و: «قَدْ لَا يَكُونُ» في السلب، كقولك: «قَدْ يَكُونُ، أَوْ: رُبَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا»، و: «قَدْ

القول المسلم

أو: رُبَّمَا لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا؛ بمعنى: أَنَّ الْحَيَوَانِيَّةَ قَدْ تَسْتَلْزِمُ الْإِنْسَانِيَّةَ كَمَا فِي ذَاتِ النَّاطِقِ، وَقَدْ لَا تَسْتَلْزِمُهَا كَمَا فِي ذَاتِ الصَّاهِلِ.

وكذا المنفصلة الجزئية كقولك: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُ إِنْسَانًا»، و: «قَدْ لَا يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»؛ بمعنى: أَنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ وَالْحَيَوَانِيَّةَ قَدْ يَتَعَانَدَانِ كَمَا فِي ذَاتِ الْفَرَسِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِيهَا، وَقَدْ لَا يَتَعَانَدَانِ بَأَنْ يَجْتَمِعَا كَمَا فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ.

- والإهمال في الشرطية المتصلة باستعمال «إِنْ» و«إِذَا» ونحوهما بلا قرينة تدلُّ على التعميم أو التبعية، كقولك: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ»، وفي المنفصلة باستعمال «إِمَّا» بلا قرينة، كقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أبيض، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أبيض»، والسلب فيهما ظاهر.

- وأما المخصوصة فكقولك في المنفصلة: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا». وفي المتصلة: «إِذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ، أَوْ: رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ».

ولو قلت في المتصلة: «كُلَّمَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ، أَوْ: رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ»، وفي المنفصلة: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا» صارتا كليتين.

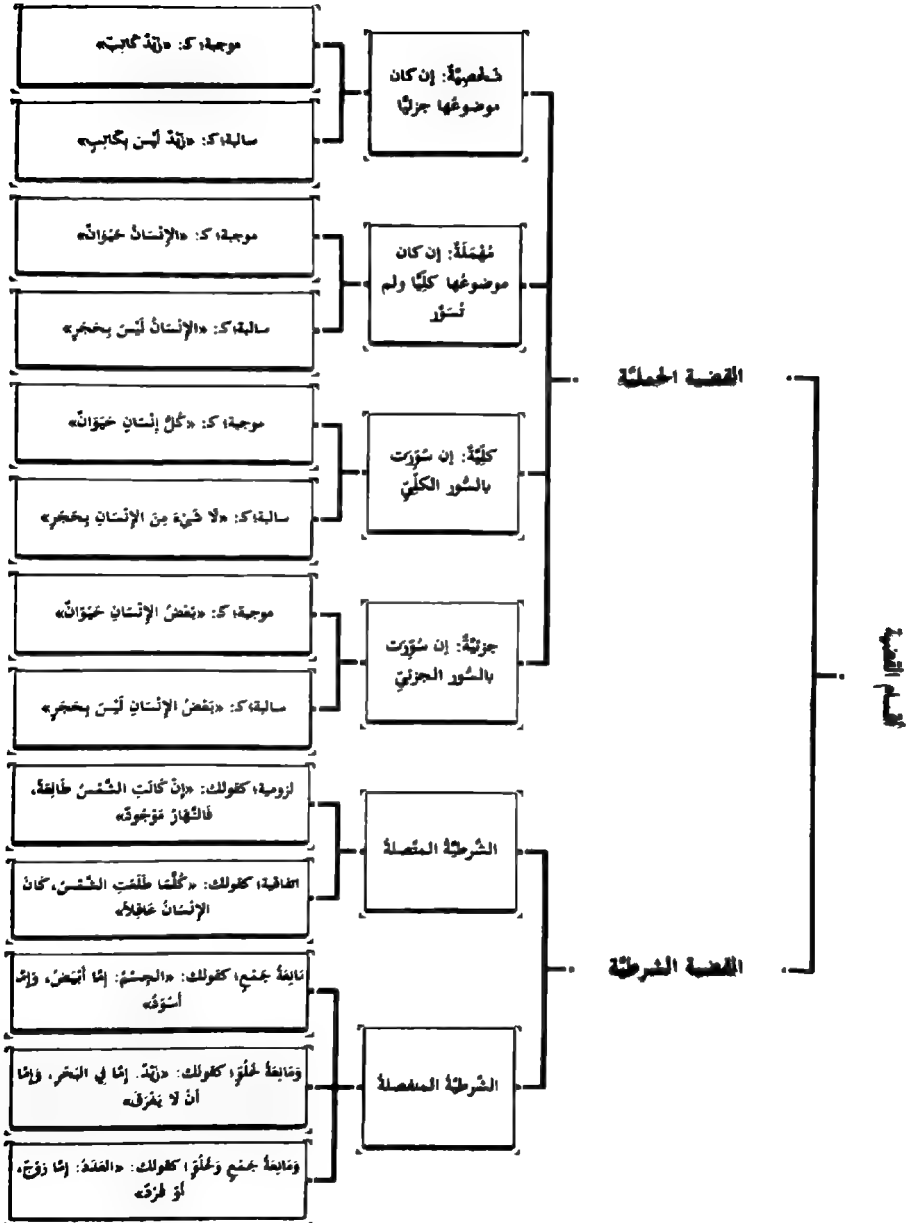
ولو بدلت «كُلَّمَا» أو «دَائِمًا» بـ«قَدْ يَكُونُ» عادت كلُّ منهما جزئية، وإهمالُهما بإطلاق «إِنْ» و«إِمَّا» ونحوهما فيها كغيرها.

● والحاصل أَنَّ الشرطية اللزومية تكون كليةً وجزئيةً ومهملةً ومخصوصةً، وكلُّ منهما إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، المجموع ثمانية، وكذا المنفصلة، فينتهي المجموع ستة عشر، وأمثلتها واضحةٌ ممَّا قررنا، إلَّا أَنَّ المخصوصة من هذه الأقسام إذا اتسع ما قيِّدت به من حالٍ أو زمانٍ جاز كونها كليةً وجزئيةً ومهملةً موجبةً وسالبةً، وقد عرفت أَنَّ الكلية والجزئية في الشرطيات يتعميم زمان العناد أو الاتصال، والخصوص بذكر زمانٍ أو حالٍ.

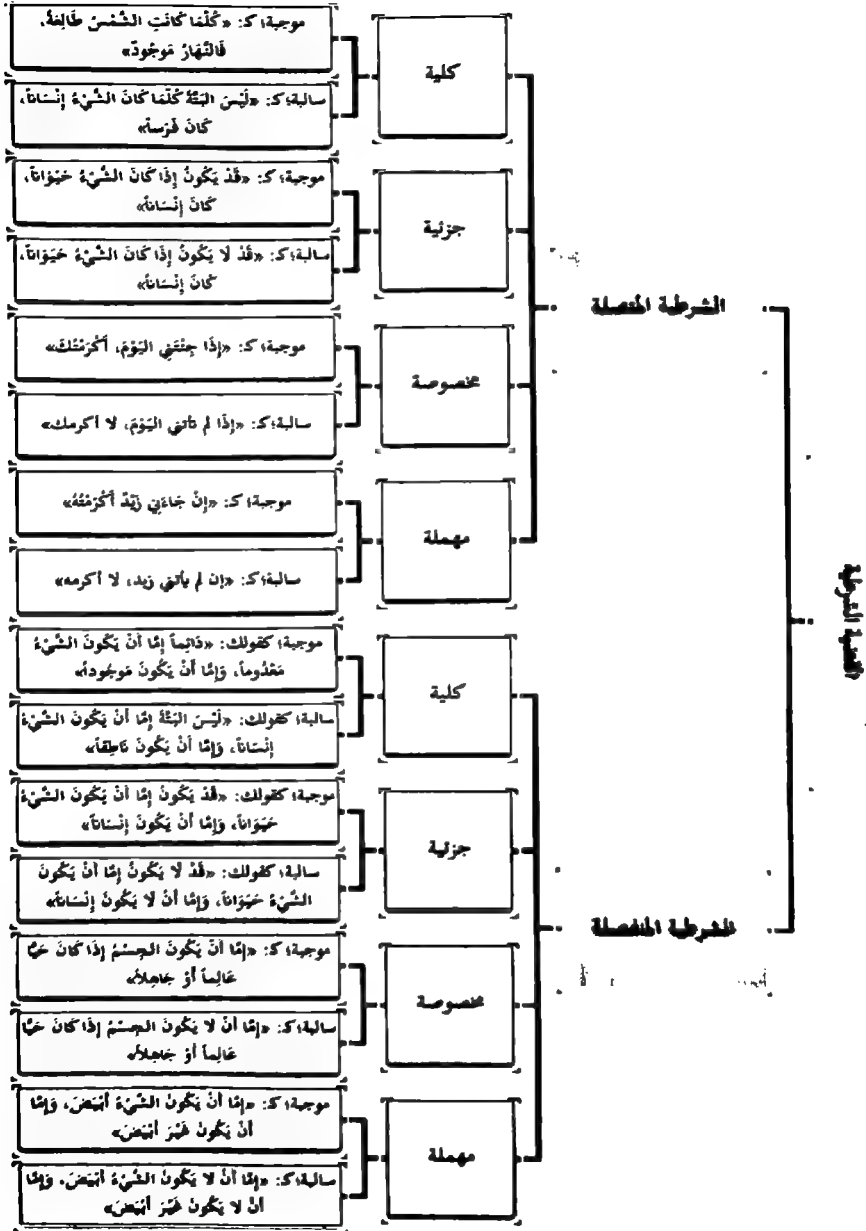




أقسام القضية

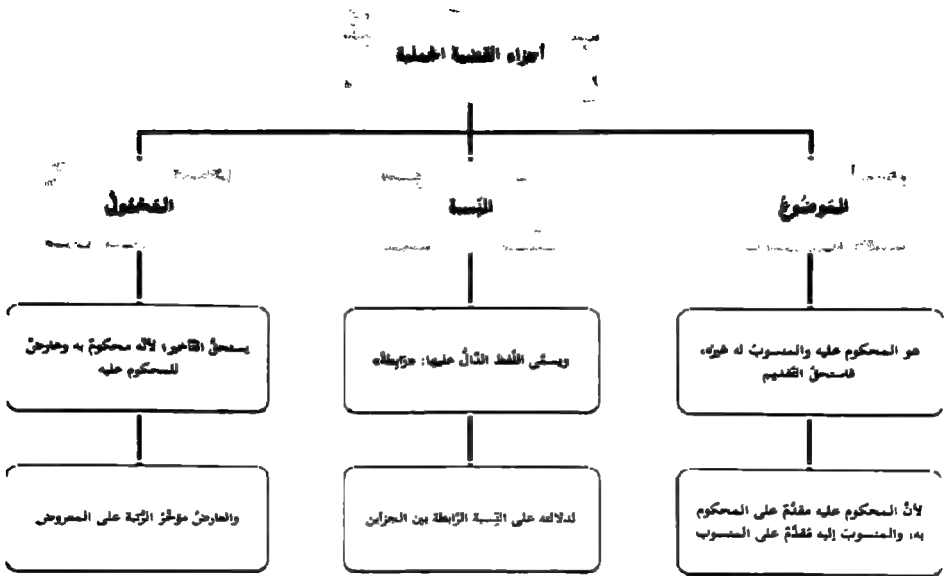


تقسيم آخر للقضية الشرطية

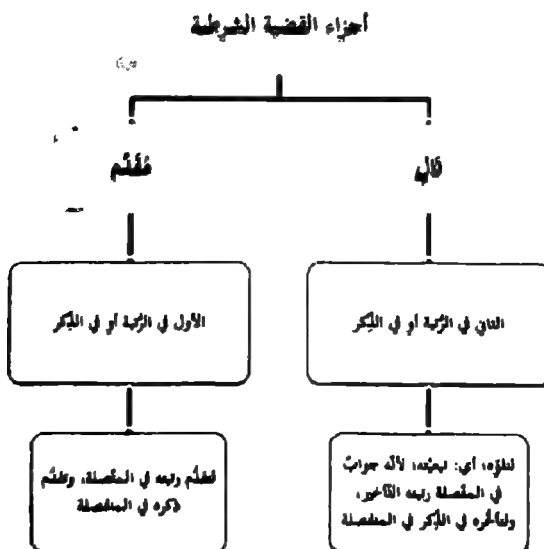




أجزاء القضية الحملية



أجزاء القضية الشرطية



نَمَّ قَالَ:

(فَضْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

- (٦٣) تَنَاقُضٌ خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ فِي (٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهَمَلَةً
فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ (٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْضُورَةً بِالسُّورِ
فَانْقُضَ بِضِدِّ سُوْرَهَا الْمَذْكُورِ (٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً
نَقِضْهَا سَالِبَةً جُزْئِيَّةً (٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً
نَقِضْهَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً

القول المسلم

[(فَضْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)]

نَمَّ شَرَعَ فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا وَهِيَ تَنَاقُضَاتُهَا وَعَكُوسَاتُهَا، وَأَمَّا احْتِيَجَ إِلَى بَيَانِ الْعَكْسِ وَالتَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَصَّلُ بِهِمَا إِلَى إِثْبَاتِ الْمَطْلُوبِ، فَإِذَا أُقِيمَ الدَّلِيلُ عَلَى إِبْطَالِ شَيْءٍ كَانَ نَقِضُهُ ثَابِتًا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ التَّقْيِضُ هُوَ الْمَدْعَى ثَبَتَ بِهِ الْمَطْلُوبُ، وَإِذَا أُقِيمَ عَلَى إِثْبَاتِ حُكْمٍ فِي قَضِيَّةٍ لَزِمَ ثَبُوتُ عَكْسِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْعَكْسُ هُوَ الْمَدْعَى ثَبَتَ بِهِ الْمَطْلُوبُ.

القويسني

[(فَضْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)]

(فَضْلٌ فِي التَّنَاقُضِ^(١)) وَقَدَّمَهُ عَلَى «الْعَكْسِ»؛ لِأَنَّهُ يَعُمُّ سَائِرَ الْقَضَايَا.

وهُوَ^(٢) لَفْظٌ^(٣) : إِثْبَاتُ شَيْءٍ وَرَفْعُهُ^(٤).

وَاصْطِلَاحًا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ:

(١) قَوْلُهُ: (فِي التَّنَاقُضِ) أَي: فِي تَعْرِيفِ أَحْكَامِ التَّنَاقُضِ، أَشَارَ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَإِلَى الْأَحْكَامِ بَيِّنَةٍ الْآيَاتِ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: التَّنَاقُضُ.

(٣) قَوْلُهُ: (لَفْظٌ) أَي: فِي الْأَصْلِ.

(٤) قَوْلُهُ: (إِثْبَاتُ شَيْءٍ وَرَفْعُهُ) شَامِلٌ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمَفْرُودَيْنِ؛ كَقَوْلِنَا: «الْإِنْسَانُ، لَا إِنْسَانٌ»، وَلِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ.

أَمَّا حَاشِيَةُ الْعَبَّانِ، (ص: ٤٠٢).



(٦٣ - ٦٧) - أقول: التَّنَاقُضُ حَكْمٌ من أحكام القضايا ك: «العكس»، ذكرهما المصنّف للاحتياج إليهما.

● ومعنى «التَّنَاقُضُ» في الأصل: ثُبُوتُ الشَّيْءِ وَسَلْبُهُ ك: «زَيْدٌ، وَلَا زَيْدٌ»، و«زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، ومعناه هنا:

اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب؛ بحيثُ تُصَدِّقُ إحداهما، وتُكْذِبُ الأخرى.

- فخرج به «اختلاف القضيتين»: اختلاف المفردين ك: «زَيْدٌ، وَلَا زَيْدٌ».

- و«الإيجاب والسلب» - المعبر عنه عندهم بالكيف -: الاختلاف بالكم - المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية - ك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

- و«بحيثُ تُصَدِّقُ إحداهما، وتُكْذِبُ الأخرى»: قولنا: «زَيْدٌ فَاضِلٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِفَاسِقٍ»؛ لانتفاقهما على الصدق.

- مثال ما انطبق عليه تعريف المصنّف: «زَيْدٌ عَالِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ».

وهذا بالنسبة لغير المسوّرة، أمّا هي فلا بدّ من الاختلاف في الكم أيضاً.

القول المسلم

(٦٣) - والنّاظم بدأ بالتناقض فقال: (فَصَلُّ فِي التَّنَاقُضِ. تَنَاقُضٌ أَي: التَّنَاقُضُ فِي الْقَضَايَا: هُوَ (خُلْفٌ) أَي: اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ).

القويسني

(٦٣) - (تَنَاقُضٌ) مبتدأ، والمسوّغ إرادة مفهوم اللفظ^(١) (خُلْفٌ) أَي: اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ^(٢) أَي: إيجابٍ وسلبٍ، (وَصِدْقٌ وَاحِدٌ) أَي: واحدٍ من القضيتين، والتذكير باعتبار كونها قولاً، وكذب الأخرى^(٣) (أَمْرٌ قَفِي) أَي: تبع دائماً^(٤).

(١) قوله: (إرادة مفهوم اللفظ) وقال بعضهم: «المسوّغ التفصيل»؛ أي: تفصيله فيما يأتي إلى: تناقض بين شخصيتين، وتناقض بين مهملتين، إلى غير ذلك، لكن ما ذكره البعض فيه نظر؛ لأنّ التفصيل المسوّغ هو الذي يكون في جملة النكرة الواقعة مبتدأ، وهذا التفصيل من كلام آخر. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٤٠٢).

(٢) قوله: (فِي كَيْفٍ) ... (الخ) وأمّا الكم فهو الكلية والجزئية، أو ما في حكمها وهو الإجمال، فإنّ المهمة في حكم الجزئية.

(٣) لوله: (وكذب الأخرى) أشار إلى أنّ في كلام المصنّف اكتفاء.

وأقول: يرد عليه: أنّ الخبر حيثن يصير غير مطابق؛ لكونه مفرداً، والمبتدأ متعدداً.

ويجاب: بأنّ المبتدأ وإن تعدّد لفظاً واحداً في الحقيقة؛ لأنّ المقصود مجموع صِدْقِ إحداهما وكذب الأخرى؛ أي: الهيئة المجتمعة منها. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٤٠٥).

(٤) قوله: (دائماً) يعني: أنّه يكون أمراً مطّرداً.

القول المسلم

- خرج به: اختلاف مفردين ك: «إِنْسَانٌ، وَغَيْرُ إِنْسَانٍ»، وَخُلِفَ إِنْشَاءً بِن: «قُمْ، وَلَا تَقُمْ»؛ فَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ هُنَا تَنَاقُضًا.

(فِي كَيْفٍ) أَي: فِي الْإِجَابِ وَالسَّلْبِ.

- خرج به: اختلاف القضيتين في الموضوع ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرُو قَائِمٌ»، وَفِي الْمَحْمُولِ ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ، كَالْاِخْتِلَافِ فِي الْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ، وَالْحَمَلِ وَالشَّرْطِيَّةِ، وَالانْحِرَافِ وَعَدَمِهِ، وَالتَّوْجِيهِ وَعَدَمِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

● ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى شَرْطِ كَوْنِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ تَنَاقُضًا بِقَوْلِهِ: (وَصِدْقٌ وَاحِدٌ أَمْرٌ قُفِّي) أَي: وَإِنَّمَا يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ فِي الْكَيْفِ تَنَاقُضًا إِنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكُذْبَ الْأُخْرَى، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْاِقْتِضَاءُ قَوْلُهُ: «أَمْرٌ قُفِّي» أَي: أَمْرٌ مُتَّبِعٌ دَائِمًا؛ أَي: وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكُذْبَ الْأُخْرَى، بَلْ يَصِحُّ مَعَهُ صِدْقُهُمَا مَعًا كَالْجَزَائِيَّتَيْنِ؛ إِذْ يَصِحُّ صِدْقُهُمَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ، كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، أَوْ كُذْبُهُمَا مَعًا كَالْكَلْبِيَّتَيْنِ؛ الْقَوَيْسَنِي

● وَالْمَعْنَى: أَنَّ التَّنَاقُضَ هُوَ اِخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي الْكَيْفِ^(١)، وَالْحَالُ أَنَّ صِدْقَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَكُذْبَ الْأُخْرَى أَمْرٌ لَزِيمٌ.

- فَخَرَجَ بِهِ «اِخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ»: اِخْتِلَافُ الْمَفْرُودَيْنِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ»^(٢)، وَالْمَفْرُودِ وَالْقَضِيَّةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ، عَمْرُو قَائِمٌ».

- وَبَقَوْلِنَا: «فِي كَيْفٍ» - أَي: إِجَابٍ وَسَلْبٍ -: اِخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي الْكَلْبَةِ وَالْجَزَائِيَّةِ؛

(١) قَوْلُهُ: (فِي الْكَيْفِ) أَي: الْإِجَابِ وَالسَّلْبِ.

(٢) قَوْلُهُ: (نَحْوُ: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ») اِخْتِلَافًا إِجَابِيًّا وَسَلْبِيًّا، فَإِنَّ مَفْهُومَ «زَيْدٍ» إِجَابِيٌّ، وَمَفْهُومَ «لَا زَيْدٍ» سَلْبِيٌّ، فَاِخْتِلَافُهُمَا لَا يَسْمَى فِي الْأَصْطِلَاحِ: «تَنَاقُضًا»، لِأَنَّ أَهْلَ هَذَا الْفَرْقِ لَا غَرَضَ لَهُمْ أَصَالَةً فِي الْمَفْرُودَاتِ، فَلِهَذَا خُصَّ التَّنَاقُضُ فِي أَصْطِلَاحِهِمْ بِمَا بَيْنَ الْقَضَايَا.

وَكَوْنُ اِخْتِلَافِ الْمَفْرُودَيْنِ السَّابِقِ لَا يَسْمَى أَصْطِلَاحًا: «تَنَاقُضًا» هُوَ مَا صُرِّحَ بِهِ فِي «الْكَبِيرِ»، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يُعْبَدُ أَنَّهُ يَسْمَى بِذَلِكَ أَصْطِلَاحًا، وَإِنَّمَا أَخْرَجُوهُ هُنَا مِنْ تَعْرِيفِ التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا، وَلِأَنَّهَا مَطْمَحُ نَظَرِهِمْ أَصَالَةً. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ٤٠٢).



القول المسلم

إذ يصحُّ كذبهما كقولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، و: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فلا يُسَمَّى ذلك الاختلافُ تناقضاً.

والوجهُ الَّذِي يُوجِبُ كونَ إحدى القضيتين صادقةً والأخرى كاذبةً مع الاختلاف في الكيف هو اختلافُهما في الكمِّ إن كانا غير شخصيتين، وسبأتي تنبيهُ النَّاطِمِ عليه، واتَّحَاثُهما في ما سوى ذلك.

● وما يتَّحدان فيه ثمانية أمور:

أولها: الموضوع فإن اختلفتا في الموضوع فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«عَمْرُو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

وثانيها: المحمول فإن اختلفتا فيه فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ».

وثالثها: الزَّمان فإن اختلف زمانُ النَّفي والإثبات فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ صَائِمٌ» نعتي أمس، و: «زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ» نعتي اليوم، فلا تناقض.

ورابعها: المكان فإن اختلف مكانُ النَّفي والإثبات فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ» نعتي في المسجد، و: «زَيْدٌ لَيْسَ بِمُعْتَكِفٍ» نعتي في الدَّار.

وخامسها: النسبة فإن اختلفتا في النسبة فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ أَبٌ» نعتي بالنسبة لزيد، و: «لَيْسَ زَيْدٌ بِأَبٍ» نعتي بالنسبة لعمر؛ إذ يصحُّ صدقُهما معاً، وذلك فيما إذا كان أباً لزيد ولم يكن أباً لعمر.

وسادسها: القوة والفعل فإن اختلفتا فيهما فلا تناقض؛ كقولك: «الْحَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ» نعتي بالقوة، نعتي أَنَّهُ من شأنه أن يُسْكِرَ عند الشُّرب، و: «لَيْسَ الْحَمْرُ فِي الدَّنِّ بِمُسْكِرٍ» نعتي بالفعل، نعتي أَنَّهُ لم يقع منه إسكارٌ ما دام في الدَّنِّ لِعَدَمِ شُرْبِهِ.

الطويسني

نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، واختلافهما في الموضوع؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، عَمْرُو قَائِمٌ»، واختلافهما في المحمول؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، زَيْدٌ جَالِسٌ».

- وبقولنا: «وَصِدْقٌ وَاجِدٌ أَمْرٌ قُفْيٌ» اختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما، بل يجوز صدقهما أو كذبهما، فالأول كقولنا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، والثاني كقولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ - أَعْنِي: الزَّمَانَ، وَالْمَكَانَ، وَالنِّسْبَةَ، وَالْقُوَّةَ وَالْفِعْلَ - يَرْجِعُ اشْتِرَاطُ الْإِتِّحَادِ فِيهَا إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَحْمُولِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ خِلَافُهُ فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ آخَرَيْنِ، وَالْأَبَوَّةُ الْمُنْسُوبَةُ لـ «زَيْدٍ» خِلَافَ الْمُنْسُوبَةِ لـ «عُمَرَ»، وَالْإِسْكَارُ بِالْقُوَّةِ مَعْنَاهُ كَوْنُ الْخَمْرِ يَصُحُّ مِنْهُ أَنْ يُسَكَّرَ وَبِالْفِعْلِ كَوْنُهُ وَقَعَ مِنْهُ الْإِسْكَارُ، وَصَحَّةُ وَقُوعِ الشَّيْءِ خِلَافُ نَفْسِ الْوُقُوعِ.

وَسَابِعُهَا: الشَّرْطُ فَإِنْ اخْتَلَفَ شَرْطُ الْحُكْمِ فَلَا تَنَاقُضُ؛ كَقَوْلِكَ: «اللَّوْنُ بَيَاضٌ» أَي: بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُفَرَّقًا لِلْبَصَرِ، وَ: «اللَّوْنُ لَيْسَ هُوَ بَيَاضٌ» أَي: بِشَرَطِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُفَرَّقٍ لِلْبَصَرِ.

وِثَامُنِهَا: الْكُلُّ وَالْجُزْءُ فَإِنْ اخْتَلَفْنَا فِي الْكُلِّ وَالْجُزْءِ فَلَا تَنَاقُضُ؛ كَقَوْلِكَ: «الْخَمْسَةُ قَرْدٌ» تَعْنِي كُلُّهَا؛ أَي: مَجْمُوعُهَا، وَ: «لَيْسَ الْخَمْسَةُ بِقَرْدٍ» تَعْنِي: الْأَرْبَعَةُ مِنْهَا، وَأُطْلِقَتِ الْخَمْسَةُ عَلَيْهَا مَجَازًا، وَكَقَوْلِكَ: «الرَّزْنَجِيُّ أَسْوَدٌ» تَعْنِي: بَعْضُهُ وَهُوَ الْجِلْدُ، وَ: «لَيْسَ الرَّزْنَجِيُّ بِأَسْوَدَ» تَعْنِي: مَجْمُوعُهُ الشَّامِلَ لِلْأَسْنَانِ وَالْعِظَامِ وَالْعَيْنِ وَفِيهَا بَيَاضٌ.

إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ - أَعْنِي: الشَّرْطَ، وَالْكُلَّ وَالْجُزْءَ - يَرْجِعُ شَرْطُ الْإِتِّحَادِ فِيهِمَا إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ؛ لِأَنَّ اللَّوْنَ الْمُفَرَّقَ لِلْبَصَرِ وَهُوَ الْمَوْضُوعُ خِلَافُ غَيْرِ الْمُفَرَّقِ، وَمَجْمُوعَ الْخَمْسَةِ خِلَافُ بَعْضِهَا، وَكَذَا مَجْمُوعَ الرَّزْنَجِيِّ وَبَعْضُهُ.

وَلَأَجْلِ عَوْدِ هَذَيْنِ إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْأَرْبَعَةِ قَبْلَهُمَا إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمَحْمُولِ، اقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى شَرَطِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، وَلَمَّا كَانَتِ النِّسْبَةُ الَّتِي هِيَ مَوْرِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ تَسْتَلْزِمُ إِذَا اتَّحَدَتْ مَوْضُوعَهَا وَمَحْمُولَهَا، اقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى شَرَطِ الْإِتِّحَادِ فِي النِّسْبَةِ.

الفويسني



● مثال التناقض في القضايا الأربعة - على ما ذهب إليه المصنف :-

- في الشخصية: «زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

- وفي الماهية: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

القول المسلم

(٦٤) - ولما كان الاختلاف في الكيف مع الاتحاد فيما دُكر لا يكفي في التناقض إلا في بعض القضايا كما أشرنا إليه، نَبَّه على تفصيل ذلك فقال: (فَإِنْ تَكُنْ) القضية التي يُرادُ نقيضها (شَخْصِيَّةً) وتقدّم أنها هي التي يكون موضوعها شخصاً معيناً كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(أَوْ) تَكُنْ (مُهِمَلَةً) وتقدّم أنها هي التي يكون موضوعها كلياً إلا أنه لم يفتنر بما يدل على تعميم الحكم في أفرادهِ ولا على تبعيته، كقولك: «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ» حيث لا يُرادُ بالآلف واللام عمومٌ ولا خصوصٌ، بل يُرادُ بها الحقيقة في ضمن ما يصدق عليه الموضوع في الجملة.

(فَنَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ) أي: إن كانت القضية إحدى المذكورتين فنقضها يكفي فيه مجرد تبديل الكيف مع الوحدة في الموضوع والمحمول على ما تقدّم، فنقيض قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، وبالعكس، ونقيض «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ» حيث يُرادُ ما توجد فيه حقيقة الإنسان في الجملة: «لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِقَائِمٍ» وبالعكس.

● أمّا الشخصية فالتنقيض فيها كما ذكر؛ إذ الأولى في المثال حكمت بثبوت القيام لـ«زيد»، فإن ثبت فذلك، وإلا فقد انسلب عنه، وذلك حكم الثانية، فجاء النقيض.

● وأمّا الماهية فلا يصح ما دُكر فيها إلا أن يُراد بـ«الإنسان» في المثال شخصٌ مُعيَّن،

القوييني

(٦٤) - (فَإِنْ تَكُنْ) أي: القضية (شَخْصِيَّةً) نحو^(١): «زَيْدٌ قَائِمٌ»، (أَوْ مُهِمَلَةً)^(٢) نحو: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» (فَنَقْضُهَا)^(٣) بحسب (الْكَيفِ)^(٤) أَنْ تُبَدِّلَهُ^(٥) أي: كيفها.

فنقيض الأولى^(٦): «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ»، ونقيض الثانية: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وهذا

(١) قوله: (شَخْصِيَّةً) نحو... إلخ) أي: بأن كان موضوعها مشخصاً معيناً.

(٢) قوله: (أَوْ مُهِمَلَةً) أي: لم تُسَوِّرْ بِسَوْرِ مِنَ الْأَسْوَارِ، لَا كَلِّيٍّ وَلَا جَزْمِيٍّ.

(٣) قوله: (فَنَقْضُهَا... إلخ) أي: بإبقاء المصدر على معناه بدون تأويل، أو نقيضها؛ على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو متفوضها؛ على أنه بمعنى اسم المفعول، وهو الأشهر. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٠).

(٤) قوله: (الْكَيفِ) أي: الإيجاب والسلب.

(٥) قوله: (تُبَدِّلُهُ) أي: بأن تبدله.

(٦) قوله: (نقيض الأولى) أي: «زَيْدٌ قَائِمٌ». وقوله: (ونقيض الثانية) أي: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

- وفي الكلِّية: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

- وفي الجزئية: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

ولكنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ الْآتِي مِنْ: «أَنَّ الْمَهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ الْجَزْئِيَّةِ»، يُوَافِقُ قَوْلَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ نَقِيضَ الْمَهْمَلَةِ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، فنَقِيضُ «الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، فتَكُونُ الْمَهْمَلَةُ دَاخِلَةً فِي الْمَسْوَرَةِ بِالسُّورِ الْجَزْئِيِّ.

القول المسلم

فتَعَوَّدُ شَخْصِيَّةً، فحِينَئِذٍ يَكُونُ ذِكْرُهَا مَعَ الشَّخْصِيَّةِ تَكَرَّارًا، مَعَ ظُهُورِ إِرَادَةِ خِلَافِ الْمَرَادِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَهْمَلَةِ خِلَافُ ذَلِكَ.

وإِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ فِي الْمَهْمَلَةِ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الْمَهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ الْجَزْئِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ؛ لِإِدْلَالِهَا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ لَمَّا يَصَدَّقُ عَلَيْهِ الْمَوْضُوعُ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْمُحَقِّقُ لَمَّا يَصَدَّقُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَفْرَادِهِ، فَحَمَلُهَا عَلَى الْمُحَقِّقِ الَّذِي هُوَ بَعْضُ الْأَفْرَادِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ فِي قُوَّةِ الْجَزْئِيَّةِ فَنَقِيضُهَا نَقِيضُ الْجَزْئِيَّةِ، وَهِيَ الْكُلِّيَّةُ عَلَى مَا يُذَكِّرُ ذَلِكَ، فَالْمَوْجِبَةُ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ» نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَهِيَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِقَائِمٍ»، وَالسَّالِبَةُ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ هُوَ بِقَائِمٍ» نَقِيضُهَا مَوْجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَهِيَ «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ».

(٦٥) - (وَإِنْ تَكُنِ) الْقَضِيَّةُ الَّتِي أُرِيدَ نَقْضُهَا شَخْصِيَّةٌ وَلَا مُهْمَلَةٌ عَلَى مَا فِي النَّظْمِ، بَلْ كَانَتْ (مَخْصُورَةً بِالسُّورِ) الْكُلِّيَّ وَالْجَزْئِيَّ، (فَانْقَاضُهَا) (بِضِدِّ سُوْرَهَا الْمَذْكُورِ) أَي: إِنْ كَانَتْ مَسْوَرَةٌ الْهُوسِي

فِي الْمَهْمَلَةِ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ نَقِيضَ الْمَهْمَلَةِ: كُلِّيَّةٌ تَخَالَفُهَا فِي الْكِيفِ، فَنَقِيضُ «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

(٦٥) - (وَإِنْ تَكُنِ) أَي: الْقَضِيَّةُ (مَخْصُورَةٌ) أَي: مَسْوَرَةٌ (بِالسُّورِ) الْكُلِّيَّ وَالْجَزْئِيَّ^(١) (فَانْقَاضُ) أَي: انْقَاضُهَا (بِضِدِّ سُوْرَهَا)^(٢) الْمَذْكُورِ بَعْدَ تَبْدِيلِ كَيْفِهَا، فَحِينَئِذٍ يَتَفَرَّعُ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ:

(١) قوله: (بالسور الكلّي والجزئي) أي: الموجب أو السالب.

(٢) قوله: (بِضِدِّ سُوْرَهَا) أي: فسور الإيجاب الكلّي ضدّه سور السلب الجزئي وبالعكس، وسور السلب الكلّي ضدّه سور الإيجاب الجزئي وبالعكس، يعني: أَنَّ السَّالِبَةَ الْجَزْئِيَّةَ نَقِيضُهَا مَوْجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، فَالْمَرَادُ بِ«الْعَكْسِ» هُنَا: عَكْسُ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، أَعْنِي قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: «لَئِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً... إلخ»، أَي: فَنِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اكْتِنَافًا. اهـ وحاشية الضَّبان، (ص: ٤١٢).



● واعلم أنَّ التَّنَاقُضَ لَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ إِلَّا مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي وَحْدَاتٍ ثَمَانٍ مَذْكُورَةٍ فِي الْمَطْوُولَاتِ، تَرْجِعُ إِلَى وَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ: «اتِّحَادُ النَّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ».

● فَتَلَخَّصْ: أَنَّ الْقَضِيَّتَيْنِ الشَّخْصِيَّتَيْنِ تَنَاقُضُهُمَا يَتَحَقَّقُ بِالْاِخْتِلَافِ فِي الْكِيفِ مَعَ الْاِتِّفَاقِ الْقَوْلِ الْمُسَلَّمِ

فَلَا بَدَّ فِي نَقْضِهَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكِيفِ وَالْاِتِّحَادِ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ ذِكْرِ ضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ فِيهَا، فَنَقِیْضُ الْمَوْجِبَةِ الْكَلِمَةُ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَبِالْعَكْسِ، وَنَقِیْضُ الْمَوْجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَبِالْعَكْسِ. وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْمَهْمَلَةِ كَوْنُهَا كَالْجُزْئِيَّةِ، فَنَقِیْضُ مُوجِبَتِهَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَسَالِبَتِهَا مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٦٦) - وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي نَقِیْضِ الْمَحْصُورَاتِ نَبَّهَ مُرْتَبًا لَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ تَكُنِ الْقَضِيَّةُ الْمَحْصُورَةُ الَّتِي أُريدُ نَقْضُهَا (مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، نَقِیْضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُخَالِفُهَا فِي الْكِيفِ وَضِدِّ الْكَمِّ، فَقَوْلُكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» نَقِیْضُهَا الْكَاذِبُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» وَبِالْعَكْسِ.

● وَإِنَّمَا كَانَتْ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ نَقِیْضَتِهَا؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْمَوْجِبَةَ حَكَمَتْ بِثبُوتِ الْمَحْمُولِ لَجَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ حَكَمَتْ بِسَلْبِهِ عَنْ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، فَإِنْ ثَبَتَ لِلْجَمِيعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَظَلُّ سَلْبِهِ عَنِ الْبَعْضِ، فَتَصَدَّقُ الْكَلِمَةُ الْمَوْجِبَةُ وَتَكْذِبُ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ لِلْجَمِيعِ فَقَدْ اِنْسَلَبَ إِمَّا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ أَوْ عَنِ الْبَعْضِ، وَأَيًّا مَا كَانَ تَصَدَّقُ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ وَتَكْذِبُ الْمَوْجِبَةُ الْكَلِمَةُ، فَقَدْ اقْتَسَمَا الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ.

● وَإِنَّمَا لَمْ تُنَاقِضْهَا مَسَاوِيَّتُهَا فِي الْكَمِّ وَهِيَ السَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَقْتَسِمَانِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ؛ لِصَحَّةِ كَذِبِهِمَا مَعًا، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» كَذَبْتَا مَعًا.

(٦٧) - (وَإِنْ تَكُنِ الْمَحْصُورَةُ الَّتِي أُريدُ نَقْضُهَا (سَالِبَةً كُلِّيَّةً، نَقِیْضُهَا) مُخَالَفَتُهَا فِي الْكَمِّ وَالْكِيفِ وَهِيَ (مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) وَبِالْعَكْسِ؛ أَعْنِي: أَنَّ نَقِیْضَةَ الْمَوْجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ هِيَ السَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ، فَقَوْلُكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» نَقِیْضُهُ الْكَاذِبُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ» وَبِالْعَكْسِ. الهُوسِنِي

(٦٦ - ٦٧) - (فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً) نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، (نَقِیْضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) نَحْوُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

(وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً) نَحْوُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، (نَقِیْضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) نَحْوُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ».

فِي الْوَحْدَاتِ، وَأَنَّ الْمُسَوِّرَيْنِ يَتَحَقَّقُ تَنَاقُضُهُمَا بِالْاِخْتِلَافِ فِي الْكِفِّ وَالْكَمِّ، مَعَ الْاِتِّفَاقِ فِيمَا ذُكِرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الْقَوْلُ الْمُسَلَّمُ

● وَإِنَّمَا اقْتَسَمْنَا الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ؛ لِأَنَّ الْكَلِّيَّةَ السَّالِبَةَ حَكَمْتَ بِسَلْبِ الْمَحْمُولِ عَنْ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَالْمَوْجِبَةُ الْجَزَائِيَّةَ حَكَمْتَ بِثَبُوتِهِ لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ، فَإِنْ كَانَ مَسْلُوباً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَنِ الْجَمِيعِ صَدَقَتِ السَّالِبَةُ الْكَلِّيَّةُ وَكَذَبَ ثَبُوتُهُ لِبَعْضٍ، فَتَكْذِيبُ الْمَوْجِبَةِ الْجَزَائِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْسَلِبْ عَنِ الْجَمِيعِ فَقَدْ ثَبَتَ إِمَّا لِكُلِّ فَرْدٍ أَوْ لِبَعْضٍ، وَأَيُّمَا مَا كَانَ تَصَدَّقُ الْجَزَائِيَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِدُخُولِ الْبَعْضِ فِي الْكُلِّ.

● وَإِنَّمَا لَمْ تُنَاقِضْهَا مَسَاوِيَّتُهَا فِي الْكَمِّ - وَهِيَ الْجَزَائِيَّةُ السَّالِبَةُ - لِعَدَمِ اقْتِسَامِهَا الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ؛ إِذْ يَصْحُحُ صَدَقُهَا مَعاً، كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

● وَإِنَّمَا لَزِمَ مِنْ كَوْنِ الْقَضِيَّةِ نَقِيضَةً أُخْرَى كَوْنُ الْأُخْرَى كَذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي نَبَّهْنَا عَلَيْهِ بِقَوْلِنَا: «وَالْعَكْسُ»؛ لِأَنَّ التَّنَاقُضَ نَسْبَةً لَا تُعْقَلُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ الْقَضِيَّةِ نَقِيضَةً وَلَا تَكُونُ مَنقُوضَةً نَقِيضَتِهَا، وَذَلِكَ مُقْتَضَى تَعْرِيفِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.



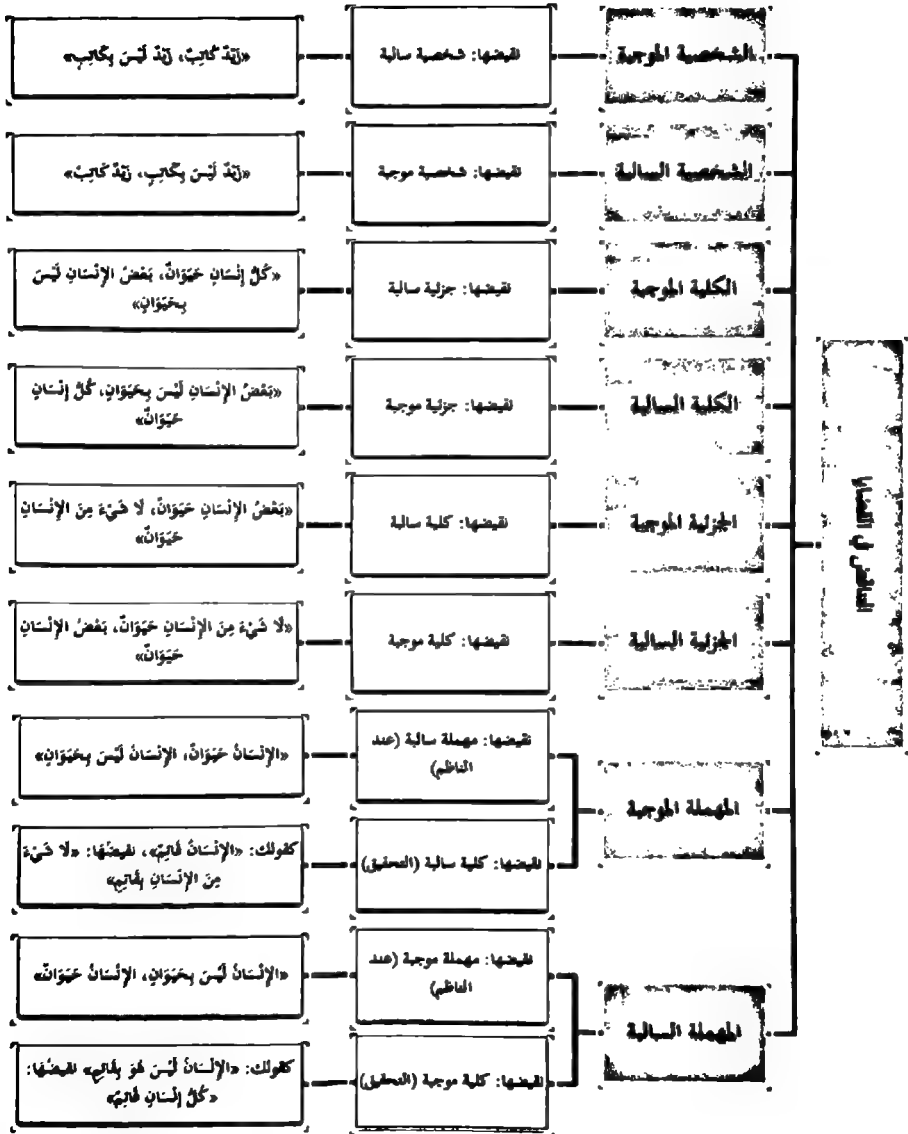


الوحدات المشتربة لتحقق التناقض

الموضوع	فإن اختلفا في الموضوع فلا تناقض	كقولك: «هذه لائمه، وهنوز ليس بلديه»
المحمول	فإن اختلفا فيه فلا تناقض	كقولك: «هذه لائمه، هذه ليس بلديه»
الزمان	فإن اختلف زمان الشيء والإلحاق فلا تناقض	كقولك: «هذه حاليه» معي أمس، و: «هذه ليس بعاليه» معي اليوم، فلا تناقض
المكان	فإن اختلف مكان الشيء والإلحاق فلا تناقض	كقولك: «هذه مكتبة» معي في المسجد، و: «هذه ليس بمتكبيه» معي في الدار
النسبة	فإن اختلفا في النسبة فلا تناقض	كقولك: «هذه أب» معي بالنسبة لزيد، و: «ليس هذه أب» معي بالنسبة لغيره، إذ يصح صفتها معاً، وذلك فيما إذا كان أباً لزيد ولم يكن أباً لغيره
القوة والفعل	فإن اختلفا فيهما فلا تناقض	كقولك: «الحقير في الدية شريك» معي بالقوة، و: «ليس الحقير في الدية بمتكبر» معي بالفعل
الشرط	فإن اختلف شرط الحكم فلا تناقض	كقولك: «اللون يتناسخ» أي: بشرط كونه مغروقاً للبصر، و: «اللون ليس هو يتناسخ» أي: بشرط كونه غير مغروق للبصر
الكل والجزء	فإن اختلفا في الكل والجزء فلا تناقض	كقولك: «الخنفه فرقة» معي كلها، أي: مجموعها، و: «ليس الخنفه فرقة» معي الأربعة منها، وأطلقت الخمسة عليها مجازاً وكقولك: «الزنجي أسود» معي بصفة وهو الجلد، و: «ليس الزنجي بأسود» معي مجموعة الشمل للأصنان والبطمان والحصن ولها بيان

الوحدات المشتربة لتحقق التناقض

التناقض في القضايا





ثم قال:

(فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)

- (٦٨) الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدَقِ وَالْكَافِيَّةِ
- (٦٩) وَالْكَمُّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّةِ فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّةِ
- (٧٠) وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِشْيَتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ
- (٧١) وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةِ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
- (٧٢) وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّنْعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

- أقول:

العكس في اللغة: التَّحْوِيلُ.

وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام: عكس مستوي، وعكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف.

● ومتى أطلق العكس فالمراد به الأول، فتقييد المصنف «العكس» بـ: «المستوي» زيادة

إيضاح للمبتدئ.

أقول المصنف

[[فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ]]

(فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ) احتَرَزَ بـ «المستوي» من: عكس النقيض الموافق والمُخَالَفِ، فلم يتعرض لهما في التَّظْمِ لِقَلَّةِ استعمالهما بالنسبة للمستوي، وسنذكرهما عند الفراغ من تقرير ما ذكر في المستوي.

فقيضني

[[فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ]]

(فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ^(١) الْمُسْتَوِيِّ) هو لغة: التَّبْدِيلُ وَالْقَلْبُ^(٢).

واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله^(٣):

(١) قوله: (في العكس) أي: في تعريفه وأحكامه.

(٢) قوله: (والقلب) عطف تفسيري، وهو جعل السابق لاحقاً والأحق سابقاً. اهـ «حاشية الطَّبَّان» (ص: ٤١٨).

(٣) قوله: (واصطلاحاً ما ذكره المصنف ...) (الخ) وهو ثلاثة أقسام: عكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف،

وعكس مستوي، وهو الذي اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالاً، ولذا قوله بقوله: «المستوي». اهـ «ملوي».

انظر «حاشية الطَّبَّان» (ص: ٤١٨).

(٦٨ - ٧٢) - وعَرَّفَه المصنِّف بقوله: (العَكْسُ ... إلخ) يعني: أنَّ العكس هو: أن يُصَيَّرَ المحمولُ موضوعاً، والموضوعُ محمولاً، مَعَ بقاء الصِّدْق والكَيْف والكمِّ؛ مثال ذلك: «بَغْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» عكسه: «بَغْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فالقضية الأولى مُوجبةٌ جزئيةٌ صادقةٌ، والثانية كذلك.

القول المسلم

(٦٨) - وقد عَرَّفَه بقوله: (العَكْسُ) في اصطلاح المناطق (قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ) ذاتِ التَّرتيبِ الطَّبِيعِيِّ، وذلك بأن يُجْعَلَ كُلُّ من جزأيِ القضيةِ مَكَانَ الآخرِ.

- وخرج بذلك: «عكسُ التَّقْبِضِ الموافق، والمُخَالَفِ»؛ لأنَّ الموافق إنَّما فيه تبديلُ كُلِّ من طرفيِ القضيةِ بنقيضِ الآخرِ، والمُخَالَفِ إنَّما فيه تبديلُ الأوَّلِ بنقيضِ الثاني، والثَّاني بِعَيْنِ الأوَّلِ.

- ويُحْتَمَلُ أن يُريدَ به «الْقَلْبُ»: مطلقُ التَّبدِيلِ، فيخرجُ الموافق بالتَّرجمة، والمُخَالَفُ بقوله بعدُ: «والكيفية»؛ لأنَّ المُخَالَفَ لا يبقى فيه الكيفُ على ما يأتي تحقيقُ ذلك.

- وخرج بذلك أيضاً: قَلْبُ جُزْأَيِ جملةِ الجوابِ مثلاً؛ إذ ليست قضيةً وحدها، كأن يُقال في جوابٍ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ»، فدَائِمٌ عَمْرُو.

- وخرج بذلك أيضاً: قَلْبُ المتضايقيْن، كأن يُقال في «ضَارِبُ الصَّاحِبِ»: «صَاحِبُ الضَّارِبِ»، ونحو ذلك. وكذا قَلْبُ - أي: تبديل - واحدٍ من طرفيِ القضيةِ فقط، كقولك في «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «عَمْرُو قَائِمٌ» أو «زَيْدٌ جَالِسٌ».

الهوييني

(٦٨ - ٦٩) - (العَكْسُ) أي: المستوي؛ أي: المساوي للأصل، وهو احترازٌ عن عكسِ التَّقْبِضِ^(١)، وسيأتي.

هو: (قَلْبُ جُزْأَيِ) أي: طرفيِ (القَضِيَّةِ) بجعلِ الموضوعِ محمولاً، والمحمولِ موضوعاً في الحملية^(٢)، وبجعلِ المقدمِ تالياً والتَّالي مُقدِّماً في الشرطية^(٣) المتَّصلة حالة كونه (مَعَ بقاءِ

(١) قوله: (التَّقْبِضُ) أي: الموافق والمُخَالَفِ.

(٢) قوله: (في الحملية) مثاله فيها قولنا في عكسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَغْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٩).

(٣) قوله: (في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكسِ «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٩).



(٦٩) وَالْكَمُّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّةَ فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّةَ

- وَيُسْتَنَى مِنْ هَذَا الضَّابِطُ: «الموجبة الكلّية»، فَإِنَّ عَكْسَهَا: «موجبة جزئية»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، عَكْسُهُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

القول المسلم

- وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ جُزْءًا الْقَضِيَّةَ الْحَمَلِيَّةَ، كَقَوْلِكَ فِي «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «الْقَائِمُ زَيْدٌ»، وَجُزْءًا الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ الْمُتَّصِلَةَ كَقَوْلِكَ فِي «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو»: «إِنْ جَاءَ عَمْرُو جَاءَ زَيْدٌ»، بِخِلَافِ الْمُنْفَصِلَةِ؛ فَإِنَّ قَلْبَ جُزْأَيْهَا لَا يُسَمَّى عَكْسًا؛ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي النَّظْمِ.

(مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ) الَّذِي كَانَ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَعْكُوسَةِ، كَقَوْلِكَ فِي «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فَهُوَ عَكْسٌ لِبَقَاءِ الصَّدْقِ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ فِيهِ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» فَلَا يُسَمَّى عَكْسًا فِي الْإِصْطِلَاحِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ؛ لِعَدَمِ بَقَاءِ الصَّدْقِ الَّذِي كَانَ فِي الْأَصْلِ.

● وَيُزَادُ هُنَا: «عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ»؛ لِيُخْرَجَ مَا لَا يَلِزُمُ صَدْقُهُ وَإِنْ اتَّفَقَ صَدْقُهُ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا، فَعَكْسُ الْكُلِّيَّةِ الْمَوْجِبَةِ كَنَفْسِهَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» - إِذْ يَصْدُقُ فِيهَا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» - لَا يُسَمَّى عَكْسًا لِعَدَمِ لَزُومِهِ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» لَا يَصْدُقُ فِيهِ «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

(و) مَعَ بَقَاءِ (الْكَيْفِيَّةِ).

- وَخَرَجَ بِهِ: مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ الْكَيْفِيَّةُ وَإِنْ بَقِيَ الصَّدْقُ، كَقَوْلِكَ فِي «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فَإِنَّ الصَّدْقَ بَاقٍ مَعَ التَّبْدِيلِ دُونَ الْكَيْفِ.

- وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا: عَكْسُ النَّقِیْضِ الْمُخَالَفِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا بَاتِي لَا تَبْقَى مَعَهُ الْكَيْفِيَّةُ.

(٦٩) - وَإِلَى مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ اللَّزُومُ كَمَا ذَكَرْنَا أَمَّا بِقَوْلِهِ: (و) مَعَ بَقَاءِ (الْكَمِّ) بِمَعْنَى: أَنَّ لَزُومَ الْعَكْسِ يَتَحَقَّقُ بِبَقَاءِ الْكَمِّ فِي جَمِيعِ الْقَضَايَا (إِلَّا فِي (الْمَوْجِبَةِ) (الْكُلِّيَّةِ) فَيَتَحَقَّقُ لَزُومُ الْفَوَاسِقِ

الصَّدْقِ^(١) فِي الْعَكْسِ؛ أَيْ: إِنْ كَانَ الْأَصْلُ صَادِقًا لَزِمَ صَدَقَ الْعَكْسُ، (و) بَقَاءِ (الْكَيْفِيَّةِ)^(٢) الَّتِي كَانَتْ فِي الْأَصْلِ، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ مُوجِبًا فَالْعَكْسُ مُوجِبٌ، وَإِنْ كَانَ سَالِبًا فَسَالِبٌ.

(١) قَوْلُهُ: (مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ ... إلخ) بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ فَضَرَ وَكَانَ الْأَصْلُ صَادِقًا كَانَ الْعَكْسُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ لَا زَمَ لِلْقَضِيَّةِ، وَصَدَقُ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ صَدَقَ الْأَلْزَامِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ صَدَقَهُمَا فِي الْوَاقِعِ، وَلِذَا عَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِ«التَّصْدِيقِ»؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ لَا يَنْتَظِرُ وَقَعَ الصَّدْقِ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٢١).

(٢) قَوْلُهُ: (الْكَيْفِيَّةِ) أَيْ: الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الْأَصْلَ إِنْ كَانَ مُوجِبًا ... إلخ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٢٣).



القول المسلم

العكس فيها بأن لا يَبْقَى كُتْمُهَا فِي عَكْسِهَا، (فَ) لِمَذَلِك (عَوَظُوهَا) أَي: أَعْطَاهَا أَهْلُ الْفَرَنْ بَدَلًا مِنْ كَوْنِ عَكْسِهَا كَنْفِيسِهَا (الْمُوجِبَةُ) (الْجُزْئِيَّةُ).

● فَالْعَكْسُ اللَّازِمُ لِلْكَلِمَةِ الْمَوْجِبَةِ حَمَلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ شَرْطِيَّةً مَتَّصِلَةً هُوَ: «الْمَوْجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ»، فَقَوْلُكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عَكْسُهُ اللَّازِمُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَكْسُهَا كَنْفِيسِهَا بِأَنْ يُقَالَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» وَإِنْ صَدَقَ فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ اتَّفَاقِيٌّ لَا لَزُومِيٌّ.

- وَكَذَا قَوْلُكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا» عَكْسُهُ اللَّازِمُ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ؛ أَي: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا»، لَا عَكْسُهَا كَنْفِيسِهَا؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا»، وَإِنْ اتَّفَقَ صَدَقُوهَا كَنْفِيسِهَا فِي قَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ نَاطِقًا».

● وَيدْخُلُ فِيمَا حُكِمَ عَلَيْهِ بِ«أَنَّ عَكْسَهُ يَكُونُ مَعَ بَقَاءِ الْكَمِّ»: الْكَلِمَةُ السَّالِبَةُ، وَالْمَهْمَلَةُ وَالْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَتَانِ، وَالشَّخْصِيَّةُ مَوْجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ.

- وَأَمَّا الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ وَالْمَهْمَلَةُ السَّالِبَةُ فَيَسِيَّتَانِ أَتَمَّيَا لَا تَتَعَكَّسَانِ أَصْلًا.

- أَمَّا الْكَلِمَةُ السَّالِبَةُ فَهِيَ كَمَا قَالَ، فَإِذَا صَدَقَ «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» صَدَقَ عَكْسُهُ كَنْفِيسِهِ وَهُوَ «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَكَمَ بِأَنَّ الْمَحْمُولَ وَالْمَوْضُوعَ لَا يَجْتَمِعَانِ القويسني

(و) مَعَ بَقَاءِ (الْكَمِّ^(١)) أَي: إِنْ كَانَ الْأَصْلُ كُلِّيًّا فَالْعَكْسُ كُلِّيٌّ، وَإِنْ كَانَ جُزْئِيًّا فَجُزْئِيٌّ، وَسِيَّانِي أَمَثَلُهُ ذَلِكَ.

وَاسْتَنْتَى الْمَصْنُفُ مِنْ بَقَاءِ الْكَمِّ قَوْلَهُ: (إِلَّا الْمَوْجِبَ^(٢)) مَحْذُوفَ «الْتَاءِ» لِلضَّرُورَةِ؛ أَي: الْمَوْجِبَةُ (الْكَلِمَةُ) فَلَا يَبْقَى فِيهَا الْكَمُّ، بَلْ تَتَعَكَّسُ جُزْئِيَّةٌ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (فَعَوَظُوهَا) أَي: الْمَنَاطِقَةُ (الْمَوْجِبَ الْجُزْئِيَّةُ).

● وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْكَمِّ فِي الْعَكْسِ كَمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ؛ إِلَّا فِي الْمَوْجِبَةِ الْكَلِمَةِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَ«كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا» فَلَا يَبْقَى فِيهِمَا الْكَمُّ

(١) قَوْلُهُ: (الْكَمُّ) أَي: الْكَلِمَةُ وَالْجُزْئِيَّةُ.

(٢) قَوْلُهُ: (إِلَّا الْمَوْجِبَ) أَي: الْفَعْلِيَّةُ الْمَوْجِبَةُ الْحَمَلِيَّةُ وَالشَّرْطِيَّةُ.

أقول المسلم

في شيء، فلا فرق في إفادة هذا المعنى بين جعل أحد الطرفين محمولاً والآخر موضوعاً وبين العكس.

- وأمّا الجزئية الموجبة ومثلها الممهلة الموجبة - لأنها في قوة الجزئية - فكذلك أيضاً، فإذا صدّق «بعض الإنسان، أو: الإنسان حيوان» صدّق «بعض الحيوان، أو: الحيوان إنسان»؛ لأن الأصل حكم اجتماع الموضوع والمحمول في شيء واحد، فيصح إفادة هذا الاجتماع الصادق بالتعبير عن ذلك الشيء بالمحمول حال كونه موضوعاً، ويصير الموضوع محمولاً.

- وأمّا الشخصية فإن كانت موجبة كقولك: «زَيْدٌ قائم» انعكست جزئية، فنقول: «بعض القائم زيد»، ولا يصح «كُلُّ القائم زيد»؛ لأن «القائم» لا يصدق إلا على بعض القائمين. وإن كانت سالبة فإن كان مسلوبها جزئياً انعكست كنفسيها، فقولك: «ليس زيد يعمرو» ينعكس إلى قولك: «ليس عمرو يزيد».

وإن كان مسلوبها كلياً انعكست كلياً، فقولك: «ليس زيد يقائم» عكسه: «لَا شيء من القائم يزيد»؛ لأن الأصل حكم بمنافاة القائية للزيدية، فلزم نفي الزيدية عن كل قائم.

الفويضي

في العكس، بل تعكسهما جزئيتين، فتقول في عكس الأولى: «بعض الحيوان إنسان»، وفي عكس الثانية: «قد يكون إذا كان هذا حيواناً، كان إنساناً»، ولا يصح عكسها كليتين؛ لأن المحمول الأعم يثبت لجميع أفراد الموضوع^(١) الأخص، ولا يثبت ذلك الموضوع إلا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعم، وكذا المقدم الأخص يستلزم التالي الأعم^(٢) كلياً، ولا يستلزم الأعم الأخص إلا جزئياً.

• ثم اعلم أن القضايا: شخصية، وكليّة، وجزئية، وممهلة؛ وهي: موجبات أو سواب:

- فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولك: «زَيْدٌ حيوان» عكسه: «بعض الحيوان زيد»، وقولك: «كُلُّ إنسان حيوان» أو: «بعض الإنسان حيوان»، أو: «الإنسان حيوان» عكس هذه الثلاثة: «بعض الحيوان إنسان».

- والسواب لا ينعكس منها إلا الكلية؛ نحو: «لَا شيء من الإنسان يحجر»، وعكسها^(٣)

(١) قوله: (الموضوع أي: في الجملة) كقولنا: «كُلُّ إنسان حيوان».

(٢) قوله: (الأعم أي: في الشرطية المثقلة).

(٣) قوله: (وعكسها أي: الجملة الكلية والشرطية الكلية).

(٧٠) وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسْتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ

● والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان، وهما: «السلب والجزئية»، فتخرج:
السالبة الجزئية، والمهملة السلبية؛ لأنها في قوتها. ويبقى: الشخصية بقسميها؛ أعني: الموجبة
والسالبة، والكلية كذلك، والجزئية الموجبة، والمهملة الموجبة.

- فالشخصية الموجبة: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» عكسها: «بَعْضُ الْكَاتِبِ زَيْدٌ».

والسالبة: إن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها؛ كقولنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَمْرٍو»، وعكسها:
«عَمْرٍو لَيْسَ بِزَيْدٍ»، وإن كان كلياً انعكست إلى سالبة كلية؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِحِمَارٍ» عكسها:
«لَا شَيْءٌ مِنَ الْحِمَارِ بِزَيْدٍ».

- والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكسها: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ
إِنْسَانٌ».

والسالبة تنعكس كنفسها؛ نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» عكسها: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ
بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

فقد ظهر أن بقاء الكم في الشخصية ليس على إطلاقه.

(٧٠) - ثم تبّه على ما لا ينعكس من القضايا، وعلى أن العكس لازم كما قرّرنا؛ إذ لا عبرة
بغير اللازم فقال: (وَالْعَكْسُ) للقضية (لازم) لها، ولا عبرة بما فيه التبدّل المذكور مع بقاء
الصدق دون اللزوم، فقولك في الموجبة الكلية: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» لا يكون عكسها: «كُلُّ نَاطِقٍ
القويسني

كنفسها وهو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»؛ والشخصية؛ نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ بِحَجَرٍ» وعكسها كلية
نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِزَيْدٍ»، وهذا إذا كان محمولها كلياً، فإن كان محمولها جزئياً
انعكست كنفسها نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو» ينعكس إلى قولنا: «عَمْرٍو لَيْسَ بِزَيْدٍ».

(٧٠) - وإلى هذا أشار بقوله: (وَالْعَكْسُ^(١) لَازِمٌ) لكل قضية (لغير ما وجد^(٢)) (يو) الضمير
لـ«ما»، ودُكر^(٣) باعتبار لفظ «ما»، وإن كانت واقعة على «قضية»؛ أي: حصل (اجتماع

(١) قوله: (وَالْعَكْسُ) أي: المستري.

(٢) قوله: (ما وجد) قضية سالبة جزئية.

(٣) قوله: (ودُكر ...) إلخ) وأنت بعد ذلك في قوله: «وَوَيْلُهَا» مراعاةً لمعناها؛ إذ هي واقعة على القضية. اهـ «حاشية

الصّبّان» (ص: ١٢٦).



- والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها؛ نحو: «بعض الإنسان حيوان» عكسه: «بعض الحيوان إنسان».

- والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها، أو إلى موجبة جزئية؛ نحو: «الإنسان حيوان» عكسه: «الحيوان إنسان»، أو: «بعض الحيوان إنسان».

- وأما الجزئية السالبة؛ نحو: «بعض الحيوان ليس بإنسان»، والمهملة السالبة؛ نحو: «الحيوان ليس بإنسان»، فلا عكس لهما كما تقدم.

القول المسلم

إنسان؛ لأنه - وإن صدق - غير لازم، بدليل أنه لا يصدق في قولك: «كل إنسان حيوان» كل حيوان إنسان، وقد تقدم ذلك، وتقدم بيان ما يلزم كل قضية، وأن الكلية والجزئية والمهملة والشخصية الموجبات عكسهن موجبة جزئية.

نعم؛ إن كان محمول الشخصية جزئياً انعكست كنفسها، فقولك: «زئد بذر الدين» عكسه: «بذر الدين زئد».

- وتقدم أن الكلية السالبة والشخصية التي محمولها كلي تنعكسان كليتين سالبتين، ف«لا شيء من الإنسان بحجر» عكسه: «لا شيء من الحجر إنسان»، و: «ليس زئد بقائم» عكسه: «لا شيء من القائم بزئد».

- وتقدم أن الشخصية السالبة التي محمولها جزئي تنعكس كنفسها، فقولك: «ليس زئد بعمر» عكسه: «ليس عمر بزئد».

● فإذا عرفت العكس كما قررنا هنا وأنفاً، عرفت أنه إنما يكون (لغير ما وجد، هو اجتماع الخسيتين فاقصده) أي: فارتكب القصد وهو عدم الثغالي في ادعاء عكس ما ذكر، وهو تكميل للبيت.

وخسة الكم: الجزئية؛ لأن الكلية أجود منه.

وخسة الكيف: السلب؛ لأن الإنبات أجود منه.

القول الثاني

الخسيتين) أي: السلب والجزئية؛ نحو: «بعض الحيوان ليس بإنسان» فلا عكس لها؛ لأنه يصح سلب الآخر من بعض أفراد الأعم، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الآخر، فيصدق قولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسان»، ولا يصدق: «بعض الإنسان ليس بحيوان».

(فاقصده) تكملة للبيت؛ أي: توسط في الأمور.

(٧١) وَمِثْلُهَا الْمُهِمْلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
(٧٢) وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

• ثُمَّ إِنَّ الْعَكْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقَضَايَا ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ، وَهِيَ: الْحَمَلِيَّاتُ وَالشَّرْطِيَّاتُ الْمُتَّصِلَةُ، وَأَمَّا الْقَضَايَا الْمُرْتَبَةُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ فَقَطْ، وَهِيَ: الشَّرْطِيَّاتُ الْمُنْفَصِلَةُ، فَلَا عَكْسَ لَهَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ ... إلخ) الْبَيْتِ.

القول المسلم

وَالَّذِي وَجِدَ فِيهِ الْخَسْتَانُ فَلَا يَنْعَكُسُ هُوَ الْقَضِيَّةُ الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ.

(٧١ - ٧٢) - (وَمِثْلُهَا الْمُهِمْلَةُ السَّلْبِيَّةُ، لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ) وَيَكْفِي فِي عَدَمِ انْعِكَاسِهَا أَنَّهُ يَصْدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ، أَوْ: لَيْسَ الْحَيَوَانُ فِي الْجُمْلَةِ إِنْسَانًا»، وَلَا يَصْدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

• ثُمَّ مَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ الْمُبَوَّبِ لَهُ؛ وَأَمَّا عَكْسُ النَّقِیْضِ الْمَوَافِقِ الْقَوِیْسِيِّ

(٧١) - (وَمِثْلُهَا) أَيِ: السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي عَدَمِ لَزُومِ الْعَكْسِ^(١) لَهَا الْقَضِيَّةُ (الْمُهِمْلَةُ السَّلْبِيَّةُ) كَقَوْلِنَا: «الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ فَإِنَّهُ صَادِقٌ، وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ وَهُوَ: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لِمَا تَقَدَّمَ^(٢) مِنْ بَيَانِ صِحَّةِ نَفْيِ الْأَخْصَصِ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الْأَعْمِّ، وَعَدَمِ صِحَّةِ نَفْيِ الْأَعْمِّ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الْأَخْصَصِ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّهَا) أَيِ: الْمَهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ (فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ) فَكَمَا لَا تَنْعَكُسُ الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ^(٣) لَا تَنْعَكُسُ الْمَهْمَلَةُ السَّالِبَةُ.

(٧٢) - ثُمَّ إِنَّ الْعَكْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَمَلِيَّاتِ وَالشَّرْطِيَّاتِ الْمُتَّصِلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ تَمَثِيلُ ذَلِكَ^(٤)، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ) أَيِ: ثَابِتٌ فِي قَضِيَّةٍ مُرْتَبَةٍ (بِالطَّبْعِ).

(١) قَوْلُهُ: (فِي عَدَمِ لَزُومِ الْعَكْسِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَّقَى صِدْقَ عَكْسِ السَّالِبَةِ الْمَهْمَلَةِ، كَعَكْسِ «الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» إِلَى: «الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ». أَمَّا «حَاشِيَةُ الصَّبَّاحِ» (ص: ٤٢٧).

(٢) قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَدَّمَ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ يَصْحُحُ سَلْبُ الْأَخْصَصِ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الْأَعْمِّ، وَلَا يَصْحُحُ ... إلخ».

(٣) قَوْلُهُ: (الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ) نَحْوُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» فَلَا تَنْعَكُسُ؛ أَيِ: فَلَا يَقَالُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، فَكَذَلِكَ الْمَهْمَلَةُ السَّالِبَةُ كَقَوْلِنَا: «الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» لَا تَنْعَكُسُ، فَلَا يَقَالُ: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

(٤) قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَدَّمَ تَمَثِيلُ ذَلِكَ) مِثَالُهُ فِي الْحَمَلِيَّةِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فَتَقُولُ فِي عَكْسِهَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَفِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا» وَتَقُولُ فِي عَكْسِهَا: «إِذَا كَانَ هَذَا حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا».



أقول المعلوم

والمخالف، فالأمرُ فيهما بالعكس في جميع ما تقدّم، بمعنى أن ما ينعكس بالمستوي جزئياً - وهي الموجبة الكلية - ينعكس بهما كلياً، وما ينعكس به كلياً - وهي الشخصية السالبة التي محمولها كلي - والكليّة السالبة ينعكس بهما جزئياً، والجزئية الموجبة مع المهمة الموجبة تنعكسان كأنفسهما، دون سالبتهما، وهما بعكس التقيض بخلاف ذلك، بمعنى أنهما تنعكسان بهما سالبتين ولا تنعكسان موجبتين.

وعكس التقيض الموافق: هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر، مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم.

- فإذا قلت في الحملية: «كل إنسان حيوان» فعكسه بالموافق: «كل ما ليس حيواناً، فليس بإنسان»، فقد بدلنا «الإنسان» الذي هو الطرف الأول بنقيض الثاني وهو «ما ليس حيواناً»، وبدلنا «الحيوان» وهو الطرف الثاني فيها بـ «ما ليس بإنسان» وهو نقيض الأول.

- وإذا قلت في الشرطية المتصلة: «كلما كان الشيء إنساناً، كان حيواناً» فعكسه بالموافق: «كلما لم يكن الشيء حيواناً، لم يكن إنساناً».

- وإنما انعكست الكلية الموجبة هنا كنفسها؛ لأن صدقها إما يكون المحمول مساوياً للموضوع، أو بكونه أعم في الحملية، وإما يكون التالي في الشرطية مساوياً للمقدم أو أعم، فإذا أتينا بنقيض المحمول أو التالي وقدمناه انسلب عنه الموضوع في الحملية، وانسلب عنه المقدم في الشرطية، فصدق العكس؛ لأن نفي المساوي أو الأعم يستلزم نفي مساويه أو أخص منه.

الطويصني

● والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير^(١) بتغيره^(٢)؛ ألا ترى أن معنى القضية الحملية^(٣) ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غير ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم، فإذا غير الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي؟

● هذا هو المرتب بالطبع، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة؛ لأن ترتيبها ذكرى

(١) قوله: (بتغير) أي: المعنى. (٢) قوله: (بتغيره) أي: الترتيب.

(٣) قوله: (معنى القضية الحملية) هي قولك: «كل إنسان حيوان»، وعكسها: «بعض الحيوان إنسان»، فعكسها هو تغير ترتيبها.

القول المسلم

فقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يستلزم أن كل ما انتفت عنه الحيوانية فلا إنسانية له، وهو حاصل عكس الموافق، وذلك ظاهرٌ.

- والسَّالِبَةُ الكَلِّيَّةُ هنا تنعكس جزئيةً، فإذا صدق: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، لم يصدق: «لَا شَيْءٌ مِنْ لَا حَجَرٍ بِلَا إِنْسَانٍ»، وإنما يصدق جزئياً؛ أي: «لَيْسَ بَعْضُ لَا حَجَرٍ بِلَا إِنْسَانٍ»، وإنما لم يصدق؛ لأنَّ «لَا حَجَرٍ» يصدق به «لَا إِنْسَانٌ» ك: «الْفَرَسُ»، فلا يصحُّ سلب «الإنسان» عنه؛ وإلا صدق على «الفرس» مثلاً أنه إنسانٌ، فلم يلزم إلا صدق الجزئية، وإذا لم تنعكس الكَلِّيَّةُ السَّالِبَةُ إلا جزئيةً فالجزئية السَّالِبَةُ أخرى.

- وإنما انعكست هنا الجزئية السَّالِبَةُ؛ لأنَّا إذا قلنا: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَاناً» فقد عرفنا اجتماع سلب الإنسانية مع الحيوانية في فرد ما، ف«لَا إِنْسَانٌ» يُسَلَّبُ عنه «لَا حَيَوَانٌ» في ذلك الفرد ليكون حيواناً لا إنساناً كما حكَّم به الأصل، فيصدق: «لَيْسَ بَعْضُ لَا إِنْسَانٍ بِلَا حَيَوَانٍ»؛ أي: بل هو حيوانٌ كما حكم الأصل، وهو العكس.

القويسني

بحيث لا يتغيَّر معناها بتغيُّر طرفيها، فقولك: «الْعَدَدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ» لو قَدِّمْتَ فيه الثَّانِي على الأوَّل وقلت: «الْعَدَدُ: إمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجٌ» لا يتغيَّر معناه، فعلم أنَّ التَّرتيبَ إنَّما هو في مجرد الوضع والذِّكر، وهذا معنى قول المصنِّف: (وَلَيْسَ) أي: العكس ثابتاً (في مُرتَّبٍ بِالْوَضْعِ) وذلك هو القضية الشَّرْطِيَّةُ المنفصلة، فلا عكسَ لها.

● وقد عُلِمَ من تقيد المصنِّف «العكس» بـ«المستوي» أنَّ كلامه قيدٌ فقط، وخرج به:

- عكسُ النَّقِيضِ الموافق وهو: «تبديل كلِّ من الطَّرفين بنقيض الآخر»^(١) مع بقاء الكمِّ والكيف^(٢)، فقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكس نقيضه الموافق: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ هُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ويسمَّى: «موافقاً»؛ لِمُوافقة الأصل للعكس في الكيف^(٣).

- وخرج به أيضاً: عكس النَّقِيضِ المخالف وهو: «تبديل الأوَّل بنقيض الثَّانِي»^(٤)، والثَّانِي

(١) قوله: (تبديل كلِّ من الطَّرفين بنقيض الآخر) كتبديل الموضوع وهو «إنسان» بنقيض المحمول وهو «لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وتبديل المحمول وهو «حَيَوَانٌ» بنقيض الموضوع وهو «لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

(٢) قوله: (الكم) أي: الكَلِّيَّةُ والجزئية، (والكيف) هو الإيجاب والسلب.

(٣) قوله: (في الكيف) أي: إيجاباً قبل العكس، وسلباً بعده.

(٤) قوله: (تبديل الأوَّل) هو «إنسان». وقوله: (بنقيض الثَّانِي) وهو «حيوان»: «لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

القول المسلم

- وأمّا الجزئية الموجبة فيكفي في عدم عكسها هنا نقض عكسها في قولك: «بعض الحيوان إنسان»، فلا يصح فيه «بعض لا حيوان ليس هو بـإنسان»؛ أي: بل هو إنسان، وذلك باطل؛ لأن نفي الحيوانية لا يصح معه سلب نفي الإنسانية لتثبت الإنسانية فيه.

- وأمّا الشخصية فحكم الكلية موجبة وسالبة؛ لأن الحكم فيها ليس جزئياً، بل محيط بالموضوع، وذلك ظاهر.

وإذا عرفت حكم عكس النقيض الموافق سهل عليك إدراك حكم المخالف؛ لأنه قريب منه، فهو: تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، وتبديل الثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم.

فقولك في الحملية: «كل إنسان حيوان» عكسه بالمخالف: «لا شيء من لا حيوان بإنسان»، فلم يبق الكيف، فهو كعكس النقيض الموافق، إلا أن السلب الذي يكون في المحمول قُدّم فيه على الموضوع لتكون القضية سالبة حيث كان الأصل موجباً.

ولو كان الأصل سالباً كان العكس موجباً، فإذا قلت: «لا شيء من الإنسان بحجر» فعكسه بالمخالف كما في الموافق: «بعض لا حجر إنسان»، كما تقول في الموافق ليبقى الكيف: «ليس بعض لا حجر بـإنسان»؛ أي: بل هو إنسان؛ لأن سلب السلب إثبات، وذلك حاصل المخالف.

فالموافق والمخالف متقاربان في المعنى، والموافق أخص، وكلما صدق صدق المخالف، ولا يخفى عليك إجراؤه في بقية القضايا، والله الموفق.

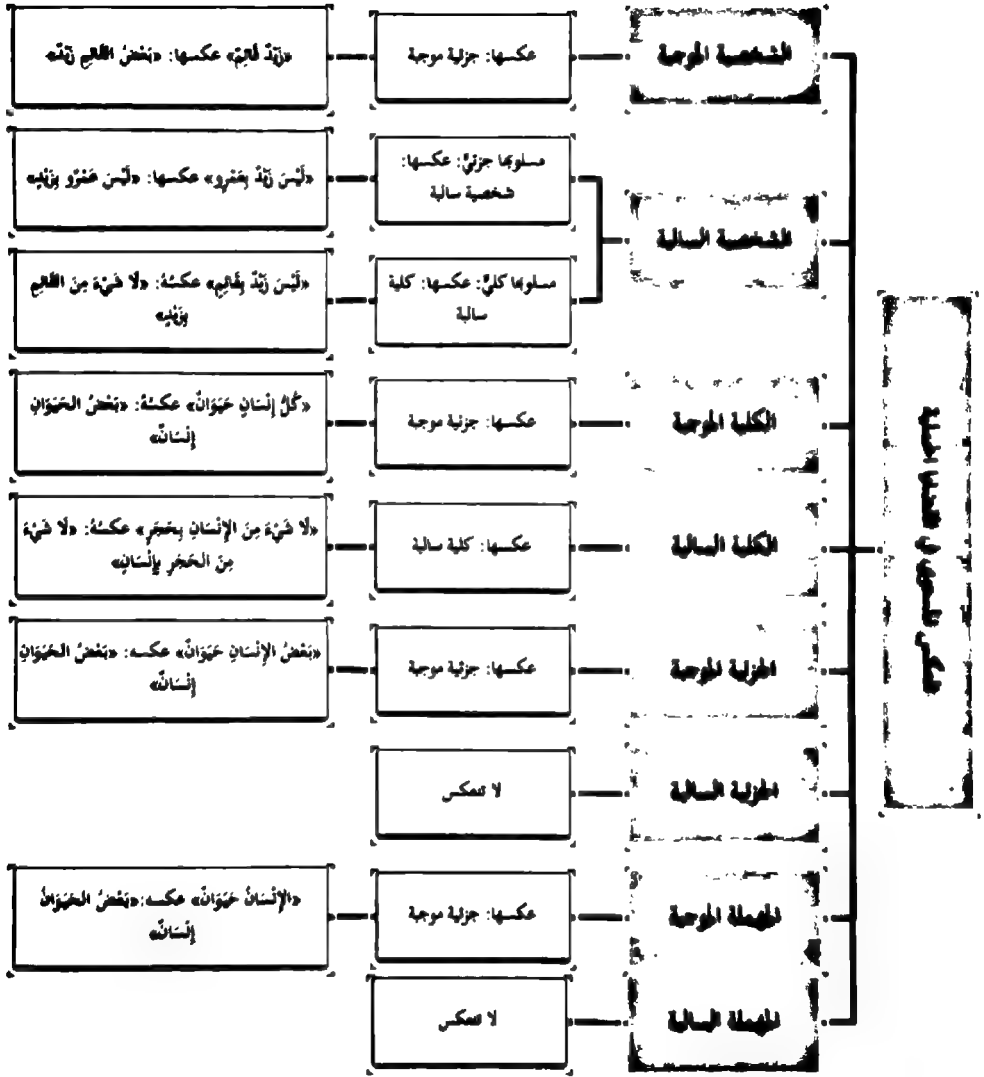


الفويضي

بعين الأول مع الاختلاف في الكيف؛ فقولنا: «كل إنسان حيوان» عكس نقيضه المخالف: «لا شيء مما ليس بحيوان إنسان»، وسمي: «مخالفاً»؛ لمخالفة العكس للأصل في الكيف.

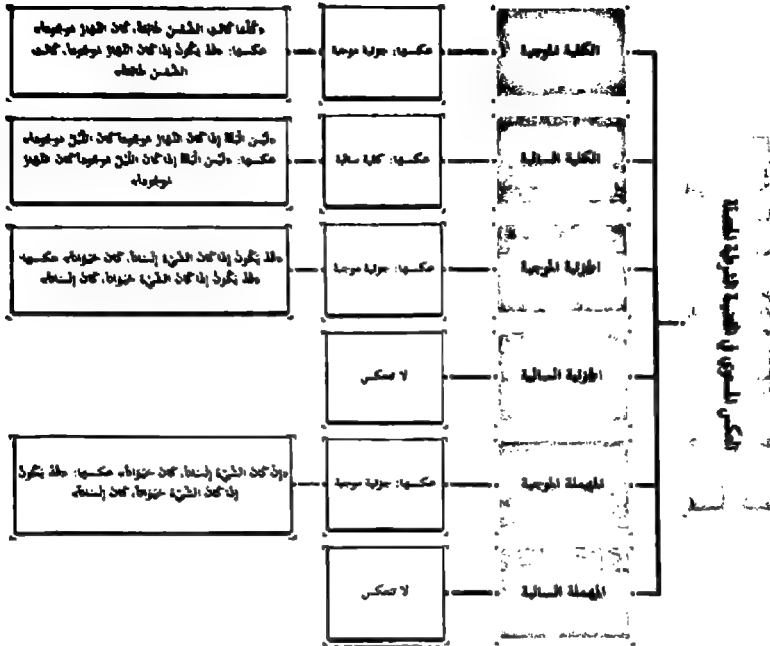


العكس المستوي في القضايا الحملية

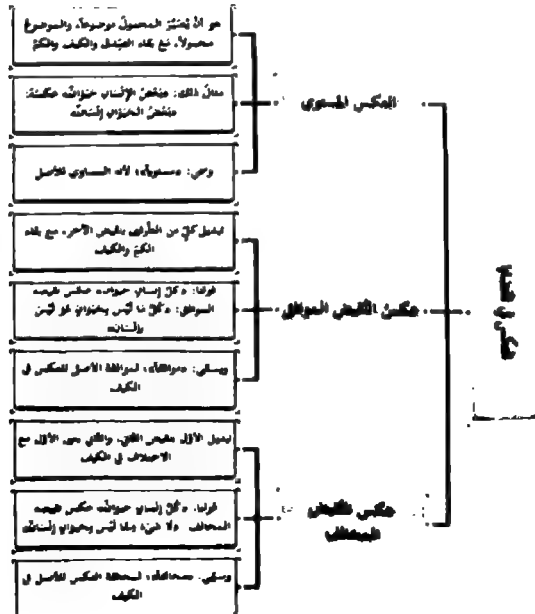




العكس المنسوي في القضية الشرطية المعصلة



العكس في القضايا



ثُمَّ قَالَ:

(بَابُ فِي الْقِيَاسِ)

- (٧٣) إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا
 (٧٤) ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ
 (٧٥) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
 (٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا
 (٧٧) وَرَتِّبِ الْمُقَدَّمَاتِ وَأَنْظُرَا
 (٧٨) فَإِنْ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ
 (٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى
 (٨٠) وَذَاكَ حَدُّ أَصْغَرِ صُغْرَاهُمَا
 (٨١) وَأَصْغَرُ فَذَاكَ ذُو أَنْدِرَاجٍ
- مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخِرًا
 فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْاِفْتِرَاقِ
 بِقُوَّةٍ وَأَخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ
 مُقَدَّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
 صَحِيحَهَا مِنْ فَايِدٍ مُخْتَارَا
 بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتِ
 فَيَجِبُ أَنْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
 وَذَاكَ حَدُّ أَكْبَرِ كُبْرَاهُمَا
 وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتَاجِ
- القول المسلم

[[بَابُ فِي الْقِيَاسِ]]

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا، شَرَعَ فِيهَا يَتَرَكَّبُ مِنَ الْقَضَايَا وَهُوَ الْأَقْسَى، فَقَالَ: (بَابُ فِي الْقِيَاسِ) وَهُوَ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَشْرَفِ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ التَّصْدِيقُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْعِلْمِ التَّصَوُّرِيِّ وَزِيَادَةً، وَلِذَلِكَ كَانَ هُوَ الْمَقْصَدُ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْفَنِّ.

القويسني

[[بَابُ فِي الْقِيَاسِ]]

(بَابُ فِي الْقِيَاسِ^(١)) وَهُوَ لَفْظٌ: «تَقْدِيرُ شَيْءٍ عَلَى مِثَالِ آخَرَ»^(٢) ك: تَقْدِيرُ الْمَذْرُوعِ عَلَى آلَةِ الدَّرْعِ^(٣). وَاصْطِلَاحًا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ:

(١) قَوْلُهُ: (بَابُ فِي الْقِيَاسِ) هَذَا شُرُوعٌ فِي مَقْصَدِ التَّصْدِيقَاتِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ.

(٢) قَوْلُهُ: (عَلَى مِثَالِ آخَرَ) بِالْإِضَافَةِ؛ أَي: بِمِثَالِ آخَرَ، لِمَعْنَى «بَاءِ» الْآلَةِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي «كَبِيرِهِ»:

ك: تَقْدِيرُ الثُّوبِ بِالْآلَةِ الْحَشِيَّةِ. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ٤٣٥).

(٣) قَوْلُهُ: (عَلَى آلَةِ الدَّرْعِ) أَي: بِالْآلَةِ الْحَشِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِثَالُ لِمَا فِي الذَّهْنِ؛ الَّذِي هُوَ الدَّرْعُ الْكُلِّيُّ مِثْلًا. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ٤٣٦).



● (٧٣) إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا

(٧٣ - ٨١) - أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات، وهو القياس.

ومعناه لغة: «تقدير شيء على مثال شيء آخر».

واصطلاحاً: «لفظ تركب من قضيتين فأكثر، يلزم عنهما لذاتهما قول آخر».

● والأول يُسمى: قياساً بسيطاً، والثاني يُسمى: قياساً مركباً - وسيأتي في كلامه - وأنه يرجع إلى البسيط.

- مثال الأول: «العالم متغير، وكل متغير حادث»، يلزم عنه: «العالم حادث».

- ومثال الثاني: «التباش أخذ للمال خفية، وكل أخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده» يلزم عنه: «التباش تقطع يده».

- فخرج بقيد «التركيب من قضيتين»: اللفظ المفرد، والقضية الواحدة.

- وخرج بـ«القول الآخر»: ما إذا كان القول أحد المقدمتين؛ كقولنا: «كل إنسان ناطق، وكل ناطق بشر»، فإن النتيجة - وهي: «كل إنسان بشر» - هي إحدى المقدمتين.

- وخرج بقولنا: «لذاته» ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين؛ كقولنا: «زئد مساو لعمرو، وعمرو مساو ليكر» فالنتيجة - وهي: «زئد مساو ليكر» - ليست لازمة لذات المقدمتين، بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي: «مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء».

القول المسلم

(٧٣) - ونبه على ما يُعرف به بقوله: (إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا، مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا) فالقياس في هذا الاصطلاح: ما صور - أي: ركب - من جنس القضايا حال كونه مستلزماً لذاته قولاً آخر.

- فخرج بكونه «مركباً من جنس القضايا»: ما تركب من مفردين أو ما في قوتيهما وهو القضية، فلا تُسمى قياساً باستلزامها لمكسها، وكذلك كل مركب غير القضية كما في الحد، والرسم، والمتضايقين، والشروط وخده، والجواب وخده؛ لأن تركب ذلك من جنس المفردات.

القياسي

(٧٣) - (إِنَّ الْقِيَاسَ): قول (مِنْ قَضَايَا صُورًا) أي: ركب تركيباً خاصاً حالة كونه (مستلزماً^(١) بالذات) أي: بذاته (قولاً آخرًا^(٢)).

(١) قوله: (مستلزماً) حال من ضمير «صوراً». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الطحّان» (ص: ٤٣٩).

(٢) قوله: (قولاً آخرًا) المراد به النتيجة؛ لأنها قول مغاير لقضيئي القياس.



القول المسلم

- وخرج بكونه «مستلزماً»: ما تركّب من قضيتين ولا يستلزم شيئاً، كقياس التّمثيل والاستقراء؛ لأنّهما لا يستلزمان شيئاً؛ لإمكان تخلّف مدلولهما.

كذا قيل، وفيه نظر؛ لأنّهما إن رُكّبا على صورة الإنتاج استلزما قولاً آخرَ مظنوناً، وإن لم يُركّبا كذلك خرجا من قوله: «رُكّبَ مِنْ جِنْسِ الْقَضَايَا»، أو من قوله: «مُسْتَلْزِمًا»، وأمّا إمكان تخلّف المدلول فليس من جهة صورة القياس، بل من جهة المادّة، والكلام هنا في الصّورة لا في المادّة كما سنُحقِّقه.

- وخرج بكونه «مستلزماً قولاً آخر»: ما تركّب من قضيتين خاليتين عن الحدّ الوسط، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، و: «كُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فإنّه يستلزم قولاً هو أحد مقدّميه، فلا يُسمّى باستلزامه إحداهما قياساً؛ لأنّ اللازم ليس قولاً آخر.

- وخرج بكون «الاستلزام لذات القياس» - أي: لصورته -: ما لا يستلزم بالذات، بل بواسطة قولٍ أجنبيٍّ عن صورة القياس، وهو القياسُ الَّذِي كَانَ الحدّ الوسطُ فيه متعلّقَ محمولٍ الصّغرى، لا نفسَ المحمول، كقولك: «الْإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلْفَرَسِ فِي الْحَيَوَانِيَّةِ، وَالْفَرَسُ مُسَاوٍ لِلْحَوْتِ فِيهَا» فإنّه ينتج: «الْإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلْحَوْتِ فِي الْحَيَوَانِيَّةِ»، ولكن لا لذات القياس، بل القويستي

- فقولنا: «قَوْلٌ» جنسٌ يخرج به ^(١) المفرد، فإنّه لا يسمّى: «قولاً»؛ لأنّ «القول» عند المناطقه خاصٌّ بالمركّب.

- وقولنا: «صُورًا مِنْ قَضَايَا» يُخرج: القضية الواحدة، والمرادُ بـ«القضايا»: قضيتان أو أكثر؛ ليشمل القياس البسيط وهو: المركّب من مقدّمتين ^(٢)؛ كقولنا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ ^(٣) حَادِثٌ»، والقياس المركّب من أكثر من مقدّمتين؛ كقولنا: «النَّبَاشُ أَخِذٌ لِلْمَالِ ^(٤) خُفِيَّةٌ، وَكُلُّ أَخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يَدُهُ».

(١) قوله: (يخرج به ... إلخ) «الباء» بمعنى: «عن»، فاندفع ما يقال: لا شيء قبله دخل فيه ما ذكر حتّى يخرج به، ولا يخفى أنّ المصطلح عليه أنّ الجنس للإدخال لا للإخراج؛ إلّا إذا كان بينه وبين فصله عمومٌ وخصوصٌ، فانظر.

(٢) قوله: (من مقدّمتين) أي: قضيتين.

(٣) قوله: (وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ ... إلخ) يلزم عنهما قول آخر وهو: «الْعَالَمُ حَادِثٌ».

(٤) قوله: (النَّبَاشُ أَخِذٌ لِلْمَالِ ... إلخ) هذا مولّفٌ من ثلاث قضايا، يلزم عنها قول آخر وهو: «النَّبَاشُ تُقَطَّعُ يَدُهُ»،

يسمى: مركّباً. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصّبّان» (ص: ٤٣٨).



القول المسلم

بواسطة قضية أجنبية، وهي: «أنَّ المُساوي لِلْمُساوي لِشَيْءٍ مُساوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»، وإن شئت قلت: «وهي أنَّ المُساواة تَجِدُ فِيهَا المُساواة».

ولأنما افتر فيه إلى مقدّمة أجنبية متى لم تصدق لم ينتج؛ لأنَّ التركيب المذكور لو أنتج لم يختلف في مادّة صدق فيها، وليس كذلك، فإنك إذا قلت: «الأربعَةُ نِصْفُ الثَّمَانِيَةِ، وَالثَّمَانِيَةُ نِصْفُ السَّتَّةِ عَشَرَ» لم ينتج: «الأربعَةُ نِصْفُ السَّتَّةِ عَشَرَ»، مع أنَّه على صورة قياس المُساواة؛ لأنَّ الوسط فيه متعلّق بمحمول الصُّغرى؛ إذ الثَّمَانِيَةُ متعلّق بمحمول الصُّغرى وهو النِّصْف، ك: «الفرس» المتعلّق بالمساوي الذي هو محمول في قياس المُساواة.

- وفي قوله: «مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَ» إشعارٌ بأنَّ القياس لا يُشترط فيه صدق مقدّماته في نفس الأمر؛ لأنَّه إنَّما شُرِطَ الاستلزام، والاستلزام لا يقتضي صدقاً ولا عدمه، بل أن يكون المَلْزوم متى صدق صدق اللّازم، فيشمل التعريف القياس الصّادق في نفس الأمر والكاذب؛ لأنَّ القويّسني

- وقوله: «مُسْتَلْزِمًا» خرج به: ما صُوّر من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر، كالقضيتين المرگبتين على وجوه لا يُنتج؛ لعدم تكرّر الحدّ الوسط^(١)، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَالٌ»، وكالقضيتين المرگبتين من ضربٍ عقيم^(٢) لا ينتج، كقولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجِرُ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ» لا يستلزم شيئاً؛ لعدم إيجاب الصُّغرى.

- وقولنا: «بِالذَّاتِ» خرج: ما يستلزم لا لذاته ك«قياس المُساواة»^(٣) وهو: «المرگب من قضيتين متعلّق بمحمول إحداهما موضوع الأخرى»، كقولنا: «زَيْدٌ مُساوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُساوٍ لِيَكْرٍ» فإنَّه يستلزم: «زَيْدٌ مُساوٍ لِيَكْرٍ»، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس، بل بواسطة صدق مقدّمة أجنبية وهي: «أنَّ مُساوي المُساوي لِشَيْءٍ مُساوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»؛ ألا ترى أنَّك لو قلت:

(١) قوله: (الحدّ الوسط) هو المحمول في الصُّغرى وهو «حيوان» في قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وهو غير مكرّر في قول الشارح: «كُلُّ فَرَسٍ صَهَالٌ»، وعلى هذا الوجه لا يكون مستلزماً قولاً آخر، وهو الإنتاج.

(٢) قوله: (من ضربٍ عقيم) أي: فاسد من جهة الصُّورة؛ كقول الشارح: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ... إلخ»، وسُمّي: «عقيماً» لعدم إنتاجه؛ تشبيهاً له بالمرأة التي لا تلد. اهـ «حاشية الطيّان» (ص: ٤٤١).

(٣) قوله: (ك: قياس المُساواة) أي: مثل قياس المُساواة في الخروج بقوله: «بِالذَّاتِ» الصُّروب العقيمة؛ التي يُقطع بصدق لازمها لخصوص المادّة؛ نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَالٌ» فإنَّه يستلزم: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَضْهَالُ»، لكن لا بالذات، بل لصحة ذلك في المادّة اتفاقاً. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الطيّان» (ص: ٤٤٣).

القول المسلم

الكاذب متى سُلِّمَ لَزِمَ قولٌ آخر؛ فقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» قياسٌ؛ لأنَّه لو سُلِّمَ أنتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ»، ولهذا قلنا: إنَّ المُعتبر هنا الصُّورة لا المادَّةُ، فالمعتبر هو كون الصُّورة متى سُلِّمَت لَزِمَ القولُ، وعلى هذا فلم يشتمل التعريف على القياس العادم لشروط الإنتاج.

● ثمَّ اللَّازِمُ للقياس يُسمَّى قبل الشُّروع في تركيب القياس: «دَعْوَى»، وعند الشُّروع فيه: «مَطْلُوباً»، وعند الفراغ منه: «نَتِيجَةً»؛ فإذا قلت: «العَالَمُ حَدِثٌ» فهو: دَعْوَى، وإذا شرعت في إقامة دليله وهو قولك: «العَالَمُ أَجْرَامٌ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَدِثٌ» فهو: مَطْلُوبٌ، وإذا فرغت من إقامة دليله صُورَةً وإثباتاً فهو: نَتِيجَةٌ.

القويسني

«الْإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلْفَرَسِ، وَالْفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ» لم يلزم منه: «أَنَّ الْإِنْسَانَ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ»؛ لأنَّ مباین المباین لشيء لا يلزم أن يكون مبایناً^(١) لذلك الشيء.

- وقولنا: «قَوْلًا آخَرَ»^(٢) المراد به: النَتِيجَةُ، فإنَّها قولٌ مغايرٌ لقضيئتي القياس، فيخرج به: القضيئتان^(٣) المستلزمتان لإحداهما، كقولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرُو جَالِسٌ»، فهاتان القضيئتان يستلزمان إحداهما^(٤) ولا يسميان: «قياساً»؛ لأنَّ إحداهما^(٥) ليست قولاً آخر.

- والمراد بقولنا: «مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَ»: أَنَّ الْقِيَاسَ متى سُلِّمَ استلزم النَتِيجَةُ؛ سواء كان صادقاً كما مرَّ، أو كاذباً كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِمَارٌ، وَكُلُّ جِمَارٍ صَهَّالٌ»، فإنَّه يستلزم بحيث لو سُلِّمَ: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ»، وإنَّما قلنا ذلك^(٦)؛ لأنَّ التعريف^(٧) يجب صدقه على القياس

(١) قوله: (لا يلزم أن يكون مبایناً... إلخ) بل يكون تارة مبایناً؛ كما في قولنا: «الْإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلْفَرَسِ، وَالْفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلْجِمَارِ»، وتارة لا يكون مبایناً؛ كما في مثال الشَّارح. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٥).

(٢) قوله: (قَوْلًا آخَرَ) خرج به ما إذا كان القول إحدى المقدمتين، كقول الشَّارح: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرُو جَالِسٌ»، فالنتيجة إحدى المقدمتين. اهـ ملخصاً.

(٣) قوله: (ليخرج به: القضيئتان) أي: مجموع القضيئتين. (المستلزمتان) أي: المستلزم مجموعهما. (إحداهما) أي: لكل منهما على جِدَّتِه استلزام الكلِّ لجزئه؛ لأنَّ اللَّازِمَ ليس قولاً آخر. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٦).

(٤) قوله: (إحداهما) أي: المقدمتين. (٥) قوله: (لأنَّ إحداهما) أي: القضيئتين.

(٦) قوله: (وإنَّما قلنا ذلك) هو قول: «متى سُلِّمَ استلزم... إلخ».

(٧) قوله: (لأنَّ التعريف... إلخ) عِلَّةٌ للتَّسليم، ولأنَّ لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وُجد وجد لازمه، وإن لم يوجد في الواقع. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٧).



(٧٤) ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
(٧٥) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ

- ثُمَّ إِنَّ الْقِيَاسَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ: اقتراني، وشرطي.
- والثاني يأتي عند قوله: «وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِنَائِي... إلخ».
- والأوّل هو: «ما دلّ على النتيجة بالقوة»؛ أي: بالمعنى، بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بماذنها لا بصورتها ك: «العالم حادث» فيما تقدّم.
- وخرج بذلك: القياس الشرطي؛ فإنه دالّ على النتيجة بالفعل؛ أي: ذكرت فيه النتيجة بماذنها وصورتها؛ كقولنا: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بماذنها وهيئتها، كذا قالوا، والذي يظهر أنّ هذا بحسب الظاهر؛ لأنّ النتيجة لازم القياس، ولا يصحّ أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم، بل هو مغاير له، فافهم.

- ويتدبّر هذا القياس من الحملات والشرطيات، وأمّا قول المتن: (وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ) فَجَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ.

القول المسلم

(٧٤ - ٧٥) - ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَقْسِيمِ فِي الْقِيَاسِ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أي: يُسَمَّى (بِالِاقْتِرَانِي) وَقَدَّمَهُ عَلَى مُقَابَلِهِ وَهُوَ الْاسْتِنَائِي كَمَا يَأْتِي لِقَلَّةِ الْكَلَامِ عَلَى الْاسْتِنَائِي.

القويسني

الصّادق والكاذب كالسّفْطَة^(١).

(٧٤) - (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ، (الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ) أي: المناطق (قِسْمَانِ) هما: الاقتراني^(٢)، والشرطي^(٣).

(١) قوله: (كالسّفْطَة) أي: ومنهلا الجدول والخطابة والشعر والبرهان؛ لأنّ هذه كلّها أقيسة. امه «ملوي». انظر: «حاشية الطّبّان» (ص: ٤٤٧).

(٢) قوله: (الاقتراني) ويكون في الحملية.

(٣) قوله: (والشرطي) ويسمى بالشرطي؛ لاشتغال القضية الأولى المسماة بـ «الكبرى» على الشرط، نحو: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِبَةً فَالْتَّهَارُ مُوجُودٌ، لَكِنْ الشَّمْسُ طَالِبَةٌ» ينتج: «فَالْتَّهَارُ مُوجُودٌ»، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بماذنها وقبّتها؛ وهو قسمان: قياس شرط متّصل، وقياس شرط منفصل.

فالأوّل: ما رُكِبَ من القضايا المتّصلة؛ نحو: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فاستثناء عين المقدّم وهو «إنسان» ينتج عين الثّالي وهو «حيوان».



القول المسلم

وعرّف الاقترانيّ بقوله: (وَهُوَ) أي: القياسُ الاقترانيُّ هو (الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّبِيَّةِ بِقُوَّةٍ).
خرج به «الدَّلَالَةُ بِالْقُوَّةِ»: الاستثنائيُّ؛ لَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النَّبِيَّةِ بِالْفِعْلِ.

- والمرادُ به «الدَّلَالَةُ بِالْقُوَّةِ»: أن يشتمل الدَّلِيلُ على ما تُرَكَّبُ منه النَّبِيَّةُ مُفَرَّقًا.
والمرادُ به «الدَّلَالَةُ بِالْفِعْلِ»: أن يشتمل الدَّلِيلُ على صورة النَّبِيَّةِ، وذلك بأن تُوجَدَ فيه مجموعةٌ لا مُفَرَّقةُ الأجزاء.

فالأوّلُ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، فهذه النَّبِيَّةُ وُجِدَتْ أجزاؤها مُفَرَّقةً في القياس، فهو الاقترانيُّ.
والثَّاني وهو الَّذِي دَلَّ على صورة النَّبِيَّةِ كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فهذه النَّبِيَّةُ وُجِدَتْ صورُها في القياس فليس باقترانيّ، بل هو استثنائيّ كما سيأتي.
القويسني

(فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أي: يسمّى (بِ) القياس (الاقترانيّ) لاقتران الحدود^(١) فيه، وعدم فصلها بأداة استثناء؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

(٧٥) - وعرفه بقوله: (وَهُوَ) الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّبِيَّةِ بِقُوَّةٍ) بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء؛
الا ترى أن قولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» يدلُّ على النَّبِيَّةِ وهي: «العَالَمُ حَادِثٌ»
لكن بالقُوَّة؛ بمعنى: أن أجزائها متفرقة فيه^(٢)؛ لأنَّ موضوعها موضوعُ الصُّغرى، ومحمولُها محمولُ الكبرى.

(وَإِخْتَصَّ) القياسُ الاقترانيّ (بِ)القضايا (الحملية) فلا يركَّبُ إلّا منها لا من الشرطيّة، وهذا رأيٌ مرجوحٌ، والصَّحِيحُ أن القياس الاقترانيّ يؤلَّفُ من القضايا الحملية^(٣) كما تقدّم، ومن

= والثَّاني: ما رُكِّبَ من القضايا المنفصلة؛ نحو قولك: «العَدَدُ إمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، لَكِنَّهُ زَوْجٌ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ»، و:
«لَكِنَّهُ فَرْدٌ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ». اهـ «سحيمي».

(١) قوله: (الحدود) المراد بها: «حدوده الثلاثة»: الأصغر والأوسط والكبير، وسمّيت حدوداً؛ لأنها أطراف. اهـ
«حاشية الضَّبان» (ص: ٢٤٨).

(٢) قوله: (أن أجزائها ... إلخ) أي: النَّبِيَّةُ (متفرقة فيه) أي: في القياس الاقترانيّ.

(٣) قوله: (من القضايا الحملية) وهو إمَّا مؤلَّفٌ ومركَّبٌ من قضيتين حمليتين، كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ ... إلخ»، أو من ثلاث قضايا كقولنا: «النَّبَأُ أَجَدُ لِلْمَالِ حُلْفَةً ... إلخ».



القول المسلم

- وقولنا: «على صورة النتيجة» فيه إشعار بأنها في القياس خلافها نتيجة، وإنما ثمائل ما أنتج وما كان في القياس في الصورة الاجتماعية، وأما في القصد فمختلفان؛ لأنها في القياس لازم، واللازم لا يدرى ثبوته ولا عدمه، ولا يقال للاتي به في التركيب صدق في مدلوله ولا كذب من حيث إنه لازم، وإذا ثبت بالاستثنائية ملزوم ذلك اللازم صار اللازم ثابتاً، فيكون نتيجة، وأما لو اتحد في القصد، صار الكلام من الاستدلال على الشيء بنفسه.

وقوله: (وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ) إشارة إلى أنَّ القياس الافتراضي يختصُّ بأنه لا يُرْكَبُ إِلَّا مِنْ الْجِنْسِ الْمُسَمَّى بِالْحَمَلِيِّ مِنَ الْقَضَايَا، بخلاف الاستثنائي؛ فإنه يُرْكَبُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ وَالْحَمَلِيَّةِ عَلَى مَا سَيَتَفَرَّرُ.

- ويعني بـ«الافتراضي المختصَّ بالقضايا الحملية»: الافتراضي المشهور الكثير الاستعمال، وهو الذي وُجِدَ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، وهو الَّذِي يُقَابَلُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ فِي كُتُبِهِمْ.

وأما الحملية القليلة الاستعمال - ولا يُوجَدُ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، بل في كتب المتأخرين كابن سينا وأتباعه - فلا يختصَّ بالقضايا الحمليات، بل يُرْكَبُ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ وَحدها، أو مع الحمليات، كقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ إِنْسَانًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَسًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا... إلخ أنواعه، ثم تقول: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ»... إلخ أنواعه، فينتج: «الْحَيَوَانُ جِسْمٌ»، فلا شكَّ أَنَّ هَذَا اقْتِرَانِيٌّ، لَكِنَّهُ شَرْطِيٌّ.

والاقترانات الشرطية يُذَكَّرُ أَنَّ ابْنَ سِينَا هُوَ الَّذِي اسْتَنْبَطَهَا فِي سَنِينَ كَثِيرَةٍ، وَكَانَ يَفْتَحِرُ

بذلك.

القويسني

القضايا الشرطيات كقولنا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا كَانَتِ الْأَرْضُ مُضِيئَةً»، فينتج: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَتِ الْأَرْضُ مُضِيئَةً».



(٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكَّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

● فَإِنْ أُرِدَتْ تَرْكِيبُ الْقِيَاسِ الْاِقْتِرَانِيّ، فَرَكَّبْهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ عِنْدَهُمْ:

١ - مِنَ الْإِتْيَانِ بِوَصْفٍ جَامِعٍ بَيْنَ طَرَفِي الْمَطْلُوبِ، ك: «التَّغْيِيرُ» فِي الْمَثَالِ الْمَتَقَدِّمِ.

القول المسلم

(٧٦) - ثُمَّ أَشَارَ إِشَارَةً إجمالِيَّةً إِلَى كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ الَّذِي هُوَ أَخْصَصُ مِنْ مَطْلُوقِ الْقِيَاسِ الَّذِي تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ بِمَا يُعْمُ صَحِيحَ الْمَقْدِّمَاتِ وَفَاسِدَهَا؛ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ هُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةٍ لَوْ سُلِّمَ بِهَا أَنْتَجَ؛ سَوَاءٌ كَانَتِ الْمَقْدِّمَاتُ فِي نَفْسِهَا صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً، فَقَوْلُهُ: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أَي: تَرْكِيبُ الْقِيَاسِ (فَرَكَّبَا، مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا).

وَتَرْكِيبُ الْمَقْدِّمَاتِ عَلَى مَا يَجِبُ هُوَ أَنْ تُشْتَمِلَ الْمَقْدِّمَتَانِ عَلَى الْوَسْطِ الْجَامِعِ بَيْنَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، وَلَا بَدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَيَأْتِي الْآنَ تَفْسِيرُ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى.

القويسني

(٧٦) - (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أَي: الْقِيَاسُ ^(١) الْاِقْتِرَانِيّ (فَرَكَّبَا مُقَدِّمَاتِهِ) أَي: مَقْدِّمَتَيْهِ إِنْ تَرَكَّبَ مِنْ مَقْدِّمَتَيْنِ، أَوْ مِنْ مَقْدِّمَاتٍ ^(٢) إِنْ تَرَكَّبَ مِنْ أَكْثَرِ. (عَلَى مَا وَجَبَا) أَي: عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجِبَ؛ مِنَ الْإِتْيَانِ بِوَصْفٍ جَامِعٍ ^(٣) بَيْنَ طَرَفِي النَّتِيجَةِ وَهُوَ الْحَدُّ الْمَكْرَرُ ^(٤)، وَبِهِ حَصَلَتْ الْمَقْدِّمَتَانِ، إِحْدَاهُمَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَوْضُوعِ النَّتِيجَةِ ^(٥) أَوْ مَقْدِّمَهَا، وَالْأُخْرَى عَلَى مَحْمُولِهَا أَوْ نَالِيهَا، وَمِنْ ائْتِدَاجِ الْأَصْغَرِ ^(٦) تَحْتَ الْأَوْسَطِ فِي الْاِقْتِرَانِيّ، كَمَا سَيَأْتِي.

(١) قَوْلُهُ: (أَي: الْقِيَاسُ) أَي: مَطْلَقًا، لَا بِقَيْدِ «كَوْنِهِ اقْتِرَانِيًّا»؛ لِأَنَّ مَا سَيَذْكُرُهُ الْمَصْنُفُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْاِقْتِرَانِيّ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ شَرْطٍ غَيْرِ شَرْطِ الْآخَرِ. اهـ «حَاشِيَةُ الطُّبَّانِ» (ص: ٤٥٢).

(٢) قَوْلُهُ: (مِنْ مَقْدِّمَتَيْنِ) كَقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ... إلخ». (أَوْ مِنْ مَقْدِّمَاتٍ) كَقَوْلِنَا: «النَّبَاشُ أُخِيذَ لِلْمَالِ خُفِيَّةً... إلخ» كَمَا تَقَدَّمَ.

(٣) قَوْلُهُ: (بِوَصْفٍ جَامِعٍ) أَي: مُنَاسِبٍ.

(٤) قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْحَدُّ الْمَكْرَرُ) أَي: الْوَصْفُ الْجَامِعُ.

(٥) قَوْلُهُ: (عَلَى مَوْضُوعِ النَّتِيجَةِ) أَي: فِي الْحَمَلَةِ.

(٦) قَوْلُهُ: (وَمِنْ ائْتِدَاجِ الْأَصْغَرِ) أَي: الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ النَّتِيجَةِ، (تَحْتَ الْأَوْسَطِ) الَّذِي هُوَ أَوْسَطُ الْكُبْرَى؛ مِثْلًا إِذَا

قُلْتُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَسْمٌ» الْأَصْغَرُ هُوَ «إِنْسَانٌ»، وَقَدْ ائْتَدِجَ فِي «الْحَيَوَانِ» لِيُنْحَبَ عَلَيْهِ - أَي:

عَلَى الْأَصْغَرِ الَّذِي هُوَ «إِنْسَانٌ» - حَكَمُ الْأَوْسَطِ الَّذِي هُوَ «حَيَوَانٌ».



(٧٧) وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

٢ - ومن ترتيب المقدمات - جمع: «مُقَدِّمَة»؛ أي: القضية التي جعلت جزء دليل، سُمِّيت بذلك لتقدمها على المطلوب، فإن لم تكن جزء دليل فلا تُسَمَّى: «مُقَدِّمَة»، - بأن تُقدِّم المقدِّمة الصُّغرى على الكبرى.

٣ - ومن تمييز الصَّحيح من الفاسد؛ لأنَّ النَّتِيجَةَ لازمٌ، والأَلازمُ بحسبِ ملزومه: إن صحیحاً فصحيحٌ، وإن فاسداً ففاسدٌ، فالنَّتِيجَةُ صحيحةٌ إن كان كلُّ من المقدمتين صحيحاً، وإلا ففاسدةٌ.

القول المسلم

(٧٧) - وإلى هذا التَّقْسِيمِ أشار بقوله: (وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ) أي: اجعل الصُّغرى قبل الكبرى؛ لَيْسَهل إدراك المطلوب منها.

وأطلق «المقدمات» على المقدمتين فأكثر على ما يأتي من أنَّ التَّركيبَ اللازم هو ما يكون في مقدمتين، وذلك بناءً على أنَّ أَقلَّ الجمع اثنان، والألف في «رَكَّبَا» بدلٌ من نون التَّوكيد الخفيفة.

وقوله: (وَأَنْظُرَا، صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا) إشارةً إلى ما ذكرنا من تركيب القياس الصَّحيح، فكأنَّه يقول: إذا أردت تركيب القياس الصَّحيح فراع ما يلزم في صورته من وجود الحدِّ الأوسط، وترتيب المقدمتين؛ يعني: مع رعاية شروط الإنتاج الآتية، وراع أيضاً ما يلزم القويسني

(٧٧) - (وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ) بأن تقدِّم الصُّغرى منها، وهي المشتملة على موضوع النَّتِيجَةِ أو مقدِّمها، على الكبرى وهي المشتملة على محمولها أو تاليها، ويكون ذلك على الوجه الخاص، S: كون الصُّغرى موجبة والكبرى كَلِيَّةٌ^(١) في الشَّكْلِ الأوَّل مثلاً.

(وَأَنْظُرَا) أي: انظرَنَّ (صَحِيحَهَا) أي: المقدمات متميزاً (مِنْ فَاسِدٍ) أي: من فاسدها من جهة النَّظْم، بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين؛ إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين، ومن جهة المادَّة، بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة.

(مُخْتَبِرَا) أي: حالة كونك مختبراً للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظريَّة هل هي يقينيَّة أو لا؟ وهذا بيانٌ للوجه الخاص الذي ذكره سابقاً في قوله: «عَلَى مَا وَجَبَا»، فلا يقال: هذا تكرارٌ لِمَا تقدَّم.

(١) قوله: (ككون الصُّغرى موجبة) سواء كانت كَلِيَّةً أو جزئيَّة. وقوله: (والكبرى كَلِيَّةً) سواء كانت موجبة أو سالبة.

(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ

القول المسلم

في مادة المقدمتين، من كونهما صحيحتي المعنى، وميز صحيحها من فاسدها، وصادقها من كاذبها لتترك الكاذب، وترُكَّب من الصادق الصحيح.

(٧٨) - (فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ) أي: وإنما قلنا: «تُرَاعِ الصَّحِيحَ لثُرُكَّبِ مِنْهُ»؛ لأنَّ لَازِمَ المقدمات وهو النتيجةُ (بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ) أي: يأتي ذلك اللازم في صحته وفساده على حسب صحة المقدمات وفسادها، فإن صحَّنا صحَّ قطعاً، وإلا فلا تُحَقِّقُ الصَّحَّةُ.

- فإذا قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» كان اللازمُ نتيجةً صحيحةً وهي قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»؛ لأنَّ المقدمات صحيحة، ولو قلت بدل الكبرى: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَمَادٌ» كان اللازمُ: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ»، فيكون فاسداً لفساد الكبرى، فأخرى إذا فسدنا معاً.

- والمراد كما أشرنا إليه: أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ فُسَادِهِ عِنْدَ فُسَادِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يُؤْمَنُ إِذَا صَحَّنا كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ؛ لَصَحَّةِ أَنْ يَكُونَ اللَّازِمُ لَصُورَةَ الدَّلِيلِ صَحِيحاً وَلَوْ فَسَدَتِ الْمُقَدَّمَتَانِ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ» ف: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» فهذا لازمٌ صحيحٌ مع فساد المقدمتين؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ.

• ثُمَّ التَّيْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ رِعَايَةُ مَادَّةِ الْقَضَايَا لِيَصَحَّ الدَّلِيلُ، وَاللَّازِمُ تَبَرُّعٌ مِنَ النَّاطِمِ هُنَا؛ الْقَوَيْسَنِي

(٧٨) - (فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ) أي: لازم المقدمات وهو النتيجة آتٍ بحسبها، فإن كانت المقدمات صحيحة صادقة كانت النتيجة صادقة، وإن كانت المقدمات فاسدة أو كاذبة لم يلزم صدق النتيجة، بل تضطرب فتصدق تارة وتكذب أخرى.

مثلاً إذا قلنا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فهذا قياسٌ صحيحٌ، مقدمتاها صادقتان، فنتيجته كذلك، وإن قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» فهو قياسٌ كاذبٌ إحدى المقدمتين^(١)، فلا يلزم صدق النتيجة، بل تكذب تارة كهذا المثال، فإن نتيجته: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ» وهي كاذبة، وتصدق تارة كما لو أبدلت الكبرى بقولك: «كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ» فإنَّ نتيجته: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وهي صادقة، لكن صدقها اتفاقي.

(١) قوله: (كاذب إحدى المقدمتين... إلخ) أو كان القياس كاذب المقدمتين؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ جَمَارٌ»، فهاتان كاذبتان، ونتيجتهما كاذبة وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَارٌ»، فإذا بدلت الكبرى بقولك: «كُلُّ جَمَادٍ نَاطِقٌ» كانت النتيجة صادقة، وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» مع كذب المقدمتين. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٥٧).



(٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى

٤ - ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى.

القول المسلم

لأنَّ العَرَضَ هنا تصحيحُ صورة القياس، وسينبئ في آخر النِّظْم على لزوم رعاية المادة في «لواحق القياس».

(٧٩) - ثمَّ أشار إلى ما إذا كان عليه القياسُ أنتجَ كما نصَّ على رعايته، وهو ما يحقُّهُ شرطُ الإنتاج، فقال: (وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى) أي: والمقدمة التي هي الصغرى من مقدمتي القياس الاقتراني، وهي أولاهما، (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى) أي: يجب دخولها تحت حكم الكبرى، وأدخل «الفاء» على خبر «ما»؛ لأنها شبيهة بالشرطيَّة.

● والاندراج في الحقيقة إنما هو لموضوع الصغرى، والمُنْدَرَجُ فيه هو موضوع الكبرى؛ إلَّا أنَّ ذلك يستلزمُ الاندراج في حكمها، وقد يكون المُنْدَرَجُ فيه هو نفسُ الحكم بواسطة المحمول، ويتبيَّن ذلك في كلِّ شكلٍ بحسبه.

- فالشَّكْلُ الأوَّل يكون الاندراج فيه بين الموضوعين، فإذا قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، أو: «لَا شَيْءَ مِنَ الْحَيَوَانِ بِجَمَادٍ»، فقد اندرج موضوعُ الأولى في موضوع الثانية، ولزم من ذلك اندراجُ موضوع الصغرى في حكم الكبرى، فينتجُ الأوَّل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، والثاني: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ».

- وكذا الثالث، فإذا قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» فقد اندرج موضوعُ الأولى في موضوع الثانية؛ بمعنى: أنَّ الثاني صادقٌ على نفس ما صدق عليه الأوَّل؛ لائتئادهما معنًى ولفظاً، ولزم من ذلك تناولُ حكم الكبرى لِمَا صدق عليه موضوعُ الأولى وهو «الْحَيَوَانُ» الفويسني

(٧٩) - (وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى) أي: وما هي صغرى من المقدمات، (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا) أي: اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب (في) أوسط (الكبرى) (١).

مثلاً إذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، الأصغر هو «إِنْسَانٌ» وقد اندرج في «الْحَيَوَانُ» لينسحب عليه (٢) حكمه (٣).

(١) قوله: (في أوسط الكبرى) أي: موضوع الكبرى وهو «حَيَوَانٌ» في المثال المذكور سُمِّيَ: «أوسط»؛ لأنه مركزٌ في المقدمتين، ويترك عند الإنتاج.

(٢) قوله: (لينسحب عليه) أي: على «الإنسان».

(٣) قوله: (حكمه) أي: «الْحَيَوَانُ».

القول المسلم

في الجملة، فانتج: «بعض الحيوان ناطق»، ولم ينتج الكلية لاحتمال كون موضوع الأولى أخص من محمولها، فلم يتناول حكم الكبرى إلا بعضه؛ وبهذا علم أن معنى الاندراج ما يعم المصادقة في الجملة، لا ما يكون فيه المندرج أخص من المندرج فيه.

- وأما الشكل الثاني فلم يندرج فيه أحد الموضوعين في الآخر، ولكن اندرج موضوع الصغرى في حكم الكبرى، فإذا قلت فيه: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الجماد حيوان»، فلم يندرج «الإنسان» الذي هو موضوع الأولى في موضوع الثانية وهو «الجماد»، ولكن سلب «الحيوان» عن كل «جماد» يستلزم سلب «الإنسان» عن كل «جماد»، فيلزم سلب «الجماد» عن كل «إنسان»، فتكون النتيجة: «لا شيء من الإنسان بجماد»، فقد اندرج الأصغر في حكم الثاني الذي هو حكم الكبرى في الجملة.

- وأما الرابع فإذا قلت: «كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان»، فقد اندرج «الإنسان» في «الناطق» بواسطة محمول الكبرى، فلزم اندراجه في حكم الكبرى الذي هو الثبوت في الجملة.

• وهذا غاية ما يتكلف في تصحيح كلامه على ظاهره، والحق أن الاندراج إنما هو لموضوع الصغرى في موضوع الكبرى، وذلك في الشكل الأول فقط، ولا يتحقق في سائر الأشكال إلا عند ردّها للأول، ففي الكلام تجوُّز من هذا الوجه.

ومن جهة الاندراج لا يتحقق إلا عند عموم الثاني للأول، لا عند المساواة، كقولك: «كل إنسان ناطق، وكل ناطق حيوان».

والعذر كما أشرنا إليه أن الأشكال تُردُّ للأول مع زيادة أن الغالب كون الثاني أعم، والتأظم تبع ابن الحاجب في مقدمته، واعترض عليه، وأجيب بما ذكر.

ولو صُرف الاندراج إلى الأصغر وهو موضوع المطلوب، فيكون المندرج فيه هو محموله سلباً وإثباتاً، أمكن أيضاً، وذلك في الشكل الأول ظاهر، وفي سائر الأشكال بيان الاندراج كما يأتي، وهو الذي يدل عليه قوله بعد: «وأصغر فذاك ذو اندراج».

الفويسني



(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا

- والمراد بـ«المقدمة الصغرى»: المشتملة على «الحَدِّ الأصغر»؛ الذي هو موضوع النتيجة ك: «العالم مُتَغَيِّرٌ» في المثال المتقدم.
- وبـ«الكبرى»: المشتملة على الحَدِّ الأكبر، الذي هو محمول النتيجة ك: «كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

القول المسلم

- (٨٠) - ثم نبّه على الحدود المقترنة في القياس الاقتراني، ومن أجل ذلك سُمِّيَ اقترانيًا فقال: (و) المقدمة (ذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ) وهو موضوع النتيجة، هي (صُغْرَاهُمَا) أي: هي المسماة بـ«الصغرى» من المقدمتين؛ لاشتغالها على الأصغر من المطلوب وهو موضوعه.
- (و) المقدمة (ذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ) هي (كُبْرَاهُمَا) أي: تسمى: «كبرى المقدمتين»؛ لاشتغالها على الأكبر، وهو محمول المطلوب الذي هو النتيجة.

القويسني

- (٨٠) - (وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ^(١)) صُرِفَ لِلضَّرُورَةِ (صُغْرَاهُمَا) أي: الصغرى من المقدمتين هي ذات الحَدِّ الأصغر الذي هو موضوع المطلوب، كقولنا في المثال المتقدم: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فإنّها مشتملة على الحَدِّ الأصغر وهو «إنسان» الذي يكون موضوعاً في النتيجة^(٢).
- (وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا) أي: وكبرى المقدمتين هي المشتملة على الحَدِّ الأكبر الذي هو محمول النتيجة، كقولنا في المثال السابق: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، فإنّها مشتملة على الحَدِّ الأكبر وهو «جسم» الذي يكون محمولاً في النتيجة.
- وسمّي موضوع النتيجة: «أصغر»؛ لأنّه أقلُّ أفراداً^(٣) غالباً من محمولها؛ الذي سمّي: «أكبر»؛ لكثرة أفرادها، وسمّي كلّ منهما: «حدّاً»؛ لأنّه طرف القضية.

(١) قوله: (وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ) أي: ومقدمة ذات حدٍّ أصغر، وهو موضوع المطلوب في الحملية، وهو «إنسان» في المثال المتقدم في الشرح.

(٢) قوله: (الذي يكون موضوعاً في النتيجة) واعلم أنّ موضوع النتيجة يسمّى: «أصغر» لكونه في الغالب أقلُّ أفراداً من الأوسط والأكبر، ومحمولها يسمّى: «أكبر» لكونه في الغالب أكثر أفراداً، والمكوّر في المقدمتين يسمّى: «أوسط»، ووسطاً لتوسطه وجمعه بين الطرفين، ومثل الموضوع والمحمول في الحملية المقدم والثاني في الشرطية. والمقدمة التي فيها الأصغر تسمّى: «الصغرى» لاشتغالها على الأصغر، والتي فيها الأكبر تسمّى: «الكبرى» لاشتغالها على الأكبر. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصّبّان» (ص: ٤٥٧).

(٣) قوله: (لأنّه أقلُّ أفراداً ... إلخ) ك: «الإنسان» بالنسبة لـ«الأجسام»، وك: «العالم» بالنسبة لـ«الحوادث».

(٨١) وَأَصْغَرُ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتَاكِجِ

- والمتكرّر بين الحدّ الأصغر والأكبر يُسمّى: «حدّاً أوسط»، وهو الذي يُحذف عند أخذ النتيجة ك: «المتغيّر» فيما تقدّم.

فقول المصنّف: (وَأَصْغَرُ ... إلخ) يُستغنى عنه بقوله: (وَمَا مِنْ الْمُقَدَّمَاتِ ... إلخ) البيت.



القول المسلم

(٨١) - ثمّ نبّه على أنّ الاندراج الذي ذُكر في الصّغرى إنّما هو اندراج الحدّ الأصغر في الأكبر، بأن يثبت له أو ينسلب عنه - كما أشرنا إليه - فقال: (وَأَصْغَرُ) أي: والحدّ الأصغر وهو موضوع النتيجة كما ذكرنا (فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ) في الحكم بالأكبر سلباً وثبوتاً؛ لأنّ «الوسط» - وهو الحدّ المكرّر - يقتضي ذلك كما بيّده ما يأتي في شروط الإنتاج.

• وأدخل «الفاء» في خبر «أَصْغَرُ» لتقدير «أمّا»؛ أي: «وأمّا الأصغر فذاك إلخ»، ويحتمل أن تكون «الفاء» زائدة كما هو وارد على وجه القلّة.

• ثمّ الوسط إذا حقّق الإنتاج بأن اقتضى ثبوت الأكبر للأصغر أو سلّبه عنه، وذلك هو المعنى بـ«الاندراج» على ما قرّرنا من المعنى؛ لأنّ المطلوب هو إثبات الأكبر للأصغر أو سلّبه عنه، وعلى ذلك نبّه بقوله: (وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتَاكِجِ) أي: يُرمى به ولا يؤخذ من أجزاء المطلوب كما يؤخذ فيه الأصغر والأكبر.

القويسني

(٨١) - (وَأَصْغَرُ) صُرِفَ للضرورة (فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ) الأصغر مندرج في مفهوم الأكبر بسبب اندراجها في الأوسط كما تقدّم^(١).

(وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتَاكِجِ) أي: الحدّ الوسط وهو المكرّر في المقدمتين^(٢) يُترك عند الإنتاج، فهو كالألة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب، ويُترك عند حصوله^(٣).



(١) قوله: (كما تقدّم) أي: في قوله: «ليجب اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب»؛ أي: النتيجة «في أوسط الكبرى» كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَسَمٌ»، فإنّ الأصغر «إنسان» مندرج في «حَيَوَان».

(٢) قوله: (وهو المكرّر في المقدمتين) سواء كان موضوعاً أو محمولاً، أو مقدّماً أو تالياً.

(٣) قوله: (ويترك عند حصوله) أي: المطلوب.



القول المسلم

• وقد تقدّم أنّ الاندراج بين الأصغر والأكبر إنّما يظهر في الشّكل الأوّل، فيندرج في ثبوته له أو سلبه عنه، وأمّا في سائر الأشكال فيظهر فيها برّدّها للأوّل بعكس بعض المقدمات أو كليهما، أو عكس ترتيب المقدمتين ثمّ عكس النتيجة على ما يظهر في تحقيق الإنتاج بذلك الرّد، وأمّا حمل الاندراج على ثبوت الأكبر للأصغر ثبوتاً أو نفيّاً كما يبيّنه الحدّ الأوسط ففيه تكلف.

• ويتبيّن ما أشار إليه المؤلّف من بيان الحدود الثلاثة - أعني: الأصغر والأكبر والوسط -؛ بأن يُعلّم أنّ المطلوب الذي هو النتيجة - وهو الذي يُسمّى كما تقدّم: «دعوى» قبل الشروع في الاستدلال، و: «مطلوباً» بعد الشروع فيه، و: «نتيجة» بعد الفراغ منه -، لا بدّ فيه إن كان قضية حمليّة من موضوع ومحمول، فموضوعه هو الأصغر، ومحموله هو الأكبر، ويسمّى موضوع النتيجة: «أصغر»، والمحمول: «أكبر»؛ لأنّ الغالب كون المحمول أعمّ، والأعمّ أكبر؛ أي: أكثر أفراداً من الأخصّ.

- وحيث كان المطلوب هو إثبات ذلك المحمول لذلك الموضوع أو سلبه عنه، احتيج إلى سبب يُحقّق بينهما ذلك الثبوت أو ذلك النفي، وذلك السبب هو الوسط، فيضّم لكلّ منهما ثبوتاً أو نفيّاً حتّى يتحقّق به المدعى الذي هو المطلوب، فحينئذ يرمى به، فضمه للموضوع تتحقّق به قضية هي الصغرى لاشتمالها على الأصغر كما ذكرنا، وضمه للأكبر تتحقّق به قضية هي الكبرى لاشتمالها على الأكبر كما ذكرنا أيضاً.

• ويسمّى كلّ من الأصغر والأكبر والوسط: «حدّاً»؛ لأنّ كلّاً حدّاً؛ أي: طرف في إحدى المقدمتين مقدّماً أو مؤخّراً، فالحدود في أنفسها ثلاثة، وعند الضمّ تصير أربعة؛ لأنّ الحدّ الوسط يتكرّر فيحصل به عند التكرّر حدّان في القضيتين.

- مثلاً إذا حاولنا إثبات معنى قولنا: «العالم حادث»، فموضوع هذا المطلوب هو «العالم»، وهو الحدّ الأصغر، ومحموله «حادث» وهو الحدّ الأكبر، فإذا جلبنا الوسط وركّبناه مع «العالم» قلنا: «العالم أجرامٌ مُلازمةٌ للأغراض الحادثة» تحققت الصغرى، وإذا ركّبناه مع الأكبر قلنا: «وكلّ ما هو مُلازمٌ للحادث حادث» تحققت الكبرى، فإذا ضمّنا الكبرى إلى الصغرى قلنا: «العالم أجرامٌ مُلازمةٌ للأغراض الحادثة، وكلّ ما هو مُلازمٌ للحادث حادث»

القوليني



القول المسلم

أنتج الدليل المطلوب وهو: «العالمُ حادثٌ»؛ فقد ألغِيَ الوسط عند الإنتاج.

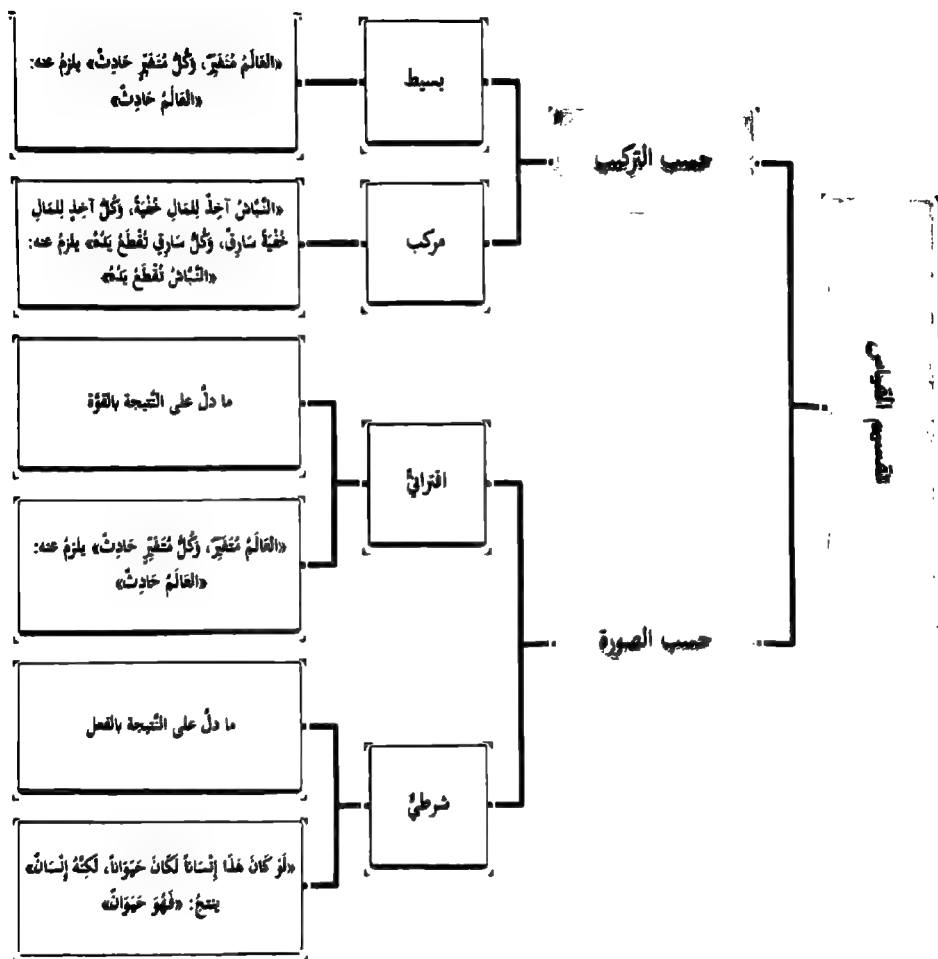
- وكذا في السلب، فإذا حاولنا إثبات قولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْجِزْمِ بِقَدِيمٍ»، قلنا: «الأجرامُ مُلَازِمَةٌ لِلْحَوَادِثِ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ لَازِمِ الْحَادِثِ بِقَدِيمٍ» ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْجِزْمِ بِقَدِيمٍ»، وألغِيَ الوسط، وعلى هذا فقيس.



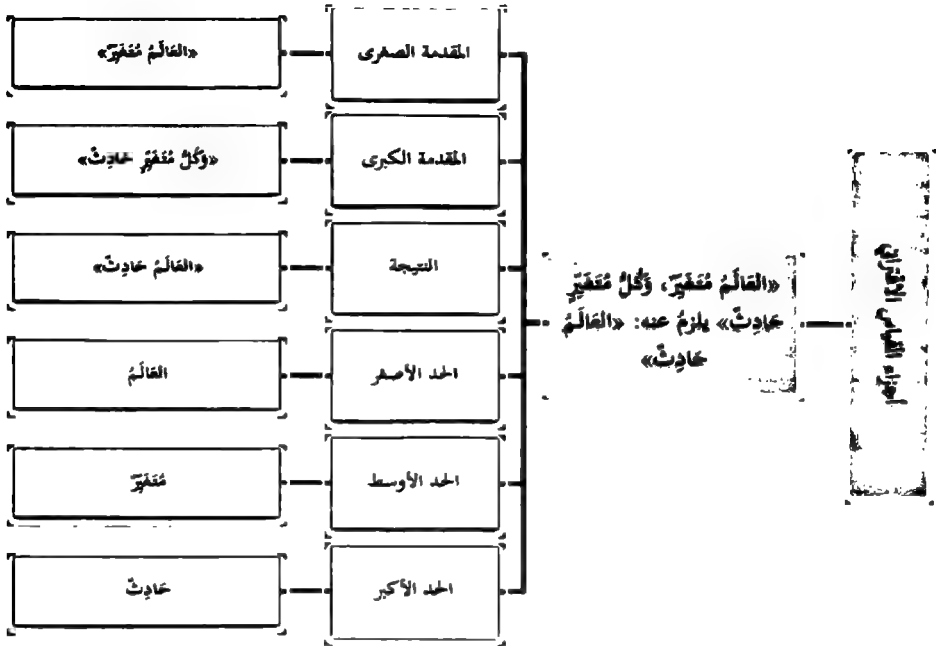
الفويسني



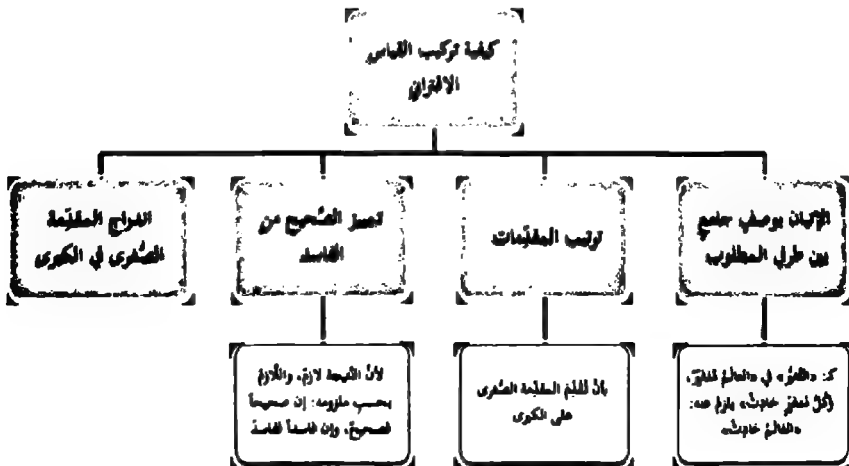
تقسيم القياس



أجزاء القياس الاقتراضي



كيفية تركيب القياس الاقتراضي





نَمَّ قَالَ :

(فَصْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)

- (٨٢) الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ
 - (٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ
 - (٨٤) وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ
 - (٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى
 - (٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ
 - (٨٧) وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ
 - (٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يُعَدَّلُ
- القول المسلم

[فَصْلٌ فِي الْأَشْكَالِ]

نَمَّ أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ الْاِقْتِرَانِيِّ فَقَالَ : (فَصْلٌ) فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ الْاِقْتِرَانِيِّ، وَهِيَ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ.

القويسني

(فَصْلٌ فِي الْأَشْكَالِ ^(١))

(٨٢ - ٨٣) - (الشَّكْلُ ^(٢) عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أَيِ : الْمُنَاطِقَةُ ، فَهُوَ عَامٌّ ^(٣) أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ . (يُطْلَقُ عَنْ) أَيِ : [عَلَى] هَيْئَةٍ ^(٤) (قَضِيَّتِي قِيَاسٍ ^(٥)) ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ) كَقَوْلِنَا : «الْإِنْسَانُ

(١) قوله : (فَصْلٌ فِي الْأَشْكَالِ) أَيِ : فِي ذِكْرِ الْأَشْكَالِ وَشُرُوطِهَا ، وَعَدَدِ ضَرْبِهَا الْمُنْتَجَةِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ ؛ أَيِ : مِنْ تَعْرِيفِ الشَّكْلِ وَالضَّرْبِ ، وَمِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : «وَتَتَّبِعُ النَّيْجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ» . . . إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ . اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص : ٤٦٩) .

(٢) قوله : (الشَّكْلُ . . . الْخ) هُوَ فِي اللَّغَةِ : يُطْلَقُ عَلَى هَيْئَةِ الشَّيْءِ . وَفِي الْاصْطِلَاحِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

(٣) قوله : (فَهُوَ عَامٌّ) أَيِ : بِحَسَبِ الْأَصْلِ .

(٤) قوله : (أَيِ : عَلَى هَيْئَةٍ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ فِي كَلَامِهِ مَجَازاً لُغَوِيًّا ، وَمَجَازاً بِالْحَذْفِ . اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص : ٤٦٩) .

(٥) قوله : (عَلَى هَيْئَةٍ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ) أَيِ : عَلَى الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ اجْتِمَاعِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى بِاعْتِبَارِ طَرَفِي الْمَطْلُوبِ مَعَ الْحَدِّ الْوَسْطِ . وَاحْتَرَزَ عَنْ : «قَضِيَّتِي غَيْرِ الْقِيَاسِ» ؛ كَمَا لَوْ قُلْتُ : «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ، وَكُلُّ قَرَسٍ صَاحِلٌ ، فَلَا يَسْتَيَانُ : «شَكْلًا» وَلَا «ضَرْبًا» . اهـ «مُلَوِّي» . انْظُرْ : «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص : ٤٦٩) .

(٨٢) الشُّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ

(٨٢ - ٨٨) - أقول: لفظ «فَضْلٌ» ساقطٌ في بعض النسخ.

● والشُّكْلُ يُطْلَقُ لَفْعًا: على هيئة الشيء.

ومعناه عند المناطق: هيئة قضيتي قياس.

ف«عن» في كلام المصنّف بمعنى «على»، وهناك مضافٌ محذوفٌ؛ أي: يُطْلَقُ على هيئة قضيتي قياسٍ من حيث اقتران الحدود فيه، لا من حيث السُّور؛ إذ بالنظر لذلك تُسمَّى أنواعُ القياس: ضُروبًا.

القول المسلم

(٨٢) - وعَرَّفَ مطلق الشُّكْلِ الصَّادِقَ على الأربعة بقوله: (الشُّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أي:

عند المناطق (يُطْلَقُ) أي: يُعَبَّرُ به (عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ) أي: من حيث إنهما قضيتان في كلٍّ منهما موضوعٌ ومحمولٌ، ولا يُشْتَرَطُ في تسمية مقدّمتي القياس شكلًا كونهما موجبتين أو إحداهما، ولا كونهما سالبتين أو إحداهما، ولو كانتا لا تخلوان عن ذلك، وأمّا تفصيلُ شكل المقدّمتين إلى الأربعة الآتية فإنّما هو كما يأتي باعتبار موضع الحدّ الوسط فيهما.

نعم؛ كلُّ شكلٍ من تلك الأربعة ينقسمُ باعتبار الإيجاب والسلب في مقدّمتيه والكلّيّة والجزئيّة فيهما إلى ضروبٍ يأتي قدرها.

القويسني

حَيَوَانٌ، وَالْحَيَوَانُ جِسْمٌ» فهية هاتين القضيتين تسمّى: «شكلًا»؛ أي: نوعاً خاصاً^(١) من القياس؛ (إذ) تعليليّة؛ أي: لأنّ (ذَاكَ) الذي اعتبر فيه الأسوار (بِالضَّرْبِ لَهُ يُنْشَأُ) أي: يسمّى: «ضرباً خاصاً من الشُّكْلِ».

فالقضيتان المتقدّمتان قريباً: «شكلٌ»، فإن سورتهما بالكلّيّة قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» كانا: «ضرباً خاصاً من الشُّكْلِ الأوّل»^(٢).

(١) قوله: (خاصاً) وجه الأخصيّة: اعتبارُ الأسوار فيه، بخلاف الشُّكْلِ.

(٢) قوله: (كان ضرباً خاصاً من الشُّكْلِ الأوّل) لأنّه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا مُساويين ماصداقاً؛ بمعنى أنّ كلَّ ما يصلح أن يكون ضرباً يصلح لأن يكون شكلًا وبالعكس. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٤٧٠).



(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
(٨٤) وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ

القول المسلم

(٨٣) - وعلى هذا نبه بقوله: (مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْتَبَرَ) فيه (الأسوار، إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ) أي: ويتحقق الشكل بمجرد وجود مقدمتين مركبتين من الحدود الثلاثة السابقة من غير اعتبار الأسوار؛ إذ اعتبارها فيما هي فيه يُشارُ إليه بالضروب، بمعنى أن ما فيه تلك الأسوار يُسمى باعتبارها ضرباً؛ أي: نوعاً من الشكل.

واستغنى عن ذكر الإيجاب والسلب بذكر الأسوار؛ لأن الأسوار منها ما هو للإيجاب ومنها ما هو للسلب، فالأسوار تدلُّ على الكيفية وعلى الكمية. وإنَّما سُمِّيت قضيَّتا القياس مقدمتين - كما تقدَّم -؛ لتقدمهما على النتيجة.

(٨٤) - ثمَّ أشار إلى تقسيم الشكل إلى أربعة أقسام كما ذكرنا، وإلى مراتب تلك الأربعة فقال: (وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ) أي: ولمقدمتي القياس فأكثر (أَشْكَالٌ فَقَطْ، أَرْبَعَةٌ) أي: أربعة أشكال فقط، لا زائد عليها.

وإطلاق الجمع على اثنتين فأكثر موجود وإن قلَّ كما هنا، وتقسيم الشكل إلى الأربعة يكون (بِحَسَبِ) موضع (الحدِّ الوسط) من المقدمتين.

فإن كان الوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فذلك هو الشكل الأول، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث، وإن كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى عكس الأول فهو الرابع.

القويسني

(٨٤) - (وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ) اسم فعل بمعنى: «انته»؛ مقدَّم من تأخير.

(أَرْبَعَةٌ) بلا زيادة عليها، وهذه الأشكال الأربعة تحصل من القياس (بِحَسَبِ) تكرار (الحدِّ الوسط^(١)) فيه.

(١) قوله: (بِحَسَبِ تكرار الحدِّ الوسط) لأن المكرر يلغى ويترك عند الإنتاج؛ لأن الحدَّ الوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، فهو الشكل الأول، كقولنا: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ... إلخ».

(٨٥) حَمَلَ بِصُغْرَى وَضَعَهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
(٨٦) وَحَمَلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أَلِفَ

• وأنواع الشَّكْلِ أربعة؛ لأنَّ الحدَّ الوسط :

١ - إن كان محمولاً في الصُّغْرَى موضوعاً في الكبرى فهو الشَّكْلِ الْأَوَّلُ؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

٢ - وإن كان محمولاً في القَضِيَّتَيْنِ فهو الثَّانِي؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْقَدِيمِ بِمُتَغَيِّرٍ».

٣ - وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثَّالِثُ؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، الْعَالَمُ حَادِثٌ».

القول المسلم

(٨٥) - وإلى هذا أشار بقوله: (حَمَلَ بِصُغْرَى) القياس، و(وَضَعَهُ) أي: مع وضعه (بِكُبْرَى)؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، فـ«الْحَيَوَان» وهو الحدُّ المكرَّرُ، له حَمْلٌ بِالصُّغْرَى وَوَضْعٌ بِالْكُبْرَى كما رأيت، فهذا القياس الَّذِي حصل فيه للحدِّ الأوسط ما دُكِرَ (يُدْعَى) أي: يُسَمَّى (بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى) أي: يُعْلَمُ بتلك التَّسْمِيَةِ، وسيأتي وجه تقدُّمه أولاً، كَوَجْه كَوْنِ الثَّانِي ثَانِيًا، والثَّالِثُ ثَالِثًا، والرَّابِعُ رَابِعًا.

(٨٦) - (وَ) إمَّا أَنْ يَكُونَ (حَمَلُهُ فِي الْكُلِّ) أي: فِي كُلِّ مَنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، فـ«الْحَيَوَان» الَّذِي هُوَ الْهَدُّ الْأَوْسَطُ مَحْمُولٌ فِي الْفَوَيْسِي

(٨٥) - (حَمَلَ بِصُغْرَى، وَضَعَهُ بِكُبْرَى) أي: حَمَلَ الْهَدُّ الْوَسْطَى فِي الصُّغْرَى، وَوَضَعَهُ فِي الْكُبْرَى كَالْمَثَالِ الْمَتَقَدِّمِ^(١) قَرِيبًا؛ (يُدْعَى بِ: شَكْلِ أَوَّلٍ، وَيُدْرَى) أي: يَسْمَى عِنْدَهُم بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ.

(٨٦) - (وَحَمَلُهُ فِي الْكُلِّ^(٢) ثَانِيًا عُرِفَ) أي: حَمَلَ الْهَدُّ الْوَسْطَى فِي كُلِّ مَنِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى عُرِفَ عِنْدَهُم بِ: «الشَّكْلِ الثَّانِي»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ^(٣)»، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ.

(١) قوله: «كَالْمَثَالِ الْمَتَقَدِّمِ» وهو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، ومثله: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» ينتج: «العَالَمُ حَادِثٌ».

(٢) قوله: (وَحَمَلُهُ فِي الْكُلِّ) أي: إِنْ كَانَ الْهَدُّ الْوَسْطَى مَحْمُولًا فِي الْقَضِيَّتَيْنِ فَهُوَ الثَّانِي. اهـ «دمهوري».

(٣) قوله: (كقولنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ) ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، ومثله: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْقَدِيمِ بِمُتَغَيِّرٍ»، ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ بِقَدِيمٍ». اهـ «دمهوري».



(٨٧) وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ

٤ - وإن كان عكس الأول، بأن كان الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، فهو الرابع؛ كقولنا: «الْمُتَغَيِّرُ حَادِثٌ، الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ».

• واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتَّمثِيل بالحروف؛ كقولهم في الضرب الأول من الشَّكْلِ الأول: كلُّ «ج ب»، وكلُّ «ب أ»، مكان: «كلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»؛ فصداً للاختصار، وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمواد للإيضاح، وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو: «كُلُّ صَلَاةٍ عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ تَقْتَرِفُ إِلَى النَّبَةِ»؛ للاختصار؛ أي: التوسط.

القول المسلم

كِلَا المَقْدَمَتَيْنِ وإن كان منفياً في الثانية، فهذا القياس الذي كان فيه الحد الأوسط محمولاً في المَقْدَمَتَيْنِ معاً (ثانياً حُرْف) أي: عُرِفَ بِتَسْمِيَتِهِ ثانياً.

(و) إمّا أن يكون له (وَضْعُهُ) أي: وَضَعَ (فِي الْكُلِّ) أي: فِي كُلٍّ مِنَ المَقْدَمَتَيْنِ، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، ف«الْإِنْسَانُ» وهو الحد الأوسط موضوعٌ فيهما معاً، فهذا القياس الذي كان فيه الوسط موضوعاً في كِلَا المَقْدَمَتَيْنِ (ثالثاً أَلِف) أي: أَلِفَ وَعُرِفَ بِتَسْمِيَتِهِ ثالثاً.

(٨٧) - (و) أمّا (رَابِعُ الْأَشْكَالِ) فهو (عَكْسُ الْأَوَّلِ) في مكان الحد الأوسط؛ لأنّه في الأول محمولٌ في الصغرى موضوعٌ في الكبرى، وفي الرابع موضوعٌ في الصغرى محمولٌ في الكبرى، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، ف«الْإِنْسَانُ» موضوعٌ في الصغرى محمولٌ في الكبرى، وهو الحد الأوسط، وذلك عكس الأول، فهو الرابع.

فهذه أشكالٌ أربعةٌ تساوت في وجود الحد الأوسط واختلفت في مكانه، (وَهِيَ عَلَى) هذا القويضي

(وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ) ^(١) ثالثاً أَلِف) أي: وَضَعَ الحد الأوسط في كُلٍّ مِنَ الصَّغْرَى والكبرى يسمى عندهم: «الشَّكْلُ الثَّالِثُ»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ^(٢).

(٨٧) - (وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ) ^(٣) أي: والشَّكْلُ الرَّابِعُ هو عكس الشَّكْلِ الأول،

(١) قوله: (وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ) أي: إن كان الحد الأوسط موضوعاً في القضيّتين فهو الثالث.

(٢) قوله: (كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»)، ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، ومثل ذلك: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، الْعَالَمُ حَادِثٌ»، ينتج: «الْمُتَغَيِّرُ حَادِثٌ».

(٣) قوله: (وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ) أي: إن كان الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الرابع.



• وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب؛ فالأول أكملها، ويليه الثاني . . . إلخ.
فإن وُجدَ قياسٌ ليس على هيئةٍ من هذه الهيئات الأربع فنَظَّمُهُ فاسدٌ؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَالٌ»، فقوله فيما يأتي: «وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ» تكرر مع هذه؛ لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

• ثم إنَّ كُلَّ شَكْلٍ من هذه الأشكال الأربعة يُتَصَوَّرُ فيه سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً؛ لأنَّ لكلٍّ من مُقَدِّمَتَيْهِ باعتبار الكَلْبَةِ والجزئية والإيجاب والسلب أربعة أحوالٍ، وكلُّ حالةٍ من حالات الأولى تُؤَخَّذُ مع أربع حالات الثانية، وليست كلها منتجةً،
القول المسلم

(التَّرتِيبُ) المذكور في النَّظْمِ (فِي التَّكْمِلِ) فالأول أكملها، ولذلك سُمِّيَ أولاً لأنه أكمل، فاستحقَّ أن يكون في المرتبة الأولى وضعاً وتسميةً، وكمالاً من وجهين:

أحدهما: سهولة إدراك إنتاجه، فإذا قيل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، أنتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، بلا تكلف في إدراك وجه الإنتاج، وذلك أنَّ الوسط صادق في الصُّغرى على الأصغر، وقد حُكِمَ على جميع ما يصدَّقُ عليه في الكبرى، ومن جملة ما يصدَّقُ عليه: الأصغر، فيُعلَمُ أنَّ حُكْمَ الكبرى ثابتٌ للأصغر؛ سواءً كان ذلك الحكم ثبوتاً كما في المثال، أو كان سلباً القويسني

فيكون الحدُّ الوسط^(١) فيه موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»^(٢).

(وهي عَلَى التَّرتِيبِ فِي التَّكْمِلِ) أي: وهذه الأشكال الأربعة على الترتيب في الأكملية، فأكملها الأول^(٣)، ثم الثاني^(٤)، ثم الثالث، ثم الرابع؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ أَوْضَحُ في الإنتاج ممَّا بعده.

(١) قوله: (فيكون الحدُّ الوسط . . . إلخ) كقولنا: «التَّغْيِيرُ حَادِثٌ، وَالْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» نتيجة: «العَالَمُ حَادِثٌ».

(٢) قوله: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» نتيجة ذلك: «كُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» أو: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٣) قوله: «فأكملها الأول» ويسمى: «الكمال»؛ لأنَّ المنتج للمطالب الأربعة: الموجبة الكلِّية والجزئية، والسالبة الكلِّية والجزئية. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٧٢).

(٤) قوله: (ثم الثاني)؛ لأنَّه أقرب الأشكال الباقية إليه؛ لمشاركته إِيَّاهُ في صفراءِ الَّتِي هي أشرف المقدمتين، ثم الثالث؛ لأنَّ له قُرْباً ما إليه؛ لمشاركته إِيَّاهُ في أَحْسَنِ المقدمتين، بخلاف الرَّابِعِ، فلا قُرْبَ له أصلاً؛ لمخالفته إِيَّاهُ فيهما، وتبعده عن الطَّلِعِ جُلداً. اهـ «ملوي».

ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثلاثة، فإنَّها موجودةٌ فيه بطريق الإشارة . . . إلخ ما ذَكَرَ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٧٣).



القول المسلم

كما لو قلت بدلاً عن الكبرى: «وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، وَتُبُوتُ حُكْمِ الْكِبَرَى لِلْأَصْغَرِ هُوَ
مَعْنَى النَّتِيجَةِ، وَلِظَهْوَرِ إِنْتَاجِهِ يَسْمَى النَّظْمُ الْكَامِلُ.

وثانيهما: إِنْتَاجُهُ لِلْمَطَالِبِ الْأَرْبَعَةِ؛ أَعْنِي: الْإِيجَابَ الْكَلِّيَّ، وَالسَّلْبَ الْكَلِّيَّ، وَالْإِيجَابَ
الْجَزْئِيَّ، وَالسَّلْبَ الْجَزْئِيَّ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْكَالِ كَذَلِكَ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي شُرُوطِ الْإِنْتَاجِ.

● وَوَلِيَهُ الثَّانِي لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي الصُّغْرَى الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ مِنَ الْكِبَرَى؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْحَدِّ
الْأَصْغَرِ الَّذِي هُوَ أَرْفَعُ مِنَ الْحَدِّ الْأَكْبَرِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْحَدُّ الْأَصْغَرُ أَرْفَعًا؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُ النَّتِيجَةِ،
وَالْمَوْضُوعُ مَوْصُوفٌ وَذَاتٌ غَالِبًا، وَالْمَحْمُولُ وَصْفٌ وَعَرَضٌ غَالِبًا، وَالذَّاتُ وَالْمَوْصُوفُ أَشْرَفُ
مِنَ الْوَصْفِ وَالْعَارِضِ.

وَلِأَنَّهُ يُنْتَجُ السَّلْبُ الْكَلِّيُّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ مِنَ الْإِيجَابِ الْجَزْئِيِّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ مَا يُنْتَجُهُ
الثَّالِثُ، وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنَ الثَّالِثِ فِي ظَهْوَرِ الْإِنْتَاجِ، فَإِذَا قِيلَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَلَا شَيْءٌ مِنَ
الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» أُنتَجَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ أَمَّا بَعْكَسُ الْكِبَرَى فَقَطْ كَنَفْسِهَا فَتَعُودُ
لِلأَوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا بِمِلَاحِظَةِ أَنَّ الْأَصْغَرَ اسْتَلْزَمَ اثْبَاتَ الشَّيْءِ وَالْأَكْبَرَ اسْتَلْزَمَ نَفْيَهُ، وَذَلِكَ
الشَّيْءُ هُوَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ، فَتَنَافَى اللَّزَامَانِ لِلْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، فَيَكُونَانِ مُتَنَافِيَيْنِ، فَيُنْفَى أَحَدُهُمَا
عَنِ الْآخَرِ، وَهُوَ مَعْنَى النَّتِيجَةِ فِي الْمِثَالِ، وَلَوْ كَانَتِ الصُّغْرَى هِيَ اسْتَلْزَامُ الْأَصْغَرِ السَّلْبَ
وَالْأَكْبَرِ الثُّبُوتَ تَنَافًيًا أَيْضًا.

● وَوَلِيَّ الثَّالِثِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ فِي الْكِبَرَى لِلنَّظْمِ الْكَامِلِ، بِخِلَافِ الرَّابِعِ، فَلَا يُوَافِقُهُ
فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَقْدَمَتَيْنِ، وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي الْإِنْتَاجِ مِنَ الرَّابِعِ؛ إِذْ إِنْتَاجُهُ بَعْكَسُ صُغْرَاهُ فَيَعُودُ
لِلأَوَّلِ، بِخِلَافِ الرَّابِعِ، أَوْ بِمِلَاحِظَةِ أَنَّ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ فِي إِيْجَابِ الْمَقْدَمَتَيْنِ تَلَاقِيَا فِي الْأَوْسَطِ
فَنَبَتْ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ، وَتَلَاقَى سَلْبُ الْأَكْبَرِ مَعَ ثُبُوتِ الْأَصْغَرِ فِيهِ عِنْدَ عَدَمِ إِيْجَابِهِمَا، فَيَنْسَلِبُ
الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصْغَرِ، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى النَّتِيجَةِ فِيهِ، فَلَمْ يَبْقَ لغيره إِلَّا الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ.

● وَلِبُعْدِ الرَّابِعِ وَصُعُوبَةِ إِنْتَاجِهِ اسْقَظَهُ بَعْضُ الْأَقْدَمِينَ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ إِسْقَاطًا لِكُلْفَةِ
التَّأَمُّلِ فِي وَجْهِ إِنْتَاجِهِ.

بلِ الْمُتَجِّ مِنْهَا مَا وَجَدَ فِيهَا الشَّرْطُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ:

..... أَمَّا الْأَوَّلُ

● (٨٨)

(٨٩) فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صُغَرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُتُبَرَاهُ
(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُتُبَرَى لَهُ شَرْطُ وَقَعِ
(٩١) وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغَرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِخْدَاهُمَا
(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَتَبِينَ
(٩٣) صُغَرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُتُبَرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

القول المسلم

(٨٨ - ٨٩) - وَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّ كُلَّ شَكْلِ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ وَالْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، نَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّكْلُ كَذَلِكَ فَهُوَ فَاسِدٌ، فَقَالَ: (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ) أَي: وَحَيْثُ عُدِلَ؛ أَي: مِمَّا فِي نِظْمِ الشَّكْلِ عَمَّا ذُكِرَ، وَذَلِكَ بَانَ لَا يُذَكَّرُ فِيهِ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، (فَ) ذَلِكَ الشَّكْلُ (فَاسِدُ النِّظَامِ) أَي: فَاسِدٌ فِي نِظْمِهِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ مَوْضِعُ النَّتِيجَةِ أَوْ مَحْمُولُهَا، كَمَا لَوْ أَرَدْنَا إِيْتَاجَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ» وَلَمْ يُذَكَّرْ أَحَدُهُمَا فِي النِّظْمِ فَهُوَ فَاسِدٌ.

● هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِ؛ إِلَّا أَنَّ التَّنْبِيهَ عَلَى هَذَا مِمَّا يُسْتَغْنَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ أَحَدُ الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ لَا إِيْتَاجَ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ هَذَا الْكَلَامُ بَعْدَ ذِكْرِ شَرْطِ الْإِيْتَاجِ لِيَعْلَمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِيْتَاجِ إِذَا انْتَفَى فَلَا إِيْتَاجَ قَطْعًا، وَلَكِنَّ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا يُغْنِي عَنْهُ ذِكْرُ شَرْطِ الْإِيْتَاجِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا انْتَفَى انْتَفَى الْمَشْرُوطُ.

القوليسني

(٨٨ - ٨٩) - (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ) أَي: وَحَيْثُ يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا التَّرْتِيبِ^(١)؛ بَانَ لَمْ يَتَكَرَّرَ الْحَدُّ الْوَسْطُ، (فَ) الْقِيَاسُ (فَاسِدُ النِّظَامِ)^(٢) كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ قَرَسٍ صَهَالٌ»، بَلْ لَا يَسْمَى قِيَاسًا؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُمْ مَا اسْتَلْزَمَ النَّتِيجَةَ، وَهَذَا لَا نَتِيجَةَ لَهُ؛ لِعَدَمِ تَكَرُّارِ وَسْطِ فِيهِ.

(١) قَوْلُهُ: (عَنْ هَذَا التَّرْتِيبِ) أَي: عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ.

(٢) قَوْلُهُ: (فَالْقِيَاسُ فَاسِدُ النِّظَامِ) فِيهِ إِظْهَارٌ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ لِأَجْلِ النِّظْمِ. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ٤٧٥).



(٨٩) فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُتْبَرَاهُ

(٨٩) - أقول:

• يُشْتَرَطُ لِإِنْتِاجِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ شَرْطَانِ:

الأوّل: أَنْ تَكُونَ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً؛ سِوَاءَ كَانَتْ كُلِّيَّةً أَوْ جَزِئِيَّةً.

والثاني: أَنْ تَكُونَ الْكِبْرَى كُلِّيَّةً؛ سِوَاءَ كَانَتْ مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً.

• وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ حَالَتِي الْأُولَى فِي حَالَتِي الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ الضَّرْبُ الْمُنْتَجَةُ مِنْ

هَذَا الشَّكْلِ:

١ - الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مُوجِبَتَانِ وَكُلَّتَانِ، وَالنَّتِيجَةُ: مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ،

وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» يَنْتُجُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ».

القول المسلم

• وَلَمَّا كَانَ كُلُّ شَكْلٍ تَنَعَّقَدُ فِيهِ سِتَّةُ عَشَرَ ضَرْباً بِاعْتِبَارِ السُّورِ الْكُلِّيِّ وَالْجَزِئِيِّ وَالسَّلْبِيِّ

وَالْإِيجَابِيِّ فِي مَقْدَمَتَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ»، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا

يَنْتُجُ مِنْ تِلْكَ الضَّرُوبِ وَمَا لَا يُنْتُجُ، بِإِدْنِائِهِ بِشَرْطِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَالَ:

(أَمَّا) الشَّكْلُ (الأوّل) فَتَنَعَّقَدُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ سَائِرِ الْأَشْكَالِ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً؛ لِأَنَّ الْقَضَايَا

ثَمَانِيَةٌ: الْكُلِّيَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ، وَالْجَزِئِيَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ، وَالْمَهْمَلَةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ، وَالشَّخْصِيَّةُ

مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ.

الفويسني

• ثُمَّ شَرَعَ فِي شُرُوطِ إِنْتِاجِ الْأَشْكَالِ مُبْتَدِئاً بِالْأَوَّلِ، فَقَالَ: (أَمَّا) الشَّكْلُ (الأوّل) فَشَرْطُهُ^(١)

أَيُّ: شَرْطُ إِنْتِاجِهِ (الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ) كُلِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ جَزِئِيَّةً، (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُتْبَرَاهُ) مُوجِبَةٌ

أَوْ سَالِبَةٌ، فَيَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ^(٢) أَرْبَعُ صُورٍ مِنْ ضَرْبِ الْمَوْجِبَتَيْنِ^(٣) الصُّغْرَيَيْنِ فِي الْكُلِّيَّتَيْنِ^(٤)

الْكِبْرَتَيْنِ؛ فَضَرْبُهُ الْمُنْتَجَةُ أَرْبَعَةٌ:

١ - الأوّل: مِنْ مُوجِبَتَيْنِ كُلَّتَيْنِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وَالنَّتِيجَةُ:

مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَهِيَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

(١) قَوْلُهُ: (فَشَرْطُهُ... إلخ) أَيُّ: يُشْتَرَطُ لِإِنْتِاجِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ شَرْطَانِ:

الأوّل: أَنْ تَكُونَ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً؛ سِوَاءَ كَانَتْ كُلِّيَّةً أَوْ جَزِئِيَّةً. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكِبْرَى كُلِّيَّةً؛ سِوَاءَ كَانَتْ مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً.

(٢) قَوْلُهُ: (لِيَحْصُلَ مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ: فَالْحَاصِلُ مِنْ ذَلِكَ... إلخ.

(٣) قَوْلُهُ: (الْمَوْجِبَتَيْنِ) كُلِّيَّةٌ أَوْ جَزِئِيَّةٌ.

(٤) قَوْلُهُ: (فِي الْكُلِّيَّتَيْنِ) مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ.



٢ - الضَّرْبُ الثَّانِي: كَلَّتَانِ والكبرى سَالِبَةٌ، وَالتَّيْجَةُ: سَالِبَةٌ كَلَّتِيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» يَنْتُجُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

إِلَّا أَنَّ الْمُهِمْلَةَ يُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا فِي الضَّرْبِ بِالْجَزْئِيَّةِ بِقَسَمِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجَزْئِيَّةِ، وَتُسْتَغْنَى عَنِ الشَّخْصِيَّةِ بِقَسَمِهَا بِالْكَلَّتِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا كَهَيِّ فِي عَدَمِ احْتِمَالِ زِيَادَةِ مَوْضُوعِهَا عَلَى الْمَحْمُولِ؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ مَوْضُوعَ الْكَلَّتِيَّةِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ الْمَحْمُولِ فَتَسُدُّ مَسَدَ الْكَلَّتِيَّةِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ كُبْرَى فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ» فَيَنْتُجُ: «هَذَا قَائِمٌ»، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْدُرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْأَشْكَالِ، فَيُسْتَغْنَى عَنْهَا بِالْكَلَّتِيَّةِ.

فَإِذَا كَانَ مَا يُعْتَبَرُ فِي الضَّرْبِ أَرْبَعَ قَضَايَا وَهِيَ: الْكَلَّتِيَّةُ الْمَوْجِبَةُ، وَالْكَلَّتِيَّةُ السَّالِبَةُ، وَالْجَزْئِيَّةُ الْمَوْجِبَةُ، وَالْجَزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ، فَنَفَرَضُ كُلَّ وَاحِدٍ صُغْرَى، وَتُعَرَضُ عَلَيْهَا تِلْكَ الْأَرْبَعُ كُبْرَيَاتٍ، فَتَنْعَقِدُ بِسَبَبِ ذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً فِي كُلِّ شَكْلٍ، مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ.

(فَسَرُّطُهُ) أَي: فَشَرَطُ إِنتَاجِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الضَّرْبِ (الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ) أَي: تَكُونُ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً؛ سِوَاءَ كَانَتْ جَزْئِيَّةً أَوْ كَلَّتِيَّةً، فَلَوْ كَانَ صُغْرَاهُ إِحْدَى السَّالِبَتَيْنِ فَلَا إِنتَاجَ. (وَأَنْ تَرَى كَلَّتِيَّةً كُبْرَاهُ) أَي: وَأَنْ تَكُونَ كِبْرَاهُ كَلَّتِيَّةً؛ سِوَاءَ كَانَتْ مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً، فَلَوْ كَانَتْ كُبْرَاهُ إِحْدَى الْجَزْئِيَّتَيْنِ فَلَا إِنتَاجَ.

● وَمُفْتَضَى هَذَا الشَّرْطِ أَنْ لَا يَنْتُجَ مِنْ تِلْكَ الضَّرْبِ السِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً إِلَّا أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّا شَرَطْنَا إِيْجَابَ الصُّغْرَى، فَإِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى سَالِبَةً كَلَّتِيَّةً لَمْ يَنْتُجَ مَعَ الْأَرْبَعِ كُبْرَيَاتٍ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ.

● وَيدْخُلُ فِيْمَا ذُكِرَ السَّلْبُ الصَّرِيحُ وَالسَّلْبُ الضَّمْنِيُّ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ وَحْدَهُ صَاحِبُكَ»،

القويسني

٢ - الثَّانِي: مِنْ مُوجِبَةٍ كَلَّتِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كَلَّتِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، وَالتَّيْجَةُ: سَالِبَةٌ كَلَّتِيَّةٌ^(١) وَهِيَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٣ - الثَّالِثُ: مِنْ مُوجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجِبَةٍ كَلَّتِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، وَالتَّيْجَةُ: مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ وَهِيَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(١) قَوْلُهُ: (وَالْتَّيْجَةُ: سَالِبَةٌ كَلَّتِيَّةٌ) وَأَمَّا كَانَتِ التَّيْجَةُ سَالِبَةً فِي الثَّانِي وَالرَّابِعِ، وَجَزْئِيَّةً فِي الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ أَيْضاً لِأَنَّ التَّيْجَةَ تَنْتُجُ الْمَقْدَمَيْنِ فِي الْجَنَةِ وَهِيَ: السَّلْبُ وَالْجَزْئِيَّةُ، وَوَجْهُ تَرْتِيبِ هَذِهِ الضَّرْبِ مَذْكُورٌ فِي الْمَطُولَاتِ. وَقَدْ أَنْتَجَ هَذَا الشَّكْلَ الْمَطَالِبَ الْأَرْبَعِ، وَبِهَذَا كَانَ أَفْضَلَ الْأَشْكَالِ.



٣ - الضَرْبُ الثَّالِثُ: مُوجِبَتَانِ وَالْكِبْرَى كُلِّيَّةٌ، وَالنَّتِيجَةُ: مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» يَتَنَجُّ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَسَّاسٌ».

القول المسلم

وَكُلُّ ضَاحِكٍ حَيَوَانٌ» يَتَنَجُّ: «الْإِنْسَانُ وَخَدَهُ حَيَوَانٌ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ.

وَأَمَّا لَمْ يُتَنَجَّ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الصُّغْرَى عَلَى أَنْ يَكُونَ لَفْظُ «وَخَدَهُ» قِيداً فِي الْمَوْضُوعِ: «لَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ الْإِنْسَانِ بِضَاحِكٍ»، وَهِيَ قَضِيَّةٌ سَالِبَةٌ لَا تُتَنَجُّ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَلِذَلِكَ بَطْلُ إِتْنَاجُهَا، وَلَوْ كَانَ «وَخَدَهُ» قِيداً فِي الْمَحْمُولِ أُنْتَجَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ «وَخَدَهُ» إِنْ كَانَ قِيداً فِي الْمَوْضُوعِ كَانَ الْمَعْنَى: «الْإِنْسَانُ لَا غَيْرُهُ ضَاحِكٌ»، فَيَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي زَاوِيَةِ الْإِهْمَالِ لِصِيرُورَةِ الْقَصْدِ إِلَى: «لَيْسَ غَيْرُ الْإِنْسَانِ ضَاحِكاً»؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «لَا غَيْرُ الْإِنْسَانِ ضَاحِكٌ» فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ قَضِيَّةٌ سَالِبَةٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ تُكَلِّفُ فِي إِدْخَالِ «الْإِنْسَانِ» فِي الْحُكْمِ لَفْظاً وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى: «ضَاحِكٌ وَخَدَهُ».

فَإِنْ كَانَ «وَخَدَهُ» قِيداً فِي الْمَحْمُولِ الَّذِي هُوَ الْوَسْطُ، أُنْتَجَ: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَذِهِ مِنَ الْأَعَالِيطِ بِإِدْخَالِ غَيْرِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ.

وَبَعْدَ كَوْنِ الصُّغْرَى إِحْدَى الْمَوْجِبَتَيْنِ فَقَدْ شَرَطْنَا أَنْ تَكُونَ الْكِبْرَى كُلِّيَّةً، فَإِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُتَنَجَّ مَعَ كِبْرَى جَزْئِيَّةٍ سَالِبَةٍ، وَلَا مَعَهَا جَزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ، فَهَذَا اثْنَانِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً لَا تُتَنَجَّ مَعَ كِبْرَى جَزْئِيَّةٍ مُوجِبَةٍ، وَلَا مَعَهَا جَزْئِيَّةٌ سَالِبَةٌ، فَهَذَا اثْنَانِ آخِرَانِ تُضَمُّ إِلَى الثَّمَانِيَةِ الَّتِي تَتَعَقَّدُ فِي الصُّغْرَى بَيْنَ السَّالِبَتَيْنِ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنِي عَشَرَ، فَتَبْقَى أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّتَّةِ عَشَرَ مُتَنَجَّةً، وَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُمَثِّلَ بِهَا جَمِيعاً عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، ثُمَّ نَخْتُمُهَا بِالْمُتَنَجِّ.

● وَاعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْفِرِّ اصْطَلَحُوا فِي تُمَثِيلِ الْقَضَايَا عَلَى أَنْ يُعْبَرُوا عَنِ الْمَوْضُوعِ بِحُرُوفِهِ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ، وَعَنِ الْمَحْمُولِ كَذَلِكَ، فَيَقُولُونَ مَثَلًا: «كُلُّ (ج ب)»، وَيُزِيلُونَ ذَلِكَ مَرَّةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَقَصْدُهُمْ بِذَلِكَ الْإِخْتِصَارُ مَعَ إِسْقَاطِ كُلْفَةِ تَطَلُّبِ مَوَادِّ الْقَضَايَا الصَّادِقَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَمَعَ دَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مَخْصُوصٌ بِمَا دُوَّ قَضِيَّةٌ دُونَ أُخْرَى، وَنَعْنِي

القول مسلمي

٤ - الرَّابِعُ: مِنْ مُوجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ صَغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كِبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، وَالنَّتِيجَةُ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ وَهِيَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».

٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية، والنتيجة: سالبة جزئية؛
 كقولنا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

بـ «مادة القضية»: معناها في نفس الأمر، ونحن تركنا ذلك الاصطلاح في أمثلة هذا الشرح دفعاً للتغريب وارتكاباً للتقريب.

● فلنبداً بسؤالب الصغرى: فالصغرى السالبة الكلية:

- مع الكلية الموجبة كقولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ» فلا ينتج:
 «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» الذي هو مقتضى وجود السلب؛ لأنَّ النتيجة تتبع الأخص كما يأتي.

- ومع الموجبة الجزئية كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَبَعْضُ الْحَجَرِ جِسْمٌ»
 فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

- ومع الكلية السالبة كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ»
 فلا ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

- ومع الجزئية السالبة كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ»
 فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ» الذي هو حقُّ النتيجة؛ لأنها تتبع الأخص حيث كان.

فهذه أربعة في الصغرى الكلية السالبة، ولو بدلناها بجزئيتها وركبتها مع تلك الكبريات لم ينتج أيضاً؛ لأنَّ الكلية إذا لم تنتج فالجزئية أخرى؛ لأنَّ ما لا ينتجُه الأخص لا ينتجُه الأعم، وذلك ظاهرٌ.

● وأما مُوجبات الصغرى مع جزئيات الكبرى: فالكلية الموجبة الصغرى:

- مع الكبرى الجزئية الموجبة كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ» فلا ينتج:
 «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ».

- ومع الكبرى الجزئية السالبة كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ»
 فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ» الذي هو حقُّ الإنتاج؛ لأنَّ النتيجة تتبع الأخص.

القويسني

- وخرج به اشتراط إيجاب الصغرى: ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية، فلا إنتاج لها مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانية كلها عقيمة.



فقد أنتج هذا الشَّكْلُ المطالبَ الأربعة، وبهذا كان أفضلَ الأشكال.

القول المسلم

ولو بدلت الصُّغرى بجزئياتها في الضَّريين قلت: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ يَنَاطِقُ» لم ينتج أيضاً؛ لأنَّ ما تُنتِجه الكبرى مع الكلِّية التي هي أخصُّ لا تُنتِجه مع الجزئية؛ إذ النتيجة لازمة، وما لا يلزم الأخصُّ لا يلزم الأعم.

• هذا تمامُ الكلام على الضُّروب العقيمة، وقد بيَّنا عدم إنتاجها بعدم استلزامها للنتيجة في تلك الموادِّ مع صحَّة الموادِّ نفسها، فيُعلم أنَّ النتيجة لا تستلزمها ولو سلِّمت بنفسها، وما لا تلزمه النتيجة إذا سلِّم عقيم.

• وأما الضُّروبُ المُنتجة الأربعة:

١ - فأولُّها: ما كانت صغراه موجبةً كليَّةً مع مثلها، يُنتِج موجبةً كليَّةً، وهي أشرف القضايا لكلَّيتها وإيجابها؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» فينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

٢ - وثانيها: ما كانت صغراه موجبةً كليَّةً، مع سالبةً كليَّةً؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» فينتج سالبةً كليَّةً وهي: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وهي أشرف من الجزئية وإن كانت موجبة؛ لأنَّ السَّلب الكليَّ أنفع وأزيدُ علماً من الإثبات الجزئي، ولذلك وَلِيَ الأوَّل.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه موجبةً جزئيةً مع موجبةً كليَّةً؛ كقولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج موجبةً جزئيةً وهي: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

٤ - ورابعها: ما كانت صغراه موجبةً جزئيةً أيضاً مع سالبةً كليَّةً؛ كقولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» ينتج سالبةً جزئيةً وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».

• ووجهُ الإنتاج في الأربعة أنَّ الحدَّ الوسطَ صدَّقَ على الأصغر في الصُّغرى، وقد حُكِمَ على جميع ما يصدِّق عليه في الكبرى، والأصغر من جملة ما يصدِّق عليه، فيتناولُ حكمُ الكبرى ذلك الأصغرَ إيجاباً أو سلباً، وذلك واضح.

القوليني

- وخرج بداءِ شرط كليَّة الكبرى: ما لو كانت الكبرى جزئيةً موجبةً أو سالبةً، فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصُّغريين، فهذه أربعة أضربٍ عقيمةً أيضاً.

فُعلم أنَّ المنتج من الشَّكْلِ الأوَّل: أربعة أضربٍ، وأنَّ العقيم منه: اثنا عشر؛ ثمانية خارجةً باسِّتراتٍ لإيجاب الصُّغرى، وأربعة خارجةً باسِّتراتٍ كليَّة الكبرى.

(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعُ

(٩٠) - وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتِاجِ الشَّكْلِ الثَّانِي شَرْطَانِ:

الأوّل: أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَقْدُمَتَانِ فِي الْكَيْفِ، بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً.
والثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً، فَالْكُبْرَى إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً فَالضُّغْرَى سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ أَوْ جَزْئِيَّةٌ،
وإِنْ كَانَتْ الْكُبْرَى سَالِبَةً فَالضُّغْرَى مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ أَوْ جَزْئِيَّةٌ.
القول المسلم

فقد ظهر أَنَّ الشَّكْلَ الأوّلَ يُنتِجُ الْمَطَالِبَ الأربعةَ كما ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ؛ أَعْنِي: الإِيجَابَ الْكُلِّيَّ، وَالسَّلْبَ الْكُلِّيَّ، وَالِإِيجَابَ الْجَزْئِيَّ، وَالسَّلْبَ الْجَزْئِيَّ، وَأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي الإِنْتِاجِ.

(٩٠) - ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَرْطِ إِنْتِاجِ الشَّكْلِ الثَّانِي فَقَالَ: (وَ) أَمَّا شَرْطُ إِنْتِاجِ الشَّكْلِ (الثَّانِ) فَهُوَ (أَنْ يَخْتَلِفَا) أَي: أَنْ يَخْتَلِفَ الْمَقْدُمَتَانِ فِيهِ (فِي الْكَيْفِ) بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً، فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ فَلَا إِنْتِاجَ، (مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعُ) أَي: وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْكَيْفِ أَنْ تَكُونَ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً، فَلَوْ كَانَتْ جَزْئِيَّةً مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً فَلَا إِنْتِاجَ.
فَسَقَطَ بِمَقْتَضَى شَرْطِ الإِنْتِاجِ اثْنَا عَشَرَ مِنَ الضُّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ كُلُّهَا عَقِيمَةٌ، وَبَقِيَ الْمُنتِجُ مِنْهَا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ، وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّا شَرْطْنَا كُلِّيَّةَ الْكُبْرَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً كَانَتْ جَزْئِيَّةً مُوجِبَةً أَوْ جَزْئِيَّةً سَالِبَةً، وَكِلَاهُمَا لَا تُنتِجُ، مَعَ أَرْبَعِ صَغِيرَاتٍ، مَجْمُوعٌ ذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ.

ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً فَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً فَلَا تُنتِجُ مَعَ مِمَائِلَتَيْهَا الْمَوْجِبَتَيْنِ عَلَى مَقْتَضَى شَرْطِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً فَلَا تُنتِجُ أَيْضاً مَعَ مِمَائِلَتَيْهَا السَّالِبَتَيْنِ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ تُضْمُّ لِلثَّمَانِيَّةِ الأوْلَى فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنَيْ عَشَرَ، فَتَبْقَى أَرْبَعَةٌ هِيَ الْمُنْتِجَةُ.
القويسني

(٩٠) - (وَ) الشَّكْلُ (الثَّانِي) (أَنْ يَخْتَلِفَا) مَقْدَمَتَاهُ؛ أَي: اخْتِلَافُهُمَا (فِي الْكَيْفِ) بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً، (مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ) أَي: لِلشَّكْلِ الثَّانِي (شَرْطٌ وَقَعُ) أَي: وَاقِعٌ لَهُ.
● فَيَصْدُقُ ذَلِكَ بِكَوْنِ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً، فَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لَمْ تُنتِجْ إِلَّا مَعَ السَّالِبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً لَمْ تُنتِجْ إِلَّا مَعَ الْمَوْجِبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ، فَضَرْبُهُ الْمُنْتِجَةُ حَيْثُ أَرْبَعَةٌ:

(١) قوله: (والشكل الثاني) ويُشْتَرَطُ لِإِنْتِاجِهِ شَرْطَانِ أَيْضاً:

الأوّل: أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَقْدُمَتَانِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى فِي الْكَيْفِ؛ بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً. اهـ «سحيمي».



● والحاصلُ من ضربِ حالتيِ الكبرى في حالتيِ الصغرى أربعة، وهي الصُّرُوبُ المنتجةُ من هذا الشَّكل، كالشَّكل الذي قبله.

١ - الضَّرْبُ الأوَّلُ: كَلَيْتَانِ والكبرى سالبة؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتجُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

وهذا على طريق الإسقاط، وإن شئت قلت: إذا حصل شرطُ كونِ الكبرى كَلَيَْةً فهي إمَّا موجبةٌ فلا تُنتجُ بمقتضى شرط الاختلاف إلَّا مع السَّالِبَيْنِ، وإمَّا سالبةٌ فلا تُنتجُ إلَّا مع الموجبتين، فمجموعُ ما يُنتجُ أربعة.

ونحن نمثِّلُ على سبيل ما تقدَّم في الشَّكل الأوَّل بالعقيدة في مادَّةٍ تَخَلَّفَ فيها الإنتاجُ؛ ليظهر عُقْمُهَا كما هو القاعدة في بيان العقم، وهو أن يُؤْتَى بمادَّةٍ تَخَلَّفَ فيها الإنتاجُ، ثُمَّ نمثِّلُ بالمنتج مع بيان وجه إنتاجه، وأنَّه يلزمُ الإنتاجُ في أيِّ مادَّةٍ.

● أمَّا العقمُ الحاصل بتخلُّفِ كونِ الكبرى كَلَيَْةً، وهو في ثمانية أضربٍ:

١ - فأوَّلُهَا: ما كانت صغراه موجبةً كَلَيَْةً مع الموجبة الجزئية؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْفَرَسِ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ» وهو حقُّ الإنتاج.

٢ - وثانيها: ما كانت صغراه كذلك مع السَّالبة الجزئية؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِحَيَوَانٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» وهو حقُّ الإنتاج؛ لأنها تتبعُ الأخسَّ كما يأتي.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه سالبةً كَلَيَْةً مع موجبةٍ جزئيةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الْجِسْمِ فَرَسٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

الفويسني

١ - الأوَّلُ: من موجبةٍ كَلَيَْةً صغرى وسالبةٍ كَلَيَْةً كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، والنتيجة: سالبةٌ كَلَيَْةً وهي: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٢ - الثاني: عكسه؛ نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، والنتيجة: سالبةٌ كَلَيَْةً وهي: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

٣ - الثالث: من موجبةٍ جزئيةٍ صغرى وسالبةٍ كَلَيَْةً كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، والنتيجة: سالبةٌ جزئيةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».

٢ - الضَرْبُ الثَّانِي: كِلْتَانِ والكبرى موجبة؛ كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».
فالنَّتيجة في هذين الضَّرِين سالبةٌ كَلِيَّةٌ.

٣ - الضَرْبُ الثَّلَاثُ: موجبةٌ جزئيةٌ صغرى وسالبةٌ كَلِيَّةٌ كبرى؛ كقولنا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

٤ - ورابعها: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِفَرَسٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

٥ - وخامسها: ما كانت صغراه موجبةٌ جزئيةٌ مع مثلها؛ كقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْفَرَسِ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ».

٦ - وسادسها: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِحَيَوَانٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

٧ - وسابعها: ما كانت صغراه سالبةٌ جزئيةٌ مع موجبةٍ جزئيةٍ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَبَعْضُ الْجِسْمِ إِنْسَانٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِجِسْمٍ».

٨ - وثامنها: ما كانت صغراه كذلك مع مثلها؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِإِنْسَانٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

فهذه ثمانيةٌ ظهر عقمها لتخلف ما يحقُّ لها في الإنتاج، ولا يخفى أنَّ ما تساوى فيه المقدَّمتان بالكيف عَقَمَ بالشرطين معاً، وما اختلفتا فيه كيفاً فإِنَّمَا عَقَمَ بانتفاء شرط كَلِيَّةِ الكبرى.

القويسني

٤ - والرَّابِع: من سالبةٍ جزئيةٍ صغرى وموجبةٍ كَلِيَّةِ كبرى؛ نحو: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، والنَّتيجة^(١): سالبةٌ جزئيةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ».

- وخرج بدَّ شرط اختلافهما في الكيف: ما لو اتَّفَقَا بأن كانا موجبتين أو سالتين كَلِيَّتَيْنِ أو جزئيتين، أو الأولى كَلِيَّةٌ والثَّانيةُ جزئيةٌ أو بالعكس، فلا إنتاج لها، فهذه ثمانيةٌ أُضْرِبَ خُرُجَتْ باختلاف الكيف كُلُّهَا عَقِيمَةٌ.

(١) قوله: (والنتيجة) فقد أنتج هذا الشكل الثاني السلب فقط، كَلِيَّةً في الضَرْبِ الأوَّل والثَّاني، وجزئياً في الثَّلَاث والرَّابِع، فينتج مطلبين من الأربعة، والكَلِيَّةُ أشرف من الجزئية، والإيجابُ أشرف من السلب. اهـ «حاشية الضَّيَّان» (ص: ٤٨٤).



٤ - الضَرْبُ الرَّابِعُ: سالبةٌ جزئيةٌ صغرى وموجبةٌ كليةٌ كبرى؛ كقولنا: «بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

● وأما العَقْمُ الحاصل بتخلف الاختلاف في الكيف فقط، فهو كما تقدّم في أربعة أضربٍ:

١ - أوّلها: ما كانت كبراه موجبةً كليةً مع مثلها؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»، فلا ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ».

٢ - وثانيها: ما كانت كبراه كذلك مع موجبةٍ جزئيةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ».

٣ - وثالثها: ما كانت كبراه سالبةً كليةً مع مثلها؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

٤ - ورابعها: ما كانت كبراه كذلك مع سالبةٍ جزئيةٍ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ» فلا ينتج كما قبله: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

● هذا تمامُ العقيم، وأما المنتج وهو أربعةٌ كما تقدّم:

١ - فأوّلها: ما كانت صغراه موجبةً كليةً، وكبراه سالبةً كليةً؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

ويتبيّن بعكس الكبرى كنفسها؛ لأنّها سالبةٌ كليةً، فتصير: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، فيعود لضربٍ من الشَّكْلِ الأوّل اليّين.

٢ - وثانيها: ما كانت صغراه موجبةً جزئيةً، كهذا المثال بتبديل الصغرى بقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» فينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، ويتبيّن كما قبله بعكس الكبرى فيعود للأوّل.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه سالبةً كليةً مع موجبةٍ كليةً؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ» فينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

ويتبيّن بعكس الصغرى إلى قولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْجَمَادِ بِإِنْسَانٍ»، ثم جعلها كبرى، فيصير

القول السلي

- وخرج به اشتراط كلية الكبرى: ما لو كانت جزئية موجبة، فلا إنتاج لها مع السالبتين الصغريين، أو جزئية سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصغريين، فهذه أربعة عقيمة أيضاً خرجت باشتراط كلية الكبرى، فجعلته عقيمه اثنا عشر كالأوّل.

فالتَّيْجَةُ فِي هَذَيْنِ الصَّرِيْنِ سَالِبَةٌ جَزِيَّةٌ.

فقد أنتج هذا الشَّكْلُ السَّلْبَ فقط: كُلًّا فِي الصَّرِيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَجَزِيَّةً فِي الْآخِرَيْنِ.

القول المسلم

إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ هَكَذَا: «كُلُّ حَجَرٍ جَمَادٍ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْجَمَادِ بِإِنْسَانٍ» فَيَنْتُجُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، ثُمَّ تَعَكْسُ هَذِهِ النَّتِيجَةُ لَصِيرُورَةَ الْأَصْغَرِ أَكْبَرَ وَالْعَكْسِ بِسَبَبِ تَقْدِيمِ الْكَبْرِى عَلَى الصَّغْرِى، فَتَصِيرُ إِلَى: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

٤ - وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صَغَرَاهُ سَالِبَةً جَزِيَّةً مَعَ مَوْجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ؛ كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» يَنْتُجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ»، وَهَذَا لَا يُرَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ بِعَكْسِ تَرْتِيبِ الْمَقْدَمَتَيْنِ، وَلَا بِعَكْسِ إِحْدَى مَقْدَمَتَيْهِ؛ لِأَنَّ الصَّغْرَى سَالِبَةٌ جَزِيَّةٌ لَا تَنْعَكُسُ، وَالْكَبْرِى تَنْعَكُسُ جَزِيَّةً لِإِجَابِهَا، فَيَقُوتُ بِذَلِكَ كَوْنُهَا كُلِّيَّةً، وَهُوَ شَرْطُ الْإِنْتَاكِجِ، وَعَكْسُ التَّرْتِيبِ يَقُوتُ كَوْنُ الْكَبْرِى كُلِّيَّةً، وَلَكِنْ يَتَبَيَّنُ بِطَرِيقِ الْخُلْفِ وَهُوَ أَنَّ يُضَمَّ نَقِيضُ النَّتِيجَةِ الصَّادِقِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ صَحَّتِهَا إِلَى الْكَبْرِى، فَيَنْتُجُ نَقِيضُ الْآخَرَى، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهَا مُسَلِّمَةٌ، فَيَكُونُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ صَحَّةُ نَقِيضِ النَّتِيجَةِ بَاطِلًا، فَتَكُونُ النَّتِيجَةُ حَقًّا.

وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ تَقُولَ فِي الْمَثَالِ: إِذَا صَدَقَ «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» صَدَقَتِ النَّتِيجَةُ وَهِيَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ»، وَإِلَّا لَصَدَقَ نَقِيضُهَا وَهُوَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ».

فَنَضْمُ صَغْرَى لِكَبْرِى الْقِيَاسِ هَكَذَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» يَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وَهُوَ نَقِيضُ الصَّغْرَى الَّتِي هِيَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، وَلَا خِلَلٌ إِلَّا مِنْ نَقِيضِ النَّتِيجَةِ فَيَكُونُ بَاطِلًا، وَتَكُونُ النَّتِيجَةُ حَقًّا.

وَطَرِيقُ الْخُلْفِ يَصْحُحُ أَنْ يُبَيَّنَ بِهِ الْإِنْتَاكِجُ فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ، حَتَّى فِي الْمُخْتَلِطَاتِ، وَهِيَ الْأَقْبَسَةُ الْمَرْكَبَةُ مِنَ الْمُوجَّهَاتِ.

الْقَوَيْسَنِي



(٩١) وَالثَّالِثُ الْإِجَابُ فِي صُفْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا

(٩١) - ويشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان:

الأول: أن تكون الصغرى موجبة.

القول المسلم

(٩١) - ثم أشار إلى شرط الإنتاج في الشكل الثالث فقال: (و) أمّا شرط إنتاج الشكل (الثالث) فهو (الإيجاب في صُفْرَاهُمَا) أي: في صغرى مقدّمتيه، فإن كانت الصغرى فيه إحدى السّالبتين فلا إنتاج، (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا) أي: وأن تكون إحدى مقدّمتيه كليّة؛ سواء كانت تلك الكليّة صغرى أو كبرى، فإن كانتا معاً جزئيتين فلا إنتاج له، وإن كانت صفراهما موجبةً فيُعقّم.

فمقتضى هذا الشرط في الشكل الثالث عشرة ضرب من الضروب الستة عشر، وذلك أنّا شرطنا إيجاب الصغرى، فإن كانت الصغرى إحدى السّالبتين كليّة أو جزئية لم تُنتج كل واحد منهما مع الأربع كبريات، فتعقّم بذلك ثمانية.

وبعد كون الصغرى موجبةً فلا بدّ من كليّة إحداهما، فلا تُنتج الصغرى الجزئية الموجبة كبرى، ولا مع السّالبة الجزئية كبرى، فهذان اثنان إلى الثمانية، فمجموع ذلك عشرة، فبقى ستة منتجة.

القويسني

(٩١) - (و) الشّكل (الثالث^(١)) شرطه^(٢): (الإيجاب في صُفْرَاهُمَا) أي: المقدّمتين؛ سواء كانت كليّة أو جزئية، (وَأَنْ تُرَى^(٣) كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا) أي: المقدّمتين الصغرى أو الكبرى، فإن كانت الصغرى موجبة كليّة أنتجت مع الكبريات الأربع؛ لوجود الشرطين فيها، وإن كانت موجبة جزئية لم تُنتج إلّا مع الكليتين الكبيرتين، فضروبه المنتجة ستة:

١ - الأول: من موجبتين كليّتين؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، والنتيجة: جزئية^(٤) وهي: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ جِسْمٌ».

(١) قوله: (والشكل الثالث) ويُشترط لإنتاجه شرطان:

الأول: أن تكون المقدّمة الصغرى موجبة. والثاني: أن تكون إحدى المقدّمتين كليّة. اهـ «سحبي».

(٢) قوله: (شرطه) أي: بحسب الكيف.

(٣) قوله: (وَأَنْ تُرَى) أي: وبحسب الكم أن ترى كليّة... إلخ.

(٤) قوله: (جزئية) الضواب: «كليّة» وهي: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ».



والثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كَلْبِيَّةً، فالصغرى إن كانت كَلْبِيَّةً أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإن كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكَلْبِيَّة موجبة وسالبة.

القول المسلم

هذا طريق الإسقاط، وإن شئت قلت على طريق الإثبات: قد شرطنا إيجاب الصغرى مع كَلْبِيَّة إحداهما، فإن كانت صفراء موجبة كَلْبِيَّةً حصل الشرط بها، فتنتج مع الأربع كُبريات، وإن كانت موجبة جزئية فلا تنتج مع الجزئيتين كبيرين، ولكن تنتج مع الكَلْبِيَّتين؛ أعني: السالبة والموجبة الكَلْبِيَّتين، فمجموع ذلك سته، ولا إنتاج لغيرها.

● فلنمثل للقيم من الضروب، ثم بالمنتج على سبيل ما تقدم في الشككين، فأمّا الضروب التي عُقِمها من عدم إيجاب الصغرى وهي ثمانية:

١ - فأولها: ما كانت صفراء سالبة كَلْبِيَّةً مع كَلْبِيَّة موجبة؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ» الذي هو حق الإنتاج؛ لأنها تتبع السلب.

٢ - وثانيها: ما كانت صفراء كذلك مع موجبة جزئية؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ» كما قبله.

٣ - وثالثها: ما كانت صفراء كذلك مع سالبة كَلْبِيَّةً؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِصَاهِلٍ».

٤ - ورابعها: ما كانت صفراء كذلك مع سالبة جزئية.

٥ - وخامسها: كأول هذه الأربعة مع تبديل الصغرى بجزئيتها.

القياسي

٢ - الثاني: من موجبة كَلْبِيَّة صغرى وسالبة كَلْبِيَّة كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ»، والنتيجة: سالبة جزئية^(١) وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ يَحْجَرُ».

٣ - الثالث: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كَلْبِيَّة كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، والنتيجة: موجبة جزئية وهي: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ جِسْمٌ».

٤ - الرابع: من موجبة كَلْبِيَّة صغرى وموجبة جزئية كبرى؛ نحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، والنتيجة: موجبة جزئية وهي: «بَعْضُ الْجِسْمِ إِنْسَانٌ».

(١) قوله: (جزئية) الصواب: «كَلْبِيَّة»، ونتيجتها: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ يَحْجَرُ».



● فالحاصل: ستُّه أضرب، وهي المنتجة من هذا الشكل:

١ - الضرب الأول: كَلَّتَانِ موجبتان؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

القول المسلم

٦ - وسادسها: كثنائي الأربعة، مع تبديل الصغرى بجزئتها أيضاً.

٧ - وسابعها: كثالث الأربعة مع تبديل الصغرى أيضاً بجزئتها.

٨ - وثامنها: كرابيع الأربعة مع تبديل صفراء بجزئتها.

وعدم الإنتاج في هذه الأربعة الأخيرة معلوم من عدم إنتاج الأربعة الأول؛ لأنَّ الأربع الأول اشتملت على سالبية كليّة، وهي أخص من الجزئية، وقد عُلِمَ أَنَّ ما لا يُنتِجُه الأخص لا يُنتِجُه الأعم؛ لأنَّ النتيجة لازمة، وما لا يلزم الأخص لا يلزم الأعم، وقد نبهنا على هذا، ولا يخفى أَنَّ ما ترُكِب من جزئيتين من هذه الضروب يَغْفُم بالشرطين معاً، وما ليس كذلك يَغْفُم بالأول فقط.

● وأمّا الضربان اللذان تكملُ بهما العشرة العقيمة - وهما اللذان عُقمهما من عدم كليّة أحدهما -:

١ - فأولهما: ما كانت صفراء جزئية موجبة مع جزئية موجبة؛ كقولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ قَرَسٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ قَرَسٌ».

٢ - وثانيهما: ما كانت صفراء كذلك مع جزئية سالبية؛ كقولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

● هذا تمام الكلام على العشرة العقيمة من هذا الشكل، وأمّا الستة المنتجة:

الضوينسي

٥ - الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبية كليّة كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، والنتيجة^(١): «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٦ - السادس: من موجبة كليّة صغرى وسالبية جزئية كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، والنتيجة: سالبية جزئية^(٢) وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِكَاتِبٍ».

(١) قوله: (والنتيجة) أي: والنتيجة سالبية جزئية؛ نحو: «لَيْسَ... إلخ».

(٢) قوله: (والنتيجة: سالبية جزئية... إلخ) فَعُلِمَ أَنَّ هذا الشكل لا يُنتِج إلا الجزئية، موجبة في الثلاث الأول، وسالبة في الثلاث بعدلها.

٢ - الضَّرْبُ الثَّانِي: مُوجِبَتَانِ وَالْكِبْرَى كُلِّيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

٣ - الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: مُوجِبَتَانِ وَالصُّغْرَى كُلِّيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ نَاطِقٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

فهذه الْأَضْرُبُ الثَّلَاثَةُ فِيهَا النَّتِيجَةُ مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ.

٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: كُلِّتَانِ وَالْكِبْرَى سَالِبَةٌ، وَالنَّتِيجَةُ سَالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

٥ - الضَّرْبُ الْخَامِسُ: صَغْرَى مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ وَكِبْرَى سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

١ - فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صَفَرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً؛ كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

وَلَمْ يُنْتِجْ كُلِّيَّةٌ لَصَحَّةِ كَوْنِ الْأَصْغَرِ أَعْمَ مِنَ الْأَوْسَطِ الْمُسَاوِي لِلْأَكْبَرِ كَمَا فِي الْمِثَالِ، فَلَا يَثْبُتُ الْأَكْبَرُ لِجَمِيعِ الْأَصْغَرِ لَكَوْنِهِ أَعْمَ مِنْهُ، وَيَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى وَهِيَ مُوجِبَةٌ، فَتَنْعَكُسُ جَزْئِيَّةٌ، وَيَصِيرُ إِلَى الْأَوَّلِ الْبَيِّنِ الْإِنْتِاجُ.

٢ - وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صَفَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ، كَمَا فِي: «بَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فَيَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ: «بَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، ثُمَّ تَعَكُسُ هَذِهِ النَّتِيجَةُ إِلَى: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ» وَهُوَ الْمَدْعَى.

٣ - وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ صَفَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، فَيَنْتُجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ»، وَيَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى إِلَى جَزْئِيَّةٍ، فَيَعُودُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ هَكَذَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ» يَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ» وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

٤ - وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صَفَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ، كَهَذَا الْمِثَالِ بِتَبْدِيلِ كِبْرَاهُ بِجَزْئِيَّتِهَا، فَيَصِيرُ هَكَذَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، فَيَنْتُجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ»

القويسني

- وَخَرَجَ بِ«اشْتِرَاطِ إِجْبَابِ الصُّغْرَى»: مَا لَوْ كَانَتْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً أَوْ جَزْئِيَّةً، فَلَا تَنْتُجُ مَعَ الْكِبَرِيَّاتِ الْأَرْبَعِ، فَهَذِهِ ثَمَانِيَةٌ كُلُّهَا عَقِيمَةٌ.



٦ - الضَرْبُ السَّادِسُ: موجبةٌ كَلِّيَّةٌ صغرى وسالبةٌ جزئيةٌ كبرى؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ». فالتَّيَجُّهُ في هذه الأضرب الثلاثة سالبةٌ جزئيةٌ.

فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الشَّكْلَ لَا يُنتِجُ إِلَّا الْجَزْئِيَّةَ مُوجِبَةً فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، وَسَالِبَةً فِي الثَّلَاثَةِ بَعْدَهَا.

القول المسلم

بِصَاهِلٍ، وَتَبَيَّنَ هَذَا بِطَرِيقِ الْخُلْفِ لَا بِعَكْسٍ فِي مُقَدِّمَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَتَقُولُ: إِذَا صَدَقَ الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ صَدَقَتْ نَتِيجَتُهُ، وَإِلَّا صَدَقَ نَقِیْضُهَا وَهُوَ «كُلُّ حَيَوَانٍ صَاهِلٌ»، يُضَمُّ إِلَى صغرى القياس هكذا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ صَاهِلٌ» ينتج من الأول: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَاهِلٌ»، وَهُوَ نَقِیْضُ كبرى القياس المسلَّمةِ الصَّديقِ وَهِيَ «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، وَنَقِیْضُ الصَّادِقِ كَاذِبٌ، وَلَا حَلَلَ إِلَّا مِنْ نَقِیْضِ النَّتِیْجَةِ، فَالتَّيَجُّهُ حَقٌّ.

٥ - وَخَامِسُهَا: مَا كَانَتْ صغراه جزئيةً موجبةً مع موجبةٍ كَلِّيَّةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وَوَجْهُ إِنتَاجِهِ الْجَزْئِيَّةُ ظَاهِرٌ، وَتَبَيَّنَ بِعَكْسِ الصَّغْرى فَيَصِيرُ إِلَى الْأَوَّلِ.

٦ - وَسَادِسُهَا: مَا كَانَتْ صغراه كذلك مع سالبةٍ كَلِّيَّةٍ كقولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ»، وَتَبَيَّنَ بِعَكْسِ الصَّغْرى أَيْضاً، فَيَعُودُ لِلأَوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ ضُرُوبَ الشَّكْلِ الثَّلَاثِ لَا تُنتِجُ إِلَّا جَزْئِيَّةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

القويسني

- وَبِاشْتِرَاطِ كَلِّيَّةٍ إِحْدَاهُمَا: مَا لَوْ كَانَتْ الصَّغْرى مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً مَعَ الْجَزْئِيَّتَيْنِ الْكَبْرَيَيْنِ الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ، فَلَا إِنتَاجَ لَهَا، فَهَذَانِ ضَرْبَانِ عَقِيمَانِ، فَجَمَلُهُ عَقِيمٌ هَذَا الشَّكْلُ: عَشْرَةٌ، وَالْمُنتِجُ مِنْهُ: سِتَّةٌ قَدْ تَقَدَّمَ.

(٩٢) وَرَافِعُ عَدَمُ جَمْعِ الْخُسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فِيهَا يَسْتَبِينُ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

(٩٢ - ٩٣) - ويُشترط لإنتاج الشكل الرابع شرط واحد: وهو عدم اجتماع الخُسْتَيْنِ؛ إلا في صورة واحدة، والمراد بـ«الخُسْتَيْنِ»: السلب والجزئية، وعدم اجتماع الخُسْتَيْنِ صادق بأربعة أضرب، ويُزاد على ذلك الصورة المُستثناة.

القول المسلم

(٩٢ - ٩٣) - ثم أشار إلى شرط الإنتاج في الشكل الرابع فقال: (و) أمّا شرط إنتاج الشكل الرابع فهو (عَدَمُ جَمْعِ) أي: عدم اجتماع (الخُسْتَيْنِ) فكلُّ ضربٍ اجتمعت فيه الخُسْتَانِ من جنسٍ واحدٍ أو من جنسين؛ في مقدّمة واحدة أو في مقدّمتين، فلا إنتاج له، (إلا) إذا اجتمعتا (بصورة) من تلك الضروب الستة عشر، (فإن) اجتماعهما (فيها) أي: في تلك الصورة (يُسْتَبِينُ) الإنتاج، وتلك الصورة هي الضرب الذي (صُغْرَاهُمَا) أي: صغرى مقدّمتيه (مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) وتشمل هذه الصورة أربع صور؛ لأنّ الكبرى فيها إمّا موجبةٌ كلّيّةٌ أو سالبةٌ كلّيّةٌ أو موجبةٌ جزئيةٌ أو سالبةٌ جزئيةٌ، ولكن لا يُنتج من هذه الأربع مع الموجبة الجزئية صغرى إلا في الضرب الذي (كُبْرَاهُمَا) أي: كبرى مقدّمتيه (سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ) فما كانت كُبْرَاهُ غير ذلك لا إنتاج له.

القويسني

(٩٢ - ٩٣) - (وَرَافِعُ) أي: وشكلٌ رابع^(١) شرطه: (عَدَمُ جَمْعِ الْخُسْتَيْنِ)^(٢) من جنسٍ ك: سالبين أو جزئيتين، أو من جنسين ك: سالبية^(٣) وجزئية^(٤) ولو في مقدّمة واحدة^(٥).

● ومحلُّ هذا الشرط: إن لم تكن الصغرى موجبةً جزئيةً، فإن كانت موجبةً^(٦) جزئيةً فشرطه: كون الكبرى سالبةً كلّيّةً كما يأتي.

(١) قوله: (وشكلٌ رابع) ويُشترط لإنتاجه شرط واحد وهو: عدم اجتماع الخُسْتَيْنِ - وهي: السلب والجزئية -؛ إلا في صورة واحدة، وهي مركّبة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلّيّة كبرى؛ نحو: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر يَحْيِيَان» والنتيجة: سالبة جزئية وهي: «ليس بعض الإنسان يَحْيِي».

(٢) قوله: (شرطه: عَدَمُ جَمْعِ الْخُسْتَيْنِ) أشار إلى أنّ عَدَمَ جَمْعِ الْخُسْتَيْنِ خبر مبتدأ محذوف، لولا تقديره لم يستقيم الكلام.

(٣) قوله: (ك: سالبية) «الكاف» للتمثيل.

(٤) قوله: (وجزئية) أو بالعكس.

(٥) قوله: (ولو في مقدّمة واحدة) أي: سواء كان الجمع في مقدّمتين، أو في مقدّمة واحدة.

(٦) قوله: (فإن كانت موجبة) أي: الصغرى.



● فالأضربُ المنتجةُ من هذا الشكل خمسةُ:

القول المسلم

فنفقّر بهذا أنَّ ما كانت صفراء موجبةً جزئيةً من ضروب الشكل الرابع لا يُنتجُ منها إلا ما كانت كُبراه سالبةً كليّةً، وما لم تكن صفراء موجبةً جزئيةً لا يُنتجُ منها ما اجتمعت فيه الخستان، فاشتراطُ عدم اجتماع الخستين إنما هو فيما لم تكن صفراء موجبةً جزئيةً، وهي اثنا عشر ضرباً.

وأما ما كانت صفراء موجبةً جزئيةً وهي أربعة، فشرطُ إنتاجه أن تكون كُبراه سالبةً كليّةً، وخسّةُ الكيف السلبُ، وخسّةُ الكمّ الجزئيةُ، فيعقُم بمقتضى ما شرط في الشكل الرابع أحد عشر، فيكون المُنْتَجُ خمسةً، وذلك أنا شرطنا في الضروب التي صفراها موجبةً جزئيةً وهي أربعة أن تكون الكبرى سالبةً كليّةً، فتسقط الثلاثة وهي ما كانت كبراهها سالبةً كليّةً موجبةً أو جزئيةً موجبةً أو سالبةً جزئيةً، وشرطنا في الاثني عشر الباقية أن لا تجتمع فيه الخستان، فإذا كانت الصغرى موجبةً كليّةً، لم تُنتج مع السالبة الجزئية؛ لاجتماع الخستين في كُبراهها، هذا واحد.

وإن كانت الصغرى سالبةً كليّةً لم تُنتج مع السالبتين، ولا مع الجزئية الموجبة، هذه ثلاثة إلى الواحد مجموعها أربعة.

وإن كانت الصغرى سالبةً جزئيةً لم تُنتج مع أربع كُبريات؛ لاجتماع الخستين فيها بنفسها، فهذه أربعة إلى أربعة قبلها مجموعها ثمانية، إلى الثلاثة الأولى التي تعقُم عند كون الصغرى موجبةً جزئيةً، مجموع ذلك إحدى عشر ساقطةً، فتبقى خمسة هي المنتجة، وهذا طريق الإسقاط.

القويسني

- فإن كانت الصغرى موجبةً كليّةً أنتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرى، وإن كانت الصغرى سالبةً كليّةً أنتجت مع الموجبة^(١) الكلية الكبرى، وإن كانت سالبةً جزئيةً لم تنتج^(٢)؛ لاجتماع الخستين فيها، فحصل من ذلك أربعة أضرب: ثلاثة مع الموجبة الكلية الصغرى، وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضاً.

وهذا - كما عرفت - في غير الصورة التي استثنّاها المصنّف بقوله: (إلا بصورةً ففيها يستبين) أي: يظهر فيها جمع الخستين من جنسين في مقدّمتين؛ (صفراهما موجبةً جزئيةً، كُبراهما سالبةً كليّةً) فعلم من ذلك أنَّ ضروبه المنتجة خمسة:

(١) قوله: (أنتجت مع الموجبة) أي: الصغرى.

(٢) قوله: (لم تنتج) أي: الصغرى.

١ - الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: كِلْتَانِ مُوجِبَتَانِ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

القول المسلم

وَأَمَّا طَرِيقُ الْإِبْطَاتِ فَتَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى جَزْئِيَّةً مُوجِبَةً لَمْ تُنْتِجْ إِلَّا مَعَ السَّالِبَةِ الْكَلْبَةِ، هَذَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً كَلْبَةً أُنتِجَتْ مَعَ غَيْرِ السَّالِبَةِ الْجَزْئِيَّةِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، إِلَى وَاحِدٍ الْمَجْمُوعِ أَرْبَعَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً كَلْبَةً لَمْ تُنْتِجْ إِلَّا مَعَ الْمَوْجِبَةِ الْكَلْبَةِ، فَهَذَا وَاحِدٌ إِلَى أَرْبَعِ الْمَجْمُوعِ خَمْسَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً لَمْ تُنْتِجْ مَعَ شَيْءٍ.

فَلْنُمَثِّلْ لِلْعَقِيمِ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ فِي مَادَّةٍ يَتَخَلَّفُ فِيهَا الْإِنْتِاجُ، ثُمَّ الْمُنْتِجُ، مَعَ بَيَانِ وَجْهِ إِنتَاجِهِ.

• أَمَّا الضَّرُوبُ الْأَوَّلُ مِنَ الْعَقِيمَةِ الَّتِي صَغَرَهَا مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ - وَهِيَ ثَلَاثَةٌ -:

١ - فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ كِبْرَاهُ مُوجِبَةً كَلْبَةً؛ كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» فَلَا يَنْتِجُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ» الَّذِي هُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ.

٢ - وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ كِبْرَاهُ مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ الْكِبْرَى فِي الْمِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ الْفَرَسِ حَيَوَانٌ»، وَعَدَمِ إِنتَاجِهِ ظَاهِرٌ.

٣ - وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ كِبْرَاهُ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ الْكِبْرَى فِي الْمِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِحَيَوَانٍ» فَلَا يَنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» وَهُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ؛ لِأَنَّ النَّتِيجَةَ تَتَّبِعُ الْأَخْسَرَ.

القويسني

١ - الْأَوَّلُ: مِنْ مُوجِبَتَيْنِ كَلْبَتَيْنِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَالنَّتِيجَةُ: مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ وَهِيَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

٢ - الثَّانِي: مِنْ مُوجِبَتَيْنِ الصُّغْرَى كَلْبَةً وَالْكِبْرَى جَزْئِيَّةً؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَبَعْضُ الْجِسْمِ إِنْسَانٌ»، وَالنَّتِيجَةُ: جَزْئِيَّةٌ وَهِيَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ جِسْمٌ».

٣ - الثَّالِثُ: مِنْ سَالِبَةٍ كَلْبَةٍ صَغْرَى وَمُوجِبَةٍ كَلْبَةٍ كِبْرَى؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَالنَّتِيجَةُ: سَالِبَةٌ كَلْبَةٌ وَهِيَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ».

٤ - الرَّابِعُ: مِنْ مُوجِبَةٍ كَلْبَةٍ صَغْرَى وَسَالِبَةٍ كَلْبَةٍ كِبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، وَالنَّتِيجَةُ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ وَهِيَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».



٢ - الضَرْبُ الثَّانِي: موجبتان والصُّغرى كُلِّيَّةٌ، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِي إِنْسَانٌ» ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فَالْتَّيْجَةُ فِي هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ: مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ.

٣ - الضَرْبُ الثَّلَاثُ: كُلِّتَانِ والكبرى مُوجِبَةٌ، كقولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ نَاطِقٌ».

القول المسلم

● وَأَمَّا الضَّرُوبُ الْعَقِيمَةُ الَّتِي لَيْسَتْ صُغَرَاهَا مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي عُقْمُهَا مِنْ اجْتِمَاعِ الْخَتَيْنِ:

١ - فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ مَعَ سَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِإِنْسَانٍ» فَلَا يَنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ النَّاطِقِ بِجِسْمٍ».

٢ - وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ مَعَ مِثْلِهَا؛ كقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الصَّاهِلِ بِإِنْسَانٍ» فَلَا يُنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِصَاهِلٍ».

٣ - وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ كَذَلِكَ وَكِبَرَاهُ مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ الْكَبْرَى بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» فَلَا يَنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ».

٤ - وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ الْكَبْرَى بِقَوْلِكَ: «وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» فَلَا يَنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ».

٥ - وَخَامِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» فَلَا يَنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

٦ - وَسَادِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ الْكَبْرَى فِي الْمِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، فَلَا يُنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

٧ - وَسَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فَلَا يَنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الصَّاهِلِ بِفَرَسٍ».

٨ - وَثَامِنُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ الْكَبْرَى بِقَوْلِكَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فَلَا يَنْتِجُ كَمَا قَبْلَهُ: «لَيْسَ بَعْضُ الصَّاهِلِ بِفَرَسٍ».

الفويهنسي

٥ - الْخَامِسُ - وَهُوَ صُورَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ -: مِنْ مُوجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كَبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، وَالتَّيْجَةُ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ وَهِيَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: كَلَيْتَانِ وَالْكَبْرَى سَالِبَةٌ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» يَتَنَجُّ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

وهذا تمامُ أمثلة العقيم من الضُّروب السَّتَّةَ عشر، وهو أحد عشر، وقد مثلنا بها مرتبةً على ما ينبغي لها من التَّقْدِيمِ والتَّأخير، بأن قدَّمنا ما فيه الإيجاب الكَلِّيَّ، ثمَّ الجزئيَّ، ثمَّ السَّلْبُ الكَلِّيَّ، ثمَّ الجزئيَّ، وكذلك فعلنا في العقيم من غير هذا الشَّكل.

● وبقي خمسةٌ متَّجَّةٌ، فلنمثلُّ بها على ما ينبغي لها من التَّرتيب كما فعلنا في مُنتَج ما قبله، وذلك بتقديم ما فيه الإيجاب الكَلِّيَّ ثمَّ الجزئيَّ، ثمَّ السَّلْبُ الكَلِّيَّ ثمَّ الجزئيَّ، إلَّا ما فيه إنتاجُ السَّلْب الكَلِّيَّ، فهو مقدَّمٌ على ما فيه إنتاجُ الإيجاب الجزئيِّ كما تقدَّم في الشَّكل الثَّاني والأوَّل، فنقول:

١ - أوَّلُ المنتَج ما ترَكَّب من سَالِبَةٍ كَلِّيَّةٍ صَغْرَى مع موجبةٍ كَلِّيَّةٍ كَبْرَى؛ كَقَوْلِكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، يَتَنَجُّ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ»، وبيانهُ بعكس الصُّغْرَى كنفسها، فيعودُ إلى ضَرْبٍ من الشَّكل الثَّاني، وقد تقدَّم وجهُ إنتاجه.

٢ - وثانيها: ما كانت صغراه موجبةً كَلِّيَّةً مع سَالِبَةٍ كَلِّيَّةٍ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، يَتَنَجُّ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ»، وبيانهُ بعكس كُلِّ من المَقْدَمَتَيْنِ فيعودُ إلى ضَرْبٍ من الأوَّل، وهو ما كانت صغراه موجبةً جَزْئِيَّةً، أو بعكس الصُّغْرَى فيعودُ إلى ضَرْبٍ من الثَّاني كذلك، وقد تقدَّم بيانهُ.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه كذلك مع موجبةٍ كَلِّيَّةٍ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ».

٤ - ورابعها: ما كانت صغراه كذلك مع موجبةٍ جَزْئِيَّةٍ، كما لو بدَّلْتَ الكَبْرَى بقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْجِسْمِ إِنْسَانٌ»، وبيانهُ بعكس ترتيب المَقْدَمَتَيْنِ بتقديم الكَبْرَى على الصُّغْرَى ثمَّ عكس النَّتِيجَةِ لصيرورة الأصغر أكبرَ والعكس، فيرجعُ إلى ضربين من الأوَّل، فيُنتِجان: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ جِسْمٌ»، ثمَّ يُعْكَسُ إلى «بَعْضِ الْحَيَوَانِ جِسْمٌ»، وهو المطلوب.

٥ - وخامسها: ما كانت صغراه موجبةً جَزْئِيَّةً مع سَالِبَةٍ كَلِّيَّةٍ؛ كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، يَتَنَجُّ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ»، وبيانهُ بعكس كُلِّ من المَقْدَمَتَيْنِ، فيعودُ إلى الأوَّل، وهو ظاهرٌ.

القويسني

- وخرج به اشتراط عدم جمع الخستين - إن لم تكن الصُّغْرَى موجبةً جَزْئِيَّةً والكَبْرَى سَالِبَةً كَلِّيَّةً -: ما لو اجتمعَا، فلا إنتاج، وذلك صادقٌ بكون الصُّغْرَى موجبةً كَلِّيَّةً والكَبْرَى سَالِبَةً



٥ - الضَرْبُ الخامسُ: موجبةٌ جزئيةٌ صفري وسالبةٌ كليةٌ كبرى - كما ذكره المصنّف؛
كقولنا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».
القول المسلم

● واعلم أن من عادتهم أن يضعوا هنا شكلاً مربعاً فيه أربع طبقات، وكل طبقة تنقسمُ
ضروب أحد الأشكال الأربعة مكتوباً على كل طبقة تسميةً ضروب أي شكل هي له، ويقدمون
المنتج ثم العقيم تحته، ويميزون كل أربعة متناسبة بخط يحول بينها وبين غيرها، ويكتبون على
العقيم حرف «العين»، وعلى المنتج حرف «الثاء»، ويكون التمثيل بحروف الهجاء، ونحن بينا
العقيم بتخلف الإنتاج في مواد ذلك والمنتج بدليله، ومثلنا بالمواد تقريباً، ورأينا أن نضع ذلك
الشكل ولو كان مستغنى عنه بعد إدراك المنتج من غيره؛ ليتحضر بمرأى العين لِمريد إحضار
الضروب من كل شكل، وهذه صورته:

«ضروب الشكل الأول»

عقيم	وكل «ب أ»	لا شيء من «ج ب»	وكل «ب أ»	منتج	وكل «ب أ»	كل «ج ب»
عقيم	وكل «ب أ»	لا شيء من «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	منتج	ولا شيء من «ب أ»	كل «ج ب»
عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»
عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»
عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	منتج	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»
عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	منتج	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»
عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»
عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»	عقيم	وكل «ب أ»	وكل «ب أ»

الهويصني

جزئية، ويكون الصفري سالبة كلية والكبرى غير الموجبة الكلية^(١)، ويكون الصفري سالبة جزئية
مع الكبريات الأربع^(٢)، فهذه ثمانية كلها عقيمة.

(١) قوله: (غير الموجبة الكلية) بأن كانت موجبة جزئية أو سالبة جزئية أو سالبة كلية، فهذه ثلاث صور، والرابعة
المتقدمة هي: كون الصفري موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية.

(٢) قوله: (مع الكبريات الأربع) وهي إما موجبة كلية أو جزئية أو سالبة كلية أو جزئية، فضروب الأشكال الأربعة: أربعة
وستون ضرباً، فالمنتج منها: تسعة عشر، والعقيم منها: خمسة وأربعون، كما علم مما تقدم في كل شكل.



فُعْلِمَ أَنَّ النَّتِيجَةَ فِي الضَّرْبِ الْأَوَّلِينَ: الْإِيجَابُ الْجَزْئِيُّ، وَفِي الْآخِرَيْنِ: السَّلْبُ الْجَزْئِيُّ،
وَفِي الثَّلَاثِ: السَّلْبُ الْكُلِّيُّ.
الْقَوْلُ الْمُسَلَّمُ

«ضُرُوبُ الشَّكْلِ الثَّانِي»

متج	وكل «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	عقيم	وكل «أ ب»	كل «ج ب»
عقيم	ولا شيء من «أ»	لا شيء من «ج ب»	متج	ولا شيء من «أ ب»	كل «ج ب»
عقيم	وبعض «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	عقيم	وبعض «أ ب»	كل «ج ب»
عقيم	وليس بعض «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	عقيم	وليس بعض «أ ب»	كل «ج ب»
متج	وكل «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	عقيم	وكل «أ ب»	بعض «ج ب»
عقيم	ولا شيء من «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	متج	ولا شيء من «أ ب»	بعض «ج ب»
عقيم	وبعض «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	عقيم	وبعض «أ ب»	بعض «ج ب»
عقيم	وليس بعض «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	عقيم	وليس بعض «أ ب»	بعض «ج ب»

«ضُرُوبُ الشَّكْلِ الثَّلَاثِ»

عقيم	وكل «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	متج	وكل «ب أ»	كل «ب ج»
عقيم	ولا شيء من «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	متج	ولا شيء من «ب أ»	كل «ب ج»
عقيم	وبعض «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	متج	وبعض «ب أ»	كل «ب ج»
عقيم	وليس بعض «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	متج	وليس بعض «ب أ»	كل «ب ج»
عقيم	وكل «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	متج	وكل «ب أ»	بعض «ب ج»
عقيم	ولا شيء من «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	متج	ولا شيء من «ب أ»	بعض «ب ج»
عقيم	وبعض «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	عقيم	وبعض «ب أ»	بعض «ب ج»
عقيم	وليس بعض «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	عقيم	وليس بعض «ب أ»	بعض «ب ج»

الْقَوَيْسِي

- وبِالِاشْتِرَاطِ كَوْنِ الْكَبْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً - فِيمَا إِذَا كَانَتْ الصُّغْرَى مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً - : مَا لَوْ
كَانَتْ الْكَبْرَى غَيْرَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، بَأَن كَانَتْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً أَوْ جَزْئِيَّةً أَوْ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً، فَلَا إِنْتِجَاجَ
حِينَئِذٍ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ عَقِيمَةٍ أَيْضًا، فَجَمَلُهُ عَقِيمٌ هَذَا الشَّكْلُ: أَحَدُ عَشَرَ.



ودليل إنتاج الشكل الثاني خصوص السلب، وإنتاج الثالث خصوص الجزئية، وإنتاج الرابع ما تقدم في المطولات.

القول المسلم

«ضروب الشكل الرابع»

متج	وكل «أ ب»	لا شيء من «ب ج»	متج	وكل «أ ب»	كل «ب ج»
عقيم	ولا شيء من «أ ب»	لا شيء من «ب ج»	متج	ولا شيء من «أ ب»	كل «ب ج»
عقيم	وبعض «أ ب»	لا شيء من «ب ج»	متج	وبعض «أ ب»	كل «ب ج»
عقيم	وليس بعض «أ ب»	لا شيء من «ب ج»	عقيم	وليس بعض «أ ب»	كل «ب ج»
عقيم	وكل «أ ب»	ليس بعض «ب ج»	عقيم	وكل «أ ب»	بعض «ب ج»
عقيم	ولا شيء من «أ ب»	ليس بعض «ب ج»	متج	ولا شيء من «أ ب»	بعض «ب ج»
عقيم	وبعض «أ ب»	ليس بعض «ب ج»	عقيم	وبعض «أ ب»	بعض «ب ج»
عقيم	وليس بعض «أ ب»	ليس بعض «ب ج»	عقيم	وليس بعض «أ ب»	بعض «ب ج»

الفويسني

• ثم قال:

• (٩٤) فَمُنْتَجِجٌ لِأَوَّلِ أَرْبَعَةٍ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِنَّةٌ

(٩٥) وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَعَیْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا

(٩٤ - ٩٥) - أقول: هذا نتيجة ما تقدّم من الشروط، وهو ظاهرٌ غنيٌّ عن الشرح، غير أن

المصنّف لم يبيّن ما نرغب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة، وقد بيّنتها في «الشرح»، وقد كنت نظمت ذلك في أبيات، فلنذكرها هنا؛ لتسهيل الإحاطة بحفظها، وهي هذه:

القول المسلم

(٩٤ - ٩٥) - وقد علّم ممّا تقرّر في شرط الإنتاج في الأشكال الأربعة كما هو ظاهرٌ في

أضرب كلٍّ من هذا المربع، أن المنتج من الضروب الستة عشر للأول أربعة، وكذا الثاني، وأن

الثالث تنتج له ستة، وأن الرابع تنتج له خمسة، وإلى ذلك أشار بقوله: (فَمُنْتَجِجٌ لِأَوَّلِ أَرْبَعَةٍ) أضرب

كما علّم ممّا تقدّم، (كَالثَّانِ) أي: كما أن المنتج للثاني من الأشكال أربعة أضرب، (ثُمَّ) نقول:

وَأَمَّا (ثَالِثٌ) الأشكال (فَ) منتج له (ستة) أضرب، (وَ) أمّا (رَابِعٌ) تلك الأشكال (بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا)

أي: فاختصّ بإنتاج خمسة أضرب، ولتضمن أنتج معنى اختصّ عداه بـ «الباء».

(وَعَیْرُ مَا ذَكَرْتُهُ) من ضروب كلٍّ شكلٍ (لَنْ يُنْتَجَا) كما علّم من شرط الإنتاج، وعلّم بتخلف

استلزامه للنتيجة حسبما بيّنا ذلك فيما تقدّم بما أغنى عن إعادته.

الفويسني

(٩٤ - ٩٥) - وقد أشار المصنّف إلى منتج كلٍّ شكلٍ، ويُعلم منه عقيمه بأنّ ضروب كلٍّ

شكلٍ بحسب القسمة العقلية ستة عشر؛ من ضرب الصّغريات الأربع الموجبات والسّالبات في

الكبريات الأربع كذلك، فإذا ذكر منتجها علّم أن الباقي من الستة عشر عقيمٌ، فقال:

(فَمُنْتَجِجٌ لِأَوَّلِ) أي: فالمنتج للشكل الأول: (أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ) أي: وهو كالثاني، فيكون

منتجه: أربعة، وعقيم كلٍّ منهما: اثني عشر.

(ثُمَّ ثَالِثٌ، فَ) محتجه: (ستة^(١)) وعقيمه: عشرة.

(وَ) شكلٍ (رَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا) أي: أنتج خمسة، فعقيمه: أحد عشر.

(وَعَیْرُ مَا ذَكَرْتُهُ) من الضروب التي لم تستوف شروط الإنتاج (لَنْ يُنْتَجَا) أي: بل هو عقيمٌ،

وقد تقدّم بيان ذلك مستوفى في كلٍّ شكلٍ.

(١) قوله: (فمنتجة ستة) أشار إلى أن «ستة» خبر لمبتدأ محذوف.



وَمُنْجٍ مِنْ أَوَّلِ الْأَشْكَالِ
 كُلُّ كُلِّ مُنْجٍ: كَلَّا، وَإِنْ
 بَعْضُ كُلِّ نَتِجَةٍ: بَعْضٌ، وَمَا
 وَالثَّانِ أَيْضاً أَرْبَعٌ: «كُلُّ فَلَا»
 «بَعْضُ فَلَا»، «وَلَيْسَ كُلٌّ»: لَهُمَا
 وَثَالِثٌ سِتٌّ، وَهِيَ: «كُلُّ كُلِّ»
 «كُلُّ فَلَا»، «بَعْضُ فَلَا»، «كُلُّ فُفِي»
 وَرَابِعٌ خَمْسٌ وَهِيَ: «كُلُّ كُلِّ»
 «لَا كُلٌّ: لَا»، «وَالْعَكْسُ»: «لَيْسَ»، «بَعْضُ لَا»
 أَرْبَعَةٌ، خُلْعَا عَلَى الثَّرَائِي:
 يَلْبِسُ لَا شَيْءَ: فَلَا شَيْءَ، فَمِنْ
 بَعْضُ فَلَا يُنْجِ: لَيْسَ، فَأَعْلَمَا
 وَعَكْسُهُ نَتِجَتُهُمَا: «لَا»، فَأَعْلَمَا
 لَيْسَ نَتِجَتُهُ، فَكُنْ مُسْتَفْهِمًا
 «بَعْضُ كُلِّ»، «عَكْسُهُ»: «بَعْضُ» فَقُلْ
 يَلْبِسُ فِيهَا النُّتْجُ: «لَيْسَ» فَأَقْتَفِ
 «كُلُّ بَعْضُ»: «بَعْضُ» نُتْجُ، لَا تَحُلْ
 يُنْجِ: «لَيْسَ»، فَأَفْهَمَنْ وَحَظَلَا
 وقد اقتصرْتُ في بعض الأبيات على «لَا» من «لَا شَيْءَ»، و«لَيْسَ» من «لَيْسَ بَعْضُ»،
 وأشرتُ لـ«الموجبة الكلية» بـ: «كُلٌّ»، ولـ«الجزئية» بـ: «بَعْضُ»، وَمَنْ فَهَمَ مَا قَدَّمْتُ فِي الشَّرْحِ فَهَمَ
 معنى هذه الأبيات.

وَيَفْهَمُكَ الضُّرُوبُ الْمُتَنَجَّةُ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ تَفْهَمُ أَنَّ مَا عَدَاهَا مِنَ الضُّرُوبِ الَّتِي تُصَوِّرُ
 فِي كُلِّ شَكْلِ عَقِيمٌ، وَقَدْ وَضَعُوا لِذَلِكَ جَدُولًا فِي الْمَطُولَاتِ يُعَرِّفُ مِنْهُ الْعَقِيمُ مِنْ غَيْرِهِ، وَاللَّيْبُ
 يَقْدَرُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ ذَلِكَ الْجَدُولِ مِنْ فَهْمِهِ مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

القول المسلم

• ثم قال:

- (٩٦) وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَّ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زَكُنْ
(٩٧) وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
(٩٨) وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ
(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا
(٩٦) - أقول: الخِصَّة: السَّلْبُ والجزئية، والشَّرْف: الإيجاب والكلية.

فإذا اشتملت مقدمات القياس على خِصَّة، فالنتيجة تابعة لذلك:

- فخصَّة السَّلْب وُجِدَتْ في الضَّرْبِ الثَّانِي من الشَّكْلِ الأوَّل في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة: سالبة كليةً.
- وخصَّة الجزئية في الضَّرْبِ الثالث منه في المقدمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة: موجبة جزئية.

القول المسلم

(٩٦) - ثُمَّ بَنَى عَلَى أَنَّ النَّتِيجَةَ تَتَّبِعُ فِي الْكَمِّ وَالْكِيفِ أَحْسَهُمَا - وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ خِصَّةَ الْكِيفِ السَّلْبُ، وَخِصَّةَ الْكَمِّ الْجَزْئِيَّةُ - بِقَوْلِهِ: (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ) فِي كَيْفِهَا وَكَمِّهَا (الْأَخْسَّ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ) أَي: تَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْمُقَدَّمَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى أَحْسَّ الْكَمِّ وَأَخْسَّ الْكِيفِ؛ سَوَاءً كَانَا فِي مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي مُقَدِّمَتَيْنِ، وَإِطْلَاقُ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى الْمُشْتَرَكِ، وَقَرَّبَهُ هُنَا عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ صَحَّةُ كَوْنِ الْقِيَاسِ مِنْ ثَلَاثِ مُقَدَّمَاتٍ كَمَا يَأْتِي.

القويسني

(٩٦) - (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَّ^(١)) مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ (أَي: مِنْ مُقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا فِيهِ سَلْبٌ أَوْ جَزْئِيَّةٌ).

- فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ سَالِبَةً كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ النَّاطِقِ بِصَاهِلٍ» كَانَتِ النَّتِيجَةُ سَالِبَةً وَهِيَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ».

- وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ جَزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، كَانَتِ النَّتِيجَةُ جَزْئِيَّةً وَهِيَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(١) قوله: (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ) أَي: فِي جَمِيعِ الْأَشْكَالِ الْاِئْتِرَافِيَّةِ. وَقَوْلُهُ: (الْأَخْسَّ) أَي: الْخَفِيسَ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ، وَمَا عُلِّفَ مَا قِيلَ:

إِنَّ الزُّمَانَ لَنَاصِبٌ لِلْأَثَلِ تَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ لِلْأَخْسِ الْأَوَّلِ

- واجتمع الخِستان في الضرب الرابع منه: الجزئية في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة: سالبة جزئية.

وقوله: (زُكِّن) بمعنى: «عَلِمَ».

القول المسلم

(هَكَذَا زُكِّنَ) أي: هكذا عَلِمَ في أمر النتيجة، بمعنى أن مَنْ تَبَعَ وجه الإنتاج عَلِمَ أن النتيجة لا تكون إلا تابعة للأخس أيما كان، وقد بينّا وجه الإنتاج فيما تقدّم، فَبَعْلَمَ به ما ذُكِرَ.

أيضاً الوَسْطُ هو الَّذِي يُوَصِّلُ نسبة الأكبر إلى الأصغر ثبوتاً أو نفيّاً، وهو في الضروب المنتجة إمّا ثابتٌ للأصغر ثابتٌ له الأكبر كما في الشكل الأول، أو هما ثابتان له كما في الثالث، أو أحدهما ثابتٌ له وهو ثابتٌ للآخر كما في الرابع، فَيَلْزَمُ ثبوت أحدهما للآخر لاجتماعيهما فيه.

ولذلك يُقال: ضابطُ إيجاب النتيجة إيجابُ المقدمتين معاً، وإمّا أن يقع بينه وبين أحدهما سلبٌ وبينه وبين الآخر ثبوتٌ؛ إذ لا يقع إنتاجٌ عند وقوع السلب بينه وبينهما معاً؛ إذ لا تُنتِجُ السالبتان معاً، فَيَلْزَمُ استلزامُ ثبوت أحدهما ثبوتهُ والآخر نفيهُ، فَيَلْزَمُ تنافيهما؛ أعني: الأكبر والأصغر؛ لتنافي لازميتهما وهما سلبُ الأوسط وثبوتهُ، وإذا تحقّق تنافيهما كان المحقّق سلبُ الأكبر عن الأصغر؛ إذ لا معنى لإثباته له مع أن المحقّق تنافيهما، فالسلب متى وُجِدَ في إحدى المقدمتين أوجب التّنافي، فلا يُنتِجُ ذلك الضرب إلا السلب، ولذلك يُقال: ضابطُ سلب النتيجة وجودُ السلب في إحدى المقدمتين.

وأما اتّباعُهُ للجزئية فالقياس لا يشهد بالحكم سلباً وإثباتاً إلا لِمَا وُجِدَ فيه، فإذا كان الموجود في بعض المحكوم عليه لم يتعدّ الحكم على وجه التّيقّن إلا لذلك البعض، وقد تَبَيَّنَ ما وُجِدَ فيه الإنتاج الكلّي فَوُجِدَ في كلّ ضربٍ كان فيه الأصغر موضوعاً للأوسط على وجه العموم، إمّا بالفعل كما في بعض ضروب الأول والثّاني، وإمّا بالقوّة كما إذا كان الأوسط هو الموضوع إلا أنّه في سالبية كلّية؛ لأنّها تنعكسُ كنفسها، فَيَلْزَمُ عند العكس صيرورتهُ موضوعاً للأوسط على وجه العموم كما في ضربٍ من الرابع، وهو ما كانت صغراه سالبةً كلّيةً وكبراه موجبةً كلّيةً، وقد عَلِمَ أن الشكل الأول والثّاني لا تكون كبراهما إلا كلّيةً، وهذا الضرب من الرابع كبراه كلّيةً، ولذلك يُقال: ضابطُ إنتاج الكلّية عمومٌ وضع الأصغر للأوسط بالفعل أو بالقوّة، مع كلّية الكبرى، إلا أن قَبْدَ كلّية الكبرى، إنّما يُزَادُ لزيادة البيان؛ لأنّ العموم المذكور قد علمت أنّه لا يُتَصَوَّرُ إلا فيما كانت كبراه كلّيةً، فافهم.

القويّسني

(هَكَذَا زُكِّنَ) أي: عَلِمَ.



(٩٧) وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

(٩٧) - ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ خَاصَّةٌ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ، أَي: مَا تَرَكَّبَ مِنَ الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ، وَلَا تَكُونُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ، أَي: مَا تَرَكَّبَ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبَعاً لِبَعْضِ الْمَنَاطِقَةِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ: أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمَرَكَّبِ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ أَيْضاً؛ نَحْو: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَاناً فَهُوَ حَسَّاسٌ، يَنْتُجُ: «إِنْ كَانَ إِنْسَاناً فَهُوَ حَسَّاسٌ».

القول المسلم

(٩٧) - ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ لَا تَكُونُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ، وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الْحَمَلِيِّ فَقَالَ: (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ، مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) أَي: هَذِهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ، وَلَا تُتَصَوَّرُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تَتَرَكَّبُ إِلَّا مِنْ الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ تَرَكُّبُهَا مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ وَحدها، وَلَا مَعَ حَمَلِيَّةٍ.

● وَكَوْنُهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْحَمَلِيِّ ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَتَبَعَهُ النَّازِمُ كَغَيْرِهِ، مَعَ أَنَّهَا تُتَصَوَّرُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ، لَا سِيَّما الْمَرَكَّبِ مِنْ مُتَّصِلَيْنِ، فَإِنَّ الْأَشْكَالَ ظَاهِرَةً فِيهِ، فَإِذَا كَانَ الْحَدُّ الْوَسْطُ تَالِيّاً فِي الصَّغَرَى مَقْدَماً فِي الْكِبَرَى فَهُوَ الْأَوَّلُ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ جِسْماً».

وَإِذَا كَانَ تَالِيّاً فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي؛ كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، وَلَيْسَ الْبَيْتَةُ إِذَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ حَجَرًا».

وَإِذَا كَانَ مَقْدَماً فِيهِمَا فَهُوَ الثَّلَاثُ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، وَكُلَّمَا كَانَ إِنْسَاناً كَانَ نَاطِقاً».

الهُوسِنِي

(٩٧) - (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ^(١) بِالْحَمَلِيِّ^(٢)) أَي: وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ (مُخْتَصَّةٌ) بِالْحَمَلِيِّ مِنَ الْقَضَايَا، (وَلَيْسَ) مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ (بِالشَّرْطِيِّ^(٣)) وَهَذَا رَأْيٌ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ:

(١) قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ... إلخ) تَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ»؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ إِذَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ اخْتَصَّتْ بِهِ أَنْوَاعُهُ. اهـ «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص: ٥٠٤).

(٢) قَوْلُهُ: (بِالْحَمَلِيِّ) قَالَ فِي «الْكَبِيرِ»: أَي: بِالْحَمَلِيَّةِ، وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، وَلَمْ يُوْنَسَ لِتَأْوِيلِهَا - أَي: الْقَضِيَّةِ - بِالْقَوْلِ. اهـ «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص: ٥٠٤).

(٣) قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطِيِّ) أَي: كَاتِباً بِالشَّرْطِيِّ؛ أَي: فِيهِ.



(٩٨) وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِمِ آتٍ

(٩٨) - ثُمَّ إِنَّهُ يَصِحُّ حَذْفُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ: الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ، أَوِ النَّتِيجَةِ؛ لِلْعِلْمِ

بِالْمَحْذُوفِ:

- فَمِنْ حَذْفِ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى قَوْلُكَ: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يَدُهُ»، فَقَوْلُنَا: «وَكُلُّ سَارِقٍ... إلخ» كَبْرَى لَصَغْرَى مَحْذُوفَةٌ وَهِيَ: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ».

القول المسلم

وَإِذَا كَانَ مُقَدِّمًا فِي الصَّغْرَى تَالِيًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الرَّابِعُ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَكُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ نَاطِقًا كَانَ إِنْسَانًا».

وَالْعُذْرُ لِلنَّاطِمِ فِيمَا ذَكَرَ كَمَا اعْتُذِرَ عَنْ غَيْرِهِ: أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَقْيَسَةِ الشَّرْطِيَّةِ قَلِيلٌ، وَلَمْ تُذَكَّرْ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، فَعُدَّتِ الْأَشْكَالُ مِنْهَا كَالْعَدَمِ.

(٩٨) - ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يُذَكَّرُ الدَّلِيلُ مُتَّبِعًا مِنْ غَيْرِ تَرْكِبٍ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَقَدْ يُتَوَهَّمُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ التَّرَكُّبِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: مَا دَلِيلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ؟ فَقِيلَ: «الْعَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ، فَهُوَ حَادِثٌ»، فَقَوْلُهُ: «فَهُوَ حَادِثٌ» نَتِيجَةُ قَوْلِهِ: «الْعَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ»، فَتَبَّهَ عَلَى أَنَّ الدَّلِيلَ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِبِهِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تُحْذَفُ إِحْدَاهُمَا لِلْعِلْمِ بِهَا، فَيُقَدَّرُ فِي الْمَثَالِ: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ حَادِثٌ» وَهِيَ الْكُبْرَى، وَاتِّكِلَ فِي حَذْفِهَا عَلَى ظُهُورِ «أَنَّ مُلَازِمَ الْحَادِثِ حَادِثٌ»، فَقَالَ: (وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ، أَوْ النَّتِيجَةِ لِمِ آتٍ) بِمَعْنَى: أَنَّ حَذْفَ بَعْضِ مُقَدِّمَتَيْ الْقِيَاسِ كَمَا مَثَّلْنَا آتٍ؛ أَيْ: جَاءَ فِي كَلَامِ الْمُسْتَدَلِّينِ.

الْقَوَيْسَنِي

جَرَيَانِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْحَمَلِيَّاتِ وَالشَّرْطِيَّاتِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ^(١)، وَالتَّمَثِيلُ لَهُ.

(٩٨) - (وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ^(٢)) أَيْ: حَذْفُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ، (أَوْ النَّتِيجَةِ^(٣)) لِمِ آتٍ^(٤) بِالْمَحْذُوفِ (آتٍ^(٥)) أَيْ: جَائِزٌ.

(١) قوله: (كما تقدم التنبيه عليه) أي: في باب القياس عند قوله: «وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَمِنْ الْقَضَايَا

الشَّرْطِيَّاتِ كَقَوْلُنَا... إلخ» اهـ.

(٢) قوله: (المُقَدِّمَاتِ) صغرى أو كبرى.

(٣) قوله: (أَوْ النَّتِيجَةِ) أي: أو هما معاً.

(٥) قوله: (آتٍ) خبرٌ عن الحذف.

(٤) قوله: (لِمِ آتٍ) لَأَجْلِ الْعِلْمِ بِالْمَحْذُوفِ.

- وَمِنْ حَذْفِ الثَّانِيَةِ قَوْلُكَ: «الْإِنْسَانُ نَاطِقٌ، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فالمحذوف: «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ».

- وَمِنْ حَذْفِ النَّتِيجَةِ: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فِي جَوَابِ: «مَا الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ؟».

- وَقَدْ تُحَذَفُ الْمَقْدَمَةُ وَالنَّتِيجَةُ مَعًا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] الْآيَةُ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: «لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى».

القول المسلم

وكذلك حَذَفَ ذِكْرَ النَّتِيجَةِ الَّتِي هِيَ ثَمَرَةُ الِاسْتِدْلَالِ وَارِدٌ فِي كَلَامِهِمْ أَيْضًا: إِمَّا مَعَ حَذْفِ بَعْضِ الْمَقْدَمَاتِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: مَا دَلِيلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ؟ فَقِيلَ: «لِأَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ»؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: «إِنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ الْحَادِثِ حَادِثٌ، فَالْعَالَمُ حَادِثٌ»، أَوْ بَدُونِ حَذْفِ الْمَقْدَمَةِ، كَأَن يُقَالَ: «إِنَّهُ مُلَازِمٌ الْحَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، فَتُحَذَفُ النَّتِيجَةُ لِلْعِلْمِ بِهَا وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالِاسْتِدْلَالِ.

القويسني

كَقَوْلِنَا: «هَذَا يُحَدُّ»^(١)؛ لِأَنَّهُ زَانٌ، فَإِنَّ الْمَعْنَى: «وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ»، فَقَدْ حُذِفَتِ الْكِبْرَى^(٢).
وَكَقَوْلِنَا: «هَذَا زَانٌ، وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ» فَقَدْ حُذِفَتِ النَّتِيجَةُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: «هَذَا يُحَدُّ»، فَحُذِفَتِ لِلْعِلْمِ بِهَا مِنَ الْقِيَاسِ.

(١) قوله: (كقولنا: هَذَا يُحَدُّ) مثال لحذف الكبرى.

(٢) قوله: (فقد حذفت الكبرى) ومثال حذف الصغرى: «هَذَا يُحَدُّ» لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ، فَإِنَّ الْمَعْنَى: «هَذَا زَانٌ» وهي الصغرى وقد حُلِفَتْ.



(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(٩٩) - ثُمَّ إِنَّ الْمَقْدَّمَاتِ لَا بَدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى الضَّرُورَةِ، بِحَيْثُ لَا يُحْتَاجُ فِي فَهْمِ مَعْنَاهَا إِلَى تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً يَتَوَقَّفُ الْعِلْمُ بِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَذَلِكَ الْغَيْرُ بِحْتَاجٍ لِلنَّظَرِ، فَيَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ . . . إلخ، لَلزِمَ عَلَى ذَلِكَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُلُ إِنْ رَجَعْنَا لِلْمَتَوَقَّفِ عَلَيْهِ الْأَوَّلِ، أَوْ ذَهَبْنَا لَا إِلَى نَهَائِيَّةٍ، فَيَتَمَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَّمَاتُ ضَرُورِيَّةً أَوْ تَنْتَهِي إِلَى ضَرُورِيَّةٍ.

- مِثَالُ الْأَوَّلِ: «الْأَرْبَعَةُ تَنْقَسِمُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ رَوْجٍ» يَنْتُجُ: «الْأَرْبَعَةُ رَوْجٌ».

- وَمِثَالُ الثَّانِي: مَا إِذَا أَرَدْنَا الاسْتِدْلَالَ عَلَى وَجوب وجوده تعالى، فنَقُولُ مُسْتَدَلِّينَ بِالْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ سُبْحَانَهُ وَاجِبَ الوجود لَكَانَ جَائِزُهُ، وَلَوْ كَانَ جَائِزُهُ لَكَانَ حَادِثًا، وَلَوْ كَانَ حَادِثًا لَأَفْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ، وَلَوْ أَفْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ لَتَعَدَّدَ الْإِلَهِ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْإِلَهِ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، لَكِنْ فَسَادُهُمَا مُنْتَفٍ، فَأَنْتَقَى مَا أَذَى إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الوجود، وَمَا يَتَرْتَّبُ الْقَوْلُ الْمُسْلِمُ

(٩٩) - ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى شَرْطٍ فِي مَقْدَّمَاتِ الدَّلِيلِ لَا بَقِيدُ كَوْنِهِ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ، فَقَالَ: (وَتَنْتَهِي) مَقْدَّمَاتُ كُلِّ دَلِيلٍ مُنْطَقِيٍّ (إِلَى ضَرُورَةٍ) أَي: إِلَى مَا يَكُونُ ضَرُورِيًّا لَا يَفْتَقَرُ إِلَى دَلِيلٍ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ مَقْدِّمَتِي الدَّلِيلِ إِنْ كَانَتَا نَظَرِيَّتَيْنِ تَفْتَقِرَانِ إِلَى دَلِيلٍ يَحَقِّقُهُمَا فَدَلِيلُهُمَا لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ مَقْدِّمَتَاهُ ضَرُورِيَّتَيْنِ، أَوْ يَنْتَهِيَ مَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ إِلَى مَا يَكُونُ ضَرُورِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ دَلِيلٍ تَفْتَقَرُ إِلَيْهِ مَقْدِّمَتَا الدَّلِيلِ نَظَرِيًّا لَزِمَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُلُ فِي الاسْتِدْلَالِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الاسْتِدْلَالُ.

وَبَيَانَ لَزُومَ مَا ذُكِرَ أَنَّ مَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ الدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ إِنْ كَانَ مُتَوَقِّفًا بِدُونِ وَاسِطَةٍ أَوْ مَعَ الْوَاسِطَةِ عَلَى ذَلِكَ الدَّلِيلِ النَّظَرِيِّ لَزِمَ الدَّوْرُ، وَإِلَّا بِأَنْ افْتَقَرَ كُلُّ دَلِيلٍ إِلَى غَيْرِهِ مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ لَزِمَ التَّسْلُسُلُ، وَهُوَ وجودٌ مَا لَا يَنْتَهِي مُرْتَبًّا بِالزَّمَانِ لَا دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ بِالضَّرُورَةِ. الْقَوْبَسَنِي

(٩٩) - (وَتَنْتَهِي) أَي: الْمَقْدَّمَاتِ (إِلَى) ذِي (ضَرُورَةٍ) إِنْ لَمْ تَكُنْ^(١) ضَرُورِيَّةً؛ (لِمَا) يَلْزَمُ^(٢) عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ انْتِهَائِهَا إِلَى ضَرُورَةٍ (مِنْ دَوْرٍ) وَهُوَ تَوَقُّفُ الْآخِرِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، (أَوْ تَسْلُسُلٍ) وَهُوَ تَرْتُّبُ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ.

(١) قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تَكُنْ) أَي: الْمَقْدَّمَاتِ.

(٢) قَوْلُهُ: (لِمَا يَلْزَمُ . . . إلخ) تَعْلِيلٌ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: «وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ»؛ أَي: وَلَا يَجُوزُ أَنْ لَا تَنْتَهِيَ إِلَيْهَا لِمَا يَلْزَمُ . . . إلخ.



عَلَيْهِ، فَثَبَّتَ وَجُوبُ وَجُودِهِ تَعَالَى، فانتبهنا إلى مقدّمة ضروريّة، وهي: «لَوْ تَعَدَّدَ إِلَهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ».



القول المسلم

والى هذا أشار بقوله: (لَمَّا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسٍ قَدْ لَزِمَا) أي: إنّما شرط كون مقدّمتي الدليل ضروريّة أو تنتهي إلى الضّروريّة؛ لأنّه لو كان كلّ دليل عند المستدلّ نظريّاً، لزم إمّا الدّور أو التّسلّس كما بيّناه، وهو محالّ، فتبطل فائدة الاستدلال.



القويّسني

(قَدْ لَزِمَا) فلزوم الدّور فيما إذا استدلّ على المتأخّر بما يتوقّف عليه ذلك المتأخّر، ولزوم التّسلّس فيما إذا توقّف الأوّل على أدلّة مترتّبة لا غاية لها، فإنّ انتهى الأمر إلى دليل غير ضروريّ مقدّماته ولا مسلّمة لم يكف.

- مثال ما مقدّماته ضروريّة: «هَذَا الْعَدَدُ يُنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوَيْنَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ كَذَلِكَ زَوْجٌ»^(١).

- ومثال ما مقدّماته نظريّة قولك: «الْعَالَمُ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ، وَكُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ فَهُوَ حَادِثٌ»، فنستدلّ على الصّغرى بقولنا: «الْعَالَمُ صِفَاتُهُ مُتَغَيِّرَةٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، والأولى من هاتين المقدّمتين ضروريّة للمشاهدة، ونستدلّ على الثانية منهما بـ«أَنَّ التَّغْيِيرَ إِنْ كَانَ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ كَانَ الْوُجُودُ طَارِئًا، أَوْ مِنْ وَجُودٍ إِلَى عَدَمٍ كَانَ الْوُجُودُ جَائِزًا، وَالْجَائِزُ لَا يَقَعُ إِلَّا حَادِثًا»، ونستدلّ على الكبرى من القياس الأوّل بقولنا: «كُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ لَا يَغْرَى عَنِ الْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَغْرَى عَنِ الْحَوَادِثِ لَا يَسْقُ الْحَوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ»، فقد انتهينا إلى الضّرورة، ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدّمات، فإنّ ذلك مكابرة.



(١) قوله: (كَذَلِكَ زَوْجٌ) يتبع: «الْعَدَدُ زَوْجٌ».

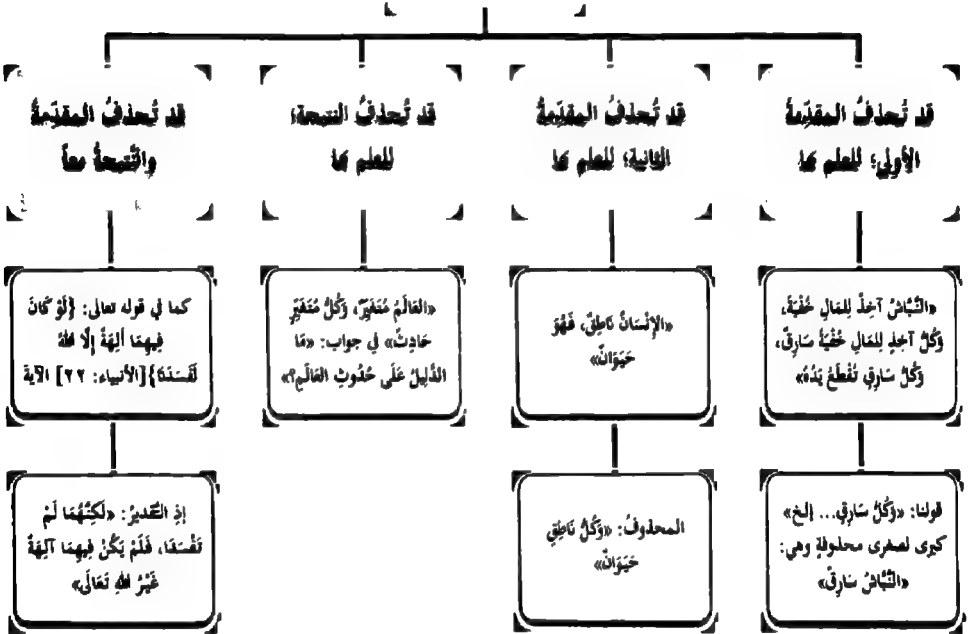


أنواع الشكل

<p>شعرة موجبة، سواء كانت كلية أو جزئية</p> <p>الكبرى كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة</p>	<p>شروط إيجابيه</p>	<p>الشكل الاول: الشعرة الوسط: شعرة في الشعرة موجبة في الكبرى</p>	<p>موجبات وكليات، والنتيجة: موجبة كلية</p> <p>كليات والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة كلية</p> <p>موجبات والكبرى كلية، والنتيجة: موجبة جزئية</p> <p>صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية، والنتيجة: سالبة جزئية</p>	<p>«كل إنسان غوثي، وكل غوثي عشاري» يتبع: «كل إنسان عشاري»</p> <p>«كل إنسان غوثي، ولا شيء من الغوثان يحمي» يتبع: «لا شيء من الإنسان يحمي»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، وكل غوثي عشاري» يتبع: «بعض الإنسان عشاري»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، ولا شيء من الغوثان يحمي» يتبع: «بعض الإنسان ليس يحمي»</p>
<p>أن تختلف المقدمات في الكيف</p> <p>أن تكون الكبرى كلية</p>	<p>شروط إيجابيه</p>	<p>الشكل الثاني: الحد الأوسط: محمول في القيمين</p>	<p>كليات والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة كلية</p> <p>كليات والكبرى موجبة، والنتيجة: سالبة كلية</p> <p>موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية</p> <p>سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية</p>	<p>«كل إنسان غوثي، ولا شيء من الحمير يحمي» يتبع: «لا شيء من الإنسان يحمي»</p> <p>«لا شيء من الحمير يحمي، وكل إنسان غوثي» يتبع: «لا شيء من الحمير يحمي»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، ولا شيء من الحمير يحمي» يتبع: «بعض الإنسان ليس يحمي»</p> <p>«بعض الحمير ليس يحمي، وكل إنسان غوثي» يتبع: «بعض الحمير ليس يحمي»</p>
<p>أن تكون الصغرى موجبة</p> <p>أن تكون إحدى المقدمات كلية</p>	<p>شروط إيجابيه</p>		<p>كليات موجبات، والنتيجة: موجبة جزئية</p> <p>لوجبات والكبرى كلية، والنتيجة: موجبة جزئية</p> <p>موجبات والصغرى كلية، والنتيجة: موجبة جزئية</p> <p>كليات والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة جزئية</p> <p>صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية، والنتيجة: سالبة جزئية</p> <p>موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية</p>	<p>«كل إنسان غوثي، وكل إنسان كليل» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، وكل إنسان كليل» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«كل إنسان غوثي، وبعض الإنسان كليل» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«كل إنسان غوثي، ولا شيء من الإنسان يحمي» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، ولا شيء من الإنسان يحمي» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«كل إنسان غوثي، وبعض الإنسان كليل» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«كل إنسان غوثي، ولا شيء من الإنسان يحمي» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p>
<p>وهو عدم اجتماع المختلفين، إلا في صورة واحد</p>	<p>شروط إيجابيه</p>	<p>الشكل الثالث: الحد الأوسط: موجع في القيمين</p>	<p>كليات موجبات، والنتيجة: موجبة جزئية</p> <p>موجبات والصغرى كلية، والنتيجة: موجبة جزئية</p> <p>كليات والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة كلية</p> <p>كليات والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة جزئية</p> <p>موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية</p>	<p>«كل إنسان غوثي، وكل كليل إنسانه» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«كل إنسان غوثي، وبعض كليل إنسانه» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«لا شيء من الإنسان يحمي، وكل كليل إنسانه» يتبع: «لا شيء من الحمير يحمي»</p> <p>«كل إنسان غوثي، ولا شيء من الحمير يحمي» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، ولا شيء من الحمير يحمي» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p> <p>«بعض الإنسان غوثي، ولا شيء من الحمير يحمي» يتبع: «بعض الغوثان كليل»</p>

الحذف في القياس

الحذف في القياس





نَمَّ قَالَ:

(فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ)

- (١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ يُعْرِفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ
 - (١٠١) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْضَحُهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
 - (١٠٢) فَلِإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ وَضَعَ التَّالِي
 - (١٠٣) وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعُ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا إِذَا انْجَلَى
- (١٠٠ - ١٠٣) - أقول: التَّرْجُمَةُ ساقطةٌ في بعض النُّسخ.

● وهذا شروعٌ في القسم الثاني من قَسَمِي القياس، وهو القياسُ الاستثنائي؛ المُسَمَّى أيضاً بـ: «الشَّرْطِيِّ»؛ باعتبار اشتغال القضية الأولى المُسمَّاة بـ: «الكبرى» على شرط، وباعتبار اشتغال الثانية المُسمَّاة بـ: «الصُّغرى» على حرف الاستثناء، وهو «لَكِنْ».

- فقولُه: (وَمِنْهُ) معطوفٌ على قولِه: «فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ» فيما تقدَّم، كما أُشِرْتُ إليه

هناك.

القول المسلم

[فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ]

- (١٠٠) - نَمَّ أشار إلى القسم الثاني وهو الاستثنائي فقال: (فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ، وَمِنْهُ) أي: من القياس المنطقي (مَا يُدْعَى) أي: يُسَمَّى (بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ) لوجود قضية فيه تُسَمَّى استثنائية؛ لاشتغالها على حرف الاستدراك الشبيه بحرف الاستثناء في إحداثه فيما قبله شيئاً لم يُوجَد فيه.

القويستي

(فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ^(١))

- (١٠٠) - (وَمِنْهُ) أي: القياس (مَا) أي: الَّذِي (يُدْعَى) أي: يُسَمَّى (بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ) لاشتغاله^(٢) على أداة الاستثناء، وهي «لَكِنْ» كما سيأتي.

(١) قوله: (فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ) وهو المؤلف من مقلتين: إحداهما: شرطية، وتسمى: «كُبْرَى». والأخرى: تدلُّ على وضع - أي: إثبات - أحد طرفيها أو رفعه - أي: نفيه -، وطرفاها: مقدِّمها وتاليها، وتسمى: «صُّغرى». اهـ «ملوي».

انظر: «حاشية الضَّبان» (ص: ٥١٢).

(٢) لوله: (لاشتماله ... إلخ) أي: القضية الاستثنائية، وهي التي فيها حرف الاستثناء، وهو «لَكِنْ».



(١٠١) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

• وعرفه المصنف بأنه: «ما دلَّ على النتيجة أو ضدها بالفعل»، بأن ذكرت فيه النتيجة بما دلتها وهيتها على ما تقدم، فخرج: القياس الاقتراني؛ فإنه دالٌّ على النتيجة بالقوة، كما تقدم.

مثال ما دلَّ على النتيجة: قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فهذه النتيجة هي تالي الشرطية.

القول المسلم

- فإذا قلت مثلاً: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالْتَّهَارُ مُوجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً»، فقد أحدثت في القضية الشرطية إثبات مقدّمها، ولا إشعار لها به، كما إذا قلت في الاستثنائي: «جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدٌ» فقد أحدثت إخراج «زيد» ولم يشعر به ما قبله.

• وأصل الاستدراك أن يكون بعد كلام قد يؤهم خلاف ما بعده، فيؤتى به «لَكِنَّ» دفعاً لذلك الإيهام، فإذا قلت: «زَيْدٌ شَجَاعٌ» فقد يؤهم أنه كريم لملازمتهما غالباً؛ لأنَّ السَّخَاءَ بالنفس أقوى من السَّخَاءَ بالمال، فإذا قلت: «لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» دفعت ما يؤهمه ما قبله.

والمشابهة بين الاستثناء والاستدراك باعتبار الأصل ظاهرة؛ لأنَّ كلاً منهما يرفع ما قد يؤخذ خلافه من الكلام الأول، فكلُّ منهما لا يأتي إلّا بعد كلام لرفع ما يلائمه.

و(يُعرف) هذا الاستثنائي أيضاً (بِ)القياس (الشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ) أي: بلا شك، وهو تكميل للبيت، وسمي شرطياً؛ لاشتماله على قضية شرطية كما اشتمل على الاستثنائية، فسمي باللقين باعتبار القضيتين.

(١٠١) - ثمَّ عرّفه بقوله: (وَهُوَ) أي: الاستثنائي المعروف بالشَّرْطِيِّ (الَّذِي دَلَّ) أي: القوي

(يُعرف) ذلك القياس الاستثنائي (بِ)الشَّرْطِيِّ^(١) لاشتماله على مقدّم شرطية^(٢) وتسمّى «الكبرى»، والمشمّلة على أداة الاستثناء: «صغرى».

(بِلَا امْتِرَاءٍ) أي: شك، كئل به البيت.

(١٠١) - وعرف القياس الاستثنائي بقوله: (وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ، أَوْ ضِدَّهَا^(٣)) أي:

(١) قوله: (بِ)الشَّرْطِيِّ) بإسكان الياء مخففة للوزن؛ لأنَّ إحدى مقدّمته شرطية. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصّبّان» (ص: ٥١٣).

(٢) قوله: (على مقدّم شرطية) هي الأولى.

(٣) قوله: (أَوْ ضِدَّهَا) ومثال ما دلَّ على ضد النتيجة - أي: نقيضها -: قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضاً: «لَوْ لَمْ =



ومثال ما دلَّ على ضِدِّ النَّتِيجَةِ - أي: نقيضها -: قولنا في الاستدلال على الْحَيَوَانِيَّةِ أيضاً: «لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فنقيض هذه النَّتِيجَةِ مذكورٌ في القياس، وهو مُقَدَّمُ الشَّرْطِيَّةِ.

القول المسلم

اشتملت ألفاظُهُ (عَلَى النَّتِيجَةِ) أي: على صورتها، (أَوْ) لم يشتمل على النَّتِيجَةِ بنفسها، لكن اشتمل على (ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ) متعلّق بـ«دَلَّ»، وهو عائدٌ لـ«النَّتِيجَةِ».

● ودلالتهُ بالفعل على النَّتِيجَةِ بأن تُوجَد صورتُها فيه كما قلنا؛ فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وقولنا: «هُوَ حَيَوَانٌ» موجودٌ بصورته في القياس.

وكذا إذا قلت في الاستثنائية: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وأنتج: «فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فقد اشتمل على ضِدِّ هذه النَّتِيجَةِ، وهو ثبوتُ الإنسانيَّةِ؛ لأنَّ النَّتِيجَةَ نفيها.

- وأراد بـ«الضِدِّ» هنا: النقيض، ونبّهنا على أن قوله: «بِالْفِعْلِ» عائدٌ لـ«النَّتِيجَةِ»؛ لأنَّ عودَهُ لـ«النَّقِيضِ» لا يُحْتَاجُ إليه وإن كان صحيحاً؛ إذ لا يخرج به شيءٌ، بخلاف عوده لـ«النَّتِيجَةِ»، فيخرجُ الاقترانيَّ لعدم دلالة - أي: اشتماله - على صورة النَّتِيجَةِ بالفعل، بل اشتمل على أجزائها مفرّقةً، فهي فيه بِالْقُوَّةِ لا بالفعل، بِمِثْلَةِ الخشب والمسامير للسَّير، فإنَّها نفسُ السَّيرِ بِالْقُوَّةِ، فإذا رُكِّبَت صارت سيراً بالفعل، وتقدّم بيان ذلك في الاقترانيّ.

- وأشرنا بقولنا: «عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ» إلى أنَّ النَّتِيجَةَ لم توجد بنفسها في القياس؛ لأنَّ قولنا: «هُوَ حَيَوَانٌ» في القياس وهو النَّتِيجَةُ إنّما كان فيه على أنه تالٍ وجزءٌ قضِيَّةٍ لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً، وعند كونه نتيجةً صار قضِيَّةً تحتملُ الصِّدْقَ والكُذْبَ، ولأَنَّهُ كان هو في القياس كما هو عند كونه نتيجةً صار الاستدلالُ فاسداً؛ لأنَّه من الاستدلال على الشَّيْءِ بنفسه، وهو المصادرةُ.

- وقولنا: «يخرجُ الاقترانيُّ بكون النَّتِيجَةِ فيه بِالْقُوَّةِ» هو المشهورُ في كلامهم، ولك إخراجُهُ القويسني

نقيضها؛ بأن تكون مذكورةً فيه، أو نقيضها (بِالْفِعْلِ^(١)) أي: بصورتها، (لَا بِالْقُوَّةِ) أي: لا تكون متفرقةً الأجزاء كما في القياس الاقترانيّ، فإنَّ نتيجته قد ذكرت، لكنَّها متفرقةً الأجزاء

= يَكُنْ حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فنقيض هذه النَّتِيجَةِ مذكورٌ في القياس، وهو مُقَدَّمُ الشَّرْطِيَّةِ. اهـ «دمهوري».

(١) قوله: (بِالْفِعْلِ) مثالُ الدَّلالةِ على النَّتِيجَةِ بالفعل قولنا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ ظَالِمَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً، لَكِنَّ الشَّمْسَ ظَالِمَةً» ينتج: «النَّهَارُ مَوْجُودٌ»، وهو مذكورٌ بصورته في القياس. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥١٤).

(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

• ثُمَّ إِنْ كَانَ مَرْكَبًا مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ أَنْتَجَ مِنْهُ ضَرْبَانِ، وَهُمَا: اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمَقْدَّمِ وَنَقِيضُ التَّالِي، وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ التَّالِي أَوْ نَقِيضُ الْمَقْدَّمِ فَلَا يُتَجَنَّبُ شَيْئًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا»، فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمَقْدَّمِ وَهُوَ «إِنْسَانٌ» يَنْتُجُ: عَيْنِ التَّالِي وَهُوَ «حَيَوَانٌ»، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي وَهُوَ «حَيَوَانٌ» يَنْتُجُ نَقِيضَ الْمَقْدَّمِ وَهُوَ «إِنْسَانٌ».

وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ التَّالِي وَهُوَ «حَيَوَانٌ» فَلَا يُتَجَنَّبُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ اللَّازِمِ ثُبُوتُ الْمَلْزُومِ، وَكَذَلِكَ نَقِيضُ الْمَقْدَّمِ لَا يُتَجَنَّبُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ مَلْزُومٌ، وَنَقِيضُ الْمَلْزُومِ لَا يَقْتَضِي نَقِيضَ اللَّازِمِ، بِخِلَافِهِ فِي الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، فَإِنَّ نَقِيضَ اللَّازِمِ - الَّذِي هُوَ التَّالِي - يَقْتَضِي نَقِيضَ الْمَلْزُومِ - الَّذِي هُوَ الْمَقْدَّمِ -، وَثُبُوتُ الْمَلْزُومِ - الَّذِي هُوَ الْمَقْدَّمِ - يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ - الَّذِي هُوَ التَّالِي -.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (لِمَا انْجَلَى) أَي: لِمَا أَتَّضَحَّ عَنْدهُمْ مِنْ أَنَّ نَقِيضَ اللَّازِمِ يَقْتَضِي الْقَوْلَ الْمُسَلَّمُ

بِاسْتِحْمالِهِ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ؛ أَعْنِي: النَّتِيجَةَ وَنَقِيضَهَا؛ لِأَنَّ الْاِقْتِرَانِيَّ لَا يَسْتَمَلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ، بَلْ عَلَى النَّتِيجَةِ فَقَطْ.

- وَأَشْرْنَا بِتَفْسِيرِ الدَّلَالَةِ بِالِاسْتِحْمالِ دُونَ تَفْسِيرِهَا بِالِإِفَادَةِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الدَّلَالَةِ، إِلَى دَفْعِ مَا قَدْ يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْاِقْتِرَانِيَّ يُفِيدُهَا بِالْفِعْلِ أَيْضًا بَعْدَ تَمَامِهِ، فَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَمَلْ عَلَى صَوْرَتِهَا وَلَا عَلَى صُورَةِ نَقِيضِهَا، فَلْيُتَأَمَّلْ.

(١٠٢ - ١٠٣) - ثُمَّ أَشَارَ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْإِنْتِاجِ فِي الْاِسْتِثْنَائِيِّ إِذَا كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ فِيهِ مُتَّصِلَةً بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ يَكُ) الْقِيَاسُ (الشَّرْطِيُّ) الْمَذْكُورُ (ذَا اتِّصَالٍ) أَي: ذَا قَضِيَّةٍ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ، (أَنْتَجَ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعَ التَّالِي، وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ) أَي: إِذَا كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ فِيهِ مُتَّصِلَةً فَلَهُ نَتِيجَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: نَتِيجَةُ الْوَضْعِ، وَالْأُخْرَى: نَتِيجَةُ الرَّفْعِ.

الفويسني

فِي مَقْدَمَتَيْهِ؛ مَوْضُوعُهَا فِي الصَّغَرَى وَمَحْمُولُهَا فِي الْكِبَرَى، وَأَمَّا الْقِيَاسُ الْاِسْتِثْنَائِيُّ فَفِيهِ عَيْنُ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضُهَا بِصَوْرَتِهِ كَمَا يَأْتِي.

(١٠٢ - ١٠٣) - (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) أَي: الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ، وَذَكَرَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا قَوْلًا. (ذَا اتِّصَالٍ) أَي: هِيَ ذَاتُ اتِّصَالٍ؛ أَي: مُتَّصِلَةٌ (أَنْتَجَ وَضَعُ ذَلِكَ) الْمَقْدَّمُ؛ أَي: إِثْبَاتُهُ (وَضَعَ التَّالِي) أَي: إِثْبَاتُهُ. (و) أَنْتَجَ (رَفَعُ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ).



نفي الملزوم، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، فقول المصنّف: (أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ) أي: المقدم؛ بدليل ذكر «التالي» بعده.

والمراد بـ«الوضع»: الثبوت، وبـ«الرفع»: النفي، وبـ«العكس»: استثناء عين التالي أو نقيض المقدم، فالضروب أربعة: اثنان مُتجانان، واثنان عَقِيمان.

القول المسلم

● فأما نتيجة الوضع فهي ثبوت التالي؛ بمعنى: أنك إذا وضعت - أي: أثبت - بالاستثنائية المقدم كانت النتيجة وضع التالي، أي: ثبوته. ولما قابل بالتالي المشار إليه بقوله: «ذَاكَ» عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ المشار إليه هو المقدم؛ ومثال ذلك قولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»، ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فقد وضعت - أي: أثبت - المقدم، فانتج ثبوت التالي.

● وأما نتيجة الرفع فهي: سلب المقدم؛ بمعنى: أنك إذا رفعت في الاستثنائية تالي الشرطية أنتج رفع المقدم، فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» أنتج: «فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

● وبيان النتيجة الأولى الوضعية: أَنَّ المقدم في الشرطية ملزوم للتالي، فإذا استثنيت ثبوته لزم ثبوت التالي، وإلا لزم ثبوت الملزوم بلا لازم، وهو محال، ضرورة أَنَّ حقيقة اللازم هو ما يلزم من ثبوت ملزومه ثبوته؛ إذ لا معنى للزومه إن لم يلزم من ثبوت ملزومه ثبوته.

● وبيان نتيجة الرفع، وهي الثانية: أَنَّ التالي لازم للمقدم، فإذا رفعت التالي بالاستثنائية لزم رفع المقدم، وإلا بأن صحَّ ثبوت المقدم مع رفع التالي لزم صحَّة ثبوت الملزوم بلا لازمه، وهو محال كما علمت.

● وأما رفع المقدم بالاستثنائية كأن يقال في المثال: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فلا يلزم كونه

القويضي

- مثال ذلك^(١): «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فقد أنتج إثبات المقدم^(٢) إثبات التالي^(٣)؛ لأنَّ المقدم ملزوم والتالي لازم^(٤)، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم.

(١) قوله: (مثال ذلك) أي: إنتاج إثبات المقدم إثبات التالي، وإنتاج نفي التالي نفي الأول.

(٢) قوله: (إثبات المقدم) وهو «إِنْسَانٌ».

(٣) قوله: (إثبات التالي) وهو «حَيَوَانٌ».

(٤) قوله: (لأنَّ المقدم ملزوم) وهو «إِنْسَانٌ»، (والتالي لازم) وهو «حَيَوَانٌ».

القول المسلم

ليس بحيوانٍ، ولا كونه حيواناً؛ لأنَّ المقدم قد يكون أخصَّ من التَّالي كما في المثال؛ إذ كونه إنساناً أخصَّ من كونه حيواناً، ولا يلزم من رفع الأخصَّ رفعَ الأعمَّ ولا ثبوتهُ.

- وكذا وضعُ التَّالي لا يستلزمُ ثبوتَ المقدم ولا رفعه؛ لأنَّ التَّالي قد يكون أعمَّ من المقدم، كما في المثال، فلا يستلزم وضعه - أي: إثباته - ثبوتَ المقدم ولا رفعه.

والى هذا أشار بقوله: (وَلَا يَلْزَمُ) الإنتاجُ (فِي عَكْسِهِمَا) أي: عكسِ الرِّفْعِ والوَضْعِ المذكورين (لِإِمَّا أَنْجَلَى) أي: ظهر من أنَّ وضعَ الأعمَّ لا يُنتجُ رفعَ الأخصَّ ولا ثبوتهُ، وَرَفْعُ الأخصَّ لا يُنتجُ رَفْعَ الأعمَّ ولا ثبوتهُ كما قررنا.

وعكسُ وضعِ المقدم - أي: خلافه - وضعُ التَّالي، وعكسُ رفعِ التَّالي هو رفعُ المقدم.

● وحاصلهُ أَنَّ القضيَّةَ الشرطيَّةَ يصحُّ فيها باعتبار استثنائتيها أربعةُ أوجوه:

الأوَّل: وَضْعُ مقدِّمها بالاستثنائيةُ يُنتجُ وَضْعَ التَّالي؛ لأنَّه يلزم من ثبوتِ الملزوم ثبوتُ اللازم.

والثَّاني: رَفْعُ تاليها بالاستثنائيةُ يُنتجُ رَفْعَ المقدم؛ لأنَّه يلزم من رَفْعِ اللازم رَفْعُ الملزوم، وإلَّا ثبتَ المقدمُ بلا لازم.

والثَّالث: رَفْعُ المقدم، ولا يُنتجُ شيئاً؛ لأنَّ رفعَ الملزوم لا يُوجبُ رَفْعَ اللازم ولا ثبوتهُ؛ لصحَّةِ أن يكون الملزومُ أخصَّ، ولا يلزم من رفعِ الأخصَّ رفعُ الأعمَّ.

القويسني

- ولو قلتَ في هذا المثال: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانَ» أنتج: «فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ لأنَّ رفعَ اللازم يُوجب رفعَ الملزوم^(١)، فعلم أنَّ المنتجَ منه ضربان^(٢).

(وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا) أي: لا يلزم الإنتاج من عكسهما؛ أي: من وضعِ التَّالي أو رفعِ المقدم.

فلو قلتَ في المثال المتقدم^(٣): «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» لم ينتج: «أَنَّهُ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّ اللازم قد يكون أعمَّ من الملزوم، ولا يلزم من إثباتِ الأعمَّ إثباتُ الأخصَّ.

(١) قوله: (لأنَّ رفعَ اللازم) أي: نفيه، وهو «حَيَوَانٌ». (بوجب رفعِ الملزوم) أي: نفيه، وهو «إِنْسَانٌ».

(٢) قوله: (ضربان) أي: إثباتاً ونفياً.

(٣) قوله: (فلو قلتَ في المثال المتقدم) أي: في قوله: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا... إلخ».



القول المسلم

والرابع: وَضَعُ التَّالِي، وَلَا يُنتَجُ أَيْضاً؛ لَصَحَّةِ أَنْ يَكُونَ أَعْمَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَضْعِ الْأَعْمِ وَضْعُ الْأَخْصِ وَلَا رَفْعُهُ.

● وَشَرَطُ إِنتَاجِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ مَعَ الْمُتَّصِلَةِ - بَعْدَ كَوْنِ الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ كَمَا ذَكَرَ - ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

١ - أَحَدُهَا: كَوْنُهَا مُوجِبَةً، فَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً فَلَا إِنتَاجَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى السَّالِبَةِ الْمُتَّصِلَةِ: سَلْبُ اللُّزُومِ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، وَسَلْبُ اللُّزُومِ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عِنْدَ ثُبُوتِ الْآخَرِ وَلَا رَفْعُهُ عِنْدَ رَفْعِهِ؛ لَصَحَّةِ أَنْ يَتَّقَوَّ الثَّبُوتُ أَوْ السَّلْبُ عِنْدَ ثُبُوتِ الْآخَرِ أَوْ سَلْبِهِ.

- فَإِذَا قِيلَ: «لَيْسَ الْبَتَّةُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقاً، كَانَ الْحِمَارُ نَاهِقاً» أَي: لَا لَزُومَ بَيْنَ هَذَيْنِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِكَ: «لَكِنَّ الْإِنْسَانَ نَاطِقاً» أَنَّ الْحِمَارَ نَاهِقٌ وَلَا أَنَّهُ غَيْرُ نَاهِقٍ؛ إِذْ لَا لَزُومَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ ثُبُوتاً وَلَا نَفياً.

- وَكَذَا إِذَا قُلْتَ: «لَكِنَّ الْحِمَارَ لَيْسَ بِنَاهِقٍ» لَا يَلْزَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ نَاطِقٌ وَلَا غَيْرُ نَاطِقٍ؛ إِذْ لَا لَزُومَ بَيْنَ سَلْبِ الْحِمَارِيَّةِ وَبَيْنَ ثُبُوتِ النَّاطِقِيَّةِ، وَلَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَلْبِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

٢ - وَثَانِيهَا: كَوْنُهَا لَزُومِيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ اتِّفَاقِيَّةً فَلَا إِنتَاجَ، فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقاً» لَمْ يَنْتَجِ بِقَوْلِكَ: «لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً»، وَلَا يَقُولُكَ: «لَكِنَّ لَيْسَ الْإِنْسَانُ نَاطِقاً».

وَأَمَّا لَمْ يُنْتَجِ مَعَ الْإِتِّفَاقِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمُقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ سَابِقٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ، وَالْعِلْمُ بِالْإِتِّفَاقِيَّةِ الَّتِي هِيَ إِحْدَى مُقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ إِنَّمَا هُوَ الْعِلْمُ بِوُقُوعِ طَرَفَيْهَا فِي الْخَارِجِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ الْعِلْمِ لَا مَعْنَى لِإِنْتِاجِ عِلْمٍ آخَرَ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، مَعَ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ سَلْبِ التَّالِي بَاطِلٌ حَيْثُئِذٍ.

٣ - وَثَالِثُهَا: كَوْنُ الْمُتَّصِلَةِ كُلِّيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ جَزْئِيَّةً فَلَا إِنتَاجَ، فَإِذَا قِيلَ: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً» لَمْ يَنْتَجِ قَوْلُكَ: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» كَوْنَهُ إِنْسَاناً؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُهُ فِي بَعْضِ أَحْوَالٍ غَيْرِ كَوْنِهِ إِنْسَاناً، وَإِذَا لَمْ يَنْتَجِ هَذَا لَمْ يَنْتَجِ الرَّفْعُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ الْأَخْصِ رَفْعُ الْأَعْمِ.

وَلِأَجْلِ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمُتَّصِلَةِ كُلِّيَّةً لِيَشْمَلَ لَزُومَهَا جَمِيعَ الْأَحْوَالِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا حَالُ ثُبُوتِ الْقَوَيْسِيِّ

وَكَذَا لَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» لَا يَنْتَجِ شَيْئاً؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْأَخْصِ لَا يُوجِبُ رَفْعَ الْعَامِّ، وَالْمَلْزُومُ هُنَا أَخْصٌ مِنْ لَازِمِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (لِمَا انْجَلَى) أَي: لِمَا اتَّضَحَ مِنْ أَنَّ التَّالِي



القول المسلم

الاستثنائية، قيل: إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ هُنَا هِيَ الْكُبْرَى؛ لِتَنَاوُلِهَا حَالَ ثُبُوتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ كَمَا تَشْتَمِلُ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَتَنَاوَلْ حَالَ ثُبُوتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ لَمْ يَصَحَّ الْإِنْتِاجُ كَمَا فِي الْجَزْئِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَقْدَمِ بِهَا ثُبُوتُ التَّالِي؛ لِصَحَّةِ أَنْ يَكُونَ اللَّزُومُ فِيهَا فِي غَيْرِ حَالَ ثُبُوتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ كَمَا ظَهَرَ فِي الْمَثَالِ.

القويسني

لَازِمٌ، وَقَدْ يَكُونُ أَعَمُّ مِنْ مَلْزُومِهِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِهِ إِثْبَاتُ مَلْزُومِهِ، وَلَا مِنْ نَفْيِ مَلْزُومِهِ نَفْيُهُ، فَهَذَا الضَّرْبَانِ عَقِيمَانِ.



ثم قال:

- (١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضِعْ ذَا يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
 - (١٠٥) وَذَاكَ فِي الْأَخْصِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمَعَ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنَ
 - (١٠٦) رَفَعَ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا
- (١٠٤ - ١٠٦) - أقول:

القياسُ المرغَّبُ من الشَّرْطِيَّاتِ المنفصلة: إمَّا أن يكون مرغَّباً من مانعة الجمع والخُلُو، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخُلُو فقط.

● فإن كان مرغَّباً من الأولى فأضربهُ المنتجة أربعة: اثنان من جانب الوضع، واثنان من جانب الرفع.

مثال ذلك: «الْعَدْدُ إمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، فاستثناء «زَوْجٌ» منتجٌ لنقيض «فَرْدٌ»، واستثناء «فَرْدٌ» منتجٌ لنقيض «زَوْجٌ»، واستثناء نقيض كلٍّ منهما منتجٌ لعين الآخر.

القول المسلم

(١٠٤) - ثم أشار إلى نتائج الاستثنائي مع المنفصلة بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ) الشَّرْطِيَّ (مُنْفَصِلًا) أي: ذا قضية منفصلة، ويحتمل: وإن تكن قضيتُهُ الشَّرْطِيَّةُ منفصلةً، وعليه يكون تذكيرُ الفعل وتذكيرُ الوصف باعتبار تأويل القضية بالكلام أو بالخبر، فكأنه يقول: وإن يكن الخبرُ الذي ترغَّب منه الاستثنائي منفصلاً، فلذلك الاستثنائي أربعُ نتائج، أشار لاثنتين من الأربع بقوله: (فَوَضِعْ ذَا، يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ) ولَمَّا لم يعيِّن مُشاراً إليه عُلِمَ أنَّ المقصود أنَّ وضع كلٍّ من الطرفين في القضية المنفصلة يُنتِجُ رفع الآخر، فهاتان نتيجتان في الوضع باعتبار كلٍّ من الطرفين بخصوصه.

ألفويسني

(١٠٤) - (وَإِنْ يَكُنْ) القياسُ الشَّرْطِيَّ (مُنْفَصِلًا) أي: إن تكن القضية الشَّرْطِيَّةُ منفصلةً، فهي على ثلاثة أقسام: حقيقية، ومانعة جمع، ومانعة خلُو.

فإن كانت حقيقية^(١) (فَوَضِعْ ذَا^(٢)) أي: أحد طرفيها (يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ) الآخر، (وَالْعَكْسُ كَذَا) أي: ورفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر؛ كقولنا: «المَوْجُودُ: إمَّا قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ؛ لِكِنَّةِ قَدِيمٍ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ»، أو: «لِكِنَّةِ حَادِثٍ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ».

(١) قوله: (حقيقيَّة) أخذه من قول المصنّف بعده: «وَذَاكَ فِي الْأَخْصِ». اهـ «حاشية العَبَّان» (ص: ٥١٨).

(٢) قوله: (فَوَضِعْ ذَا ... إلخ) أي: إثباته. وقوله: (يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ ... إلخ) أي: نفيه.

(١٠٥) وَذَاكَ فِي الْأَخْصَرِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَيَوْضَعُ ذَا زُكْنٍ
(١٠٦) رَفَعَ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

• وإن كان مرگباً من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان، وهما: استثناء عين كل من الطرفين؛ ليحصل نقبض الآخر، وأما استثناء النقبض فلا ينتج شيئاً.

مثال ذلك: «إِذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِذَا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»؛ فاستثناء «أَبْيَضَ» منتج لنقبض «أَسْوَدَ»، واستثناء «أَسْوَدَ» منتج لنقبض «أَبْيَضَ»، وأما استثناء نقبض كل منهما فلا ينتج شيئاً.

القول المسلم

• ثم أشار إلى الاثنيتين الأخيرتين بقوله: (وَالْعَكْسُ كَذَا) بمعنى أن عكس ما ذُكِرَ يُنتَجُ اثنين، وعكس ما ذُكِرَ هو أن رفع كل من طرفي المنفصلة يُنتَجُ وضع الآخر، فهاتان نتيجتان في الرفع باعتبار كل من الطرفين بخصوصه.

(١٠٥ - ١٠٦) - (وَذَاكَ) أي: إنتاج الأربع المشار إليها إنما هو (في) الكلام المنفصل (الأخضر) والأخضر هو القضية الحقيقية، وهي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق ولا على القويضي

فلو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» أنتج: «أَنَّهُ حَادِثٌ»، أو: «إِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» أنتج: «أَنَّهُ قَدِيمٌ». (١٠٥) - فقد أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر، ورفع أحد الطرفين وضع الآخر، وهو المراد بقوله: (وَذَاكَ^(١) فِي الْأَخْصَرِّ) أي: في الحقيقة^(٢).

فإن كانت المنفصلة مانعة جمع فقد أشار إليها بقوله: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) أي: الشرطي بمعنى القضية الشرطية (مَانِعَ جَمْعٍ^(٣) فَيَوْضَعُ ذَا) أي: أحد طرفيها (زُكْنٍ) أي: عُلِمَ.

(١٠٦) - (رَفَعَ لِذَاكَ) أي: الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما، (دُونَ عَكْسٍ) فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضع الآخر؛ لجواز الخلو عنهما^(٤).

(١) قوله: (وَذَاكَ) أي: كون وضع - أي: إثبات - أحد الطرفين ينتج رفع - أي: نفي - الآخر، والعكس.

(٢) قوله: (أي: في الحقيقة) لأنها أخضر من مانعة الخلو ومانعة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو، وحينئذ تسمى «مانعة جمع ومانعة خلو».

(٣) قوله: (مَانِعَ جَمْعٍ) أي: قضية مانعة جمع بين طرفيها، أي: فلا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما، وترتب من الشيء والأخضر من نقبضه كمثال الشارح.

(٤) قوله: (لجواز الخلو عنهما) أي: عن الطرفين.

● وإن كان مرغباً من مانعة الخلو أنتج منه ضربان، وهما: استثناء نقيض كل من الطرفين؛ ليحصل عين الآخر، وأما استثناء العين فلا ينتج شيئاً، عكس المرغب من مانعة الجمع.

مثال ذلك: «زَيْدٌ إِمَّا فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ»، فاستثناء نقيض «فِي الْبَحْرِ» منتج لـ «لَا الْغُرُقُ الْمُسْلَم»

الكذب، ويُشترط فيها للإنتاج أن تكون عاديةً حقيقية لا اتِّفَاقِيَّة، وأن تكون مرغبةً من المساوئين للتقيضين، وأن لا تكون سالبةً وأن تكون كليةً.

- مثال ذلك: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا»، فإن قُلْتُ في الاستثنائية: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» أنتج: «فَلَيْسَ بِحَادِثٍ»، وإن قلت: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» أنتج: «فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ»، فهاتان نتيجتان في وضع كل من الطرفين.

وإن قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» أنتج: «فَهُوَ حَادِثٌ»، وإن قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ حَادِثًا» أنتج: «فَهُوَ قَدِيمٌ».

● فهاتان نتيجتان في رفع كل من الطرفين بالاستثنائية، ووجه الإنتاج واضح؛ لأن الطرفين لما كانا لا يجتمعان ولا يرتفعان، لزم من وضع كل منهما رفع الآخر، ومن رفع كل منهما وضع الآخر، فيتصور في النتائج أربع؛ إذ لو لم يلزم من الوضع الرفع لزم صحة اجتماع الوضعين أو الرفعين، وهو خلاف المفروض في القضية الشرطية.

● وإنما شرط أن لا تكون اتِّفَاقِيَّة؛ لأن العلم بالاتِّفَاقِيَّة هو العلم بعناد طرفيها، والعلم بالعناد الاتِّفَاقِي هو العلم بثبوت أحد الطرفين ونفي الآخر، وذلك سابق على العلم بالنتيجة، فلا يؤخذ العلم بالنتيجة التي هي العلم بصدق أحد طرفيها أو العلم بنفيه؛ لأنه سابق في العلم بالاتِّفَاقِيَّة. القويسني

مثال ذلك^(١) أن تقول: «هَذَا إِمَّا أَسْوَدٌ أَوْ أَبْيَضٌ، لَكِنَّهُ أَسْوَدٌ»، ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضٍ»، أو: «لَكِنَّهُ أَبْيَضٌ» ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدٍ».

ولو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَسْوَدٍ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَبْيَضٌ» ولا: «غَيْرُ أَبْيَضٍ»، وكذا لو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَبْيَضٍ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدٌ» أو: «غَيْرُ أَسْوَدٍ».

وإن كانت القضية المنفصلة مانعة خلو فقد أشار إليها بقوله: (وَإِذَا مَانِعٌ رَفِعَ^(٢) كَانَ) أي: وإن كانت القضية الشرطية مانعة خلو، (فَهُوَ عَكْسُ ذَا) أي: فالقضية مانعة الخلو عكس مانعة

(١) قوله: (مثال ذلك) وهو وضع أحد طرفيها.

(٢) قوله: (مانِعٌ رَفِعَ) أي: خلو.

يَعْرِقُ»، واستثناء نقيض «لَا يَعْرِقُ» منتج لـ «فِي الْبَحْرِ»، فنقول: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَحْرِ فَلَا يَعْرِقُ»
أو: «لَكِنَّهُ يَعْرِقُ فَهُوَ فِي الْبَحْرِ».



القول المسلم

وأيضاً لا يصح رفع الذي عُلِمَ صدقهُ متهما ولا رفع الذي عُلِمَ نفيه منهما، وإنما شُرِطَ تركُّبها من المساويين للتقيضين؛ لأنَّ تركُّبها من التقيضين لا يُفِيدُ فيه الاستثناء، فإذا قُلْتُ: «إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» أنتج: «فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ونفي النَّفي هو ثبوت الإنسانية بالضرورة، فيكون التقدير: «فَهُوَ إِنْسَانٌ»، وهو نفس الاستثنائية فلا يُفِيدُ.

● وإنما شُرِطَ أن تكون كَلِمَةٌ؛ لأنَّ الجزئية لا تتناول جميع الأحوال التي من جُمَلتها حال الاستثنائية، فإذا قيل: «قَدْ يَكُونُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ حَيَوَانًا»، بمعنى: أن بينهما عناداً حقيقياً في بعض الأحوال وهو حال الفَرَسِيَّة مثلاً؛ إذ لا يصحُّ اجتماعُهُما فيها ولا رفعهما معاً فيها، لم ينتج قولنا: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» أنه «لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ لِصَحَّةِ كونه حيواناً وإنساناً في حال النَّاطِقِيَّة.

● وإنما شُرِطَ أن لا تكون سالبة؛ لأنَّ سلب العناد لا يُشْعِرُ باللزوم بين الطرفين، لا في النَّفي ولا في الإثبات، فلا يتحقَّقُ الإنتاجُ لِنفي اللزوم، وهو ظاهرٌ.

● هذا إذا كانت القضية المنفصلة في القياس حَقِيقَةً وهي الأخصُّ، وأمَّا إن كانت مانعةً جمع فقط أو مانعةً خلوةً فقط فأشار إليها بقوله: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) الكلام المنفصل الذي هو القضية الشَّرْطِيَّةُ المنفصلة (مَانِعٌ جَمْع) فقط؛ أي: ليس فيها إلَّا عنادُ الجمع دون عنادِ الرَّفْع، وهي التي يَصْدُقُ عليها التَّعْرِيفُ المَبَايِنُ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، دون التَّعْرِيفِ الذي به تكون أعمُّ، وقد تقدَّم بيانُ الغويَسِي

الجمع؛ بمعنى: أن رفع أحد طرفيها يُنتِج رفع الآخر؛ لمنعها الخلوة عنها، ووضع^(١) أحد طرفيها لا يُنتِج شيئاً؛ لجواز الجمع بينهما.

مثالها^(٢) أن تقول: «هَذَا الشَّيْءُ إِنَّمَا غَيْرُ أَبْيَضَ أَوْ غَيْرُ أَسْوَدَ، لَكِنَّهُ أَبْيَضٌ» ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» أو: «لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ»، فقد لَزِمَ من رفع أحد طرفيها ثبوت الآخر.

(١) قوله: (وضع) أي: ثبوت.

(٢) قوله: (مثالها) أي: مانعة الخلوة.



القول المسلم

ذلك، (فَبَوْضِعِ ذَا زُكُنْ، رَفَعُ لِدَاكَ) أي: فإننا جُهِ يحصل بوضع أحد الطرفين لينتج رفع الآخر؛ لأنهما لا يجتمعان في الثبوت، فمتى وُضع - أي: أثبت - أحدهما ارتفع الآخر.
وقوله: «زُكُنْ» أي: عَلِمَ تكمیل للیت.

ولمّا لم يُعَيَّن المشار إليه هنا من الطرفين أيضاً، أفاد أنّ وضع كلٍّ من الطرفين يُنتج رفع الآخر، فيشتمل على نتيجتي الوضع كما في الحقيقة، وقد عَلِمَ أنّ مانعة الجمع بالتفسير المُباين هي التي تترکّب من الضدّين أو ممّا هو بمنزلةهما ممّا لا يصحُّ اجتماعهما ويصحُّ ارتفاعهما كالتوعين، فالقسم الأول كقولك: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ»، فإذا قلت: «لَكِنَّهُ أَسْوَدَ» أنتج: «فَلَيْسَ بِأَبْيَضَ»، وهو رفع الآخر، وإذا قلت: «لَكِنَّهُ أَبْيَضَ» أنتج: «فَلَيْسَ بِأَسْوَدَ».

والثاني كقولك: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ حَجَرًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ شَجَرًا»، فاستثناء كونه حجراً يُنتج سلب الشجرية، واستثناء الشجرية يُنتج سلب الحجرية.

ولا بدّ أن يكون عنادها غير اتّفاقيّ، وإلاّ لم يُنتج، كما تقدّم في الحقيقة، وأن تكون موجبة، فإن كانت سالبة فلا إنتاج لِمَا تقدّم بيانه في الحقيقة، وأن تكون كليةً وإلاّ لم تُنتج لصحة أن يكون العناد في غير حال الاستثنائية كما تقدّم في الحقيقة أيضاً، ولا يُنتج رفع أحدهما؛ إذ لو قلت: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدَ، وَلَا غَيْرُ أَسْوَدَ»؛ إذ رفع أحد الضدّين أو ما هو بمنزلةهما لا يُوجب رفع الآخر ولا ثبوته، وهو ظاهر، وهو معنى قوله: (فَوْنَ عَكْسٍ) أي: لا يُنتج رفع أحدهما ثبوت الآخر كما لا يُنتج رفعه.

(وَلِذَا مَا نَعِ رَفَعِ كَانَ) أي: وإذا كان الكلام المنفصل الذي هو القضية الشرطية في الاستثنائي مانع رفع فقط؛ أي: قضية مانعة خلوّ فقط، (فَهُوَ) في الإنتاج (عَكْسُ ذَا) أي: عكس مانعة الجمع فقط في قياسها، فالقياس مع مانعة الجمع فقط يُنتج وضع - أي: إثبات - كلٍّ من القويستني

ولو قلت: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدَ، وَلَا غَيْرَهُ، وَلَوْ قُلْتُ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَبْيَضَ، وَلَا غَيْرَهُ».



القول المسلم

الطرفين رفع الآخر، وهو مع مانعة الخلوة فقط يُنتج رفع كل من طرفيها فيه وضع الآخر، ففي الأول نتيجتي الوضع، وفي الثاني نتيجتي الرفع كما تقدّم.

وقد علمت أنّ مانعة الخلوة فقط - وهي التي تُفسّر بالمعنى الذي تُنافي به الحقيقة، لا بالمعنى الذي تكون به أعمّ منها، وقد تقدّم بيان ذلك - إنّما تُركّب من نقبضي ما تُركّب منه مانعة الجمع فقط، وذلك كقولك: «دائماً إمّا أن يكون الشيء غير أبيض، وإمّا أن يكون غير أسود»، فإذا قلت في الاستثنائية: «لكنّه ليس غير أبيض» أنتج: «أنّه غير أسود»، وإذا قلت: «لكنّه ليس غير أسود» أنتج: «أنّه غير أبيض».

وبيانه أن نفي «غير أبيض» يوجب أن يكون «أبيض»؛ لأن نفي النفي إثبات، وإذا كان «أبيض» فهو «غير أسود» قطعاً، وهو النتيجة.

وكذلك نفي «غير أسود» يقتضي ثبوت «أسود»؛ لأن نفي كل ما هو «غير أسود» يُحقّق كون الشيء «أسود»، وإذا كان «أسود» فهو «غير أبيض» قطعاً، وهو معنى النتيجة في الطرف الآخر. ويُشترط هنا أيضاً أن لا تكون اتّفاقيّة ولا سالبة ولا جزئيّة؛ لِمَا تقدّم بيانه في الحقيقة، وقد أشرنا إليه في منع الجمع أيضاً.

● والحاصل ممّا ذكر أنّ القياس الاستثنائي:

- إن كانت الشرطيّة فيه متّصلة شرط لزومها وإيجابها وكلّيّتها، وقد تقدّم بيان ذلك، فتنتج نتيجتين: وضع التالي بوضع المقدّم بالاستثنائية، ورفع المقدّم برفع التالي، ولا تنتج برفع المقدّم ولا بوضع التالي، فإذا قلت: «كلّما كان الشيء إنساناً، فهو حيوان»، أنتج: «فهو حيوان» بقولك: «لكنّه إنسان»، و«ليس بإنسان» بقولك: «لكنّه ليس بحيوان»، ولا ينتج بقولك: «لكنّه ليس بإنسان»، ولا بقولك: «لكنّه حيوان»؛ إلّا أنّ الغالب في إنتاج سلب المقدّم أن يستعمل في الشرطيّة «لو»، وفي إنتاج ثبوت التالي أن يستعمل فيها «إن».

- وإن كانت منفصلة شرط فيها أيضاً أن لا تكون اتّفاقيّة ولا سالبة ولا جزئيّة، وقد تقدّم بيانه.

ثم إن كانت حقيقة أنتجت أربع نتائج؛ لأن طرفيها لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإذا قلت:



القول المسلم

«دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا»، فَإِنْ قُلْتَ فِي الِاسْتِثْنَائِيَّةِ: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ»
أَنْتَجِ: «فَلَيْسَ بِحَادِثٍ»، وَإِنْ قُلْتَ فِيهَا: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» أَنْتَجِ: «فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ»، وَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ
لَيْسَ قَدِيمًا» أَنْتَجِ: «فَهُوَ حَادِثٌ»، أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ حَادِثًا» أَنْتَجِ: «فَهُوَ قَدِيمٌ».

وَإِنْ كَانَتْ مَانِعَةٌ جَمَعَ فَقَطْ أَنْتَجْتَ الْأَوَّلِينَ فَقَطْ لِمَا فِيهَا مِنْ مَنَعَ الْجَمْعِ، فَإِذَا قُلْتَ: «إِمَّا أَنْ
يَكُونَ الْجِسْمُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»، فَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ أَبْيَضٌ» أَنْتَجِ: «فَلَيْسَ بِأَسْوَدَ»، أَوْ:
«لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» أَنْتَجِ: «فَلَيْسَ بِأَبْيَضَ»، وَلَا يَتَجِ: «لَيْسَ بِأَبْيَضَ»، وَلَا «لَيْسَ بِأَسْوَدَ».

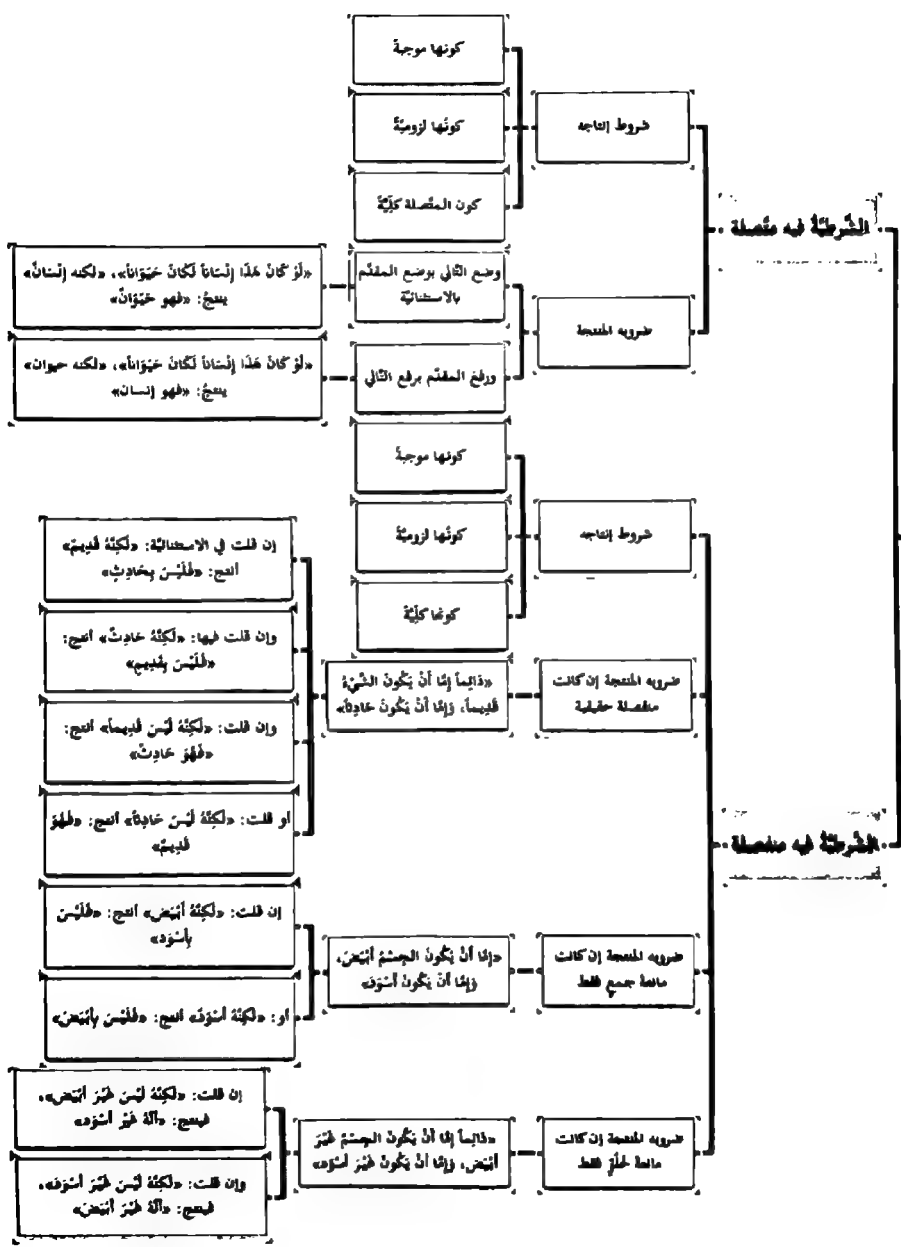
وَإِنْ كَانَتْ مَانِعَةٌ خُلُوٌّ فَقَطْ أَنْتَجْتَ الْأَخِيرِينَ لِمَا فِيهَا مِنْ مَنَعَ مَعْنَى الْخُلُوِّ، فَإِذَا قُلْتَ: «دَائِمًا
إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ غَيْرَ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، فَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَبْيَضَ»،
كَانَ أَبْيَضَ، فَيَنْتَجِ: «أَنَّهُ غَيْرَ أَسْوَدَ»، وَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، كَانَ أَسْوَدَ، فَيَنْتَجِ: «أَنَّهُ
غَيْرُ أَبْيَضَ».

وَكُلُّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَكَرَّرْنَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِيجَازِ لِقَلَّةِ إِلْفِ النَّفْسِ لِلْمَعْقُولَاتِ.





القياس الاستثنائي





ثم قال :

(لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ)

- (١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبًا لِكُونِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
 - (١٠٨) فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ وَأَقْلَبَ نَتِيجَةً بِوُجْهِ مَقْدَمَةٍ
 - (١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةً إِلَى هَلْ جَرَّ
 - (١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَفْضُولَهَا كُلُّ سَوَا
- القول المسلم

[(لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ)]

ولمَّا فرغ من الكلام على القياس المنطقي، شرع في لواحق القياس مطلقاً فقال : (لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ) أي : الأمور التي تلحق القياس ؛ أي : الدليل في الجملة ؛ سواء كان قياساً منطقياً أو غيره .

● وذلك أَنَّ الدليل في الجملة تعرضُ له أشياء :

أحدها : أَنَّهُ ينقسمُ إلى عقليّ ونقليّ .

وثانيها : أَنَّ العقليّ ينقسمُ باعتبار صورته إلى منطقيّ وتمثيليّ واستقرائيّ .

وثالثها : أَنَّ المنطقيّ ينقسمُ إلى مركّب وبسيط .

ورابعها : أَنَّ المنطقيّ ينقسمُ أيضاً إلى بُرْهَانٍ وَجَدَلٍ وغيرهما .

وخامسها : أَنَّهُ يعرضُ للقياس في الجملة التَّحَرُّزُ عن المغالطات والخطأ بإبعاد مقدماته عن ذلك ، وفي ضمن ذلك استطراد ذكر أوجوه الغلط وشروط الصّحّة باعتبار المادّة والصّورة .

- فسَمِّيت هذه الأشياءُ لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ ؛ لأنّها ممّا يعرضُ له ويلحقه ؛ إلّا أَنَّ النّازِم لم يُرتّبها هكذا ، ولكن أشار لها حسب ما اتّفق له .

القويسني

[(لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ)]

فصلٌ في (لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ)^(١) وقد عرفت أَنَّهُ لا يتمُّ قياسٌ إلّا من مقدّمين ، لكن ذلك

(١) قوله : (فصلٌ في لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ) وقد ذكر المصنّف الأقبية جميعها ما عدا «قياس الخلف» ، وحاصله : إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ، ويسمّى : «قياس الخلف» ؛ لأنّه يؤدّي إلى الخلف ؛ أي : المحال على تقدير عدم حقيقة =



القول المسلم

(١٠٨ - ١٠٩) - (فَرَكْبَتُهُ إِنْ تُرِدُ أَنْ تَعْلَمَهُ) أي: إن أردت أن تعلم صورة المركب فاعلم الكيفية التي أبيضها لك، وإنما قلنا كذلك؛ لأن المركب على إرادة علم التركيب علم الكيفية، لا لإيجادها الذي هو مدلول قوله: «فَرَكْبَتُهُ».

- والكيفية هي أن تأتي بقياس مركب من مقدمتين مسلمتين أو تنتهيان إلى ما يُسلم، ثم تأخذ نتيجتها وتجعلها مقدمة صغرى أو كبرى لمقدمة أخرى، وهذا القدر من الكيفية يكفي في تسمية القياس مركباً.

- ثم إن احتجت إلى زيادة في التركيب ليكون المقصود في الإنتاج لم تصل إليه بعد، فخذ نتيجة التركيب الثاني واجعلها مقدمة صغرى أو كبرى لقياس آخر، ثم تأخذ نتيجة الثالث ونتيجة ما بعده إن احتجت لذلك، حتى تنتهي إلى إنتاج المقصود.

- وإنما يحتاج لذلك التركيب إن كان الخصم بعد تسليمه النتيجة الأولى لا تقوم عليه الحجة ولا يحصل مقصود المستدل من إقامة الحجة عليه بإثبات المدعى، فيؤتى بالكلام على وجه التدرج حتى تنتهي إلى المقصود.

● وإلى هذا أشار بقوله: (وَاقْلِبْ نَتِيجَةَ بِهِ مُقَدِّمَهُ) أي: إذا أردت أن تعلم المركب فاعلم هذه الكيفية التي أمرتك بالإتيان بها، وهي أن تركبها ثم تأخذ النتيجة التي كانت به؛ أي: كانت في ذلك القياس وتقلبها؛ أي: تُصَيِّرُهَا مُقَدِّمَةً لقياس آخر، وقد علمت أن تلك النتيجة إذا جعلت مقدمة (يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِ) مقدمة (أُخْرَى نَتِيجَةً) أيضاً، ثم تلك النتيجة تجعلها مقدمة تُركَّبُ مع مقدمة أخرى فنلزم نتيجة ثالثة، وهكذا إلى أن يتم المقصود بالنتيجة الأخيرة التي هي المقصود، وهذا معنى (إِلَى هَلُمَّ جَرًّا).

الفويسني

(١٠٨ - ١٠٩) - (فَرَكْبَتُهُ إِنْ تُرِدُ أَنْ تَعْلَمَهُ) أي: إن أردت معرفة القياس فركبه من أكثر من مقدمتين كما تقدم، (وَاقْلِبْ نَتِيجَةَ بِهِ) أي: في القياس المركب (مُقَدِّمَهُ) أي: اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأولىين مقدمة لقياس ثانٍ، فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» ف: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ»، فهذه نتيجة المقدمتين الأولىين، فاجعلها مقدمة صغرى وضُمَّها لما بعدها، فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٌ»، واستخرج من هاتين نتيجةً فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٌ»، ثم اجعل هذه مقدمة لقياس ثانٍ فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٌ، وَكُلُّ نَامٍ جِسْمٌ»، وهكذا.



القول المسلم

● وأصل «هَلَمْ» أن تُستعمل لطلب الإقبال، ثم استُعيرت لمجرد الأمر بالاستمرار، فكأنه يقول هنا: «وليستمرَّ التَّركيبُ هكذا استمراراً»، وعبر عن هذا الاستمرار بالجرِّ؛ لأنَّ الأمر المنجَّر إليه استمرَّ أي: لم ينقطع.

● و«إلى» في كلامه إمَّا مقدَّرة الدُّخول على أمرٍ محذوفٍ موصوفٍ بقولٍ محذوفٍ؛ أي: إلى أن يحصل أمرٌ يقال فيه: ليستمرَّ الأمرُ هكذا إلى حصوله، وهو المقصودُ المستدلُّ، أو مقدَّرة الدُّخول على محذوفٍ بلا قولٍ يكون وصفاً له، وتكون «هَلَمْ» للإخبار لا للطلب، فكأنه يقول: إلى نهايةٍ يستمرُّ التَّركيبُ إلى حصولها، فلا يُحتاجُ لتقدير قولٍ، بل لتقدير محذوفٍ، ولا يخلو من التَّكلف.

● ومثال هذا التَّركيب أن يكون المطلوبُ مثلاً: «العالمُ لا بُدَّ له من خالقي»، فتقول: «العالمُ مُلازمٌ للصفاتِ الحادِثَةِ، وكلُّ مُلازمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، «فالعالمُ حَادِثٌ، وكلُّ حَادِثٍ مُمَكِّنٌ»، «فالعالمُ مُمَكِّنٌ، وكلُّ مُمَكِّنٍ يَخْتِاجُ إِلَى خَالِقِي»، «فالعالمُ يَخْتِاجُ إِلَى خَالِقِي» وهو المطلوب، ويسمَّى هذا: «موصولُ النَّتائج» لذكرها.

● ولو أسقطتها للعلم بها وقلت: «العالمُ مُلازمٌ لِلْحَوَادِثِ، وكلُّ مُلازمٍ لِلْحَوَادِثِ حَادِثٌ، وكلُّ حَادِثٍ مُمَكِّنٌ، وكلُّ مُمَكِّنٍ يَخْتِاجُ إِلَى خَالِقِي»، أنتج النَّتيجة الأولى بعينها، ويسمَّى هذا: «مفصولُ النَّتائج»؛ لأنَّها لم تُذكر متَّصلةً بالقياس، وهو مرَّكَّبٌ على كِلَا الحالين، والمفصولُ النَّتائج وموصولها مستويان في النَّتيجة والمال. القويستي

● وهذا معنى قوله: (بَلَزَمَ مِنْ تَرْكِيبِهَا) أَي: النَّتيجة (بِأُخْرَى) أَي: مع مقدِّمةٍ أُخرى؛ أي: فيحصل منهما (نَتِيجَةٌ إِلَى هَلَمْ جَرًّا^(١)) اسم فعل بمعنى: «أُقْبِل»، يسوي فيه الواحد والأكثر، فنقول: «هَلَمْ يَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونِ». و«جَرًّا» مصدر «جَرَّه» إذا سَحَبَهُ.

هذا أصل معناه، ثم تُجوز به «هَلَمْ» عن طلب الإقبال إلى الإخبار بالاستمرار، و«جَرًّا» عن السَّحب الحسِّي إلى التَّعميم المعنوي؛ والمعنى هنا: وانتَه إلى أن يستمرَّ قلبُ النَّتيجة مقدِّمة استمراراً عامًّا شاملاً لجميع الأقيسة البسيطة التي تُؤخذ من القياس المرَّكَّب.

(١) قوله: (إِلَى هَلَمْ جَرًّا) أدخل «إِلَى» على «هَلَمْ» مع أنَّها اسمٌ لفعلٍ، وهو لا يدخل عليه عاملٌ، واعتلَّ الشَّارح في «كبيره» عنه: بأنَّه كأنه استعمل «هَلَمْ» في غير ما وضعت له؛ أي: أطلقها على الاستمرار. اهـ «حاشية الصُّبَّان» (ص: ٥٢٦).



● وهذا القياسُ ينقسمُ:

١ - إلى مُتَّصِلِ النَّتَاجِ: إنْ ذُكِرَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ، وَجُعِلَتْ مَقْدَمَةٌ صُغْرَى، وَرُكِبَتْ مَعَ مَقْدَمَةٍ كَبْرَى، وَأُخِذَتْ النَّتِيجَةُ مِنْهُ وَجُعِلَتْ مَقْدَمَةٌ كَذَلِكَ، وَهَلُمَّ جَرًّا - كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ -: كَقَوْلِنَا: «النَّبَاشُ أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً، وَكُلْ أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً سَارِقٌ» يَتَّبِعُ: «النَّبَاشُ سَارِقٌ»، وَقَوْلُ: «النَّبَاشُ سَارِقٌ، وَكُلْ سَارِقٌ تَقْطَعُ يَدُهُ» يَتَّبِعُ: «النَّبَاشُ تَقْطَعُ يَدُهُ» ... إلخ مَا تَرِيدُ.

٢ - وَإِلَى مَفْصُولِهَا: وَهُوَ مَا لَمْ تُذَكَّرْ فِيهِ النَّتَاجُ، كَالْمَثَالِ قَبْلَ هَذَا.

● وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْقِيَاسِ الْبَسِيطِ؛ لِأَنَّهُ أَقْسَى طَوِيلَ نَتَائِجُهَا فِي الذِّكْرِ، وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي الْمَعْنَى.

وَسُمِّيَ الْأَوَّلُ: «مُتَّصِلِ النَّتَاجِ»؛ لِاتِّصَالِ نَتَائِجِهِ بِمَقْدَمَاتِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي.

القول المسلم

(١١٠) - وَإِلَى الْقَسْمَيْنِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (مُتَّصِلِ النَّتَاجِ الَّذِي حَوَى بِكُونِ) أَي: يَكُونُ الْقِيَاسُ الْمَرْكَبُ مُتَّصِلِ النَّتَاجِ الَّتِي اِحْتَوَى عَلَيْهَا وَاقْتَضَاهَا تَرْكِيبُهُ، وَذَلِكَ بِأَن تَذَكَّرَ النَّتَاجُ وَتَجْعَلَ مَقْدَمَاتٍ لِقَضَايَا أُخَرَ.

(أَوْ مَفْصُولِهَا) أَي: وَيَكُونُ مَفْصُولِ النَّتَاجِ بِأَن لَا تُذَكَّرَ فِي اللَّفْظِ، وَيُؤْتَى بِالْقَضَايَا الَّتِي تُرَكَّبُ مَعَهَا كَأَنَّهَا مَرْكَبَةٌ عَلَى كُتُبِيَّاتٍ مَا قَبْلَهَا، (كُلُّ سَوَا) أَي: كِلَا الْقَسْمَيْنِ مُتَسَاوِيَانِ فِيمَا يَحْصُلُ مِنَ الْإِنْتِاجِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمَثُّلُ ذَلِكَ.

● وَهَذَا الْقِيَاسُ الْمَرْكَبُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَقْسَى بَسِيطَةً اجْتَمَعَتْ، أَوْ قِيَاسَانِ بَسِيطَتَانِ اجْتَمَعَا؛ سِوَا ذِكْرِ النَّتِيجَةِ أَوْ قَدَّرَتْ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَرَّ كَالْمَذْكُورِ؛ إِلَّا أَنَّ تِلْكَ الْأَقْسَى أَوْ الْقِيَاسَيْنِ لِمَا اِحْتِاجَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَرُتَّبَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ سَمِّيَ الْمَجْمُوعُ: «قِيَاسًا مَرْكَبًا»، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ بِأَنَّ الْمَرْكَبَ هُوَ مَا رُكِبَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بَلَا تَقْدِيرَ نَتِيجَةٍ لِكُلِّ مَقْدَمَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً؛

القوليني

(١١٠) - (مُتَّصِلِ النَّتَاجِ^(١)) بِالنَّصْبِ خَبَرُ «يَكُونُ» (الَّذِي حَوَى) النَّتَاجِ بِأَن ذُكِرَتْ فِيهِ^(٢)

(يَكُونُ) أَي: يَسْمَى بِذَلِكَ؛ لِاتِّصَالِ نَتَائِجِهِ بِالْمَقْدَمَاتِ، (أَوْ) بِمَعْنَى: «الرَّوَا»، (مَفْصُولِهَا) مَعْطُوفٌ عَلَى «مُتَّصِلِ النَّتَاجِ»؛ أَي: وَيَكُونُ الْقِيَاسُ مُنْفَصِلًا إِنْ لَمْ يَحْوِ النَّتَاجَ؛ أَي: لَمْ تُذَكَّرْ

(١) قَوْلُهُ: (مُتَّصِلِ النَّتَاجِ) أَي: الْقِيَاسُ الْمَرْكَبُ.

(٢) قَوْلُهُ: (بِأَن ذُكِرَتْ فِيهِ) أَي: بِالْفِعْلِ مَرَّتَيْنِ: أَوَّلًا نَتِيجَةً وَثَانِيًا مَقْدَمَةً لِقِيَاسِي أُخَرَ؛ كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ خَسَاسٌ»؛ فَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ خَسَاسٌ»، ثُمَّ نَقُولُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ خَسَاسٌ، وَكُلُّ خَسَاسٍ نَامٌ»؛ فَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٌ»، وَهَكَذَا. سَمِيَ بِذَلِكَ؛ لِوَصْلِ النَّتَاجِ بِالْمَقْدَمَاتِ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية العُتْبَان» (ص: ٥٢٩).

القول المسلم

لأنَّ الغرض لا ينتمى إلَّا بتقديرها، كأن يُقال: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، فينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُؤَلَّفٌ» بلا تقدير نتيجة أصلاً؛ لأنها غير كافية في الغرض، ما بعد.

القويسني

فيه، بل طويت، كقولنا^(١): «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»، وهكذا إلى آخر القياس المتقدم من غير استخراج نتيجة لكلِّ مقدمتين، وسمي: «منفصل النتائج»؛ لعدم ذكرها فيه.

(كُلٌّ) من متصل النتائج ومنفصلها (سَوَا) في إفادة المطلوب.

(١) قوله: (كقولنا) تمثيل لمنفصل النتائج وعدم ذكرها في القياس.



ثم قال:

- (١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّ اسْتِدِلٍّ قَدْ بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ
 - (١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي
 - (١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلَ لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُمِلَ
 - (١١٤) وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثِيلِ
- (١١١ - ١١٤) - أقول: المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام: استقراء، وقياس، وتمثيل.

١ - فالأول: هو الاستدلال على الكلّي بالجزئي؛ كقولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحْرُكُ فَكُهُ الْأَسْفَلُ؛ بِدَلِيلٍ: أَنَّ الْفَرَسَ وَالْإِنْسَانَ وَالْحِمَارَ مَثَلًا كَذَلِكَ».

القول المسلم

(١١١) - ثم أشار إلى أقسام الدليل العقلي باعتبار صورته بقوله: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّ اسْتِدِلٍّ) أي: وإن استدلل بقضية جزئية على قضية كلية، والمراد بـ«الجزئية» هنا: ما ليس موضوعها مسوّراً بالسور الكلّي، فأطلق الناظم على ما ذكرنا الجزئي، وعلى مقابلها الكلّي تامحاً.

(قَدْ بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ) أي: فذلك الدليل الذي استدلل به كذلك عقل؛ أي: عرفت بالدليل الاستقرائي لنشأته عن استقراء؛ أي: تتبع أحكام مفردات.

● وأصل الاستقراء تتبع فُرى البلد، يقال: «اسْتَقْرَأْتُ الْبَلَدَ»؛ أي: تتبعْتُ فُراها، ثم استعمل في مطلق التتبع، وهو: «تتبع مفردات لتدرك أحكامها المتَّحدة».

القويسني

(١١١) - (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّ) خَفَّتْ «ياؤه» للضرورة، (اسْتِدِلٍّ) أي: استدللّ بجزئي على كلي؛ بأن تصفحت الجزئيات، وحكمت بحكما على الكلّي.

(قَدْ بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ) أي: عليم كما إذا تصفحنا جزئيات من «الحيوان» ك: «الإنسان»، و«الفرس»، و«الحمار»، فوجدناها^(٢) تحرك فكها الأسفل عند المضغ، فحكمنا بحكم تلك الجزئيات على كليها وهو «الحيوان»، وقلنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحْرُكُ فَكُهُ الْأَسْفَلُ عِنْدَ

(١) قوله: (فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ) أي: الاستدلال المذكور المفهوم من استدلل، فالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئي على حكم الكلّي.

(٢) قوله: (فوجدناها) أي: أكثرها تحرك فكها الأسفل... إلخ.

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فَحَقَّقِي

٢ - والثَّانِي: هو الاستدلال على الجزئيِّ بالكلِّيِّ، عكسُ الاستقراء؛ كقولنا: «العالمُ حَادِثٌ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ الْمُتَغَيِّرِ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، وقد تقدَّم ذلك بأشكاله.

القول المسلم

- وَبُشِّرْطُ فِي الاستدلال على هذه الكلِّيَّة: أن تكون الجزئيَّة الحاصلة بالاستقراء متعدِّدة كثيرة، بحيث يغلبُ على الظَّنِّ أَنَّ ما لم يُدْرَكْ حُكْمُهُ من تلك الجزئيَّات كما أُدْرِكَ.

- مثال ذلك أن يقال: «الْعَنَمُ تُحَرِّكُ فَكَّهَا الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَكَذَا الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْإِنْسَانُ، وَالْوَحْشُ، وَالطَّبَّاءُ، وَبَقَرَةُ الْوَحْشِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا أَدْرَكْنَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ، فَكُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ».

فقد استدللنا بأحكام الجزئيَّات التي استقرأنها على قضيةٍ كلِّيَّةٍ وهي قولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ»، وتلك القضية تشتملُ على الجزئيَّات التي بها استدلَّ على اعتقاد صحَّةِ حُكْمِهَا، ولهذا يقال: «الدَّلِيلُ الاستقرائيُّ: هو ما اشتمل المطلوبُ عليه»، وذلك الاشتمالُ هو المناسبةُ بينهُ وبين الدَّلِيلِ، ويُسمَّى ذلك إلحاقَ الفردِ بالأغلبِ، وأكثرُ مسائل النَّحْوِ من هذا القبيل ك: «رفع كلِّ فاعلي، ونصب كلِّ مفعولي»؛ فإنه إنما أفادته تتبُّعُ كلِّ ما سُمِعَ منهما، فوجدَ الأوَّلُ مرفوعاً والثَّانِي منصوباً، فألحقَ بذلك ما لم يُسَمَّعْ، فحصلت قاعدة كلِّيَّة ظنيَّة؛ لأنه يُظَنُّ من تساوي الكثير من المفردات في الحُكْمِ أَنَّ ما لم يُدْرَكْ كذلك؛ لإجريان العادة بأنَّ ما يطرُدُ في الكثير يتناول ما سيَّواه.

(١١٢) - (وَعَكْسُهُ) أَي: وعكسُ ما ذُكِرَ، وذلك العكسُ هو الاستدلال بالكلِّيِّ على

القويضي

المَضْعُ، ثُمَّ إن كان المتصَّحُّ^(١) أكثر الجزئيَّات سَمِّيَ الاستقراء: «ناقصاً»، كالمثال المتقدم، وإن كان المتصَّحُّ جميع الجزئيَّات؛ كَانَ استقرأنا جزئيَّات «الحيوان» فوجدنا بعضها ماشياً وبعضها غير ماشي، ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك، وحكمنا على كلِّيِّه وهو «الْحَيَوَانُ» وَقُلْنَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يَمُوتُ» سَمِّيَ: «استقراءً تاماً».

(١١٢) - (وَعَكْسُهُ)^(٢) أَي: الاستقراء الَّذِي تقدَّم أَنَّهُ الاستدلال بحكم الجزئيِّ على الكلِّيِّ،

(١) قوله: (ثم إن كان المتصَّحُّ) أَي: المتَّبِعُ أَكْثَرُ... إلخ.

(٢) قوله: (وَعَكْسُهُ) لا بدُّ من تقدير مضامين أَي: مجموع مقدَّمتي عكسه؛ لأنَّ العكس الَّذِي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي؛ إذ هو قولٌ مؤلَّفٌ، والاستدلال مصدر؛ كذا في «الكبير». اهـ «حاشية الضَّبان» (ص: ٥٣٤).



القول المسلم

الجزئي؛ (بُدْعَى) أي: يسمَّى الدَّلِيلُ الَّذِي وقع في ذلك الاستدلال: (الْقِيَاسَ الْمَنْطِيقِيَّ، وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) حيث يَبَيِّنُ أَنَّهُ يُرْكَبُ من مقدّمتين صغرى وكبرى، وأنَّه متى سُلِمَ لَزِمَ قولُ آخر، وأنَّه يكونُ اقترانًا واستثنائيًا.

(فَحَقَّقْ) ذلك، واعلم الفرق بينه وبين ما قبله، فإنَّ ما قبله حاصله: «أخذُ قضيةٍ كليَّةٍ من جزئياتٍ كثيرة»، وهذا حاصله: «أخذُ قضيةٍ يصحُّ أن تكون جزئيةً من كليَّةٍ تشملها وغيرها»، وقد بيَّنا حاصلَ ما قبله.

● وبيانُ هذا - كما عُلِمَ ممَّا تقدَّم -: أنَّكَ إذا حاولتَ مثلاً مطلوباً هو «أَنَّ الْجِرْمَ حَدِثٌ»، استخرجتَ قضيةً صغرى بفكرِكَ وهي «أَنَّ الْجِرْمَ يُلَازِمُ الْأَعْرَاضَ الْحَادِثَةَ كـ: الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُونِ»؛ إذ لا يُعقل بدونهما، ثمَّ تستخرجُ قضيةً كليَّةً تكون كبرى لهذه وهي قولك: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَدِثٌ»، فإذا رَغِبْتَ القياسَ المنطقيَّ هكذا: «الْجِرْمُ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَدِثٌ» أنتج: «الْجِرْمُ حَدِثٌ».

- وهذه النَّتِيجَةُ باعتبار موضوعها من جملة ما يدخلُ في قولك: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَدِثٌ»، فقد استدلتَ بهذه الكبرى الكليَّة على النَّتِيجَةِ المذكورة الَّتِي هي كالجزئية بالنسبة لهذه الكبرى، والكبرى بها تمَّ الاستدلالُ، فهي الدَّلِيلُ في الحقيقة، وإن توقَّفتَ الإنتاجُ على الصَّغرى أيضاً؛ لأنَّها هي المُدْخِلَةُ لِلْجِرْمِ في الحكم المذكور الَّذِي هو المطلوب ثبوته للأصغر.

الفويسني

وهو الاستدلال بحكم الكليِّ على الجزئي؛ (بُدْعَى) أي: يسمَّى: (الْقِيَاسَ الْمَنْطِيقِيَّ) فالقياس المنطقي (وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ^(١)) أَوَّلَ باب القياس عند قوله: «إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا»، (فَحَقَّقْ) المعلوم.

فالقياسُ: «استدلالٌ بحكم الكليِّ على الجزئي»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَسْمٌ»، فإنَّه استدلَّ بثبوت الجسميَّة لـ«الحيوان» الكليِّ على ثبوتها لـ«الإنسان» الَّذِي هو جزئيٌّ من جزئيات الحيوان، والاستقراء: «استدلالٌ بحكم الجزئيِّ على الكليِّ» كما عُلِمَ ممَّا سبق.

(١) قوله: (وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) أي: المعروف بأنَّه: قولٌ مؤلَّفٌ من أقوالٍ متى سُلِّمَتْ لزم عنها لئانها قولٌ آخر. اهـ

(١١٣) وَحَيْثُ جُزْنِيٌّ عَلَى جُزْنِيٍّ حُمِلَ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلُ جُمْلٍ

٣ - والثالث: الاستدلال على جزني بجزني؛ ك: «الاستدلال على حُرْمَةِ التَّبِيدِ بِحُرْمَةِ الْخَمْرِ»؛ للجامع بينهما وهو: «الإِسْكَارُ»، وهما جزئيان من مطلق المُشْكِرِ.

القول المسلم

(١١٣) - (وَحَيْثُ جُزْنِيٌّ عَلَى جُزْنِيٍّ حُمِلَ) أي: وَحَيْثُ حُمِلَ جُزْنِيٌّ عَلَى جُزْنِيٍّ؛ أي: أُلْحِقَ بِهِ فِي حُكْمِهِ (لِجَامِعٍ) موجودٍ فِيهِمَا مَعًا، وَذَلِكَ الْجَامِعُ هُوَ عِلَّةُ حُكْمِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ، (فَذَاكَ تَمْثِيلُ جُمْلٍ) أي: فَذَلِكَ الْقِيَاسُ الْحَاصِلُ مِنْ حَمْلِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ يُسَمَّى: «قِيَاسَ التَّمْثِيلِ»؛ لِأَنَّهُ حَاصِلُهُ الْهَاقُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ لِتَمَثُّلِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ.

● والمراد بـ«الجزني» هنا: أَمْرٌ مُتَصَوِّرٌ؛ سَوَاءٌ كَانَ كَلِمًا أَوْ جُزْئِيًّا، مِثْلُهُ أَنْ يُقَالَ: «التَّبَاشُ كَالسَّارِقِ، فَتَقْطَعُ يَدُهُ»؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، فَقَدْ حَمَلْنَا «التَّبَاشَ» وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ؛ أي: مُتَصَوِّرٌ عَلَى «السَّارِقِ» فِي حُكْمِ قَطْعِ الْيَدِ؛ بِجَامِعٍ هُوَ «أَخَذَ الْمَالَ خُفْيَةً».

وتساهل الناطم في إطلاق الجزني على مطلق المتصور، كما تساهل في إسقاط الياء من الجزني الثاني.

● والحاصل مما ذكر أن هنا أقيسة ثلاثة:

١ - أحدها: المنطقي؛ وهو المركب من قضيتين لإنتاج ثالثة، يشتمل ذلك القياس عليها بكبراه مع صفراء، ويقال فيه استدلالٌ بكليّةٍ على جزئيّةٍ؛ أي: بِأَمْرٍ عَامٍّ عَلَى أَمْرٍ خَاصٍّ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ»، ف: «الْإِنْسَانُ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ».

٢ - وثانيها: الاستقراء، ويقال في تحقيقه: استدلالٌ بجزئياتٍ؛ أي: بِقَضَايَا جُزْئِيَّاتٍ عَلَى قَضِيَّةٍ كَلِّيَّةٍ، وَتِلْكَ الْجُزْئِيَّاتُ حَاصِلَةٌ بِتَتَبُعِ أَحْكَامِ الْمَفْرَدَاتِ، كَمَا إِذَا تَتَبَعْنَا أَحْكَامَ الْحَيَوَانَاتِ الْقَوَيْسِي

(١١٣) - (وَحَيْثُ جُزْنِيٌّ عَلَى جُزْنِيٍّ) خَفَّتْ «يَاؤُهُ» لِلضَّرُورَةِ، (حُمِلَ) أي: حَيْثُ حُمِلَ جُزْنِيٌّ عَلَى جُزْنِيٍّ آخَرَ فِي حُكْمِهِ؛ (لِجَامِعٍ) مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا ك: «حَمَلَ التَّبِيدُ عَلَى الْخَمْرِ فِي الْحُرْمَةِ»؛ لِلإِسْكَارِ. (فَذَاكَ الْحَمْلُ) (تَمْثِيلُ جُمْلٍ) أي: يُسَمَّى هَذَا الدَّلِيلُ: «تَمْثِيلًا».

● وَقَدْ عَرَفَهُ السَّعْدُ [ت: ٧٩٢هـ] بِقَوْلِهِ: «هُوَ تَشْبِيهُ جُزْنِيٍّ بِجُزْنِيٍّ فِي مَعْنَى مُشْتَرَكٍ^(١) بَيْنَهُمَا؛ لِيُثَبَّتَ فِي الْمَشَبِّهِ الْحُكْمُ الثَّابِتُ فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ الْمَعْلُولُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى». [اهـ]^(٢)

(١) قوله: (في معنى مشترك) وهو «الإسكار» في مثال الشارح المذكور.

(٢) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٣٦٥).



(١١٤) وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالذَّلِيلِ قِيَاسُ الاستِقْرَاءِ وَالتَّمثِيلِ

• والمفيد للقطع من هذه الثلاثة: القياس، وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه؛ لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ، ك: «التَّمَسَّاح»، وأن العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول.

القول المسلم

وهي تحريكها فكها الأسفل عند الأكل، فوجدنا ما أدركنا منها كذلك، فبتج لنا ذلك: «أنَّ حَرَكَةَ الْفَكِّ الْأَسْفَلِ عِنْدَ الْأَكْلِ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ»، فنقول: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ»؛ لِأَنَّ ما أدركنا من الحيوانات كذلك.

ويسمى: «إلحاق الفرد بالأغلب»، ولا يفيد إلا الظن؛ لاحتمال أن يكون ثم فرد ليس كذلك، كما قيل: إنَّ التَّمَسَّاح ليس كذلك.

٣ - وثالثها: التَّمثِيلِي، ويقال في تحقيقه: استدلالٌ بجزئي على جزئي، أي: استدلالٌ بأمر معلوم على أمر معلوم لجامع بينهما، ويسمى: «قياس التَّمثِيل»، كما إذا نظرنا في أمر «الخمر» فوجدناه حراماً لعلته هي «الإسكار»، فنحمل عليه «النَّيِّذَ» في التحريم لوجود الجامع فيه، وعلته التحريم التي هي الإسكار.

والغالب أنه لا يفيد إلا الظن؛ لأنَّ الفرع - وهو المقيس - يحتمل أن يوجد فيه مانع من الحكم لم يطلع عليه، أو تكون العلة ناقصة فيه.

ويصح أن يكون قطعاً إن قطع بوجود العلة بتامها، وأنها هي العلة المستلزمة، وأنه لا معارض لها في الفرع.

• وقد تبين بتصوير هذه الأقيسة أنها مختلفة الصورة، ويصح أن ترد صورة المنطقي في مادة التَّمثِيلِي، كان يقال: «النَّيِّذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، ويسمى حينئذٍ: «منطقياً».

(١١٤) - وقد تبين بما قررنا أيضاً أنَّ التَّمثِيلِي والاستقراء لا يفيدان القطع إلا بشرط قليل الوجود في التَّمثِيلِي كما ذكرنا، وأما المنطقي فهو على حسب المادة، فإن كان مادته قطعية فهو قطعي، وإلا فلا، إلا أنَّ الغالب إيراده للقطع، وعلى هذا نبه بقوله: (وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالذَّلِيلِ) أي: بصحة المدلول (قياس الاستقراء والتَّمثِيل) وقد تقدّم بيان ما في ذلك، وإطلاق الدليل على القويستي

(١١٤) - (وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ) أي: اليقين (بِالدَّلِيلِ) أي: بنتيجة الدليل (قياس الاستقراء والتَّمثِيلِ)، والدليل إظهار في محل الإضمار؛ أي: بنتيجته.



القول المسلم

المدلول كما هنا تجوُّزٌ، ومفهومُهُ: أَنَّ المنطقيَّ يُفِيدُ القطعَ بالمدلول، وهو كذلك إن كانت مائةٌ مقدّماته قطعِيَّةً، وتقدّم أَنَّ التَّمثِيلِيَّ قد يُفِيدُ القطعَ على وجه القِلَّةِ لوجود ما ذكرنا من الشُّروط.

* * *

القويسني

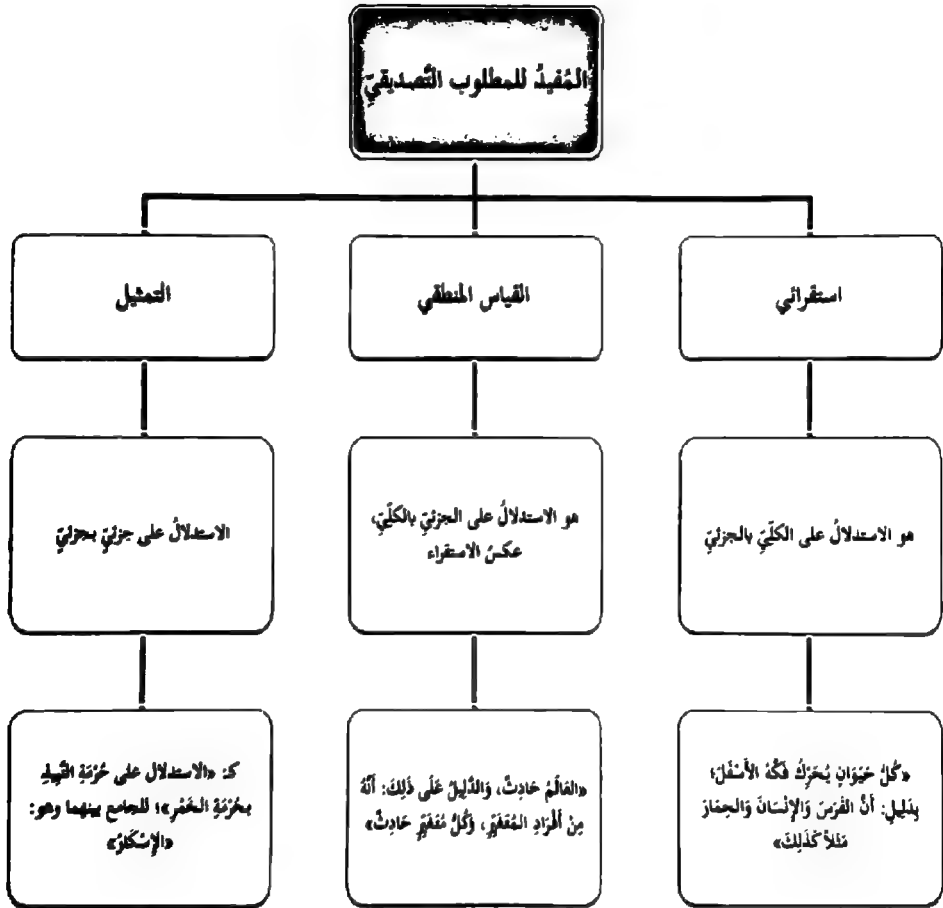
- أمّا قياس الاستقراء^(١)، فلجواز أن يكون قد بقي جزئيٌّ من الجزئيات على خلاف ما استقرّاه، قالوا: وقد وُجد أَنَّ «التَّمْسَاحَ» يحرِّكُ فكَّهُ الأعلى عند المَصْغِ، فلم تكن النتيجة في الاستقراء وهي: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ المَصْغِ» قطعِيَّةً.
- وأمّا قياس التَّمثِيلِ، فلأنّه يلزم من تشابه أمرين في معنى تشابهما في جميع الأحكام.

* * *

(١) قوله: (أمّا قياس الاستقراء) أي: أمّا عدم إفادته القطع، للجواز... إلخ.



المُقيدُ للمطلوب التصديقي



نَمَّ قَالَ:

(أَقْسَامُ الْحُجَّةِ)

- (١١٥) وَحُجَّةٌ نَفْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ
(١١٦) خَطَابَةٌ شِفْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمْلَ
(١١٥ - ١١٦) - أقول: المراد به الحُجَّةُ: القياس.

● ولَمَّا كَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُنْطَقِيِّ أَنْ يَنْظَرَ فِي مَادَّةِ الْقِيَاسِ وَصُورَتِهِ؛ لِيَعْرِفَ جِهَةَ الْخَطَا فِي الْقِيَاسِ - كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَحَطَأَ الْبُرْهَانِ» إلخ - الْبَيْتَ - احْتَاجَ إِلَى بَيَانِ مَادَّتِهِ، فَذَكَرَ أَنَّ الْقِيَاسَ قِسْمَانِ:

١ - نَفْلِيٍّ: وَهُوَ مَا كَانَتْ مَادَّتُهُ مَأْخُودَةً مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

٢ - وَعَقْلِيٍّ: وَأَقْسَامُهُ خَمْسَةٌ:

القول المسلم

[[أَقْسَامُ الْحُجَّةِ]]

● ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَقْسَامِ الْحُجَّةِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ مَعَ مَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْنَا أَنَّهُ مِنَ اللَّوَّاحِقِ فَقَالَ: (أَقْسَامُ الْحُجَّةِ) أَيِ: الدَّلِيلِ فِي الْجُمْلَةِ؛ يَعْنِي: لَا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا مَنْطَقِيَّةً أَوْ تَمَثِيلًا أَوْ اسْتِقْرَاءً، بَلْ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، مَعَ تَقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ بَعْضِ الْخَطَا مَادَّةً وَصُورَةً.

(١١٥) - (وَحُجَّةٌ نَفْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ) أَيِ: وَالْحُجَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى نَفْلِيَّةٍ وَإِلَى عَقْلِيَّةٍ.

- فَالْنَّقْلِيَّةُ: مَا يُتْلَقُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَمَا يَرْجِعُ لِذَلِكَ، مِثَالُهَا أَنْ يُقَالَ: الْبَعْثُ حَقٌّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَأُبْعِثَنَّ﴾ [التغابن: ٧].
القويسني

[[أَقْسَامُ الْحُجَّةِ]]

فَصَلُّ فِي (أَقْسَامِ الْحُجَّةِ) أَيِ: الدَّلِيلِ.

سَمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ حَجَّ خَصَمَهُ؛ أَيِ: غَلَبَهُ.

(١١٥) - (وَحُجَّةٌ) مُبْتَدَأٌ؛ سَوْغُ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ قَصْدُ الْجِنْسِ^(١)؛ وَهِيَ:

(١) قَوْلُهُ: (قَصْدُ الْجِنْسِ) أَيِ: أَوْ التَّصْعِيلِ.



(١١٦) خُطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمَلَ

القول المسلم

- والعقلية ينقسم المنطقي منها إلى خمسة أقسام، أشار إليها بقوله:

(أقسام هذي) يعني: العقلية (خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ) أي: ظاهرة عند أربابها، وهو تكميلٌ لليت.

(١١٦) - (خُطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلٌ، وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ) أي: وتلك الخمسة هي

ما يسمّى: «خطابة»، وما يسمّى: «شعرًا»، وما يسمّى: «برهانًا»، وما يسمّى: «جدلاً»، وما يسمّى: «سفسطة».

● وتقسيم المنطقي إلى هذه الأقسام إنّما هو باعتبار مَادَّةِ القضايا المركّب منها كما سيظهر.

● وأسقط النّاظم حرف العطف للضرورة من هذه المعطوفات، ولم يرتبها بحسب القوة والضعف، بل أتى بها على حسب ما سمح له الوزن، ولم يذكر ما تركّب منه الذي هو أصلُ تباينها، إلّا البرهان منها كما يأتي.

وأقواها البرهان كما سيذكره، ثمّ الجدَل، ثمّ الخطابة، ثمّ الشعر، ثمّ السفسطة.

القويّسني

إمّا (نقلية^(١)) وهي ما كانت من الكتاب والسنة والإجماع.

وإمّا (عقلية^(٢)) وقد ذكرها بقوله: (أقسام هذي) الحجّة العقلية (خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ) أي: ظاهرة.

(١١٦) - أولها: (خُطَابَةٌ) وهي قياس مؤلّف:

من مقدّمات مقبولة؛ لصدورها عن معتقّد فيه ك: وليّ.

أو من مقدّمات مظنونة؛ كقولنا: «كُلُّ حَائِطٍ^(٣) يَنْتَثِرُ مِنْهُ التُّرَابُ يَنْهَدِمُ»، ونحو: «فُلَانٌ يُسَارُّ

الْعَدُوَّ^(٤)، فَهُوَ مُسَلِّمٌ لِلشَّرِّ»، ونحو: «فُلَانٌ يَطُوفُ بِاللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ، فَهُوَ مُتَلَصِّصٌ».

والفرض منها: ترغيب النَّاسِ فيما يَنْفَعُهُمْ كما يفعله الخطّاب والوعّاظ.

(١) قوله: (نقلية) منسوبة إلى الثقل لاستنادها إليه، وإن كان العقل هو المدرك لها، ونسبت إلى الثقل؛ ليميّز ما يتوقّف

على الثقل عن غيره. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٥٣٨).

(٢) قوله: (عقلية) منسوبة إلى العقل؛ لأنّ العقل لا يتوقّف في إثباتها على نقل.

(٣) قوله: (كُلُّ حَائِطٍ ... إلخ) الأمثلة الثلاثة للنوع الثاني، والتمثيل إن كان للخطابة المركّبة من المقدّمات المظنونة

كان في كلامه حذف بعض المقدّمات، وإن كان للمقدّمات المظنونة فلا حذف، وكلّا يقال في نظائره. اهـ «حاشية

الصّبّان» (ص: ٥٤٢).

(٤) قوله: (فُلَانٌ يُسَارُّ الْعَدُوَّ) أي: يعلمه السرّ. والشّرّ: طرف بلاد الإسلام. اهـ «حاشية الصّبّان» (ص: ٥٤٢).

- أولها: البرهان، وسيأتي في كلام المصنّف.

- ثانيها: الجدُل: وهو ما تركّب من:

القول المسلم

● فالبرهان منها: هو ما تركّب من مقدّمات يقينيّة، وسيأتي.

● والجدُل: «ما تركّب من مقدّمات مشهورة أو مُسلمة».

- فالمشهورَةُ: ما اعترف به الجمهور لأمرٍ يعمّ ك: مصلحة؛ كما يقال: «هَذَا الْفِعْلُ عَدْلٌ، وَكُلُّ عَدْلٍ مَمْدُوحٌ» ذ: «هَذَا الْفِعْلُ مَمْدُوحٌ»، وك: رِقَّة؛ كما يقال: «هَذَا مَسْكِينٌ، وَكُلُّ مَسْكِينٍ تُحَمَّدُ مَوَاسَاتُهُ» ذ: «هَذَا تُحَمَّدُ مَوَاسَاتُهُ»، وك: حَمِيَّة؛ كما يقال: «هَذَا كَاشِفٌ لِعَوْرَتِهِ، وَكُلُّ كَاشِفٍ لِعَوْرَتِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ» ذ: «هَذَا مَذْمُومٌ». القويسني

وثانيها: (شِغْرٌ) وهو قياسٌ مؤلّف:

من مقدّمات تنبسط منها النَّفس؛ نحو: «الْحَمْرُ يَأْتُوهُ سَيَّالَةٌ».

أو تنقبض منها النَّفس؛ نحو: «الْعَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ»^(١)، ونحو: «الْوَرْدُ صِرْمٌ بَغْلٍ قَائِمٌ فِي وَسْطِهِ رَوْثٌ».

والغرضُ منه: انفعال النَّفس بالترغيب والترهيب، ويزيد الانفعال بأن يكون على وزنٍ من أوزان الشعر، أو بصوتٍ طيّب.

(و) ثالثها: (بُرْهَانٌ) وهو قياسٌ مؤلّف^(٢) من مقدّمات يقينيّة كما يأتي.

ورابعها: (جَدَلٌ) وهو قياسٌ مؤلّف:

من مقدّمات مشهورة تختلف^(٣) باختلاف الأزمنة والأمكنة، فقد يكون الشيء مشهوراً عند قومٍ دون آخرين.

ومن مقدّمات مسلمة عند الناس وعند الخصمين؛ كقولنا: «هَذَا ظُلْمٌ»^(٤)، وَكُلُّ ظُلْمٍ قَبِيحٌ، وكقولنا: «هَذِهِ مَرَاغَاةٌ لِلضُّعْفَاءِ، وَكُلُّ مَرَاغَاةٍ لِلضُّعْفَاءِ مُحْمُودَةٌ».

(١) قوله: (مُهَوَّعَةٌ) بفتح الواو المشددة؛ أي: مليئة؛ أي: هي في التحل. وضبطها بعضهم بالكسر، وهو أيضاً صحيح. اهـ «حاشية الضّبان» (ص: ٥٤٣).

(٢) قوله: (وهو قياسٌ مؤلّف ... إلخ) أي: لإنتاج البين.

(٣) قوله: (تختلف) أي: المقدمات المشهورة؛ أي: تختلف شهرتها، فربما كانت مشهورة في زمانٍ دون زمانٍ، وفي مكانٍ دون مكانٍ، وعند قومٍ دون آخرين. اهـ «حاشية الضّبان» (ص: ٥٤٤).

(٤) قوله: (كقولنا: هَذَا ظُلْمٌ ... إلخ) يتج: «هَذَا قَبِيحٌ».

١ - قضايا مشهورة؛ نحو: «الْعَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ».

٢ - أو مُسَلِّمَةٌ بين الخصمَيْنِ؛ سواءً كانت صادقة أم كاذبة؛ لِيَتَبَيَّنَ عليها الكلامُ في دفع كلِّ من الخصمَيْنِ صاحبَه.

والمقصودُ منه: قَهَرُ الخصمِ، وإقناعُ مَنْ لا قُدْرَةَ له على فَهْمِ البرهانِ.

- ثالثها: الحُطَابَةُ: وهو ما تَرَكَّبَ من مقدّماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ.

١ - فالأوّلَى: كالصّادرة من شخصٍ يُعْتَقَدُ صلاحُه.

٢ - والثّانية: هي الّتي يحكّمُ بها العقلُ بواسطة الظّنِّ مع تجويز النّقْبِضِ؛ نحو: «هَذَا لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكُلُّ مَنْ لَا يُخَالِطُ النَّاسَ مُتَكَبِّرٌ، فَهَذَا مُتَكَبِّرٌ».

والغرضُ من الحُطَابَةِ: تَرْغِيبُ السّامِعِ فيما يَنْفَعُهُ دُنْيَا وَآخِرَى.

القول المسلم

- والمُسَلِّمَةُ: هي ما يعترفُ به الخصمُ ويُسَلِّمُه؛ سواءً كان صحيحاً في نفسه أو فاسداً، مشهوراً كان أو غيره، ولهذا يقال: قياسُ التّسليمِ أعمُّ من غيره، وذلك كأن يقالَ لِلْفَقِيهِ الَّذِي يُسَلِّمُ العملَ بخبرِ الآحادِ في حُلِيِّ الصَّبِيِّ: «هَذَا حُلِيٌّ، وَكُلُّ حُلِيٍّ تَجِبُ زَكَاتُهُ»؛ ف: «هَذَا تَجِبُ زَكَاتُهُ». دليلُ الصُّغَرَى: المشاهدة، ودليلُ الكِبَرَى لا تَحْتَاجُ إليه؛ لَأَنَّكَ تُسَلِّمُها لعلمك بأنّه وردَ فيها خبرُ آحادٍ وهو قوله ﷺ: «فِي الْحُلِيِّ زَكَاتٌ»، وخبرُ الآحادِ يجبُ العملُ به عندك.

- والغرضُ من الجدلِ: إقناعُ قاصرٍ عن البرهانِ، وقد يكون ارتكابهُ لعدم حضورِ غيره.

● والحُطَابَةُ: «ما تَرَكَّبَ من مقدّماتٍ شأنها أن تُظَنَّنَ لأمرٍ عارضٍ، أو تُقْبَلَ لِصِدْقِهَا من مقبولٍ كلامه».

- فالمظنونة كما يقال: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لَيْسَ»؛ ف: «هَذَا لَيْسَ»، فالكبرى شأنها أن يُظَنَّنَ صدقها لعارض أن الغالب مِمَّنْ يَدُورُ بِالسَّلَاحِ لَيْلاً كونه كذلك.

- والمقبولة من مقبولٍ لا ضابط لها، ولم يتعيّن لها مثالٌ لاختلافها بِوَقَائِعِ الأشخاصِ، إلّا أنْ قُبِلَها من الشّخصِ إمّا لِسَرٍّ لا يعلمُه إلّا اللهُ تعالى، ولهذا يقال: عليك بما يقولُ فلانٌ فإنَّ كلامه مقبولٌ عند النَّاسِ، أو لخصلةٍ جميلةٍ كزيادةِ علمٍ وَوَرَعٍ، فيقال مثلاً: هذا قولُ فلانٍ، وكلُّ ما يقولُ فلانٌ فهو حقٌّ.

القويسني

والغرضُ منه: إلزامُ الخصمِ وإقناعُ القاصرِ عن إدراكه البرهانِ.

- رابعها: الشُّعْرُ: وهو ما تألّف من قضايا تَنْبَسِطُ منها النَّفْسُ أو تَنْقَبِضُ؛ نحو: «الْخَمْرُ يَأْقُوْتَةُ سَيَّالَةً»، و: «الْعَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ»؛ أي: مُقَيَّنَةٌ.

والغرضُ منه: انفعالُ النَّفْسِ لِتَرْغِيْبِهَا فِي شَيْءٍ، أو تَنْفِيْرِهَا عَنْهُ.

- خامسها: السَّفْسَطَةُ: وهي ما تألّف من مقدّماتٍ باطلةٍ شبيهةٍ بالحقِّ؛ كقولنا في صورة فرسٍ في حائطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، فَهَذَا صَهَّالٌ».

القول المسلم

- ولا يخفى أَنَّ المظنونة والمتقبّلة متداخلة؛ لأنَّ القَبُولَ يستلزمُ ظَنَّ الصَّحَّةِ، وظَنَّ الصَّحَّةِ قد يكونُ لا باعتبار الصُّدُورِ مِنْ شَخْصٍ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لِإِقَامَةِ الْحِجَّةِ وَسَلَّمَتْ دَخَلَتْ فِي الْمُسَلَّمَاتِ، وَإِلَّا فَهِيَ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا يُظَنُّ لِيُعْمَلَ بِمُقْتَضَاهُ، فَكَأَنَّهَا أَعْمٌ مِنَ الْجَدَلِ.

ولمَّا كَانَ كَلَامُ الْخَطِيبِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْمَرَادِ، وَالظَّنُّ وَالْقَبُولُ فِي ذَلِكَ كَافٍ، سُمِّيَتِ الْحِجَّةُ الْمَرْكَبَةُ مِنْ مَظْنُونٍ أَوْ مَقْبُولٍ خَطَابَةً.

● والشُّعْرُ: «هو ما تَرَكَّبَ مِنْ مَقْدَمَاتٍ تُوجِبُ بَسْطًا أَوْ قَبْضًا»؛ سواءً كَانَ الْبَسْطُ إِلَى حَسَنِ أَوْ إِلَى قَبِيحٍ، وَسواءً كَانَ الْقَبْضُ عَنْ حَسَنِ أَوْ عَنْ قَبِيحٍ، وَيَزِيدُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى كَوْنُهَا بِوِزْنِ الشُّعْرِ؛ إِذِ الشُّعْرُ شَأْنُهُ تَقْبِيحُ الْحَسَنِ وَتَحْسِينُ الْقَبِيحِ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الدَّلِيلُ الْمَرْكَبُ مِمَّا يُوجِبُ ذَلِكَ شِعْرًا، وَذَلِكَ كَمَا يُقَالُ فِي «تَقْبِيحِ الْعَسَلِ» وَإِنْ كَانَ حَسَنًا: «هَذِهِ مِرَّةٌ مُتَهَوَّعَةٌ وَقِيءُ الذُّبَابِ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ قَبِيحٌ»؛ وَفِي «تَزْيِينِ الْخَمْرِ» وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا: «هَذِهِ يَأْقُوْتَةُ سَيَّالَةً، وَكُلُّ يَأْقُوْتَةٍ سَيَّالَةٍ فَهِيَ رَفِيعَةٌ»، ذ: «هَذِهِ رَفِيعَةٌ».

● والسَّفْسَطَةُ: «مَا تَرَكَّبَ مِنْ مَقْدَمَاتٍ شَبِيهِةٍ بِالْحَقِّ وَلَيْسَ بِحَقٍّ»، كَمَا يُقَالُ فِي صُورَةِ فَرَسٍ فِي حَائِطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» ذ: «هَذَا صَهَّالٌ».

القوليني

(وَحَامِسٌ) أَي: خَامِسُهَا (سَفْسَطَةٌ) وَهُوَ قِيَاسٌ مَوْلَفٌ:

من مقدّماتٍ وهميَّةٍ^(١) كاذبةٍ؛ نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ»، ذ: «هَذَا جَمَادٌ».

وشبيهةٍ بِالْحَقِّ وَلَيْسَتْ بِهِ؛ كقولنا في صورة فرسٍ على حائطٍ^(٢): «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَاهِلٌ».

(نَلَتْ الْأَمْلَ) جَمْلَةٌ دَعَائِيَّةٌ تَكْمَلَةُ لِلْيَتِ.

(١) قوله: (وهميّة) يعني: أَنَّ الْوَهْمَ حَكَمَ بِهَا فِي غَيْرِ الْمَحْسُوسَاتِ، وَأَنَّمَا قُلْنَا: «فِي غَيْرِ الْمَحْسُوسَاتِ»؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْوَهْمِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ حَقٌّ يَصْدَقُهَا الْعَقْلُ، بِخِلَافِهَا فِي الْمَعْقُولَاتِ الصُّرَّةِ، فَكَاذِبَةٌ. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ٥٤٥).

(٢) قوله: (في صورة فرسٍ على حائطٍ) أَي: مَصُورَةٌ عَلَيْهِ.



والغرض منها: الإيقاعُ في الشُّكوك والشُّبُه الكاذبة، ويُقال لها: «مُغالطة»، و«مُشاهدة»، واستعمالُها حرامٌ بِجميع أنواعها.

- ومن أقبَح تلك الأنواع: «المُغالطةُ الخارجيّةُ»، وهي: أن يُشغِلَ المُناظِرُ - الذي لا فَهْمَ له ولا انقيادَ للحقّ - فَهْمَ خَصْمِهِ بما يُشَوِّشُ عليه، ككلامٍ قبيحٍ؛ ليُظهر للناس أَنَّهُ غَلَبَهُ، وَيَسْتَرْ بِذلك جَهْلَهُ، وهو كثيرٌ في زماننا، بل هو الواقعُ.

فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقَى، لا لِيُستعملَ إِلَّا لضرورة له، ك: دفع كافرٍ معانِدٍ، كالسُّمِّ لا يُستعمل إِلَّا في الأمراض الحَيِّثَة.

ولم يُرتَّب المصنَّفُ بين أقسام الحجّة العقلية، بل ذَكَرَها على ما سمح به النِّظْمُ، وترتيبها على ما ذَكَرَهُ.

القول المسلم

إِلَّا أن مُستعملَ السَّفْسطة إن قابل بها صاحب البرهان سَمِيَ: «سُوفِسْطائيًّا»؛ أي: ذو حِكْمَةٍ مُؤَوَّهَةٍ؛ لأنَّ «سُوف» هو الحكمة، و«سطا» هو التَّمْوِيهُ والتَّلْيِيسُ، وإن قابل بها المجادل سَمِيَ: «مُشَاغِبًا».

الفويسني

• ثم قال:

• (١١٧) أَجْلَهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ

(١١٨) مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ

(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْبَقِيضِيَّاتِ

(١١٧ - ١١٩) - أقول: أعظم هذه الخمسة: «البرهان»، وهو: ما تألف من مقدمات

يقينية، بأن يكون اعتقادها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغير.

القول المسلم

(١١٧) - وهذه الأربعة لا يُشترط في تسميتها بأسمائها كون كلتا المقدمتين فيها من جنس

ما شرط فيها، بل يكفي في التسمية كون إحدى المقدمتين من جنس ما شرط، ولهذا قيل في

قول القائل: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ الخ»: إِنَّهُ خَطَابِيٌّ مع أَنَّ الصُّغْرَى فيه قد تكون

يقينية، بخلاف البرهان، فيُشترط في كلاً مقدمتيه أن تكون يقينية؛ وإليه أشار بقوله: (أَجْلَهَا)

أي: أكملها في قطع حُجَّةِ الْخَصْم: (الْبُرْهَانُ) وهو مأخوذ من «بَرَهْتُ الْعُودَةَ» إذا قَطَعْتُهُ؛ لَأَنَّهُ

يَقْطَعُ حُجَّةَ الْخَصْمِ وَيُوجِبُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَطْعَ بِثبُوتِ الْمَطْلُوبِ.

• وهو (مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ) أي: هو الذي يُشترط في مقدماته أن تكون

مقترنة باليقين؛ أي: مُتَيَقِّنَةٌ.

• واليقين: «هو الاعتقاد المطابق لموجب».

- فخرج عن «الاعتقاد»: الظَّنُّ وَالشَّكُّ وَالْوَهْمُ.

الفويسني

(١١٧) - (أَجْلَهَا^(١)) أي: أقسام الحجة (الْبُرْهَانُ) فالجدل^(٢)، فالخطابة^(٣)، فالشعر،

فالنسطة^(٤).

وعرّف البرهان بقوله: وهو (مَا أُلْفَ) أي: رُكِبَ (مِنْ مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ) أي: يقينية،

فخرج به باقي أقسام الحجة من الجدل وغيره.

(١) قوله: (أَجْلَهَا) أي: اقروا البرهان؛ لأنه يُفيد القطع بخلاف غيره. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٩).

(٢) قوله: (الجدل) أي: لأنه يترُكَّب من مقدمات قريبة من اليقين، وهي: المشهورات والمُسلّمات. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٩).

(٣) قوله: (الخطابة) أي: لأنها تُفيد الظَّن.

(٤) قوله: (النسطة) معناها: الحكمة المبرّهة.



● واليقينيات على ما ذكر المصنّف ستّة:

١ - الأوليات: الأوليات - أي: «البدهيّات» - جمع: «أوليّ»، وهو: ما حكّم فيه العقل من غير واسطة توقّف على تأمّل، ك: «السّماء فوقنا، والأرض تحتنا».

القول المسلم

- وخرج به المطابق: الاعتقاد الفاسد، كاعتقاد المعتزليّ أنّ العبد يخلق أفعاله والله تعالى يقول: ﴿مَلَّ مِنْ خَلْقِي غَيْرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

- وخرج به «الموجب»: الاعتقاد المطابق بلا موجب، أي: مُثَبِّت، كاعتقاد المقلّد أنّ العالم حادث بلا دليل ولا ضرورة، فإنّه حيث لم يكن بموجب - أي: مُثَبِّت - يقبل الانتفاء بتشكيك المُشَكِّك.

ولهذا يُقال: إنّ اليقين لا بدّ فيه من الجزم والمطابقة والثبات لضرورة أو برهان، فإن كانت مقدّمات الدليل غير يقينيّة كالمشهورات والمظنونات والمُسلّمات بلا يقين، لم يُسمّ كما تقدّم برهاناً.

(١١٨ - ١١٩) - ثمّ نبّه على اليقينيات وأنها ستّة أنواع فقال: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) هو وما بعده بدل مفصل من مجمل، وهو قوله: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَقْتَرِنُ بِالْيَقِينِ»، ومن (مُشَاهَدَاتٍ)، ومن (مُجَرَّبَاتٍ)، ومن (مُتَوَاتِرَاتٍ، وَ) من (حَدِيثَاتٍ، وَ) من (مَحْسُوسَاتٍ فَلَنُكَّ) أي: فهذه الأنواع الستّة هي (جُمْلَةٌ) أي: مجموع القضايا (اليقينيات).

● أمّا الأوليات فهي: «القضايا التي لا يتوقّف العقل في الحكم بنسبتها إلّا على تصوّر الطرفين، مع الالتفات إلى المحمول هل هو ثابت للموضوع أو لا؟» ك: الحكم بأنّ «الكلُّ أعظم من الجزء»، و: «أنّ الجزء داخل في الكل»، و: «أنّ الكلّ له جزء»، و: «أنّ البياض والسود غير مُجْتَمِعَيْنِ»، و: «أنّ الجرم لا يحلّ محلّين في آنٍ واحدٍ».

الهويسني

(١١٨ - ١١٩) - وبين اليقينيات بقوله:

(مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) أي: المقدمات اليقينيّة هي الأوليات؛ أي: الصّروريّات التي لا يتوقّف حكم العقل فيها على استعانة بحسّي أو غيره، بل بمجرد تصوّر الطرفين يحكم العقل فيها؛ كقولنا: «الواحد نصف الاثنين»، و«الكلُّ أعظم من الجزء»^(١).

(١) قوله: (والكلُّ أعظم من الجزء) أي: جزء ذلك الكلّ، فلا بُدّ أني أنّ هذا الجزء قد يكون أعظم من كلّ غير كلّ. اهـ
«حاشية الضّبان» (ص: ٥٥٦).



٢ - الثَّانِيَةُ: الْمُشَاهَدَاتُ، وَتُسَمَّى: «الْوُجْدَانِيَّاتُ»، وَهِيَ: مَا تُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةَ مِنْ غَيْرِ تَوْقِفٍ عَلَى عَقْلِ، ك: «جُوعِ الْإِنْسَانِ، وَعَظْطِهِ، وَلَذَائِهِ، وَالْمِهِ».

٣ - وَالثَّالِثَةُ: الْمُجَرَّبَاتُ، وَهِيَ: مَا حَكَمَ بِهِ الْعَقْلُ وَالْحِسُّ مَعَ التَّكْرُرِ؛ كَقَوْلِنَا: «السَّقْمُونِيَّاتُ مُسَهَّلَةٌ»، وَ«الْخَمْرُ مُسَكِّرَةٌ».

القول المسلم

- فَإِذَا قِيلَ: «هَذَا كُلُّ لَهُ جُزْءٍ، وَكُلُّ كُلٍّ فَهُوَ أَغْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ»؛ ف: «هَذَا أَغْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ» كَانَ قِيَاساً مَرْغَباً مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ.

● وَأَمَّا الْمُشَاهَدَاتُ فَهِيَ: «الْقَضَايَا الَّتِي يَجْزُمُ بِهَا الْعَقْلُ بِوَاسِطَةِ الْحِسِّ الظَّاهِرِ»؛ ك: «الْحُكْمُ بِأَنَّ النَّارَ حَارَّةٌ، وَالشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ».

- فَإِذَا قِيلَ: «هَذِهِ نَارٌ، وَكُلُّ نَارٍ مُحْرِقَةٌ»؛ ف: «هَذِهِ مُحْرِقَةٌ»، كَانَ قِيَاساً مِنَ الْمُشَاهَدَاتِ.

● وَأَمَّا الْمُجَرَّبَاتُ فَهِيَ: «الْقَضَايَا الَّتِي حُكِمَتْ بِهَا بِوَاسِطَةِ تَجْرِبٍ مُتَكَرِّرٍ مَعَ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ»؛ ك: «الْحُكْمُ بِأَنَّ السَّقْمُونِيَّاتِ» - وَهِيَ نَبَاتٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ تَجَاوِيفِهِ رَطُوبَةٌ تُجَفَّفُ وَتَدْعَى بِاسْمِ نَبَاتِهَا، نَحْوُ هَذَا فِي «الْقَامُوسِ» - «تُسَهَّلُ الصَّفَرَاءُ» بِوَاسِطَةِ تَجْرِبٍ وَتَكَرُّرٍ، مَعَ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ، وَهُوَ أَنَّ التَّسْهِيلَ الْمَذْكُورَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِسَبَبٍ يَوْجِبُهُ مَا تَكَرَّرَ فِي كُلِّ اسْتِعْمَالٍ.

- فَإِذَا قِيلَ: «هَذِهِ سَقْمُونِيَّاتٌ، وَكُلُّ سَقْمُونِيَّاتٍ تُسَهَّلُ الصَّفَرَاءُ»؛ ف: «هَذِهِ تُسَهَّلُ الصَّفَرَاءُ»، كَانَ قِيَاساً فِي الْمُجَرَّبَاتِ.

- وَفِي كَوْنِ الْحُكْمِ التَّجْرِبِيِّ يَقِينًا نَظَرًا؛ لِصَحَّةِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ لَا بِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ؛ لِصَحَّةِ أَنْ لَا يَثْبُتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ التَّجْرِبُ.

الْقَوَيْسِي

(مُشَاهَدَاتٍ) وَهِيَ مَا لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ فِيهَا بِمَجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَشَاهِدَةِ بِالْحِسِّ الْبَاطِنِ^(١)، وَتُسَمَّى: «وُجْدَانِيَّاتٍ»، ك: الْعِلْمُ بِأَنَّكَ جَائِعٌ أَوْ غَضَبَانٌ أَوْ مُتَلَذِّذٌ أَوْ مُتَأَلِّمٌ.

(مُجَرَّبَاتٍ) وَهِيَ مَا يَحْتَاجُ الْعَقْلُ فِي الْجَزْمِ بِحُكْمِهِ إِلَى تَكَرُّارِ الْمَشَاهِدَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ كَقَوْلِنَا: «السَّقْمُونِيَّاتُ مُسَهَّلَةٌ لِلصَّفَرَاءِ».

(١) قَوْلُهُ: (بِالْحِسِّ الْبَاطِنِ) وَأَمَّا الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا الْعَقْلُ بِوَاسِطَةِ الْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ك: الْحُكْمُ بِأَنَّ الشَّمْسَ مُضِيئَةً، فَهِيَ الْمَحْسُوسَاتُ، وَهِيَ السَّادِسَةُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اهـ «حَاشِيَةُ الْعُبَّانِ» (ص: ٥٥٦).



٤ - والرابعة: المتواترات، وهي: ما حَكَمَ بها العقلُ مع حاشية السَّمْع، ك: «عِلْمِنَا بِغَزَاةٍ، وَالشَّافِعِي»؛ بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يُؤَمِّنُ تَوَاطُّوهُمْ على الكَذِب.

٥ - الخامسة: الحَدِيثِيَّاتُ، وهي: ما حَكَمَ بها العقلُ والحسُّ من غير توقُّفٍ على تكرُّر، ك: «العِلْمُ بِأَنَّ نُورَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ أي: الظَّنُّ بذلك ظَنًّا قَوِيًّا.

القول المسكَّم

● وأما المتواترات فهي: «الَّتِي حُكِّمَهَا بِوَاسِطَةِ حَسٍّ سَمِعٍ، مَعَ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ»؛ ك: العِلْمُ بِوُجُودِ مَكَّةَ وَبَغْدَادَ بِوَاسِطَةِ سَمَاعٍ مِنْ أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ، مَعَ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا خَبَرٌ جَمَعَ عَنْ مَحْسُوسٍ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُّوهُمْ عَلَى الكَذِبِ عَادَةً.

- فإذا قيل: «بَغْدَادُ أَخْبَرَ بِوُجُودِهِ جَمْعٌ يَسْتَحِيلُ كَذِبُهُمْ، وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ كَذَلِكَ فَهُوَ مَوْجُودٌ قَطْعاً»؛ ف: «بَغْدَادُ مَوْجُودٌ قَطْعاً»، كَانَ قِيَاساً مِنَ الْمُتَوَاتِرَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ حُجَّةٌ عَلَى الْخَصْمِ إِلَّا مَا اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ، وَالْمُتَوَاتِرُ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَعْلَمَهُ إِلَّا السَّامِعُ، وَالْخَصْمُ قَدْ لَا يَسْمَعُ.

● وأما الحَدِيثِيَّاتُ فهي: «الَّتِي حُكِّمَهَا بِوَاسِطَةِ تَكَرُّرِ شُهُودٍ خَاصٍّ، مَعَ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ»؛ ك: الْحَكْمُ بِأَنَّ نُورَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ بِوَاسِطَةِ شُهُودٍ نَوْرِهِ عِنْدَ مُقَابَلَةِ أَجْزَائِهِ الشَّمْسِ عَلَى قَدَرِ الْمُقَابَلَةِ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصَانِ، مَعَ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ، وَهُوَ أَنَّ النَّوْرَ لَوْ لَمْ يَحْصُلْ مِنَ الشَّمْسِ بِالْمُقَابَلَةِ مَا رُؤِيَ كَذَلِكَ.

- فإذا قيل: «هَذَا نُورُ الْقَمَرِ، وَكُلُّ نُورٍ قَمَرٍ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»، كَانَ قِيَاساً مِنَ الْحَدِيثِيَّاتِ.

- وَلَا يَقُومُ أَيْضاً حُجَّةٌ عَلَى الْخَصْمِ؛ لِصَحَّةِ أَنْ لَا يُسَلِّمَهُ الْخَصْمُ؛ لِاخْتِصَاصِ الشُّهُودِ بِالْمُسْتَدِلِّ مِثْلًا.

- وَكَوْنُ حَكْمِ الْحَدْسِ يَقِينًا مَحَلُّ نَظَرٍ؛ لِصَحَّةِ أَنْ يَكُونَ الْحَكْمُ عِنْدَمَا شُوهِدَ، لَا بِهِ عَقْلاً.

القويسني

و(مُتَوَاتِرَاتٍ) وَهِيَ مَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ فِيهَا بِوَاسِطَةِ السَّمَاعِ مِنْ جَمْعٍ يُؤَمِّنُ تَوَاطُّوهُمْ عَلَى الْكَذِبِ؛ كَقَوْلِنَا: «سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ أَدْعَى النُّبُوَّةَ وَظَهَرَتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَى يَدَيْهِ».

(وَحَدِيثِيَّاتٍ) بِتَحْرِيكِ الدَّالِ لِلزَّرُورَةِ، وَهِيَ مَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ فِيهِ بِوَاسِطَةِ حَدْسٍ أَوْ ظَنٍّ مُسْتَدِلٍّ إِلَى أَمَارَةٍ^(١)، كَقَوْلِنَا: «نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ لِاخْتِلَافِ تَشَكُّلَاتِهِ النَّوْرِيَّةِ بِحَسَبِ قُرْبِهِ مِنَ الشَّمْسِ وَبُعْدِهِ عَنْهَا.

٦ - السَّادَةُ: الْمَحْسُوسَاتُ، وهي: ما يُدْرَكُ بإحدى الحواسِّ الخمس الظَّاهرة؛ التي هي: السَّمْعُ والبصرُ والشَّمُّ والذَّوقُ واللمسُ، وكلُّها في الرَّأسِ خاصَّةً به إِلَّا اللمسَ، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى بَقِيَّةِ الْبَدَنِ.

- وبعضُهم أدخل «المَحْسُوسَات» في «المشاهدات» بجعلِها شاملةً لما يُدْرَكُ بالحواسِّ الظَّاهرة، فعَدَّ اليَقِينِيَّاتِ خمسةً.

● وَوَجْهُ حَضْرِ اليَقِينِيَّاتِ فِي السُّنَّةِ: أَنَّ الْمَعْنَى إِمَّا أَنْ يَسْتَقِيلَ الْعَقْلُ بِهِ فَهُوَ الْأَوَّلِيَّاتُ، الْقَوْلُ الْمُسَلَّمُ

- وَحُكْمُ الْحَدْسِ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ كَثْرَةُ التَّكْرَارِ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ مَا يُوجِبُ مُسَارَعَةَ النَّفْسِ لِلإِدْرَاكِ، بَلْ رَبَّمَا تَكْفِي فِيهِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ سُرْعَةُ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَبَادِئِ لِلْمَتَاهِي.

- وَقَضِيَّتُهُ غَايَةُ فِي الْقِلَّةِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُهُمْ لَا يَكَادُونَ يُمَثِّلُونَ بِغَيْرِ قَضِيَّةِ نَوْرِ الْقَمَرِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِقِلَّتِهِ، وَلَكِنْ هَذَا إِنْ أُريدَ مَا يُحْصَلُ يَقِيناً كَمَا زَعِمَ فِي نَوْرِ الْقَمَرِ، وَأَمَّا إِنْ أُريدَ بِالْحَدْسِ مَا يَحْصَلُ عَنْ مَجَرَّدِ حَدْسٍ وَتَخْرِيصٍ فِي قَرِينَةٍ مَا - وَإِنْ كَانَ الْحَاصِلُ ظَنًّا - فَهُوَ كَثِيرٌ.

● وَأَمَّا الْمَحْسُوسَاتُ فَيَعْنِي بِهَا: «مَا حَصَلَ بِغَيْرِ الْحَسِّ الظَّاهِرِ»؛ لِأَنَّ الْمُشَاهِدَ مِنَ الْحَسِّ الظَّاهِرِيِّ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَالَّذِي حَصَلَ بِغَيْرِ الْحَسِّ الظَّاهِرِيِّ وَهِيَ الَّتِي أَرَادَ هُنَا هِيَ الْوُجْدَانِيَّةُ.

● وَالْوُجْدَانِيَّاتُ هِيَ: «الَّتِي حُكِمَ بِهَا بِوَسْطَةِ الْحَسِّ الْبَاطِنِيِّ»؛ ك: الْحُكْمُ بِحُصُولِ جُوعِنَا وَفَرَحِنَا وَصِحَّتِنَا وَأَلَمْنَا وَحُزْنُنَا وَنَحْوِ ذَلِكَ.

- فَإِذَا قِيلَ: «هَذَا فَرَحٌ مُوجُودٌ، وَكُلُّ فَرَحٍ مُوجُودٌ فَهُوَ مَحْسُوسٌ فِي الْبَاطِنِ» كَانَ قِيَاساً مِنَ الْوُجْدَانِيَّاتِ.

- وَالْوُجْدَانِيَّاتُ أَيْضاً لَا تَقُومُ حُجَّةٌ عَلَى الْخَصْمِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ الْعِلْمُ بِهَا إِلَّا وَاجِدَهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَخْتَصَّ.

الْقَوَيْسِي

(وَمَحْسُوسَاتٍ) وَهِيَ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ بِوَسْطَةِ الْحَسِّ الظَّاهِرِ^(١) مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ؛ كَقَوْلِنَا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، وَالنَّارُ مُحْرِقَةٌ».

(فَتِلْكَ) الْمَذْكُورَاتُ (جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ) الَّتِي يَتَأَلَّفُ الْبَرهَانُ مِنْهَا لِإِنْتِاجِ الْيَقِينِ.

(١) قَوْلُهُ: (بِوَسْطَةِ الْحَسِّ الظَّاهِرِ) أَيِ: الْبَصَرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلِلذَلِكَ مَثَلُ بِمَثَالَيْنِ. اهـ «حَاشِيَةُ الصُّبَّانِ» (ص: ٥٦٠).



أو لا يُحتاجُ إليه فهو الوجودانيّاتُ والمَحسُوساتُ، أو يُحتاجُ له ولغيره فهو التَّجريبِيّاتُ والمُتَوَاتِرَاتُ والحَدِثِيّاتُ.

● والعِلْمُ الحاصِلُ من الثَّلَاثَةِ المتأخِّرة لا يَقُومُ حُجَّةٌ على الغير؛ بسبب أنَّه قد لا تَكُونُ له تَجَرِبَةٌ ولا تَوَاتُرٌ ولا حَدْسٌ؛ لِعَدَمِ مشاركتِهِ في ذلك لِلْمُسْتَدِلِّ، قاله بعضُهم.

القول المسلم

● ومَثَلُنَا بأَقْسَةِ هذه القضايا وإن كانت في موادٍّ غيرِ مفيدةٍ؛ لأنَّ فائدةَ إيرادِها كونُها تُرَكَّبُ منها الأَقْسَةُ، وهم لا يُمَثِّلُون بأَقْسَتِها اتِّكالاً على عَدَمِ الحاجةِ إليها، والنَّفُوسُ قد تَشَوَّفُ لِكَيْفِيَّةِ التَّركِيبِ.

القويسني

• ثم قال:

(١٢٠) وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ

(١٢١) عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

(١٢٠ - ١٢١) - أقول: في إفادة النَّظَرِ الصَّحِيحِ لِلنَّتِيجَةِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ:

١ - الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّتِيجَةَ لَازِمَةٌ لِلنَّظَرِ لَزُومًا عَقْلِيًّا لَا تَنَفُّكَ عَنْهُ؛ بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ عَلِمَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ امْتَنَعَ أَنْ لَا يَعْلَمَ النَّتِيجَةَ، فَالْعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ لَازِمٌ لِلْمُقَدَّمَتَيْنِ كَلَزُومِ الرُّؤْيَةِ لِلْمَرْتَبِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ [ت: ٤٧٨هـ].

القول المسلم

(١٢٠ - ١٢١) - ثم أشار إلى الخلاف في دلالة الدليل على النتيجة فقال: (وَفِي دَلَالَةِ

الْمُقَدَّمَاتِ) أَيِ: الْمُقَدَّمَتَيْنِ فَكَثُرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا مَكَانٍ، (عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ) بَيْنَ الْعُقَلَاءِ (آتٍ) الْآنَ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الْعُقَلَاءَ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِزَامِ الدَّلِيلِ لِلنَّتِيجَةِ:

- فَقِيلَ: يَسْتَلْزِمُهَا عَقْلًا بَلَا تَوَلَّدُ وَلَا تَعْلِيلُ، فَلَا يَصْحُحُ عَقْلًا تَخَلُّفُ عِلْمِهَا عَنْ عِلْمِهِ.

- وَقِيلَ: يَسْتَلْزِمُهَا عَادَةً، فَيَصْحُحُ تَخَلُّفُ عِلْمِهَا عَنْ عِلْمِهِ. وَهَذَا الْقَوْلَانِ لِأَهْلِ الْحَقِّ.

- وَقِيلَ: يَسْتَلْزِمُهَا عَقْلًا أَيْضًا، لَكِنْ بِطَرِيقِ التَّوَلَّدِ وَسَيَتَبَيَّنُ.

- وَقِيلَ: يَسْتَلْزِمُهَا عَقْلًا أَيْضًا، لَكِنْ بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ، وَهَذَا الْقَوْلَانِ لِغَيْرِ أَهْلِ الْحَقِّ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَالثَّانِي لِلْفَلَّاسِفَةِ.

• وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (عَقْلِيٌّ) أَيِ: قِيلَ: إِنَّ دَلَالََةَ الدَّلِيلِ عَلَى النَّتِيجَةِ تَحْصُلُ بِالِاسْتِزَامِ الْعَقْلِيِّ، وَلِتَأْوِيلِ الدَّلَالَةِ بِالِاسْتِزَامِ أَنَّى بِقَوْلِهِ: «عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ» بِصِغَةِ التَّذْكِيرِ.

القوليني

(١٢٠ - ١٢١) - (وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ) الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ بِهَا^(١) (عَلَى الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ

بِدَالِ النَّتِيجَةِ) أَيِ: فِي الْارْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا^(٢) (خِلَافٌ آتٍ) ذَكَرَهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَهُ، وَلَمَّا كَانَ لِلدَّلِيلِ ارْتِبَاطٌ بِالْمَدْلُولِ سُمِّيَ ذَلِكَ الْارْتِبَاطُ: «دَلَالَةً»، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ بِقَوْلِهِ:

(١) - (عَقْلِيٌّ) أَيِ: الْارْتِبَاطُ بَيْنَهُمَا عَقْلِيٌّ لَا يُمْكِنُ تَخَلُّفُهُ، فَلَا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ الْعِلْمِ

أَوْ الظَّنِّ^(٣) بِالنَّتِيجَةِ عَنِ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِالْمُقَدَّمَتَيْنِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ إِنْ شَاءَ أَوْجَدَ بِقُدْرَتِهِ الْعِلْمَ

(١) قوله: (أَوْ الظَّنُّ بِهَا) أَيِ: بِالْمُقَدَّمَاتِ.

(٢) قوله: (بَيْنَهُمَا) أَيِ: بَيْنَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِالْمُقَدَّمَاتِ، وَالْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِالنَّتِيجَةِ. اهـ «حاشية العُتْبَانِ» (ص: ٥٦٢).

(٣) قوله: (فَلَا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ ...) (إِنْخ) اعترض: بِأَنَّهُ فَعَلَ الْقَادِرُ الْمُخْتَارَ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ =



٢ - الثاني: أن العلم بالنتيجة عاديٌّ يُمكن تخلفه عن النظر؛ لأنَّ النظر مخلوقٌ لله تعالى، والعلم بالنتيجة يُوجدُ عنده لا به، وهذا مذهب الشيخ الأشعري [ت: ٣٢٤هـ].
القول المسلم

- ومرادُه بـ«كونه عقلياً»: كونُ الاستلزام لا يصحُّ عقلاً تخلفه، لكن بلا توليد ولا تعليل كما أشرنا إليه، ويدلُّ على ذلك مقابلهُ بالتولّد الذي هو عند القائلين به عقليٌّ أيضاً، ومنبئٌ أنّه أدخلَ في التولّد التعليل.

- والقائل بهذا يرى أنّ مَنْ أدرك الكبرى وتنبّه لدخول الأصغر في حكمها، استحالَ أن لا يدرك أنّ الأصغر له حكمُ الكبرى، وإلاّ لزم وجودُ علم الكليّة بلا علم عمومِ حكمها، وهو تدافُع.

- فإذا قيل: «هذهُ بعلّة، وكلُّ بغلّةٍ عاقِرٌ»، وأدرك القائل دخولَ هذه في موضوع حكم الكبرى، استحالَ أن لا يدرك أنّ: «هذهُ عاقِرٌ»؛ وإلاّ لزم أن الكبرى لم تُعلم على أنّها كليّةٌ؛ لخروج بعض أفرادها عن حكمها، فيكونُ على هذا بين علم الدليل وعلم النتيجة لزومٌ عقليٌّ، فلا يمكن خلقُ الأوّل بدون الثاني، كما لا يمكن خلقُ العَرَضِ بدون الجَوْهر.

● (أو عاديٌّ) أي: وقيل: إنّ اللزوم عاديٌّ؛ أي: جرت به العادة بأنّ مَنْ عِلِمَ مقدّمتي الدليل عِلِمَ نتيجتهما، ويمكنُ أن يُعلم الدليلُ دون علم النتيجة؛ لأنّهما علماَن يصحُّ وجودُ أحدهما دون الآخر كسائر أفراد العلم، فيصحُّ خلقُ أحدهما دون الآخر.

القويّسني

أو الظنُّ بالمقدّمتين، أو العلمُ أو الظنُّ بالنتيجة، ولا تتعلّق القدرة بالعلم أو الظنُّ بالمقدّمتين بدون العلم أو الظنُّ بالنتيجة، فهما مُتلازمان تلازماً عقليّاً كتلازم العَرَضِ أو الجوهر، لا يُمكن وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا لإمام الحرمين [ت: ٤٧٨هـ].

(٢) - (أو) بمعنى: «الواو»؛ أي: والثاني: أنّ الرّبط بينهما (عاديٌّ) بمعنى: أنّه يجوز تخلف العلم أو الظنُّ بالنتيجة عن العلم أو الظنُّ بالمقدّمتين؛ بأن ينتهي شخصٌ في البلادة إلى أن يعلم المقدّمتين ولا يعلم النتيجة؛ لعدم تغطّنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وفي التّصوير

= ترك، فكيف يكون واجباً؟ واجب: بأنّ عدم انفكاك اللّزوم عن الملزوم لا يُنافي جوازه، بمعنى أنّ الفاعل المختار إن شاء خلق الملزوم وخلق اللّزوم، وإن شاء تركهما معاً، لا أن يخلق الملزوم ولا يخلق اللّزوم، وهكذا كلّ متلازمين عقلاً ك: الجوهر والأعراض المتلازمين، ولو توجّه هذا الاعتراض لم يثبت لازمٌ عقليٌّ في الكائنات. وحاصله: أنّ ترك اللّزوم مع خلق الملزوم محالٌ، لا تتعلّق به القدرة، فلا يلزم نفي الاختيار، قاله في «الكبير». اهـ
«حاشية الطّبّان» (ص: ٥٦٣).

٣ - الثالث: أنَّ العلم بالنتيجة متولّد عن التَّنْظَر، بجعل التَّنْظَر مقدوراً للنّاظر مباشرة، فالنتيجة متولّدة عنه؛ كتولّد حركة الخاتم عن حركة الإصبع، وهذا مذهب المعتزلة البائين له على أصل مهذوم، وهو: أنَّ العبد يخلُق أفعال نفسه.

القول المسلم

- قال بعضهم: ولأنَّ الدليل علمه نظري، والنظري لا يُجامع العلم بالمنظور فيه - وهو علم النتيجة، ولو كان اللزوم عقلياً - اجتمعاً في آنٍ واحدٍ.

وفي هذا نظر؛ لأنَّ النظر الذي لا يُجامع النتيجة العلم بكلٍّ من إحدى المقدمتين على جدّة عند محاولة اكتسابهما طلباً ليعلم ما حصل من النتيجة، وأمّا بعد كمال النظر وتركيبهما في العقل وتمايم جميع ما يُحتاج إليه في الاستدلال، فالعلم بذلك الكل لا يستلزم عدم مُقارنته لعلم النتيجة.

- والحق: أنّه إن أُريد يعلم النتيجة علمها في ضمن الكليّة، فهو مقارن، ولا يُمكن تخلفه، وإن أُريد علم نسبته غير مقترنة بنسبة المفردات التي اشتمل عليها موضوع الكبرى، فهو غير مقترن، ويصحّ أن يكون عادياً.

نعم؛ إذا تفتّن هل دخل موضوعها في حكم الكبرى أو لا؟ وجب حكمه بدخوله، وإلا فلم يدرك المقدمتين ولا ارتباطهما، وهذا التفتّن لا بدّ منه في كمال الاستدلال، وعنده لا يتخلف العلم بالنتيجة، ولهذا تأيّد هذا القول وهو العقلي على ما يأتي.

● (أو تولّد) أي: وقيل: إنّ الاستلزام المذكور تولّد؛ أي: عقلي متولّد عن التَّنْظَر التّام، وهو العلم بالدليل بشروطه.

الفويسني

نظر؛ إذ من الشُّروط^(١) التّفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وهذا القول للشيخ الأشعري [ت: ٣٢٤هـ].

(٣) - (أو) بمعنى: «الواو»؛ أي: والثالث: أنَّ الارتباط بينهما (تولّد) بمعنى: أنَّ القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين؛ إذ التولّد

(١) قوله: (إذ من الشُّروط) أي: شروط القياس المتبع (التّفطن لاندراج) أي: وهو هنا مفقود، فنخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس، والكلام هنا إنّما هو في القياس المستوفي للشُّروط. والجواب عنه بإمكان أنَّ الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط التّفطن لاندراج لا يخفى بعده، فالأولى تصويره بأن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة؛ خرقاً للعادة. اهـ «حاشية الصّان» (ص: ٥٦٥).



٤ - الرَّابِع: أَنَّ النَّتِيجَةَ مَعْلُومَةٌ لِلنَّظَرِ، وَهُوَ عِلَّةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِتَأْثِيرِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تُقَارَقُ مَعْلُومَهَا، وَالنَّظَرُ لَا يُجَامَعُ النَّتِيجَةُ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ الْعِلْمِ، فَلَا يُجَامَعُ.



القول المسلم

- وَإِطْلَاقُ التَّوَلُّدِ عَلَى الْمُؤَلَّدِ مَجَازٌ لَا مَانِعَ مِنْهُ، وَأَرَادَ بِ«التَّوَلُّدِ» النَّشَأَ؛ أَي: نَشَأَ الْعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ عَنِ الْعِلْمِ بِالذَّلِيلِ الَّذِي هُوَ النَّظَرُ التَّامُّ، وَيَعْنِي بِالنَّشَأِ نَشَأَ لَزُومِيَّةً لَا يُمَكِّنُ تَخَلُّفَهَا، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ الْعَقْلِيَّ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا أَيْضاً، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِ«العَقْلِيَّ» فِي كَلَامِهِ مَا لَيْسَ بِالتَّوَلُّدِ، فَشَمِلَ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ النَّظَرَ اخْتِيَارِيَّ لِلْعَبْدِ يَحْصُلُ عَنْ قُدْرَتِهِ، فَيَتَوَلَّدُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَقْدَمِيَّةِ الْعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ، كَمَا تَتَوَلَّدُ حَرَكَةُ الْحَجَرِ عَنْ حَرَكَةِ الْيَدِ عِنْدَ الرَّمِيِّ بِهَا، وَالتَّوَلُّدُ عَنْدهُمْ أَنْ يُوجِبَ فَعْلٌ لِلْفَاعِلِ بِالِاخْتِيَارِ فِعْلاً آخَرَ، وَهُوَ - أَعْنِي: الْفِعْلُ الْمُتَوَلَّدُ - اخْتِيَارِيٌّ كَالْتَّوَلَّدِ.

- وَإِنَّمَا قَالُوا: إِنَّهُ مُخْتَارٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا يُرِيدُ الْفَاعِلُ، فَإِنَّ رِمَةَ الْحَجَرِ تَكُونُ فِي مَسَافَتِهَا وَمُنْتَهَاها وَقَوَّتِهَا وَضَعْفِهَا وَجَهْتِهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَخْتَارُ فَاعِلُ الْمُؤَلَّدِ، وَالْمُؤَلَّدُ هُوَ حَرَكَةُ يَدِ الرَّامِي، وَكَذَا النَّتِيجَةُ تَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا يُرِيدُ النََّاظِرُ مِنْ كَوْنِهَا كَلِيَّةً أَوْ جَزِئِيَّةً مُوجِبَةً وَسَالِبَةً قَطْعِيَّةً أَوْ ظَنِّيَّةً، فَيَوْلَدُهَا عَلَى حَسَبِ الْاخْتِيَارِ النَّظَرُ الْمُنَاسِبُ، فَالْعِلْمُ عَنْدهُمْ لَا زَمَّ عَقْلاً، إِلَّا أَنَّهُ اخْتِيَارِيٌّ، وَلِذَلِكَ عَبَّرُوا فِيهِ بِالِإِيجَابِ.

● وَشَمِلَ قَوْلَ الْفَلَّاسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ عِلْمَ الذَّلِيلِ عِلَّةٌ لِعِلْمِ النَّتِيجَةِ، يَسْتَحِيلُ تَخَلُّفُ عِلْمِهَا عَنْهُ كَمَا يَسْتَحِيلُ تَخَلُّفُ الْمَعْلُومِ عَنِ الْعِلَّةِ، ك: حَرَكَةُ الْخَاتَمِ مَعَ حَرَكَةِ الْإِصْبَعِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ حَرَكَةُ الْإِصْبَعِ دُونَ حَرَكَةِ الْخَاتَمِ، فَقَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ مُشْتَرَكٌ فِي إِجَابِ الْعِلْمِ بِالذَّلِيلِ لِلْعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ عَلَى وَجْهِ التَّأْثِيرِ، وَلِذَلِكَ جَمَعَ النَّاطِمُ بَيْنَهُمَا فِي التَّعْبِيرِ بِ«التَّوَلَّدِ» الْمُرَادِ بِهِ النَّشَأُ اللَّزُومِيَّةُ، وَيَفْتَرِقَانِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَجْعَلُونَ النَّشَأَ اخْتِيَارِيَّةً وَالْفَلَّاسِفَةَ يَجْعَلُونَهَا مَعْلُومَةً، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ النَّشَأُ اللَّزُومِيَّةُ بِالتَّأْثِيرِ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ بَاطِلَانِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الدِّينِ بِغَيْرِ مَا دَلِيلٍ قَاطِعٍ أَنَّ التَّأْثِيرَ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

الهوينسي

أَنْ يُوجَدَ فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ فِعْلاً آخَرَ، وَهَذَا الْقَوْلُ لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِقِيَامِ الْبَرَهَانِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلْعَبْدِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الْاخْتِيَارِيَّةِ.

(٤) - (أَوْ) بِمَعْنَى: «الْوَاوِ»؛ أَي: الرَّابِع: أَنَّ الْارْتِبَاطَ بَيْنَهُمَا (وَاجِبٌ) بِالتَّعْلِيلِ، بِمَعْنَى: أَنَّ الْعِلْمَ أَوْ الظَّنَّ بِالْمَقْدَمَتَيْنِ عِلَّةٌ أَثَرَتْ بِذَاتِهَا فِي الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِالنَّتِيجَةِ، وَهَذَا لِلْفَلَّاسِفَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِقِيَامِ الْبَرَهَانِ عَلَى انْتِفَاءِ تَأْثِيرِ الْعِلَّةِ وَالطَّيِّعَةِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ الْمَخْتَارُ.



القول المسلم

• ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الدَّلَالَةِ عَقْلِيَّةً بَلَا تَوَلُّدٍ وَلَا تَأْثِيرٍ هُوَ الْمُؤَيَّدُ - أَيِ: الْمُرتَضَى - عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ بِقَوْلِهِ: (وَالْأَوَّلُ) وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّزُومَ عَقْلِيٌّ بَلَا تَأْثِيرٍ هُوَ (الْمُؤَيَّدُ) وَقَدْ قَرَّرْنَا وَجْهَ التَّأْيِيدِ.



القويسني

(وَالْأَوَّلُ^(١)) مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ هُوَ (الْمُؤَيَّدُ^(٢)) الْقَوِيُّ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ شَيْءٍ عَلَيْهِ.



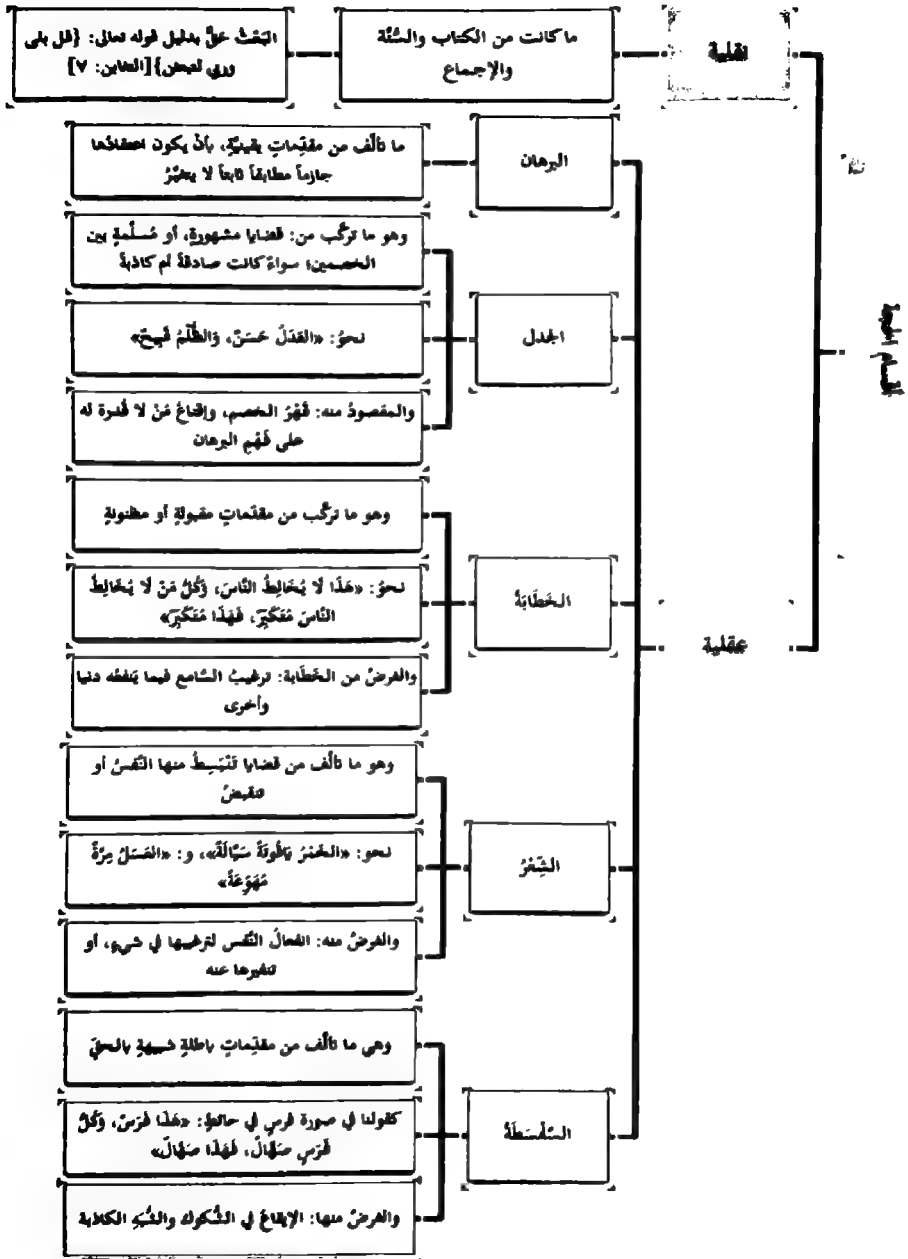
(١) قوله: (وَالْأَوَّلُ) وَهُوَ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ بَلَا تَعْلِيلٍ وَلَا تَوَلُّدٍ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الضَّبَّان» (ص: ٥٦٦).

(٢) قوله: (الْمُؤَيَّدُ) لِأَنَّهُ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ أَيْضاً، وَشَهِدَهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ، وَلِأَنَّ مَا احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ

يُمْكِنُ الْقَدَحُ فِيهِ، كَمَا بَسَطَهُ فِي «الْكَبِيرِ». اهـ «حاشية الضَّبَّان» (ص: ٥٦٦).



أقسام الحججة

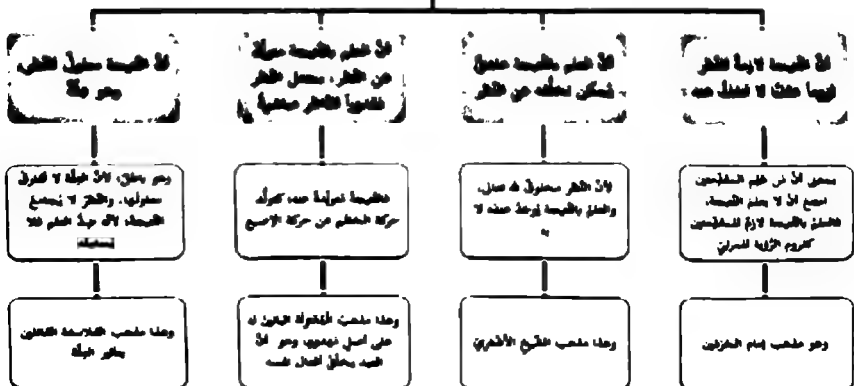


اليقينيات

ك: «الشقاء فوقنا، والأرض نخفنا»	ما حكم فيه العقل من غير واسطة توقف على تأمل	اللايقينيات (الظنونات)
ك: «الشقاء فوقنا، والأرض نخفنا»	ما حكم فيه العقل من غير واسطة توقف على تأمل	الظنونات (الظنونات)
كلولنا: «السفوفينا سفوفة»، و«الخز سفوف»	ما حكم به العقل والجسم مع التفكير	الظنونات
ك: «علما بفرة، والشافعي» بسبب كفرة الشخصين بذلك الذين يؤمن توأطوهم على الكذب	ما حكم بها العقل مع حاشية الشح	الظنونات
ك: «العلم بأن لوذ القفر سفوفة من نور الشقي» أي: الظن بذلك ظن قوي	ما حكم بها العقل والجسم من غير توقف على تكرير	الظنونات
هي: الشخ والبصر والشم والذوق واللمس، وكلها في الرأس خاصة به إلا اللمس، فإنه يمدى إلى بقية البدن	ما يترك إحدى الحواس الخمس الظاهرة	الظنونات

دلالة المقدمات على النتيجة

في قاعدة الظن منسجق لظنية لينة





ثم قال:

(خَاتِمَةٌ)

- (١٢٢) وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَأُ تَبَايُنٌ مِثْلُ الرَّدِيفِ مَأْخُذًا بِذَاتِ صِدْقٍ فَأَفْهَمَ الْمُخَاطَبَةَ أَوْ نَاتِجَ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ وَتَرَكَ شَرْطَ النَّجْحِ مِنْ إِنْجَالِهِ
 - (١٢٣) فِي اللَّفْظِ كَأَشْتِرَاكِ أَوْ كَجَعْلٍ ذَا
 - (١٢٤) وَفِي الْمَعْنَى لِإِلْتِبَاسِ الْكَادِبَةِ
 - (١٢٥) كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّائِي
 - (١٢٦) وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ
 - (١٢٧) وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ
- (١٢٢ - ١٢٧) - أقول: الواجب في صحة النتيجة: الاحتراز عن الخطأ في القياس، والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس، وتارة من جهة صورته.
- والأوّل: إمّا من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

● أمّا من جهة اللفظ:

- فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس، فيشتبه المراد بغيره؛ كقولك: «هَذِهِ عَيْنٌ» أي: شمسٌ، «وَكُلُّ عَيْنٍ» أي: تُنْبِئُ الْمَاءَ «سَيَّالَةً» ينتج: «هَذِهِ سَيَّالَةٌ»، وهو باطل؛ لعدم تكرّر الحدّ الوسط؛ إذ محمول الصّغرى غير موضوع الكبرى.
 - أو استعمال اللفظ المُبَايِن كالمُرَادِف؛ كقولنا: «هَذَا سَيْفٌ، وَكُلُّ سَيْفٍ صَارِمٌ» ينتج: «هَذَا صَارِمٌ»، وهو باطل من جهة جعل «صَارِمٌ» الذي هو «السَّيْفُ» بقيد كونه قاطعاً، مُرَادِفاً لِلسَّيْفِ الَّذِي هُوَ الْآلَةُ الْمَعْلُومَةُ لَا بِهَذَا الْقَيْدِ، وَهُوَ مُبَايِنٌ لَهُ.
- القول المسلم

[(خَاتِمَةٌ)]

- (١٢٢ - ١٢٣) - ولما فرغ من لواحق القياس التي هي أَسْمَاءُ وَدَلَالَتُهُ، أَشَارَ إِلَى أَوْجُوهِ الْخَطَا فِي لِبْتَحَظِّ الْحَذَرِ مِنْهَا فَقَالَ: (وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ) أي: حيث
- القويسني

[(خَاتِمَةٌ)]

- (خَاتِمَةٌ) فِي بَيَانِ خَطَا الْبُرْهَانِ.
- (١٢٢ - ١٢٣) - (وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا) أي: فِي أَيِّ مَكَانٍ وَجِدَ، فَهُوَ إِثْنَا (فِي مَادَّةٍ)

القول المسلم

وُجِدَ الخطأ في البرهان فهو:

١ - إمّا من جهة مادّته، ومادّته: معاني مُقدّماته.

٢ - وإمّا من جهة صورته، وهي أن لا يكون على صورة الإنتاج المشترطة فيما تقدّم.

(قَالْمُبْتَدَأُ) أي: إمّا الخطأ الَّذِي يَكُونُ من جهة المادّة وهو الْقِسْمُ الأوّل من الخطأ

فهو قِسْمَانِ:

● أحدهما: ما يكون (فِي اللَّفْظِ) أي: من ألفاظ القياس، وذلك:

- (كَاشْتِرَاكِ) أي: كلفظ مشترك يكون في ألفاظ القياس، فبرأء به في إحدى المقدمتين

معنى وفي الآخر معنى آخر، فَيُنتِجُ بحسب الظاهر نتيجةً، وتلك النتيجةُ فاسدةٌ.

مثل أن يقال في العين الباصرة: «هَذِهِ عَيْنٌ»، وَكُلُّ عَيْنٍ سَيَّالَةٌ، وُبرأء بـ«العين» الثانية: العين

المائيّة، فينتج: «هَذِهِ سَيَّالَةٌ»، وهي نتيجةٌ فاسدةٌ، وسببها عدم اتّحاد الوسط من جهة المعنى وإن

اتّحد اللَّفْظُ.

وكان يُقال في حَجَرٍ جامد: «هَذَا مُخْتَارٌ» بمعنى أنّه اختارَهُ مِنْ احتاج إليه لبناءٍ أو غيره. ثُمَّ

يُقال: «وَكُلُّ مُخْتَارٍ حَيٌّ»، وُبرأء بـ«المختار» الثاني: مَنْ له الاختيار والإرادة؛ فينتج: «هَذَا

حَيٌّ»، وهو فاسدٌ، وسببهُ عدم اتّحاد الوسط أيضاً؛ لأنّ الأوّل اسمٌ مفعولٍ والثاني اسمٌ فاعلٍ

وإن كان اللَّفْظُ واحداً.

- (أَوْ كَجَعَلٍ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّؤُوفِ مَاخِذاً) أي: ومن الخطأ اللَّفْظِيُّ أن يستعمل في القياس لفظٌ

مباينٌ للفظٍ آخر في مقام ذلك المُباين، وإذا استعملهُ كذلك فقد أخذ المُباين كما يُؤخذ المُرادفُ.

القويسني

بتخفيف الدّال للضرورة، وهي كلّ من مقدّمته.

(أَوْ) فِي (صُورَةٍ) أي: هيئة المقدمتين.

(قَالْمُبْتَدَأُ) أي: الأوّل منهما وهو خطأ المادة:

● إمّا (فِي اللَّفْظِ) كَ: اشْتِرَاكِ) مثل قولك: «هَذَا قُرْءٌ» وتريد الحيض، «وَكُلُّ قُرْءٍ يَجُوزُ

الْوَطْءُ فِيهِ» تريد الطهر، فلم يَتَكَرَّرَ الحدُّ الوسط، فكذبَتِ النتيجة.

(أَوْ كَجَعَلٍ ذَا) بِالْأَلْفِ؛ قال المؤلف: «على لغة القصر في الأسماء السّنة».

(تَبَايُنٍ) مع لفظٍ آخر، (مِثْلَ الرَّؤُوفِ) له (مَاخِذاً) أي: من جهة المأخذ، كقولك:



أقوال المسلم

مثلاً: «السَّيْفُ» هو الحديدُ المصنوعُ بالصُّورةِ المعلومةِ للسَّيفِ، و: «الصَّارِمُ» منه هو المصنوعُ كذلك بشرطِ أن يكون قاطعاً جيّدَ الحديدِ، وقد عَلِمَ أَنَّ الموصوفَ كالسَّيفِ في المثالِ مَبَينٌ في مفهومه لصفته كالصَّارِمِ، فإذا اعتَقِدَ أَنَّ «السَّيْفَ» و«الصَّارِمَ» مُترادفان بمعنى واحدٍ، وإنّما اختلف اللفظُ فرُكِبَ القياسُ في سيفٍ رديءٍ فقيل: «هَذَا سَيْفٌ»، وَكُلُّ سَيْفٍ يُسَاوِي لَصَرَامَتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ، أنتج: «هَذَا يُسَاوِي لَصَرَامَتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ» وهو فاسدٌ، وسببه أخذُ المتباينين في مكان الآخر لتوهم أنّهما مُترادفان، وأنّ معناهما واحدٌ، وهو يرجعُ إلى عدم اتّحاد الوسط؛ لأنَّ السَّيفَ في الكبرى أريد به الموصوف بالصَّرامة، وفي الصُّغرى أريد به مطلقُ السَّيفِ الصَّادق بغير الصَّارِمِ.

وهذان مثالان للخطأ الَّذي يكون في الألفاظ، وهو في التَّحقيق يرجعُ إلى اختلاف معنى الوسط كما علمت، إلّا أنّه لَمَّا كان سببُ اختلاف وضع اللفظ نُسِبَ إلى الألفاظ.

● و«ذَا» في قوله: «كَجَعَلِ ذَا تَبَايُنٍ» بمعنى: صاحب، واستعمله مقصوداً في حال الجرِّ قياساً على «مِضْرَابٍ» ونحوه، ولكن نُصِّروا على امتناع القصر فيه، فكان صوابه أن يقول: «كَجَعَلِ ذِي»، ولذا أصلحه بعضهم بقوله: «كَاشْتَرَاكَ أَوْ كَجَعَلِ ذِي تَبَايُنٍ مُرَادِفاً فِي الْمَأْخِذِ»، ويصح ما ارتكب النّاظم بناءً على جواز القياس في إثبات اللُّغة، والله أعلم.

القويسني

«هَذَا صَارِمٌ» مشيراً إلى سيفٍ غير قاطعٍ، وَكُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ^(١)، فحقيقةُ «السَّيفِ» تُبَين حقيقةُ «الصَّارِمِ»^(٢)؛ لأنَّ السَّيفَ ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً أو لا، والصَّارِمُ هو السَّيفُ بقيد القطع، فكانت النتيجة كاذبة؛ لأنَّ الصَّارِمَ في الصُّغرى أريد به غير القاطع، فلم يصح حمل السَّيفِ عليه في الكبرى، بل هو محمولٌ على الصَّارِمِ الَّذي هو القاطع من جنس السَّيفِ، فلم يتكرَّر الحدُّ الوسط.

(١) قوله: (وَكُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ) هكذا أيضاً في «الشرح الكبير»، وقد وقع في بعض نسخ «شرح الملوي» تبديل في هذا المثال فليطرح.

والفساد في هذا المثال في صفراء، حيث أطلق فيها «الصَّارِمَ» على «السَّيفِ غير القاطع» توهمًا أَنَّ الصَّارِمَ مرادفٌ للسَّيفِ، وأنّه اسمٌ للهيئة المخصوصة، وإن لم يقطع. اهـ «حاشية الضَّبان» (ص: ٥٧٥).

(٢) قوله: (فحقيقةُ «السَّيفِ» تُبَين حقيقةُ «الصَّارِمِ») عبارة «شرح الملوي»: فالصَّارِمُ حقيقة تُبَين حقيقة السَّيفِ، والسَّيفُ ما كان على الهيئة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الضَّبان» (ص: ٥٧٥).

● وأما من جهة المعنى:

- فَبِأَن تَلْتَبَسَ قَضِيَّةً كَاذِبَةً بِقَضِيَّةٍ صَادِقَةٍ؛ كقولنا: «الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ» ينتج: «الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ»، والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العَرَضِيَّةَ الَّتِي هِيَ مَحْمُولُ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى كَالْحَرَكَةِ الدَّائِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَوْضِعُ الثَّانِيَةِ.
- أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغيير ما؛ كقولنا: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» ينتج: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، وهذه النتيجة إحدى المقدمتين، ويُسمى ذلك: «مُضَادَّةٌ عَنِ الْمَطْلُوبِ»، وهو مردودٌ من جهة أَنَّ النتيجة ليست مُغَايِرَةً لِلْمَقْدُمَتَيْنِ، فلم يحصل علمٌ زائدٌ عليهما.
- القول المسلم

(١٢٤) - (و) أَمَّا الْخَطَأُ الَّذِي يَكُونُ (فِي الْمَعَانِي) أَي: مِنْ جِهَةِ مَعَانِي الْمَقْدُمَاتِ، فَإِنَّهُ يَتَحَقَّقُ (لِلْأَيَّاسِ) أَي: عِنْدَ التَّبَاسِ الْمَقْدَمَةِ (الْكَاذِبَةِ بِ) مَقْدَمَةٍ (ذَاتِ صِدْقٍ) فِي «الْأَلَامِ» فِي «الْتِبَاسِ» بِمَعْنَى «عِنْدَ».

● وَقَوْلُهُ: (فَأَفْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ) تَكْمِيلٌ لِلْبَيْتِ؛ أَي: فَافْهَمْ خَطَابِي بِمَعَانِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي فِيهَا التَّبَاسُ الْكَلَامِ الصَّادِقِ بِالْكَاذِبِ، وَعِنْدَ وَجُودِ ذَلِكَ الْتِبَاسِ يَصْحُحُ التَّغْلِيظُ فَيَقْعُ الْخَطَأُ فِي فَهْمِ الْبَرهَانِ، فَتَوَهَّمُ صَحَّتُهُ.

(١٢٥) - ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ بِقَوْلِهِ: (كَمَثَلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّائِنِ) أَي: وَمِمَّا يَقَعُ بِهِ الْتِبَاسُ الْمَذْكُورُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَعْنَى الْعَرَضِيَّةَ كَالذَّائِنِ، فَيَتَوَهَّمُ إِنتَاجُ الْقِيَاسِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَصْحُحُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ذَاتِيًّا.

الْقُيُوسَنِي

(١٢٤ - ١٢٦) - (و) الْخَطَأُ لِلْبَرهَانِ (فِي الْمَعَانِي) ^(١) ل: أَجْلُ (الْأَيَّاسِ) ^(٢) الْقَضِيَّةِ (الْكَاذِبَةِ بِ) قَضِيَّةٍ (ذَاتِ صِدْقٍ).

وقوله: (فَأَفْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ) ^(٣) تَكْمِلَةُ لِلْبَيْتِ.

(ك: مَثَلِ) ^(٤) جَعْلِ الْعَرَضِيِّ بِإِسْكَانِ «الْيَاءِ» لِلضَّرْوَةِ (كَالذَّائِنِ) ^(٥) كقولنا: «الْجَالِسُ

(١) قوله: (فِي الْمَعَانِي) أَي: مِنْ جِهَةِ الْمَعَانِي، فَهُوَ مُقَابِلُ قَوْلِهِ: «فِي اللَّفْظِ»؛ أَي: الْخَطَأُ فِي الْمَادَّةِ إِثْمًا فِي اللَّفْظِ، وَإِثْمًا فِي الْمَعْنَى، فَهَذَا فِي الْمَعَانِي لِلْجِنْسِ، فَتَبْطُلُ جَمِيعُهَا. اهـ «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص: ٥٧٥).

(٢) قوله: (لِأَجْلِ الْأَيَّاسِ ... إلخ) عِلَّةٌ لِلْخَطَأِ فِي الْمَعْنَى.

(٣) قوله: (فَأَفْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ) أَي: الْمَخَاطَبَ بِهِ، فَالْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ.

(٤) قوله: (ك: مَثَلِ) تَمَثِيلٌ لِلْخَطَأِ فِي الْمَعْنَى، وَلَفْظُ «مَثَلِ» صِلَةٌ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى «الْكَافِ».

(٥) قوله: (جَعْلُ الْعَرَضِيِّ كَالذَّائِنِ) أَي: مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ.



القول المسلم

مثاله أن يقال: «السَّقْمُونِيَا» - وقد تقدّم معناها - مُبْرَدٌ، وَكُلُّ مُبْرَدٍ بَارِدٌ، ينتج: «السَّقْمُونِيَا بَارِدٌ»، وهو باطل؛ لأنها دواءٌ حارٌّ.

- وسبب الخطأ اختلاف المبرّد في الصّغرى والكبرى؛ لأنّ معنى التّبريد في الصّغرى عرضيٌّ؛ أي: عرضٌ للسَّقْمُونِيَا بسبب تسهيلها للصّغراء، فإذا انتفضت الصّغراء عن البدن صار بارداً، فليس تبريد السَّقْمُونِيَا بملاقاة ذاتها من أوّل الأمر للبدن، بل ثانياً بسبب تسهيل الصّغراء، ومعناه في الكبرى المبرّد بالذات؛ أي: المبرّد بنفسه وبملاقاته كالثلج، لا بفعلٍ يقتضيه بترتب عليه التّبريد.

- فقد استعمل المبرّد الذّاتي وحكّم على صاحبه بأنّه باردٌ مكان مطلق المبرّد الشّامِل للعرضيِّ، ولا تصدّق القضية باعتبار هذا العموم؛ إلّا أنّ لفظها وإن كان كاذباً يؤهمّ صحتها؛ لأنّه يتبادر أنّ المبرّد مطلقاً لا يكون إلّا بارداً، ولو قيل: إنّهُ من باب استعمال الخاصّ في موضع العامّ - كالحكم على أفراد الجنس بحكم أفراد النوع كما سيأتي - ما بعدد، بل لو قيل: إنّ هذا من باب شبه المشترك وهو المجاز والحقيقة؛ بناءً على أنّ المبرّد بالواسطة مجازٌ وبالذات حقيقة؛ لأنّ الواسطة هي المبرّدة في الحقيقة؛ أعني: تسهيل الصّغراء، بل نقصانها في المثال، ما بعدد.

- وقد تبين بهذا أنّ المراد بـ«الذّاتي» هنا: ما يتّصف بالوصف بلا حاجة لواسطة، و«العرضيُّ»: ما يتّصف به بالواسطة، لا الذّاتي والعرضيُّ بالمعنى السابق في أوّل الكتاب.

(أو نأيج إحدى المقدّمات) أي: من جملة ما يكون به الخطأ من جهة المعنى للالتباس المذكور، أنّ تُجملَ النتيجة إحدى مقدّمتي القياس بتغيير ما، كان يقال: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» ينتج: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، وهو نفس قولك: «هَذِهِ نُقْلَةٌ»؛ إذ معنى النّقلة والحركة شيءٌ واحدٌ،

اللويسني

في السفينة متحرّك، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فإحدى المقدّمات كاذبةٌ إن أريد بـ«المتحرّك» فيها معنى واحد فيها، وإن أريد بـ«المتحرّك» في الأولى: المتحرّك بالعرض، وفي الثانية: المتحرّك بالذات كائنا صادقتين، لكن لم يوجد تكرّر، فلم تصدّق النتيجة.

(أو) كجمل (نأيج إحدى المقدّمات) أي: جعل النتيجة عين إحدى المقدّمات، كقولنا: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» فـ: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، فالنتيجة عين الصّغرى؛ لأنّ «الحركة» مرادفةٌ لـ«النّقلة».

- أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع؛ كقولنا: «الْفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «الْفَرَسُ نَاطِقٌ»، وهو باطلٌ من جهة الحكم على «الْحَيَوَانِ» الذي هو جنسٌ، بحكم «الْإِنْسَانِ» الذي هو نوعٌ.

- أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي؛ كقولك في رجلٍ يَخْبِطُ في البحث، وهو بعيدٌ عن الفهم: «هَذَا يَتَكَلَّمُ بِالْفَاطِ الْعِلْمِ، وَكُلُّ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِالْفَاطِ الْعِلْمِ عَالِمٌ» ينتج: «هَذَا عَالِمٌ»، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

القول المسلم

وإنما اختلف اللفظ فلا ينتج من إحداهما الأخرى؛ لأنها نفسها في المعنى، والغرض إنتاج المعاني لا التسمي.

- وكان يقال: «هَذَا ابْنٌ لِأَنَّهُ ذُو أَبٍ، وَكُلُّ ذِي أَبٍ ابْنٌ»، ينتج: «هَذَا ابْنٌ»، وهو نفس المقدمة الصغرى؛ إلا أنه علل حكمها بأنه ذو أب، فأوهم حيث كرر العلة في الكبرى أن العلة هي الحد الأوسط، وأن العلة خلافاً للمعلول، وليس كذلك؛ لظهور معنى الابن من معنى ذي الأب والعكس، وإنما اختلف اللفظ، ويسمى هذا: «مصادرة عن المطلوب».

- ومن مواطن ذلك أن يستدلَّ المستدلُّ بمقدمة يتوقف ثبوتها على ثبوت النتيجة بواسطة أو بدونها.

- وإنما قلنا: «بِتَغْيِيرِ مَا»؛ لأنَّ ذلك هو الذي يقع فيه الالتباس، وأمّا إن أراد الاستدلال على أن «الْعَالَمَ حَادِثٌ» فقال: «هَذَا عَالِمٌ، وَالْعَالَمُ حَادِثٌ»، لم يُحْتَرَفْ في عدم صحّة هذا الاستدلال؛ لعدم الالتباس.

- ثمَّ المراد بـ«التباس الصادق بالكاذب في جعل النتيجة إحدى المقدمتين»: التباس كون مقدمته ممّا ينبغي سقوفها في القياس أو ليس ممّا ينبغي، وإلاَّ فالنتيجة لا التباس فيها بكاذبٍ آخر.

(١٢٦) - (و) ك: (الْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ) أي: ومن التباس الصادق بالكاذب الذي يقع به الخطأ والغلط في البرهان، أن يُحْكَمَ للجنس بحكم النوع، فيتوهم أن الحكم تعدى الفويصني

(و) من الخطأ في المعنى: (الْحُكْمُ لِلْجِنْسِ^(١)) أي: عليه (يُحْكَمُ النَّوعُ^(٢)) كقولنا: «كُلُّ

(١) قوله: (الْحُكْمُ لِلْجِنْسِ) أي: على كلِّ فردٍ من أفرادهِ.

(٢) قوله: (يُحْكَمُ النَّوعُ) أي: الخاصُّ به.



القول المسلم

إلى الأصغر الذي هو نوع آخر لذلك الجنس، كأن يقال: «الْفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَالْحَيَوَانُ نَاطِقٌ»، فينتج: «أَنَّ الْفَرَسَ نَاطِقٌ»، وهذا فاسدٌ، والسَّبَبُ أَنَّ الْحَكْمَ فِي الْكِبَرَى حَكْمُ نَوْعٍ لْجِنْسِ «الْحَيَوَانِ»، وهو «الإنسان» جُوعِلَ ثَابِتاً لِلْجِنْسِ الَّذِي هُوَ الْحَيَوَانُ الصَّادِقُ عَلَى نَوْعٍ آخَرَ لَهُ، فَيَتَوَقَّعُ تَعَدِّي النَّاطِقِ إِلَى الْفَرَسِ، وَثُبُوتُ النَّاطِقِ لْجِنْسِ الْحَيَوَانِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ كَوْنِهِ فِي ضِمْنِ الْإِنْسَانِ، لَا مُطْلَقاً كَمَا أَوْهَمَتْهُ الْكِبَرَى.

- ومن أمثله أن يقال: «الْبَيَاضُ لَوْنٌ، وَاللَّوْنُ سَوَادٌ» ينتج: «أَنَّ الْبَيَاضَ سَوَادٌ»؛ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، وَحُكْمُ النَّوعِ فِيهَا لَا يَعْمُ، فَالْقَضِيَّةُ الْكِبَرَى كَاذِبَةٌ؛ إِلَّا أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ اسْتِعْمَالاً صَادِقَةً لِنَوْعِهِمْ أَنَّ الْجِنْسَ يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ نَوْعِهِ مُطْلَقاً.

- هكذا مثلاً، والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ»، وَفِي الثَّانِي: «وَكُلُّ لَوْنٍ بَيَاضٌ»، وَيُعْتَذَرُ عَنْ كِلَيْتِهِمَا بِأَنَّ الْجِنْسَ حُكِمَ عَلَى أَفْرَادِهِ بِحَكْمِ نَوْعِ أَفْرَادِ نَوْعِهِ؛ لِأَنَّهُ يُسْمَعُ كَثِيراً أَنَّ الْحَيَوَانَ فِي الْجُمْلَةِ نَاطِقٌ.

- وَإِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا كَمَلَتْ فِيهِ الصُّورَةُ، وَ«الْحَيَوَانُ» فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَ«اللَّوْنُ» فِي الثَّانِي إِنَّمَا صَحَّ الْحَكْمُ عَلَيْهِمَا لَكُونِ الْقَضِيَّةِ مَهْمَلَةً، وَهِيَ فِي حَكْمِ الْجَزْئِيَّةِ، وَلَا تُنْتِجُ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أُريدَ الْكَلِيَّةُ رَجَعَ لِمَا قُلْنَا، فَيَكُونُ صَوَابُ الْعِبَارَةِ كَمَا قُلْنَا، وَالْحَكْمُ لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ بِحَكْمِ أَفْرَادِ النَّوعِ، فَلْيَتَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ لَمْ تُحَرَّرْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي الْفَرْعِ.

الفوليني

فَرَسٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ؛ ف: «كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ»، وَهُوَ كَذِبٌ، وَيُسَمَّى مِثْلُهُ^(١): «إِيْهَامُ الْعَكْسِ»^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ «كُلَّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ»، تَوَقَّعَ أَنَّ «كُلَّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ»، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَجَاءَ الْخَطَأُ.

(١) قوله: (ويسمى مثله) أي: مثل الحكم على الجنس بحكم النوع.

(٢) قوله: (إيهام العكس) أي: إيقاع صحة العكس في الزعم؛ أي: وهم نفسه؛ أي: إن كان خاطئاً، وهم غيره إن كان

القول المسلم

(و) ك: (جَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ) أي: ومن الالتباس المذكور أن يجعل المستدل في دليله مقدمة غير قطعية في مقام القطعية، و«غَيْر» في كلامه هو المفعول الأول لـ«جَعَلَ».

- فإذا ساق المستدل المقدمات المشهورة أو الخطابية أو المظنونة أو السفسطائية فيما يجب أن يكون قطعياً؛ لأن المطلوب فيه القطع، فإن تلك المقدمات كاذبة في القطع الذي سبقت له والتبست بالقطعية.

- فقول المستدل مثلاً في طلب ثبوت الصاهلية لصورة الفرس مشيراً لصورته في الحائط: «هَذِهِ صُورَةُ فَرَسٍ، وَكُلُّ صُورَةِ فَرَسٍ صَهَّالَةٌ» ف: «هَذِهِ صَهَّالَةٌ» فاسد؛ لسوقها السفسطة الكاذبة مساقاً القطعية.

وكذا قول القائل في إثبات النبوة لشخص: «هَذَا لَهُ عُلُومٌ بِلَا قِرَاءَةٍ عَلَى أَحَدٍ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ نَبِيٌّ» باطل أيضاً؛ لأنه ساق في مقام القطع بالنبوة مقدمة خطابية تحتمل الكذب؛ ليصح أن تكون علومه بمجرد الفكر.

- وينبغي أن يُعلم أن الخطأ اللفظي هو أيضاً من التباس الصادق بالكاذب، فإن قولك: «هَذِهِ عَيْنٌ» تعني: الباصرة «وَكُلُّ عَيْنٍ سَيَّالَةٌ» التبست هذه الكبرى الكاذبة بالصادقة؛ إذ لا تصح الكلية على ظاهرها إلا لالتباس مسمى اللفظ، إلا أن ذلك لما كان سببه وضع اللفظ سمي لفظياً، وقد تقدم ما يشير لذلك.

القويسني

(و) من الخطأ في المعاني: (جَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ) بالجر^(١) بإضافة «جعل»^(٢) وفصل بين المتضامين^(٣) بالجار والمجرور^(٤) الذي هو مفعول ثانٍ للمصدر؛ أي: وجعل غير القطعي مثل القطعي؛ ك: «هَذَا مَيْتٌ، وَكُلُّ مَيْتٍ جَمَادٌ»^(٥).

(١) قوله: (بالجر) أي: جر «غير».

(٢) قوله: (إضافة «جعل») أي: إضافتها إلى «غير».

(٣) قوله: (المتضامين) هما: «جعل» و«غير».

(٤) قوله: (بالجار والمجرور) وهو: «كالقطعي».

(٥) قوله: (وَكُلُّ مَيْتٍ جَمَادٌ) الكبرى وهمية؛ لأن الوهم يحكم بجمادية الميت، لكونه كالجماد في عدم الروح والإحساس والحركة، فجعلت في هذا القياس كالقطعية، ونزلت منزلتها في أحدهما جزءاً له. اهـ «حاشية الصبان» (ص: ٥٧٩).

● وَاثِمًا الْخَطَأُ الْوَاقِعُ فِي الْقِيَاسِ مِنْ جِهَةِ صَوْرَتِهِ:

- فَبِأَن لَا يَكُونُ عَلَى هَيْئَةِ شَكْلِ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ هَذَا تَكَرَّارٌ؛ لَزِيَادَةِ الْإِبْضَاحِ لِلْمَبْتَدِئِ.

- أَوْ يَكُونُ فَاقِدَ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الْإِنْتِاجِ الْمَتَقَدِّمَةِ لِلْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ؛ كَأَن تَكُونَ صَغْرَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ الْمُشْتَرَطُ إِيْجَابُهَا سَالِبَةً، أَوْ تَكُونَ كِبْرَاهُ الْمُشْتَرَطُ كُلِّيَّتُهَا جَزِئِيَّةً؛ كَقَوْلِنَا فِي الْأَوَّلِ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ» يَنْتُجُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ»، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَهُوَ إِيْجَابُ الصَّغْرَى، وَفِي الثَّانِي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ»، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَهُوَ كُلِّيَّةُ الْكِبْرَى، وَقَسٌّ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَيْ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الْأَشْكَالِ الْبَاقِيَةِ.



القول المسلم

(١٢٧) - ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْخَطَأِ الصُّورِيِّ فَقَالَ: (وَالثَّانِي) أَي: وَالْخَطَأُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ (كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أَي: كَخُرُوجِ الْقِيَاسِ عَنْ صُورَةِ أَشْكَالِهِ السَّابِقَةِ، بِأَن لَا يَكُونُ فِيهَا الْحَدُّ الْأَوْسَطُ أَوْ الْأَصْغَرُ أَوْ الْأَكْبَرُ، (و) ك: (تَرْكُ شَرْطِ النَّتِجِ).

- فَفِي الْاِقْتِرَانِيِّ هُوَ أَن لَا تَكُونَ صَغْرَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ مُوجِبَةً، أَوْ لَا تَكُونَ الْكِبْرَى فِي الْأَوَّلِ أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الثَّلَاثِ كُلِّيَّةً، وَفِي الثَّانِي بِأَن لَا يَخْتَلِفُ كَيْفَ الْمَقْدَمَتَيْنِ، أَوْ لَا تَكُونَ كِبْرَاهُ كُلِّيَّةً، وَفِي الرَّابِعِ بِأَن تَجْتَمِعَ الْخَسْتَانِ فِي غَيْرِ ضُرُوبٍ مَا تَكُونُ فِيهِ الصَّغْرَى جَزِئِيَّةً مُوجِبَةً، وَبِأَن لَا تَكُونَ الْكِبْرَى فِيمَا كَانَتْ صَغْرَاهُ جَزِئِيَّةً مُوجِبَةً كُلِّيَّةً سَالِبَةً.

- وَفِي الْاِسْتِثْنَائِيِّ بِأَن لَا تَكُونَ الشَّرْطِيَّةُ كُلِّيَّةً لَزُومِيَّةً مُوجِبَةً، أَوْ لَا يُسْتثنَى عَيْنُ الْمَقْدَمِ، أَوْ نَفْيُ الثَّانِي فِي الْاِسْتِثْنَائِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْقِيَاسُ عَلَى صُورَةِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ شَرْطُ الْإِنْتِاجِ كَانَ خَطَأً، وَلَا تَلْزُمُ نَتِيجَتُهُ صَحِيحَةً.

وقوله: (مِنْ إِكْمَالِهِ) تَكْمِيلُ لِلْبَيْتِ؛ أَي: هَذَا الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ تَرْكُ شَرْطِ النَّتِجِ مِنْ كِمَالِ

الْقَوَيْسِي

(١٢٧) - (وَالثَّانِي) حُذِفَتْ مِنْهُ «الْبَاءُ» تَخْفِيفًا، وَهُوَ خَطَأُ الصُّورَةِ؛ أَي: هَيْئَةُ الْمَقْدَمَتَيْنِ؛ (كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أَي: أَشْكَالِ الْقِيَاسِ الْأَرْبَعَةِ؛ نَحْو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ»، فَهَذَا خَطَأٌ فِي هَيْئَةِ الْمَقْدَمَتَيْنِ؛ لِإِدْمَامِ تَكَرُّرِ الْوَسْطِ فِيهِمَا، وَالْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِيُّ لَا بَدَأَ فِيهِ مِنْ مَكْرَرٍ.

(و) ك: (تَرْكُ شَرْطِ النَّتِجِ) الْإِنْتِاجِ الَّذِي هُوَ (مِنْ إِكْمَالِهِ) أَي: إِكْمَالِ خَطَأِ الصُّورَةِ؛ مِثْلُ كَوْنِ



القول المسلم

الخطأ الصوري، وفيه براعة الاختتام، وهو ختم الكلام بما يُشعرُ بِتمامه.



القويسني

الصُّغرى في الشَّكل الأوَّل سالبة، أو الكبرى فيه جزئية؛ نحو: «لَا شَيْءٌ»^(١) مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِنْسٌ، ونحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ صَاهِلٌ». وفي التعبير بـ«الإكمال» حسنُ اختتام، وهو أن يذكر^(٢) شيئاً يُشعرُ بالإتمام وانقضاء المقصود.

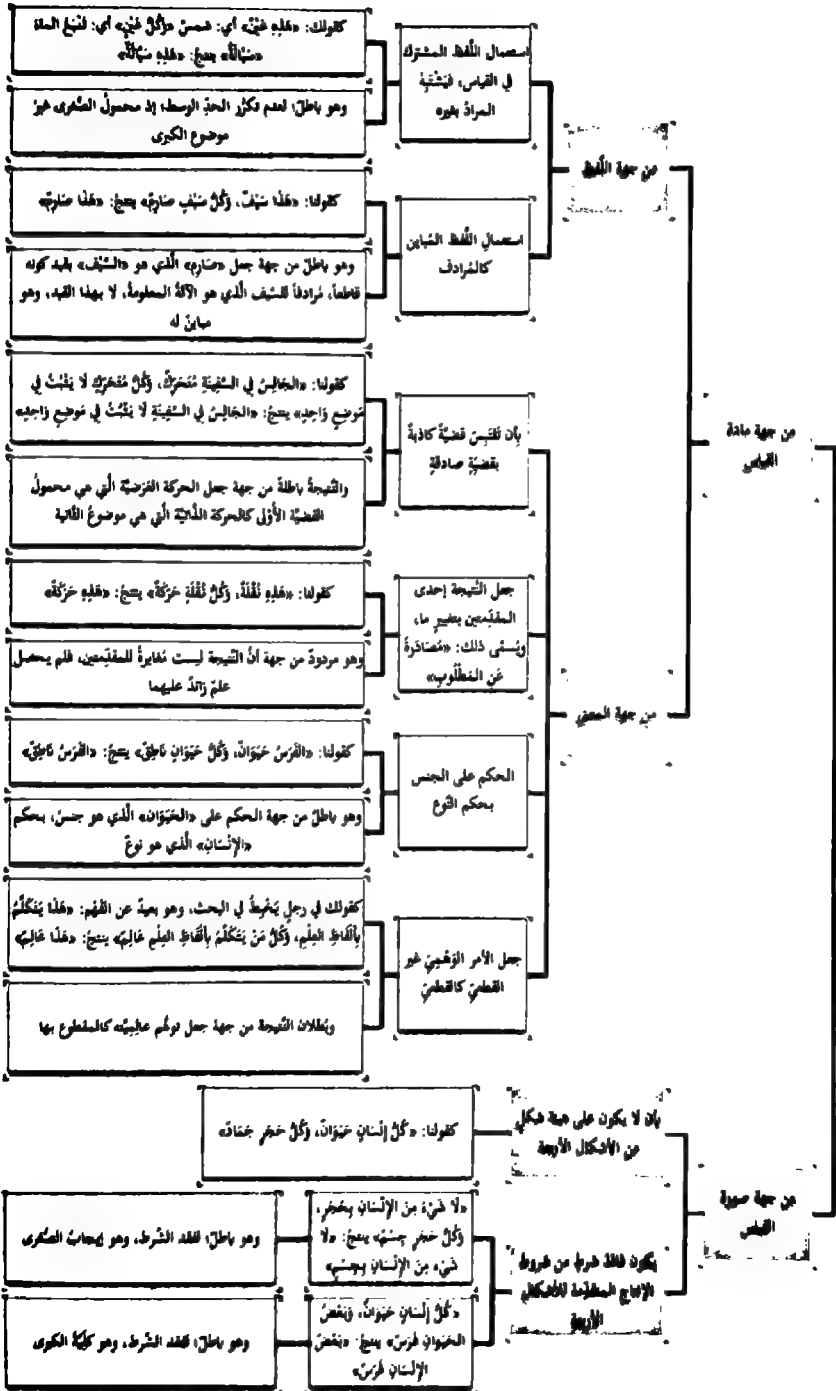


(١) قوله: (نحو: لَا شَيْءٌ ... إلخ) تمثيلٌ على وجه اللف والنشر المرتب.

(٢) قوله: (وهو أن يذكر) أي: المتكلم ناظماً كان أو ناثراً.



الخطأ في القياس



• ثُمَّ قَالَ:

- (١٢٨) هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
 (١٢٩) قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمَتْهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
 (١٣٠) نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُفْتَدِرِ
 (١٣١) الْأَخْضَرِيِّ عَايِدِ الرَّحْمَنِ الْمُتَرَجِّجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
 (١٣٢) مَغْفِرَةِ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ
 (١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى فَإِنَّهُ أَكْثَرَمَ مَنْ تَفَضَّلَا

(١٢٨ - ١٣٣) - أقول: (الأمّهات) جمع: «أم»، وأم كل شيء: أصله، وتقدم مرادفة «الأصل» لـ «القاعدة»، و(المحمود): الخالص من كلام الفلاسفة، والعقائد المناهضة للشريعة. القول المسلم

- (١٢٨) - ثم أخبر بأن الغرض من النظم قد كمل فقال: (هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَمَّهَاتِ) أي: ذلك الغرض المقصود هو نظم أمّهات (المنطق المحمود).
 • وأمّهات المنطق: أوائل مسائله التي يتوصل بفهمها لفهم ما بعدها عادة عند طلب ذلك، وما يتوصل للشيء نشأ فهمه عن فهمه كما تنشأ الأجنّة عن الأمّهات، فلذلك سمى أوائل المسائل: «أمّهات».

القويسني

- (١٢٨) - (هَذَا تَمَامُ^(١) الْغَرَضِ^(٢) الْمَقْصُودِ) صفة كاشفة^(٣)؛ أي: هذا آخر التأليف الذي قصدناه. (من) بيانته أو تبعية^(٤)، (أمّهات^(٥)) أي: قواعد (المنطق المحمود) أي: الخالي عن شبهة الفلاسفة.

(١) قوله: (هَذَا تَمَامُ) اسم الإشارة يصح رجوعه إلى «الخاتمة» إن جعل «تمام» بمعنى: منتم، وإلى «جميع المسائل المنطقية المذكورة في هذا الكتاب» إن جعل بمعنى: جميع، ومقتضى تفسير الشارح الأول.

(٢) قوله: (الغرض) أي: ذي الغرض؛ لأن المؤلف ليس غرضاً لشيء آخر، بل هو ذو غرض؛ أي: حاصل عليه، وهو حصول القبول؛ أي: أن يحصل له الرضا من الله تعالى، وهذه المرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثواب غير الرضا، أو أنه لا حذف، ويكون أطلق السبب وأراد السبب. اهـ حاشية الصّبّان (ص: ٥٨٣).

(٣) قوله: (صفة كاشفة) لأن ما يفعل للغرض لا يكون إلا مقصوداً.

(٤) قوله: (بيانته أو تبعية) ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس أمّهات المنطق جميعاً؛ إلا أن يدعى: أنه جميعها باعتبار أن من حصله حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي من أمّهاته.

(٥) قوله: (أمّهات) أي: دوال أمّهات، إن كانت الإشارة إلى الألفاظ، فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التقدير.



• و(الْفَلَق): الصُّبْح.

• و(نَظْمُهُ) من «النَّظْم»، وهو: «الكلام المُقَمَّى الموزون قصداً»، وهذا النَّظْم من بحر الرجز، وأجزاؤه: «مُسْتَفْعِلُنْ» بيتٌ مرَّاتٍ.

القول المسلم

• وكون المنطق محموداً ممَّا لا يُمتَرى فيه؛ لأنَّه يَحَقِّقُ ما يُوصِلُ للعلم الَّذي به شُرُفُ الإنسان دنيا وأخرى، والاختلاف في ذلك من أغرب ما يقع في الوجود بين الطَّالِبِينَ للعلم، والله دُرُّ القائل:

حِكْمَةُ الْمَنْطِقِ شَيْءٌ عَجِيبٌ وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ
ومن الدَّلِيل على صِحَّة اختلاف العقلاء في الأمر الواضح شُرْفُهُ، وَصِحَّة غَلَطِهِمْ في مثل شمس الضُّحَى وضوحاً اختلافاً في المنطق.

(١٢٩) - ثُمَّ أَكَّدَ هذا المعنى الَّذي هو تمام الغرض بقوله: (قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمَتْهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) أي: قَدْ انْتَهَى ما حاولتُ نَظْمُهُ وقصدتُ جمعه من مسائل قَنْ المنطق، مع حمدي لله تعالى على ذلك التَّمام والانتهاء، وهو رَبُّ فَلَقِ الصُّبْح؛ إذ لا يدور اللَّيْلُ والنَّهَارُ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ. وَذَكَرَ النَّازِمُ في «شرحهِ» أَنَّ هذا البيت ممَّا أُلْقِيَ على أبيهِ في المنام فأمرَهُ بِالْحَاقَةِ لِلتَّبَرُّكِ، وفي بعض النُّسخ إلحَاقُهُ آخِراً.

(١٣٠) - ثُمَّ ذَكَرَ نَفْسَهُ معرِّفاً بها بأوصاف الاستعطاف طالباً للعفو والثَّوَاب بقوله: (نَظْمُهُ) أي: نَظْمُ هذا المقصود (العَبْدُ الدَّلِيلُ) لعظمة سيِّدِهِ (المُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى) أي: الوليِّ النَّاصِر، القويِّسني

(١٢٩) - (قَدْ انْتَهَى) مُتَبَسِّساً بِ(حَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ) أي: الصُّبْح (مَا رُمَتْهُ) أي: قصدته (مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) إضافة «العلم» إلى «المنطق» من إضافة المسمَّى إلى الاسم، وهذا البيت لوالد المصنَّف^(١) أمره بإدخاله، فأدخله رجاء بركته.

(١٣٠) - (نَظْمُهُ الْعَبْدُ الدَّلِيلُ)^(٢) الْمُفْتَقِرُ أَبْلَغُ من «الفقير»^(٣) (لِرَحْمَةِ) أي: إِنْعامِ (الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ) أي: التَّامِّ الْقُدْرَةِ، فهو أَبْلَغُ من «القادر»^(٤).

(١) قوله: (وهذا البيت لوالد المصنَّف) هذا اعتذارٌ عن التَّكرار؛ حيث ذكر حديث تمام مقصوده في البيت قبله.

(٢) قوله: (الْعَبْدُ الدَّلِيلُ) «الدَّلِيل» صفةٌ كاشفةٌ.

(٣) قوله: (أبلغ من «الفقير») أي: عرفاً، لا لغةً.

(٤) قوله: (فهو أَبْلَغُ من «القادر») ووجهه: أَنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى في مُتَحَدِّي النَّوع كما هنا، ولا يقال ذلك في «الفقير» و«المفتقر»؛ لأنَّه ليس مُتَّحِدُ النَّوع.

• و(العَبْدُ): المتَّصِفُ بالعبودية، وهي: «غَايَةُ التَّذَلُّلِ والخُضُوع»، وليس للعبد وصف أشرف منها، ولهذا قَدِّمَ موصوفُها على غيره.

و«رحمة الله»؛ أي: إحسانه، أو إرادَةُ إحسانه، فهي من صفات الأفعال على الأوَّل، ومن صفات المعاني على الثاني.

• و(المُرْتَجِي): الْمُؤَمِّلُ، و(الْمَنَّانُ) «فَعَالٌ» من المَنِّ، وهو: تَعَدُّدُ النِّعَمِ، وهو محمود من الله، مذمومٌ من الخَلْق.

القول المسلم

أو القريبِ رحمته لخلقه، (العَظِيمُ) الَّذِي يَصْغُرُ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَ ذِكْرِهِ (المُقْتَدِرُ) على كُلِّ شَيْءٍ، فله أَنْ يَرْحَمَ مَنْ شَاءَ وَيُعَذِّبَ مَنْ شَاءَ، فلا اعتراض عليه، نسأله سبحانه أَنْ يتجاوزَ عن عظيم ذنوبنا وَيُسَدِّلَ السُّتَرَ السَّابِغَ المتين دينا وأخرى على قبيح عُيوبنا، بجاء سَيِّدنا ومولانا مُحَمَّدٍ ﷺ.

(١٣١ - ١٣٢) - (الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ) والأخضري نسبته المشهورة، وَذَكَرَ في «الشَّرْح» أَنَّ نسبته الَّتِي أَخَذَ عن أسلافه إِنَّمَا هي للعبَّاس بن مِرْدَاس الصَّحَابِيِّ المعروف، و«عابدُ الرَّحْمَنِ» اسمه.

(المُرْتَجِي) أَي: الرَّاجِي (مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ) أَي: المعطي بلا وجوبٍ عليه مِنَّا لَا تُحْصَى القويسني

(١٣١) - (الأَخْضَرِيُّ^(١)) قال المؤلف في «شرحه»: هو تعريفٌ لِنَسَبِنَا؛ بناءً على ما اشتهر في السِّنة النَّاسِ^(٢)، وليس كذلك، بل المتواتر من أسلافنا وأسلافهم أَنَّ نسبنا للعبَّاس بن مرداس^(٣).

(عَابِدُ الرَّحْمَنِ) إشارةٌ إلى أَنَّ اسم المصنَّف: «عبد الرَّحْمَنِ». (المُرْتَجِي) أَي: المؤمِّل (مِنْ رَبِّهِ) أَي: مالِكِهِ ومُرَبِّهِ (الْمَنَّانِ) أَي: المنعم بجميع النِّعَمِ، أو المعدِّد للنِّعَمِ، وأما النَّهْيُ عن المَنَّةِ فَلِلْمَخْلُوقِ^(٤)، وأما الخالقُ فَيَفْعَلُ ما يشاء.

(١٣٢) - (مَغْفِرَةٌ) من «العَفْرِ» وهو: السُّتْرُ، والمرادُ: عدم المواخِة^(٥). (تُحِيطُ) تلك

(١) قوله: (الأَخْضَرِيُّ) نسبةٌ إلى «الأخضر»؛ جبلٌ بالمغرب.

(٢) قوله: (بناءً على ما اشتهر في السِّنة النَّاسِ) حالٌ من «النَّسَبِ»؛ أي: حال كونه جارياً على ما اشتهر.

(٣) قوله: (للعبَّاس بن مرداس) هو صحابيٌّ مشهورٌ.

(٤) قوله: (وأما النَّهْيُ عن المَنَّةِ فَلِلْمَخْلُوقِ) لا ما استثنى، وهو: مَنَّةُ النَّبِيِّ على آتِهِ، والوالدِ على ولده، والأستاذِ على تلميذه، والزَّوْجِ على زوجته.

(٥) قوله: (والمرادُ: عدم المواخِة) إِنَّمَا قال: «والمرادُ»؛ لأنَّ السُّتْرَ لا يقتضي عدم المواخِة.

● و(المَغْفِرَةُ): السِّرُّ، ومعنى «إحاطتها بالذنوب»: سَتَرُ جميعها.

● و(كُشِفَ الْغِطَاءُ عَنِ الْقُلُوبِ) عبارة عن زوال الرِّان عنها.

● و(الثَّوَابُ): جزاء العمل، والعمل لأجل الثَّوَابِ غيرُ مذموم، وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيماً له أكمل منه.

● وقوله: (فَإِنَّهُ أَكْرَمُ... إلخ) عِلَّةٌ لقوله: (الْمُرْتَجِي) إلى هنا؛ أي: إِنَّمَا أَمَلْتُ منه هذه القول المسلم

(مَغْفِرَةٌ تُحِبُّ بِالذُّنُوبِ) فلا يكون ذنبٌ إلَّا وُصِيَ بها، وصار مستوراً لا يُذَكَّرُ للعقوبة عليه.

(وَتُكْشِفُ) تلك المغفرة (الْغِطَاءُ عَنِ الْقُلُوبِ) لأنَّ غِطَاءَ القلب عن كمال اليقين والعلم بالله تعالى إِنَّمَا يكون من الذُّنُوبِ، فإذا غُفِرَتْ زال رَيْنُهَا وكُشِفَ عَنِ البصائر غطاؤها.

(١٣٣) - (وَأَنْ يُبَيِّنَا) عطفٌ على «مغفرة»؛ أي: نرجوه سبحانه أن يغفرَ لنا ويُبَيِّنَا على قِلَّةِ أعمالنا الصَّالحة (بِحُجَّةِ الْمُلَا) أي: جَنَّةِ الرَّفْعَةِ والعزِّ بالكرامة الدَّائمة، (فَإِنَّهُ) تعالى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا) بل لا كريم إلَّا هو، وغيرُهُ تَفَضَّلَ على يده، ونَسَبَ له تَكْرُماً عليه بجعله متفضلاً.

(١٣٤ - ١٣٥) - ثُمَّ تَخَضَّعَ واعتذر عمَّا عسى أن يوجد من الخطأ الَّذي لا يخلو عنه كتاب غير كتاب الله تعالى وحديث رسوله فقال: (وَكُنْ أَخِي) أي: يا أخي (لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا) إن رأيت القوي سني

المغفرة (بِالذُّنُوبِ^(١)) جميعاً، فَإِنَّ اللهَ رَبُّ كَرِيمٌ لا يُخَيِّبُ قاصده؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

(وَتُكْشِفُ) تلك المَغْفِرَةُ (الْغِطَاءُ عَنِ الْقُلُوبِ) أي: تُزِيلُ حُجْبَ رَيْنِ الذُّنُوبِ الْمُحْدَقَةِ بأنوار القلوب الحائلة بينها وبين عِلَامِ الْغُيُوبِ^(٢).

(١٣٣) - (وَأَنْ يُبَيِّنَا) أي: يُجَارِزِنَا (بِحُجَّةِ الْمُلَى^(٣)) أي: بدخولها مع السَّابِقِينَ، (فَإِنَّهُ) سبحانه وتعالى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا) أنعم، وإنعامُهُ تعالى على العباد تفضلاً منه، لا وجوباً عليه.

(١٣٤) - (وَكُنْ) المراد به النَّاطِرُ في هذا الكتاب (أَخِي) ناداه بِالْأَخُوَّةِ استعطافاً له ليخَفَّفَ الاعتراض واللَّومَ، ويلتمس له المعذرة. (لِلْمُبْتَدِي) هو الآخذ في التَّعْلِيمِ (مُسَامِحًا) أي: كن

(١) قوله: (تُحِبُّ بِالذُّنُوبِ) أي: تتعلق بكلِّ فردٍ منها.

(٢) قوله: (رَيْنِ الذُّنُوبِ) الرِّينُ: الطُّنْبُجُ والدُّنْسُ. و(المُحْدَقَةُ) بالنَّسَبِ صفةٌ له الحجب، وكذا «الحائلة»، وقوله: (وبين عِلَامِ الْغُيُوبِ) على تقدير مشاهدة عِلَامِ الْغُيُوبِ الثَّابِتَةِ لأهل الله.

(٣) قوله: (بِحُجَّةِ الْمُلَا) أي: بِجَنَّةِ الثَّرَفِ الْعُلَى، جمع: «عُلَيَّا» بِالضَّمِّ 5: «كُتِبَ وَكُتِبَ».

الأمور؛ لأنه أكرم مَنْ تَفَضَّلَ بها، و«أفعلُ» التَّفضيل ليس على بابه؛ إذ الكرمُ حقيقةٌ ليس إلا له سبحانه وتعالى، ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولاً، وطلب الثواب ثانياً من التَّخْلِية والتَّحْلِية.

القول المسلم

في نَظْمِهِ ما لا يُعْجِبُكَ، وذلك بأن تَطْلُبَ لِمَا رَأَيْتَ مَخْرَجاً يَصْحُ بِهِ، (وَتَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ) فيه إن ظهر لك (نَاصِحاً) بأن تَتَوَلَّهْ على وجوهٍ يَصْحُ ما أمكن، وتَنْظُرْ أَنَّ ذلك هو المقصودُ للنَّاطِمِ، (وَ) إذا لم يمكن لك التَّأْوِيلُ فيما ظهر فـ (أَصْلِحْ) ذلك (الْفَسَادَ بِالتَّأْمُلِ) أي: مع التَّأْمُلِ، فَتُبْهِهَ على صوابه بشرحٍ أو حاشيةٍ.

● ويحتملُ أن يريد: أَنِّي أَذِنْتُ لَكَ فِي التَّبْدِيلِ فِي نَفْسِ النَّظْمِ، ويدلُّ على ذلك قوله: (وَلِإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلْ) أي: لا تبدِّلْ كلامي بما تراه صلاحاً بمجردَ البديهة؛ لأنَّ الخطأ فيما يقَعُ بالبديهة كثيرٌ، بل مع التَّأْمُلِ المُخَلِّ فَأُخْرِى بِدُونِهِ.

القويسني

مسامحاً للمبتدي غير معترضٍ عليه، بل التمس له المَعْذَرَةَ، وأصْلِحْ ما ينبغي إصلاحه؛ بأن تُلْحَقَ بهامشه في المحلِّ الَّذِي تُوهَمُ الخطأ فيها، كقولك: «لعلَّ المراد كذا»؛ إذ ربَّما يكون ما جعلته صواباً هو الخطأ، فلا يهجم بادئ الرَّأْيِ على التَّخْطِئَةِ.

هذا تواضعٌ من المصنِّف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً، ولم يَأْمَنْ^(١) من وقوع الخطأ.

(وَتَكُنْ لِإِصْلَاحِ) «اللَّام» بمعنى: «الباء»^(٢) أو «في» (الْفَسَادِ) الَّذِي يظهر لك (نَاصِحاً) لا تأتِ بعباراتٍ فيها سوء أدبٍ.

(١٣٥) - (وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمُلِ)^(٣) هذا إذن من المصنِّف لَمَنْ رَأَى خِلَافاً أَنْ يُصْلِحَهُ بعد التَّأْمُلِ وإمعان النَّظَرِ لَمَنْ يكون أهلاً لذلك^(٤). (وَلِإِنْ بَدِيهَةً) أي: وإن كان الإصلاحُ ذا بَدَاهَةٍ يبادئ الرَّأْيِ (فَلَا تُبَدِّلْ) ولا تأتِ بما يدلُّ على الصَّواب خلاف ما ذُكِرَ.

(١) قوله: (ولم يَأْمَنْ) أي: ويكونه لم يَأْمَنْ.

(٢) قوله: (بمعنى «الباء») أي: السَّيِّئَةُ، أو الَّتِي لتصور النَّصْحِ هنا.

(٣) قوله: (وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمُلِ) هذا ليس مكرراً مع ما قبله؛ لأنَّ الأوَّلَ إذن بالإصلاح على الهامش، والثَّانِي إذن به في صلب المتن مع التَّأْمُلِ الوافر. وقوله: (وَلِإِنْ بَدِيهَةً) راجعٌ لكلِّ منهما، والمعنى: وكن لإصلاح الفساد ناصحاً بأن تأتِ بعبارةٍ ليس فيها سوء أدبٍ، وأصلح الفساد بالتَّأْمُلِ؛ أي: اتت بها في صلب المتن بعد التَّأْمُلِ وإمعان النَّظَرِ. (وَلِإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلْ) أي: وإن كان الإصلاح - أي: الإتيان بعبارةٍ تُرَدُّ الفساد - يبادئ الرَّأْيِ؛ أي: من غير تأمُّلٍ وإمعانٍ نظريٍّ، أو من غير نصيحٍ في الإصلاح، فلا تأتِ بعبارةٍ على الهامش تدلُّ على ذلك.

(٤) قوله: (لَمَنْ يكون أهلاً لذلك) لا يصحُّ تعلُّقه بقوله: «إذن» لِمَا يلزم على ذلك من تعلُّق حرفي جرٍّ بمعنى واحدٍ يعاملُ =



• ثم قال:

• (١٣٤) وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا

(١٣٥) وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ

(١٣٦) إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيَّفٍ صَحِيحًا

(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي:

(١٣٨) وَلَبَنِي إِخْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً

(١٣٩) لَا سِيَّامًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ

وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا

وَأَنْ بَدِيلَهُ فَلَا تُبَدِّلْ

لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا

الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي

مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ

ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

(١٣٤ - ١٣٩) - أقول: طلب المصنّف مُتَعَطِّفًا مِمَّنْ نَظَرَ فِي كِتَابِهِ: أَنْ يُسَامِحَهُ مِنْ زَلَلِ

القول المسلم

(١٣٦) - (إِذْ قِيلَ) أَي: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ بِالتَّأْمَلِ وَشَرْطُهُ فِي الإِصْلَاحِ لِأَجْلِ أَنَّهُ قِيلَ: (كَمْ) مِنْ

وَاحِدٍ (مُزَيَّفٍ صَحِيحًا) أَي: مَرْتَكِبٍ تَزْيِيفَ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ (لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا)، فَإِذَا تَحَقَّقَ

القويسني

(١٣٦) - (إِذْ قِيلَ) لِأَنَّهُ قِيلَ: (كَمْ) ^(١) خَبَرِيَّةٌ مُبْتَدَأُ مِضَافَةٌ إِلَى (مُزَيَّفٍ ^(٢)) قَوْلًا (صَحِيحًا)

أَي: كَمْ شَخْصٍ جَاعِلِ الصَّحِيحِ مُزَيَّفًا؛ أَي: مَعْيَبًا رَدِيئًا؛ (لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا) عَلَّةٌ

لِـ(مُزَيَّفٍ ^(٣))، وَخَبَرُ «كَمْ» مَحْذُوفٌ ^(٤)؛ أَي: مَوْجُودٌ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٥) [مَنْ

الوافر]

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

= وَاحِدٍ، بَلْ إِنَّمَا أَنْ يُعْرَبَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: «لِمَنْ رَأَى خِلَافًا»، أَوْ تَجْعَلَ «الْأَم» بِمَعْنَى: «مَنْ»، وَيَكُونُ بَيَانًا لِمَنْ فِي قَوْلِهِ: «لِمَنْ رَأَى خِلَافًا».

(١) قَوْلُهُ: (كَمْ) هِيَ لِإِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى «رُبَّ» الَّتِي لِلتَّكْثِيرِ، وَتُسَمَّى: «خَبَرِيَّةٌ»؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَ التَّكْثِيرِ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْبَارَ بِالْكَثَرَةِ، بِخِلَافِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ.

(٢) قَوْلُهُ: (مِضَافَةٌ إِلَى مُزَيَّفٍ) لِأَنَّهُ تَمَيِّيزُهَا، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ عَلَى مَا سَبَقَ، وَيَصُحُّ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ مَحْذُوفًا وَالْخَبَرُ هُوَ «مُزَيَّفٌ»، وَالتَّقْدِيرُ: وَكَمْ شَخْصٍ مُزَيَّفٍ، وَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ.

(٣) قَوْلُهُ: (عَلَّةٌ لِمُزَيَّفٍ) فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

(٤) قَوْلُهُ: (وَخَبَرُ «كَمْ» مَحْذُوفٌ) وَالْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ مُؤَخَّرًا عَنْ قَوْلِهِ: «لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا»، لِتَكُونِ الْوَلَدَةُ مُتَّصِلَةً بِالْمَعْلُولِ، أَي: غَيْرَ مَفْصُولٍ بَيْنَهُمَا بِالْخَبَرِ.

(٥) الْبَيْتُ لِلْمُتَنَبِّي فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ٢٣٢).

وقع له فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك، ولا يعجل؛ لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة، وتزييف الصحيح لقبح فهمه؛ إذ لو كان فهمه حسناً لما استعجل. القول المسلم

أنه وقع كثيراً إبطال المعاني الصحيحة بالدعوى لأجل الفهم القبيح من ذلك المبطّل، فيجب التأمّل والتأمّل حتّى تتحقّق الصّحّة من الفساد، وإلاّ خاف الإنسان أن يطلّ العلم بالجهل ويبدّل الصحيح بالفساد، وذلك منسّخ للعلم بدناءة الفهم.

(١٣٧) - (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهِصْ لِمَقْصِدِي: الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي) أي: قل لمن لم يقبل قولي في الاعتذار ولم ينصف لكون قصدي في الاعتذار حقاً، بل رأى أنّ طلب الاعتذار مني باطل؛ لأنه يرى أن لا يسامح في التآليف أحداً أيّاً كان: العذر لمن هو مثلي واجب حقّ ممن هو أعلى مني أو أدنى.

(١٣٨) - ثمّ أكد ذلك بقوله: (وَلَبِئْسَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ) أي: لمن كان في هذا السنّ أن يعتذر بصغر سنّه؛ لأنّه مظنّه عدم التّمهّر فيما ألف فيه، فصغره عذره، فله أن يعتذر به فيقبل منه عذره، فلا ينكر عليه ما يرى من النقصان في تأليفه.

• ويحتمل أن من كان في إحدى وعشرين سنة في سنّه حقّ على غيره عذره؛ أي: قبول عذره، وهما متلازمان متقابلان، فالمعذرة إمّا بمعنى إيراد العذر، وإمّا بمعنى قبوله.

(١٣٩) - ثمّ أكّد معذرتة بقوله: (لَا سِيَّماً) أي: لا مثل من كان في هذا السنّ وهو مع ذلك القويّسني

(١٣٧ - ١٣٩) - (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهِصْ لِمَقْصِدِي^(١)) بل لأمّني: (العذر^(٢)) حقّ واجب^(٣) للمبتدّي^(٤)، ولبيئس إحدى^(٥) وعشرين سنة معذرة

(١) قوله: (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهِصْ لِمَقْصِدِي) أي: يقول فيما قصده؛ الذي هو هذا التّظلم؛ بأن اعترض عليّ فيه، فواللّام بمعنى: «في»، و«مقصد» مصدر ميميّ بمعنى اسم المفعول، أو اسم مكان؛ أي: مكان قصدي يجعل المسائل ظرفاً للقصد.

قوله: (لَمْ يَنْتَهِصْ لِمَقْصِدِي) بل لأمّني.

(٢) قوله: (العذر) أي: الاعتذار، فالمقصود المعنى المصدري، لا بمعنى ما يُعذّر به.

(٣) قوله: (واجب) أي: متأكّد، أو بمعنى: ما يُثاب على فعله ويُعاقب على تركه، فإنّ من سمع اعتراضاً على أحد في فعل، وعلم أن له علراً، وجب عليه ردّ الاعتراض والاعتذار إن لم يخش ضرراً.

(٤) قوله: (للمبتدّي) ليس قيداً؛ لأنّ الاعتذار مطلوب لغير المبتدّي أيضاً، لكن اقتصر على المبتدّي؛ لأنّ طلبه له أشدّ.

(٥) قوله: (ولبيئس إحدى) جمع: «إني».



● ثم إنَّ المصنَّف أمر أن يُقال لَمَنْ لم يحاول الصُّواب - أي: المقصود من كلامه -: «العُذرُ حقٌّ للمبتدئ مُتأكَّد، ينبغي أن يُلتمس له»، فإنَّه ابن إحدى وعشرين سنة، ومَنْ هذا يَسْتُ معذرتُه مُستحسنٌ قَبُولُها، خصوصاً وهو في القَرْنِ العاشر المُشتمِلِ أهلُه على الجهل والفساد والفتن.

● و«القَرْن»: مئة سنة، وقيل غير ذلك.

● فإن قلت: قوله: «وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ... إلخ»، يُغني عن قوله: «وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ»، فما فائدة ذِكْرِهِ بعد؟

قلت: إنَّه لا يُغني عنه؛ لأنَّ الأوَّل أمرٌ بإصلاح الفساد، والثَّاني أمرٌ بإصلاحه مع التَّأمُّل لا مع السَّرعَة، فمُقَادُّ الأوَّل غير مُفادِّ الثَّاني.

القول المسلم

(فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ) فإنَّه أحقُّ بِقَبُولِ عُذْرِهِ، والقَرْنُ هو مئة سنة، وقرنُ النَّاظم هو العاشر من الهجرة النَّبَوِيَّة.

(ذِي الْجَهْلِ) الكثير (وَالْفَسَادِ) الشَّاعِ فِي أَهْلِهِ، (وَالْفُتُونِ) الشَّاغِلِ لِأَهْلِهِ، فَيَتَقَوَّى مُوجِبُ قَبُولِ الْمَعْذَرَةِ بِالْكَوْنِ فِي الْقَرْنِ الْكَثِيرِ الْجَهْلِ الْعَامِّ الْفَسَادِ وَالْفِتَنِ، إِذْ هِيَ شَاغِلَةٌ عَنِ الْفُرُوضِ فَضلاً عَنِ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ نَوَافِلُ.

القويسني

أي: عذر^(١).

(مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ) لكون هذه السَّنُّ يقلُّ فِهم مَنْ فِيهِ الْعِلْمُ^(٢).

(لَا سِيَّامًا) أي: مثل الشَّخْصِ الَّذِي هُوَ (فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ)^(٣) وفي «الْقُرُونِ» أقوالٌ أشهرها أَنَّهَا مئة سنة، فهذا الْقَرْنُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْذَرَ فِيهِ الشَّخْصُ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ قَبْلَهُ^(٤)، (ذِي الْجَهْلِ) وهو انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ؛ أي: صَاحِبِ الْجَهْلِ؛ لكَثْرَةِ جَهْلِ أَهْلِهِ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ الزَّمَانِ وَتَتَابُعِ الْفِتَنِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي الْعَصْرِ الْخَالِيَةِ، (وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ) جَمْعٌ: «فِتْنَةٌ».

(١) قوله: (أي: عذر) أشار إلى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِيميٌّ بِمَعْنَى: «اعتذار»، والثَّانِيَةُ فِي «مَقْبُولَةٍ» وَ«مُسْتَحْسَنَةٍ» بِاعْتِبَارِ لَفْظِ «مَعْذَرَةٍ»، وَالْمَعْذَرَةُ إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا كَانَتْ بِكسر الدَّالِّ وَفَتْحِهَا.

(٢) قوله: (فِهم مَنْ فِيهِ الْعِلْمُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ، وَ«الْعِلْمُ»: مَفْعُولُهُ.

(٣) قوله: (أي: مثل الشَّخْصِ الَّذِي هُوَ فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ) أي: مِنَ الْهَجْرَةِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ اسْمُ «لَا» الثَّانِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ، فَمَا يَهْدَاهَا صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ لَهَا بِحَذْفِ الضَّمِّ، وَخَيْرُ «لَا» مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَوْجُودٌ.

(٤) قوله: (أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ قَبْلَهُ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ أي: عِندَ أَكْثَرِ مِمَّا كَانَ قَبْلَهُ، وَ«مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى «قَرْنٍ»، وَيَقْدَرُ مَضَافٌ؛ وَالْمَعْنَى: عِندَ أَكْثَرِ مِنْ عِلْرِ الْقَرْنِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ هَذِهِ الْقُرُونِ.



● ثُمَّ قَالَ:

● (١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ

(١٤١) مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ

(١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا

(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثُّقَاتِ

(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا

تَأْلَيْفَ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ

مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِائَتِينَ

عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى

السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

(١٤٠ - ١٤٤) - أقول: أخبر المصنف: أن تأليف هذا الرجز كان في أول المحرم سنة

إحدى وأربعين وتسع مئة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

القول المسلم

(١٤٠ - ١٤١) - ثم بين تاريخ النظم بقوله: (وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ) الحرام (تأليف هذا

الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ) أي: وكان الفراغ من تأليف هذا الرجز المنظوم في أوائل المحرم، ووصف

الرَّجَزِ بِالْمُنَظَّمِ تَأْكِيدٌ.

وذلك المحرم (مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ) أي: فاتح سنة هي إحدى وأربعين (مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ

مِنَ الْمِائَتِينَ) أي: بعد تسع مئة سنة من الهجرة النبوية، فالتأليف في المئة العاشرة من سنة إحدى

وأربعين منها، وتقدم أن كل مئة قرن، فالتأليف كما قال في القرن العاشر.

(١٤٢ - ١٤٣) - ثم ختم نظمته بالصلاة على النبي ﷺ تبركاً بها فقال: (ثُمَّ الصَّلَاةُ) وقد

تقدم في أول الكتاب معناها، (وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا) وتقدم أيضاً معناه (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى

إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فهو خير الرُّسُلِ الَّذِينَ هَدَوْا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فإذا كان خير الرُّسُلِ الْخَيْرِ

الْقَوِيسَنِي

(١٤٠ - ١٤١) - (وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ، تَأْلَيْفَ هَذَا الرَّجَزِ) الذي وزنه «مستفعولن» ست

مَرَّاتٍ، (الْمُنَظَّمِ، مِنْ سَنَةِ^(١)) بالتثنية للوزن، (إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ^(٢)) مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِائَتِينَ) من

الهجرة النبوية.

(١٤٢ - ١٤٤) - (ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) تقدم معناهما^(٣). (سَرْمَدًا) أي: دائماً (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ خَيْرٍ مَنْ هَدَى) أي: دلَّ الخلق على طريق الحق. (وَالِآلِهِ وَصَحْبِهِ) تقدم معناهما أيضاً.

(١) قوله: (مِنْ سَنَةِ) إما حال من «أوائل»، أو من «المحرم».

(٢) قوله: (إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ) إما بدل أو عطف بيان، لكن لا بد وأن يُراد أولها، لأنَّه يلزم أن السنة هي إحدى وأربعين.

(٣) قوله: (تقدم معناه) لم يتقدم معنى «السلام».



● وتقدّم معنى «الصلاة».

● و(السّلام): الأمان من النّفائص.

● و(الرّمّد): الدّائِم.

وتقدّم معنى «الآل» و«الصّحب»، وتقدّم وجه تقديم «الآل» على «الصّحب».

● وقوله: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ ... إلخ) المقصود منه: التّعيمُ في جميع الأوقات،

كما في قوله فيما تقدّم: «مَا دَامَ الْحِجَا ... إلخ».

● و(الأبرُج) جمع: «بُرْج»، وهو اسمٌ لجزءٍ من اثني عشر جزءاً من الفلك الثامن، وهو

القول المسلم

على الخلق فهو خيرُ الخلق، وهذا أمرٌ مجمّع عليه من هذه الأُمَّة المعصومة من الخطأ.

● والجملة اسميّة، والمرادُ بها الدُّعاء؛ أي: اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِّنْ هَدَى

إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، (وَ) عَلَى (آلِهِ) وَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ: الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، (وَصَحْبِهِ) جمع: «صَاحِبٍ»

على غير قياس، والصّاحِبُ بمعنى الصّحابيّ وهو مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَنَ بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ.

● ثُمَّ وَصَفَ الصّحَابَةَ بِمَا هُمْ أَهْلُهُ فَقَالَ: (الثَّقَاتِ) فِي أَخْبَارِهِمْ وَفِيمَا رَوَوْا مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِمْ

ﷺ، (السَّالِكِينَ) فِي أَعْمَالِهِمْ وَاعْتِقَادِهِمْ (سُبُلَ النِّجَاةِ) مِنْ ظُلُمَاتِ الدُّنْيَا وَمِهَالِكِ الْآخِرَةِ،

(١٤٤) - ثُمَّ أَبَدَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ بِمُدَّةِ دَوْرَانِ الْفَلَكَ وَهُوَ دَوَامُ الدُّنْيَا فَقَالَ: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ

النَّهَارِ أَبْرُجًا) أي: مُدَّةُ كَوْنِ الشَّمْسِ قَاطِعَةً لِلْأَبْرُجِ الْإِثْنِي عَشَرَ وَهِيَ: الْحَمَلُ، وَالثَّوْرُ، وَالْجُوزَاءُ،

وَالسَّرَطَانُ، وَالْأَسَدُ، وَالسُّبُّلَةُ، وَالْمِيزَانُ، وَالْعَقْرُبُ، وَالْقَوْسُ، وَالْجَدِيُّ، وَالذَّلْوُ، وَالْحَوْتُ.

الفويسني

(الثَّقَاتِ) جمع: «ثِقَّو» بمعنى: الموثوق به الَّذِي لَا يُشَكُّ فِي أَخْبَارِهِ، وَالصّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ^(١).

(السَّالِكِينَ سُبُلَ) أي: طُرُقَ، (النِّجَاةِ^(٢)) الَّتِي هِيَ سَبَبٌ لِنِجَاةِ سَالِكِهَا، وَهِيَ طَرِيقُ النَّبِيِّ

ﷺ وَشَرِيعَتُهُ الَّتِي لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ.

(مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) أي: مُدَّةُ قَطْعِ شَمْسِ النَّهَارِ^(٣)، (أَبْرُجًا) وَهُوَ جَمْعُ قَلْوٍ أُرِيدَ مِنْهُ

(١) قوله: (وَالصّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لَازِمَةٌ، فَلَا مَفْهُومَ لَهَا.

(٢) قوله: (سُبُلَ النِّجَاةِ) وَهِيَ امْتِنَالُ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابُ الْمَنْهِيَّاتِ، فَشَبَّهَ امْتِنَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ الْمَنْهِيَّاتِ بِالطَّرِيقِ

الْحَقِيقَةِ، وَاسْتَعَارَ لَهَا لَفْظَ «السُّبُلِ» اسْتِعَارَةً تَصْرِيفِيَّةً، أَوْ شَبَّهَتْ «النِّجَاةَ» بِمَا لَهَا سَبِيلٌ حَقِيقٌ عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ

بِالْكِنَايَةِ، وَالسُّبُلُ نَخِيلٌ، وَالسُّلُوكُ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَرْشِيحٌ.

(٣) قوله: (أي: مُدَّةُ نَظْعِ شَمْسِ النَّهَارِ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ «مَا» ظَرْفِيَّةٌ مُصَدِّرَةٌ.

مقسوم ثلاثين جزءاً، كلُّ جزءٍ يُسمَّى: «درجة»، والشمسُ تقطعُ في كلِّ يومٍ درجةً، فتقطعُ الفلكُ في ثلاثِ مئةٍ وستين يوماً، وهي عددُ السَّنةِ الشمسيَّةِ.

● (والبذر): اسمٌ للقمر ليلةَ أربعة عشر يوماً من الشهر العربيِّ.

● (الدُّجَى) جمع: «دُجَيَّة»، وهي الظُّلَّة.

القول المسلم

وتلك البروجُ قسمٌ من الفلكِ الأعظم وهو التَّاسع، قَسَمُوهُ إليها اصطلاحاً، فعند مُسَامَنةِ الشمسِ وهي في فلكها واحدةً من تلك الأقسام يُقالُ: «حَلَّتْ في البرجِ الفلاني»، وإذا فارقت مُسَامَنةً وابتدأت في مُسَامَنةٍ ما يليه قيل: «قطعتُهُ ودخلت فيما يليه»، وقدروا في كلِّ برجٍ ثلاثين درجةً، فتقطعُ البرجُ في ثلاثين يوماً مقدارَ الشهر، والفلكُ تقطعهُ في اثني عشر شهراً، فمجموعُ ما في الفلكِ من الأبراج ثلاث مئةٍ وستون درجةً، من ضربِ اثني عشر برجاً في ثلاثين درجةً.

والقمرُ يقطعُ البرجَ في ليلتين وتُلقبُ، ويقطعُ الفلكُ في شهرٍ، وإليه أشار بقوله: (وَطَلَعَ البَذْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى) أي: في الظُّلَّة، وسيرُ الشمسِ والقمرِ الطَّبيعيُّ إنّما هو إلى الجنوبِ والشَّمالِ، وأمَّا سيرُهُما إلى المشرقِ والمغربِ فهو قَسْرِيٌّ بدورانِ الفلكِ المحرَّكِ لجميعِ القويستين

الكثرة؛ لأنَّ «البروج» التي في السَّماء اثنا عشر برجاً: الحمل، والثَّور، والجوزاء، والسَّerpطان، والأسد، والسَّنْبلة، والميزان، والعقرب، والقوس، والجدي، والدَّلُو، والحوث.

وتقطعُ الشمسُ الفلكَ في سنةٍ^(١)، وتقطعُ كلَّ يومٍ^(٢) درجةً، وتقيم في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً.

(و) ما (طَلَعَ البَذْرُ^(٣)) أي: مدَّةُ طلوعِ البذر؛ أي: القمر (المُنِيرُ فِي الدُّجَى^(٤)) ويقطعُ الفلكَ

(١) قوله: (في سنةٍ) أي: سنةً شمسيَّةً، وهي من انتقالِ الشمسِ إلى أوَّلِ جزءٍ من الحمل إلى انتقالها إليه، ومقدارُ أيامها ثلاث مئةٍ وخمسة وستون ورُبُع يومٍ.

(٢) قوله: (وتقطعُ كلَّ يومٍ) أي: وليلاً. وقوله: (درجةً) أي: تقريباً، وإلَّا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللييلة عن الدرجة بدقيقةً وبدقيقتين وثلاث دقائق، وقد يزيد بدقيقةً وبدقيقتين فقط، فجانِبُ النَّقصِ أكثر. وكذا الحكم بأنَّها تُقيم في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً تقريباً أيضاً، وإلَّا فالغالب أنَّها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوماً بكسرٍ، ولهذا كلُّهُ زادت السَّنةُ الشمسيَّةُ على ثلاث مئةٍ وستين يوماً بخمسة أيَّامٍ ورُبُع، فاحفظه.

(٣) قوله: (البَذْرُ) هو القمر ليلةَ تمام نُوره عند استقباله لنا بجميعِ نصفه النُّيَّير. وقوله: (المُنِيرُ) صفةٌ لازمةٌ؛ إذ البذر لا يكون إلَّا مُنيراً، والمخسوف لا يسمَّى: «بذراً».

(٤) قوله: (في الدُّجَى) جمع: «دُجَيَّة» بضمِّ الدالِّ وسكونِ الجيم، وهي: الظُّلَّة، كذا في «القاموس» [«القاموس المحيط» (ص: ١٢٨٢)].

● وهذا آخِرُ ما أَرَدْنَا كِتَابَتَهُ، نَسَأَلُ مَنْ وَفَّقَنَا لَهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



قَوْلُ الْمُسْلِمِ

الْأَفْلَاكُ، فَعِنْدَ رَجُوعِ الشَّمْسِ لِلْأَفْقِ الْمَانِلِ الشَّمَالِيِّ يَطْلُوْ قَوْسُ النَّهَارِ، فَيَطْلُو النَّهَارُ عَلَى حَسَبِ قُرْبِهَا مِنْ سَمْتِ رُؤُوسِ أَهْلِهِ، وَيَقْصُرُ اللَّيْلُ لِقُصُورِ قَوْسِهِ عَلَى ذَلِكَ الْحَسَبِ، وَعِنْدَ رُجُوعِهَا لِلْأَفْقِ الْمَانِلِ الْجَنُوبِيِّ يَكُونُ أَمْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِالْعَكْسِ، فَإِذَا كُمَلَ مِيلَانُهَا انْقَلَبَتْ، وَلِهَا مَتَقَلِّبان: مَتَقَلِّبٌ شَتَوِيٌّ، وَمَتَقَلِّبٌ صَيْفِيٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْدَرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَلَهُ التَّدْبِيرُ الْمَحْكَمُ فِي خَلْقِهِ، وَالْإِحْسَانُ التَّامُّ إِلَيْهِمْ فِي رَفْقِهِ.

● انْتَهَى الشَّرْحُ الْمُبَارَكُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِهِ بِمُكْنَسَةِ الْمَحْرُوسَةِ، صَحْوَةِ يَوْمِ السَّبْتِ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ عَامِ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِئَةِ وَالْأَلْفِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَجْعَلُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَقْبُولَةِ بِمَنْهَ، وَيَجْعَلُهُ نَافِعاً لِكُلِّ طَالِبٍ بِفَضْلِهِ وَنِعْمِهِ، بِجَاهِ نَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

كُمَلَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ الْجَمِيلِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً.



تَفْوِيضِي

فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَيَقِيمُ فِي كُلِّ بَرَجٍ لَيْلَتَيْنِ وَثَلَاثًا^(١).
فُسُبْحَانَ مُكَوَّنِ الْأَكْوَانِ^(٢)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



(١) قَوْلُهُ: (وَيَقِيمُ فِي كُلِّ بَرَجٍ لَيْلَتَيْنِ وَثَلَاثًا) هَذَا أَيْضاً تَقْرِيبِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَسِيرَهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ دَرَجَةً إِلَّا شَيْئاً يَسِيراً، وَهُوَ تَقْرِيبٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَنْقُصُ مَسِيرُهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ يَزِيدُ، وَمُنْتَهَى النِّقْصِ إِحْدَى عَشْرَةَ دَرَجَةً وَكُسْرٍ، وَمُنْتَهَى الزِّيَادَةِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ دَرَجَةً وَكُسْرٍ، هَكَذَا يَنْبَغِي تَقْرِيرُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَاحْفَظْهُ.

(٢) قَوْلُهُ: (مُكَوَّنِ الْأَكْوَانِ) أَيْ: مُوجِدِ الْمَوْجُودَاتِ، فَهَذَا الْأَكْوَانُ جَمْعُ: «كَوَّنَ» بِمَعْنَى الْكَائِنِ، أَوْ بِمَعْنَى: الْمَكُونِ - بفتح الواو -؛ أَيْ: الْمَوْجَدِ - بفتح الجيم -.. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

القسم الثاني

- ١ - «شرح الأخضري على السُّلَم المرونق»، ومعه: منظومة «السُّلَم المرونق».
- ٢ - «شرح سعيد قدورة على السُّلَم».
- ٣ - «حاشية السجلماسي على شرح سعيد قدورة».
- ٤ - تعليقات التَّحقيق.



[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي جعل قلوب العلماء سماءٍ تتجلى فيها شمسُ المعارف، ووسع دوائر أفهامهم فأولَّجَهُمْ قِبَابَ المخدَّرات من عرائس المعاني واللِّطائف، وحبَّاهم بحدائق العقول، فتناولوا من ثمراتها، فأصبحت آفاق قلوبهم مشرقةً بأقمار العلوم، ففاقوا مَنْ عَدَاهُمْ من الوري، واستغفروا على ذُرَى المجد وعَلَوْا منابرَ العزِّ بما سَبَقَ لهم في الكتاب المرقوم، فتأهوا في رَحَابِ العلم وعَرَصَاتِ الفَهم على بِساط حُجج المعقول، مُتَّبِعِينَ آثار الأصول طلباً لتحقيق المَنقول، فأصبحوا على بصيرةٍ من الدِّين، وفي أنجح السُّبل سالكين.

وأشهدُ أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له الرَّبُّ الكريم؛ الَّذي تقدَّس وتعالى عن أن يُحاطَ برفع مَجْدِهِ وعظيم جلاله وكبريائه، وأشهدُ أن سَيِّدنا ومولانا وحييِّنا وشفيعنا ودُخْرنا مُحَمَّدًا عبده ورسوله، قُطِبَ الجمال، وتاج الكمال، وديوان الشَّرف، وبدر الشَّرف، خاتم رسله وأنبيائه، وسَيِّد أصفياه وأزكى أوليائه، صَلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، صلاةً أَرْقَى بها مراقي الإخلاص، وأنال بها غاية الاختصاص؛ أمَّا بعدُ:

فلَمَّا وضعتُ الأرجوزة المسَمَّاة بـ: «السُّلَمُ المُرَوِّقُ فِي عِلْمِ المُنَظِّقِ»، وجاءت - بحمد الله - جملةٌ كافيةٌ، ولمقاصدٍ من فنِّها حاويةٌ، رَاوَدَنِي بعض الإخوان من الطُّلبة - أكرمهم الله - المَرَّةَ سعيد هِنْدُورَة

[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي علَّمَ الإنسان من حقائق التَّصَوُّرات ما لم يكن يَعْلَم، وأطلَّعه على دقائق التَّصديقات الموصلة إلى طريق الرُّشاد فهَدَى وألْهَم، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ الاتِّمَانُ الأكملان على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ النَّاطِقِ بجوامع الكَلِم، الآتِي بالحُجج الظَّاهرة النَّاتِج في المبدأ والمُخْتَم، وتَمُّ به النَّبُوةُ وختم، وعلى آله وأصحابه الَّذِينَ يُستضاء بأنوارهم في غياهب الظُّلَم؛ ويمدُّ:

حاشية السجلناسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى الله على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا

بعد المَرَّةِ على أَنْ أضع عليها شرحاً مفيداً، يَبُثُّ ما انطوت عليه مِنَ المعاني، وَيُشِيدُ ما تقاصر فيها مِنَ المَباني، فَأَجِبُّهُ لذلك طالباً من الله تعالى حُسْنَ التَّوْفِيقِ إِلَى مَهَابِيعِ التَّحْقِيقِ، وَإِنْ كُنْتُ لست أهلاً لذلك، ولكن حملني عليه تفاؤلي، ولم أضعه لِمَنْ هو أعلى مِنِّي، بل لأمثالي من المبتدئين، فالله الله يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض، فالْمُؤْمِنُ يَلْتَمِسُ العذرَ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، والله الله في الدُّعَاءِ لي ولوالديَّ بالمغفرة والرحمة يَرْحَمُك اللهُ تعالى، وبالله التَّوْفِيقُ.



سعيد قدورة

فإِنِّي استخرت الله تعالى في وضع تقييدٍ على الأرجوزة الموسومة بـ: «السُّلَمُ المُرَوَّتِي فِي عِلْمِ المَنْطِقِ»، بحيث يكون مضافاً لشرح المصنَّف كالتَّذْيِيلِ لِمَا أهمله وأغفله النَّازِمُ فِي «شرحه»، مُظْهِراً لمقاصده، ومستخرجاً بعون الله بعض فوائده، والله المَسْئُولُ فِي بلوغ المأمول.



حاشية السجلعاسي



● بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ

(١) - قال المحققون: الحمد: «هو الثناء بالكلام على المَحْمود بجميل صفاته مطلقاً؛ سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال». والشكر: «هو الثناء بالكلام وغيره على المُنعم بسبب إنعامه على الشَّاكر».

● فتبيّن من هذا: أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجه: يَجتمعان في صورة، وينفرد كلُّ قسم بصورة، فالحمدُ أعمُّ سبباً وأخصُّ محلاً، والشكر بالعكس.

● وإنَّما عبّرنا بـ«الكلام» دون «اللِّسان» - كما فعل بعضٌ -؛ ليشمل الحمدُ المحامدَ الأربعة.

● وفي كون «أل» في «الحمد»: جنسيّةً أو عهديّةً اضطرابٌ، والأصحُّ أنَّها جنسيّةٌ، واختار بعضهم العهديّة؛ محتجّاً بما يُخرجنا بسطّه عن الغرض من الإيجاز والاختصار.

● ولَمَّا كان اسم الجلالة أعظمَ الأسماء؛ لكونه جامعاً للذات والصفات، اقترنَ به الحمد دون غيره من الأسماء.

سعيد قدورة

- قال الشَّيخ - رَحِمَهُ اللهُ -: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ): «الحمد» وما يتعلّق به معلومٌ، فلا نُطيلُ به.

● و«أَخْرَجَا» بمعنى: أُبْرَزَ وَأَظْهَرَ. و«النَّتَائِجُ» جمع: «نَتِيجَةٌ»، وهي: «ما يحصل عقب النّظر من العِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ».

● وإسنادُ «الإخراج» إليه تعالى هو مذهب أهل الحقِّ في: «أنَّ النّتِيجةَ الّتي تظهر عقب الاستدلال إنّما هي بفعل الله تعالى»، خلافاً للمعتزلة القائلين بالتولّد، وسينبّه الناظم على ذلك في آخر الأرجوزة حيث يقول:

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ

● و«الفكر»: «هو حركة النفس في المعقولات»، فإن تحرّكت في المحسوسات فهو: «تخيّل». وقال إمام الحرّمين [ت: ٤٧٨هـ] في «الشَّامل»: الفكر قد يكون لطلب علمٍ أو ظنٍّ، فيسمّى: «نظراً»، وقد لا يكون فلا يسمّى به؛ كأكثرِ حديث النَّفس.

حاشية السجلماسي



• وَإِنَّمَا افْتَحْنَا هَذَا الرَّجْزَ بِ«الْحَمْدِ»؛ اقْتِدَاءً بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَبِالنَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ كَانَ يَفْعَلُهُ فِي خُطْبِهِ، وَلِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لَهِ فَهُوَ أَجْبَرُ»^(١).

وبعضهم يكتفي بالبسملة عن الحمدلة؛ بناءً على أن المراد ب«الحمد» في الحديث معناه بأي لفظ كان، وبه أجيب عن مَالِكٍ [ت: ١٧٩هـ] وغيره من المصنفين كائِنْ الْحَاجِبِ [ت: ٦٤٦هـ].

• وفي البيت براعة الاستهلال، ومعناها عند أهل البلاغة: «أَنْ يَذْكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي طَالِعَةِ كِتَابِهِ مَا يُشِيرُ بِمَقْصُودِهِ»، وتُسَمَّى بِ: «الإلماع».

و«الحِجَا»: العقل، وبالله التوفيق.

سعيد قدورة

• و«الحِجَا» بكسر الحاء مقصوراً؛ بمعنى: العقل، والألف واللام فيه للكمال؛ أي: لأصحاب العقول الكاملة.

• وتقدير البيت: الحمد لله الذي أظهر لأهل العقول نتائج أفكارهم المتحركة لطلب علم أو ظن.

• وفي البيت: براعة الاستهلال، وتسمى: «براعة المطلع»؛ وهي: «أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِمَا يُنَاسِبُ الْمَقْصُودَ، مُتَضَمِّنًا مَعْنَى مَا سَبَقَ الْكَلَامَ لَهُ»؛ كقوله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَبَيِّنُ لِقَوْمِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١]، تَضَمَّنَ هَذَا الْمَطْلَعُ مَعْنَى مَا سَبَقَتْ السُّورَةُ لِأَجْلِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الضَّرِيرُ الْمَرَاشِي [ت: ٨٠٧هـ] بقوله: [من الرجز]

وَبَرَعُوا أَيْضاً بِالِاسْتِهْلَالِ وَأَوَّلُ «النُّورِ» بِهَذَا الْحَالِ

ومنه: قول أبي محمد الخازن في أول قصيدته في التهته للصاحب بولد ابنته: [من البسيط]

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا وَكَوَكَبُ الْمَجْدِ فِي أَفْقِ الْعُلَا صَعَدَا

ومنه في المراثية: مطلع قصيدة لأبي الفرج السَّوَي يَرثِي فخر الدولة: [من الوافر]

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا: حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

فَلَا يَغُرُّكُمْ مِنِّْي ابْتِسَامِي فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالْفِعْلُ مُبْكِي

حاشية السجلماسي



● (٢) وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

(٢) - وَحَظَّ معطوف على «أَخْرَجَا»، وَالضَّمِيرُ فِي «عَنْهُمْ» يعود على «أَرْبَابِ الْحِجَابِ».

● وَسَمَّى «العقل»: «سَمَاءً» مجازاً؛ لكونه محلاً لطلوع شمس المعارف المَعْنَوِيَّة، كما أَنَّ السَّمَاءَ محلاً لظهور شمس الإِشْرَاقِ الحِسِّيَّة، وَسَمَّى «الجهل» أيضاً: «سَحَاباً» مجازاً؛ لكونه يَحْجُبُ الْعَقْلَ عَنِ الْإِدْرَاكَاتِ المَعْنَوِيَّة؛ كما أَنَّ السَّحَابَ يَحْجُبُ النَّاطِرَ عَنِ مَطَالَعَةِ الشَّمْسِ الحِسِّيَّة؛ هذا وَجْهُ الْمُشَاكَلَةِ بينهما.

● فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ «السَّحَابَ» أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، وَ«الْجَهْلَ» أَمْرٌ عَدَمِيٌّ؛ إِذْ هُوَ نَفْيُ الْعِلْمِ، وَتَشْبِيهُ الرُّجُودِيِّ بِالْعَدَمِيِّ غَيْرُ سَدِيدٍ، فَلَا مُشَاكَلَةَ إِذَنْ.

قُلْتُ: سَقُوطُ هَذَا السُّؤَالِ لَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ ذِي بَالٍ؛ إِذْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ «الْجَهْلَ» أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِنْسَانَ - أَي: الرُّوحَ - قَبْلَ حَجْبِهِ بِالسَّحَابِ النَّاشِئِ عَنِ التُّرَابِ كَانَ مُدْرِكاً لِدَقَائِقِ الْمَعْنَانِي، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي نَفُوسِ الْأَحْيَاءِ، وَإِنَّمَا عَاقَبَهَا عَنْ ذَلِكَ وَجُودُ الْحُجُبِ الْجِسْمَانِيَّةِ وَالنَّفْسَانِيَّةِ الَّتِي عَلَى عَدَدِ الْأَطْوَارِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى إِدْرَاكِهِ قَبْلَ الْحِجَابِ: إِقْرَآهُ فِي الظُّهُورِ يَوْمَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بِالْوَحْدَانِيَّةِ؛ لَانْتِفَاءِ الْحِجَابِ الْحَاطِلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْوَاحَ مِنَ الْعَوَالِمِ الْمَلَكُوتِيَّةِ، وَالْأَبْدَانِ مِنَ الْعَوَالِمِ الْمَلَكِيَّةِ، فَوُضِعَ الْعَالَمُ الرُّوحَانِيُّ فِي الْقَالْبِ الْجِسْمَانِيِّ لِيَتِمَّ الْوَعْدُ الرَّبَّانِيُّ، فَصَارَتْ أَطْوَارُ الْبَدَنِ حُجُباً لِلرُّوحِ، فَتَسَيَّتْ مَا أَدْرَكَتْهُ بِسَبَبِ تِلْكَ الْحُجُبِ، فَخُوطِبَتْ بَعْدَ الظُّهُورِ بِمَا أَقَرَّتْ بِهِ فِي الظُّهُورِ.

فَنَبِّئْ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْجَهْلَ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، وَهُوَ النَّاشِئُ عَنِ الْحِجَابِ الْحَاطِلِ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْمَعْنَانِي الدَّقِيقَةِ، حَتَّى صَارَتْ لَا تَدْرِكُهَا إِلَّا بِالتَّفَكُّرِ وَخَرَقَ الْحُجُبَ الْعَادِيَّةَ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِهِ أَسْتَعِينُ.

سعيد قدورة

[قوله:] (وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ . . . إلخ البَيِّنَات) إِضَافَةُ «السَّمَاءِ» إِلَى «الْعَقْلِ» مِنْ إِضَافَةِ الْمَثْبُةِ بِهِ إِلَى الْمَثْبُةِ بَعْدَ حَذْفِ آدَاءِ التَّشْبِيهِ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [مِنَ الْكَامِلِ]

وَالرَّيْحُ تَغَبَّتْ بِالْعُصُورِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أَي: أَصِيلٌ كَالذَّهَبِ عَلَى مَاءٍ كَاللُّجَيْنِ - بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُ الْجِيمِ -: الْفِضَّةُ.

وَكَذَا يُقَالُ فِي إِضَافَةِ «السَّحَابِ» إِلَى «الْجَهْلِ» سَوَاءً.

حاشية السجلعاسي

• (٣) حَتَّىٰ بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مَخْدَرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً

(٣) - هذا البيت من تمام ما قبله، بَيَّنَّ فيه ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أولي الألباب.

• والمعنى: حَظَّ عنهم ذلك حَتَّى انتهى بهم الأمرُ إلى أن ظهرت لهم شُمُوسُ من الأفهام والمعارف، فنظروا مُخْدَرَاتِ عرائس المعاني واللِّطائف.

• وقولنا: «رَأَوْا مُخْدَرَاتِهَا» على حذف مضاف؛ أي: رأوا مُخْدَرَاتِ عرائس المعرفة مُنْكَشِفَةً، وهذا النوع من المجاز الَّذِي يُعَرَّفُ بلزوم تقييده ك: ﴿جَنَاحَ الذِّلِّ﴾ (الإسراء: ٢٤).

- و«الْخِذْرُ»: السَّتْرُ؛ قال امرؤ القيس: ^(١) [من الطويل]

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرٌ غُنِيْرَةٌ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

سعيد هذورة

• وأنشد في «الشَّرح» قول امرئ القيس:

وَلَمَّا دَخَلْتُ الْخِذْرَ غُنِيْرَةٌ

كذا في النسخ التي بأيدينا بلفظ: «وَلَمَّا دَخَلْتُ»، وإنما الصواب: «وَيَوْمَ دَخَلْتُ»، وكذا في ديوان الشعراء، ولأنَّ الأفصح في جواب «لَمَّا» أن لا يَقتَرَنَ به «الفاء»، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ (هود: ٥٨) وهو كثير. وقبل هذا البيت: [من الطويل]

وَلَا سِيَّامًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ	أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٍ
فَبَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ	وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئِي
وَشَحْمِ كَهْدَابِ الدَّمَقِ الْمُنْفِلِ	يَظَلُّ الْعَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا
فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي	وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرٌ غُنِيْرَةٌ
عَقَرْتُ بِعَمِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ قَانِزِلِ	تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيْطُ بِنَا مَعًا:
وَلَا تُبْعِدِينِي مِنْ جَسَاكِ الْمُعَلِّلِ	فَقُلْتُ لَهَا: سِيرِي وَأَرْحِي زِمَامَهُ

ومعنى «مُرْجِلِي»: تاركي راحلة؛ أي: ماشية، و«الغَبِيْطُ» بالغين المعجمة: الرُّحْلُ، وهو

للنساء شيء تُشدُّ عليه الهودج، و«يوم دَارَةِ جُلْجُلٍ»: هو يوم دخوله جِدر هُتَيْزَةٍ ويوم عقره للعداري مطيئته، و«دَارَةِ جُلْجُلٍ»: اسم لغدير ماء.

حاشية السجلماسي



● والضَّمير في قوله: «رَأَوْا» عائِدٌ أيضاً لـ «أَرْبَابِ الْحِجَابِ»، وهذا البيت نظيرُ قولنا في الأرجوزة الموسومة بـ «الزَّهْرَةُ السَّيِّئَةُ»:

فَأَضْبَحَتْ شَمْسُ الْقُلُوبِ مُشْرِقَةً وَبَجَلَالِ رَبِّهَا مُحَقَّقَةً
● (٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

(٤) - عبّرَ بالمضارع في «نَحْمَدُهُ» دون الماضي؛ إشعاراً منه بدوام الحمد واستمراره؛ إذ هو مُشعرٌ بالثبوت، والماضي بالانقطاع، وقوله: «عَلَى الْإِنْعَامِ» متعلّقٌ بـ «نَحْمَدُهُ»، و«جَلَّ» بمعنى: عَظُمَ.

● والحمدُ هنا مقيّدٌ، ولا شكَّ أنَّ من أجلَّ النعم التي يجب أن يُحمدَ عليها - تبارك وتعالى - نِعْمَةُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ؛ إذ هي محلُّ الفائدة وَمَنْجَاةُ الْعَائِدَةِ، فنسأله - سبحانه - أن يختتم لنا بأكمل حالات الإيمان والإسلام، وبالله التوفيق.

● (٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

(٥) - هذا إقرارٌ بنعمةٍ أُخْرَى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمدَ الله تعالى عليها، وهي أن جعلنا من أُمَّةٍ سيّد أهل السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، رئيس الأشراف، وسلطان الموقِفِ ﷺ؛ لأنّه خَيْرَةُ المرسلين، وأُمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَمِ، قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآية، وقال: ﴿رَكَدَ لَكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية.

● و«مَنْ» في قولنا: «مَنْ خَصَّنَا» موصولةٌ؛ خبرٌ مبتدأ محذوف؛ أي: هو الَّذِي خَصَّنَا.

● ثُمَّ فَسَّرَهُ ﷺ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ بقوله:

سميد قدورة

● (٦) مُحَمَّدٌ سَيِّدُ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيُّ الْمُصْطَفَى

(٦) - «مُحَمَّدٌ» بدلٌ من لفظ: «خَيْرٍ» في البيت المتقدم، و«سَيِّدٌ» نعتُهُ، و«المُقْتَفَى»: المُتَّبِعُ، والمرادُ: المرسلون، ولا شكَّ أنَّه ﷺ أشرف المرسلين؛ لقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فُخْرَ»^(١)، وقوله ﷺ: «وَأَنَا الْعَاقِبُ»^(٢)

● وتقديمُهُ «العَرَبِيُّ» في البيت على «الْهَاشِمِيُّ» من حُسْنِ التَّرْتِيبِ الْعَقْلِيِّ؛ لِأَنَّ بَنِي هَاشِمٍ نَوْعٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَتَقْدِيمُ الْجِنْسِ عَلَى نَوْعِهِ أَوَّلَى. ثُمَّ قَالَ: «الْمُصْطَفَى»؛ أَي: مِنْ بَنِي هَاشِمٍ؛ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةٍ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ»^(٣).

● (٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا

(٧) - لَمَّا ذَكَرْنَا اسْمَهُ ﷺ فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ، وَجَبَ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْهِ ﷺ؛ لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَهُ أَوْ ذَكَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ بِخِلٍّ.

● وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَرَّةً فِي عُمْرِهِ، وَتَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ مُؤَكَّدَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلَكَرَّكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٦]، وَقَالَ ﷺ: «أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»^(٤)، وَقَالَ ﷺ: «[وَأَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ]»^(٥)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

سَعِيدُ قُدْرَةِ

[قَوْلُهُ:] «نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ... إلخ (الآيات): قَالَ فِي «الشرح»: تَقْدِيمُ «العَرَبِيِّ» عَلَى «الْهَاشِمِيِّ» مِنْ حُسْنِ التَّرْتِيبِ... إلخ.

حَاشِيَةُ السَّجْمَاسِي

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ابْنُ مَاجَهٍ فِي «السَّنَنِ» (٤٣٠٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ؓ. وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٣١٤٨) بِزِيَادَةِ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَفِي رِوَايَةِ دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٤٧٦٣) بِإِسْقَاطِ لَفْظِ: «وَلَا فُخْرَ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٥٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣٥٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٢٨٤٠)؛ مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ ؓ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٧٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٣٦٠٦)، مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ ؓ.

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السَّنَنِ» (١٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٢٠٤٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.



والسَّلام: «الصَّلَاةُ عَلَيَّ نُوْرٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنُوْرٌ فِي الْقَبْرِ، وَنُوْرٌ فِي الْقَلْبِ، وَنُوْرٌ عَلَي الصِّرَاطِ»^(١)، وقال ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ»^(٢).

● والأحاديثُ في فضلها جَمَّةٌ لا تُحصى، وخصائصها لا تُنضبُط، فمن ذلك: قضاء الحاجات، وكشف الكرب المُعْضِلات، ونزول الرِّحمة في جميع الأوقات، وأتفق العلماء على أنَّ جميع الأعمال منها مقبولٌ ومردودٌ إِلَّا الصَّلَاةُ عليه ﷺ؛ فإنَّها مقطوعٌ بقَبُولها إكراماً له عليه الصَّلَاة والسَّلام، ورُوي: «إِنَّ كُلَّ دُعَاءٍ مُفْتَتَحٍ وَمُخْتَمٍ بِهَا لَا يُرَدُّ»^(٣)، ونَاهِيكَ بهذا شرفاً وكفى به تفضيلاً.

● والصَّلَاةُ من الله تعالى: زيادةٌ تشريفٍ وإكرامٍ، وَرَفْعُ درجةٍ ومقامٍ؛ ومن الملائكة: تسيحٌ؛ ومَنَّا: دعاءٌ.

● و«مَا» من قولنا: «مَا دَامَ الْحِجَا» مصدريةٌ ظرفيةٌ؛ أي: مُدَّةُ دوامِ الْحِجَا يخوضُ لِحِجَاً من بحر المعاني، واللُّجَجُ جمع: «لُجَّةٌ»، وهي البركة، وفي هذا تنبيهٌ على أَنَّهُ لا يحتوي على جميع المعاني إِلَّا الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآية، وقال: ﴿وَقَوْفٌ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهُ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

سعيد هُدُورَة

قال السيوطي [ت: ٩١١هـ]: الصِّفَةُ العامَّةُ لا تأتي بعد الخاصَّة؛ لا يُقال: «رَجُلٌ فَصِيحٌ مُتَكَلِّمٌ»، بل: «مُتَكَلِّمٌ فَصِيحٌ»، ولا يُشكَلُ على هذا قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مریم: ٥٤]، وأُجيب: بأنَّه حالٌ لا وصفٌ؛ أي: مُرْسَلًا في حالِ نبوِّته^(٤).

حاشية السجلماسي

قوله: (وأُجيب: بأنَّه حالٌ) الجوابُ بأنَّه حالٌ ليس بتأمٍّ؛ إذ الحالُ وصفٌ من الأوصاف. والصَّوابُ في الجواب: أَنَّهُ لو قَدِّمَ وصفُ النُّبُوَّةِ على وصفِ الرِّسالة لَتَوَهَّمُ أَنَّ نُبُوَّةَ إسماعيلَ سابقَةٌ على رسالته، مع أَنَّ الفرض أَنَّ نُبُوَّتَهُ مقارنةٌ لرسالته، فلذا أُخْرَها.

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (١٥٣١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٧٨)، وابن ماجه في «السنن» (١٠٨٥)، من حديث أوس بن أوس ؓ.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

(٤) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (١٦٦٢/٥).

• وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة في أوّل بيت، وبالله تعالى التوفيق.

• (٨) وَأَلَيْهِ وَصَّحِبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْتِدَا

(٨) - ورد في الحديث: أنهم قالوا: أَمَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(١)، فِلِذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَصَلِّيَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ كَمَا أَمَرْنَا.

• واخْتَلَفَ فِي مَعْنَى «الْآل»: فَقِيلَ: هُمَ أَهْلُ بَيْتِهِ وَعَشِيرَتِهِ، وَقِيلَ: هُمَ بَنُو هَاشِمٍ، وَقِيلَ: بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

- واخْتَلَفَ فِي إِضَافَتِهِ لِلضَّمِيرِ: فَمَنَعَهُ الْكِسَائِيُّ [ت: ١٨٩هـ] وَالنَّحَّاسُ [ت: ٣٣٨هـ]، وَأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ، وَزَعَمَ الرُّيُّنِيُّ [ت: ٣٧٩هـ] أَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى الضَّمِيرِ مِنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

- واخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ ﷺ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ: الثَّلَاثُ الْأَصْحُ: تَجُوزُ بِالتَّبَعِيَّةِ.

• وَأَمَّا «صَحْبِهِ» فَهَمَّ: «كُلُّ مَنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ مُؤْمِنًا بِهِ»، وَعِبَارَةٌ «مَنْ اجْتَمَعَ» أَوَّلَى مِنْ: «مَنْ رَأَى»؛ لِيَدْخُلَ مِثْلُ: ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.

ولَفْظُ «الصَّحْبِ» اسْمُ جَمْعٍ لـ «صَاحِبٍ».

• وَقَوْلُنَا: «مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْتِدَا» إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالْأَنْجُومِ، بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتِدَيْتُمْ»^(٢).

سعيد قدوة

حاشية السجلماسي

وقيل: إنما أخر قوله: «نبياً» ليطابق الفواصل الياثية التي قبله وبعده.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠٨)، وأبو داود في «السنن» (٩٧٦)، والترمذي في «السنن» (٤٨٩) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢١١)، وابن ماجه في «السنن» (٩٠٤)، من حديث كعب بن عجرة ؓ.

(٢) انظر تفصيل تخريجه في: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» للزبيدي (٢/ ٢٢٩)، و«البدل المير» في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن (٩/ ٥٨٤)، و«التلخيص الحبير» في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٤/ ٣٥٠).



● وفي البيت: العطف على ضمير الخفض من غير إعادة حرف الجر، وهو ممنوع عند جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والشَّلَوِيُّونَ [ت: ٦٤٥هـ] والأَخْفَشُ [ت: ٢١٥هـ]، وهو الصحيح عند المحققين كابن مَالِكٍ [ت: ٦٧٢هـ]، أمَّا دليله عندهم فقراءة حمزة: ﴿نَسَاءُ لَوْنٍ يَوْمَ وَالْأَزْهَامِ﴾ [النساء: ١] بخفض ﴿الْأَزْهَامِ﴾، وقولهم: «مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَقَرَسِيهِ» بخفض «قرسه»، وأمَّا نظماً؛ فكقوله: ^(١) [من البسيط]

فَالْيَوْمَ قَرَبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادَّهَبَ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
● (٩) وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ يَسْبِيئُهُ كَالنَّحْوِ لِلْسَّانِ
(١٠) فَيَعَصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

في هذين البيتين إشارة إلى تعريف المنطق وثمرته، وفيه خلافاً:

- فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ آلَةٌ عَرَفَهُ بِأَنْ قَالَ: المنطق: «آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ تَعْصِمُ مُرَاعَاتُهَا الذِّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ»، فقولهم: «مُرَاعَاتُهَا» تنبيهٌ على أَنَّ المنطق نفسه لا يَعَصِمُ، بل بقيد المُرَاعَاةِ؛ إذ قد يُخْطِئُ المنطقيُّ لذهوله عن المُرَاعَاةِ، كما أَنَّ التَّحْوِيَّ قد يَلْحَقُهُ الْخَطَا لذهوله أيضاً.

سعيد قدورة

قوله: (وَبَعْدُ: فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ ... إلخ البيتين) ذكر - (رحمه) - في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم، فإنهم يقولون: حقٌّ على مَنْ أَرَادَ النَّظَرَ فِي عِلْمٍ أَنْ يَعْرِفَ مَبَادِئَهُ وَحُدَّهُ وَفَائِدَتَهُ وَنَسْبَتَهُ وَمَوْضُوعَهُ وَحُكْمَهُ.

- فَبِالْحَدِّ يَعْرِفُ مَا هُوَ سَاعٍ فِي طَلَبِهِ، وَبِالْفَائِدَةِ يَتَقَوَّى الْبَاعِثُ عَلَى الطَّلَبِ، وَبِالْمَوْضُوعِ يَمْتَازُ لَهُ ذَلِكَ الْعِلْمُ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ كُلَّهَا جَنْسٌ، وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ بِالْمَوْضُوعَاتِ، وَمَوْضُوعُ كُلِّ عِلْمٍ مَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ الدَّائِيَّةِ؛ كَمَا يَقَالُ: مَوْضُوعُ الْفَقْهِ أَفْعَالُ الْمَكْلَفِينَ بِاعْتِبَارِ مَا يَعْضُ لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَمَوْضُوعُ الْفَرَائِضِ التَّرَكَاتِ، وَمَوْضُوعُ عِلْمِ الْحِسَابِ الْأَعْدَادُ.

حاشية السجلماسي

قوله: (وموضوع كل علم ما يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ ... إلخ) العوارض الدَّائِيَّةُ: ما يَلْحَقُ الشَّيْءَ:

١ - لذاته ك: «إدراك الغراب» اللَّاحِقَةُ لـ «الإنسان» بواسطة ذاته.

٢ - أو لِمِثَالِهِ ك: «الضُّحْكُ» اللَّاحِقُ لـ «الإنسان» بواسطة التَّعَجُّبِ الَّذِي هُوَ مِثَالُ الْإِنْسَانِ.

٣ - أو لِأَعْمٍ دَاخِلٍ ك: «الْجِسْمِيَّةُ» اللَّاحِقَةُ لـ «الإنسان» بواسطة الْحَيَوَانِ الَّذِي هُوَ أَعْمٌ مِنَ الْإِنْسَانِ،

وهو دَاخِلٌ فِي حَقِيقَتِهِ.

- وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ عِلْمٌ قَالَ: الْمُنْطَقُ: «عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ كَيْفِيَّةُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أُمُورٍ حَاصِلَةٍ فِي الذَّهْنِ لِأُمُورٍ مُتَحَصِّلَةٍ فِيهِ».

سميد قدورة

وَبَلَغَ بَعْضُهُمُ الْمَبَادِئَ ثَمَانِيَةَ، وَبَعْضُهُمْ عَشْرَةَ، وَمِمَّا زَادُوهُ: مَعْرِفَةُ الْوَاضِعِ وَحُكْمُ الشَّارِعِ، وَعَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ دَرَجٌ شَيْخُ شَيْوَخِنَا أَبُو الْعَبَّاسِ سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ زَكْرِي فِي أَرْجَوِزَةِ الْمَسْمَاةِ: «مُحَصِّلُ الْمَقَاصِدِ» حَيْثُ قَالَ:

حاشية السجلماسي

وَاحْتَرَزَ بِ«الذَّائِنَةِ» مِنَ الْغَرِيبَةِ وَهِيَ مَا يَلْحَقُ الشَّيْءَ:

١ - لِأَعْمٍ خَارِجٍ ك: «الْحُدُوثُ» اللَّاحِقُ لـ«الْإِنْسَانِ» بِوَاسِطَةِ أَنَّهُ مُوجُودٌ، وَالْمَوْجُودُ أَعْمٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَتِهِ.

٢ - أَوْ لِأَخْصٍ ك: «الْحَيْضُ» اللَّاحِقُ لـ«الْإِنْسَانِ» بِوَاسِطَةِ الْأَنْوَةِ الْخَاصَّةِ.

٣ - أَوْ لِمَبَايِنٍ ك: «الْحَرَارَةُ» اللَّاحِقَةُ لـ«الْمَاءِ» بِوَاسِطَةِ النَّارِ.

فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا أَعْرَاضٌ ذَائِنَةٌ، وَثَلَاثَةٌ أَعْرَاضٌ غَرِيبَةٌ.

وَمَوْضُوعُ الْعِلْمِ مَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْعَوَارِضِ الذَّائِنَةِ، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى، وَأَمَّا الْغَرِيبَةُ وَهِيَ الثَّلَاثَةُ الثَّانِيَةُ فَلَا بَحْثَ عَنْهَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ هُوَ التَّصَوُّرَاتُ وَالتَّصْدِيقَاتُ، وَجِبَ أَنْ يُبْحَثَ فِي عِلْمِ الْمُنْطَقِ عَمَّا يَلْحَقُ التَّصَوُّرَاتُ - مَثَلًا - لِدَاثَتِهَا أَوْ لِمَسَاوِيهَا أَوْ لِأَعْمٍ دَاخِلٍ، وَلَا بَحْثَ فِيهِ عَمَّا يَلْحَقُهَا لِأَخْصٍ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ الْغَرِيبَةِ، مَعَ أَنَّكَ إِذَا حَقَّقْتَ الْمَبْحُوثَ عَنْهُ فِي عِلْمِ الْمُنْطَقِ وَجَدْتَهُ يَرْجِعُ إِلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَلْحَقُ التَّصَوُّرَاتُ لِدَاثَتِهَا ك: كَوْنِهَا تَنْقَسِمُ إِلَى حَدِّ تَامٍ وَنَاقِصٍ وَرَسْمٍ كَذَلِكَ، وَكَوْنِهَا - أَيْ: التَّصَوُّرَاتُ - لَا تَتَرَكَّبُ إِلَّا مِنَ الْكَلِّيَّاتِ وَلَا تَتَرَكَّبُ مِنَ الْجَزَائِيَّاتِ، وَكَوْنِهَا مُرَكَّبًا فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ؛ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ أَعْرَاضٌ لِاحِقَةٌ لِذَاتِ التَّصَوُّرَاتِ لَا غَيْرَ. ثَانِيًا: مَا يَلْحَقُ التَّصَوُّرَاتُ لِأَخْصٍ ك: كَوْنِ الْحَدِّ التَّامِّ يَتَرَكَّبُ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبِ، وَكَوْنِ النَّاقِصِ يَتَرَكَّبُ مِنَ الْفَصْلِ أَوْ مِنْهُ وَمِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي الرُّسْمِ، فَهَذِهِ أَعْرَاضٌ تَلْحَقُ التَّصَوُّرَاتُ لِمَا هُوَ أَخْصُ مِنْهَا، وَهُوَ الْحَدُّ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ.

لِإِنْ قُلْتُ: الْحَدُّ التَّامُّ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ هُوَ عَيْنُ التَّصَوُّرَاتِ، فَلَا حَقَّ ذَاتَهُ لِأَحَقِّ ذَاتِهَا.

قُلْتُ: الْحَدُّ التَّامُّ وَحْدَهُ أَخْصُ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ؛ إِذِ الْمُرَادُ هُوَ مُطْلَقُ التَّصَوُّرِ، وَأَمَّا الْبَحْثُ عَنْ كَوْنِ الْجِنْسِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، وَالْفَصْلُ كَذَلِكَ، وَالْخَاصَّةُ إِلَى شَامِلَةٍ وَغَيْرِ شَامِلَةٍ، وَالنَّوْعُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَوْنِ الْكَلِّيِّ يَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ اللَّاحِقَةِ لِلْمَسَاوِي، فَإِنَّ الْجِنْسَ وَالْفَصْلَ وَالْخَاصَّةَ وَالنَّوْعَ وَالْكَلِّيَّ لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِ التَّصَوُّرِ، فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: لَهَا



وهذا الخلاف حكاه في «المطالب»^(١)، وهو لفظي^(٢)، وبالله سبحانه وتعالى التوفيق.

سميد قدورة

فَأَوَّلُ الْأَبْوَابِ فِي الْمَبَادِي وَتِلْكَ عَشْرَةٌ عَلَى مُرَادِي
الْحَدِّ وَالْمَوْضُوعِ ثُمَّ الْوَاضِعِ وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
تَصَوُّرُ الْمَسَائِلِ الْفَضِيلَةِ وَنِسْبَةُ فَائِدَةٍ جَلِيلَةٍ
حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يُحِيطَ بِفَهْمِ ذِي الْعَشْرَةِ مَبْزُهَا يُنِيطُ
بَسْغِيهِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الطَّلَبِ بِهَا يَصِيرُ مُبْصِرًا لِمَا طَلَبَ
- أَمَّا حُدُّهُ فَقَدْ عَرَّفُوا الْمَنْطِقَ بِأَنَّهُ: «آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ تَعَصِّمُ مُرَاعَاتِهَا الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ».

وهذا التعريف رسم لا حد؛ لأنَّ الحدَّ يكون بالذَّاتِيَّاتِ، وكونُ المنطق آلةً لغيره من العلوم ليس من ذاتِيَّاتِهِ، بل هو عَرَضٌ، ومن العَرَضِيَّاتِ يكون الرِّسْمُ.

ف«الآلة»: هي الواسطة بين الفاعل ومُنْفَعَلِهِ في حصوله، ك: المنشار لِلتَّجَارِ، فَإِنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَشَبِ فِي وُصُولِ أَثَرِهِ إِلَيْهِ؛ وَهُوَ جَنْسٌ يَتَنَاوَلُ الْآلَةَ الْحِسِّيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ.

فأخرج الحسِّيَّةَ بقوله: «قَانُونِيَّةٌ»، و«البيان» فيه للنِّسْبَةُ إِلَى «القانون» وهو: «أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَزْئِيَّاتِهِ لِتَعْرِفِ أَحْكَامَهَا مِنْهُ»؛ كَقَوْلِ الثُّحَاةِ: «الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ»، فَإِنَّهُ أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَزْئِيَّاتِهِ حَتَّى تَعْرِفَ أَنَّ «زَيْدٌ» مَرْفُوعٌ فِي قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَكَذَا قَانُونُ الْمَنْطِقِ يَنْطَبِقُ عَلَى حَاشِيَةِ السَّجْلِمَاسِي

الْلَّاحِقَةُ لِأَخْصَصٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنْ تَرَكَّبَ الْحَدُّ مِنَ الْجَنْسِ الْقَرِيبِ لِأَحَقِّ لِأَجْلِ الْحَدِّ الَّذِي هُوَ أَخْصَصٌ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَوُّرِ، فَكَذَا تَقْسِيمُ الْجَنْسِ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ إِنَّمَا احتِيجَ لَهُ لِأَجْلِ التَّرْكِيبِ الْمَذْكُورِ، فَالْبَحْثُ عَنْ قَرَبِ الْجَنْسِ وَبَعْدِهِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْحَدِّ، وَكَذَا تَقْسِيمُ الْفَصْلِ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْحَدِّ، وَكَذَا تَقْسِيمُ الْخَاصَّةِ إِلَى شَامِلَةٍ وَغَيْرِ شَامِلَةٍ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الرِّسْمِ، وَكَذَا تَقْسِيمُ الْكُلِّيِّ إِلَى الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ إِنَّمَا هُوَ لِتَمْيِيزِ الْجَنْسِ وَالْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ، فَهُوَ أَيْضاً لِأَجْلِ التَّرْكِيبِ الْمَذْكُورِ، وَهَذَا الْاحْتِمَالُ هُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِي، فَلَيْسَ الْمَنْطِقُ إِلَّا الْبَحْثُ عَنْ أَمْرَيْنِ: مَا يَلْحَقُ الذَّاتَ، وَمَا يَلْحَقُ أَقْسَامَ الذَّاتِ.

وَأَمَّا الْبَحْثُ عَنْ أَقْسَامِ الدَّلَالَةِ وَالْمُفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ فَلَيْسَ مِنَ الْمَنْطِقِ، وَكَذَا الْفِقْهُ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ وَجَدْتَهُ يَبْحَثُ عَنِ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَكَذَا الْأَصُولُ وَالْبَيَانُ وَغَيْرُهُمَا.

(١) لعلُّه: «المطالب العالية من العلم الإلهي» للفخر الرَّازِي.

(٢) في «المعدري على شرح الأخضري» مخطوط (لوحه: ٤١) ما نصُّه: أي الخلاف لفظي لا حقيقي؛ وذلك لأنَّ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ عِلْمٌ» أَرَادَ أَنَّهُ عِلْمٌ فِي نَفْسِهِ، وَمَنْ قَالَ: «إِنَّهُ آلَةٌ» أَرَادَ أَنَّهُ آلَةٌ لغيره من العلوم. اهـ.

جزئياته، كقولنا: «المُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ لا تنعكسُ إِلَّا جُزْئِيَّةٌ، حَتَّى تعرفَ أَنَّ قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، عَكْسُهُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

وإنما قيل: «قانون» - مع أَنَّ المنطقَ قوانينٌ مُتَعَدِّدَةٌ؛ أي: قواعدٌ وضوابط -؛ إشارةً إلى أَنَّهُ جنسٌ منفردٌ عن سائر القوانين، وعلمٌ واحدٌ اشتركت مسائله في مفهومه القانوني، فكان تعريفه بـ«القانون» من تلك الحيثية؛ قاله التفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «شرح السُّمِّيَّة»^(١).

قوله^(٢): (تعصم مراعاتها الذهن... إلخ) مخرجٌ للعلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها عن الضلال في الفكر، بل في المقال ك: العلوم العربية.

وأُسندَ العصمة للمراعاة؛ تنبيهاً على أَنَّ المنطق لا يعصم بنفسه، بل بمراعاة قواعده، وإلَّا لم يعرض للمنطق خطأ أصلاً، وقد ضلَّ كثيرٌ ممن يعرف المنطق كالفلاسفة.

والذهنُ: «عبارةٌ عن قُوَّة النَّفْسِ المستعدة لاكتساب الحدود والآراء».

قال ابن النفيس [ت: ٦٨٧هـ]: إِنَّمَا سُمِّيَ المنطق منطقاً؛ لَأَنَّهُ يُعَيِّنُ القُوَّةَ النَّاطِقَةَ الَّتِي بِهَا يَتِمُّ تَكْوِينُ الْإِنْسَانِ. [اه]

وقال الشيخ شمس الدين بن الأكفاني: المشهور أَنَّ واضعَ هذا العلم ومُبدعه أرسطو، وأَنَّهُ لم يجد لِمَنْ تَقَدَّمَه غير كتاب «المقولات»، وَأَنَّهُ تَنَبَّهَ لِمَوْضِعِهِ^(٣).

وقد اختلف في المنطق هل هو آلة أو علم؟ قيل: والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ عِلْمٌ في نفسه وآلةٌ لغيره.

والتَّعْرِيفُ السَّابِقُ هو على أَنَّهُ آلَةٌ، وَأَمَّا على أَنَّهُ عِلْمٌ فَقِيلَ فِيهِ: «إِنَّهُ عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ كَيْفِيَّةَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أُمُورٍ حَاصِلَةٍ فِي الذَّهْنِ لِأُمُورٍ مُسْتَحْصَلَةٍ».

فقوله: «علم» بمعنى معلوم؛ أي: ما من شأنه أن يُعلم، وهو جنسٌ يتناول جميع العلوم. حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ١٠٩) بتصرف، وعبارة السعد: «وإنما قال: «قانون»، مع أَنَّ المنطقَ قوانينٌ مُتَعَدِّدَةٌ؛ إشارةً إلى أَنَّ التَّعْرِيفَ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جِنْسٌ مِنَ الْقَوَانِينِ، وَعِلْمٌ مِنَ الْعُلُومِ، وَلِهَ صُورَةُ وَجْدَانِيَّةٍ، وَذَلِكَ الْقَانُونُ هُوَ الْمَنْطِقُ. اه

(٢) أي: الأخضر في «الشرح».

(٣) انظر: «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لشمس الدين السنجاري (ص: ٤٤).



سميد قدورة

وقوله: «يُعرف به إلخ» فصلٌ أخرج به ما عدا المنطق؛ والمعنى: أنه علمٌ يعرف كيفية الانتقال من معلومٍ إلى مجهول، فالأمرُ الحاصلة هي المعلوم، والمُستحصلة - أي: التي يطلب حصولها - هي المجهول، وهذا المجهول الذي يُطلب علمه: إمّا علمٌ بمفردٍ ويسمى «تصوُّراً»، أو مع حُكم وهو «التَّصديق».

فمثالُ الأوَّل: إذا أردنا تحصيلَ معرفة «الإنسان»، وعرفنا «الحَيَّوان» و«النَّاطِق»، فهما أمران حاصلان في الدَّهن، فكيفيةُ الانتقال بهما إلى معرفة «الإنسان» هو أن تقدِّم «الحَيَّوان» وتؤخِّر «النَّاطِق» فتقول: «هُوَ الحَيَّوانُ النَّاطِقُ»، وهذه الكيفية مأخوذةٌ من فصل المعرفات كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ومثال الثاني - وهو التَّصديق -: كما إذا أردنا الحكم بأن: «العَالَمُ مُحدثٌ»، فتأتي بوصفٍ مناسبٍ لطرفي المطلوب ك: «التَّغْيِير» ونحوه، فتوسَّطه بين طرفي المطلوب على أنه يجمع بينهما، فتقول: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَدِثٌ»، وهذه أمورٌ حاصلةٌ في الدَّهن يُطلب بها حصول علمٍ آخر وهو النتيجة، وهي قولنا: «العَالَمُ مُحدثٌ»، ومعرفةُ كيفية التَّركيب تُؤخذ من هذا العلم من باب القياس كما سيأتي.

- وأمّا موضوع هذا العلم فالتَّصوُّرات والتَّصديقات؛ لأنَّ المنطقيَّ يَبْحَثُ فيه عن التَّصوُّرات من حيث إنَّها تُوصَلُ إلى تصوُّرٍ مجهولٍ إيصالاً قريباً؛ أي: بلا واسطة، وبهذا الاعتبار يسمَّى: «القول الشَّارح»، وهو إمّا حدٌّ أو رسمٌ أو تمثيلٌ، ويبحثُ أيضاً عنها من حيث إنَّها تُوصَلُ إلى تصوُّراتٍ إيصالاً بعيداً؛ كالبحث عنها من حيث إنَّها كُلِّيٌّ وجزئيٌّ، وذاتيٌّ وعرضيٌّ، وجنسٌ وفصلٌ ونوعٌ وخاصَّةٌ وعَرَضٌ عامٌّ إلى غير ذلك.

ويبحثُ أيضاً عن التَّصديقات من حيث إنَّها تُوصَلُ إلى تصديقٍ مجهولٍ إيصالاً قريباً، وبهذا الاعتبار تسمَّى: «حجَّةٌ»، وهي إمّا قياسٌ أو استقراءٌ أو تمثيلٌ، ويبحث عنها أيضاً من حيث إنَّها تُوصَلُ إلى التَّصديق إيصالاً بعيداً، كالبحث عنها من حيث إنَّها قضِيَّةٌ، وعكسُ قضِيَّةٍ، ونقيضُ قضِيَّةٍ، ومقدِّمٌ وتالٍ. اهـ مختصراً من «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة»^(١).

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

- وأما نسبته فقد أشار إليها الناظم بقوله: «كَالتَّخَوُّ لِللِّسَانِ».
- وأشار إلى فائدته بقوله: «فَيَعِصُمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا» البيت، وقال بعضهم: فائدة علم المنطق معرفة استخراج الأمور النظرية من الأمور الضرورية، ومعرفة التأليفات الصحيحة والفاصلة منها.
- وأما حكم الشارع فسيأتي في قول المصنف: «وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْخِ».
 - وقوله: «عَنْ غَيِّ الْخَطَا» الغي - بفتح الغين - بمعنى: الضلال والخيبة؛ قاله الجوهري [ت: ٣٩٣هـ] (١).
 - والإضافة فيه من إضافة العام إلى الخاص، ك: «شَجَرُ أَرَاكِ». و«الغطا» بكسر الغين، ومنه: ﴿نَكُنْفُكَ عَنْكَ غِطَاءً﴾ [ق: ٧٢].



حاشية السجلماسي

قوله: (وأما نسبته: فقد أشار إليها الناظم بقوله... إلخ) فيه نظر؛ إذ هذه فائدته لا نسبته. وقوله: «فَيَعِصُمُ الْأَفْكَارَ» هو بيان لكون نسبته للأذهان مثل نسبة النحر للسان.

وأما نسبة المنطق فهو أن المنطق كلي بالنسبة إلى سائر العلوم، وهي جزئيات بالنسبة إليه؛ إذ أعلى العلوم الشرعية علم التوحيد؛ لأنه يُبَيِّنُ الرِّسَالَةَ بالمعجزة التي هي القرآن، فيتكلم على القرآن باعتبار تفسير معناه، وهذا علم التفسير، وباعتبار استنباط الأحكام منه وهذا علم الفقه والأصول، وباعتبار ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وهذا علم النحر واللغة، وهكذا فصارت العلوم الشرعية مفرعة عن علم الكلام، وهو مفرع عن علم المنطق؛ إذ حاصل علم الكلام إنما هو استدلال خاص بالله تبارك وتعالى وبرسوله عليهم الصلاة والسلام، وعلم المنطق يبحث عن مطلق الاستدلال، فصار أعم.

وبقي على الشارح الاستعداد: وعلم المنطق لا يمكن أن يستمد من علم فوقه؛ لأنه أعلى العلوم، وإنما يستمد من العلوم الضرورية البديهية والفطرية والحسية والمجريات وغيرها، كما أشار إليه بقوله: «أَجْلُهَا الْبَرَهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ... إلخ».

وبقيت الفضيلة: وفضيلة كل علم بقدر شرف معلومه، وإذا كان معلوم علم المنطق الأنظار الصحيحة والأفكار السليمة، والأفهام المستقيمة التي لا تتم سائر العلوم إلا بها، فكيف لا تكون فضيلته من أعلى الفضائل.



- (١١) فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدَا
 (١٢) سَمِيَّتُهُ بِالسُّلَمِ الْمُرَوَّنِقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

- «هَآكَ» بمعنى: خُذْ، «والقاعدة»: ما يُبْنَى عليها الشَّيْءُ، «والفنون»: الفروع، والضمير في «سَمِيَّتُهُ» عائدٌ على التَّأْلِيفِ المفهوم من السِّياق.

• «والسُّلَمِ»: المعراج، وهو في الحسِّ: «ما له أدراجٌ لِيُتَوَصَّلَ به إلى سطحٍ وشبهه»؛ قال تعالى: ﴿أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وهو في المعاني: «كلُّ ما يُتَوَصَّلُ به من قريبٍ إلى بعيدٍ»، وهو المراد هنا، على أَنَّهُ حقيقةٌ في الحسِّ مجازٌ في المعاني.
 ووجهُ العلاقة هنا: أَنَّ هذا التَّأْلِيفَ لِصِغَرِ جَرْمِهِ وَقُرْبِهِ وَسُهولةِ فَهْمِهِ بالنسبة إلى غيره من مصنَّفاتِ المنطق الصَّعبةِ الْمُطَوَّلَةِ، بمثابة السُّلَمِ الَّذِي يُرْقَى به من الأرض إلى السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُعَيِّنُ على فَهْمِهَا والدُّخُولِ فِي عِلْمِهَا.

• فَإِنَّ قُلْتَ: هذا التَّأْلِيفُ من المنطق، فكيف جعلته سُلَمًا للمنطق؛ لِأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ سُلَمًا لَهُ؟

قلتُ: المراد أَنَّ هذا الكتاب سُلَمٌ لغيره من كتب المنطق - كما مرَّ -، وأيضاً فَإِنَّ المنطق: منه سهلٌ ومنه صعبٌ، فالمعاني السَّهلة سُلَمٌ للصَّعبة، فلا اعتراض.

• «والمُرَوَّنِقِ»: المُزَيَّن، قال الشَّاعر: [من الطويل]

فَهَذَا عَلَيَّو رَوَّنِقُ الْخَطِّ وَخَدَهْ وَهَذَا عَلَيَّو رَوَّنِقُ الْخَطِّ وَالْمُلْكْ

- (١٣) وَاللَّهِ أَزْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
 (١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعَا لِلْمُبْتَدِي بِوَالِىِ الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

- اسمُ الجلالة منصوبٌ على التَّعْظِيمِ بـ«أَزْجُو»، و«القَالِصِ»: النَّاقِص.

• وَلَمَّا كَانَ هذا الكتاب سَيِّلاً إلى المطوَّلَاتِ، وَسُلَمًا يُرْقَى به من هذا الفنِّ درجات، وبَاباً يَدْخُلُ به من هذا الفنِّ على الْمُخَدَّرَاتِ، قلتُ: في آخر البيت الثَّانِي: «إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي»، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ حَفِظَهُ وَفَهِمَهُ يَكُونُ له سَبِيلاً فِي الدُّخُولِ فِي هذا الفنِّ، وَيُضَمِّنُ مُهِمَّاتِهِ، وَيُعَيِّنُهُ على فَهْمِ مُطَوَّلَاتِهِ.



(فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ)

- (١٥) وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
 (١٦) فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُغْلَمَا
 (١٧) وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ: جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
 (١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

(١٥ - ١٨) - هذا الفصل موضوعٌ لذكر الخلاف في جواز الاشتغال بعلم المنطق؛ ليكون المبتدئ على بصيرةٍ من مقصوده، وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوالٍ كما ذكره: سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ)

[قوله:] (وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ ... إلخ الأبيات): ذكر في هذه الأبيات حكم الشارع في هذا العلم؛ ليكون طالبه على بصيرةٍ فيما هو ساعٍ فيه. وهذه الأقوال الثلاثة ذكرها الزركشي [ت: ٧٩٤هـ] في مقدمته الموسومة بـ «لُقْطَةُ الْعَجَلَانِ»، ونُصِّه: وَهَلْ يُنْتَعَمَنَّ مِنَ الْاِسْتِغَالِ بِهِ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

- ١ - قال ابن الصَّلَاحِ [ت: ٦٤٣هـ] والنَّوَوِيُّ [ت: ٦٧٦هـ] (رحمهما): يَحْرُمُ الْاِسْتِغَالُ بِهِ.
 - ٢ - وقال الْغَزَالِيُّ [ت: ٥٠٥هـ]: مَنْ لَا يَعْرِفُهُ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ.
 - ٣ - والمختار: جَوَازُهُ لِمَنْ وَثِقَ بِصِحَّةِ ذَهْنِهِ وَمَارَسَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.
- قال شارحه الشيخ زكريا [ت: ٩٢٦هـ]: هذا القول الثالث مأخوذٌ من قول الشيخ تقي الدين السبكي [ت: ٧٥٦هـ] لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى الْاِسْتِغَالِ بِهِ الْاِسْتِغَالُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْفِقْهِ، فَإِذَا رَسَخَ فِي الذَّهْنِ تَعْظِيمُ الشَّرِيعَةِ وَلَقِيَ شَيْخًا حَسَنَ الْعَقِيدَةِ، فَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْعِلْمِ وَأَنْفَعَهَا فِي كُلِّ بَحْثٍ. [أهـ] (٢٧١)

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» (ص: ١٦٧).

(٢) في المطبع الحجرى (ص: ٢٤) زيادة لم أجدها في النسخ الخطية وهي: وَأَنْشَدَ الشَّيْخُ الْغَزَالِيُّ فِي مَدْحِهِ قَوْلَهُ:

جَهَنَّمَةُ الْمُنْطَوِّقِ شَيْءٌ عَجِيبٌ وَالْخَوَلَاءُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ
 كُلُّ مِلْمٍ مُوقَّعُونَ لَهُ وَيُؤْذِرُكَ مَا يُسْتَضَمُّ =



١ - فمنعه النَّوَوِيُّ [ت: ٦٧٦هـ] وابنُ الصَّلَاحِ [ت: ٦٤٣هـ].

٢ - واستَحَبَّه الغَزَالِيُّ [ت: ٥٠٥هـ] ومن تَبِعَهُ قائلًا: «مَنْ لَا يَعْرِفُهُ لَا يُوثَقُ بعلمه»^(١).

٣ - والمُختار الصَّحِيح: جَوَازُهُ لِذِكْرِ القَرِيحَةِ، صَحِيحِ الدَّهْنِ، سَلِيمِ الطَّبْعِ، مِمَّارَسِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِثَلَا يُؤَوَّلُ بِهِ إِلَى اتِّبَاعِ بَعْضِ الطَّرِيقِ الرَّهْمِيَّةِ، فَيُقَسِّدُ المَقْدَمَاتِ وَالْأَقْسِمَةَ النَّظَرِيَّةَ، فَتَنْزِلُ قَدَمُهُ فِي بَعْضِ الدَّرَكَاتِ السُّفْلِيَّةِ، وَمِنْهُ ضَلَّتْ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ سَعِيدِ قَدُورَةٍ

● و«النَّوَاوِي» منسوبٌ إلى «نوى» قريةً من قرى مصر^(٢)، والنِّسْبَةُ إِلَيْهَا «نَوَوِيٌّ» من غير ألفٍ، وزيادةُ الألفِ هنا إمَّا لضرورةِ النَّظْمِ أو للإشباعِ، ك: «السَّخَاوِي» و«الدَّرَاوِي» نسبةً إلى: «سَخَا» و«درا» قريتان معروفتان، وقد قيل به في قوله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَزْكَوُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦] أَنَّهُ «افْتَعَلَ» من «السُّكُونِ»، وأُشْبِعتِ الفَتْحَةُ أَلْفًا؛ كقوله: [٣] «من الرَّجَزِ»

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَفْوَ رَاب

ولو قَدَّمَ النَّاطِمُ «النَّوَوِيَّ» فقال: «فالنَّوَوِيُّ وابن الصَّلَاحِ حرَّما» لَسَلِمَ مِنْ هَذَا، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الصَّلَاحِ سَبَقَ فِي الوَفَاةِ بِنَحْوِ عَشْرِينَ سَنَةً.

● وكَلَامُ النَّاطِمِ ومَتَبِعُهُ يُوهِمُ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِالتَّحْرِيمِ غَيْرَ الشَّيْخَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَالَّذِي عِنْدَ الحَافِظِ السِّيُوطِيِّ [ت: ٩١١هـ] أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَإِنَّهُ قَالَ حَاشِيَةً السَّجْلَمَاسِي

قوله: (وَالَّذِي عِنْدَ الحَافِظِ السِّيُوطِيِّ ... إلخ) اعْلَمْ أَنَّ السِّيُوطِي سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَدْعِي: أَنَّ تَوْحِيدَ اللَّهِ تَعَالَى مَتَوَقَّفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ المُنْطَقِ، فَتَكُونُ مَعْرِفَةُ عِلْمِ المُنْطَقِ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَأَنَّ لِكُلِّ مُتَعَلِّمٍ مِنْهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَلَا يَصِحُّ تَوْحِيدُ مَنْ لَا يَعْلَمُهُ، وَمَنْ أَفْتَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ فَمَا يُفْتِي بِهِ بَاطِلٌ.

= وَلَهُ فِي نَفْسٍ مَنْ لَمْ يَرَهُ
وَكَمَلًا يَنْفَرُ مَنْ لَيْسَ لَهُ
نَفَرَةٌ تُوجِبُ مَا لَا يُوجِبُ
أَذَبٌ عَمُّ مَنْ لَدَيْهِ أَذَبٌ
وليعضهم في التغير عن تعلمه:

قَالُوا: نَعَلِمَ مَنْطِقًا تَنْمُو بِهِ
فَأَجَبْتُهُمْ مَا لِي بِذَلِكَ حَاجَةٌ
وَيَدُ إِلَى أَعْلَى الْمَرَاتِبِ تَرْتَقِي
إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ

(١) انظر: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (٢٠/١).

(٢) سبق قلم من الشَّارح - تكله -، والصَّحِيح: (من قرى الشام).

(٣) بلا نسبة في «لسان العرب» (١/٤٦٠)، ونعامة:

الْمُتَائِلَاتِ عَقْدَ الْأَنْتَابِ



الطَّوَائِفِ الْبِدْعِيَّةِ، فَحَلَطُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا فِي السُّنَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمِلَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، فَبَاوَا بِضَلَالَةٍ جَلِيَّةٍ وَجَهَالَةٍ غَيِّبَةٍ، اللَّهُمَّ وَقَفْنَا لِاتِّبَاعِ النَّبِيِّينَ، وَتَوَقَّفْنَا مُسْلِمِينَ لَا مُبَدِّلِينَ وَلَا مُغَيِّرِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.



سعيد قدورة

في شرح أرجوزته المسماة «عُقُودُ الْجَمَانِ فِي عِلْمِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ» فِي آخِرِ بَحْثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَا نَصُّهُ: إِنَّا مَعَاشِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا نَنْجِسُ تَصَانِيفَنَا بِقَدْرِ الْمُنْطَقِ؛ الَّذِي اتَّفَقَ أَكْثَرُ الْمُعْتَبَرِينَ خُصُوصاً الْمَحْدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءَ مِنْ كُلِّ الْمَذَاهِبِ خُصُوصاً الشَّافِعِيَّةَ وَأَهْلَ الْمَغْرِبِ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَالتَّغْلِيزِ عَلَى الْمُشْتَغَلِينَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ وَعُقُوبَتِهِمْ، وَقَدْ جَمَعْتُ مِنْ ذَلِكَ تَأْلِيفاً نَقَلْتُ فِيهِ كَلَامَ الْأَثَمَةِ [فِي الْحَطِّ عَلَيْهِ]، وَهُوَ كِتَابٌ مُهِمٌّ، وَقَدْ نَصَّ أَثَمَةُ الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ رَوَايَةِ الْمُشْتَغَلِ بِهِ، وَقَدْ تَرَكْتُ الْأَخْذَ عَنْ جَمَاعَةٍ لِذَلِكَ. اهـ بلفظه^(١)

وهذا الكتاب الذي ألفه سَمَاءُ: «الْقَوْلُ الْمُشْرِقُ فِي تَحْرِيمِ الْمُنْطَقِ»، وَلَمَّا أَكْمَلَهُ بَعَثَ بِهِ إِلَى الشَّيْخِ الْمُتَّقِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمَغِيلِي [ت: ٩٠٩هـ] - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -، فَأَجَابَهُ الْمَغِيلِي بِهَذِهِ الْأَيَّاتِ: [مَنْ الطَّوِيلُ]

حاشية السجلماسي

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الْمُنْطَقُ مَنْ خَبِثَ مَذْمُومٌ، يَحْرُمُ الْإِشْتَغَالُ بِهِ، مَبْنِيٌّ بَعْضُ مَا فِيهِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْهَيُولَى الَّذِي هُوَ كُفْرٌ، يَجْرُ إِلَى الْفَلَسَفَةِ وَالزُّنْدَقَةِ، وَلَيْسَ لَهُ ثَمَرَةٌ دِينِيَّةٌ أَصْلًا، وَلَا دُنْيَوِيَّةٌ؛ نَصٌّ عَلَى مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَثَمَةُ الدِّينِ وَعِلْمَاءُ الشَّرِيعَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالغَزَالِيُّ فِي آخِرِ أَمْرِهِ، وَابْنُ الصَّبَّاحِ، وَابْنُ الْقُشَيْرِيِّ، وَالْمَقْدِسِيُّ، وَابْنُ يُونُسَ، وَحَفِيدُهُ، وَالسَّلْفِيُّ، وَابْنُ بِنْدَارٍ، وَابْنُ عَسَاكَرٍ، وَابْنُ الْأَثِيرِ، وَابْنُ الصَّلَاحِ، وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَأَبُو شَامَةَ، وَالتَّوَوِيُّ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَالْجَمْعَرِيُّ، وَأَبُو حَيَّانٍ، وَالثَّرَفُ الدِّمَاطِيُّ، وَالدَّزْمِيُّ، وَالطَّيْبِيُّ، وَالْأَسْنَوِيُّ، وَالْمُلَوِّي، وَالْأَذْرُعِيُّ، وَالْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ، وَابْنُ الْمُقَرِّي، وَأَنْتَ بِهِ شَيْخُنَا شَرَفَ الدِّينِ الْمَنَاوِيُّ.

وَنَصَّ عَلَيْهِ مِنْ أَثَمَةِ الْمَالِكِيَّةِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ - صَاحِبُ «الرَّسَالَةِ» -، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْبَاجِي، وَالطَّرْطُوشِيُّ، وَصَاحِبُ «قُوَّةِ الْقُلُوبِ»، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْحَضَّارِ، وَأَبُو عَامِرِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَابْنُ حَبِيبٍ، وَأَبُو حَبِيبِ الْمَالْفِيِّ، وَابْنُ الْمَنِيرِ، وَابْنُ رَشْدٍ، وَابْنُ أَبِي جَمْرَةَ، وَعَائَةُ أَهْلِ الْمَغْرِبِ.

وَنَصَّ عَلَيْهِ مِنْ أَثَمَةِ الْحَنْفِيَّةِ أَبُو سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ، وَالسَّرَاجُ الْقُرُونِيُّ، وَأَلَّفَ فِي ذِمَّةِ كِتَابِهَا سَمَاءُ: «نَصِيحَةُ الْمُسْلِمِ الْمُشْتَقِّ لِمَنْ أَبْثَلِي بِحَبِّ جِلْمِ الْمُنْطَقِ».

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص: ٨٩).

سعيد هندرة

سَمِعْتُ بِأَمْرِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ
وَدِدْتُ وَرَبَّ الْبَيْتِ أَنِّي حَاضِرٌ
أَيُمْكِنُ أَنَّ الْمَرْءَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ
هَلِ الْمَنْطِقُ الْمَعْنِيُّ إِلَّا عِبَارَةٌ
مَعَايِبِهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى
أَبْنَ لِي - هَذَاكَ اللَّهُ! - مِنْهُ قُضِيَّةٌ
وَدَغٌ عَنْكَ مَا أَبْدَى كُفُورٌ وَدَمَّةٌ
خُذِ الْعِلْمَ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ وَلَا تُقِمِ
عَرَفْنَاهُمْ بِالْحَقِّ لَا الْعَكْسُ فَاسْتَبِينَ
لَكُنْ صَحَّ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتَ فَكَمْ هُمْ
فَكُلُّ عَنَى مَا يَنْبَغِي لِكَلَامِهِ
وَالْأَقْرَمُ بُرْهَانٌ تَضْلِيلٌ بَعْضُهُمْ

وَكُلُّ حَدِيثٍ حُكْمُهُ حُكْمُ أَضْلِهِ
وَإِذْ لَمْ، فَوَدِّي أَنْ أَجِيدَ لِأَهْلِهِ
وَيَنْهَى عَنِ الْفُرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ؟
عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقِهِ جِبْنَ جَهْلِهِ؟
دَلِيلًا صَحِيحًا لَا يُرَدُّ لِشُكْلِهِ؟
عَلَى غَيْرِ هَذِي تَنْفِيهَا عَنْ مَحَلِّهِ
رِجَالٌ وَإِنْ أَثَبَتَتْ صِحَّةَ نَفْلِهِ
دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ
يَوْ لَا بِهِمْ؛ إِذْ هُمْ مُدَاةٌ لِأَجْلِهِ
وَكَمْ عَالِمٍ بِالشَّرْعِ بِأَحْ بِفَضْلِهِ
فَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فَارْجِعْ لِعَدْلِهِ
عَلَى مَنْهَجِ يُنْجِيكَ مِنْ سَمِّ نَبْلِهِ

حاشية السجلماسي

ونص عليه من أئمة الحنابلة ابن الجوزي، وسعد الدين الحارثي، وابن تيمية، وألف في دمه ونقض
قواعده مجلداً كبيراً ساء: «نصيحة ذوي الإيمان في الرد على منطق اليونان»، وقد اختصرته في نحو ثلث،
وألفت في ذم المنطق مجلداً سقت فيه نصوص الأئمة.

وقول هذا الجاهل: «المنطق فرض عين على كل مسلم» يقال له: إن علم التفسير والحديث والفقه التي
هي أشرف العلوم ليست فرض عين بالإجماع، وإنما هي فرض كفاية، فكيف يزيد المنطق عليها؟ فقال: هذا
الكلام: إما كافر، أو مبتدع، أو معتوه لا يعقل.

وقوله: «إن توحيد الله متوقف على معرفته» من أكذب الكذب، وأبلغ الافتراء، ويلزم عليه تكفير غالب
المسلمين المقطوع بإسلامهم، ولو قدر أن المنطق في نفسه حق لا ضرر فيه لم ينفع في التوحيد أصلاً،
ولا يُظن أنه ينفع فيه إلا من هو جاهل بالمنطق لا يعرفه؛ لأن المنطق إنما براهينه على الكليات، والكليات
لا وجود لها في الخارج، ولا تدل على جزئي أصلاً؛ كذا قرره المحققون والعارفون بالمنطق، فهذا الكلام
الذي قاله هذا القائل استدلالاً به على أنه لا يعرف المنطق ولا يُحيته، فيلزم بمقتضى قوله أنه مشرك؛ لأنه
قال: «التوحيد متوقف على معرفته» وهو لم يعرفه بعد. فإن قال: أردت بذلك أن إيمان المقلد لا يصح،
وإنما يصح إيمان المستدل. قلنا: لم يريدوا بالاستدلال ما يكون على قواعد المنطق، بل أرادوا مطلق

سعيد قدورة

قيل: ولأجل هذا صنّف الشَّيْخ المَغِيلِي في المنطق كتابه المسمّى: «لُبُّ اللَّبَابِ فِي رَدِّ الْفِكْرِ إِلَى الصَّوَابِ»، وله أيضاً أرجوزة مختصرة قريبة من هذا «السُّلَم»، ولعلنا ننقل منها إن شاء الله عند الحاجة إليها.

● واحتجَّ بعض مَنْ قال بالمنع: بأنَّ المنطق يُشَوِّش العقول ويفسدها، ويتعضد علوم الفلاسفة، وقد شتّع العلماء على مَنْ عرَّبها وأدخلها في علوم الإسلام، حتّى حُكي أَنَّ المأمون [ت: ٢١٨هـ] لما هادن النَّصَارَى طلب من ملكهم أن يُرسل إليه كتب اليونان، وكانت عندهم مجموعة في بيتٍ لا يظهر عليه أحد، فجمع خواصّه وشاورهم على ذلك، فأشاروا عليه بحفظها وعدم إرسالها، إلّا واحداً من كُبرائهم قال: يا أمير جهّزها وأرسلها إليهم، فما دخلت هذه العلوم على دولة شرعيّة إلّا أفسدتها وأوقعت بين علمائها الشُّحناء.

ونقل الشَّيْخ الأديب صلاح الدين الصَّفْدي [ت: ٧٦٤هـ] بسنده عن العالم العلّامة أحمد بن تيمية [ت: ٧٢٨هـ] أنّه كان يقول: ما أظنُّ الله يغفل عن المأمون، ولا بدّ أن يُعاقبه بما أدخل على هذه الأُمَّة. أو كلاماً هذا معناه، ونقله بعض المتأخّرين في «شرح إيساغوجي».

وذكر الحافظ السيوطي [ت: ٩١١هـ] في «شرح النقاية» له عن بعض الحنفية: أَنَّ الْعَرَالِيَّ [ت: ٥٠٥هـ] رجع إلى تحريره بعد ثنائه عليه في أوّل «المستصفى»، وذكر أيضاً: أَنَّ ابن رشيد [ت: ٥٢٠هـ] من المالكيّة أفتى بأنَّ المُشْتَغَل به لا تُقبل روايته، والله أعلم^(١).



حاشية السجلّاسي

الاستدلال الَّذِي طُبِعَ في كُلِّ أَحَدٍ حتّى العجائز والأعراب والصُّبيان، ك: الاستدلال بالنُّجوم على أَنَّ لها خالقاً، أو بالسَّماء والأَنْهَار والثمار وغيرها، وهذا لا يحتاج إلى منطقٍ ولا غيره، والعوامُّ والأجلاف كلُّهم مؤمنون بهذا الطَّرِيق.

فقوله: «إِنَّ لِلْمُتَعَلِّمِ منه بكلِّ حرفٍ عشر حسناتٍ» فهذا لا يُعرَف إلّا للقرآن؛ الَّذِي هو كلام الله جلّ جلاله، فإنَّ أراد هذا الجاهل أن يُلجِجَ المنطق به، فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً، والعجبُ من حُكْمِهِ على الله بالباطل، ومقاديرُ الثَّوَاب لا تُعلم إلّا من الشَّارِع.

وقوله: «مَنْ لا يعرف المنطق لا تصحُّ قُراءه» يلزَمُ عليه أَنَّ الصَّحابة والتَّابِعِينَ لا تصحُّ قُراءهم، كالائِثَّة



سعيد قنورة

حاشية السجلماسي

الأربعة الذين قام الذين بهم، وانتصب عليهم شريعة الإسلام، لا تصح فتواهم، ولا يخفى بطلانه. اه كلامه
قاله أحمد، وفيه أبحاث تكلم عليها العلامة اليوسي في «حاشية الكبرى» [انظر: «حواشي اليوسي على شرح
العقيدة الكبرى» (١/ ٢٨٠)].

(أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ)

سعيد قدورة

(أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ)

ذكر في هذه التَّرْجَمَةِ أَقْسَامَ الْعِلْمِ الْحَادِثِ، وَأَنَّهُ: إِمَّا تَصَوُّرٌ وَإِمَّا تَصْدِيقٌ، وَكُلُّهُمَا: إِمَّا ضَرْوَرِيٌّ وَإِمَّا نَظَرِيٌّ، فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ، وَسَيَأْتِي تَمْثِيلُهَا.

وَقَيْدُ «الْعِلْمِ» بِ«الْحَادِثِ»؛ لِيُخْرَجَ «عِلْمُ اللَّهِ»، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: «ضَرْوَرِيٌّ»، وَلَا: «نَظَرِيٌّ»، وَلَا: «إِدْرَاكِيٌّ»؛ لِمَا يَقْتَضِي لَفْظُ «إِدْرَاكٍ» مِنْ تَقَدُّمِ الْجَهْلِ بِالشَّيْءِ، كَمَا لَا يُقَالُ فِيهِ: «كَسْبِيٌّ»؛ أَيْ: يَحْصُلُ عَنْ دَلِيلٍ أَوْ نَظَرٍ، وَكَذَا لَا يُقَالُ فِيهِ: «تَصَوُّرِيٌّ».

قَالَ ابْنُ التَّلْمَسَانِي [ت: ٦٥٨هـ] فِي «شَرْحِ الْمَعَالِمِ»: لَا يَسُوغُ إِطْلَاقُ التَّصَوُّرِ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُوْهَمُ انْطِبَاعَ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي النَّفْسِ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَعْنَى صَحِيحٍ، فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ مَعَ إِيهَامِهِ؛

حَاشِيَةُ السَّجَلْمَاسِي

قَوْلُهُ: (وَقَيْدُ «الْعِلْمِ» بِ«الْحَادِثِ»... إلخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ ذَكَرَ «الْأَنْوَاعَ» أَوَّلًا يُخْرَجُ «الْعِلْمُ الْقَدِيمُ»، فَذَكَرَ «الْحَادِثَ» زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ، لَا لِلِاحْتِرَازِ.

قَوْلُهُ: (فَلَا يُقَالُ فِيهِ: ضَرْوَرِيٌّ، وَلَا نَظَرِيٌّ) قَاعِدَةٌ: ذَاتُهُ تَعَالَى مُخَالَفَةٌ لِدَوَاتِنَا، وَصِفَاتُهُ مُخَالَفَةٌ لِصِفَاتِنَا، وَأَسْمَاؤُهُ عِبَارَةٌ عَنْ ذَاتِهِ أَوْ عَنْ صِفَاتِهِ:

- فَإِنْ وَرَدَ مَا يُوْهَمُ ك: «الْمَكْرُ» وَ«الْمُخَادَعَةُ» نُزِّهَ عَنِ الظَّاهِرِ.
- وَإِنْ وَرَدَ مَا لَا يُوْهَمُ ك: «الْقَدِيرُ» قُبِلَ.
- وَإِنْ لَمْ يَرِدْ مَا لَا يُوْهَمُ ك: «الْمَتَّانُ» وَ«صَانِعُ الْعَالَمِ»، فَقَالَ الْأَشَاعِرَةُ: لَا يُطْلَقُ، وَالْمَعْتَزَلَةُ: يُطْلَقُ، وَالْغَزَالِيُّ: عَلَى أَنَّهُ وَصَفٌ لَا اسْمٌ.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا، فَعَلِمْتَ تَعَالَى وَجُمْلَةَ صِفَاتِهِ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ:

- تَصَوُّرًا؛ لِأَنَّهُ يُوْهَمُ التَّكْلُفُ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّلَ لِلتَّكْلُفِ، وَيُوْهَمُ الْانْطِبَاعَ الْخَاصَّ فِي الْأَجْرَامِ.
- وَلَا تَصْدِيقًا؛ لِأَنَّهُ يُوْهَمُ قَابِلِيَّةَ الْكَذِبِ.
- وَلَا نَظَرِيًّا؛ لِاسْتِنْزَامِهِ سَبْقِيَّةَ الْجَهْلِ، وَكَذَا الْإِدْرَاكُ وَالْاِكْتِسَابُ.
- وَلَا ضَرْوَرِيًّا؛ لِأَنَّ الضَّرْوَرِيَّ لَهُ مَعَانٍ ثَلَاثَةٌ: «مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ» وَهَذَا لَا تُقَالُ بِهِ تَعَالَى، وَ: «مَا قَارَنَهُ افْتِقَارٌ»، وَ: «مَا قَارَنَهُ أَلَمٌ وَوَجَعٌ» وَهَذَانِ مُحَالَانِ، فَاسْتِحَالُ لِلَّذَلِكَ إِطْلَاقُ الضَّرْوَرِيِّ.
- وَلَا بَدِيهِيًّا؛ لِأَنَّهَا الْمَفَاجِئَةُ وَالْمَبَاغِتَةُ.

سميد حمودة

لأنه لم يرد فيه توقيف من الشرع. اهـ^(١)

● وتعرض الناظم لتقسيم العلم دون تعريفه؛ إشارة لقول إمام الحرمين [ت: ٤٧٨هـ] والفزائي [ت: ٥٠٥هـ]: لا يعرف العلم بالحقيقة لعُسرهِ، بل بالقسمة والمثال.

- أمّا القسمة: فهو أن تميزه عما يلتبس به من الاعتقادات، فتقول مثلاً: «الاعتقاد»: إمّا جازم أو غير جازم، و«الجازم»: إمّا مطابق أو غير مطابق، و«المطابق»: إمّا ثابت أو غير ثابت؛ فقد خرج عن القسمة: اعتقاد جازم مطابق ثابت وهو «العلم» بمعنى: «اليقين»، وقد تميز عن «الظن» بالجزم، وعن «الجهل» بالمطابقة، وعن «التقليد المصيب الجازم» بالثابت الذي لا يزول بالتشكيك.

- وأمّا المثال: فكان يقال: العلم إدراك البصيرة المشابه لإدراك الباصرة، أو يقال: هو كاعتقادنا أن الواحد نصف الاثنين، كذا بيّنه غير واحد كالجرجاني [ت: ٨١٦هـ] في «شرح المواقف»^(٢).

حاشية السجلماسي

قوله: (لأنه لم يرد فيه توقيف من الشارع) أسماؤه تعالى أربعة أقسام:

الأول: ما لا إيهام فيه، وورد به التوقيف؛ أي: النص من الشارع ٥: «القدير» و«العالم» و«المريد» ونحوها.
الثاني: ما فيه إيهام، وورد به النص؛ نحو: «الماكر» و«الخادع» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، و«الرحمن الرحيم»، ونحو ذلك.

الثالث: ما لا إيهام فيه، ولا نص فيه، نحو: «صانع العالم» و«المثان» على قوليهما، وفي قول آخر: أنهما مما ورد بهما النص؛ لوروده بفعلهما في قوله تعالى: ﴿سُئِنَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧].

الرابع: ما فيه إيهام، ولم يرد به نص؛ نحو: «الماشي» و«المنحرك» و«الآكل» و«الشارب» و«المتزوج» ونحوها، فهذا القسم أجمعوا على أنه لا يجوز إطلاقه عليه تعالى؛ لإيهامه وعدم ورود النص به، كما أجمعوا على إطلاق القسمين الأولين عليه تعالى لكن مع وجوب صرف الثاني منهما عن ظاهره، ويؤول على معنى صحيح لائق به تعالى، ويفوض معناه إلى الله، والأول مذهب الخلف والثاني مذهب السلف، واختلفوا في القسم الثالث: فمنعه جمهور الأشاعرة، وأجازه بعضهم كالباقلائي ومن تبعه، وإليه ذهب المعتزلة.

(١) انظر: «شرح معالم أصول الدين للفخر الرازي» لابن التلمساني (ص: ٢٧٨).

(٢) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/٦٧).

سعيد قدورة

● وقيل: لا يُحَدُّ الْعِلْمُ؛ لَأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ، واختاره الإمام الرَّازِيُّ [ت: ٦٠٦هـ]، واحتجَّ بما يطول جَلْبِهِ.

حاشية السجلماسي

قوله: (واحتجَّ بما يَطُولُ جَلْبِهِ) وهو وجهان:

أحدهما: علم وجوده ضروريٌّ، فيكون جزءاً، وهو العلم الضَّرُوريُّ.

وأجيب: بأنَّه من حيث الاتِّصاف لا من حيث التَّصوُّر الَّذِي كَلَامُنَا فِيهِ.

وثانيهما: أَنَّ الْعِلْمَ لو عُرِفَ فَيَمَّا بِنَفْسِهِ وهو دورٌ، وَاِمَّا بغيره وهو أيضاً دورٌ؛ لأنَّ الْغَيْرَ يتوقَّفُ على الْعِلْمِ من حيث إِنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِهِ، وقد فُرضَ أَنَّ الْعِلْمَ متوقَّفٌ عليه، وهو دورٌ.

وأجيب: بأنَّ الْغَيْرَ يتوقَّفُ على اتِّصافِ الْعِلْمِ من جهة التَّصوُّر، فلا دور.

والحاصل أَنَّ تَصَوُّرَ الْعِلْمِ يتوقَّفُ على تَصَوُّرِ الْغَيْرِ، وتَصَوُّرِ الْغَيْرِ يتوقَّفُ على وجودِ الْعِلْمِ، لا على تَصَوُّرِهِ، فلا دور.

قوله: (واحتجَّ بما يَطُولُ جَلْبِهِ) وذلك أَنَّهُ احتجَّ بوجهين:

أحدهما: أَنَّ عِلْمَ كُلِّ وَاحِدٍ بوجوده ضروريٌّ، وهذا عِلْمٌ خاصٌّ، والعِلْمُ المطلق جزءٌ منه، والعِلْمُ بالجزء سابقٌ على الْعِلْمِ بالكلِّ، والسَّابِقُ على الضَّرُوريِّ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ ضروريّاً، فالْعِلْمُ المطلق ضروريٌّ.

وأجيب: بأنَّ الْعِلْمَ له حصولٌ اتِّصافِيٌّ وحصولٌ تَصَوُّرِيٌّ، وعِلْمُ كُلِّ وَاحِدٍ بوجوده ضروريٌّ من حيث حصوله اتِّصافاً، لا من حيث تَصَوُّرِهِ، ولا شَكٌّ أَنَّ بَيْنَ الْحَصُولِ التَّصَوُّرِيِّ وَالْحَصُولِ الْإِتِّصَافِيِّ عُمُوماً وَخُصُوصاً مَنْ وَجُو؛ يَجْتَمِعَانِ فِي الْمُؤْمَنِ الْعَالِمِ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، فَالْإِيمَانُ حَاصِلٌ فِيهِ اتِّصَافِيٌّ وَتَصَوُّرِيٌّ، وَيَنْفَرِدُ الْإِتِّصَافِيٌّ بِالْمُؤْمَنِ الْجَاهِلِ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، فَالْإِيمَانُ حَاصِلٌ لَهُ لَا مَتَصَوَّرٌ، وَيَنْفَرِدُ التَّصَوُّرِيُّ فِي الْكَافِرِ الْعَالِمِ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، فَالْإِيمَانُ مَتَصَوَّرٌ لَهُ وَلَيْسَ بِحَاصِلٍ فِيهِ اتِّصَافاً، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْحَصُولِ الْإِتِّصَافِيِّ ضَرُورِيّاً أَنْ يَكُونَ التَّصَوُّرِيُّ ضَرُورِيّاً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَجْزَمُ بِأَنَّ فِيهِ رُوحاً وَهُوَ يَجْهَلُ حَقِيقَتَهَا؟

وثانيهما: أَنَّ غَيْرَ الْعِلْمِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْعِلْمِ، فَلَوْ عُلِمَ الْعِلْمُ بغيره لَزِمَ الدَّوْرُ.

وأجيب: بأنَّ غَيْرَ الْعِلْمِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْعِلْمِ الْحَاصِلِ حَصُولاً اتِّصَافِيّاً لَا تَصَوُّرِيّاً، وَالْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ التَّصَوُّرُ يَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِ الْعِلْمِ، فَلَا دَوْرَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِ الْعِلْمِ هُوَ التَّصَوُّرِيُّ، وَالَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ هُوَ الْإِتِّصَافِيُّ. انظر «المواقف» (٦١/١).



سميد قنورة

● والمختارُ قول القاضي أبي بكر الباقلاني [ت: ٤٠٣هـ] أن العلم: «معرفةُ المَعْلُوم».

فَيُخْرَجُ: «علم الله»؛ إذ لا يسمَّى: معرفة، وقال: «معرفة المَعْلُوم» بدل قول غيره: «معرفة الشيء»؛ ليدخل فيه الموجود والمعدوم ولو كان مستحيلاً، ك: «علمنا باستحالة اجتماع الضدين والتقيضين، والمعدوم ليس بشيء على الأصح وهو معلوم».

حاشية السجلماسي

قوله: (والمختارُ قول القاضي أبي بكر الباقلاني) اعلم أنهم عرّفوا العلم بتعاريف عديدة:

الأوّل لبعض المعتزلة: أنه اعتقاد الشيء على ما هو به. ورُدَّ بأن الاعتقاد يشمل غير الجازم من ظنّ وشكّ ووهم، وليست بعلم، ويشمل التقليد وليس بعلم، وبأن ذكر الشيء يُوجب خروج المستحيل، فإنه ليس بشيء عندهم.

الثاني للقاضي: معرفة المَعْلُوم على ما هو به. ورُدَّ بخروج علم الله؛ إذ لا يقال فيه: معرفة، وبأن ذكر «المَعْلُوم» فيه دور، وبأن قوله: «على ما هو به» تطويل؛ إذ المعرفة لا تكون إلا كذلك، وإلا فهي جهل.

الثالث للشيخ الأشعري: هو الذي يُوجب لمن قام به كونه عالماً. ورُدَّ بأن فيه دوراً، وبأنه تعريف بالحكم.

الرابع له: إدراك المَعْلُوم على ما هو به. ورُدَّ بأن فيه دوراً ومجازاً؛ إذ الإدراك مجازٌ عن العلم، وتطويلاً في قوله: «على ما هو به».

الخامس لابن فورك: صفة تصحّح لمن قامت به إتقان الفعل. ورُدَّ بدخول المصحّحات للفعل، ويخرج علمنا؛ إذ لا إتقان عندنا.

السادس للإمام الرّازي: اعتقادُ جازمٍ مطابقٍ لموجب. ورُدَّ بأنه يخرج عنه التّصورات بأسرها.

السابع للفلاسفة: حصول صورة الشيء في العقل. ورُدَّ بأنه مبنيٌّ على الوجود الذهني، وبأن المَعْلُوم معلومٌ ولا ضرورة له.

الثامن لابن الحاجب - وهو أصحّها -: صفة تُوجب تمييزاً بين المعاني لا يحتمل التّقيض. واعتراض عليه بخمس اعتراضات ضاق المحلُّ عن بسطها.

قوله: (فيخرج علم الله؛ إذ لا يُسمَّى: معرفة... إلخ) ذكره غيره على أنه اعتراض، وظاهره أنه ليس باعتراض، وليس كذلك، بل هو اعتراض.



● قبل^(١): ولا يضرُّ الاشتقاق حتَّى يلزم الدَّور لوجهين:

أحدهما: أنَّ توقُّفَ العِلْمِ على المعلوم من جهة التَّصوُّر، وتوقُّفَ المعلوم على العِلْمِ من جهة الاشتقاق، فانفكَّت الجهة.

حاشية السجلماسي

قوله: (إنَّ توقُّفَ العِلْمِ على المعلوم ... إلخ) لا تُسَلِّم انفكاك الجهة؛ لأنَّ توقُّفَ العِلْمِ على المعلوم من حيث التَّصوُّر، ولا خفاء في ذلك، وتوقُّفَ المعلوم على العِلْمِ من جهة الاشتقاق، وتوقُّفَ الاشتقاق معي، فلا انفكاك أيضاً. وكذا قوله: «الدَّور هنا معي لا سبقي»، والمستحيلُ إنَّما هو الثاني، جعله هذا من المعنيِّ غيرِ مسلِّم؛ لأنَّ معرفةَ المعرِّف - بالكسر - سابقةٌ على معرفةِ المعرِّف - بالفتح -، فلا انفكاك.

قوله: (أحدهما: أنَّ توقُّفَ العِلْمِ على المعلوم من جهة التَّصوُّر ... إلخ) فيه نظر؛ أمَّا الأوَّل فلأنَّ التَّوقُّفَ ليس من جهة الاشتقاق خاصَّة، بل هو أيضاً من جهة التَّصوُّر، كما إذا قيل لك: ما المعلوم؟ فنقول: هو الَّذي انكشف بالعلم، فانظر العلم كيف أخذ في تعريف المعلوم أيضاً.

وأما الثاني فلأنَّ الدَّور المعنيَّ خاصٌّ بالموجود، كالَّذي بين الجوهر والعَرَض، وبين الشَّاخص والظِّل وغيرهما، والسَّبْقِيَّ هو الرَّاجِعُ إلى التَّعاريف، فهو سبقي؛ لأنَّ العلم متأخِّرٌ سابقٌ، والمعلوم سابقٌ متأخِّرٌ، فالإشكال باقٍ.

والجواب المصحح ويجري في جميع المشتقات إذا أخذت في تعاريف مصادرها: أن يُراد بالمشتقِّ ذاته لا بقيد وصفه العنوانيِّ، فيراد هنا بالمعلوم ذاته مجردة عن وصف العلم؛ إذ ذاك هو الَّذي يجب في الصَّحيح، حيث يقال: معرفة المعلوم، فإنَّه لا يُراد بالمعلوم ما سبق علمه على المعرفة، أو ما عُلِمَ، فإنَّه يلزم عليه تحصيل الحاصل وهو باطلٌ، ويلزمُ عليه أنَّ العلم حيثنَّ لا يصدق إلَّا على العلم الكائن بالمعرفة، لا على العلم الَّذي قبلها وهو باطلٌ؛ إذ لا علم قبلها أصلاً، فالمرادُ حيثنَّ به «المعلوم» ذاته لا بقيد وصفه العنوانيِّ، ومثاله إذا قلنا: «كُلُّ نَائِمٍ مُسْتَقِظٌ» فإنَّما أن نريد به «النَّائم» لا بقيد وصفه بالنَّوم، وإلَّا ما صحَّ قولنا في المحمول: إنَّه مستيقظٌ، فكذلك هنا المعلوم، فالمراد به ذاته لا يقيد وصفه بالعلم، وإلَّا ما صحَّ قولنا: معرفة المعلوم، والله أعلم.

قوله: (فانفكَّت الجهة) أورد عليه: أنَّ المعلوم يتوقَّف على العلم أيضاً من جهة التَّصوُّر؛ إذ المعلوم هو الَّذي قام به العلم، أو تعلَّق به العلم.

(١) هذا جواب سؤال مقدَّر، تقديره: إنَّ تعريف العلم بأنَّه «معرفة المعلوم» فيه دور؛ إذ المعلوم مشتقٌّ من العلم، فلا يُعرَف إلَّا بعد معرفته.



سعيد قدورة

والثاني: أن هذا الدور معي لا سبقي، والمستحيل إنما هو الدور السبقي دون المعي، فالسبقي ك: توقّف المسبّب على السبب، والمعلول على العلّة، وهذا هو المحال لدوره، ك: تقدّم معرفة المعرّف - بالفتح - على معرفة المعرّف - بالكسر -؛ لأنّ معرفة المعرّف سبب في معرفة المعرّف. والثاني ك: توقّف وجود الجوهر على وجود العرّض وبالعكس؛ للتلازم الذي بينهما، وهذا لا محال فيه، بل هو واجب، وهو المراد.

حاشية السجلماسي

وأجيب: بأنّ هذا التعريف لا يقال إلّا لمن عرف المعلوم؛ قاله القرّافي والزركشي.

فاعترض: بأنّ الحدّ يجب كونه مستقيماً في نفسه، ولا ينبغي أن تتوقّف صحته على المخاطب به.

فأجيب: بأنّ المراد به المعلوم، ما من شأنه أن يُعلّم، وهذا لا يتوقّف على العلم. فاعترض بالمنع.

والحقّ في الجواب هو أنّ المراد به المعلوم ذاته لا بقيد وصفه العنوانيّ الذي هو العلم، وذلك أنّ قولنا: «معرفة المعلوم» لا نعني به معرفة الشّيء الذي سبق علمه، فيكون العلم هو معرفته ثانياً، بل نعني به معرفة الشّيء الذي عُلِم الآن، فالمراد به المعلوم ذاته، وهي لا تتوقّف على العلم، فاندفع الدور. وبه يُجاب عن الدور الوارد على التعاريف التي في تعريف الحال والإعراب ونحوهما، والله أعلم.

قوله: (ك: توقّف المسبّب على السبب ... إلخ) هذا سهوٌ أو تصحيّف؛ إذ الدور إنّما هو توقّف السبب على المسبّب والعلّة على المعلول، أمّا إذا توقّف المسبّب على سببه والمعلول على علّته، فذلك واجب، ويدلّ على السهو قوله: «مستحيل ... إلخ»، فهذا إنّما يأتي في توقّف العلّة والسبب لا العكس، والله أعلم.

- (١٩) إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمَ وَدَرَكٌ نِسْبَةً بِتَصَدِيقٍ وَبِسْمٍ
(٢٠) وَقَدِمَ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

(١٩ - ٢٠) - وَصَفَ الْعِلْمَ بِ«الْحَادِثِ» إِخْرَاجاً لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ؛ إِذْ لَا يُوصَفُ بِضَرُورَةٍ وَلَا نَظَرٍ.

• وَالْإِدْرَاكَ: «وُضُولُ النَّفْسِ لِلْمَعْنَى بِتَمَامِهِ مِنْ نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا»، وَهُوَ قِسْمَانِ: إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ، وَإِدْرَاكَ نِسْبَةٍ.

١ - فَالْأَوَّلُ يُسَمَّى: تَصَوُّراً، وَهُوَ: «حُضُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الذَّهْنِ» ك: إِدْرَاكُنَا مَعْنَى «الْعَالَمِ» أَوْ «الْحُدُوثِ».

٢ - وَالثَّانِي يُسَمَّى: تَصَدِيقاً، وَفِيهِ خِلَافٌ:

- فَمَذْهَبُ الْإِمَامِ: أَنَّ التَّصَدِيقَ إِدْرَاكَ الْمَاهِيَةِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ.

- وَمَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ: أَنَّهُ مَجْرَدُ إِدْرَاكَ النِّسْبَةِ خَاصَّةً، وَالتَّصَوُّرَاتُ الثَّلَاثَةُ عَنْدهُمْ شَرْطٌ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «التَّصَدِيقُ بَسِيطٌ عَلَى مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ، وَمُرَكَّبٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ»، فَمَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ أَنَّ التَّصَدِيقَ مِنْ قَوْلِكَ: «الْعَالَمُ حَدِثٌ» مَجْرَدُ إِدْرَاكَ نِسْبَةِ «الْحُدُوثِ» إِلَى «الْعَالَمِ»، وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَنَّهُ الْمَجْمُوعُ مِنْ: إِدْرَاكَ وَقْعِ النِّسْبَةِ، وَتَصَوُّرِ: «الْعَالَمِ»، وَ«الْحُدُوثِ»، وَ«النِّسْبَةِ».

• ثُمَّ التَّصَدِيقُ: جَازِمٌ وَغَيْرُ جَازِمٍ:

١ - فَالْأَوَّلُ: إِنْ لَمْ يَقْبَلِ التَّغْيِيرُ فَ«عِلْمٌ»، ك: الْحُكْمُ بِأَنَّ الْجَبَلَ حَجَرٌ، وَالْإِنْسَانُ يَتَحَرَّكُ.

وَإِنْ قَبِلَ فَ«اغْتِقَادٌ»: إِمَّا «صَحِيحٌ» إِنْ طَابَقَ، ك: تَوْحِيدَ الْمُقَلِّدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَإِمَّا «فَاسِدٌ» إِنْ لَمْ يُطَابَقِ، ك: اعْتِقَادَ الْمُعْتَزِلَةِ بِمَنْعِ الرُّؤْيَى، وَالْفَلَّاسِفَةُ قَدِمَ الْعَالَمِ.

٢ - وَغَيْرُ الْجَازِمِ: مَا قَارَنَهُ احْتِمَالٌ: إِمَّا «ظَنٌّ» إِنْ تَرَجَّحَ عَلَى مُقَابِلِهِ. أَوْ «وَهْمٌ» وَهُوَ مُقَابِلُهُ. أَوْ «شَكٌّ» إِنْ تَسَاوَيَا.

• تَنْبِيهِ: قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ [ت: ٤٧٨هـ]: لَا يُعْرَفُ الْعِلْمُ بِالْحَقِيقَةِ؛ لِتَعَذُّرِهِ، بَلْ بِالْقِسْمَةِ وَالْمَثَالِ. وَقَالَ الرَّازِيُّ [ت: ٦٠٦هـ]: هُوَ ضَرْبٌ يُسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ كَاشِفاً لَهُ، وَاخْتِيرَ أَنَّهُ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ، فَيَشْمَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ، وَقِيلَ: وَلَا يَضُرُّ الْاشْتِقَاقُ هُنَا حَتَّى يُلْزَمَ الدَّوْرُ. اهـ

سعيد قدورة

قَوْلُهُ: (إِذْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمَ، وَدَرَكٌ نِسْبَةً بِتَصَدِيقٍ وَبِسْمٍ) الْمُرَادُ بِهِ إِذْرَاكَ الْمُفْرَدِ - هُنَا -

حاشية السجلماسي



سعيد قدورة

هو: حصول صورة المُدْرَك في الذَّهن مجرداً عن الحكم عليه بنفي أو إثبات؛ سواء كان لا نسبة فيه أصلاً ك: «الإنسان»، أو فيه نسبة تقييدية ك: «الحيوان الناطق»، أو إنشائية نحو: «أضربت»، أو نسبة خبرية لم يُحكم بأحد طرفيها كما لو شككت في «زَيْدٌ قائمٌ»، فإن هذه علومٌ خالية من الحكم؛ كذا في «شرح المواقف»^(١).

● ويُقابل هذا «المفرد»: المركَّب المجموع من إدراك الصُّورة مع الحكم عليها، وإليه الإشارة بقوله: «وَدَرْكَ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وَبِسَمٍّ»، فـ«دَرْكَ»: اسم مصدرٍ بمعنى: إدراك، وفي الحديث: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ دَرْكِ الشَّقَاءِ وَسُوءِ الْقَضَاءِ»^(٢).

والمتبادر من عبارة الناظم: أَنَّ التَّصْدِيقَ هو إدراك النسبة المقارنة للحكم، والحكم هو إيقاع النسبة أو انتزاعها، وهو الَّذِي تقتضيه عبارة المتأخرين، لا أَنَّ التَّصْدِيقَ هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء، ولا المجموع المركَّب منه ومن تصوُّرات النسبة وطرفيها كما هو عند الإمام الرَّايزي [ت: ٦٠٦هـ]، وينحو هذا قرَّر الجرجاني [ت: ٨١٦هـ] كلام العَصْد [ت: ٧٥٦هـ]^(٣).

حاشية السجلماسي

قوله: (والحكم هو إيقاع النسبة أو انتزاعها) اختلف في الحكم هل هو فعلٌ أو انفعالٌ؟

واستدلَّ الأوَّل بأمرين: [الأوَّل]: قولهم: «إنَّ الحكم هو الإيقاع والانتزاع، أو الإيجاب والسَّلب»، فهذه العبارة تقتضي أَنَّهُ فعل، الثاني: قولهم: «العلم تابعٌ للوقوع واللَّا وقوع، فإنَّ تبعيَّة العلم تأثُّر، ومتبوعيَّة الحكم تأثير، فهو على هذا فعلٌ من الأفعال؛ لأنَّ الوقوع واللَّا وقوع هو الحكم، فالعلم متأثِّر والحكم مؤثِّر.

وأجيب عن الأوَّل: بأنَّ تلك العبارات لا يوقف عند ظاهرها، ولا يتمُّ الاستدلالُ إلَّا لو لم تعارضها الأدلَّة الآتية، أمَّا حيث عارضتها فلا؛ لأنَّ المعاني لا تُؤخذ من الالفاظ، بل الواجب أن يشخص المعنى في الذَّهن أولاً، ثمَّ يُشار إليه بالالفاظ، ولذا يقول الغزالي في كتاب «المستصفى» (١/٣٦): من طلب المعاني من الالفاظ، يكون كَمَن استدير المغرب وهو يطلبُهُ.

وعن الثاني: بأنَّا لا نُسلم أنَّ الوقوع أو اللَّا وقوع هو الحكم، بل هو ما في الخارج؛ أي: العلم تابعٌ

(١) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٣٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/٨٧).

سعيد هذيرة

وهذا الاختلاف إنما هو في مجرد الاصطلاح؛ نَبّه عليه ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي»، وكذا تسمية الحكم تصديقاً هو أيضاً محض اصطلاح من أهل المنطق؛ لأنّ التّصديق مصدر: «صَدَّقَهُ» إذا نسب للصدق أو سَمَّاه صادقاً.

قال ابن هارون: فإن قلت: لِمَ سميت القضية: «تصديقاً» مع احتمالها للصدق والكذب؟ قلت: تسميتها به تسمية لها بأشرف احتماليها: الصدق والكذب، أو لأنّ الغالب الصدق، فحملت القضية عليه. اهـ

حاشية السجلماسي

لما في الخارج، سلّمناه لكن مقولة الفعل والانفعال قد تتحدان في الخارج، وتختلفان اعتباراً، فالحكم باعتبار تبعيّة العلم له مقولة فعل، وباعتبار تبعيّته لما في الخارج مقولة انفعال، ونحن نتكلّم فيه بحسب الاعتبار الثّاني.

واستدلّ الثّاني بأمرين: الأوّل أنّ الشّاك بالنّسبة عالم بها، وإلّا ما شكّ فيها، فإذا زال شكّه حصل له علم آخر بها مغاير للأوّل؛ لأنّ هذا يحتمل الصدق والكذب، والأوّل لا يحتملها، وتنافي اللّوازم يقضي بتنافي الملزومات، وليس إلّا الحكم، فلو كان الحكم فعلاً من الأفعال لم يحصل له علم آخر بها، كيف وهو حاصل بمراجعة الوجدان. والثّاني: أنّه لو كان فعلاً اختياريّاً لكان للشّخص أن يقبله أوّلاً، وذلك لا يتأتّى في الحكم، فدلّ على أنّه علم؛ لأنّ العلم هو الذي لا يمكن دفعه.



(٢٠) وَقَدِّمِ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

● قوله: (وَقَدِّمِ الْأَوَّلَ . . . البيت) هذا من الترتيب العقلي؛ يعني: أنه يجب تقديم التصور على التصديق وضعاً، كما أنه مُقَدَّمٌ عليه طبعاً؛ لأنَّ كلَّ تصديق لا بدَّ معه من تصور؛ إذ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره.

فإن قلت: ما ذكرت من منع تقديم التصديق على التصور قد نقله ابنُ الحَاجِبِ [ت: ٦٤٦هـ] في تأليفه الفرعي، والشيخ ابن أبي زيد [ت: ٣٨٦هـ]، وغيرهما.

قلت: أجابوا عن ذلك بأجوبة؛ منها: أنَّ المطلوب إنما هو مطلق الشعور، لا تحصيل كلِّ الماهية، وذلك يحصل بالحكم، ومنها: أنَّ المطلوب إنما هو التصور الذهني، وقد حصل، وبالله التوفيق.

سعيد قدورة

وقوله: (وَقَدِّمِ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ) المراد به «التَّقدُّمُ عند الوضع»: هو باعتبار الذِّكر والكتابة والتَّعلُّم والتَّعليم؛ قاله الشيخ السنوسي [ت: ٨٩٥هـ] في «شرح منطق ابن عرفة»^(١).

● والمراد به «التَّقدُّم»: الطَّبْعِي، وهو أن يكون المتقدم يحتاج إليه المتأخِّر، والتَّصور كذلك بالنسبة إلى التصديق؛ لأنَّ كلَّ تصديق لا بدَّ فيه من ثلاث تصورات: تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وتصور الحكم؛ إذ لا يصحُّ الحكم منَّ جهل أحد هذه التَّصورات الثلاثة؛ وهل هذه الثلاثة أجزاء للتصديق وهو مذهب الإمام، أو شروط له وهو مذهب الأقدمين، ويحتاج على مذهب الإمام إلى جزء رابع يُضمُّ إلى الثلاثة وهو: إيقاع الحكم المتصور، وحينئذٍ توجد حقيقة التصديق، وهذا الأمر الرابع هو التصديق عند الأقدمين، والتَّصورات الثلاثة شروط له خارجة عن ماهيته، فظهر بهذا أن احتياج التصديق للتَّصورات الثلاثة متفق عليه بين الإمام والأقدمين، لكن هل يحتاج إليها احتياج الكلِّ إلى أجزائه؟ أم احتياج المشروط إلى شروطه؟ اختلفا فيه على ما عرفت؛ قاله السنوسي [ت: ٨٩٥هـ]^(٢).

لكن ليس معنى «تصور المحكوم عليه»: أنه لا بدَّ أن يكون بكنه الحقيقة حتَّى لو لم يتصور حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (١٥).

(٢) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (١٥).

• (٢١) وَالنَّظَرِيُّ مَا اخْتِاجَ لِلتَّأْمُلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي

(٢١) - يعني: أنَّ العلم الحادث قسمان: ضَرُورِيٌّ، ونظَرِيٌّ.

١ - فالضَّرُورِيُّ: ما يُدرك بديهَةً بلا تأمُّلٍ؛ كالعلم بأنَّ الْوَاحِدَ يَصِفُ الْإِثْنَيْنِ، وَالنَّارَ مُحْرِقَةً.

٢ - والنَّظَرِيُّ: ما يحصل بالنَّظَر والاستدلال؛ كالعلم بأنَّ الْوَاحِدَ عَشْرُ عَشْرِ الْجِنَّةِ، وَبِأَنَّ الْعَالَمَ حَدِثٌ.

• تنبيه: في العلوم مذاهبٌ: ثالثها: أنَّ بعضها ضروريٌّ وبعضها كسبيٌّ، وقَصَل في «المطالع» بين التَّصَوُّر فجعله ضروريًّا، وبين التَّصْدِيق فجَوَّز فيه الأمرين.

والتَّظَنُّر: «ترتيب أمورٍ معلومةٍ على وجهٍ يؤدِّي إلى استعلام ما ليس بمعلوم».

• «والياء» في قوله: «وَالنَّظَرِيُّ» للنسبة، وسُكِّنَت للضرورة.

سعيد قدورة

حقيقة الشَّيْء لمنع الحكم عليه، بل المراد أن يتصوَّره بوجهٍ مَّا: إمَّا بكونه حقيقته، أو بأمرٍ صادقٍ عليه، فإنَّا نحكم على أشياء لا نعرف حقائقها، كالحُكْم على واجب الوجود بالقدرة والعلم والحياة، وكالحُكْم على الملائكة بأنهم معصومون وأنهم عبادٌ مُكْرَمُونَ، لا يَعصُونَ الله ما أمرهم ويفعلون ما يُؤْمَرُونَ، وأنَّ الشَّيْطَانَ يَرَانَا هو وقبيلُه من حيث لا نراه، وكالحُكْم على شجح نراه من بعيدٍ بأنَّه شاغلٌ لحَيِّزِهِ، فلو كان الحكم مستدعيًّا تصوُّر المحكوم عليه بكونه الحقيقة، لم يصحَّ ممَّا أمثال هذه الأحكام؛ كذا قرَّره غيرُ واحدٍ من الحُذَّاق، وبهذا يُجَابُ عن ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] وغيره ممَّن قدَّم الحكم على التَّصَوُّر.

قوله: (وَالنَّظَرِيُّ مَا اخْتِاجَ لِلتَّأْمُلِ، وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي) لَمَّا قَسَمَ الْعِلْمَ الْحَادِثَ إِلَى: تصوُّرٍ وإلى تصديقٍ؛ قَسَمَهُ الْآنَ إِلَى: ضروريٍّ وإلى نظريٍّ، فالتَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ فِي الْعِلْمِ هُوَ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقِهِ، وتقسيمه هنا هو بحسب طريقه المُوصِل إليه، وباعتبارهما معاً تكون أقسام العلم أربعة: علمٌ تصوُّريٌّ ضروريٌّ، وعلمٌ تصوُّريٌّ نظريٌّ، وعلمٌ تصديقيٌّ ضروريٌّ، وعلمٌ تصديقيٌّ نظريٌّ.

حاشية السجلماسي

قوله: (فالتَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ فِي الْعِلْمِ هُوَ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقِهِ ... إلخ) اعلم أنَّ طريق العلم الموصلة إليه هو المدرك، وذلك المدرك هو متعلِّق العلم، فإن كان في ذلك المدرك حكمٌ فهو التَّصْدِيق، وإن لم يكن فيه حكمٌ فهو التَّصَوُّر، والطَّرِيقُ الموصلة إليه إمَّا ضروريَّةٌ أو نظريَّةٌ، وذلك كما إذا أردتَ شيئاً، فإنَّما أن تفهمه بلا تدبُّر ولا تخمين، فهذا يسمَّى: «ضروريًّا»، وإمَّا أن لا تفهمه إلَّا بعد تدبُّرٍ وتخمينٍ، فهذا يسمَّى: «نظريًّا»، وهذا معنى قوله: «قَسَمَ الْعِلْمَ الْحَادِثَ إِلَى تصوُّرٍ وتصديقٍ، ثُمَّ قَسَمَهُ إِلَى ضروريٍّ ونظريٍّ».



سعيد قدورة

فالأول ك: إدراك حقيقة «الوجود» و«الشيء».

والثاني ك: إدراك حقيقة «الإنسان».

والثالث وهو التصديق الضروري ك: «كَوْنِ الْوَاحِدِ يَضَعُ الْإِثْنَيْنِ»، و: «أَنَّ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ»، وك: «الْحُكْمُ بِأَنَّكَ مَوْجُودٌ».

والرابع وهو التصديق النظري ك: «حُكْمُكَ بِأَنَّكَ مَبْعُوثٌ»، وكقولنا: «الْعَالَمُ حَادِثٌ»؛ فإنه يتوقف على ثبوت التغير له.

● تنبيه: درج الناظم في تقسيم العلوم الحادثة إلى: ضروري وإلى نظري على مذهب المحققين، وهو الأصح، وفيها مذاهب أخرى ضعيفة:

١ - أحدها: أنها كلها ضرورية يمتنع توقفها على نظير العبد؛ لعدم حصول شيء منها بقدرتنا؛ إذ لا تأثير لها عندنا، بل يخلق الله العلم فينا عقب النظر.

٢ - ثانيها: أن جميعها نظري؛ إذ الضروري يمتنع خلوه النفس منه، وما من علم إلا والنفس خالية منه في مبدأ الفطرة، ثم يحصل لها علوم بالتدرج بحسب ما يتفق من الشروط؛ ك: الإحساس والتجربة والتواتر، فيكون الجميع نظرياً.

٣ - ثالثها: قول القطب الرازي [ت: ٧٦٦هـ] في «المطالع»^(١): «إِنَّ التَّصَوُّرَ ضَرُورِيٌّ، وَإِنَّ التَّصَدِيقَ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ التَّصَوُّرِيَّ: إِمَّا مَشْعُورٌ بِهِ مُطْلَقاً مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، حَاشِيَةِ السَّجَلِ مَسِيٍّ»

قوله: (لعدم حصول شيء منها ... إلخ) جوابه: إن أراد ولو كسبياً فباطل؛ إذ هذا مذهب جبري، وإن أراد اختراعاً فمسلّم ولا يفيد؛ إذ الكسب الذي يتوقف عليه النظري يوجب كونه نظرياً ويدفع كونه ضرورياً؛ إذ الضروري هو الذي لا يتوقف على شيء أصلاً، والنظري بخلافه، فإذا وجدنا علماً توقف على طريق، وتلك الطريق من كسبنا، قطعنا بكونه نظرياً لا ضرورياً. اه ففي قوله: «إِذِ الضَّرُورِيُّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ» نظراً؛ إذ الضروري قد يتوقف على حدس وتجربة؛ اللهم إلا أن يفسر «شيء» ب: «نظر» مع ما فيه من التفسير بأعم المنوع التفسير به بأصل.

قوله: (إِذِ الضَّرُورِيُّ يَمْتَنَعُ خُلُوهُ النَّفْسِ مِنْهُ ... إلخ) هذا غلط؛ إذ الضروري لا تسلم أنه كذلك، بل الضروري هو الذي لا يتوقف على دليل وإن كانت النفس خالية منه في مبدأ الفطرة.

قوله: (إِمَّا مَشْعُورٌ بِهِ مُطْلَقاً) وجوابه: أن القسمة فيه ليست بحاصرة؛ إذ بقي قسم ثالث، وهو المشعور

- (٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلِ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلَ
 (٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تَوْصِلاً بِحُجَّةٍ يُغْرِفُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ

(٢٢ - ٢٣) - اعلم - رحمك الله - أن:

- المُوَصِّلَ إِلَى التَّصَوُّرَاتِ يُدْعَى بِ«الْقَوْلِ الشَّارِحِ»، ك: الْحَدِّ وَالرَّسْمِ وَالْمَثَالِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي فِصْلِ الْمَعْرِفَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

- وَالْمُوَصِّلَ إِلَى التَّصْدِيقَاتِ يُسَمَّى: «حُجَّةً»، ك: الْقِيَاسِ وَالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثِيلِ، وَسَيَأْتِي أَيْضاً فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

● و«مَا» فِي الْبَيْتَيْنِ: مَوْصُولَةٌ، عَائِدُهَا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ، وَ«بِهِ» فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ يَتَعَلَّقُ بِ«وَصِلَ»، وَفِي الثَّانِي بِ«تَوْصِلاً»، وَهُوَ بَضْمُ النَّاءِ وَالْوَاوِ وَكسْرُ الصَّادِ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ.



سعيد قدورة

فَلَا يُطْلَبُ حَصُولُهُ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ مُحَالٌ، أَوْ لَا يَكُونُ مَشْعُوراً بِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ تَوَجُّهُ النَّفْسِ لَطَلْبِهِ؛ إِذْ لَا تَتَوَجَّهُ النَّفْسُ لِمَفْعُولٍ عَنْهُ، وَأَجُوبَةُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ تُنْظَرُ فِي الْمَطْوُولَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ . . . إلخ البَيتَينِ) لَمَّا كَانَ غَرَضُ الْمُنْطَقِيِّ اسْتِحْصَالَ الْمَجْهُولَاتِ مِنْ تَصَوُّرٍ أَوْ تَصْدِيقٍ، انْخَصَرَ نَظَرُهُ فِيمَا يُوَصِّلُ إِلَيْهِمَا.

- فَسَمَّوْا الْمُوَصِّلَ إِلَى التَّصَوُّرِ: «قَوْلًا شَارِحًا»؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ مَرْكَبٌ يَشْرَحُ مَا هِيَ الْأَشْيَاءُ وَيُوضِّحُهَا.

- وَسَمَّوْا الْمُوَصِّلَ إِلَى التَّصْدِيقِ: «حُجَّةً»؛ لِأَنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ مُسْتَدَلًّا عَلَى مَطْلُوبِهِ غَلَبَ خَصَمَهُ؛ مَنْ: «حَجَّ يَحُجُّ» إِذَا غَلَبَ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمُوَصِّلِ إِلَى كُلِّ مِنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ.



حاشية السجلماسي

بِهِ مِنْ وَجُوْدٍ دُونَ رَجَوٍ أَيْ: مَشْعُورٌ بِهِ إِجْمَالًا مَجْهُولٌ تَفْصِيلاً، وَلَيْسَ مَغْفُولًا عَنْهُ مُطْلَقًا حَتَّى يَمْتَنِعَ تَوَجُّهُ النَّفْسِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ مَعْلُومًا لَهُ مِنْ كُلِّ وَجُوْدٍ حَتَّى يُلْزَمَ مِنْ تَوَجُّهٍهَا إِلَيْهِ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ.

قَوْلُهُ: (وَأَجُوبَةُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ تُنْظَرُ فِي الْمَطْوُولَاتِ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِ«النَّظَرِ»: مَا يَخْتَرَعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ حَتَّى يُقَالَ: «لَا نَظَرِي» حَيْثُ لَا اخْتِرَاعَ، بَلِ الْمُرَادُ مَا يُكْتَسَبُ بِهَا، وَلَا نِزَاعَ فِي ثُبُوتِ الْكَسْبِ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ وَنَفْيِهِ فِي بَعْضِهَا، فَإِذَا تَوَجَّهَتِ النَّفْسُ إِلَى مَعْلُومٍ وَأَرَادَتْ اسْتِحْصَالَ



سعيد قدورة

حاشية السجلماسي

فتعاضى عليها، واحتاجت إلى موصلٍ يوصلها إليه، فتحيّلت بأن تحرّكت من المطالب إلى المبادئ، ومن المبادئ إلى المطالب، فهذا كسبٌ لها ثابتٌ في حصول هذا العلم، فيقال: «نظريٌّ» وإن لم نحتج إلى موصل، بل بنفس ما توجّهت إليه حصل لها فجأة، فهذا علمٌ ليس لها فيه كسبٌ فيقال فيه: «ضروريٌّ»، فإن سلّم صاحب هذا القول هذه التفرقة انتهضت الحجة عليه، وألاً فهو جبريٌّ.

وأما الثاني فجوابه أن يقال: ليس المراد بـ«الضروري» ما لا يغيب عن النفس، بحيث لا تخلو عنه أصلاً في وقتٍ من الأوقات حتّى يقال: «لا ضروري» حيث وجد الخلو، بل المراد به ما لا يحصل بكسب النفس، ولا شك أن من المعلوم ما لا يحصل بكسب النفس، ك: «الواجدُ يضافُ الإثنين» ونحوه، فإن سلّم صاحب هذا القول هذا انتهضت الحجة عليه، وإن قال: أنا أصطّح على أن الضروريّ ما لا تخلو منه النفس رأساً، وينفي بذلك وجود علمٍ ضروريّ، فيقال له: خالفَ غيرك في الاصطلاح بلا فائدة.

وأما الثالث فجوابه أن قوله: «المطلوب التصوريّ... إلخ ما ذكره» فيه نظر؛ إذ القسمة فيه ليست بحاصرة؛ لأنّه بقي قسمٌ ثالثٌ، وهو المشعور به من وجوهٍ دون وجوه... إلخ، وتقدّم الكلام عليه.

(أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ)

سميد قدورة

[[أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ]]

قوله: (أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ) لَمَّا كَانَتْ الْمَعَانِي الَّتِي يُطْلَبُ حَصُولُهَا مِنْ تَصَوُّرٍ أَوْ تَصْدِيقٍ مُتَوَقَّعَةً عَلَى دَالٍّ يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ لَفْظٍ أَوْ غَيْرِهِ، اِحْتِجَّ إِلَى تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الدَّلَالَةِ وَأَقْسَامِهَا، وَمَا يُعْتَبَرُ مِنْهَا فِي فَنِّ الْمَنْطِقِ وَمَا لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَ إِن كَانَ لَفْظًا فَالدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ، وَإِلَّا فَغَيْرُ لَفْظِيَّةٍ؛ ك: الْخَطِّ، وَالْإِشَارَةِ، وَالنَّضْبِ.

وَكُلٌّ مِنَ اللَّفْظِيَّةِ وَغَيْرِهَا يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَضْعِيَّةٌ وَعَقْلِيَّةٌ وَطَبِيعِيَّةٌ، فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةُ أَقْسَامٍ.

- فَمِثَالُ دَلَالَةِ غَيْرِ اللَّفْظِ وَضَعًا - وَيُقَالُ لَهَا: دَلَالَةُ فَعْلِيَّةٌ -؛ ك: «دَلَالَةُ الْخَطِّ وَالْإِشَارَةِ» عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْإِصْطِلَاحُ أَنْ تَدَلَّ عَلَيْهِ، وَك: «دَلَالَةُ الزَّوَالِ، وَقَامَةِ الظَّلِّ، وَالْغُرُوبِ، وَالشَّفَقِ، وَالْفَجْرِ» عَلَى أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ.

- وَمِثَالُ غَيْرِ اللَّفْظِ طَبْعًا - وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عَادَةً -؛ ك: «دَلَالَةُ الْحُمْرَةِ» عَلَى الْحَبَلِ، وَ«الضَّفْرَةِ» عَلَى الْوَجَلِ، وَ«الْمَطَرِ» عَلَى النَّبَاتِ.

حَاشِيَةُ السَّجْلِمَاسِيِّ

قوله: (اِحْتِجَّ إِلَى تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الدَّلَالَةِ ... إلخ) يُقَالُ: لِمَ اِحْتِجَّ إِلَى مَعْرِفَةِ الدَّلَالَةِ مَعَ أَنَّ الْمُتَوَقَّفَ عَلَيْهِ فِي إِدْرَاكِ الْمَعْنَى هُوَ الدَّلَالُ لَا الدَّلَالَةُ؟ لَكِنْ يُجَابُ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الدَّلَالُ بِنَفْسِهِ مُتَوَقَّعًا عَلَى الدَّلَالَةِ لِاسْتِفَاقِهِ مِنْهَا، اِحْتِجَّ إِلَى مَعْرِفَتِهَا؛ لِيَعْلَمَ أَنَّ الدَّلَالَ هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمَدْلُولِ مَوْجُودًا أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَ تَصَوُّرِيًّا أَوْ تَصْدِيقِيًّا.

قوله: (وغيرها ينقسم ... إلخ) وجه انحصار انقسامها في الثلاثة أن نقول: الدَّلَالَةُ إمَّا اخْتِيَارِيَّةٌ أَمْ لَا، الثَّانِي إمَّا أَنْ لَغَيْرِهَا أَمْ لَا، الثَّلَاثُ عَقْلِيَّةٌ وَالثَّانِي طَبِيعِيٌّ، وَالْأَوَّلُ وَضْعِيٌّ، وَهِيَ تَعْيِينُ أَمْرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَمْرِ، وَمَعْنَى الْاِخْتِيَارِ أَنَّ لِلْوَاضِعِ أَنْ يَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ لِهَذَا الْمَعْنَى أَوْ لغيره.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْأَوْضَاعَ تَوْقِيفِيَّةٌ أَوْ إِصْطِلَاحِيَّةٌ، وَلَمْ نَشْطُرِ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا إِصْطِلَاحِيَّةٌ مَعَ اشْتِرَاطِ الْمُنَاسَبَةِ، فَقَدْ يُمْنَعُ الْاِخْتِيَارُ مَعَ عَدَمِ الْمُنَاسَبَةِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَوْجَدَ لَفْظٌ مُنَاسِبٌ لِمَعْنِيَيْنِ فَصَاعِدًا؛ لِانْحِصَارِ الْأَلْفَاظِ دُونَ الْمَعْنَى عِنْدَ الْإِمَامِ، وَحِينَئِذٍ لِكُلِّ أَنْ يَضَعَ، فَهُوَ مُخْتَارٌ فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ نَقُولُ: مَعْنَى الْاِخْتِيَارِيَّةِ فِيهِ أَنَّ لَهُ أَنْ يَضَعَ وَأَنْ لَا يَضَعَ شَيْئًا.



سعيد قدورة

- ومثالها عقلاً ك: «دلالة تغَيُّرِ الحوادث» على حَدُوثِها.
- ومثالُ دلالة اللَّفْظِ وضعاً: «دلالة الأسد» على الحَيَّوانِ المفترس.
- ومثالها عقلاً: «دلالة اللَّفْظِ» على لافِظٍ به.
- ومثالُ دلالتها طَبْعاً - وإن شئتَ قلت: عادةً -؛ ك: «دلالة الأنيب» على الرَّجْعِ، و«الصُّرَاخ» على مصيبيَّةٍ نزلت بالصَّارِخِ.

● والمعتبرُ من هذه الأقسام السَّتَّة في علم المنطق قسمٌ واحدٌ، وهو: دلالة اللَّفْظِ الوضعية، ولذلك ترجم له النَّاطِم؛ إِلَّا أَنَّهُ تركَ وَضْفاً لا بدَّ منه، وهو كون الدَّلالة «لفظيَّة»، فيقول مثلاً: «أنواع الدَّلالة اللَّفْظيَّة الوضعية»، ولعلَّه اكتفى عنه في التَّرجمة بذكره في أوَّل البيت الآتي حيث قال: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ»، كما أَنَّهُ حذف في هذا البيت لفظ «الوضعية»؛ اكتفاءً بذكره في التَّرجمة، فحذف في كلٍّ من التَّرجمة والبيت ما أثبت نظيرُهُ في الآخر.

وانظر هل يكون هذا من النَّوع المسمَّى بـ«الاحتباك» من أنواع البَدِيع؟ وهو من زيادات حاشية السجلماسي

قوله: (ومثالها عقلاً: «دلالة اللَّفْظِ» على لافِظٍ به) إِنَّمَا كانت دلالته عليه عقليَّة؛ لأنَّ العقل إذا سمع مثلاً لفظاً فهِم بالضرورة أَنَّ هناك مَن لفظ به؛ لأنَّه معلومٌ عنده أَنَّ اللَّفْظَ عَرَضٌ، ولا شيء من العَرَضِ يقوم بنفسه، وإِنَّمَا كان عَرَضاً لحصوله من تقطعات الأصوات، والأصوات بأنفسها أعراضٌ، وتقطعاتها كَيْفِيَّاتٌ، واللَّفْظُ يحصل لتقطع الصَّوْتِ، فهو داخلٌ في الكَيْفِيَّاتِ المحسوسات الَّتِي هي أحد أجناس الأعراض كما عُلِمَ من محلِّه.

فإن قيل: ربَّما يوهم هذا التَّركيب في التَّضَمُّنِ لا اللَّفْظِ الواحد.

قلنا: ذلك ممنوعٌ؛ بأنَّه إِنَّمَا تَضَمَّنْها بحسَبِ التَّابِعِ بحيث لا يوجد شيءٌ إِلَّا والذي قبله قد ذهب، وهذه الدَّلالة تعمُّ جميع الألفاظ؛ أي: مُستعملها ومهملها، بخلاف الوضعية، فإنَّها تختصُّ بالمستعمل، والطَّبِيعِيَّة أيضاً لا تعمُّ إِلَّا الألفاظ، بل وقد تكون العقليَّة فيما ليس بلفِظٍ كالأصوات.

فائدة: اعلم أنَّ غرض المنطقيِّ المعاني، وإِنَّمَا يذكر الألفاظ لاضطراره إليها؛ لأنَّها آلاتٌ لاستعمال المعاني، وحيث كان الأمر كذلك لا يختصُّ نظره بلفِظٍ دون أخرى، بل هو تابعٌ للمعاني بأيِّ عبارة عبَّرَ عنها.

قوله: (وانظر هل يكون هذا من النَّوع المسمَّى بـ«الاحتباك» الظَّاهر في المثالين: أَنَّهُ لا يدخل فيه؛ لأنَّه حَذَفَ من كلٍّ ما أثبت ملزومه من الثَّاني، مثل ما في الآية؛ إِلَّا أَنَّ هناك ما يدلُّ على المحذوف وهو فعل الاحتباك، مع أَنَّ ما في الآية والتَّرجمة يحتمل أن يكون مراداً به شيءٌ واحدٌ، ويكون التَّغْيِيرُ في العبارة لا غير.

سعيد هذيرة

الحافظ السُّيُوطِيّ [ت: ٩١١هـ]، وذكر: أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ خَطَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣]؛ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الزَمْهَرِيرِ»: الْبَرْدُ؛ أَيْ: لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا قَمَرًا وَلَا حَرًّا وَلَا زَمْهَرِيرًا، ثُمَّ ذَكَرَ: أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي «شرح بديعية» ابن جابر [ت: ٧٨٠هـ]؛ وَقَالَ: وَمِنْ لُطْفِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] أَيْ: صَالِحًا بَسِيءًا وَآخَرَ سَيِّئًا بِصَالِحٍ، وَمَأْخُذُهُ مِنْ «الْحَبْكِ»؛ الَّذِي هُوَ: الشَّدُّ وَالْإِحْكَامُ. اهـ مختصر^(١)

- فخرج بقيد «اللفظ»: دلالة غير اللفظ، وهي ثلاثة أقسام: وضعيَّة، وعقليَّة، وطبيعيَّة.
- وخرج بقيد «الوضعيَّة»: قِسْمَانِ مِنْ أَقْسَامِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، وَهُمَا: الْعَقْلِيَّةُ وَالطَّبِيعِيَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ أَمْثَلُهُمَا، وَيَبْقَى قِسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَعْتَبَرُ هُنَا، وَهُوَ: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ الْوَضَعِيَّةُ» كَمَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرُوهُ وَحْدَهُ لِانْضِبَاطِهِ، وَعَمُومِ نَفْعِهِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَالنَّقْلِيَّاتِ وَغَيْرِهِمَا، وَالتَّعْلُّمُ وَالتَّعْلِيمُ؛ قَالَ السُّنُوسِيُّ [ت: ٨٩٥هـ] فِي «شرح مختصره»^(٢)
حاشية السجلماسي

فإن قلت: كيف يحتمل بينهما التساوي مع أنَّ بينهما العموم من وجوه؛ بدليل اجتماعهما وانفراد كلٍّ واحدٍ عن الآخر؟

قلت: لا يكون كذلك إِلَّا حَيْثُ تُعْتَبَرُ «الوضعيَّة» مِنْ حَيْثُ هِيَ قِطْعًا، وَ«اللفظيَّة» كَذَلِكَ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْفَرْقِ؛ لِأَنَّ الْمِصْطَلَحَ عَلَيْهِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ: «اللفظيَّة الوضعيَّة»، وَأَيْضًا لَوْ أَرَادَ دُخُولُ الدَّلَالَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، خَرَجَ عَنِ الْإِخْتِصَارِ الْمُنَاسِبِ لِهَذَا الْكِتَابِ.

والحاصل: أنَّ فِهْمَ الْإِحْتِبَاكِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ بَعِيدٌ؛ إِذِ الْمَحْذُوفُ مِنَ الْإِحْتِبَاكِ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قِطْعًا، بِخِلَافِهِ هُنَا؛ إِذْ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ بِعَدَمِ الْحَذْفِ هُنَا أَصْلًا كَمَا سَبَقَ، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ؛ تَأَمَّلْ.

قوله: (وإنما اعتبروه وحده لانضباطه، وعموم نفعه) ولا كذلك العقلية والعادية، فإنَّ العقول تختلف والمادات تختلف، والوضع لا يختلف.

وقوله: «وعموم نفعه» هذا انضباطه.

والمراد بـ«العقليَّات»: العقليَّات العرفيَّة؛ مِثْلُ: «الوَاجِدُ يَضْفُ الْإِثْنَيْنِ»،

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسُّيُوطِيّ (ص: ٢٠٣).

(٢) انظر: حاشية الباجوري على شرح مختصر السنوسي في المنطق (ص: ٢٧).



سميد هدورة

● والدلالة مُثَلَّة الدَّال؛ ذكره الأزهري [ت: ٩٠٥هـ] في أوائل «تصريحه»^(١).

وهي: «فَهُمْ أَمْرٌ مِنْ أَمْرٍ»، وقيل: «هي كون أمرٍ بحيث يصحُّ أن يُفهم منه أمرٌ؛ سواءً فُهِمَ ذلك الأمر أم لا».

حاشية السجلماسي

والمراد به «النَّقْلَات»: ما نُقِلَ تواتراً أو أحاداً أو استفاضةً.

والمراد بـ«غيرها»: ما عدّا ذلك من المحسوسات والمجربات والحدسيّات؛ خطابٌ أو شعيرٌ، أو سفسطةٌ، أو غير ذلك.

قوله: (وهي: فَهُمْ أَمْرٌ مِنْ أَمْرٍ) تعريفها بالفهم للقدماء.

وأورد عليه: أنَّ الفهم غير الدلالة؛ لأنها وصفٌ للفظ، وهو وصفٌ للشخص، وهي متقدّمةٌ لمقارنتها الوضع، وهو متأخّرٌ لتوقّفه على وجود الفاهم، وهي علّةٌ فيه وهو معلولٌ لها؛ لأنّه يقال: فهم المعنى من اللفظ؛ لأنّه يدلُّ عليها، فيجعل الدلالة علّةً، والعلّةُ غيرُ المعلول، فلهذا اختاروا الحيثيّة لثبوتها للفظ ومقارنتها للوضع، وعدم كونها معلولةً للدلالة.

وقوله: «أنَّ الحيثيّة لا تدلُّ على الحصول» لا يضرُّ إلّا لو كان التعريف يطلب فيه الحصول دائماً، وليس كذلك؛ فإنّ منه ما يطلب فيه عدم الحصول كما هنا، وحيثُ فلا تصلح له الحيثيّة.

قوله: (وقيل: هي كون أمرٍ بحيث يصحُّ أن يُفهم منه أمرٌ ... إلخ) اعترض هذا التفسير بأمور:

الأوّل: أنَّ الفهم وصفٌ للشخص، وقد جعله هو وصفاً للفظ، وذلك تفسيرٌ لو صف أمرٌ بما هو وصفٌ لغيره.

الثاني: الدّالُّ يُوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده، فكيف يصحُّ تفسيره؟

الثالث: أنَّ الدلالة علّةٌ في الفهم، والعلّةُ خلافُ المعلول، فلا تفسّر به.

وأجيب عن الأوّل بأنّ المعترض وقع له غلطٌ ناشئٌ من تفصيل المركّب، وهو اعتبار الفهم وحده دون متعلّقه، قال الشيخ زكريا في «شرح إيساغوجي» [(ص: ٨٢)]: ولما كانت الدلالة نسبةً بين اللفظ والمعنى، بل بينهما وبين السّامع، اعتبرت إضافتها تارةً إلى اللفظ، وتارةً إلى المعنى فتفسّر بإفهامه، وتارةً إلى السّامع فتفسّر بفهمه المعنى لانتقال ذهنه إليها. اهـ قال في «شرح المختصر»: فإنّ الفهم الذي فسّرت به الدلالة فهمٌ مقيّدٌ بالمجرور بـ«من» الذي هو الأمر الدّالُّ؛ أي: الدلالة هي فهم أمرٍ من أمرٍ، ولا شك أنَّ الذي فهم منه

- (٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ الْمُطَابَقَةِ
(٢٥) وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَمَا لَزِمَ فَهُوَ التَّزَامُ إِنَّ بَعْقِلِ التَّزَامِ

(٢٤ - ٢٥) - هذا الفصل موضوعٌ لذكر أنواع الدلالة الوضعية، وهي التي يكون للوضع فيها مدخلٌ، وهي ثلاثة أنواع؛ لأنَّ اللفظ:
سعيد قدورة

واعترض: بأنَّ الحدَّ يُجْتَنَبُ فِيهِ الْحَيْثِيَّاتُ؛ لَأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَصُولِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْقَابِلِيَّةِ فَقَطْ.

قوله: (دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ ... إلخ البيِّن) قد تقدَّم أنَّ الاعتبار في فنِّ المنطق من أنواع الدلالات الستَّة قسمٌ واحدٌ وهو دلالة اللفظ الوضعية، وأشار الناظم في هذين البيتين إلى أنَّ ذلك القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمَّن، ودلالة التزام. وقد تقدَّم أنَّ في كلامه حذفاً، فالتقدير: «دلالة اللفظ الوضعية» نسبةٌ للوضع، وهو: تعيين أمرٍ للدلالة على أمرٍ آخر.

فإذا عَيَّنَ الرَّاغِبُ لَفْظاً لِمَعْنَى فِي اللُّغَةِ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِذَلِكَ الْمَعْنَى؛ كَمَا إِذَا عَيَّنَ لَفْظَ «الْإِنْسَانِ» لـ«الْحَيَوَانَ الَّذِي يَنْطِقُ»، وَلَفْظَ «الْفَرَسِ» لـ«الْحَيَوَانَ الَّذِي يَصْهَلُ»، فَإِذَا سَمِعَهُ السَّامِعُ الْعَالِمُ بِمَعْنَاهُ، وَخَطَرَ بِبَالِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى عِنْدَ سَمَاعِهِ، قِيلَ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ: إِنَّهُ دَالٌّ حَاشِيَةُ السَّجَلِ مَاسِي

أمرٌ هو الأمر الدالُّ لا غيره، والذي اتَّصف به غيره الفهم لا أمر؛ أي: كونه فاهماً له لا الفهم منه، ومثَّلَ بعين ماء توصف بالشرب منها، فإنَّ الشرب بهذا في المعنى وصفٌ لها، وما اتَّصف به الشارب الشرب الغير المفيد بالمجورور به من.

وأجب عن الثاني: بأنَّ وصف الدالِّ بالدلالة قبل الفهم مجازٌ.

لكن اعترض هذا الجواب بتسويتهم بين الدلالة القبلية والبعديَّة، فإنَّها تؤدِّن بأنَّ كلاً منهما حقيقةٌ، وإلاَّ أبطلنا المساواة.

قلت: الظاهر أنَّ التسوية لا تؤدِّن بذلك؛ إذ ليست التسوية متسلطة على الفهم حتَّى يحكم بتسويتها بالفعل مع غيره، فإنَّه لا يُؤخَذُ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّ الدَّالَّ يوصف بالدلالة مطلقاً؛ سواءً فهم منه المعنى بالفعل وهو الفهم حقيقةً، أم لا وهو المجاز.

قوله: (واعترض: بأنَّ الحدَّ يُجْتَنَبُ فِيهِ الْحَيْثِيَّاتُ) ويجاب: بأنَّ ذلك في حدِّ يُطَلَّبُ فِيهِ الْحَصُولُ، وَأَمَّا فِي حَدِّ لَا يُطَلَّبُ فِيهِ الْحَصُولُ فَلَا تَصَحُّ فِيهِ إِلَّا الْحَيْثِيَّةُ.



١ - إمّا أَنْ يَدُلَّ على جميع المعنى الموضوع له، فدلالة المطابقة؛ لمطابقة الدالِّ للمدلول.

٢ - أو على جزء معناه، فدلالة التَّضَمُّنِ سُمِّيَتْ بذلك؛ لتضمُّن المعنى لجزء المدلول.

٣ - أو على لازم معناه الذهني؛ لزم مع ذلك في الخارج أم لا، فدلالة الالتزام؛ لاستلزام المعنى للمدلول.

فالأوّل ك: دلالة «الإنسان» على: «الحيوان الناطق»؛ إذ هو موضوع لذلك المعنى.

والثاني ك: دلالة «الإنسان» على: «الحيوان».

والثالث ك: دلالة «الإنسان» على: «قابل العلم، وصنعة الكتابة»، وهذا لازم ذهنًا وخارجًا، ولا يُشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه، ك: دلالة «العمى» على «البصر»، وهذا لازم له في الذهن؛ أي: مهما دُكر دُكر معه، فهو مُنافٍ له في الخارج.

ودلالة المطابقة نقلية اتفاقًا، وفي الأخيرين أقوال؛ ثالثها: الالتزامية عقلية، والتضمينية نقلية.

سميد قدورة

على ذلك المعنى، وقيل في تلك الدلالة: إنها دلالة مطابقة؛ لأنَّ اللَّفْظَ طابقَ معناه، وإليه أشار الناظم بقوله: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ، يَدْعُونَهَا دَلَالَةً الْمُطَابَقَةِ»؛ أي: دلالة اللَّفْظِ الوضعية على المعنى الموافق لذلك اللَّفْظِ؛ أي: المساوي له فيما عيَّن له في أصل الوضع، من غير زيادة ولا نقصانٍ يدعونها - أي يسمونها - : دلالة المُطَابَقَةِ، ك: دلالة لفظ «الإنسان» على مجموع معناه الذي هو «الحيوان الناطق».

فإذا خَطَرَ بذهن السامع معنى آخر من ذلك اللَّفْظِ، وكان بعضاً من ذلك المعنى المطابق للفظ؛ قيل في ذلك اللَّفْظِ: إنه دالٌّ على ذلك البعض بالتَّضَمُّنِ، وهو: فُهِمَ الجزء في ضمن الكل، ك: دلالة لفظ «الإنسان» على أحد جزأي معناه «الحيوان» أو «الناطق»، وإليه أشار الناظم بقوله: «وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً»؛ أي: ودلالة اللَّفْظِ على جزء معنى ذلك اللَّفْظِ تضمُّن؛ أي: دلالة تضمُّن.

وإن خَطَرَ بذهن السامع معنى آخر ليس بعضاً من المعنى المطابق، بل هو خارج عنه؛ قيل



والتَّضَمُّنُ والالتزامُ يَسْتَلْزِمَانِ المطابقةَ دونَ العكسِ، خلافاً للإمام.

● وقولنا: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ» الِيتِّ؛ أي: دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعاً له تُدعى: «دلالة المطابقة» في اصطلاحهم.

● وقولنا: «وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً» مجرورٌ معطوفٌ على «مَا وَافَقَهُ»؛ أي: ودلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تُسَمَّى: «تَضَمُّناً».

● وقولنا: «وَمَا لَزِمَ» معطوفٌ أيضاً؛ أي: ودلالة اللفظ على ما لَزِمَ معناه تُسَمَّى: «التزاماً».

سعيد هذورة

في ذلك اللَّفْظِ: إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى المعنى الخارجيِّ بالتزام، وهو: فَهْمُ اللَّازِمِ فِي ضِمْنِ الْمَلْزُومِ، وإليه أشار النَّاطِمُ بقوله: «وَمَا لَزِمَ فَهَوَ التَّيْزَامُ»؛ أي: ودلالة اللفظ على معنى ملازم للمعنى الَّذِي وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ، ك: دلالة لفظ «الإنسان» على «قابِلُ العلم» وعلى «قابِلُ صَنَعَةِ الْكِتَابَةِ»، وإِنَّمَا قُلْنَا: «قابِلُ صَنَعَةِ الْكِتَابَةِ» ولم نقل: «الكاتب»؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَلْزِمُ الْإِنْسَانَ دُونَ الثَّانِي.

ومثالٌ آخر: لفظ «السَّقْفُ» عَيْنَتُهُ اللَّغَةُ فِي الْجِسْمِ الْكَثِيفِ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَ رُؤُوسِنَا، نَسْتَظِلُّ بِهِ مِنَ الشَّمْسِ وَكُنْتُنَا فِي الشِّتَاءِ، فيقال: إِنَّ لَفْظَ «السَّقْفِ» مَوْضُوعٌ لِذَلِكَ الْجِسْمِ الْكَثِيفِ، فَإِذَا سَمِعَهُ السَّامِعُ وَخَطَرَ بِإِلَالِهِ ذَلِكَ الْجِسْمَ الْكَثِيفَ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ الْجِسْمِ الْكَثِيفِ دَلَالَةً مُطَابِقَةً، فَإِذَا انْتَقَلَ ذَهَنُهُ إِلَى أَعْضَاءِ ذَلِكَ الْجِسْمِ الْكَثِيفِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ قَصَبٍ أَوْ تَرَابٍ قِيلَ: إِنَّ لَفْظَ «السَّقْفِ» دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ الْخَشَبِ أَوْ الْقَصَبِ أَوْ التَّرَابِ بِالتَّضَمُّنِ، وَإِذَا انْتَقَلَ ذَهْنُ السَّامِعِ إِلَى الْجُدُرَانِ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا قِيلَ: إِنَّ لَفْظَ «السَّقْفِ» دَالٌّ عَلَى تِلْكَ الْجُدُرَانِ بِالِاتِّتِزَامِ.

ومثالٌ آخر: إِذَا سَمِعْتَ لَفْظَ «الْأَسَدِ» فَهَمْتَ جُمْلَةً ذَاتَهُ، وَفَهَمْتَ أَيْضاً «الْحَيَوَانِيَّةَ» الَّتِي هِيَ جُزْءٌ مِنْهُ، وَفَهَمْتَ «الشَّجَاعَةَ» الَّتِي هِيَ خَارِجَةٌ عَنْ ذَاتِهِ، لِأَنَّهُمْ فَهَمُوا لِفَهْمِهِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا.

● وَإِنَّمَا كَانَتِ الدَّلَالَاتُ الثَّلَاثُ وَضْعِيَّةً لِاسْتِنَادِ جَمِيعِهَا لِلْوَضْعِ، فَهُوَ السَّبَبُ فِيهَا، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ السَّبَبِيَّةَ تَأْتِي بِالنَّسْبَةِ إِلَى فَهْمِ جُمْلَةِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ أَيْ: عُيِّنَ لَهُ بِالْوَضْعِ، وَأَمَّا الدَّلَالَتَانِ الْآخَرَتَانِ فَلَيْسَ الْوَضْعُ سَبَباً تَأْتِي لِهَمَا، بَلْ هُوَ سَبَبُ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّفْظِ سَبَبٌ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ، وَفَهْمُ مَعْنَاهُ سَبَبٌ فِي فَهْمِ جُزْئِهِ، فَيُذَكِّرُ اللَّفْظُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى فَهْمِ مَعْنَاهُ هُوَ السَّبَبُ فِي فَهْمِ جُزْئِهِ، فَذِكْرُ اللَّفْظِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى فَهْمِ مَعْنَاهُ هُوَ السَّبَبُ الْمُبَاشَرُ، وَيَالِ نَسْبَةِ إِلَى فَهْمِ جُزْئِهِ هُوَ سَبَبُ السَّبَبِ، وَتَخِيلُ مِثْلَ هَذَا يَعِينُهُ فِي دَلَالَةِ الْإِتِّتِزَامِ، فَإِنَّ حُضُورَ اللَّفْظِ بِالْبَالِ لَا أَثَرَ لَهُ مُبَاشَرَةً فِي فَهْمِ اللَّازِمِ، بَلْ بِوَسْطَةِ فَهْمِ الْمَلْزُومِ الَّذِي وُضِعَ اللَّفْظُ لَهُ.

حاشية السجلماسي



● وقولنا: «إِنْ يَعْقِلِ التَّرِيمُ» أي: يُشْتَرَطُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِتِّزَامِيَّةِ أَنْ يَكُونَ التَّرِيمُ ذَهْنًا؛ سَوَاءٌ لَزِمَ مَعَ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ ك: «الرَّبَّيَّة» لـ «الرَّوَجِيَّة»، أَوْ عَقْلِيًّا خَاصَّةً كَمَا فِي: «الصَّدِّين»، أَمَّا إِذَا كَانَ التَّرِيمُ خَارِجِيًّا فَقَطْ ك: «السَّوَاد» لـ «الرَّغَاب»، فَلَيْسَ بِدَلَالَةِ الْإِتِّزَامِ.
وَتَرْتِيبُ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ فِي الْقُوَّةِ بِحَسَبِ تَرْتِيبِهَا فِي الْبَدَاءَةِ، فَالْأَوَّلَى أَقْوَاهَا، وَهَلُمَّ جَرًّا.



سعيد قدورة

● وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ دَلَالَةُ الْمَطَابَقَةِ تَتَوَقَّفُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَاحِدَةٍ وَضَعِيَّةٍ، وَهِيَ قَوْلُنَا: «كَلِمًا أَطْلَقَ اللَّفْظَ فِيهِمْ مَسْمَاءً»، اتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ عَلَى أَنَّهَا وَضَعِيَّةٌ، وَلَمَّا تَوَقَّفَتْ دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ وَالْإِتِّزَامِ عَلَى مَقْدَمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا الْمَقْدَمَةُ الْوَضَعِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَهِيَ قَوْلُنَا: «كَلِمًا أَطْلَقَ اللَّفْظَ فِيهِمْ مَسْمَاءً»، وَالْأُخْرَى مَقْدَمَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَهِيَ قَوْلُنَا فِي التَّضَمُّنِ: «وَكَلِمًا فَهْمُ الْمَسْمَى فِيهِمْ جُزْؤُهُ»، وَفِي الْإِتِّزَامِ: «كَلِمًا فَهْمُ الْمَسْمَى فِيهِمْ لَازِمُهُ»، فَيَنْتِجُ: «كَلِمًا أَطْلَقَ اللَّفْظَ فِيهِمْ مِنْهُ جُزْؤُهُ أَوْ لَازِمُهُ»، اخْتَلَفُوا فِي الدَّلَالَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَقِيلَ: هُمَا وَضَعِيَّتَانِ؛ نَظَرًا إِلَى الْمَقْدَمَةِ الْوَضَعِيَّةِ، وَقِيلَ: هُمَا عَقْلِيَّتَانِ؛ نَظَرًا إِلَى الْمَقْدَمَةِ الْعَقْلِيَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّرِيفُ [ت: ٧٧١هـ]: وَالْحَقُّ أَنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَفْظِيٌّ، فَإِنَّهُ إِنْ عُيِّنَ بِالدَّلَالَةِ الْوَضَعِيَّةِ أَنَّهَا الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَضْعِ؛ سَوَاءٌ كَانَ الْوَضْعُ فِيهَا كَافِيًّا أَوْ لَمْ يَكُنْ كَافِيًّا، فَالتَّضَمُّنُ وَالْإِتِّزَامُ وَضَعِيَّتَانِ، وَإِنْ عُيِّنَ بِالدَّلَالَةِ الْوَضَعِيَّةِ مَا يَكُونُ الْوَضْعُ فِيهَا كَافِيًّا فِي فَهْمِ الْمَعْنَى، فَالدَّلَالَتَانِ عَقْلِيَّتَانِ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ دَلَالَةَ التَّضَمُّنِ وَضَعِيَّةٌ دُونَ دَلَالَةِ الْإِتِّزَامِ، فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ أَجْزَاءَ الْمَعْنَى لَمَّا لَمْ تَكُنْ خَارِجَةً عَمَّا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ، صَارَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لَهَا. وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا خِلَافٌ لَفْظِيٌّ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ. اهـ بِلَفْظِهِ.

● قَوْلُهُ: «إِنْ يَعْقِلِ التَّرِيمُ» يَعْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِتِّزَامِيَّةِ أَنْ يَكُونَ التَّرِيمُ فِيهَا بِالْعَقْلِ؛ أَيْ: فِي الذَّهْنِ، وَيَقَالُ لَهُ: اللَّزَامُ الذَّهْنِيُّ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْمَى كَلِمًا فِيهِمْ مِنَ اللَّفْظِ فِيهِمْ مِنْهُ ذَهْنًا لَازِمُهُ؛ سَوَاءٌ لَزِمَ مَعَ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ أَمْ لَا؛ احْتِرَازًا مِنَ اللَّزَامِ فِي الْخَارِجِ، فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ اللَّوْازِمَ ثَلَاثَةٌ:

حاشية السجلماسي

قوله: (فينتج: كَلِمًا ذَكَرَ اللَّفْظَ فِيهِمْ مِنْهُ مَعْنَى جُزْؤُهُ أَوْ لَازِمُهُ) صوابه: «أُطْلِقَ».

جوابه: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ بِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ سَمَاعُهُ مَعَ الْفَهْمِ، لِذَلِكَ فَلَا تَصَوِّبَ.

قوله: (في الدَّلَالَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ) لَهُمْ فِي دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ طَرِيقَانِ:

الأولى: أَنَّهَا وَضَعِيَّةٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَدَّاقُ كَابِنُ التَّلْمَسَانِي وَغَيْرُهُ.

١ - الأول: لازم في الذهن والخارج ك: «الرَّوْجِيَّةُ لِلْأَيْنِ والأربعة» و«الفردية للثلاثة»، فإنَّ «الاثنتين» و«الأربعة» لا يُوجدان في العقل ولا في الخارج إلَّا وهما زوج، وكذلك «الثلاثة» لا توجد في العقل ولا في الخارج إلَّا وهي فرد؛ ويسمى: «اللازم المطلق»؛ أي: الذي لم يقيد بعقلٍ ولا خارج.

٢ - الثاني: لازم في الذهن لا في الخارج ك: «البصر للعمى»، فإنَّه لا يمكن أن يتصور «العمى» في الذهن ولا يتصور معه «البصر»، وهما في الخارج مُتَنَافِيَان.

٣ - الثالث: لازم في الخارج فقط ك: «سواد الغراب والرَّنجِي»؛ لأنَّ الذهن لا يتخيَّل غراباً أبيض، ولا زنجياً كذلك، وهذا اللازم الثالث لا يُطلق عليه في علم المنطق دلالة التزام. حاشية السجل ماسي

الثانية: على الخلاف، وإليه ذهب الجمهور.

ومبنى الخلاف فيهما على وجود الانتقال وعدمه، فذهب أرباب الطريقة الأولى إلى أنَّه لا انتقال فيها أصلاً؛ يعني: أنَّه لا ينتقل من فهم المعنى بتمامه - الذي هو المطابقة - إلى فهم الجزء الذي هو التَّضَمُّن، بل ليس هناك إلَّا فهم واحد؛ إن قيس إلى المجموع كان مطابقةً، وإن قيس إلى بعض الأجزاء كان تَضَمُّناً.

والدَّلِيلُ على بطلان الانتقال: أنَّه قد عُلِمَ أنَّ الجزء سابقٌ على الكلِّ في الوجودين؛ أعني: الوجود الذهني والوجود الخارجي، فإنَّ «الأربعة» مثلاً لا توجد إلَّا إذا وجد «الواحد» مثلاً قبلها في الخارج، ولا تُفهم إلَّا بعد فهمه، فلو كان الانتقال من فهم «الأربعة» إلى فهم أجزائها لكان فهم «الأربعة» وهي كلُّ سابقة على فهم أجزائها، وهو باطلٌ، وإذا بطل الانتقال ثبت مقابله.

ودليل ثانٍ وهو أنَّ التَّضَمُّنَ إنَّما قيل فيه: «تَضَمَّنَ»؛ بناءً على أنَّ الجزء فهم في ضمن الكلِّ، وإذا انتقل إليه فهم وحده لا في ضمن الكلِّ.

وأجاب الجمهور عن تقدُّم الجزء على الكلِّ في الوجودين: بأنَّ ذلك إذا اعتبر فهم الكلِّ في حدِّ ذاته لا من اللَّفْظ الذي وُضِعَ للكلِّ ولم يوضع للجزء، فلا تُسَلَّمُ تقدُّمُ الجزء، كيف وهو مخالَفٌ لوضع اللَّفْظ للكلِّ؟ وأيضاً: فهم الكلِّ من اللَّفْظ إنَّما هو فهم إجماليٌّ، والجزء لا يتقدَّم إلَّا في الفهم التفصيلي، ولذا قالوا: إنَّ الشَّيْءَ قد يحضر في الذهن ولا يحضر الجنس؛ يَعْنُونَ بحضور الشَّيْءِ الحضور الإجمالي لا التفصيلي.

ومن وجه التسمية: بأنَّ الفهم في ضمن الكلِّ إمَّا مباشرةً أو بواسطة انتقالٍ، وكلُّ منهما يجامع التسمية، فتبيَّن أنَّ فيها انتقالاتاً، وأنَّه لا يلزم عليه ما ذكر.



سعيد قدورة

● وأما في فنِّ الأصول وفنِّ البيان فلا يشترطون في «دلالة الالتزام» أن يكون اللزوم ذهنيًا، بل مطلق اللزوم بأيِّ وجهٍ أمكن، ولذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة وألفاظ الأنمة، ك: دلالة قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥] مع قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على أن أقلَّ الحمل ستة أشهر؛ لأنَّ هذا حاشية السجلماسي

قوله: (فلا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيًا) هذا انتقالٌ من تقسيمٍ إلى تقسيمٍ والحاصل: أنَّ اللزوم ينقسم أولًا: إلى مطلق، وإلى لازمٍ في الخارج فقط. ثمَّ ينقسم المطلق:

١ - إلى ما يكفي فيه تصوُّر الملزوم من فهم اللزوم، ك: «الزوجية للأربعة».

٢ - وإلى ما لا يكفي فيه ذلك حتَّى يُتصوَّر اللزوم فيحكم بعد ذلك باللزوم، ك: «مُغايرة الإنسان للفرس».

٣ - وإلى ما لا يكفي فيه تصوُّر الملزوم واللزوم معاً في العلم باللزوم، ك: تمام الأعداد ونقصانها ومساواتها، وُحدوث الأجرام، ودلالة قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥]. ثمَّ اختلفوا على طريقتين:

أحدهما: أنَّ الأول يسمَّى: «ذهنيًا»، والثاني يسمَّى: «بيِّنًا»، والثالث: غيرهما.

وثانيهما: أنَّ الأول يسمَّى: «ذهنيًا بيِّنًا»، والثاني والثالث: «غير ذهنيٍّ وغير بيِّن».

والشَّارحُ أشار أولًا إلى التَّقسيم الأول حيث قال: «فخرج من هذا أنَّ اللوازم ثلاثة»، ثمَّ لمَّا بلغ إلى القسم الثالث أدمج حيث أشار إلى ما يعتبر في الأصول والبيان في التَّقسيم الثاني؛ وحاصله أنَّ الأصوليين والبيانين يعتبرون اللزوم في الأقسام الثلاثة في الزوجية والمُغايرة والتَّمام، وهي مع ذلك كلها ملازمةٌ في العقل وفي الخارج، خلاف ما يُفهم منه في الاحتراز من «سواد الغراب»، ثمَّ لمَّا بلغ إلى قوله: «وليست بدلالة التزام عند المنطقيين لاشتراطهم... إلخ» أشار إلى الطريقة الثانية في التَّقسيم الثاني، وبقي عليه القسم الثاني في قوله: «وأما غير البيِّن فهو الذي لا يلزم... إلخ»؛ إذ اللزوم فيه مُغايرة الإنسان للفرس، ثمَّ لمَّا بلغ إلى قوله: «فتعلمنا» اعتبر في اللزوم الخارجي ما لم يعتبره أولًا؛ إذ اللزوم في الخارج أولًا ما لم يلزم في الذَّهن ك: «سواد الغراب»، واللزوم في الخارج ثانياً كل ما لا يُعتبر في علم المنطق، فكان المراد بـ«الخارج»: ما هو خارجٌ عن علم المنطق.

سعيد قدورة

المدلول لازمٌ عن اللَّفْظين، ويصدق عليه دلالة اللَّفْظ على معنَى خارجٍ عمّا وضع له اللَّفْظ، وليست بدلالة الالتزام عند المنطقيين؛ لاشتراطهم فيها كونَ اللزوم ذهنيّاً بحيث لا يمكن أن يحصل الشّيء في العقل إلّا ويحصل معه شيءٌ آخر لازمٌ لذلك الشّيء من غير تدبّر ولا تفكّر، ويقالُ له: «اللازم اليّن».

وأما غيرُ اليّن فهو الَّذي لا يلزم من تصوّر الملزوم واللازم العلمُ بالملزوم؛ ومثاله: ما يلزم بعض الأعداد من كونها تامّةً وزائدةً وناقصةً، فإنّا نتصوّر تلك الأعداد ونتصوّر معاني تلك الصّفة، ولا نعلم هل هي حاصلةٌ لها أم لا؛ إلّا بعد استدالاتٍ واستنباطاتٍ، فليس كلُّ مَنْ تصوّر الثمانية والعشرين وتصور مع ذلك كون العدد مساوياً لجملة أجزائه، حكم على الثمانية والعشرين بكونها تامّةً، بل ولا في السّنة التي هي أقربُ للفهم من الثمانية والعشرين؛ كذا في «شرح العقبات».

ومثُلُ هذا: «الحدوث للجزم»، فإنّه لازمٌ عقلاً لكلِّ جزمٍ، لكنّه ليس بيّنٌ؛ إذ يُفهم مسمّى الجزم ويغيب عن الفكر حدوثه، ولا يحكم به عليه إلّا بعد نظرٍ صحيحٍ، بل ربما غلّطت فيه بعض الأذهان، فحكمت بقدّمه، فتمثيلنا اللازم الخارج بـ«سواد الغراب» ليس بمتعيّن، بل نظيره الحدث للأجرام، وكلُّ لازمٍ ليس ذهنيّاً على ما تقدّم في تفسير اللزوم الذهنيّ من أنّه الَّذي إذا تصوّر الملزوم تصوّر لازمه ك: «الرّؤية للثنين والأربعة»، ويتبيّن لك ذلك من المقدّمة العقليّة المذكورة في دلالة الالتزام، وهي قولنا: «كلّما فهم المسمّى فهم لازمه»، فإنّه معنى اللزوم الذهنيّ؛ قاله الشّيخ الشّريف [ت: ٧٧١هـ].

حاشية السجلماسي

قوله: (فتمثيلنا اللازم الخارج بـ«سواد الغراب»... إلخ) اعلم أن لهم هنا تقسيمين:

أحدهما: تقسيم اللازم إلى: بيّن وغير بيّن، والبيّن: إلى ذهنيّ، وغير ذهنيّ؛ فالأقسام ثلاثة: بيّن ذهنيّ، وبيّن غير ذهنيّ، وغير بيّن. ووجه التقسيم أن اللازم له ملزوم، وبينه وبين الملزوم ربطٌ ولزومٌ:

- ١ - فإن كان علم الملزوم يستلزم علم اللازم واللزوم فهو الأوّل، ومثاله: «الرّؤية للأربعة».
- ٢ - وإن لم يكف وحده بل مع علم اللازم - وحينئذٍ يُعلم اللزوم - فهو الثّاني، ك: «مغايرة الإنسان للفرس».

٣ - وإن لم يكفياً ممّا بل لا بدّ من وسط فهو الثّالث، ك: «حدوث الإجماع»، و«تمام العدد وضده».

وبقي قسمٌ آخر: وهو أن يُعلم الملزوم واللازم، ولا يمكن علم اللزوم لا بوسط ولا بغيره؛ لعدم اللزوم



سميد هدورة

● تنبيهات:

الأول: دلّ قول الناظم: «وَجُزْئُهُ تَضُمُّنَا» أَنَّ دَلَالَةَ التَّضْمُنِّ إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا لَهُ جِزْءٌ، وَهِيَ الْمَرْكَبَاتُ، وَكَذَا دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ تَخْتَصُّ بِمَا لَهُ لَازِمٌ، بِخِلَافِ دَلَالَةِ الْمِطَابَقَةِ فَإِنَّهَا تَعُمُّ الْجَمِيعَ؛ أَي: تَكُونُ فِيمَا لَهُ جِزْءٌ، وَمَا لَا جِزْءَ لَهُ ك: النُّقْطَةُ وَالْجَوْهَرُ الْفَرْدُ، وَكَذَا وَاجِبُ الْوُجُودِ سَبْحَانَهُ

حاشية السجلмасي

العقليّ دون الخارج، ك: سواد الغراب والزُّنْجِيّ ونحوهما، فهذا القسم لا يُمكن اندراجه في شيء من هذه الأقسام.

ثانيهما: تقسيم اللازم: إلى ذهنيّ فقط، وإلى خارجيّ فقط، وإلى مطلق، ثمّ هذا لا يخفى أنّه ينقسم إلى الثلاثة الأوّل، كما أنّه لا يخفى أنّ الخارجيّ فقط ك: «سواد الغراب» لا يُمكن صدقه على «حدوث الجرم» و«تمام العدد»، وكلّ لازمٍ غير بيّن؛ لأنّ هذا من اللازم المطلق لا من الخارجيّ فقط، فكلامُ الشّارح مشكّل.

ويبعد الجواب بأنّ الخارج يطلق على ما سبق وعلى ما خرج عن الاعتبار في علم المنطق، فكلّ ما لا يعتبر عندهم فهو خارجيّ بهذا المعنى، فيصدق على الحدوث والتّمام ونحوهما؛ لأنّ هذا المعنى ليس له ذكر في كلامه أصلاً.

قوله: (وما لا جزء له ك: النُّقْطَةُ وَالْجَوْهَرُ الْفَرْدُ) الجِسْمُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ عَلَى قَسْمَيْنِ: جِسْمٌ تَعْلِيمِيٌّ، وَجِسْمٌ طَبِيعِيٌّ.

فالجِسْمُ التَّعْلِيمِيٌّ: هُوَ الَّذِي يَنْقَسِمُ قِسْمَةً حَقِيقَةً يَحْصُلُ فِيهَا تَفْرِيقُ أَجْزَائِهِ حَقِيقَةً، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي سَائِرِ الْأَجْرَامِ.

وَالْجِسْمُ الطَّبِيعِيٌّ: هُوَ الَّذِي يَنْقَسِمُ قِسْمَةً وَهْمِيَّةً يَحْصُلُ فِيهَا تَفْرِيقُ أَجْزَائِهِ فِي الْوَهْمِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مُحِيطٌ بِالْجِسْمِ التَّعْلِيمِيّ، مَرْكَبٌ مِنْ أَجْزَاءٍ تَسَمَّى فِي اصْطِلَاحِهِمْ: «سُطُوحًا»، وَيَقْبَلُ الْقِسْمَةَ طَوَلًا وَعَرْضًا وَعَمَقًا. وَ«الْخَطُّ» مَرْكَبٌ مِنَ النُّقْطَةِ، فَالنُّقْطَةُ مَبْدَأُ الْخَطِّ، وَالْخَطُّ مَبْدَأُ السُّطْحِ، وَالسُّطْحُ هُوَ الْجِسْمُ الطَّبِيعِيٌّ، وَالْجِسْمُ الطَّبِيعِيٌّ مُحِيطٌ بِالْجِسْمِ التَّعْلِيمِيّ.

وَالْقِسْمَةُ تَدْخُلُ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي النُّقْطَةِ وَالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ النُّقْطَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى الطَّبِيعِيّ، وَالْجَوْهَرُ الْفَرْدُ رَاجِعٌ إِلَى التَّعْلِيمِيّ؛ لِأَنَّا إِنْ قَسَمْنَاهُ إِلَى آخَرِ جِزْءٍ لَا يَنْقَسِمُ، فَإِنْ كَانَ طَبِيعِيًّا قِيلَ فِيهِ: نَقْطَةٌ، وَإِلَّا قِيلَ فِيهِ: جَوْهَرٌ، وَالْقِسْمَةُ إِنْ دَخَلَتْ فِيمَا عِلَاهُمَا فَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ؛ لِأَنَّ قِسْمَةَ التَّعْلِيمِيّ حَقِيقَةٌ، وَقِسْمَةَ الطَّبِيعِيّ وَهْمِيَّةٌ طَوَلًا وَعَرْضًا وَعَمَقًا، وَقِسْمَةُ السُّطْحِ وَهْمِيَّةٌ أَيْضًا طَوَلًا وَعَرْضًا، وَقِسْمَةُ

سعيد قدورة

وتعالى عن أن يكون له جزء، فلا تَضْمُنْ إذاً، وتكون المطابقة أيضاً فيما له لازمٌ بَيْنَ وما ليس له لازمٌ بَيْنَ، فهي أعمُّ منهما، فكلّما وجدت دلالة التَضْمُنِ أو الالتزام وجدت دلالة المطابقة، ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما؛ لإمكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لازم له بَيْنًا، فبينهما وبين المطابقة عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبين دلالة التَضْمُنِ ودلالة الالتزام عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فيجتمعان إذا كان المسمّى مركّباً وله لازمٌ ذهنيٌّ بَيْنَ، وتنفرد دلالة التَضْمُنِ إذا كان المسمّى مركّباً ولا لازم له بَيْنَ، وتنفرد دلالة الالتزام إذا كان المسمّى بسيطاً وله لازمٌ بَيْنَ.

حاشية السجلماسي

الخط وهميةٌ طولاً فقط، والجسمُ التعلّيميُّ ك: «الكتاب» له سطوحٌ سنّةٌ منها يتركّب الجسم الطّبيعيُّ. هذا مذهب الحكماء، وأهل السنّة لا يرون وجود الجسم الطّبيعي ولا ما يتركّب منه، فلا طبعي ولا سطح ولا خط ولا نقطة، والمشاهدة تدلّ على ذلك؛ إذ لا نرى شيئاً فوق الكتاب يُدرك بالحوّس، والسطوح السنّة اعتباريّة لا وجود لها حتى يدعى ثبوتها خارجاً، ولا يثبتون إلّا الجوهر الفرد، ومنه يتركّب الجسم.

قوله: (ك: النقطة، والجوهر، وكذا: واجب الوجود) فيه سوء أدب؛ لإيهامه المُماثلة بينه وبينهما. والنقطة: شيءٌ لا يقبل القسمة. والجوهر الفرد: هو الذي لا يقبل القسمة أيضاً، فهو شيءٌ واحدٌ. نوله: (لإمكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط) وذلك ك: «النقطة» فإنّها بسيطة، ولا لازم لها أصلاً، أو لها لازمٌ غير بَيْنَ، وهو كون الخط يتركّب منها، أو مغايرتها لغيرها. ويُعترض: بأنّ لها لازماً بَيْنًا وهو عدم قبول الانقسام.

وُجّاب: بأنّ في المثال ماسحةً، وهي أنّ «النقطة» لما اختلف في أصل ثبوتها صار ثبوتها نظرياً لا ضرورياً، وإذا كان ثبوتها نظرياً كانت لوازمها نظريّة؛ إذ اللّوازم لا تثبت لها حتّى يُسلم ثبوتها، ولمّا كانت من حيث هي نظريّة قيل في لوازمها: إنّها غير بيّنة، وإن كانت على تقدير ثبوتها ضروريّة. فإن قلت: لا نُسلم أنّ اللّوازم لا ثبوت لها حتّى يُسلم ثبوتها؛ لأنّ ذلك إنّما هو في لوازم الوجود لا في لوازم الماهيّة.

قلت: ما وقع به الاعتراض - وهو عدم قبول الانقسام - من لوازم الوجود، لا من لوازم الماهيّة، فصحّ أن لا يثبت لها حتّى يُسلم ثبوتها.

سعيد قدورة

وَأَدْعَى الْفَخْرُ [ت: ٦٠٦هـ] أَنَّ دَلَالَةَ الْإِلْتِزَامِ مِنْ لَوَازِمِ دَلَالَةِ الْمِطَابَقَةِ؛ أَيْ: كُلَّمَا وَجَدْتَ دَلَالَةَ الْمِطَابَقَةِ وَجَدْتَ دَلَالَةَ الْإِلْتِزَامِ؛ قَالَ: لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ لَازِمٍ وَلَوْ كَوْنَهُ مُغَايِرًا لِغَيْرِهِ.

وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي دَلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ إِنَّمَا هُوَ اللَّازِمُ الْبَيِّنُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ، وَهُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ الْمُسَمَّى فَهْمُهُ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّا نَفْهَمُ كَثِيرًا مِنَ الْحَقَائِقِ وَنَغْفُلُ عَنْ سَلْبِ مَا سِوَاهَا عَنْهَا.

التَّنبِيهِ الثَّانِي: أَشْكَلُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُضَلَاءِ دَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ مِنْ أَيْ

حاشية السجلماسي

قَوْلِهِ: (أَشْكَلُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُضَلَاءِ... إلخ) اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «الْمُشْرِكُونَ مَأْمُورٌ بِقَتْلِهِمْ»، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَامًّا إِلَّا إِذَا كَانَتْ «أَل» لِلْإِسْتِغْرَاقِ بِمَنْزِلَةِ «كُلِّ»، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: كُلُّ مُشْرِكٍ مَأْمُورٌ بِقَتْلِهِ، وَحِينَئِذٍ فَهِنَا أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ:

١ - أفراد المشركين.

٢ - ووصف الموضوع؛ الَّذِي هُوَ الْإِشْرَاقُ الْعَامُّ الْمُنْصَبُّ عَلَى الْأَفْرَادِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً.

٣ - ووصف المحمول؛ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِالْقَتْلِ الصَّادِقِ عَلَى تِلْكَ الْأَفْرَادِ صِدْقُ الْمَطْلُوقِ عَلَى أَفْرَادِهِ؛ إِذِ الْأَمْرُ بِالْقَتْلِ لَا عُمُومَ فِيهِ؛ لِفَقْدِ أَدَاتِهِ، بِخِلَافِ وَصْفِ الْإِشْرَاقِ، فِيهِ الْعُمُومُ لَوْجُودِ أَدَاتِهِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْعَامَّ لَا يَثْبِتُ لِأَفْرَادِهِ اسْتِقْلَالًا، فَيَكُونُ كَلًّا وَهِيَ أَجْزَاؤُهُ، وَوَصْفُ الْمَطْلُوقِ يَثْبِتُ لِأَفْرَادِهِ اسْتِقْلَالًا، فَهُوَ كُلِّيٌّ لَهَا وَهِيَ جَزئِيَّاتٌ لَهُ، فَ«الْمُشْرِكُونَ» عَلَى هَذَا فِيهِ الْعُمُومُ وَيَثْبِتُ لِأَفْرَادِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْلَالٍ، فَيَكُونُ كَلًّا، وَوَصْفُ الْأَمْرِ بِالْقَتْلِ لَا عُمُومَ فِيهِ وَفِيهِ الْإِسْتِغْرَاقُ، فَيَكُونُ كُلِّيًّا.

فَخَرَجَ مِنْ هَذَا: أَنَّ وَصْفَ الْمَوْضُوعِ الَّذِي فِيهِ الْعُمُومُ كُلٌّ لَا كُلِّيٌّ، وَوَصْفَ الْمَحْمُولِ الَّذِي لَا عُمُومَ فِيهِ كُلِّيٌّ لَا كُلٌّ؛ فَقَوْلُهُ: «لَا يَصِحُّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَفْرَادِهِ بِالتَّضْمُنِّ»؛ لِأَنَّ التَّضْمُنَّ مَا دُلَّ عَلَى جُزْءٍ، وَهَذَا جَزئِيٌّ غَيْرُ مُسَلِّمٌ؛ إِذْ «زَيْدٌ» جُزْءٌ مِنْ وَصْفِ الْمَوْضُوعِ لَا جَزئِيٌّ.

وقوله: «وَمُسَمَّى صِيغَةُ الْعُمُومِ كُلِّيَّةٌ» غَيْرُ مُسَلِّمٌ إِنْ عُنِيَ: مِنْ حَيْثُ وَصْفُ الْمَوْضُوعِ الَّذِي فِيهِ الْعُمُومُ، وَإِنْ عُنِيَ: مِنْ حَيْثُ وَصْفُ الْمَحْمُولِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْمَفْرَدَاتِ إِلَى الْمُرْكَبَاتِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْعَامَّ يَدُلُّ عَلَى أَفْرَادِهِ بِالتَّضْمُنِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهَا فَهُوَ جُزْءٌ مِنْهُ حَيْثُ ثَبِتَ أَنَّهُ لَا اسْتِقْلَالُ فِيهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى أَنَّ مُسَمَّى صِيغَةُ الْعُمُومِ كُلِّيَّةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ وَصْفُ الْمَحْمُولِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُرْكَبَاتِ، وَكَلَامُنَا فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَأَيْضًا: فَإِنَّ وَصْفَ الْمَحْمُولِ لَا عُمُومَ فِيهِ، وَكَلَامُنَا فِي الْوَصْفِ الَّذِي فِيهِ الْعُمُومُ.

سعيد هندورة

الدَّلالات الثلاث هي؛ لأنَّ صيغة «المشركين» مثلاً لا تدلُّ على «زيد» المُشرك بالمطابقة؛ إذ المطابقة ما دلَّ على كمال المعنى، وهذا بعضٌ. ولا بالتضمن؛ لأنَّ التَّضمن ما دلَّ على جزء المعنى، وهذا جزئيٌّ، والجزئيُّ إنّما يقابله الكلِّيُّ، ومسمّى صيغة العموم كَلِّيَّةٌ لا كُلِّيَّةٌ، والذي يقابل الكلِّيَّة: الجزئيَّة، لا الجزء. ولا بالالتزام؛ لأنَّ الالتزام ما دلَّ على خارج، وهذا داخلٌ، ولأنَّ هذا الفرد إذا كان لازماً للمسمّى وبقيّة الأفراد مثله، فأين المسمّى حينئذٍ؟ فثبت أنَّ العامَّ لا يصحُّ أن يدلَّ على فردٍ من أفرادهِ بواحدةٍ من الدَّلالات الثلاث؛ قال القرافي [ت: ٦٨٤هـ]: وهذا سؤالٌ صعبٌ أوردته في «شرح المحصول».

حاشية السجلماسي

وجوابُ ابن هارون قد علمت ما فيه، وأمّا جواب القلشاني فقد كتبت عليه ما ترى، ولنزده بياناً:

فقوله: «وكذا على الجزئيَّة» إن عني: أنَّ زيدا جزئيَّة باعتبار وصف الموضوع الذي فيه العموم فلا يقول به أحدٌ؛ إذ الجزئيَّة قضيةٌ والموضوع وحده ليس بقضية، وإن عني: من حيث وصف المحمول ففيه أمران: أحدهما: أنَّه خرج عن المفردات إلى المركَّبات؛ لأنَّ وصف المحمول خاصٌّ بالقضايا، وثانيهما: أنَّ وصف المحمول لا عموم فيه، فلا ينبغي اعتباره.

وقوله: «وأيضاً فإنَّ أفراد العامِّ جزئيٌّ باعتبار كون العامِّ يدلُّ على كلِّ فردٍ» إن عني: استقلالاً فلا يصحُّ؛ إذ العامُّ لا استقلال فيه، وحينئذٍ فـ«زيد» جزءٌ لا جزئيٌّ، وإن عني: من غير استقلالٍ، فهو مسلَّم، لكن لا يصحُّ كون «زيد» جزئياً بهذا الاعتبار، هذا كلُّه إن عني: من حيث وصف الموضوع، وإن عني من حيث وصف المحمول فقد علمت أنَّه لا عموم فيه، فلا يصحُّ اعتباره.

وقوله: «وأجزاء باعتبار ما صدق عليه العامُّ» إن أراد بقوله: «صدق عليه العامُّ» أي: دلَّ عليه العامُّ باعتبار أنَّه يدلُّ على كلِّ فردٍ فهو عين ما قبله، وإن أراد أنَّه - أي: العامُّ - باعتبار وصف المحمول يدلُّ على المجموع، فيكون «زيد» أجزاءً فلا يصحُّ؛ لأنَّ وصف المحمول لا عموم فيه، ولأنَّه لا يصحُّ إلا في القضايا وكلامنا في المفردات، ولأنَّه حينئذٍ يلزم على الاعتبار الأوَّل أن يكون «زيد» جزئيَّة لا جزءاً، إذ الحكم على «زيد» بأنَّه مأمورٌ بقتله لا يصحُّ أن يُقال فيه: جزئيٌّ، بل قضيةٌ جزئيَّة لا شخصيةٌ. فتبيَّن بهذا أنَّ ما ذكره القلشاني غير ظاهري. اهـ

وقال المحشي مرَّةً ثانيةً. استشكله دلالة العامِّ على أفرادهِ: «بأنَّها ليست تضمُّناً ولا غيرها» سهوٌ نشأ عن تركيب المفضل، فإنَّ قولنا: «المشركون مأمورٌ بقتلهم» قضيةٌ ذات أفرادٍ متَّصفةً أفرادها بوصفين:

أحدهما: الإشارك العامِّ المستغرق المنصبُّ على أفرادهِ انصباباً واحدةً.



حاشية السجلмасي

وثانيهما: الأمر بالقتل، وهذا لا عموم فيه شمولياً، وإنما عمومه بدلي، فيثبت في كل فرد استقلالاً.

فخرج أن مجموع القضية عبارة عن أفراد ثبت لها وصفان:

الأول: عام لا يستقل به واحد دون آخر.

والثاني: مطلق ثابت فيه الاستقلال.

وأن الأول يدل على أفراد بالتضمن؛ لأنه فرض عام، والعام كل، وأحاد الكل أجزاء؛ أما أنه فرض عام فظاهر، وأما أن العام كل فلأن العام لا يثبت لأحاده استقلالاً، والكل كذلك، والعام كل، وأما أن أحاد الكل أجزاء فظاهر، وأن الثاني لا أفراد له أصلاً حتى نطلب خصوصية دلالة عليها هل بالتضمن أو غيره؛ لأنه محمول، والمقصود من المحمول مفهومه لا أفراد، وإلا بطل الحمل بقولنا: «كل إنسان حيوان»؛ إذ لو أريد من «الحيوان» جميع أفراد الصادقة بالفرس وغيره لبطل حمله على «الإنسان»، لكنه وإن لم تكن له أفراد يصدق على أفراد الموضوع العام صدقاً استقلالاً، ومن صدقه عليها استقلالاً نشأت الكلية، فظهر أن العام إنما هو الوصف الأول، وأنه من حيث ذاته يدل على أفراد بالتضمن، وأنه من هذه الحيثية كل لا كلية، وأن أحاده من هذه الحيثية أجزاء لا جزئيات، وأن توهم انتفاء التضمن بناءً على أن العام كلية لا كل غلط نشأ من اعتبار وصف المحمول ثابتاً لأفراد العام، وهو تركيب العام مع غيره، أوجب ما أوجب.

فدعنا أن يقال: ما تعني بالعام المسؤول عنه: وصف المحمول أو وصف الموضوع أو مجموعهما؟ فإن عني وصف المحمول فلا نسلم أنه عام، بل مطلق كما سبق، وإن عني المجموع فهو غير تام؛ لأنه مركب من العام وغيره، والمركب من العام وغيره ليس بعام، وأيضاً فذلك المجموع قضية وهي مركب، والكلام في المفردات لا في المركبات، وإن عني وصف الموضوع فلا نسلم التضمن فيه، وقوله: «أنه كلية، غير مسلم، بل هو كل؛ إذ الكل هو الذي لا يستقل، ووصف الموضوع لا يستقل، فهو كل، وإنما نشأت الكلية من وصف المحمول الثابت استقلالاً، وهو ليس بعام بما هو عام، وما هو منشأ الكلية فليس بعام، والغلط نشأ من إهمال هذا التفصيل، واعتبار مجموع القضية وهو معنى قولنا: «غلط نشأ من تركيب المفصل».

ونقريبه بالأمثلة: أنك إذا قلت: «العشرة أقررت بها» فهذه قضية ذات أفراد ثبت لها وصف «العشرة» بالاستقلال، ووصف الإقرار استقلالاً، فهي كلية من حيث الإقرار، وكل من حيث وصف العشرة، وإن لم تكن عامًا اصطلاحاً لكنها مساوية في الاستغراق الذي هو خاصية العموم.

ومثال آخر: إذا قلت: «أهل مصر يموتون كسائر الناس» فهذه قضية ذات أفراد ثبت لها وصف أهل



سميد قدورة

وأجاب عنه ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي»: بأن دلالة العام على فرد من أفراده مطابقة؛ لأنه مطابق للمعنى الكلّي الذي وُضع له لفظ العموم؛ لأنّ الواضع وضع مثلاً لفظ «المشركين» لصورة ذهنيّة، وهي الذات المتّصفّة بالشّرك، ثمّ هذه الصّورة لها أمثال في الخارج، فما طابقتها في الخارج صدق عليه اللفظ، وذلك مثل النّكرة ك: «رجل» فإنّه أيضاً وُضع لمعنى كلّي في الدّهن، وله أمثال في الخارج، فما وافق تلك الصّورة الدّهنيّة دلّ عليه اللفظ بالمطابقة. اهـ باختصار.

وقال بعض الفضلاء المتأخّرين في «شرح إيساغوجي»: كان شيخنا العلّامة أبو حفص عمر القلشاني [ت: ٨٤٧هـ] رحمه الله يقول: هي دلالة التّضمّن، وقولهم في التّضمّن: هي الدّلالة على الجزء نقول، وكذا الدّلالة على الجزئيّة، وأيضاً فإنّ أفراد العامّ جزئيّات باعتبار كون العامّ يدلّ على كلّ فرد فرد، وأجزاء باعتبار ما صدق عليه العامّ، فصحّ أنّ دلالة اللفظ على جزء المعنى، والشّيء الواحد قد يكون له اعتبارات، ويحكم له بحسبها. اهـ جواب شيخنا فندبره، وهذا آخر لفظ هذا الفاضل المتأخّر.

حاشية السجلماسي

مصر لا بالاستقلال؛ إذ لا يقال في «زيد»: إنّه أهل مصر، بل هو من أهل مصر، ووصف الموت استقلالاً، وكذا قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَوَّلِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فهو قضيّة ذات أفراد ثبت لها وصف الولدية المستغرقة المجموعة لا بالاستقلال، ووصف الإيضاء استقلالاً، وكذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] قضيّة ذات أفراد ثبت لها وصف النّفس العامّ المستغرق لا بالاستقلال، ووصف ذوق الموت استقلالاً، وقس على هذا سائر قضايا العامّ، فالإشكال منشؤه أنّه لما كانت قضيّة العامّ كليّة لا كلّ، توهم أنّ العامّ كليّة أيضاً، وقد تبين خلافه.

قوله: (وأجاب ابن هارون في «شرح مختصر» ابن الحاجب الأصلي) فيه نظر؛ لأنّه يلزم عليه أن يكون العامّ مطلقاً لا استغراق فيه؛ لأنّ جميع ما ذكره من البيان من خواصّ المطلق لا من خواصّ العامّ، والكلام في دلالة العامّ لا في دلالة المطلق.

قوله: (نقول، وكذا الدّلالة على الجزئيّة) الجزئيّة والكليّة من القضايا، وكلاهما في المفردات.

قوله: (أفراد العامّ جزء وجزئية باعتبارين) فيه: أنّ الاعتبارين المذكورين متّحداً؛ إذ دلالته على كلّ فرد فرد هي عين اعتبار ما صدق عليه، فهما متعدّدان عبارة لا معنّى، وإذا اتّحد المعنى فلا عبرة بتعدد العبارات.



سميد فتورة

التنبية الثالث: قال الحافظ السيوطي [ت: ٩١١هـ] في أول فنّ البيان: إن تقسيم الدلالة للمطابقة والتضمن والالتزام ليس هو من علم المنطق، بل هو أمر لغوي، وهم مصرّحون بأنه ليس من علمهم، وأنهم يقولون: إنّما يذكرونه في كتبهم لاحتياجهم إليه. اهـ^(١)

* * *

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص: ١٩٢).

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ)

- (٢٦) مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ
(٢٧) فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا
(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجَدَا
(٢٩) فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّي كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِي
(٣٠) وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْتَرَجَ فَنَاسِبُهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ
- (٢٦ - ٣٠) - هذا الفصل في مباحث الألفاظ.

● اعلم أن اللفظ قسمان:

١ - مُهْمَلٌ ك: أسماء حروف الهجاء.

٢ - وَمُسْتَعْمَلٌ وَهُوَ قِسْمَان:

- مُرَكَّبٌ: وهو ما دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، وهو:

تَقْيِيدِي نَحْو: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وهو المفيدُ في اكتساب التَّصَوُّر، فهو في قُوَّةِ الْمُفْرَدِ.
وْخَبَرِي فِي نَحْو: «زَيْدٌ قَاتِمٌ».

- وَمُفْرَدٌ: وهو عكس المركَّب؛ أي: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، ك: «زَيْدٌ، وَقَامٌ، وَهَلْ»، وهي أقسام المفرد الثلاثة؛ لأنَّه إمَّا أَنْ لَا يَسْتَقِلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ فَالْحَرْفُ وَالْأَدَاةُ، وَإِلَّا فَإِنْ دَلَّ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ فَالْفِعْلُ، وَإِلَّا فَالْإِسْمُ.

● نَمُّ الْمُفْرَدِ: إمَّا كَلِّيٌّ، أَوْ جُزْئِيٌّ.

فَالْكَلِّيُّ: «هُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسَ تَصَوُّرٍ مَعْنَاهُ مِنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ»؛ سِوَاءِ:

- اسْتِحَالِ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ، ك: «اجْتِمَاعُ الصُّدَّيْنِ»، أَوْ أَمَكْنِ وَلَمْ يُوجَدْ، ك: «بَحْرٌ مِنْ زَلْتِي»، وَ: «جَبَلٌ مِنْ يَأْقُوتٍ».

- أَوْ وَجْدِ مَنْعٍ وَاحِدٍ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ، ك: «الشَّمْسُ»، أَوْ اسْتِحَالَتِهِ، ك: «الْبَارِي».

- أَوْ كَانَ كَثِيرًا مُتَنَاهِيًا، ك: «الْإِنْسَانُ»، أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ، ك: «الْعَدَدُ».

سعيد هذيرة



والجزئي: «ما يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشّركة فيه»، ويُسمّى: الحقيقي ك: «زيد»، فإنّ ذاته يستحيل جعلها لغيره.

• ثمّ الكلّي:

- إنّ كان مُندرجاً في حقيقة جزئياته سُمّي: «ذاتياً» ك: «الحيّوان» بالنسبة ل: «زيد، وعمرو» مثلاً، إذ هو جزء حقيقتها.

- وإنّ لم يندرج، بل كان خارجاً عن الحقيقة سُمّي: «عَرَضياً» ك: «الكاتب» مثلاً، فإنّه ليس داخلياً في حقيقة «زيد، وعمرو».

- وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة، فلا يُسمّى ذاتياً ولا عَرَضياً، بل: «واسطةً ونوعاً» ك: «الإنسان»، فإنّه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل، وهي: الحيوانيّة والنّاطقيّة.

سميد قدورة

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ

وقولنا: (مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ ..) البيت؛ احترازٌ من «المهمل»، و(أَوَّلُ) في البيت الثاني: مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء بالتكررة وقوعه في معرض التفصيل.

سميد قدورة

[قوله: (مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ ... إلخ البيت) لما ذكر الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها، وكان ذلك من مباحث الألفاظ أيضاً لكن باعتبار دلالتها بالمطابقة أو التضمن أو الالتزام، ذكر هنا في هذا الفصل مباحث الألفاظ باعتبار آخر، وهو كون اللفظ في نفسه إما مركباً وإما مفرداً، والمفرد إما كلي وإما جزئي، والكلي إما داخل في حقيقة جزئياته أو لا، وذلك أن اللفظ ينظر فيه باعتباريات كثيرة، ولذلك قال: «مَبَاحِثُ الْأَلْفَاظِ» بصيغة الجمع؛ جمع: «مَبْحَثٍ» بمعنى: البحث، وهو: التفتيش والاستقصاء.

• واعلم أنه يمكن أن تكون الألف واللام في «الألفاظ» للعهد، والمعهود: اللفظ الدال بالوضع، وهو المُقَسَّمُ هنا: إلى مركبٍ وإلى مفردٍ، فيؤخذُ منه على هذا وضع المركبات، وأن دلالة المركب وضعية تنقسم إلى الدلالات الثلاث الوضعية؛ كذا قرّر ابن فائد [ت: ٨٥٧هـ] كلام الخونجي [ت: ٦٤٦هـ] قال: «ويؤيده قولهم: المعرفة إذا أعيدت فالثانية عين الأولى». اهـ وكون دلالة المركبات وضعية قال ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ]: «هو المشهور»، فانظر بسطه في «شرح السنوسي»^(١) له.

وقال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح ابن الحاجب»: «الصحيح أن دلالة المركب عقلية، وأن الوضع اختص بالمفردات». انظر تمامه.

حاشية السجلماسي

(٢٧) فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

وقولنا: (جُزْءٌ مَعْنَاهُ) هو بضم الزاي لغة في «الجزء»، وبه قرئ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَجْمَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وهي سبعة.

وقولنا: (بِعَكْسِ مَا تَلَا) عائد «ما» محذوف؛ لأنه متصل منصوب بفعل، وتلا؛ أي: تبع. سميد ههورة

قوله: (فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى... إلخ البيت) يعني: أن حقيقة المركب عند المناطق: «هو اللفظ الدال الذي يراد بجزئه الدلالة على جزء معناه»؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» فإن جملة هذا اللفظ تدل على معنى تركيبى، وهو كون «زيد» حصل له القيام في الماضي، أو يحصل في الحال، أو الاستقبال، وجزء هذا اللفظ وهو «زيد» مثلاً يدل على جزء هذا المعنى وهو ذات «زيد»، وكذا قولنا: «عبد زيد» ونحوه مما لم يقصد به العلميّة، فإن جزء هذا اللفظ وهو «عبد» يدل على مطلق «عبد» غير مقيّد بإضافته إلى «زيد» ولا غيره، وهو جزء من المعنى المركب وهو «عبد زيد».

فقوله: (مَا دَلَّ جُزْؤُهُ) «ما» كالجنس في الحد واقعة على اللفظ. وقوله: (دَلَّ) توطئة لما بعده، واحتراز به عن المهمل ك: «دیز» ونحوه على رأي من يسميه لفظاً.

وقوله: «جُزْؤُهُ» مخرج لما لا جزء له ك: «همزة الاستفهام، و«باء» الجبر و«لامه»، ولما له جزء ولكن لا دلالة لشيء من أجزائه ك: «دیز» و«رجل».

وقوله: (عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ) يخرج ما له جزء وله دلالة، لكن لا على معنى اللفظ الذي ترگب منه؛ نحو: «أَبْنُكُمْ» فإن جزءه وهو «أب» يدل على ذات متصفة بالأبوة، وكذا جزؤه الآخر وهو حشية المسلماني

قوله: (كالجنس في الحد) قالوا: «كالجنس»، ولم يقولوا: «جنساً حقيقة».

والفرق بين العبارتين: أن ما جعل جنساً من «الحيوان» يشترط كونه داخلياً في حقيقة المحدود ك: «الحيوان» بالنسبة إلى «الإنسان» و«الفرس» وغيره؛ إذ هو جزء حقيقة ما ذكر، وما جعل كالجنس كلفظة «ما» لا يشترط فيه ذلك، فإن «ما» بمعنى: «شيء»، كما يصدق على ما هو داخل ك: «الحيوان» يصدق على ما هو خارج ك: «الخاصة» و«العرض العام»، وكذا على ما هو تمام الماهية كالنوع، فلما كانت تصدق على ما ذكر سميت كالجنس؛ نظراً لصدقها على ما هو داخل وخارج. اهـ

وقبل: إنما قيل فيها: «كالجنس»، ولم يقل فيها: «جنس»؛ لأنها بمعنى: «شيء» و«شيء» يقال في الجنس والفصل والخاصة والعرض العام والنوع؛ لأنها كلها شيء من الأشياء، فلما كانت «ما» لفظاً مشتركاً بين هذه الحقائق ولم تختص بواحد منها، قيل فيها: «كالجنس».

سعيد قدورة

«كم» على سؤالٍ عن عددٍ أو على إخبارٍ بكثرة، لكن لا واحدٌ من هذين المدلولين بجزءٍ من معنى «أبكم».

ويخرج أيضاً نحو: «بعلبك» و«عبد شمس» و«امرؤ القيس» ممّا له جزءٌ دالٌّ على شيءٍ غير مقصودٍ؛ إذ المراد الشخص المسمّى، لا ما دلّ عليه أجزاء الاسم، ف«عبد» مثلاً يدلُّ على العبوديّة، والعبوديّة ليست جزءً شخص.

قوله: (بِعَكْسٍ مَا تَلَا) يعني: أنّ المفرد وهو التّالي للمرّكب - أي: المذكور بعده - هو بعكس المرّكب؛ أي: بخلافه؛ فيقال في تعريفه: هو اللفظ الذي لا يدلُّ جزؤه على جزءٍ معناه: - بأن لا يكون له جزءٌ أصلاً ك: «همزة» الاستفهام.

- أو له جزءٌ لا معنى له ك: حرف من حُرُوف «زيد» مثلاً.

- أو له معنى غير مقصود ك: «أبكم» و«بعلبك» كما سبق.

فالعكسُ في كلام النّازم بالمعنى اللّغويّ، وهو مُطلق التّحويل والمخالفة، لا العكس في اصطلاح أهل المنطق.

● وإنّما بدأ النّازم بذكر «المرّكب» وتعريفه مع أنّ «المفرد» سابقٌ في الوجود؛ لأنّ قيود «المرّكب» وجوديّةٌ وقيود «المفرد» عدميّةٌ سلبيةٌ، ولا يُعقل سلبُ أمرٍ إلّا بعد تعقّل ذلك الأمر المسلوب؛ فالقابلُ بينهما تقابلُ العدم والمملكة، ولا تُعقل الأعدام إلّا بملكاتها، و«المرّكب» هو ذو المملكة، فلذا قدّمه؛ قاله في «نَسج الحلل».

حاشية السجلّاسي

قوله: (وإنّما بدأ النّازم بذكر «المرّكب» ... إلخ) حاصل ما زاده على ما ذكره في «شرح المختصر» وغيره: أنّ المرّكب متأخّرٌ عن المفرد؛ لترّكبه منه، والمفرد متأخّرٌ عن المرّكب؛ لأنّ قيوده عدميّةٌ فجاء اللّور.

وحاصلُ الجواب: أنّ ذات المرّكب - أي: مصدوقه ك: «زيد قائم» ونحوه - متأخّرٌ عن مصدوق المفرد ك: «زيد، وعمرو» وغيرهما، ومفهومُ المرّكب - وهو ما دلّ جزؤه على جزءٍ معناه - سابقٌ على مفهوم المفرد - وهو ما لا يدلُّ جزؤه على جزءٍ معناه -؛ لأنّ الثّاني سلبُ الأوّل، وسلبُ شيءٍ فرعٌ عن وجوده، فخرج من ذلك أنّ المرّكب له مصدوقٌ ومفهومٌ، وأنّ مصدوق المرّكب متأخّرٌ عن مصدوق المفرد، ومفهومُ المرّكب متقدّمٌ على مفهوم المفرد فلا دور.

قال القطب [تحرير القواعد المنطقيّة] (ص: ١٢٦) بتصرف: ولما كان التّعريف واجعاً إلى المفهوم،



(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمَفْرَدَا كُلِّي أَوْ جُزْنِي حَيْثُ وَجِدَا
(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّي كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْنِي

و(جُزْنِي) في البيت الثالث محذوف التَّوْنين للضرورة.

وقولنا في البيت الرابع: (فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ) خبرٌ مقدَّم على «الكلِّي»، وقولنا: (وَعَكْسُهُ الْجُزْنِي) كذلك، ويحتمل العكس. و(كَأَسَدٍ) مثالٌ الكثير المتناهي.

سعيد قدورة

وفاعل «تلا» ضميرٌ مستترٌ يعود على «ما»، وهو الرِّباط بين الصِّلة والموصول، ومفعول «تلا» ضميرٌ محذوفٌ يعود على «المركَّب»، والتَّقدير: بعكس المفرد الذي تبع المركَّب حيث ذكره بعده، فعائدُ «ما» مرفوعٌ لا منصوبٌ، ومستترٌ «لا» محذوفٌ، خلافاً لما وقع في شرح النَّاظم، ممَّا هو سبقٌ قلم، والله أعلم.

قوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمَفْرَدَا ... إلخ البيتين) هذا تقسيمٌ للفظ المفرد من حيث النَّظَر إلى معناه؛ إذ الكلِّيَّةُ والجزئيَّةُ من عوارض المعاني، وأمَّا الألفاظ فقد تسمَّى: كلِّيَّةٌ وجزئيَّةٌ تبعاً للمعنى؛ تسميةً للدَّالِّ باسم المدلول؛ قال معناه شارح «الشَّمسية»^(١) وغيره، فكان النَّاظم ذكر فيما سبق الدَّلِيل - أي: الدَّالُّ -، وذكر هنا المدلول.

والدَّالُّ هو المُرشد، وقد تقدَّم أنَّ أقسامه ستَّة، وأنَّ المعبر منها في علم المنطق واحدٌ، وهو دلالة اللفظ الوضعيَّة.

والمدلول هو المُرشد إليه، وهو قسمان: كلِّيٌّ وجزئيٌّ؛ لأنَّه إمَّا أن يمنع نفس تصوُّره عن وقوع الشَّرْكة فيه، أو لا؛ فإنَّ مَنع قيل له عند المناطق: جزئيٌّ، وعند الثَّحاة: «عَلَمٌ» ك: «رَيْدٌ»، وإلَّا فهو كلِّيٌّ ك: «إِنْسَانٌ».

● واعلم أنَّ المفرد على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

١ - فالفعلُ كلِّيٌّ أبداً؛ لصِحة حملهِ على كثيرين من الفاعلين، ونشخصُ فاعله لا يُوجب تشخيصه؛ لجواز حمل الكلِّيِّ على الجزئيِّ كقولنا: «رَيْدٌ إِنْسَانٌ».

حاشية السجلماسي

فُذِّم تعريف المركَّب على تعريف المفرد؛ لتقدُّم مفهومه على مفهوم المفرد، ولما كان التَّقْسِيم راجعاً إلى الذات والمصدق، فُذِّم تقسيم المفرد في قوله: «وهو على قسمين أعني المفرد... إلخ» على تقسيم المركَّب إلى: طلب وخبر وغيرهما، والله أعلم.

سجد صورة

- ٢ - والحرف ليس بكلي ولا جزئي؛ إذ لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في مدخوله.
- ٣ - والاسم هو الذي ينقسم إلى: كلي وجزئي؛ فـ«الكلي»: هو الذي لا يمنع نفس تصوّره من وقوع الشّرْكة فيه، فيشمل بذلك أقسام الكلي، وهي ثلاثة:

الأول: ما يتصوّر منه العقل أفراداً كثيرة، وليس منها في الخارج شيء:

- ١ - إمّا لأنها ممتنعة الوجود في الخارج، ك: «الجمع بين الضدين»، فهو كلي؛ لأنّه لا يمنع نفس تصوّره من صدقه على كثيرين، فإنّ الجمع بين السّواد والبياض جمع بين الضدين، والجمع بين القيام والقعود جمع بين الضدين، والجمع بين التّرقّي والتّدلي جمع بين الضدين، فتبيّن أنّ الجمع بين الضدين واقع على كثيرين، وأفراده كلّها ممتنعة الوجود في الخارج.
- ٢ - وإمّا لأنها لم توجد في الخارج لكنّها ممكنة الوجود، ك: «جبل من ياقوت» مثلاً، و: «بحر من زئبق»؛ فإنّا نتصوّر منها بعقولنا جبالاً وبحاراً كثيرة، ووقوعها ليس بمستحيل؛ إلّا أنّها لم يقع منها شيء، وكذا: «العنقاء» فإنّها لم توجد لكنّها ممكنة الوجود.

الثاني: ما يمكن للعقل أن يتصوّر منه أفراداً كثيرة، وليس في الوجود منها إلّا فرد واحد:

- ١ - إمّا لأنّ غيره ممتنع ك: «الإله، والخالق، والرّازق، والمحّي، والمميت» ونحوها، فإنّها الفاظ كليّة لا يمنع مجرد تعقلها من التّعدّد؛ إلّا أنّ الدّليل القاطع قام على نفيه، والله سبحانه وتعالى هو الواحد الموجود.

- ٢ - وإمّا أن يكون غيره ممكن الوجود ولا يلزم من وجوده محال؛ إلّا أنّه لم يتفق له وجود، ك: «الشّمس» مثلاً، فإنّ الموجود منها واحد، ويمكن أن تكون شمس كثيرة.

الثالث: ما يتصوّر العقل منه أفراداً كثيرة وقد وجدت في الخارج كذلك، إلّا أنّ هذه الأفراد

الخارجيّة:

- ١ - تارة تكون متناهية ك: «الكواكب»، فإنّها كثيرة متناهية.

- ٢ - وتارة تكون غير متناهية ك: «عدد نعم الله سبحانه وتعالى»، و: «نعم أهل الجنة» كذا

مثله بعضهم.

حاشية السجلماسي



سعيد حمودة

ورَدُّ بَأَنَّ ما دَخَلَ منها في الوجود فهو مُتَنَاءٌ، ولذا أسقط كثيرٌ من المحققين هذا القسم - وهو غير المتناهي -، وأَنَّهُ يستحيل تصوُّره على مذهب أهل الحقِّ، وإنَّما يمثَّلُ بـ«حركة الفلك» على مذهب الفلاسفة القائِلين بقدَم الأفلاك.

● وهذه الأقسام الثلاثة تبسِّط إلى سِتَّةٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها فيه قسمان كما تقدَّم؛ وبَيَانُهُ أَنَّ الكَلِمَةَ:

- الَّتِي لم يوجد من أفرادها شيءٌ ينقسم: إلى ما يُمكن وجوده، وإلى ما لا يمكن.

- والَّتِي وجد منه فردٌ واحدٌ فقط ينقسم: إلى ما يمكن فيه التَّعَدُّدُ كـ: «الشَّمْسُ»، وإلى ما لا يمكن فيه التَّعَدُّدُ أصلاً كـ: «الإله».

- والكَلِمَةُ الَّتِي وجد منه أفرادٌ كثيرةٌ ينقسم: إلى ما تناهت أفرادها كـ: «الإنسان، والحيوان»، وإلى ما لم تنتهِ كـ: «الزَّمان، وحركة الأفلاك» عند الفلاسفة.

● وإذا عرفت أَنَّ معنى الكَلِمَةِ هو ما يفهم الاشتراك عرفت أَنَّ الجزئِيَّ يقابله، وهو الَّذِي لا يفهم الاشتراك كـ: «زيد، وعمرو» ونحوهما من الأغلام الموضوعة لشخصٍ معيَّنٍ، وإن شاركه غيره في اسمه فليس ذلك لاشتراكهما في مدلولٍ واحدٍ، بل لتعَدُّدِ الوضع، وإليه أشار النَّاطِمُ بقوله: «وَعَكْسُهُ الْجَزْئِيُّ»، والعكسُ هنا أيضاً بالمعنى اللُّغَوِيَّ كما مرَّ؛ أي: والجزئِيَّ خلاف الكَلِمَةِ في حَقِيقَتِهِ.

واختلف هل يختصُّ الجزئِيُّ بـ«العَلَمِ» دون سائر المعارف كـ: «الضَّمِيرِ»، و«اسم الإشارة»، و«الموصول» ونحوها، أو يعمُّها؛ بناءً على أَنَّ هذه الأشياء موضوعةٌ لكَلِمَةٍ أو لجزئِيٍّ؟

فاكثرُ النُّحَوِيِّينَ على أَنَّها موضوعةٌ لجزئِيٍّ؛ لأنَّها معارف، وأكثرُ المحقِّقِينَ على أَنَّها في أصل وضعها كَلِمَةٌ، وإنَّما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمورٍ صاحبَتها، فهي كَلِمَةٌ وضعاً وجزئية استعمالاً.

حاشية السجلماسي

قوله: (ولذا أسقط كثيرٌ... إلخ) يمكن أن يمثَّلَ له بـ: «كمالاته تعالى»؛ إذ لا نهايةَ لها، والدَّلِيلُ على استحالة دخول ما لا نهايةَ له في الوجود خاصُّ بالحدوث، وفي «العلم» على مذهب أبي سهل الصعلوكي، فإنَّه قال بتعَدُّدِ بتعَدُّدِ المعلومات، والمعلومات لا نهايةَ لها، فأفرادُ العلم القديم لا نهايةَ لها.

قوله: (فاكثرُ النُّحَوِيِّينَ على أَنَّها موضوعةٌ... إلخ) ورَدُّ القول الأول: بأنَّه يلزم عليه الاشتراك في هذه المعارف، فـ«أنا» مثلاً إن فرض وضعه لهذا المتكلم، ثم لهذا المتكلم الآخر، وهكذا لسائر المتكلمين، لزم كونه مشتركاً، ولو كان مشتركاً لاحتاج إلى قرين، ولا قائل به.



(٣٠) وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ فَأَنْسِبُهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

وقولنا: (وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ ..) البيت: «أَوَّلًا» منصوبٌ على الاشتغال وهو الأرجح؛ لكونه قبل فعلٍ ذي طلبٍ؛ والمعنى: أنسب الأول وهو الكلِّي للذَّاتِ إِنْ انْدَرَجَ فيها، أو للعَرَضِ إِنْ لم يندرج فيها، بل خَرَجَ.

سعيد قدورة

قوله: (وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ ... الخ البيت) مرادُه «الأوَّل»: الكلِّي، وهو المنقسم إلى ذاتيٍّ وغيره، وينقسم أيضاً باعتباراتٍ آخر كما سيأتي بعضها، وأمَّا الجزئي ك: «زيد» و«عمرو» فلا يُبحث عنه في العلوم.

وقد عرفت أنَّ الغرض من وضع علم المنطق معرفة كيفية استخراج المجهولات التَّصَوُّرِيَّة والتَّصْدِيقِيَّة، والجزئي لا يجدي شيئاً من ذلك، ولذلك لا يُبرهن به ولا عليه، فصار نظر المنطقيِّ مقصوراً على بيان الكلِّيات وضبط أقسامها؛ لأنَّها مادَّة الحدود والبراهين وسائر المطالب.

● ولما كانت الحدود التَّامَّة إِنَّمَا تكون بالذَّاتِيَّات، والرُّسُومُ بالعَرَضِيَّات، احتجَّ إلى بيان الذَّاتيِّ والعَرَضِيِّ فقال النَّاطِم: إِنَّ الكلِّيَّ:

- إذا اندرج في الذَّات وهي الماهية؛ أي: ماهية جزئياته تُسبب للذَّات فقليل فيه: «ذاتي».

- وإن كان خارجاً عنها تُسبب للعَرَض فقليل فيه: «عَرَضِي».

فالكلِّيُّ المُندرج هو: «الجنس»، و«الفصل»؛ لأنَّهما جُزءان لحقيقة الشَّيء، والكلِّيُّ الخارج عن ماهية الشَّيء هو: «العَرَض العام»، و«الخاصَّة».

● وفُهم من كلامه أنَّ الكلِّيَّ إذا لم يكن داخلياً في الماهية ولا خارجاً عنها، بل هو مجموعها وهو «النوع» فلا يُقال فيه: ذاتي ولا عَرَضِي؛ إذ ليس بجزء ماهية حتَّى يُقال فيه: «ذاتي»، ولا خارجاً عنها حتَّى يُقال فيه: «عَرَضِي»، بل هو واسطة، وهذا مذهب الجمهور.

حاشية السجلماسي

رُودُ القول الثاني: بأنَّه يلزم عليه وجود المجاز بلا حقيقة مع كثرته في هذه المعارف، والذين جوَّزوه إِنَّمَا جوَّزوه مع الثُّدور والْقَوْلَة، وبيانُ الثُّدور أنَّ «أنا» مثلاً إن كان وضع لكلِّي كان هو المعنى الحقيقي، فإن كان لا يستعمل إلَّا في جزئيِّ كان مجازاً بلا حقيقة.

والتَّحْقِيقُ: أنَّها وُضعت بالوضع العام، وحقيقتها: أن يوضع لفظٌ خاصٌ لمعنى خاصٍّ بملاحظة أمرٍ عامٍّ، وإن شئت قلت: أن يوضع لفظٌ خاصٌ لخصوصيةٍ معاني شتَّى بملاحظة أمرٍ عامٍّ من غير تعدُّد في الوضع



سميد هندورة

وقال بعضهم: «إنَّ ذاتي»؛ بناءً على أنَّ الدَّاتِيَّ ما ليس بخارج عن ماهية أفراده، والعَرَضِيَّ ما كان خارجاً، والجمهور ينكرون ذلك لكون الدَّاتِيَّ منسوباً إلى الذات بمعنى الماهية، هاشية السجلماسي

البَّتَّة، فدأنا» مثلاً وضع، وهو لفظ خاصٌ لخصوصية المتكلمين بملاحظة أمرٍ عامٍّ وهو كونها متكلمة، فيكون موضوعاً للجزئيات، فينتفي وجود المجاز، وباتحاد الوضع ينتفي الاشتراك المَحْجُوج إلى القرينة، وبذلك الأمر العام الملاحظ استعين على حضور الجزئيات كلها حتَّى اتَّحد الوضع ولم يتعدَّد.

قوله: (وقال بعضهم: «إنَّ ذاتي» بناءً ... إلخ) اعلم أنَّهم فرَّقوا بين الدَّاتِيَّ والعَرَضِيَّ بثلاثة فروق:

الأول: أنَّ الدَّاتِيَّ هو الَّذي لا يمكن فهم الذات بدونه، والعرضي بخلافه؛ مثاله: «المثلث» هو: ما له أضلاع ثلاثة، وله وجودٌ، فضله لكونه ذاتياً لا يمكن فهمه بدونه، ووجوده لكونه عرضياً يمكن فهمه بدونه؛ لأنَّ المثلث بفهمه ثمَّ يُطلب وجوده، ولا يمكن فهمه ثمَّ يُطلب ثبوت الضلع له.

الثاني: أنَّ الدَّاتِيَّ هو الَّذي لا تبقى الذات مع توهم رفعه، والعرضي بخلافه؛ مثاله: «الثلاثة» لا بقاء لها مع توهم رفع الواحد منها، ولها بقاء مع توهم رفع الفردية عنها؛ لأنَّ الثلاثة حقيقة، والفردية حقيقة، وللعقل أن تصوّر الانفكاك بينهما؛ إذ لا جبر على العقل في التَّصوُّر.

وأورد أنَّ رفع الجزء مع بقاء الكلِّ محالٌّ؛ ك: «رفع اللازم مع بقاء الملزوم»، وكلُّ محالٍّ فإنَّه متصوَّر، فرفع الجزء مع بقاء الكلِّ متصوَّر؛ ك: رفع اللازم مع بقاء الملزوم، فبطل الفرق.

وأجيب: بأنَّ رفع الجزء رفعٌ للكلِّ، فرفع الواحد رفعٌ للثلاثة، فمن المحال تصوُّر الثلاثة بلا واحد، بخلاف تصوُّرها بلا فردية، فإنَّ الفردية خارجةٌ عن الحقيقة، فمن الجائز تصوُّر أحدهما دون الآخر.

ورُدَّ بأنَّه إن أُريد التَّصوُّر المطابق للواقع فهو باطلٌ في الجزء واللازم، وإن أُريد الَّذي بمعنى الفرض والتقدير فللعقل أن يتصوَّر كلَّ شيءٍ ولا جبر عليه في ذلك، حتَّى إنَّهم قالوا: له أن يتصوَّر عدمه وعدم وسائر المُحالات.

وأجيب: باختيار الأول مع التَّفصيل في التَّصوُّر المطابق للواقع، فإنَّ الواقع يشمل: «الخارج العياني، ومرتبة الأحوال، ومرتبة الاعتبار العقلية، ومرتبة السُّلوب»، فالتَّصوُّر الَّذي في الجزء لا يصحُّ باعتبار الخارج العياني، ولا باعتبار نفس الأمر الَّذي من جملة مرتبة الاعتبار العقلية التي من جملة الماهيات، فإنَّ الثلاثة لا يمكن وجودها في الخارج ولا في نفس الأمر بدون الواحد؛ لأنَّ جزءها داخلٌ فيها باعتبارهما، وأمَّا الفردية فلا يمكن انتفاؤها في الخارج عن الثلاثة، وأمَّا في نفس الأمر فينبغي أن يفكَّك قطعاً؛ إذ الثلاثة في نفس الأمر ماهيةٌ، والفردية ماهيةٌ، فهما ماهيتان، فإذا تصوَّر العقل الثلاثة بدون الفردية بهذا المعنى فهو تصوُّر صادق.

سميد قدورة

والمنسوب غير المنسوب إليه ضرورة، فلو كان نفس الحقيقة ذاتياً لكان فيه نسبة الذات إلى نفسها، وهو فاسد؛ كذا قاله بعض من شرح «إيساغوجي».

● تنبيهات:

الأول: استعمال الذات بمعنى الماهية والحقيقة ليس من وضع اللغة، بل هو أمر اصطلاحى. وأما قول ابن هشام [ت: ٧٦١هـ]: «إن قول المتكلمين في النسبة إلى الذات: ذاتي، بإثبات تاء التانيث لحن؛ أي: لخروجه عن القاعدة من أن تاء التانيث تُحذف لأجل النسب»، فقال شارحه الأزهرى [ت: ٩٠٥هـ]: هذا مبني على أن «ذاتي» منسوب إلى «ذات» لغة، وهم لا يقولون ذلك، فقد قال الكاتبي [ت: ٧٦٠هـ]: «هذه نسبة ليست بلفظية، بل حاشية السجلماسي»

نعم؛ إذا اعتبر الفردية موصوفة باللازمية موصوفة بالملزومية، فالانفكاك لا يتصور، فخرج من هذا أن تصور الانفكاك ممكن مع قطع النظر عن وصف اللزوم، وغير ممكن مع اعتباره، ولا كذلك في الجزء؛ فإنه ليس له في نفس الأمر ماهية مابينة لماهية الكل حتى يتصور الانفكاك مع قطع النظر عن وصف الجزئية والكلية، وهو ظاهر.

الثالث: أن الذاتي هو الذي لا يعلل، والعرضي هو الذي يعلل، مثاله: «الناطق» ثبت له الإنسان بلا علة، و«الضاحك» ثبت بعلّة، فإنه معلول بالتعجب، المعلوم بإدراك الغرائب، المسبوق بمطلق الإدراك، المسبوق بالقوة العاقلة؛ التي هي عبارة عن الناطق، ويمثل به «الناطق» للوجهين السابقين، فإنه لا يمكن فهم «الإنسان» بلا «ناطق»، ويمكن فهمه بلا «ضاحك»، كما أنه لا يمكن رفع «الناطق» مع بقاء حقيقة «الإنسان»، كما يمكن توهم رفع «الضاحك» مع بقاء الحقيقة المذكورة، والله أعلم.

والمسألة مبسطة في المطوّلات، فعليك بالقول الفصل في الفرق بين الخاصة والفصل، وبكلام حواشي المعتمد للسيد والأبهري، وكلام الغزالي في «محك النظر» و«معيان العلوم» و«المستقصى» وغير ذلك، وإنما أشرنا لهذه البتة؛ لأنها نافعة في كلام هذا الشارح، وبالله التوفيق.

قوله: (لكان فيه نسبة الذات إلى نفسها، وهو فاسد... إلخ) وجوابه: أنهما يختلفان في الإجمال والتفصيل، ولذا صح تعريفه، فلا محذور في النسبة؛ لأن مطلق المخالفة حاصلة، والنسبة تقع بأدنى مخالفة، فهي أولى من التعريف.

قوله: (وأما قول ابن هشام: إن قول المتكلمين في النسبة إلى «ذات»: «ذاتي» محصل الاعتراض: أن «تاء» في «ذات» للتانيث، فتحذف في النسب، ويُرَدُّ المحذوف.

سعيد قدورة

اصطلاحية^(١)؛ قال الأزهرى: والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال «ذات» مراداً بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قاله ابن الخشاب [ت: ٧٥٥هـ] وابن برهان [ت: ٥٢٠هـ]، وإنما المعروف فيها ذات بمعنى: صاحبة، وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها، ثم رد لامها المحذوفة، وإذا رُدَّت عادت العين إلى الصُّحَّة، فتصير على تقدير: «ذوا»، ثم تُقلب الألف واواً فتقول: «ذوو» ثم تنسب إليها فتصير: «ذَوَوِي». اهـ^(٢)

التبئية الثاني: فيما يُعرف به الكلِّي الدَّاخل في الماهية والخارج عنها:

قال القرافي [ت: ٦٨٤هـ]: وقد أشكل على كثيرٍ من الفضلاء حتَّى قال بعضهم: «النَّاطِقُ» و«الصَّاحِكُ» سَيَّانٌ؛ لأنَّهما صِفَتان لـ«الإنسان»، فَلِمَ قُلْتَ: أحدهما فصلٌ والآخر خاصَّة؟ قال: ويتعيَّن الخارج من الدَّاخل بأحد طريقين:

أحدهما: أن يُعلَم من وضع اللَّفْظ أنَّه وُضع لأمرين، فيعلم أن كلَّ واحدٍ منهما داخلٌ في المسمَّى، وأنَّ ما عداهما خارجٌ؛ كما فهم عن العرب أنَّهم وضعوا «الإنسان» لـ: «الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ» فقط، فلذلك كان «النَّاطِقُ» داخلياً و«الصَّاحِكُ» خارجاً.

الطَّرِيقُ الثاني: أن يقترح العقل ويَفرض حقيقةً مرَّغبةً من شيئين، فيكون ما عداهما خارجاً عنها، فإذا لم يوجد فرضٌ عقليٌّ ولا وُضع لغويٌّ انسَدَّ باب معرفة الدَّاخل والخارج.

فإن قيل: «ما مسمَّى السَّكَنَجِيل؟» فتقول: «إنَّه جزآن الخلُّ والسُّكَّر»، وأمَّا نفعه للصَّفراء وغيرها فأمورٌ خارجةٌ، وذلك إنَّما جاء من وضع «السَّكَنَجِيل» لهذين الجزأين على الصُّفَّة حاشية السجلماسي

ومحصل الجواب: أن ذلك في «ذات» بمعنى: صاحبة، مقابل «ذا» بمعنى: صاحب، وهذا ليس من تلك، بل من «الذَّات» بمعنى: الحقيقة اصطلاحاً لا لغة؛ كما قال ابن الخشاب وابن برهان.

ومنهم من قال: إنَّها لغويَّة؛ إذ «الذَّات» بمعنى: الحقيقة موجودٌ في اللغة: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١)، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (آل عمران: ١١٩)،

فَنُعم ابنُ أخت القوم من ذات ماله

وغير ذلك، فتكون «الثاء» أصلية لا للتأنيث، فلا تُحذف.

(١) انظر: «شرح الكافي على إيساغوجي» لحسام الدين الكافي (ص: ٢١).

(٢) انظر: «النصريح على التوضيح» لخالدة الأزهرى (٢/ ٥٩٠).

صمد القدر

المخصوصة، فلو فرضناه موضوعاً لأربعين عقاراً كان كل واحد منها داخلياً في المسمى، فهذا تحريرُ الفرق بين الدّاخل والخارج. [اهـ]

وكذا لو قيل لك: «ما هو الحبر؟» لقلت: «إنّه يتألف من: الرّاج، والقرظ، والعفص؛ إذا خلط الجميع بالماء».

وكذا قال السيّد الشّريف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح جمل الخونجي»: إنّ الإنسان مثلاً مرْكَبٌ من جسدٍ ونفس، فالجسدُ وحده بدون النّفس لا يسمّى إنساناً، والنّفس وحدها بدون الجسد لا تسمّى إنساناً، فالإنسانُ هو المجموع من الجسد والنّفس، وإنّما يكون الجسد حيواناً بالنّفس، ونفسُ الإنسان هي النّفس النّاطقة الّتي تُدرك الأشياء بفكرها بخلاف نفوس الحيوانات، فإنّها غير ناطقة؛ لأنّها لا تشعر إلّا بمحسوساتها، وبما يتبع محسوسها من العاديات، وأمّا المعقولات ك: «علمنا بوجود الواجبات واستحالة المستحيلات» فإنّها تُدركها النّفس النّاطقة. اهـ

وقال بعد هذا: إنّما كان «الناطق» جزءاً من «الإنسان»؛ لأنّا بيّنا أنّ «الناطق» يُشارُ به إلى نفسه، ونفسُ الإنسان جزءٌ منه، وبه يتميّز الإنسان عن غيره. ولذا قال القرافي: إنّ النّاطق عندهم معناه المحصّل للعلوم بقوة الفكر، وليس مرادهم النّاطق باللسان؛ لأنّ الآخرس والسّاكت عندهم إنسان، وعلى هذا يبطل الحدُّ بالجنّ والملائكة؛ لأنّهم أجسامٌ حيّةٌ لها قوّةٌ لتحصيل العلم والفكر، فيكون الحدُّ غير مانع.

التّنبية الثّالث: قول النّاظم: «وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ» قال في «شرحه»: «أَوَّلًا، منصوبٌ على الاشتغال لكونه قبل فعلٍ ذي طلب. [اهـ] أي: انساب الأوّل - وهو الكلّي - للذّات ... إلخ. والذّي يظهر أنّه يتعيّن فيه الرّفيع على الابتداء؛ لأنّ الفعل المشغول تبعٌ هنا أداةٌ لا يكون ما قبلها معمولاً لما وُجد بعدها، كما أشار إليه ابن مالك [ت: ٦٧٢هـ]، وهي هنا «إن» الشرطيّة و«فأ» الجواب كما عيّنها شراحه، وحينئذٍ فالمسوّغ للابتداء بالنّكرة إمّا التّفصيل، أو عودُ الضّمير، والله تعالى أعلم.

حاشية السجلماسي



● (٣١) وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ جِنْسٌ وَقَضْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصٌّ
(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلاَ شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

(٣١ - ٣٢) - أعني: أنَّ الكلِّيَّ على خمسة أقسام: «جنس»، «فصل»، «وعرض»، «ونوع»، «وخاصة»؛ لأنَّه إمَّا أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات، أو مندرجاً فيها، أو خارجاً عنها:

- فالأول: النوع، وهو: المَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ في جواب: «مَا هُوَ؟».
- والثاني: الجنس إن كان مقولاً على كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالحقيقة في جواب: «مَا هُوَ؟» في حال الشَّرْكَ.

والفصل إن كان مقولاً على كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بالحقيقة في جواب: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» في ذاته.
- والثالث: إن كان مقولاً على كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بالحقيقة ف: الخاصة.
وإن كان مقولاً على كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالحقيقة ف: العَرَضُ العام.
فمثال الجنس: «الْحَيَوَانُ» لـ «الإنسان»، والفصل ك: «النَّاطِقُ»، والنوع ك: «الإنسان» بالنسبة إلى «الْحَيَوَانِ»، والخاصة ك: «الضَّاحِكُ»، والعَرَضُ العام ك: «الْمُتَحَرِّكُ»، وهو ثلاثة أقسام:
١ - لازم ك: «التَّنَفُّسُ» و«التَّحَرُّكُ» لـ «الإنسان».

٢ - وسريع الزَّوال ك: «حُمرة الخجل»، و«صُفرة الوجل».

٣ - وبطيء ك: «السَّيْبُ»، و«الشَّباب».

● ثُمَّ الجنس على ثلاثة أقسام:

١ - بعيد لا جنس فوقه، ك: «الجوهر»، ويُسمَّى: «الجنس العالي»، و«جنس الأجناس».

٢ - وقريب لا جنس تحته، وهو: الأسفل والآخر، ك: «الْحَيَوَانُ» لـ «الإنسان».

٣ - ومتوسط وهو ما بينهما ك: «الجسم».

وقولنا: (وَالْكُلِّيَّاتُ) البيت؛ أي: والكلِّيَّاتُ خمسةٌ بلا نقص ولا زيادة، بدليل السُّبُر

المتقدِّم.

سعيد قدورة

قوله: (وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ ... إلخ) البيت الكلِّيَّات جمع: «كلِّي»، وصرَّح في هذا البيت بأسماء الكلِّيَّات الخمس، وأنها محصورة في خمس، وإن كان البيت الذي قبله حاشية السجلماسي

قوله: (وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ ... إلخ) هذه هي الكلِّيَّات الخمس، وتسمى بلغة اليونان: «إيساغوجي».

- و«جِنْسٌ» وما بعده خبرٌ مبتدأ محذوف؛ أي: «وهو جنسٌ إلخ».
- وحذف لفظ «العام» الذي هو نعتٌ لـ«عَرَضٍ»؛ لِلعلم به.
- وحُذفت ناء «الخاصة» للتخميم وإن لم يكن مُنادي؛ لأنها تصلح للنداء، فُرِخمت ضرورة؛ كقول امرئ القيس: ^(١) [من الطويل]
- لَنُغَمِّمَ الْفَتَى نَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَبِلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصَرِ
- سعيد قدورة

تضمن جميعها منطوقاً ومفهوماً؛

حاشية السجلماسي

ودليل حصر الكلّي فيها: أنه إمّا أن يكون خارجاً عن حقيقته أم لا، الثاني إمّا تمامها أم لا، الثاني إمّا أعمّ أو مسارٍ، والأوّل إمّا خاصّ بها أم لا، فالثالث نوعٌ، وما بعده جنسٌ وفصلٌ، والأوّل خاصّةٌ وعَرَضٌ عامٌّ.

ثمّ اعلم أنّ السائل تارة يسأل عن حقيقةٍ، وتارة يسأل عن تمييز شيءٍ عن ملتبسٍ به، وللحقيقة حدٌّ وللتّمييز آخر.

ثمّ السائل عن الحقيقة إمّا أن يسأل عن متعدّدٍ أم لا، وكلّ إمّا كليّ أو جزئيّ، وأجوبتها منحصرة في الحدّ والجنس والنوع؛ لأنّ الكلّي الواحد يُجاب عنه بالحدّ ك: «الإنسان» مثلاً، والجزئي إمّا أن يكون وحده، أو مع جزئيّ، أو مع صنفٍ من نوعه، أو أصنافٍ منه أم لا؛ الأوّل يُجاب عنه بالنوع، والثاني بالجنس.

وإنّما لم يفصلوا في غير الكلّي الواحد؛ لأنّه كما احتمل أن يكون قصده السؤال عن التّفصيل، احتمل أن يكون قصده إيضاح الحقيقة، وهم يقتصرون في أجوبتهم على قدر الحاجة، فإن بقي للسائل شيءٌ بعد، فليراجع السؤال.

فإن قيل: ما ذكرت من أنّ ما يقتصر على السؤال عن تمام الحقيقة مخالفتٌ لكثيرٍ من الأجوبة؛ إذ قد يجاب عنها بالرّسم والحدّ الناقص أيضاً، وقد يسأل بها عن المعلوم ولا حقيقة له على الأصحّ، وأيضاً ذكر هذا ابن التلمساني في «شرح المعالم»، والسكاكي من البيهقيّين قائلاً: يسأل بها أيضاً عن الوصف كقولهم: «ما زيد أكرم أم بخيل؟».

قلت: الجواب: أنّ أصل «ما» السؤال عن الحقيقة، فإذا سُئل عن شيءٍ لا حقيقة له، أو أجيب بغير حقيقة، فذلك على خلاف الأصل، والدّلّيل على أنّه خلاف الأصل إنكار فرعون على موسى عليه السّلام جوابه بالميزات حتّى نسبّه إلى الجنون جهلاً منه أو تجاهلاً.



سميد شهورة

لأنَّ الكلِّيَّ المندرج تحت حقيقةٍ إمَّا أن يكون مشتركاً بين حقائقٍ مُختلفة، أو مُختصّاً بواحدة.

فالأوَّل: هو الجنس؛ ويقال فيه: «الجزء الذَّاتِيُّ المشترك»، وهو الصَّادِقُ على كثيرين مُختلفين بالحقيقة ك: «الحَيَوَان»، فإنَّه مشتركٌ بين «الإنسان، والفرس، والطَّير» وغيرها، وحفائِظُها الثَّلاث مختلفة.

والثَّاني: هو الفصل؛ ويُقال له: «الجزء المختصُّ»، وهو جزء الماهية الصَّادق عليها فقط ك: «النَّاطق» بالنسبة إلى حقيقة «الإنسان».

● وأمَّا الكلِّيُّ الخارج عن الماهية:

- فإن كان أيضاً مشتركاً بين حقائقٍ مُختلفة ك: الجنس فهو: «العَرَضُ العامُّ» ك: «المتحرِّك، والمتنفِّس»، فإنَّه عامٌّ لـ «الإنسان» وغيره، ويُعرَّفُ بأنَّه: الكلِّيُّ الخارج عن الماهية الصَّادق عليها وعلى غيرها.

- وإن لم يكن مشتركاً فهو: «الخاصَّة»، وتُعرَّفُ بأنَّها: الكلِّيُّ الخارج عن الماهية الخاصَّ بها ك: «الضحك» لـ «الإنسان».

● وأمَّا الكلِّيُّ الَّذي ليس بداخلٍ في الحقيقة ولا خارج عنها:

بل هو مجموعها، فهو: «النَّوع»، ويُعرَّفُ بأنَّه: الكلِّيُّ الَّذي هو تمامُ الحقيقة ك: «الإنسان»، فإنَّه إمَّا يَصْدُق على حقيقةٍ واحدةٍ تامَّةٍ بجنسها وفصلها، وهي «الحَيَوَان النَّاطق».

حاشية السجل ماسي

قوله: (لأنَّ الكلِّيَّ المندرج تحت حقيقةٍ) فإن قيل: كونه مندرجاً تحت حقيقةٍ يقتضي أنَّه أخصُّ منها؛ لأنَّ الأخصَّ مندرجٌ في الأعمَّ، وكونه أفراداً غيرها يقتضي أنَّه أعمُّ منها، وهذا تناقضٌ؛ لأنَّ كون الشيء أعمَّ وأخصَّ من شيءٍ ممنوعٌ.

لا يقال: اللذان بينهما العموم من وجوه كذلك، فلا يُمنع.

لأنَّا نقول: ذلك ليس هكذا؛ لأنَّ ذلك بالجهة التي عمَّ منها أحد المفهومين، ينحصر منها الآخر بخلاف هذا، فإنَّك تجعل كلَّ أعمَّ من الآخر ممَّا هو أعمُّ منه، وهذا لا يعقل.

لنا: الجواب: أنَّه لا محذور في كونه مندرجاً فيه، وهو أعمُّ منه؛ لأنَّ الأعمَّ هو الَّذي يوجد بدون الأخصَّ. وهذا كذلك، ولا يلزم من كونه مندرجاً أن يكون أخصَّ؛ لأنَّ الجزء مندرجٌ في كلِّه، وقد يكون أعمُّ منه؛ لأنَّ الكلَّ لا يوجد إلَّا به، بخلافه هو.

سميد فمورة

وإن شئت قلت في «النوع»: هو ما يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة مختلفين بالعوارض والعدد؛ أي: أفراد مختلفة بالعوارض والتشخصات متفقين بالحقيقة، فأفراد النوع أصناف له ك: «الذكر والأنثى» من «الإنسان»، اتفقا في حقيقة الإنسانية واختلفا بالعوارض التي هي الذكورة والأنوثة، بخلاف أفراد الجنس، فإنها أنواع له، والاختلاف فيها اختلاف بالحقيقة، كالاختلاف بين نوعي الإنسان والفرس وقد تقدّم.

● فالحاصل أن أقسام الشيء إن كانت مختلفة الحقائق فهي من تقسيم الجنس إلى أنواعه، وإن كانت متفقة فهي من تقسيم النوع إلى أصنافه، فلو قسّمت «الحب» مثلاً إلى: «قمح، وشعير» فهو من تقسيم الجنس إلى أنواعه، ولو كانت قسمة «القمح» إلى: «سمراء، ومحمولة» لكان من تقسيم النوع إلى أصنافه، فاعرف ذلك.

● واعلم أن النوع قسمان: إضافي وحقيقي.

- فالإضافي: هو المندرج تحت الجنس ك: «الإنسان»، فإنه كليّ تحت «الحيوان»، وك: «الحيوان» فإنه كليّ تحت «الثّامي»، وك: «الثّامي» فإنه كليّ تحت «الجسم»، فكلّ كليّ اندرج تحت جنس فوقه يقال له: «نوع إضافي»؛ سواء صدق على متفقين أو مختلفين.

- وأمّا الحقيقي: فهو ما تقدّم تعريفه من أنه المَقول على كثيرين متفقين بالحقيقة؛ سواء كان مندرجاً تحت جنس أو لا.

● فبينه وبين الإضافي عموم وخصوص من وجوه:

- يجتمعان في النوع السافل المسمّى بـ«نوع الأنواع»، وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع الإضافية، ك: «الإنسان»؛ فإنه نوع إضافي؛ لاندراجه مع غيره تحت «الحيوان»، ونوع حقيقي؛ لأنه ليس تحته جنس ولا نوع؛ إذ لا يقال على أفراد متفقة بالحقيقة والماهية، وإنما تحته الأشخاص ك: زيد وعمرو ونحوهما، والأصناف ك: الصقلي والزنجي ونحوهما.

- وينفرد الإضافي بالجنس السافل ك: «الحيوان»، وكذا كلّ جنس اندرج فيما فوقه فليس بحقيقي؛ لأنه مقول على أفراد مختلفة.

- وينفرد الحقيقي بـ«النقطة»، والوحدة ونحوهما من البسائط؛ لأنّ أشخاص «النقطة» حادثة السجلّاسي



(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ بِلَا شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

(وَأَوَّلُ) في البيت الثاني: مبتدأ نكرة، والمُسَوِّغُ التفصيل.

• وهـ لا، في قوله: (بِلَا شَطَطٍ) زُحِّلَتْ عَنْ مَحَلِّهَا، و«الشطط»: الزيادة؛ كما في الحديث: «لَهَا كَمَهْرٍ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ»^(١) أي: لا نقص ولا زيادة. و«أو» للتقسيم.



سعيد قدورة

متماثلة، وكذا أشخاص «الوحدات»، فـ«النقطة»: شيء لا جزء له ولا ينقسم لا حساً ولا عقلاً، ولذلك لم يندرج تحت جنسٍ من الأجناس العالية، و«الوحدة» مثل النقطة فهما ماهيتان بسيطتان، وكلُّ واحدٍ منهما نوعٌ حقيقي؛ لصدق الحقيقي عليه، وهو أنه كُلُّي حقيقيٌّ مقولٌ على كثيرين متفقين بالحقيقة.

قوله: (وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ بِلَا شَطَطٍ ... إلخ البيت) لَمَّا كَانَتْ الماهية الواحدة يجوز أن يكون لها أجناسٌ مختلفة بعضها فوق بعضٍ كما مرَّ تمثيله، وكانت التعريفات الثأمة يُطلَبُ لها القريب من حاشية الجملعاسي

قوله: (فـ«النقطة»: شيء لا جزء له ... إلخ) «النقطة» عندهم هي مبدأ الخط، فإذا جُمِعت نقطة إلى نقطة أو إلى ألف كانت خطاً، وإذا جُمِعَ الخطُ إلى خطٍ أو أكثر كان سطحاً، وإذا جُمِعَ السطح إلى سطحٍ أو أكثر كان جسماً تعليمياً، فمن النقطة تتركَّب الخطوط، ومن الخطوط تتركَّب السطوح، ومن السطوح تتركَّب الأجسام التعليمية، والأجسام التعليمية محيطةٌ بالأجسام الطَّبيعية التي هي الجواهر الموجودة خارجاً؛ أمَّا الأجسام التعليمية وما قبلها فهي عندهم من الأعراض الكمية.

وأنكر أهلُ الشُّنَّةِ ذلك فقالوا: ليس عندنا شيءٌ إلَّا الجواهر الخارجية وأوصافها، أمَّا النقطة والخط والسطح والجسم التعليمي فهي منفثة في الخارج.

نعم؛ إن أريد بـ«النقطة»: الجوهر الفرد، وبـ«الخط»: ما تركَّب من جوهرين، وبـ«السطح»: ما تركَّب من جواهر وكان طويلاً، وبـ«الجسم التعليمي»: ما وجد فيه ذلك وزاد بالعمق فهو صحيح، ولكنَّه راجعٌ إلى الجواهر.

قوله: (والوحدة مثل النقطة) كأنه يعني بـ«الوحدة»: الجوهر الفرد عند أهل الشُّنَّةِ وإلا فهي النقطة.

وفوله [في قوله سابقاً]: «وينفرد الحقيقي بالنقطة والوحدة ونحوهما»: «ونحوهما» يعني: كالوجود،

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٢١١٦)، والترمذي في «السنن» (١١٤٥)، والنسائي في «السنن» (٣٣٥٤) واللفظ له؛

سعيد ههورة

الأجناس دُونَ البعيد منها، فَإِنَّ التَّعْرِيفَ بِهِ يَكُونُ نَاقِصاً كَمَا تَقَدَّمَ، اِحْتِيجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ قَرِيبِ
الأجناس وَبَعِيدِهَا وَمَتَوَسِّطِهَا.

وَقَدْ رَتَّبَ الْقَوْمُ «الْكَلِّيَّاتِ»؛ تَسْهِيلاً لِلْمَتَعَلِّمِ، فَوَضَعُوا: الْإِنْسَانَ، ثُمَّ الْحَيَوَانَ، ثُمَّ الْجِسْمَ
النَّامِي، ثُمَّ الْجِسْمَ بِإِطْلَاقٍ، ثُمَّ الْجَوْهَرَ.

- فـ«الإنسان»: نَوْعٌ كَمَا عَرَفْتَ.

- و«الحيوان»: جِنْسٌ؛ لِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ.

- وَكَذَا «الْجِسْمُ النَّامِي»: جِنْسٌ لِلْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ الْجُزْءِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالنَّبَاتِ،
حَتَّى لَوْ سُئِلَ عَنْهَا بِ«مَا هُوَ؟» كَانَ الْجَوَابُ بِ«الْجِسْمِ النَّامِي».

- وَكَذَا «الْجِسْمُ الْمَطْلُوقُ»؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ الْجُزْءِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجَرِ مِثْلًا.

- وَكَذَا «الْجَوْهَرُ» تَمَامُ الْمَاهِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَقْلِ؛ بِنَاءً عَلَى جِنْسِيَّةِ الْجَوْهَرِ، وَأَنَّ
الْعَقْلَ نَوْعٌ لَهُ يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ تُدْرِكُ بِهِ الْمَغْيِيَّاتِ وَالْمَحْسُوسَاتِ.

فـ«الجنسُ» إِذَا: إِمَّا قَرِيبٌ مِنَ الْمَاهِيَّةِ، أَوْ بَعِيدٌ عَنْهَا بِمَرْنِيَّةٍ، أَوْ بِمَرَاتِبٍ، أَوْ مَتَوَسِّطٍ.

- فَأَمَّا «الْجِنْسُ الْقَرِيبُ» فَهُوَ: مَا يَكُونُ فَوْقَهُ جِنْسٌ وَلَا يَكُونُ تَحْتَهُ جِنْسٌ، وَيُقَالُ لَهُ:

حاشية السجلماسي

فَإِنَّهُ بَسِيطٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَّبَ فَأَمَّا مِنْ وَجُودَيْنِ أَوْ مِنْ عَدَمَيْنِ أَوْ مِنْ وَجُودٍ وَعَدَمٍ، وَالْأَقْسَامُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ
تَرَكَّبَ مِنْ وَجُودَيْنِ لَزِمَ عَلَيْهِ مَسَاوَاةُ الْكُلِّ لِلْجُزْءِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِلَّا صَارَ الْكُلُّ هُوَ عَيْنَ الْجُزْءِ،
وَلَوْ تَرَكَّبَ مِنْ عَدَمَيْنِ لَزِمَ تَرَكُّبُ الشَّيْءِ مِنْ نَقْبِيضِهِ؛ إِذِ الْعَدَمُ نَقْبِضُ الْوُجُودِ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَرَكَّبُ مِنْ نَقْبِضِهِ،
وَلَوْ تَرَكَّبَ مِنْ عَدَمٍ وَوُجُودٍ لَزِمَ عَلَيْهِ الْمَحَالَانِ السَّابِقَانِ، وَهُمَا مُسَاوَاةُ الْكُلِّ لِلْجُزْءِ فِي الْحَقِيقَةِ وَتَرَكُّبُ
الشَّيْءِ مِنْ نَقْبِضِهِ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْوُجُودَ يَسْتَحِيلُ تَرَكُّبُهُ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَسِيطًا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

قوله: (وَأَنَّ الْعَقْلَ نَوْعٌ لَهُ ... إلخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذْ هَذَا تَفْسِيرٌ لـ«الْعَقْلِ» بِمَعْنَى: النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ،
وَلَيْسَ هَذَا بِمَرَادٍ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْعَقْلُ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ: إِمَّا حَالٌ، أَوْ
مَحَلٌّ، أَوْ مَرَكَّبٌ مِنْهُمَا، أَوْ لَا حَالٌ وَلَا مَحَلٌّ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْبَدَنِ تَعَلُّقُ التَّدْبِيرِ أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ؛ فَهَذِهِ
أَقْسَامُ الْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ جِنْسٌ لَهَا، فَالْحَالُ هُوَ الْعُورَةُ، وَالْمَحَلُّ هُوَ الْهَيُولَى، وَالْمَوْضُوعُ وَالْمَرَكَّبُ مِنْهُمَا
هُوَ الْجِسْمُ، وَالْمَتَعَلِّقُ بِالْبَدَنِ تَعَلُّقُ التَّدْبِيرِ وَلَيْسَ حَالًا وَلَا مَحَلًّا هُوَ النَّفْسُ الْبَشَرِيَّةُ، وَالَّذِي لَا عِلَاقَةَ لَهُ
بِالْبَدَنِ هِيَ الْعُقُولُ الْعَشْرَةُ، فَالْعَقْلُ عَلَى هَذَا جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الْمَادَّةِ وَعِلَاقَتِهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ
يَدْرِكُ الْمَغْيِيَّاتِ وَغَيْرَهَا، فَإِنَّ هَذَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَادَّةِ.



صعيد قدورة

«الجنس السافل» و: «الآخر»؛ لأنه آخر الأجناس في التَّنَزُّل، ك: «الْحَيَوَان»؛ فَإِنَّ فَوْقَهُ جَنْساً وَهُوَ «الجسم النَّامي»، وليس تحته إلَّا الأنواع ك: «الإنسان، والفرس» ونحوهما.

- وأما «الجنس البعيد» فهو: الَّذِي يَكُونُ تحته جنسٌ ولا يكون فوقه جنسٌ، وهذا يقال له: «الجنس العالي» و: «جنسُ الأجناس»؛ لأنه جنسٌ لكلِّ جنسٍ تحته، وهذا ك: «الجوهر»، فإنه لا جنس فوقه، وتحتَه: «الجسم، والنَّامي، والْحَيَوَان»؛ كذا مثْلوه بـ«الجوهر».

حاشية السجلماسي

قوله: (وهذا ك: «الجوهر»... إلخ) حقيقة «الجوهر» عندهم: هو ماهيةٌ إذا وُجدت في الخارج كانت لا في موضوع؛ بأن كانت لا في شيء كالموضوع والهَيُولَى، أو كانت في هَيُولَى وهو الصُّورة، فالموضوع محلٌّ والعَرَضُ حالٌّ، والهَيُولَى محلٌّ والصُّورة حالةٌ، فالموضوع والهَيُولَى ليسا في شيء، والصُّورة هي وإن كانت في هَيُولَى، لكنها ليست في موضوعٍ، فثلاثة جوهرٌ وواحدٌ عَرَضٌ.

والفرق بين الموضوع والهَيُولَى، وبين العرض والصُّورة: أَنَّ الحالَّ إمَّا أن يتغيَّرَ به المحلُّ في ذاته أو لا يتغيَّرُ؛ الثاني ك: «سواد الثوب» عَرَضٌ والمعروض فيه موضوعٌ، والأوَّلُ ك: «احتراق الحطب بالنَّار» ورمادِيَّتُهُ، وك: «الصُّورة الإنسانيَّة للثُّنْطفة» فعارضه صورة ومعروضه هَيُولَى، فالهَيُولَى تُعتبر بالقبول والموضوع يُعتبر بالحصول، والعرض بعدم التَّغْيِير، والصُّورة بالتَّغْيِير.

وقال المحشي ثانياً: الجوهر عندهم ماهيةٌ إذا وُجدت في الخارج كانت لا في موضوعٍ، وذلك أنَّهم قَسَمُوا الموجود إلى حالٍّ وإلى محلٍّ وإلى غيرهما، ثُمَّ الحالُّ إمَّا أن يكون سبباً في وجود الحالِّ، ويسمَّى المحلُّ: «موضوعاً» والحالُّ فيه: «عَرَضاً»، فالأقسامُ أربعةٌ: صورة، وهَيُولَى، وموضوع، وعرض.

فالصُّورة جوهرٌ؛ لأنها في هَيُولَى، وليست في موضوعٍ، والهَيُولَى والموضوع جوهرٌ؛ لأنَّهما ليسا في شيء.

والفرق بين الصُّورة والعَرَض: أَنَّ الصُّورة يذهب معها الاسم والمسمَّى، والعَرَض يذهب معه الاسم فقط دون المسمَّى؛ مثال العرض: ثوبٌ أبيضٌ وردت عليه حمرةٌ أو بالعكس، فمسمَّى الثوب باقي ووصفه ذهب، ومثال الصُّورة: صورة الرَّمَاد الواردة على الحطب، والصُّورة الإنسانيَّة الواردة على الثُّنْطفة، والصُّورة الدُّوديَّة الواردة على العُقُونة، فهذه الأشياء يذهب معها الاسم والمسمَّى.

كما أنَّه ظهر الفرق بين الموضوع والهَيُولَى؛ إذ الموضوع هو الَّذِي لا يتغيَّرُ بما يَرِدُ عليه، والهَيُولَى بخلافه.

وأما الَّذِي ليس بحالٍّ ولا محلٍّ، فإن تعلَّق بالبدن على وجه التَّدْبِير سُمِّيَ: «نفساً»، فهو عندهم جوهرٌ

سميد هذورة

قال في «نسخ الحُلل»: وإنما تركوا الجنس الذي فوقه - والله أعلم - تأدياً، لكن لم يقولوا هو الحادث فيشمل الجواهر والأعراض، والجنس الذي فوق الجوهر هو الموجود والشيء،

حاشية المحلّلي

مجردّ عن المادّة، وله علاقة بها، وإن لم يتعلّق بالبدن سمي: «عقلاً»، فهو عندهم جوهرٌ مجردّ عن المادّة وعلايقها، ومرادهم به «العقل»: العقل الملكي، لا العقل الإنساني، فإنّهم - لعنهم الله - زعموا أنّه تعالى - تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً - فاعلٌ بالتعليل، قالوا: فلا يصدر عنه تعالى إلّا عقلٌ واحدٌ، ثمّ نظروا في هذا العقل من حيث أنّه عقلٌ واحدٌ، وممكنٌ في ذاته، وصادرٌ عن الغير، فقالوا: يصدر عنه بهذه الاعتبارات أربعة: عقلٌ ونفسٌ وصورةٌ ومادّة. ثمّ العقل الثّاني والثّالث كذلك، وهكذا إلى العاشر وهو العقل الفعّال عندهم، سمّوه - لعنهم الله - بذلك؛ لكونه يفعل في عالم الكون والفساد، وهو ما تحت فلك القمر، فالعقول عشرة، والثّمسوس تسعة، والصّور تسعة، ثمّ ركب الصّور مع المواد، فدخلت فيهما الثّمسوس، فصار المجموع فلکاً، فكانت بذلك الأفلاك تسعة.

إذا فهمتَ هذا، فقد اختلفوا في أفراد العقل هل هي كأفراد الإنسان فيكون نوعاً، أو كأفراد الحيوان فيكون جنساً؟ واختلفوا أيضاً في العقل هل هو داخلٌ تحت جنس الجوهر، فيكون نوعاً إضافياً أو جنساً إضافياً، أو ليس داخلًا بناءً على أنّ الجوهر خاصٌّ بالحال والمحلّ، وعليه فيكون العقل نوعاً مفرداً؟ فحاصلُ ذلك أربعة أقوال.

قوله: (لكن لم يقولوا... إلخ) إنّما لم يقولوا؛ لأنّ الحدوث عندهم من لوازم الوجود لا من لوازم الماهيّة، والدّائيات ما له دخلٌ في الماهيّة، فالمراتبُ ثلاثة: أسفلها لوازم الوجود، وأوسطها لوازم الماهيّة، وأعلاها الدّائيات، فكيف مع هذا يكون الحدوث الذي هو في المرتبة السّافلة جنساً، والجنسُ في المرتبة العالِية؛ لأنّ الجنس من الدّائيات، ومثل هذا يقال في الموجود والشيء، فإنّهما من لوازم الوجود، بل هما عين الوجود، والماهيّة تعتبر من حيث إنّها ماهيّة لا بقيد وجود ولا ضدّه، فإنّها تعقل ماهيّة ولا وجود، أو وجود ولا ماهيّة، فهما غيران، فلا يكون الوجود جنساً، ولذا لم يعدّوه.

وفي كلام الشّارح مسامحةً في تعليقه تركهم ذكر «الموجود» بالتأدّب؛ لشموله لواجب الوجود سبحانه، ومقتضى هذا اندراج واجب الوجود الذي يوهّم أنّه لا يندرج تحته، فإنّ صَحّ معنًى فلا معنى لهذا الثّقي، والصّواب في المسألة ما قلناه من أنّ الحادث والموجود والشيء لا يصحّ كونها أجناساً؛ لأنّ مرتبتها مرتبة الأجناس، ومرتبة الأجناس مرتبة الدّائيات، فبطل جعلها أجناساً.

قوله: (هو الموجود... إلخ) الثّقي هو الموجود، فهو عطف تفسيرٍ بناءً على أنّ الثّقي خاصٌّ بالموجود.



سميد هـورة

فتركوهما - والله أعلم -؛ لشمولهما واجب الوجود، وقد مثل ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح ابن الحاجب» للجنس العالي بالموجود والشيء، فيتناول الجواهر والأعراض فقط، ولا يجوز في واجب الوجود أن يقال له: جنس، فافهم.

- وأما «الجنس المتوسط» فهو: أن يكون فوقه جنس وتحت جنس؛ لأنه توسط بين جنسين؛ فيكون جنساً بالنسبة لما تحته، ونوعاً بالنسبة لما فوقه، وهو ك: «الجسم الثامي»؛ فإن فوقه جنس وهو «الجسم المطلق»، وتحت جنس وهو «الحَيَوَان».

وأما ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته فلم يُظفر له بمثال، ومثله بعضهم بـ«العقل»؛ بناءً على جنسيته، واختلاف أفرادها بالفصول لا بالخواص، وهي أنواع تحت وليس فوقه جنس، وهذا على رأي الفلاسفة في إثبات العقول،

حاشية السجلماسي

قوله: (ولا يجوز في واجب الوجود أن يقال له: جنس) أي: لأنه لو كان جنساً لكان له فصل، ولو كان له فصل لكان مركباً من جنس وفصل، والتّركيب محال. اهـ

اعلم أنّ الغزالي ذكر في «المستصفى» و«معيان العلوم» و«محك النّظر» وغيرها من كتبه: أنّ الوجود لا يصحّ كونه من الذاتيات، فلا يكون من الأجناس العالية قائلًا: لأنّ الحقيقة تُتصوّر بدونها، وكلّ ما تصوّر الحقيقة بدونها فليس من الأجناس، وأنت إذا قيل لك: «تصوّر الشكل المثلث بدون الضلع الثالث منه» لم يمكنك ذلك؛ لأنّ الضلع داخل في حقيقته، ولو قيل لك: «تصوّر بدون الوجود» لا يمكنك ذلك، فدلّ ذلك على أنّ الوجود خارج، فيكون الموجود خارجاً عن الأجناس، فلذا لم يعدوه، لا ما ذكره هذا الشّارح من أنهم تركوه نادباً؛ لأنّ ذلك لا يقال إلّا لو صحّ كونه جنساً، ومثله يُقال في الحادث؛ لأنّ الحدوث من نوابع الوجود، وإذا لم يكن الوجود جنساً من الأجناس فأحرى الحدوث، وما ذكره هذا الشّارح في الهَيُولَى من أنّه جنس للعقل على قول، فهو أمرٌ لم نَفَق عليه لغيره، وكيف يصحّ الهَيُولَى ليست مجردة، والعقول بالاتّفاق من الفلاسفة على أنّها مجردة من المادة ومن علاقتها.

قوله: (وهذا على رأي الفلاسفة... إلخ) العقول العشرة مبنية على أنّ صانع العالم - تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً - فاعلٌ بالتّعليل، ويسمّى: «العقل الأوّل»، وهذا - أي: العقل الأوّل - يصدر عنه أربعة أمور: نفس الفلك، وصورة له، ومادّة له، وعقل؛ وهذا العقل الثّاني يصدر عنه أربعة أخرى أيضاً إلى أن ينتهي إلى الذي في المرتبة العاشرة، ويسمونه: «العقل الفعّال» و«العقل الفَيّاض»؛ أي: يُفيض على العالم الكون والفساد، وهو العالم السّفلي، ومعنى «الكون والفساد»؛ أي: التّغيّر في هذا العالم السّفلي يحدث

سعيد قدورة

وَأَنَّ الجوهر ليس بجنس، وَأَنَّ الجنس عندهم هو الهَيُولَى والصُّورَةُ لا الجوهر؛ كذا في «نَسَجِ الحُلل».



حاشية السجلماسي

كثيراً فيه ويعقبه حالة أخرى ك: الرِّيع يفسد ثم في عامٍ آخر يتكوّن، وهذا العقل العاشر هو آخر العقول، هذا مرادهم بالعقول العشر حيث ذكروها.

ثم اختلفوا في جنسها وهو المجرّد عن المادّة وعلائقها، هل هو مندرجٌ تحت الجوهر أم لا؟ على قولين، واختلفوا في العقول العشرة هل اختلفت بالحقيقة والفصول فتكون أنواعاً، ويكون العقل جنساً لها، أو اختلفت بالعوارض والخواص فيكون العقل نوعاً لها، وتكون هي أفرادها؟ وهذه العقول العشرة كلّها كفر.

قوله: (وَأَنَّ الجوهر ليس بجنس) سبق أَنَّ «الجوهر»: ماهيّةٌ إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع، وأَنَّهُ ينقسم إلى حالٍّ وإلى محلٍّ وإلى مركّبٍ منهما وإلى ما ليس بحالٍّ ولا محلٍّ ولا مركّبٍ منهما، وَأَنَّ الحال هو الصُّورَةُ، والمحلُّ هو الهَيُولَى والموضوع، وَأَنَّ المركّب من الحالِّ والمحلِّ هو الجسم، وَأَنَّ ما ليس بحالٍّ ولا محلٍّ ولا مركّبٍ ينقسم إلى ما يتعلّق بالبدن وهو النّفس، وإلى ما لا يتعلّق به وهو العقول العشرة.

فإذا فهمت هذا فاعلم أَنَّ الجوهر جنسٌ لهذه الأشياء اتّفاقاً فيما علمت، وَأَنَّ الهَيُولَى نوعٌ منه، والصُّورَةُ نوعٌ منه، والموضوع نوعٌ منه، وَأَنَّ العقل فيه خلافتٌ؛ فقيل: نوعٌ منه بناءً على أَنَّهُ ينقسم إلى حالٍّ وإلى محلٍّ وإلى مركّبٍ وإلى غيرها. وقيل: ليس نوعاً منه؛ بناءً على أَنَّهُ لا ينقسم إلى غيرها، بل ينقسم إلى الحالِّ والمحلِّ والمركّب فقط، فقد خرج من هذا أَنَّ الجوهر اتّفق على جنسيّته لِمَا تحته، واختلف في دخول العقل تحته، فعلى دخوله فهو نوعٌ له من الأنواع الإضافيّة، وعلى هذا فإن قلنا: أفرادها - أي: العقل - اتّحدت في الحقيقة فيكون حقيقياً أصلاً، وإن اختلفت في الحقيقة فهو إضافيٌّ فقط، ولا يكون حقيقياً، وعلى خروجه عنه فإن قلنا: إِنَّ أفرادها اتّفقت بالحقيقة فهو نوعٌ منفردٌ، فيكون هذا مبنياً على اختلاف أفرادها بالخواص لا بالفصول. وإن قلنا: أفرادها اختلفت بالحقيقة فهو جنسٌ منفردٌ؛ بناءً على جنسيّته واختلاف أفرادها بالفصول لا بالخواص، فقلوه: «أَنَّ الجوهر ليس بجنس» مخالفتٌ لِمَا قلنا. وقوله: «وَأَنَّ الجنس عندهم هو الهَيُولَى والصُّورَةُ لا الجوهر» مخالفتٌ أيضاً لِمَا قلناه، وحاصله: أَنَّ الجوهر جنسٌ على كلّ حالٍ، وإنما الخلاف هل تداخل العقول يكون جنساً لها، أو لا تداخل، فلا يكون جنساً لها.



(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي)

● (٣٣) وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانٍ
(٣٤) تَوَاطُؤُ تَشَاكُكُ تَخَالُفُ وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ]

(٣٣ - ٣٤) - اعْلَمْ أَنَّ نِسْبَةَ الْكَلِمَاتِ إِلَى مَعْنَاهَا خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، وَهِيَ: التَّوَاطُّؤُ، وَالتَّشَاكُكُ، وَالتَّخَالُفُ، وَالِاشْتِرَاكُ، وَالتَّرَادُفُ؛ لِأَنَّهُ:

١ - إِمَّا أَنْ تَسْتَوِيَ أَفْرَادُهُ فِيهِ، ك: «الْإِنْسَانُ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِهِ، فَمُتَوَاطِئٌ؛ لِتَوَافُقِ أَفْرَادِ مَعْنَاهُ فِيهِ.

٢ - وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَعَانِيهِ أَوْلَى بِهِ مِنْ الْبَعْضِ، ك: «الْبَيَاضُ»، فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الثَّلَجِ سَعِيدٌ قَدُورَةٌ

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي)

قوله: (وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي . . . إلخ البيتين) هذا تقسيم آخر للكَلِمَاتِ باعتبار وَحْدَتِهِ وَوَحْدَةِ مَدْلُولِهِ وَتَعَدُّدِهِمَا، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ: إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَاهُ: إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ، فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

١ - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: لَفْظٌ وَاحِدٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ أَفْرَادَهُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُسْتَوِيَةً فِيهِ فَهُوَ: «الْمُتَوَاطِئُ»، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَفَاوِتَةً فَهُوَ: «الْمَشْكُكُ».

فَالْمُتَوَاطِئُ: هُوَ الْكَلِمَةُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى مُسْتَوِيَةٍ فِي مَحَالِّهِ، ك: «الْإِنْسَانُ»، فَإِنَّ حَقَّ «زَيْدٍ» مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ مَسَاوٍ لِحَقِّ «عَمْرٍو» مِنْهَا، وَهُوَ مَاخُذٌ مِنَ التَّوَاطُّؤِ بِمَعْنَى: التَّوَافُقِ، وَمِنْهُ: ﴿لِيُتَوَاطَّفَا بِئِنَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أَي: لِيُتَوَافَقَا.

وَالْمَشْكُكُ: هُوَ الْكَلِمَةُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى مُخْتَلِفٍ فِي مَحَالِّهِ:

إِمَّا بِالْكَثَرَةِ وَالْقِلَّةِ ك: «النُّورُ» بِالنِّسْبَةِ لِلسَّرَاجِ وَالشَّمْسِ.

أَوْ بِالْقِدَمِ وَالْحَدُوثِ ك: «الْوُجُودُ» لِلِوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ.

أَوْ بِالِاسْتِغْنَاءِ وَالِافْتِقَارِ ك: «الْوُجُودُ» بِالنِّسْبَةِ لِلْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ.

وَهُوَ مَاخُذٌ مِنَ الشُّكِّ؛ لِأَنَّهُ يَشْكُكُ النَّازِرُ فِيهِ هَلْ هُوَ مُشْتَرِكٌ أَوْ مُتَوَاطِئٌ؟

٢ - الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ مُقَابِلُ الْأَوَّلِ، أَي: لَفْظٌ كَثِيرٌ لِمَعْنَى كَثِيرٍ ك: «رَجُلٌ»

أولى منه في العاج، وإما أن يكون بعض معانيه أقدم من بعض، كـ: «الوجود» فإن معناه في الواجب قبله في الممكن، لمشككك؛ لتشكيكه الناظر في أنه متواطئ؛ نظراً لاشتراك الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطئ؛ نظراً إلى جهة الاختلاف.

سعيد هذوة

و«فرس» و«كتاب»، وهي الألفاظ المتباعدة، والمباينة؛ المخالفة، فمتى اختلف المعنى تحققت المفاوئة بين اللَّفْظَيْن؛ هكذا ذكر ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] هذا القسم، وكذا الشُّبْكَي ونحوه للناظم في «شرحه».

وقد أورد عليه: أن الألفاظ إذا كان كلُّ لفظٍ منها لمعنى دخل فيها اتحد لفظه ومعناه، وهو القسم الأول، وذلك يُخل بالتقسيم؛ ذكره ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]، ونَبَّه أيضاً عليه القرافي [ت: ٦٨٤هـ] في كلام الشُّبْكَي قال: «فَيَدْخُلُ أَحَدُ الْقَسْمَيْنِ فِي الْآخَرِ». قال السَّيِّدُ الشَّرِيف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح الخونجي»: «التَّبَايُنُ قَدْ يَقَعُ فِي أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةِ الْمَوْضُوعَاتِ كـ: «الإنسان، حاشية السجلماسي

قوله: (قال السَّيِّدُ الشَّرِيفُ فِي «شرح الخونجي»: التَّبَايُنُ ... إلخ) اعلم أن المعنيين:

- ١ - تارة يكون بينهما التَّساوي كـ: «الإنسان، والنَّاطِق»، وعلامتهما: صلاحيةٌ كُلِّيَّةٌ موجبةٌ فيهما من الجانبين، فتقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ».
 - ٢ - وتارة يكون بينهما التَّبَايُن، كـ: «الإنسان، والحجر» وعلامتهما: صلاحيةٌ كُلِّيَّةٌ سالبةٌ فيهما من الجانبين، فتقول: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحَجَرُ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».
 - ٣ - وتارة يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجوه، كـ: «الإنسان، والأبيض»، وعلامتهما: صلاحيةٌ جزئيتين موجبتين من الجانبين وجزئيتين سالبتين كذلك، فتقول: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ أَبْيَضٌ، بَعْضُ الْأَبْيَضِ إِنْسَانٌ»، «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ أَبْيَضَ، بَعْضُ الْأَبْيَضِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».
 - ٤ - وتارة يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ بإطلاق، كـ: «الحيوان، والإنسان»، وعلامتهما: صلاحيةٌ كُلِّيَّةٌ موجبةٌ من جانب الأخص وجزئيةٌ موجبةٌ مع جزئيةٍ سالبةٍ من جانب الأعم، فتقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ». فهذه أربعُ نِسَبٍ بين المعاني.
- وأما التَّرادُفُ فهو نسبةٌ بين الألفاظ لا بين المعاني؛ لأنَّ التَّرادُفَ يشترط فيه اتِّحَادُ الْمَعْنَى مَفْهُومًا ومصدقًا، كـ: «الجنطة، والبر».

إذا فهمت فاعلم أن التَّبايُنَ يُطْلَقُ تارةً ويُرادُ به ما عدا التَّرادُفَ، فتكون الأقسام الأربعة كلها متباعدة بهذا المعنى، فكلُّ معنيين تخالفاً مفهوماً كـ: «الإنسان، والنَّاطِق» فهما مُتَبَايِنَانِ؛ إذ مفهوم «الإنسان»: «الحيوان النَّاطِق»، ومفهوم «النَّاطِق»: «المتفكر بالقوة»، فهما متباينان بهذا المعنى، وإن كانا متساويين بالمعنى

سميد قدورة

والحجر»، وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف بالاعتبار، فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو وصف له؛ كقولنا: «سيف، صارم»، فإن أحدهما بحسب ذاته والآخر بحسب الوصف، وقد يكون كل واحد منهما صفة لموضوع واحد ك: «الصَّارم، والمهند»، وقد يكون أحدهما صفة والآخر صفة الصفة ك: «النَّاطق، والفصيح».

ومن جملة الأشياء المتباينة الألفاظ المشتقة مع المشتق منها، وإن كان بين الاسمين مشاركة ومشاكله؛ إذ لا يُشترط في المتباينة أن تختلف من كلِّ وجوه، بل قد يكون بينهما نسبة؛ أي نسبة كانت، بأن يكون المعنى المُشتق منه منسوباً إلى المشتق إِمَّا بأنه قائم به ك: «العلم، والعالم»، أو مُوجد له ك: «المال، والتموّل»، أو موضوع لعمل من أعماله ك: «الحديد للحداد»، ولأجل المخالفة بينهما في المعنى اشترط التّخالف بين اللَّفظين بوجوه ما؛ لأنَّهما إن لم يَختلفا كان اللَّفظ مشتركاً بينهما لا مشتقاً أحدهما من الآخر، ولَمَّا كان المشتق فرعاً من المشتق منه احتاج المشتق إلى اسم موضوع لمعنى وهو المثال الأوّل، وإلى معنى ثانٍ يتضمَّن المعنى الأوّل، فحينئذٍ يوضع للمعنى الثاني لفظ مُشارك للمثال الأوّل في المادّة، ويُخالفه في الصُّورة تحقيقاً أو تقديرًا. اهـ

وقال شارح «الشَّمْسِيَّة»: من النَّاس مَنْ ظنَّ أنَّ مثل «السَّيف، والصَّارم»، ومثل «النَّاطق، حاشية السجلماسي

السَّابِق، وهذا التَّبَايُن بالمعنى الثاني هو الَّذِي فرَّع عليه الشَّرِيف ما قال، وهو تفرُّع حسنٌ لَمَنْ ذكر التَّرَادف، أمَّا مَنْ لم يذكره فلا يَحسن منه، فكان من حقِّ الشَّارِح أن يُوخِّرَ هذا الكلام إلى نسبة التَّرَادف، أمَّا ذكره هنا فهو استيعاجٌ.

فعلى هذا «سيف، صارم» من المُتساويين إن كان وصف «الصارم» خاصاً بـ«السَّيف»، أو من العموم المُطلق إن كان «الصَّارم» أعم، وكذا: «الصَّارم، والمهند» إن اختصَّ بـ«السَّيف»، وإلَّا فالعموم والخصوص من وجوه؛ لأنَّ «الصَّارم» قد يكون مهنداً وقد لا يكون، و«المهند» قد يكون صارماً، وقد يكون غير صارم، وأمَّا «النَّاطق، والفصيح» فالعموم بإطلاق بينهما، و«النَّاطق» أعم، وأمَّا المشتقُّ والمشتقُّ منه ك: «العالم والعلم»، و«المال والتموّل» و«الحديد والحداد» فمتباينة لا يحمل أحدها على الآخر.

قوله: (قال السَّيِّد الشَّرِيف في «شرح الخونجي»: التَّبَايُن قد يقع في أشياء مختلفة الموضوعات) أي: الَّذِي هو ضدُّ التَّرَادف، لا التَّبَايُن الَّذِي هو أحد النَّسَب الأربعة، فإنَّه لا يكون إلَّا في الأشياء المختلفة الموضوعات، وقد يكون في شيء متفق الموضوع، كأن يكون بين المعنيين تساوي أو عموم من وجهين أو بإطلاق، والأمثلة تدلُّ على ذلك، وقد بيَّناه في الصُّورة الأخرى.

٣ - وإِذَا أَنْ يَتَعَدَّدَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ك: «الإنسان والفرس»، فمُتَبَايِنٌ؛ أي: أحد اللَّفْظَيْنِ مُبَايِنٌ لِلْآخَرِ؛ لِتَبَايُنِ مَعْنَاهُمَا.

٤ - وإِذَا أَنْ يَتَّحِدَ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، ك: «الإنسان والبشر»، فمُتَرَادِفٌ؛ لِتَرَادُفِهِمَا؛ أي: لِتَوَالِيهِمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

٥ - وإِذَا أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى، ك: «العين»، فمُشْتَرِكٌ؛ لِإِشْرَاقِ الْمَعْنَى فِيهِ.

● (٣٥) وَاللَّفْظُ إِذَا طَلِبَ أَوْ خَبِرَ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ مَسْذُكِرٍ
(٣٦) أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا
(٣٥ - ٣٦) - يعني: أَنَّ اللَّفْظَ الْمَرْكَبَ قِسْمَانِ: خَبَرٌ، وَطَلِبٌ.

سعيد قدورة

والفصيح من الألفاظ المترادفة لصدقها على ذاتٍ واحدةٍ، وهو فاسدٌ؛ لِأَنَّ التَّرَادُفَ هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي الْمَفْهُومِ لَا الْإِتِّحَادُ فِي الذَّاتِ.

نعم؛ الْإِتِّحَادُ فِي الذَّاتِ مِنْ لَوَازِمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَفْهُومِ دُونَ الْعَكْسِ. اهـ^(١)

٣ - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ: أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَيَتَعَدَّدَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ: «الْمُشْتَرَكُ»؛ لِإِشْرَاقِهِ بَيْنَ مَعَانٍ ك: «العين» فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْبَاصِرَةِ وَلِإِعْيَنِ الْمَاءِ وَالذَّهَبِ وَالْجَاسُوسِ، وَك: «الْقُرْءُ» فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلظَّهَرِ وَالْحَيْضِ.

٤ - الْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَتَعَدَّدَ اللَّفْظُ وَيَتَّحِدَ الْمَعْنَى، وَهُوَ: «الْمُتَرَادِفُ» ك: «الْقُعُودُ، وَالْجُلُوسُ»، وَ«الْأَسَدُ، وَالسَّبُعُ»، وَ«الْخَمْرُ، وَالْعُقَارُ»؛ سَمِّيَ بِذَلِكَ أَخْذًا مِنَ التَّرَادُفِ الَّذِي هُوَ رُكُوبُ وَاحِدٍ خَلْفَ آخَرَ؛ كَأَنَّ الْمَعْنَى مَرْكُوبٌ وَاللَّفْظَانِ رَاكِبَانِ عَلَيْهِ، فَيَكُونَانِ مُتَرَادِفَيْنِ.

وَلَمَّا كَانَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَوَاطِئٍ وَإِلَى مُشْتَكِكٍ، جَاءَتْ الْأَقْسَامُ خَمْسَةٌ عِنْدَ النَّاطِمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ سَرَدَ أَسْمَاءَهَا وَلَمْ يَفْسِّرْهَا، فَاحْتَجْنَا إِلَى بَيَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَبِالْإِذْنِ التَّوْفِيقِ.

قوله: (وَاللَّفْظُ إِذَا طَلِبَ أَوْ خَبِرَ ... إلخ الْبَيِّنِينَ) لَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ فِيمَا سَبَقَ: «أَنَّ اللَّفْظَ

حاشية السجلماسي

قوله: (لَأَنَّ التَّرَادُفَ هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي الْمَفْهُومِ) أي: وَالذَّاتِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ التَّرَادُفَ هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي الْمَفْهُومِ فَقَطْ، بَلِ الْإِتِّحَادُ فِيهِ مَعَ الْإِتِّحَادِ فِي الذَّاتِ الَّتِي أُرِيدَ بِهَا هُنَا الْمَصْدُوقُ الَّذِي هُوَ الْأَفْرَادُ. وَقوله: «لَا الْإِتِّحَادُ فِي الذَّاتِ» أي: فَقَطْ دُونَ الْمَفْهُومِ، يَتَّبِعُ أَنَّ التَّرَادُفَ هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي الذَّاتِ مَعَ الْمَفْهُومِ.

- والطلب إن كان فعلاً: كان مع الاستعلاء أمراً، ومع الخضوع دعاءً، ومع التساوي التماساً. وإلا فإن لم يحتمل صدقاً ولا كذباً كان تنبيهاً.

وكل ذلك إنشاء، ولا كلام للمناطق في الإنشاء؛ لأن الصدق والكذب لا يعرضان له، ومدار فتهم عليهما.

- والخبر: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، وسيأتي إن شاء الله تعالى.



سعيد قنورة

حيث يوجد: إمّا مرگب، وإمّا مفرد، وفَرغ من ذكر أقسام المفرد، شرَعَ الآن في المرگب قسّمه إلى: طلب وخبر، ثم قسّم الطلب إلى ثلاثة أقسام: أمر، ودُعاء، والتماس.

فقوله: «واللفظ»: أي: المرگب، فحذف الصّفة لدلالة سياق الكلام عليها؛ لأن الطلب والخبر لا يكونان في المفردات، وإمّا يكونان في المرگبات، كما أنّه حذف من كلّ واحد منهما شرطه الذي يميّز به، والتّقدير: واللفظ المرگب إمّا طلب إن أفاد طلباً، وإمّا خبر إن احتمل الصدق والكذب؛ لأنّه إذا فقد الشّرطان كان تنبيهاً وإنشاءً.

• ثمّ المقصود من هذا التّقسيم إمّا هو تمييز الخبر عن غيره من المرگبات؛ إذ هو الذي ترگّب منه الحجج، ولا ترگّب من الطلب ولا من سائر الإنشاءات، وإمّا ذكرت لتمييز الخبر عن غيره، فليست مقصودة في هذا العلم، ولمّا لم يمكن تمييز الخبر الذي هو المقصود إلاّ بذكر أقسام اللفظ المرگب ذكرها، فصار ذكره لها بالعرض، والمقصود ما ترگّب منه الحجج وهو الخبر كما سيذكره النّاظم بعد هذا في قوله: «ما احتَمَلَ الصّدق لِذاتِهِ جَرَى، بَيْنَهُمْ قُضِيَّةٌ وَخَبَرًا» [الخ، وقد نبّه السيّد الشّريف (ت: ٧٧١هـ) على هذا.

وقد ذهب قومٌ إلى أنّ الخبر لا يعرف ك: «العلم، والوجود، والقدم»، فهي أربعة ذكرها ابن الشّكبي.

وكان الأنسب أن يؤخّر النّاظم هذا التّقسيم إلى هنالك، ويُقدّم فصل المعرفّات كما فعل الخونجي وغيره؛ لأنّ المعرفّات وإن كانت مرگبة، لكن تركيبها تقيديّ، فهو في قوّة المفرد، وسيأتي التّنبية عليه.

ودخل في «الطلب»: طلب الفعل، وطلب الكفّ وهو النّهي، وطلب العلم بالماهية

وهو الاستفهام.

حاشية السجلماسي



سميد قدورة

ثمَّ طلب الفعل إن كان على وجه الاستعلاء؛ أي: على طريق طلب العلو وجعل الطالب نفسه عالياً على المطلوب؛ سواءً كان كذلك في نفس الأمر أو لا، سُمِّيَ: «أمراً». وإن كان على وجه الخُضوع وهو ضدُّ الاستعلاء سُمِّيَ: «دعاءً» و«سؤالاً»، وإن كان الطَّلَب مجرداً عن الاستعلاء والخضوع سُمِّيَ: «التماساً»، هذا معنى ما ذكره النَّاطِم.

ثمَّ إنَّ اشتراطه الاستعلاء في الأمر هو أحدُ الأقوال الأربعة، واختاره جماعة لِتبادر الفهم عند سماع صيغته إلى ذلك، والتَّبادُرُ علامةُ الحقيقة.

وقبل: يُشترط العلو في نفس الأمر، وعليه الشَّيرازيُّ [ت: ٤٧٦هـ] والسَّمعانيُّ [ت: ٤٨٩هـ] والمعتزلة.

وقبل: يُشترط العلوُّ والاستعلاء معاً.

وقيل: لا يُشترط علو ولا استعلاء، وهو الَّذي صَدَّر به السُّبكيُّ، وعطف عليه غيره بـ«وقيل»، وهو الأصحُّ عند علماء الأصول، مُستدلِّين بقوله تعالى - حكايةً عن فرعون -: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأمراف: ١١٠]. وأُجيب: بأنَّ «الأمر» بمعنى: المشورة في الفعل، وبأنَّ فرعون إذ ذاك كان مُستغلاً لهم.

وشَمِل «الأمر»: صيغة الأمر عند النُّحاة ك: «أَكْرِم»، واسم الفعل ك: «نَزَل»، والمضارع باللام نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

• وقد ظَهر لك من هذا أنَّ «المقسم إلى: أمر، ودعاء، والتماس» إنّما هو طلبُ الفعل، لا كل طلب، وعليه يُحمل قوله: «وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتُذَكَّرُ إلخ»؛ أي: والأوَّل وهو طلب الفعل ثلاثة... إلخ، فيكون الطَّلَب المقابل للخبر متناولاً للطلبات الثلاثة: طلبُ الفعل، وطلب التَّرك، وطلب العلم بالماهية. والطَّلَبُ المقسم إلى أمرٍ ودعاءٍ والتماسٍ خاصٌّ بطلب الفعل، وبهذا يستقيم الكلام، والله أعلم.

ويحتمل - وهو الظاهر - أنّه أراد بقوله: «إِنَّمَا طَلَبٌ»: طلب الفعل فقط، ثمَّ قَسَمه إلى أمر ودعاء والتماس، ويكون سَكَت عن طلب التَّرك بخصوصه وهو التَّهي، بل أدرجه في قسم الأمر بناءً على أنَّ تَعَلُّق الفعل بطلب التَّهي هو طلب فعل الضَّدِّ، ولذا قيل: التَّهي عَنِ الشَّيْءِ أمرٌ بضدِّه المقابل له، والاستفهامُ مندرجٌ في قسم التَّثبيهِ.

سعيد قنورة

ومنهم مَنْ جعله في قسم الطَّلَب، وينحو هذا فسر السَّيِّد الشَّرِيف [ت: ٧٧١هـ] كلام الخونجي، فيُفهم من هذا التَّقْسِيم أنَّ ما لا يقبل الصَّدق والكذب، ولا يتقضي طلب فعل بالقصد الأوَّل لا يُقال فيه: «طلب» ولا «خبر»، بل يُقال فيه: «إنشاء وتنبية»، كذا للسُّبكي وغيره.

وبعضهم يفرِّق بين الإنشاء والتَّنبية، فيقول: «الكلام الَّذي لا يحتمل الصَّدق والكذب يسمَّى: إنشاء»، فإن دَلَّ بالوضع الأوَّل على طلب فعلٍ سُمِّي: «أمراً»، أو على طلب الكفِّ سُمِّي: «نهيًا»، وإلَّا سُمِّي: «تنبيهًا»؛ لأنَّك تَبَّهت به على مقصودك، فيدخل فيه كلُّ ما يدلُّ على الطَّلَب التزاماً لا وضعاً، ك: التَّمنِّي والترجِّي والنِّداء والعرض والتَّحضيض والاستفهام والقسم؛ أي: الجملة الأولى من جملتي القسم، وأمَّا الثَّانية الَّتِي تقع جواباً للقسم فخبريَّة، كذا ذكر ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]؛ قال: والتَّعجُّب يرجع إلى الخبر، ويدخل فيه أيضاً ما لا طلب فيه لا وضعاً ولا التزاماً نحو: «أنت طالق»، و«بعثُ» و«اشتريتُ». قال ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]: والصَّحيح أن «بعثُ» و«اشتريتُ» و«طلقتُ» و«أعتقتُ» ونحوها من صيغ العقود إنشاء؛ لأنَّه لا خارج لها؛ أي: لا نسبة لها في الخارج ولا تقبل صدقاً ولا كذباً، ولو كان خبراً لكان ماضياً. اهـ بمعناه.



حاشية السجلماسي

قوله: (قال ابن الحاجب: والصَّحيح) لهم في تقسيم الكلام إلى خبر وغيره ثلاثة طرق: الأولى لابن مالك وإيَّنه: أنَّه ينقسم إلى خبر وطلب. قال ابن هشام في «شرح للمحة»: وليس بشيء؛ يعني: أنَّ القِسْمة إمَّا غير حاصرة، أو لأنَّه أطلق الطَّلَب على ما فيه الطَّلَب، وعلى ما لا طلب فيه، وهو الإنشاء، فيكون الطَّلَب مرادفاً للإنشاء.

الثَّانية: أن ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء؛ لأنَّ مدلوله إن تحقَّق بدونه فخير، وإن لم يتحقَّق إلَّا به، فإن قرب زمان التَّكَلُّم فإنشاء، وإن تأخَّر فطلب.

الثَّالثة: أنَّه ينقسم إلى خبر وإنشاء، ثمَّ الإنشاء تارةً يسند حدثه للمتكلِّم، نحو: «بعثُ» و«طلقتُ»، وهو الَّذي يقع في الحال، وتارةً يُسند حدثه للمخاطب، وهو الَّذي يتأخَّر إلى زمن الاستقبال.

وعلى هذا فالطريقة الأولى - كما قال ابن هشام - ليست بشيء، والتَّعويلُ على الثَّانية والثَّالثة.

وقد اختلف في الطَّلَب هل هو قسمٌ برأسه أو داخلٌ تحت الإنشاء؟ ووجه الخلاف هو: أنَّ الطَّلَب فيه شائبة حاليَّة وشائبة استقباليَّة، فنفسُ الطَّلَب الَّذي وقع في الحال والمطلوب يتأخَّر إلى زمن الاستقبال، فمَنْ نَظَرَ إلى شائبة الحال أدرجه في الإنشاء، ومَنْ نظر إلى شائبة الاستقبال جعله قسماً برأسه.

حاشية السجلماسي

والى الطريقتين أشار الشارح، فأشار إلى الأولى بقوله: «أنه إذا فقد الشَّرطان كان تنبيهاً وإنشاء»، فهو يشير إلى أنَّ القسمة ثلاثية: خبر وطلب وإنشاء، وإلى الثانية أشار بقوله: «أنهم يفرقون بين الإنشاء والتنبيه... إلخ»، فأشار إلى أنَّ القسمة ثنائية: خبر وإنشاء، ثمَّ الإنشاء ينقسم إلى أمر ونهي واستفهام وتنبيه. اهـ

وقال فيه ثانياً: قيل في «تقسيم الكلام إلى: خبر، وإنشاء، وطلب»: إن الكلام أمّا أن يتقدّم مدلوله عليه أو يقارن أو يتأخّر، فإن تقدّم فهو الخبر، نحو: «قام زيد»؛ فإنّ قيام زيد حاصلٌ قبل هذا الكلام، وإن قارن فهو الإنشاء نحو: «بعت» و«طلقت»، فإنّ البيع والطلاق لا يقعا إلا عند التكلّم بهاتين الصيغتين، وإن تأخّر فهو طلبٌ نحو: «اضرب»؛ فإنّ الضرب متأخّر عن الأمر به.

واعترض: بأنّ الخبر ينقسم لهذه الأقسام الثلاثة، فإنّه يتقدّم عليه مدلوله ك: «قام زيد»، ويُقارنه ك: «أقوم الآن»، ويتأخّر عنه ك: «أقوم غداً».

والصواب في التقسيم أن يقال: الكلام إمّا أن يكون سبباً في وجود مدلوله، أو لا يكون، فإن كان سبباً في وجود مدلوله فإن قارنه فهو إنشاء ك: «بعت»، وإن تأخّر عنه فهو طلب ك: «اضرب»، وإن لم يكن سبباً في وجود مدلوله فهو الخبر؛ سواءً تقدّم عليه مدلوله أو قارن أو تأخّر، كالأمثلة الثلاثة المتقدمة.

وقال فيه ثالثاً: «مقابل الصحيح مذهب الحنفية»، فإنّ صيغ العقود عندهم أخبارٌ باقيةٌ على أصلها، ويقدرّون وقوع مدلولها قبلها في لحظةٍ من الزّمان، ف: «بعت» مثلاً عند المالكية والشافعية إنشاءٌ مقارنٌ لمدلوله الذي هو حصول البيع، فإنّ البيع لم يقع من المتكلّم قبل نُطقه، فإذا قال: «بعت» فهو إخبارٌ عن ذلك البيع المقدّر، ولمّا كان فيه من التكلّف ما لا يخفى جعل مقابله صحيحاً، فيكون هو فاسداً.



(فَصْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)

سعيد بنورة

قوله : (فَصْلٌ فِي) بيان (الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ) لَمَّا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ النَّازِمِ ذِكْرُ «الْكُلِّيِّ» وَ«الْجُزْئِيِّ» اسْتَتَبَعَهُ بِإِفَادَةِ مَعْنَى : «الْكُلِّ» وَ«الْكُلِّيَّةِ» وَ«الْجُزْءِ» وَ«الْجُزْئِيَّةِ» ؛ لِاشْتِرَاكِ «الْكُلِّ» وَ«الْكُلِّيَّةِ» مَعَ «الْكُلِّيِّ» فِي الْمَادَّةِ، وَاشْتِرَاكِ «الْجُزْءِ» وَ«الْجُزْئِيَّةِ» مَعَ «الْجُزْئِيِّ» فِي مَادَّتِهِ، وَالْأَفْهَمُ أَنَّهَا مُتَبَاعِدَةٌ، وَلِهَذَا الْإِشْتِرَاكُ اللَّفْظِيُّ ذَكَرَهَا الْقِرَافِيُّ [ت : ٦٨٤هـ] وَالزُّرْكَشِيُّ [ت : ٧٩٤هـ] مَجْمُوعَةً فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

قال القرافي - بعد ذكر «الْكُلِّيِّ» وَ«الْجُزْئِيِّ» - : وَنَبْغِي أَنْ يَعْلَمَ مَعَ ذَلِكَ «الْكُلِّيَّةُ» وَ«الْكُلِّ» وَ«الْجُزْئِيَّةُ» وَ«الْجُزْءِ». فَذَكَرَهَا ثُمَّ قَالَ : وَهَذِهِ الْحَقَائِقُ يَحْتَاجُ لَهَا كَثِيرًا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ.

حاشية السجلناسي

- (٣٧) الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ كَلٌّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَفُوعٍ
(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلٍّ فَرْدٌ حَكِيمًا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا
(٣٩) وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَمْرُفَتُهُ جَلِيَّةٌ

(٣٧ - ٣٩) - قد تقدّم بيان الكلّي والجزئي، وتكلّم هنا على اصطلاحهم في: الكل، والكلّيّة، والجزء، والجزئيّة.

- فالكل: «هو الحكم على المجموع»؛ كقولنا: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ»، وكفوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].
سعيد قدورة

قوله: (الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ ... إلخ الأبيات) يعني: أَنَّ الْكُلَّ عبارةٌ عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع، لا باعتبار كلِّ فردٍ فرد؛ سواءً كان الحكم ثابتاً لبعضٍ دون بعضٍ آخر، أو لجميعهم.

فالأوّل نحو: «كُلُّ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدَةِ يَحْمِلُ الصَّخْرَةَ الْعَظِيمَةَ»؛ أي: مجموعهم، لا جميعهم، فقد يكون فيهم من لا يقدر على حمل الصخرة.

والثاني ك: «أسماء العدد» فإنّها موضوعةٌ للكلِّ ك: «عشرة، ومئة، وألف»؛ أي: مدلولها «كل»، والحكم ثابتٌ لجميع العدد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

ويقابل «الكل»: «الجزء»، وهو: ما تركّب منه ومن غيره كلٌّ، فأحادُ الكلِّ أجزاءٌ له بحيث لا يصحُّ إطلاق اسم الكلِّ على كلِّ جزءٍ من أجزائه؛ فـ«العشرة» مثلاً مركّبةٌ من خمسة وخمسة، فلا يصح إطلاق اسم «العشرة» على جزءٍ من أجزائها.

حاشية السجّج السجّج

قوله: (يعني: أَنَّ الْكُلَّ عبارةٌ عن الحكم ... إلخ) اعلم أَنَّ الْكُلَّ:

- يُطلق تارةً على الماهيّة المركّبة من أجزاء، وهذا المعنى يقابله: «الجزء».

- ويطلق تارةً على الحكم الثابت للمجموع أو لبعضٍ من غير استقلالٍ، ويقابله بهذا المعنى: «الكلّيّة والجزئيّة»، وذلك:

أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا لَبِثَ لِكُلِّ الْأَفْرَادِ: فَإِنَّمَا أَنْ لَا يَسْتَقِلَّ بِهِ وَاحِدٌ نَحْوُ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، فَإِنَّ الْحَمْلَ ثَابِتٌ لِلْأَفْرَادِ الثَّمَانِيَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْلَالٍ، وَيُسَمَّى هَذَا: «كُلًّا مَجْمُوعِيًّا»، وَيَقَابِلُهُ: «الْكُلُّ الْجَمِيعِيُّ»، وَإِنَّمَا أَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ لِكُلِّ فَرْدٍ، نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَاةً لَوْتٍ﴾ [المران: ١٨٥]، وَهَذَا هُوَ: «الْكَلِّيَّةُ».

- والكلية: «هي الحكم على كل فرد»، ك: «كل بني تميم يأكلون الرغيف».

- والجزئية: «هي الحكم على بعض الأفراد».

- والجزء: «ما تركب منه ومن غيره كل».

وقولنا: (كـ) «كل ذلك ليس ذا وقوع»، إشارة إلى ما تؤول به حديث ذي اليمينين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال ﷺ: «كل ذلك لم يكن»^(١)؛ أي: مجموعته، وألا فبعضه وقع، ويروى أن الراوي قال: «بل بعضه وقع».

سعيد بن جبير

وأما «الكلية» فهي: القضية المحكوم فيها على كل فرد فرد من أفرادها، واللفظ الموضوع لها صيغ العموم ك: «كل» و«من» و«ما» الموصولات، ونحوها، وهي القضية الكلية موجبة كانت أو سالبة؛ نحو: «كل نفس ذائقة الموت» [آل عمران: ١٨٥]، و: «لا إله إلا الله».

ويقابل «الكلية»: «القضية الجزئية»، وهي: القضية التي يكون الحكم فيها على بعض الأفراد، واللفظ الموضوع لها: «بعض» و«واحد» ونحوهما؛ موجبة أو سالبة؛ نحو: «بعض الحيوان إنسان»، و: «ليس بعض الحيوان كائناً».

● فالحاصل أن الكلية والجزئية هي القضيتان المسورتان بـ «كل» و«بعض» وما في معناهما، وسيأتي بيانهما في أقسام القضايا، وأما الكلّي والجزئي فقد تقدّم في قوله: «فمفهوم اشتراك الكلّي... البيت».

حاشية السجل ماسي

وإذا ثبت للبعض: فإما أن لا يستقل به واحد دون آخر، نحو: «كل بني تميم يحملون الصخرة» والمظينة، فإن الحمل لا يستغرق جميعهم، بل يخص بعضهم، ثم هذا البعض لا يقدر كل واحد منهم على حمل الصخرة المذكورة، بل لا بد من تعاون، وهذا هو الكل الذي لم يثبت الحكم فيه لكل الأفراد، ولك أن تسميه: بعضاً مجموعياً، ويقابله البعض الجمعي، وهو ما يثبت فيه الحكم لكل واحد من أفراد ذلك البعض استقلالاً، نحو: «بعض الحيوان إنسان»، وهذا هو الجزئية.

فخرج من هذا أن القسمة سداسية: «كل» مطلق على الماهية، ويقابله: «جزء»، و«كل مجموعي» ويقابله: «الكلية»، وهو الكل الجمعي، و«بعض مجموعي» ويقابله: «الجزئية»، وهي البعض الجمعي.

ثم اعلم أن الفرق بين قسمة «الكل» وهما ما ثبت الحكم للكل أو للبعض فيه إنما هو من حيث وصف المحمول، كالحمل في المثالين؛ لأنه استغرق في مثالي ولم يستغرق في مثالي، وأما وصف الموضوع

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

و«اللام» في قولنا: (لِكُلِّ فَرْوٍ) بمعنى: «على»؛ أي: وحيشما حَكَمْنَا على كُلِّ فَرْوٍ فذلك الكَلْبَةُ، و«اللام» في (لِلْبَعْضِ) كذلك أيضاً.

وفي البيت الأول رواية الحديث بالمعنى، والجمهور على جوازه للعارف، وقال الماوردي (ت: ٤٥٠هـ): إن نسي اللفظ جاز، وإلا فلا.

سعيد قدورة

● تنبيه: تمثيل النّاظم لـ«الكل» بقوله ﷺ لذي اليمين: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» هو جارٍ على تأويل مرجوح، والراجح عند المحققين أنه من باب الكَلْبَةُ؛ أي: لم يقع واحدٌ منهما، لا القصر ولا النسيان، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما أن السؤال إذا وقع بـ«أم» يكون لتعيين أحد أمرين مبهمين عند السائل يعتدّ ثبوت أحدهما، فجوابه إمّا بتعيين أحدهما، وإمّا بنفي كلٍّ منهما ردّاً على السائل وتخطئة له في اعتقاده ثبوت أحدهما، لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنّ ذا اليمين لم يعتدّ ثبوتهما جميعاً حتّى يُجاب بنفي المجموع؛ إذ لو اعتدّ ذلك لقال مثلاً: «أقصر الصلاة ونسيت؟» بالعطف بـ«الواو» لا بـ«أم»، فكيف يجاب بشيء لم يُستفهم عنه، ولا توهمه؟ فتعيّن أن يكون قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لم يقع» نفيًا لكلٍّ منهما.

حاشية السجلماسي

فلا يترقان فيه؛ إذ هو وصفٌ مستغرق لجميع أفراده التي هي كالأجزاء له؛ ألا ترى أن «ثمانية» و«بئنة تميم» اللذان هما وصفا موضوعي القضيتين في المثالين السابقين - فإنهما ثابتان لسائر الأفراد.

إذا فهمت هذا ففي كلام الشارح ثلاث إيرادات:

الأول: في قوله: «وقد يكون فيهم من لا يقدر على حمل الصخرة»؛ إذ حقّه أن يقول: أن فيهم من لا يحضر للحمل؛ إذ عدم القدرة شرط في الجميع؛ لأنّه لو قدر البعض لكانت جزئية.

الثاني: تفريقه بين قسمي «الكل»، وتمثيله للثاني بـ«أسماء الأعداد»، وقوله: «أن أحكامها ثابتة لجميع الأفراد»؛ فإنّه إن عني حكم الموضوع، فهذا لا يحصل به فرقٌ كما سبق، وإن عني وصف المحمول على معنى: أن كلَّ عددٍ فلا بدّ أن يكون وصف محموله ثابتاً لجميع الأفراد، فليس بصحيح؛ إذ وصف المحمول في «العدد» تارةً يثبت لكلِّ فردٍ استقلالاً، نحو: «العشرة أقررت بها»، وهذا في المعنى الكَلْبَةُ، فإنَّ كلَّ واحدٍ من آحاد «العشرة» يستقلُّ بالإقرار، وهذا ليس من الكلِّ في شيء، وتارةً يثبت للجميع من غير استقلالٍ، نحو: «ويجزل» الآية، وتارةً يثبت للبعض من غير استقلالٍ، نحو: «هذه العشرة قتلت فلاناً» إذا تولى القتل منهم خمسة.

الثالث: في قوله: «ويقابل الكلَّ الجزء»؛ لأنّه يُفهم منه أن الكلَّ الذي تقابله الكَلْبَةُ والجزئية هو الذي بعينه يقابله الجزء، وليس كذلك لما سبق.

وقيل بجوازه بلفظ مُرادف. وقيل: يجوز إن كان موجباً علماً. وقيل: يمتنع مطلقاً، والله الهادي إلى الصواب.



محمد هذيرة

والثاني: ما روي أنه لما قال النبي ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ». قال له ذو اليدين: «بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ»، فلو كان قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» من باب الكل؛ أي: لنفي المجموع وثبوت البعض، لم يحسن من ذي اليدين أن يقول: «بعض ذلك قد كان» ردّاً للكلام السابق؛ لأنَّ الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كلِّ فردٍ لا النَّفي عن المجموع.

وعلى هذا التأويل درج صاحب «المفتاح»، ونَبّه الأبي [ت: ٨٢٧هـ] وغيره على ضعف التأويل الذي درج عليه النّاظم؛ لأنَّ المقرّر عند علماء اللّسان أنَّ «كُلًّا» إذا لم يقع بعد نفي، فهي كَلِيَّةٌ موجبةٌ تدلُّ على نفي كلِّ فردٍ من أفراد ما أُضيف إليه لفظ «كل»؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ»، فإنّه يُفيد نفي القيام عن كلِّ واحدٍ من أفراد الإنسان، ومنه قوله في الحديث: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، وإن وقعت بعد نفي فهي الَّتِي للكلِّ؛ أي: لنفي العموم؛ نحو: «لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ»، ولَمْ آخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ، ومنه قوله: ^(١) [من البسيط]

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ
وقول العرب: «مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ»، والله أعلم.



حاشية السجلماسي

(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)

لَمَّا قَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَبَادِئِ التَّصَوُّرَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، شَرَعَ الْآنَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَقاصِدِ التَّصَوُّرَاتِ.

وَلَمَّا كَانَ التَّصَدِيقُ مَسْبُوقًا بِالتَّصَوُّورِ طَبْعًا، بَدَأْنَا بِمَبَادِئِ التَّصَوُّرَاتِ وَمَقاصِدِهَا وَضَعًا، وَسَيَاتِي الْكَلَامِ عَلَى التَّصَدِيقَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

● وَاعْلَمْ أَنَّ مَدَارَ هَذَا الْفَرْقِ عَلَى الْعِلْمِ؛ إِذِ الْعِلْمُ: تَصَوُّرٌ، أَوْ تَصَدِيقٌ مَعَهُ تَصَوُّرٌ؛ وَلَا يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّصَوُّورِ إِلَّا بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ وَهُوَ الْحُدُودُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّصَدِيقِ إِلَّا بِالْحُجَّةِ وَهِيَ الْبَرَاهِينُ.

ثُمَّ تِلْكَ «الْحُدُودُ وَالْبَرَاهِينُ» لَهَا صُورَةٌ وَمَادَّةٌ وَغَايَةٌ.

فَمَادَّتُهَا: مَعْرِفَةُ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

وَغَايَتُهَا: مَعْرِفَةُ الْمَحْدُودِ.

وَمَا نَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى صُورَتِهِ وَكَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ.

سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)

[قوله: (فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)] لَمَّا قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ، شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهَا، وَعَلَى كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِهَا، وَالْمَرْكَبَاتِ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يُقَيَّدُ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ وَتَصَوُّرَاتُهَا، وَهِيَ الْمَعْرِفَاتُ، وَهِيَ فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «الْجِسْمُ النَّامِي النَّاطِقُ» يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِنَا: «إِنْسَانٌ» وَهُوَ مَفْرَدٌ.

وَالثَّانِي: مَا لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ الَّذِي يُقَيَّدُ الْحُكْمَ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَسَيَاتِي.

وَلِهَذَا كَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَذْكَرَ هَذَا الْفَصْلُ بِإِثْرِ الْمَفْرَدَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَاتِ نَاشِئَةٌ عَنْهَا؛ إِذْ هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، ثُمَّ يَذْكَرُ الْمَرْكَبُ الْمَحْضُ وَيُقَسِّمُهُ إِلَى طَلَبٍ وَخَبَرٍ، وَقَدْ سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا.

● وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَوْصِلَ إِلَى التَّصَوُّورِ يُقَالُ فِيهِ: «الْقَوْلُ الشَّارِحُ»، وَيُقَالُ لَهُ: «الْمَعْرِفُ» بِكَسْرِ الرَّاءِ. وَالْمَوْصِلُ إِلَى الْحُكْمِ يُقَالُ لَهُ: «حُجَّةٌ» كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِلُ فِيمَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ:

حاشية السجل الماسي



وذكر القزالي [ت: ٥٠٥هـ] في «المُستصفى» قولين، هل الحدُّ عين المحدود أو خلافه؟ وجعله القرافي [ت: ٦٨٤هـ] لفظياً قائلاً: هو غيره إن أُريد به اللَّفظ، وعينه إن أُريد به المعنى، والمعرِّف للشيء هو الذي يلزم من تصوُّره تصوُّره أو امتيازُه عن غيره؛ قال: ولا يجوز أن يكون نفس الماهية؛ لأنَّ المعرِّف موجودٌ قبل المعرِّف، والشيء لا يُعلم قبل نفسه، ولا أعمُّ لقصوره على إفادة التعريف، ولا أخصَّ لكونه أخفى، فهو مُساويه في العموم والخصوص. اهـ كلام القرافي.

سعيد قدورة

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلَنَبْهَلْ

وَمَا لِنَضِدِّي بِهِ تَوْصُلًا بِحُجَّةٍ يُعْرِفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

وذلك أنا قد نعرِّف الشيء ونجهل تصوُّره ك: «علِّمنا بوجود الملائكة والجن»، وإن كنَّا لا نتصوُّرهما، وقد نعلم تصوُّر الشيء ونجهل الحكم عليه، كما نتصوُّر «الجسم» ونجهل كونه قديماً أو حادثاً، حتَّى ينكشف لنا بالبرهان القاطع أنَّه حادثٌ، فإذا جهلنا التَّصوُّر ثمَّ أدركناه بسببٍ من الأسباب، قيل لذلك السَّبب الذي أدركناه به: «مُعرِّف» و«قول شارح»، وإنَّ جهلنا التَّصديق ثمَّ أدركناه بسببٍ من الأسباب، قيل لذلك السَّبب الذي أدركناه به: «حُجَّة»، فالأسبابُ التي تُدرك بها المجهولات تنقسم إلى معرِّفٍ وإلى حُجَّة.

ولمَّا كانت التَّصوُّرات سابقةً على التَّصديقات؛ إذ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، وكانت التَّصوُّرات تُقتنص بالحدود والرُّسوم، لا طريقٌ لها إلَّا ذلك، بدأ النَّاطِمُ بالكلام عليها كما فعل غيره، وترجم لها بـ«المعروفات» بصيغة الجمع ليشمل جميع أنواعها: حدوداً أو رسوماً؛ ثامَّةً أو ناقصةً، ويشمل المعرِّف اللَّفظيَّ.

ولم يذكر النَّاطِمُ للمعرِّف حدًّا ولا رسماً، وقد رَسَمه صاحب «السُّمُيَّة»^(١) بقوله: «المعرِّف للشيء: هو الذي يستلزم تصوُّره تصوُّر ذلك الشيء، أو امتيازُه عن كلِّ ما عداه»، يعني: أنَّ المعرِّف هو الذي يلزم من العلم به العلم بالمعرِّف - بفتح الرَّاء -، وذلك في الحدِّ الثَّامِّ ك: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في تعريف «الإنسان»، أو هو الذي يلزم من العلم به تَمييز المعرِّف فقط دون العلم بحقيقته، وذلك في الحدِّ النَّاقِصِ والرُّسْمِ بِنوعيه،

حاشية السجلماسي



سميد هذورة

و«أو» في مثل هذا يقولون: للحكم في الترديد لا للتردّد في الحكم، يعنون أيّ قسم من القسمين وقع فالحكم ثابت معه، لا على معنى أنّ الحكم وقع على أحد شيقي التردّد دون الآخر، فإنّ هذا مُجْتَنَبٌ في التعريفات.

وبالجملة فـ«أو» هنا للتقسيم، لا للشكّ ولا للإيهام.

واعترض هذا الرّسم بأنّه صادقٌ على المتضايين كـ: «الأبوة والبنوة»، فإنّ تصوّر أحدهما مستلزمٌ لتصوّر الآخر مع أنّه ليس أحدهما معرّفاً للآخر.

ومنهم من عدل عن التعبير بـ«اللزوم» إلى التعبير بـ«السبب»، فقال: المعرّف للشيء المجهول هو ما كانت معرفته سبباً في معرفة ذلك المجهول.

فيخرج: المتضايان؛ إذ ليس تصوّر أحدهما سبباً في الآخر، ولزم من ذلك أن يكون المعرّف غير المعرّف؛ لاستحالة أن يُعرّف الشيء نفسه؛ كأن يقول: «البشر هو الإنسان»؛ إلا أن يقصد به التعريف اللفظي بأن يكون اسم «الإنسان» أقلّ استعمالاً في العرف من اسم «البشر»، واسم «البشر» أشهر منه، فيرجع الأمر إلى المدلولات اللغوية.

ولزم منه أيضاً أن يكون المعرّف سابقاً في المعرفة على المعرّف؛ إذ السبب سابقٌ

حاشية السجلماسي

قوله: (و«أو» في مثل هذا يقولون: للحكم في الترديد لا للتردّد) لعلّه مقلوبٌ، وصوابه: «للترديد في الحكم لا للتردّد»؛ لتحسن المماثلة بينه وبين ما بعده.

قوله: (واعترض ... إلخ) ويجاب: بأنّا لا نسلم صدق ذلك التعريف على المتضايين؛ إذ اللزوم يستدعي ملزوماً، والملزوم سابقٌ في العلم على اللازم، ومن المحال تفهّم الأبوة أولاً، ثمّ ينتفل منها إلى البنوة كما يقتضيه اللزوم.

فإن قلت: لا نسلم أنّ اللازم يتأخّر عن الملزوم في الفهم، بل كلّما أريد فهم الملزوم وحصل فهم اللازم معه.

قلت: إنّما يكون من الذاتيات؛ لأنّ هذه الخاصة لا تُنسب إلّا للذاتيات، وذلك باطلٌ.

فإن قلت: فالبنوة ليست بذاتية للأبوة، وقد زعمت أنّ فهمهما لا يتأخّر.

قلت: هي كالذاتيات لها؛ لأنّ الأبوة نسبةٌ بين الأب والابن، فهي لا تُعقل ولا توجد في الذهن، ولا في الخارج بدون البنوة، ولا كذلك اللازم، فعلى هذا فالتمييز بالسببية كالتمييز باللزوم، فلا فرق بين التمييزين بين المعدول عنه والمعدول إليه.



- (٤٠) مُعْرِفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمَ
(٤١) فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَقَضِيٌّ وَقَعَا
(٤٢) وَتَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا
(٤٣) وَتَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ
(٤٤) وَمَا يَلْفَظِيٌّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا
وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ مَعَا
جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ ارْتَبَطَ
تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(٤٠ - ٤٤) - اعْلَمْ أَنَّ الْمَعْرِفَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: حَقِيقِيٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ.

سعيد قدورة

على المسبَّب، وهذا أيضاً ممَّا يقتضي عدم صحَّة تعريف أحد المتضايقين بالآخر؛ لأنَّه لا يُعرف أحدهما قبل الآخر، بل يُعرفان معاً، وأن يكون مساوياً له في العموم والخصوص، فلو لم يكن مساوياً له لكان إمَّا أعمُّ منه، أو أخصُّ.

لا جائز أن يكون أعمُّ منه؛ لأنَّ معرفة الأعمِّ لا تكون سبباً في معرفة الأخصُّ؛ لأنَّا إذا علمنا أن وراء الحائط حيواناً لا يلزم من ذلك أن نعلم أنَّه إنسان؛ إذ الأعمُّ لا إشعار له بالأخصُّ المعيَّن، كما لو قيل: «ما الإنسان؟» فتقول: «هو الحيوان»، وقد يكون ذلك الحيوان فرساً أو حماراً، فأين الإنسان؟!

ولا جائز أيضاً أن يكون المُعْرِفُ أخصُّ من المُعْرِف؛ لأنَّه لو كان أخصُّ لكان المُعْرِفُ - بالفتح - أجلى منه؛ لأنَّ معرفة الأعمِّ أجلى من معرفة الأخصُّ، وإنَّما كان أجلى؛ لأنَّه أكثرُ أفراداً من الأخصُّ، وما كان أكثرُ أفراداً كان أكثرُ وجوداً، وما كان أكثرُ وجوداً كان أعرف ممَّا هو أقلُّ وجوداً، فكان الأعمُّ أعرف من الأخصُّ، ومن شرط المُعْرِف أن يكون أجلى من المُعْرِف - بالفتح -.

ثمَّ قال: (مُعْرِفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ ... إلخ الأبيات).

حاشية السجلماسي

وقال فيه مرَّة ثانية: ويُمكن أن يُجاب عنه: بأنَّ ألفاظ الحدِّ قُيُودِيَّةٌ تُفِيدُ الحصر كما هو معلوم عند أربابه، فقوله: «ما يلزم من تصوُّره تصوُّره فقط» يعني: أنَّ اللزوم من جانب واحد لا من الجانبين مخرجٌ للمتضايقين؛ لأنَّ اللزوم فيهما من الجانبين، أو بأنَّ الحيثيَّة مرادةٌ في الحدود على ما هو معروفٌ أيضاً، فيكون المعنى: ما يلزم من تصوُّره تصوُّره من حيث ذلك التَّصوُّر؛ يعني: أنَّ ذلك التَّصوُّر الأوَّل هو المُعْرِف للتَّصوُّر الثَّاني، والشارح له؛ لِتطابقهما فهو هو، ولا كذلك المتضايقان، فإنَّ الأبوَّة ليست هي البنوَّة قطعاً، وكذلك تصوُّر أحدهما مضافاً إلى تصوُّر الآخر إنَّما هو لأجل اللزوم المتصوُّر الخارجي بينهما، وبالجملَة

● فالحقيقي قسمان: تامٌ وناقصٌ.

- و«التَّامُّ»: ذكر الجنس القريب والفصل، ك: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» لـ«الْإِنْسَانِ».

- و«النَّاقِصُ»: ذكر الفصل فقط، أو مع جنس بعيد.

وُسَمِيَ هذا النوع: «حَقِيقِيًّا»؛ لَأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوْصَافِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْهَا الْحَقِيقَةُ، وَنُسِبَ لِلْحَقِيقَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى.

● والرَّسْمُ قسمان: تامٌ وناقصٌ.

سعيد قدورة

● الْحَدُّ فِي اللُّغَةِ: هُوَ الْمَنْعُ، وَمِنْهُ سَمِيَتِ الْحُدُودُ الشَّرْعِيَّةُ: «حُدُودًا»؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ فِي مَنَعِ الْمَحْدُودِ مِنْ ارْتِكَابِ مُوجِبِهَا، وَكَذَا سَمِيَتِ حُدُودُ الدَّارِ: «حُدُودًا»، وَهُوَ مَنَنْتَهَا مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مَا يَجَاوِرُهَا مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا، وَتَمْنَعُ مَا هُوَ مِنْهَا أَنْ يُحْكَمَ لَهُ بِحُكْمِ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهَا، وَمِنْهُ سَمِيَتِ الْحُدُودُ فِي الْمَنْطِقِ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْمَطْلُوبِ، وَتَمْنَعُ أَجْزَاءَ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ فِي الْحَدِّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا.

● وَالرَّسْمُ فِي اللُّغَةِ: الْأَثَرُ وَالْعَلَامَةُ، وَ«رُسُومُ الدَّارِ»: آثَارُهَا وَعَلَامَاتُهَا، وَالْعَلَامَةُ لِلشَّيْءِ خَارِجَةٌ عَنْ حَقِيقَتِهِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: «دَارُ زَيْدٍ قُبَالَةَ دَارِ الْأَمِيرِ»، فَإِنَّ هَذَا عَلَامَةٌ لَهَا، وَلَا يَعْلَمُ مِنْهَا مَا يُحِيطُ بِالدَّارِ، وَلَا مَقَادِيرُهَا مِنْهَا، فَسَمُوا التَّعْرِيفَ بِاللَّوْازِمِ الْخَارِجِيَّةِ: «رِسْمًا» لِذَلِكَ.

● تَنْبِيهِ: لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِلُ التَّعْرِيفَ بِالْمِثَالِ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالشَّبهِ، كَقَوْلِكَ: «الْعِلْمُ كَالنُّورِ، وَالْجَهْلُ كَالظُّلْمَةِ»، وَكَقَوْلِكَ: «الاسْمُ ك: زَيْدٌ، وَالْفِعْلُ ك: ضَرَبَ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الشَّبْهَ خَاصَّةٌ مِنْ خَوَاصِرِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ - بِالْفَتْحِ - فَهُوَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ بِهَا رِسْمًا نَاقِصًا دَاخِلًا فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ، فَلَيْسَ التَّعْرِيفُ بِالْمِثَالِ قِسْمًا عَلَى جِدَةٍ، وَلَمَّا كَانَ اسْتِثْنَاءُ الْعُقُولِ الْقَاصِرَةِ بِالْأَمْثَلَةِ أَكْثَرَ، شَاعَ مُخَاطَبَةُ الْمُتَعَلِّمِينَ بِالتَّعْرِيفِ بِهَا، قَالَ مَعْنَاهُ الْجَرَجَانِي فِي «شرح المواقف»^(١)، وَنَحْوُهُ لَابِنْ عَرَفَةَ [ت: ٨٠٣هـ].

ولذلك لم يذكر كثير من أهل المنطق «التعريف باللفظ المرادف». قال السنوسي: لأنه تعريف له بكونه مسمى بهذا اللفظ، وذلك في الحقيقة خاصة من خواصه.

حاشية السجلماسي

فتصور كل منهما طرف لتصور الآخر أي: يوجد في طرفه لا أنه عينه، ولا كذلك التعريف؛ فإن تصوره غير تصور المعرف بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص.



- فـ«التَّامُّ»: ذكر الجنس القريب والخاصّة، كـ: «الْحَيَوَانُ الصَّاحِكُ» لـ«الْإِنْسَانِ».
- و«النَّاقِصُ»: ذكر الخاصّة وحدها، أو مع جنسٍ بعيدٍ، كـ: «الصَّاحِكُ» بالقابليّة لا بالفعل.
- والخاصّة: معنًى كلّيّ يلزم الشّيء ولا يوجد في غيره، وهي خارجيّة، بخلاف الفصل والجنس، فإنّهما ذاتيّان - كما تقدّم -، ويُعرف ذلك بوضع اللّغة وفرض العقل.
- سعيد قدورة

وممّن عدّد اللّفظيّ في المعارف القراني [ت: ٦٨٤هـ] في «تنقيحه»، والزركشي [ت: ٧٩٤هـ] في «مقدمته»^(١)، وزاد بعضهم في المعارف التعريف بالتقسيم كما تقدّم في تعريف العلم بالقسمة والمثال، فمجموع المعارف على هذا سبعة ذكر النّاطم منها خمسة: الحدّ تامّاً وناقصاً، والرّسم تامّاً وناقصاً، واللّفظيّ، وإلى مجموع السّبعة أشار الشّيخ أبو العباس بن زكري في «أرجوزته»، فقال:

وَزِيدَ فِي الْمَعْرِفَاتِ: الْمِثْلُ كَذَلِكَ التَّفْسِيمُ فِيمَا يُعْمَلُ
قَدَانٍ، وَاللَّفْظِيُّ ذُو التَّمَامِ وَالنَّقْصُ سَبْعَةٌ مِنَ الْأَنْصَامِ

● وقد أشار النّاطم إلى الحدّ التّامّ بقوله: «فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعًا»؛ يعني: أنّ الحدّ التّامّ هو ما كان بالجنس القريب والفصل، فحذف الوصف في الحدّ والجنس للدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: «وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعًا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعًا».

وإنّما قيل فيه: «حدّ تامّ»؛ لاشتماله على جميع الأوصاف الدّاتيّة التي هي أجزاء الشّيء، كقولنا في حدّ «الإنسان»: «إِنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، فإنّ هذا شاملٌ لجميع أجزاء الإنسان من الجسميّة والنّمّ والحسّ، وكلّها أجزاء لـ«الإنسان» وهي داخلّة في «الْحَيَوَانِ»، فذكر «الْحَيَوَانِ» يُغني عن ذكرها؛ لأنّ الجنس القريب للإنسان هو الحيوان.

وقد يؤتى بها في مكان الجنس القريب، فيقال: «الْإِنْسَانُ: هُوَ الْجِسْمُ النَّامِي الْحَسَّاسُ النَّاطِقُ»، فقولنا: «الْجِسْمُ النَّامِي الْحَسَّاسُ» مجموعُه حدّ للجنس القريب وهو «الْحَيَوَانُ» و«جِنْسٌ لَهُ، وَ«النَّاطِقُ» فَصْلٌ لَهُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ فِي حَدِّ «الْإِنْسَانِ»: «هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ: «هُوَ الْجِسْمُ النَّامِي الْحَسَّاسُ النَّاطِقُ»، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَفِيدٌ لِلْحَاطَةِ بِالْحَقِيقَةِ الْمَحْدُودَةِ وَهِيَ حَقِيقَةُ «الْإِنْسَانِ».

حاشية السجلماسي



- واللفظي: تبديل اللفظ بلفظ مُرادفٍ له أشهر منه عند السامع، ك: «القَمَح» لـ «البُر»، والتقييد بـ «السامع» زاده القَرافي [ت: ٦٨٤هـ]؛ لعروض انعكاس الشهرة في اللغة.
- تنبيه: الحد لغة: المنع. والرسم: العلامة، ومنه قول جميل بن معمر: ^(١) [من الخفيف] رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ أي: علاماتِها وآثارها من رماذٍ ونحوه.

سعيد قدورة

● فنلخص من هذا: أَنَّ الحدَّ النَّامَ - وهو المشتغل على جميع الذاتيات :-

- إمَّا أن تأتي فيه بالجنس القريب وبالمميز الذاتي وهو الفصل القريب.
- وإمَّا أن تأتي فيه بالمميز الذاتي وبحدِّ الجنس وهو جنس الجنس وفصله، فتقول: «هو الجسم النَّامي الحساس النَّاطق» كما تقدّم، والمميز الذاتي أبدأً هو الفصل القريب؛ كذا قرره الشريف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح جمل الخونجي».
- واشترط بعضهم في «تمام الحد»: التَّرتيب؛ أي: تقديم الجنس على الفصل؛ لأنَّ الأوصاف العامة سابقة في الذكر على الأوصاف الخاصة، وعليه درج ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]، وإلا كان ناقصاً.

- وأشار الناظم إلى الحدِّ النَّاقص بقوله: «وَنَاقِصُ الحدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا . . البيت؛ يعني: أَنَّ الحدَّ النَّاقص هو الَّذي يقتصر فيه على الفصل، وهو المميز الذاتي، ويسكت فيه عن بقية الذاتيات كقولنا في حدِّ «الإنسان»: «إنَّه الناطق».

أو يُؤتى فيه بالمميز الذاتي وهو «الناطق» وبيعض الذاتيات، ويسكت عن بقيتها، كما تقول في حدِّ «الإنسان»: «إنَّه الجِسْمُ النَّاطِقُ»، فقد أتينا بالمميز الذاتي وهو «الناطق» وبيعض الذاتيات وهو «الجِسْم» وهو جنس بعيدٌ، وسكتنا عن «النَّامي» وعن «الحساس»، وهما بقية الذاتيات.

وزاد بعضهم في الحدِّ النَّاقص مثالين وهما: الفصل مع الخاصة أو مع العرض العام؛ فالأول نحو: «الإنسانُ: هُوَ النَّاطِقُ الضَّاحِكُ»، والثاني نحو: «الإنسانُ: هُوَ المَاشِي النَّاطِقُ»،

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «ديوان جميل بثينة» (ص: ١٠٥)، على أنَّ روايته في «الديوان»:

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْضِي الْعُدَاةَ مِنْ جَلَلِهِ



وَسُمِّيَ الْحَدُّ التَّامُّ: «تَامًا»؛ لكونه باللوازم الذاتية.

والتَّاقِصُّ: ما نقص منه بعض الأجزاء؛ سُمِّيَ ناقصاً؛ لِنقص بعضها.

والتَّامُّ هو الكاشف للحقيقة كلها.

والرَّسْمُ إِنَّمَا هو باللوازم الخارجية، سُمِّيَ بذلك؛ لكونه علامة على الحقيقة لا كاشفاً لها، وفي هذا المحلّ كلامٌ ويبحث يطول تتبُّعه، فليطالع في محله من المطوّلات.

وقولنا: (مُعَرَّفٌ) في البيت الأوّل: مبتدأ، وحُذفت منه «أل» للضرورة.

سعيد قدورة

والأكثرُ على عدم اعتبارهما، قالوا: لأنّ المقصود من التعريف منحصرٌ في أمرين لا ثالثَ لهما، وهما: التَّمييز والاطّلاع على ذاتيّات الشيء، والعرضُ العامُّ لا يفيد شيئاً منهما.

وأما الفصل مع الخاصّة فإنّ التَّمييز حصل بالفصل مع زيادة الاطّلاع على بعض الذاتيّات، فبقي الخاصّة بعد ذلك ضائعة، ولذا لم يعتبروا العرض العامُّ مع الخاصّة في المعارف، خلافاً لقوم، نحو: «الإنسان: هُوَ المَاشِي الضَّاحِكُ»، وهو عندهم رَسْمٌ ناقصٌ.

• وأشار الناظم إلى الرّسم التَّامُّ بقوله: «وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةً مَعًا» يعني: أنّ التعريف إذا كان بالجنس مع خاصّة من خواصّ الحقيقة المعرفة يسمّى: «رسمًا» لا حدًّا؛ لأنّ الخاصّة ليست من الذاتيّات، بل هي من العَرَضِيَّات الخارجة عن الحقيقة كما تقدّم في قوله: «وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنَّ فِيهَا انْدَرَجَ، فَانْسِبُهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ»، لكنّها تُمَيِّزُ كما يُمَيِّزُ الفصل، وذلك أنّ المعرّف للشيء لا بدّ أن يؤتى فيه بعد ذكر جنسه بما يميزه عن غيره؛ لأنّ الجنس وحده لا يكفي في التَّمييز، ثمّ هذا المميز إمّا أن يكون من الذاتيّات لذلك الشيء الَّذِي يُطْلَبُ تعريفه، وليس ذلك إلّا الفصل، وإمّا أن لا يكون من ذاتيّاته لكنّه من أوصافه الخاصّة به، وليس ذلك إلّا الخاصّة؛ لأنّ العرض العام لا حظّ له في التَّمييز، فانحصر المميز في الفصل وفي الخاصّة، فجعل الفصل في الحدّ، وجعل في الرّسم الخاصّة ك: «الكتابة» أو: «الضحك» لـ«الإنسان»، أو: «القابليّة للعلم».

• وأشار الناظم إلى الرّسم التَّاقِص بقوله: «وَتَأْقِصُ الرَّسْمُ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ، أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ فِدَ ارْتَبَطَ» فذكر للرّسم التَّاقِص صورتين:

الأولى: أن يقتصر في التعريف على ذكر الخاصّة، وهذه متفقٌ فيها على أنّها رَسْمٌ ناقصٌ.

حاشية السجلماسي

وقولنا: (وَنَاقِصُ الْحَدِّ) (وَنَاقِصُ الرَّسْمِ) دليلٌ على أنَّ المراد في البيت الثاني: الحدُّ الثَّامُّ والرَّسْمُ الثَّامُّ، وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر، وهو واقعٌ في العريَّة كعكسه.

وأزلنا تضعيف الصَّاد من «الخاصَّة» للضَّرورة؛ كقول ابن البَّاء^(١): [من الرجز]

مَهْمَا تَرَقَّى مَادَّةَ الْمُؤْضُوعِ

خَفَّفَ دَالِ «المادَّة» للضَّرورة.

وقولنا: (مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ) صَرَفَ «أبعد» للضَّرورة، و(ارْتَبَطَ) معناه: اقترن.

وقولنا: (وَمَا بَلْفِظِي...) البيت؛ «ما» موصولةٌ: مبتدأ، صِلَتِهَا «شَهْرًا»، وفُصِّلَ بين الصَّلَةِ والموصولِ بِالظَّرْفِ والمجرور؛ لأنَّ العرب توسَّعت في الظُّروف والمجرورات ما لم تتوسَّع في غيرها، والخبرُ «تَبْدِيلُ... إلخ»، و«رَدِيفٌ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: بلفظ رديفٍ، و«أشهرًا» صفةٌ لـ«رَدِيفٍ»، وحُذِفَ لفظ «منه» لِلْعِلْمِ بِهِ.

● وتقدير البيت: والمعرفُ الَّذي اشتهر في اصطلاحهم بِاللَّفْظِي هو تبديلُ لفظٍ بلفظٍ مرادفٍ له أشهرُ منه.

● تنبيه: ما ذكرنا من التَّعْرِيفِ بالفصل وحده أو الخاصَّة وحدها مبنئٌ على القول بجواز التَّعْرِيفِ بالمفرد، وقال الرَّزُّكَانِيُّ [ت: ٧٩٤هـ]: والأصحُّ خلافه، ولذلك عدُّوا التَّعْرِيفَ من الأقوال المؤلَّفة.

سعيد هندورة

الثَّانية: أن تُذكر الخاصَّة مع جنسٍ بعيدٍ، وهذه مختلفٌ فيها هل هي رَسْمٌ تامٌّ؟ وهو ظاهر كلام الخونجعي واقتصر عليه السَّنوسي في «مختصره»، أو هي من الرَّسْمِ النَّاقِصِ، وعليه درج النَّاطِم، وهو مذهب الأكثر.

واحتَرَزَ في اللَّفْظِي بقوله: «تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا» عَنِ التَّعْرِيفِ بالفصل أو الخاصَّة ك: «النَّاطِق» أو: «الضَّاحِك» في تعريف «الإنسان»، فَإِنَّهُ تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرُ مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادِفًا لَهُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا جَامِدٌ وَالْآخَرُ مُشْتَقٌّ؛ قاله ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ].

حاشية السجلماسي

لوله: (واقصر عليه السَّنوسي في «مختصره») فيه نظرٌ؛ لَأَنَّهُ فِي الْمَتْنِ اقْتَصَرَ عَلَى أَنَّهُ رَسْمٌ نَاقِصٌ، كظاهر كلام النَّاطِم، وفي «الشرح» حكى الخلاف.

(١) في «المدوي على شرح الأَخْضَرِي» مخطوط (الوحدة: ٧٥): «قوله: (كقول ابن البنا) أي: في منظومته في اللَّكَب». اهـ



● فائدة:

قيل: أربعة لا يُقام عليها برهان ولا تُطلب بدليل، وهي: الحدود، والعوائد، والإجماع، والاعتقادات الكامنة في النفس، فلا يقال: ما الدليل على صحتها في نفس الأمر؟ ولا يقال: ما الدليل على صحة هذا الحد؟ وإنما يُردُّ بالنقض والمعارضة، والله الموفق للصواب.

- (٤٥) وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا
(٤٦) وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزًا
(٤٧) وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَخْدُودٍ وَلَا مُشْتَرِكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٍ فِي الرَّسْمِ فَأَذِرْ مَا رَوَوْا

(٤٥ - ٤٩) - أعلم - رحمك الله - أنه يشترط في كل واحد من المعارف:

- أن يكون جامعاً لأفراد المحدود، وهو معنى «مُطَرِّدًا»، ومانعاً من دخول غيره في الحد، وهو معنى «مُنْعَكِسًا»؛ هذا معناه عند القرافي [ت: ٦٨٤هـ]، وقال الغزالي [ت: ٥٠٥هـ] وابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]: المطرد المانع، والمنعكس الجامع، وهو الجاري على السنة الفقهاء.

سعيد قدورة

قوله: (وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا ... إلخ الأبيات) أي: شرط كل من الحد والرسم واللفظي.

وقد تقدّم أنّ من شرط المعروف للشيء مساواته له في المدلول، بحيث لا يكون أعمّ منه ولا أخصّ منه؛ ليكون جامعاً مانعاً، ك: تعريف «الإنسان» ب: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، فإنه مساوٍ له؛ بخلاف تعريفه ب: «الْحَيَوَانُ» فقط فإنه أعمّ منه، فلا يكون مانعاً؛ إذ يدخل فيه غير «الإنسان» ك: «الفرس»، و«البغل»، وبخلاف تعريف «الْحَيَوَانُ» بأنّه: «النَّاطِقُ» فإنه أخصّ من «الْحَيَوَانُ» المعروف، فلا يكون جامعاً لجميع أفراده؛ لخروج غير الناطق عنه ك: «الفرس»، وهو معنى كون المعروف مطرداً منعكساً، غير أنّه اختلف في تطبيقه على العبارة الأولى؛ أعني: كونه جامعاً مانعاً:

ف قيل: «المطرد هو الجامع، والمنعكس هو المانع»، وبه قال القرافي [ت: ٦٨٤هـ].

وقيل: عكسه؛ أي: إنّ المطرد هو المانع والمنعكس هو الجامع، وبه قال الغزالي

[ت: ٥٠٥هـ] وابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]، قال القرافي: وهو المشهور.

سميد هندرة

وقال ابن زكرياء: [من الرجز]

شَرْطُ الْجَمِيعِ: «الْعَكْسُ الْإِطْرَادُ» وَالْمَنْعُ وَالْجَمْعُ مِمَّا الْمُرَادُ
هَذَا الَّذِي فَسَّرَهُ الْجُمْهُورُ وَالْعَكْسُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْمَهْجُورُ
أي: مهجور في اصطلاح الجمهور.

وفسروا «الاطراد» بالتلازم في الثبوت؛ أي: كلما وجد المعروف - بكسر الراء - وجد المعروف - بفتحها -، فيكون مانعاً. و«الانعكاس» المراد به عكس المراد بالاطراد، فقبل: هو التلازم في الانتفاء؛ أي: كلما انتفى الحد انتفى المحدود، فيكون جامعاً، وعليه جماعة كابن الحاجب، وهو تفسير باللازم؛ لأن المنع غير وصف للاطراد؛ إذ معنى الاطراد كما تقدم: كلما وجد الحد وجد المحدود، لكنه لازم له، وكذا الجمع ليس وصفاً للانعكاس بل هو لازم له.

وقال العضد [ت: ٧٥٦هـ]: الانعكاس هو أنه كلما وجد المحدود وجد الحد، ويلزمه كلما انتفى الحد انتفى المحدود، فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود فيكون جامعاً. اهـ بلفظه^(١) فالانعكاس عنده بالمستوي، وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء الصدق والكيف، ول مساواة الحد للمحدود انعكست القضية كنفسها، نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وبالعكس؛ أي: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وأشار بقوله: «ويلزمه كلما انتفى الحد انتفى المحدود» إلى عكس نقيضه.

واختار الجلال المحلي [ت: ٨٦٤هـ] في «شرح الشبكي» تقسيم العضد وقال: إنه أظهر من تفسير ابن الحاجب وغيره؛ لموافقته في إطلاق العكس للعرف، حيث يقال: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وبالعكس^(٢).

حاشية السجلماسي

قوله: (وكذا الجمع ليس وصفاً للانعكاس؛ بل هو لازم له) وجه اللزوم أن «كلما» في جانب التثني لا تدخل إلا على الأعم أو المساوي، والتعريف بكل منهما جامع.

قوله: (لموافقته في إطلاق العكس) جوابه: أننا لا نسلم موافقته للعرف الذي يراد في باب الحد، فإن العكس الذي يراد فيه هو وصف للحد، كعكس العلة الذي هو وصف لها لا لعكس القضية، فهذا اشتباه لا ظاهر، فضلاً عن أن يكون أظهر.

(١) انظر: «شرح المضد على مختصر المتنبي الأصولي» (ص: ١٧).

(٢) انظر «البدر الطالع شرح جمع الجوامع» للمحلي (١/ ١٢٠).

- وأن يكون أظهر من المحدود، لا أخفى منه ولا مساوياً له، فالأخفى كقولنا: «ما هو البر؟»، فتقول: «الجَنَّةُ»، والمساوي كقولنا: «المُتَحَرِّكُ: مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ».

سعيد هندرة

قيل: تفسير ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] لا يوافق الاصطلاح المنطقي ولا العرفي.

وقال القراني [ت: ٦٨٤هـ]: اعلم أن استعمال المطرد مردود في العربية، وقد نص على ذلك سيبويه فقال: يقولون: «طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ» ولا يقولون: «فَانْطَرَدَ» ولا: «فَاطَرَدَ». وفي «الصَّحاح»: أنه يقال في لغة رديئة. اهـ

والذي في «الصَّحاح» ما نصّه: «الطَّرْدُ: الإبعادُ، وكذا الطَّرْدُ بالتَّحريك، تقول: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ. ولا تقول منه: انفعَل ولا افْتَعَلَ إِلَّا في لغة رديئة، والرَّجُلُ مطرودٌ وطَرِيد. اهـ^(١)».

● وقوله: «وَوَظَاهِرًا» أي: شرط كل أن يرى ظاهراً؛ أي: أظهر من المحدود؛ أي: أغرف منه، ولذا قال: «لَا أَبْعَدَا وَلَا مُسَاوِيَا» أي: لا أخفى من المحدود ولا مساوياً له في الخفاء.

فالأخفى كتعريف «النَّارِ» بأنّه: «جِسْمٌ كَالنَّفْسِ»، والنَّفْسُ أخفى عند العقل.

والمساوي كتعريف «الرَّوْجِ» بأنّه: «عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى الْفَرْدِ بِوَاحِدٍ»، وبالعكس؛ أي: تعريف «الفرد» بأنّه: «عَدَدٌ يَنْقُصُ عَنِ الرَّوْجِ بِوَاحِدٍ»، وتعريف «المُتَحَرِّكِ» بـ: «مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ»، وبالعكس.

حاشية السجلماسي

قوله: (للموافقة في إطلاق العكس) ذكر العلامة المحشي في شرحه على «جمع الجوامع» ما ملخصه: أن العكس يطلق باعتبارين: بمعنى عكس العلّة المقابل لطردها، وبمعنى عكس القضية اللازم لها؛ فعلى الأول معنى الانعكاس: كلّما انتفى الحد انتفى المحدود، كما أن الاطراد: كلّما وُجد الحد وُجد المحدود؛ كما كنّا نقول: معنى طرد العلّة أنّه مهما وُجدت وُجد المعلول، ومعنى عكسها كلّما انتفت انتفى المعلول، فالاطراد إذا فُسر بالمنع يصدق بكون العرف أخصّ أو مساوياً، والانعكاس إذا فُسر بالمنع يصدق بكونه أعمّ أو مساوياً، ولذا اشترطناها معاً؛ إذ لو اقتصرنا على الأول لدخل التعريف بالأخصّ، أو على الثاني لدخل التعريف بالأعمّ، فيخرج الأخصّ بالانعكاس، والأعمّ بالاطراد.

وعلى الثاني يكون الاطراد: كلّما وُجد الحد وُجد المحدود، والانعكاس عكس هذه القضية؛ أي: كلّما وُجد المحدود وُجد الحدّ، فالأولى تقتضي أن لا يكون أعمّ، وعكسها يقتضي أن لا يكون أخصّ.

قال: والاعتبار الأوّل أنسب بالغنّ؛ يعني: فنّ الأصول، بخلاف القضية.

الثاني: أن الوصفين لازمان للعلّة لا للقضية؛ إذ لا يقال: اطرادت القضية وانعكست.

- وَجُتِنِبَ فِيهَا أَيْضاً: الألفاظ الغريبة، والمُشتركة، والمجازية، وكلُّ ما فيه إجمال؛ قال الفَرَّالِيُّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى تَفْصِيلِهِ، فَيَجُوزُ. سعيد قدورة

● قوله: «وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ... إلخ» أي: ولا يكون التعريف بالفاظ مجازية عند عدم ظهور القرينة.

قال العلامة التفتازاني [ت: ٧٩٣هـ]: فإن قيل: المجاز لا يكون إلا مع قرينة؛ لكونها مأخوذة في تعريفه. قلنا: المجاز لا يكون إلا مع قرينة دالة على أنَّ اللفظ لم يُستعمل فيما وضع له، وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد. اهـ بلفظه^(١)؛ لأنَّهم عرَّفوا المجاز بأنَّه اللفظ المُستعمل في غير ما وُضع له مع قرينة عدم إرادة الموضوع له، كما أشار إليه في «التلخيص»^(٢).

ومثَّلَ ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] المجاز بقوله ﷺ: «الطَّوَّافُ صَلَاةٌ»^(٣).

ومثَّلَ غيره بنحو: «مَا الْبَلِيدُ؟» فيقال: «الحمار»، و: «ما زيد؟» فيقال: «الأسد»؛ لِمَا بينهما من الشَّجَاعَةِ.

حاشية السجلماسي

الثالث: أنَّ العلة بمعنى العُرف، وهو من قبيل المفردات بخلاف القضية، فكان اعتبار العلة أنسب.

الرابع: أنَّ الوصفين ثابتان في العلة اصطلاحاً، ولا كذلك في القضية كما رأيت.

قلت: الرابع والخامس قريبان من الثاني، وأمَّا الأوَّل فإنَّ المناسب لفرق المنطق اعتبار القضية لا العلة، فعلى هذا فما ذكره سيدي سعيد قدورة من أنَّ الاعتبار الثاني هو الأوَّل لكونهم لاحظوا العكس الاصطلاحي - أعني: عكس القضية - إنَّما يجيء على مذهب المنطقة لا على مذهب الأصوليين، بل المناسب للأصولي الاعتبار الأوَّل، وهو الَّذي اعتبره ابن الحاجب دون الثاني الَّذي اعتبره المحلي، فالصَّواب على مذهب الأصولي مع ابن الحاجب لا مع المحلي، والمحليُّ من الأصوليين لا من المنطقة.

واعترض أيضاً قدورة استعمال المطَّرد بما هو مقرَّر في شرحه على «السُّلَم»، قال الفاضل المحشي في ذاك الشرح: وأنا أقول: إنَّما يتَّجه الاعتراض لو أريد بالأطَّراد المذكور مطَّوِّعُ الطَّرد، ولا يلزم، بل لا يحسن، ولو أريد ذلك لوصف الحد بالطَّرد؛ لأنَّه يمنع، لا بالأطَّراد؛ إذ لا معنى لكونه مطَّروداً، وإذا لم يكن من هذا الاعتبار فقد تقدَّم أنَّه يقال: اطَّرد الأمرُ: استقام، واطَّرد الشيءُ: تابع، وهذا هو المناسب، فسقط الاعتراض.

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ١٩٩).

(٢) انظر: «مختصر المعاني» للسعد (ص: ٢٩١).

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣٩٣٠) مرفوعاً.

- ولا يجوز أيضاً: بما تتوقف معرفته^(١) على معرفة المَحْدود؛ للزوم الدَّور؛ قالوا: «العلم»، لا يُقال فيه: «معرفة المَعْلوم»؛ لأنَّ المَعْلوم مشتقٌّ من العلم، والمشتقُّ لا يُعرف إلا بعد معرفة المشتقِّ منه، فَمَعْرِفة المَعْلوم إذن توقَّفت على معرفة العلم، والعلم على معرفة المَعْلوم، فجاء الدَّور، وقال الزَّركَشِيُّ [ت: ٧٩٤هـ]: لا يلزم الدَّور من الاشتقاق؛ يعني: لاختلاف جهة التَّوقُّف، أو لكونه معيَّةً، وذلك يُخرج عن الدَّور.

سعيد ههورة

• قوله: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ» مثاله: تعريف «الشَّمْس» بأنَّه: «كوكبٌ نهارِيٌّ» مع أنَّ النَّهار يتوقَّف على طلوع الشَّمْس، وتعريف «النَّهار» بأنَّه: «وقت تكون فيه الشَّمْس فوق الأفق»، فقد توقَّف كلُّ منهما على الآخر.

قال ابن هارون: وأشار القرافي إلى أنَّ المنع من هذا ليس على سبيل اللُّزوم، بل يختلف بحسب المخاطب، فإذا كان المخاطب يَعْلَم النَّهار ويجهل الشَّمْس صحَّ أن يقال له: «هو الكوكب المُضي نهاراً»، وإذا كان يعلم الشَّمْس ويجهل النَّهار صحَّ أن يقال له: «هو الوقت الَّذي تطلع فيه الشَّمْس من أفق المشرق». قال: والأصلُ في هذا الباب إنَّما هو تعريف السَّامع ما يجهله بما يَعْلَمه.

• وظاهر قول النَّازِم: «بِمَحْدُودٍ» وقوله: «وَشَرَطُ كُلِّ... إلخ» أنَّ هذا ممَّا يُمكن إدخاله في الحدود، والَّذي عند ابن الحاجب أنَّ هذا والتَّعريف بالأبعد والمساري يختصُّ بالرُّسوم؛

حاشية السجلماسي

فإن قلت: «الاطِّراد» افتعال من: «الطرد»، فلا محالة يكون مطاوعاً.

قلت: لا يلزم، فإنَّ الافتعال يكثر بدون مطاوعة؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: «ضربت زيداً فاضطرب» ولا: «ذكرته فاذكر»، ومع ذلك تقول: «اضطرب زيد»؛ أي: تحرَّك، و«اذكر»؛ أي: تذكَّر، ومثل هذا كثير، ثمَّ إنَّ اللَّفظ قد ورد كما سمعتُ في بيت مطرف: [من الكامل]

وَكَأَنَّ مُطَرِّدَ النَّجِيمِ إِذَا جَرَى بَعْدَ الْكِلَالِ خَلِيئًا زُنْبُورِ

أنشده في «الصَّحاح»، فلا معنى للإنكار، على أنَّه لو كان من الأوَّل - وهو لغةٌ وإنَّ ضَعُفَتْ - وجرى به الاصطلاح، لم يكن به بأس.

قوله: (صحَّ أن يقال له: هو الَّذي تطلع فيه الشَّمْس... إلخ) أي: فيكون جيتز من التَّعريف اللَّفْظِي الَّذي هو: «تبدیل لفظ برَدیفِ أشهر»، كما أشار إليه العبادي وجماعة من المحقِّقین، وبه يُعلم ما في كلام

(١) هذا تفسير قول المصنف: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ».

- وَجُتَنِبَ أَيْضاً فِي الْحُدُودِ: الْحَكْمُ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ فِرْعَ التَّصَوُّرِ، وَالتَّصَوُّورَ فِرْعَ الْحَدِّ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرَ.

سعيد قدورة

لأنه قال: «ويختصُّ الرِّسْمِيُّ بِاللَّازِمِ الظَّاهِرِ، لَا بِخَفِيِّ مِثْلِهِ، وَلَا أَخْفَى، وَلَا بِمَا [لَا] تَتَوَقَّفُ مَعْقُولِيَّتُهُ عَلَيْهِ»^(١)

قال ابنُ المحلِّي: هذه المحظورات لا يمكن إدخالها في الحدَّ، فلذلك جعل المؤلفُ التَّحَرُّزَ عنها من خواصِّ الرِّسْمِ، وَأَمَّا التَّحَرُّزُ عَنِ الْمَجَازِ وَالْمَشْتَرَكِ وَالْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ فَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْحُدُودُ وَالرُّسُومُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْفَاظِ ظَاهِرَةً الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَإِلَّا لَاشْتَغَلَ السَّامِعُ بِالنَّظَرِ فِي اللَّفْظِ، وَصَرَفَهُ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْتِغَالِ بِالْمَعْنَى؛ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هَارُونَ، وَمَثَلٌ لِلْمَشْتَرَكِ بِقَوْلِهِ: «الشَّمْسُ عَيْنٌ»، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ قَرِينَةٌ تُعَيِّنُ أَحَدَ مَفْهُومَيْ الْمَشْتَرَكِ، فَيَصْحُحُ إِدْخَالُهُ فِي الْحَدِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمِثَالُ التَّعْرِيفِ بِالْأَلْفَاظِ الْقَرِيبَةِ قَوْلُهُ فِي الذَّهَبِ: «إِنَّهُ النَّضَارُ وَالْعَسَجَدُ»، وَفِي الْقَمَرِ: «إِنَّهُ الرَّبْرِقَانُ»، وَفِي الْأَسَدِ: «إِنَّهُ الْهَرْمَاسُ».

قال في «نَسَجِ الْحُلُلِ»: لِأَنَّ الْحُدُودَ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ إِنْطَابٍ فَيُؤْتَى فِيهَا بِمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ، وَلَا بِمَحَلٍّ إِظْهَارِ الْفَصَاحَةِ وَهُوَ التَّائِقُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ فِيهَا عَلَى أَقْلِّ الْأَلْفَاظِ وَأَبْيَنِهَا.

● وقوله: «وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ» يَعْنِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: إِذَا جُعِلَ الْحَكْمُ جِزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ مَا هِيَ الْمَحْدُودُ بِحَيْثُ يَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ وَمَنْ جُمِلَتْهَا الْحَكْمُ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُجْعَلْ جِزْءاً مِنَ الْمَحْدُودِ، وَكَانَ الْمَحْدُودُ مَعْرُوفاً بِوَجْهِ مَا، جَازَ ذِكْرُهُ فِي الْحَدِّ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَيَصِيرُ كَأَنَّ الْحَكْمَ ذُكِرَ بَعْدَ تَمَامِ الْحَدِّ، وَبِنَحْوِ هَذَا يُجَابُ عَنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ [ت: ٦٧٢هـ]:

حاشية السجلماسي

الشَّيْخُ يَحْيَى الشَّوَارِبِيُّ حَيْثُ اعْتَرَضَ كَلَامَ الْقَرَاظِيِّ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْحَدَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً فِي نَفْسِهِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَخَاطِبِ دُونَ مَخَاطِبِ، وَإِلَّا كَانَتْ صَحْتُهُ مُتَوَقِّفَةً عَلَى غَيْرِهِ». اهـ

وَوَجْهُ الدَّنْعِ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعْرِيفٌ حَقِيقِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قوله: (وَمَنْ جُمِلَتْهَا الْحَكْمُ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرَ) وَجْهُ الدَّوْرَ: أَنَّ الْحَكْمَ يَجِبُ تَأْخُرُهُ؛ لِأَنَّهُ جِزْءُ التَّصَوُّرِ، وَالتَّصَوُّورُ كُلُّهُ، فَالْحَكْمُ عَلَى هَذَا مُتَقَدِّمٌ مُتَأَخِّرٌ، وَهُوَ دَوْرٌ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ تَأْخُرُهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّصَوُّورُ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَرَقَّفُ عَلَى الْآخَرِ، وَذَلِكَ دَوْرٌ.

قوله: (وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُجْعَلْ جِزْءاً... إلخ) لَهُ نَظَرٌ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِثْمًا أَنَّهُ جِزْءٌ



- ولا يجوز أيضاً: دخول «أو» في الحقيقي، قال الأصبهاني [ت: ٧٤٩هـ]: لئلا يلزم أن يكون للتوابع الواحد فصلان على البدل، وذلك محال، وأما في الرسم فجائز^(١).
معيد سورة

الحال وُصِفَ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ البيت

وقد قدمنا عند قوله: «وَقَدْ أَمَّ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْوَضْعِ ... إلخ» أنه لا يُشْرَطُ تصوُّر المحكوم عليه بِكُنْهِ الحَقِيقَةِ حَتَّى لو لم يتصوَّر لَمَنْعُ الحكم، بل المراد تصوُّره بما أمكن، فإذا جاز تقديم الحكم على التَّصوُّر إذا كان المحكوم عليه مشعوراً به، فلأن يجوز ذكر الحكم مع التَّصوُّر بالأحرى إذا لم يُجعل جزءاً من أجزاء التَّصوُّر، والله أعلم.

● قوله: «وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ، وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَأَذِرْ مَا رَوَوْا» يعني: إذا كانت «أو» للشك أو للإبهام؛ لأنَّ ذلك يُنافي التَّحْدِيدَ الَّذِي قُصِدَ بِهِ الْبَيَانُ، وأما إذا كانت للتقسيم فذلك جائز؛ بمعنى: «أَنَّ قِسْماً مِنَ الْمَحْدُودِ حَدُّهُ كَذَا، وَقِسْماً آخَرَ حَدُّهُ كَذَا»، فهما في الحقيقة حدَّانِ يُقسِمين متخالفين من الحقيقة المخصوصة، مُتَشَارِكِينَ فِي مَطْلَقِ الْمَاهِيَةِ، كما قالوا في تعريف «النَّظَرِ»: «إِنَّهُ الْفِكْرُ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ غَلْبَةٍ ظَنٍّ»، فقد اشترك العلم والظَّنُّ في مطلق النَّظَرِ، ولم يُرد: «أَنَّ الْحَدَّ إِمَّا هَذَا، وَإِمَّا هَذَا» على سبيل الشك أو التَّشْكِيك؛ ذكره الجرجاني في «شرح المواقف العضدية»^(٢)، وكذا الشيخ زكريا في «شرح مقدِّمة الزَّرْكَشِيِّ»^(٣).

وكذا ما تقدَّم في المعرَّف الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِهِ تَصَوُّرُهُ أَوْ امْتِيَاظُهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ هَذَا رِسْمٌ لَا حَدٌّ، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

حاشية السجلماسي

من الحدِّ فيلزم الدَّور؛ أو لأنَّه خارجٌ عَنِ الْحَدِّ وَذَكَرَ فِي أَثْنَائِهِ عَلَى أَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُ، فَيَكُونُ حَشْوَاً مُفْسِداً، فالاعتراض باقٍ على كُلِّ حَالٍ.

قوله: (فلأن يجوز ذكر الحكم مع التَّصوُّر ... إلخ) الفارق موجودٌ، فإنَّه ذكر مع التَّثَبُّتِ لَا عَلَى أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ التَّصَوُّرِ، فَلَا دَوْرَ، وَذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ الْحُدُودِ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ جُزْأً أَوْ حَشْوَاً، وَهَذَا حَشْوَاً مُفْسِداً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ادِّعَائِهِ، فَتَعَيَّنَتِ الْجُزْئِيَّةُ، وَبِهَا يَتَحَقَّقُ الدَّورُ، فَلَا حُجَّةَ لذلِكَ فَضْلاً عَنِ الْجَوَازِ، فَضْلاً عَنِ الْاِحْرَاقِ.

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لفظة المجلان» لزكريا الأنصاري (ص: ١٣٥).

(٢) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/ ١٨٩).

(٣) انظر: «فتح الرحمن شرح لفظة المجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٦).

وقولنا: (وَشَرَطُ كُلِّ ...) اليت؛ مبتدأ، وتوين «كل» للعوض عن «قسم»، و«أن» وصلتها: خبر، و«مُطَرِّدًا» حالٌّ من ضمير «يُرَى»، و«مُنْعَكِسًا» كذلك، وقولنا: «لَا أَبْعَدًا»؛ أي: لا أبعد منه في الفهم لكونه أخفى، وتقديم «الأبعد» أولى من تقديم «مساويًا»؛ لأنَّه إذا كان يُتَحَرَّزُ فيه من التَّحْدِيدِ بالمساوي، فَلَاَن يُتَحَرَّزُ فيه من التَّحْدِيدِ بِالْأَخْفَى أُخْرَى.

وقولنا: (وَلَا تَجَوُّزًا) أي: ولا بلفظ تجوُّز، فهو على حذف مضاف، و«تُحَرَّزًا» على صيغة المجهول نعتٌ لـ «قَرِينَةٍ».

و(يُذَرَى) أي: يُعرف.

وقولنا: (أَن تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ) مرفوعٌ على الابتداء، و«مِنْ جُمْلَةٍ» خبرٌ مقدَّم.

وقولنا: (وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ) خبرٌ مُبْتَدَأٌ محذوف؛ أي: وهو جائزٌ، وقولنا: «فَأَذِرْ مَا رَوَوْا»؛ أي: فاعلم ما رَووه من التعليل. سعيد هدورة

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ نَبَعَ فِيهِ الزَّرْكَاشِيُّ [ت: ٧٩٤هـ] فِي «مَقْدَمَتِهِ» وَنَصَّهُ: قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ: وَيَجُوزُ ذِكْرُ «أَوْ» فِي الرَّسْمِ بِخِلَافِ الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ النَّوعَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلَانِ عَلَى الْبَدَلِ، بِخِلَافِ الْخَاصَّتَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ. اهـ بلفظه^(١)

فقال الشيخ زكريا في «شرحه» له: بل ويجوز أيضاً ذكر «أو» في الحقيقي يجعلها للتقسيم والتنويح كما في تعريفهم للنظر، فذكر نحو ما تقدّم كما قال في «المواقف» وغيرها، وإذا كان كذلك فالظاهر لا فرق بين الحدّ والرّسم في جواز ذكر «أو» التي للتقسيم، ومنعها إذا كانت للشك أو التشكيك لانتهاء التّمييز معهما، فانظر ذلك، والله أعلم.

• تنبيه: الحدود من الأشياء التي لا تُطلب بالدليل ولا يقام عليها برهان، ولا تُقابل بالمنع بأن يقال: «لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» مثلاً، وإلّا لوجب على الحادّ إقامة الدليل حاشية السجلماسي

قوله: (بل ويجوز أيضاً ذكر «أو» ... إلخ) هذا ليس بصحيح؛ لأنّ الفصل علّةٌ عقليّةٌ لتخصيص الجنس، وإزالة إبهامه، فلو كان له فصل آخر لكان علّةً عقليّةً له في ذلك أيضاً، والعلل العقليّة يستحيل تعددها، فالفصل يستحيل تعدده، ف«أو» التي للتقسيم يستحيل دخولها في الحدّ الحقيقي؛ لأنّها تؤدّن بتعدد الفصل، وهو مستحيل، فالصواب ما قاله الأصهباني.

قوله: (وإلّا لوجب على الحادّ إقامة الدليل ... إلخ) لكن إقامة الدليل عليه مستحيلة؛ للزوم الدور؛ لأنّ الحدّ تصوّر، والفرض أنّه توقّف على الدليل، والدليل تصديق، والتصديق فرعٌ للتصوّر، أو لأنّ الدليل



والفرق بين الحقيقي والرسمي هو ما تقدّم من أنّ النوع الواحد لا يكون له فصلان، ويكون له خواص كثيرة، فيجوز في قولنا: «الحيوان الضاحك، أو الكايت» لا في: «الحيوان الناطق»، ولا يجوز أيضاً جعل جزء المحدود جنساً له، ك: «العشرة: خمسة وخمسة»، وبالله التوفيق.



سميد قدورة

عليه؛ لأن المنع استدعاء الدليل، وطريق المنازعة فيه أن تعارضه بحد آخر راجع عليه أو مساو له، أو يبين أنّه غير مطّرد أو غير منعكس، أو في لفظه إجمالاً أو غرابة كما تقدّم هذا في الحدود الحقيقية.

أمّا الحدود اللَّفْظِيَّة كمن يقول: الإنسان في اللغة: هو الحيوان الناطق، والصلاة في الشرع هي الأقوال والأفعال المخصوصة، فيرد عليه المنع، ويحتاج هو إلى إقامة الدليل على ما ذكر وهو النقل عن أهل اللغة أو الشرع لأن الأمر كذلك، بخلاف ما إذا أراد تعريف الماهية وبيان حقيقتها. اهـ من ابن هارون.

وقال الزركشي في «مقدمته»^(١): الحد لا يكتسب بالبرهان؛ لأنّه ليس بدعوى، ولا يطلب عليه دليل، بل إن قصّد إفساده عورض بحد آخر، أو نقض بأنّه غير جامع أو غير مانع.



حاشية السجلماسي

قياس، والقياس قضايا، والقضايا لا بدّ من تصوّر أطرافها قبل الحكم عليها، والحكم بالكُنه، فلا بدّ أن يكون التّصوّر قبله بالكُنه، فيلزم تحصيل الحاصل، ولأنّ الدليل لا بدّ فيه من حدّ وسط، وهو إن كان عين الأصغر والأكبر فسد الدليل، وإلّا لزم عليه تعريف الشيء بمبانيه وذلك جهل، فظهر أنّ الحدّ لا يمكن أن يقام عليه دليل.

وقد تعرّض لهذه المسألة ابن الحاجب والغزالي، وأوضح ذلك صاحب «القول الفصل» في المبحث العاشر، قال: وقد بين ذلك ابن الحاجب بوجهين:

الأول: أنّه لو استدلّ على الحدّ لكان الدليل محتاجاً إلى وسط يثبت المطلوب المحكوم عليه، ومعلوم أنّ المطلوب المثبت الذي هو الحدّ هو عين المحدود الذي هو الأصغر المحكوم عليه، فيلزم عليه ثبوت الشيء لنفسه، وهو لا يعقل، وتحصيل الحاصل وهو محال، وعدم الفائدة في الإخبار.

والوجه الثاني: أنّ الدليل يستدعي تعقل حدوده، وهي مفرداته؛ إذ الحكم مسبوق بتعقل الطرفين حتماً،

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة المجال» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٦).

حاشية السجلماسي

ولا شك أنَّ الأصغر هو المحدود، فلا يثبت له الحدُّ حتَّى يتعقَّل في نفسه، وأنَّه لا يتعقَّل في نفسه إلَّا بعد ثبوت الحدِّ له، فقد توقَّف تعقُّله على الحدِّ، والحدُّ على تعقُّله، وهو دورٌ.

وقد اعترض الأول: بأنَّ الحدَّ غير المحدود بالإجمال والتفصيل، فلا يلزم فيه ثبوت الشيء لنفسه ولا تحصيل الحاصل. اهـ

وأجيب: بأنَّ الحقيقة هي الحقيقة، واعتبار الإجمال والتفصيل لا يدفع اللازم.

واعترض الثاني: بأنَّ الدور المذكور لو صحَّ اعتباره لَلزم مثله في التصديق؛ لأنَّ النسبة أيضاً لا تثبت بالدليل حتَّى تتعقَّل، ولا تتعقَّل إلَّا بدليل، فلزم الدور.

وأجيب: بأنَّ المطلوب في النسبة بالدليل ليس تعقُّلها وتصوُّرها، بل إثباتها أو سلبها، فالدليل موقوف على تصوُّر النسبة، وثبوت النسبة أو لا ثبوتها موقوف على الدليل، ولا دور، بخلاف الحدِّ مع المحدود، فإنَّ المطلوب تعقُّله وتصوُّره.

واعترض الثاني أيضاً: بأنَّ الدليل يتوقَّف على تصوُّر المحدود والشعور به بوجوه ما، والموقوف على الدليل هنا إنَّما هو تصوُّره بالكُنه المستفاد من الحدِّ.

وأجيب: بأنَّ إثبات الحدِّ للمحدود يستدعي تصوُّره من حيث إنَّه محدودٌ بذلك الحدِّ، وذلك يقتضي إدراك كُنهه قبل الدليل، فلو توقَّف على الدليل المذكور لزم الدور، وذلك لأنَّ التصوُّر على طبق الحكم، فإن كان الحكم كنهياً كان التصوُّر السابق عليه كنهياً، والحكم كنهياً، فالتصوُّر يجب أن يكون بكنهه.



(بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَبَادِئِ التَّصَوُّرَاتِ وَمَقَاصِدِهَا وَهُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ، طَفِقَ الْآنَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَبَادِئِ التَّصَدِيقَاتِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَقَاصِدِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

● وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّصَدِيقِ إِلَّا بِالْحُجَّةِ - كَمَا مَرَّ -، وَلَهَا أَيْضاً مَادَّةٌ وَصُورَةٌ وَغَايَةٌ؛ فغَايَتُهَا: أَنَّهَا تُفِيدُ مَعْرِفَةَ صَحِيحِ التَّصَدِيقِ مِنْ سَقِيمِهِ، كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ الشَّارِحَ يُفِيدُ مَعْرِفَةَ صَحِيحِ التَّصَوُّرِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى صُورِ الْحُجَجِ، وَلَتَتَكَلَّمُ الْآنَ عَلَى مَوَادِّهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

● (٥٠) مَا اخْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا

(٥٠) - قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّفْظَ الْمَرْكَّبَ قِسْمَانِ: طَلَبٌ وَخَبْرٌ، وَقَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى الطَّلَبِ، وَهَذَا نَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى الْخَبَرِ.
سميد قدورة

(بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)

قَوْلُهُ: (بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا) لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ الْمَعْرِفَاتِ - وَكَانَتْ مِنْ قِسْمِ الْمَرْكَّبَاتِ، الَّذِي فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِيمَا سَبَقَ - شَرَعَ الْآنَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْمَرْكَّبِ الْمَحْضِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَحْكُومِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَبَادِئُ التَّصَدِيقَاتِ وَمَادَّةُ الْأَقْيَسَةِ وَالْحُجَجِ.

● وَالْقَضَايَا جَمْعٌ: «قَضِيَّةٌ» ذ: «مَطَايَا» جَمْعٌ: «مَطِيَّةٌ»، وَيُقَالُ فِيهَا: «خَبْرٌ» وَ«قَضِيَّةٌ».

أَمَّا تَسْمِيَتُهُ: «خَبَرًا» فَلِمَا فِيهِ قَابِلِيَةُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ: «قَضِيَّةً» فَبِاعْتِبَارِ الْحُكْمِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ؛ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ مَأْخُذَةٌ مِنَ الْقَضَاءِ وَهُوَ الْحُكْمُ.

وَالِى هَذَا إِشَارَةُ النَّازِمِ بِقَوْلِهِ: (مَا اخْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... إلخ البيت) يَعْنِي: أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ جَرَى بَيْنَ الْمَنَاطِقَةِ تَسْمِيَتُهُ: «قَضِيَّةً»، وَتَسْمِيَتُهُ: «خَبَرًا»، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ.

- وَ«مَا» كَالْجِنْسِ فِي الْحَدِّ، يَدْخُلُ فِيهِ الْخَبْرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِنْشَاءَاتِ، كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالتَّمْنِيِ وَالِاسْتِنْهَامِ.



• اعْلَمْ - رحمك الله - أَنَّ ما يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ والكُذْبَ لِدَاثِهِ يُسَمَّى فِي الاصْطِلَاحِ: «خَبْرًا» وَ«قَضِيَّةً»، وَإِنَّمَا قُلْنَا: «لِدَاثِهِ» لِيَدْخُلَ نَحْوُ: «السَّمَاءُ تَحْتَنَا، وَالْأَرْضُ فَوْقَنَا»، فَإِنَّ هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى تَرْكِيبِهِ يَحْتَمِلُهُمَا، وَإِنَّمَا جِزْمُنَا بِكَذِبِهِ لِمُشَاهَدَةِ نَقِيضِهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ لِلصَّوَابِ.

- | | |
|---|--|
| • (٥١) ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ | شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي |
| (٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ | إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ |
| (٥٣) وَالسُّورُ كُلُّهَا وَجُزْئِيًّا يُرَى | وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى |
| (٥٤) إِمَّا بِكُلِّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا | شَيْءٍ وَلَيْسَ بِبَعْضٍ أَوْ شَيْءٍ جَلَا |
| (٥٥) وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ | فَهِيَ إِذَا إِلَى الثَّمَانِ آيَبَةٌ |

(٥١ - ٥٥) - يعني: أَنَّ الْقَضِيَّةَ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ، وَحَمَلِيَّةٌ.

• وَالْحَمَلِيَّةُ:

- إِمَّا شَخْصِيَّةٌ وَهِيَ: الَّتِي يَكُونُ الْمُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهَا جُزْئِيًّا مَعِيْنًا، ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

سعيد قدورة

- وَ«احْتَمَلُ الصَّدَقَ» أَي: وَالْكُذْبَ، مَخْرَجٌ لِجَمِيعِ الْإِنْشَاءَاتِ.

- وَزَادَ قَوْلُهُ: «لِدَاثِهِ» لِيَدْخُلَ فِيهِ مَا يَقْطَعُ بِصَدَقِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَمَا يَقْطَعُ بِكَذِبِهِ مِنْهَا.

فَالْأَوَّلُ ك: أَخْبَارُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْبَارُ رُسُلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ صَدَقَهُ ضَرُورَةً، ك: «كَوْنُ الْوَاحِدِ نَصْفُ الْاِثْنَيْنِ»، فَهَذَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الصَّدَقَ.

وَالثَّانِي ك: خَبَرٌ مُسِيلِمَةُ الْكُذَّابِ فِي دَعْوَاهِ الثَّبُوتِ، وَكَذَا الْخَبَرُ الْمَقْطُوعُ بِكَذِبِهِ، ك: «كَوْنُ الْوَاحِدِ رُبْعُ الْاِثْنَيْنِ»، فَهَذَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْكُذْبَ، وَمَعَ هَذَا فَلَا يَخْرُجُ هَذَانِ الْقِسْمَانِ عَنْ كَوْنِهِمَا خَبْرًا؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ بِالصَّدَقِ أَوْ الْكُذْبِ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ، بَلْ مِنْ جِهَةِ الْمَخْبَرِ أَوْ الْمَخْبَرِ بِهِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... إلخ البيت).

الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ.

وَالْحَمَلِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنْ مُفْرَدَيْنِ.

مِثَالُ الشَّرْطِيَّةِ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِيعَةً، فَالْنَّهَارُ مَوْجُودًا»، وَ: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِيعَةً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوْجُودًا»، لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ أَدَوَاتِ الرِّبْطِ فِي الْأَوَّلَى وَهِيَ:

حاشية السجلماسي



(٥٢) كُلِّيَّةُ شَخْصِيَّةٍ وَالْأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ

- وإمّا أن تميّز جزئيّته بذكر السور، ك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، فهي المحصورة الجزئية.
- أو تميّز كليّته بذكره، ك: «كُلُّ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، ف: المَحْصُورَةُ الكَلِّيَّةُ.
- وإمّا أن تكون مهملة، ك: «الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ»، وهي في قوّة الجزئية؛ لتحققها فيها.
- فتلك أربع، وكلّها: إمّا موجبة أو سالبة، فصارت ثمانية.
- واعلم أن السور هو: «اللفظ الدالّ على كمّيّة الأفراد»، وهو أربعة أقسام:
 - ١ - سور إيجاب كليّ، ك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».
 - ٢ - وسور إيجاب جزئيّ، ك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».
 - ٣ - وسور سلب كليّ، ك: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ».
 - ٤ - وسور سلب جزئيّ، ك: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ»، فهذه الأربع هي معاني السور.

سعيد قدورة

«كُلَّمَا» و«الْفَاء» بقي: «الشَّمْسُ طَالِعَةٌ» و«النَّهَارُ مَوْجُودٌ»، وهما حملتان، وكذا إذا حُذفت أداة العناد في الثانية وهي «إمّا»، بقي كذلك حملتان.

ومثال الحملية: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و«قَامَ زَيْدٌ» فهاتان قضيتان؛ كلٌّ واحدة منهما مرغبة من مفردين، والمراد بـ«المفرد» هنا: ما يُقَابَلُ الجملة، لا ما قابِلُ المرغّب ليدخل في ذلك نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أبوه»، فإنّه في قوّة قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ الأب» أو: «أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ».

قوله: (كُلِّيَّةُ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ ... إلخ الأبيات) أي: والقسم الثاني وهي الحملية تنقسم إلى كليّة وإلى شخصيّة.

● ومرادُهُ بـ«الكليّة»: ما موضوعها كليّ، لا جزئيّ، بدليل مقابلتها بالشخصيّة، ولا يصحّ حمله على الكليّة المسوّرة بـ«كُلٌّ»؛ لأنّه يتهاافت مع ما بعده من التّقسيم؛ إذ يصير الكلام: «الكليّة تنقسم إلى مسوّرة وإلى مهملة، والسور كليّاً وجزئيّاً يرى»، فيلزم أن تكون الجزئية والمهملة من أقسام الكليّة، بل قد يلزم أن الكليّة تنقسم إلى نفسها؛ لأنّها مسوّرة، وإلى غيرها، وهذا شيء لا يُعقل، بل الحملية أربعة أقسام، كلُّ قسم برأسه غير داخِلٍ في غيره، وهي: الشخصيّة، والمهملة، والكليّة، والجزئية. وكلّها موجبة أو سالبة، فتنتهي إلى ثمانية، فلو أريد السلامة من الإيهام المذكور مع الاختصار لقليل مثلاً بعد قوله: «والثاني»:

حاشية السجلّاسي



وغلب التعبير باللفظ المذكور، ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه، ولذا قال: «أَوْ شَبَّهَ جَلًّا»؛ أي: ظهر معناه فيه.

وقوله: (ثُمَّ الْقَضَايَا ..) البيت؛ «ثُمَّ» للترتيب الذكري خاصة، و«حَمَلِيَّةٌ» معطوفٌ على «شَرْطِيَّةٌ»، وحذف العاطف ضرورة، و«الثَّانِي»؛ أي: والقسم الثاني من قسمي القضايا - وهو الحملية - أيضاً قسمان: «كُلِّيَّةٌ» و«شَخْصِيَّةٌ»، وحذف العاطف أيضاً للضرورة، و«الأوَّلُ»؛ أي: والقسم الأوَّل من قسمي الحملية وهو الكلِّي قسمان أيضاً: «إِمَّا مُسَوَّرٌ»؛ أي: تقدّمه سورٌ كلِّيٌّ أو جزئيٌّ، «وَأَمَّا مُهْمَلٌ»؛ أي: لم يسبقه سورٌ كلِّيٌّ أو جزئيٌّ.

وقولنا: (وَأَرْبَعٌ) حذفِ «الثَّاء» من «أربعة» - وإن كان المعدود مذكراً - للضرورة؛ أي: وأقسام السور أربعة حيث وجد.

وقولنا: (وَكُلُّهَا ..) البيت؛ أي: وكلُّ تلك القضايا الأربع: إمّا موجبةٌ أو سالبةٌ، صارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة، و«آيَةٌ»؛ أي: راجعة، والله أعلم. سعيد قدورة

شَخْصِيَّةٌ مُهْمَلَةٌ مُسَوَّرَةٌ بِكُلٍّ أَوْ بَعْضٍ وَلَقَدْ فَسَّرَهُ
ثُمَّ يَقُولُ: «وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ ... البيت».

وما حملنا عليه «الكُلِّيَّة» في كلام النّاظم وإن كان خارجاً عن اصطلاحهم، هو صحيحٌ في المعنى، وبه يستقيم الكلام ولا يحتاج إلى إصلاح؛ إلاّ أنّه يبقى في كلامه شيءٌ من التداخل؛ حيث قسم السور إلى أربعة، وذلك باعتبار الإيجاب والسلب، وإلاّ فهما سوران فقط يدخلان في قوله: «وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ»؛ إلاّ أن يقال: إنّّه حاول أن يحصر الأسوار وحدها في أربعة، وحصر القضايا وحدها، ولا يخفى ما فيه، فلو أريد السلامة من هذا لقليل مثلاً بعد البيت الثاني:

وَسُورُهُمْ بِكُلٍّ أَوْ بَعْضٍ وَمَا ضَاهَاهُمَا مَعْنَى فَكُنْ مُسْتَعْلِمًا
ثُمَّ يَقُولُ: «وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ ... البيت».

● فسور الكُلِّيَّة الموجبة: «كُلٌّ» و«جَمِيعٌ» وما في معناهما؛ كقولك: «كُلُّ جِرْمٍ مُتَغَيِّرٌ»، و: «جَمِيعُ الْمُتَغَيِّرِ حَدَثٌ».

● وسور السالبة الكُلِّيَّة: «لَا شَيْءٌ» و«لَا وَاحِدٌ» وما في معناهما؛ نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْجِرْمِ بِقَدِيمٍ»، و: «لَا وَاحِدٌ مِنَ الْجَائِرِ يُغْنِي عَنِ الْفَاعِلِ».



سعيد قدورة

● وسورُ الإيجاب الجزئي: «بَعْضُ» و«وَاحِدٌ»؛ نحو: «بَعْضُ الذَّاتِ جِرْمٌ»، و: «وَاحِدٌ مِنَ الصِّفَاتِ عَرَضٌ».

● وسورُ السلب الجزئي: «لَيْسَ كُلُّ» و«بَعْضُ لَيْسَ» و«لَيْسَ بَعْضُ»؛ نحو: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانًا»، و: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، و: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانًا»، وقد يستعمل هذا الأخير للسلب الكلّي؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»؛ أي: لا شيء من أبعاضه بحجر.

- والفرق بين هذه الأسوار الثلاثة: أنَّ «لَيْسَ كُلُّ» يدلُّ على نفي الحكم عن الكل؛ أي: المجموع من حيث هو مجموع مطابقة، وعن البعض التزاماً، والأخيران بالعكس.

- وأمّا الفرق بين الأخيرين وهما «لَيْسَ بَعْضُ» و«بَعْضُ . . لَيْسَ»: فمن جهة أنَّ «بَعْضُ لَيْسَ» لا تكون معه القضية إلّا جزئيةً سالبةً، ولا تكون سالبةً كليةً، و«لَيْسَ بَعْضُ» قد يكون معه القضية سالبةً كليةً إذا قصد تعميم الحكم في أبعاض الموضوع، كما إذا قيل: «لَيْسَ بَعْضُ الإنسانِ بِحَجَرٍ»؛ أي: ليس فردٌ من أفرادهِ بحجرٍ، وقد تقدّم؛ قاله السَّنُوسِي في «شرح إيساغوجي».

● وإنما سُمِّي اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى التَّعْمِيمِ أَوْ التَّبَعِضِ: «سُورًا»؛ لإحاطته بجميع الأفراد أو ببعضها كإحاطة السُّورِ الحَسِّيِّ بكلِّ المدنية أو ببعضها، فإنه أيضاً يسمّى: «سُورًا» وإن لم يُحِط بجميعها.

وقال التَّفْتَازَانِي [ت: ٧٩٣هـ] - لَمَّا ذَكَرَ الْأَسْوَارَ كُلَّهَا كَمَا تَقَدَّمَ -: هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَاعْتِبَارِ الْأَكْثَرِ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ، فَإِنَّ كُلَّ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ [بِحَسَبِ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ] أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْكُلِّ أَوْ عَلَى الْبَعْضِ فَهُوَ سُورٌ، كـ«لَا» الاستغراق، والتَّكْرَارُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَالتَّنْوِينِ كَقَوْلِهِ: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤] فِي الْإِثْبَاتِ، وَلَفْظُ «أَثْنَانٍ» وَ«ثَلَاثَةٌ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُفْهَمُ مِنْهُ الْكَلِيَّةُ أَوْ الْبَعْضِيَّةُ. اهـ^(١)

هذا كُلُّهُ إِذَا ذَكَرَ السُّورَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكَرْ فِي الْقَضِيَّةِ سُورٌ فَلَا تَخْلُو الْقَضِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَاشِيَةِ السَّجْلِمَاسِي



سعيد قدورة

صالحةً للكَلِّيةِ والجزئيةِ أم لا، فإن كانت صالحةً لذلك سُمِّيت: «مهملة»؛ لإهمالها من السُّور المبيِّن للمراد منها هي الكَلِّيةُ أم الجزئيةُ؟ أو لإهمال استعمالها في الدَّلالة استغناءً عنها بالجزئية، وإن لم تكن القضيةُ صالحةً للكَلِّيةِ والجزئية؛ لعدم الحكم فيها على ما صدق عليه الكلِّي، بل على مفهومه سُمِّيت: «طبيعية»، كقولنا: «الْحَيَوَانُ جِنْسٌ»، و: «الْإِنْسَانُ نَوْعٌ»، فالحكمُ فيهما على الطَّبيعة لا على الأفراد التي تُعرض لها الكَلِّية والجزئية؛ إذ لا شيء من أفراد «الإنسان» بنوع، ولا شيء من أفراد «الحيوان» بجنس.

قال الشيخ السنوسي في «شرح إيساغوجي»: «وإنما لم يتعرَّض المصنَّف للقضيةِ الطَّبيعيةِ؛ لأنَّ غرضه أن يذكر من القضايا ما يتركَب منه الأدلة، والطَّبيعية لا تستعمل في الأدلة، والمهملة وإن كانت يستغنى عنها بالجزئية، لكن لما كانت في قوتها سمح أن تستعمل في الحجَّة على أنَّها جزئية، فلذلك تعرَّض المؤلف وغيره لذكرها، ويحتمل أنه إنما لم يتعرَّض لذكر الطَّبيعية لرجوعها للمهملة أو الشَّخصية؛ بناءً على رأي من قال ذلك فيها. اهـ

حاشية السجلماسي

قوله: (ويحتمل أنه إنما لم يتعرَّض لذكر الطَّبيعية... إلخ) لكِنَّه مردود؛ لأنَّ الطَّبيعية نسبةٌ للطبيعة، وهي حقيقة من الحقائق، والمهملة موضوعها أفراد، والشَّخصية موضوعها فردٌ جزئي، والطَّبيعية موضوعها الحقيقة، فهي مباينةٌ لهما، فكيف ترجع إليهما؟

وقال أبو علي البوسي في حاشيته على «شرح المختصر»: وحكي عن القدماء أنَّهم ثلثوا القسمة وأهملوا الطَّبيعية كما فعل المصنَّف، وأورد عليهم الطَّبيعية، وأوجب بوجوه:

منها: أنَّها داخلَةٌ في الشَّخصية؛ لأنَّ نفس الماهية من حيث إنَّها صورةٌ حاصلةٌ شخضية، وألاً فجميع المحصورات موضوعها شخصيٌّ بهذا الاعتبار.

الثاني: أنَّها داخلَةٌ في المهملة من جهة أنَّه حكمٌ كلِّيٌ أهمل بيان كَلِّيته، ورُدَّ: بأنَّهم جعلوا المهملة في قوَّة الجزئية، وهذا لا تصدق جزئيتها؛ إذ ليس بعضُ من أفراد الإنسان نوعاً.

الثالث: أنَّ المعنبر تقسيم القضيةِ المعنبرة في العلوم، وهذه خارجةٌ عن ذلك، والمخصوصة إنما بحث عنها لمشاركتها الكَلِّية في الحكم على الأفراد لا لِدَلالتها، فلأجل ذلك رُعب المتأخرون القضية، وقد حصل لك ممَّا ذكرنا أنَّ في الطَّبيعية ثلاثة مذاهب: كونها شخضية، ومهملة، وكونها واسطة، وهو المشهور، والمصنَّف يحتمل أنه إنما تركها لدخولها في الشَّخصية والمهملة على رأي من يقول به.



سعيد قدورة

• ثم اعلم أن كلَّ واحدة من القضايا الثمانية: إمَّا محصَّلةٌ وإمَّا معدولةٌ؛ فالمجموع ستُّ عشرة قضية؛ من ضرب ثمانية في اثنين.

وحقيقة التَّحصيل أن يكون المحمول - وهو ما بعد الرِّابطة - ليس سلبياً، والعدول أن يكون سلبياً؛ نحو: «زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ» فهذه موجبةٌ محصَّلةٌ، و«زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ» فهذه سالبةٌ محصَّلةٌ، وإن قلت: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» أو: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ لَا بِعَالِمٍ» فالأولى قضيةٌ موجبةٌ معدولةٌ، والثانية سالبةٌ معدولةٌ.

وهذا كلُّه باعتبار التَّحصيل والعدول في محمولات القضايا، وهو المعتبر عندهم كما قاله الخونجي وغيره، بحيث إنَّ القضية إنمَّا تسمَّى: «معدولةٌ» تسميةً مطلقةً من غير تقييدٍ إذا كانت معدولة المحمول؛ سواء كان الموضوع معدولاً أو محصَّلاً، وأمَّا إذا كان الموضوع معدولاً، فإنمَّا يقولون: «قضيةٌ معدولةٌ الموضوع» أو: «معدولةٌ الطرفين» بالتَّقييد لا بالإطلاق، وكذا في جانب التَّحصيل المقيَّد.

• فالحاصل أنَّ أهلَ هذا العلم إذا أطلقوا «المعدولة» فمرادهم ما في طرف المحمول، وإذا أطلقوا «المحصَّلة» فمرادهم ما ليس فيها عدولٌ أصلاً، وليس إلَّا محصَّلة الطرفين، وإلَّا قيل: محصَّلة الموضوع أو المحمول.

قال الشَّيخ سيِّدي سعيد العقباني [ت: ٨١١هـ] في «شرح الخونجي»: «ومن اصطلاحهم في هذا العلم أنَّ الموضوع والمحمول الَّذي لا يكون حرف السَّلب جزءاً منه يسمُّونه: «وجودياً» و«محصَّلاً»، والَّذي يكون حرف السَّلب جزءاً منه فيهما يسمُّونه: «عدمياً» و«معدولاً»، وينسبون القضية من هذا المعنى فيقولون: محصَّلة الطرفين، ومعدولة الطرفين، ومحصَّلة الموضوع، ومحصَّلة المحمول، ومعدولة كلُّ منهما، هذا تعريف الاصطلاح. اهـ»

وقال بعض الفضلاء ممَّن شرح «إيساغوجي»: القضية المحصَّلة هي الوجودية، والمعدولة ما ليس كذلك، وسمَّيت: «محصَّلة»؛ لكونها وجوديةً حصل بها المقصود، وسمَّيت الأخرى: «معدولة»؛ لكونها عدميةً عُذِل بها عن الوجود، أو لأنَّ ما فيها من حرف السَّلب عُذِل به عن أصل مدلوله الَّذي هو السَّلب، وجُعِل حكمه حكماً ما بعده، فقبل في الموجبة المعدولة: موجبةٌ؛ لتغير ما تقتضيه أداة السَّلب الموجودة فيها.

حاشية السجلماسي



سعيد قدورة

فمثال محصلة الطرفین: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ» فهذه محصلة الطرفین؛ أي: طرفاها وجودیان. ومثال محصلة الموضوع فقط: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا كَاتِبٌ»، فهذه قضية موجبة محصلة الطرف الأول؛ لأنه وجوديٌّ حُكِمَ عليه بأمرٍ عديمي.

ومثال محصلة المحمول فقط: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ جَمَادٌ»، فهذه موجبة أيضاً محصلة المحمول، وهو المحكوم به؛ لأنه وجوديٌّ حُكِمَ به على أمرٍ عديمي.

ومثال معدولة الطرفین: «كُلُّ لَا إِنْسَانٍ هُوَ لَا كَاتِبٌ»، فهذه قضية موجبة معدولة الطرفین؛ أي: حُكِمَ فيها بأمرٍ عديمي وهو محمولها على أمرٍ عديمي وهو موضوعها.

وقد تكون معدولة الموضوع فقط، كقولنا: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ جَمَادٌ»، ف«لا حيوان» عديمي حُكِمَ عليه بأمرٍ وجودي.

وقد تكون معدولة المحمول فقط، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا جَمَادٌ»، فقولنا: «لا جماد» أمرٌ عديمي حُكِمَ فيه على أمرٍ وجودي، وهذا كله ظاهرٌ من أمثلة المحصلة، وإنما كررته زيادةً في الإيضاح، والله أسأل أن يُثَبِّتَنَا وَيَقْبَلَ سَعِينَا.

ثم قال - رحمه الله -: والقضية السالبة إذا كانت معدولة المحمول لا بدَّ فيها من حرفي سلب، أحدهما من أجزاء المحمول، وبه صار المحمول عديميًّا، والآخر خارجٌ عن المحمول، وهو الذي يدلُّ على قطع النسبة بينه وبين الموضوع، كقولنا: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ غَيْرُ كَاتِبٍ»، فهذه قضية سالبة محصلة الموضوع وهو «الإنسان»، معدولة المحمول وهو «غير كاتب»، ولفظُ «ليس» يدلُّ على سلب هذا الأمر العدمي وهو «غير كاتب» عن الأمر الوجودي وهو «الإنسان»، ومثالها في الحروف: «لَا شَيْءٌ مِنْ (ج) لَا (ب)»، فقد اجتمع فيه حرفا سلب أحدهما جزءٌ من المحمول وهو حرف «لا»، والآخر «لا» من «لا شيء» الدالُّ على سلب هذا الأمر العدمي عن أمرٍ وجودي، وهو الموضوع. اهـ

● واعلم أن حرف السلب المتأخر عن الرابطة وهو جزءٌ من المحمول ك: «الزاي» من «زيد»؛ لأنَّ الرابطة نسبةٌ بين الطرفين، فما تأخر عنها محمولٌ، وإن تقدَّم فسالبٌ، فلا لبس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة إذا كانتا ثلاثيتين؛ أي: ذكر فيهما كلٌّ من الموضوع

حاشية السجلماسي

قوله: (فلا لبس بين الموجبة المعدولة ... إلخ) بيان اللبس أن الملبس يقول: قولكم: «زيد



● (٥٦) وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بِالْحَمَلِيَّةِ وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ

(٥٦) - لَمَّا فَرَّغَ مِنْ تَقْسِيمِ الْحَمَلِيَّةِ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى تَسْمِيَةِ جُزئِهَا؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُنَاطِقَةَ اصْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ: مَوْضُوعًا، وَالْمَحْكُومَ بِهِ وَهُوَ الْآخِرُ: مَحْمُولًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: (وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ ..) الْبَيْتُ؛ أَيِ: وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ يُسَمَّى: مَوْضُوعًا، وَالْجُزْءُ الْآخِرُ وَهُوَ الْمَحْكُومُ بِهِ يُسَمَّى: مَحْمُولًا.

سعيد قدورة

وَالْمَحْمُولُ وَالرَّابِطَةُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَا ثَنَائِيَّتَيْنِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالنِّتْيَةِ فِي تَقْدِيمِ حَرْفِ السَّلْبِ أَوْ تَأْخِيرِهِ، فَيُمَيِّزُ الْمُتَكَلِّمُ أَوْ مَنْ عَرَفَ نِيَّتَهُ بَيْنَهُمَا بِهَذِهِ النِّتْيَةِ، وَكَذَا يُمَيِّزُ الْاصْطِلَاحُ عَلَى تَخْصِيصِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ بِالِإِيجَابِ وَبَعْضُهَا بِالسَّلْبِ، كَتَخْصِيصِ لَفْظَةِ «غَيْرِ» فِي لَفْظَةِ الْعَرَبِ بِالْعَدُولِ، وَلَفْظَةِ «لَيْسَ» بِالسَّلْبِ؛ قَالَ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مَنْطِقِ ابْنِ عَرَفَةَ»^(١)

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ [ت: ٧٩٠هـ]: قَالَ لَنَا الشَّيْخُ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِي: إِنَّ أَهْلَ الْمَنْطِقِ وَغَيْرَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْدُولَةَ لَا تَكَادُ تَوْجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، قَالَ: فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ، وَدَخَلَتْ «لَا» عَلَى الْجُمْلَةِ وَتَقْدِيرُهُ: لَا هِيَ فَارِضٌ وَلَا هِيَ بَكْرٌ، قِيلَ: إِنْ سَاغَ ذَلِكَ هُنَا لَمْ يَسْغَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا شَرِيفٌ وَلَا غَرِيبٌ﴾ [النور: ٣٥]، فَصَحَّ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْدُولَةَ مَوْجُودَةٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ. [اهـ]^(٢)

قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ ... إلخ البيت) يَعْنِي بِـ«الْأَوَّلِ»: الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ؛ سِوَاءَ ذِكْرِ أَوَّلًا؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، أَوْ آخِرًا؛ نَحْوُ: «عِنْدِي دِرْهَمٌ»، وَ: «لِي وَطَرٌ»، وَ: «جَاءَ زَيْدٌ».

حاشية السجلماسي

مَرَّ لَا عَالَمَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ جَاهِلٌ، وَقَوْلُكُمْ: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ عَالِمٌ» مَعْنَاهُ: أَنَّهُ انْتَفَى عَنْ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ مَعْنَى كَوْنِهِ جَاهِلًا، فَتَدْبِ أَتَّحِدُ مَعْنَاهُمَا.

وَجَوَابُهُ: أَنَّا لَا نَسَلِّمُهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَفْظِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ تَقَدَّمَ السَّلْبُ عَلَى الرَّابِطَةِ فَهِيَ مُحْصَلَةٌ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَهِيَ مَعْدُولَةٌ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّ السَّالِبَةَ الْمُحْصَلَةَ أَعْمُ مِنَ الْمَوْجِبَةِ الْمَعْدُولَةِ، فَإِنَّ انْتِفَاءَ الْعِلْمِ فِي الْمُحْصَلَةِ يَصْدُقُ بِالْجَهْلِ وَبِعَالَةِ الْمَوْتِ، فَلَا يَكُونُ جَاهِلًا كَمَا لَا يَكُونُ عَالِمًا.

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (٨٠).

(٢) انظر: «الإفادات والإنشادات» لأبي إسحاق الشاطبي (ص: ١١٦ - ١١٧).



● فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ سُمِّيَ هَذَا أَوَّلَ وَهَذَا آخِرُ، مع أننا نجد المحكوم به مقدماً ك: «قَامَ زَيْدٌ»؟

فالجواب: أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا وَضَعًا، فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ طَبْعًا.

● تنبيه: الحملية هي الَّتِي يَنْحَلُّ طرفاها إلى مفردَيْن، وهي ثمانية - كما تقدَّم -، والشَّرْطِيَّةُ

هي الَّتِي يَنْحَلُّ طرفاها إلى جُمْلَتَيْن، وإليه الإشارة بقوله:

سعيد قدورة

- ويعني به «الآخر»: المحكوم به؛ سواءً قُدِّمَ أيضاً أو أُخِّرَ.

● وَإِنَّمَا سُمِّيَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْأَوَّلِ: «مَوْضُوعًا» لِأَنَّا لَمَّا حَكَمْنَا عَلَيْهِ صِرْنَا كَأَنَّا وَضَعْنَاهُ

لأنَّ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ، وَسُمِّيَ الْآخِرُ: «مَحْمُولًا» لِأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ عَلَى الْمَوْضُوعِ قُدِّرَ كَأَنَّ الْمَوْضُوعَ حَامِلٌ لَهُ.

● ثُمَّ إِنْ ذُكِرَتِ الرَّابِطَةُ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ سَمَّيْتُ الْقَضِيَّةَ: «ثَلَاثِيَّةً»؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى

ثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ كَاتِبٌ»، فَ«زَيْدٌ»: مَوْضُوعُ الْقَضِيَّةِ، وَالضَّمِيرُ هُوَ الرَّابِطَةُ، وَ«كَاتِبٌ» مَحْمُولُهَا، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الرَّابِطَةُ سَمَّيْتُ الْقَضِيَّةَ: «ثَنَائِيَّةً»؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُزْئَيْنِ مَوْضُوعٍ وَمَحْمُولٍ.

وَاسْتَشْكَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ كَوْنُ لَفْظِ «هُوَ» رَابِطَةً؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ «كَاتِبٌ»، وَالْمَجْمُوعُ قَضِيَّةٌ

حَمَلِيَّةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى «زَيْدٍ»، وَالرَّابِطَةُ لَا تَكُونُ مَحْمُولًا وَلَا جُزْءًا مِنَ الْمَحْمُولِ؛ إِذْ مَوْضُوعُهَا الطَّبِيعِيُّ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْمَحْمُولِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْضُوعِ.

قال ابنُ واصلٍ في «شرح جمل الخونجي»: التَّصْرِيحُ بِالرَّابِطَةِ مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَاتِ،

وخصوصاً فِي اللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ، وَأَمَّا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ فَلَا ظَهْرَ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهَا فِيهَا، فَإِنَّهُمْ اجْتَزَوْا عَنْهَا بِرَابِطَةِ الْإِعْرَابِ، وَمَا يَتَمَسَّكُ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ لَفْظَةِ «هُوَ» فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ هُوَ كَاتِبٌ» فَالتَّحْقِيقُ

أَنَّ لَفْظَةَ «هُوَ» لَيْسَتْ بِرَابِطَةٍ، بَلْ هِيَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ «كَاتِبٌ»، قَالَ: وَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ لُغَةُ الْعَرَبِ، وَالْمُنَطْقِيُّ لَا يُلْزِمُهُ الْبَحْثُ فِي خُصُوصِ اللُّغَاتِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ أَمْرًا كُلِّيًّا يعمُّ اللُّغَاتِ، وَيُسَمَّى

مَا صَرَّحَ فِيهِ بِلَفْظٍ دَالٍّ عَلَى النَّسْبَةِ: «ثَلَاثِيًّا»، وَمَا لَمْ يَصْرُحْ فِيهِ بِذَلِكَ: «ثَنَائِيًّا»، وَنَحْنُ نَجْعَلُ مِثَالَ لَفْظِ الرَّابِطَةِ لَفْظَةَ «هُوَ»، وَلَا نَلْتَفِتُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ اصْطِلَاحُ الْعَرَبِ أَوْ لَا. اهـ

وصوِّبه ابنُ عرفة [ت: ٨٠٣هـ] وغيره، ونحوه للتفتازاني في «شرح الشمسية»، قَالَ: وَقَدْ مَأْ

كُنْتُ مُتَأَمِّلًا فِي حُلِّ هَذَا الْإِشْكَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ فِي كِتَابِ «الْأَلْفَاظِ وَالْحُرُوفِ» لِلْفِيلَسُوفِ الْمُحَقِّقِ أَبِي نَصْرِ الْقَارَاطِيِّ [ت: ٣٣٩هـ] مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَيْسَ مُرَادُهُمْ أَنَّ لَفْظَةَ «هُوَ» مَوْضُوعَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ

حاشية السجلماسي



- (٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ
 (٥٨) أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ
 (٥٩) جُزْأَتُهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي
 (٦٠) مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ
 (٦١) مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا
 (٦٢) مَانِعٌ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ هُمَا
- فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ
 وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ
 أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ
 وَذَاتِ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَبْنِي
 أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُغْلَمَا
 وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاعْلَمَا

(٥٧ - ٦٢) - القضية الشرطية هي: التي يُحكم فيها على التعليل؛ أي: وجود إحدى قضيتيها معلق على وجود الأخرى أو على نفيها، وهي قسمان: متصلة ومنفصلة، والجزء الأول منهما يُسمى: مقدماً، والثاني: تالياً.

سعيد قدورة

للربط، ولا أنها مستعملة عندهم لذلك، بل المراد أن الفلاسفة نقلوها لذلك، قال: فلما انتقلت الفلسفة إلى العرب واحتاجوا إلى لفظة تقوم مقام «هست» في الفارسية و«نست» في اليونانية، وهي التي تدل على ربط المحمول بالموضوع، ولم يجدوا في العربية في أول وضعها لفظاً يقوم مقام ذلك، التمسوا في لغة العرب ما يجعلونه يقوم مقام «هست» و«نست»، فاختر بعضهم لفظة «هو»؛ لأنها قد تستعمل كناية كما في قولنا: «هو يفعل». انظر تمامه^(١)

وقال الشيخ السنوسي في «شرح إيساغوجي»: لعل المصنف ترك قسم الرابطة؛ لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات، وإنما يلتزم ذكرها الفرس، ولهذا المعنى أيضاً ترك بيان الجهة، وهو كيفية النسبة من ضرورة ودوام ومقابلهما، وتسمى القضية حيثئذ: «موجهة». اهـ

● ولذا ترك القضية المنحرفة، وهي أن يقترب لفظ السور بالمحمول، وسُميت: «منحرفة» لانحراف السور عن محلّه، وهو الموضوع، وتحوّل للمحمول، والقضايا المنحرفة تنتهي إلى نحو مئة قضية، قال بعض الفضلاء: ولا طائل تحتها، وإنما ذكرها من ذكرها تدريباً للطلبة وامتنحاناً لأفكارهم.

قوله: (وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ ... إلخ الأبيات) قد علمت فيما سبق أن القضية الشرطية مركبة من قضيتين؛ أي: من جملتين ربط بينهما حرف الشرط أو العناد، فصارا كالجملة حاشية السجلماسي



- والمتَّصلة هي: الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِلِزُومِ قَضِيَّةٍ لِأُخْرَى أَوْ لَا لِرُؤْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي تُوجِبُ التَّلَازِمَ بَيْنَ جِزَائِهَا؛ نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وَكَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالْتَّهَارُ مَوْجُودٌ»، فَجِزَاؤُهُمَا مُتَلَاذِمَانِ.

- وَالْمُنْفَصِلَةُ هِيَ: الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ قَضِيَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي الصَّدَقِ، وَهِيَ الَّتِي جِزَاؤُهُمَا مُتَعَايِدَانِ؛ نَحْوُ: «العَالَمُ: إِمَّا قَدِيمٌ، أَوْ حَدِيثٌ»، وَ: «زَيْدٌ: إِمَّا حَيٌّ، أَوْ مَيِّتٌ»، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١ - مَانِعَةُ الْجَمْعِ؛ نَحْوُ: «هَذَا الْعَدَدُ: إِمَّا مُسَاوٍ لِذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرُ»، فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا، وَيُمْكِنُ الْخُلُوعُ عَنْهُمَا بِأَنْ يَكُونَ أَقَلٌّ.

٢ - وَمَانِعَةُ الْخُلُوعِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»، فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَغْرُقَ، وَيَمْتَنِعُ خُلُوعُهُ عَنْهُمَا بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَيَغْرُقَ.

٣ - وَمَانِعَتُهُمَا؛ كَ: «الْعَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ الزَّوْجِ وَالْفَرْدِ فِي عَدَدٍ سَعِيدٍ قَدُورَةٍ

الوَاحِدَةِ، وَالرَّبْطُ الْمَذْكُورُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ». ثُمَّ الشَّرْطِيَّةُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ.

● فَالْمُتَّصِلَةُ: هِيَ الَّتِي فِيهَا أَدَاةُ الشَّرْطِ، وَسَيُعَرِّفُهَا النَّاطِمُ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ تَسْمَى: «مُقَدِّمًا»، وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً فِي اللَّفْظِ؛ وَالَّتِي دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجِزَاءِ وَهُوَ «الْفَاءُ» تَسْمَى: «تَالِيًا»؛ أَيْ: تَابِعًا وَإِنْ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً فِي اللَّفْظِ؛ نَحْوُ: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِغَةً» فَهَذَا الْمُقَدِّمُ، وَقَوْلُكَ: «فَالْتَّهَارُ مَوْجُودٌ» هُوَ التَّالِي، وَالْمَجْمُوعُ هُوَ الْمُسَمَّى: «قَضِيَّةً شَرْطِيَّةً»، فَتَسْمِيَّتُهَا: «شَرْطِيَّةً»؛ لَوْجُودِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهَا، وَسُمِّيَتْ: «مُتَّصِلَةً»؛ لِاتِّصَالِ مُقَدِّمِهَا بِتَالِيِهَا صَدَقًا وَمَعْنَى؛ لِأَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهَا يَلْزَمُ الْآخَرَ وَيَتَّبِعُهُ لِتَعْلِيلِهِ عَلَيْهِ.

● وَأَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ: فَتَسْمِيَّتُهَا: «شَرْطِيَّةً» مُجَازًا؛ لِأَجْلِ الرَّبْطِ الْوَاقِعِ بَيْنَ طَرَفَيْهَا بِالْعِنَادِ وَالْانْفِصَالِ، وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا: «مُنْفَصِلَةً»؛ فَلَوْجُودِ حَرْفِ الْانْفِصَالِ فِيهَا، وَهُوَ «إِمَّا»؛ لِأَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهَا يَعَانِدُ الْآخَرَ وَيُبَايِنُهُ.

وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي الْمِثَالِ؛ نَحْوُ: «الْعَدَدُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ فَرْدًا»، فَقَوْلُكَ: «الْعَدَدُ زَوْجٌ» قَضِيَّةٌ هِيَ الْمُقَدِّمُ لِهَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ، وَقَوْلُكَ: «الْعَدَدُ فَرْدٌ» قَضِيَّةٌ أُخْرَى



واحد، ويمتنع خُلُوهُ عنهما، وهذا القسم هو الحقيقي، وهو أخصُّ من قسيميهِ؛ لأنَّهُ مهما حكم فيه بالتأفر بين طرفيه وضعاً ورفعاً، فإنَّه يُشاركه في مثاله مانع الجمع لصدقه عليه، ومانع الرِّفع لصدقه عليه، ويبقى كلُّ قسمٍ منهما مختصاً بمثاله، فهما أعمُّ وهو أخصُّ منهما.

وقولنا: (وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيظِ ..) البيِّن؛ «إِنْ» شرطيةٌ و«حُكِمَ» شرطها، والجواب «فَإِنَّهَا»، ولذلك قُرِنَ بالفاء وجوباً؛ لأنَّه لا يصلح لأن يكون شرطاً، و«أَيْضاً» منصوبٌ على المصدرية من: «أَصْرٌ يَبْيُضُ أَيْضاً»: إذا رَجَعَ.

سعيد قدورة

هي التَّالي لهذه الشَّرْطِيَّة، وَحَصَلَ الرِّبْطُ بين هاتين القَضِيَّتَيْنِ بحرف الانفصال وهو «إِذَا»، وصيَّرهما قضيَّةً واحدةً.

ولأجل ذلك لا يصحُّ أن تقول: «الْعَدْدُ: إِذَا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً» وتسكت؛ لأنَّه كلامٌ غير مفيد، بل لا يتمُّ معنى الكلام إلَّا بذكر القضيَّة الأخيرة وهي التَّالي.

فظهر بهذا أنَّ مجموع القَضِيَّتَيْنِ هو المسمَّى بالقَضِيَّة المنفصلة على نحو ما قرَّرناه في المتَّصلة؛ إلَّا أنَّ المذكور أوَّلاً في الشَّرْطِيَّة المنفصلة هو المسمَّى: «مُقَدِّماً»، والمذكور ثانياً هو المسمَّى: «تالياً»، وإنَّما رُوِيَ في التَّقْدِيم والتَّأخير باعتبار اللَّفْظ؛ لأنَّ أجزاءها متشابهة بحسب الصُّورة لا يميِّز مقدِّمها من تاليها بالتَّقْدِيم والتَّأخير لفظاً، وعلى هذا التَّفصيل يُنزل قول النَّاطِم: «جُزْأَهُمَا مُقَدِّمٌ وَتَالِيٌّ»؛ أي: جزءا المتَّصلة والمنفصلة أحدهما يقال له: «مُقَدِّمٌ» والآخر «تالٍ».

فالمُقَدِّم في المتَّصلة: هو ما دَخَلَ عليه حرف الشَّرْط، وإن تأخَّر لفظاً، والتَّالي: ما دخل عليه حرفُ الجواب وهو «الفاء» وإن تقدَّم لفظاً.

والمُقَدِّم في المنفصلة: هو المتقدِّم لفظاً، والتَّالي فيها هو المتأخَّر لفظاً، كما بيَّنا هذا كلَّه. وإنَّما لم يبيِّن النَّاطِم هذا التَّفصيل اعتماداً على ما يَقْتضيه فهم السَّامع اللَّبِيب، وهذا بناء على تسمية جزأي المنفصلة مقدِّماً وتالياً كما هو ظاهر النَّظم.

وصرَّح به بعض شُرَّاح «إيساغوجي»، والسَّيِّد الشَّرِيف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح الخونجي»، والذي اعتمده السَّنُوسِي في «شرح إيساغوجي» اختصاصُ التَّسمية بالمُقَدِّم والتَّالي بجزأي المتَّصلة؛ قال: فإن كانت الشَّرْطِيَّة منفصلة لم يخصَّ أحد طرفيها باسم؛ لأنَّ نسبة التَّعاند بينهما على حدِّ سواء.

حاشية السجلماسي



وقولنا: (أَمَّا بَيَّانُ ذَاتِ الْإِنْتِصَالِ ..) البيت؛ جواب «أَمَّا»: «مَا أَوْجَبَتْ تَلَاُزْمٌ»، وحُذِفَتِ
الفاءُ من جوابها، وذلك واقعٌ نثرًا ونظمًا؛ كما في خطبته ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ»^(١)،
وأَمَّا نظمًا فكقول الشاعر^(٢): [من الطويل]
فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاقِبِ
فَحُذِفَتِ الفاءُ من قوله: «لَا قِتَالَ» وهو جوابها.

سعيد هندرة

- وظاهر قول الناظم: «وَأَنَّ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ» أنه أراد المتصلة والمنفصلة، بدليل
تقسيمه لهما بعد؛ أَمَّا التَّعْلِيلُ فِي الْمَتَّصَةِ فظاهر؛ لأنَّ الجزءَ معلقٌ على الشرط، وأَمَّا فِي الْمُنْفَصِلَةِ
فباعتبار ربط إحدى القضيتين بالأخرى بحيث لا يصح حمل الكلام إلا بهما معاً، كما مرَّ تقريره.
- ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ اشترَاكهما فِي التَّعْلِيلِ، ذَكَرَ مَا تَمَيَّزَ بِهِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآخَرَى، فَقَالَ: (أَمَّا
بَيَّانُ ذَاتِ الْإِنْتِصَالِ: مَا أَوْجَبَتْ تَلَاُزْمَ الْجُرْأَيْنِ) يعني: أَنَّ الْمَتَّصَةَ هِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِلِزُومِ
إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْآخَرَى، ك: كَوْنِ إِحْدَاهُمَا سَبَبًا وَالْآخَرَى مُسَبَّبًا عَنْهَا، أَوْ يَكُونَانِ مَعًا مُسَبِّبَيْنِ
لأمرٍ ثالثٍ.

فالأوَّلُ نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِئَةً، فَالْتَّهَارُ مَوْجُودٌ»، فَإِنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ سَبَبٌ فِي وَجُودِ
النَّهَارِ، وَالنَّهَارُ مُسَبَّبٌ.

والثَّانِي نحو: «إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا، فَالْعَالَمُ مُضِيءٌ» أَوْ: «فَالْكَوَاكِبُ خَفِيَّةٌ»، فوجود
النَّهَارِ وإضاءةُ الْعَالَمِ مُسَبَّبَانِ لِأَمْرٍ آخَرَ وَهُوَ طُلُوعُ الشَّمْسِ، وَكَذَا أَيْضًا وَجُودُ النَّهَارِ وَخَفَاءُ
الْكَوَاكِبِ مُسَبَّبَانِ أَيْضًا عَنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

- وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْمَتَّصَةَ ضَرِيانِ:

١ - لِزُومِيَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاطِمُ كَمَا قَرَّرْنَا.

٢ - وَاتِّفَاقِيَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ الصُّحْبَةُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا لَا لِسَبَبٍ وَلَا لِعِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا، بَلِ اتَّفَاقًا
فِي الْوُجُودِ بَأَن وَجَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ وَجُودِ الْآخَرِ؛ كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِئَةً، كَانَ الْإِنْسَانُ
نَاطِقًا» أَوْ: «الْجِمَارُ نَاطِقًا» أَي: اتَّفَقَ فِي الْوُجُودِ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَنُطْقُ الْإِنْسَانِ وَنَهْقُ الْحِمَارِ.

حاشية السجلمسي

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٦٨) من حديث عائشة ؓ.

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي. انظر: «شعر الحارث بن خالد المخزومي» (ص: ٤٥).



وقولنا: (أَوْ هُمَا) أي: أو مانعهما؛ أي: مانعة الجمع والخُلُو، والله أعلم.



سعيد قدورة

هذا معنى الاتفاقية بالمعنى الأخص، وهو توافق الطرفين في الصدق، وأمّا تفسيرها بالأعم فهي التي يُحكم فيها بأنّ التّالي لا يُنافي بقاء صدقه تقدير وقوع المقدّم؛ سواءً كان المقدّم واقعاً أم لا، كذا لأبي عبد الله الشّريف [ت: ٧٧١هـ]، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. اهـ

قال بعض الفضلاء: هذه القضية الصادقة مقدّمها ممكن الوقوع، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾، لكنّه لم يقع، وتاليها وهو قوله تعالى: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ واقع؛ يقال: «نَفِدَ الزّاد»: إذا فني، فنفي الله تعالى هذا المعنى عن كلماته المنزهة عمّا لا يليق بجلاله سبحانه، فالتّالي في هذه القضية واقع مستمرّ لا يدفعه تقدير وقوع المقدّم ولا يُنافيه. اهـ

وقال الشّيخ السنوسي: ومثل هذا موجودٌ كثيراً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وكقوله ﷺ: «نِعْمَ الْمَبْدُ صَهْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِهِ». وهو كثيرٌ في كتاب الله تعالى، ومُخاطبات النَّاس. اهـ

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فقال الثّفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «مطوّله» - بعد أن زَيّف قول من قال: إنّهُ على صورة قياسٍ اقترانيٍّ - ما نصّه: بل الحقُّ أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ واردة على قاعدة اللّغة؛ يعني: أنّ سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم، ثمّ ابتدأ قوله تعالى: حاشية السجلماسي

قوله: (فقال الثّفتازاني في «مطوّله» بعد أن زَيّف ... إلخ) حاصله: أنّ بعضهم أوّل الآية على صورة قياسٍ اقترانيٍّ هكذا: «ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولّوا وهم معرضون»، فالحجّ الوسط هو: «لأسمعهم ولو أسمعهم»، فإذا حذف عند الإنتاج قيل هكذا: «ولو علم الله فيهم خيراً لتولّوا وهم معرضون» وهذا محال، فالنتيجة باطلة مع صدق القضيتين، وإنّما جاء البطلان للنتيجة من حيث إنّهُ يُشترط في الشكل الأوّل كلّية الكبرى، وهي هنا مهمله، كقولنا: «الإنسان حيوانٌ، والحيوانُ قرسٌ» يتبع: «الإنسانُ قرسٌ»، هذا حاصل ما قاله ذلك القائل.

لردّ عليه السّمد: بأنّ هذا تخريجٌ شنيعٌ بشنيع، وكيف يقال: إنّ الله تعالى أتى بقياسٍ فأنّته فيه شروط الإنتاج؛ لأنّه إن لم يعلمها فهو جاهلٌ، والجهلُ عليه تعالى محالٌ، وإن علمها وأتى بها مختلفةً فهذا سَفَهٌ، وهو عليه تعالى محالٌ، فهذا تزييف السّمد في «مطوّله» لهذا القول، ثمّ ذكر الصّواب الذي نقله هذا الشّارح عنه، وبالله التّوفيق.

سعيد قدورة

﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ كلاماً آخر على طريقة «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»؛ يعني: أَنَّ التَّوَلَّى لَازِمٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِسْمَاعِ، فكيف على تَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِسْمَاعِ، فهو دائِمُ الوجودِ. اهـ^(١)

• ثُمَّ أَشَارَ النَّاطِلُ إِلَى حَقِيقَةِ الْمُنْفَصِلَةِ فَقَالَ: (وَذَاتُ الْإِنْفِصَالِ - دُونَ مَيْنِ - مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا) يعني: أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ الْمُنْفَصِلَةَ: هِيَ الَّتِي تَوْجِبُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا تَنَافُراً - أَي: تَنَافُياً - بَحِثْ يَكُونَانِ مُتَعَانِدِينَ يَنَافِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، وَبِذَلِكَ سَمَّيْتُ: «مُنْفَصِلَةً»؛ لِانْفِصَالِ كُلِّ طَرَفٍ عَنِ الْآخَرِ، وَمَبَاعَدَتِهِ عَنْهُ؛ إِمَّا فِي الْاجْتِمَاعِ أَوْ الِارْتِفَاعِ أَوْ فِيهِمَا مَعاً.

- فَقَوْلُهُ: «مَا» كَالْجِنْسِ فِي الْحَدِّ يَتَنَاوَلُ الْمُتَّصِلَةَ وَالْمُنْفَصِلَةَ.

- وَقَوْلُهُ: «أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» مَخْرَجٌ لِلْمُتَّصِلَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَوْجِبُ التَّنَافَرَ بَيْنَهُمَا، بَلْ تُوجِبُ بَيْنَهُمَا اصْطِحَاباً وَاتِّصَالاً، فَأَحَدُ طَرَفَيْهَا طَالِبٌ لَصَحْبَةِ الْآخَرِ وَاتِّصَالِهِ بِهِ، وَبِذَلِكَ سَمَّيْتُ: «مُتَّصِلَةً» كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

• ثُمَّ هَذَا التَّنَافَرُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيِ الْمُنْفَصِلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١ - أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ التَّنَافَرُ بَيْنَهُمَا فِي طَرَفِ الْوُجُودِ فَقَطْ، وَتَسْمَى هَذِهِ الْقَضِيَّةُ: «مَانِعَةٌ الْجَمْعِ»؛ لِأَنَّ جَزَائِيهَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ، وَلَا تَتَرَكَّبُ هَذِهِ إِلَّا مِنْ الشَّيْءِ وَالْأَخْصِ مِنْ نَقِيضِهِ؛ كَقَوْلِكَ: «الْجِسْمُ: إِمَّا جَمَادٌ، أَوْ حَيَوَانٌ»، فَإِنَّ نَقِيضَ «الْجَمَادِ»: «لَا جَمَادَ»، وَ«الْحَيَوَانُ» أَخْصٌ مِنْهُ، وَهِيَ مَانِعَةٌ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجِسْمَ لَا يَكُونُ جَمَاداً وَحَيَوَاناً مَعاً، وَقَدْ يَخْلُو عَنْهُمَا بِأَنْ يَكُونَ نَبَاتاً.

وَكَقَوْلِنَا: «الْجِسْمُ: إِمَّا أَبْيَضُ، وَإِمَّا أَسْوَدُ»، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَخْصٌ مِنْ نَقِيضِ الْآخَرِ، فَ«أَسْوَدُ» أَخْصٌ مِنْ نَقِيضِ أَبْيَضٍ وَهُوَ «لَا أَبْيَضُ»؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ: «لَا أَسْوَدَ وَلَا أَبْيَضُ»، بَلْ يَكُونُ «أَحْمَرُ»، وَافْهَمْ مِثْلَ هَذَا فِي كَوْنِ «أَبْيَضُ» أَخْصَ أَيْضاً مِنْ نَقِيضِ أَسْوَدَ.

٢ - الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّنَافَرُ بَيْنَهُمَا فِي طَرَفِ الْعَدَمِ فَقَطْ، فَهَذِهِ تَسْمَى: «مَانِعَةٌ حَاشِيَةِ السَّجْلِمَاسِي»

قَوْلُهُ: (الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ... الْخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَصُحُّ أَنْ تَكُونَ مَبَايِنَةٌ لِلْمُنْفَصِلَةِ، وَسَيَانِي فِي الْمَتْنِ أَنَّهَا أَعْمُ مِنَ الْمُنْفَصِلَةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي زِيَادَةِ «فَقَطْ» فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ، فَالضُّوَابُ حَذَفَهَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ الْأَعْمَ لَهَا.



سعيد قدورة

الخلو»؛ لأنَّ جزأيها لا يرتفعان وقد يجتمعان، ولا تتركَّب هذه إلَّا من الشَّيء والأعمُّ من نقيضه، كقولك: «الخُنْثَى: إمَّا لَا رَجُلَ، وَإِمَّا لَا امْرَأَةَ»، فَإِنَّ نقيض «لا رجل»: «رجل»، و«لا امرأة» أعمُّ منه؛ لاحتمال أن يكون: «لا رجل ولا امرأة»، وإِنَّمَا سَمَّيت هذه القضية: «مانعة الخلو»؛ لأنَّ جزأيها قد يجتمعان وقد يعدم أحدهما، ولا يُمكن الخلوُّ عنهما معاً؛ لأنَّ الخنْثَى قد يكون لا رجل ولا امرأة، وهو المشكل، وقد ينفرد أحدهما بأن تترجَّح فيه آلة الذُّكورية أو الأنوثة، ولا يُتصوَّر الخلوُّ عنهما معاً، بأن يحكم له بأنَّه رجل وامرأة في حالة واحدة؛ كذا مثل ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] لهذا القسم.

وجرت عادة أهل الفن أن يقولوا في مثاله: «زَيْدٌ: إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ»، فَإِنَّه لا يخلو عنهما البتَّة، وقد يجتمعان فيه بأن يكون في البحر ولا يغرق، والمراد بـ«البحر»: الماء المستبحر الَّذي يمكن الغرقُ فيه، ولو كان بَرًّا أو حوضاً.

ومثال آخر: «الحَائِظُ: إمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا أُسَاسٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَلًّا»، و: «الإنْسَانُ: إمَّا حَيٌّ، أَوْ صَامِتٌ».

٣ - القسم الثالث: أن يكون التَّنَافِي بينهما في طرفي الوجود والعدم معاً، وتسمَّى هذه القضية: «مانعة الجمع والخلو»، ولا تتركَّب إلَّا من الشَّيء ونقيضه؛ كقولك: «العَدْدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ لَا زَوْجَ»، أو المساوي لنقيضه؛ كقولك: «العَدْدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فَإِنَّ «فرداً» مُساوٍ لنقيض زوج وهو «ليس بزوج».

وإنَّمَا تركَّبت من النَّقِیْضِين أو مساويهما؛ لأنَّ النَّقِیْضِین هما اللَّذَان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهذه القضية تسمَّى: «منفصلة حقیقیَّة»؛ لأنَّ التَّنَافِي بین طرفیهما أنتم منه في الآخرين وأشدُّ، فهي أحقُّ باسم الانفصال، وهي أيضاً أخصُّ من الآخرين، فبينها وبين كلٍّ واحدةٍ منهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فمانعة الجمع تشارك الحقیقیَّة في مثالها بوصف منع الجمع، وتنفرد عنها بنحو: «التَّوْبُ: إمَّا أَيْتَضُ، أَوْ أَسْوَدُ»، فلا يقال فيها: حقیقیَّة، وهي مانعة الجمع.

وكذا مانعة الخلو تشارك الحقیقیَّة أيضاً في مثالها في وصف منع الخلو، وتنفرد عنها بنحو: «الإنْسَانُ: إمَّا حَيٌّ، أَوْ صَامِتٌ»، فافهم.

حاشية السجلماسي



سعيد قدورة

والى جميع ذلك أشار الناظم بقوله: (أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَنْقَلَمَا: مَا نَبِغُ جَنِعِ، أَوْ خُلُوْ، أَوْ مُمَا؛ وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاعْلَمَا).

● تنبيه:

اعلم أن كل واحدٍ من الشرطية المتصلة والمنفصلة تكون: كليّةً وجزئيةً ومهملةً وشخصيةً؛ وموجبةً وسالبةً، كما أن الحملية كذلك؛ إلا أن سور الشرطية مخالفت لسور الحملية كما ستراه إن شاء الله تعالى.

فكليّة الشرطية اللزومية ليست لأجل أن مقدّمها أو تاليها كليّ، بل بحسب الحكم بالاتصال والانفصال، فإن قولنا: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ يَكْتُبُ، فَهُوَ يُحَرِّكُ يَدَهُ» كليّة، مع أن مقدّمها شخصي، فكليّة الشرطية اللزومية أو العنادية هو بعموم اللزوم والعناد لجميع الفروض والأزمنة والأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدّم المفروض، فإذا قلنا: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا» أردت أن لزوم الحيوانية للإنسانية ثابت في جميع الأزمنة وعلى جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع إنسانية زيد، ك: كونه قائماً أو قاعداً أو كاتباً، أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقاً إلى غير ذلك ممّا لا يتناهى، فليست كليّة المتصلة والمنفصلة بعموم المقدّم، بل بعموم اللزوم والعناد كما عرفت.

وأما جزئية المتصلة والمنفصلة فليست أيضاً تحصل بجزئية المقدّم أو التّالي، بل بجزئية الفروض أو الأزمان أو الأحوال، حتّى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الأزمان وعلى بعض الأوضاع المذكورة؛ كقولنا: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا»، فإنّ الإنسانية إنّما تلزم الحيوان على وضع جزئيّ وهو كونه ناطقاً، وقولنا: «قَدْ يَكُونُ: إمّا أن يَكُونُ الشَّيْءُ نَائِبِيًا، أَوْ جَمَادًا» على سبيل الانفصال الحقيقي، فإنّ العناد فيهما إنّما هو على وضع جزئيّ، وهو كون ذلك الشَّيْء من العنصريّات؛ إذ لا يُطلق النّامي والجماد إلا على الأجساد العنصريّة.

وأما الشرطية الشخصية ويقال لها: «المخصوصة»، فهي التي حصّ لزومها أو عنادها ببعض الأزمان أو الأوضاع؛ كقولنا: «إِنْ جِئْتَنِي الْيَوْمَ مَا شِيبًا أَوْ رَاجِيًا، أَكْرَمْتُكَ»، وكقولنا: «إِمّا أن تكونَ إِذَا كُنْتَ حَيًّا عَالِمًا، أَوْ جَاهِلًا».

حاشية السجلماسي



سميد هندورة

وأما إهمالها فيهما مال الأزمان والأوضاع؛ كقولنا: «إِنْ كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا». وبالجملة فالأوضاع والأزمنة في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية، فكما أن الحكم فيها إن كان على فرد معين فهي مخصوصة، وإن لم يكن فإن بين كمية الحكم أنه على كل الأفراد أو بعضها فهي المحصورة، وإلا فهي المهملة، كذلك الشرطية إن كان الحكم بالاتصال أو الانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة، وإلا فإن بين كمية الحكم أنه على جميع الأوضاع أو على بعضها فهي المحصورة، وإلا فالمهملة.

وسور المتصلة الكلية الموجبة - وهو اللفظ الدال على عموم اللزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال - لفظه «كُلَّمَا»، وما رادفها ك: «مَهْمَا» و«مَتَى»؛ ومنه قولنا: «كُلَّمَا أَوْ: مَهْمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، فَالتَّهَارُ مَوْجُودًا».

وسور المتفصلة الكلية الموجبة - وهو اللفظ الدال على عموم العناد للأزمنة والأوضاع والأحوال - لفظه «دَائِمًا»؛ كقولنا في مائة الجمع مثلاً: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَيْضَ أَوْ أَسْوَدَ».

وسور السالبة الكلية فيهما أي: في المتصلة والمنفصلة - وهو اللفظ الدال على سلب لزوم التالي أو عناده في جميع الأزمنة والأوضاع - لفظه: «لَيْسَ الْبَتَّةُ»؛ كقولنا: «لَيْسَ الْبَتَّةُ كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، كَانَ التَّهَارُ مَوْجُودًا»؛ كذا مثل شارح «الشَّمْسِيَّةِ»، ومثل غيره بقوله: «لَيْسَ الْبَتَّةُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَيْضَ، أَوْ مُتَحَرِّكًا»، ومعنى «السلب» فيهما: رفع اللزوم أو العناد.

وسور الإيجاب الجزئي فيهما - وهو اللفظ الدال على ثبوت اللزوم أو العناد في بعض الأزمنة أو الأوضاع - لفظه: «قَدْ يَكُونُ»؛ كقولنا: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا»، و«قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِغَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ مَوْجُودًا».

حاشية السجلناسي

قوله: (وإن لم يكن، فإن بين كمية الحكم ... إلخ) فيه نظر؛ لأن المخصوصة التي هيئت فيها الحالة؛ نحو: «إِذَا جِئْتَنِي رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ» تنقسم: إلى كلية كقولنا في هذا المثال: «كُلَّمَا جِئْتَنِي رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ»، وإلى جزئية نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا جِئْتَنِي رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ»، وإلى مهمة نحو: «إِذَا جِئْتَنِي رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ».

فكلامه يؤهم أن الكلية والجزئية والإهمالية لا تجري في الشخصية إذا كانت شرطية، وليس كذلك، ويمكن أن يجاب: بأنه لم يدع حصرًا، ولم يتعرض لنفي هذه الأقسام من الشخصية، وإنما اعتناؤه ببيان وجه الشبه في الجملة - وهل هو تام أو ناقص؟ يطلب في المطولات.



سعيد قدورة

وسور السَّلب الجزئي في المتصلة لفظة: «لَيْسَ كُلَّمَا»؛ كقولنا: «لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا»؛ لأنَّك إذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ كَذَا، كَانَ كَذَا» فهو إيجابٌ كليٌّ، فإذا قلت: «لَيْسَ كُلَّمَا» كان معناه رفع الإيجاب الكلي لا محالة، وإذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السَّلب الجزئي.

ونظيرُ «لَيْسَ كُلَّمَا»: «قَدْ لَا يَكُونُ»؛ إلَّا أنَّ هذا مشتركٌ بين المنفصلة والمتصلة، بخلاف «لَيْسَ كُلَّمَا»، فإنَّه خاصٌّ بالمتصلة الجزئية كما اختصَّ «لَيْسَ دَائِمًا» بالمنفصلة الجزئية. وإطلاق لفظة «إِنْ» و«لَوْ» و«إِذَا» في الاتِّصال للإهمال، و«إِمَّا» وحدها في الانفصال؛ كقولنا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالْنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، و: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوْجُودًا». فإن قيِّدت القضية بوقتٍ أو حالٍ صارت شخصيةً؛ كقولك: «إِنْ جِئْتَنِي الْيَوْمَ رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ»، وقد تقدَّم.

قال التَّنَازاني [ت: ٧٩٣هـ]: لفظة «مَهْمَا» بحسب اللغة إنَّما هي لعموم الأفراد، حتَّى تصلح سوراً للكليَّة الحملية، وهم قد نقلوها إلى عموم الأوضاع، وجعلوها سوراً للكليَّة المتصلة. اهـ^(١)

● وإنَّما يحتاج إلى معرفة أسوار الشرطيَّة مَنْ يتصرَّف بها في القياسات وغيرها، والنَّاظم لم يذكر شيئاً من ذلك في نظمه، وإنَّما أشار لانعكاسها في قوله: «وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ» كما سيأتي إن شاء الله، ولذلك احتجنا إلى ذكر أسوارها، فقَدَّمناها هاهنا، والله أعلم.



حاشية السجلماسي

قوله: (كما اختصَّ «ليس دائماً» بالمنفصلة . . . الخ) وجه ذلك: أنَّ السَّلب تابعٌ للإيجاب، وكما أنَّ «كُلَّمَا» خاصٌّ بالمتصلة، فسلبه وهو «ليس كُلَّمَا» يكون خاصًّا، وكما أنَّ «دائماً» خاصٌّ بالمنفصلة، فكذا سلبه وهو «قَدْ لَيْسَ دَائِمًا».



(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْقَضَايَا وَأَقْسَامِهَا، طَفِقَ يَتَكَلَّمُ عَلَى أَحْكَامِهَا، فَمِنْ ذَلِكَ: التَّنَاقُضُ، وَهُوَ: اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. سَعِيدٌ قُدُورَةٌ

[فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ]

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ) لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْقَضَايَا وَأَقْسَامِهَا، أَخَذَ يَذْكُرُ بَعْضَ أَحْكَامِهَا، كَاخْتِلَافِهَا بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ«التَّنَاقُضِ»، ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَهُ التَّلَازِمَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ«الْعَكْسِ».

● وَوَجْهُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ - كَمَا تَقَدَّمَ - اكْتِسَابُ الْمَطَالِبِ التَّصْدِيقِيَّةِ الْمَجْهُولَةِ، وَكَانَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَقْصُودِ، لَكِنْ يُمْكِنُ إِقَامَتُهُ عَلَى إِبْطَالِ نَقِيضِهِ وَعَلَى صِدْقِ عَكْسِهِ، وَإِذَا بَطَلَ أَحَدُ التَّقْيِيزِينَ تَعَيَّنَ الْآخَرُ، وَكَذَا إِذَا صَدَقَ أَحَدُ الْعَكْسَيْنِ تَعَيَّنَ صِدْقُ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَلْزُومٌ لِصَاحِبِهِ، وَصِدْقُ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ لَازِمِهِ، فَلِذَا تَعَرَّضُوا لِلْكَلامِ عَلَى التَّنَاقُضِ وَالْعَكْسِ، وَهُمَا فَصْلَانِ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِمَا فِي الْقَضَايَا.

وَالِىَ هَذَا أَشَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ [ت: ٦٤٦هـ] بقوله: وَلَمَّا كَانَ الدَّلِيلُ قَدْ يَقُومُ عَلَى إِبْطَالِ النَّقِيضِ، وَالْمَطْلُوبُ نَقِيضُهُ، وَقَدْ يَقُومُ عَلَى الشَّيْءِ، وَالْمَطْلُوبُ عَكْسُهُ، احْتِجَّ إِلَى تَعْرِيفِهِمَا. [اهـ]^(١)
حَاشِيَةُ السَّجْلَمَاسِيِّ

قَوْلُهُ: (وَكَانَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ ... إلخ) نَحْوُ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ خَادِنًا، وَلَوْ كَانَ خَادِنًا لَلَزِمَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسَلُّلُ، وَهُمَا بَاطِلَانِ، فَالْحُدُوثُ بَاطِلٌ، فَتَعَيَّنَ: أَنَّهُ قَدِيمٌ»، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، فَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى «الْقَدَمِ» الْمَطْلُوبِ بِطُلَانِ نَقِيضِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قَوْلُهُ: (وَعَلَى صِدْقِ عَكْسِهِ ... إلخ) مِثَالُهُ كَأَن يُقَالَ: إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: «كُلُّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ مَعْدُومٌ»، صَدَقَ عَكْسُهُ وَهُوَ: «بَعْضُ الْمَعْدُومِ مُمَكِّنٌ»، وَلَا يَصْدُقُ نَقِيضُهُ وَهُوَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْمَعْدُومِ يُمْكِنُ» مَعْرُكَةٌ إِلَى قَوْلِنَا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْمُمْكِنِ بِمَعْدُومٍ»؛ لِأَنَّ السَّالِبَةَ الْكُلِّيَّةَ تَعَكُّسُ كَنْفُسِهَا، وَهَذَا الْعَكْسُ يَكْذِبُ الْأَصْلَ الْمَفْرُوضَ الصَّادِقَ، فَهُوَ كَاذِبٌ، فَمَلْزُومُهُ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الْعَكْسِ كَاذِبٌ، وَالْعَكْسُ صَادِقٌ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، فَنَبِّئِ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ عَكْسِ الْأَصْلِ.



قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: مثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال نقيضه قياس الخلف، فإنه ينتج نقيض المطلوب، ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال عكسه ما يقع في الأشكال الثلاثة غير الأول، فإنها عند ردها إلى الأول قد تُنتج غير المطلوب على ما ذكره. اهـ وقياسُ الخلف سيأتي عند قول الناظم: «وَرَفُعُ تَالٍ رَفَعُ أَوَّلٍ إلخ».

● والتناقض بالمعنى العام: «ثبوت الشيء أو سلبه»، فقد يكون في المفردات كقولنا: «إنسان، وَلَا إنسان» و: «فَرَس، وَلَا فَرَس»، وقد يكون في القضايا وهو المذكور هنا، وهو المراد عند المناطقة.

● واعلم أن التَّقابُلَ بين شيءٍ وشيءٍ لا يخلو من أربعة أوجه:

١ - إمَّا تَقَابُلُ الضَّدِّيْنِ ك: «الْبَيَاضُ وَالسَّوَادُ».

٢ - أو تَقَابُلُ الْمُتَضَافِيَيْنِ ك: «فَوْقُ وَتَحْتُ»، فإنهما متقابلان لا متوافقان، وك: «الْأَبُوَّةُ وَالْبَنُوَّةُ»؛ فإنه يستحيل أن يكون الشيء الواحد أباً وابناً من جهةٍ واحدةٍ.

٣ - وتَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكََةِ: وهو أن يكون أحد المتقابلين وجودياً والآخر عديمياً، لكن يكون العدمي سالباً للطرف الوجودي عن المحل الذي شأنه أن يتصف به، ك: «الْعَمَى وَالْبَصَرُ»، فإنَّ العَمَى سَلْبُ البَصَرِ عَمَّنْ يَقْبَلُ البَصَرَ ك: الحيوان، لا سَلْبُ البَصَرِ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَإِلَّا لَصَدَقَ عَلَى الْحَائِطِ أَنَّهُ أَعْمَى وَعَلَى الشَّجَرِ أَنَّهُ أَعْمَى.

٤ - أو تَقَابُلُ النَّقِضَيْنِ وهما الإيجاب والسلب؛ سواء كان السلب عن محلٍّ يقبل الإيجاب أو عن محلٍّ لا يقبله؛ كما تقول في الحائط: ليس بصيراً، وعلى هذا النوع الرابع من أنواع التَّقابُلِ اقْتَصَرَ الْمُنْطَقِيُّونَ؛ لأنَّه المحتاج إليه في القضايا.

حاشية السجلماسي

قوله: (ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال نقيضه قياس الخلف ... إلخ) قياس الخلف علامته استعمال «لو» فيه غالباً كبراهين الصغرى، وحاصله: أنه لو لم يصدق الأصل لصدق نقيضه، وصدق النقيض يجزئ إلى المحال، وما جزئ إلى المحال فهو محال، والمحال يُرمى إلى الخلف وإلى وراء ويُنبذ لعراء، فهو من الخلف - بالفتح - نقيض: قدام، ويجوز أن يُضمَّ فيكون من الخلف بمعنى: الكذب؛ لأنَّ المحال من الكذب.

قوله: (ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال عكسه ... إلخ) مثاله قولك في الشكل الثاني: «لَا شيءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فإنه لا يمكن ردهً للأول إلا بجعل الكبرى صغرى،



- (٦٣) تَنَاقُضٌ خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرُ فِينِ
 (٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً فَنَقُضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدَّلَهُ
 (٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَخْصُورَةً بِالسُّورِ فَنَقُضُ بِضِدِّ سُوْرِهَا الْمَذْكُورِ
 (٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةً
 (٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةً

(٦٣ - ٦٧) - يعني: أنَّ التَّنَاقُضَ عبارةٌ عنِ اختلافِ قَضِيَّتَيْنِ فِي: الصِّدْقِ والكُذْبِ، والكَيْفِ وهو: الإيجاب والسَّلْب.

فشرطه: أن لا يَخْتَلِفَا إِلَّا بِالْإِيجَابِ والسَّلْبِ، ولا بدَّ أن تكون إحدى القَضِيَّتَيْنِ صادقةً والأخرى كاذبةً.

فقولنا: (تَنَاقُضٌ) مبتدأ، وسَوْغُ الابتداء بالنكرة التَّفْصِيلُ.

سعيد قدورة

وقد أشار المصنف إلى تعريفه بقوله: (تَنَاقُضٌ خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي... إلخ البيت).

حاشية السجلماسي

والصُّغْرَى كبرى، ثُمَّ عكس الصُّغْرَى الَّتِي جعلت كبرى هكذا نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، ينتج من الأوَّل: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» وهو عكس النَّتِيجَةِ، والمقصود صَحَّتْهَا.

ومثاله في الثالث قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ رَجُلٌ» بأن لم يمكن رُدُّه للأوَّل إلا بجعل الصُّغْرَى كبرى والكبرى صغرى، ثُمَّ عكس الصُّغْرَى الَّتِي كانت كبرى هكذا نحو: «بَعْضُ الرَّجُلِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «بَعْضُ الرَّجُلِ حَيَوَانٌ» وهي عكس نتيجة الأوَّل الَّتِي هي: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ رَجُلٌ»، فقد أقمنا الدَّلِيلَ على صَحَّةِ عكس النَّتِيجَةِ، والمقصود صَحَّتْهَا.

وقال فيه مرةً أخرى: مثاله في الثاني: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ صَاهِلٍ فَرَسٌ»، فإذا رُدَّ إلى الأوَّل بعكس الصُّغْرَى وجعلها كبرى، فيصير: «كُلُّ صَاهِلٍ فَرَسٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الصَّاهِلِ بِإِنْسَانٍ»، وهي عكس نتيجة القياس الأوَّل الَّتِي هي: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ».

ومثاله من الثالث: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ أَيْضٌ»، ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ أَيْضٌ»، فإذا رُدَّ إلى الأوَّل بعكس الكبرى وجعلها صغرى، فيصير: «بَعْضُ الْأَيْضِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «بَعْضُ الْأَيْضِ حَيَوَانٌ»، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، ينتج: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فإذا رُدَّ إلى الأوَّل بجعل الصُّغْرَى كبرى والكبرى صغرى يصير هكذا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «كُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» وهو عكس النَّتِيجَةِ الأولى.



- فقلوه: «خُلف» هو اسم مصدر بمعنى: اختلاف، وهو جنس شامل لجميع أنواع الاختلاف، كالأنواع الأربعة المتقابلة، وغيرها من المختلفات.

- وقوله: «الْقَضِيَّتَيْنِ» خرج به اختلاف المفردين، كقولنا: «فَرَس، لَا فَرَس».

- وقوله: «فِي كَيْفٍ» أي: الإيجاب والسلب؛ مخرج لبقية الأنواع المتقابلة، وأخرج به أيضاً: اختلاف القضيتين بغير ذلك، كالكلية والجزئية، والحملية والشرطية، والاتصال والانفصال، والتحصيل والعُدول.

- وقوله: «وَصِدْقٌ وَاحِدٌ أَمْرٌ قُفِي»: «الواو»: واو الحال، والجملة حالية قيد فيما قبلها، فهي من تمام التعريف؛ أي: ولا بد أن تكون إحدى القضيتين صادقةً والأخرى كاذبة؛ إذ لا يتم التناقض إلا بذلك، واحتَرَزَ بهذا من نحو قولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِجَاهِلٍ»، فإنَّ القضيتين وإن اختلفا في الإيجاب والسلب فلم يختلفا صدقاً وكذباً، بل اتَّفَقتا على الصِّدْقِ.

● وفهم من كلام الناظم أن تحقق التناقض إنما يكون بالاختلاف بالإيجاب والسلب فقط، لا في أمرٍ آخر إلا ما سيذكر في السُّور، بل لا بد من توافق القضيتين في ثمانية أشياء هي شروط في ثبوت التناقض، لا يتحقق إلا بها:

١ - الشرط الأول: الاتحاد في الموضوع إذا كانت حملية، أو في المقدم إذا كانت شرطية؛ إذ لو تعدد موضوع القضيتين كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، عَمْرُو لَيْسَ بِعَالِمٍ» لم يكن بينهما تناقض؛ لاجتماعهما على الصِّدْقِ أو الكذب.

٢ - الشرط الثاني: الاتحاد في المحمول إن كانت حملية، أو في التالي إن كانت شرطية؛ إذ لو تعدد محمول القضيتين كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِصَاحِبٍ» لم يكن بينهما تناقض؛ لأنَّ الشَّيْءَ الواحد يُوصَفُ بأوصاف ثبوتية وأخرى سلبية في وقت واحد.

٣ - الشرط الثالث: الاتحاد في الزمان، فلو اختلف الزمان؛ كقولنا: «زَيْدٌ صَائِمٌ» ونعني يوم الخميس، «وَزَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ» ونعني يوم الجمعة مثلاً لم تتناقضا؛ لاجتماعهما على الصِّدْقِ أو الكذب. وكذا قولنا مثلاً: «نَبِيُّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ» ونريد قبل أن يَؤْمُرَ بالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ، «نَبِيُّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ لَمْ يُصَلِّ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ» ونريد في الزمان الذي أمر فيه بالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ.



سعيد قدورة

٤ - الشرط الرابع: الاتحاد في المكان؛ إذ لو اختلف المكان كقولنا: «زَيْدٌ جَالِسٌ» ونعني: في المسجد، «زَيْدٌ لَيْسَ بِجَالِسٍ» ونعني: في السوق؛ لم يكن بينهما تناقض؛ لاجتماعهما على الصدق أو الكذب. وكذا قولنا: «نَبِيْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ فُرِضَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ» ونريد في المدينة، «نَبِيْنَا ﷺ لَمْ يُفْرَضْ عَلَيْهِ الْجِهَادُ» ونريد في مكة.

٥ - الشرط الخامس: الاتحاد في الإضافة؛ إذ لو اختلفت الإضافة؛ كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ» ونعني بالعلوم: الشريعة، «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ» ونعني بالعلوم: الفلسفة والسحر، لم يكن بينهما تناقض؛ لجواز اجتماعهما على الصدق أو الكذب، وكذا لو قلنا: «زَيْدٌ ابْنٌ» وتريد لعمرو، «زَيْدٌ لَيْسَ بِابْنٍ» تريد لخالد، فإن كان ابناً لعمرو صدقتا، وإلا كذبتا.

٦ - الشرط السادس: الاتحاد في الشرط؛ إذ لو اختلفا فيه؛ كقولنا: «الرَّكَاءُ وَاجِبَةٌ فِي مَالِ الصَّبِيِّ» وأريد: إذا كان فيه نصاب، «وَالرَّكَاءُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ فِي مَالِ الصَّبِيِّ» وأريد: إذا لم يكن فيه نصاب؛ لم يكن بينهما تناقض؛ لاتفاقهما على الصدق.

٧ - الشرط السابع: الاتحاد في القوة والفعل؛ إذ لو اختلفا في ذلك كقولنا: «الْحَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسَكَّرٌ» ونعني: بالقوة، «الْحَمْرُ فِي الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسَكَّرٍ» ونعني: بالفعل، لم يكن بينهما تناقض؛ لاجتماعهما على الصدق.

٨ - الشرط الثامن: الاتحاد في الكلّ والجزء، والمراد به «الكل»: مجموع الأجزاء، فلو قيل: «الرَّزْنَجِيُّ أَسْوَدٌ» وأريد: جلده، «الرَّزْنَجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» وأريد: جميع أجزائه؛ أي: ليست بأجمعها سوداء؛ لم يكن بينهما تناقض، وكذا لو اختلف الجزء؛ ان كما لو أريد أسود البشرة، ليس بأسود العظام.

● ونقل عن أبي نصر الفارابي أنّ هذه الشروط كلّها ترجع إلى ثلاثة: اتحاد الموضوع والمحمول والزمان.

ونقل عنه أيضاً: أنّها ترجع كلّها إلى شرط واحد وهو اتحاد النسبة الحكميّة، حتّى يكون السلب

حاشية السجلماسي

قوله: (ونقل عن أبي نصر الفارابي أنّ هذه الشروط كلّها ترجع ... إلخ) اتحاد الكل والجزء واتحاد الشرط يرجعان لاتحاد الموضوع، واتحاد القوة والفعل والإضافة واتحاد المكان ترجع لاتحاد المحمول، واتحاد الزمان لا يرجع إليه شيء، بل هو راجع إلى اتحاد المحمول، فالقواب إسقاطه كما قيل به.

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً فَنَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدَّلَ
(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضَ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

وقولنا: (فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً... إلخ) هذه قاعدة تُعين في كيفية التناقض على ما اشتهر بتقريره وصُعب تحصيله، وهي أن القضية:

- إما أن تكون عارية عن السُّور، فهذه إن كانت سالبة فنقيضها موجبة، ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ، نَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، و: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وهذا معنى قولنا: (فَنَقْضُهَا بِالْكَيفِ) البَيِّن؛ أي: فإن كانت القضية شخصية أو مهمله، فتناقضها بحسب الكيف وهو الإيجاب والسلب، بأن تبدل، فإن كان إيجاباً فتناقضها بأن تبدل سلباً، وبالعكس.

- وإما أن تكون مسورة، فتناقضها بضدِّ سورها؛ بأن تعوض عن سورها سوراً يناقضه، وإليه الإشارة بقولنا: (وَإِنْ تَكُنْ مُحْصُورَةً) البَيِّن؛ أي: وإن كانت القضية محصورة بأن تقدّمها سور: فتناقضها بذكر نقيض سورها،

سعيد قدورة

وارداً على عين النسبة التي ورد عليها الإيجاب؛ لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية اختلفت النسبة الحكمية لاختلافه، فتختلف لاختلاف الموضوع؛ ضرورة أن نسبة شيء لأحد المتغايرين غير نسبه للآخر، وكذا اختلاف المحمول؛ إذ نسبة أحد المتغايرين إلى شيء غير نسبة الآخر إليه، وكذا اختلاف الزمان؛ لأن نسبة أحد الشئيين إلى الآخر في زمانٍ غير نسبه إليه في زمانٍ آخر، وعلى هذا القياس في باقي الشروط؛ كذا قرره الشيخ السنوسي في «شرح ابن عرفة»^(١)

قوله: (فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً... إلخ البَيِّن) لما دلَّ التعريف السابق منظوقاً ومفهوماً على ما يثبت به التناقض بين القضيتين اختلافاً واتفاقاً، بين هذين البيتين أن من القضايا ما يكتفي بذلك في تناقضها، وذلك غير المسورة، وهي الشخصية والمهمله على ما ذكر الناظم أن نقيضها بتبديل الكيف؛ أي: بالاختلاف في الإيجاب والسلب، يُريد مع الاتفاق في الشروط الثمانية المتقدم ذكرها.

وأما المسورة فلا بد أن يُزاد على «الاختلاف في الكيف»: الاختلاف في الكم؛ أعني: الكثرة والجزئية؛ أي: مع الاتفاق في الأمور المتقدمة.

حاشية السجلاني



سعيد قدورة

ولمّا كان هذا كالتفصيل لما اشتمل عليه التعريف المذكور، قرّنه بـ«الفاء» المؤذنة بالتعقيب والتسبب في قوله: «فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً»، ثُمَّ عطف عليها المسوّرة بـ«الواو».

فالشخصية: هي التي موضوعها مشخّص معيّن، ويقال لها: «قضية مخصوصة»؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» فهذه شخصية موجبة نقيضها: شخصية سالبة وهي: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ». وإن كانت شخصية سالبة نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ» فنقيضها: شخصية موجبة وهي: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

ومثال المهملّة: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

فأمّا الشخصية فيكتفي في نقيضها بتبديل الكيف كما قال، وأمّا المهملّة فلا يكتفي فيها بذلك، بل حكمها حكم الجزئية؛ إذ هي في قوتها كما أطبق عليه أهل الفن، ولا يصحّ غيره عقلاً ولا نقلاً، فنقيض المهملّة نقيض جزئيتها، فقولك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» والألف واللام فيه للحقيقة لا للاستغراق، في قوّة قولك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

حاشية السجلмасي

قوله: (فنقيض المهملّة نقيض جزئيتها ... إلخ) ليس بصحيح، فإنّها إذا كانت للحقيقة تكون كعلم الجنس، فتكون شخصية؛ لأنّ موضوعها شخصي، لا مهملّة، فضلاً عن أن تكون في قوّة الجزئية، وتفصيل المسألة: أن «أل» إن كانت للحقيقة من حيث هي كان مدخولها كعلم الجنس، وإن كانت للحقيقة من حيث وجودها في ضمن مفرد؛ فتارة تقوم القرينة على إرادة سائر الأفراد، وهي لام الاستغراق الحقيقي والعرفي والادّعائي، وتارة على إرادة البعض للبعض لا الجميع، وهي لام العهد الذهني، ومدخولها كالنكرة، وهي جزئية حقيقة لا مهملّة؛ نحو: «ادخل الشوق واشتر اللحم»، «وَأَعْلَفْتُ أَنْ يَأْكُلَهُ الْإِنْتُ» [يوسف: ١٣]، وتارة لا تقوم القرينة على شيء، وحينئذ فإن كان المقام مقام الخطاب نحو قوله ﷺ في الحديث: «المؤمن غر كريم، والمنافق خب لئيم» فتحتمل الاستغراق، وإن كان المقام استدلالياً نحو قوله ﷺ في الحديث «الطعام بالطعام رباً»، فإذا أراد الشافعيّ حمله على العموم منعه المالكيّ، والمنع لكون الربا لا يثبت في كلّ مطعوم عندنا، فلا يحمل على الاستغراق، بل على البعض، فتكون جزئية، وإن لم يكن المقام لا خطابياً ولا استدلالياً حملت على الإهمال، وتحتمل الكلّية والجزئية؛ نحو: «الإنسان كاتب» ونحوه، فهذه أقسام «أل»؛ فلام الحقيقة القضية معها شخصية، ولام الاستغراق القضية معها كليّة، ولام العهد الذهنيّ القضية معها

(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

وأقسام السُّور أربعة - كما تقدّم -، فالمسوّرات أربع:

١ - موجبةٌ كُلِّيَّةٌ، ك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فنقيضها سالبةٌ جزئيةٌ، ك: «لَيْسَ بَغَضُ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

سميد قدورة

ومثالُ المَهْمَلَةِ السَّالِبَةِ قولك مثلاً: «الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، والألف واللام أيضاً للحقيقة لا للاستغراق، فهي أيضاً في قوّة قولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فنقيضها نقيض هذه الجزئية السَّالِبَةِ وهي الكلّيّة الموجبة، وهي قولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وهكذا قرّره غير واحد.

وأيضاً لو قلت: «الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ»، الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ أي: بالفعل فيهما، لَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ، وَبَعْضُهُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، إِنَّمَا نَقِيضُ «الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ»، فَلِذَلِكَ كَانَتِ الْمَهْمَلَةُ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُحَقِّقُ الْمَطَّرَدُ فِي جَمِيعِ الْمَوَادِّ، وَأَهْلُ هَذَا الْعِلْمِ بَنَوْا قَوَاعِدَهُمْ عَلَى مَا كَانَ لَازِماً فِي جَمِيعِ الْمَوَادِّ لَا مَا كَانَ يَخْتَلِفُ، وَسَيَقُولُ النَّازِمُ فِي بَابِ الْعَكْسِ:

وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ

فلو قال هنا:

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً فَيُكْتَفَى بِالْخُلْفِ فِي الْكَيْفِ كَمَا قَدْ عُرِفَا
ثُمَّ يَقُولُ: «وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ الْخ» لَكَانَ مُوَافِقاً لِكَلَامِ غَيْرِهِ، وَيَكُونُ سَكَتُ
عَنِ الْمَهْمَلَةِ اسْتِغْنَاءً بِالْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّتِهَا.

ومعنى قوله: «فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ» أَنَّ نَقِيضَ الْقَضِيَّةِ الْمَسْوُورَةِ يُزَادُ فِيهِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ الْاِخْتِلَافُ فِي الْكَمِّ، وَهُوَ الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ، فَنَقِيضُ «الْكُلِّيَّةِ الْمَوْجِبَةِ»: جُزْئِيَّةٌ سَالِبَةٌ وَبِالْعَكْسِ.

والله أشار بقوله: (فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً... إلخ البيت) وقرّنه به الفاء؛ لِأَنَّهُ مَفْرَعٌ عَلَى الْمَحْصُورَةِ؛ بِرَيْدٍ: «وَكَذَا الْعَكْسُ» أي: إِذَا كَانَتْ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً فَتَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّنَاقُضَ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يَبْدُو أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكاً بَيْنَهُمَا، لَا يَفْرَدُ بِهِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

حاشية الجملاسي

جزئية، ولام الخطابة القضية معها كلّيّة، ولام الاستدلال القضية معها مشتملة الكلّيّة والجزئية دون الشخصيّة، فلو كانت «ال» للحقيقة الساذجة لكانت القضية معها شخصيّة لا مهملة.



(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

٢ - وسالبة كلّيّة، ك: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، فنقيضها موجبة جزئية، ك: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ».

● وإِنْ في البيتين: شرطية؛ جوابها: «نَقِيضُهَا»، وحُذفت «الفاء» من جوابها للضرورة؛ كقول حسان رضي الله عنه^(١): [من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ
وكان من حقّه أن يقول: «فَالله»، لكن حُذفت للضرورة، وورد حذفها نشرأ؛ كما في «الصحيح»: «إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْنَعَ بِهَا»^(٢)؛ أي: فاستمتع بها، والله الموفق.



سعيد قدورة

وكذا قوله: (وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً ... إلخ البيت) يريد: وبالعكس، وهو أن تكون موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلّيّة، فإذا قلت في الكلّيّة الموجبة: «كُلُّ حَدِيثٍ فَهُوَ فِعْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»؛ أي: مخلوق له، فهذه كلّيّة صادقة، ونقيضها الكاذب: «بَعْضُ الْحَادِثِ لَيْسَ فِعْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى». وإذا قلت في السالبة الكلّيّة: «لَا شَيْءَ مِنَ الْمُمَكِّنِ يَوجِبُ عَلَى مَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى» كانت كلّيّة صادقة، ونقيضها الكاذب: «بَعْضُ الْمُمَكِّنِ وَاجِبٌ عَلَى مَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، وهو ما كان صلاحاً للعبد كما يقول المعتزلة.

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: ولصحة هذه القاعدة قال الله عزّ وجلّ ردّاً على اليهود: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١] فناقض السلب الكلّي بالإيجاب الجزئي. اهـ

يريد أن قولهم: ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ في معنى: «لَا شَيْءَ مِنَ الْبَشَرِ أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ»، وقوله تعالى في الردّ عليهم: ﴿قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾ في معنى: «بَعْضُ الْبَشَرِ أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَهُوَ مُوسَى».

حاشية السجلماسي

(١) لم أجده في «ديوانه»، واختلف في قائله على ثلاثة أقوال، ثانيها: عبد الرحمن بن حسان، وثالثها: كعب بن مالك،

على أنه روي بإبدال «سيان» بـ«مئتان».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٣٧).



سميد فدورة

● تنبيه :

تلخص ممّا تقدّم: أنّ القضيّتين الشخصيتين يُشترط في تناقضهما باعتبار الاختلاف شرط واحد وهو الاختلاف في الكيف؛ أي: الإيجاب والسلب مع الاتفاق في الأمور الثمانية. وأنّ المسوّرات يُشترط في تناقضها شرطان: الاختلاف في الكيف، والاختلاف في الكم وهو الكليّة والجزئيّة؛ أي: مع الاتفاق في الأمور السابقة أيضاً. وأمّا المهملتان فهما عند الناظم كالشخصيتين، فيكون ذكر تناقض القضايا الثمانية كلّها، والذي عند غيره أنّهما كالجزئيتين، وقد تقدّم التنبيه عليه.



حاشية السجلماسي



(فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)

تكلّم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا، وهو العكس المستوي، فالعكس المستوي: «عبارة عن تحويل جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم؛ إلا الإيجاب الكلّي فيقوم عنه الجزئي»، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

- (٦٨) الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِيَّةِ
- (٦٩) وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّ
- (٧٠) وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ
- (٧١) وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ
- (٧٢) وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبَعِ
- مَعَوُضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّةِ
- بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسْتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ
- لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
- وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

(٦٨ - ٧٢) - اعلم أنّ المقصود من العكس ما كان لازماً من جهة الترتيب، لا ما يتفق في بعض الأمور وإن لم يلزم في القانون الكلّي، وكلّ قضية يلزمها العكس، فعكسها تحويل طرفيها خاصّة من غير تغيير الكيف ولا الكم؛ إلا الموجبة الكلّيّة فتعكس موجبة جزئيّة؛ لأننا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق، والمقصود من هذا الفصل إنّما هو ما كان لازماً على جهة الصدق؛ فنقول في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فلو عكسناها مثل نفسها فقلت: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» لم تصدق.

سعيد قدورة

(فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)

قيده به المستوي، ليخرج عكس النقيض، فإنّه لم يتعرّض له، وإنما اقتصر على المستوي لكثرة استعماله، ولأنّه إذا أطلق العكس ولم يُقيد فالمقصود به المستوي، كما أنّه عليه بعض الشيوخ، وسنذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى حقيقة «عكس النقيض» بوسميّه أعني: الموافق والمخالف.

والعكس في اللغة: هو القلب والتحويل.

وإنّا في الاصطلاح فقد أشار الناظم إلى تعريف العكس المستوي منه بقوله: (الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ ... إلخ البينين).

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

- فقله: «قَلْبُ» جنس، وقوله: «جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ» احترازٌ من تبديل أحدهما فقط، فلا يسمّى: «عكساً مستوياً»، ودخل فيه الحملية والشرطية المتصلة.

- وأمّا المنفصلة فلا عكس لها كما سينبّه عليه الناظم بقوله: «وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ البيت».

مثال الحملية: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فعكسه المستوي: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» لما قال الناظم: «فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّةَ».

ومثال المتصلة: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»، فعكسه المستوي: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ هَذَا حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا» على ما قدّمناه في أسوار الشرطية.

قال بعض الأفاضل: ولا بدّ أن يكون التّبديل في كلّ واحدٍ من الجزأين بكماله، فلو قيل: «الْوَيْدُ فِي الْحَائِطِ» لم يكن عكسه: «الْحَائِطُ فِي الْوَيْدِ»؛ لأنّ الحائط ليس هو في الأصل كلّ المحمول؛ إذ المحمول هو استقرار الوجد في الحائط، كأنّا قلنا: «الْوَيْدُ مُسْتَقِرٌّ فِي الْحَائِطِ»، فيكون العكس: «الْمُسْتَقِرُّ فِي الْحَائِطِ الْوَيْدُ». اهـ

- ومراد الناظم بـ«قَلْبِ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ»: تبديل كلّ واحدٍ من طرفي القضية بعين الآخر، ليخرج عكس النقيض؛ لأنّ التّبديل فيهما ليس في عين الطرفين.

فأمّا عكس النقيض الموافق فحقيقته: تبديل كلّ واحدٍ من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصّدق والكيف كما في العكس المستوي؛ إلّا أنّ التّبديل هنا بالنقيض، فيجعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع محمولاً في الحملات، ويُجعل نقيض التالي مقدّماً ونقيض المقدّم تالياً في الشرطيات المتصلات؛ مثاله في الحملات: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فعكس نقيضه الموافق: «كُلُّ مَا لَيْسَ حَيَوَانًا لَيْسَ إِنْسَانًا»، ومثاله في الشرطيات: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا»، فعكس نقيضه: «كُلَّمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا حَيَوَانًا لَمْ يَكُنْ إِنْسَانًا»، والكلية الموجبة تنعكس كنفسها في عكس النقيض كما رأيته في المثال.

حاشية السجلماسي

قوله: (والكلية الموجبة تنعكس كنفسها ... إلخ) اعلم أنّ الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة في المستوي، وكلية موجبة في الموافق، وكلية سالبة في المخالف؛ فمثال ذلك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» بالعكس المستوي، «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» بالعكس الموافق، «لَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» بالعكس المخالف.

سعيد قدورة

وأما عكس النقيض المخالف فحقيقته: تبديل الطرف الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف؛ مثاله في الحملات: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فعكس نقيضه المخالف: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، ومثاله في الشرطيات: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا» فعكس نقيضه المخالف: «لَيْسَ الْبَتَّةُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا»، فقد خالف هذا العكس العكسين السابقين في شيئين:

أحدهما: أَنَّ الكيفَ فيه مخالفٌ لكيف الأصل.

والثاني: أَنَّ التَّبدِيلَ فيه ليس بعين الطرفين ولا ينقيضهما معاً، بل بعين أحدهما ونقيض الآخر، ولذا سُمِّيَ: «مخالفاً»؛ لمخالفة أصله في الكيف؛ أي: الإيجاب والسلب، وُسِّمِيَ الَّذِي قبله: «موافقاً»؛ لموافاقته لأصله في الكيف، فأشبهه المستوي.

ومثاله في الحروف: «كُلُّ (ج ب)» فعكس نقيضه الموافق: «كُلُّ (لَا ب) (لَا ج)»، وعكس نقيضه المخالف: «لَا شَيْءٌ مِنَ (لَا ب) (ج)».

واحترز بقوله: «مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ» من تبديل كل واحد من الطرفين بعين الآخر مع عدم بقاء الصدق؛ كقولنا مثلاً في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، فالصدق الذي كان في الأصل قد انتفى في العكس؛ إذ هو كاذبٌ، فلا يُسَمَّى هذا: «عكساً».

وهذا الشرط لازمٌ في العكوسات الثلاثة؛ أعني: بقاء الصدق الذي كان في أصلها؛ لأنَّ حاشية السجل ماسي

والكلية السالبة تنعكس كنفسها في المستوي، وجزئية سالبة في الموافق، وموجبة جزئية في المخالف؛ مثال ذلك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» في المستوي، «بَعْضُ غَيْرِ الْفَرَسِ لَيْسَ بِغَيْرِ إِنْسَانٍ» في الموافق، و«بَعْضُ غَيْرِ الْفَرَسِ إِنْسَانٌ» في المخالف.

وقال فيه ثانياً: قوله: «الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة في المستوي»، وكنفسها في النقيض، والكلية السالبة على العكس؛ أي: تنعكس جزئية في النقيضين، وكنفسها في المستوي، والله أعلم.

وسره: أَنَّ أداة العموم تدخل على الأخص، ولا تدخل على الأعم، فإذا قلتَ في الكلية الموجبة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فـ«حَيَوَانٌ» إذا جُعل في العكس موضوعاً امتنع أن تدخل عليه «كُلُّ»؛ لأنه أعم، فلهذا انعكست جزئية في المساوي، ونقيض «حيوان» أخص من نقيض «إنسان»، فلذلك تدخل أداة العموم عليه في عكس الموافق. وانعكست كنفسها، ولما كان نقيض الأعم مباحناً لعين الأخص مباحنةً كليةً، أتى بما قيّد ذلك في عكس المخالف، فقيل: «لَا شَيْءٌ مِنَ غَيْرِ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» فانعكست كليةً؛ انظر تمامه في المطبوعات.

مصدق مقورة

العكس لازم لاصله، ويستحيل أن يصدق الملزوم دون لازمه، وبيان كون العكس لازماً لاصله من وجوه مذكورة في المطولات.

● والمراد بـ«بقاء الكيف» - وهو: الإيجاب والسلب -: أن الأصل إن كان موجباً كان انعكس موجباً، وإن كان سالباً كان سالباً؛ احترازاً ممّا إذا اختلفا فيه؛ بأن يكون أصل القضية موجبةً، وعكسها سالبةً أو بالعكس؛ لعدم استوائهما في الصدق.

- وكذا احتراز بـ«بقاء الكم» - وهو: الاتفاق في الكليّة والجزئية -: عمّا إذا اختلفا فيه، إلّا ما استثناء بقوله: «إلا الموجب الكليّة، فعوضوها الموجب الجزئية»؛ يعني: أنّه يُستثنى من اشتراط بقاء الكم: الكليّة الموجبة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ فإنّها لا تنعكس كنفسها، بل تنعكس جزئيةً، فتقول: «بُغْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ لأنّ المحمول إذا كان أعمّ من الموضوع كما في المثال المذكور، لا يُمكن فيه عكسه بنفسه بأن تقول: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»؛ ليكذبه، ومن شروط صحة العكس صدقه مع أصله.

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: والحقّ عندي أنّ محمول القضية إن كان مساوياً لموضوعها انعكست الكليّة الموجبة كنفسها؛ مثل قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، فتعكس: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وإن كان المحمول أعمّ كالمثال المتقدم انعكست جزئيةً؛ قال:

فإن قلت: إنّما لم تُعتبر الكليّة في العكس؛ لأنّها غير لازمة؛ إذ قد تصدق تارةً وتكذب أخرى. بخلاف الجزئية، فإنّها صادقةٌ بكلّ حالٍ، فلذلك اعتبروها.

قلت: الصواب التفصيل كما ذكرناه؛ لأنّ الكليّة لازمةٌ لعكس المحمول المساوي، والجزئية لازمةٌ للمحمول الأعم. اهـ

ورأي الجمهور: أنّ التّبديل الذي يسمّى: «عكساً» هو ما كان الصدق لازماً له في أيّ مادّةٍ فرضت، كـ: عكسنا الكليّة الموجبة إلى جزئيةٍ موجبةٍ، فهذا العكس لازم الصدق للأصل دائماً، وأما ما كان الصدق فيه في بعض الموادّ فلا يسمّونه عكساً، بل هو أمر اتّفاقيّ.

● وظاهر كلام الناظم: أنّ سائر القضايا تنعكس كنفسها إلّا الكليّة الموجبة، وفي هذا تفصيل، فقد علمت أنّ أصول القضايا أربعة: كليّة، وجزئية، ومهملة، وشخصيّة، وكلّها موجبة أو سالبة، فالمجموع ثمانية:



سميد هدورة

- فأما الكليّة الموجبة فتعكس جزئيّة كما قال النّاظم تبعاً للجمهور، وقد تقدّم.
- وأما الكليّة السالبة فتعكس كنفسها؛ نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْجَائِزِ بِقَدِيمٍ»، فعكسها: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْقَدِيمِ بِجَائِزٍ»، وبرهان لزوم صدق العكس في هاتين القضيتين: أنّهما لما اجتماعا على منافاة موضوعهما لحقيقة محمولهما لزم العكس؛ إذ لا تُتصوّر المنافاة من إحدى الجهتين دون الأخرى.

- وأما الجزئيّة والمهملة فإن كانتا سالبتين فلا عكس لهما، كما سيأتي في قوله: «وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ، بِهِ اجْتِمَاعُ الْجُسْتَيْنِ فَأَقْصِدْ».

- وإن كانتا موجبتين فتعكسان جزئيّة؛ نحو «بَعْضُ الْحَيَوَانِ أَبْيَضٌ»، وعكسه: «بَعْضُ الْأَبْيَضِ حَيَوَانٌ»، وتقول في المهملة: «الْحَيَوَانُ أَيْضٌ» فعكسه: «بَعْضُ الْأَبْيَضِ حَيَوَانٌ»، وإن شئت عكستها إلى مهملة وهي: «الْأَبْيَضُ حَيَوَانٌ»؛ إذ هي في قوّة الجزئيّة.

- وأما الشّخصيّة ويقال لها: «المُخَصَّرَة»: فإن كانت موجبة نحو: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ» فعكسه: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ زَيْدٌ»، فإن قلت: «زَيْدٌ عَالِمٌ» فعكسه: «بَعْضُ الْعَالِمِ زَيْدٌ»، هذا هو المنصوص خلاف ما هو ظاهر كلام النّاظم من أنّها تنعكس كنفسها؛ إلّا أن يقال: قد ذكروا أنّ الشّخصيّة تُنزل منزلة الكليّة؛ لإنتاجها في كبرى الشّكل الأوّل في مثل قولك: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ» ينتج بالضرورة: «هَذَا إِنْسَانٌ»، وإذا كانت بمنزلة الكليّة فتدخل في قوله: «إِلَّا الْمَوْجِبُ الْكُلِّيَّةُ، فَعَوْضُهَا الْمَوْجِبُ الْجُزْئِيَّةُ»، وإن كانت الشّخصيّة سالبة: فإن كان محمولها جزئياً؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَمْرٍو» فعكسه: «عَمْرٍو لَيْسَ بِزَيْدٍ»، وإن كان محمولها كلياً؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِفَرَسٍ» انعكس إلى قولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِزَيْدٍ».

فإن قلت: هذا خلاف ما يعطيه كلام النّاظم من أنّها تنعكس كنفسها.

حاشية السجلماسي

قوله: (فإن قلت: هذا خلاف ما يعطيه كلام النّاظم من أنّها تنعكس ... إلخ) هذا يُطلقونه على

معنيين:

أحدهما: أن يكون الشّبيه تاماً، فتعكس كنفسها في المعنى وفي القضيّة، كقولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِخَجَرٍ»، فإنه ينعكس إلى قولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، فإنه موافق للقضيّة الأولى في المعنى، فإنّها دلّت على منافاة الإنسان للحجر، وهذه دلّت على منافاة الحجر للإنسان، والمعنى واحد في القضيّة، فإنّ الأولى كليّة سالبة والثانية كليّة سالبة.

(٧٠) وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجِدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسْتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ
(٧١) وَمِثْلُهَا الْمُهِمْلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ

• ثُمَّ إِنَّ الْعَكْسَ لَا زِمَ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ طَبِيعِيَّةٍ التَّرْتِيبِ؛ إِلَّا الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا الْخِصَّتَانِ وَهُمَا:
السَّلْبُ وَالْجُزْئِيَّةُ، ك: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا» فَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهَا، وَتَلْحَقُ بِهَا الْمُهِمْلَةُ
السَّالِبَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّتِهَا؛ لِتَحَقُّقِهَا فِيهَا - كَمَا مَضَى -.

- فَالسَّالِبَةُ الْكَلِّيَّةُ تَعَكْسُ صَادِقَةً مِثْلَ نَفْسِهَا، ك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ
الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

- وَالْمُوجِبَةُ الْكَلِّيَّةُ تَعَكْسُ صَادِقَةً مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً - كَمَا تَقَدَّمَ -.

- وَالْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ تَعَكْسُ صَادِقَةً مِثْلَ نَفْسِهَا أَيْضًا، ك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ
الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

- وَالْمُوجِبَةُ الْمُهِمْلَةُ كَالْجُزْئِيَّةِ الْمُوجِبَةِ، تَعَكْسُ مِثْلَ نَفْسِهَا، ك: «الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ، الْكَاتِبُ
إِنْسَانٌ».

سَعِيدُ هَدُورَةَ

فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ مُخَالَفًا لَهُ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى «أَنَّهَا تَعَكْسُ كَنَفْسِهَا»: كَوْنُهَا تَعَكْسُ
إِلَى مَخْصُوصَةٍ سَالِبَةٍ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّهَا كَمَا دَلَّتْ عَلَى سَلْبِ مَحْمُولِهَا عَمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ
مَوْضُوعُهَا، فَإِنَّهَا تَعَكْسُ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى سَلْبِ مَوْضُوعِهَا عَمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مَحْمُولُهَا، فَإِنْ كَانَ
مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا فَالَّذِي صَدَقَ عَلَيْهِ ذَاتُهُ الْمَعْنِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا كَلِّيًّا فَالَّذِي صَدَقَ عَلَيْهِ جَمِيعُ
أَفْرَادِهِ، فَيَحْتَاجُ حِينَئِذٍ فِي الْعَكْسِ إِلَى إِدْخَالِ السُّورِ الْكَلِّيِّ السَّلْبِيِّ عَلَيْهِ لِيَدُلَّ عَلَى سَلْبِ مَوْضُوعِ
الْمَخْصُوصَةِ السَّالِبَةِ عَنْ جَمِيعِ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ مَحْمُولُهَا، وَبِهَذَا فَسَّرَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ تَلَفُّظَ فِي
«مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجِدَ... إلخ الْبَيِّنِينَ) يَعْنِي: أَنَّ الْعَكْسَ لَا زِمَ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ، إِلَّا
الَّتِي وَجِدَ فِيهَا السَّلْبُ وَالْجُزْئِيَّةُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِ«الْخَسْتَيْنِ»، وَهِيَ الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ

حَاشِيَةُ السَّجْلَمَاسِيِّ

وَنَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّشْبِيهُ نَاقِصًا، فَتَعَكْسُ الْقَضِيَّةُ إِلَى مَا يُوَافِقُهَا فِي الْمَعْنَى وَيُخَالَفُهَا فِي الْقَضِيَّةِ؛
كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِفَرَسٍ»؛ فَإِنَّهُ يَتَعَكْسُ إِلَى قَوْلِكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِزَيْدٍ»، وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْأَوَّلَى دَلَّتْ
عَلَى مُنَافَاةِ زَيْدٍ لِحَقِيقَةِ الْفَرَسِ، وَيَلْزَمُ أَنَّ مُنَافَاةَ لَجَمِيعِ أَفْرَادِ الْفَرَسِ؛ إِذْ لَوْ وَافَقَ بَعْضُهَا لَمْ يَبَايِنِ حَقِيقَةَ
الْفَرَسِ، فَهِيَ مُنَافَاةٌ لَجَمِيعِهَا، وَكَذَلِكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِزَيْدٍ» يَدُلُّ عَلَى مُنَافَاةِ أَفْرَادِ الْفَرَسِ كُلِّهَا لَزَيْدٍ،
وَهُوَ مَعْنَى الْقَضِيَّةِ الْأَوَّلَى، فَقَدْ اتَّفَقَا مَعْنَى لَا قَضِيَّةً؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى شَخْصِيَّةٌ وَالثَّانِيَةُ كَلِّيَّةٌ.



(٧٢) وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

• واعلم أنَّ العكس لا يجوز إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وإليه الإشارة بقولنا: (وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ) احترازاً من المنفصلات، فإنَّ تحويل طرفيها ليس عكساً؛ لأنَّ كلاً من طرفيها صالح لأن يكون مقدماً أو تالياً، فلا يتعيَّن ترتيبها إلا بالوضع، بخلاف الحملية والمتصلة، فإنَّ ترتيبها طبيعي وإن انعكس طرفاها، فهي مرتبة بالقوة، واحترزنا بـ «المُسْتَوِي» من عكس النقيض، والله أعلم، وهو الموفق.



سعيد قدورة

الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، فهذه قضية صادقة، ولا يصدق عكسها وهو: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

وفهم من استثناءها من اللزوم أنَّها قد تنعكس في بعض المواد، نحو: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» وعكسها: «بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

ومثل الجزئية السالبة المhemلة السالبة؛ لأنها في قوة الجزئية، كقولنا: «الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فهذه قضية صادقة في قوة قولك: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ولا يصحُّ عكسه وهو: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قوله: (وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ ... إلخ البيت) يعني: أنَّ العكس إنما يكون فيما يُعرف فيه قلب جزأي القضية حتَّى يتميَّز به العكس من الأصل، وذلك في القضايا الحملية والشرطية المتصلة، فإنَّ الترتيب بين طرفيها طبيعي، بحيث لو أُزيل ذلك الترتيب تغيَّر ذلك المعنى، بخلاف القضية المنفصلة؛ نحو: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِغَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مَفْقُوداً»، فلا ترتيب فيها طبيعي؛ أي: يقتضيه المعنى؛ إذ لو أبدل كلُّ واحدٍ من طرفيها بالآخر لما تغيَّر المعنى، فتقول: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مَفْقُوداً، أَوْ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِغَةً»، فهو المعنى الأول لا غيره، وإن تغيَّرت العبارة والاعتبار بالمعنى لا باللفظ، فلا فائدة في عكسها، وحيثُ لا يسمى هذا التبدل: «عكساً».

فالعكس المتصلة كعكس الحملية، فإنَّها إذا كانت كلية موجبة انعكست جزئية؛ نحو: «كُلُّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، كَانَ حَيَوَانًا»، فعكسه: «قَدْ يَكُونُ كُلُّمَا كَانَ هَذَا حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا» على ما قدَّمناه في أسوار الشرطيات.

حاشية السجل ماسي



سميد قدورة

وإن كانت كُلِّيَّةٌ سَالِبَةٌ انْعَكَستْ كَنَفْسِهَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ؛ كقولنا: «لَيْسَ الْبَيْتَةُ كُلُّهَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً، كَانَ اللَّيْلُ مَوْجُودًا»، وعكسُهُ: «لَيْسَ الْبَيْتَةُ كُلُّهَا كَانَ اللَّيْلُ مَوْجُودًا، كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِغَةً».

وَأَمَّا السَّالِبَةُ الْجَزْئِيَّةُ وَالْمُهِمَلَةُ فَلَا عَكْسَ لِهَما كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَمَلِيَّةِ.

وهذا كُلُّهُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ صَحَّةِ عَكْسِ الشَّرْطِيَّاتِ كَالْحَمَلِيَّاتِ، وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ [ت: ٨٠٣هـ] قَوْلًا آخَرَ عَنِ السَّرَّاجِ [ت: ٦٨٢هـ] بِمَنْعِ عَكْسِ الشَّرْطِيَّاتِ مَطْلَقًا؛ أَي: سِوَاءُ كَانَ الْعَكْسُ بِالْمُسْتَوِيِّ، أَوْ عَكْسُ النَّقِیْضِ بِقِسْمِيهِ، وَاحْتِجَّ بِمَا يَطُولُ جُلْبَهُ هُنَا.



حاشية السجلماسي

(بَابُ فِي الْقِيَاسِ)

لَمَّا فَرَعْتُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِمَبَادِئِ التَّصْدِيقَاتِ، شَرَعْتُ هُنَا أَنْكَلِمَ عَلَى مَقَاصِدِ التَّصْدِيقَاتِ وَهِيَ: الْقِيَاسُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

فَالْقِيَاسُ: «قَوْلٌ مَوْلًى مِنْ قَضَايَا مُسْتَلَزِمٍ بِالذَّاتِ لِقَوْلٍ آخَرَ»، وَهُوَ قِسْمَانِ:

- الْأَوَّلُ: مَا يَشْمَلُ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ عَلَى نَقِيضِهَا بِالْقُوَّةِ، وَيُسَمَّى: اقْتِرَانِيًّا وَحَمَلِيًّا.

- وَالثَّانِي: مَا يَشْمَلُ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ عَلَى نَقِيضِهَا بِالْفِعْلِ، وَيُسَمَّى: اسْتِثْنَائِيًّا وَشَرْطِيًّا، وَاللَّهُ

الْمَوْفَّقُ.

سميد قدورة

(بَابُ فِي الْقِيَاسِ)

[قوله: (بَابُ فِي الْقِيَاسِ)] هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ؛ إِذْ بِهِ تُدْرِكُ الْأَحْكَامُ الْعَقْلِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ، وَكَيْفِيَّةُ اسْتِنَاجِهَا وَاسْتِثْمَارِهَا، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَاهِيَّاتِ فِي أَنْفُسِهَا بِرُسُومِهَا وَحُدُودِهَا، وَهِيَ التَّصَوُّرَاتُ، فَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَجْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ، فَتَقْدِيمُ فَصْلِ التَّصَوُّرَاتِ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْوَسَائِلِ عَلَى الْمَقَاصِدِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّصْدِيقَ فِي نَفْسِهِ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَقَدَّمَ تَصَوُّرٌ؛ إِذْ الْحَكْمُ عَلَى مَجْهُولٍ لَا يُفِيدُ، وَالتَّصَوُّرَاتُ مُكْتَسِبَةٌ بِالْحُدُودِ وَالرُّسُومِ، وَهِيَ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا.

فَلَمَّا فَرِغَ النَّاطِمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، شَرَعَ فِيمَا يُوصِلُ إِلَى التَّصْدِيقِ، وَالْمَوْصِلُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ يَسَى: «حُجَّةٌ» كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: قِيَاسٌ، وَاسْتِقْرَاءٌ، وَتَمَثِيلٌ.

● وَبَدَأَ النَّاطِمُ بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ الثَّلَاثَةِ وَأَقْوَاهَا، وَهُوَ كَفِيلٌ بِحُصُولِ الْمَطَالِبِ التَّصْدِيقِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ، لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، بِخِلَافِ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثِيلِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَفِيدَانِ الْقَطْعَ وَالْيَقِينَ كَمَا سَيَقُولُهُ النَّاطِمُ بَعْدَ هَذَا، وَلِهَذَا اقْتَصَرَ عَلَى الْقِيَاسِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْفَنِّ.

● ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ مَتَوَقِّفًا عَلَى مَعْرِفَةِ الْقَضَايَا؛ إِذْ مِنْهَا يَتَرَكَّبُ، قَدَّمَ النَّاطِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا يَعْزِضُ لَهَا مِنْ تَنَاقُضٍ وَعَكْسٍ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْمَقْصُودِ.

● وَاعْلَمْ أَنَّ نَظَرَ الْمُنْطَقِيِّ فِي الْحُجَّةِ بِاعْتِبَارَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ صَوْرَتِهَا وَكَيْفِيَّةُ تَرْتِيبِهَا وَتَأْلِيفِهَا.

- (٧٣) إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا
 (٧٤) ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِافْتِرَاقِ
 (٧٥) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ

(٧٣ - ٧٥) - أي: إِنَّ الْقِيَاسَ عند المناطق هو: المركَّب من قضايا يستلزم لذاته قولاً

آخر،

سميد هدورة

والثاني: النَّظَرُ في موادِّها، من كون الحجة نقلية أو عقلية؛ يقينية أو لا، كما سيأتي في أقسام الحجَّة.

وإلى النَّظَرِ الأوَّلِ أشار النَّاطِمُ بقوله: (إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا).

القياس لغة: «تقدير شيء على مثال شيء آخر».

وفي الاصطلاح ما أشار إليه النَّاطِمُ في هذا البيت؛ يعني: أَنَّ الْقِيَاسَ: «لفظ مركَّب من قضيتين فأكثر».

- وإنَّما قَدَرْنَا «لفظاً»؛ لأنَّه لَمَّا قال: «مِنْ قَضَايَا صُورًا» وهي ألفاظ، احتجج إلى تقدير: «لفظ» أو «قول» ونحوهما، وهو جنس يتناول المركَّب وغيره.

- وقوله: «مِنْ قَضَايَا صُورًا» أي: رُكِّب من قضايا، أخرج به: اللَّفْظُ المفرد، والقضية الواحدة الحملية، فإنَّها مركَّبة من مفردين، ويخرج به أيضاً: المركَّبات التَّقييدية ك: الحدود والرُّسوم؛ لأنَّها مؤلَّفة من مفردات لا من قضايا.

● وإنَّما قلنا: «مركَّبة من قضيتين فأكثر»؛ لأنَّ القياس:

- قد يتركَّب من قضيتين فقط، ويقال له: «القياس البسيط»؛ نحو: «العالم مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» ينتج: «العالم حَادِثٌ»، فهذا اللَّفْظُ صُورٌ من قضيتين لزم منهما لذاتهما قولٌ آخر وهو: «العالم حَادِثٌ».

- وقد يتركَّب من أكثر من قضيتين، ويقال له: «القياس المركَّب»؛ نحو: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يَدُهُ»، فهذه ثلاث قضايا يلزم عنها: «أَنَّ النَّبَّاشَ تُقَطَّعُ يَدُهُ».

حاشية السجلماسي

سميد فدورة

على أَنَّ النَّاطِمَ سِيْذَكَرَ الْقِيَاسَ الْمَرْكَّبَ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُرْكَبًا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبًا إلخ»، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ هُنَا: «مِنْ قَضَايَا صُورًا» عَلَى مَا تَرَكَّبَ مِنَ الْقَضِيَّتَيْنِ فَقَطْ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّشْبِيْهَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى، فَعَبَّرَ عَنِ الْمُثَنَّى بِصِيْغَةِ الْجَمْعِ؛ لِئَلَّا يَكُوْنَ فِي كَلَامِهِ تَكَرَّارٌ مَعَ مَا سَيَأْتِي لَهُ.

- وَالصَّحِيْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِيْنَ: أَنَّ الْقِيَاسَ الْمَرْكَّبَ يَرْجِعُ إِلَى الْبَسِيْطِ، وَأَنَّهُ قِيَاسَاتٌ طُوِيَتْ نَتَائِجُهَا؛ أَي: لَمْ تُذَكَّرْ، وَاسْتَغْنِيَ عَنْهَا لِلْعِلْمِ بِهَا، وَهِيَ صَغَرِيَّاتٌ لَمَّا بَقِيَ مِنَ الْمَقْدَّمَاتِ، وَلِذَلِكَ سَمِّيَ: «قِيَاسًا مُرْكَبًا»، وَلَكُوْنُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْبَسِيْطِ لَمْ يَذْكُرْهُ كَثِيْرٌ مِنْ أَهْلِ الْفِرْقِ، فَكَانَ مِنْ حَقِّ مَنْ بَنَى تَأْلِيْفَهُ عَلَى الْإِخْتِصَارِ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهُ، وَاللّٰهُ أَعْلَمُ.

- وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «مُسْتَلْزِمًا» قِيَاسَ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ، فَإِنَّ قَضَايَاهُمَا لَا تَسْتَلْزِمُ شَيْئًا؛ لِإِمْكَانِ تَخَلُّفِ مَدْلُولِهِمَا.

- وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «بِالذَّاتِ» أَنْ يَكُوْنَ الْإِسْتِلْزَامُ الْمَذْكُورُ لِذَاتِ تَأْلِيْفِ الْقَضَايَا، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَمَّا يَلْزِمُ لَا لِذَاتِ الْقَضَايَا، بَلْ بِوَاسِطَةِ مَقْدَمَةٍ أُخْرَى أَجْنَبِيَّةٍ عَنِ قَضِيَّتِي الْقِيَاسِ، فَيُخْرَجُ عَنْ هَذَا: قِيَاسُ الْمَسَاوَاةِ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ قَوْلًا آخَرَ، وَهِيَ النَّتِيْجَةُ، كَقَوْلِنَا: «(أ) مَسَاوٍ لِّ(ب)، وَ(ب) مَسَاوٍ لِّ(ج)»، فَإِنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ: «(أ) مَسَاوٍ لِّ(ج)»، لَكِنْ لَا لِذَاتِ هَذَا التَّأْلِيْفِ، بَلْ بِوَاسِطَةِ مَقْدَمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَهِيَ قَوْلِنَا: «كُلُّ مَسَاوٍ لِّ(ب) مَسَاوٍ لِّكُلِّ مَا يَسَاوِيهِ (ب)»، وَكَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ مُّسَاوٍ لِّعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُّسَاوٍ لِّيُكْرٍ»، فَإِنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِ: «زَيْدٌ مُّسَاوٍ لِّيُكْرٍ» لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَسَاوِيَةَ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ هِيَ فِي نَفْسِهَا مُتَسَاوِيَةٌ، أَوْ بِأَنَّ مَسَاوِيَّ الْمَسَاوِيِّ لِشَيْءٍ مَسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ.

وَكَذَا قِيَاسُ الْمَقْدَمَةِ؛ كَقَوْلِنَا: «نَبِيْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُّقَدَّمٌ عَلَى الرُّسُلِ فِي الْفَضِيْلَةِ، وَهُمْ مُّقَدَّمُونَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ عَلَى الصَّحِيْحِ»، فَيَلْزِمُ مِنْهُ: «نَبِيْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُّقَدَّمٌ فِي الْفَضِيْلَةِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ»؛ بِوَاسِطَةِ مَقْدَمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَهِيَ قَوْلِنَا: «كُلُّ مُّقَدَّمٍ عَلَى الرُّسُلِ، مُّقَدَّمٌ عَلَى مَا الرُّسُلُ مُّقَدَّمُونَ عَلَيْهِ فِي الْفَضِيْلَةِ».

- وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «قَوْلًا آخَرَ» مَا يَتَأَلَّفُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لَا يَشْتَرِكَانِ فِي وَسْطٍ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ قَوْلًا هُوَ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَرْكَّبَ مُسْتَلْزِمٌ لِحِزْنِهِ، فَلَوْ قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَاشِيَةُ السَّجْلِمَاسِي»

سميد هذورة

صَهَّالٌ، لَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَوَّرَ مِنْ قَضَايَا، مُسْتَلْزَمٌ لِقَوْلٍ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ هُوَ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ لَا قَوْلٌ آخَرَ، فَلَوْ لَمْ يَقُلْ: «آخَرُ» لَكَانَ كُلُّ مَا صَوَّرَ مِنْ قَضَايَا - أَيُّ قَضَايَا كَانَتْ - تَصِيرُ قِيَاساً، وَالْمُرَادُ أَنَّ الْقَوْلَ اللَّازِمَ - وَهُوَ النَّتِيجَةُ - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُغَايِراً لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقَضَايَا.

- وَمَعْنَى «لِزُومِ النَّتِيجَةِ لِلْقِيَاسِ»: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سَلَّمَ صَحَّةَ الْقَضَايَا يُلْزِمُهُ تَسْلِيمُ صَحَّةِ النَّتِيجَةِ، وَيَحْصُلُ لَهُ الْبَقِينُ بِهَا، وَلَا يُمْكِنُ الْامْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا سَلَّمَ مِثْلًا: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وَسَلَّمَ مَعَ ذَلِكَ: «أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وَكَانَ مَعْنَى الْقَوْلَيْنِ حَاضِرًا فِي ذَهْنِهِ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ، وَلَهُ أَهْلِيَّةٌ فِي التَّفَقُّنِ لِدُخُولِ الْمَوْضُوعِ وَهُوَ «إِنْسَانٌ» فِي مَحْمُولِهِ وَهُوَ «حَيَوَانٌ»، جَزَمَ بِهِ: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وَاضْطُرَّ إِلَى الْإِقْرَارِ بِهِ إِمَّا بِلِسَانِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ.

● وَشَمِلَ هَذَا التَّعْرِيفُ: الْقِيَاسَ الْاِقْتِرَانِيَّ وَالِاسْتِنَائِيَّ، كَمَا سَيُقَسِّمُهُ النَّاطِمُ إِلَيْهِمَا، وَشَمِلَ أَيْضًا: مَا كَانَ مِنَ الْقِيَاسِ صَادِقِ الْقَضَايَا كَمَا تَقَدَّمَ تَمَثِيلُهُ، وَمَا كَانَ كَاذِبِ الْمَقْدَمَاتِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِيَاسٌ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُؤْخَذَ بِحَيْثُ يَشْمَلُ: الْبِرَهَانِيَّ وَالْجَدَلِيَّ وَالْخَطَابِيَّ وَالشَّعْرِيَّ وَالسُّفْطَانِيَّ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى «لِزُومِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ»: هُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ لَوْ وُجِدَ وَجَدَ لَازِمُهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَوْجَدُ هُوَ وَلَا زِمُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فَالْفَسَادُ لَازِمٌ لَتَعَدُّدِ الْآلِهَةِ، مَعَ أَنَّ التَّعَدُّدَ مَعْدُومٌ وَالْفَسَادُ اللَّازِمُ لَهُ مَعْدُومٌ.

● وَاعْلَمْ أَنَّ النَّتِيجَةَ تَسْمَى قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الِاسْتِدْلَالِ: «دَعْوَى»، وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ وَقَبْلَ تَكْمِيلِهِ تَسْمَى: «مَطْلُوبًا»، وَبَعْدَ تَكْمِيلِ الِاسْتِدْلَالِ تَسْمَى: «نَتِيجَةً».

● وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ اسْتِلْزَامَ مَقْدَمَاتِ الْقِيَاسِ لِلنَّتِيجَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ: بِجَرِيِّ عَادَةِ اللَّهِ بِخَلْقِهَا عِنْدَ اسْتِحْضَارِ مَقْدَمَتَيْنِ، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقْهَا. وَعِنْدَ الْحُكَمَاءِ: بِالِاضْطِرَارِّ. وَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ: بِالْتَّوَلُّدِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَفِي دَلَالَةِ الْمَقْدَمَاتِ ... إلخ».

حاشية السجلماسي

(٧٤) ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
(٧٥) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ

والاقتراضي: ما كان مُشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة؛ نحو: «العالم مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، وهو خاصٌّ بالقضايا الحملية، فلذا سُمِّيَ: حملياً.

و«مُسْتَلْزِماً» حالٌ من ضمير «صُوراً»، و«قَوْلاً» معمولٌ للحال، والله الموفق.

سعيد قدورة

قوله: (ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... إلخ البيتين) يعني: أنَّ القياس الذي سبق تعريفه ينقسم عند المناطق إلى قسمين: اقتراضي، وشرطي. فالشرطي يأتي، والاقتراضي بدأ به فعرفه بقوله: «وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ».

- فقوله: «الَّذِي دَلَّ» جنسٌ يتناول كلَّ دالٍّ.

- وقوله: «عَلَى النَّتِيجَةِ» مخرجٌ لما عدا القياس الاستثنائي، فأخرجه بقوله: «بِقُوَّةٍ»، فإنَّ الاستثنائي يدلُّ بالفعل على النتيجة أو نقيضها، لا بالقوة، وذلك أنَّ النتيجة لازمةٌ للقياس، والقياس ملزومٌ كما دَلَّ عليه التعريف السابق في قوله: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»، فلا بدَّ أن يكون الملزوم دالاً على لازمه، فإن دَلَّ القياس على النتيجة بالمعنى لا بالتصريح فهو الاقتراضي، وهو معنى دلالاته بالقوة؛ إذ قُوَّةُ اللَّفْظِ هي معناه، وإن دَلَّ على النتيجة أو على نقيضها بالفعل؛ أي: بذكر مادَّتها وصورتها فهو الاستثنائي.

ومادَّةُ النتيجة: هي طرفاها، والتَّرتيبُ الَّذِي فيها هو صورتها، وسيأتي بيان ذلك وتمثيله في فصله إن شاء الله تعالى.

قال السيّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ]: إذا وجدت مادَّةَ المركَّب وصورته فقد وُجد بالفعل، وإن لم توجد صورته لم يكن موجوداً بالفعل، والنتيجة في القياس الاقتراضي وجدت مادَّتها دون صورتها، فلذلك قيل: إنَّ النتيجة فيه موجودةٌ بالقوة لا بالفعل. اهـ

فإذا استدللنا على حرمة التَّبيذ بقولنا: «هَذَا مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» أنتج هذا: «أَنَّ التَّيْبِذَ حَرَامٌ»، فهذه النتيجة لم تُذكر في القياس بالفعل؛ أي: بمادَّتها وصورتها وهي هيئتها وترتيبها، بل ذكرت فيه المادَّة فقط وهما طرفا النتيجة، فموضوعها وهو «التَّيْبِذ» ذكر في صغرى القياس، ومحمولها هو «حَرَامٌ» ذكر في كبرى القياس، فقد ذكر في القياس طرفا النتيجة بلا ترتيب،

حاشية السجلماسي

سميد هندورة

وهو المراد بكون القياس يدلُّ على النتيجة بقوة، ويدلُّ عليها أيضاً من اشتغال الكبرى عليها، وهي قولنا: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فكأنه قيل: «وَالْتَبَيُّدُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْكِرِ»، والله أعلم.

● وسَمِّيَ الاقترانيُّ: «اقترانياً»؛ لاقتران حدود القياس الثلاثة فيه؛ من حيث إن الوسط يَقرن بكلِّ واحدٍ من طرفي المطلوب، بخلاف الاستثنائي.

● وأمَّا قوله: «وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ» فمقتضاه: أَنَّ الاقترانيَّ لا يكون في الفضاءات الشرطيَّة، وفيه نظرٌ، فقد ذَكَرَ غير واحدٍ أَنَّهُ يوجد في الشرطيَّات كما في الحمليات، وأنَّه يترُكَّب من متَّصلتين ومنفصلتين، ومن متَّصلة ومنفصلة، ومن إحداهما مع حملية، كما في مُختصر «إيساغوجي» وغيره، وتوسَّعوا فيه وفي تقسيماته توسَّعاً كثيراً ممَّا لا يجدي كبيرَ نفعٍ للمبتدئ؛ لقلَّة استعماله.

قال بعض الفضلاء: وإِنَّمَا هو من باب التَّفَتُّنِ والتَّوَشُّعِ في هذا العلم، قال: وهو ممَّا افتخر الشَّيْخ ابن سينا باستنباطه واستخراج فوائده، وأنَّه لم يُسَبِّقْ لذلك، وأنَّه حصَّله بعد سنينَ كثيرة. اهـ وظاهر كلام ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] كظاهر كلام الناظم، فإنَّه أشار إلى أَنَّ القياس الاقترانيَّ يكون بغير شرط ولا تقسيم؛ أي: ليس فيه مقدِّمةٌ مشتملةٌ على شرط وهي المتَّصلة، ولا تقسيم وهي المنفصلة، فاعترض عليه بعض شرَّاحه بما ذكرنا، وتلَطَّفَ له الشَّيْخ العضد [ت: ٧٥٦هـ] في تقرير كلامه بما يَدفع الاعتراض، فقال ما نصُّه: الاقترانيُّ بغير شرط ولا تقسيم؛ أي: يقتصر على هذا القسم، ويسمَّى: «الاقترانيَّات الحملية»، ولم ينعرض للقسم الآخر وهو ما فيه تقسيمٌ أو شرط، ويسمَّى: «الاقترانيَّات الشرطيَّة»؛ لقلَّة جدواها وكثرة تشعبها، وبُعد أكثرها عن الطَّبع. اهـ بلفظه^(١)

وزاد ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] جواباً آخر وهو: أَنَّ الاقترانيَّ الشرطيَّ لَمَّا كان غيرَ مذكورٍ في كتب المتقدمين؛ لكونه غير يقيني الإنتاج مع قلَّة الحاجة إليه، لم يَعتبره المصنِّف، ولم يَعدِّهِ من القياسات الاقترانيَّة، ولهذا خصَّ الاقترانيَّ بالحملية. اهـ بلفظه، وينحو هذا يعتذر عن الناظم، والله أعلم.

حاشية السجلماسي

- (٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
 (٧٧) وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَايِدٍ مُخْتَبِرَا
 (٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتٍ

(٧٦ - ٧٨) - أي: إذا أردت أن تعرف كيفية تركيب القياس، فركب مقدماته على ما يجب: من اندراج الصغرى تحت الكبرى - كما سيأتي -، ومن دلالتها على النتيجة، وتأمل تلك المقدمات هل هي صحيحة أم لا؟ لئلا يفسد القياس، فإنَّ اللازم بحسب ملزومه.

سعيد قدورة

قوله: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... إلخ الأبيات) الضمير في قوله: «تَرْكِيبَهُ» عائذ إلى الافتراضي الحملّي، والمعنى: أنك إذا أردت تركيب هذا القياس الافتراضي، فاجمع مقدماته - وهي القضايا التي يترتب منها - على ما يجب جمعه وترتيبه، من الاتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب، وهو الحد المكرر، وبه صار قضيتين: إحداهما مشتملة على موضوع المطلوب وتسمى: «الصغرى»، والأخرى على محموله وتسمى: «الكبرى»، ولا بد من تقديم الصغرى على الكبرى، وإليه أشار بقوله: «وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ».

● وأما قوله: «وَأَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَايِدٍ مُخْتَبِرَا» فيعني به: أنه لا بد بعد ترتيب المقدمات من النظر في صحتها؛ إذ لا تصح النتيجة إلا بصحة مقدماتها، ولا بد أيضاً من اختبارها هل هي قطعية يقينية أو اعتقادية أو ظنية؟ فإن كانت المقدمات أو بعضها فاسداً فسدت النتيجة، فإنَّ لازم الحقِّ حق، ولازم الفاسد فاسد، وإليه أشار بقوله: «فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتٍ».

- فلو قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جَمَادٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ» وهي كاذبة؛ لكذب المقدمتين معاً.

- ولو قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» لانتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ»، وهي كاذبة أيضاً؛ لكذب الصغرى، وقس على هذا.

والمقدمة: هي القضية التي جعلت جزء الدليل، سُميت بذلك لتقدمها على المطلوب، فإن لم تكن جزء الدليل لم تسم القضية: «مقدمة»؛ كذا للسيد الشريف [ت: ٧٧١هـ] وغيره.

واعلم أنه لا بد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى، والصغرى مندرجة في الكبرى؛ أي: داخله فيها، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

- (٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صَغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا
(٨١) وَأَصْغَرُ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

(٧٩ - ٨١) - أي: لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى، وإلا لم يحصل اللزوم؛ إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأصغر، لا العكس.
سعيد قدورة

قوله: (وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صَغْرَى ... إلخ البيت) يعني: لما كان القياس مرگباً من مقدمتين: إحداهما صغرى والثانية كبرى كما سيقوله الناظم، وجب أن تكون الصغرى مندرجة في الكبرى؛ لأن الصغرى أخص من الكبرى في الأغلب، واندراج الخصوص في العموم واجب؛ نحو: «العالم متغير»، وكل متغير حادث، ف«العالم» أخص من «المتغير»، فلذلك تقول: «العالم متغير» حكم خاص بـ«العالم»، و«كل متغير حادث» حكم عام للعالم وغيره، فينتج: «العالم حادث»؛ إلا أن هذا الاندراج خاص بالشكل الأول، ولا يستقيم في غيره.

وقد وقع لابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] نحو ما ذكره الناظم من وجوب الاندراج، فأورد عليه مثل ما ذكرنا من أن ذلك في الشكل الأول فقط، وأجيب بأن غير الشكل الأول يرجع للأول بطرق مذكورة في «المطولات»، فكان الاندراج يوجد في جميعها.

وأيضاً فيخص الاندراج بما إذا كان المحمول في المقدمتين أعم من الموضوع كما مثلنا، وأما إذا كان فيهما مساوياً للموضوع؛ كقولنا: «كل إنسان ناطق»، وكل ناطق بشر، لم يصح أن يقال: إن الصغرى أخص من الكبرى. وقد يجاب: بأن الغالب المحمول أن يكون أعم من الموضوع.

حاشية السجلناسي

قوله: (نحو: «العالم متغير»، وكل متغير حادث، ف«العالم» أخص ... إلخ) قوله: «العالم أخص من المتغير» أورد عليه: أن «العالم»: كل موجود سوى الله وصفاته، فإذا كان «المتغير» أعم من «العالم» وجب انفراده بمحمل لا يكون من العالم، وليس إلا ذات الله وصفاته، والتغير عليها محال. فالصواب أن «المتغير» مساوٍ لـ«العالم».

فأجيب بأن «المتغير» من حيث هو أعم من «العالم»؛ إذ المتغير يجوز أن يكون عالماً وغير عالم. ورد: بأنه إن أريد بقوله: «من حيث هو» أنه أعم مفهوماً فهو باطل؛ إذ العموم لا يعتبر من حيث المفهوم، وإنما يعتبر من حيث المصدق، فالمفهوم الذي كثرت أفراده أعم، والذي قلت أفراده أخص، فالعموم والخصوص منشأهما الأفراد لا الحقائق.



(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا

(٨١) وَأَصْغَرُ فِذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

• ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الصُّغْرَى هِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى مَوْضُوعِ النَّتِيجَةِ الْمُسَمَّى بِـ«الْحَدِّ الْأَصْغَرِ»، وَالْكُبْرَى هِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى مَحْمُولِهَا الْمُسَمَّى بِـ«الْحَدِّ الْأَكْبَرِ»، وَالظَّرْفُ الْمَكْرَرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا يُسَمَّى: «الْحَدُّ الْوَسْطُ»، وَهُوَ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا، وَالْحَدُّ الْأَصْغَرُ مَنْدَرَجٌ فِي الْأَكْبَرِ، وَعِنْدَ الْإِنْتِاجِ يُلْفَى الْحَدُّ الْأَوْسَطُ وَيَبْقَى الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ؛ هَذَا مَضْمُونُ الْآيَاتِ.

فَقُولْنَا: (وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ) الْبَيْتِ؛ «مَا» مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهَا «فَيَجِبُ»، وَ«صُغْرَاهُمَا» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَتَوْحِيدُ «أَصْغَرٍ» وَ«أَكْبَرٍ» لِلضَّرُورَةِ، وَبِالْإِثْبَاتِ التَّوْفِيقِ.



سعيد قدورة

قوله: (وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا) إلخ البيتين) لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الصُّغْرَى يَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى، كَانَ ذَلِكَ مَظَنَّةً سَوَالٍ سَائِلٍ يَقُولُ: مَا هِيَ الصُّغْرَى الَّتِي حَكَمْتَ عَلَيْهَا بِالْانْدِرَاجِ؟ وَمَا هِيَ الْكُبْرَى الَّتِي تَنْدَرِجُ فِيهَا الصُّغْرَى؟ فَعَرَّفَهُمَا بِمَا ذَكَرَ.

وَلِذَا كَانَ يَنْبَغِي تَقْدِيمَ هَذَا الْبَيْتِ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ. وَيَعْنِي: أَنَّ الْمُنْطَلِقَيْنِ اصْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَةِ مُقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِاسْمٍ يَخْصُهَا، فَسَمَّوْا إِحْدَاهُمَا: «صُغْرَى» وَهِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْحَدِّ الْأَصْغَرِ، وَالْأُخْرَى: «كُبْرَى» وَهِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْحَدِّ الْأَكْبَرِ؛ وَالْحَدُّ الْأَصْغَرُ: هُوَ مَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ، وَالْأَكْبَرُ: هُوَ مَحْمُولُهُ.

حاشية السجلماسي

وَأَيْضاً: فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَفْهُومَ «الْمُتَغَيِّرِ» أَعْمُ مِنْ مَفْهُومِ «العالم»، وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْعَكْسُ، أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا الثَّبَاتُ مَفْهُوماً وَالتَّسَاوِي مَصْدُوقاً عَلَى قَاعِدَةِ الْمَتَسَاوَيْنِ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ أَعْمُ مَصْدُوقاً لَزِمَ عَلَيْهِ الْمَحْذُورُ السَّابِقُ مِنْ ثُبُوتِ التَّغْيِيرِ لِلْقَدِيمِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْمَرَاتِبَ مُتَعَدِّدَةً: مَرْتَبَةُ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، وَهِيَ مَرْتَبَةُ الْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَمَرْتَبَةُ الْأَحْوَالِ عَلَى الْقَوْلِ بِثُبُوتِهَا، وَهَاتَانِ الْمَرْتَبَتَانِ هُمَا الْعَالَمُ، وَمَرْتَبَةُ الْإِعْتِبَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ك: الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ وَالْمَعْبُةِ وَالْأَبُودَةِ وَالْبُنُوءَةِ، وَمَرْتَبَةُ السَّلُوبِ، فَالتَّغْيِيرُ يَجْرِي فِي هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعَةِ، فَإِنَّ الْأَجْرَامَ وَالْأَعْرَاضَ يَدْخُلُهُمَا التَّغْيِيرُ، وَكَذَا الْأَحْوَالُ الْحَادِثَةُ، وَكَذَا الْإِعْتِبَارَاتُ كَالْقَبْلِيَّةِ فَإِنَّهَا تَزُولُ بِالْمَعْبُةِ، وَالْمَعْبُةُ تَزُولُ بِالْبَعْدِيَّةِ وَهَكَذَا، وَكَذَا السَّلُوبُ الْحَادِثَةُ فَإِنَّهَا تَتَغَيَّرُ، فَإِنَّ الْعَقْلِيَّ لَيْسَ بِبَالِغٍ، فَإِذَا بَلَغَ زَالَ هَذَا السَّلْبُ، وَلَيْسَ بِزَانٍ فَإِذَا زَانَ زَالَ هَذَا السَّلْبُ، وَلَيْسَ بِحَاجٍّ وَلَا صَائِمٍ فَإِذَا حُجِّ وَصَامَ زَالَ هَذَا السَّلْبُ وَهَكَذَا، وَالْعَالَمُ خَاصٌّ بِالْمَرْتَبَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ، فَيَكُونُ الْمُتَغَيَّرُ أَعْمُ؛ لِانْفِرَادِهِ بِالْمَرْتَبَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ.

سميد هذورة

● وإنما سَمَّوا موضوع المطلوب: «أصغر»؛ لأنه في الأغلب أخصُّ من المحمول، فيكون أقلَّ أفراداً، وسُمِّيت المقدمة المشتَملة عليه: «صغرى»؛ لأنها ذات الأصغر، وسَمَّوا محمول المطلوب: «حداً أكبر»؛ لأنه في الأغلب أعمُّ فيكون أكثر أفراداً، وقيل للمقدمة المشتَملة عليه: «كبرى»؛ لأنها ذات الأكبر، وحدودُ الشيء: أطرافه وأجزاؤه التي ترَكَّب منها.

● واعلم أنَّ الأصل في المطلوب الَّذي يستتج أن يكون من قضية ذات طرفين؛ أي: جزأين محكوم به ومحكوم عليه؛ فالمحكوم عليه هو موضوعها ويسمَّى: «الأصغر»، والمحكوم به هو محمولها ويسمَّى: «الأكبر»، ولَمَّا كان هذا المطلوب مجهول النسبة؛ إذ لو كان معلوم النسبة لم يحتج إلى الاستدلال، احتيج أبدأً في القياس إلى أمر ثالث زائد على طرفي المطلوب يكون هذا الرائد معلوم النسبة لكلِّ واحدٍ من طرفي المطلوب، فينشأ من نسبته إلى موضوع المطلوب قضية تسمَّى: «مقدمة صغرى»، ومن نسبته إلى محمول المطلوب قضية تسمَّى: «مقدمة كبرى».

- والأمر الثالث الَّذي علّمت نسبته لكلِّ منهما يسمَّى: «حداً وسطاً»؛ لتوسطه بينهما، وهو الَّذي يجمع بين طرفي المطلوب، ويقال له: «الحداً المكرَّر»؛ لتكرّره في المقدمتين؛ إذ لو لم يُكرَّر لم يكن بين المقدمتين ارتباط، ولم تكن النسبة فيهما لشيء واحد.

فلأجل ذلك كانت أطراف مقدمتي القياس أربعةً في اللفظ، وثلاثةً في المعنى، والثالث هو الوسط الَّذي يُلغى في الإنتاج، وإليه أشار بقوله: «وَوَسَطَ يُلغى لَدَى الإِتِّجَاعِ».

● فسبك البيت: والصُّغرى من مقدمتي القياس هي المقدمة صاحبة الحدِّ الأصغر؛ أي: المشتَملة عليه، والكبرى منهما هي المقدمة صاحبة الحدِّ الأكبر؛ أي: المشتَملة عليه، فيكون قوله: «صُغْرَاهُمَا» مبتدأ خبره قوله: «وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرَ»، وكذا قوله: «كُبْرَاهُمَا»، ويصحُّ العكس.

فحصل من هذا أنَّهم اصطَلَحوا على تسمية مقدمتي القياس: صغرى وكبرى، وعلى تسمية حاشية السجل ماسي

ورداً بأنَّ ذلك صحيح لو لم يُقَيَّد المتغيَّر بالحدوث، حيث قيل: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَدِثٌ»، أمَّا حيث قيَّد به فإنه يجب قصره على المرتبتين الأوليين؛ لأنَّ الحدوث خاصٌّ بما يكون موجوداً أو ثابتاً، نصَّ عليه ابن عرفة في «علم الكلام»، قال: «والمتغيَّر أعمُّ» يريد حيث لم يُقَيَّد بالحدوث، أمَّا إذا قيَّد به كما هنا فإنه يساوي العالم، فتعذرت الحملية؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أن يقال: إنَّ الحدوث هنا أطلق على معنى عامٍّ يشمل به المرانِب الأربعة، فيكون مساوياً للمتغيَّر، ويكون العالم أخصَّ منهما، والله أعلم.



سميد قدورة

أجزائهما : الحدّ الأصغر والأكبر والوسط، فهي ثلاثة أجزاء، وإن كانت أربعة في اللفظ، وهذه الأجزاء تسمى : «حدوداً» و«أطرافاً» على ما تقدّم بيانه .
وأما قوله : «وَأَصْغَرَ فَذَٰكَ ذُو انْدِرَاجٍ» فيستغنى عنه بالبيت الذي قبل هذا، ويجري فيه من البحث ما قدّمناه، والله تعالى أعلم .



حاشية السجلعاسي

(أَفْضَلُ فِي الْأَشْكَالِ)

- (٨٢) الشُّكْلُ عِنْدَ مَوْلَايَ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي فَيَاسِ
(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذَا ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(٨٢ - ٨٣) - يعني: أنَّ المناطق اصطلاحاً على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار: شكلاً، ومع اعتبارها: ضرباً؛ أي: نوعاً من أنواع الشَّكل.

وقولنا: (عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) الْبَيْتِ؛ «النَّاسِ»: بَدَلٌ، أَوْ نَعْتٌ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الْوَجْهِ فِي الْمَحَلِّيِّ بِـ«أَل» بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَ«عَنْ» بِمَعْنَى: «عَلَى».

وقولنا: (إِذْ ذَاكَ) الْبَيْتُ؛ أَي: وَقْتَ اعْتِبَارِ الْأَسْوَارِ يُشَارُ لِمَجْمُوعِ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالضَّرْبِ، فَيَسْمَى: «ضَرْباً».

سعيد قليرة

(فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)

[قوله:] «الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ ... إلخ البيت) لَمَّا تَكَلَّمَ النَّازِمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْقِيَاسِ وَعَلَى مَقْدَمِيهِ وَأَجْزَائِهِمَا، شَرَعَ الْآنَ يَتَكَلَّمُ عَلَى أَشْكَالِ ذَلِكَ الْقِيَاسِ، وَهِيَ أَنْوَاعُهُ بِاعْتِبَارِ جَمْعِ طَرَفِي الْمَطْلُوبِ مَعَ الطَّرَفِ الثَّالِثِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمَطْلُوبِ، وَهُوَ الْحَدُّ الْوَسْطَى، وَأَيْنَ مَوْضِعِهِ مِنْهُمَا، فَالْكَيْفِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ هِيَ «الشَّكْلُ»، وَإِلَيْهِ أَشَارَ النَّازِمُ بِالْبَيْتِ الْمَذْكُورِ.

- فقولہ: «يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ» معناه: أَنَّ الشَّكْلَ عِنْدَ الْمُنْطَلِقِينَ هُوَ اجْتِمَاعُ قَضِيَّتَيْنِ جُمْعَتَا الْقَصْدِ قِيَاسٍ؛ احْتِرَازاً مِنْ جَمْعِ قَضِيَّتَيْنِ لَا لِلذَّكَ، فَلَيْسَ بِشَكْلٍ، وَالْمُرَادُ بِ«قَضِيَّتِي الْقِيَاسِ»: الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى، وَبِجَعْلِهِمَا جِزْأَيِ قِيَاسٍ يَسْمَيَانِ: «مَقْدُمَتَيْنِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ.

قوله: (مِنْ خَيْرِ أَنْ تُنْتَبَرَ الْأَشْوَارُ ... إلخ البيت) يعني: أنه لا يُشترط في تسميته «شكلاً» أن تعتبر فيه الكَلْبَةُ والجزئية، ولا الإيجاب والسلب، وباعتبار ذلك يسمّى: «ضرباً» و«قرينة».

ولما كانت الأسوار أربعة ذكرها بصيغة الجمع؛ لأنها سور كلّي موجب وسالب، وسور جزئي موجب وسالب، وقد تقدّم بيانها.

● والحاصلُ أنَّ القياس يُنظر فيه باعتبارين: تارةً ينظر إلى هيئته التأليفية؛ أي: الهيئة الحاصلة من تأليف الحدِّ الوسط مع الحدَّين الآخرين، وهذا يُسمَّى: «شكلاً»، وتارةً ينظر حاشية السجلماسي



ثم اعلم أنَّ الأشكال أربعة باعتبار الأوسط، وبعضها أقوى من بعض، بيئتها بقولي:

- (٨٤) وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسْطِ
- (٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَتُذْرَى
- (٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلِفَ
- (٨٧) وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ

(٨٤ - ٨٧) - يعني: أنَّ الأشكال بحسب الحدِّ المكرَّر أربعة أقسام؛ لأنَّه:

١ - إمَّا أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصُّغْرَى، ك: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَالْحَيَوَانُ حَادِثٌ»، فهو الشَّكْلُ الْأَوَّلُ الْمُسَمَّى ب: «النَّظْمُ الْكَامِلُ»؛ لأنَّه أقواها، وهي تُرْجَع إليه في الحقيقة.

سعيد قدورة

إلى نفس اقتران الصُّغْرَى بالكبرى في الإيجاب والسَّلب، وفي الكلِّية والجزئية، وهذا يسمَّى: «قرينة» و«ضرباً».

قوله: (وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ . . . إلخ البيت) لَمَّا عُرِفَ الشَّكْلُ بما تقدَّم ذكره، زاده هنا بياناً ووضوحاً بحصره بالحدِّ بعد ضبطه بالحدِّ.

واحترز بقوله: «بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسْطِ» من اعتبار المقدمات من وجوه آخر، ك: الكم والكيف أو غيرهما، وهو قريبٌ من قوله قبل: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْتَبَرِ الْأَسْوَارُ»، وإنَّما أعاده ليرتَّب عليه وجه انحصار الأشكال في الأربعة.

● وبيان انحصارها في أربعة: أنَّ الحدَّ الأوسط إن جعل محمولاً في الصُّغْرَى موضوعاً في الكبرى فهو الشَّكْلُ الْأَوَّلُ، وإن كان بالعكس فهو الشَّكْلُ الرَّابِعُ، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث، هذا ما يقتضيه التقسيم العقلي.

والله أشار بقوله: (حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى . . . إلخ الآيات).

قوله: «وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ» إشارة إلى تفاوت هذه الأشكال الأربعة في القوة والضعف.

● فالأوَّلُ أفضلُها وأقواها فجعل في المرتبة الأولى؛ لأنَّه بيِّن الإنتاج، وامتناز عن غيره

بخاصتين:

حاشية السجل ماسي

٢ - وإن كان محمولاً فيهما ك: «الإنسان حيوانٌ، والفرس حيوانٌ»، فهو الشكل الثاني القريب من الأول؛ لكونه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع.

٣ - وإما أن يكون موضوعاً فيهما، ك: «الإنسان حيوانٌ، الإنسان حادثٌ»، فهو الشكل الثالث؛ لموافقه من طرف الوضع.

سعيد هندورة

١ - إحداهما: أنه ينتج المطالب الأربعة؛ أعني: الموجب الكلّي، والسالب الكلّي، والموجب الجزئي، والسالب الجزئي، كما سيأتي.

٢ - وثانيتها: أن إنتاجه قريبٌ من الطبع، يكاد الذهن الصحيح يدركه بأول وهلة من غير احتياج إلى فكرٍ وروية.

• ويتلوه الشكل الثاني؛ لأنه يوافق الشكل الأول في الضغري؛ لأن الوسط في صغرى الشكل الأول محمول، كما أنه في صغرى الشكل الثاني محمول أيضاً، والضغري هي أشرف مقدماتي القياس؛ لأنها مشتملة على الموضوع الذي هو الذات، وأما الكبرى فهي مشتملة على المحمول الذي هو الصفة، والذات أشرف من الصفة، والمشمول على الأشرف أشرف، فكانت الصغرى أشرف من الكبرى، فلذلك كان هذا الشكل ثانياً للأول.

لا يقال: إن الثالث يُنتج الإيجاب بخلاف الثاني، فإنه لا ينتج إلا السلب.

لأننا نقول: فضل الكلّيّة على الجزئيّة أكثر من فضل الإيجاب على السلب؛ لأن من السوالب ما هو في قوة الإيجاب، وليس من الجزئي ما هو في قوة الكلّي، وأيضاً فهذا الشكل الثاني قريب من الأول في بيان الإنتاج، فلذا جعل موالياً له.

• ويتلوه الثالث؛ لموافقه للأول في الكبرى، أو لأنه في بيان الإنتاج أقرب من الرابع.

حاشية السجل ماسي

٤ - وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول، ك:
«الإنسان حيوانٌ، الكاتبُ إنسانٌ»، فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها؛ لبعده عن الأول؛ لكونه لم
يوافقه لا في حمل ولا في وضع، وهذا معنى قولنا: (وهي على الترتيب) البيت.
و«أزمنة» نعت لأشكال، وقدم «فقط» للضرورة، وبالله التوفيق لا رب غيره.

سعيد هندورة

● وجعل الرابع آخرها؛ لمخالفته للأول في مقدمته معاً، وهو في غاية البعد من الطبع، ولذلك
أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي، وقال السيد الشريف [ت: ٧٧١هـ]: وقد أنكر الأولون الشكل
الرابع لبعده عن الطباع جداً، وعدوا الأشكال ثلاثة، ثم ذكره جالينوس، وردَّ عليه من بعده، حتى
ذكره الإمام الرازي وقال: لا ينبغي أن يردَّ على ذاكره كلَّ الردِّ، فتبع الإمام من بعده. اهـ.
● ولهذا كانت الثلاثة موجودة في القرآن دون الرابع:

أما الشكل الأول: ففي احتجاج خليل الله تعالى إبراهيم على نبيِّنا وعليه أفضل الصلاة
والسلام على انفراد مولانا عزَّ وجلَّ بالربوبية، ونفيها عن النمرود المدَّعي لها جهلاً وعناداً
بقوله: ﴿قَالَ اللَّهُ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فإنَّ هذا الدليل في
قوة قوله: «أنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب، وكلُّ من لا يقدر على أن يأتي
بالشمس من المغرب فليس بربي» ينتج من الأول: «أنت لست بربي».

وأما الثاني: ففي استدلال الخليل عليه الصلاة والسلام بالأقول على عدم الوهية النجم
والقمر والشمس في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ
الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ لأنه في قوة قوله: «هذا أفل أو: هذه أفلة، وربِّي جلَّ وعلا ليس بأفل»،
ينتج من الثاني: «هذا أو: هذه ليست بربي أو: ليس بربي».

وأما الثالث: ففي ردَّ الله تعالى على اليهود القائلين: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ بقوله عزَّ
وجلَّ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْزَلِ الْكِتَابِ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١]، ونظمه من الثالث أن
يقال: «موسى عليه الصلاة والسلام بشرٌ، موسى عليه الصلاة والسلام أنزل الله عليه الكتاب»،
ينتج: «بعض البشر أنزل الله عليه الكتاب»، وهذه النتيجة جزئية موجبة تكذب الكلية السالبة في
قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾؛ لأنها نقيضها كما بيَّناه في فصل
التناقض، وأصل النتيجة: «بشرٌ أنزل عليه الكتاب» وهي مهملة موجبة لا سور لها، فهي في قوة
الجزئية وهي: «بعض البشر أنزل عليه الكتاب»، وسيأتي أنَّ الشكل الثالث لا ينتج إلا جزئياً.

حاشية السجلماسي

- (٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ
 (٨٩) فَشَرْطُهُ الْإِجَابُ فِي صُفْرَاهُ
 (٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ
 (٩١) وَالثَّالِثُ الْإِجَابُ فِي صُفْرَاهُمَا
 (٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخَسْتَيْنِ
 (٩٣) صُفْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
- فَقَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ
 وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُتِبَ رَأُ
 كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ
 وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِخْدَاهُمَا
 إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينُ
 كُتِبَ رَأُ مَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

(٨٨ - ٩٣) - أي: إذا عُدِلَ عن هذه الأشكال وذلك الترتيب، فذلك فاسد؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

سعيد قدورة

قوله: (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ ... إلخ البيتين) يعني: أنه متى رُكِبَ القياس الاقتراني تركيباً آخر خارجاً عن هذه الأشكال الأربعة، ولم يكن على الهيئة المشترطة فيه، فهو فاسد لا ينتج شيئاً.

ولما كان كل شكل من الأشكال الأربعة يُصَوَّرُ فيه سِتَّةَ عشر ضرباً؛ منها منتجٌ ومنها عقيمٌ، احتيج إلى معرفة ما يضبط المنتج ويميزه عن العقيم، وذلك بذكر ما يشترط في إنتاج كل منها، كما سيذكره الناظم.

● وبيان كون كل شكل يُنصَوَّرُ فيه سِتَّةَ عشر ضرباً: أنَّ القضايا أربعة: شخصية، ومهملة، ومسورة بالكل أو بالبعض؛ فأما الشخصية فتنزّل منزلة الكلّية لإنتاجها في كبرى الشكل الأول في مثل قولك: «هَذَا زَيْدٌ»، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ، ينتج: «هَذَا إِنْسَانٌ»، وأما المهملة فهي في قوّة الجزئية، فتبين أنه لا يُعتبر من القضايا إلا المحصورة؛ أي: المسورة، ومنها يتركّب القياس. والمحصورة تنوّع بحسب الكم إلى كلّيّة وجزئيّة، وبحسب الكيف إلى موجبة وسالبة، فصارت المحصورات أربعاً: كلّيّة موجبة وسالبة، وجزئيّة موجبة وسالبة، وهي الأسوار الأربعة التي بها يُعتبر الضرب كما أشار إليه الناظم قبل هذا بقوله في تعريف الشكل: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ؛ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ».

فلذا نظرت إلى كل شكل من الأشكال الأربعة بهذا الاعتبار، وجدت صفراء قابلة للمحصورات الأربع وكبراء كذلك، فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات، فيخرج مقدراته: سِتَّةَ عشر ضرباً، لكن منها ما هو منتجٌ، ومنها ما هو عقيمٌ، ويتميّز المنتج من العقيم بالشروط التي ذكرها الناظم لكل شكل.

حاشية السجل



ثم ذكر شرط إنتاج كل شكل، واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شرطه؛ لاستلزامه لتلك.
والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه، وها نحن نذكر ضروب كل شكل؛ أعني: المنتجة منها؛ ليبدو لك ما كان حاصلًا بالقوة حاصلًا بالفعل:

● فشرط إنتاج الشكل الأول: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى،

سعيد هدورة

● وقد أشار إلى شرط الشكل الأول بقوله: «أما الأول فشرطه: الإيجاب في صفراء، وأن ترى كلية كبراه» يعني: أن القياس الذي على هيئة الشكل الأول، يشترط في إنتاجه شرطان:

١ - أحدهما: أن تكون صفراء موجبة؛ أي: سواء كانت كلية أو جزئية؛ إذ بذلك يندرج الأصفر تحت الأوسط بحيث يكون من أفرادها، فلو كانت الصغرى سالبة لم يصدق الأوسط على الأصفر، فلا يتعدى حكم الكبرى إليه؛ كقولنا مثلاً: «لا شيء من الإنسان يفرس، وكل فرس صهال».

وسواء كان السلب بأداة نفي كالمثال المذكور، أو بكلمة تتضمن السلب كقولنا: «الإنسان وخذ صحك، وكل صحك حيوان» ينتج: «الإنسان وخذ حيوان»، وهو كاذب؛ لأن «وخذ» في معنى «لا شيء من غير الإنسان بصحك»، فهي قضية دخلت في قضية، وهو مذكور في أنواع المغالطات، ويسمى: «جمع المسائل في مسألة واحدة»، ولو جعل «وخذ» جزءاً من المحمول لكان قياساً صحيحاً، فنقول: «الإنسان هو وخذ صحك، وكل ما هو وخذ صحك فهو حيوان» ينتج: «الإنسان حيوان»، وهو صادق؛ ذكره بعض الفضلاء، وفي معنى «وخذ»: «الإنسان فقط» ولا غير، والله أعلم.

٢ - الشرط الثاني: أن تكون كبراه كلية؛ أي: سواء كانت موجبة أو سالبة؛ إذ بذلك يتعدى حكمها إلى الأصفر؛ لأنه من جملة ما صدق عليه الأوسط، فلو كانت الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأصفر؛ لعدم تعيين ذلك البعض؛ كقولنا مثلاً: «كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس».

● وإذا عرفت هذا في مجموع الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من الشكل الأول أربعة؛ لأن شرط إيجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية، وشرط كلية الكبرى يثبت لها موجبة وسالبة، فاضرب حالتي الصغرى في حالتي الكبرى يخرج لك أربعة أضرب.

حاشية السجلعاسي

فضروبه المنتجة إذن أربعة:

- ١ - الأول: موجبتان كليتان، ك: «كُلُّ (ج ب)، وَكُلُّ (ب أ)»، ينتج: «كُلُّ (ج أ)».
- ٢ - الضرب الثاني: كليتان، الصغرى موجبة ك: «كُلُّ (ج ب)، وَلَا شَيْءٌ مِنْ (ب أ)»، ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنْ (ج أ)».

سميد قدورة

هذا بطريق التَّحْصِيل، وأما بطريق الإسقاط: فالشَّروط الأول يسقط من الصغرى السالبة الكلِّية والجزئية، فتضربهما في الأربع الكبرى بثمانية، والشَّروط الثاني يسقط من الكبرى الجزئية موجبة وسالبة، فتضربهما في باقي الصغريات، وهو اثنان: الموجبة الكلِّية والموجبة الجزئية، فالخارج أربعة، تُسقطها أيضاً من الثمانية الباقية، فيبقى أربعة منتجة.

والى ذلك أشار الناظم بقوله بعد هذا: «فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ»؛ إلا أنه لم يبيِّن ما يتركَب منه كلُّ ضربٍ من الضُّروب المنتجة ولا نتائجها، وفعل ذلك في الأشكال الأربعة، فرأيت أن أنمِّم كلام الناظم في كلِّ شكلٍ ببيان ما يتركَب منه كلُّ ضربٍ من ضربوها المنتجة، وأعتد في ذلك على نظم الشَّيخ سيدي محمَّد المغيلي، فإنه أجاد وأفاد في بيان الضُّروب المنتجة وبيان نتائجها، ثمَّ تبعه إن شاء الله تعالى بتمثيل كلِّ ضربٍ منها تكميلاً للفائدة.

● قال الشَّيخ المغيلي رحمه الله تعالى في «أرجوزته»:

فَأَضْرَبُ الْأَوَّلَ أَغْنَى الْمُنْتَجَا	أَرْبَعَةٌ وَغَيْرُهَا لَنْ يُنْتَجَا
كُلُّ فَكُلٍّ، ثُمَّ كُلٌّ يَلُو	لَا شَيْءٌ، ثُمَّ الْبَعْضُ كُلًّا أَوَّلُهُ
وَرَابِعٌ: بَعْضٌ فَلَا شَيْءٌ، وَقَدْ	يُنْتِجُ أَوَّلٌ: بِـ«كُلٍّ»، وَوَرَدُ
لِلثَّانِ: «لَا شَيْءٌ»، وَثَالِثٌ لَهُ:	«بَعْضٌ»، وَفِي الرَّابِعِ: «لَيْسَ قَبْلَهُ»

اهـ

- ١ - فأشار إلى أنَّ الضرب الأول: يتركَب من كليتين موجبتين، وإليه أشار بقوله: «كُلُّ فَكُلٍّ»، وينتج: كلِّية موجبة، وإليه أشار بقوله: «وَقَدْ يُنْتِجُ أَوَّلٌ بِكُلٍّ»، وقدَّ للتحقيق. ومثاله: «كُلُّ وَضُوءٍ عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ بَيْنَهُ» ينتج: «كُلُّ وَضُوءٍ بَيْنَهُ».

- ٢ - الضرب الثاني: من كليتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ كُلٌّ يَلُو لَا شَيْءٌ»، وينتج: سالبة كلِّية، وإليه أشار بقوله: «وَوَرَدَ لِلثَّانِ لَا شَيْءٌ»، ومثاله: «كُلُّ وَضُوءٍ

حاشية السجلماسي

٣ - الضرب الثالث: موجبتان، والصغرى جزئية، ك: «بغض (ج ب)، وكل (ب أ)»، ينتج: «بغض (ج أ)».

٤ - الضرب الرابع: الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، ك: «بغض (ج ب)، ولا شيء من (ب أ)»، ينتج: «ليس بغض (ج أ)».

وإنما كانت نتيجة الضرب الأول: «كل»، والثاني: «لا شيء»، والثالث: «بغض»، والرابع: «ليس بغض»؛ لأن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين كما سيأتي.

سعيد قدورة

عبادة، وكل عبادة لا تصح بغير نيّة، كذا مثل ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]، ولك أن تقول في الكبرى: «ولا شيء من العبادة بمستنغن عن النيّة»، فينتج: «لا شيء من الوضوء بمستنغن عن النيّة».

وظهر من تمثيلات ابن الحاجب أنه لا فرق في السلب بين «لا شيء» و«لا يصح»؛ لأن المقصود نفي الحكم، والله أعلم.

٣ - الضرب الثالث: من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلية، وإليه أشار بقوله: «ثم بغض كلاً أولاً»، وينتج: موجبة جزئية، وإليه أشار بقوله: «وثالث له بغض»، ومثاله: «بغض الوضوء عبادة، وكل عبادة بنيّة» ينتج: «بغض الوضوء بنيّة».

٤ - الضرب الرابع: من جزئية موجبة وكلية سالبة، وإليه أشار بقوله: «ورابع: بغض فلا شيء»، وينتج: سالبة جزئية، وإليه أشار بقوله: «وفي الرابع: ليس قبله»؛ أي: ونتيجة الضرب الرابع: «بغض قبله ليس»، ومثاله: «بغض الوضوء عبادة، وكل عبادة لا تصح بدون نيّة» ينتج: «بغض الوضوء لا يصح بدون نيّة» أو: «ليس بغض الوضوء يصح بدون نيّة»، كما أشار إليه المغيلي، ونحوه في «شرح التلّاطم»، والمعنى سواء؛ لأنهما سوران للجزئية السالبة فاعلمه.

● فظهر من هذا أن الشكل الأول ينتج المطالب الأربعة، وهي الأسوار الأربعة.

وأتبع في التمثيل بمسائل شرعية الشيخ أبا عمرو ابن الحاجب رحمه الله؛ قال الشيخ ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرحه» له: هذا أحسن من تمثيل المنطقيين بحروف المعجم؛ لأن ذلك أبين وأجلى للنّاظر من الحروف، ويُفيدة تدريباً على إجراء مسائل الفقه على هذه القواعد. اهـ وكذلك نفعل إن شاء الله في الأشكال الباقية.

(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعُ

• وشرط إنتاج الشكل الثاني: اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلّيّة الكبرى،
سميد قدورة

- ثمّ أشار الناظم إلى ما يُشترط للشكل الثاني بقوله: (وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ، مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعُ) يعني: أنّ القياس الذي على هيئة الشكل الثاني، وهو الذي يكون النوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً، يُشترط في إنتاجه شرطان أيضاً:

١ - أحدهما: اختلاف المقدمتين في الكيف؛ أي: في الإيجاب والسلب؛ بحيث تكون إحدى المقدمتين موجبةً والأخرى سالبةً؛ لأنهما لو اتَّفقتا إيجاباً وسلباً، لزم موجب العقم باضطراب النتيجة، فتصدق تارةً وتكذب أخرى، ومتى كان الأمر كذلك اختلّ الإنتاج؛ لاختلاف لزوم الصدق، ولهذا توجد المواد حينئذٍ صادقةً مع كذب النتيجة، كقولنا مثلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» فالنتيجة كاذبةٌ وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ» مع صدق المقدمتين الموجبتين، ولو قلّت في الكبرى: «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» صدقت النتيجة، وإن قلّت في السالبتين: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجَرٍ» لكانت النتيجة: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ» وهو كاذبٌ، والحق الإيجاب وهو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، ولو قلّت في الكبرى: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِحَجَرٍ» صدقت النتيجة.

٢ - الشرط الثاني لإنتاج هذا الشكل: كلّيّة كبراه، وإليه أشار بقوله: «مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى»، والضمير في قوله: «لَهُ شَرْطٌ وَقَعُ» يعود على الشكل الثاني، ووجه اشتراط كلّيّة الكبرى: أنّها لو كانت جزئيةً لكان حاصل المقدمتين: تنافي الأصغر وبعض ما صدق عليه الأكبر، فيكون المباني حينئذٍ للأصغر بعض أفراد الأكبر لا كلّها، فمثال ما وجد فيه الشرطان المذكوران: «العالمُ حادثٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْقَدِيمِ بِحَادِثٍ» ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ بِقَدِيمٍ».

• وباعتبار هذين الشرطين في هذا الشكل الثاني تكون ضروبه المنتجة أربعةً أيضاً مثل الشكل الأول؛ لأنّ الكلّيّة الكبرى إمّا أن تكون موجبةً أو سالبةً، والصغرى لا بدّ وأن تكون مخالفةً لها، فالكبرى الموجبة لا تنتج إلّا مع الصغرى السالبة كلّيّةً أو جزئيةً، والكبرى السالبة لا تنتج إلّا مع الصغرى الموجبة كلّيّةً أو جزئيةً، فالمجموع أربعة أضرب.

حاشية المحلّاسي

قوله: (أنّها لو كانت جزئيةً لكان حاصل المقدمتين تنافي الأصغر ... إلخ) كقولك: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فحاصل المقدمتين: أنّ «الناطق» وهو الأصغر تنافي مع بعض أفراد الأكبر الذي هو «الحيوان»، وهذا البعض ك: «الفرس» مثلاً، ولم يتناف الأصغر مع سائر أفراد الأكبر، وإذا لم يتناف مع سائر أفراد الأكبر كذبت النتيجة، كما في هذا القياس، فإنّه ينتج: «بَعْضُ النَّاطِقِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وهو باطل.



سميد قدورة

هذا بطريق التَّحْصِيل، وأما بطريق الإسقاط: فلأنَّ الشَّرْطَ الأوَّلَ يُسْقَط ثمانية أضرب: الموجبتين كُلِّيَّةً وجزئيَّةً مع موجبتين كذلك، والسَّالبتين كُلِّيَّةً وجزئيَّةً مع سالتين كذلك. والشَّرْطُ الثَّانِي يُسْقَط أربعة أضرب: الكبرى الموجبة الجزئيَّة مع السَّالبتين؛ أي: الكلِّيَّة والجزئيَّة، والسَّالبة الجزئيَّة مع الموجبتين كُلِّيَّةً وجزئيَّةً، فمجموع العقيم اثنا عشر ضرباً أسقطها من سِتَّة عشر ضرباً المقدَّرة في كُلِّ شكلٍ؛ يَبْقَى أربعة منتجة كما أشار إليه النَّازِم بقوله بعد هذا: «فَمُنْتَجَجُ الأوَّلِ أَرْبَعَةُ كَالثَّانِ».

ولا ينتج هذا الشَّكْل إِلَّا سَالِبَةً كُلِّيَّةً أو جزئيَّةً، ولا ينتج الإيجاب؛ لأنَّ إحدى مقدَّمتيه سَالِبَةٌ، وسيقول النَّازِم: «وَتَتَّبِعُ النَّتِجَةُ الْأَخْسَرُ».

وقال الشَّيْخُ المَغِيلِي - رَحِمَهُ اللهُ - في بيان الأضرب المنتجة من هذا الشَّكْل ما نصُّهُ: [من الرجز]
 وَالثَّانِ قُلْ: أَضْرِبْهُ كَالأَوَّلِ كُلُّ فَلَا شَيْءٍ، وَعَكْسُهُ بِلِي
 بَعْضُ فَلَا شَيْءٍ، وَرَابِعُ أَتَى بَلِيسَ بَعْضُ ثُمَّ كُلُّ ثَبَتَا
 يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ لَا» وَلَيْه، كَمَا يُنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ» مَا تَلَاهُمَا

حاشية السجلماسي

والحاصلُ أَنَّ النَّتِيجَةَ لَا تَصْدُقُ إِلَّا إِذَا تَنَافَى الأصغر مع سائر أفراد الأكبر، كقولنا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ» وهو حقٌّ، وأما إِذَا تَنَافَى مع بعضها كما في المثال الأوَّل، فإنَّ النَّتِيجَةَ تَكْذِبُ، فلِذَا اشْتَرَطُوا أَنْ تَكُونَ كِبْرَاهُ كُلِّيَّةً لِيَكُونَ الأصغر مَبَايِنًا لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْأكْبَرِ.

فصروبه المتتجة أيضاً أربع:

- ١ - الضرب الأول: كلّيتان صغراهما موجبة، ك: «كُلُّ (ج ب)، وَلَا شَيْءٍ مِنْ (أ ب)».
- ٢ - والضرب الثاني: كلّيتان صغراهما سالبة، وهي: «لَا شَيْءٍ مِنْ (ج أ)، وَكُلُّ (أ ب)»، فالنتيجة في هذين الضربين كلّية سلبية، وهي: «لَا شَيْءٍ مِنْ (ج أ)».
- ٣ - الضرب الثالث: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلّية، ك: «بَعْضُ (ج ب)، وَلَا شَيْءٍ مِنْ (أ ب)».
- ٤ - الضرب الرابع: صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلّية، ك: «لَيْسَ بَعْضُ (ج ب)، وَكُلُّ (أ ب)»، فالنتيجة في هذين الأخيرين: سالبة جزئية، وهي: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

سعيد قدورة

يعني: أنّ المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة كالأول في العدد:

- ١ - الأول منها: من كلّيتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة، وإليه أشار بقوله: «كُلُّ فَلَا شَيْءٍ»، ينتج كلّية سالبة، مثاله: «كُلُّ غَائِبٍ مَجْهُولُ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ لَيْسَ بِمَجْهُولِ الصِّفَةِ»، ينتج: «كُلُّ غَائِبٍ لَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ».
- ٢ - الضرب الثاني: من كلّيتين والكبرى موجبة، ينتج أيضاً: كلّية سالبة، وإليه الإشارة بقوله: «وَعَكْسُهُ»؛ أي: عكس «كُلُّ فَلَا شَيْءٍ» وهو: «لَا شَيْءٍ فَكُلُّ»، وأشار إلى نتيجته مع الذي قبله بقوله: «يُنْتِجُ لَا شَيْءٍ لَا وَلِيَّهُ»؛ مثاله: «كُلُّ غَائِبٍ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ فَهُوَ مَعْلُومُ الصِّفَةِ»، ينتج: «كُلُّ غَائِبٍ لَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ».
- ٣ - الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى وكلّية سالبة كبرى، فينتج: سالبة جزئية، وإليه أشار بقوله: «يَبْلِي بَعْضُ فَلَا شَيْءٍ»، ومثاله: «بَعْضُ الغَائِبِ مَجْهُولُ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ لَيْسَ بِمَجْهُولِ الصِّفَةِ»، ف: «بَعْضُ الغَائِبِ لَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ».
- ٤ - الضرب الرابع: من سالبة جزئية صغرى، وكلّية موجبة كبرى، ينتج: سالبة جزئية، وإليه أشار بقوله: «وَرَأَيْتُ أَنِّي لَيْسَ بَعْضُ ثُمَّ كُلُّ ثَبَتَا»، وأشار إلى نتيجته مع الذي قبله بقوله: «كَمَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ مَا تَلَاهُمَا»؛ أي: ما تلا الضربين الأولين؛ مثاله: «بَعْضُ الغَائِبِ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ مَعْلُومُ الصِّفَةِ»، ف: «بَعْضُ الغَائِبِ لَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ»، وهكذا مثل الشيخ ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] ضروب هذا الشكل بإدبيع الغائب.



(٩١) وَالثَّالِثُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا

● وشرط إنتاج الشكل الثالث: إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين،

سعيد قدورة

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: ورُدَّ عليه أنَّ هذا التَّمثيل في بيع الغائب إنما يجيء على مذهب الشافعي الذي يَمْنعه، وأمَّا على مذهب مالك الذي هو مذهب المؤلف فلا، فكان حقُّه أن يأتي بأمثلةٍ مطابقةٍ لمذهبه. اهـ

● تنبيه: اختلفوا في الضُّروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث، ف قيل: إنَّ بيان إنتاجها متوقَّف على رُدِّها للضُّروب المنتجة من الشكل الأوَّل؛ لوضوح إنتاج الأوَّل بنفسه، وهذا قول الأكثرين.

وقيل: إنتاجها يتبيَّن بذاتها من غير رُدِّ للأوَّل. وبه قال السَّهروردي والفخر، قال ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ]: وأخذه شيخنا ابن الحباب؛ أي: أخذ القول الثاني من قول الغزالي: إنَّ الأشكال الثلاثة موجودة في القرآن، وصوَّبه. قال الشَّيخ السَّنوسي: يعني أنَّ أدلَّة القرآن لمَّا توجَّه الخطاب بها لعامة النَّاس من جَهلة أغبياء وكفرة أشقياء، فلا تكون إلَّا بيَّنة بنفسها، وصوَّب الأخذ. اهـ

ولأجل هذا الخلاف تركنا تكثف الرَّدِّ للأوَّل تقريباً على المبتدئ، وقد قيل: الأولى للمختصر الاقتصار على الشكل الأوَّل؛ لأنَّه يُنتج المطالب كلَّها، وهو أصلُ باقي الأشكال وإليه مرجعها، واستحسنه بعضهم تقريباً على المبتدئ.

- ثمَّ أشار النَّاطم إلى شروط الشكل الثالث فقال: (وَالثَّالِثُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا، وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا) يعني: أنَّ القياس الذي على هيئة الشكل الثالث، وهو الذي يكون فيه الوسط موضوعاً في المقدمتين، يُشترط في إنتاجه أمران:

١ - أحدهما: إيجاب الصغرى.

٢ - والثاني: كلية إحدى المقدمتين؛ لأنَّه لا يلزم التقاء الأصغر والأكبر إلَّا بمجموع الشَّرتين، ومهما انتفيا أو أحدهما لم يلزم إنتاج؛ لاختلاف النَّتيجة حينئذٍ في الصِّدق والكذب على ما تقدَّم بيَّنه.

وذلك أنَّ الصغرى لو فُرِضت سالبةً فلا يخلو إمَّا أن تكون الكبرى موجبةً أو سالبةً:

حاشية السجلناسي

سعيد هذورة

فإن كانت سالبةً مثل قولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَصْهَلُ»، كذبت النتيجة، ولو قلت في الكبرى: «وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ» صدقت النتيجة.

وإن كانت موجبةً مثل قولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَفْرَسُ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» كذبت النتيجة، ولو قلت في الكبرى: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» صدقت.

وبهذا أيضاً يتبين الشرط الثاني وهو كِلَيْتُهُ إحدى المقدمتين؛ لأنهما لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يلزم لأجل ذلك التفاء الأصغر مع الأكبر، والاختلاف في المواد يُحَقِّقُ ذلك، فإنهما لو كانتا موجبتين كقولنا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ» كذبت النتيجة، ولو قلت في الكبرى: «وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ» صدقت.

وباعتبار هذين الشرطين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة؛ لأنَّ الشرط الأول يسقط ثمانية أضرب حاصلةً من ضرب السَّالِبَتَيْنِ صغريين في المحصورات الأربع كبريات، والشرط الثاني يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة والسَّالِبَةُ كبريتين، فالمجموع عشرة، يبقى ستة منتجة.

وأما بطريق التَّحْصِيلِ: فالصغرى لا بدَّ أن تكون موجبة، فهي إمَّا كِلَيْتُهُ أو جزئيتها، فالكليَّة تنتج مع المحصورات الأربع، والجزئية لا تنتج إلَّا مع الكليَّتين الموجبة والسَّالِبَةُ، فالمجموع ستة أيضاً، وإليه أشار النَّاطِمُ بعد هذا بقوله: «ثُمَّ ثَالِثٌ فَيَسْتُهُ».

وهذا الشكل الثالث لا ينتج إلَّا جزئيةً موجبةً أو سالبةً، ولا ينتج الإيجاب الكليُّ ولا السَّلب الكليُّ، وذلك لأنه يشترط في كِلَيْتِ النتيجة في جميع الأشكال أن يكون الأصغر موضوعاً في الصغرى عامُّ الوضع فيها، أو في عكسها، ولا يكون الأصغر عامُّ الوضع إلَّا في الضربين اللذين تكون الصغرى فيهما كليَّةً من الشكل الأول والثاني، وفي الضرب الذي صفراء سالبةً كليَّةً من حاشية المجلد

قوله: (ولا ينتج الإيجاب الكليُّ ولا السَّلب الكليُّ، وذلك لأنه يشترط في كِلَيْتِ النتيجة في جميع الأشكال أن يكون الأصغر موضوعاً ... إلخ) أي: يكون الأصغر موضوعاً في قضيةً كليَّةً سالبةً، فإنه يعبر موضوعاً في عكسها، فكونه موضوعاً في قضيةً كليَّةً يوجد في الضربين الأولين من الشكل الأول ومن الشكل الثاني.



سعيد قنورة

الشكل الرابع، وما سوى ذلك - وهو ما كانت صفراء جزئية من الشكل الأول والثاني - فعدم عموم وضع الأصفر فيه ظاهر.

وأما عموم وضعه في عكس الصغرى، فيكون في بعض ضروب الشكل الرابع، حيث تكون صفراء كلية سالبة؛ لأنها تنعكس كنفسها، والعكس لما كان لازماً لأصل القضية، كان في قوة حاشية السجل ماسي

مثال الضربين الأولين من الشكل الأول: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» فالأصفر هو إنسان، وهو موضوع في قضية كلية، فينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، فالأصفر وهو إنسان موضوع في قضية كلية، فينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

ومثال الضربين الأولين من الشكل الثاني قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، فإنسان هو الأصفر، وهو موضوع في قضية كلية، فينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وقولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ صَهَّالٍ فَرَسٌ»، فإنسان هو الأصفر، وهو موضوع في قضية، ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، فهذه أربعة ضروب يكون الأصفر فيها موضوعاً في قضية كلية.

ومثال الضرب الذي يكون الأصفر موضوعاً في عكس القضية الكلية فيه قولك: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» فالأصفر هو فرس، وهو ليس موضوعاً في هذه الكلية، لكنها إذا عكست صارت هكذا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فيصير موضوعاً في عكسها، وعكسها كلية كما ترى، فهذا ضرب واحد من الشكل الرابع فيه يكون الأصفر موضوعاً في عكس الكلية، وما عدا هذا الذي مثلنا به لا يكون الأصفر فيه إلا موضوعاً في قضية جزئية، أو محمولاً في كلية إذا عكست صارت جزئية.

مثال كونه موضوعاً في قضية جزئية قولنا في الضربين الأخيرين من الشكل الأول والثاني: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، و«بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، و«بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، و«بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ جُلُودٍ حَجَرٌ».

وأما الشكل الثالث بضروبه الستة فالأصفر فيها لا يكون إلا محمولاً في قضية جزئية موجب أو كلية موجب، وهما لا ينعكسان إلا جزئية موجبة، فالأصفر فيه ليس موضوعاً في قضية كلية ولا في عكسها، ومثال ذلك بنية ضروب الشكل الرابع: فإن الأصفر محمول فيها، وهي موجبة جزئية أو كلية موجبة، وهما ينعكسان جزئية موجبة، فيكون الأصفر محمولاً في جزئية أو كلية موجبتين إذا عكستا صارتا جزئيتين.

قوله: (وأما عموم وضعه في عكس الصغرى فيكون في بعض ضروب الشكل الرابع) يؤهم أن الشكل الرابع يوجد فيه العمومان: عموم وضعه في أصل القضية، وعموم وضعه في عكسها، وليس كذلك؛ لأنه



فضروبه المنتجة إذن ستة :

١ - الضرب الأول: كلّيتان موجبتان، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَكُلُّ (ب أ)».

٢ - الضرب الثاني: موجبتان صغراهما جزئية، ك: «بَعْضُ (ب ج)، وَكُلُّ (ب أ)».

سميد قدورة

وضع الأصغر، والشكل الثالث الأصغر فيه محمول في الصغرى، ولا يصير موضوعاً إلا في عكسها، وهي لا تنعكس إلا جزئية، فمن ثم لم ينتج الثالث إلا جزئية.

وقال الشيخ المغيلي - رحمه الله - في بيان الأضرُب المنتجة من هذا الشكل ما نصّه :

وَنَالِكُ الْأَشْكَالِ سِتَّةٌ لَهُ: كُلُّ فَكُلٍّ، ثُمَّ بَعْضٌ يَنْتَلُهُ

كُلٌّ، وَعَكْسُهُ، وَكُلٌّ بَعْدَهُ لَا شَيْءَ، ثُمَّ بَعْضٌ لَا شَيْءَ لَهُ،

كُلٌّ فَلَيْسَ بَعْضٌ؛ «بَعْضٌ» يَنْتُجُ نِصْفٌ، وَنِصْفٌ: «لَيْسَ بَعْضٌ» يَنْتُجُ

١ - يعني: أن الضرب الأول من الستة المنتجة يتركّب من موجبتين كلّيتين، وإليه أشار

بقوله: «كُلُّ فَكُلٍّ»، وينتج: موجبة جزئية؛ مثاله: «كُلُّ بُرِّ مُفْتَاتٍ، وَكُلُّ بُرِّ رَبَوِيٍّ»، ينتج: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ رَبَوِيٍّ».

٢ - الضرب الثاني: من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلّية، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ

بَعْضٌ يَنْتَلُهُ كُلٌّ»، وينتج: موجبة جزئية؛ مثاله: «بَعْضُ الْبُرِّ مُفْتَاتٍ، وَكُلُّ بُرِّ رَبَوِيٍّ»، فينتج كالأول: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ رَبَوِيٍّ».

واعلم أن جعل هذا الضرب ثانياً هي طريقة ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] وجماعة، ومنهم من

جعل ثاني ضرّوب هذا الشكل ما كان مركّباً من كلّيتين والكبرى سالبة، وهي طريقة ابن سينا،

وعليه درج الكاتب ومن تبعه، واختاره الشيخ السنوسي في «شرح مختصره»، وقال بعض

الفضلاء: ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب، وما اعتبره غيره يُنتج السلب، والإيجاب

أفضل، فتبيّن بهذا أرجحية ما اعتمده ابن الحاجب. اهـ

حاشية السجلماسي

لا يوجد فيه إلا العموم في العكس فقط، فالضروب إسقاط قوله: «وفي الضرب الذي صغراه سالبة كلّية من

الشكل الرابع»: لأن عطفه على «الضربين الأولين من الشكل الأول والثاني» يؤمّن أنّ هذا الضرب يساويهما

في عموم الوضع في الأصل، وليس كذلك.

قوله (يعني: أن الضرب الأول من الستة المنتجة ... إلخ) اعلم أن الضروب المنتجة الأول والثاني

والرابع والخامس ترجع إلى الأول بعكس الصغرى فقط، واختير ذلك في الأمثلة تجده واضحاً.



٣ - الضرب الثالث: موجبتان صغراهما كلية، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَبَعْضُ (ب أ)».

فالتَّيْجَةُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَهِيَ: «بَعْضُ (ج أ)».

سميد هذورة

٣ - الضرب الثالث: من كَلِّيَّةٍ مُوجِبَةٍ وَجَزْئِيَّةٍ مُوجِبَةٍ، عَكْسُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: «وَعَكْسُهُ»؛ أَي: وَعَكْسُ «بَعْضُ فَكُلُّ» وَهُوَ: «كُلُّ فَبَعْضُ»، وَمِثَالُهُ: «كُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ، وَبَعْضُ الْبُرِّ رَبَوِيٌّ»، يَنْتُجُ: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ رَبَوِيٌّ».

وهذه الضُّرُوبُ الثَّلَاثَةُ مُتَمَاثِلَةٌ لِلنَّتِيجَةِ، وَهِيَ: جَزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: «بَعْضُ يُنْتِجُ نِصْفَ» أَي: النِّصْفُ الْأَوَّلُ مِنَ السَّتَّةِ يُنْتِجُ: «بَعْضًا».

حاشية السجل ماسي

وذلك إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي الْأَوَّلِ: «كُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ»، فَإِذَا عَكَسْتَ الصُّغْرَى وَقُلْتَ: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ»، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِلأَوَّلِ كَمَا تَرَى.

وَلَوْ قُلْتَ فِي الثَّانِي: «بَعْضُ الْبُرِّ مُفْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ» وَعَكَسْتَ الصُّغْرَى هَكَذَا: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ» لَرَجَعَ لِلأَوَّلِ.

وَلَوْ قُلْتَ فِي الرَّابِعِ: «كُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ مُتَفَاعِلًا» وَعَكَسْتَ الصُّغْرَى هَكَذَا: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ» لَرَجَعَ لِلأَوَّلِ.

وَلَوْ قُلْتَ فِي الْخَامِسِ: «بَعْضُ الْبُرِّ مُفْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ مُتَفَاعِلًا» وَعَكَسْتَ الصُّغْرَى هَكَذَا: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ» لَرَجَعَ لِلأَوَّلِ.

وَأَمَّا الضُّربُ الثَّلَاثُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِلأَوَّلِ بِعَكْسِ الْكِبَرَى، وَجَعَلَهَا صُغْرَى هَكَذَا: «كُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ، وَبَعْضُ الْبُرِّ رَبَوِيٌّ» فَتَعَكْسُ الْكِبَرَى وَتَجْعَلُهَا صُغْرَى فَتَقُولُ: «بَعْضُ الرَّبَوِيِّ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ»، فَيَنْتُجُ: «بَعْضُ الرَّبَوِيِّ مُفْتَاتٌ»، ثُمَّ تَعَكْسُ النَّتِيجَةَ لِأَجْلِ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْوِيلِ.

وَأَمَّا الضُّربُ السَّادِسُ فَلَا يَرْجِعُ لِلأَوَّلِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى، وَإِلَّا كَانَتْ كِبَرَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً، وَلَا بِعَكْسِ الْكِبَرَى وَجَعَلَهَا صُغْرَى، وَإِلَّا كَانَتْ صُغْرَاءَ جَزْئِيَّةً سَالِبَةً، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ مِنْ مِثَالِهِ، وَلَا يَصِحُّ بَيَانُهُ بِالْإِنْتِزَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْجَزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ، وَيَصِحُّ بَيَانُهُ بِالْخَلْفِ، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: إِذَا صَدَقَ الْقِيَاسُ صَدَقَتْ نَتِيجَتُهُ، وَإِلَّا صَدَقَ نَقِيبُهَا، وَحِينَئِذٍ فَإِنْ ضَمَمْنَاهُ إِلَى الصُّغْرَى كَذَبَ الْكِبَرَى، وَإِنْ ضَمَمْنَاهُ إِلَى الْكِبَرَى كَذَبَ الصُّغْرَى؛ مِثْلًا إِذَا صَدَقَ «كُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ، وَبَعْضُ الْمُفْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجَنْبِ مُتَفَاعِلًا» صَدَقَتْ نَتِيجَتُهُ وَهِيَ: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجَنْبِ مُتَفَاعِلًا»، وَإِلَّا صَدَقَ نَقِيبُهَا وَهُوَ «كُلُّ مُفْتَاتٍ يُبَاعُ بِجَنْبِ مُتَفَاعِلًا»، فَيُضَمُّ إِلَى الصُّغْرَى عَلَى أَنَّهُ كِبَرَى لَهَا هَكَذَا: «كُلُّ بُرٍّ مُفْتَاتٌ، وَكُلُّ مُفْتَاتٍ يُبَاعُ بِجَنْبِ مُتَفَاعِلًا» يَنْتُجُ: «كُلُّ بُرٍّ يُبَاعُ بِجَنْبِ مُتَفَاعِلًا»، وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ تَكْذِبُ كِبَرَى الْقِيَاسِ الْقَائِلَةَ: «بَعْضُ الْمُفْتَاتِ لَا يُبَاعُ



- ٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: كِلْتَانِ صغَرَاهُمَا مَوْجِبَةٌ، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَلَا شَيْءٌ مِنْ (ب أ)».
- ٥ - الضَّرْبُ الْخَامِسُ: مَوْجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ صغَرَى وَسَالِبَةٌ كَلِّيَّةٌ كَبْرَى، ك: «بَعْضُ (ب ج)، وَلَا شَيْءٌ مِنْ (ب أ)».
- ٦ - الضَّرْبُ السَّادِسُ: مَوْجِبَةٌ كَلِّيَّةٌ صغَرَى وَسَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ صغَرَى، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَلَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».
- وَالنَّتِيجَةُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَهِيَ: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

سعيد قدورة

- ٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مِنْ كَلِّيَّةٍ مَوْجِبَةٍ وَكَلِّيَّةٍ سَالِبَةٍ؛ يَنْتِجُ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: «وَكُلُّ بَعْدَهُ لَا شَيْءٌ»، وَمِثَالُهُ: «كُلُّ بُرِّ مُقْتَاتٍ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا»، يَنْتِجُ: «بَعْضُ الْمُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا».
- ٥ - الضَّرْبُ الْخَامِسُ: مِنْ صغَرَى مَوْجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ وَكَبْرَى سَالِبَةٍ كَلِّيَّةٍ؛ يَنْتِجُ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ بَعْضُ لَا شَيْءَ لَهُ»، وَمِثَالُهُ: «بَعْضُ الْبُرِّ مُقْتَاتٍ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا»، يَنْتِجُ: «بَعْضُ الْمُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا».
- ٦ - الضَّرْبُ السَّادِسُ: مِنْ مَوْجِبَةٍ كَلِّيَّةٍ صغَرَى وَسَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ كَبْرَى؛ يَنْتِجُ: سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ فَلَيْسَ بَعْضٌ»، وَمِثَالُهُ: «كُلُّ بُرِّ مُقْتَاتٍ، وَبَعْضُ الْبُرِّ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا»، يَنْتِجُ: «بَعْضُ الْمُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا».
- وَالنَّتِيجَةُ فِي الضَّرُوبِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ مِثَالُهُ كُلُّهَا سَالِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: «وَيَنْصَفُ: لَيْسَ بَعْضٌ يَنْتِجُ»؛ أَي: وَالنُّصْفُ الْأَخِيرُ مِنْ هَذِهِ الضَّرُوبِ مِنتِجٌ: «لَيْسَ بَعْضٌ»، فَتَأَمَّلْهُ.

حاشية السجلماسي

بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا؛ إِذْ هِيَ نَقِيضُهَا، وَلَوْ ضَمَمْنَاهُ إِلَى الْكَبْرَى هَكَذَا: «بَعْضُ الْمُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجَنِيِّهِ مُتَفَاضِلًا»، وَكُلُّ مُقْتَاتٍ يُبَاعُ مُتَفَاضِلًا، لَأَنْتِجَ: «بَعْضُ الْبُرِّ لَيْسَ بِمُقْتَاتٍ»، وَهُوَ نَقِيضُ قَوْلِكَ: «كُلُّ بُرِّ مُقْتَاتٍ».



(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخَسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينُ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

• وشرط إنتاج الشكل الرابع: عدم اجتماع الخستين فيه ولو في مقدمة واحدة، إلا في صورة واحدة من ضروبه، وهي: أن تكون الصغرى موجبة جزئية، فيجب حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية؛ إذ لو جعلناها موجبة أو جزئية لم ينتج؛ لعدم دلالة المقدمات على النتيجة،
سعيد قدورة

- ثم أشار الناظم إلى شرط إنتاج الشكل الرابع بقوله: (وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخَسْتَيْنِ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينُ) يعني: أن القياس الذي على هيئة الشكل الرابع، وهو الذي يكون الوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، يُشترط في إنتاجه أن لا يجتمع في مقدمته أو في أحدهما خستان من جنس واحد، أو من جنسين؛ أعني: جنس الكيف وهو الإيجاب والسلب، وجنس الكم وهو الكل والجزء، فخصّة الكيف: السلب، وخصّة الكم: الجزئية؛ إلا إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلا تنتج إلا مع السالبة الكلية، وإليه أشار الناظم بقوله: «إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينُ»؛ أي: إلا في صورة واحدة ففيها تجتمع الخستان، ومعنى «يَسْتَبِينُ»: يظهر؛ أي: تظهر الخستان فيها لزوماً.

- ثم بين هذه الصورة بقوله: (صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ) أي: وتلك الصورة هي أن تكون الصغرى جزئية موجبة، فشرط الإنتاج معها أن تكون الكبرى سالبة كلية؛ لأنه لو لم تكن الكبرى سالبة لكانت إما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها، وكلاهما لا ينتج.

والصّميّر في «كبراهما» وفي «صغراهما» عائد على المقدمتين.

وإنما اشترط عدم اجتماع الخستين في غير الصورة المشتاة؛ لأن اجتماع الخستين إن كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين، أو كانت الصغرى سالبة، والكبرى موجبة جزئية، وأباً ما كان لا ينتج؛ لاختلاف النتيجة بالصدق تارة والكذب أخرى، وهو دليل العقم؛ لعدم لزوم الصدق؛ كقولنا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الصَّهَّالِ بِإِنْسَانٍ»، فالنتيجة كاذبة وهي: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِصَّهَّالٍ»، والحق الإيجاب وهو: «كُلُّ فَرَسٍ صَّهَّالٌ»، ولو قلت بدل الكبرى: «وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْجِمَارِ بِإِنْسَانٍ» لكانت صادقة وهي: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِجِمَارٍ».

سعيد بنورة

وكذا لو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية؛ نحو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِجَمَادٍ، وَبَعْضُ الْجِسْمِ حَيَوَانٌ»، وكانت النتيجة كاذبة، والحق الإيجاب وهو: «كُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، ولو قلت بدل الكبرى: «وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالْإِرَادَةِ حَيَوَانٌ» لصدقت وهو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْجَمَادِ بِمُتَحَرِّكٍ بِالْإِرَادَةِ».

وإن كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية، والسالبة الجزئية إما كبرى أو صغرى، وأياً ما كان ففيه الاضطراب المذكور؛ كقولنا: «لَيْسَ كُلُّ جِسْمٍ حَيَوَانًا، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالْإِرَادَةِ جِسْمٌ»، فالنتيجة كاذبة، والحق الإيجاب وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ»، ولو قلت: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانًا، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» لصدقت النتيجة وهو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

ولو قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالْإِرَادَةِ إِنْسَانًا» لكذبت، والحق الإيجاب وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ»، ولو قلت: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقًا» لصدقت وهو: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

وبمقتضى الشرط المذكور في الشكل الرابع يكون المنتج منه خمسة أضرب؛ لأن اجتماع الخستين من غير الصورة المستثناة يسقط ثمانية أضرب: السالبتان مع السالبتين بأربعة، والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة كلية وجزئية، والسالبة الجزئية كبرى مع الموجبة الكلية صغرى، والسالبة الكلية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى، فهذه أربعة أخرى.

واشترائط كون الكبرى سالبة كلية في الصورة المستثناة يسقط ثلاثة أضرب: الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الثلاث غير السالبة الكلية، فهذه ثلاثة أضرب إلى الثمانية قبلها فيجتمع أحد عشر كلها عقيمة، يبقى خمسة متجة، وإليه أشار الناظم بقوله بعد هذا: «وَرَابِعٌ يَخْمَسُو قَدْ أَتَنَجَا».

حاشية المحلّاسي

قوله: (ولو قلت بدل الكبرى: «وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالْإِرَادَةِ حَيَوَانٌ» صوابه: «وَبَعْضُ الْمُتَحَرِّكِ بِالْإِرَادَةِ حَيَوَانٌ» لا: «كُلُّ مُتَحَرِّكٍ» كما قال؛ لأنه لم يجمع الخستين؛ لأن الكبرى كلية موجبة، وكلامه فيما إذا كانت جزئية موجبة، والله أعلم.

قوله: (والسالبة الجزئية كبرى، مع الموجبة الكلية صغرى) أي: وأما مع الجزئية الموجبة صغرى، فبإتاني في قوله: «واشترائط كون الكبرى سالبة كلية» إلى قوله: «مع المحصورات الثلاث»؛ فإن من جملتها السالبة الجزئية كبرى مع الموجبة الجزئية صغرى.



فصروب الرابع المتتجة خمسة:

- ١ - الضرب الأول: كليتان موجبتان، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَكُلُّ (أ ب)».
- ٢ - الضرب الثاني: موجبتان صغراهما كلية، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَبَعْضُ (أ ب)».
- والنتيجة في هذين الضربين: موجبة جزئية، وهي: «بَعْضُ (ج أ)».
- ٣ - الضرب الثالث: كليتان صغراهما سالبة؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنْ (ب ج)، وَكُلُّ (أ ب)»، ونتيجته: سالبة كلية، وهي: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج أ)».

سميد قدورة

وأشار المغيلي إلى بيانها بقوله:

وَرَابِعٌ بِخُمْسَةٍ قَدْرُوبَا كُلُّ بِكُلِّ، وَبَعْضُ ثَانِيَا
لَا شَيْءَ كُلُّ، ثُمَّ عَكْسُهُ، وَلَا شَيْءٌ لِبَعْضٍ قَدْ تَلَا، فَكُمَلَا
يُنْتِجُ: لَا شَيْءَ لَا وَسْطَ، كَمَا آخِرُ لَيْسَ بَعْضُ، وَالْبَعْضُ لِمَا

- ١ - يعني: أن الضرب الأول في هذا الشكل: يتركّب من كليتين موجبتين، وإليه أشار بقوله: «كُلُّ بِكُلِّ»، وينتج: موجبة جزئية؛ مثاله: «كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى نَبِيٍّ، وَكُلُّ وُضوءٍ عِبَادَةٍ» ينتج: «بَعْضُ الْمُفْتَقِرِ إِلَى النَّبِيِّ وَضوءٌ».

وإنما لم تكن النتيجة كلية في هذا الضرب؛ لِفقد شرط كليتها وهو كون أصغر المطلوب عامّ الوضع للأوسط في الصغرى أو في عكسها، والأصغر هنا محمول لا موضوع، والعكس جزئي؛ لأن القضية الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها، وأيضاً فليعدم لزوم صدقها مع كل مادة كالمثال المذكور، فإنه يصدق مع كذب النتيجة لو كانت كلية، وكذا قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فلو أنتج الكلية كانت كاذبة.

- ٢ - الضرب الثاني: من موجبتين الصغرى كلية، والكبرى جزئية؛ ينتج: موجبة جزئية، وإليه أشار بقوله: «وَبَعْضُ ثَانِيَا»؛ أي: ثانياً لكل، وأشار إلى نتيجة هذين الضربين بقوله: «وَالْبَعْضُ لِمَا»؛ أي: لما بقي وهما الضربان المتقدمان على الضرب الأوسط، ومثاله: «كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى النَّبِيِّ، وَبَعْضُ الْوُضوءِ عِبَادَةٌ»، ينتج: «بَعْضُ الْمُفْتَقِرِ وَضوءٌ».

- ٣ - الضرب الثالث: من كليتين الصغرى سالبة والكبرى موجبة؛ ينتج: كلية سالبة، وإليه أشار في النظم بقوله: «لَا شَيْءَ كُلُّ»، وأشار إلى نتيجته بقوله: «يُنْتِجُ: لَا شَيْءَ لَا وَسْطَ»؛ أي:



- ٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: كِلَيْتَانِ صغراهما موجبةٌ، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَلَا شَيْءٌ مِنْ (أ ب)».
- ٥ - الضَّرْبُ الْخَامِسُ: صغرى موجبةٌ جزئيةٌ وكبرى سالبةٌ كليَّةٌ، ك: «بَعْضُ (ب ج)، وَلَا شَيْءٌ مِنْ (أ ب)»، ونتيجة هذين الضَّريين: سالبةٌ جزئيةٌ، وهي: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

● تنبيهان:

- الأوَّل: هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة على التعبير بها؛ طلباً للاختصار، فمعنى «كُلُّ (ج ب)» مثلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».
- الثَّانِي: زعم بعضهم أنَّ الأشكال ثلاثة، وأنَّ الرَّابِعَ هو الأوَّل منها بعينه، قُدِّمَتْ فيه الكبرى لموافقته له في الصُّورة، وليس كذلك؛ إذ الأشكال تتغيَّر باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها، ولا يتغيَّر ذلك إلَّا بتغيُّر النتيجة، ولو كان هو الأوَّل لآتحدت نتائجها، ونتائج هذا عكس نتائج الأوَّل؛ لأنَّ المطلوب في قولنا: «كُلُّ (ج ب)، وَكُلُّ (أ ج)»: «بَعْضُ (ب أ)»، ولو جعلناه من الأوَّل لنتج: «كُلُّ (أ ب)».

- وقولنا: (وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا) البيت؛ حُذِفَتْ «الياء» من لفظ «الثَّانِي» للوزن، وذلك جائزٌ سعيد قدورة
- للضَّرْبِ الْأَوْسَطِ، ومثاله: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَا تَسْتَغْنِي عَنِ النَّيَّةِ، وَكُلُّ وُضوءٍ عِبَادَةٍ»، ينتج: «كُلُّ مُسْتَغْنِي عَنِ النَّيَّةِ لَيْسَ بِوُضوءٍ».

- ٤ - الضَّرْبُ الرَّابِعُ: من كِلَيْتَيْنِ الصُّغرى موجبةٌ والكبرى سالبةٌ، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ عَكْسُهُ»؛ أي: عكس «لَا شَيْءٌ كُلُّ» وهو: «كُلُّ لَا شَيْءٍ»، مثاله: «كُلُّ مُبَاحٍ مُسْتَغْنِي عَنِ النَّيَّةِ، وَكُلُّ وُضوءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ» ينتج: «بَعْضُ المُسْتَغْنِي لَيْسَ بِوُضوءٍ»، وإنما لم تكن كليَّةً؛ لأنَّه يصدق «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ» مع أنَّ النتيجة تكذب سالبةً كليَّةً، وتصدق جزئيةً.

- ٥ - الضَّرْبُ الْخَامِسُ: من موجبةٍ جزئيةٍ صغرى وسالبةٍ كليَّةٍ كبرى، ينتج أيضاً: سالبةٌ جزئيةٌ؛ مثاله: «بَعْضُ الْمُبَاحِ مُسْتَغْنِي عَنِ النَّيَّةِ، وَكُلُّ وُضوءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ» ينتج: «بَعْضُ المُسْتَغْنِي لَيْسَ بِوُضوءٍ»، وإليه أشار في النظم بقوله: «وَلَا شَيْءٌ لِبَعْضٍ قَدْ تَلَا» أي: حال كون لا شيء تالياً لبعض، وقوله: «فَكَمَلَا» أي: ضروبه المنتجة، والنتيجة في هذين الضَّريين الأخيرين سالبةٌ جزئيةٌ، وإليه أشار بقوله: «آخِرُ لَيْسَ بَعْضٌ»؛ أي: ينتج به الضَّريان الأخيران عَنِ الضَّرْبِ الْأَوْسَطِ.

حَتَّى نَشْرَأَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾ (الرمد: ١٩)، «وَالثَّانِ» مبتدأ، و«أَنْ» وصلتها مبتدأ ثانٍ، و«لَهُ شَرْطٌ» خبره.

- وقولنا: (إِلَّا بِصُورَةٍ) البيت؛ أي: شرط الرَّابِعِ انتفاء اجتماعِ الْخَاسِتَيْنِ - أي: السَّلْبِ والجزئية - إِلَّا فِي صُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَيِّنِ الْخِصَانُ؛ أي: تظهر فيها لزوماً.
- وقولنا: (صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ) البيت؛ أي: وتلك الصُّورَةُ أَنْ تَكُونَ صُغْرَاهُمَا كَذَا... إلخ، والله الموفق.

• (٩٤) فَمُنْجَجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ	كَالْثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَيَسْتَعِ
(٩٥) وَرَّابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أُنْتَجَا	وَعَبْرٌ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا
(٩٦) وَتَتَّبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ	تِلْكَ الْمَقْدَمَاتِ هَكَذَا زُكِّنَ
(٩٧) وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ	مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
(٩٨) وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمَقْدَمَاتِ	أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ

(٩٤ - ٩٨) - يعني: أَنَّ ضُرُوبَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ الْمُنْتَجَةِ أَرْبَعَةٌ - كما تقدَّم -، والضُّرُوبُ الْمُنْتَجَةُ لِلثَّانِي أَرْبَعَةٌ أَيْضاً، وهذا معنى قولنا: (كَالْثَّانِ) أي: كعدد ضروب الثاني، فهو على حذف مضافين.

ثُمَّ قَالَ: (ثَالِثٌ فَيَسْتَعِ) أي: ثَمَّ الشَّكْلُ الثَّلَاثُ ضُرُوبُهُ الْمُنْتَجَةُ سِتَّةٌ، فَثَمَّ لِلتَّرْتِيبِ الذُّكْرِيُّ. ثُمَّ قَالَ: (وَرَّابِعٌ بِخَمْسَةٍ...) البيت؛ أي: وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ مُنْتَجٌ بِخَمْسَةِ ضُرُوبٍ، وَرَّابِعٌ مُبْتَدَأُ نَكْرَةٍ، وَالْمُسَوِّغُ التَّفْصِيلُ.

• وقوله: (وَعَبْرٌ مَا ذَكَرْتُهُ... إلخ) أي: هذا الَّذِي ذَكَرْتُ مِنْ ضُرُوبِ الْأَشْكَالِ إِنَّمَا هُوَ الْمُنْتَجُ، وَإِلَّا فَضُرُوبُ كُلِّ شَكْلٍ مُنْتَجَهَا وَعَقِيمَهَا سِتَّةٌ عَشْرٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَقْدَمٍ لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ مُسَوَّرَةٌ بِأَحَدِ الْأَسْوَارِ الْأَرْبَعَةِ، ثُمَّ تَتَعَاقَبُ الْأَسْوَارُ فَيَقَعُ بَعْضُهَا فِي مَحَلِّ الْآخَرِ أَرْبَعِ تَعَاقِبَاتٍ، سَعِيدُ هَدَوْرَةٍ

قوله: (فَمُنْجَجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ... إلخ البيتين) «الفاء» فِي قَوْلِهِ: «فَمُنْجَجٌ» مَسْبِيَّةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا؛ أَيْ: فَبِسَبَبِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِشْتِرَاطِ لِكُلِّ شَكْلٍ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْتَجُ لِلشَّكْلِ الْأَوَّلِ: أَرْبَعَةٌ أَضْرَبُ، وَلِلثَّانِي: أَرْبَعَةٌ أَيْضاً، وَلِلثَّلَاثِ: سِتَّةٌ أَضْرَبُ، وَلِلرَّابِعِ: خَمْسَةٌ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمَثُّلُهَا أَوْ بَيَانُهَا بِمَا يُغْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ.

والأربعة في أربعة بسّنة عشر، لكن ما فصلناه منها متّجّ وغيره عقيم، وليس هذا المختصر محلّاً لاستيفاء عقيمتها، وأيضاً فهذا المختصر إنّما وضعناه في معظم أوقات العجلة والضيق، وذلك في وسط الشّناء، وقد وَضَعَ أَهْلُ هَذَا الْفَنِّ لِتَفْصِيلِ الْمُنْتَجِ مِنَ الْعَقِيمِ جَدَاوِلَ فَلْتُطَالَعْ فِي مُحَلِّهِ، وَغَرَضُنَا الْإِخْتِصَارُ.

سعيد قدورة

فمجموع المنتج من الأشكال الأربعة: تسعة عشر ضرباً، والباقي من كلّ شكلٍ هو العقيم، فالعقيم من الشّكل الأوّل: اثنا عشر، ومن الثّاني كذلك، ومن الثّالث: عشرة، ومن الرّابع: أحد عشر، فمجموع العقيم: خمسة وأربعون ضرباً، وإليه أشار النّاظم بقوله: «وَعَبْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يَنْتِجَا».

فجميع ما اشتملت عليه الأشكال الأربعة من الضُّروب منتجها أو عقيمتها: أربعة وستون ضرباً؛ لأنّ كلّ شكلٍ يُتَصَوَّرُ فِيهِ سِتَّةُ عَشَرَ ضَرْباً كَمَا تَقَدَّمَ، والأشكال أربعة، فهي من ضرب أربعة في سِتَّةَ عَشَرَ بأربعة وستين ضرباً كما تقدّم.

ولنضع لكلّ شكلٍ جدولاً مشتملاً على جميع ضُروبِهِ، ونعرض عليه شروطها المتقدّمة حتّى يظهر لك بالمشاهدة المُنتَج منها والعقيم، ونجعل على الضُّرب المنتج حرف «الثّاء» هكذا: «ت»، علامة على إنتاجه، وعلى العقيم حرف «العين» هكذا: «ع»، علامة على عُقمه، وهذه صورة ذلك:

«ضُروب الشّكل الأوّل»

كل «ج ب»	وكل «ب أ»	ت	لا شيء من «ج ب»	وكل «ب أ»	ع
كل «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ت	لا شيء من «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ع
كل «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع	لا شيء من «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع
كل «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع	لا شيء من «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	وكل «ب أ»	ت	ليس بعض «ج ب»	وكل «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ت	ليس بعض «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع	ليس بعض «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع	ليس بعض «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع



«ضروب الشكل الثاني»

ت	وكل «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	ع	وكل «أ ب»	كل «ج ب»
ع	ولا شيء من «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	ت	ولا شيء من «أ ب»	كل «ج ب»
ع	وبعض «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	ع	وبعض «أ ب»	كل «ج ب»
ع	وليس بعض «أ ب»	لا شيء من «ج ب»	ع	وليس بعض «أ ب»	كل «ج ب»
ت	وكل «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	ع	وكل «أ ب»	بعض «ج ب»
ع	ولا شيء من «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	ت	ولا شيء من «أ ب»	بعض «ج ب»
ع	وبعض «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	ع	وبعض «أ ب»	بعض «ج ب»
ع	وليس بعض «أ ب»	ليس بعض «ج ب»	ع	وليس بعض «أ ب»	بعض «ج ب»

«ضروب الشكل الثالث»

ع	وكل «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	ت	وكل «ب أ»	كل «ب ج»
ع	ولا شيء من «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	ت	ولا شيء من «ب أ»	كل «ب ج»
ع	وبعض «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	ت	وبعض «ب أ»	كل «ب ج»
ع	وليس بعض «ب أ»	لا شيء من «ب ج»	ت	وليس بعض «ب أ»	كل «ب ج»
ع	وكل «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	ت	وكل «ب أ»	بعض «ب ج»
ع	ولا شيء من «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	ت	ولا شيء من «ب أ»	بعض «ب ج»
ع	وبعض «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	ع	وبعض «ب أ»	بعض «ب ج»
ع	وليس بعض «ب أ»	ليس بعض «ب ج»	ع	وليس بعض «ب أ»	بعض «ب ج»



(٩٦) وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَقْدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنْ

● وقوله: (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ) البيت؛ «الأخسر» هو السَّلْبِيَّةُ والجزئيَّة، و«زُكِّنْ»؛ أي:

عَلِّم.

سعيد هدورة

«ضروب الشُّكْلِ الرَّابِعِ»

كل «ب ج»	وكل «أ ب»	ت	لا شيء من «ب ج»	وكل «أ ب»	ت
كل «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ت	لا شيء من «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ع
كل «ب ج»	وبعض «أ ب»	ت	لا شيء من «ب ج»	وبعض «أ ب»	ع
كل «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع	لا شيء من «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	وكل «أ ب»	ع	ليس بعض «ب ج»	وكل «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ت	ليس بعض «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	وبعض «أ ب»	ع	ليس بعض «ب ج»	وبعض «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع	ليس بعض «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع

- قوله: (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَقْدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنْ) لَمَّا كَانَتِ الضُّرُوبُ الْمُنْتَجَةُ قد تنتج الموجبة، وقد تنتج السَّالِبَةُ، وقد تنتج الكَلِّيَّةُ، وقد تنتج الجزئيَّة، أشار في هذا البيت إلى ما يُعرف به حال النَّتِيجَةِ من كُلِّ ضَرْبٍ من تلك الضُّرُوبِ الْمُنْتَجَةِ، فذكر أَنَّ النَّتِيجَةَ تَتَّبِعُ مَقْدَمَتِي الْقِيَاسِ إِذَا كَانَ فِيهِمَا أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا أَخْسَرُ، وهو: السَّلْبُ والجزئيَّة؛ بمعنى: أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا سَالِبَةً أَوْ جَزْئِيَّةً، فَالنَّتِيجَةُ كَذَلِكَ.

● ودلَّ كلامه على أَنَّ الْمَقْدَّمَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا أَخْسَرُ، بَأَن كَانَتَا مُوجِبَتَيْنِ كَلِّيَّتَيْنِ، فَالنَّتِيجَةُ مُوجِبَةٌ كَلِّيَّةٌ، فخرج من هذا أَنَّ شَرْطَ إِجْبَابِ النَّتِيجَةِ إِجْبَابُ الْمَقْدَّمَتَيْنِ مَعًا، وَأَنَّ شَرْطَ كَلِّيَّتِيَّاهُمَا مَعًا، لَكِنْ يُزَادُ فِي شَرْطِ كَلِّيَّةِ النَّتِيجَةِ أَن يَكُونَ الْحُدُّ الْأَصْفَرُ عَامَّ الْوَضْعِ لِلْأَوْسَطِ فِي الصُّغْرَى أَوْ فِي عَكْسِهَا، فَعُمُومُ وَضْعِهِ فِي الصُّغْرَى يَكُونُ فِي الصَّرِيحَيْنِ اللَّذَيْنِ تَكُونُ الصُّغْرَى فِيهِمَا كَلِّيَّةً مِنَ الشُّكْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَبَعْضُ الرَّابِعِ، وَعُمُومُ وَضْعِهِ فِي الْعَكْسِ يَكُونُ فِي بَعْضِ ضُرُوبِ الشُّكْلِ الرَّابِعِ حَيْثُ تَكُونُ صَفْرَاهُ كَلِّيَّةً سَالِبَةً؛ لِأَنَّهَا تَعَكْسُ كَنَفْسِهَا؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءٌ مِنْ

حاشية السجلماسي

قوله: (في بعض ضروب الشُّكْلِ الرَّابِعِ) يُؤْهِمُ أَنَّهُ يَوْجَدُ فِي بَعْضِ ضُرُوبِ الرَّابِعِ عُمُومُ وَضْعِ الْأَصْفَرِ بِالْفِعْلِ كَمَا يَوْجَدُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يَوْجَدُ فِيهِ الْعُمُومُ بِالْقُوَّةِ؛ أَي: فِي عَكْسِ الصُّغْرَى إِذَا كَانَتْ سَالِبَةً كَلِّيَّةً.



(٩٧) وَمَهْذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

• ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ الْأَشْكَالَ مُخْتَصَّةٌ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ، وَإِلَيْهِ أَشَرْنَا بِقَوْلِنَا: (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ)

الْبَيْتِ.

سعيد قدورة

(ب ج)، وَكُلُّ (أ ب) ينتج: «لَا شَيْءٌ مِنْ (ج أ)»، فالأصغر وهو (ج) لم يكن موضوعاً في الصغرى، بل محمولاً فيها كما ترى، لكنه يصير موضوعاً في عكسها وهو: «لَا شَيْءٌ مِنْ (ج ب)»، فكأنه موضوعٌ في الصغرى؛ لأنَّ العكس لازمٌ للأصل.

أَمَّا الشَّكْلُ الثَّالِثُ فالأصغر فيه ليس بعامِّ الوضع لا في الصغرى ولا في عكسها؛ لأنَّ الأصغر فيه محمولٌ لا موضوعٌ، ولا ينتج إلَّا حيث تكون صغراء موجبةً كما تقدَّم في قوله: «وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا».

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ منه وإن كان من كَلَّتَيْنِ موجبتين، فليس الأصغر فيه موضوعاً ولا عامّاً في عكسه؛ لأنَّ الكَلِّيَّةَ الموجبة لا تنعكس كنفسها، بل تنعكس جزئيةً، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ الشَّكْلُ الثَّالِثُ لا ينتج إلَّا جزئيةً، وكذا بقيَّةُ الشَّكْلِ الرَّابِعِ، والله تعالى أعلم.

- قوله: (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) هكذا قال الزُّرْكَانِيُّ [ت: ٧٩٤هـ] في «مقدمته» ونصّه: وتخصّص الأشكال الأربعة بالحملية. اهـ وكأنَّ الناظم تبعه.

وَالَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ المتأخرون أنَّها لا تختصّ بالحمليات، بل تكون في الشَّرْطِيَّاتِ أيضاً؛ كقولنا في المتصلتين: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مُوجُوداً فَلِلْأَرْضِ مُضِيئَةٌ» ينتج: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَلِلْأَرْضِ مُضِيئَةٌ». وفي المنفصلتين؛ نحو: «كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ» ينتج: «كُلُّ عَدَدٍ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ».

والعدد الزَّوْجُ والفرد معروفان، وزوج الزَّوْجِ: هو ما تركَّب من ضرب زوجٍ في زوجٍ ك: الأربعة والثمانية، وزوج الفرد: ما تركَّب من ضرب زوجٍ في فردٍ ك: السَّتَّةُ والعشرة ونحوهما.

وقدَّمنا أنَّ الاقترانَ الشَّرْطِيَّ إِنَّمَا أَحَدُهُ ابْنُ سِينَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَأَنَّهُ قَلِيلٌ الْجَدْوَى مَعَ كَثْرَةِ تَشْعُبِهِ وَبُعْدِ الْكَثْرَةِ عَنِ الطَّلُوعِ، وَأَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَعْتَبِرْهُ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ شُرَاحِهِ الْعَصَدُ [ت: ٧٥٦هـ] وَابْنُ هَارُونَ وَغَيْرُهُمَا.

حاشية السجلماسي

(٩٨) وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتٍ

• ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ لِلْعِلْمِ بِهَا وَكَذَلِكَ النَّتِيجَةُ، وَإِلَيْهِ أَشْرْنَا بِقَوْلِنَا: (وَالْحَذْفُ) الْبَيْتُ؛ وَ«الْحَذْفُ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ: «آتٍ».

مِثَالُ حَذْفِ الصُّغْرَى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ».

وَمِثَالُ حَذْفِ الْكِبْرَى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ».

وَمِثَالُ حَذْفِ النَّتِيجَةِ: «هَذَا زَانٍ، وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ»، وَ«هَذَا رُمَّانٌ، وَكُلُّ رُمَّانٍ يَحْسُ الْفَيْءُ»، وَيَا اللَّهُ التَّوْفِيقُ.

سَعِيدُ قَدُورَةَ

- قَوْلُهُ: (وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ، أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتٍ) نَحْوُهُ لَا بَيْنَ الْحَاجِبِ.

فَقَالَ ابْنُ هَارُونَ [ت: ٧٥٠هـ]: أَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنْ يُزِيلَ مَا عَسَى أَنْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، فَهُوَ جِسْمٌ» أَنَّ النَّتِيجَةَ فِيهِ عَنْ مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَزَالَ هَذَا التَّوَهَّمُ بِأَنْ قَالَ: إِنَّ إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ قَدْ تَحْذَفُ مِنَ الْقِيَاسِ؛ يَعْنِي: مِمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ مُقَدِّمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ تَعْتَقَدَ أَنَّ مُقَدِّمَةً أُخْرَى حُذِفَتْ مِنْهُ لِلْعِلْمِ بِهَا، وَالْمَحْذُوفُ فِي هَذَا الْمِثَالِ الْمُقَدِّمَةُ الْكِبْرَى وَهِيَ قَوْلِنَا: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ». وَأَكْثَرُ مَا تَحْذَفُ إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ فِي الْقِيَاسِ الْمَرْكَبُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ«الْقِيَاسِ الْمَطْوِيِّ»؛ مِثْلُ قَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» يَنْتِجُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُؤَلَّفٌ»، لَكِنْ بِوَسْطَةِ مُقَدَّمَاتٍ مَحْذُوفَةٍ، فَإِنْ قَوْلِنَا: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» كَبْرَى لَصَغْرَى مَحْذُوفَةٍ وَهِيَ قَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وَيَنْتِجَانِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، ثُمَّ نَقُولُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَلَا يَخْتَصُّ الْحَذْفُ بِالصُّغْرَى وَلَا بِالْكِبْرَى، بَلْ يَصْحُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ. اهـ

وَلَا يَخْتَصُّ أَيْضاً بِالْاِفْتِرَاقِيّ، بَلْ يَكُونُ فِي الشَّرْطِيِّ أَيْضاً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

حَاشِيَةُ السَّجْلَمَاسِيِّ



● (٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(٩٩) - يعني: أن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك، وهما مستحيلان.

والدور: توقّف كل واحد من الشئين على الآخر.

والتسلسل: توقّف الشئ على أشياء غير متناهية.

واللّام في قولنا: «لِمَا» للتعليل، و«مِنْ» لبيان الجنس، وهو مصدوق «مَا».



سعيد قدورة

- قوله: (وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا) يعني: أن مقدمات القياس إذا لم تكن ضرورية، فلا بد أن تنتهي إلى ما هو ضروري؛ دفعا للدور والتسلسل المانعين من اكتساب العلم؛ إذ لو كانت نظرية أو بعضها، توقّف العلم بها على غيرها، وكذا الحال في ذلك الغير، فإنّ عدنا إلى بعض الأوّل لزم الدور، وإن ذهبنا لا إلى غاية لزم التسلسل، وكلاهما محال.

فقوله: «مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا» أي: إن لم تنته إلى ضرورة، والضروريات منها المشاهدات ومنها المتواترات، ومنها المحسوسات كما سيأتي في ذكر اليقينيات.

مثال ذلك: لو أردنا أن نستدلّ على وجوب وجوده تعالى بقولنا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ الوجود لَكَانَ جَائِزَ الوجود، وَلَوْ كَانَ جَائِزَ الوجود لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَ سَائِرِ الْجَائِزَاتِ، وَلَوْ كَانَ حَادِثًا لَأَفْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ، فَيَلْزَمُ التَّعَدُّدُ، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، كَمَا تَضَمَّنَتِ الْآيَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، لَكِنْ فَسَادُهُمَا مُنْتَفٍ بِالمُشَاهَدَةِ، وَمَا أَدَّى إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِ وجودِهِ جَائِزًا، وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ يَجِبُ انْتِفَاءُهُ؛ ضَرُورَةُ انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ عِنْدَ انْتِفَاءِ لَازِمِهِ»، فينتج: «أَنَّهُ تَعَالَى وَاجِبُ الوجود»، وهو المطلوب.

فقد انتهينا إلى مقدّمة ضرورية، وهي نفى فساد السماوات والأرض بالمشاهدة، وكذا الاستدلال على أن التّباش تقطع يده بقولنا: «التّباش أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً، وَكُلُّ أَخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ فَهُوَ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يَدُهُ».

ومثال ما هو ضروري بنفسه قولنا في مثل الأربعة والثمانية: «هَذَا الْعَدَدُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ فَهُوَ رَوْجٌ» ينتج: «هَذَا الْعَدَدُ رَوْجٌ».



حاشية السجلماسي

(فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ)

هذا هو القسم الثاني من قِسمي القياس، وهو القياس الشرطيُّ المُسمَّى بالاستثنائي، وهو قسمان: متّصلٌ ومنفصلٌ.

فالمُتّصل: هو الذي يُحكم فيه بلزوم قضيةٍ لأخرى أو لا لزومها، وهو الذي يكون فيه حرف شرط؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وتسمّى المقدّمة المشتملة على الشرط: شرطيةً، والأخرى: استثنائيةً.

ولا يجوز أن يكون المقدّم أعمّ من الثّاني، كما لا يكون الموضوع أعمّ من المحمول؛ إذ يلزم من الحكم على الأعمّ الحكم على الأخصّ لا العكس، وبالله التّوفيق.

● (١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ
(١٠١) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

(١٠٠ - ١٠١) - أي: ومن القياس قِسمٌ يُسمّى بالقياس الاستثنائي، وهو المعروف بالشرطي؛ لكونه مرّكباً من قضايا شرطية، وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً لَكَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَّهَارُ مَوْجُوداً لَمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً﴾، فالنتيجة في الأخير ونقيضها في الأوّل مذكوران بالفعل.

سميد هدورة

(فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ)

قوله: (وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ) لَمَّا كَانَ هَذَا الْقِيَاسُ لَا بَدْ فِيهِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا شَرْطِيَّةٌ وَهِيَ الْأُولَى، وَأُخْرَى تَسْمَى اسْتِثْنَائِيَّةً، قِيلَ فِيهِ: شَرْطِيٌّ وَاسْتِثْنَائِيٌّ، وَسُمِّيَتِ الْأُولَى: «شَرْطِيَّةً»؛ لَوْجُودِ الشَّرْطِ فِيهَا، وَسُمِّيَتِ الثَّانِيَّةُ: «اسْتِثْنَائِيَّةً»؛ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ خِلَافاً لِلنَّحْوِيِّينَ: «لَكِنْ»؛ كَذَا فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ».

وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ [ت: ٧٧١هـ]: سُمِّيَ اسْتِثْنَائِيًّا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَدَلَّ يَنْعُطُ فِي الْمَقْدِّمَةِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الشَّرْطِيَّةِ، فَيَضَعُهُ أَوْ يَرْفَعُهُ. اهـ

حاشية السجلناسي

(١٠١) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

وقولنا: (لَا بِالْقُوَّةِ) احترازٌ من «الافتراضي» وقد تقدّم، وقولنا: (وَمِنْهُ) معطوفٌ على «منه» المتقدم.

- ثم اعلم أنّ المتصل: إمّا أن يستثني عين مقدّمه، أو نقيضه، أو نقيض التالي، أو عينه:
 - فاستثناء عين مقدّمه يُنتج عين تاليه؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِيعَةً فَالتَّهَارُ مَوْجُودًا، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِيعَةً، فَالتَّهَارُ مَوْجُودٌ».
 - واستثناء نقيض تاليه مُستلزمٌ نقيض مقدّمه؛ نحو: «لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتْ» [الأنبياء: ٢٢].

- وأمّا عكس هاتين الصّورتين، وهما: استثناء نقيض المقدّم أو عين التالي، فلا يلزم فيهما إنتاج؛ لاحتمال أن يكون التالي أعمّ من مقدّمه؛ إذ يلزم من ثبوت الأخصّ ثبوت الأعمّ، ومن نفي الأعمّ نفي الأخصّ بخلاف العكس، فإذا قلت: «مَهْمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» فلا يلزم منه: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ فَهُوَ إِنْسَانٌ»، أو «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ فَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لِمَا تقدّم،

سعيد قدورة

- وعرف الناظم هذا القياس بقوله: (وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ، أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ).

- فقوله: «وهو الذي دلّ» كالجنس في الحدّ، يتناول كل دالّ.
- وقوله: «عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا» مخرجٌ لما لا يدلّ على ذلك.
- وقوله: «بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ» مخرجٌ للافتراضيّ، فإنّ نتيجته مذكورة فيه بالقوّة لا بالفعل كما تقدّم بيانه.

- ومعنى «كون النتيجة أو نقيضها مذكورين فيه بالفعل»: هو أن يكون طرفاها أو طرفاً نقيضها مذكورين فيه بالترتيب الذي في النتيجة، وإن كانت في القياس جزءً قضياً لا قضياً كاملاً، ولا تحتل صدقاً ولا كذباً، وصارت في النتيجة قضياً كاملاً محتملة للصدق والكذب، فالفضية واحدة، وإنما اختلفت أسماؤها باختلاف أحوالها.

وبهذا الاعتبار تظهر مغايرة النتيجة لمقدّمتي القياس كما دلّ عليه قوله في حدّ القياس: «مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَ»، فمثال ذكر النتيجة فيه بالفعل إذا أردنا أن نستدلّ على أن الوتر

حاشية السجل

والى هذا أشرنا بقولنا:

سعيد هندورة

نافلة، فإن هذه القضية هي النتيجة المطلوبة، فحينئذ تأتي بالحجة فتقول: «كُلَّمَا كَانَ الْوِثْرُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ، كَانَ الْوِثْرُ نَافِلَةً، لَكِنَّ الْوِثْرَ يُؤَدَّى عَلَى النَّافِلَةِ، فَالْوِثْرُ نَافِلَةٌ»، فهذه النتيجة المذكورة بعينها في الحجة؛ إذ هي تالي الشرطية.

وكذا لو قلنا مثلاً: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ»، ولا شك أن هذه النتيجة المذكورة في القياس بالفعل؛ لأنها عين تالي الشرطية.

ومثال ذكر نقيض النتيجة فيه بالفعل إذا أردنا أن نستدل على أن الضوء مرتب، فهذه هي النتيجة المطلوبة، فتأخذ نقيضها وهو أن الضوء ليس بمرتب، فتقول: «لَوْ كَانَ الْوُضُوءُ لَيْسَ بِمُرْتَبٍ لَمَا تَوَسَّطَ الْمَسْوُوحُ فِي الْآيَةِ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ، لَكِنَّهُ قَدْ تَوَسَّطَ فِي الْآيَةِ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ» فالنتيجة: «أَنَّ الْوُضُوءَ مُرْتَبٌ»، فقد أخذنا نقيض النتيجة وذكرناه بعينه في القياس؛ إذ هو مقدم الشرطية.

وكذا إن قلنا: «لَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً لَمْ يَكُنِ النَّهَارُ مُوجُوداً، لَكِنَّ النَّهَارَ مُوجُوداً، يَتَجُّ: «الشَّمْسُ طَالِعَةً»، فهذه النتيجة نقيضها قولنا: «لَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وهذا بعينه هو مقدم الشرطية.

ومثالها في الشرطي المنفصل إذا أردنا أن نستدل على أن الضوء مفتقر إلى النية فنقول: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْوُضُوءُ مُفْتَقِراً إِلَى النِّيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّيْمُّ غَنِيّاً عَنْهَا، لَكِنَّ التَّيْمَّ لَا يَسْتَفْنِي عَنِ النِّيَّةِ»، ف: «الْوُضُوءُ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ»، فقد أخذنا عين النتيجة وهو قولنا: «الْوُضُوءُ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ» في القياس.

وإذا قلنا: «إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ الْوُضُوءُ مُفْتَقِراً إِلَى النِّيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّيْمُّ مُفْتَقِراً إِلَى النِّيَّةِ، لَكِنَّ التَّيْمَّ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ، فَالْوُضُوءُ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ»، فقد اشتمل القياس على نقيض النتيجة وصرح به، وقد قدمنا أن تسمية المنفصلة شرطية مجاز.

● تنبيه: قال الثفنازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «شرح السَّمْسِيَّةِ»: اعلم أن «كُلَّمَا» عند أهل العربية ظرف ليس إلا؛ لأنها عندهم مفعول فيه، قيد به الجملة الجزائية، وهذه الجملة خبرية المحكوم حاشية السجل ماسي

قوله: (قال الثفنازاني: اعلم أن «كُلَّمَا» عند أهل العربية ... الخ) تخصيصه ذلك يروم أن الشرط لا يكون قيداً في الجزء عند اللغويين إلا مع «كُلَّمَا»، وليس كذلك، بل هو قيد فيه سواء كان مع «كُلَّمَا» أو «مهما» أو «إنما» أو غيرها من أدوات الشرط، وانظر «المطول».

● (١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ وَضَعُ الثَّالِي
(١٠٣) وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا أَنْجَلَى

(١٠٢ - ١٠٣) - يعني: إن كان الشرطي متصلاً:

- أنتج وضع مقدّمه - أي: ثبوته - وضع تاليه، وقولنا: (وَضَعُ ذَاكَ)؛ إشارة إلى المقدّم، بدليل ذكر التّالي.

سميد قدورة

عليه فيها «التّهار»، والمحكوم به «موجود». وأمّا باعتبار أهل المنطق فقد انخلعت عن كونهما قضيتين، وانتقل الحكم التّام إلى اتّصال هذا بذاك وانفصاله عنه، فالاعتباران مختلفان. اهـ^(١)

قوله: (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ ... إلخ البيتين) لَمَّا عَرَفَ الثّائِمُ القياس الاستثنائي، أشار هنا إلى أنّه قسّم: متّصل ومنفصل، فالمنفصل سيأتي، والمتّصل ما دخل عليه حرف الشرط، ويشتمل على جملتين صارتا كالجملة الواحدة يربط حرف الشرط بينهما، وتسمّى الجملة الأولى عند التّحويين: «جملة الشرط»، وعند المنطقيين تسمّى: «مقدّمًا» و«ملزومًا». وتسمّى الجملة الثانية عند التّحويين: «جزاء الشرط»، وعند المنطقيين: «تاليًا» و«لازمًا». ومجموع الجملتين المذكورتين هي المقدّمة الأولى من مقدّمتي هذا القياس، والمقدّمة الثانية هي الاستثنائية المصدّرة بـ«لكن».

حاشية السجلماسي

فإن قلت: «كلّما» ظرفٌ باتّفاق، وليست من أدوات الشرط، فما وجه ذكرها معها وجعلها من الأسوار مثلها؟

قلت: «ما» المتّصلة بها فيها وجهان:

أحدهما: أنّها حرفٌ مصدريٌّ نابت مع صلتها عن الزّمان.

ثانيهما: أنّها اسمٌ دلّ على الزّمان.

وعلى كلا التقديرين فـ«ما» هذه فيها معنى الوقت، فتضمّن معنى الشرط والتعليل؛ نصّ على ذلك صاحب «المغني» في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾ [البقرة: ٢٥] الآية، ﴿كُلَّمَا نَبَّهَتْ﴾ [النساء: ٥٦] الآية، ﴿كُلَّمَا أَلِيتِ﴾ [الملك: ٩] الآية، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ﴾ [نوح: ٧] الآية، فانظر كلامه، والدّماني في «شرحه للمغني» جوّز أن تكون «ما» هذه شرطية حقيقة؛ لأنّها ما تضمّنت فقط معنى الشرط، بل هي شرطية حقيقة مثل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾، واعتراض على صاحب «المغني» منع ذلك، فانظر كلامهما في ذلك.

- ورفع تاليه ينتج رفع مقدّمه، بخلاف العكس، فلا يلزم فيهما إنتاج، وتقدّمت الأمثلة.

سعيد هندورة

فإذا وقع الاستثناء بعين المقدّم ينتج عين التّالي، وإذا استثنى نقيض التّالي ينتج نقيض المقدّم، والسبب في ذلك أنّ المقدّم ملزومٌ والتّالي لازمٌ له، فإذا وجد الملزوم وهو المقدّم وُجد اللازم وهو التّالي، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، وهذا حكم كلّ لازم مع ملزومه، وهذا معنى قول النّاطم: «أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ وَضَعَ التّالِي، وَرَفَعُ تَالِي رَفَعُ أَوَّلٍ»، والإشارة بـ«ذاك» تعود على «المقدّم» وإن لم يتقدّم له ذكر؛ لفهمه من قوّة الكلام ومن ذكر التّالي، و«وضع المقدّم»: هو إثباته ووجوده، و«رفع التّالي»: هو نفيه وإسقاطه.

● واعلم: أنّه إذا استثنى عين المقدّم فغالبه أن يكون بـ«إن»؛ لأنّها وضعت لربط الوجود بالوجود، وإذا استثنى نقيض التّالي فغالب استعماله بـ«لو»؛ لأنّ «لو» حرفٌ يدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره، وهذا على جهة الأولى، ولو عكس لم يضر؛ قاله ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ].

وقال الشّيخ عز الدّين ابن جماعة [ت: ٨١٩هـ]: اعلم أنّ أهل النّحو قضيةٌ كلامهم أنّ التّالي يمتنع لامتناع الأوّل، وكلام أهل المنطق بعكسه، والجمع بينهما مشكلٌ، وجّمع بعض أشياخي بأنّ النّحاة نظروا إلى ذلك بحسب العلّة والمعلول من جهة التّعقّل، وأهل المنطق نظروا إلى ذلك بحسب الدّلالة من جهة التّرتيب والوقوع الخارجيّ، فاعلم ذلك. اهـ

حاشية السجلماسي

قوله: (وأهل المنطق نظروا إلى ذلك بحسب الدّلالة من جهة التّرتيب والوقوع الخارجيّ ... إلخ) مقلوبٌ كما يُفهم من «المطول» والمختصر، وذلك أنّ الجمهور قالوا: «لو» حرف امتناعٍ لامتناعٍ أي: يمتنع التّاني لامتناع الأوّل، فإذا قلت: «لَوْ جِئْتِي لَأَكْرَمْتُكَ» فقد امتنع الإكرام لامتناع المجيء.

واعترضه ابن الحاجب بأنّ الأوّل سببٌ والتّاني مسبّبٌ، وهو قد تكون له أسبابٌ عديدةٌ، وقد لا تكون؛ مثال الأوّل كالضّوء، ومثال التّاني كوجود النّهار، فإنّه ليس له سببٌ إلّا طلوع الشّمس، وأيّاً ما كان فيلزم من نفيه نفي أسبابه دون العكس؛ إذ لا يصحّ حيث تكون الأسباب عديدةً، فالحقّ إذاً أنّ «لو» لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] يأتي على هذا؛ إذ المقصود الاستدلال بامتناع الثّاني على امتناع الأوّل، وليس المقصود الاستدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثّاني؛ إذ الفساد يصحّ ترتبه على الاتّحاد، فلا يلزم من انتفاء التّعدّد انتفاؤه، هذا حاصلٌ ما لابن الحاجب.



سعيد هندرة

وذكر ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] أَنَّ الَّذِي يُسْتَنَى فِيهِ نَقِضُ الثَّانِي يُسَمَّى: «قياس الخلف»، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، و«الخلف» بسكون اللام هو الباطل والمحال، وسُمِّي هذا القياس: «خلفاً»؛ أي: باطلاً، لا لآلئه باطلٌ في نفسه، بل لآلئه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب، وقيل: لآلئه يأتي المطلوب من خلفه؛ أي: من ورائه الَّذِي هو نقيضه؛ قاله التفتازاني^(١) [ت: ٧٩٣هـ].

حاشية السجلماسي

وسلّم له الرّضي دعواه؛ أي: أَنَّ «لو» لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني، واعترض الدّليل بما حاصله: أَنَّ الأوّل لا يلزم أن يكون سبباً، والثّاني مسبباً، بل تارة يكون سبباً كقولك: «لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِيعَةً، كَانَتِ النَّهَارُ مَوْجُوداً»، وقد يكون شرطاً نحو: «لَوْ كَانَ لِي مَالٌ لَحَجَجْتُ بِهِ»، وقد يكون غيرهما نحو: «لَوْ كَانَتِ النَّهَارُ مَوْجُوداً كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِيعَةً»، فالصّواب أن يقال: إِنَّ الأوّل ملزومٌ والثّاني لازمٌ، ولا يلزم من نفي الملزوم نفي اللازم، بل العكس، فهي إذن لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني.

وأجيب من قِبل ابن الحاجب بأنّه ليس مراده أَنَّ الأوّل لا يكون إلّا سبباً، بل مراده أن يُبين عدم صحّة مقالة الجمهور في صورة السّبب، وليس في كلامه ما يدلُّ على الحصر حتّى يُعترض عليه، على أنّه لا يلزم أيضاً أن يكون الأوّل ملزوماً والثّاني لازماً، بل الأمر بالعكس في نحو قولك: «لَوْ كَانَتِ الْمَاءُ حَارّاً، كَانَتِ النَّارُ مَوْجُودَةً».

وأجاب السّعد من اعتراض ابن الحاجب على الجمهور بأن ليس مرادهم التّرتّب العقليّ حتّى يعترض عليهم، بل مرادهم التّرتّب الخارجيّ، بمعنى أَنَّ المخاطب إذا علّم انتفاء الأمرين وحصل سبب الانتفاء، فيؤتى به «لو» لتنفيذ أَنَّ الثّاني إنّما انتفى بانتفاء الأوّل، ويظهر لك بالتأمّل في نحو: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ»، فكانَ المخاطب قال لك: «لِمَ لَمْ تُكْرِمْنِي» فنقول له هذا الكلام، فهذا اللّزوم الَّذِي يَبَيّنُ جمليّ وخارجيّ لا عقليّ، وهذا مذهب أهل اللّغة. وقد يُراد من «لو» اللّزوم العقليّ، وإليه ذهب المناطقة، وهو الَّذِي تجري فيه التّقسيم الّتي في كلام الرّضي، وهو الَّذِي يُشترط فيه أن تكون الصّحبة بين الأوّل والثّاني بموجب عقليّ، وبه اعترض ابن الحاجب على مذهب اللّغويّين، ولا يخفى ما في ذلك؛ لصحة كلّ من الاستعمالين، وإن كان الشّائع في اللّغة هو اصطلاح اللّغويّين، والآية الثّريفة؛ أعني: «لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ» جاءت على ما للمناطقة.

إذا فهمت هذا فقد علمت أَنَّ اللّغويّين اعتبروا التّرتّب الخارجيّ، والمنطقيّين اعتبروا التّرتّب العقليّ الَّذِي هو بمعنى العلّة والمعلول، فظهر أَنَّ ما ذكره عن ابن جماعة مقلوبٌ.

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد (ص: ٣٦٣).

سعيد هذورة

- ومثاله في الشَّرْعِيَّات: إذا كان المطلوب أنَّ الزَّكَاةَ غير واجبة على المَدِين، فنقول: «لَوْ كَانَتِ الزَّكَاةُ وَاجِبَةً عَلَى الْمَدِينِ لَكَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى الْفَقِيرِ، لَكِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ»، فينتج: «الزَّكَاةُ لَا تَجِبُ عَلَى الْمَدِينِ»، فيثبت المطلوب بإبطال نقيضه، وهو قولنا: «الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمَدِينِ».

- ومثال آخر: إذا أراد الحنفي أن يثبت نفي الزَّكَاةَ على الصَّبِيِّ فيقول: «لَوْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ عَلَى الصَّبِيِّ لَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، لَكِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ»، ليقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «وَاللَّهِ لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ». أو يقول: «لَوْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ لَمَا كَانَ الْقَلَمُ مَرْفُوعًا عَنْهُ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ بِالنَّصِّ، فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ».

- ومثال آخر في العقليَّات أن نقول: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ نَاطِقًا، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِنَاطِقٍ، فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

● واعلم أنه يُشترط في إنتاج المتصل أن تكون الشرطيَّة فيه موجبة لا سالبة، ولزوميَّة لا اتِّفَاقِيَّة، وكلَّيَّة هي أو الاستثنائيَّة، ومنهم من عبَّر عن هذا الشرط بأن يكون أحد الأمرين دائماً إمَّا حَاشِيَةِ السَّجْلِ مَاسِي

ثم إنَّ السَّيِّدَ نَازِعَ فِي كَوْنِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمَنَاطِقَةِ فَقَطْ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّغَوِيَّيْنَ يَسْتَعْمَلُونَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ؛ كَمَا إِذَا قَالَ لَكَ أَحَدٌ: «هَلْ كَانَ زَيْدٌ فِي الْبَلَدِ؟» فنقول: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ فِي الْبَلَدِ لَحَضَرَ مَجْلِسَنَا»، فتستدلُّ بانتفاء الثاني على انتفاء الأول.

وبالجملة فلما أن يُستدلَّ بانتفاء الثاني على انتفاء الأول؛ نحو: «لَوْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، أو بعكس؛ وجبت إمَّا أن يكون اللزوم عقليًّا نحو: «لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا»، أو لا نحو: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ هُنَا لَحَضَرَ مَجْلِسَنَا»، فالأول هو الشَّاعِ الْمُسْتَفِيزُ عِنْدَ اللَّغَوِيَّيْنَ، وَالثَّانِي لِلْمَنَاطِقَةِ، وَالثَّالِثُ مَعَ الثَّانِي لِلَّغَوِيَّيْنَ، وَلَكِنَّهُ اسْتِعْمَالٌ قَلِيلٌ.

قوله: (واعلم أنه يُشترط في إنتاج المتصل ... إلخ) اعلم أنَّ الشرطيَّة على ثلاثة أقسام:

١ - كُلِّيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَهَذِهِ يَنْتِجُ مَعَهَا الْقِيَاسُ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» فينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ».

٢ - وَمَخْصُوصَةٌ، وَهَذِهِ لَا يَنْتِجُ مَعَهَا الْقِيَاسُ؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ وَقْتِ الْإِتِّصَالِ مَبَايِنًا لَوْقَتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا جِئْتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرَمْتُكَ، لَكِنَّكَ جِئْتَنِي» فَلَا يَنْتِجُ: «فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ»، لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمَجِيءِ يَوْمَ

سعيد قدورة

المتصلة وإما الاستثنائية؛ لأنها إذا لم تكن كذلك احتمال أن يكون زمن أحدهما غير زمن الآخر، فلا تجتمع المقدمتان معاً، فلا يحصل وضع ولا رفع ولا يحصل الإنتاج.

قال الشيخ السنوسي: نعم، لو كان وقت الاتصال أو الانفصال هو بعينه وقت استثناء أحد الجزأين، أو كانت الاستثنائية عامة حتى يشمل وقت الاتصال أو الانفصال، أنتج القياس، وإن لم تكن الشرطية كليةً. اهـ وبهذا المعنى يصح التمثيل بـ«لو» وإن، مع أنهما من أسرار المهمله، فتدبره!

وأشار بقوله: «وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا» إلى أن استثناء نقبض المقدم أو عين التالي لا يلزم منه إنتاج؛ لأن التالي وهو اللازم قد يكون أعم من الملزوم؛ نحو: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، والقاعدة أنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم من غير عكس، ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء الأخص من غير عكس.

حاشية السجلماسي

السبب، فلو قيدنا الاستثنائية بـ«يوم الجمعة» لانتج؛ لأن زمن الاتصال والاستثنائية واحد، وكذلك لو كان وقت الاتصال أخص من وقت الاستثنائية لانتج أيضاً؛ نحو: «إِنْ جِئْتَنِي وَتَمَّتْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَكْرَمْتُكَ، لَكِنَّكَ جِئْتَنِي فِي جَمِيعِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» فزمان الاستثنائية أعم، فيتج.

٣ - القسم الثالث أن تكون جزئية؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ زَيْدٌ حَيَوَانًا، كَانَ إِنْسَانًا»، فلا يتج: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ فَهُوَ إِنْسَانٌ»، ولا يتج: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، فَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لأن القضية لما كانت جزئية ساغ أن يكون مقدمها أعم من تاليها، وإذا كان مقدمها أعم وتاليها أخص لم يصح إثبات المقدم ليثبت التالي؛ لأنه لا يلزم من إثبات الأعم ثبوت الأخص، ولا يصح أيضاً رفع التالي ليرفع المقدم؛ لأن الفرض أن التالي أخص، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم.

فتبين بهذا أن ما أوجب عدم إنتاج المخصوصة علل به عدم إنتاج الجزئية، وما أوجب عدم إنتاج الجزئية لم يذكره، كما أنه لم يذكر عدم إنتاج المخصوصة أصلاً ولو كانت كليةً، ولا يخفى ما فيه من الاعتراض، وقد تبع الشيخ في «شرح مختصره»، وقد اعترض عليه بما ذكرنا.

قوله: (وبهذا المعنى يصح التمثيل بـ«لو»... إلخ) فيه نظر؛ لأن التمثيل بـ«لو» وإن، في المهمله التي هي في قوة الجزئية لم يصح من هذه الجهة، بل من جهة أخرى، وهي مساواة المقدم للتالي؛ نحو: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا لَكَانَ نَاطِقًا» فهذا ينتج؛ لأن العلة في عدم إنتاج الجزئية كون مقدمها أعم من تاليها، فإذا فرض مساوياً صَحَّ الإنتاج، وصحّ الإتيان بـ«لو» وإن، مع ذلك في المهملات، وأما ما ذكره من التعليل فقد علمت أنه لا يجري إلا في المخصوصة، فلا تنتج ولو كانت كليةً، فإذا توفر الشرط الذي ذكره أنتجت كليةً وجزئيةً.

وقولنا: (لِما اُنْجَلِيَ) إشارة إلى الفرق بينهما، وهو التَّعليل المذكور قبل، فهـ اللَّامُ، للتَّعليل، وحيث لم يكن الثَّالي أعمَّ بل تساوياً؛ لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس، وإنَّما كان كذلك لخصوص المادَّة، لا لخصوص الدَّلِيل.

سعيد هـنورة

• وقول النَّاطِم: «لِما اُنْجَلِيَ»؛ إشارة إلى هذا التَّفريق بالقاعدة المذكورة، فإن كان مساوياً له أنتج أيضاً، لكن لا لِنفس صورة الدَّلِيل، بل لخصوص المادَّة، هكذا قال غير واحدٍ.

وقال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: الحقُّ أنَّ التَّلَازِمَ إن كان من الطَّرَفَيْنِ فالنَّتَاجُ أربع؛ كقولك: «إِنْ كَانَ هَذَا نَاطِقاً، فَهُوَ إِنْسَانٌ»، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ من وجود المقدَّم وجود الثَّالي وبالعكس، ويلزم من عدمه عدمه وبالعكس.

فإن قلت: إنَّما لم يعتبروا اللُّزوم من الطَّرَفَيْنِ في الإنتاج؛ لأنَّه قد يكون، وقد لا يكون، بخلاف ثبوت اللَّازِم لثبوت الملزوم، وانتفاء الملزوم لانتفاء اللَّازِم، فَإِنَّهُ غير منفكٍّ، فَلِذلك اعتبروه.

قلت: قد فَرَّقوا في المُنْفَصلة بين ما يكون العِناد بين مفرديهما في طرفي الوجود والعدم معاً، أو في أحدهما، فسَمَّوا الأوَّل: «حَقِيقَةً»، وجَعَلُوا لها أربع نتائج، وجَعَلُوا للآخرى نَتِيجَتَيْنِ فقط على ما نُفَضِّلُهُ بعدُ إن شاء الله تعالى.

مع أنَّ المُنْفَصلة من حيث هي هي لا يَلْزَم أن تكون حَقِيقَةً، وكذلك المَتَّصلة اللُّزوميَّة من حيث هي هي لا يَلْزَم أن يكون التَّلَازِمُ فيها من الطَّرَفَيْنِ، ولا يَغَرَّنكَ قول ابن الحلي فيما فصلناه: إِنَّهُ مِنْ نَوَائِمِ مَنْ لا تحقيق له؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ هذا لا تحقيقَ له، وإنَّما حمَلَهُ عليه مجرد التَّقْلِيدِ لِمَنْ قبله، والتَّعَصُّبِ لِمَنْ سبقه، وفيما ذكرناه بيانٌ واضحٌ إن شاء الله تعالى لكلِّ ذي لبٍّ سليم. اهـ بلفظه.

حاشية السجلعاسي

قوله: (وفيما ذكرناه بيانٌ واضحٌ) إلى أن قال: (فائدة: قال السُّنوسِيُّ في «شرح مختصره»: اعلم أنَّ المَقْدَمَةَ الأولى وهي الشَّرْطِيَّة ... إلخ) قال المحشي: محصَّل ما ذكره ابن هارون: أنَّ المَتَّصلة كالمُنْفَصلة، وكما أنَّ المُنْفَصلة تارةً تنتج أربع نتائج إذا كانت حَقِيقَةً، وتارةً تنتج نَتِيجَتَيْنِ فقط إذا كانت مانعةً جمعٍ أو خلواً، كذلك المَتَّصلة يجب أن يحكم عليها بأنَّها تنتج أربع نتائج إذا كان محمولها مساوياً لموضوعها، وتارةً تنتج نَتِيجَتَيْنِ إذا كان محمولها أعمَّ من موضوعها.

واعترض على مَنْ قال: إنَّما لم يعتبر المناطقَةُ النَّتَاجِ الأربع في المَتَّصلة بأنَّه لا ينضبط؛ إذ المحمول تارةً يكون مساوياً وتارةً لا يكون، فإذا لم يعتبروا المساوي؛ لأنَّهم إنَّما يعتبرون ما ينضبط دائماً، وهما النَّتِيجَتان دون الأربعة.

• تنبيه:

- حيث يُستثنى عين المقدم: فأكثر ما يُستعمل في الشرطية بلفظ «إن»، فإنها موضوعة لتعليق الوجود بالوجود.

- وحيث يُستثنى نقيض التالي: فأكثر ما يُؤتى بـ«لو»، فإنها وُضعت لتعليق العدم بالعدم، وهذا يُسمّى: قياس الخلف، وهو: إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

• ثم اعلم أنّ القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايا منفصلة، وهي المتعاندة، وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع - وهو الحقيقي -، ومانع جمع، ومانع رفع: سعيد قدورة

• فائدة: قال الشيخ السنوسي في «شرح مختصره»: اعلم أنّ المقدمة الأولى وهي الشرطية في القياس الاستثنائي هي الكبرى، والمقدمة الثانية وهي الاستثنائية هي الصغرى؛ نصّ على ذلك الشيخ ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ] في «منطقه»، ونقله عن الفارابي؛ ونصّه: والثاني الاستثنائي، وهي متصلة إن استثنى عين مقدّمها ينتج تاليها، أو نقيض تاليها ينتج نقيض مقدّمها؛ قالوا: والأكثر في الأول «إن» وفي الثاني «لو». قلت: هذا في المهمل لا غير، فالمتصلة كبراه والاستثنائية صغراه؛ قاله الفارابي، فقول بعض البجائيين: العكس، وهم. اهـ كلام الشيخ السنوسي بلفظه^(١).

حاشية السجلماسي

واعترضه ابن هارون بأنّه لو صحّ ما ذكر لوجب عليهم أن يقولوا: إنّ المنفصلة ليس لها إلاّ نتيجتان؛ لأنّ النتائج الأربع إنّما تجري فيها إذا كانت حقيقية، وهي قد تكون حقيقية وقد لا تكون، فكونها حقيقية لا ينضبط، فوجب أن لا يعتبروه.

ولك أن تقول معترضاً عليه: المتصلة قسم واحد بالاتفاق، وكون محمولها تارة يكون أعم وتارة مساوياً وتارة أخصّ لا يوجب تعدّدها؛ لأنّ ذلك الاختلاف راجع إلى الاختلاف في المواد، والمناطق لا يُلاحظون المواد ولا يعتبرونها؛ لأنّها أمورٌ جزئية لا تنبني عليها قواعدهم المقصودة، فلذا ألغوا أقسام المتصلة وجعلوها قسماً واحداً، وابن هارون يريد أن يقسمها قسمين ملاحظة للمواد، وذلك خروجٌ عن الاصطلاح، وأمّا المنفصلة فلها أقسام ثلاثة مُتباينة لا يمكن اجتماعها؛ سواءً لاحظنا المواد أو ألفيناها، فلذا اعتبروا كلّ قسم على جذته، وبالجمله فأقسام المتصلة كالأشخاص المتفكة في الحقيقة المختلفة بالعرضيات، وأقسام المنفصلة كالأنواع المختلفة بالحقائق، فقياسُ أحدهما على الآخر قياسٌ مع وجود الفارق.

(١) انظر: «حاشية الباجوري على مختصر المنطق للسنوسي» (ص: ٢٠٥).



- فإن كان حقيقياً - وهو مانع الجمع والرفع -؛ نحو: «الْعَدْدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، أنتج وضع كلٍّ من طرفيه رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، والعكس؛ لامتناع الخُلُو.
- وإن كان مانع جمعٍ، أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، بخلاف العكس؛ لإمكان الخُلُو.
- وإن كان مانع الخُلُو فعكسه؛ أي: أنتج رفع أحدهما وضع الآخر؛ لامتناع الخُلُو؛ لا العكس؛ لإمكان الجمع، وإليه أشرنا بقولنا:

● (١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا قَوْضَعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الْأَخْصَرِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَيَوْضَعُ ذَا زَكْنٍ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

(١٠٤ - ١٠٦) - أي: وإن يكن القياس الشرطي منفصلاً:

سعيد قدورة

قوله: (وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا قَوْضَعُ ذَا ... إلخ الأبيات) هذا هو القسم الثاني من القياس الاستثنائي، وهو الذي تكون الشرطية فيه منفصلة؛ أي: ليس بين مقدمها وتاليها اتصالٌ بحرف الشرط كما في المتصلة، وتقدم أن تسميتها شرطية مجازاً، وأنها على ثلاثة أقسام: إمَّا حقيقتية، وهي مانعة الجمع والخلو معاً، وإمَّا مانعة الجمع فقط، وإمَّا مانعة الخلو فقط.

وتقدم أيضاً أن مانعة الجمع والخلو لا تتركّب إلا من الشيء ونقيضه، كقولك: «الْعَدْدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ لَا زَوْجٌ»، أو المُساوي لنقيضه كقولك: «الْعَدْدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، لكن يُشترط في الإنتاج أن تكون مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه، لا من الشيء ونقيضه، فإنه لا يُفيد شيئاً كما في «الخونجي» و«السُّنوسي» وغيرهما.

ونتائج هذه أربعة: اثنان في الوضع، واثنان في الرفع؛ لأنك إذا استثنيت عين أحدهما أنتج نقيض الآخر، وإن استثنيت نقيضه أنتج عين الآخر، فتقول: «لَكِنَّهُ زَوْجٌ فَلَيْسَ بِفَرْدٍ»، «لَكِنَّهُ فَرْدٌ فَلَيْسَ بِزَوْجٍ»، «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ فَهُوَ فَرْدٌ»، «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ فَهُوَ زَوْجٌ»، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: «قَوْضَعُ ذَا»؛ أي: فإثبات أحدهما يُنتج رفع ذاك؛ أي: رفع الآخر؛ أي: نفيه وإسقاطه، فهذان ضربان.

حاشية السجلماسي



- فوضع كلٌّ من طرفيه ينتج رفع الآخر، والعكس إن كان حقيقياً، هذا معنى قولنا: (وَذَاكَ فِي الْأَخْصِ).

سميد قدورة

● وأشار إلى الضَّربين الأخيرين بقوله: «وَالْعَكْسُ كَذَا» والمراد به «العكس» معناه اللُّغوي، وهو هنا تبديل الوضع بالرفع؛ أي: ورفع أحدهما ينتج وضع الآخر، فيتناول ضربين؛ تمام الأربعة، وأشار بقوله: «وَذَاكَ فِي الْأَخْصِ» إلى أَنَّ هذه هي مانعة الجمع والخلو معاً، وتقدّم وجه كونها أخصّ.

● ثُمَّ أشار إلى القسم الثَّاني، وهي مانعة الجمع بقوله: «ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَا نَعَجَ جَمْعُ فَيَوْضِعُ ذَا زُكُنْ رَفَعٌ لِذَاكَ»؛ أي: فوضع أحدهما ينتج رفع الآخر، فالمنتج في هذا ضربان خاصّة، وهما الضَّربان الأولان من التَّنَائج الأربعة المذكورة في القسم الأوّل، ولا ينتج الضَّربين الآخرين وهما رفع أحدهما ينتج وضع الآخر، لِمَا سَيَذْكُرُهُ.

وقد تقدّم أَنَّ مانعة الجمع لا تتركّب إلّا مِنْ الشَّيْءِ والأخصّ من نقيضه، كقولك: «الْجِسْمُ إِمَّا جَمَادٌ أَوْ حَيَوَانٌ»، فَإِنَّ نَقِيضَ «الْجَمَادِ»: «لَا جَمَادَ»، و«الْحَيَوَانُ» أَخْصُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجِسْمَ لَا يَكُونُ جَمَاداً حَيَوَاناً معاً، وقد يخلو عنهما بأن يكون نباتاً، فتقول: «لَكِنَّهُ جَمَادٌ فَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ فَلَيْسَ بِجَمَادٍ»، فهذان مُتَنَجَّان.

ولو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِجَمَادٍ، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، أَوْ قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَهُوَ جَمَادٌ» لم يصح؛ لِإِمْكَانِ الْخَلْوِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ «مَا لَيْسَ بِجَمَادٍ» أَعْمُ مِنْ «الْحَيَوَانِ»، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ ثُبُوتُ الْأَخْصِ، وَكَذَا «مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» أَعْمُ مِنْ «الْجَمَادِ»، وَإِلَى هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «دُونِ عَكْسٍ».

حاشية السجلماسي

قوله: (لأنَّ هذا الجسم لا يكون جماداً حيواناً معاً ... إلخ) في هذا نوع قلبي؛ فإنَّ كون «لا جماد» أعمُّ من «الحيوان» إمَّا يتوقَّف على وجود صورةٍ ينفرد بها في الصِّدْق وهي «النبات» مثلاً، وكان من حقِّه أن يقول: «لأنَّ عدم الجماد ينفرد عن الحيوان؛ لأنَّه يصدق في النبات»، وما ذكره يُناسِب أن يُبيِّن به منع الجمع وعدم الخلو.

قوله: (أو قلت: «لكنه ليس بحيوان فهو جماد» لم يصح لإمكان الخلو ... إلخ) لا يصحُّ جملة علّة لعدم إنتاج الطرفين الآخرين إلا بواسطة كون الأعم لا يستلزم الأخصّ، والصَّوابُ هو الانقصار عليه في التعليل، فالعبارة فيها قلّة.

قوله: (فلا يلزم من نفيه ثبوت الأخصّ ... إلخ) فيه نظر، وصوابه: «فلا يلزم من ثبوته» أي: ثبوت



- وإن يكن مانع جمع: فوضع كلٌ يوجب رفع الآخر دون عكس؛ أي: لا يوجب رفع كلٍ وضع الآخر؛ لجواز الخلو.

- وإن يكن مانع رفع: فهو عكس الجمع كما تقدّم.

وقولنا: (فَيَوْضَعُ ... إلخ) جواب: «إِنْ يَكُنْ»، و«رَفَعَ» نائبٌ عن فاعل «زُكِّنَ»، و«مَانِعٌ رَفَعَ» خبر «كَانَ» مقدّمٌ، و«فَهُوَ عَكْسٌ» جواب «إِذَا».



سعيد قدورة

• ثمّ أشار إلى القسم الثالث: وهو مانعة الخلو بقوله: «وَإِذَا مَانِعٌ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسٌ ذَا» أي: وإن كان المنفصل مانع رفع، فهو في الإنتاج على عكس مانع الجمع، وهو أن رفع أحدهما يُنتج وضع الآخر، بمعنى أن استثناء نقيض أحد الطرفين يُنتج عين الآخر؛ لامتناع الخلو عنهما، وأمّا استثناء العين فلا ينتج؛ لاحتمال الاجتماع، وُشترط في هذا القياس المركّب من مانعة الخلو أن لا يكون إلّا من سالبين أو من سالبة وموجبة، بخلاف مانعة الجمع، فقد تتركّب من موجبتين كما في مثاليها.

فمثال الأول: «الْخُشْيُ الْمُشْكِلُ: إِمَّا لَا رَجُلَ، وَإِمَّا لَا امْرَأَةَ»، ومثال الثاني: «زَيْدٌ إِمَّا فِي الْبَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ»؛ فتقول في الأول: «لَكِنَّهُ رَجُلٌ، فَلَيْسَ بِامْرَأَةٍ»، أو «لَكِنَّهُ امْرَأَةٌ فَلَيْسَ بِرَجُلٍ»، فهذان الضربان منتجان، وهما استثناء نقيض أحدهما، فينتج عين الآخر، وهما الأخيران من التّناجج الأربعة المذكورة في القسم الأول، ولو قلت في هذه: «لَكِنَّهُ لَا رَجُلَ فَهُوَ امْرَأَةٌ» أو بالعكس لم يصح؛ لأنّ نفي «الرَّجُلِ» أعمّ من ثبوت «المرأة».

ولو قلت في المثال الثاني: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَحْرِ فَلَا يَغْرُقُ»، أو: «لَكِنَّهُ غَرِقَ فَهُوَ فِي الْبَحْرِ» صحّ ذلك، ولا يصحّ أن يُستثنى عين أحدهما ليُنتج نقيض الآخر.



حاشية السجلّاسي

هذا القلب الذي هو ليس بجماد، «ثبوت الأخصّ» الذي هو الحيوان، وأمّا قوله: «فلا يلزم من نفيه» فلا يصحّ إلّا إذا أعاد الضمير على «جماد»، وليس الكلام فيه، إنّما الكلام في نقيضه.

(لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ)

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْقِيَاسِ، شَرَعَ فِيْمَا يَلْحَقُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ:

القياس المركَّب، وهو: تركيب مقدّماتٍ ينتج بعضها نتيجةً يلزم منها ومن مقلّمةٍ أخرى نتيجةً أخرى إلى هَلَمَّ جَرَأً.

● وسُمِّيَ: «مركَّباً»؛ لكونه مؤلفاً من حُجَجٍ متعدّدة؛ نحو قولك: «كُلُّ (ج ب)، وكُلُّ (ب) (أ)، وكُلُّ (أ د)، وكُلُّ (د ط)؛ فـ: «كُلُّ (ج ط)».

● وهو قسمان:

١ - متّصل النَّاتِج، وهو ما تُذكر فيه النَّاتِج.

٢ - ومنفصلها، وهو ما لم تُذكر نتائجه فيه، والله الموفّق.

● (١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُرْكَبًا	لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِبَا
(١٠٨) فَرَكِبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ	وَأَقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَةً
(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى	نَتِيجَةً إِلَى هَلُمَّ جَرَأً
(١١٠) مُتَّصِلَ النَّاتِجِ الَّذِي حَوَى	يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلُّ سَوَا

(١٠٧ - ١١٠) - أي: ومنَ القياسِ قِسْمٌ يُسَمَّى بِالْقِيَاسِ الْمَرْكَبِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِتَرْكِيبِهِ مِنْ

حُجَجٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

- و«مِنْهُ» خبر «مَا» مُقَدِّمٌ، و«مَا» موصولةٌ مُبْتَدَأٌ، و«الْأَم» للتعليل.

- و«إِنْ» شرطيةٌ شرطها «تُرِيدُ»، وجوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدّم قبله عليه، وهو قولنا:

سميد قدورة

(لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ)

قوله: (وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُرْكَبًا ... إلخ الأبيات) لَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ ضَرْبَيْنِ: بَسِيطٌ وَمَرْكَبٌ،

وَفَرِغَ مِنَ الْبَسِيطِ وَهُوَ مَا تَرَكِبَ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ، تَكَلَّمَ هُنَا عَلَى الْمَرْكَبِ، وَجَعَلَهُ مِنْ لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ، وَأَنَّهُ الَّذِي رُكِبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ عَدِيدَةٍ، كُلُّ مُقَدِّمَتَيْنِ مِنْهَا يَنْتِجَانِ نَتِيجَةً هِيَ مَعَ الْمَقْلَمَةِ الْآخَرَى تُنْتِجُ نَتِيجَةً أُخْرَى، وَهَلَمَّ جَرَأً إِلَى أَنْ يَحْصَلَ الْمَطْلُوبُ.

«فَرَكْبَنُهُ»، هذا مذهب جمهور البصريين، ومذهب الكوفيين والمُبرِّد وأبي زيد من البصريين أنه: إذا تقدّم هو الجواب نفسه، والأوّل أصح.

• وقوله: (وَأَقْلِبْ ...) البيت؛ «نَتِيْجَةُ» مفعولٌ أوّلٌ لِـ«أَقْلِبْ»، والثاني: «مُقَدِّمَةٌ»، و«يَلْزَمُ» نعمتها، و«مُتَّصِلٌ» خبر «يَكُونُ»، و«حَوَى» أي: اشتمل عليها، والله الموفق.

سعيد هذورة

وذلك إنّما يكون إذا كان المنتج للمطلوب تفتقر مقدّماته أو إحداهما إلى كسب بقياس آخر، ثمّ كذلك إلى أن ينتهي الكسب إلى المبادئ البديهية أو المسلّمة، فتكون هناك قياسات مرتّبة محصّلة للمطلوب، ولذا سُمّي: «قياساً مرّجّاً».

فإن صُرح بنتائج تلك القياسات سُمّي: «موصول النتائج»؛ ليوصل تلك النتائج بالمقدّمات، كقولك: «النَّبَاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ سَارِقٌ»، فـ: «النَّبَاشُ سَارِقٌ»، ثمّ نقول: «النَّبَاشُ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تَقْطَعُ يَدُهُ» فـ: «النَّبَاشُ تَقْطَعُ يَدُهُ»، وهو المطلوب.

وإن لم يصرح بالنتائج سُمّي: «مفصول النتائج»؛ لفصلها عن المقدّمات في الذكر، وإن كانت مرادة من حيث المعنى؛ كقولك: «كُلُّ الْعَالَمِ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ عَاجِزٌ، وَكُلُّ عَاجِزٍ حَادِثٌ»، ينتج: «كُلُّ الْعَالَمِ حَادِثٌ».

وإلى هذا أشار بقوله: «مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ ... البيت»، وقد تقدّم أنّ المفصول عند المحقّقين: قياسات طويت نتائجها للعلم بها، وأنّها ترجع في الحقيقة للقياس البسيط، وكذا المتّصل، والله أعلم، وباقي كلام الناظم واضح إن شاء الله.

حاشية السجلّاسي

قوله: (وذلك إنّما يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب تفتقر مقدّماته أو إحداهما إلى كسب ... إلخ) مثال القياس الذي تفتقر مقدّماته إلى كسب معاً كقولك مثلاً: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، فالصغرى تفتقر إلى كسب؛ أي: وسط، وهو قولنا: «الْعَالَمُ يَنْتَقِلُ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سُكُونٍ، وَمِنْ صِحْوَةٍ إِلَى مَرَضٍ، وَمِنْ جُرْعٍ إِلَى شَيْعٍ، وَمِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَدُومُ لَهُ حَالَةٌ، وَكُلُّ مَا لَا تَدُومُ لَهُ حَالَةٌ فَهُوَ مُتَغَيِّرٌ»، ينتج: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ»، فصارت الصغرى نتيجة بهذا القياس.

وكذلك الكبرى وهي قولنا: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» مُفتقرة إلى كسب نحو: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ فَهُوَ عَاجِزٌ، وَكُلُّ عَاجِزٍ فَهُوَ حَادِثٌ»، ينتج: «كُلُّ مُتَغَيِّرٍ فَهُوَ حَادِثٌ»، فإذا جمعت قياس الصغرى إلى قياس الكبرى صار الأمر هكذا: «الْعَالَمُ يَنْتَقِلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَا تَدُومُ لَهُ حَالَةٌ، وَكُلُّ مَا لَا تَدُومُ لَهُ حَالَةٌ فَهُوَ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ فَهُوَ عَاجِزٌ، وَكُلُّ عَاجِزٍ فَهُوَ حَادِثٌ»، فهنا قياس مرّجّ من بيت قضاها، وكان أصله مرّجّاً من قضيتين، ولما افترقنا إلى كسب انحلّ إلى ستّ قضاها، ومثل ما تفتقر إحدى مقدّماته إلى كسب فقط هذا القياس يمينه إذا سلّم الخصم الصغرى ونازع في الكبرى، أو بالعكس. والله أعلم.



- (١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّ اسْتِدْلٍ فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلَ
(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي
(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلَ لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلُ جُمِلَ
(١١٤) وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالذَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالْتُمَازِ

(١١١ - ١١٤) - ثُمَّ نَبَّهْتُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ مِمَّا يَلْحَقُ بِالْقِيَاسِ، وَهُمَا:

الاستقراء والتُمثيل.

سعيد قدورة

قوله: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّ اسْتِدْلٍ . . . إلخ الأبيات) قد قدَّمنا أَنَّ الموصل إلى المطالب التَّصْدِيقِيَّةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: قِيَاسٌ، وَاسْتِقْرَاءٌ، وَتَمْثِيلٌ. وَهِيَ أَقْسَامُ الْحُجَّةِ بِحَسَبِ الصُّورَةِ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ النَّاطِمُ عَلَى النَّوعِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْقِيَاسُ، تَكَلَّمَ هُنَا عَلَى النَّوعَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَهُمَا: الْاسْتِقْرَاءُ وَالتَّمْثِيلُ.

● وَوَجْهَ الْحَصْرِ فِي الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَنَاسُبٍ بَيْنَ الْحُجَّةِ وَالْمَطْلُوبِ قَطْعاً، وَذَلِكَ التَّنَاسُبُ:

١ - إِمَّا بِاشْتِمَالِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَتَسَمَّى الْحُجَّةُ حَيْثُئِذٍ: «قِيَاساً»؛ مِثَالُهُ: «التَّبِيدُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فَالْمَطْلُوبُ الَّذِي هُوَ «التَّبِيدُ حَرَامٌ» جُزْئِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْقِيَاسِ: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وَهُوَ الْاسْتِدْلَالُ بِكُلِّيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ.

٢ - وَإِمَّا بِاشْتِمَالِ الْمَطْلُوبِ عَلَى الْحُجَّةِ، وَتَسَمَّى الْحُجَّةُ حَيْثُئِذٍ: «اسْتِقْرَاءً»؛ مِثَالُهُ قَوْلُنَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ؛ بِدَلِيلِ تَحْرِيكِ الْبَقْرِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحِمَارِ وَكَذَا وَكَذَا مِنْ الْحَيَوَانِ»، فَالْمَطْلُوبُ وَهُوَ «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ» مُشْتَمِلٌ لِأَجْلِ عُمُومِهِ عَلَى الْجُزْئِيَّاتِ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْعُمُومِ فِيهَا مِنْ تَبَعِ الْجُزْئِيَّاتِ.

٣ - وَإِمَّا بِغَيْرِ اشْتِمَالِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَحَيْثُئِذٍ لَا بَدَّ مِنْ اشْتِرَاكِهِمَا فِي أَمْرٍ يَشْمَلُهُمَا بِتَنَاسُبَانِ بِهِ، وَتَسَمَّى الْحُجَّةُ حَيْثُئِذٍ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ: «تَمْثِيلاً»؛ مِثَالُهُ قَوْلُنَا: «التَّبِيدُ حَرَامٌ كَالْخَمْرِ؛ بِجَمَاعِ الْإِنْكَارِ»، فَالْحُجَّةُ الَّتِي هِيَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ الْجُزْئِيَّةُ غَيْرُ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ تَحْرِيمُ التَّبِيدِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْعِلَّةِ، فَوَجِبَ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِجُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ، وَيُسَمَّى فِي عُرْفِ أَهْلِ الْأَصُولِ: «قِيَاساً».

حاشية السجلماسي

● فالاستقراء: هو الحكم على كليّ لوجوده في أكثر جزئياته؛ كقولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ وَالبَّهَائِمَ وَالسَّبْعَ كَذَلِكَ»، وهذا لا يُفيد القطع؛ لاحتمال عدم العموم كهذا المثال؛ لخروج «التَّمَسَّاح» من الحَيَوَانِ.

● وعكس الاستقراء، وهو الاستدلال بالكليّ على الجزئيّ المفيد للقطع، وهو القياس المنطقيّ المراد من هذا الفنّ، وقد تقدّم ذكره.

● والتَّمَثِيلُ: إثبات حكم في جزئيّ لوجوده في جزئيّ؛ لوجود معنى مشترك بينهما، وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنّ الدليل إذا قام في المستدلّ عليه أغنى عن النّظر في جزئيّ غيره، لكن يصلح لتطبيب النّفس وتحصيل الاعتقاد.

والى هذا كلّهُ أشرنا بقولنا: (وَإِنْ جُزْئِيّ ... إلخ)، أي: وإن استدلّ بجزئيّ على كليّ فهو المعروف عندهم بـ«الاستقراء».

سعيد هندورة

● وقد اشتمل كلام النّاظم على أنواع الحجّة الثلاثة، فأشار للاستقراء في البيت الأوّل.

١ - والاستقراء: مأخوذٌ من «استقرّيت البلاد» إذا تتبعتها قريةً بعد قرية، نخرج من أرضٍ لأرضٍ. وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن تصفّح أمورٍ جزئيّةٍ ليُحكم بحكمها على أمرٍ شاملٍ لتلك الجزئيّات.

وسمّي: «استقراء»؛ لأنّ مقدّماته لا تحصل إلّا بتتبّع جزئيّات؛ كقولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ؛ لِأَنَّ السَّبَاعَ وَالبَّهَائِمَ كَذَلِكَ»، وأكثرُ مسائل النّحو مأخوذةٌ بالاستقراء، كقولهم: «كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَكُلُّ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٌ».

٢ - وعكس الاستقراء هو القياس الذي تقدّم ذكره وهو: الاستدلال بكليّ على جزئيّ كما تقدّم تمثيله، وإليه أشار النّاظم بقوله: «وَعَكْسُهُ يُدْعَى: الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيّ، وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي».

٣ - وأشار إلى التّمثيل بقوله: «وَحَيْثُ جُزْئِيّ عَلَى جُزْئِيّ حَوْلَ لَجَامِعٍ فَذَلِكَ تَمَثِيلٌ جَمِيلٌ»، يعني: أنّه إذا قيست مسألة على أخرى لجامعٍ بينهما، فيسمّى عند المناطقة: «تمثيلاً»، وعند الفقهاء: «قياساً»؛ كقياس «النّبذ» على «الخمرة» بجامع الإسكار، وكقياس «الشّطرنج» على «النّرد» بجامع الإلهاء، وكقياس «الأرز» ونحوه على «القمح» بجامع القوت والأدخار.

حاشية السجلّاسي



(١١٤) وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

● وقوله: (وَحَيْثُ ..) البيت؛ أي: وإن حُمِلَ جزئيّ على جزئيّ لِعَلَّوْهُ جَامِعَةً بَيْنَهُمَا فَهُوَ التَّمْثِيلُ، وهو والاستقراء لا يَصْلُحَانِ إِلَّا لِبَحْثِ الْفُقَهَاءِ، وَلَا يُفِيدَانِ إِلَّا الظَّنَّ، وَإِلَى هَذَا أَشْرَفْنَا بِقَوْلِنَا: (وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ ..) البيت، والله الموفق.



سميد قدورة

● والحاصلُ أَنَّ أقسام الاستدلال ثلاثة:

١ - إِمَّا بَكُلِّيٍّ عَلَى جَزَائِيٍّ، وهو القياس.

٢ - وَإِمَّا بِجَزَائِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ، وهو الاستقراء.

٣ - وَإِمَّا بِجَزَائِيٍّ عَلَى جَزَائِيٍّ، وهو التَّمْثِيلُ.

لا يقال: بقي هنا قسم آخر وهو الاستدلال بالكُلِّيِّ عَلَى الكُلِّيِّ.

لأنّا نقول: إن كان بينهما اشتراكٌ وجامعٌ يقتضي الحكم بينهما، فهما جزئيان داخلان تحت كُلِّيٍّ ثالثٍ، وهو عِلَّةُ الحكم؛ لأنَّ المراد بـ«الجزئي» ههنا المُنْدَرِج تحت الغير لا ما يمنع تصوُّره من وقوع الشُّرْكة فيه، كـ: «النَّبِيذ» مع «الخمِر»، فإنَّهما كِلْبَانٌ داخلان تحت كُلِّيٍّ ثالثٍ وهو المُسْكِر، وحيثُ نَزِدَ فالاستدلال بأحدهما على الآخر راجعٌ للتَّمْثِيلِ، لا قسمٌ برأسه؛ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي «الْمَوَاقِفِ الْعَضْدِيَّةِ».

قوله: (وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ):

أَمَّا الْاسْتِقْرَاءُ فَلِجَوَازِ وجود جزئيّ آخر لم يُسْتَقْرَأْ؛ أي: لم يَنْصَفَعْ ولم يُعْرَفْ، ويكون حكمه مخالفاً لما استقري، كـ: التَّمْسَاح.

وَأَمَّا التَّمْثِيلُ فَلِجَوَازِ أن تكون العِلَّةُ فِي الْأَصْلِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ، أَوْ فِي الْفَرْعِ خُصُوصِيَّةٌ مَانِعَةٌ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.



حاشية السجلناسي

(أقسام الحجّة)

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجّة باعتبار مادّتها، فإنّ الحجّة قسمان: نقلية وعقلية.
والحجّة العقلية خمسة أقسام: برهانية، وجدلية، وخطائية، وشعرية، وسفسطائية، وتُسمى:
المُغالطة، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

● (١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ
(١١٦) خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ زَلَّتْ الْأَمَلُ

(١١٥ - ١١٦) - ١ - فالخطابة: ما تألّف من مقدّمات مقبولة - وهي: قضايا تُؤخذ ممّن
يعتقد فيه الصدق وليس بنبيّ، أو لصفوة جميلة، كزيادة علم أو زهد -، أو من مقدّمات مظنونة؛
نحو: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لَيْصٌ»، ف: «هَذَا
لَيْصٌ».

سميد شهورة

(أقسام الحجّة)

لَمَّا تَكَلَّمَ النَّاطِمُ عَلَى صُورَةِ الْأَقْبَسَةِ: اقترانيّتها، واستثنائيّتها، وما ألحق بهما، وذلك من
أَوَّلِ الْقِيَاسِ إِلَى هُنَا، تَكَلَّمَ هُنَا عَلَى مَوَادِّ الْأَقْبَسَةِ؛ لَأَنَّهُ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُنْطَقِيِّ النَّظَرُ فِي صُورَةِ
الْأَقْبَسَةِ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ فِي مَوَادِّهَا، حَتَّى يَتِمَكَّنَ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ مِنْ
جِهَتِي الصُّورَةِ وَالْمَادَّةِ، وَسَيَقُولُ النَّاطِمُ: «وَخَطَا الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا، فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ...
إِلخ».

قوله: (وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ ... إلخ البَيِّن)

فالحجّة النّقليّة: هي ما كانت من الكتاب والسنة والإجماع، وما استنبط منها.
وأما العقلية فخمسة أقسام كما قال النّاظم، ويقال لها: «الصناعات الخمس».
وإنما تنوّعت لهذه الأقسام الخمسة باعتبار موادّها، وإلاّ فصورة تركيبها كلّها واحدة،
وشروط الإنتاج في جميعها متّحدة.

● نَمُ الْمَوَادُّ عَلَى قَسَمَيْنِ:

١ - فضاها بقبينة، ومنها يتركّب البرهان كما سيذكره النّاظم.

حاشية السجلّاسي



والغرض من الخطابة: ترغيب السامع فيما ينفعه.

٢ - والشعر: ما تألف من مقدمات متخيّلة؛ لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه؛ نحو: «الخمر ياقوتة سيّالة، والعسل مرّة مهوّعة».

والغرض من الشعر: تأثر النفس.

٣ - والجدل: ما تألف من مقدمات مشهورة، وهي ما اعترف بها الجمهور؛ لمصلحة عامّة، أو بسبب رقة أو حميّة؛ نحو: «هذا ظلم، وكلّ ظلم قبيح»؛ «هذا قبيح»، «هذا كاشف عورته»، وكلّ كاشف عورته مذموم»؛ «هذا مذموم».

والغرض من الجدل: إمّا إقناع قاصر عن البرهان، أو إلزام الخصم ودفعه.

سعيد قدورة

٢ - وقضايا غير يقينيّة، ومنها يتركّب غير البرهان وهي الأربعة الباقية.

إلاّ أنّه ذكر أسماءها ولم يُعيّن مادّة كلّ واحد كما عيّنه في البرهان، ولا ذكرها مرتبة في القوة، بل بحسب ما سمح به النظم، وبإسقاط العاطف في بعضها.

١ - فالبرهان أقواها كما قال الناظم.

٢ - ويليه الجدل؛ لأنّه يتركّب من مقدمات قريبة من اليقين وهي: المشهورات والمسلمات.

فالمشهورات: قضايا يعترف بها جميع النّاس، وسبب شهرتها فيما بينهم:

إمّا لاشتغالها على مصلحة عامّة تتعلق بنظم أحوالهم؛ نحو: «العدل حسن، والظلم قبيح».

أو لما في طبائعهم من الرّقة، كقولنا: «مؤاساة الفقراء محمودّة».

أو بحسب ما فيهم من الحميّة، كقولنا: «كشف العورة مذموم».

وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالأوليات، والفرق بينهما: أنّ الإنسان لو قرّض نفسه خالية عن الشواغل، وقدر أنّه خلق دفعة واحدة من غير أن يشاهد أحداً أو يُمارس عملاً، ثمّ عرض عليه هذه القضايا، فإنّه لا يحكم فيها، بل يتوقّف؛ لأنّ سبب الحكم فيها يستدعي ممارسة عادات وشرائع وآداب، بخلاف الأوليات ككون: «الكلّ أعظم من جزئه»، و: «النفي والإثبات لا يجتمعان»، فإنّه إذا عرضت عليه في هذه الحالة لم يتوقّف فيها، بل يحكم فيها.

حاشية السّلماسي

٤ - والسُّفْسَكةُ: ما تألف من مقدمات:

شبيهة بالحق وليست بحق، وتُسمى: مُغالطة؛ كقولنا في صورة الفرس في حائط: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»؛ ف: «هَذَا صَهَّالٌ».

سعيد هذورة

وأما المسلّمات: فهي قضايا تُسلم من الخصمَيْن، فينبني عليها الكلام في دفع كلٍّ من الخصمَيْن صاحبه؛ سواء كانت صادقة أو كاذبة، وقد يُسلمونها لكونها مُبرهنًا عليها في علم آخر، وذلك كتسليم الفقهاء كونَ القياس والإجماع واستصحاب الحال وغيرها من القواعد حُجَّةً عند البحث والمناظرة في علم الفقه، كما يستدلُّ الفقيه على وجوب الزكاة في حلي البالغ بقوله عليه الصلوة والسلام: «في الحلّي زكاة»، فلو قال الخصم: «هَذَا خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حُجَّةٌ»، فيقول له: قد ثبت هذا في علم أصول الفقه، ولا بدّ أن تأخذه منها مسلماً.

فالقائسُ المؤلّف من هذين النوعين وهما القضايا المشهورات والقضايا المسلّمات يُقال له: «الجدل»؛ سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين.

والغرضُ منه: قهرُ الخصوم، والظهور على المناظرين، وإقناع مَنْ لا قوّة له على معرفة البرهان كالعوام، فإنّهم لا يطبقون البرهان ولا يفهمونه، فهو بهذا من المقاصد الحسنة؛ كذا قال بعض الشيوخ.

قال: ويُفيد قوّة على نقد الحجج ومعرفة مواضع المنع. قيل: ومن فوائده إقناع المتعلّمين في المبادئ، وذلك لأنّ مبادئ كلّ علم لا بدّ أن تؤخذ مُسلمة؛ إذ بيانها يكون في علم آخر، وذلك ممّا يُنفر المتعلّم فلا يقبلها عقله، فإذا أُتيت له بقياس جدلي قنع بذلك وانتفع به. وأيضاً فإنّ كثيراً من النَّاس يُظهر المعرفة ويحبُّون الشهرة بالعلم وإن لم يكن عالماً؛ ليُوهم العوام، وربّما دعاهم إلى تقليده في العلوم الدّينيّة، فيُضلّهم ويفسد عليهم دينهم، ومَنْ اتقن هذا الباب من الفضلاء تنزّل معه وأظهر للعوام سوء طويّته وقبيح جهله؛ لأنّ إيصال الحقّ لعقول العوام بطريقتهم البرهان يتعسّر لبعدهم عن ذلك، وبهذا الوجه يكون من المطالب الحسنة، وربّما وجب وإن كان خارجاً عن مقصود الأكابر المُعتبرين، لكن للضرورات أحكام.

قال: ولما كان الغرض بالجدل ليس إثبات الحقّ في نفسه، بل عند النَّاس، اضطرّ إلى أن تكون مقدماته بحيث يُسلمها النَّاس، وهي المشهورات والمسلّمات عندهم، ولو كانت في نفيها باطلة كاذبة. اهـ

حاشية السجلّاسي

أو شبيهة بالمقدمات المشهورة، وتُسمى: مُشابهة؛ كقولنا في شخصٍ يخطب في البحث: «هَذَا يُكَلِّمُ الْعُلَمَاءَ بِالْفَاطِ الْعِلْمِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ عَالِمٌ» ف: «هَذَا عَالِمٌ».

أو من مقدماتٍ وهميةٍ كاذبةٍ؛ نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ» ف: «هَذَا جَمَادٌ».

سميد قدورة

٣ - ثم بعد الجدل الخطابة؛ لأنها تُفيد الظنَّ، بخلاف الشعر والسَّفْسة.

والخطابة: قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ.

فالمقبولة هي التي تؤخذ من شخصٍ يعتقد الناس فيه اعتقاداً جميلاً؛ إمَّا لأمرٍ من الله سبحانه وتعالى، كما تراه في بعض الناس يُحليهم الله بحلية القبول والمجبة، فما يرد من قبلهم يراه الناس حقاً وإن لم يكن كذلك، وإمَّا لاختصاصه بصفةٍ ظاهرةٍ تقتضي حُسن الاعتقاد فيه، من زيادة علمٍ أو عملٍ، كالقضايا المأخوذة من علماء السلف، والمقبولة من علماء الوقت وعُباد الزَّمان.

وأما المظنونة: فهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الظنَّ - أي: الرَّجحان - مع تجويز نقيضه؛ نحو: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لَيْسَ»، ف: «هَذَا لَيْسَ»؛ لأنَّ الكبرى وهي قوله: «وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لَيْسَ» إمَّا حكم العقل فيها بالاستقراء، وهو أمرٌ ظنيٌّ، وأما صغراه فمقدمةٌ تقبل أن تكون ضروريةً، لكنَّ القياس لمَّا كان لا يتمُّ إلَّا بمقدمتيه، صحَّ أن يسمى خطابةً، باعتبار أن إحدى مقدمتيه خطابة، فهذا مثالٌ للمظنونة، وأما المقبولة فلم يقع لها مثالٌ؛ لأنَّ أسبابَ القبول لا تنحصر.

والغرض من الخطابة: ترغيب السَّامع فيما يَنْفعه من تهذيب الأخلاق، وحُثُّه على المواظبة على ما يوجب له السَّعادة الدِّينية والدُّنيوية؛ قاله الشيخ السَّنوسي.

٤ - وأما الشعر فهو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدماتٍ متخيَّلةٍ تَبْسُط منها النَّفس أو تنقبض.

والمتخيَّلة هي قضايا إذا وردت على النَّفس أثَّرت فيها تأثيراً عجبياً من قبضٍ أو بسوطٍ؛ صادقةٌ كانت أو كاذبةٌ؛ فمثال البسط قولهم في الخمر: «هَذِهِ خَمْرَةٌ، وَكُلُّ خَمْرَةٍ يَأْفُوتُهُ سَبَالَةٌ»، فإنَّ النَّفس ترغَّب بسبب ذلك فيها. ومثال القبض قولهم في العسل: «هَذَا عَسَلٌ، وَكُلُّ عَسَلٍ مِرَّةٌ مُتَهَوِّعَةٌ، فَهَذِهِ مِرَّةٌ مُتَهَوِّعَةٌ»، فإنَّ الطَّبع يسبب هذا الوصف يَفر عنه.

والجِرة: بكسر الميم وتشديد الرَّاء: هو ما يكون في المراة من الصَّغراء؛ كذا ضبطه الشيخ

حاشية المحلِّمسي

فهذه أربعة من أقسام الحجة.

٥ - والخامس: البرهان، وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدّم، وإليه أشرنا بقولنا:

سعيد قدورة

ذكرنا في «شرح مقدّمة الزركشي»، ويؤخذ هذا من كلام الجوهري^(١) في حرف «راء» حيث قال: والمَرارة بتخفيف الرّاء، قال في «القاموس»: هي هنة لازقة بالكبد، لكلّ ذي روح غير النّعام والإبل. اهـ^(٢)

وضبط بعض شيوخ شيوخنا «المرة» في المثال المذكور بـ«الدّالّ» المشدّدة لا بالرّاء؛ أي: فضلة، وهو ظاهر ما للسّنوسي في «شرح إيساغوجي»، فإنّه قال: «مِدّة متهوّعة» أي: خلطة متقيّة، وتهوع بمعنى تقياً، وقال الجوهري في شرح الدّالّ: المِدّة بالكسر ما يجتمع في الجرح من القيح. اهـ

والغرض من القياس الشعري: انفعال النّفس، وتأثيرها للرّغيب في الشّيء والتّنفير عنه، ولهذا عُذّ في الحجّة، قال بعض الشّيوخ: ومناسبتة لما قبله هو كونه يفعل في النّفس من غير غلط ولا مُغالطة، فتفعل له كما تفعل للظّنّ واليقين، ويزيد ذلك أن تكون بأوزانٍ مضبوطة والحنّ حسنة وأصوات طيبة.

قال ابن النّفيس: قد يكون فعلُ هذا بالتّخييل أزيد كثيراً من فعل البرهان في ميلِ نفس السّامع إليه، إذا لم يكن ممّن يفهم البرهان، فمن النّاس من يكون قوله: [من المتقارب] وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ موقع في نفسه لا اعتقاد الوحداية أكثر من كلّ برهانٍ ذكره المتكلّمون والفلاسفة. اهـ

ومن هذا المعنى قولُ الشّاعر: [من البسيط]

لَذِ بِالْحُمُولِ وَعُذِّ بِالذَّلِّ مُعْتَصِماً

بِاللهِ تَسْلَمَ كَمَا أَوْلُوا النُّهَى سَلِمُوا

فَالرِّيحُ تَخْطِمُ إِنْ هَبَّتْ عَوَاصِفُهَا

دَوَّحَ الثُّمَارَ وَيَنْجُو الشَّيْخَ وَالرَّثِمُ

وكذا قول الشيخ ابن الرومي: [من الطويل]

بِمُعْتَسَبٍ إِلَّا بِأَخَرٍ مُّكْتَسَبِ

وَمَا الْحَسَبُ الْمَوْرُوثُ لَا دَرُّ دَرُهُ

حاشية السجلّاسي

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (١١٣/٢).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٧٤).



سميد قدورة

إِذَا الْغَضَنُ لَمْ يُثْمِرْ وَإِنْ كَانَ شُغْبَةً مِنْ الْمُثْمِرَاتِ اغْتَدَّهُ النَّاسُ لِلْحَطَبِ
وكذا قول الآخر في غلام جميل أبوه أسود: [من الكامل]
وَمُهَفِّهٍ لَيْسَ الْبَيَاضُ أَدِيمُهُ بَرْدًا وَطَرَّزَهُ الْجَمَالُ الْمُعْلَمُ
عَابُوا أَبَاهُ بِسُمْرَةٍ فَأَجَبَتْهُمْ إِنَّ الصَّبَاحَ أَبُوهُ لَيْلٌ مُظْلِمٌ
وقال آخر: [من الطويل]

مَنْ يَسْتَفِمْ يُخْرَمُ مِنْهُ وَمَنْ يَزْعُ يُخْتَصُّ بِالتَّكْرِيمِ وَالتَّنْمِكِينِ
انْظُرْ إِلَى الْأَلْفِ اسْتَقَامَ فَفَاتَهُ عُجْمٌ وَقَارَ بِهِ اغْوِجَاجُ النُّونِ
٥ - وَأَمَّا السَّفْسُطَةُ فمناصفة تأخيرها عما قبلها ظاهرة؛ لأنها لا تُفيد يقيناً ولا ظناً، وإنما يحصل منها الشكوك والشبه الكاذبة.

والسفسطة مشتقة من «سوف أسطا»، و«سوف» هي الحكمة، و«أسطا» هي التلبس، ومعناه: الحكمة المموهة؛ قاله التفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «شرح الشمسية»^(١). وهو قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به، ويقال لها: «مغالطة» و«مشاغبة»، وذلك بحسب مستعملها وما يستعملها فيه.

قال بعض الشيوخ: فمن تحلّى بها وأوهم العوام أنه حكيم، وحلّى نفسه بجلبية الأئمة المقتدى بهم يسمّى عند القوم: «سوفسطائياً»، ومن نصب نفسه للجدال والمناظرة وخداع أهل الحق والتشويش عليهم بهذا الطريق يسمّى: «مشاغباً» و«ممارياً».

قال: ومن المغالطة نوع يستعمله الجهلة، ومن ليس له تمكّن ولا ذوق سليم ولا انقياد بزمam الشرع، وهو أن يغيظ خصمه بقبیح الكلام، أو يظهر عيباً ممّا يستحي به عادة أو يقطع كلامه، والحاصل أنه يشغل فكر خصمه ويثير غضبه، أو يُخجله على رؤوس العوام، فيحصل غرضه من إظهار الغلبة، ويسمّى هذا النوع: «المغالطة الخارجية»، وهي أقبح أنواع المغالطة وأرذلها، قال: ولقد أحسن الشيخ ابن سينا حيث قال: أمّا القياس السفسطائي فيعلم ليحذر حاشية المحلّ ماسي

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد (ص: ٢٧٩).

سميد هذورة

لا يستعمل، كالسُّمِّ، وهو كلام حق؛ أي: يعلم ليسلم النَّاسُ من شرِّه، وتشبيهُه بالسُّمِّ تشبيهٌ حسن؛ إذ فيه هلاك الدِّين كما أنَّ في السُّمِّ هلاك البدن، وقد تدعو الصُّرورة إلى استعماله في الأمراضِ الخبيثة، أو في دفع كافر قاهر لم يُقدَّر عليه وخيف بأسه. قال العلامة الشيرازي: المغالطة صناعةٌ كاذبةٌ تنفع، فإنَّ صاحبها لا يغلط ولا يغالط، ويُقدَّر على أن يغالط المغالط، وأن يمتحن بها أو يعاند. اهـ

ومن معنى المغالطة الخارجيّة ما وقع للقاضي أبي بكر ابن الطيّب المعروف بابن الباقلاني في مُناظرته مع أهل العراق على ما ذكره القاضي عياض في «مداركه»:

منها: أنَّه أتى يوماً لمجلس المناظرة، وكان فيه ابنُ المعلم أحد أئمّة الرافضة ومتكلّمها مع أصحابه، فلما أقبل القاضي أبو بكر التفت ابن المعلم إلى أصحابه وقال لهم: قد جاءكم الشيطان، فسمع القاضي كلامه، وكان على بعد من القوم، فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكَافِرِينَ نَؤْوُهُمْ أَزْوَاجًا﴾ [مريم: ٨٣].

ومثلها جرت له مع المعتزلة في مجلس الملك، قال: وحكي أنَّ ابن المعلم تكلم معه يوماً، فلما اشتدَّ الكلام بينهما رماه ابن المعلم بكفٍّ من الباقلاء اعتدّه له - يُعرض له بما نُسب إليه ليخجله بذلك ويحصره -، فردَّ القاضي يده إلى كُفِّه ورماه بِدِرّة اعتدّها له، فتعجّب الحاضرون لِفطنته وإعداده للأمور أشباهها قبل وقتها!

ومن ذلك أيضاً ما وقع له ﷺ في مجلس عضد الدولة من مُناظرته للأحدب رئيس المعتزلة ببغداد، وعدد كثير من معتزلة البصرة، فقال الأحدب لبعض تلامذته: سلّه هل الله أن يكلف الخلق ما لا يطيقونه؟ وكان غرضه تقييح مذهبنا عند الملك، فسأله فقال له القاضي: إن أردت بالتكليف القول المجرّد فقد وجد ذلك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَيِّدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] الآية، ونحن لا نقدر أن نكون كذلك، وقال: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] الآية فطالبهم بما لا يعلمون، وقال تعالى: ﴿وَيُنَبِّئُونَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَلْبِشُونَ﴾ [القصص: ٤٢]، فهذا كلّ أمر لا يقدر الخلق عليه، وإن أردت بالتكليف الذي نعرفه وهو ما يصح فعله وتركه، فالكلام متناقض، وسؤالك فاسد، فلا يستحقُّ جواباً؛ لأنك قلت: تكليف، والتكليف اقتضاء فعل ما فيه كُلفة ومشقة على المكلف،



- (١١٧) أَجْلُهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ
(١١٨) مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
(١١٩) وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

(١١٧ - ١١٩) - أي: أجل الحجج الخمس البرهان، وهو: ما ترُكّب من مقدمات يقينية.

سميد قدورة

وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغير مشقة، فسكت القائل، وأخذ الأحذب في الكلام فقال: أيها الرجل سألت عن كلام مفهوم فطرحته في الاحتمالات، وليس ذلك بجواب، إنما جوابه إذا سألت أن تقول: نعم أو لا. قال القاضي: فأحفظني كلامه؛ إذ لم يُؤقِرني توقير الشيخ، وقلتُ له: يا هذا أنت قائمٌ ورجلاك في الماء، ما طرحْتَ السؤال في احتمالي من الاحتمالات إلّا وقد بيّنت الوجوه المحتملة، فإن كان معك في المسألة كلامٌ فأب به، وإلّا فتكلّم في غيرها، فأعاد الكلام الأول، فقال الملك: أيها الشيخ قد بيّن وجوه الاحتمالات، وليس لك أن تعاتبه ولا أن تُعالطه، وما جمعتكم إلّا للفائدة، لا للمهاترة ولا لما لا يليق بالعلماء.

قوله: (أَجْلُهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ) إنما كان البرهان أجلّ الحجج؛ لأنّه يفيد القطع، فمن أراد طريقاً إلى معرفة الحقّ كفاه البرهان بصورة الاقتراني أو الاستثنائي، بخلاف غيره، فإنّه إنّما يفيد المناظرة، ومعرفة وجوه المغالطة، أو ترغيب الناس فيما ينفعهم في معاشهم ومعادهم كفعل الوُعَاظ، أو بسط النفس وميلها وإقبالها كفعل الشعراء، ونحو ذلك ممّا سبق ذكره.

● وليكونه أجلّ الحجج اعتنى الناظم بتعريفه وبيان ما يتألف منه، فقال في تعريفه: «مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ»، وهو كالجنس يشمل الحجج كلّها، وقوله: «بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ» فصلّ أخرج به الجدل والخطابة والشعر والسفسطة.

● فنقدبّر البيت: أعظم الحجج وأقواها الحجة المسماة بالبرهان، وهو الذي يتألف من مقدمات مُقترنة باليقين، واليقين هو اعتقاد أنّ الشيء كذا اعتقاداً مطابقاً لما في نفس الأمر، لا يحتمل التغير، فخرج به «الاعتقاد»: الظنّ والشكّ، و«المطابق لما في نفس الأمر»: الجهل المرُكّب، ويقولنا: «لا يحتمل التغير» اعتقاد المقلّد المصيب؛ لأنّه قد يتغير بالشكّ، فاليقين يلزمه ثلاثة أمور: الجزم، والمطابقة، والثبات.

حاشية السجلناسي

(١١٨) مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
(١١٩) وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

• ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْيَقِينِيَّاتِ سِتَّةُ:

١ - أَوَّلُهَا: الْأَوَّلِيَّاتُ، وَتُسَمَّى: الْبَدِيهِيَّاتُ، وَهِيَ: مَا يَجْزَمُ بِهَا الْعَقْلُ بِمَجْرَدِ تَصَوُّرِ طَرَفِهِ؛ نَحْوُ: «الْوَاحِدُ نِصْفُ الْإِثْنَيْنِ»، وَ: «الْكُلُّ أَكْثَرُ مِنْ جُزْئِهِ».

سعيد قنورة

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْيَقِينِيَّاتِ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْبُرْهَانُ فَقَالَ: (مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ ... إلخ الْبَيِّنِينَ) ذِمِّنَ لِيَانِ الْجِنْسِ.

• وَالْأَوَّلِيَّاتُ جَمْعُ: «أَوَّلِيٍّ»، وَهُوَ: «مَا كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْعَقْلُ وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ».

- وَيَدُأُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضاً: «الْبَدِيهِيَّاتُ»؛ كَقَوْلِنَا: «الْوَاحِدُ نِصْفُ الْإِثْنَيْنِ»، وَ: «الْكُلُّ أَكْثَرُ مِنْ جُزْئِهِ».

- زَادَ بَعْضُهُمْ: «وَأَنَّ الْبَيَاضَ وَالسَّوَادَ لَا يَجْتَمِعَانِ»، وَ: «أَنَّ الشَّخْصَ فِي حَالِهِ وَاحِدَةٌ لَا يَحُلُّ بِمَكَانَيْنِ».

قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَوَّلِيَّ هُوَ الَّذِي يَجْزَمُ الْعَقْلُ بِوُجُودِ حُكْمِهِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى وَاسِطَةٍ شَيْءٍ آخَرَ، وَنَحْنُ نَرَى الْبَيَاضَ وَالسَّوَادَ، ثُمَّ لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا إِلَّا بَعْدَ مَشَاهِدَةٍ بَاطِنِيَّةٍ، وَهُوَ تَصَوُّرُ الْاجْتِمَاعِ ذَهْنًا، ثُمَّ يَحْكُمُ بِاسْتِحَالَتِهِ؛ إِذِ الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعُ تَصَوُّرِهِ، وَكَذَا جَزَمَ الْعَقْلُ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الشَّخْصِ فِي مَحَلِّينِ فِي وَقْتٍ مُتَوَقَّفٍ عَلَى الْمَشَاهِدَةِ الْبَاطِنِيَّةِ، وَمَا يَحْتَاجُ الْعَقْلُ فِي الْحُكْمِ بِهِ إِلَى وَاسِطَةٍ لَا يَكُونُ أَوَّلِيًّا.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ الْبَاطِنِيَّةِ إِنَّمَا يَحْتَاجُ الْعَقْلَ إِلَيْهَا فِي تَصَوُّرِ الْأَجْزَاءِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ تَصَوُّرَهَا عَلَى كَيْفِيَّةٍ خَاصَّةٍ؛ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ فِي الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ عَلَى هَيْئَةِ الْاجْتِمَاعِ وَفِي الْمَحَلِّينِ، وَالشَّخْصِ عَلَى وَجْهِ حُلُولِهِ فِيهِمَا، وَعِنْدَ كَمَالِ هَذَا التَّصَوُّرِ يَجْزَمُ الْعَقْلُ بِالْحُكْمِ بِالِاسْتِحَالَةِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَهَذَا مَعْنَى الْأَوَّلِيَّةِ.

حاشية السجلماسي

قَوْلُهُ: (وَأَجِيبُ: بِأَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ الْبَاطِنِيَّةِ إِنَّمَا يَحْتَاجُ الْعَقْلَ إِلَيْهَا ... إلخ) قَالَ الْمُحْشِي:

مَحْصُلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْأَعْتِرَاضَ السَّابِقَ لَمْ يُصَادَفْ مَحَلًّا، وَإِنَّمَا هُوَ غَفْلَةٌ مُحَضَّةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ سَابِقًا: «لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَوَّلِيَّ هُوَ الَّذِي يَجْزَمُ الْعَقْلُ فِيهِ بِوُجُودِ حُكْمِهِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ» نَقُولُ بِمُوجِبِهِ، فَيَكُونُ مَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَجْزَمُ بِوُجُودِ الْحُكْمِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ

٢ - ثانيها: المشاهدات الباطنية، وهي: ما لا يفتقر إلى عقل، ك: «جوع الإنسان وعطشه وألمه»، فإن البهائم تذكره.

٣ - ثالثها: التجريبات؛ وهي: ما يحصل من العادة؛ كقولنا: «الرَّطْمَانُ يَخْبِسُ النَّيَّ»، و«النَّانَخَاءُ تُهَضِّمُ الشَّبْعَ»، و«التَّبَخِيرُ يَبْذُرُ البَصْلَ يُسْقِطُ سُوسَ الْأَضْرَاسِ»، وقد يعلم ك: «علم العامة بأن الخمر مُسَكِّرٌ»، وقد يخص ك: «علم الطبيب بإسهال المُسهَّلات».

سعيد قدورة

• وقوله: «مُشَاهَدَاتٍ» هذا هو القسم الثاني من اليقينيَّات، فهو معطوف على «الأوليات» بإسقاط العاطف، والمراد به «المشاهدة» هنا: «ما يشاهد بالحواس الباطنية»، وتسمى: «الوَجْدَانِيَّاتِ» وهو: «ما لا يفتقر إلى عقل»، ك: جوع الإنسان وعطشه وألمه ولذته، فإن البهائم تذكرها؛ كذا في ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] والعضد^(١) [ت: ٧٥٦هـ]، وقال في «المواقف»: «إنها قليلة النَّفْع في العلوم؛ لأنها غير مشتركة، فلا تقوم حجة على الغير. زاد الجرجاني: لأن ذلك الغير ربما لم يجد من باطنه ما وجدناه»^(٢).

وأما المشاهدات بالحواس الظاهرة فهي: «المحسوسات»، وهي السَّادسة عند الناظم، وكذا فعل ابن الحاجب، ومنهم من يجعلهما قسماً واحداً كما في «الشمسية»^(٣)، وأن المشاهدات تكون بالحواس الظاهرة والباطنة.

• قوله: «مُجَرَّبَاتٍ» هذا هو القسم الثالث من اليقينيَّات، معطوف على «الأوليات» بإسقاط العاطف، وكذا ما بعده، والمُجَرَّبَات هي: «ما كان الحاكم فيه مرغباً من العقل والحس مع تكرُّر المشاهدة مرَّةً بعد مرَّةً تَكَرُّراً يُقَيِّدُ يَقِيناً تَأْمَنُ النَّفْسُ فِيهِ مِنْ كَوْنِ الْحَكْمِ اتِّفَاقِيّاً»، وذلك لانضمام قياس خفي إليه، وهو أنه لو كان اتِّفَاقِيّاً لما كان دائماً ولا أكثرية، كقولنا: «السَّقْمُونِيَّاتُ مُسَهِّلَةٌ» بواسطة مشاهدة الإسهال عقب شربها مرَّةً بعد أخرى.

حاشية السجل ماسي

من الأوليات، وإن حصل احتياج إلى مشاهدة باطنة ونحوها، فليس في الجزم بالحكم، بل في تصوُّر الطرفين، وذلك لا اعتراض به، وإنما يرد الاعتراض لو قلنا: إن الأولي هو الذي لا يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى واسطة، ولا يحتاج أيضاً في تصوُّر أطرافه إلى واسطة، ولم نقل ذلك، وإنما نفينا الاحتياج إلى الواسطة في الجزم بالحكم لا في تصوُّر الأطراف، فلا اعتراض أصلاً.

(١) انظر: «شرح العضد على مختصر المتهي الأصولي» (ص: ٢٢).

(٢) انظر: «شرح المواقف» (١/١٢٤).

(٣) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ٣٦٩).



٤ - رابعها: المتواترات، وهي: ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً، ك: «العلم بوجود مكة

وبغداد لمن لم يَرهما».

سعيد هذوة

قال المضد [ت: ٧٥٦هـ]: وقد يختص، كعلم الطبيب بإسهال المُسهلات، وقد يعم، كعلم العامة بأنَّ الخمر مُسكر. اهـ^(١)

وقال غيره: التجريبيات لا تكون إلا في التأثير والتأثر، فلا يقال: «جربت أن هذا القار أسود» مثلاً، بل يقال: «جربت أن النار محرقة والسَّمُونيا مسهلة». اهـ

قالوا: والفرق بين التجربة والاستقراء هو أن التجريبيات تُفيد اليقين؛ لانضمام القياس إلى المشاهدة، والاستقراء قد لا يُفيدة؛ لأنه حكم على كلي بما وُجد في جزئيات كثيرة.

• وقوله: «متواترات» هذا هو القسم الرابع من اليقينيّات، وهو ما كان الحاكم فيه مرجحاً من العقل وحاسة السمع، وهي قضايا حصل الجزم بها من كثرة المخبرين وتوارد أخبارهم بأمر ممكن محسوس، مع قرائن يجزم العقل معها أن مثل هؤلاء لا يمكن توافقه على الكذب، وهذا قد يكون في أمر موجود في الحال، ك: علمنا بوجود مكة وبغداد، وفي زمن مضى، ك: علمنا بالقرون السابقة والأئمة الماضية كمالك والشافعي من الفقهاء، وجالينوس وبقرات من الحكماء.

- والصحيح عندهم أنه لا يُشترط في التواتر عددٌ مخصوص، بل ما حصل به اليقين كافٍ، وحصره بعضهم في أربعين عدد من تنعقد بهم الجمعة في بعض الأقوال، وبعضهم ثلاث مئة وثلاثة عشر، عدد أهل بدر.

قالوا: والعلم الحاصل من التجربة والتواتر والحدس ليس حجة على الغير، من أجل أن الغير قد لا يكون له حدس ولا تجربة، ولم يحصل له تواتر، فلا تقوم عليه حجة إلا بعد مشاركته في ذلك.

حاشية السجلماسي

قوله: (والفرق بين التجربة والاستقراء هو أن التجريبيّات تُفيد اليقين ... إلخ) فيه نظر؛ فإن الاستقراء إذا كان في جميع الجزئيات يقال له: «استقراء قطعي» مفيد لليقين، وهو قسم من قسمي الاستقراء، والقسم الآخر ما كان في غالب الجزئيات، وهذا لا يفيد يقيناً، وقد سبق له في القياس الخفي أن المجربات إما دائمة أو أكثرية حيث قال: «لو كان اتفاقاً لما كان دائماً أو أكثرية»، فالدائم منها يلتبس بالقطعي من الاستقراء،

(١) انظر: «شرح المضد على مختصر المتنبي الأصولي» (ص: ٢٢).

٥ - خامسها: الحَدَسِيَّاتُ؛ وهي: ما يَجْزَمُ به العقل لترتيب دون ترتيب التَّجْرِبِيَّاتِ مع الفرائض؛ كقولنا: «نور القمر مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ».

سميد هذورة

• وقوله: «وَحَدَسِيَّاتٍ» هذا هو القسم الخامس من اليَقِينِيَّاتِ، وهو ما كان الحاكم فيه مرجحاً من العقل والحَدَسِ ولم يحتج لتكرّر المشاهدة.

- وعرفها صاحب «الشَّمْسِيَّة» بقوله: «وهي قضايا يحكم فيها بحَدَسٍ قوي من النفس يفيد العلم، ك: الحكم بأن نور القمر مُسْتَفَادٌ من الشَّمْسِ». قال شارحه: وذلك لاختلاف تشكّلاته الثّورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشَّمْسِ قريباً وبعداً. قال: والحَدَسُ هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب، ويقابله الفكر، فإنّه حركة الذّهن نحو المبادئ ورجوعه عنها إلى المطالب، فلا بدّ فيه من حركتين، بخلاف الحَدَسِ؛ إذ لا حركة فيه أصلاً، والانتقال فيه ليس بحركة، فإنّ الحركة تدريجيّة الوجود، والانتقال فيه دفعة، وحقيقته أن تنسخ المبادئ المرتبة للذهن فيحصل المطلوب. اهـ^(١)

والفرق بينها وبين المجربات: أنّ المجربات لا تحتاج إلى نظرٍ عند الحكم على الجزئيات، فإذا قال لك أحد: «عندي مسكٌ هل هو عطر أم لا؟» قلت: «هو عطر»، أو: «معى ليمونة هل هي حامضة أم لا؟» قلت: «حامضة»، أو: «معى حنظلة ما طعمها؟» قلت: «هي مرّة» من غير احتياج إلى نظر، وكذلك تقول في «السَّقْمُونِيا»: «إنّها مسهّلة» وإن لم تره، بخلاف الحَدَسِ، فإنّه يتوقّف على الإبصار عند الحكم، فلو قيل لك: «عندي درهم أجيد هو أم زائف؟»، أو: «عندي صُرّة ما قدرها؟» لم يحكم العقل هنا إلّا بعد الرّؤية، ولذا حاكم الحَدَسِيَّاتِ لا يحكم على غائبٍ بخلاف حاكم التَّجْرِبِيَّاتِ؛ قاله الفرافي [ت: ٦٨٤هـ] وغيره.

ولم يذكر ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] الحَدَسِيَّاتِ، وعدّها شارحه عضد الدين من الطَّنِيَّاتِ لا من اليَقِينِيَّاتِ، ومثلها باقتباس نور القمر من نور الشَّمْسِ، والله أعلم.

حاشية السجلّاسي

والأكثرُ منها يلتبس بالطَّنِيّ منه، والفرق الذي ذكره مبنيّ على أنّ التَّجْرِبِيَّاتِ لا تكون إلّا دائمة، والاستقراء لا يكون إلّا أكثريةً، حتّى تكون قطعيةً، ويكون هو ظنيّاً، وليس كذلك. اهـ نفيّادات السجلّاسي



٦ - سادسها: المَحسوسات؛ وهي: ما تحصل بالحس الظاهر؛ أعني: بالمشاهدة، ك:
«النَّارُ حَارَّةٌ، وَالشَّمْسُ مُضِيئَةٌ».

سميد هذورة

● قوله: «وَمَحْسُوسَاتٍ» هذا هو القسم السادس من اليقينيات، وهو ما يدرك بإحدى الحواس الخمس، وهي كلها في الرأس، فأربعة خاصة به وهي السَّمع والبصر والذوق والشم، وواحدة يتعداها إلى غيره وهو اللمس.

قال بعض الفضلاء: هذا معنى قول العرب: «ضربتُ أخمايبي في أسداسي»؛ أي: فكرت بالحواس الخمس في الجهات الست؛ لأنَّ الجهات ستُّ: فوق وأسفل وقُدَّام وخلف ويمين ويسار، ولقد أحسن الحريري حيث جمَّعها في بيت واحد في «الملحة» فقال: [من الرجز]
نُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ: فَوْقُ وَوَرَا وَيُمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلَا مِرَا
فأخذ كلَّ جهة وترك ضِدَّها ليتنبه السامع لها.

● فائدة: قال القرافي [ت: ٦٨٤هـ] عن بعض اللغويين: قولهم: «المحسوسات» لحس، فإنَّ الفعل المأخوذ من «الحواس» رباعيٌّ؛ نقول: «أَحَسَّ زَيْدٌ بِكَذَا»، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وأمَّا «حَسَّ» الثلاثيُّ فَلَه معانٍ أخر، تقول العرب: «حَسَّهُ» إذا قتله، ومنه: ﴿إِذْ تَحْسَبُونَهُمْ بِإَذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، و«حَسَّهُ»: إذا مسح، ومنه: «حس الفرس» إذا مسح، و«حس به» إذا ألقى عليه الحجارة المحماة ليتفسخ، فهذه الثلاثة يقال للفعل، والمفعول منها محسوس، وأمَّا من الحواس فمُحَسَّ مثل: مكرم ومعطي، وجمعها مُحَسَّات بضم الميم، لا محسوسات، غير أنَّ أكثر اللغويين يتوسَّعون في هذا الباب، ووقعت هذه العبارة لجمع كثير من الفضلاء كأبي علي وغيره، وكأنَّهم نحوا بها نحو المعلومات؛ لاشتراك الجميع في الإدراك في الحواس. اهـ

● فائدة: قال القرافي: اختلف العلماء هل الحواسُّ مع العقل كالحجَّاب مع الملك أو كالطَّاقات؟ ف قيل: كالحجَّاب، والحواس تدرك أولاً، ويحصل لها العلم، ثمَّ تؤدِّي تلك العلوم الجزئية للعقل فيحكم عليها، ونقول: كلُّما كان كذا فهو كذا، فهي كالخُدَّام للعقل.

وقيل: بل الحواسُّ طاقات، والعقل كالملك في بيتٍ مُظلم له خمس طاقات، فباله كل طاقة مشاهدات ليست فباله الأخرى، والنفس التي هي الملك تنظر من كلِّ طاقة قَبِيلاً من المدركات لا تُوجد إلا هناك.

حاشية السجلماسي

فهذه جملة اليقينيّات التي يتألف البرهان منها، فقوله: (مِنْ أَوْلِيَّاتٍ) «مِنْ» لبيان الجنس وهو اليقين.

سعيد هذورة

ويدلّ على الأوّل أنّ البهائم لا عقل لها وهي تدرك بحواسها، فدلّ ذلك أنّ الحواس مستقلة بالإدراك دون النفس، ويدلّ على المذهب الثاني أنّ الإنسان إذا نام وفتحت عيناه لا يدرك شيئاً مع وجود العين، وكذا المجنون فلو كانت مدركة بنفسها لما تخلّف الإدراك مع غيبة العقل. اهـ
وذهب قوم إلى أنّ الحسّ لا يُفيد يقيناً، واحتجّوا لذلك بغلط الحسّ في أمور، كما نرى العنبة تحت الماء كالإحاسة، والأشجار على حافة النهر ترى أنّها منكوسة على رؤوسها، وترى القمر يسير معك حيث سرت، والأحول يرى شيئين إلى غير ذلك، وما كان عرضة للغلط لا يحصل به يقين.

وأجاب الشيرازي بما معناه: إنّنا لم نقل مجرد الحسّ يُفيد اليقين، بل بشرط جزم العقل، فإنّ جزم العقل بالحكم عند إدراك الحسّ أفاد اليقين، وإلا فلا، وما اعترضوا به من الجزئيّات لم يجزم العقل فيه، وإذا فقد الشرط فقد المشروط. اهـ

قالوا: وهذا القسم لا تقوم به حجة إلا على من شارك المستدلّ بها في الحاسة والإحساس، فالأكمة لا يحتاج عليه بأنّ الشمس مضيئة لعدم حاسة البصر، ومن لم ير الغيل لا يحتاج عليه بأنّ له أنياباً وخرطوماً طويلاً يتناول به ويدفع؛ لأنّه لم يحصل له به إحساس قطّ.

● قوله: «فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ» هذا تحصيل بعد تفصيل، وجملتها ستّة؛ لأنّ الحاكم بها إمّا العقل مجرداً عن الوسطة فهي الأوّليات، أو يكون الحاكم الحسّ فقط دون العقل، فإن كان الحسّ ظاهراً كالبصر مثلاً فهو الحسيّات، وإن كان الحسّ باطناً فهو الوجدانيّات، وإن كان الحاكم مركباً من العقل والحسّ، فإن كان الحسّ معه حاسة السمع فهو المتواترات، وإن كان مع غير السمع فإن احتاج العقل في الجزم بطرد الحكم إلى تكرّر المشاهدة مرّة بعد مرّة فهو المجربات، وإن لم يحتاج، بل يجزم من أوّل مرّة فهي الحدسيّات؛ هذا خلاصة ما ضبط به بعض الفضلاء هذا الباب.

وقال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: وهذه الأقسام الستّة على ثلاثة أنواع؛ منها ما يستقلّ العقل به كالأوّليات، ومنها ما لا يحتاج إلى العقل البتّة كالوجدانيّات والمَحسوسات، ومنها ما يستند إلى العقل وغيره كالتهجيريّات والمتواترات والحدسيّات.

حاشية المحمّدي

قوله: (وأجاب الشيرازي بما معناه إنّنا لم نقل ... إلخ) وأجاب غيره: بأنّ الحسّ تحقّقت إصابته



• ثم اعلم أن المتكلمين اختلفوا في الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال، أشرنا إليها بقولنا:

- (١٢٠) وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ
(١٢١) عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

(١٢٠ - ١٢١) - الأول: مذهب إمام الحرمين [ت: ٤٧٨هـ]، وهو الصحيح، فلا يمكن تخلفه، وإليه أشرت بقولي: (وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ) أي: المُقَوَّى.
سعيد قنورة

قوله: (وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ ... إلخ البيتين) ذكر في هذين البيتين الخلاف في كيفية إفادة النَّظَرِ الصَّحِيحِ للعلم بالمنظور فيه، وهو النتيجة، وذكر في ذلك أربعة مذاهب:

١ - الأول: مذهب إمام الحرمين: أن العلم الحاصل عقب النَّظَرِ لازم حصوله عنه عقلاً يستحيل أن ينفك عنه، فإنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ «العَالَمَ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، واجتمع في ذهنه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة، امتنع أن لا يعلم أَنَّ «العَالَمَ حَادِثٌ»، فالتَّلازم عَقْلِيٌّ من غير أن يوجد أحدهما صاحبه أو يوجبه، وذلك مثلُ تَلازم إرادة الشيء مع العلم به؛ إذ من المُحَال أن يقصد القاصد إلى ما لا يعلمه، ومن ذلك مُقارنة العلم للمعلوم، والرؤية للمرئي، والدلالة للمدلول، وذلك كثير؛ قاله المازري.

وقال غيره: وُجوب بعض الأفعال عن بعض لا يُنافي قدرة المختار على ذلك الواجب؛ إذ يمكن أن يفعله بإيجاد ما يوجبه، وأن يتركه بأن لا يوجد ذلك الموجب، وحيثُ فيقال: النَّظَرُ صادرٌ بإيجاد الله تعالى، وموجبٌ للعلم بالمنظور فيه إيجاباً عقلياً، بحيث يستحيل أن يتخلف عنه، واختار هذا المذهب الإمام الرَّازِي.

حاشية السجلماسي

تحققاً أكثرياً كاد يكون دائماً، وهذا الخطأ المعارض به نادرٌ جداً، فهو أندر من النَّادر، وحيثُ فلا يترك له الحسُّ المصيب أكثرياً أو دائماً لغلط يقع في مرّةٍ من ستّة آلاف مرّةٍ أو أكثر، ومثاله في المحسوسات: السبل السابلة إذا كانت مأمونة دائماً إلا أنه يعرض فيها قطع يوماً من الدهر مرّةٍ في مثني عامٍ، فهل يتركها أحدٌ لذلك القطع النَّادر؟ كلا.

- والثاني: مذهب الأشعري [ت: ٣٢٤هـ]، قال: عاديّ يُمكن تخلّفه، والقولان للقاضي [الباقلاّني] [ت: ٤٠٣هـ] أيضاً.

- والثالث: للمُعْتَزَلَة، قالوا بالتَّوَلَّد؛ بمعنى: أنَّ القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثرها في النَّظَر.

سعيد هذورة

٢ - المذهب الثاني للشيخ الأشعري، أنَّ حصول العلم عقب النَّظَر بجري العادة، وأنَّ الرَّبَّ تعالى هو الخالق للنَّظَر، ولا يمتنع أن يَخْلُق النَّظَر ولا يخلق العلم عقبه، قال: ولو كان علّة للعلم أو ملازماً له وجب أن لا يقع بعده كما قلنا في الجوهر، فإنَّه لَمَّا كان ملازماً للعرض استحال أن يبين أحدهما عن الآخر، وهنا يمتنع ثبوت النَّظَر حال وجود العلم.

فتبيّن أنّه ليس بينهما ارتباط، وأنَّ حصوله عقبه بجري العادة بخلق الله بعض الحوادث عقب بعض، ك: الإحراق عقب مُماسّة النَّار، والرّي بعد شرب الماء، فله سبحانه أن يُوجد المماسّة بدون الإحراق، والإحراق بدون المماسّة، وإذا تكرر صدور فعل من الله تعالى وكان دائماً أو أكثرًا يقال: إنَّه فعّله بإجراء العادة، وإذا لم يتكرر أو تكرر نادراً، فهو خارق للعادة أو نادر، ولا شك أنَّ العلم بعد النَّظَر مُمكن حادث يحتاج إلى المؤثر، ولا مؤثر إلا الله تعالى، فهو فعّله الصّادر عنه بلا وجوب منه ولا عليه، وهو دائم أو أكثر، فيكون عاديّاً.

٣ - المذهب الثالث: للمعتزلة، أنَّ حصول العلم بعد النَّظَر بالتَّوَلَّد، ومعنى التَّوَلَّد عندهم أن يوجب فعلٌ لفاعله فعلاً آخر، ك: حركة اليد والمفتاح، فإنَّ حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح، وكلتاها صادرتان عنه، الأولى بالمباشرة والثانية بالتَّوَلَّد، ثمَّ إنَّهم نزّلوا الفكر منزلة حركة اليد، ونزّلوا العلم بالنتيجة منزلة حركة المفتاح، فالنَّظَر يقع مقدوراً للعبد بمباشرة، ويتولّد منه فعلٌ آخر هو العلم بالمنظور فيه.

حاشية السجلماسي

قوله: (المذهب الثاني للشيخ الأشعري: أنَّ حصول العلم عقب النَّظَر) حاصلُ الخلاف بين هذا القول والذي قبله: أنَّهم اختلفوا في قياس النَّظَر ونتيجته: هل يقاس ذلك اللزوم بينهما على اللزوم الذي بين الجوهر والعرض مثلاً، وهذا اللزوم عقليّ، فيكون اللزوم بين النَّظَر ونتيجته عقليّاً أيضاً، وإلى هذا ذهب الأول، أو يقاس على اللزوم الذي بين النَّار والإحراق وأمثالها من العاديّات، وهذا لزومٌ عاديّ، فيكون اللزوم بين النَّظَر ونتيجته عادياً أيضاً؟ وهذا القول أرجح من أوجه:

- والرابع: للحكماء.

وإنما ذكرت هذا الخلاف تميماً للفائدة، والله أعلم.



سميد ندوة

والدليل على بطلان مذهبهم بطلان أصلهم، وهو أن العباد يخلقون أفعالهم، وبطلان إجماع المسلمين قبل ظهور البدع على أنه لا خالق إلا الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿مَلَأَ مِنْ خَلْقِي غَيْرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] و﴿هُوَ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، والمسألة مبيّنة في خلق الأفعال من علم الكلام.

٤ - المذهب الرابع مذهب الحكماء وهم الفلاسفة القائلون بالإيجاب الذاتي وتأثير العلة في المعلول، فالنظر علة أثرت عندهم في وجود النتيجة، والدليل على بطلان مذهبهم أن النظر ضد العلم، فلا يجامعه، والعلة لا تفارق معلولها، فإن من شرطها الاطراد والانعكاس.



حاشية السجلماسي

الأول: أنه لو كان اللزوم عقلياً كما قال الأول لكان تخلّف محالاً، يترتب على تقدير وقوعه فساد ك: التفات، أو الجمع بين التقيضين، أو انتفائهما، ونحو ذلك؛ إذ المحال العقلي لا بد أن يلزم على تقدير وقوعه شيء ممّا ذكرنا، لكن هذا اللزوم إذا تخلّف لا يلزم عليه شيء من ذلك؛ إذ ليس في علم النظر وعدم علم النتيجة من التفات أو جمع التقيضين أو عدمهما من المحالات العقلية؛ فالصواب: أن الاستحالة عادية والوجود عادي، لا عقليان، وإليه أشار بقوله: «ولا يمتنع أن يخلق النظر ولا يخلق العلم عقيب».

ثانيها: أنه لو كان اللزوم عقلياً كما ذكر الأول لزم اجتماع النظر والنتيجة؛ لأن المتلازمين لا بد أن يجتمعا ك: الجوهر والغرض، لكن النظر لا يجامع النتيجة، بل يتقدمها وتتأخر هي عنه، وإليه أشار بقوله: «ولو كان علة للعلم» إلى قوله: «وهنا يمتنع ثبوت النظر حال وجود العلم».

ثالثها: أنه على القول باللزوم العادي يكون إسناد النظر ونتيجته إلى الخالق؛ لأن الخالق سبحانه مختار في ثلاثة أمور: في النظر إن شاء الله خلقه وإن شاء لا يخلقه، وفي النتيجة، وفي الربط بينهما؛ ولا كذلك على القول الأول؛ فإنه لا اختياري له في اللزوم سبحانه، وإخراجه من اختياره تعالى لغير موجب لا يخفى ما فيه، والله أعلم.

(خَاتِمَةٌ)

عائمة الشيء: ما يُخْتَم به، ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه: (خَاتِمَةٌ)، ولما كان الخطأ كثيراً ما يعرض للبراهين لاختلال شرط من شروطها، أو حكم من أحكامها، جعل للتبني على ذلك فصلاً يخصه.

● واعلم أن الخطأ قسمان: تارة يكون بخطأ مادته، وتارة يكون بخطأ صورته.

- والأوّل: إمّا من جهة اللفظ أو المعنى:

أما اللفظ: فكلاشتراك؛ نحو: «هَذَا عَيْنٌ»، وكاستعمال المُتَبَايِنَةِ كالمترادفة؛ نحو: «السَّيْفُ وَالصَّارِمُ» فيغفل الذهن عمّا به الافتراق، فيُجْري اللَّفْظَيْنِ مجرى واحدٍ، فيظنُّ أنَّ الوَسْطَ متحدٌ.

وأما المعنى: فكالتباس الصّادقة بالكاذبة أيضاً، وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته؛ نحو: «هَذَا لَوْنٌ، وَاللَّوْنُ سَوَادٌ» ف: «هَذَا سَوَادٌ»، وَ«هَذَا سَيَّالٌ أَصْفَرٌ، وَالسَّيَّالُ الْأَصْفَرُ مُرَّةٌ» ف: «هَذَا مُرَّةٌ»، وَيُسَمَّى مثله: إيهام العكس؛ لأنّه لما رأى كُلَّ مُرَّةٍ سَيَّالٍ أَصْفَرٌ، ظنَّ أنَّ كُلَّ سَيَّالٍ أَصْفَرُ مُرَّةٌ.

ومنه الحكمُ على المُطْلَقِ بحكم المُقَيَّدِ بحالٍ أو وقتٍ؛ نحو: «هَذِهِ رَقَبَةٌ، وَكُلُّ رَقَبَةٍ مُؤَمِّنَةٌ»، وفي الأغشى: «هَذَا مُبْصِرٌ، وَالْمُبْصِرُ مُبْصِرٌ بِاللَّيْلِ».

ومنه إجراء غير القطعيّ - كالوهميّات وغيرها ممّا ليس قطعياً - مُجْرى القطعيّ، ونحو جعل العرضيّ كالذّاتيّ؛ نحو: «هَذَا إِنْسَانٌ، وَالْإِنْسَانُ كَاتِبٌ»، ونحو جعل النّتيجة إحدى مُقدّمتي البرهان بتغييرها، وَيُسَمَّى: مُصَادَرَةٌ عَنِ الْمَطْلُوبِ؛ ك: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكََةٌ»، ف: «هَذِهِ حَرَكََةٌ».

- والقسم الثّاني من قِسمي الخطأ: إمّا أن يكون خطؤه في صورته، وذلك كالخروج عن الأشكال الأربعة، بأن لا يكون على تاليفها لا فعلاً ولا قوّة، وكانتفاء شرط من شروط الإنتاج كما تقدّم، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

سعيد قدورة

- (١٢٢) وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا
 (١٢٣) فِيهِ اللَّفْظُ كَأَشْيَرِ الْإِذْ أَوْ كَجَعَلِ ذَا
 (١٢٤) وَفِيهِ الْمَعْنَى لِالْتِبَاسِ الْكَادِبَةِ
 (١٢٥) كَجَعَلِ جَعَلَ الْعَرَضِي كَالذَّائِي
 (١٢٦) وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ
 (١٢٧) وَالشَّانِ كَالْحُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ
 فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ قَالِ مُنْبَدَا
 تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا
 بِذَاتِ صِدْقٍ قَائِمِهِ الْمُخَاطَبَةِ
 أَوْ نَاتِجٍ إِخْدَى الْمُفْلَمَاتِ
 وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ
 وَتَرَكَ شَرْطَ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(١٢٢ - ١٢٧) - قد تقدّم جميع ذلك مُستوفى.

● وقوله: (كَجَعَلِ ذَا) على لغة القصر في الأسماء الستة، ومَأْخَذَا تمييزٌ له «مِثْل»، و«اللام» في «لِلْجِنْسِ» بمعنى: «على».

● وقوله: (كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ) فيه فصلٌ مضافٌ شيوهُ بالفعل بمعمول المجرور، وهو واقعٌ نثراً ونظماً: أمّا نثراً، فكقوله عليه الصلاة والسلام: «فَهَلْ أَتَمَّ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»^(١).

وأمّا نظماً، فكقول الشاعر^(٢): [من البسيط]

لَأَنْتَ مُغْنَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ يَضْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا
 سعيد هندرة

قوله: (وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا ... إلخ الأبيات) لما فرغ من بيان البرهان وأقسام مواده، تكلم هنا على الخطأ الواقع فيه ليحذر منه؛ إلّا أنّ ذلك لا يختصّ بالبرهان، بل يحتز من ذلك الخطأ في القياس كلّهُ، فكان الأنسب أن يقول: «وخطأ القياس»، وقد نبّه على ذلك الشيخ زكريا في عبارة الزركشي^(٣) [ت: ٧٩٤هـ].

● والخطأ إمّا من جهة المادّة، أو من جهة الصّورة.

● والذي يكون في المادّة على قسمين: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

● واللفظيُّ أنواع:

حاشية المجملسي

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٦١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) لا يُعلم قائله انظر: «المقاصد النحوية» للعيني (١٨٥/٣).

(٣) انظر «فتح الرحمن شرح لفظة المعجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٦٤).



سعيد حمودة

- منها الواقع بسبب الاشتراك اللفظي، وحقيقته أن يكون اللفظ له معانٍ، فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره؛ نحو: «هَذَا قُرْءٌ» أي: حيفض «وَكُلُّ قُرْءٍ» أي: طهر «لَا يَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِ»، ينتج: «هَذَا لَا يَحْرُمُ الْوَطْءُ فِيهِ» وهو كذبٌ، وسبب الخطأ: عدم تكرُّر الحدِّ الأوسط؛ لأنَّ «الْقُرْءَ» الَّذِي هو محمول الضَّغْرِ غيرُ الَّذِي هو موضوع الكبرى، ومثله لفظ «عين» يستعمل في أحد الجزأين لمعنى وفي الجزء الآخر لمعنى آخر، كقولنا: «هَذَا عَيْنٌ، وَكُلُّ عَيْنٍ سَبَّالَةٌ».

قال بعض الفضلاء: ويدخل في هذا: الاشتراك بالحقيقة، والمجاز، والاستعارة وما يجري مجرى ذلك؛ مثاله مجازاً: «زَيْدٌ أَسَدٌ، وَكُلُّ أَسَدٍ مُفْتَرِسٌ» ينتج: «زَيْدٌ مُفْتَرِسٌ»، وكذا قولنا في صورة فرس منقوشة على جدار ونحوه: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» ينتج: «هَذَا صَهَّالٌ» وهو فاسدٌ، والسبب: اشتباه «الفرس» المجازي - وهو محمول الضَّغْرِ - بالحقيقي وهو موضوع الكبرى، وكذا: الاشتراك التصريفي ك: «المختار» للفاعل والمفعول، وكذا: «مُحتاج»؛ قاله ابن هارون.

ومثاله قولك مشيراً إلى جماد: «هَذَا مُخْتَارٌ، وَكُلُّ مُخْتَارٍ حَيٌّ» ينتج: «هَذَا حَيٌّ»، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ «مختار» الَّذِي هو محمول الضَّغْرِ اسم مفعول، و«مختار» الَّذِي هو موضوع الكبرى اسم فاعل، فلم يتكرَّر الحدُّ الأوسط، وأصل «مختار» الَّذِي هو اسم فاعل: مُخْتَبِرٌ بكسر الياء، والَّذِي هو اسم المفعول: مُخْتَبَرٌ بفتحها، واللفظ محتملٌ لهما.

- وقد يكون بسبب حرف العطف، نحو: «الْخَمْسَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ»؛ أي: مرَّجبةٌ منهما، فإنَّه صادقٌ حال الجمع، فيتوهم صدقه حال الأفراد، فربَّما أوهم المغالط بها أنَّها لجمع الصفات، فبرَّجَب قياساً ينتج: «الْخَمْسَةُ تَوَصَّفَتْ تَارَةً بِالزَّوْجِيَّةِ وَبِالْفَرْدِيَّةِ أُخْرَى»؛ فيقال: «الْخَمْسَةُ زَوْجٌ»، وكذا قولنا للمر: «إِنَّهُ حُلُوٌّ حَامِضٌ» يصدق حالة الجمع، فيتوهم صدقه حالة الأفراد؛ فيقال: «الْمُرُّ حُلُوٌّ وَحَامِضٌ».

- ومنها استعمالُ الألفاظ المتباينة كالمترادفة ك: جعل «السَّيْفِ» في مقام «الصَّارِمِ» وبالعكس، فإنَّ «السَّيْفَ»: اسمٌ للذَّاتِ المعلومة، و«الصَّارِمَ»: اسمٌ لها بقيد القطع، فيتوهم أنَّهما مترادفان؛ لإطلاقهما على ذاتٍ واحدةٍ، وقد قدَّما في فصل التَّباين أنَّ الصَّفةَ مباينةٌ للموصوف، فراجعهُ ثمةً.

سعيد ههورة

والى هذا أشار بقوله: «فِي اللَّفْظِ كَاشِئِرَاكِ أَوْ كَجَعْلِي ذَا، تَبَائِي مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخِذًا»؛ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ «ذَا» بِالْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ: «كَجَعْلِي ذَا تَبَائِي» وَهِيَ بِمَعْنَى: صَاحِبٌ، قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: عَلَى لَفَةِ الْقَصْرِ فِي الْأَسْمَاءِ السُّنَّةُ، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، فَإِنَّ لَفَةَ الْقَصْرِ إِنَّمَا هِيَ فِي «أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ، لَا فِي «ذُو» بِمَعْنَى: صَاحِبٌ، وَ«فَم» بِلَا مِيمٍ؛ فَإِنَّهُمَا يُعْرَبَانِ بِالْأَحْرَفِ فَقَطْ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُرَادِي، فَيُمْكِنُ إِبْدَالُ ذَلِكَ بِمِثْلِ قَوْلِنَا:

فِي اللَّفْظِ كَاشِئِرَاكِ أَوْ كَجَعْلِي ذِي تَبَائِي مُرَادِفًا فِي الْمَأْخِذِ
وَاللهُ أَعْلَمُ.

● وَأَمَّا الْخَطَأُ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَادَّةِ، فَيَكُونُ بِسَبَبِ التَّبَاسِ الصَّادِقَةِ بِالْكَاذِبَةِ، وَفِي أَنْوَاعٍ؛ مِنْهَا إِغْفَالُ الشُّرُوطِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّنَاقُضِ - وَقَدْ تَقَدَّمَتْ - فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُرَاعَ شَيْءٌ مِنْهَا التَّبَسُّتُ الصَّادِقُ بِالْكَاذِبِ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ [ت: ٦٤٦هـ].

- وَمِنْهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ: «كَ: مِثْلُ جَعْلِي الْعَرَضِيِّ كَالذَّائِي»؛ كَقَوْلِنَا: «الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ»، يَنْتِجُ: «الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ». وَوَجْهُ الْغَلَطِ فِيهِ: أَنَّ هَاتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ إِنَّمَا تَصْدَقَانِ إِذَا قُلْنَا: «الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ بِالْعَرَضِ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالذَّاتِ لَا يَثْبُتُ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ»، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ الْحُدُّ الْأَوْسَطُ مُتَكَرِّرًا، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا، وَإِذَا جُعِلَ مُتَكَرِّرًا لَزِمَ كَذِبُ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ أَوْ كَذِبُهُمَا مَعًا؛ كَذَا مِثْلُ بَعْضِ الشُّيُوخِ.

وَزَادَ مِثَالًا آخَرَ: كَمَنْ رَأَى إِنْسَانًا أَبْيَضَ يَكْتُبُ، فَظَنَّ أَنَّ كُلَّ كَاتِبٍ أَبْيَضُ، فَرَغَّبَ قِيَاسًا، وَآخَذَ الْأَبْيَضَ مَكَانَ الْإِنْسَانِ فَيَقُولُ مِثْلًا: «هَذَا كَاتِبٌ»، وَكُلُّ كَاتِبٍ أَبْيَضٌ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى صَحَّةِ الْكِبَرَى بِمَا شَاهَدَهُ، وَلَا خِفَاءَ فِي فَسَادِ هَذَا الْقِيَاسِ. اهـ

وَمِثْلُهُ الْعُضْدُ [ت: ٧٥٦هـ] فَقَالَ: نَحْوُ: «السَّقْمُونِيَا مُبَرِّدٌ، وَكُلُّ مُبَرِّدٍ بَارِدٌ»، فَإِنَّ السَّقْمُونِيَا مُبَرِّدٌ لَا بِالذَّاتِ؛ أَيِ: لَا يَجِبُ ذَلِكَ إِجْبَابًا أَوَّلِيًّا، بَلْ بِالْعَرَضِ؛ لِأَنَّهُ يُسْهَلُ الصَّفَرَاءُ، وَاتْتِقَاصُهُ عَنِ الْبَدَنِ يَجِبُ بَرْدِهِ، وَإِنَّمَا الْبَارِدُ هُوَ الْمُبَرِّدُ بِالذَّاتِ، وَهَذَا غَيْرُ الذَّائِي وَالْعَرَضِيِّ بِالْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ. اهـ بِلَفْظِهِ^(١)

حاشية السجلماسي



سعيد قنورة

- ومنها جعلُ النتيجة مقدّمةً من مقدّمتي البرهان بتغيير ما، ويسمّى: «مصادرةً عن المطلوب»، مثل: «هذه نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ»؛ ف: «هذه حَرَكَةٌ»، هكذا مثل العضد.

ومثل غيره بقوله: «كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ ضَحَاكٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَحَاكٌ»، فالكبرى والمطلوب شيء واحد قال: والغلط فيه ليس من جهة مادّة القياس، فإنّها صادقة، ولا من جهة صورتها فإنّها صحيحة، وإنّما جاء فيها الغلط من جهة أنّ النتيجة ليست قولاً آخر، بل هي إحدى المقدّمتين، والواجب أن تكون غيرهما كما علمت في حدّ القياس، وحقيقة هذا النوع أن لا يحصل القياس علماً زائداً على المقدّمتين كما ظهر لك في المثال. اهـ

وقد قال النّاظم في حدّ القياس: «مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَ»، وإذا كانت المقدّمة صادقة، فكيف يكون من أنواع التباس الصّادقة بالكاذبة؟ فليطلب وجه اندراجها في ذلك، مع أنّ النّاظم نسج على منوال ابن الحاجب في هذا الفصل سواءً بسواء، وإلى هذا النوع أشار بقوله: «أو ناتيح إحدى المقدّمات».

- ومنها الحكم على الجنس بحكم نوعٍ منه مندرج تحته؛ نحو: «الْفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَالْحَيَوَانُ نَاطِقٌ» فقد حكم على «الحيوان» ب: «الناطق» الذي يُحكم به على «الإنسان».

ومثاله أيضاً: «هَذَا لَوْنٌ، وَاللَّوْنُ أَسْوَدٌ» ينتج: «هَذَا سَوَادٌ»، و: «هَذَا سَبَالٌ أَصْفَرٌ، وَالسَّبَالُ الْأَصْفَرُ مِرَّةٌ»؛ ف: «هَذَا مِرَّةٌ»، ويسمّى مثله: «إيهام العكس»، كأنّه لما رأى أنّ كلّ مِرَّةٍ تسيل أصفر، فظنّ أنّ كلّ أصفر مِرَّةٌ.

وحقيقة «إيهام العكس»: «هو أن يقلب الغالط أو المغالط أحد جزأي القضية في مكان الآخر».

وقد قدّمنا أنّ «المِرَّة» - بكسر الميم وبالراء المشدّدة - هو: ما في المِرارة من الصّفراء، وإلى هذا النوع أشار النّاظم بقوله: «وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ».

قال العضد: ومنها الحكم على المطلق بحكم المقيد بحالٍ أو وقت؛ نحو: «هَذِهِ رَقَبَةٌ، وَالرَّقَبَةُ مُؤَمِّنَةٌ»، وفي الأعشى: «هَذَا مُبْصِرٌ، وَالْمُبْصِرُ مُبْصِرٌ بِاللَّيْلِ». اهـ^(١)

حاشية السجلّاسي

سجد هجرة

والتعميل بـ «رقبة مؤمنة» راجع للمقيّد بحالٍ، وقد قُيدت الرّقبة بالإيمان في كفارة القتل، وأُطلقت في كفارة اليمين والظهار، فأبقاها أبو حنيفة على إطلاقهما، وحَمَلهما مالك على كفارة القتل حملاً للمطلق على المقيّد، وجعله العضد من الخطأ في القياس كما ترى، وتبعه النّاطم في شرحه.

وأما الأعشى فهو الذي يُبصر نهاراً لا ليلاً، فكأنّ الغالط أو المغالط يُريد أن يصف الأعشى بالإبصار في جميع الأوقات لوصفه به نهاراً.

- ومنها أن يجعل القياس ممّا ليس بقطعيّ من الاعتقادات والظنّيات والوهميّات مثل القطعيّ وإجرائها مجراه، قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: وأكثر ما يُستعمل هذا في الجدل. وإليه أشار النّاطم بقوله: «وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ» أي: وجعل غير القطعي كالقطعي. حاشية السجلمسي

قوله: (وجعله العضد من الخطأ في القياس ... إلخ) فيه نظر؛ فإنّ حمل المطلق على المقيّد إذا أدّى إليه الاجتهاد وقام عليه الدّليل عند المجتهد مُجمّع عليه عند جميع العلماء، ولا يختلف فيه حنفي ولا شافعي ولا حنبلي ولا غيره من سائر العلماء، والمسألة مبنيّة في الأصول. وما كان مجمّعاً عليه فلا يُمكن للعضد ولا غيره أن يخالف فيه، وحاشاه أن يحكم على ما أجمعوا عليه أنّه من الغلط في القياس، وإنّما ذلك يختلف بالاعتبار، فمن قام عنده الدّليل على حمل المطلق على المقيّد فحكمه صحيح لا غلط فيه، وهذا هو الصّادر من إمامنا مالك، ومن لم يَقم عنده بذلك الدّليل فيجب عليه إبقاء المطلق على إطلاقه، وهذا هو الصّادر من الحنفيّة، فلو أرادوا - والحالة هذه - حمل المطلق على المقيّد لكان من الخطأ، وهذا مراد العضد، فليس مراده أن حمل المطلق على المقيّد من الخطأ في القياس دائماً ولو مع قيام الدّليل على الحمل المذكور، كما ظنّه الشّارح، بل مراده إذا لم يَقم عليه دليل، وهذا ظاهر لا خفاء فيه، والله أعلم.

قوله: (يريد أن يصف الأعشى بالإبصار ... إلخ) أي: فكأنّه قال: «هَذَا مُبْصِرٌ بِالنَّهَارِ، وَكُلُّ مُبْصِرٍ بِالنَّهَارِ فَهُوَ مُبْصِرٌ»: «هُوَ مُبْصِرٌ بِاللَّيْلِ»، فانتقل من إِبْصَارِ النَّهَارِ إِلَى مُطْلَقِ الْإِبْصَارِ، وَمِنْ مُطْلَقِ الْإِبْصَارِ إِلَى الْإِبْصَارِ بِاللَّيْلِ، فَقَدْ انْتَقَلَ مِنْ مَقْيَدٍ إِلَى مُطْلَقٍ، وَمِنْ ذَلِكَ الْمُطْلَقِ إِلَى مَقْيَدٍ آخَرَ، فَكَأَنَّهُ حَذَفَ الْمُقَدِّمَةَ الْأُولَى الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَى الْمَقْيَدِ الْأَوَّلِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (في جميع الأوقات لوصفه به نهاراً ... إلخ) فيه نظر، وحقّه أن يقول: «في مطلق الأوقات»، لأنّ جميع الأوقات عامٌّ لا مطلق، وكلامنا هنا في المطلق لا في العام.

(١٢٧) وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

● والتفسير في قوله: (مِنْ إِكْمَالِهِ) يعود إلى القسم الثاني، وهو الخطأ في الصورة، والسلام.

وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أمّهات المسائل المنطقية، فالحمد لله على ما أنعم وأنعم، وعلى إكمال هذا الموضوع على الهيئة المرصية.

● نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً في نيل الثواب الجسيم، ومن الأعمال التي لا تنقطع بالاضطرار تحت الثواب، وأن يجعله من الأعمال التي تكون سبباً في صرف العذاب، ومناقشة الحساب، إنه رؤوف رحيم تواب، وهو الموفق للصواب، وعنده حسن المآب.

سميد شعرة

- ثم أشار إلى خطأ البرهان من جهة صورته فقال: (وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ، وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ) يعني: أن خطأ الصورة يكون بالخروج عن الأشكال الأربعة، بأن لا يكون على تأليف شيء منها لا بالقوة ولا بالفعل؛ نحو: «هَذَا حَيَوَانٌ، وَهَذَا جَمَادٌ».

- ويكون بفقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة، كما إذا جعلت كبرى الشكل الأول جزئية، أو جعلت صغراه سالبة، وقد قال الناظم: «أَمَّا الْأَوَّلُ فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صَغَرَاهُ، وَأَنْ تَرَى كُلِّيَّةَ كُبْرَاهُ».

مثال جزئية كبراه قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ»، فيتوهم أن النتيجة: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ»، وهي كاذبة.

ومثال كون صغراه سالبة أن تقول: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، فيتوهم أن النتيجة: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ»، وهي كاذبة، والله أعلم.

وفي معنى ذلك أن يقال: «الْإِنْسَانُ وَحْدَهُ ضَعَاكٌ، وَكُلُّ ضَعَاكٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «الْإِنْسَانُ وَحْدَهُ حَيَوَانٌ» وهو كاذب، وقد قدمنا التنبية عليه في شروط الشكل الأول، وأنه من أنواع المغالطات.

- ومن الخلل في صورة القياس أن لا يؤخذ محمول الصغرى تاماً في وضعه للكبرى؛

حاشية السجلسي

قوله: (هذا حيوان وهذا جماد) حله: أن يُعَيَّنَ المشار إليه ويُصَرَّحَ باسمه كأن يقول: «زيد حيوان، والحجر جماد»، وإلا فهو على هيئة الشكل الثالث، ولم ينتج لعدم كلفه أحدهما.

سعيد هورة

نحو: «الْإِنْسَانُ لَهُ شَعْرٌ، وَكُلُّ شَعْرٍ يَنْبْتُ»، ينتج: «الْإِنْسَانُ يَنْبْتُ»، وهو كاذبٌ، وجاء الغلط من جهة أنَّ المحمول في الصغرى قولنا: «لَهُ شَعْرٌ»، ولم يُجعل بتمامه موضوعاً للكبرى؛ وقد نبّه على ذلك بعض الفضلاء ممّن شرح «إيساغوجي».

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.



حاشية السجل المسمي

قوله: (ينتج: «الإنسان ينبت» وهو كاذب) أي: كاذبُ النتيجة، وأمّا القياس فمقدّمناه صادقاً، ولو جعل الحد الوسط متكرّراً فيهما معاً فالكبرى كاذبة [لعله «صادقة» فتأمل. كتبه مصححه]، والنتيجة كذلك، والله أعلم.

● (١٢٨) هَذَا تَعَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

(١٢٨) - أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ: أَصُولُ مَسَائِلِهِ وَمِهْمَاتِهِ. وَأُمُّ الشَّيْءِ: أَصْلُهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: مَكَّةُ أُمُّ الْقُرَى؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْأَرْضِ كُلِّهَا وَمِنْهَا نَشَأَتْ.

وكان هذا الفنُّ محموداً؛ لِأَنَّهُ يَصُونُ الْفِكْرَ عَنِ الْخَطَا، وَيُمَيِّزُ صَحِيحَ الْعِلْمِ النَّظَرِيِّ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا جَرَمَ أَنَّ مَا كَانَ بِهَذِهِ الصُّفَّةِ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّرَفِ وَالْمَحْمَدَةِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ.

● (١٢٩) قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُئِمَتْهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

(١٢٩) - هَذَا الْبَيْتُ لَوْلَدِنَا سَيِّدِي الصَّغِيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ صَانَهُ وَوَقَاهُ - أَخْبَرَنِي بِأَنَّهُ قَالَ فِي مَنَامِهِ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرْتُهُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ، فَأَمَرَنِي بِإِدْخَالِهِ فِيهِ، فَأَدْخَلْتُهُ رَجَاءً لِبَرَكَتِهِ، طَالِباً مِنْ اللَّهِ حَصُولَ الْمَلَكَةِ، مُتَوَسِّلاً إِلَيْهِ بِخَيْرِ مَنْ عَلَى سَبِيلِ الْهَدْيِ سَلَكَه.

● (١٣٠) نَظَمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُفْتَقِرِ

(١٣١) الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

(١٣٢) مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ

(١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مَنْ تَفَضَّلَا

(١٣٠ - ١٣٣) - (الْمُفْتَقِرُ) بِـ«النَّاءِ» أَبْلَغُ مِنْ «الْفَقِيرِ»؛ لِدَلَالَةِ «النَّاءِ» عَلَى الطَّلَبِ، وَ(الْأَخْضَرِيُّ) نَعْتُ لـ«عَبْدٍ»، وَهُوَ تَعْرِيفٌ لِنَسَبَتِنَا عَلَى مَا اشْتَهَرَ فِي السَّنَةِ النَّاسُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُتَوَاتِرُ عَنْ أَعَالِي أَسْلَافِنَا وَأَسْلَافِهِمْ: أَنَّ نَسَبَتِنَا لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسِ السُّلَمِيِّ الَّذِي قَالَ مُشْتَدًّا^(١): [مِنِ الْمُتَقَارِبِ]

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعَرِيبِ بِدَبِيبِنَ عَيْنِيَّةَ وَالْأَقْرَعَ

فَمَا كَانَ بَذْرٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ

وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا وَمَنْ تَضَعِ الْيَزُومَ لَا يُرْفَعِ

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْقَوْمِ ذَا تُذَلُّ فَلَمْ أُعْطِ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعْ

● وَقَوْلُهُ: (وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ...) الْبَيْتُ؛ أَيُ: تُزِيلُ حُجُبَ رَيْنِ الذُّنُوبِ الْمُحْدَقَةِ بِأَنْوَارِ الْقُلُوبِ، الْحَائِلَةِ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ عِلَامِ الْغُيُوبِ، فَكَمْ مِنْ قَلْبٍ بِذَلِكَ مُحْجُوبٌ، فَانْحَصِرْ



فِي سَجْنِ الدَّائِرَةِ الْجَسَمَانِيَّةِ؛ لِعُزُوبِهِ وَجَهْلِهِ بِالدَّائِرَةِ الرُّوحَانِيَّةِ، وَالْحَقَاقِقِ التُّورَانِيَّةِ، وَالْفَتْوحَاتِ الرُّبَانِيَّةِ، فَصَارَ مَمْلُوكًا لِلشَّهَوَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ، فَسَلَكَ الْمَسَالِكَ الشَّيْطَانِيَّةِ، فَبَقِيَ مَغْمُورًا فِي ظِلْمَاتِ جَهْلِهِ، مَكْبَلًا فِي سَجْنِ هَوَاهُ وَقَبِيحِ فِعْلِهِ، مُحْجُوبًا عَنْ لَطَائِفِ عَقْلِهِ، إِلَّا مَنْ وَقَّعَهُ اللَّهُ وَغَفَرَ لَهُ وَتَابَ عَلَيْهِ بِجُودِهِ وَفَضْلِهِ، فَتَسَالَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَهُوَ خَيْرُ مَسْتَوِلٍ وَخَيْرُ مَأْمُولٍ أَنْ يُزِيلَ عَنَّا بِفَضْلِهِ ظِلْمَاتِ بَصَائِرِنَا الَّتِي عَاقَتْنَا عَنْ إِصْلَاحِ بَوَاطِنِنَا وَشَغَلَتْنَا بِظَوَاهِرِنَا، وَأَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِنَا نُورًا يَهْدِينَا بِهِ عِنْدَ تَرَكَمِ ظِلْمَاتِ الْهَوَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ؛ إِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.

- (١٣٤) وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا (١٣٥) وَأُضْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ (١٣٦) إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيَّفٍ صَحِيحًا (١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي: (١٣٨) وَلَبِئْسَ إِخْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً (١٣٩) لَا سِبْمًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ (١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ (١٤١) مِنْ سَنَةِ إِخْدَى وَأَرْبَعِينَ
- وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا
وَأَنْ بَدِينَهُ فَلَا تُبَدِّلِ
لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمٍ قَبِيحًا
الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
تَأْلِيْفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ بَعْدِ تَسْعَةِ مِنَ الْمُسَيَّمِ

(١٣٤ - ١٤١) - لَا شَكَّ أَنَّ مُسَامَحَةَ الْمُبْتَدِي وَالْإِعْتِذَارَ لَهُ مِمَّا يَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ، وَذَلِكَ لِقُصُورِ هِمَّتِهِ، وَعَدَمِ كِمَالِ عَقْلِهِ وَتَوَعُّلِهِ فِي الْعِلْمِ، وَأَنَا أَذْنْتُ لِكُلِّ مَنْ رَأَى هَذَا الْمَوْضِعَ، فَوَجَدَ فِيهِ خِلَافًا أَنْ يُصْلَحَهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَتَأَمَّلَ، وَأَلَّا فَقَدْ قِيلَ^(١): [مَنْ الْوَافِر]

وَكَمْ مِنْ غَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَقْبَهُ مِنَ الْقَهْمِ السُّقِيمِ
فَاعْذُرْنِي يَا أَخِي وَاظْطَرَّ بَعَيْنَ الرُّضَا، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا تَنْبِيْهُاً عَلَى شِبَاطِينِ الْعُطْلَةِ الَّذِينَ يُمَرَضُونَ الصَّحِيحَ، وَيُصَحِّحُونَ السَّقِيمَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِعَدَمِ إِعْصَافِهِمْ، وَقِلَّةِ تَقْوَاهُمْ، وَعَدَمِ مَرَاqَبَتِهِمْ لِلْجَلِيلِ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَيَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ، وَالْمُؤْمِنُ يَلْتَمِسُ الْعُذْرَ لِأَخِيهِ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَحْسِبُ امْرِئٌ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَخُونَهُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ»^(٢)، وَيُقَالُ: مَنْ ضَاقَ صَدْرُهُ اتَّسَعَ لِسَانُهُ، وَالْحَقُّ لَا يُعْرَفُ بِالرَّجَالِ، وَالْمُؤْمِنُ

(١) التَّحْتِ لِلْمُنْتَهَى فِي «مِيزَانِهِ» (ص: ٢٣٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٤٨٨٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «السَّنَنِ» (١٩٢٧)، وَابْنُ مَاجَةَ

فِي «السَّنَنِ» (٤٢١٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.



يقبل الحق ولو من الرعاة فضلاً عن غيرهم، وإذا كان العذر من حق المبتدئ في الزمان المتقدم، فكيف في هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء، ولم يبق فيه إلا حثالة الحثالة، وغلبت العجمة على قلوب الأنام حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله.

فإن قلت: إذا كان الأمر كما ذكرت، فلم تجاسرت وتجرات على شيء لا تقدر عليه؟ قلت: حملني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عز وجل حصول المأمول من الفنون.

● قوله: (عاشير القرون) يعني: من سني الهجرة، وفي القرن أحد عشر قولاً؛ قيل: لكل عقد من العشرة إلى الثمانين، فلك ثمانية أقوال، وقيل: مئة - وإيّاه أعني -، وقيل: مئة وعشرون، وقيل: من عشرة إلى مئة وعشرين.

و(عاشير القرون) هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه الفتن، واشتد فيه البأس، وقوي فيه النحس، واشتد فيه طغيان الكافرين، وانتشر فيه ظلم الظالمين، وكثرت فيه شرار الخلائق، ولم يبق إلا آثار الطرائق، والناس فيه ساعون مهطعين لحطام الدنيا، معرضين عن الدرجات العليا، مساقون فيه إلى هوهم ليوقعهم في أهوى المهاوي وأسوأ المساوي، ليس لهم تفكير في هادم اللذات، ولا تأهب لما بعد الممات، كأنهم في الدنيا مخلدون، وهم للفناء مشاهدون، يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة، ويضيع منفعة الأبد، فما أشنعها من إضاعة، فلو استيقظ هذا الثائم ونظر بعين قلبه، وفكر في مآل أمره لسارع للطاعة، واشتغل بالسنة والجماعة، لكن كثرت ذنوبه، وقسا قلبه، وظهر عيبه، فخذله ربّه، فلم تنفع فيه موعظة، ولا صار من أهل اليقظة، إن كان قبل هذا الزمان عبدة الأوثان، فأهل هذا الزمان عبدة الشيطان، شاع الشر وانتشر؛ لقرب هجوم الآيات الكبرى؛ اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه، ولا تجعلنا ممن اتخذ إلهه هواه، واحشرنا في زمر أوليائك وجملة أصفياك يوم لا يستغنى إلا بك، يوم لا ملجأ منك إلا إليك، يوم لا خير إلا لديك، وأعتنا على هذا الزمان الصعب الذي كُيفت فيه شمس الحق، وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق، وسد الأفق دُخان الهوى، وانتشر في الأقاليم واستوى، فلا حرص ولا حزن إلا على الدنيا؛ صار الواحد إذا ضيع من الدنيا مثقال ذرة تأسف عليه، وتحير، وتكدّر قلبه وتغير، ويضيع من الآخرة ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه، فلا يخطر له ذلك ببال، وما ذلك إلا من علامة الخذلان والضملال، ومن علامة الخسران والتكال، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «لَا يَنْقُي مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، وَلَا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ»^(١)، اللهم وفقنا لاتباع السنة بما ذا الفضل والمئة، وأسعدنا بلقائك بلا محنة، وصلّ اللهم وسلّم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٦٣) من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام.



- (١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنْ هَدَى
 (١٤٣) وَأَلَّهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النِّجَاةِ
 (١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

(١٤٢ - ١٤٤) - قد تقدّم في الخطبة الكلام على ما يتعلّق بالصَّلَاةِ عليه ﷺ.

وقولنا: (مَا قَطَعَتْ) البَيْتَ، «ما» مصدرية ظرفية، ولفظ «أَبْرُج» جمع قَلْبَةٍ، والمراد الكثرة؛ لأنها اثنا عشر بُرْجًا، كلُّ بُرْجٍ ثلاثون درجةً، تقطع الشَّمْسُ كلَّ يومٍ درجةً، وتقطع الفلك في سنةٍ، ويكون طول المَلَكُوتِ وقصرهما بحسب المَيْلِ الشَّمَالِي والجنوبي؛ لانتساع القوس وضيقه في الآفاق المائلة التي لها عرض، وأمّا القمر فيقيم في كلِّ بُرْجٍ ليلتين وثلاثاً، ويقطع الفلك في شهرٍ، فسبحان مكوّن الأكوان.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَكَفَى، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

تقديم

مقدمات التحقيق

أولاً: تقسيم الكتاب

ثانياً: التراجم

ترجمة عبد الرحمن الأخصري (٩٢٠هـ-٩٨٣هـ)

ترجمة أحمد الدمنهوري (١١٠١هـ-١١٩٢هـ)

ترجمة أحمد بن يعقوب الولايتي (.....١١٢٨هـ)

ترجمة القوييني (.....١٢٥٤هـ)

ترجمة سعيد قدورة (.....١٠٦٦هـ)

السجلمايبي (١٠٩٠هـ-١١٥٥هـ)

ثالثاً: مقدمة علم المنطق

رابعاً: الشروح على متن السلم وحواشيها

رابعاً: منهج التحقيق

متن السلم المروث

(فضل في جواز الاشتغال به)

(أنواع العلم الحادث)

(أنواع الدلالة الوضعية)

(فضل في مباحث الألفاظ)

(فضل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني)

(فضل في الكل والكثرة والجزء والجزئية)

(فضل في المعارف)

(باب في القضايا وأحكامها)

(فضل في التأنيص)

- ٢١..... (فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)
- ٢١..... (بَابٌ فِي الْقِيَاسِ)
- ٢١..... (فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)
- ٢٢..... (فَضْلٌ فِي الْأَشْيَاءِ)
- ٢٣..... (لَوَاجِئُ الْقِيَاسِ)
- ٢٣..... (أَقْسَامُ الْحُجَّةِ)
- ٢٣..... (خَاتِمَةٌ)
- ٢٧..... مقدمة لإيضاح المبهم
- ٧٤..... (فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْأَشْيَاءِ بِهِ)
- ٨١..... (أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ)
- ٩٤..... (أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ)
- ١٠٧..... (فَضْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ)
- ١٢٨..... (فَضْلٌ فِي تَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)
- ١٣٨..... (فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)
- ١٤٤..... (فَضْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)
- ١٦٤..... (بَابٌ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)
- ١٩٦..... (فَضْلٌ فِي التَّنَاقُصِ)
- ٢٠٧..... (فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)
- ٢٢٠..... (بَابٌ فِي الْقِيَاسِ)
- ٢٣٩..... (فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)
- ٢٨١..... (فَضْلٌ فِي الْأَشْيَاءِ)
- ٢٩٧..... (لَوَاجِئُ الْقِيَاسِ)



٣١٠	(أقسامُ الحُجَّةِ)
٣٢٩	(مُحَايَمَةٌ)
٣٥٥	[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]
٣٧٢	(فَضْلٌ فِي جَوَازِ الاِسْتِغَالِ بِهِ)
٣٧٨	(أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ)
٣٩٢	(أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ)
٤١٠	(فَضْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ)
٤٣٣	(فَضْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)
٤٤١	(فَضْلٌ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ)
٤٤٦	(فَضْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ)
٤٦٥	(بَابٌ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)
٤٨٥	(فَضْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)
٤٨٥	[(فَضْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)]
٤٩٥	(فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)
٤٩٥	(فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ)
٥٠٣	(بَابٌ فِي الْقِيَاسِ)
٥١٤	(فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)
٥١٤	(فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ)
٥٤٢	(فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِي)
٥٤٢	(فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِي)
٥٥٥	(لَوَاجِئُ الْقِيَاسِ)
٥٥٥	(لَوَاجِئُ الْقِيَاسِ)

٥٦٠	(أقسام الحجّة)
٥٧٧	(حائمة)
٥٩١	فهرس المصادر والمراجع
٥٩١	علوم القرآن
٥٩١	كتب الحديث وشروحه
٥٩٢	كتب التخرىج والزوائد
٥٩٢	الفقه وأصوله
٥٩٣	كتب العقيدة
٥٩٣	كتب المنطق
٥٩٤	كتب النحو
٥٩٤	كتب البلاغة
٥٩٤	الدواوين
٥٩٥	كتب المعاجم
٥٩٤	مجموعات أخرى
٥٩٧	فهرس الموضوعات

